



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة والنحو والصرف

الكتاب الرُّكْنِي فِي تَقْوِيَةِ كَلَامِ النُّحَوِيِّ

شرح كافية ابن الحاجب

لُرُكْنِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْحَدِيثِيِّ

(من علماء القرن الثامن الهجري)

مِنْ بَابِ الْفِعْلِ إِلَى آخِرِ الْكِتَابِ

رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) في النحو

إعداد الطالب

محمد بن مرعي بن محمد الحازمي

الرقم الجامعي : ٤٢٩٧٠٠٩٣

إشراف الأستاذ الدكتور

عيناذ بن عيد الشبيتي

أستاذ الدراسات العليا العربية في كلية اللغة العربية

الفصل الدراسي الأول

١٤٣٤هـ - ١٤٣٥هـ



﴿وَأَنَّهُ لَنَزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ١٩٢ ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ

الْأَمِينُ﴾ ١٩٣ ﴿عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ﴾ ١٩٤

﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ ١٩٥ ﴿

الشعراء: ١٩٢ - ١٩٥

ملخص البحث

عنوان البحث : الكتاب الركني في تقوية كلام النحوي (شرح كافية ابن الحاجب) ، للإمام ركن الدين علي بن أبي بكر الخديجي (من علماء القرن الثامن الهجري) . من (باب الفعل) إلى آخر الكتاب ، دراسة وتحقيقاً .

خطة البحث : تشتمل خطة البحث على قسمين ، تسبقهما مقدمة وتمهيد ، ويتلوهما خاتمة ، ثم الفهارس المتنوعة التي تكشف عن محتويات الكتاب .
أما المقدمة فبيئت فيها أهمية موضوع البحث ، وأسباب اختياره ، وأهدافه ، والدراسات السابقة له ، وخطة بحثه

وأما التمهيد فجاء في مبحثين : الأول : ابن الحاجب وكافيته . الثاني : ركن الدين الخديجي .
وأما القسم الأول فهو الدراسة ، وتحتوي خمسة فصول :

الفصل الأول : الكتاب الركني في تقوية كلام النحوي ، وفيه مبحثان : **المبحث الأول :** توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه ، **المبحث الثاني :** تحقيق عنوان الكتاب ، وسبب تأليفه .

الفصل الثاني : وفيه ثلاثة مباحث ، **المبحث الأول :** طريقة ركن الدين الخديجي في الشرح ، وعرض المسائل ومناقشتها ، **المبحث الثاني :** شواهد ، **المبحث الثالث :** اختياراته وترجيحاته .

الفصل الثالث : موقف الخديجي من ابن الحاجب ، وابن مالك ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : موقفه من ابن الحاجب ، **المبحث الثاني :** موقفه من ابن مالك .

الفصل الرابع : منزلة الكتاب الركني بين شروح الكافية ، وذلك من خلال موازنة شرح ركن الدين الخديجي ببعض شروح الكافية ، كشرح المصنّف ، وموقف هذا الشرح من نص الكافية ، مع أبرز الخصائص لكل شرح .

الفصل الخامس : تقويم الكتاب : وهو نظرة تقييمية للكتاب ، وذلك بالوقوف على ما تميّز به الكتاب ، والمآخذ التي يمكن أخذها عليه ، ودقته في نسبة الآراء إلى أصحابها .

ثم تلا ذلك خاتمة الدراسة بينت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج في البحث ، ومنها :

- ١ - التعرف على أهم المصادر التي استقى منها الخديجي مادته ، واعتمد عليها في شرحه
- ٢ - تحديد مذهبه النحوي ، وهو المذهب البصري ؛ وذلك من خلال ميله إلى آرائهم ، وترجيحها في أغلب المسائل الخلافية التي أوردتها ، وكذلك استعمال مصطلحاتهم .
- ٣ - تجويزه الاحتجاج بالخديج الشريف ؛ وذلك من خلال ما استشهد به من الأحاديث التي بلغت (٥١) حديثاً ، في الجزء الذي قفنت بتحقيقه .

وتلا ذلك : وصف النسخ المخطوطة ، ومنهج الباحث في التحقيق والتعليق ، ونماذج مصورة من المخطوط .

أما القسم الثاني فهو النص المحقق ، وبعده فهارس متنوعة تشمل الآيات القرآنية ، والأحاديث الشريفة ، والشواهد الشعرية ، والأمثال والأقوال ، والأعلام ، والكتب الواردة في النص ، والقبائل والطوائف ، والمذاهب النحوية ، والبلدان والمواضع ، ثم ثبت بالمصادر والمراجع ، وفهرس الموضوعات .

المشرف

الطالب

الأستاذ الدكتور / عياد بن عيد الشيبتي

محمد بن مرعي بن محمد الحازمي

Research Summary

Title: book Alrkny in strengthening the words of grammar (explain enough eyebrow son), Rukn al-Din of Imam Ali ibn Abi Bakr newborn (from the eighth century Islamic scholars). From (door act) to another book, a study and investigation.

The research plan: research plan includes two parts, Zbgahma Introduction smoothing, and succeeded by a conclusion, then the various indexes that reveal the contents of the book.

As provided in which she stated the importance of the subject of the search, and the reasons for his choice, and objectives, and previous studies him, and his research plan

The boot came in two sections: The first son eyebrow and Kkawith. II: Rukn al-Din al-Hadithi.

The first section is the study, and contains five chapters:

Chapter One: The book Alrkny in strengthening the words of grammar, and the two topics: The first topic: documenting the proportion of the book to the author. The second topic: achieving the title of the book, authored reason.

Chapter II contains three sections, the first section: method of Rukn al-Din al-Hadithi in the annotation, and presentation of the issues discussed. The second topic: corroborating reports. The third topic choices and Trgihath.

Chapter III: The position of the newborn son of the eyebrow, and the son of the owner, and the two topics:

The first topic: his son from the eyebrow, second topic: the position of the son of the owner.

Chapter IV: the status of the book Alrkny between the annotations adequate, and that by balancing explain Rukn al-Din al-Hadithi some annotations sufficient as an explanation the workbook, and the position of the text of this explanation adequate, with the most prominent characteristics of each explanation.

Chapter V: calendar book: a look at a calendar for the book, so to stand on what has characterized the book, and sockets that can take it, and accuracy in proportion to the views of their owners.

Then followed by the conclusion of the study showed the most significant findings in the search, including:

- 'To identify the most important the sources of newborn article, and relied upon in his commentary
- 'Determine doctrine grammar, a visual doctrine; through his tendency to their views, and weighted in the most contentious issues cited by, as well as the use of vocabulary.
- 'Tjoisah protest hadith; through what cited conversations, which amounted to (°') recently, in the part that you achieve.

This was followed by: Description of manuscript copies, and the methodology of the researcher in the investigation and comment, and pictorial models of the manuscript.

The second section is the text investigator, and after the indexes are diverse and include Quranic verses and hadiths, and evidence of poetry, proverbs and sayings, flags, books contained in the text, and the tribes and castes, and creeds grammatical, and countries and placements, then proven sources and references, and an index of topics.

The student

Mohammed Bin Marei Bin Mohammed al-Hazmi

supervisor

Professor / Ayad Bin Eid AlthObAytee

الإهداء

إلى والديَّ الغاليين - أمدُّ الله في عمرهما - اللذين غرسا فيَّ
حبَّ العلم ، والشوق إلى مجالسه .

إليك - والدي - يا من علمتني كيف أمسك القلم .

إليك - والدتي - يا صاحبة القلب الحنون ، يا من قضيت الليالي
في دعاء وتضرع تنتظرين عودتي !

إلى زوجتي الغالية ... أم أحمد التي تحملت العبء الكبير في
فترة دراستي ، وضحت بالكثير من وقتها من أجلي ، فهي نعم
الزوجة المعينة .

إلى أبنائي الأعزاء ... أحمد ، ورغد ، وعبير ، ويارا ، وياسر
الذين حرموا الكثير من الترفيه أثناء فترة دراستي .

إلى كلِّ محبٍّ للغة القرآن .

إلى كلِّ هؤلاء جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع .

المقدمة وخطة البحث

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، الهادي -سبحانه- إلى الصراط المستقيم ، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بلغة القرآن الكريم ، محمد النبي الأمين ، وعلى آله وصحبه ، ومن سار على نهجه إلى يوم الدين .

أما بعد :

فقد كانت نفسي تتوق إلى المشاركة في نفض الغبار وإزاحة الستار عن كتاب من كتب التراث ؛ لأحظى بشرف خدمة هذه اللغة الشريفة ؛ لغة القرآن الكريم ، وذلك من خلال القيام بتحقيق كتاب من كتب التراث ودراسته ، بعد أن حظيت بشرف البحث في كتاب الله - عز وجل - في بحثي للماجستير : (مفعل ومفعل في القرآن الكريم ، جمعاً ودراسة) ، فعزمت على أن يكون موضوعي للحصول على درجة العالمية (الدكتوراه) من قسم الدراسات العليا العربية ، في كلية اللغة العربية ، في جامعة أم القرى -تحقيقاً لمخطوط ، ودراسة له.

فأخذت أجوب أروقة المكتبات العامة والمتخصصة ، ودور الحفظ ، واطلعت على كثير من فهارس المخطوطات ؛ حتى أجد ما يستحق الدراسة والتحقيق ، فاجتمع لي كثير من العناوين . واطلعت على عدد من المخطوطات ، فدونتها وعرضتها على شيعي الجليل الأستاذ الدكتور : عياد الشبتي ، فكان يشير بخبرته ، وعلمه الجم ، واتصاله بكثير من أعلام البحث في التراث = إلى مواصلة البحث ؛ حتى حصلت على مُصورة لشرح من شروح الكافية لابن الحاجب ، وهو : (الكتاب الركني في تقوية كلام النحوي) لركن الدين علي بن أبي بكر الحديثي -من علماء القرن الثامن الهجري-، فأخذت انظر في صفحاته ، وأطيل النظر فيه ؛ فإذا هو شرح قيم بأن يخرج إلى النور ؛ ليكون إضافة إلى المكتبة العربية الضخمة ، ويفيد منه مُبتغو العربية .

وبعد السُّؤال والتَّقصِّي ، وجدتُ أَنَّهُ قَدْ حُقِّقَ جُزْءٌ مِنْهُ (من أوَّلِ الْكِتَابِ حَتَّى نِهَائِهِ عَطْفِ الْبَيَانِ) فِي جَامِعَةِ أَمِّ دَرْمَانَ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي السُّودَانِ . وَلَمَّا كَانَ الْمَتَبَقِيُّ مِنْ هَذَا الشَّرْحِ طَوِيلًا - حَسَبِ النُّسَخَةِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا - رَأَيْتُ أَنَّ أَشْرَكَ فِيهِ مَعَ زَمِيلِي الْأَسْتَاذِ مُسَاعِدِ بْنِ مُحَمَّدِ الْغَفِيلِيِّ ، فَيَأْخُذُ هُوَ مِنَ (الْمَبْنِيِّ إِلَى نِهَائِهِ اسْمِ التَّفْضِيلِ) ، وَأَبْدَأُ مِنْ (بَابِ الْفِعْلِ حَتَّى نِهَائِهِ الْكِتَابِ) .

أسباب اختيار الموضوع :

ثَمَّةُ أَسْبَابٍ دَفَعَتْنِي لِاخْتِيَارِ هَذَا الْمَوْضُوعِ لِبَحْثِي ؛ مِنْ أُبْرَزِهَا :

١- أَنَّهُ شَرْحٌ لـ (كَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ) ، وَهِيَ مِنْ أَهَمِّ الْمَتُونِ النَّحْوِيَّةِ التَّعْلِيمِيَّةِ . وَقَدْ تَنَاوَلَهَا كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِالشَّرْحِ ، أَوْ الْإِخْتِصَارِ ، أَوْ التَّعْلِيلِ . وَالْقِيَامُ بِتَحْقِيقِ أَحَدِ شُرُوحِهِ الْمُمْتِزَةِ إِثْرًا لِهَذَا الْكِتَابِ الْقِيَمِ .

٢- شَرْحُ رُكْنِ الدِّينِ الْحَدِيثِيِّ مِنَ الشُّرُوحِ الَّتِي أَفَاضَتْ فِي إِضْاحِ مَسَائِلِ النَّصِّ ، وَالتَّعْلِيلِ عَلَيْهَا ، وَذَكَرَ أَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ ، وَالتَّرْجِيحِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ .

٣- إِطْرَاءُ شَرْحِ رُكْنِ الدِّينِ ، وَجَعْلُهُ مُشَابِهًا لِشَرْحِ الرَّضِيِّ فِي بَحْثِهِ وَجْمَعِهِ ؛ وَذَلِكَ مَا أَوْرَدَهُ حَاجِي خَلِيفَةُ ؛ إِذْ قَالَ : ((وَمِنْ شُرُوحِ الْكَافِيَةِ : شَرْحُ الْإِمَامِ رُكْنِ الدِّينِ الْحَدِيثِيِّ ... الْمُتَوَفَّى بِالْمَوْصِلِ سَنَةِ ٧١٥ هـ، وَهُوَ مِثْلُ شَرْحِ الرَّضِيِّ بَحْثًا وَجْمَعًا ؛ بَلْ أَكْثَرَ مِنْهُ . أَوَّلُهُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ ذِي الطَّوْلِ ، حَمْدَ الْمُؤْمِنِينَ ... إلخ))^(١) .

٤- مَا تَضَمَّنَهُ الشَّرْحُ مِنْ أَقْوَالِ النُّحَاةِ الْمُتَقَدِّمِينَ ، وَذَكَرِ اخْتِلَافَاتِهِمْ ، وَإِكْثَارِهِ مِنْ النَّقْلِ عَنِ الزَّمَخْشَرِيِّ ، وَابْنِ الْحَاجِبِ ، وَابْنِ مَالِكٍ .

(١) كشف الظنون (٢/١٣٧٦) .

٥ - ما سلكه في معالجة المسائل من إيراد اعتراضات ابن مالك ، والرد عليها ، وإنصاف ابن الحاجب في كثير من المسائل .

٦ - الناظر في مادة الكتاب يتبين له وضوح القصد ، وغزارة المادة العلمية ، ووضع افتراضات ، والإجابة عنها .

٧ - المشاركة في إحياء كتب التراث ، ونفض الغبار عنها ، وإخراجها في ثوب قشيب ، يستفيد من تقنيات العصر ، ويواكب حركة التطور الحضاري ، ولينتفع به طلاب العلم .

ولعل هذه الأسباب مجتمعة كانت سبباً في اختيار هذا الشرح - وهو : شرح ركن الدين الحديثي على كافية ابن الحاجب - موضوعاً لبحثي .

أهداف الموضوع :

يمكن تلخيص أهداف دراسة هذا الموضوع في التالي :

- ١ - إثراء المكتبة العربية بمثل هذه الشروح القيمة ؛ ليفيد منها طالبو علم العربية .
- ٢ - البحث في التراث العربي الإسلامي ، والتّمرّس على أساليبه الراقية ، والكشف عن نفائسه ، وسبر أغواره .
- ٣ - إبراز علم من أعلام العربية ، وإحياء أثر جليل من آثاره ، وتوجيه الأنظار إليه ، وإلى آرائه واختياراته ، والكشف عنها .
- ٤ - دراسة وتحقيق بعض أبواب الكتاب ، وإبراز أهم ما انفرد به ركن الدين الحديثي من آراء ، وتعليلات ، واختيارات .
- ٥ - بيان منهج ركن الدين الحديثي في معالجة المسائل ، في الجزء الذي قمت بتحقيقه .

الدراسات السابقة :

من خلال البحث في أدلة الرسائل العلمية ، ومراسلة مراكز البحوث ، وسؤال أهل الخبرة = تبين لي أن رسالة علمية قد تناولت جزءاً من هذا الكتاب ؛ وهو القسم الأول (من بداية الكتاب إلى نهاية باب عطف البيان) للباحث يوسف حسن أحمد عمرو . وقد تقدّم بها إلى كلية اللغة العربية ، في جامعة أمّ درمان الإسلامية ؛ لنيل درجة الدكتوراه ، عام ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م . وقد تمّ الحصول على إفادة بذلك من كلية اللغة العربية في جامعة أمّ درمان الإسلامية ، ولم أجد ما يشير إلى إكمال تحقيقه في قوائم الرسائل العلمية ، وقواعد المعلومات المتوفرة .

خطة البحث :

اشتملت خطة البحث على : قسمين ، تسبقهما مقدمة وتمهيد ، وتلوهما خاتمة ، ثمّ الفهارس المتنوعة التي تكشف عن محتويات الكتاب .
أمّا المقدمة فبيّنت فيها : أهمية موضوع البحث ، وأسباب اختياره ، وأهدافه ، وخطة بحثه .

والتمهيد تناولت فيه ما يلي :

المبحث الأول : ابن الحاجب وكافيته (أهميتها ، وشرحها) :

تحدّثت فيه عن ابن الحاجب : اسمه ونسبه ، وكنيته ولقبه ، ومولده ، ونشأته ، وثقافته وعلمه ، وشيوخه وتلاميذه ، وآثاره ، ووفاته . ثم تحدّثت عن كافيته : أهميتها وشرحها = كلّ ذلك بإيجاز شديد .

المبحث الثاني : ركن الدين الحديثي :

تحدّثت فيه عن ركن الدين الحديثي : اسمه ، ومولده ، ونشأته ، وثقافته ، ومذهبه

النحوي ، وشيوخه وتلاميذه ، وآثاره العلمية ، ووفاته . وذلك حسب ما توفّر لي من المصادر التي تحدّثت عن ركن الدين الحديثي .

وأما القسم الأول (الدّراسة) فاشتمل على خمسة فصول :

الفصل الأول : الكتاب الركني في تقوية كلام النحوي .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه .

المبحث الثاني : تحقيق عنوان الكتاب ، وسبب تأليفه .

الفصل الثاني : طريقة ركن الدين الحديثي في الشرح ، وعرض المسائل ومناقشتها ، وإيراد الأدلة ، واختياراته ، وترجيحاته .

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : طريقة ركن الدين الحديثي في الشرح ، وعرض المسائل ومناقشتها، وإيراد الأدلة .

المبحث الثاني : شواهد .

المبحث الثالث اختياراته وترجيحاته .

الفصل الثالث : موقف الحديثي من ابن الحاجب ، وابن مالك .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : موقفه من ابن الحاجب .

وفيه :

(أ) التّرجيحُ لأقواله ، والاستدلالُ والتّعليلُ لصحة مذهبه .

(ب) شَرَحُ عبارة ابن الحاجب ، وتوضيحُها .

(ت) عَضُدُ أرائِهِ بِأَرَاءِ نَحَاةٍ سَابِقِينَ .

(ث) نَقَضَ حجةَ المعترضينَ عليه .

(ج) تَوَجَّيْهُ مَا نَدَّ مِنْ أَقْوَالِهِ ، واستدراكُهُ عليه ، والاعتذارُ لَهُ .

(ح) إِنْصَافٌ معارضيه .

المبحث الثاني : موقفه من ابن مالك .

وفيه :

(أ) الاعتراض على ابن مالك ، وتوجيه ما نَدَّ مِنْ أَقْوَالِهِ ،

وفهمه لنصوص سابقيه .

(ب) شرح كلامه ، وتوضيحه .

(ت) موافقته ، وعضد آرائه .

(ث) تحديد اختياراته .

(ج) التوفيق بين أقوال ابن الحاجب وابن مالك .

الفصل الرابع : مَنْزِلَةُ الْكِتَابِ الرُّكْنِيِّ بَيْنَ شُرُوحِ الْكَافِيَةِ :

وذلك من خلال موازنة شرح رُكْنِ الدِّينِ الْحَدِيثِيِّ ببعضِ شُرُوحِ الْكَافِيَةِ ؛ كَشَرَحِ

المصنَّفِ ، وموقفِ هذا الشَّرحِ مِنْ نَصِّ الْكَافِيَةِ ، معَ أبرزِ الخصائصِ لكلِّ شَرَحٍ .

الفصل الخامس : تقويمُ الكتابِ :

وهو نَظَرَةٌ تقويميةٌ للكتابِ ؛ وذلك بالوقوفِ على ما تميَّزَ به الكتابُ ، والمآخذُ التي

يمكن أخذها عليه ، ودقته في نسبة الآراء إلى أصحابها .

ثم تلا ذلك خاتمة الدراسة :

وقد بينت فيها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج .

بعد ذلك عرّجتُ على نُسخ المخطوط ، وقمتُ فيه بالتالي :

(أ) وصف النسخ المخطوطة المعتمدة في التحقيق .

(ب) منهج الباحث في التحقيق والتعليق .

(ت) نماذج مصورة من المخطوط .

أما القسم الثاني فهو النص المحقق .

وذيّلتُ التحقيق بفهارس متنوعة ، شملتُ : الآيات القرآنية ، والأحاديث الشريفة ، والشواهد الشعرية ، والأمثال والأقوال ، والأعلام ، والكتب الواردة في النص ، والقبائل والطوائف ، والمذاهب النحوية ، والبلدان والمواضع . ثم ثبت بالمصادر والمراجع ، وفهرس الموضوعات .

ولأنّهُ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ يُذَكَّرَ لِأَهْلِ الْفَضْلِ فَضْلُهُمْ ، وَأَصْحَابِ الْمَعْرُوفِ مَا قَدَّمُوا ، وَبَدَّلُوا = فَإِنَّهُ لَا يَفُوتُنِي فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنْ أَتَقَدَّمَ بِوَافِرِ الشُّكْرِ ، وَأَسْمَى عِبَارَاتِ التَّقْدِيرِ ، وَالاعْتِرَافِ بِالْفَضْلِ ، إِلَى شَيْخِي الْجَلِيلِ سَعَادَةِ الْأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ : عِيَادِ بْنِ عَيْدِ الثُّبَيْتِيِّ ، الَّذِي تَابَعَ هَذَا الْعَمَلَ مَذْكَانَ فِكْرَةً ؛ حَتَّى اسْتَوَى خُطَّةً ، ثُمَّ بَدَأَتْ الْكِتَابَةُ فِيهِ = فَهُوَ نَعَمَ الْعَالَمُ الَّذِي أُعْطِيَ الْعِلْمَ كُلَّ وَقْتِهِ ، وَأَفَاءَ عَلَيَّ بِمَا آتَاهُ اللَّهُ مِنْ فِكْرٍ ثاقِبٍ ، وَرَأْيٍ رَاجِحٍ . وَقَدْ كَانَ لِدَقَّتِهِ الْعِلْمِيَّةِ ، وَمَنْهَجِهِ الْمُتَقَنِّ ، وَتَوْجِيهَاتِهِ السَّدِيدَةِ الْفَضْلُ - بَعْدَ اللَّهِ - فِي التَّغْلُبِ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّا وَاجَهَنِي أَثْنَاءَ قِرَاءَتِي لِلْمَخْطُوطِ ، وَ مَا اعْتَرَضَنِي مِنْ إِشْكَالَاتٍ أَثْنَاءَ التَّحْقِيقِ وَالدِّرَاسَةِ ؛ فَجَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي خَيْرَ الْجَزَاءِ ، وَجَعَلَ ذَلِكَ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِهِ .

كما أتقدم بوافر الشكر والعرفان إلى جامعة أم القرى التي شرفت بطلب العلم فيها ؛ حتى وصلت إلى المرحلة التي أنا فيها الآن .

والشكر موصول لكلية اللغة العربية ، وأخص بالشكر عميدها الأستاذ الدكتور : حامد الربيعي . وأشكر قسم الدراسات العليا العربية في هذه الكلية على إتاحة فرصة مواصلة دراساتي العليا فيه .

وعميق شكري وامتناني لمعهد تعليم اللغة العربية - عملي السابق - ، والكلية الجامعية بالقنفذة ؛ حيث أتاح لي فرصة مواصلة دراستي .

كما أشكر سعادة الأستاذ الدكتور : سعد الغامدي ، الذي أفدت منه علماً جماً في دراستي في مرحلة الماجستير ، وأشرف اليوم أن يكون مناقشاً ومسدداً للبحث والباحث . كما أشكر سعادة الأستاذ الدكتور : إبراهيم الصاعدي على قبوله مناقشة هذا البحث ؛ وهو علّم في العلم قد ذاع صيته ، وأنا على يقين بأنّ البحث سيزداد إشرافاً بما سيقدمه من ملاحظات قيّمة ، ورأي سديد .

والشكر لكل من أعانني بنصح ، أو توجيه ، أو دعاء = من الأقارب ، والأساتذة والزملاء . وأخص بالشكر : والديّ الكريمين - أمد الله في عمرهما على طاعته - . وشكري موصول لأهل بيتي على ما تحمّلوه أثناء انشغالي بالبحث . ويمتد عرفاني إلى أخويّ الكريمين : أ . حسن الحازمي ، و أ . مرعي الحازمي ، وخالي العزيز أ . إبراهيم بن عيسى الحازمي ، وأخي الذي أعتز به أ . عيسى العمري ، وأخي د . عبد العزيز الطلحي . ولا أنسى أخي وصديقي ، الأستاذ الدكتور : ثابت محمد صغير مقبل ، الذي أعانني في تنسيق هذا البحث ، وعانى معي الكثير فيه ، إلى كلّ هؤلاء أخلص الشكر ، ووافر الثناء .

سائلاً المولى - عز وجل - أن يوفقنا جميعاً للخير والصواب ، وخدمة لغة الكتاب .

التمهيد

ويشتمل على بحثين :

المبحث الأول : ابن الحاجب ، وكافيته : (أهميتها ، وشروحا) .
المبحث الثاني : ركن الدين الحديشي .

المبحث الأول

ابن الحاجب ، وكافيته (أهميتها ، وشروحها)

المطلب الأول : ابن الحاجب :

أ- اسمه ، ونسبه ، وكنيته ، ولقبه :

هُوَ : أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ يُونُسَ ، جَمَالُ الدِّينِ الْكُرْدِيُّ ،
الدَّوِينِيُّ^(١) الْأَصْلُ ، الْإِسْنَائِيُّ الْمَوْلِدُ ، الْمَالِكِيُّ الْمَذْهَبُ ، الْمَعْرُوفُ بِ(ابْنِ الْحَاجِبِ)^(٢) .

ب- مولده ، ونشأته ، ورحلاته :

وُلِدَ فِي مَدِينَةِ (إِسْنَا)^(٣) بِصَعِيدِ مِصْرَ ، سَنَةِ (٥٧٠ هـ)^(٤) .

كَانَ أَبُوهُ جُنْدِيًّا كُرْدِيًّا ، حَاجِبًا لِلْأَمِيرِ عَزِّ الدِّينِ مُوسَى الصَّلَاحِيِّ^(٥) ، ثُمَّ انْتَقَلَ مَعَ

(١) نسبة إلى (دوين) ، وهي بلدة في آخر حدود أذربيجان بالقرب من تفليس . معجم البلدان (٢/ ٤٩١) .

(٢) تنظر ترجمة ابن الحاجب في : ذيل الروضتين (ص ١٨٢) ، ووفيات الأعيان (٣/ ٢٤٨) ، والمختصر في أخبار البشر- (٣/ ١٧٨) ، وسير أعلام النبلاء (٢٣/ ٢٦٤) ، ومعرفة القراء الكبار (٣/ ١٢٨٧) ، والطالع السعيد (١٨٨) ، ومرآة الجنان (٤/ ٨٩) ، والبداية والنهاية (١٧/ ٣٠٠) ، والديباج المذهب (٢/ ٨٦) ، وغاية النهاية (١/ ٤٥١) ، والنجوم الزاهرة (٦/ ٣١٩) ، وبغية الوعاة (٢/ ١٣٤) ، وحسن المحاضرة (١/ ٤٥٦) ، وشذرات الذهب (٧/ ٤٠٥) ، وروضات الجنات (٥/ ١٧٦) ، وهديّة العارفين (١/ ٦٥٤) ، والأعلام (٤/ ٢١١) ، ومعجم المؤلفين (٢/ ٣٦٦) .

(٣) إسنا : مدينة بأقصى الصعيد ، وليس وراءها إلا أسوان وبلاد النوبة ، على شاطئ النيل . معجم البلدان (١/ ١٨٩) .

(٤) وفيات الأعيان (٣/ ٢٥٠) ، والطالع السعيد (ص ١٨٨) .

(٥) ينظر : وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٨) ، والديباج المذهب (٢/ ٨٦) ، والنجوم الزاهرة (٦/ ١٠٠) ، وبغية

أبيه إلى القاهرة، وهو صغير، وفيها حفظ القرآن الكريم، وأخذ بعض القراءات عن الشاطبي والغزنوي، وسمع الحديث من البوصيري، وتفقّه على أبي منصور الإياري وغيره^(١).

قال ابن خلكان: «اشتغل أبو عمرو بالقاهرة في صغره بالقرآن الكريم، ثم الفقه على مذهب الإمام مالك - رضي الله عنه -، ثم بالعريّة والقراءات، وبرّع في علومه، وأتقنها غاية الإتقان»^(٢).

وخلال فترة إقامته في القاهرة كانت له رحلات إلى دمشق، وتكررت تلك الرحلات للاستفادة حيناً، وللتدريس بها أحياناً، وكان آخرها سنة (٦١٧هـ)، إذ أقام بها مدرّساً بالجامع الأموي في زاوية المالكيّة؛ حيث أقبل عليه طلاب العلم، وصار شيخاً لجمهور من الدارسين في علمي القراءات والعريّة. وقد انتفع به كثير من الناس.

ورحل إلى الكرك عام (٦٣٣هـ) مدرّساً للملك الناصر، ثم مალأ الشيخ عز الدين أبا محمد عبد العزيز بن عبد السلام في إنكاره على الصالح إسماعيل بن أبي الجيش صاحب دمشق سوء سيرته، وتقاعسه عن قتال الصليبيين، وصلحه معهم، فأمرهما الصالح بأن يخرجاً من دمشق، وكان ذلك عام (٦٣٨هـ)، وبعد مغادرتها دمشق دخلا القاهرة حيث استقرّا فيها^(٣).

==

الوعاة (١٣٤/٢).

(١) ينظر: بغية الوعاة (١٣٤/٢).

(٢) وفيات الأعيان (٢٤٨/٣، ٢٤٩).

(٣) ينظر: ذيل الروضتين (١٨٢)، وفيات الأعيان (٢٤٩/٣).

وجلس ابن الحاجب للتدريس بالمدرسة الفاضلية^(١) مكان شيخه أبي محمد القاسم بن فيرة الشاطبي، فقصدته طلاب العلم؛ ليأخذوا عنه، ويتتلمذوا له، ثم غادر القاهرة آخر أيامه قاصداً مدينة الإسكندرية للإقامة فيها، ولم تطل إقامته فيها.

ت- ثناء العلماء عليه :

أثنى عليه العلماء بأنه كان ذا خلقٍ رفيع، وشخصية فذة بين علماء عصره. قال أبو شامة: «كان من أذكى الأئمة قريحة، وكان ثقةً حجةً متواضعاً عفيفاً كثير الحياء، منصفاً محباً للعلم وأهله، ناشراً له، محتملاً للأذى صبوراً على البلوى....، وكان ركناً من أركان الدين في العلم والعمل»^(٢).

وقال ابن خلكان: «كان من أحسن خلق الله ذهنًا....، وجاءني مراراً بسبب أداء شهادت، وسألته عن مواضع في العربية مُشكلة، فأجاب أبلغ إجابة بسكون كثير، وثبت تام. ومن جملة ما سألته: عن مسألة اعتراض الشرط على الشرط...»^(٣).

ث- علمه :

كان ابن الحاجب من كبار فقهاء عصره في مصر والشام؛ تفقه على مذهب الإمام مالك، وتعمق فيه، وفهمه واستوعبه؛ حتى نبغ فيه، وبلغ فيه مبلغاً عظيماً، وصار شيخ المالكية في عصره^(٤). وصنف في مذهبه تصانيف قيمة لاقت ذيوها وانتشاراً بين أمهات

(١) نسبة إلى مؤسسها القاضي الفاضل. ينظر: روضات الجنات (٥/ ١٨٥)، والدارس في تاريخ المدارس (٦٧/١).

(٢) ذيل الروضتين (ص ١٨٢).

(٣) وفيات الأعيان (٣/ ٢٥٠).

(٤) ينظر: طبقات الشافعية (٣/ ٣٦٥).

المراجع الفقهية المعتمدة . وكتابه (جامع الأمهات) يشهد بعلوّ قدره في المذهب المالكي .
 وكان علماً من أعلام أصول الفقه ، وصنّف في ذلك كتابين ؛ هما : (منتهى السؤل
 والأمل في علمي الأصول والجدل) ، و (ومختصر منتهى السؤل والأمل) . قال أبو الفداء:
 «كان الشيخ أبو عمرو المذكور متفناً في علوم شتى، وكان الأغلب عليه علم العربيّة،
 وأصول الفقه»^(١).

وكان معنياً بالقراءات عنايةً خاصّةً ، تلقّاها عن شيوخ القراء في عصره ؛
 كالشاطبي، وأبي الجود اللّخمي ، والغزنوي .
 وقد غلبت عليه العربيّة ، وعُرف بها ، إلى جانب ما عرفه الناس عنه من فقه ،
 وأصول، وقراءات^(٢) .

ج- شعره :

لم يكن ابنُ الحاجب شاعراً ، وما نسب إليه من شعرٍ لا يعدو أبياتاً قليلة تفتقر إلى
 المقومات الشعريّة ؛ لأنّها قد صدرت عن عقلٍ فقيهٍ وتصوّره ، لا عن عقلٍ شاعرٍ وعاطفته .
 وقد اتّجه إلى النّظم في الأغراض التعليمية ، فنظّم مقدمته النّحوية (الكافية) في
 منظومته (الوافية نظم الكافية) ، وفي العروض (منظومة الجليل إلى علم الخليل) .
 ومن شعره :

أَيُّ غَدٍّ مَعَ يَدٍ دَدٍ ذِي حُرُوفٍ طَاوَعَتْ فِي الرَّوِيِّ وَهِيَ عَيُونُ

(١) المختصر في أخبار البشر (٣/ ١٧٨) .

(٢) ينظر : ابن الحاجب النّحوي (ص ٣٧) .

ودَوَاةٌ والحوْتُ والنونُ نونا ت وعَصَتْهُمْ وأمرهم مستبينٌ

وهي جواب عن البيتين المشهورين :

رَبِّمَا عَالَجَ الْقَوَافِي رِجَالٌ فِي الْقَوَافِي فَتَلْتَوِي وَتَلِينُ

طَاوَعَتْهُمْ عَيْنٌ وَعَيْنٌ وَعَيْنٌ وَعَصَتْهُمْ نُونٌ وَنُونٌ وَنُونٌ

فيعني بقوله : (عَيْنٌ وَعَيْنٌ ، وَعَيْنٌ) نحو : غِدِّ ، وَيَدِّ ، وَدَدِّ = فَإِنَّ وَزْنَ كُلِّ مِنْهَا : فَعٍ ؛ إِذْ أَصْلُ (غِدِّ) : غَدَوْ . وَ(يَدِّ) : يَدَيَّ . وَ(دَدِّ) : دَدَنْ . وَعَنِ بَقُولِهِ : (نُونٌ ، وَنُونٌ ، وَنُونٌ) الدَوَاةُ ، وَالْحَوْتُ ، وَالنُونُ الَّذِي هُوَ الْحَرْفُ ^(١) .

ح- شيوخه :

تَلَمَّذَ ابْنُ الْحَاجِبِ عَلَى عَدَدٍ كَبِيرٍ مِنْ عُلَمَاءِ عَصْرِهِ ، وَشُيُوخِهِ الْمُبْرِزِينَ فِي عُلُومِ الدِّينِ وَالْعَرَبِيَّةِ . وَمِنْ تَلَمَّذَ عَلَيْهِمْ :

١ - الْقَاسِمُ بْنُ فَيْزِهِ ^(٢) بْنُ أَبِي الْقَاسِمِ خَلْفِ بْنِ أَحْمَدَ الرَّعِينِيِّ الشَّاطِبِيِّ ، الضَّرِيرِ الْمُقْرَأِ ، صَاحِبِ الْمَنْظُومَةِ الْمَشْهُورَةِ (حَرْزُ الْأَمَانِيِّ وَوَجْهُ التَّهَانِيِّ) فِي الْقَرَاءَاتِ ؛ قَلَّ مَنْ يَشْتَغِلُ بِالْقَرَاءَاتِ إِلَّا حَفَظَهَا . كَانَ عَالِمًا بِكِتَابِ اللَّهِ قِرَاءَةً وَتَفْسِيرًا ، وَبِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- دَقِيقَ الْمَعْرِفَةِ ، عَالِمًا بِالْعَرَبِيَّةِ ، جَمَّ الْعُلُومِ ، قَرَأَ عَلَيْهِ ابْنُ الْحَاجِبِ بَعْضَ الْقَرَاءَاتِ ، وَسَمِعَ مِنْهُ (التَّيْسِيرَ) ، وَ(الشَّاطِبِيَّةَ) . تَوَفَّى بِمِصْرَ سَنَةَ (٥٩٠هـ) ^(٣) .

(١) ينظر : وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٩) ، وشذرات الذهب (٧/ ٤٠٦) .

(٢) هكذا ضبطها ابن الجزري في غاية النهاية ، ومعناها بلغة عجم الأندلس : الحديد . (٢/ ٢٠) .

(٣) ينظر : وفيات الأعيان (٤/ ٧١) ، وغاية النهاية (٢/ ٢٠) ، وحسن المحاضرة (١/ ٤٩٦) ، وشذرات الذهب (٦/ ٤٩٤) .

٢ - أبو الجود اللَّخْمِيُّ : غياثُ الدين بن فارس بن سكين المنذريّ ، الفرضيّ ، النّحويّ الضّرير ، شيخُ القراء بديار مصر . قرأ القراءات على الشريف أبي الفتوح الخطيب ، وسمع من عبد الله بن رفاعة السعديّ . وقرأ عليه أبو الحسن السّخاوي ، وأبو نشوان ، وأبو عمرو ابن الحاجب ، والقاسم بن أحمد اللورقي الأندلسي . كان دينًا فاضلاً بارعاً في الأدب ، متواضعاً ، كثيرَ المروءة ، حسنَ الأداء واللفظ بالقرآن . توفي سنة (٦٠٥ هـ) ^(١) .

٣ - أبو الفضل الغزنويّ : محمد بن يوسف بن علي بن شهاب الدين ، المقرئ ، الفقيه النحويّ . قرأ على أبي محمد سبط الخياط ، وسمع من أبي بكر قاضي المارستان . تصدّر للإقراء فأخذ عنه السّخاويّ ، وابن الحاجب . ودرّس المذهب المالكي بمسجد الغزنوي المعروف به . توفي في القاهرة (٥٩٩ هـ) ^(٢) .

٤ - أبو الحسن الإبياري : علي بن إسماعيل بن علي ، برع في الفقه والأصول والكلام . أخذ عن أبي طاهر بن عوف ، ودرّس بالإسكندرية فانتفع به النَّاسُ . أخذ عنه ابنُ الحاجب الفقه . توفي سنة (٦١٨ هـ) ^(٣) .

٥ - أبو القاسم هبة الله بن علي بن مسعود البوصيري الأنصاريّ ، الكاتبُ الأديبُ ، مسندُ الديارِ المصريّة . ولد سنة (٥٠٦ هـ) ، سمعَ من أبي صادق المدني ، وتفرّد في زمانه . سمعَ منه ابنُ الحاجب الحديث . توفي سنة (٥٩٨ هـ) ^(٤) .

(١) ينظر : غاية النهاية (٤/٢) ، وحسن المحاضرة (٤٩٨/١) .

(٢) ينظر : غاية النهاية (٢/٢٥٠) ، وحسن المحاضرة (٤٩٨/١) .

(٣) ينظر : الديباج المذهب (٢/١٢١) ، وحسن المحاضرة (٤٥٤/١) .

(٤) ينظر : وفيات الأعيان (٦/٦٧) ، وحسن المحاضرة (٣٧٥/١) .

٦ - القاسمُ بنُ عساكر : القاسم بن الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن ، أبو محمد بن عساكر ، الدمشقي الشافعيُّ . كان محدثاً حسن المعرفة ، تولى مشيخة دار الحديث بالنورية بعد والده . سَمِعَ منه ابنُ الحاجب الحديث في دمشق . توفي سنة (٦٠٠هـ)^(١) . وسمع ابن الحاجب الحديث عن إسماعيل بن صالح بن ياسين ، وأبي عبد الله حامد الأتاعي ، وأبي الثناء حماد بن هبة الله الحرّاني^(٢) .

خ- تلامذته :

تتلمذ على ابن الحاجب خلق كثير ؛ منهم مَنْ قرأ عليه القراءات ، ومنهم من روى عنه الحديث ، ومنهم مَنْ أخذ عنه الفقه وعلوم العربية .
ومن أشهر تلاميذه :

١ - كمال الدين الزمكاني : عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري ، يُنسب إلى (زملكان) بغوطة دمشق . كان خيراً ذكياً ، ولي القضاء في (صرخد) ، وقام بالتدريس في (بعلبك) ، قرأ القراءات على ابن الحاجب . توفي سنة (٦٥١هـ)^(٣) .

٢ - الملك الناصر داؤد بن الملك المعظم ، ملك دمشق بعد أبيه ، ثم انتزعها منه عمّه ، واقتصر ملكه على الكرك ونابلس . قرأ الكافية على ابن الحاجب ، التي نظمها بناءً على طلب من الملك الناصر ، وسمّى نظمه (الوافية) ، ثم شرح ابن الحاجب ذلك النظم . كان

(١) ينظر : طبقات الشافعية (٨/ ٣٥٢) ، سير أعلام النبلاء (٢١/ ٤٠٥) ، وشذرات الذهب (٦/ ٥٦٤) .

(٢) ينظر : ابن الحاجب النحوي (ص ٤٤) ، وشرح المقدمة الكافية (١/ ٣١) .

(٣) ينظر : ابن الحاجب النحوي (٤٨) ، وشرح المقدمة الكافية (١/ ٣٥) .

الملك الناصر صاحب اطلاع على كثير من العلوم . توفي سنة (٦٥٥ هـ) ^(١) .

٣- الحافظ المنذري : الحافظ الكبير ، الإمام ، شيخ الإسلام ، أبو محمد عبد العظيم ابن عبد القوي ، المصري ، الشافعي . كان إماماً حجةً ، بارعاً في الفقه والعربية والقراءات . توفي سنة (٦٥٦ هـ) ^(٢) .

٤- جمال الدين بن مالك : أبو عبد الله ، جمال الدين ، محمد بن عبد الله بن مالك ، الطائي ، الأندلسي ، الجياني ، النحوي ، صاحب (الألفية) المشهورة في النحو ، إمام زمانه في القراءات والعربية . توفي في دمشق سنة (٦٧٢ هـ) ^(٣) . قال الدماميني : «...» وقد ذكر الشيخ تاج الدين التبريزي في أواخر (شرحه للحاجية النحوية) أن ابن مالك جلس في حلقة تدريس ابن الحاجب - رحمه الله - وأخذ عنه ، واستفاد منه ، ولم أقف على ذلك لغيره ، ولا أدري من أين أخذه ، والله أعلم بحقيقة الحال ! ^(٤) .

٥- شهاب الدين القرافي : أبو العباس ، شهاب الدين ، أحمد بن أبي العلاء بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله القرافي البهنسي المصري . صاحب كتاب (الاستغناء في أحكام الاستثناء) ، كان عالماً بارعاً في الفقه ، والأصول ، أخذ الفقه عن ابن الحاجب ، توفي سنة (٦٨٤ هـ) ^(٥) .

(١) ينظر : البداية والنهاية (١٧ / ٣٥١ ، ٣٨٤) .

(٢) ينظر : حسن المحاضرة (١ / ٣٥٥) .

(٣) تُنظر ترجمته في : طبقات الشافعية للسبكي (٨ / ٦٧-٦٨) ، وغاية النهاية (٢ / ١٨٠-١٨١) ، وبغية الوعاة (١ / ١٣٠-١٣٧) .

(٤) تعليق الفرائد (١ / ٢٩-٣٠) . وينظر : حاشية الخصري على شرح ابن عقيل (١ / ١٦) .

(٥) تُنظر ترجمته في : الوافي بالوفيات (٦ / ١٤٦-١٤٧) ، والديباج المذهب (١ / ٢٣٦-٢٣٩) ، وحسن

٦ - الرضِيُّ القُسْنُطِينِيّ: أبو بكر بن عمر بن علي بن سالم، النحويّ، الشافعيّ. نشأ بالقدس، وأخذ العربية عن ابن معطٍ، وابن الحاجب. كان من كبار أئمة العربية بالقاهرة. وكان ذا معرفة بالفقه، ومشاركة في الحديث، صالحًا، خيرًا، دينًا، متواضعًا. أخذ عنه أبو حيّان، ومدحه بقصيدة طويلة. قرأ كتاب سيبويه على أبي الفضل المرسي. توفي سنة (٦٩٥ هـ) ^(١).

٧ - الشيخ نجم الدين أحمد بن مُحَسَّن البعلبكيّ الشافعيّ، المعروف بـ(ابن مِلّي). سمع عن البهاء المقدسيّ، وحدث بحلب ودمشق. قرأ النحو على ابن الحاجب، وتفقه على العزّ بن عبد السلام، وأحكم الأصول والكلام والفلسفة. توفي سنة (٦٩٩ هـ) ^(٢).

٨ - الموفق محمد بن أبي العلاء النصيبي: محمد بن محمد بن علي بن المبارك، أبو عبد الله الأنصاري النصيبي، البعلبكي، الشافعي. مقررّ، محقّق. قرأ على والده في نصيبين، ثم رحل إلى مصر، فقرأ بها على أبي الحزم، وأخذ العربية عن ابن معطٍ وابن الحاجب، وسمع منه مقدمته في النحو. استوطن بعلبك، وكان شيخ الإقراء بمسجدها الجامع. توفي بها سنة (٦٩٥ هـ) ^(٣).

٩ - محمد بن رضوان بن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري المحليّ زين العابدين المعروف بـ(ابن الرّعد). كان نحويًا، أديبًا، شاعرًا. أخذ النحو عن ابن الحاجب. كان

==

المحاضرة (١/٢٧٣-٢٧٤).

(١) ينظر: بغية الوعاة (١/٤٧٠، ٢/١٣٥)، وشذرات الذهب (٧/٧٥٧).

(٢) ينظر: طبقات الشافعية (٨/٣١)، وشذرات الذهب (٧/٧٧٧).

(٣) ينظر: غاية النهاية (٢/٢١٥).

خيَّاطًا بالمحلَّة ، صَيَّنًا ، مترفعًا عن أبناء الدنيا . كتب عنه الشيخ أبو حيَّان ، وذكره في (النُّصَّار) . توفي سنة (٧٠٠هـ)^(١) .

د- مؤلفاته :

صنَّف ابنُ الحاجبِ مصنَّفاتٍ قيمةً في علوم عصره ؛ صنَّفَ في الشريعة ، والقراءات ، وعلوم العربية . قال ابن خلكان : «وكلُّ تصانيفه في نهاية الحُسْنِ والإفادة ، وخالف النُّحاة في مواضع ، وأورد عليهم إشكالات وإلزاماتٍ تبعُدُ الإجابة عنها» . ومن أبرز مصنَّفاتِه :

١ - المقدمة الكافية في النُّحو^(٢) .

٢ - شرحُ المقدمة الكافية في النُّحو^(٣) .

٣ - الوافيةُ نظم الكافية^(٤) .

(١) ينظر : بغية الوعاة (١/١٠٣) ، والدرر الكامنة (٣/٤٤٠) .

(٢) طبعت في روما سنة ١٥٩٢ م ، وفي الهند سنة ١٨٨٨ م ، ١٨٩١ م ، وفي قازان سنة ١٨٨٩ م ، وفي طشقند سنة ١٣١١ هـ ، وفي بولاق سنة ١٢٤١ هـ ، ١٢٥٥ هـ . ينظر : تاريخ الأدب العربي (٥/٣٠٩) . وطُبعت في دار الوفاء بجدة ، بتحقيق د . طارق نجم عبد الله سنة (١٩٨٦ م) .

(٣) طبع في دار الطباعة العامرة بالأستانة سنة ١٣١١ هـ ، وحققه د/ جمال عبد العاطي مخيمر أحمد ، ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر (١٩٨١ م) ، وطبع في مكة المكرمة ، مكتبة الباز (١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م) . وينظر : وفيات الأعيان (٣/٢٤٩) ، وبغية الوعاة (٢/١٣٥) ، وكشف الظنون (٢/١٣٧٠) .

(٤) أرجوزة نظم فيها (المقدمة الكافية) نزولاً عند رغبة الملك الناصر داود . ينظر : كشف الظنون (٢/١٣٧٠) ، وتاريخ الأدب العربي (٥/٣٢٦) ، ومنه مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٤٠٩ ،

- ٤ - شرحُ الوافية نظم الكافية^(١) .
- ٥ - المقدمةُ الشافية في الصَّرف^(٢) .
- ٦ - الإيضاحُ في شرح المفصَّل^(٣) .
- ٧ - الأمالي النَّحوية^(٤) .
- ٨ - شرح المقدمة الجزولية^(٥) .
- ٩ - المكتفي للمبتدي (شرح الإيضاح العضدي) لأبي علي الفارسي^(١) .

= حـ

(نحو) . وطُبعت في مطبعة الآداب سنة (١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م) مع شرحها بتحقيق د . موسى بنّاي العليلي .

(١) حققه د . طارق نجم عبد الله ، ونال به درجة الماجستير من كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر . وطبع في النجف ، مطبعة الآداب سنة (١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م) ، بتحقيق د . موسى بنّاي علوان العليلي .

(٢) طبعت عدة طبعات ، منها طبعة كلكتا (١٨٠٥ م) ، وطُبعت في دار البشائر ببيروت (١٩٩٥ م) ، بتحقيق د . حسن أحمد العثمان . شُرحت هذه المقدمة أكثر من خمسين شرحًا ، وأبرزها : شرح الرضي الأستراباذي . ينظر : تاريخ الأدب العربي (٣٢٧/٥ - ٣٣٢) .

(٣) حققه د . موسى بنّاي علوان العليلي ، ونال به درجة الدكتوراه من كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة . وطبع بتحقيقه في بغداد ، مطبعة العاني سنة (١٩٨٣ م) ، وطبع في دمشق ، دار سعد الدين سنة (٢٠٠٥ م) ، بتحقيق د . إبراهيم محمد عبد الله .

(٤) حققه د . فخر صالح سليمان قدارة ، ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر . وطبع بتحقيقه في دار عمّار بالأردن ، ودار الجليل ببيروت سنة (١٩٨٩ م) . وطبع في الجزائر سنة (١٩٨٥ م) بمكتبة دار النهضة بتحقيق د . هادي حسن حمودي . وطبع في قطر بدار الثقافة سنة (١٤٠٦ هـ) بتحقيق د . عدنان مصطفى .

(٥) منه نسخة في جامع القرويين بفاس تحت الرقم (١١٩٨) . ينظر : تاريخ الأدب العربي (٣٥٠/٥)

١٠ - رسالة في العشر - . وهي رسالة صغيرة في استعمال كلمة (عشر-) مع (الأول) و(الآخر) ^(٢) .

١١ - القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية ^(٣) .

١٢ - المَقْصَدُ الجليل في علم الخليل ^(٤) .

١٣ - منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل . وهو في أصول الفقه ^(٥) .

١٤ - مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل ^(٦) .

==

(١) ينظر : هدية العارفين (١/ ٦٥٥) ، وكشف الظنون (١/ ٢١٢) .

(٢) منه نسخة في برلين (٦٨٩٤) ، ينظر : تاريخ الأدب العربي (٥/ ٣٣٤) ، وقد طبعت مع الأمالي النحوية بتحقيق د . هادي حسن حمودي .

(٣) منظومة عدتها ثلاثة وعشرون بيتاً ، أورد فيها المؤنثات السماعية ؛ أولها :

نفسى الفداء لسائل وافاني بمسائل فاحت كغصن البان

طبعت في الأردن ، دار المنار بتحقيق د . طارق نجم عبد الله سنة (١٩٨٥م) .

(٤) وهي منظومة في العروض ، منها نسخة بدار الكتب المصرية تحت الرقم (١٩ ، ٦٨ ، ٣٤٣) ، ينظر : كشف الظنون (٢/ ١٨٠٦) ، وتاريخ الأدب العربي (٥/ ٣٣٢) . وطبعت في دار الجيل ببيروت سنة (١٩٨٩م) بتحقيق د . شعبان صلاح .

(٥) طبع في مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٢٦هـ ، ينظر : تاريخ الأدب العربي (٥/ ٣٣٤) . وطبع في دار الكتب العلمية ببيروت ، سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

(٦) طبع في بولاق سنة (١٣١٦هـ) ، وفي القاهرة سنة (١٣٢٦هـ) ، وطبع في بيروت ، دار ابن حزم بتحقيق د. نذير حمادو سنة (٢٠٠٦م) . وينظر : وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٩) ، وكشف الظنون (٢/ ١٦٢٥) ، (١٨٥٣) ، وتاريخ الأدب العربي (٥/ ٣٣٤) .

١٥- جامع الأمهات . أو : مختصر الفروع . في الفقه المالكي ^(١) .

١٦- عقيدة ابن الحاجب . مخطوط في ورقتين ، وهو خلاصة أفكار المتكلمين من متقدمي الأشاعرة ، والمتأخرين في معرفة الله ، وصفات ذاته ^(٢) .

١٧- المسائل الدمشقية . ذكره ابن الحاجب في الإملاء رقم (٤) ، من الأمالي (دخول الفاء في جواب الشرط) ^(٣) .

١٨- جمال العرب في علم الأدب ^(٤) .

ذ- وفاته :

توفي ابنُ الحاجبِ في الإسكندرية في ضحى الخميس ، السادس عشر- من شوال ، سنة ست وأربعين وست مئة للهجرة النبوية ، ودُفِنَ في خارج الإسكندرية في المقبرة التي بين المنارة والبلد ، قُرب مثنى الشيخ أبي شامة ^(٥) .

وقد رثاه ناصِرُ الدِّينِ بنُ المُنِيرِ بهذه الأبيات :

(١) منه نسخة بدار الكتب المصرية برقم (٢٠ فقه مالكي) ، طبع في مكتبة اليمامة بدمشق سنة (١٤١٩هـ) ، بتحقيق أبي عبد الرحمن الأخضر-ي . وينظر : الديباج المذهب (٨٧/٢) ، وتاريخ الأدب العربي (٣٤٠/٥) .

(٢) منه نسخة في ليبزج (١٥٠ رقم ١٠) ، والإسكوريال (١٥٠٠ رقم ٦) . ينظر : كشف الظنون (١١٥٧/٢) ، وتاريخ الأدب العربي (٣٤١/٥) ، وهدية العارفين (٦٥٥/١) .

(٣) تاريخ الأدب العربي (٣٣٣/٥) ، قال بروكلمان : الحديث في دمشق ، في السنوات (٦١٧ ، ٦٢٠ ، ٦٢٤) ، (٦٢٥هـ) .

(٤) ينظر : كشف الظنون (٥٩٣/٢) ، وهدية العارفين (٦٥٥/١) .

(٥) ينظر : ذيل الروضتين (ص ١٨٢) ، ووفيات الأعيان (٣/٢٤٩ ، ٢٥٠) ، والطالع السعيد (ص ١٨٩) .

تَرى العِلْمَ والآدَابَ والفَضْلَ والتَّقَى وَنَيْلَ الْمُنَى والعَزَّ غَيْبَنَ فِي قَبْرِ
فَتَدْعُو لَهُ الرَّحْمَنَ دَعْوَةَ رَحْمَةٍ يَكْفِي بِهَا فِي مِثْلِ مَنْزِلِهِ الْقَفْرِ^(١)

المطلب الثاني : الكافية : أهميتها ، وشروحها :

(المقدمة الكافية) من المتون النحويّة المختصرة ، وهي تمثل طوراً من أطوار التأليف النحوي بعد (مفصل) الزنجشيري . وعلى الرغم من إيجازها فقد أحاطت بمسائل النحو بطريقة غير مخلّة ، وتضمّنت كلّ أبواب النحو ؛ بدأها المصنّف بالحديث عن الكلمة والكلام ، وعلامات الإعراب ، ثمّ انتقل إلى المرفوعات من الأسماء ، فبدأ بالفاعل ونائبه ، وتلاه المبتدأ والخبر ، وخبر (إنّ) ، ثمّ خبر (لا) التي لنفي الجنس ، وهكذا في المنصوبات التي خصّها بباب مستقلّ ، والمجرورات ، ثمّ أفرد باباً للمبنيّات . وتكلّم بعدها في المركّبات ، والكنايات ، والمعرفة والنكرة . وانتقل بعدها إلى الأفعال في قسم مستقلّ ، ثمّ ختم الكتاب بقسم الحروف .

وقد كُتِبَ لهذه المقدمة الموجزة القبول عند أهل العلم ، فأعجبوا بها ، وتداولوها ، وذاع صيتها ، وطارَت شهرتها في أكثر أصقاع العالم الإسلامي ، فتناولها العلماء بالشرح ، والنظم ، والتعليق ، والتحشية .

وفي حياة ابن الحاجب طلب منه صاحب الكرك الملك الناصر الأيوبي أن ينظمها له ، فنظمها في (الوافية) ، ثمّ طلب منه أن يشرح المنظومة ، فشرحها .

ومما يدلُّ على أهمية الكافية : شرح عالِمين معاصرين لابن الحاجب ؛ هما : ابنُ الحُبَّازِ

(١) ينظر : الطالع السعيد (ص ١٩٠ ، ١٩١) ، والديباج المذهب (٢/ ٨٩) .

الموصلِي (٦٣٨ هـ) ، وموفقُ الدِّينِ بنُ يعيشَ (٦٤٣ هـ) ^(١) .

وقد قيل في وصف الكافية :

مَا أَبْصَرْتُ عَيْنِي بِمِثْلِ مَجْمُوعَةٍ تَرْوِي الْمَارِبَ شَافِيَةً
يَا طَالِبًا لِلنَّحْوِ فَالْزَمْ حِفْظَهَا وَاعْلَمْ يَقِينًا أَنَّهَا لَكَ كَافِيَةٌ

وتوالى الشروح والخواشي والمنظومات على الكافية ؛ وذلك لملاءمتها للدرسِ النَّحْوِيِّ ؛ فكثُرَتْ شروحوها، ومختصراتها، ومنظوماتها، وإعراباتها، وشروح شواهدِها ؛ ممَّا جعل من الصَّعبِ حصرَها.

وقد ذُكِرَ عددٌ من شروحها، ومختصراتها، ومنظوماتها، فيما كُتِبَ عن ابنِ الحاجبِ ، وفي مقدمات تحقيق الكافية ، وشرح ابنِ الحاجبِ ، وشرح الوافية ، وكذا في كتبِ كشافات العلوم والفنون ^(٢) .

ولأنَّني قد سُبِّقْتُ بمنْ ذَكَرَ شروحَ الكافية، ومختصراتها، وإعراباتها، ومنظوماتها، وشروح شواهدِها = فإنَّني سأكتفي بذكر أهمِّها، والإشارة إلى ما جدَّ منها بتحقيق، أو بنشر.

ومن هذه الشروح :

(١) ينظر : ابن الحاجب النَّحْوِي (ص ٥٨) .

(٢) ينظر : ابن الحاجب النَّحْوِي (ص ٥٧ - ٦٨) ، والمقدمة الكافية (٣٠ - ٥١) ، وشرح المقدمة الكافية (١ / ٤٤ - ٥٦) ، وشرح الوافية نظم الكافية (٢٧ - ٥٤) ، ويُنظر : مفتاح السعادة (١ / ١٧٠) ، وكشف الظنون (٢ / ١٣٧٠ - ١٣٧٦) ، وتاريخ الأدب العربي (٥ / ٣٠٩ - ٣٢٧) .

- ١ - شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، لابن الحاجب^(١) .
- ٢- شرحُ موفق الدّين يعيش بن علي بن يعيش الحلبيّ (ت ٦٤٣ هـ)^(٢) .
- ٣- شرحُ الكافية ، لمهوب بن قاسم الشافعيّ (ت ٦٦٥ هـ)^(٣) .
- ٤ - التحفة ؛ نقدٌ وتعليقٌ على كافية ابن الحاجب . أملاه جمالُ الدّين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائيّ الجيّاني (ت ٦٧٢ هـ) ، وجمعه بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة (ت ٧٣٣ هـ)^(٤) .
- ٥ - شرحُ الكافية في النحو ، للعلامة منصور بن فلاح اليمينيّ (ت ٦٨٠ هـ)^(٥) .
- ٦- النجمُ الزاهر، لنجم الدّين أبي القاسم الرضيّ بن سعيد العلويّ العراقيّ

(١) طبع في مكتبة الباز بمكة المكرمة سنة (١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م) بتحقيق د/ جمال عبد العاطي مخيمر أحمد .

(٢) ينظر : ابن الحاجب النّحوي (ص ٥٨) .

(٣) منه نسخة في المتحف البريطاني ثان (ص ٩٤٤) . ينظر : تاريخ الأدب العربي (٣١٠ / ٥) .

(٤) حققه أحمد علي قائد المصباحي، ونال به درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى سنة (١٤١٠ هـ) .

(٥) حققه نصّار بن محمد بن حسين حميد الدين ، ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى سنة (١٤٢١ هـ - ١٤٢٢ هـ) .

(ت ٦٨٤هـ) ^(١).

٧- شرح بدر الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك ، المعروف بـ(ابن النّاطم)
(ت ٦٨٦هـ) ^(٢).

٨- شرح رضيّ الدين محمد بن الحسن الأسترابادي (٦٨٦هـ) ، وهو من أشهر شروح
الكافية ^(٣).

٩- شرح الكافية لعزّ الدين عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصليّ ، المعروف بابن
القوّاس (ت ٦٩٩هـ) ^(٤).

١٠- الهادية إلى حلّ الكافية ، شرح فلك العلّا التبريزي الأردبيلي (كان حيّاً
سنة ٧٠٠هـ) ^(٥).

(١) منه نسخ في صنعاء ، تحت الرقم (١٧١٢ ، ١٦٧٤ ، ١٦٧٥ ، ١٧١٠ ، ١٧٠٨) . الكافية في النحو
(ص ٣٦).

(٢) ينظر : بغية الوعاة (١/ ٢٢٥) ، وتاريخ الأدب العربي (٥/ ٣١٠) .

(٣) طبع في استانبول سنة ١٢٧٥هـ ، مع حاشية الشريف الجرجاني في هامشه ، وطبع في طهران سنة ١٢٧١هـ ،
وطبع في لكنو سنة ١٨٨٢م ، وطبع في جامعة قاريونس بليبيا بتحقيق د . يوسف حسن عمر ، وفي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بتحقيق د . حسن محمد الحفظي ، ود . يحيى بشير مصري ، في
أربعة مجلدات ، وطبع في عالم الكتب بتحقيق د . عبد العال سالم مكرم ، في أربعة مجلدات .

(٤) قام بتحقيقه د . زيّان أحمد الحاج ، ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، وطبع
في دار الكندي بالأردن سنة (١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م) بتحقيق د . علي الشوملي . وينظر : تاريخ الأدب
العربي (٥/ ٣١١) .

(٥) قام بتحقيقه زكي فهمي الألوسي ، ونال به درجة الماجستير من كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، وينظر :

١١ - التُّحْفَةُ الصَّافِيَّةُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ، لمحمد بن حسن الرؤوسي ، مات قبل (٧١٣هـ) ^(١) .

١٢ - حاشية ابن النحويِّ على كافية ابن الحاجب (ت ٧١٨ هـ) ^(٢) .

- ثلاثة شروح لركن الدِّين الحسن بن محمد بن شرف شاه العلويِّ الأستراباذي (ت ٧١٥ هـ) ، وهي :

١٣ - الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ، وَيُسَمَّى (الْبَسِيطُ) ^(٣) .

١٤ - الشَّرْحُ الْمُتَوَسِّطُ ، وَيُسَمَّى (الْوَافِيَةُ) ^(٤) .

١٥ - الشَّرْحُ الصَّغِيرُ ، وَيُسَمَّى (الْأَصْغَرُ) ^(١) .



وينظر : كشف الظنون (١٣٧٦/٢) .

(١) منه نسخة في مكتبة آصفية برقم (٣/ ٦٩٤ ، رقم ٢٩٤) . ينظر : تاريخ الأدب العربي (٣٢٥ / ٥) .

(٢) حققه حسن محمد عبد الرحمن أحمد ، ونال به درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى سنة (١٤٠٩ هـ) .

(٣) قام بتحقيقه د . عبد المنعم محمود سعيد ، ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، وطبع في إيران بتحقيق د . حازم سليمان الحلي ، ونشرته المكتبة الأدبية المختصة سنة ١٤٢٧ هـ .

(٤) قام بتحقيقه د . خالد فائق أحمد محمود ، ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر .
ومحمد علي هادي الحسيني ، ونال درجة الماجستير من جامعة بغداد سنة ١٩٧٢ م . وحقَّقه أيضًا علي مصباح زلطوم ، وحصل به على درجة الماجستير من إحدى الجامعات الليبية . كما حقَّقه نيفيت إبراهيم خضور ، وحصلت به على درجة الماجستير من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة دمشق سنة ١٩٨٥ م ، وطبع في عُمان بتحقيق د . عبد الحفيظ شلبي ، ونشرته وزارة التراث القومي والثقافة سنة ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م

- ١٦ - شَرَحُ جلالِ الدِّينِ أحمدِ بنِ عليٍّ بنِ محمودِ العَجْدوانيِّ (ت ٧٢٠ هـ) ^(٢) .
- ١٧ - غايةُ أمانِي الطَّالِبِ في شَرَحِ كافيَةِ ابنِ الحاجبِ ، لَنَجْمِ الدِّينِ أحمدِ بنِ محمدِ بنِ مكِّي بنِ ياسينِ القمويِّ (ت ٧٢٧ هـ) ^(٣) .
- ١٨ - شَرَحُ بدرِ الدِّينِ محمدِ بنِ إبراهيمِ بنِ جماعةٍ (ت ٧٣٣ هـ) ^(٤) .
-
- =
- (١) ينظر: تاريخ الأدب العربي (٣١٣/٥) ، ومنه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية رقم (١٥٥٥ نحو) .
- (٢) حقَّقه محمدُ أحمدُ حسنُ رشوان، وحصل به على درجة الدكتوراه من كليَّة اللُّغة العربيَّة بجامعة الأزهر .
- وينظر: كشف الظنون (١٣٧١/٢) ، وتاريخ الأدب العربي (٣١٤/٥) ، ومنه نسخة في دار الكتب المصرية رقم (١٩٨١ نحو) .
- (٣) تم تحقيقه في أربع رسائل علمية :
- الأولى : من أوَّل الكتاب إلى أوَّل المنصوبات، حقَّقه فتحيَّة حسين عبد الغفور عطَّار، وحصلت به على درجة الدكتوراه من كليَّة اللُّغة العربيَّة بجامعة أمِّ القرى سنة ١٤٠٧/١٤٠٨ هـ.
- الثانية : من أوَّل المنصوبات إلى أوَّل المبنَّيات، حقَّقه عفاف طاهر أمير بنتن، وحصلت به على درجة الدكتوراه من كليَّة اللُّغة العربيَّة بجامعة أمِّ القرى سنة ١٤٠٨/١٤٠٩ هـ.
- الثالثة : من أوَّل المبنَّيات إلى آخر الجوازم التي تجزم فعلاً واحداً، حقَّقه بسمة بنت عبد الرحمن بن عبيد العصيمي، وحصلت به على درجة الدكتوراه من كليَّة الآداب والعلوم الإدارية للبنات بمكَّة المكرمة سنة ١٤٣٠/١٤٣١ م.
- الرَّابعة : من أوَّل الجوازم التي تجزم فعلين إلى آخر الكتاب، حقَّقه بدرية بنت قاسم عاصم تركستاني، وحصلت به على درجة الماجستير من كليَّة الآداب والعلوم الإدارية للبنات بمكَّة المكرمة سنة ١٤٣٢ هـ.
- ومنه جزءان بدار الكتب المصرية ، الثاني تحت رقم (٢٣٥ نحو) ، والثالث تحت رقم (٢٠٨ نحو) .
- ينظر: كشف الظنون (١٣٧١/٢) ، وتاريخ الأدب العربي (٣١٤/٥) .
- (٤) منه نسخة بمعهد المخطوطات العربية تحت رقم (٧٧) مصورة عن نسخة الخزانة السعيدية ، جامعة

١٩ - التُّحْفَةُ الشَّافِيَّةُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ، لَتَقِيِّ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ النَّيْلِيِّ الْبَغْدَادِيِّ (ت ٧٣٧هـ) ^(١) .

٢٠ - مَبْسُوطُ الْأَحْكَامِ فِي تَصْحِيحِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْكَلِمِ وَالْكَلَامِ ، لِتَاجِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ الْأُرْدَيْبِيِّ التَّبْرِيزِيِّ (ت ٧٤٦هـ) ^(٢) .

٢١ - شَرْحُ كَافِيَةِ ذَوِي الْأَرْبِ فِي مَعْرِفَةِ كَلَامِ الْعَرَبِ لِأَبِي الشَّائِ شَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصْفَهَانِيِّ (ت ٧٤٩هـ) ^(٣) .

٢٢ - الْأَزْهَارُ الصَّافِيَّةُ ، لِلْإِمَامِ عِمَادِ الدِّينِ يَحْيَى بْنِ حَمْزَةَ الْعَلَوِيِّ (ت ٧٤٩هـ) ^(٤) .

==

استانبول رقم (١٣٦٧) ، طبع في دار البيان بالقاهرة سنة (١٤٠٨هـ) بتحقيق د محمد عبد رب النبي عبد المجيد ، وطبع في دار المنار بالقاهرة سنة (٢٠٠٠م) بتحقيق د . محمد محمد داود .

(١) قام بتحقيقه د . إمام حسن الجبوري لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، ومنه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٣٤٨ نحو) ، وفي مكتبة الحرم المكي تحت رقم (٢٨) . ينظر : كشف الظنون (١٣٧٣/٢) ، و تاريخ الأدب العربي (٣٢٤/٥) ، و شرح المقدمة الكافية (٤٧/١) .

(٢) قام بتحقيقه د . محمد عبد رب النبي عبد المجيد ، وتوفيق إسماعيل الوحيد ، ونالا به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر . وينظر : كشف الظنون (١٣٧١/٢) ، و تاريخ الأدب العربي (٣٢٤/٥) .

(٣) قام بتحقيقه : عبد المعطي جاب الله سالم ، ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، وحققته : خديجة محمد حسين (من أول الكتاب إلى نهاية خبر (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس)) ، ونالت به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى سنة (١٤٢٢هـ) ، وحققه عبد الهادي أحمد الغامدي (من باب المجرورات إلى جمع التكسير) ، ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى سنة (١٤٢٢هـ) ، وطبع في النادي الأدبي بالباحة سنة (١٤٢٦هـ) .

(٤) قام بتحقيقه : محمد علي سالم ، وعبد الحميد مصطفى يوسف ، ونالا به درجة الدكتوراه من كلية اللغة

=

٢٣ - البرود الصّافية والعقود الصّافية للكافية بالمعاني الثمانية وافية ، لجمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ^(١) .

٢٤ - الأسرار الصّافية والخلاصات الشّافية على المقدمة الكافية لإسماعيل بن إبراهيم بن عطية النّجرائي (ت ٧٩٤ هـ) ^(٢) .

٢٥ - الكتاب الركني في تقوية كلام النّحوي ، لركن الدين علي بن أبي بكر الحديثي (من علماء القرن الثامن الهجري) ^(٣) .

٢٦ - الموشح - أو : المرشد - ، لمحمد بن أبي بكر محرز بن محمد بن فضل الله

✍ =

العربية بجامعة الأزهر . وينظر : تاريخ الأدب العربي (٥ / ٣١٤) .

(١) منه نسخة مخطوطة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة تحت رقم (٢٠ / ٤١٥) . ينظر : الكافية في النحو (ص ٣٨) .

(٢) قام بتحقيقه عبد الحميد بن إبراهيم بن يوسف (من أول الكتاب إلى التوابع) ، وعبد الهادي بن أحمد الغامدي (من المبتدآت إلى آخر الكتاب) ، ونال به درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى .

كما حقّقه بشري يحيى أحمد القبيلي، بعنوان : (الأسرار الشّافية والخلاصات الصّافية في شرح المقدمة الكافية)، وحصلت به على درجة الماجستير من كلية الآداب بجامعة صنعاء سنة (٢٠٠٠ م) .

ومنه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢١ نحو)، وينظر : كشف الظنون (٢ / ١٣٧٦) .

(٣) وهو موضوع بحثنا، وقد قام يوسف حسن أحمد عمرو بتحقيقه من أول الشرح إلى نهاية باب عطف البيان، وحصل به على درجة الدكتوراه من كلية الآداب بجامعة أم درمان الإسلامية بالسودان سنة ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م . كما قام زميلي الأستاذ مساعد بن محمد الغفيلي بتحقيق جزء منه (من باب المبتدآت إلى نهاية باب اسم التفضيل)، وحصل به على درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى عام ١٤٣٤ هـ، وقمت بإكمال الجزء المتبقي منه ، وذلك من باب الفعل إلى نهاية الكتاب .

الخيصي (ت ٨٠١هـ) ^(١).

٢٧ - شرح علي بن محمد بن علي السَّيِّد الشَّريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) ^(٢).

٢٨ - غاية التَّحقيق، لصفِّي الدِّين بن نصير الدِّين الرُّدُولي (ت ٨١٩هـ) ^(٣).

٢٩ - منهاج الطَّالِب إلى تحقِّق كافية ابن الحاجب، لأحمد بن محمد الرِّصَّاص (ت بعد سنة ٨٢٥هـ) ^(٤).

٣٠ - البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية، لأبي الحسن علي بن محمد القرشي (٨٣٧هـ) ^(٥).

٣١ - شرح يعقوب بن أحمد بن حاجي عوض (ت ٨٤٥هـ) ^(٦).

٣٢ - شرح الزَّاولي الهندي على الكافية، لأحمد بن عمر زاولي دولة أبادي

(١) قام بتحقيقه د. أحمد المهدي، ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر. وينظر: كشف الظنون (٢/ ١٣٧١)، و تاريخ الأدب العربي (٥/ ٣١٠).

(٢) منه نسخة في مكتبة المتحف العراقي تحت رقم (١٨٣٠)، وطبع في دهلي سنة ١٢٨٥ هـ. وينظر: تاريخ الأدب العربي (٥/ ٣١٣).

(٣) حقَّقه سعد بن سويف المضياني العنزِّي، ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة (١٤٣١هـ).

(٤) حقَّقه أحمد بن عبد الله السَّالم، ونال به درجة الدَّكتوراه من كَلِية اللُّغة العربيَّة بجامعة الإمام محمد بن سعود سنة (١٤٠٧هـ).

(٥) قام بتحقيقه أحمد محمد القرشي، ونال به درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤١١هـ.

(٦) قام بتحقيقه د. سعد محمد عبد الرازق أبو نور، ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، ونشر بتحقيقه في مكتبة الإيمان بالمنصورة.

(ت ٨٤٩هـ) ^(١).

٣٣ - النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب للإمام المهدي صلاح بن علي بن محمد

أبي القاسم (ت ٨٤٩هـ) ^(٢).

٣٤ - كشف الوافية في شرح الكافية، لسراج الدين الحلبي (ت ٨٥٠هـ) ^(٣).

٣٥ - الفوائد الضيائية لنور الدين عبد الرحمن الجامي الحلبي (ت ٨٩٨هـ) ^(٤).

٣٦ - شرح عيسى بن محمد الصفوي (ت ٩٠٦هـ) ^(٥).

٣٧ - شرح المولى عصام محمد بن إبراهيم بن عربشاه الأسفراييني (ت ٩٤٤هـ) ^(٦).

(١) حققه محمد بن حسن العمري، ونال به درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة الإمام سنة ١٤٠٥هـ

(٢) طبع في مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية في صنعاء بتحقيق د. محمد جمعة حسن نبعة، سنة ١٤٢٤هـ -

٢٠٠٣م، وحققه عبد الله بن عيسى الجعفري، ونال به درجة الدكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة

الإمام سنة (١٤٢٨هـ).

(٣) قامت بتحقيقه سعيدة عباس عبد القادر شهاب، ونالت به درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة

أم القرى ١٤٠٨هـ.

(٤) قام بتحقيقه د. أسامة طه عبد الرازق، ونال درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، ونشر

ونشر بتحقيقه في مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالجمهورية العراقية سنة (١٩٨٣م)، وفي دار

الآفاق العربية بالقاهرة. وينظر: تاريخ الأدب العربي (٣١٥/٥).

(٥) حققه السيد أحمد علي محمد، ونال به درجة الدكتوراه من كلية دارالعلوم سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م. وينظر:

: تاريخ الأدب العربي (٣٢٤/٥).

(٦) طبع في الأستانة سنة (١٢٥٦هـ)، ينظر: تاريخ الأدب العربي (٣٢١/٥). وقام بتحقيقه د. محمد عبد

الغني شعلان، ونال درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.

٣٨ - حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب، لمحمود بن الحسن الحاذقي، المعروف بالصادقي الكيلاني (ت ٩٧٠ هـ) ^(١).

٣٩ - مصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب المعروف بحاشية السيد، للعلامة السيّد محمد بن عز الدين المفتي الكبير (ت ٩٧٣ هـ) ^(٢).

٤٠ - بغية الطالب وزلفه الراغب لمعرفة معاني كافية ابن الحاجب، لمحمد بن أحمد ابن أمير المؤمنين الحسن بن داود اليميني (ت ١٠٦٢ هـ) ^(٣).

٤١ - إيضاح المعاني السنّية في ألفاظ الحاجية، لقاسم بن يوسف بن معوضة ^(٤).

٤٢ - الشرح السّعدي، لنجم الدين سعيد العجمي ^(١).

(١) حقّقه عايض سعيد مانع القرني، وحصل به على درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أمّ القرى سنة ١٤٢٠ هـ.

(٢) نشر في مكتبة التراث الإسلامي بصعدة في الجمهورية اليمنية، سنة (١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م) بتحقيق عبد الله حمود الشام.

(٣) حقّق في ثلاث رسائل علمية بكلية اللغة العربية بجامعة أمّ القرى:
الأولى: الجزء الأوّل: (من أوّل الكتاب حتّى نهاية باب المفعول معه)، حقّقه طلال خلف محفوظ الحساني، وحصل به على درجة الماجستير سنة ١٤٢٨ / ١٤٢٩ هـ.

الثانية: الجزء الثاني: (من بداية الحال إلى نهاية باب المبنّات)، حقّقه خالد بن زويّد بن مزيد السلمي، ونال به درجة الماجستير سنة ١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م.

الثالثة: الجزء الثالث: (من باب المعرفة والنكرة إلى باب الفعل المتعدّي وغير المتعدّي)، حقّقه هند بنت حامد الحازمي، ونالت به درجة الماجستير سنة ١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢ م.

(٤) حقّقه عيسى بن علي العسيري، ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الإمام سنة ١٤١٦ هـ.

- ٤٣ - الوافية في شرح الكافية ، لإبراهيم بن بعروشي ^(٢) .
- ٤٤ - شرح إسحاق بن محمد بن العميد الملقب بكبير الدّهوي ^(٣) .
- ٤٥ - كفاية العافية ، لإمام الحرمين ^(٤) .
- ٤٦ - شرح الشيخ رودس زاده . ويسمى : الإيضاح ^(٥) .
- ٤٧ - شرح الفقاعي ^(٦) .
- ٤٨ - تسهيل الكافية ، لمحمد عبد الحق حيدر أبادي أكمله (١٢٨٦ هـ) ^(٧) .
- وقد شرحت الكافية باللغة الفارسية ، ومن تلك الشروح :
- ١ - شرح لإعجاز أحمد ^(٨) .

==

- (١) حققه يسري محمود علم الدين ، ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر . وينظر : تاريخ الأدب العربي (٣٢٢ / ٥) .
- (٢) منه نسخة بالمكتبة القادرية ببغداد .
- (٣) منه نسخة بمكتبة الحرم المكي تحت رقم (٢٤٠) ، ينظر : كشف الظنون (١٣٧٤ / ٢) .
- (٤) منه نسخة مصورة بمعهد المخطوطات العربية تحت رقم (١٥٨) عن نسخة دار الكتب رقم (١٥٢٨ نحو) . تاريخ الأدب العربي (٣٢٤ / ٥) .
- (٥) منه نسخة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة تحت رقم (٤١٥ / ١٢١) .
- (٦) منه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٥٥ نحو) . ينظر : تاريخ الأدب العربي (٣٢٤ / ٥) .
- (٧) طبع في الهند بالحجر سنة ١٢٩١ هـ ، ولكن سنة ١٨٩١ م ، ومنه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية تحت رقم (٧٨ نحو) . ينظر : تاريخ الأدب العربي (٣٢٣ / ٥) .
- (٨) ينظر : تاريخ الأدب العربي (٣٢٥ / ٥) .

- ٢ - حل تركيب الكافية ، لبرهان الدين بن شهاب الدين عبد الله جاني ^(١) .
- ٣ - شرح كيائي ، للشريف الجرجاني ^(٢)
- ٤ - شرح لمعين الدين محمد أمين الهروي ، صنّفه لعييد الله خان ، وعلاء الدين القوشي ^(٣) .
- ٥ - لامع الغموض ، لابن عبد النبي بن علي أحمد نكري ^(٤) .
- ٦ - شرح لعبد الواحد بن إبراهيم قطب ^(٥) .
- وكذا شرحت الكافية باللغة التركية . ومن هذه الشروح :
- ١ - شرح المولى سودي ، أو البوسنوي سودي أفندي (ت ١٠٠٥ هـ) ^(٦) .
- ٢ - شرح المولوي إسماعيل (ت ١٠٤١ هـ) ^(٧) .
- ٣ - شرح الولي كمال الدين المعروف بباق قفتان ، فرغ منه سنة (١٠٢٨ هـ) ^(٨) .

(١) ينظر : تاريخ الأدب العربي (٣٢٤ / ٥) .

(٢) منه عدة نسخ ، منها : نسخة مكتبة جمعية المستشرقين الألمان ، رقم : ٥٢ ، ومشهد ١٢ / ١٥ ، رقم ٥٠ ، وطهران سبه سالار ٢ / ٢٦٦ - ٢٦٨ . ينظر : تاريخ الأدب العربي (٣٢٤ / ٥) .

(٣) ينظر : كشف الظنون (١٣٧٣ / ٢) .

(٤) طبع في الهند سنة (١٨٨١ م) ، وكونيبور سنة (١٨٩٦ م) ينظر : تاريخ الأدب العربي (٣٢٤ / ٥) .

(٥) مانسستر : ٧٨٤ . ينظر : تاريخ الأدب العربي (٣٢٥ / ٥) .

(٦) منه نسخة في بطرسبرج أول ١٧٢ ، جاريت ٣٨٤ ، سليم أغا ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ . ينظر : تاريخ الأدب العربي (٣٢١ / ٥) .

(٧) ينظر : كشف الظنون (١٣٧٣ / ٢) .

وَصُنِّفَتْ مَخْتَصَرَاتٌ لِلْكَافِيَةِ ؛ مِنْهَا :

- ١ - لب اللباب في علم الإعراب ، للبيضاوي (ت ٧١٦هـ) ^(٢) .
 - ٢ - مختصر ، لإبراهيم برهان الدين بن عمر الجعبري المقرئ (ت ٧٣٢هـ) ^(٣) .
 - ٣ - مختصر لعصام الدين الإسفراييني (ت ٩٤٣هـ) ^(٤) .
- وكان من عناية العلماء بالكافية أن قاموا بإعرابها . ومن الكتب التي تخصصت في ذلك :

- ١ - إعراب الكافية، للشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ) ^(٥) .
 - ٢ - إعراب الكافية، لإبراهيم بن عرب شاه عصام الدين الإسفراييني (ت ٩٤٤هـ) ^(٦) .
 - ٣ - معرب الكافية ، لمحمد بن إدريس بن إلياس المرعشي ^(٧) .
- وكان من اهتمامهم بالكافية كذلك القيام بنظمها . ومن منظوماتها :

= بحـ

- (١) ينظر : كشف الظنون (٢/ ١٣٧٦) .
- (٢) منه نسخة في الأسكوريال ثان ١٦٧ . ينظر: تاريخ الأدب العربي (٥/ ٣٢٥) .
- (٣) ينظر : كشف الظنون (٢/ ١٣٧٣) .
- (٤) منه نسخة في كلكتا رقم : ٣٢٢ . ينظر: تاريخ الأدب العربي (٥/ ٣٢٦) .
- (٥) منه ثلاث نسخ في الظاهرية برقم (١٦٨٢، ١٦٦٣، ١٦٨١ عام) . ينظر: مقدّمة تحقيق الكافية (ص ٥٠) .
- (٦) منه ثلاث نسخ في تونس برقم (٤٠٠٥، ٤٠٠٦، ٤٠٠٧) . ينظر: مقدّمة تحقيق الكافية (ص ٤٩) .
- (٧) ينظر : كشف الظنون (٢/ ١٣٧٥) .

- ١- الوافية نظم الكافية ، لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)^(١) .
- ٢- كفاية الطالب في نظم كافية ابن الحاجب، لمحمد بن معروف النودهي البرزنجي (ت ١٢٥٤هـ)^(٢) .
- ٣- نهاية المطالب في نظم كافية ابن الحاجب، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عمر بن أحمد الغزال الكوفي^(٣) .
- وكذا من عنايتهم بالكافية قيامهم بشرح شواهدا . ومن تلك الكتب التي شرحت شواهد الكافية :
- ١- القمر البدور في شرح شواهد الكافية، لمحمد سعيد الرومي الحنفي، المعروف بدشاري زادة (كان حياً سنة ١١٨١هـ)^(٤) .
- ٢- شرح أبيات الكافية ، لأحمد عثمان الآقشهري الرومي الحنفي (ت ١٢٨٥هـ)^(٥) .

-
- (١) طبعت مع شرح الوافية لابن الحاجب ، وحققها د . موسى بنّي العلي ، ونشرتها مطبعة الآداب في النجف سنة ١٤٠٠هـ . ينظر: كشف الظنون (١٣٧٤ / ٢) .
 - (٢) منه نسخة في مكتبة المتحف العراقي برقم (٢٤٩١) . ينظر: مقدمة تحقيق الكافية (ص ٤٩) ، ومقدمة تحقيق شرح الوافية (ص ٥٢) .
 - (٣) منه نسخة في الفاتيكان ثالث برقم (١١٧٧ ، رقم ١٠) . ينظر: تاريخ الأدب العربي (٣٢٦ / ٥) .
 - (٤) منه نسخة في مكتبة عارف حكمت برقم (١٦٢ / ٤١٥) ، ونسخة مصورة منها في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى برقم (١٠٣٥) . ينظر: فهرس النحو بمركز البحث العلمي (٤٠١) .
 - (٥) طبع في إستانبول مرتين: الأولى سنة ١٢٦٢هـ، والثانية سنة ١٢٧٨هـ، وفي بولاق سنة ١٢٩١هـ ينظر: تاريخ الأدب العربي (٣٢٤ / ٥) .

المبحث الثاني

ركن الدين الحديثي

لم تُفرد كُتُبُ التَّراجمِ رُكنَ الدِّينِ الحَدِيثِيِّ بترجمةٍ خاصَّةٍ بهِ ، تمثُّلاً بشيءٍ عنِ اسمِهِ ونسبِهِ ، ومولِدِهِ ، ونشأَتِهِ ، وثَقَافَتِهِ ، ورحلاتِهِ في طلبِ العِلْمِ ، وشيوخِهِ ، وسنَةِ وفاتِهِ ؛ بَلْ وردَ ذِكرُهُ في كُتُبِ التَّراجمِ مرتبطاً باسمِ تلميذِهِ (تاج الدِّينِ التَّبْرِيذِيِّ) ، وتتلُمُذِهِ على ركنِ الدِّينِ الحَدِيثِيِّ في النحو والفقه ^(١) .

ووردَ ذِكرُ الحَدِيثِيِّ في كُتُبِ كِشَافَاتِ العِلُومِ والفنونِ ، عندَ حديثِهِم عن الكافيةِ وشروحِها . فقدَ ذَكَرَهُ حاجي خليفة بقوله : «ومن شروح الكافية : شرح الإمام ركن الدين الحديثي ... أوله : الحمد لله ذي الطَّوْلِ ... إلخ» ^(٢) . وإن كان حاجي خليفة قد التبسَ عليه لقبه (ركن الدين) ، فأقحم اسمَ الحسن بن شرف شاه الأستراباذي .

وذكره بروكلمان بقوله : «شرحُ ركنِ الدِّينِ عليِّ بنِ الفضلِ الحديثي» ^(٣)

وفي كُتُبِ النَّحوِ نجدُهُ عندَ تلميذِهِ تاجِ الدِّينِ التَّبْرِيذِيِّ : (شيخِي : العَلَّامة ركنِ الدِّينِ الحَدِيثِيِّ) .

وهو كذلك عندَ حاجي عوض ، والعيني ، والسيوطي ، والشيخ خالد الأزهري ، والكيلاني ، والبغدادي .

(١) ينظر : الوافي بالوفيات (١٤٤ / ٢١) ، وأعيان العصر - (٤٠٧ / ٣) ، ومنتخب المختار (١١٧) ، والدرر الكامنة (٧٢ / ٣) ، وبغية الوعاة (١٧١ / ٢) .

(٢) كشف الظنون (١٣٧٦ / ٢) .

(٣) تاريخ الأدب العربي (٣٢٢ / ٥) .

وقال السبكي: «يقال له: الحديثي»^(١).

فما سبق دليل على أن ركن الدين الحديثي لم يكن مجهولاً، ولا حامل الذكر عند معاصريه، ولا من جاء بعده، ولكن ثمة أسباب قد أدت إلى غياب ترجمته عن كتب التراجم، وذكر شيء عن حياته؛ فقد يكون انشغاله بالدرس والتدريس، وعدم عنايته بالتأليف في فترة شبابه، أحد هذه الأسباب، وكذلك عدم رحلته إلى موطن آخر في طلب العلم.

ويمكن أن نلاحظ فيما ذكر فيه الحديثي من المصادر - من نقل عنه، أو اعترض عليه، أو ترجم لتلميذه تاج الدين التبريزي - أنه قد عرف بلقبه ونسبته في كل تلك المصادر، فقالوا: «الحديثي»^(٢)، أو «الإمام الحديثي»^(٣)، أو «الركني»^(٤)، أو «الركن الحديثي»^(٥)،

(١) فتاوى السبكي (١/ ٩٩).

(٢) ينظر: الوافية في شرح الكافية: (ص ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٩٧، ١٠٣، ١٢٢)، وتحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب (٢/ ٦٥٣، ١٠١٤ قسم الأدوات والحروف)، (١/ ١١٨، ٢/ ٥٠٧ قسم التركيب)، وشرح الكافية ليعقوب حاجي (ص ٤٨٦)، شرح التصريح على التوضيح (١/ ٢٣)، وكحل العيون النجل في حل مسألة الكحل (ص ٥٣، ٦١)، والخزانة (٨/ ٤٠١، ٤٥٨، ٤٥٩)، وشرح أبيات المغني (١/ ٨٨، ١٤٠).

(٣) ينظر: شرح الكافية ليعقوب حاجي (ص ٧٢٥)، وكشف الوافية (ص ١٤٢، ١٤٦، ٣٧٧)، وحاشية الكيلاني (ص ٦١، ٩٤، ٩٦، ١١٦) والخزانة (٨/ ٤٥٧).

(٤) ينظر: المقاصد النحوية (٤/ ١٥٥٠).

(٥) ينظر: الوافي بالوفيات (٢١/ ١٤٤)، بغية الوعاة (٢/ ١٧١)، والفتح المبين في طبقات الأصوليين (٢/ ١٥٤).

أو «العلامة ركن الدين الحديثي»^(١)، أو «الإمام ركن الدين الحديثي»^(٢)، أو «الإمام المحقق ركن الدين الحديثي»^(٣).

ولم يذكره باسمه سوى بروكلمان ، وإن كان قد حرّف لقب والده (الفاضل) ، فجعله اسمًا له ، فقال : (شرح ركن الدين علي بن الفضل الحديثي) .

أ- اسمه ، ونسبه :

لم نتيّن اسمه، واسم والده إلا من خلال مقدمة شرحه : «قال الإمام الفاضل والهام الكامل ، ... ركن الملة والدين علي بن الفاضل المرحوم ، والكامل المغفور أبي بكر الحديثي...»^(٤) . وكذا سمّاه السيد محسن الأمين : «ركن الدين علي بن أبي بكر»^(٥) . وسمّاه وسمّاه ابن رافع : «الإمام ركن الدين علي الدار الحديثي»^(٦) .

وغياب ترجمة ركن الدين الحديثي عن كتب التراجم قد أوقع محققي الكتب التي ورد فيها اسم الحديثي في اضطراب ؛ ما بين مُحْجَمٍ عن التعريف به^(٧) ، ومن وقع فيما وقع فيه حاجي خليفة من الخلط بينه وبين ركن الدين الإستراباذي (الحسن بن محمد

(١) ينظر: مبسوط الأحكام (٣/ ١٠٥٥) .

(٢) ينظر: كشف الوافية (ص ٢٤، ٤٣، ٥٠) ، وكشف الظنون (٢/ ١٣٧٦) .

(٣) ينظر: كشف الوافية (ص ٣٥٥) .

(٤) الكتاب الركني (ل ٢/ ب)

(٥) ينظر: أعيان الشيعة (١/ ١٤٠) .

(٦) منتخب المختار (١١٧) .

(٧) ينظر : شرح الوافية (ص ٢٤) ، وشرح التصريح (١/ ٢٣) ، والخزانة (٨/ ٤٠١ ، ٤٥٧) ، وشرح أبيات المغني (١/ ٨٨) .

العلوي^(١)، وقد نصَّ بعضهم على عدم وقوفه على ترجمته في كتب التراجم^(٢).

والحديثي - وهو نسبُه الذي اشتهر به - نسبةً إلى (الحديث). قال السمعاني :
«الحديثي : بفتح الحاء ، وكسر الدال المهملتين ، وبعدها الياء المنقوطة من تحتها باثنتين ،
وفي آخرها الشاء المثناة ، هذه النسبة إلى الحديث ، وهي بلدة على الفرات فوق هيت والأنبار ،
والنسبة إليها : حديثي ، وحدثي ، وحدثاني»^(٣) . وأضاف ياقوت الحموي : «واحد
الحديث ، أو تأنيثه ضد العتيق ، سُميت بذلك لما أُحدث بناؤها ، ثم لزمها فصار علمًا» .

والحديث تطلق على عدة مواضع منها :

حديث الموصل : وهي بلدة كانت على دجلة بالجانب الشرقي قرب الزاب الأعلى .
وفي بعض الآثار : أن حديث الموصل كانت هي قصبة كورة الموصل الموجودة الآن ، وإنما
أحدثها مروان بن محمد الحمار .

وقال حمزة بن الحميد : الحديث : تعريب (نوکرد) ، وكانت مدينة قديمة فخرت ،
وبقي آثارها فأعادها مروان بن محمد بن مروان إلى العمارة ، وسأل عن اسمها فأخبر بمعناه
، فقال : سموها الحديث .

وقال ابن الكلبي : أول من مصر الموصل هرثمة بن عرفة البارقي ، في أيام عمر

(١) ينظر : أعيان العصر - (٣/ ٤٠٧ ، هامش : ٦) ، وتحفة الغريب (٢/ ٦٥٣ هامش : ١) ، وشرح الكافية

ليعقوب حاجي (ص ٤٨٦ ، هامش : ٧) ، والمقاصد النحوية (٤/ ١٥٥٠ ، هامش : ٥) ، وحاشية

الكيلاي (٦١ ، هامش : ٢) .

(٢) ينظر : حاشية الكيلاي (ص ٦١ ، هامش : ٢) .

(٣) الأنساب للسمعاني (٤/ ٨٤) .

بن الخطاب - رضي الله عنه - وأسكنها العرب ...

حَدِيثُ الْفُرَاتِ : وتعرفُ بِحَدِيثِ النَّوْرَةِ ، وهي على فراسخٍ من الأنبارِ ، وبها قلعةٌ حصينةٌ في وسطِ الفراتِ ، والماءُ يحيطُ بها .

قالَ أحمدُ بنُ يحيى بن جابر : وجَّهَ عمارُ بنُ ياسرٍ أيامَ ولايته الكوفة من قبلِ عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - جيشًا يستقري ما فوق الفرات ، عليهم أبو مدلاج التميمي ، فتولى فتحها ، وهو الذي تولى بناء الحديثة التي على الفرات .

وحكى أبو سعد السَّمْعَانِيُّ : أَنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ نَصِيرِيَّةٌ ، وحكى عن شيخه أبي البركات عمر بن إبراهيم العلويّ الزيديّ النّحويّ مؤلف (شرح اللمع) أَنَّهُ قالَ : اجتزت بالحديثة عندَ عَوْدِي من الشَّامِ فدخلتها ، فقل لي : ما اسمك ، فقلت : عمر . فأرادوا قتلي لو لم يدركني مَنْ عَرَفَهُمْ أَنَّنِي عَلَوِيٌّ .

وَالْحَدِيثُ أَيضًا: من قرى غوطة دمشق، ويُقال لها حَدِيثُ جَرَشٍ - بالشين المعجمة -... (١).

ولعلَّ اقترانَ ركنِ الدِّينِ الحَدِيثِيِّ معَ ركنِ الدِّينِ الاستراباذيِّ - الذي استقرَّ به المطاف في مدينة (الموصل) - عندَ ذِكْرِ شيوخِ تاجِ الدِّينِ التبريزيِّ يرجُّحُ أَنَّ الحَدِيثِيَّ نِسْبَةً إِلَى حَدِيثَةِ الْمُوصِلِ ؛ لِأَنَّهَا قد اشتهرت بعلمائها ومدارسها في ذلك الوقت .

ب- نشأته وحياته :

لم تمددنا المصادر والمراجع بشيء عن نشأته وحياته العلمية ، ورحلاته في طلب

(١) معجم البلدان (٢/ ٢٣٠-٢٣٢) .

العلم، ولكن يبدو مما قاله في مقدمته : «فإني شُغِلْتُ زمانَ شَبَابِي بتقريرِ دَقَائِقِهِ وبراهينِهِ ، واستخراجِ رموزِهِ مِنْ كنوزِهِ في مباحثِي ودروسي؛ حَتَّى أَقْبَلَ الشَّيْبُ وأدْبَرَ الشَّبَابُ ، فإذا أنا وجدْتُني في زمنٍ فيه الخُلُقُ المحمودَةُ مذمومةٌ»^(١) = أنه قد قضى شبابه في طلب العلم، ومدارسة مسائله ، والجلوس للتدريس لطلابه . ولعلَّ ذلك كان في الموصل .

ت- ثقافته :

لم أقف على شيء في المصادرِ يمكنُ أن يبيدَ لنا جانبًا من ثقافته ، ولكن يمكنُ أن نلمحَ شيئًا منها من خلالِ شرحِهِ (الكتاب الركني) ، فتبدو ثقافته في كثيرٍ من فروع العلم واضحةً جليَّةً .

ففي العقيدة نراه يذكرُ اعتراضَ ابنِ مالكٍ على الزَّخَشَرِيِّ في دلالة (لن) على التأييد ، فقال الحديثيُّ : الزَّخَشَرِيُّ من العدول ، وشهادة الإثبات مقدَّم على شهادة النفي . فحامل اعتقاده أن لا يرى الله تعالى ثبوت أن (لن) لتأييد النفي لا العكس . والحقُّ أنَّها لتأييد النفي في الدنيا^(٢) .

وفي الأصولِ نجدُهُ يذكرُ مصطلحاتِ الأصوليين في مثل : شرطُ الحدِّ الاطرادُ، وهو : إذا وُجِدَ الحدُّ وُجِدَ المحدودُ . والانعكاس ، وهو : إذا انتفى الحدُّ انتفى المحدودُ^(٣) . ومثل : فحدُّه به دورٌ^(٤) .

(١) الكتاب الركني (ل ٢ / أ)

(٢) النص المحقق (ص ٧٢) .

(٣) النص المحقق (ص ١٩٥) .

(٤) النص المحقق (ص ١٩٧) .

ومثل : ويسمى هذا تنقيح المناط عند الأصوليين ^(١) .

ومثل : تعريفه للشرط . ذكر ما أورده الأصوليون : ما يستلزم عدم أمرٍ على غير جهة السببية عقلاً ؛ كالحياة للعلم . أو شرعاً ؛ كالطهارة للصلاة . فالطَّلوع سببٌ لوجود النهار ؛ فلا يكون شرطاً له ^(٢) .

ويبدو في شرحه مطلقاً على كتب الفقه ، وأقوال الفقهاء ، في مثل : إذ لو حُذِفَ لم يُفهم إلا على قول الفقهاء ؛ لأن النكرة في سياق النفي عندهم للعموم . ثم رد ذلك بقوله : عند غيرهم ... ^(٣) .

ومثل : إذ الأمر في الشرع : ما يكون تركه في جميع وقته سبباً للعقاب . والنهي فيه : ما يكون فعله سبباً للعقاب ^(٤) .

ونجده قد استعان بأقوال الفقهاء في تجلية المصطلحات بمقارنتها بأقوال النحاة ، قال : والشرط عند النحويين : السبب المقترن به أداة ارتباط مسببة به ... وعند الفقهاء : شرط الشيء : كل خارجي عنه ينتفى بانتفائه ، ولا يلزم وجوده عند وجوده . وهو عكس السبب ^(٥) .

وفي توضيحه لدلالة (لو) أورد ما ذكره الفقهاء : وبعض الفقهاء قالوا : إن (لو)

(١) النص المحقق (ص ٢٨٦)

(٢) النص المحقق (ص ٣٦٤)

(٣) النص المحقق (ص ٦٨٣)

(٤) النص المحقق (ص ٣٦٤)

(٥) النص المحقق (ص ١٠٢١)

يفيد الاستلزام ، ولا يفيد الانتفاء لانتفاء الغير ...^(١)

ويمكن القول : إِنَّهُ قَدْ أَلْمَ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَنْطِقِ ؛ وذلك مِنْ خِلَالِ مَا أوردَهُ مِنْ أَقْوَالِهِمْ ؛ في نحو : تعريفه للمتعدّي واللازم ؛ إذ قال : فِعْلٌ لَا يُعْقَلُ معناه الذي دَلَّ عليه بحروفه إِلَّا بتعقّل متعلّق له ؛ ك : ضَرَبَ . فَإِنَّهُ مِنَ الْمَعَانِي النَّسَبِيَّةِ ، وَكُلُّ مَعْنَى نَسَبِيٍّ لَا يُعْقَلُ إِلَّا بِمَا هُوَ منسوبٌ إليه^(٢) .

وكذلك : عِلْمُ النَّسَبِيَّةِ ، فَإِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِمَنْسُوبٍ وَمَنْسُوبٌ إِلَيْهِ ؛ أَيُّ : لَا يُعْقَلُ بدونها ؛ لأنَّهما من معقول النسب التي لَا يُعْقَلُ الْعِلْمُ بدونها ؛ لِأَنَّهُ وَضِعَ ...^(٣)

وكذلك : وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ فَهُوَ مُبْهَمٌ بِإِعْتِبَارِ الْخَارِجِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْلَمْ أَيُّ فَرْدٍ هُوَ مِنَ الْأَفْرَادِ الْخَارِجِيَّةِ ، وَلَا بُعْدَ فِيهِ^(٤) .

ويظهرُ مِنْ خِلَالِ شَرْحِهِ عَالِمًا بِاللُّغَةِ وَمَعَانِيهَا ، وَذَلِكَ فِي ذِكْرِهِ لكَثِيرٍ مِنْ مَعَانِي الْمَفْرَدَاتِ ، خَاصَّةً الْوَاردَةُ فِي الشَّوَاهِدِ الشَّعْرِيَّةِ ، وَهِيَ فِي أَكْثَرِ مِنْ (١٢٥) مَوْضِعًا . فِي نَحْوِ : غَضَبِي : عِلْمٌ لِمَنْةٍ مِنَ الْإِبِلِ ، وَالصَّرْمَةُ : قِطْعَةٌ مِنَ الْإِبِلِ نَحْوِ ثَلَاثِينَ^(٥) . وَمِثْلُ : اللَّبَانَةُ : الْحَاجَةُ^(٦) .

(١) النص المحقق (ص ١٠٣٠)

(٢) النص المحقق (ص ٤٣٢) .

(٣) النص المحقق (ص ٤٤٠) .

(٤) النص المحقق (ص ٦٢١) .

(٥) النص المحقق (ص ٢٠٤) ، وينظر : (ص ٢٠٥) .

(٦) النص المحقق (ص ٣٠١) .

ومن ذلك : ما نجده في بداية الأبواب والفصول من توضيح لمفهومها في اللغة ؛
كما في : المضارعة : المشابهة . وأصلها من : تضارع السخلتان ؛ إذا أخذ كل منهما بحلمة من
الضرع^(١) .

ونجده في بعض المواضع يوازن بين العرف ومدلول اللغة ، وأنَّ العرف مقدَّم على
اللغة باعتبار أحكام الشرع ، ومستند إخراج العرف (نعم) عن وضعه الأصلي : أنَّ النَّفْيَ
الواقع بعد الاستفهام للتقرير فيكون موجَّباً من حيث المعنى ...^(٢)

ونجده عارفاً بالمواضع والبلدان ، فيحدِّد بعض الأماكن المذكورة في الشواهد ؛ في
مثل : تحديده المراد بـ(سجبال) : موضع بأذربيجان^(٣) . وكذا : (الجهرم) : قرية بفارس^(٤) .

وكذا يظهر من خلال شرحه مطلقاً على لغات العرب ، عالماً بها ، في نحو : وتكسر
اللام إذا دخلت المضمرة خزاعة ، وتفتحها إذا دخلت الفعل عكلاً ، وبلعنبر^(٥) .

وكذلك : اللغات في (هالله)^(٦) ، واللغات في (أيمن)^(٧) ، واللغات في (لعل)^(٨) .

(١) النص المحقق (ص ٢١٦) .

(٢) النص المحقق (ص ٩٧٥) .

(٣) النص المحقق (ص ٩٦٦) .

(٤) النص المحقق (ص ٧٤٩) .

(٥) النص المحقق (ص ٧٢٧) .

(٦) النص المحقق (ص ٧٦٣) .

(٧) النص المحقق (ص ٧٦٩) .

(لعل) ^(١) . وكذلك : وهي لغة عقيل ^(٢) . وبـ (حتى) في لغة هذيل ^(٣) . (أيها) فتح الهمزة على لغة تميم، وقلبت الميم ياءً ^(٤) .

وكذلك : وقلَّبُ العين جاء لغةً فيه ^(٥) . وشذوذها في لغة بعض ^(٦) .

وتبدو ثقافته الصَّرْفِيَّةُ في مثل قوله : وقلتُ : مما يعتلُّ أصله ؛ ليخرجَ : استُحوذَ ، وأُعورَ ؛ فإنَّهما لم يعتلَّا كما علِمَ في التصريفِ ، فبقيا كذلك ^(٧) .

وتظهر ثقافته البلاغية في تعليقه على قول الشاعر :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوْهَا تَصِلُ عَنْ قَيْضٍ بَيِّدَاءَ مُجْهِلٍ

استعار الظَّمَّ لها ؛ إذ هو للإبل خاصَّةً ^(٨) .

ومما يظهر معرفته بالشعر وميزانه ، قوله معلقاً على قول النابغة :

فَإِنْ يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكُ رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ
وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

(١) النص المحقق (ص ٩٠٧) .

(٢) النص المحقق (ص ٩٠٩) .

(٣) النص المحقق (ص ٩٠٩) .

(٤) النص المحقق (ص ٩٣٤) .

(٥) النص المحقق (ص ٩٧٦) .

(٦) النص المحقق (ص ١٠٥٦) .

(٧) النص المحقق (ص ٤٣٠) .

(٨) النص المحقق (ص ٨٠٧) .

وقول الآخر :

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا
الحقّ : وجوب جزم (نأخذ) ، وامتناع جزم (يخضع) ؛ للوزن^(١) .

(ث) تلاميذه :

بعد مراجعة كتب التراجم والطبقات في مختلف علوم العربية ، والموسوعات الحديثة التي استطاعت أن تلمّ بمعظم التراجم الواردة في المصادر المتقدمة = وجدت اسم الحديثي مرتبطاً بذكر تلميذ له اشتهر في النصف الأول من القرن الثامن ، وهو :

تاج الدين التبريزي^(٢) : علي بن عبد الله بن أبي الحسن بن أبي بكر ، العلامة الأوحّد، الأوحّد، المفتي المتكلم الأردبيلي^(٣) المولد ، التبريزي^(٤) الدار ، الشافعي الصوفي . مولده سنة أربع وسبعين وست مئة . سمع من (جامع الأصول) على القطب الشيرازي ، وبعض الوسيط على شمس الدين ابن المؤذن . وأخذ النحو والفقه عن ركن الدين الحديثي^(٥) ،

(١) النص المحقق (ص ٣٩١) .

(٢) تنظر ترجمته في: الوافي بالوفيات (١٤٤ / ٢١ - ١٤٥) ، وأعيان العصر - (٣ / ٤٠٧ ، ٤٠٨) ، ومنتخب المختار (١١٧ - ١١٩) ، والدّرر الكامنة (٣ / ٧٢) ، ووجيز الكلام (١ / ١٦) ، وبغية الوعاة (٢ / ١٧١) ، وشذرات الذهب (٨ / ٢٥٦) ، ومعجم المؤلفين (٢ / ٤٦٦) .

(٣) أردبيل - بالفتح، ثم السكون، وفتح الدال، وكسر الباء، وياء ساكنة، ولا م - : من أشهر مدن أذربيجان. معجم البلدان (١ / ١٤٥) .

(٤) تبريز - بكسر أوله، وسكون ثانيه، وكسر الراء، وياء ساكنة، وزاي - : أشهر مدن أذربيجان. معجم البلدان (٢ / ١٣) .

(٥) ينظر : الوافي بالوفيات (١٤٤ / ٢١) ، وأعيان العصر - (٣ / ٤٠٧) ، والدّرر الكامنة (٣ / ٧٢) ، وبغية

وعِلْمَ الْبَيَانِ عَنِ النَّظَامِ الطُّوسِيِّ، وَالْحِكْمَةِ وَالْمَنْطِقِ عَنِ السَّيِّدِ بَرَهَانَ الدِّينِ عُبَيْدِ اللَّهِ،
وشرح الحَاجِبِيَّةِ عَنِ السَّيِّدِ رُكْنِ الدِّينِ الْمُؤَلَّفِ. وأخذ أكثر أقسام الرياضيات، والحساب،
والهيئة عن فيلسوف الوقت كمال الدين حسن الشيرازي الأصبهاني، والوجية في الفقه عن
شيخ الزمان تاج الدين حمزة الأردبيلي، وعلم الحساب، والجبر، والمساحة، والفرائض عن
الصَّلاحِ موسى، وشرح السُّنَّةِ والمصابيح عن فخر الدين جابر الله الجندرائي. وجالس ابن
المطهر الحلبي، وما أخذ عنه؛ لتشيعه. واشتغل وهو ابن عشرين إلى تسع وعشرين سنة،
وأفتى وله ثلاثون سنة، وولي الخانقاه والتدريس وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة. وأخذ عنه
برهان الدين الرشيدي، وناظر الجيش، وشهاب الدين بن النقيب، وغيرهم. خرج إلى
بغداد سنة (٧١٦هـ)، وأتى المشهد، والحلة، والسلطانية، ومراغة، ثم توجه إلى مكة
حاجًا، ثم إلى المدينة، ثم انتقل إلى القاهرة سنة (٧٢٢هـ)، وسمع من علمائها حتى تصدر
للتدريس في (المدرسة الحسامية).

من آثاره: شرح الكافية الموسوم بـ (مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلق بالكلم
والكلام)، والأحكام في علم الحديث الموسوم بـ (القسطاس)، ومختصر علوم الحديث
لابن الصَّلاح، وحواش على شرح الحاوي الصَّغير للقرطبي، وشرح المصباح. صم في
آخر عمره، وتوفي في القاهرة في التاسع عشر من رمضان سنة (٧٤٦هـ) ^(١).

(ج) آثار ركن الدين الحديثي :

== بحـ

الوعاء (١٧١/٢)، والفتح المبين (١٥٤/٢).

(١) ينظر: الوافي بالوفيات (١٤٤-١٤٥)، وطبقات الشافعية للأسنوي (١٥٥/١)، ومختبر المختار

(١١٩)، وتاريخ ابن قاضي شعبة (٤٦٧/١).

كَمَا هُوَ حَالُ شَخْصِيَّتِهِ ، وَنَشَأَتِهِ ، وَشِوْخِهِ ، وَعَدَمُ ذِكْرِهَا فِي الْمَصَادِرِ = فَقَدْ غَابَتْ
كَذَلِكَ آثَارُهُ ، فَلَمْ تَقَفْ بِنَا الْمَصَادِرُ الَّتِي نَقَلْتُ عَنْ الْحَدِيثِيِّ أَوْ اعْتَرَضْتُ عَلَى أَقْوَالِهِ - عَلَى
كِتَابِ الْحَدِيثِيِّ سِوَى شَرْحِهِ لِلْكَافِيَةِ ، وَهُوَ مَوْضُوعُ بَحْثِنَا : (الْكِتَابُ الرُّكْنِيُّ فِي تَقْوِيَةِ
كَلَامِ النَّحْوِيِّ) . وَإِنْ كَانَ رُكْنُ الدِّينِ الْحَدِيثِيِّ قَدْ ذَكَرَ فِي مَوْضِعَيْنِ مِنَ الْكِتَابِ الرُّكْنِيِّ أَنَّهُ
قَدْ عَزَمَ عَلَى شَرْحِ كِتَابِ مِفْتَاحِ الْعُلُومِ لِلْسَّكَاكِيِّ - الَّذِي نَقَلَ عَنْهُ فِي (الْكِتَابِ الرُّكْنِيِّ) - ،
فَقَالَ مَعْقَبًا عَلَى مَا ذَكَرَهُ السَّيرَافِيُّ ، وَابْنُ الْحَاجِبِ : «وَلِيَ فِي كَلَامَيْهِمَا نَظَرٌ يُذَكِّرُ فِي (شَرْحِ
الْمِفْتَاحِ) - إِنْ يَسَّرَهُ اللَّهُ تَعَالَى -»^(١) . وَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ السُّبْكِيُّ ، فَقَالَ : «وَقَالَ الْحَدِيثِيُّ عَلَى
صَاحِبِ (الْمِفْتَاحِ) ...»^(٢) .

(ح) وفاته :

تَحْدِيدُ تَارِيخِ وَفَاةِ رُكْنِ الدِّينِ الْحَدِيثِيِّ أَمْرٌ يَصْعَبُ فِي ظِلِّ غِيَابِ تَرْجُمَتِهِ عَنْ كُتُبِ
التَّرَاجِمِ ، وَلَكِنْ يُمْكِنُ تَحْدِيدُ الْفَتْرَةِ الزَّمَنِيَّةِ الَّتِي عَاشَ فِيهَا مِنْ خِلَالِ عِدَّةِ أُمُورَ :
أَوَّلُهَا : الْفَتْرَةُ الَّتِي دَخَلَ فِيهَا تَلْمِيذُهُ تَاجُ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ ، وَكَانَ ذَلِكَ بَعْدَ سَنَةِ
(٧١٦ هـ) ، ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى الْحَجِّ ، وَالْمَدِينَةِ ، ثُمَّ إِلَى الْقَاهِرَةِ سَنَةَ (٧٢٢ هـ) ، وَاسْتَقَرَّ بِهَا إِلَى أَنْ
تُوفِيَ سَنَةَ (٧٤٦ هـ) ؛ مِمَّا يَعْنِي أَنَّ رُكْنَ الدِّينِ الْحَدِيثِيِّ كَانَ مُوجُودًا فِي تِلْكَ الْفَتْرَةِ الَّتِي دَخَلَ
فِيهَا تَلْمِيذُهُ التَّبْرِيزِيُّ إِلَى الْعِرَاقِ ، وَأَخَذَ عَنْهُ النَّحْوَ وَالْفَقْهَ .

وَالْأَمْرُ الثَّانِي : الرَّبْطُ بَيْنَ رُكْنِ الدِّينِ الْحَدِيثِيِّ ، وَالسَّيِّدِ رُكْنِ الدِّينِ الْأَسْتَرَابَادِيِّ فِي
كُتُبِ التَّرَاجِمِ عِنْدَ حَدِيثِهِمْ عَنْ شِوْخِ تَاجِ الدِّينِ التَّبْرِيزِيِّ . وَرُكْنُ الدِّينِ الْأَسْتَرَابَادِيِّ تُوفِيَ

(١) النص المحقق (ص ١٠١٩) .

(٢) فتاوى السبكي (١/ ١٠١) .

سنة (٧١٥ هـ) في الموصل .

والأمر الثالث : تاريخُ نسخِ (الكتابِ الرُّكنيِّ) المخطوطِ : (٧٢٨ هـ ، ٧٣٤ هـ ، ٧٣٦ هـ) ، والحديثيُّ قد أشارَ في مقدمتهِ بأنَّ زمنَ تأليفِ الكتابِ الرُّكنيِّ كانَ في وقتٍ قد تقدَّم فيه سنُّه .

والأمرُ الرَّابِعُ : أولُ مَنْ أخذَ عن ركنِ الدِّينِ الحديثيِّ ، ونقلَ عنه في كتبه ، وأشارَ إلى ذلك هو : تلميذهُ تاجُ الدِّينِ التبريزيُّ ، الذي توفي سنة (٧٤٦ هـ) .

فمن خلالِ الأمورِ السَّابقةِ لا يمكنُ الجزمُ بتاريخِ محدِّدٍ لوفاته ، ولكنَّ يمكنُ القولُ : إنَّ رُكنَ الدِّينِ الحديثيِّ كانَ حيًّا أواخرَ القَرْنِ السَّابعِ الهجريِّ ، وأوائلِ القَرْنِ الثَّامنِ الهجريِّ ؛ فهو معدودٌ في نحاةِ القَرْنِ الثَّامنِ الهجريِّ .

القسم الأول : الدراسة

الفصل الأول

الكتاب الركني في تقوية كلام النحوي

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه .

المبحث الثاني : تحقيق عنوان الكتاب ، وسبب تأليفه .

المبحث الأول

توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه

الكتابُ الرُّكْنِيُّ في تَقْوِيَةِ كَلَامِ النَّحْوِيِّ، شَرَحَ لكَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ ، وهو لِرُكْنِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْحَدِيثِيِّ ، دُونَ مَنَازَعَةٍ فِي نِسْبَةِ الْكِتَابِ إِلَيْهِ . وَهُنَاكَ أدِلَّةٌ تَعْضُدُ هَذِهِ النِّسْبَةَ :

- مَا ذَكَرَهُ حَاجِي خَلِيفَةٍ فِي قَوْلِهِ : ((وَمِنْ شُرُوحِ الْكَافِيَةِ : شَرَحَ الْإِمَامُ رُكْنُ الدِّينِ الْحَدِيثِيُّ الْمُتَوَفَى بِالْمَوْصَلِ سَنَةَ ٧١٥ هـ، وَهُوَ مِثْلُ شَرَحِ الرِّضِيِّ بَحْثًا وَجَمْعًا ؛ بَلْ أَكْثَرُ مِنْهُ، أَوَّلُهُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ ذِي الطَّوْلِ حَمْدَ الْمُؤْمِنِينَ ...إِلَخ))^(١).

وَإِنْ كَانَ حَاجِي خَلِيفَةٍ قَدْ أَقْحَمَ اسْمَ (الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَلَوِيِّ) ؛ لِتَشَابُهِمَا فِي لِقَبِ (رُكْنِ الدِّينِ) . وَالْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَلَوِيِّ هُوَ مَنْ شَرَحَ الْكَافِيَةَ فِي ثَلَاثَةِ شُرُوحٍ : الشَّرْحُ الصَّغِيرُ ، وَالْمَتَوَسِّطُ (الْوَافِيَةُ فِي شَرَحِ الْكَافِيَةِ) ، وَالْأَكْبَرُ (الْبَسِيطُ فِي شَرَحِ الْكَافِيَةِ).

- مَا أوردَهُ الْعُلَمَاءُ مِنْ نُقُولٍ وَآرَاءٍ وَاعْتِرَاضَاتٍ نَصَّوْا فِيهَا عَلَى اسْمِ الْحَدِيثِيِّ ، وَأَنَّهَا فِي شَرْحِهِ لِلْكَافِيَةِ . وَمِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَ تِلْكَ الْأَقْوَالَ مَعْرُوءَةً إِلَى الْحَدِيثِيِّ ، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي الْكِتَابِ الرُّكْنِيِّ . فَمِنْ ذَلِكَ :

مَا نَقَلَهُ الْإِمَامُ تَقِيُّ الدِّينِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْكَافِي السُّبْكِيِّ (٧٥٦ هـ) عِنْدَ حَدِيثِهِ عَنْ تَقْدِيمِ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ وَجُوبًا ، بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي ذَلِكَ ، قَالَ : ((وَرَأَيْتُ

(١) كشف الظنون (٢/ ١٣٧٦) .

كَلَامَ شَخْصٍ مِنَ الْعَجَمِ يُقَالُ لَهُ : الْحَدِيثِيُّ شَرَحَ كَلَامَهُ ، وَنَقَلَ كَلَامَهُ هَذَا ، وَقَالَ : لَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ هَذَا الْجَوَابَ إِنَّمَا يَتِمُّ بَيَانِ أَنْ (زَيْدًا) فِي قَوْلِنَا : مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ ، وَ(عَمْرًا) فِي قَوْلِنَا : مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا = يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولِينَ لـ (ضَرَبَ) الْمَفْعُوظِ))^(١) . فَقَدْ أَكَّدَ السُّبْكِيُّ فِي هَذَا النَّصِّ شَرَحَ الْحَدِيثِيِّ لِكَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ ؛ مِمَّا يَعْنِي أَنَّ هَذَا الشَّرْحَ كَانَ مَعْرُوفًا . وَهَذَا النَّصُّ الْوَاردُ مَوْجُودٌ فِي (الكتاب الركني)^(٢) .

وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ ذَكَرَ اعْتِرَاضَ الْحَدِيثِيِّ عَلَى السَّكَّاكِيِّ : ((وَقَالَ الْحَدِيثِيُّ عَلَى صَاحِبِ الْمِفْتَاحِ : إِنَّ حُكْمَهُ بِجَوَازِ التَّقْدِيمِ -إِنْ ثَبَتَ- بِوُرُودِهِ فِي الِاسْتِعْمَالِ فَهُوَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ...))^(٣)

وَكَذَا مَا ذَكَرَهُ الْعَيْنِيُّ^(٤) (٨٥٥ هـ) فِي حَدِيثِهِ عَنِ الشَّاهِدِ الْعَاشِرِ بَعْدَ الثَّمَانِيَةِ :

إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ كِرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَيْمُ

قَوْلُهُ : ((أَسْوَدُ الْعَيْنِ) قَالَ الرُّكْنِيُّ فِي شَرْحِهِ لِلْكَافِيَةِ : هُوَ اسْمُ رَجُلٍ^(٥)

وَكَذَا مَا ذَكَرَهُ الْكِلَانِيُّ^(٦) (٩٧٠ هـ) فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْكَافِيَةِ : ((فَإِنْ قِيلَ : الْمَصْغَرُ فَرْعٌ عَنِ الْمَكْبَرِ ، وَكَذَلِكَ الْمَنْسُوبُ فَرْعٌ عَنِ الْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ . قُلْنَا : أَجَابَ عَنْهُ الْإِمَامُ الْحَدِيثِيُّ فِي شَرْحِهِ لِلْكَافِيَةِ بِأَنَّهَا مَنَافِيانِ لِلْفِعْلِ...))^(٧) .

(١) فتاوى السبكي (١/ ٩٩) .

(٢) الكتاب الركني (ل ٣٤ / ب ، ٣٥ / أ ، ب)

(٣) فتاوى السبكي (١/ ١٠١)

(٤) المقاصد النحوية (٤/ ١٥٥٠) ، وينظر : الكتاب الركني (ل ١٦٩ / ب)

(٥) حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب (ص ٦١) ، وهي رسالة ماجستير في جامعة أم القرى ، رقمها

وكذا ما أوردهُ ابنُ الحنبليِّ (٩٧١هـ) في كحل العيون النجل : ((وأنشده الحديثُ في شرح الكافية بلفظ (...))^(١)

وكذا نصَّ البغداديُّ (١٠٩٣هـ) في (خزانة الأدب) على نسبة (الكتاب الركني) إلى الحديثي ؛ عند إيرادِه اعتراضَ الحديثي على ابنِ الحاجبِ في حديثه عن الشاهد التاسع والأربعين بعد الستائة :

لَا تَتْرُكْنِي فِيهِمْ شَطِيرًا إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا

وذكرَ تخريجَ ابنِ الحاجبِ في (الإيضاح في شرح المفصل) ، وقال : ((وقد أوَّل : إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ = على معنى : إِنِّي أقولُ . والقولُ يُحذفُ كثيرًا))^(٢) ، ثم ذكرَ اعتراضَ الحديثي ، فقال : «وقد ناقشه الإمامُ الحديثيُّ في شرح الكافية ، بأنَّه إِنَّمَا يَتَخَلَّصُ عَنْهُ بِهِ إِذَا كَانَ الْمَوْضِعُ لِلْحِكَايَةِ فَقَطْ . وفيه نظرٌ ، وألَّا يَكُونَ حِينَئِذٍ مُعْتَمِدًا عَلَى : أقولُ»^(٣)

وذكرَ رأيَ الحديثيِّ ، فقال : «وقالَ الحديثيُّ : الحقُّ رَفْعُ (أهلك) ، وجَعْلُ (أو) بمعنى : إِلَّا أَنْ ؛ كما في قولك : لألزمَنَّك أو تقضيني حَقِّي ...»^(٤).

وكذا ما ذكرَهُ البغداديُّ في (شرح أبيات مغني اللبيب) في حديثه عن الشاهد السابق، واعتراضَ الحديثي على ابنِ الحاجبِ : ((واعترضهُ الحديثيُّ في شرح الكافية بقاء

✍ =

(١٢١٢٢)

(١) كحل العيون النجل في حل مسألة الكحل (ص ٥٣) .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٢٠٩) .

(٣) خزانة الأدب (٨/ ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، وينظر النص المحقق (ص ٢٨٢) .

(٤) خزانة الأدب (٨/ ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، وينظر النص المحقق (ص ٢٨٢) .

الإشكال؛ فإنَّ (أهلك) معتمدٌ على أقول^(١).

وفي موضعٍ آخر عند حديثه عن الشاهد الخامس والثلاثين :

وَلَا تَدْفِنِّي فِي الْفَلَاةِ فَإِنِّي أَخَافُ إِذَا مَا مُتُّ أَلَّا أَذُوقَهَا

على أَنَّ (أَنْ) مخففةٌ ؛ لوقوعها بعدَ الخوفِ بمعنى العِلْمِ . ثُمَّ ذَكَرَ قَوْلَ الْحَدِيثِ : « فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِلْحَدِيثِ أَنَّ الْخَفِيفَةَ بَعْدَ فِعْلِ الْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ نَاصِبَةٌ ؛ لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَقَعَ وَأَلَّا يَقَعَ ، وَبَعْدَ الظَّنِّ يُحْتَمَلُهَا وَالْمَخْفَفَةُ ... »^(٢).

وكذا ما ذكره تلميذه التبريزي في (مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلق بالكلم والكلام) ؛ قال : ((وقيل : إن (رُبَّ) للتقليل ؛ بأن يكون المجرور بها قليل الوجود بالنسبة إلى غيره ... وهذا القول مختار شيخنا العلامة ركن الدين الحديثي ، وهو بمكان القبول والاختيار))^(٣).

وكذا ما اعترض به الشيخ خالد الأزهرى في شرح التصريح على رأي الحديثي في حدّ التنوين ، وذكر محترزات ذلك الحدّ ؛ قال : ((والنونُ اللاحقةُ لآخر الكلمة من كلمةٍ أخرى، نحو : أحمدُ انطلقَ = لثبوتها في الخطّ ؛ فلا حاجة إلى زيادة الحديثي في حدّ التنوين :

(١) شرح أبيات مغني اللبيب (١/ ٨٨) ، وينظر النص المحقق (٩٢) .

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب (١/ ١٣٨ ، ١٤٠) ، وانظر : خزانة الأدب (٨/ ٤٠١) ، وينظر : النص المحقق (ص ٨٩٠) .

(٣) مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلق بالكلم والكلام (ص ١٠٥٥) ، وينظر : النص المحقق (ص ٨٩٠) .
وينظر : شرح الكافية ليعقوب حاجي (ص ٤٨٦) ، وحاشية الكيلاني (ص ٦١ ، ٦٧ ، ٩٤ ، ١١٦ ، ١٧٨ ، ٢١٣) .

(ولا يكون جزءاً غيرها) ((^(١))) ((^(٢))).

فكُلُّ ما سبقَ من نُقولٍ واعتراضاتٍ موجودةٍ في الكتابِ الرُّكنيِّ ، فهي دليلٌ على ثبوتِ نسبةِ الكتابِ إلى ركنِ الدينِ الحَدِيثِيِّ .

- وقد وردتِ نسبةُ الكتابِ إلى ركنِ الدينِ الحَدِيثِيِّ في الصفحةِ الأولى (صفحةِ العنوانِ) من (الكتابِ الرُّكنيِّ) في نسخة (ن) : «شرح الكافية للشيخ الإمام العلامة العمدة الفهامة ركن الدين الحَدِيثِيِّ ...» ((^(٣))).

وكذا في نسخة الأصلِ وردَ في الصفحةِ الأولى ما ذكره حاجي خليفة عن الكتابِ : ((ومِنْ شروح الكافية : شرحُ الإمام ركنِ الدينِ الحَدِيثِيِّ ...)) ((^(٤))).

- ومما يعضدُ هذه النسبةَ : ما وردَ في مقدمة الشرح ؛ نسخة الأصلِ ، و (ط) و (س) ، بعدَ ذكرِ اسمِ الكتابِ : «وسمَّيْتُه بالكتابِ الرُّكنيِّ في تقويةِ كلامِ النحويِّ»... قال الشارحُ: الإمامُ الفاضلُ الهامُّ الكاملُ متقنُ الحقائقِ مبينُ الدقائقِ مفتي المذاهبِ ... أفضلُ المتأخرينَ على الإطلاقِ ، وأكملُ المتقدمينَ في الفضائلِ والأخلاقِ ، علامةُ دهرِهِ ، وخلاصةُ أيامِهِ ، ركنُ الملةِ والدينِ عليُّ بنُ الفاضلِ المرحومِ والكاملِ المغفورِ أبي بكرِ الحَدِيثِيِّ أدامَ اللهُ ظلهُ...» ((^(٥))).

(١) النص المحقق (ص ١٠٥٩)

(٢) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٢٣)

(٣) الكتاب الركني (ل ١) نسخة (ن) .

(٤) الكتاب الركني (ل ١) نسخة الاصل .

(٥) الكتاب الركني (ل ٢) نسخة الاصل .

وفي نسخة (ن) : ((يقولُ العبدُ الفقيرُ إلى عفو ربِّه عليُّ بنُ أبي بكرٍ ، المعترفُ بقصوره))^(١)

ومما يَعُضُّدُ هذه النسبةَ : ما ذَكَرَهُ بروكلمان في (تاريخ الأدب العربي) عندَ ذكرِهِ لشروحِ الكافية : « شَرَحَ ركنُ الدِّينِ عليُّ بنُ الفضلِ الحَدِيثِي ، باريس (٤٠٥٦) »^(٢) . فالخطوطُ نسخةُ (س) يحملُ هذا الرقمَ الذي ذَكَرَهُ بروكلمان؛ وفي هذا دليلٌ على نِسْبَتِهِ إليه.

(١) الكتاب الركني (ل ٢) نسخة (ن) .

(٢) تاريخ الأدب العربي (٣٢٢ / ٥)

المبحث الثاني

تحقيق عنوان الكتاب ، وسبب تأليفه

تحقيق عنوان الكتاب :

ثَبَّتَ عنوانُ الكِتَابِ في الصَّفْحَةِ الأولى مِنْ نُسخَةِ الأصلِ باسمِ : كِتَابُ الرُّكْنِيِّ في تقوية كلام النّحويّ . وفي أعلى الصفحة : شرح الكافية .

وفي نسخة (ن) في الصفحة الأولى في أعلى الصفحة : شرح الكافية للشيخ الإمام العلامة العمدة ...

وَقَدْ نَصَّ المؤلِّفُ على عنوانِ الكِتَابِ في مقدِّمَتِهِ ، وإنْ اختلفَتِ التَّسمِيَةُ بينَ النُّسخِ ، فجاءَ الاسمُ في نسخةِ الأصلِ ، و (ط) و (س) : (الكتابُ الرُّكْنِيُّ في تقوية كلام النّحويّ) . أمَّا نُسخَةُ (ن) ، فهو : (الكتابُ الرُّكْنِيُّ في تقوية الكلام النّحويّ) .

فالتَّسمِيَةُ الأولى -الكتابُ الرُّكْنِيُّ في تقوية كلام النّحويّ- تشير إلى تقوية كلام نحويّ ؛ قصدَ الشارحُ تقويةَ كلامِهِ بهذا الكتاب . والأخرى -الكتابُ الرُّكْنِيُّ في تقوية الكلام النّحويّ- تجعلُ الكتابَ تقويةً للكلامِ النّحويّ في عمومِهِ . والكتابُ شرح لكافية ابن الحاجب ، فتقويته لكلام ابن الحاجب في كافيته من خلال ما ذكره من الشواهد ، واستفاضته في شرح المسائل ، وما أضافه من تنبيهاتٍ ، وفوائدٍ ، وتذنيبٍ ، ومسائلٍ = كُلُّ ذلك كان تقويةً لما ورد في (الكافية) .

وُورِدُ التَّسمِيَةُ في نسخةِ الأصلِ - وهي الأقدمُ - ، وفي نسختي (ط) و (س) يعضدُ التَّسمِيَةَ الأولى ؛ فهي ما يرجَّحُهُ البَاحِثُ .

سَبَبُ التَّأليفِ :

ذَكَرَهُ الحَدِيثِيُّ في مقدِّمَتِهِ - كما هي عادةُ العلماءِ في مقدماتِ كتبِهِم - ، فقالَ بعد

حديثه عن فضل العلم وشرفه ، وفضل علم النحو خاصة : ((وبعد ؛ فإنني شغلتُ زمانَ شَبَابِي بتقريرِ دَقَائِقِهِ وبراهينه ، واستخراجِ رموزه من كنوزه في مباحثي ودروسي ؛ حتَّى أقبلَ الشَّيْبُ وأدبرَ الشَّبَابُ ، فإذا أنا وجدُّني في زمنٍ فيه الخُلُقُ المحمودَةُ مذمومةٌ ... ، ومع ما بي من موانعِ فِكْرِي ، وشواغلِ ذِكْرِي سألني أصحابي أن أكتبَ كتابًا جامعًا المتداوَل من أبحاثِ الفُضَلَاءِ ، ممزوجًا بها ما سمحَ به خَاطِرِي وأخرجته قَرِيحَتِي ، من عللٍ بديعةٍ ، ومسائلٍ نحويةٍ = فأجبتُهُم ؛ رجاء أن يدعو لي مَنْ ينتفعُ به بعدي ، فيكونَ علمًا ينفعني ، ويبقي على وجهِ الدَّهرِ ذِكْرِي ، فلا ينقطع عني...))^(١).

فأبانَ الحديثي سببَ تأليفِهِ لهذا الشرح ؛ وهو : استجابته لرغبة أصحابه في وضع كتابٍ جامعٍ لأبحاثِ العُلَمَاءِ وكتبِهِم ، ممزوجًا بما يسمَحُ به خَاطِرُهُ وتخرُّجُهُ قَرِيحَتُهُ من عللٍ بديعةٍ ، ومسائلٍ نحويةٍ استطاعَ اكتسابها من طُولِ الدَّرْسِ والمراجعةِ ، وتقريرِ الدقائقِ والبراهين في زمنٍ شبابه . وقد أشارَ الحديثي إلى زمنِ التَّأْلِيفِ بأنَّه في أواخرِ حياتِهِ ، بعدَ انشغاله في شبابه بالبحثِ والتَّدرِيسِ ؛ حتَّى احسَّ في نفسه القُدرةَ على التَّأْلِيفِ بعد فهمِهِ لأقوالِ العُلَمَاءِ ، واستخراجِ رموزِ النحو من كنوزه في بحثِهِ وتدرِيسِهِ .

(١) الكتاب الركني (ل ٢)

الفصل الثاني

طريقة ركن الدين الحديثي في الشرح ،
وعرض المسائل ومناقشتها ، وإيراد الأدلة ،
واختياراته ، وترجيحاته

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : طريقته في الشرح ، وعرض المسائل
ومناقشتها .

المبحث الثاني : شواهد .

المبحث الثالث : اختياراته ، وترجيحاته .

المبحث الأول

طريقته في الشرح ، وعرض المسائل ومناقشتها

اتَّخَذَ ركنُ الدِّينِ الحديثيَّ في شرحه طريقةً تؤدِّي به إلى الشمول في استيفاء الموضوع المراد شرحه ، والمسألة النحوية المراد توضيحها . ويمكن أن نقف في هذا الفصل على ما يصور لنا تلك الطريقة التي اتخذها الحديثي ومكنته من استيفاء كافة جوانب الموضوع ، أو المسألة التي يشرحها ويوضحها .

وسأعرض طريقته من خلال عدة نقاط :

١ - **التعريفات والحدود** : نجدُ ركنَ الدِّينِ الحديثيَّ في بدايةِ الفُصولِ والأبوابِ يذكرُ الحدَّ الذي يتبيَّنُ به البابُ أو الفصلُ ، ويذكرُ المحترزاتِ ، وكلَّ ما يمكنُ أن يردَّ على الحدِّ . ونجدُهُ في بعضها قد وقف معترضاً على ما حدَّ به النُّحاةُ السَّابقون ، ونراه في بعضها معدَّلاً لذلك الحدِّ في بعضِ الجوانبِ .

ومن أمثلة ذلك :

ما أوردهُ من حدِّ الفعلِ ، وما اشتملَ عليه من محترزاتٍ لذلك الحدِّ ؛ فبدأً بذكرِ حدِّ الحَاجِبيِّ : ((الفعلُ : ما دلَّ على معنى في نفسه ، مقترنٌ بأحدِ الأزمنةِ)). وبدأً الحديثيُّ في ذكرِ ما يخرجُه هذا الحدُّ بقوله : « (ما دلَّ) أي : الكلمةُ الدالَّةُ . ويدلُّ على أنَّ المرادَ بـ(ما دلَّ) أنَّ الكلامَ في الكلمةِ وأقسامِها ؛ فيكونُ كالـتصريحِ بها، فيفيدُ التعريفَ ، ولا يخرجُ شيءٌ من ذاتياتِ الفعلِ ؛ إذ الكلمةُ جنسه القريب الذي يشملُه وأخويه . وخرجَ الحرفُ بقوله : (في نفسه). والاسمُ بقوله : (مقترنٌ بأحدِ الأزمنةِ) . أي : الأزمنةُ الثلاثةُ المعهودةُ ،

أو المعيّنة ، وهي : الماضي ، والحال ، والمستقبل))^(١) .

ثم بدأ الحديثي بإعادة صياغة ذلك الحدّ وشرحه ؛ ((فالمعنى : الفعل : ما دلّ على معنى في نفسه ، مقترن ذلك المعنى - وهو : الحدث من ضَرْبٍ ، ونَصْرٍ - بزمانٍ معينٍ ؛ بسبب دلالاته عليه بالصيغة ، وليس دلالة شيء من الأسماء الدالة على الزمان بهذه الحيشة . فيخرج المصدر ؛ لأنّه وإن دلّ على زمانٍ إذ لا بدّ له من زمانٍ ، لكن بالالتزام ؛ إذ ليست دلالاته عليه لفظياً ، مع أنّه لم يدلّ على زمانٍ معيّنٍ . بخلاف الفعل))^(٢) .

ثم ذكر ما يمكن أن يردّ على الحدّ ، فقال : ((والحدّ مخرج له : فلا يردّ : هيهات ، ونحوه ؛ لأنّ دلالاته على الماضي بسبب أنّ مدلوله دالّ عليه ، ولا أمس ، ونحوه ؛ لأنّ معناه نفس الزمان المعين ، ولا ضاربٌ زيدا ؛ لأنّ اقتران معناه بالزمان يُعرّف بالعمل ، لا لدلالة صيغته عليه))^(٣) .

ثم ذكر ما يعترض به على الحدّ مما هو مخرج له عنه ؛ ك (نعم) وأخواته ، وفِعْلا التّعجب ، وبعث ، ونحوه ممّا يُرادّ به الإنشاء = فأجاب عنه الحديثي : ((بأنّها في أصلٍ وضعها مقترن معناها بأحد الأزمنة ، وإنّما جُرّد عنها للإنشاء ، والحدّ باعتبار الأصل))^(٤) .

وأورد ما ذكره الحاجبي من اعتراضاتٍ على حدّ الفعل في قوله : ((ما ورد من الاعتراضات على حدّ الاسم باعتبار طرده ؛ كبابي الغبوق ، واسم الفاعل - وارد على حدّ

(١) يُنظر : النصّ المحقّق (ص ١٩٢)

(٢) يُنظر : النصّ المحقّق (ص ١٩٣)

(٣) يُنظر : النصّ المحقّق (ص ١٩٣)

(٤) ينظر : النصّ المحقّق (ص ١٩٤).

الفعل باعتبار عكسه . وما ورد على الاسم باعتبار عكسه - كالمضارع ، وعسى - واردٌ على حدّ الفعل باعتبار طَرْدِهِ . والجوابُ عنهما كما تقدّم في حدّ الاسم))^(١)

واعترض على كلام الحاجبي بقوله : «فيه نظرٌ»^(٢) . ثمّ علّل ذلك الاعتراض ، بأنّ شرط الحدّ عند الأصوليين ((الاطّراد ؛ وهو : إذا وُجدَ الحدُّ وُجدَ المحدودُ . والانعكاسُ ؛ وهو : إذا انتفى الحدُّ انتفى المحدودُ ، فيكون ما ذكره الحاجبي من الغبوق واسم الفاعل واردان على عكس حدّ الاسم ، لا على طَرْدِهِ . وكذا المضارع ، والفعل غير المتصرف واردان على طرد حدّ الاسم ، لا على عكسه))^(٣) .

وخلص الحديثي إلى أنّ ما أورده الحاجبي مما يرد على الحدّ كباب الغبوق ، واسم الفاعل ، وهيات ، والماضي ، والمستقبل لا يرد على الحدّ إن كان المراد من الاقتران ما وضّحه في بداية الحدّ للاسم^(٤) .

وكذا في ما يتعلق بجزم الفعل المضارع ، وضّح أنّ المراد بالجزاء : ((توقيفٌ دخول وجود الشيء على دخول وجود آخر ؛ ليخرج به الأسماء لثبوتها))^(٥) .

وفي تعريف الفعل الماضي أورد ما حدّه به الحاجبي ، وما يرد عليه ، وذكر المحترزات ، ثم قال الحديثي : ((ما دلّ) ؛ أي : الفعل الذي دلّ . و (على زمانٍ) قبل

(١) شرح المقدمة الكافية (٣/ ٨٥٧) وينظر : شرح المقدمة الكافية (١/ ٢٢٣) .

(٢) يُنظر : النصّ المحقق (ص ١٩٥)

(٣) ينظر : النصّ المحقق (ص ١٩٥) .

(٤) الكتاب الركني (ل ١٠)

(٥) ينظر : النصّ المحقق (ص ٢٠٢)

زمان تَلْفُظُكْ به ، وإخبارك به بعد زمان وجوده .

فقوله : (ما دَلَّ) يشمل الأفعال كلها ، و (قبل زمانك) يُخْرِجُ الحال والاستقبال والأمر .

ثم أخرج ما لا يدخل في هذا التعريف بقوله : ولا يدخل فيه (أمس) ، و (الماضي) ، ونحوهما ؛ لأنَّ المراد من (ما دَلَّ) : الفعل الذي دَلَّ ؛ إذ الكلام فيه ، وهي ليست بالفعل^(١) .

وكذا في حدِّ الفعل المضارع سار على طريقته السَّابِقَةِ^(٢) .

ونجدهُ في بعضِ الأبوابِ والفصولِ عندَ ذكر الحدود والتعريفات يبدأ بذكر المعنى اللُّغَوِيِّ ، ثم يورد المعنى الاصطلاحي ؛ كقوله في تعريفِ الْمُضَارَعَةِ في اللُّغَةِ : ((المشابهة من تضارع السخلتان إذا أخذ كلُّ منهما بحلْمَةٍ من الضَّرْعِ))^(٣) .

وفي حديثه عن الشَّرْطِ ذكر أنَّ معناه في اللغة : العلامة ، ويُسمَّى الشَّرْطُ شرطاً ؛ لأنَّه علامة لوجود جوابه . وفي الاصطلاح : ما يستلزم عدمَ أمرٍ على غيرِ جهةِ السَّبَبِ عقلاً ؛ كالحياة للعلم . أو شرعاً ؛ كالطَّهارة للصَّلاة . فالطُّلوعُ سببٌ لوجودِ النَّهارِ ؛ فلا يكونُ شرطاً له . ثم بيَّن معنى السَّبَبِ في الحدِّ بأنَّها : التَّرتُّبُ ، وهو ما يلي هذه الكلمات التي وضعت ، فليها فعل يسمَّى فعل الشرط ، يليه فعل آخر مترتباً عليه أو ما يقوم مقامه ،

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٢٠٧)

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٢١٦)

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٢١٦)

ويسمى جزاء^(١).

وفي حروف الشَّرْطِ أضاف تعريفاً آخر للشَّرْطِ نقله عن الفقهاء ؛ وهو : كُلُّ خارجيٍّ عنه ينتفي بانتفائه ، ولا يلزم وجوده عند وجوده . وهو عكس السَّبَبِ^(٢) . وكذا في تعريف المتعدي واللازم^(٣) . وفي حروف النداء^(٤) .

وفي فَصْلِ التَّنْوِينِ أوضح أنَّ المراد به في اللُّغَةِ : مصدرُ نَوَّنَ . وفي الاصطلاح : لقب نون ساكنة تابعة ، أي : تالية حركة آخر الكلمة غير مؤكدها ، ولا جزء غيرها . ثم ذكر المحترزات : احْتَرَزَ بـ (ساكنة) عن نون التثنية ونحوه ؛ كالزيدين ، واثنين . وبـ (تالية حركة الآخر) عن نون : عنسل ، ورعشن . وبـ (غير مؤكدة الكلمة) عن النون الخفيفة ؛ نحو : اضربن . وبـ (لا جزء غيرها) ؛ أي : جزء غير الكلمة التي وليت حركة آخرها ؛ نحو : أحمد انطلق^(٥) .

وكذا في حديثه عن حروف الجر^(٦) .

٢- الاختصار في العبارات ، وعدم التكرار في المسائل ، أو التعليلات التي سبق ذكرها ، أو سيأتي لها ذكر لاحقاً ؛ وذلك من خلال الإحالة إلى ما سبق بقوله : كما مر ، لما

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٣٦٤)

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ١٠٢١)

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٤٣٢)

(٤) ينظر : النص المحقق (ص ٩٦٨)

(٥) ينظر : النص المحقق (ص ١٠٥٩)

(٦) ينظر : النص المحقق (ص ٦٦٨) .

مرّ، على ما مرّ، كما تقدّم، على ما تقدّم، وقد مرّ، ما مرّ، كما ذكرته، وقد أشرت، وقد مرّ نظيره آنفاً.

أو ما سيذكر بقوله: كما سيأتي، كما سيجيء، وسيأتي، وسأبينه، كما سنشرح. كل ذلك رغبة في الاختصار؛ لطول الكلام المشار إليه، أو لعدم التكرار.

ونجده في بعض هذه العبارات يحدّد الموضع السابق أو اللاحق. ومن أمثلة ذلك: كما مرّ في باب (عصى) ^(١)، وقد مرّ في الظرف المبني ^(٢)، كما مرّ مشروحاً ^(٣)، كما ذكرت في العطف على عاملين ^(٤)، وقد مرّ نظيره في الاستثناء ^(٥)، وقد أشرت إلى ذلك في التثنية ^(٦) التثنية ^(٦)، وسيأتي في القسم تحقيقه ^(٧)، فيلزمهما الاستغراق كما سيجيء ^(٨)، وسيجيء في الشرط ^(٩)، كما سنشرح في الحرف ^(١٠).

ونجده في بعضها لا يحدّد الموضع الذي يحيل إليه: كما مرّ، لما مرّ. وفي غالبها تكون

(١) ينظر: النص المحقق (ص ٢٤٩).

(٢) ينظر: النص المحقق (ص ٣٤١).

(٣) ينظر: النص المحقق (ص ٤٠٣).

(٤) ينظر: النص المحقق (ص ٨١٤).

(٥) ينظر: النص المحقق (ص ٧٩١).

(٦) ينظر: النص المحقق (ص ٨٥٧).

(٧) ينظر: النص المحقق (ص ٣٩٦).

(٨) ينظر: النص المحقق (ص ٦٨٤).

(٩) ينظر: النص المحقق (ص ٨٩٣).

(١٠) ينظر: النص المحقق (ص ٢٦٧).

قريبة الذكر من قوله .

٣- **مَرَضُ الْمَسَائِلِ** ، من خلال إيراد الاعتراض ، والجواب عنه ، أو السؤال والجواب - كما هي طريقة العلماء في المدارس والمناقشة - ؛ لتنشيط الذهن من خلال تخيل اعتراضات قد تَرَدُّ على المسألة ، أو الحكم النحوي ؛ مثل : (قيل - فإن قلت - قالوا - ...) ثم الجواب عن تلك الاعتراضات ، والتساؤلات من الحديثي في كثير من الأحيان ، أو ذكر أجوبة قد سبق إليها في بعض المواضع ، فيقول : (قلت - أجيب - توضيحه ...) .

واستفاد في بعض تلك الأجوبة مما ذكره ابن يعيش ، وابن الحاجب ، وابن مالك ؛ وذلك في مثل : يقال : خرج عنه (نَعَمْ) ... ، وفعلا التعجب ... ، فيجواب عنه : بأنّها كلّها في أصل وضعها مقترنٌ معناها بأحد الأزمنة ^(١) .

وكذا : فإن قلت : الإنشاء إيقاعٌ معنى بلفظٍ يقارنُه في الوجود ، فلا يصير الفعلُ به مجرداً عن الزمان المعين . نَعَمْ ، الماضي والمستقبل يصيران حالاً . قلت : اقترانه به ليس لدلالة صيغة اللفظ الدالّ ؛ بل للإنشاء . فلفظ الإنشاء من نَعَمْ وغيره لم يدلّ بصيغته على زمانٍ أصلاً ^(٢) .

وكذا : فإن قيل : هَلَّا قيل : إنّما حُرِّك (ضَرَبَ) ؛ لشبهه الاسم في وقوعه خبراً وصفة . قلت : ليس الأصلُ فيهما الاسم المعرب ؛ لأنّ المبني يقع كذلك ؛ بخلاف الشروع والتخصيص بالحرف فإنه من خواص المعرب .

(١) ينظر : النص المحقق (ص ١٩٤) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ١٩٤) .

وكذا أنّ الموازنة في الحركات والسكون ، وفهم الحالية مختصة بالمضارع ...^(١) .

ومثله : فإن قيل : توالى في صَرَبَتَا أربع متحركات . قلتُ : حركة التاء عارضة ؛ لأنّ أصلها السكون ، وإنّما حُرِّكت للألف بعدها ؛ ولذا حُذِفَ الألف من : غَزَنَّا ، وَرَمَتَا^(٢) .

وكذا : فإن قيل : قد ضُمَّ في غير الرباعي ، وهو قولهم : أهراق يُهريق ، واسطاع يُسطيع . أجيب : بأنهما ليسا من أبنية الأفعال ، مع أنّ معناهما معنى الرباعي . فوجب أن يحكم أنّ أصلهما : أراق يُريق ، وأطاع يُطيع ...^(٣)

وكذا : قال جماعة : لو كان علّة رفعه وقوعه موقع الاسم ينبغي أن يُنصب إذا وقع موقع اسم منصوب ، ويُجزم إذا وقع موقع مجرور ، نحو : علمت زيدًا يضرب . و مرّ برجل يضرب . وأجيب : بأنّ وقوعه موقع الاسم لما صار عامل الرفع لم يزل عنه ؛ إذ المعلول لا يتخلف عن علته ، وبوقوعه موقع منصوب لا ينفك عن وقوعه موقع الاسم ، وأيضًا لم يصّر منصوبًا وإن كان الاسم الذي هو في موقعه منصوبًا ؛ لأنّ عوامل الأسماء لا أثر لها في الفعل ؛ فلا يتغيّر إعرابه باختلاف عوامل ما هو في موقعه^(٤) .

وقد يذكّر قولاً لابن الحاجب ، أو لابن مالك ، وما ذكرناه من تعليقات ، ثم يُردف ذلك باعتراضه على قولهم . في مثل : قول الحاجبي : ((إنّما يجوز إظهارها ؛ ليفرق بينها وبين

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٢٠٩) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٢١٠) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٢٣٧ ، ٢٣٨) .

(٤) ينظر : النص المحقق (ص ٢٥١ ، ٢٥٢) .

لام الجحود من أول الأمر))^(١). فيورد اعتراضه بقوله : قلتُ : لقائلٍ أن يقولَ : حصل الفرق بأنها بعد (كان) المنفي من أول الأمر من غير نظر إلى أن (أن) ظهرت أم لا^(٢) .

وكذا : قال المالكيُّ : ((لأنَّه المقارنُ وجودَ معناه لفظه ، ووجودُ اللفظِ لا يسعُ وجودَ معنى الفعل))^(٣). فأجيبَ : بأنَّه مستقيم ، ولكنَّ العرب لم تُضايق في الزمن الحال ؛ بل جعلوا ما قارن الزمان الفاصل بين الماضي والمستقبل ...^(٤)

٤ - التَّوسُّعُ فِي الْأَبْوَابِ وَالْفُصُولِ من خلالِ ذكرِ تنبيهاتٍ ، وفوائدٍ ، ومسائلٍ شريفةٍ ، وفروعٍ - في ثنايا البابِ أو الفصلِ ، أو في ختام الباب أو الفصل ؛ مما يؤدي به إلى استيعاب كافة جوانب الموضوع ، في كثير منها .

ونجد التنبيهات هي أكثر ما ذكره من ذلك ، فوردت في أكثر من (٥٢) موضعاً ، وهي في غالبها ذكر لمسألة في الباب نفسه ، أو الفصل ، قد ذكر فيها خلافاً ، أو أقوالاً متعددة . وفي بعضها يورد ما يكمل به جوانب الموضوع الذي يتحدث عنه ، أو يذكر حكماً ليس من أحكامه الرئيسة . ومن التنبيهات ما هي أقوال لابن مالك .

ويلي التنبيهات ما أورده من الفوائد ، فقد ذكرها في (٣٠) موضعاً ، وهي كسابقتها يستوعب بها الحديثي جوانب الباب الذي يتحدث فيه .

ويورد : (فرع ، تذييب ، مسألة ، مسائل شريفة ، تتمه ، بسط ، تقريره ، تحقيقه ، خاتمة)

(١) شرح المقدمة الكافية : (٨٧٧ / ٣) ، والإيضاح في شرح المفصل : (١٧ / ٢) .

(٢) ينظر : النص المحقق (١٤٢) ، وينظر (ص ٣٣١)

(٣) شرح التسهيل (١٨ / ١) .

(٤) ينظر : النص المحقق (ص ٢٢٢ ، ٢٢٣)

ومن أمثلة التنبيهات :

((**تنبيه** : من الأفعال ما لا يدخله حرف النَّفس ، وهو : أهَاءُ ، وأَهْلُمُ ؛ فإِنَّهَا لا يقعان إلا بعد (لا) ، أو (لَمْ) ؛ كقول من قيل له : هَاءُ ، وهَلَمْ : لا أهَاءُ ، ولا أَهْلُمُ . و : لَمْ أهَاءُ . و : لَمْ أَهْلُمُ))^(١) .

ومن أمثلة الفوائد :

((**فائدة** : إذا وَلِيَ (كي) اسم ، أو ماض ، أو مضارع مرفوع عُلِمَ أَنَّ أصله (كيف) ، فحُذِفَ فاؤها ...))^(٢) .

((**تذنيب** : قال سيبويه : قالوا : عددْتُكَ ووزنْتُكَ ، وكِلْتُكَ . ولم يُقَلْ : وهبتك . قال المبرد : لئلا يوهم كون المخاطب موهوباً ...))^(٣) .

((**خاتمة** : جعل الكوفيون ليس عاطفةً ؛ محتجّين بقوله :

أَيْنَ الْمَفْرُ وَالْإِلَهَ الطَّالِبُ وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ))^(٤)

٥- **الاستطراد** : استطرَدَ الحديثي في بعض المواضع ، ونجد ذلك في مثل : حَدَّ الفعل وما يتعلق به . فقد أطال الحديث ، وربط ما ذكره الحاجبي في حَدِّ الاسم مع حَدَّ الفعل ، وذكر المحترزات ، ثم عاد إلى حَدِّ الزمخشري له ، والاعتراض عليه ، ثم ما أورده

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٢٠٢) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٢٧٧) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٤٣٩) .

(٤) ينظر : النص المحقق (ص ٩٥٩) .

المالكي في تعريفه^(١).

وكذلك استطراده في بيان أنواع (قد)^(٢).

وكذلك استطراده في ذكر علة رفع المضارع ، والخلاف بين البصريين والكوفيين^(٣).

واستطراده في حديثه عن نصب الفعل المضارع ، وحديثه عن تعليل عدم إعمال (ما) ، والسين وسوف ، ثم (قد) ، ثم حروف التحضيض ؛ مما لا علاقة له في أدوات نصب المضارع ، فقال : ((بخلاف (ما) ؛ فإنه لا يجعل المضارع مستقبلاً... وكذا (ما) المصدرية؛ إذ يصح : أعجبنى ما أنت صانع . أي: صنعك ...، ولا السين وسوف ؛ لأنه لم يؤثر في مدلوله المادي أصلاً . أو نقول : السين وأخواته كأجزاء من مدخولها ؛ لأن اللام في (الرجل) مع أنه دالٌّ على ما لم يدلّ عليه (رجل) من التعيين ...، و (قد) التي تدخل المضارع وتنقله إلى الماضي القريب من الحال لا تعمل أيضاً ؛ لأنها ... ولا تعمل (ما) ، و(إن) النافيتان ؛ لعدم تأثيرهما في مدلول صيغة مدخولهما ...^(٤).

وكذا : استطراده في الحديث عن الشرط ، وهو في فصل القسم ، وتقدُّم جوابه أو حذفه . وفصل القول في الشرط ، وتقدُّم جوابه منظرًا به في تقدُّم القسم ، وهل المتقدم جوابه ، أو دالٌّ على الجواب^(٥).

(١) النص المحقق (ص ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٥) .

(٢) النص المحقق (ص ١٩٨) .

(٣) النص المحقق (ص ٢٥٠ ، ٢٦٠) .

(٤) النص المحقق (ص ٢٦١ ، ٢٦٤) .

(٥) النص المحقق (ص ٧٩٠ ، ٧٩٤) .

وفي حديثه عن حروف الشرط استطرد في الحديث عن الشرط والقسم ، وتقدّم القسم^(١) .

وكذلك ما أورده من تنبيهات ، وفوائد ، ومسائل ؛ هي في مجملها استطرادات .

٦ - **طريقته في التعامل مع النصوص** . فالآراء التي يوردها مخالفة للأصل ، أو خلاف ما يترجح عنده ، يجيء التعليق عليها بعبارات مختلفة ؛ في نحو : (فيه نظر ، ضعيف ، ضعيف جداً ، ضعفه ظاهر ، ضعف قول ، شاذ ، غاية في الشذوذ ، سهو ، وهم ، متوهمين ، عجيب ، ليس بسديد ، باطل ، زعموا ، وهو رديء ...) .

ونراه يورد بعد ذلك سبب هذا التضعيف ، أو الأدلة التي ترد على ذلك القول :

وذلك في مثل : ((وقول الحاجبي : ما ورد من الاعتراضات على حدّ الاسم باعتبار طرده فيه نظر ؛ لأنهم قالوا : شرط الحدّ الاطراد...))^(٢) .

ومثل : ((وفي قوله : (على السوية) نظر))^(٣) .

وكذا في مثل : ((وعلم منه ضعف قول المالكي : (لا بدّ من قيد حروف المضارعة....))^(٤) .

ومثل : ((وهو ضعيف جداً ؛ لأنه يلزم الالتباس...))^(٥) .

(١) النص المحقق (ص ١٠٣٨) .

(٢) النص المحقق (ص ١٩٥) .

(٣) النص المحقق (ص ٢١٩) .

(٤) النص المحقق (ص ٢٢٤) .

(٥) النص المحقق (ص ٥٨٨) .

ومثل : ((وقال الفرّاء : النَّصْبُ بَعْدَ الْعَاطِفِ عَلَى الْخِلَافِ ... وَضَعْفُهُ ظَاهِرٌ))^(١).

ومثل : ((فلا يؤتى بالفاء في ما هو كجوابه . كما لا يجوز به إلا شاذًا))^(٢).

ومثل : ((أجيب : ما روه فيه شاذ))^(٣).

ومثل : ((وهو في غاية الشذوذ))^(٤).

ومثل : ((وقول الحاجبي : (أو ضميرين) ؛ سهو))^(٥).

ومثل : ((وقول الحاجبي : (ليس جعل الشرط عاملاً في الجزاء بأولى من

العكس...)) ؛ وَهْمٌ ؛ لأنَّ الشرط سبب ، فهو مقتضى لوجود الجزاء ، فهو بالعاملية أولى))^(٦).

ومثل : ((وزعموا أنَّ السَّيْنَ أَصْلٌ بِرَأْسِهَا غَيْرَ مَفْرَعَةٍ عَلَى سَوْفٍ ...))^(٧).

ومثل : ((فقول شارحي كتابه : إِنَّهَا لِلْعُمُومِ مَعَ مَا يَرِدُ عَلَيْهِ . عجيب))^(٨).

ومثل : ((وقول الزمخشري : (الفعل : ما دل على اقتران الحدث بالزمان) . وإن

(١) النص المحقق (ص ٣٠٤) .

(٢) النص المحقق (ص ٣٨٤) .

(٣) النص المحقق (ص ٨٣٤) .

(٤) النص المحقق (ص ١٠٩١) .

(٥) النص المحقق (ص ٢٤٠) . ويُظَر : (ص ٣٨٤) .

(٦) النص المحقق (ص ٣٨٦) .

(٧) النص المحقق (ص ٢٠٠) .

(٨) النص المحقق (ص ٦٢٧) .

حصل به التمييز ؛ ليس بسديد))^(١).

ومثل : ((وهذا المذهب باطل ؛ لأنه لم يوجد فعل مركّب منه ومن اسم ، وما نُقِلَ من قول بعض العرب شاذّ))^(٢).

ومثل : ((وهو رديء))^(٣).

٧ - **التعليل لكثير من الأحكام النحويّة التي يوردها** ، والآراء التي يخالف بها غيره ، والأقوال التي يذكرها ردّاً على ما يراه مرجوحاً من ذلك .

من ذلك : لما فرغ من الاسم وما يتعلّق به شرع في الفعل قال : ((لأنّه أقرب إليه...))^(٤).

وكذا : ((وإنّما ضُمّ الرباعي دون الثلاثي ؛ لأنّ الثلاثي هو الأصل))^(٥).

ومن تعليل ما أورده من أحكام : ((وقلتُ : يلزم ؛ ليخرج نحو: إنني ، ولدني ؛ فإنّها لم تلزمه))^(٦).

وقد يورد التعليل ثم يعلل ذلك التعليل بتعليل آخر ؛ كما في قوله : ((نقول : السّين وأخواته كأجزاء من مدخولها ؛ لأنّ اللام في (الرجل) مع أنّه دالٌّ على ما لم يدلّ عليه

(١) النص المحقق (ص ١٩٦) .

(٢) النص المحقق (ص ٦٥٤) .

(٣) النص المحقق (ص ١٠٨٣) .

(٤) النص المحقق (ص ١٩٢) ، وينظر : (١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥) .

(٥) النص المحقق (ص ٢٣٧) .

(٦) النص المحقق (ص ٢٠٦) ، وينظر : (٢٠٧) .

(رجل) من التعيين ؛ لأنه موضوع لواحد من مدلولاته ، التي هي في المعنى حقيقة واحدة لا اختلاف فيها ، ودخول اللام تخصّصه بمعين... (رجل) لم يعمل فيه ؛ لأنه كجزء منه ؛ لأنه صح أن يدلّ (رجل) على ذلك المعين...^(١).

ونجده في بعض المواضع يعلّل للمسميات ؛ يقول : ((وُسُمِيَتْ تامةً ؛ لاستغنائها عن الخبر ؛ لأنها تستقلّ مع مرفوعها كلاماً ؛ لأنّ مدلولها معنى ينسب إلى فاعلها من غير تقييد))^(٢).

٨ - **طريقته في المسائل الخلافية** ، وإدارته لتلك المسائل ، وعرضه للأدلة . ونلاحظ أنّه يوردُ الخلافَ النحويّ في المسألة المختلِف فيها ، فيصرّح بوجود الخلاف ، ويذكر أطرافه ، وأدلتهم في غالب مسائل الخلاف ، وفي بعضها يورد الخلاف دون تفصيلاته ، وذكر المختلفين . ونجده في بعضها مرجّحاً لرأي على آخر مع ذكر أدلة الترجيح ، وفي بعضها يورد الخلاف دون ترجيح منه ، أو ذكر أدلة ترجح رأي فريق منهم . وهو في غالب ترجيحاته يميلُ إلى المذهب البصريّ .

ومن ذلك : الخلاف في رافع الفعل المضارع : مذهب البصريين أن رافعه معنًى ، وهو : وقوعه موقع الاسم ... ، ومذهب الكوفيين رافعه تجرّده عن الناصب والجازم .

ثم يذكر رأيه فيقول : ((قلت : الصواب أن رافعه وقوعه موقع الاسم المرفوع في أصله))^(٣).

(١) النص المحقق (ص ٢٦٣) .

(٢) النص المحقق (ص ٥١٠) .

(٣) النص المحقق (ص ٢٥٠) .

وبين أصل الخلاف في المسألة ، فقال : ((هذا الخلاف مفرّع على الخلاف في أنّ إعراب الفعل يدل على معنى أو لا ؛ فإنّ دلّ عليه يكن العامل في المضارع المرفوع التجرد ؛ ليدل رفعه على وقوعه موقع اسم مرفوع ، وإن لم يدلّ عليه يكن العامل الوقوع^(١) .

وكذا الخلاف في (اللام) الداخلة على الفعل المضارع^(٢) .

وكذا الخلاف في (كي) .^(٣)

وكذا الخلاف في نصب المضارع بعد الواو والفاء .^(٤)

ومن ذلك : ((أجاز الكوفيون وقوع اللّام بعد (لكنّ) ؛ لأنّها على بناء لا يوجد مثله في الأسماء والأفعال ؛ فيجب أن يُحكّم عليها بالتركيب ، وأصلها : (إنّ) زيدت عليها (لا) والكاف ، وحذفت الهمزة منها ؛ فيجوز أن تُجامعها اللّام .

أجيب : لم يوجد حرف مركّب من ثلاثة أحرف ، ولقوله :

*** وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ ***

ومنع البصريون ، وقالوا : علّة دخول اللّام بعد (إنّ) ليست بقاء معنى الجملة الخبرية فحسب ؛ بل هو مع أنّها للتوكيد مثل (إنّ...) ^(٥) .

(١) النص المحقق (ص ٢٥٨) .

(٢) النص المحقق (ص ٢٢٥) ، وينظر : (ص ٢٢٦) .

(٣) النص المحقق (٢٧٦ ، ٢٧٧) .

(٤) النص المحقق (ص ٣٠٤) ، وينظر : (ص ٤١٤) .

(٥) النص المحقق (ص ٨٧١) .

ومن ذلك : إذا دخل النفي على (كاد) ، و (يكاد)^(١).

ونجده في بعض المسائل يذكر الرأي المخالف وأدلته ، والرد عليه ، ولا يورد أصحاب المذهب الأول ؛ كما في : ((وأجاز الكوفيون والأخفش زيادتها في الواجب ، وفي المعرفة . واختاره المالكي مستدلاً بثبوته نثرًا ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَائِ الْمُرْسَلِينَ ﴾، وكقوله -صلى الله عليه وسلم- : (إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ))^(٢).

وقد يتخيّل الخلاف في المسألة النحوية بناءً على خلاف في مسألة أخرى متصلة بها . قال : ((وَأَمَّا النَّصْبُ وَالْجَزْمُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ فِيهِمَا ... ويمكن إجراء الخلاف فيهما أيضًا ، ويقال : المقتضي للنصب والجزم : عدم التجرد ، وهو قائم بوقوعه موقع الاسم المنصوب ، أو المبني الأصل ؛ فيكون الوقوع موقعهما عاملاً (...))^(٣).

(١) النص المحقق (ص ٥٦٦) .

(٢) النص المحقق (ص ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧) .

(٣) النص المحقق (ص ٢٦٠) .

المبحث الثاني

شواهد

استشهد الحديثي بقدرٍ وافرٍ من الشواهد الثرية والشعرية التي يثبت بها الحكم النحوي، أو يعضد بها آراءه، أو يردُّ بها الرأي المخالف، وكانت تلك الشواهد من:

- **القرآن الكريم** : وهو المصدر الأول للاستشهاد عند النُّحاة، وكذا عند الحديثي الذي أكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنية التي يوضح بها المسألة، أو يثبت بها الحكم النحوي، أو يعضد بها الرأي، أو الوجه الصحيح؛ فلا يكاد يخلو فصل من الاستشهاد بآية، أو عدة آيات. وهي في غالبها ممَّا استشهد به ابن الحاجب، أو ابن مالك، أو ابن يعيش. وأكثرها قد استشهد بها ابن مالك.

وقد بلغت الآيات في هذا الجزء الذي أحققه أكثر من (٦٠٠) آية.

وهو إلى ذلك يورد القراءات المتواترة؛ وذلك في نحو: ((قوله تعالى: ﴿أَحْسِبْ

النَّاسُ أَنْ يَتْرَكُوا﴾ قُرِئَ بالنصب لا غير)).^(١)

وينسب القراءة في بعض المواضع؛ كما في قوله: (((نِعَمَ) : كَسُرْ عَيْنَهَا ؛ وهو

الأصل، وهو قراءة ابن عامرٍ وحمزة في قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ . وسكوته للتخفيف

مع فتح الفاء، وهو قراءة يحيى بن وثاب في قوله ﴿فَنَعَمْ عُقْبَى الدَّارِ﴾ ((^(٢)). وكذا في

(١) النص المحقق (ص ٢٦٩).

(٢) النص المحقق (ص ٦١٩).

نحو : ((ومنه قراءة عثمان ، وأبي ، وأنسٍ : ﴿فَإِذَا لَكَ فَلْتَمَرَحُوا﴾))^(١) .

وقد يستشهد بها دون نسبة ؛ كما في قوله تعالى : ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ ، قال : ((قرئ بالنصب والرفع))^(٢) .

ويورد القراءة الشاذة ؛ كقوله : ((في قراءة بعض : ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ﴾ بالنصب))^(٣) ، ومثل : ((وعليه قراءة ابن مسعود : ﴿لَيْسَ جُنَّتُهُ عَنِّي حِينَ﴾))^(٤) .

ويورد التوجيه الذي أورده العلماء للقراءة - إن كان فيها توجيه - ؛ كما في قوله تعالى : ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ . قال : ((قرئ بالنصب ؛ على أن يكون القول مترقياً حالة الزلزال ، وحيثُ جاز أن يكون بمعنى (كي) فيجب السببية ، ولا يجب الاتصال)) .

- **الحديث الشريف** : تباينت آراء النحاة في الاستشهاد بالحديث الشريف ، ما بين مانع ، ومجيز ، ومتردد بين هذا وذاك . وقد كان الحديثي متابعاً للمجيزين ، فاستشهد بالحديث في مواضع متعددة من (الكتاب الركني) ، واعتمد في أكثرها على نقلها عن ابن مالك . وقد بلغت الأحاديث في هذا الجزء الذي أحققه (٥١) حديثاً .

وهو في استشهاده بالحديث ، يورده في كثير من المواضع شاهداً على حكم نحوي ؛

(١) النص المحقق (ص ٣٥٧) .

(٢) النص المحقق (ص ٢٦٩) .

(٣) النص المحقق (ص ٢٧٠) .

(٤) النص المحقق (ص ٧٠٠) .

كما في قوله ﷺ: (نَضَرَ اللَّهُ امرءًا سمع مقالتي فوعاها) ^(١) .

وكذا قوله ﷺ: (من يقيم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غُفِرَ له) ^(٢) . وكذا قوله ﷺ: (مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعِمَتْ) ^(٣) .

ونجده يوجّه ما ورد في بعض الأحاديث ؛ ليستقيم الحكم النحوي ، والمعنى ؛ كما في قوله ﷺ: (لا يموت لأحدٍ ثلاثة من الولد فتمسّه النار إلا تحلّة القسم). قال : ((بالنصب. وليس على المعنى الأول ؛ إذ ليس موتُ الولد سببًا لمسّ النار حتى تنتفي بانتفائه . ولا على ظاهر تفسير سيبويه ؛ إذ لم يقصد ﷺ أن موت ثلاثة من الولد لكل واحد كثير وقوعه، ولكن لم يعقبه مسّ النار ؛ بل أراد - صلى الله عليه وسلم - أنّهما لم يجتمعا)) ^(٤) .

وكذا قوله ﷺ: (من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بريح الثوم) . قال : ((قلتُ : رواية (يؤذينا) أصح وأشهر)) ^(٥) .

ولم يهتم بدرجة الأحاديث التي يوردها ؛ مما جعله يورد أحاديث ضعيفة ، وموضوعة ؛ وذلك في نحو : (لا فتى إلا علي ، ولا سيف إلا ذو الفقار) ^(٦) .

(١) النص المحقق (ص ٢١٥) .

(٢) النص المحقق (ص ٣٦٧) .

(٣) النص المحقق (ص ٦٢٣) .

(٤) النص المحقق (ص ٣٠٧) .

(٥) النص المحقق (ص ٤٠٩) .

(٦) النص المحقق (ص ٤١٠) .

- **الشواهد الشعرية** : أكثر الحديثي من الاستشهاد بالشعر ، وقد بلغت شواهد (٤٥٥) شاهداً ، ذكر قائلها في بعض المواضع ، وتركهم في كثير منها . ولعل ما يلفت النظر في تلك الشواهد الشعرية أنّ منها ما لم يردّ عند غير ابن مالك ، ولم يسبق إلى ذكرها أحد - حسب علمي - ، ولم ترد في دواوين الشعر ، أو كتب الشواهد ؛ ولعل ابن مالك قد انفرد بمصادر لم يطلع عليها سواه ؛ فهو ثقة ثبت في ما نقله .

واستشهد بشعر لشعراء جاهليين ؛ مثل : امرئ القيس ، والنابعة ، وزهير بن أبي سلمى ، وعنترة بن شداد ، وطرفة بن العبد ، وحاتم الطائي ، والمثقب العبدى ، وأبي دؤاد الإيادي ، والأعشى ، وأمّية بن أبي الصلت ، وسويد بن كراع .

واستشهد بشعر المخضرمين ؛ مثل : ليبد بن ربيعة ، وحسان بن ثابت ، والنابعة الجعدي ، وتميم بن أبي بن مقبل ، وأبي ذؤيب الهذلي ، و متمم بن نويرة ، والنمر بن تولب ، والكميت بن معروف ، والعباس بن مرداس .

كما استشهد بشعر الشعراء الإسلاميين ؛ مثل : عبد الله بن قيس الرقيّات ، وعبد الله بن رواحة ، والحطيئة ، وأبي الأسود الدؤلي ، وحيد بن ثور ، وأبي زبيد الطائي .

وكذا بشعر شعراء أمويين ؛ مثل : جرير ، والفرزدق ، والأخطل ، والكميت بن زيد ، وذو الرمة ، وعمر بن أبي ربيعة ، ورؤبة بن العجاج .

ونراه في بعض الشواهد يعزو الشاهد إلى قائله ؛ في نحو : قول حسن في وصف

الزبير :

وَمَا مِثْلُهُ فِيهِمْ وَلَا كَانَ قَبْلَهُ وَلَيْسَ يَكُونُ الدَّهْرَ مَا دَامَ يَذُبُّ

ومثل : ومنه قول الفرزدق :

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِينَا فَيَنْطِقُ إِلَّا بِالتِّي هِيَ أَعْرَفُ

وكقول عمر بن أبي ربيعة :

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونُ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا ؟!

ويترك النسبة في أكثرها ^(١).

ويوضح المعنى اللغوي لبعض الألفاظ الواردة في الشعر ، ويشرح معنى البيت في بعضها ؛ وذلك مثل :

أُغْلِي السَّبَاءَ بِكُلِّ أَدَكْنٍ عَاتِقٍ أَوْ جَوْنَةٍ قُدَحْتُ وَفُضَّ خَتَامُهَا

((أُغْلِيَتْهُ : اشتريته غالياً . والسَّبَاءُ : الخمر . والأَدَكْنُ : ما فيه دُكْنَةٌ . والجَوْنَةُ : السَّوَادُ ، أو المراد بها : المطليَّةُ بالقَطِرَانُ . والقَدْحُ : الغَرْفُ ، والفَضُّ : الكَسْرُ . المعنى : أَشْتَرِي الخمرَ للندماءِ غاليةً مِنْ كُلِّ زُقٍّ أَدَكْنٍ ، وجانبه سوداءُ قد فُضَّ خَتَمُهَا ، وأَغْتَرَفُ الخمرَ منها . والقَدْحُ مسبوقٌ بالفَضِّ)) ^(٢).

وقد يتعرّض لإعراب بعض الشواهد الشعرية ؛ إن كان ثمة خلاف في إعراب موضع الاستشهاد ، أو كان موضع الاستشهاد بحاجة إلى تجلية وإيضاح ، أو كان هناك فساد في المعنى يترتب على الخلاف في إعرابه ؛ كما في :

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ وَهَلْ يُخْبِرُنكَ إِلَّا بَيْدَاءُ سَمَلَقُ

قال : ((إذ المعنى : فهو ينطق بالتغيّر والاندراس على كل حال للاعتبار ، فليس نطقه مترتباً على السؤال حتى ينصب ، وإذا كان ناطقاً على كل حال يمتنع الجزم أيضاً)) ^(٣).

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٨٤ ، ٤٥٩)

(٢) النص المحقق (ص ٩١٦) .

(٣) النص المحقق (ص ٣٠٩) .

وكذا قوله :

وما أنا للشيء الذي ليس نافعِي وَيَغْضَبَ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلٍ

قال : ((لو نصب على الجمعية كان المعنى : ما أنا بقؤول لشيء يجمع نفي نفعي ، ونفي غضب صاحبي . وهذا معنى فاسد ؛ لأنه لا يدل على الغرض ، وهو أن الذي يغضب منه صاحبه لا يقوله بل يدل على نقيضه ؛ بل نصب (يغضب) على أن يكون عطفاً على قوله : (للشيء) ، لا على الجمعية ، وإذا عطف الفعل على الاسم يجب تقدير (أن) ، فالمعنى والتقدير : ما أنا للشيء الذي يغضب صاحبي بقؤول))^(١).

- الأمثال ، وأقوال العرب . وهي منثورة في ثنايا كلامه يستشهد بها في مواضعها ؛ إمّا في إثبات حكم نحوي ، أو بيان معنى لغوي ، أو إثبات أصل متروك .

ومن الأمثال : مَنْ دَخَلَ ظَفَارَ حَمْرٍ^(٢) ، لو ذاتُ سوارٍ لطمَنتي^(٣) ، عسى الغويّرُ أبؤُسا^(٤).

ومن أقوال العرب : لَقُضِيَ الرجل فلان ، وعَلِمَ الرجل فلان^(٥) ، لا تُحَبِّدُهُ بِمَا لا يَنْفَعُهُ^(٦) ،

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٣١٨) .

(٢) النص المحقق (ص ٢٥٥) .

(٣) النص المحقق (ص ١٠٣٣) .

(٤) النص المحقق (ص ٢٥٣) .

(٥) النص المحقق (ص ٦٤٧) .

(٦) النص المحقق (ص ٦٥٣) .

قد كان من مطر^(١) .

المبحث الثالث اختياراته وترجيحاته

من خلال تتبُّع شخصية الحديثي في شرحه لم أجده تابعاً في كلِّ ما ذكره من أقوال وخلافات ؛ بل رأيتُه صاحب اختياراتٍ وترجيحاتٍ في بعض المسائل التي يوردها ، مع ذكر تعليقاتٍ لتلك الاختيارات أو الترجيحات ، وذكر الأدلة التي يؤيد بها ما ذهب إليه . ومن ذلك :

- ذكر الخلاف في اللام الداخلة على المضارع ، وتخليصه للحال . قال : ((ومذهب الكوفيين ، واختيار الزمخشري ، وكثير : أنَّ اللام في نحو : (لِفَعْلُ) مخصصة للحال قلت : لو صحَّ هذا لزاد قوةُ شَبَهِ المضارع بالاسم ؛ لأنَّ نحو (رجل) يتميَّز لكلِّ فرد ، بحرف التَّعْرِيفِ على البَدَلِ . فإذا كان (اللام) للحال ... وقال المالكي : (اللام جاز أن يدخل المستقبل ؛ كقوله تعالى : ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ ...) قلت : عند الزمخشري هي قرينة اختصاص المضارع بالحال ؛ لكن في الآيتين وجد قرينة للاستقبال هي أقوى ؛ فلا تؤثر ، فيكون لمجرد التوكيد فيهما))^(٢) .

- ترجيحه مذهب البصريين في عامل الرفع في الفعل المضارع . قال : ((ومذهب البصريين أنَّ رافعه معنًى ، وهو : وقوعه موقع الاسم . وهو أمر معنوي لا لفظي ؛ فأشبهه

(١) النص المحقق (ص ٦٨٦) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٢٢٥) .

الابتداء الذي هو عامل رفع المبتدأ . قلت : الصواب أن رافعه وقوعه موقع الاسم المرفوع في أصله)) .

ثم أجاب عن اعتراضات المخالفين للبصريين ، ومنها اعتراضات ابن مالك . فقال: ((قلت : (أفعل) في : جعلت أفعل . واقع موقع الاسم المرفوع في أصله ؛ لأنه خبر المبتدأ في الأصل ، وإنما عُدل عنه إلى الفعل ؛ لعروض صيرورته متعلقاً للأفعال المقاربة المقتضية للاستقبال أو الحال - كما يأتي - ؛ والعارض لا اعتبار له))^(١) .

- ترجيحه مذهب البصريين في بناء فعل الأمر . وأضاف في علة بنائه قوله : ((هو مبني ؛ لزوال المضارع بزوال حرف المضارعة ، ومذهب الكوفيين : أنه معرب مجزوم باللام ؛ متوهمين أن حرف المضارعة واللام مقدّران ...)) . ثم أضاف في الرد على الكوفيين: ((أجيب : إن حرف المضارعة جزء الكلمة ، فلا يقدر ؛ كما لا يقدر (ميم) مُفرح ، وإن لام الجزم عامل ضعيف ، فلا يعمل مقدراً ، وحذف آخر : اغز . ونحوه ؛ للتشبيه))^(٢) .

وفي (رب) والخلاف فيها ، رجح مذهب البصريين ، فقال : ((وهي حرف عند البصريين - وهو الصحيح - خلّوها عن علامات الأسماء ... واسم عند الكوفيين والأخفش ؛ لظنهم أنها مبتدأ ...))^(٣) .

- إلحاق الدعاء والنداء بالقول في حكاية الجملة بعدها يرجح مذهب البصريين . ويعلل ذلك الترجيح بقوله : ((و(يقول) مقدر عند البصريين . وهو الصحيح ؛ لأن حذف

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٢٥٢) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٤١٥) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٧٢٩) .

القول استغناء بمقوله ثابت ؛ كقوله تعالى : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ
إِيمَانِكُمْ﴾ ؛ إذ تقديره : فيقال لهم : ﴿أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾^(١) .

- في خلافهم في (أفعل) في التعجب رجّح مذهب البصريين ، بقوله : ((اتفق
البصريون على فعلية أفعل ، وهو الصحيح ؛ للزوم اتصال نون الوقاية به إذا عمل في ياء
المتكلم ، نحو : ما أفقرني ! ...))^(٢) .

- ترجيحه مذهب سيبويه في (لما) ، وأنها حرف بمعنى اللام . قال : ((وهي ظرف
بمعنى (حين) مضافة إلى ما بعدها عند أبي علي ، وحرف بمعنى اللام عند سيبويه . وهو
الصحيح ...))^(٣) .

- في إعراب المخصوص بالمدح أو الذم اختار ما ذكره ابن الحاجب ، وهو مذهب
سيبويه ، ورد على ابن مالك ، فقال : ((والحاجبي اختار الوجه الثاني ، وهو مذهب
سيبويه ؛ مستدلاً بأنه ليس فيه مما هو على غير القياس إلا حذف المبتدأ ، وهو كثير . أمّا في
الوجه الأول ؛ فإن فيه تقديم الخبر الذي هو فعل المبتدأ ، وخلو الخبر الذي هو جملة عن
عائد إلى المبتدأ ، ووقوع الظاهر موقع المضمّر ، وهو شاذ ...))^(٤) .

- في حدّ الأفعال الناقصة رجّح ما ذكره ابن الحاجب على ما ذكره ابن مالك . قال :

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٤٩١) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٥٨٣) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٣٥١) .

(٤) ينظر : النص المحقق (ص ٦٣٩) .

((قلت : حَدُّ الحاجبي أولى ؛ لأنَّ ما ذكره المالكيُّ أثرٌ ما ذكره الحاجبيُّ ولازمه))^(١).

- في تقديم خبر (ليس) اختار مذهب سيويه ، والسيرافي ، والفارسي في جواز التقديم ، وردَّ على ابن مالك المانع من ذلك^(٢) .

- في خلافهم في (كاد) و (يكاد) إذا دخلهما النفي قال : ((والصحيح : أنَّه إذا دخل النفي فيهما يدلُّ على نفي مقارنة خبرهما ؛ فهما كسائر الأفعال إذا دخلهما النفي . والدليل عليه : أَنَّا علمنا أنَّ كُلَّ فعلٍ معناه ما وضع له ما دام لم يدخل عليه حرف النفي ، وأنَّه إذا دخل عليه النفي نفى معناه عن مَنْ نُسِبَ إليه ...))^(٣).

وقد استعان بالأصول النحوية في ترجيح بعض الأقوال ، أو المذاهب ، أو عضد بعضها ، ونضعيف الآخر . نجد ذلك في نحو :

- ((وزعموا أنَّ السَّيْنَ أَصْلٌ برأسها غيرُ مفرعة على (سوف) ؛ كالنون الخفيفة مع الثقيلة ؛ لأنَّها أكثر استعمالاً من سَفْ ، و سَوْ . ولو كان فرعاً لكان أقل استعمالاً ؛ لأنَّه أبعد عن الأصل ، والأصل وما أقرب إليه أحقُّ بكثرة الاستعمال من الفرع))^(٤).

- وكذا : ((فإنَّها ليست للتعليل ؛ إذ لا يجتمع حرفان بمعنى . ولا جازّة . و (أنَّ) مقدّرة بعدها ؛ إذ لا يدخل حرف جر على حرف جرّ))^(٥).

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٥٠٤) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٥٤١) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٥٦٦) .

(٤) النص المحقق (ص ٢٠٠) .

(٥) النص المحقق (ص ٢٧٣) .

- وفي رده على الكوفيين في عمل الفاء ، قال : ((بأنه مشترك الدخول فلا يعمل ، وعوامل الأفعال لا تدخل الاسم ؛ لانتفاء معناها فيه))^(١).
- وكذا قوله : ((يُمتنع أن يقع ما بعدَ (هَلَّا) الاسمُ ؛ لصيرورته بواسطة (هَلَّا) التحضيضية متضمنَ الأمر ، وما عرض بسبب عارض لا يعتبر))^(٢).
- وفي رده على تركيب (مهما) قال : ((هي بكاملها كلمة ؛ لأنَّ التركيب خلاف الأصل ؛ فلا يصار إليه من غير ضرورة))^(٣).
- وفي تعليل حذف الجار إذا عُلِمَ ؛ قال : ((أمرتكَ الخير . تقديره : بالخير ،... . التقدير أرجح من خروج شيء عن أصله وتضمينه معنى غيره))^(٤).
- وفي جواز تقدُّم خبر (ليس) ؛ لتقدُّم معمول خبره عليه في قوله تعالى : ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ هود: ٨ ، قال : ((وذلك يدلُّ على جواز تقدُّمه ؛ لأنَّ تقدُّم معمول فرغ تقديم العامل ؛ لأنَّه لا يقع معمول إلا حيث يقع عامله))^(٥).
- وكذا : لأنَّ الأصل في القسم الجملة الفعلية^(٦).
- وفي حديثه عن زيادة الكاف ، قال : ((أحيل الزيادة إليها ؛ لأنها أولى

(١) النص المحقق (ص ٣٠٤) .

(٢) النص المحقق (ص ٢٥٣) .

(٣) النص المحقق (ص ٣٤٥) .

(٤) النص المحقق (ص ٤٤٥) .

(٥) النص المحقق (ص ٥٤٤) .

(٦) النص المحقق (ص ٧٦٨) .

بالحرف))^(١).

- قوله : ((إذ الإضمار أولى من الاشتراك ، ولو بوجه))^(٢).

- قوله : ((لأنَّ (إنَّ) عاملة ، والعامل أولى بالتقديم))^(٣).

- قوله : ((إذ الأصل عدم التخفيف))^(٤).

- قوله : ((وهم لا يجمعون حرفين بمعنى))^(٥).

- في رده على ابن مالك في جعله (مِن) للزمان ، قال : ((لأنَّه لا يقاس على الشاذ ؛ إذ لا يجوز (استجوز) قياساً ...))^(٦).

- في الرد على ابن الحاجب في تجويزه الرفع على أن يُقَدَّر المحذوف ، قال : ((إذ الأصل عدم الحذف))^(٧).

(١) النص المحقق (ص ٨١٤).

(٢) النص المحقق (ص ٨١٨).

(٣) النص المحقق (ص ٨٦٣).

(٤) النص المحقق (ص ٨٧٤).

(٥) النص المحقق (ص ٩١١).

(٦) النص المحقق (ص ٨٢٨).

(٧) النص المحقق (ص ٨٤٨).

الفصل الثالث

موقف الحديثي من ابن الحاجب وابن مالك

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : موقف من ابن الحاجب .

المبحث الثاني : موقفه من ابن مالك .

المبحث الأول

موقفه من ابن الحاجب

في هذا المبحث سأييّن موقفه من ابن الحاجب من خلال ترجيح أقواله ، وما ساقه من الأدلة على صحة مذهبه ، وما ذكره الحديثي عضداً لآراء ابن الحاجب ، وزيادة في توضيح مراده . كذلك ما أورده توجيهاً لما ندد من أقواله ، وما اعتذر له به ، وما انصف به معارضيه .

أ- ترجيح أقواله ، والاستدلال والتعليل لصحة مذهبه :

ونجد ذلك في صور متعددة ، منها ما كان فيه مرجحاً لمذهب ابن الحاجب ، ثم يورد ما يعلل به ذلك الترجيح ، ويستدل بما يقوي صحته . وذلك في مثل :

ترجيحه قول ابن الحاجب على ما ذكره الزمخشري : التاء للمخاطب مطلقاً ، والمؤنثة الغائبة ، والمؤنثتين الغائبتين . ((وهذا أولى من قول الزمخشري ، (وللمؤنث الغائب) ؛ لأنه إن أراد به المؤنث مطلقاً - أي : جنسه - فهو باطل ؛ لقولهم : يضر بن بالياء للنساء . وإن أراد به المفرد فهو باطل ؛ لقولهم : المرأتان تضر بان ، و الياء للغائب غير المؤنث والمؤنثين . وهذا أيضاً أولى من قول الزمخشري (الياء للغائب)))^(١) .

وكذلك : في حد المتعدي رجح قول ابن الحاجب على ابن مالك . قال : ((قال المالك : (المتعدي هو الناصب مفعولاً به دون حاجة إلى تقدير حرف جر ، وما لا بد له من حرف جر فهو اللازم) ، قلت عليه : ما ذكر الحاجبي أولى ؛ لأن نصبه المفعول به أثر ذلك

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٢٣٥) .

فالحدّ به أولى))^(١).

وكذلك : في تعدّي (أنبأ) وأخواته إلى مفعولٍ واحدٍ ، رجّح ما حققه ابنُ الحاجب .
قال : ((والتحقيق : ما حققه الحاجبي ، وهو : أنَّ (أنبأ) وأخواته متعدية إلى واحد وهو
المنبأ ؛ لأنَّ مفعوليه الثاني والثالث نفس النبأ الذي هو نفس الفعل فلا تتوقف عقليته عليه ؛
لأنَّ فهم الشيء لا يتوقف على نفسه....))^(٢).

وكذلك : في حدّ الأفعالِ الناقصةِ رجّح ما حدّد به ابنُ الحاجبِ على ابنِ مالك ، قال :
((حدّ الحاجبيّ (ما وضع لتقرير الفاعل على صفة) ... قال المالكيّ : (الأفعال الناقصة :
كل فعل لا يستغني مرفوعه عن مخبر عنه . كما أن أفعال القلوب : كل فعل لا يستغني
منصوبه عن مخبر به) . قلت : حدّ الحاجبيّ أولى ؛ لأنَّ ما ذكره المالكيّ أثر ما ذكره الحاجبيّ
ولازمته))^(٣).

وكذلك : في إيضاحِ كلامِ سيويهِ وفهمِهِ ، نجدُهُ يُرجّح ما فسّر به ابنُ الحاجبِ
عبارةَ سيويهِ في معنى (عسى) على ما ذكره ابنُ مالك . قال : ((قال سيويهِ : (قولك :
عسيت أن تفعل = بمنزلة : قاربتُ الفعل) . فقال الحاجبيّ : إنّما قال تحقيقاً للإعرابِ
اللفظيِّ ، كان أصلُهُ ذلك ثمّ دخله الإنشاء ؛ كما يُقال في : ما أحسنَ زيداً أصلُهُ : شيءٌ حسنٌ
زيداً . وإلا فليسَ في قاربَ إنشاءٍ ورجاءٍ) . وقال المالكيّ : (ليسَ المضارعُ المقرون بـ(أن) في
هذا الباب خبراً عند سيويهِ ؛ بل نصبه بحذف حرف الجر ، أوبتضمن الفعل معنى قارب ،

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٤٣٤) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٤٤٥) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٥٠٤) .

... وعندي أن يكون (عسى) في : عسى زيد أن يخرج = ناقصة على أصلها ، وزيد اسمها ، و (أن) ومدخولها بدلاً منه وساداً مسدّ جزئي الإسناد (...). قلت : الحق ما فهمه الحاجبي من كلام سيبويه ؛ إذ لو تضمن (عسى) معنى قارب يكون راجعاً إلى أصله يكون خالياً عن الرجاء والإنشاء . وليس كذا قطعاً . وما اختاره المالكي فاسد من جهة المعنى ؛ لأن (زيد) مقصود لفظاً ومعنى ؛ فلا يكون مبدلاً منه . وكذا من جهة اللفظ...^(١).

ونجده يستدل لصحة مذهب ابن الحاجب في إعراب المخصوص بالمدح أو الذم بقوله : ((والحاجبي اختار الوجه الثاني ، وهو مذهب سيبويه ؛ مستدلاً بأنه ليس فيه مما هو على غير القياس إلا حذف المبتدأ ، وهو كثير . أمّا في الوجه الأول : فإن فيه تقديم الخبر الذي هو فعل المبتدأ ، وخلو الخبر الذي هو جملة عن عائد إلى المبتدأ ، ووقوع الظاهر موقع المضمر ، وهو شاذ . وبأن الإبهام والتفسير على الوجه الثاني محقق ، وعلى الأول مُقدّر))^(٢).

وكذا يرجح ما علّل به ابن الحاجب على ما علل به ابن مالك في (حبذا) ، وعدم تغييره بتغيير الممدوح تشنيّة ، وغيرها^(٣) .

وكذا في معنى اللام في بعض الآيات ؛ منها : قوله تعالى : ﴿كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لَاخُونَهُمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ﴾ رَجَّح ما ذكره ابن الحاجب على قول ابن مالك . قال : ((قال الحاجبي : (اللام في هذه الأمثلة بمعنى (عن) ؛ إذ في الآية الأولى هم لم يُخاطبوا

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٥٦٣) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٦٣٩) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٦٤٨) .

المؤمنين بذلك ؛ إذ لو خاطبهم بذلك لقَالَ تعالى : لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقْتُمُونَا إِلَيْهِ . وليس هذا موضع الالتفات ، كما زعم بعض (...). وقلتُ : الظاهر قول الحاجبي ؛ لأن غيبة المَقُولِ لَهُ عَنِ الْقَائِلِ لا بُدَّ مِنْهُ . وأمَّا التعليلُ فغيرُ لازم ، ولا مفهوم منه ، والدليل عليه : أَنَّهُ لَوْ خَاطَبَهُ نَحْوُ : قُلْتُ لَكَ . أَوْ أَقُولُ لَكَ : أَنْتَ بخيلٌ - يُسَمَّى لام التبليغ ، مَعَ أَنَّ المعنى لا يتغير^(١) .

و نجدّه يوافق ابن الحاجب في ردّ ما ذهب إليه الزمخشري من زيادة الباء في قوله تعالى : ﴿ فَسَبِّحْهُ وَابْحُورْ ۝ بِأَيِّكُمْ الْمَقْتُولُ ﴾ . بقوله : ((وهذا ضعيف ؛ لأن الخطاب لَهُ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، ولمعارضيه (...))^(٢) .

وتابعه في تضعيف ما ذكره الزمخشري . قال : ((وقول الزمخشري : (مِنْ جُرْأَةٍ الْحَجَّاجِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى لَمَّا سَبَقَ لِسَانُهُ فِي مَقْطَعِ الْعَادِيَاتِ إِلَى فَتْحِهِ أَنْ أَسْقَطَ اللَّامَ مِنْ خَيْرِهَا ؛ وهو قوله تعالى : ﴿ لَخَيْرٌ ﴾ عمداً) = ضعيف ؛ لأنه من الجائز أن يكون حذفه اللَّامَ غلطاً ؛ كما أن فَتَحَهُ (أَنْ) غلطاً ؛ فلا يُحْمَلُ على أَنَّهُ أَسْقَطَهَا عمداً ؛ لأنه إثباتٌ لِكُفْرِ مُسْلِمٍ مِنْ غَيْرِ ثَبَتٍ ، والمسلم لا يَفْعَلُهُ))^(٣) .

ب- شرح عبارة ابن الحاجب ، وتوضيحها :

نجدّه في بعض المواضع يوضّح عبارة ابن الحاجب ، ويفصّل ما أورده مجملاً . كما في قوله : ((وقال الحاجبي : (لشبهه المضارع من حيث قيامه مقام الاسم في قولك : زيد

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٧٢٢) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٧١٧) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٨٦٩) .

ضرب ؛ فإنه في موضع (ضارب) ، فَحُرِّكَ تَبْيِهَاً بها على شبهه المضارع المعرب»^(١) .
 ووضح ذلك بقوله : ((كما أَنَّ الأصل في الشُّيُوعِ ، ثُمَّ التَّخْصِيسُ بالحرف الاسم ، فلما
 شابهه المضارع في ذلك تزيّاً بزيّه وهو الإعراب . كذلك الأصل من الأفعال الواقعة موقع
 الاسم في وقوعها خبراً وصفةً . ونحوهما المضارع ؛ لأنَّ (يضرِب) المؤول بضارب في
 قولك : زيد يضرِب ، وجاء رجل يضرِب ، يشبهه في حركاته ، وسكونه ، ودلالته على
 الحال . وغيره من الأفعال ليس كذلك . فلما وقع الماضي موقع الاسم ؛ حيثُ الأصل أَنَّ
 يقع المضارع شابهه في ما هو الأصل فيه فتزيّاً بزيّه وهو الحركة . ولم يُقْل : حُرِّكَ ؛ لأنّه
 أشبهه في كونه فعلاً ...))^(٢) .

وكذلك قال : ((قال الحاجبي : (إنما يجوز إظهارها ؛ ليفرّق بينها وبين لام الجحود
 من أول الأمر) . أي : من النَّظَر إليه من غير نظر إلى أَنَّ ما قبلها كان المنفي ، أو لا . ولم
 يعكس ؛ لأنَّ لام الجحود زائدة ، فلو أظهر معها (أَنَّ) من غير ضرورة يطول الكلام))^(٣) .
 ومثله قوله : ((قال الحاجبي : (لما تضمّناه من معنى الإنشاء الذي له صدر
 الكلام) . توضيحه : أنّه لا يُتَصَرَّفُ فيهما ، ولا يليهما ما لا يتعلق بهما ؛ كـ (عند الحاجة) ،
 و(بمعروف) في قولك : ما أَنْفَعَ مُعْطِيكَ عند الحاجة ! ، و ما أَصْلَحَ أَمْرُكَ بِمَعْرُوفٍ ! . ولا
 ما يتعلق بهما من غير ظرفٍ ، وجارٍ ، ومجرورٍ ؛ فيصح : ما أَحْسَنَ زَيْدًا مُقْبِلًا ! . ويمتنع : ما
 أَحْسَنَ مُقْبِلًا زَيْدًا))^(٤) .

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٢٠٨) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٢٠٨ ، ٢٠٩) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٣٣١) .

(٤) ينظر : النص المحقق (ص ٥٩٢ ، ٥٩٣) .

وكذلك يوضح عبارته الموجزة التي قد يرد عليها ما يناقضها ؛ كما في قوله : ((قال الحاجبي : (وبـ(أن) هذه بعد نفي دخل على (كان) ، ولام (كي) ليست كذلك) . قلت : إذا قلت : ما كنت آتياً لأكرمك . يكون كذلك . والقول بأن المراد به العَرَض . فإذا قلت : ما كنت لأضربك . معناه : ما وجدت لضربك بل لغيره = سهو ؛ إذ حينئذ تكون بمعنى (كي) . وإنما يدل زيادتها على تأكيد النفي الواقع قبلها ؛ لأن وضعها للاتصال ، وتعلق حكم ما قبلها بما بعدها ، فنفي الحكم الذي قبلها معها عما بعدها يدل على شدة المنافاة بينهما ؛ لأن نفي الشيء مع مقتضى وجوده أشد منه مع عدم المقتضى))^(١) .

ت- عَضُدُ آرائِهِ بَأْرَاءِ نَحَاةٍ سَابِقِينَ :

وذلك في نحو : عَضُدُهُ تَضْعِيفَ ابْنِ الْحَاجِبِ تَرْكِيبَ (لن) بذكر ما أورده سيبويه . قال الحديثي : ((قال الحاجبي : (هو ضعيف ؛ لأنه لا يستقيم أن يوضع لا أن ، وإذا أن موضعها ؛ ... وإذا أن ليس للجزاء والجواب) . وقيل : ليس أصل لن : لا أن ؛ لأنه يتقدم عليه معمول المنصوب به ؛ إذ صح : زيداً لن أضرب . ولا يتقدم معمول المنصوب بـ (أن) عليه ؛ إذ لا يصح : زيداً أن أضرب))^(٢) .

وكذا في : العطف بالرفع على محل (إن) مع اسمها ، وتشبيه ذلك بـ (وَلَا الْحَدِيدَا) في قول الشاعر :

* وَلَكْسَنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا *

بِالْعَطْفِ عَلَى مَحَلِّ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ .

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٢٩٧) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٢٦٥ ، ٢٦٦) .

قال : ((قلتُ : هذا بناءً على أنَّ محلَّ الجارِّ والمجرور نَصَبٌ في نحو : سِرْتُ في الخميس))^(١) . ثم ذكر ما يعضد به ذلك القول : ((والتحقيق فيه ، وقريبٌ منه كلام الأندلسي هو : (أنَّ الرفع بالعطف على محلِّ اسمٍ إنَّ إلَّا أَنَّهُ لَمَّا أَشْكَلَ قُصُورُ رَفْعِهِ ؛ لِأَنَّ إِنَّ مِنْ نَوَاسِخِ الْإِبْتِدَاءِ شُبِّهَتْ مَعَ اسْمِهَا بِأَلَا الْجَنَسِيَّةِ الْمَجْعُولَةِ مَعَ اسْمِهَا الْمَبْنِيِّ اسْمًا وَاحِدًا ؛ فَكَمَا يَكُونُ الْمَعْطُوفُ بِالرَّفْعِ فِي بَابٍ لَا عَلَى مَوْضِعٍ لَا مَعَ اسْمِهَا))^(٢) .

وكذا في تعليقه على قول ابن الحاجب في قوله تعالى ﴿وَلَا تُطْعَمُنَّ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ : (إِنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى مَعْنَاهَا ، وَإِنَّهَا جَاءَ التَّعْمِيمُ مِنَ النَّهْيِ الَّذِي فِيهِ مَعْنَى النَّفْيِ ؛ أَيِ : سَلَبُ مَا فِي مُثْبِتِهِ ؛ فَكَانَ قَبْلَ دُخُولِ النَّهْيِ : (تَطِيعُ آثِمًا أَوْ كَفُورًا) أَيِ : وَاحِدًا مِنْهُمَا ؛ فَإِذَا دَخَلَهُ النَّهْيُ يَصِيرُ مَعْنَاهُ : لَا تُطِيعُ وَاحِدًا مِنْهُمَا ...) . قلتُ : أَخَذَهُ عَنْ قَوْلِ الزُّخَشَرِيِّ فِي الْحَوَاشِي : (يَقُولُ : كُلُّ خُبْزًا أَوْ لَحْمًا -كَأَنَّكَ قُلْتَ : كُلُّ أَحَدَهُمَا . فَإِذَا نَفَيْتَ هَذَا وَقُلْتَ : لَا تَأْكُلُ خُبْزًا أَوْ لَحْمًا -فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : لَا تَأْكُلُ شَيْئًا مِنْهُمَا))^(٣) .

ث- نَقْضُ حُجَّةِ الْمُعْتَاضِينَ عَلَيْهِ :

عندَ عَرْضِ الْحَدِيثِيِّ آراءِ ابْنِ الْحَاجِبِ أوردَ في بعضِ المَوَاضِعِ اعْتِرَاضَاتٍ عَلَى تِلْكَ الْآرَاءِ ، وَنَقَضَ رَأْيَ الْمُعْتَاضِ مُنْتَصِرًا لابْنِ الْحَاجِبِ ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ : ((أَصْلُ لَامِ الْأَمْرِ : يرى ابن الحاجب أنَّ وَضْعَهَا عَلَى الْكَسْرِ كَالْبَاءِ ، وَاللَّامُ الْجَارَتَيْنِ فَإِذَا قَارَنَهَا الْفَاءُ ، أَوْ الْوَاوُ ، أَوْ ثَمَّ ، وَنَحَوَهَا ؛ جَازَ إِسْكَائُهَا لِلتَّخْفِيفِ ، كِإِسْكَانِ عَيْنِ كَتَفٍ . وَإِسْكَائُهَا مَعَ الْفَاءِ

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٨٥٣) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٨٥٣) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٩٣٥) .

أكثر منه مع الواو ...) ^(١) ، ثُمَّ ذَكَرَ اعْتِرَاضَ الْمَالِكِيِّ : ((أصلها السكون ؛ لوجهين : الأول : مشترك فيه . وهو : أن السكون مقدّم على الحركة ؛ إذ هي زيادة ، والأصل عدمها . والثاني : خاص بها . وهو : ليشاكل لفظها عملها ؛ كما فُعِلَ بِاللَّامِ الْجَارَّةِ ...)) ^(٢) .

فَنَقَضَ الْحَدِيثِيُّ تِلْكَ الْاعْتِرَاضَاتِ بِقَوْلِهِ : ((لو كانت ساكنة الأصل لَزِيدَ هَمْزَةُ الْوَصْلِ قَبْلَهَا فِي الْإِبْتِدَاءِ ، كما قبل لام التعريف ، ونحوها . وَلَوْ جَبَّ سَكُونُهَا إِذَا وَقَعَتْ غَيْرَ مَبْدُوءٍ بِهَا مَطْلَقًا ، ولأنّه لم يوجد عامل بُنِيَ على حرف ساكن ، وما خالفَ أصولًا مستمرة لا يُقْبَلُ . وَلَمْ تُرْعَ المشكلة بين العامل ومعموله ؛ فإن الكاف الجارّة مفتوحة . واللّام إنّما كُسِرَتْ فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْإِبْتِدَائِيَّةِ ، ولو كان سكونها أصليًا لَمَّا قَرَأَ الْقُرْآنُ مَتَحَرِّكَةً أَصْلًا ؛ إِذْ لَا وَجْهَ لَهَا ، ولا يلزم اتّفاقُهم على لغةٍ أصالتها ...)) ^(٣) .

وكذا في اعتراض ابن مالك على ابن الحاجب فيما يتميِّزُ به المتعدّي عن اللازم بقوله : ((لا يتميِّز المتعدّي عن اللازم بالمعنى والتعلّق ؛ فإنّا نجدُ كثيرًا فعلين متّحدَيْن معنى ، وأحدهما متعدّد والآخر لازم كَصَدَّقْتُهُ ، وآمنت به . ونسيته ، وذهلت عنه)) ^(٤) .

فردّ الحديثي اعتراضه ، وقال : ((قلت : لا نسلم ترادّف كل اثنين منها ، فإن تجنّبته لم يرادف أعرضت عنه ؛ إذ التجنب البُعد ، والإعراض الرغبة عن الشيء ، ولئن سلّم فإنّ المُصاحِبَ بحرف الجر كان وضعه على اللزوم لكن عُدِّي بحروف الجرّ ، ولم يستعمل إلا

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٣٦١) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٣٦٢) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٣٦٢ ، ٣٦٣) .

(٤) ينظر : النص المحقق (ص ٤٣٦) .

معه مع أنَّ المتعدي إذا لم يقصد وقوعه على متعلقه يحكم بلزومه نحو : فلان يعطي ويمنع^(١).

وكذا لما قال ابنُ الحاجب : ((إِنَّهَا غَلَبَتْ فِي مَوْضِعِ الْمَرْجُوءِ، وَهُوَ يُلَازِمُ مَعْنَى التَّمَنِّيِّ، فَأُجِيبَتْ كَمَا يُجَابُ التَّمَنِّيُّ))^(٢).

اعترض عليه الأندلسي بقوله : ((لَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ يُشْرَبَ (لَعَلَّ) مَعْنَى (لَيْتَ) حَتَّى يَنْصَبَ بَعْدَهَا ؛ بَلْ هُمَا مَسَاوِيَانِ فِي أَنَّ الْكَلَامَ مَعَهُمَا غَيْرُ وَاجِبٍ . وَهُوَ قَانُونُ النَّصْبِ مَعَ الْفَاءِ وَالْوَاوِ))^(٣).

فردّ الحديثي اعتراض الأندلسي وقال : ((لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لُنْصِبَ بَعْدَهَا فِي الْفَاءِ وَالْوَاوِ دَائِمًا))^(٤).

وفي بعض الاعتراضات على ابنِ الحاجب لم يذكر المُعْتَرِضُ عليه ، ولكنّه ردّ اعتراضه ؛ كما في قوله : ((لَا يُقَالُ عَلَى كَلَامِ الْحَاجِبِيِّ : يَلْزَمُ إِلَّا يَكُونُ لِلذَّهْنِيِّ حِينَئِذٍ - وَالْحَاجِبِيُّ قَائِلٌ بِهِ - ؛ إِذْ بَعْدَ التَّقْدِيمِ يَكُونُ لِلذَّهْنِيِّ مَعَ بَقَاءِ الرِّبْطِ))^(٥).

ج- توجيه ما ندّ من أقواله ، واستدراكه عليه ، والاعتذار له :

وَقَفَّ الْحَدِيثِيُّ مِنْ ابْنِ الْحَاجِبِ مَوْقِفَ الْمُعْتَرِضِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ فِي شَرْحِهِ ،

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٤٣٦) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٩٠٦) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٩٠٦) .

(٤) ينظر : النص المحقق (ص ٩٠٦) .

(٥) ينظر : النص المحقق (ص ٦٣٧) .

ففراه يوجّه رأيه في موضع ، ويستدرك عليه ما فاته في موضع آخر ، وقد يعتذر له عما أورده؛ وذلك في نحو :

ما ذكره ابن الحاجب في حدّ الفعل ومحترزاته ، والموازنة بينه وبين الاسم بقوله :
 ((ما ورد من الاعتراضات على حدّ الاسم باعتبار طرده ؛ كبابي الغبوق ، واسم الفاعل
 =وارد على حد الفعل باعتبار عكسه ...))^(١) . قال الحديثي : ((فيه نظر))^(٢) . ثم وجهه
 بقوله : ((لأنهم قالوا : شرط الحد الاطراد ، وهو : إذا وجد الحد وجد المحدود .
 والانعكاس ، وهو : إذا انتفى الحد انتفى المحدود . وعلى هذا الغبوق واسم الفاعل واردة
 على عكس حدّ الاسم ، لا على طرده . وكذا المضارع والفعل الغير المتصرف واردة على
 طرد حدّ الاسم ، لا على عكسه ...))^(٣) .

وكذا في علّة بناء المضارع المتّصل به نون التوكيد ، ذكر قول الحاجبي : ((لأنّه لو
 أعرب ؛ فإن جيء بالإعراب على ما قبل النون لقليل في المفرد : يضرُّبَنَّ - بالضم - تشبهه
 بالجمع ؛ فلا يُعلم من هو له . ولو أعرب على النون ، وهو يشبه التنوين لكان إعراباً على ما
 يشبه التنوين ...)) . واستدرك عليه الحديثي ، فقال : ((فيه نظر))^(٤) . وعلّل ذلك بقوله :
 ((لأنّه إذا أعرب لا يحذف نون الإعراب في الجمع ، بل يقال : يضر-بونان ؛ فلا يشبهه .
 والأولى أن يقال : نون التوكيد كجزء من الفعل مع الضمير المستتر . ولذا قيل : لم يغزون ،

(١) ينظر : النص المحقق (ص ١٩٤ ، ١٩٥) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ١٩٥) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ١٩٥) .

(٤) ينظر : النص المحقق (ص ٢٣٨) .

كما قيل : لم يغزوا . فيكون كألف يفعلان . فلا يؤتى بالإعراب قبله))^(١) .

وكذا في الخلاف بين البصريين والكوفيين في رافع الفعل المضارع ، وما ذكره ابن الحاجب : ((قول الكوفيين أقرب وأسهل على المتعلم ؛ لأنه سالم من الاعتراضات))^(٢) . فاستدرك عليه الحديثي بقوله : ((قلت : لا يعدل عن الحق لوعورة مسلكه))^(٣) .

وكذا في (كي) ذكر تناقض ابن الحاجب : ففي باب الفعل ذكر قوله : بأنه لم يثبت جرّها متفقاً مع مذهب الكوفيين^(٤) . وفي باب الحرف اختار ابن الحاجب مذهب البصريين ، وقال : ((وقولهم : (كيمه) يحتمل أن يكون تقديره : كي يفعل ماذا ، كما قدره الكوفيون ، فلا يثبت به أصل ، وزيفه في الحرف بأن عامل (ما) الاستفهامية لا يتقدم عليها سوى الجار ؛ إذ يمتنع قولك : فعلت ماذا ؟ فلا يكون تقدير : كيمه . كي تفعل ماذا ، ولأن ألف (ما) الاستفهامية لا تحذف / إلا للجار ، وبأن معمول الحرف الناصب لا يحذف))^(٥) . فوجه رأيه الحديثي ، وقال : ((ذلك التّقدير باعتبار الأصل ؛ إذ كل معمول أصله التأخير عن عامله ثم قدّم (ما) في كي يفعل ما وحذف الفعل ، وهاء كيمه للوقف ، نحو : مه...))^(٦) .

[٢٨١/أ]

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٢٣٩) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٢٥١) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٢٥١) .

(٤) ينظر : النص المحقق (ص ٢٧٦) .

(٥) ينظر : النص المحقق (ص ٢٧٦) .

(٦) ينظر : النص المحقق (ص ٢٧٦) .

واستدرك عليه في جعله (كي) النَّاصِبَةُ لِلتَّعْلِيلِ أَبَدًا ، فقال : ((يلزمه اجتماع حرفي التعليل في قوله تعالى : ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾))^(١).

وكذا في تعقيب ابن الحاجب على نَصْبِ الفعلِ بعد (إذن) في قول الشاعر :

لَا تَتْرُكْنِي فِيهِمْ شَطِيرًا إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا

أجاب عنه الحاجبي بأن تقديره : «إني أقول إذن أهلك»^(٢) . فاستدرك عليه الحديثي بقوله : ((قلت : إنما يتخلص عنه به إذا كان الموضع للحكاية . وفيه نظرٌ ، وألا يكون حينئذ معتمدًا على أقول...))^(٣) .

وفي الفاء ، وعدم عملها النَّصْبَ ذكر ابن الحاجب : أنها ((في هذه المواضع إن كانت عاطفة لا تنصب بنفسها ؛ لأنَّ العاطف لا يعمل ، وإن كانت فاء السببية فهي مع جملتها منقطعة عما قبلها...))^(٤) . فوجه ذلك الحديثي بقوله : ((قلت : فاء السببية قسم من من العاطفة ، وكيف تكون منقطعة عما قبلها ، وما قبلها سبب لما بعدها؟))^(٥) .

وكذا : وجه ما ذكره الحاجبي في تخطئة الزمخشري في نَصْبِ الفعلِ (يغضب) في قول الشاعر :

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلٍ

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٢٧٧) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٢٨٢) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٢٨٢) .

(٤) ينظر : النص المحقق (ص ٣٠٥) .

(٥) ينظر : النص المحقق (ص ٣٠٥) .

قال الحَاجِبِيُّ : «بل نصبه على أن يكون عطفاً على قوله : (للشيء) ، لا على الجمعية...»^(١) . فوجه الحديثي بقوله : ((قلت : أخطأ ابن أخت خالته ؛ لأن قولنا : ما تأتينا وتحدثنا بالنَّصِبِ . معناه وتقديره : لم يجتمع إتيانك وحديثك . ومن نفى اجتماعهما ، لا يلزم نفى كل منهما ؛ بل يلزم نفى واحدٍ منهما ، ولأنَّ عطفَ الفِعْلِ على الاسمِ الغير المصدر لم يعهد ، ولأنَّ غضبَ الصاحب ليس مقولاً ، وأضاف : (فيغضب) عطف على (نافعي) بمعنى الجمعية ... وهذا معنى صحيح))^(٢) .

وكذا في تعليل ابن الحاجب لجواز إظهار (أن) مع لام التعليل ؛ قال الحَاجِبِيُّ : «إنما يجوز إظهارها ؛ ليفرق بينها وبين لام الجحود من أول الأمر»^(٣) . فاستدرك عليه الحديثي بقوله : ((حصل الفرق بأنها بعد (كان) المنفي من أول الأمر ، من غير نظر إلى أن (أن) ظهرت أم لا))^(٤) .

وكذا في تعليل ابن الحاجب لجواز إظهار (أن) مع حروف العطف ؛ قال الحَاجِبِيُّ : «إنما ظهرت للفصل بينها وبين عاطفة على الفعل الصريح من أول الأمر»^(٥) . فاستدرك عليه الحديثي بقوله : ((الفصل حصل ثمة بكون لفظ المعطوف عليه فعلاً صريحاً ، وهنا اسماً صريحاً من أول الأمر))^(٦) .

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٣١٨ ، ٣١٩) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٣١٩) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٣٣١) .

(٤) ينظر : النص المحقق (ص ٣٣١) .

(٥) ينظر : النص المحقق (ص ٣٣١ ، ٣٣٢) .

(٦) ينظر : النص المحقق (ص ٣٣٢) .

ووجه ما علّل به ردّ قول بعضهم في (إذا) بقوله : ((إنّها (إذا) الظرفية ضمّت إليها (ما) فاكْتَسَبَ الشرط كـ (حيثما) ، فعلله ابن الحاجب : أنّه تكون دالة على الماضي ، إذ هو معناها في الظرفية ، وعلى المستقبل ؛ إذ هو معناها في الشرطية ، ودلالة الشيء على الزمانين معاً محال . فوجهُ الحديثي بقوله : إذا زيد (ما) زال دلالتها على الماضي ، وحصل دلالتها على الشرطية المستلزمة للاستقبال))^(١) .

وقد يصفُ قول ابن الحاجب بالسّهو ، ويوجّهه كما في قول ابن الحاجب : ((لم يؤت بالفاء في قوله تعالى : ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ الشورى: ٣٧ ، و ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ الشورى: ٣٩ ؛ لأنّ (إذا) فيها لمجرد الزمان لا للشرط ؛ كما في قوله تعالى : ﴿وَالَيْلُ إِذَا يَغْشَى﴾ الليل: ١....))^(٢) . قال الحديثي : ((سهو ؛ لأنّ (إذا) ليس وضعه للشرط ؛ بل هو ظرف متضمن للشرط فلا يؤتى بالفاء فيما هو كجوابه ، كما لا يجوز به إلا شاذاً))^(٣) .

وقد ينسب ابن الحاجب في بعض المواضع إلى الوهم ، أو التوهم ، ويوجّه قوله ؛ وذلك في نحو تعليل ابن الحاجب لتعذر تقدير (كي) ناصبة للمضارع بعد (حتى) نحو : أسير حتى تغيب الشمس ؛ لفساد المعنى ، يعني : أنّها تقتضي - السبيّة ، ولا سبيّة هنا . فوجهُ الحديثي بقوله : ((هذا على توهمه أنّ (كي) يلازم التعليل ، وما بعدها المنصوب قد يكون غاية لما قبلها فيتصل انتهاؤه بابتدائه...))^(٤) .

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٣٤٤)

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٣٨٤) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٣٨٤)

(٤) ينظر : النص المحقق (ص ٢٨٦) .

وكذا في قول ابن الحاجب : ((ليس جعل الشرط عاملاً في الجزاء بأولى من العكس . مع أنَّ كلاً منهما يقتضي الآخر . وليس لتقديمه أثر ؛ لأنَّ تقديمه لكونه شرطاً ، لا للعمل))^(١). فقال الحديثي : ((قول الحاجبي وهم ؛ لأنَّ الشرط سبب ، فهو مقتضى لوجود الجزاء ، فهو بالعاملية أولى . نعم ، إنما لم يعمل لما ذكرته))^(٢) .

وفي علة ضمَّ الأول وكسر ما قبل الآخر عند البناء للمفعول من الماضي قال ابن الحاجب : ((إنَّما ضُمَّ أوَّلُه وكُسِرَ ما قبل آخره ؛ إذ لو اقتصر على الضم لالتبس (أُعلِمَ) الذي هو ماضٍ للمفعول من الإفعال بـ (أُعلِمَ) الذي هو مضارع للمفعول . ولو اقتصر على الكسر لم يُعلم في (علم) : أهو مبني للفاعل أم للمفعول . فتعيَّن الضم والكسر - معاً))^(٣) . فردَّ الحديثي هذا التعليل بقوله : إنَّه ((ضعيفٌ جدًّا ؛ لأنَّه إنَّما يستقيم أن لو أُقيم دليلٌ على أن علامة المبني للمفعول لا يكون غيرهما . ولم يقدِّم ذلك ، وأيضاً : مُعارضٌ بأن الضم والكسر لا يخلصان عن اللبس ؛ فإنَّ (أُعلِمَ) الذي هو ماضٍ مبني للمفعول ؛ مثل : (أُعلِمَ) الذي هو مضارع مبني للفاعل))^(٤) .

وفي توضيح معنى الانتقال في (صار) قال ابن الحاجب : أي : ((انتقل الفاعل إلى تلك الصفة))^(٥) . فوجَّهه الحديثي بقوله : ((من حيث الظاهر كذلك ، لكن الحقيقة انتقل

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٣٨٦) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٣٨٦) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٤٢٤) .

(٤) ينظر : النص المحقق (ص ٤٢٤ ، ٤٢٥) .

(٥) ينظر : النص المحقق (ص ٥١٣) .

الصفة إليه ؛ أي : حصلت له . لما مرَّ من أنَّ النواقص مسندة بالحقيقة إلى النسبة))^(١).

ووجه تعليله في عدم تصرف فعل التعجب في التقديم والتأخير ، قال ابن الحاجب :
((لما تضمناه من معنى الإنشاء الذي له صدر الكلام))^(٢) . فوجه الحديث بقوله : ((ولو
قال : لَشَبَّهَهُمَا بِالْحَرْفِ ؛ لتضمنهما معنى الإنشاء الذي حقه أن يكون بالحرف ؛ فيكون
كـ(ما) النافية - لكان أولى ؛ لأنَّ قولك : أَحْسَنَ مَا زِيدًا = أَمْكَنُ فِي الصَّدْرِيَّة))^(٣).

وكذا وجه الحديث اعترض ابن الحاجب على ما ذكره الفارسي في التمييز بين
موضعي (إنّ) و(أنّ) ، فقال الحديثي : ((عبارة الفارسي : كل موضع صحَّ فيه الاسم
والفعل أي : يتعاقبان فيه ؛ يُكسَر فيه ؛ لأنَّه لا يكون معمولاً لعامل ؛ لأنَّ العامل يجب أن
يختص بأحدهما ، والمكسورة ليست معمولاً بشيء ؛ فيجب أن يدخله...))^(٤).

واستدرك على ابن الحاجب تضعيفه القول بتركيب (كأنّ) ، وأنَّ تركيبها على
خلاف الأصل ، وبه تصريح مخالفة لأخواتها ، وأن الكلام المستقل لا يحصل من جار ومجرور .
فأجاب عنه الحديثي بـ((أنَّه كثر ما خالف الأصل ، والأخوات إذا وُجدَ عليه دليل ؛ كـ
(إِذَنْ) ، و (لَنْ) الناصبتين ، عند القائل بتركيبهما . والتركيب نسَخَ كَوْنَهَا جَارًا وَمَجْرُورًا ؛ إذْ
لم يدلَّ مجرد الكاف على التشبيه ؛ كما في (كذا) ...))^(٥).

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٥١٤) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٥٩٢) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٥٩٢ ، ٥٩٣) .

(٤) ينظر : النص المحقق (ص ٨٤٤ ، ٨٤٥) .

(٥) ينظر : النص المحقق (ص ٨٩٥) .

واستدرك على ابن الحاجب ما ذكره في الجواب عن السؤال بـ(أم) ((زيادة على السؤال))^(١). فقال الحديثي: ((الأولى أن يُقال: زيادة على الجواب؛ لأنه يلزم من تعيين أحدهما ثبوت واحدة منهما، فحصل الجواب مع زيادة))^(٢).

وكذا: قال الحاجبي: ((حُبَّ من حُبِّبَ؛ لموافقته له في اللَّفْظِ. ويجوز أن يكون من حُبِّبَ، ثُمَّ غَيَّرَ))^(٣). فاستدرك عليه الحديثي: ((وهذا أبعد؛ لما فيه من تَغْيِيرٍ غَيْرِ مُحْتَاجٍ إليه، فكأنه لم يَطْلَعْ عَلَى النَّقْلِ وَحِكْمَتِهِ))^(٤).

ونجده في بعض المواضع يوضِّح مراد ابن الحاجب، ويصوِّب عبارته؛ كما في: ((قال الحاجبي (بالنوع الذي اختصَّ بمعنى الاسمِية)، يعني: الكلِّمُ كُلُّها؛ باعتبار لفظها اسمٌ. وإنما يتنوع ثلاثة أنواع باعتبار المعنى؛ فالحرف الجارُّ يختصُّ دخوله بالنوع الذي يختصُّ بمعنى الاسمِية. صوابه: مما قُصِدَ به معنى الاسمِية؛ يعني: لا يدخل ما هو حرف جرٍّ باعتبار المعنى إلا على ما هو اسمٌ باعتبار المعنى))^(٥).

ح- إنصاف معارضيه:

أنصفَ الحديثي المالكي في ما ذكره مخالفا لابن الحاجب في (أو) التي يُنصَبُ بعدها الفعل المضارع: فقال الحديثي: ((الحقُّ ما ذكره المالكي؛ لأنَّ (أو) لم يأتِ غير العاطفة،

(١) ينظر: النص المحقق (ص ٩٣٠).

(٢) ينظر: النص المحقق (ص ٩٣٠).

(٣) ينظر: النص المحقق (ص ٦٥١).

(٤) ينظر: النص المحقق (ص ٦٥١).

(٥) ينظر: النص المحقق (ص ٨٠٦).

ولأنّه لو كان بمعنى (إلى) ؛ لكانت جارة ، فجرّها الاسم الصريح أولى ، ولعدّت من حروف الجرّ ، ولو كانت بمعنى (إلا) لعدّت من حروف الاستثناء ، ولم يوجد شيءٌ منها^(١) .

وأنصف المالكيّ فيما ذكره مخالفاً لمذهب ابن الحاجب في التمييز بين (أم) المتصلة والمنقطعة ، قال ابنُ الحَاجِبِ : «ولا تميز هذه عن المنقطعة إلا بالقصد ؛ لأنّها تحتملها في المواضع المذكورة»^(٢) ، فقال الحديثيُّ : ((لا يصحُّ قوله بعد أن ثبت قولُ المالكيّ ؛ وهو : أن شرطَ المنقطعة أن لا يسبقها همزة ؛ لا لفظاً ولا معنى ، أو لا يتضمّن الكلام ؛ أي كقوله تعالى : ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٣٧) أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ ﴿يونس: ٣٧ - ٣٨ ، و ﴿أَلْهَمَّ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا﴾ الأعراف: ١٩٥))^(٣) .

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٣٢٣) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٩٤٢) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٩٤٢) .

المبحث الثاني

موقفه من ابن مالك

يمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي :

أ- الاعتراض على ابن مالك ، وتوجيه ما ندّ من أقواله ، وفهمه لنصوصٍ سابقة :

اعترض على ابن مالك في رده لمذهب البصريين في السين ، وأنها أصل برأسها فالبصريون احتجوا بأنها أكثر استعمالاً من سَفْ ، و سَو ؛ ولأنّ مدّة التسويف بـ (سوف) أطول ؛ فلو كانت فرعها لتساوت مدّة التسويف بهما . فأورد المالك على الأوّل : بأنّ نعم فرع نعم ، مع أنّه أكثر استعمالاً ، وعلى الثاني : بأنّ مدّة التسويف بهما متساوية ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ مع قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ ، وكقوله :

وما حالة إلا سيصرف حالها إلى حالة أخرى وسوف تزول

فاعترض عليه الحديثي بقوله : ((قلت : نعم)) ونحوه ليس ممّا نحن فيه ؛ لأنّه لم يبقَ بمعنى نعم ، وإنما غيّر لفظه ؛ ليدلّ على تغيير معناه . وكلاهما في فرع هو بمعنى أصله كـ شهد ، وشهد . والآيتان ليستا لقوم في قصة مخصوصين ، ولئن سلّم بكون أحد الحرفين مجازاً ؛ فإنّه أقرب من ارتكاب التغيير . والبيت حجة عليه ؛ لأنّ مستتر (تزول) ؛ لقوله : حالة أخرى . وإلا يلزم عطف الشيء على نفسه))^(١) .

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢) .

ردّ على ابن مالك تضعيفه لعلّة إسكان آخر الفعل الماضي المتّصل به ضميرٌ بارزٌ مرفوعٌ متحركٌ ، نحو : ضربتُ ؛ لأنّه فاعل ، والفاعل كجزء من الفعل ، فلو أُبقي متحرّكاً تتوالى أربع حركات في ما هو كالكلمة الواحدة ، وهو مكروهٌ مُستثقلٌ .

فقال المالكيُّ : ((العلّة قاصرةٌ ؛ لأنّها خُصّت بالثلاثي الصحيح ، وانفعل ، واستفعل ، وغيرهما أكثر . ومراعاة الأكثر أولى . وتوالي أربع حركات في كلامهم كثير...))^(١) . فردّ عليه الحديثيُّ : ((توالي أربع متحرّكات علّة لإسكان لام الثلاثي خاصّة ، فلا يكون علّة قاصرةً . وعلّة إسكان لام غيره حمّله عليه ؛ لأنّه الأصل ، وإن كان غيره أكثر ؛ بدليل اعتلال الفعل المزيّد إذا اعتلّ ثلاثيه ، ولو لم يُستكره طبعاً تتوالى أربع متحرّكات لم يحكموا بإسقاط ساكن ثالث من الألفاظ المذكورة ، وإنما جاز أربع متحرّكات في نحو : مَعِدَة ؛ لأنّ حركة التاء عارضة))^(٢) .

اعترض على ابن مالك في عدم لزوم (ليس) و (ما) و (إن) النافيتين للحال ، وما استدل به من شواهد ، بقوله : ((مَنْ تَأَمَّلَ عَلِمَ أَنَّ كُلَّهَا لِلْحَالِّ ، أَوْ يُقَالُ مَجَازً))^(٣) .

ووجه فهم ابن مالك لكلام سيبويه : «إذا قيل : هو يفعلُ ، وهو في الفعل . فنفيه : ما يفعلُ . وإذا قيل : هو يفعلُ ، ولم يقع الفعل ... قال المالكيُّ : (لا) لم يختص بالمستقبل ولا (ما) بالحال . ومراد سيبويه : أن استعمالهما لذَيْنِكَ أكثر ؛ لأنّه بيّن في موضع آخر أنّ (إن) لنفي الحال ، وأنّ (لن) لنفي الاستقبال ، ولقول سيبويه : (لا ضِدٌّ لِنَعَمْ) ...»^(٤) . فوجّه

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٢١٠) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٢١١) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٢٢٩) .

(٤) ينظر : النص المحقق (ص ٢٣٢) .

فهمه بقوله : ((ليس في كلامه ما يدل على أن مراده ذلك ، وكون (ما) لنفي الحال ، و (لن) للاستقبال لا يدل على أن (ما) و (لا) ليسا كذلك . و (لا) التي ضد (نعم) ليست الداخلة على المضارع ، بل هي الداخلة على الماضي ؛ لأن تقدير قولك : نعم ، أو لا في جواب : سيقوم زيد . نعم ، صدقت ، و لا صدقت ؛ لنصهم أن معنى (نعم) : صدقت ، و (لا) : ما صدقت))^(١) .

وكذا وجه الأدلة التي ذكرها ابن مالك على عدم اختصاص (لا) بالمستقبل ، فقال الحديثي : ((المستثنى جزء الكلام ؛ فلا يوصف بالإنشاء ، ولا بالخبر . ولئن سئل فإنه خبر . ولا يكون خارجاً عن أصله ؛ لأنه صار بمعنى (إلا) فلا يثبت به شيء ، وإنما لم يخلص : لا تفعل ، وغيره من المذكورات للاستقبال ؛ لأن هنا قرينة للحال أقوى منها ، فصرفت المذكورات إلى الحال والمتغير عن أصله الخارجي لا يخرج عن أصله))^(٢) .

وكذا فيما أورده ابن مالك نقضاً لمذهب البصريين : « ما ذهب إليه البصريون منتقض ب : جعلت أفعل . و هلاً تفعل . و رأيت الذي تفعل . و مالك لا تفعل . فإنه مرفوع في هذه المواضع مع أن الاسم لا يقع فيها ؛ فلو كان رافعه ذلك لرفع في المواضع بلا رافع . وإذا بطل هذا تعين أن رافعه التجرد »^(٣) . فرد عليه الحديثي : ((أفعل) في : جعلت أفعل . واقع موقع الاسم المرفوع في أصله ؛ لأنه خبر المبتدأ في الأصل ، وإتّما عدل عنه إلى الفعل ؛ لعروض صيرورته متعلقاً للأفعال المقاربة المقتضية للاستقبال أو الحال - كما يأتي - ؛

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٢٣٢ ، ٢٣٣) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٢٣٤) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٢٥٢) .

والعارض لا اعتبار له))^(١).

ووجه اعتراضه على كلام الأخفش في قوله تعالى : ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ . قال المالكي : ((هو وهم ؛ لأنّ (مِنْ) الزائدة تشبه غير الزائدة لفظاً واختصاصاً ؛ فتعمل (...))^(٢).

فوجه الحديثي بقوله : ((الحرف الزائد يعمل ؛ لئلا يُظنّ أنّها جزء الكلمة ، لا لأنّه يشبه غير الزائدة لفظاً واختصاصاً . ولم يعمل في قوله : كأنّ ظبيّة ؛ لأنّه ليس موضعها الأصلية ، ولا يعمل الفعل الزائد ؛ لأنّه لا يظنّ أنّه جزء الكلمة))^(٣).

ووجه الحديثي قول ابن مالك وفهمه لما ذكره الخليل من أنّ ((جزم المجزوم بالطلب المذكور قبله ، وإنّ الطلب المذكور قبله تضمّن معنى (إنّ) الشرطية ... هو مذهب سيبويه)). وقد قال الخليل : إنّ هذه الأوائل كلها فيها معنى (إنّ) فينجزم الجواب بها . فوجه الحديثي بقوله : ((لم يوجد فعل عامل في فعل ، ولأنّ (أكرمني) في قولك : أكرمني أكرمك. دالٌّ على الإيجاب . ولو تضمّن الشرط لدلّ على التخيير ، فيلزم دلّالته على متناقضين . والمراد من قول الخليل : أن الأوائل دالّة على المحذوف))^(٤).

وردّ اختيار ابن مالك لمذهب يونس في حذف لام المضارع الساكن المجزوم إذا وليه ساكن ، وما علّل به . قال المالكي : ((الحذف حينئذ أولى ؛ لأنّ حذفها للتخفيف . والثقل

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٢٥٢) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٢٦٨) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٢٦٩) .

(٤) ينظر : النص المحقق (ص ٤٠٢ ، ٤٠٣) .

بثبوتها قبل الساكن أشد منه بثبوتها قبل المتحرك (...))^(١). وَجَّهَهُ الْحَدِيثِيُّ بِقَوْلِهِ : ((الْحَقُّ مَعَ سَيِّوِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ حُذِفَ اللَّامُ قَبْلَ السَّاكِنِ لَظَنَّ أَنَّ ذَلِكَ السَّاكِنَ هُوَ لَامُ الْفِعْلِ السَّاكِنِ بِالْجُزْمِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا حُذِفَ قَبْلَ الْمُتَحَرِّكِ))^(٢). وَوَجَّهَ مَا اسْتَشْهَدَ بِهِ بِقَوْلِهِ : ((وَإِنَّمَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَقُولَ : فَإِنْ لَمْ ، إِذَا كَانَ (إِنْ) وَ (إِذَا) بِمَعْنَى وَلَيْسَ كَذَا))^(٣).

وكذا في : عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ ، يرى ابن مالك أنها (عسى) الناقصة على أصلها ، و(زيد) اسمها ، و(أَنْ) ومدخولها بدلاً منه ، وساداً مسدّ جزئي الإسناد ... فردّ عليه الحديثي : بَأَنَّ مَا اخْتَارَهُ ((فاسد من جهة المعنى ؛ لِأَنَّ (زيد) مقصود لفظاً ومعنى ؛ فلا يكون مبدلاً منه . وكذا من جهة اللفظ ؛ لِأَنَّ المنصوب لا يبدل من المرفوع ، وَأَنْ يَخْرُجَ منصوبٌ ؛ لِأَنَّ مَا جَاءَ مِنَ الْخَبَرِ الْمَفْرُودِ مَنْصُوبٌ ... وَلَا يَجْعَلُ (أَنْ) مَعَ مَعْمُولِيهِ سَادّاً مَسَدّاً جُزْئِيَّ الْإِسْنَادِ إِلَّا لْضُرُورَةٍ ، وَلَا ضَرُورَةَ هُنَا))^(٤).

وَوَجَّهَ اسْتِشْهَادَهُ بِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- : (فَجَعَلَ الرَّجُلَ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا) = عَلَى أَنَّ يَكُونُ خَبَرُ (جَعَلَ) جُمْلَةً فَعْلِيَّةً مُصَدَّرَةً بِإِذَا . قَالَ الْحَدِيثِيُّ : ((خَبَرُهُ (أَرْسَلَ) وَ (إِذَا) مُتَعَلِّقٌ بِهِ إِنْ كَانَ ظَرْفًا ، وَمُحْذُوفُ الْجَوَابِ إِنْ كَانَ شَرْطِيًّا))^(٥).

وَنَجْدُهُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ يَسْتَتِمُّرُ أَقْوَالُ مَنْ سَبَقَهُ فِي الرَّدِّ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ ، وَتَوْجِيهِ

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٥٥٢ ، ٥٥٣) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٥٥٣) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٥٥٣) .

(٤) ينظر : النص المحقق (ص ٥٦٣) .

(٥) ينظر : النص المحقق (ص ٥٧٣) .

أقواله ؛ كما في اعتراض ابن مالك على المانعين من الفصل بين جملة التعجب .
قال الحديثي : ((سَلَّمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ وَاحِدًا مِنْهُمَا ، وَلَكِنْ شَابَهُ الْمَثَلُ فَلَهُ حُكْمُهُ ، فَلَا يُفَصَّلُ
بظرفٍ ولا بغيره . وَإِنَّمَا قَدَّمَ الْعَرَبُ (بِالرَّجُلِ) فِي مَا نُقِلَ ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ بِالْمَدْحِ))^(١).

ومثل ذلك في (كَأَنَّ) المخففة : قال المالكي : ((إِذَا أُلْغِيَتْ لَفْظًا عَمِلَتْ
فِي مَقْدَرِ (كَأَنَّ) المخففة ؛ فَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ : كَأَنَّهَا ظَبِيَّةٌ ...))^(٢). فقال الحديثي : ((إِعْمَالُهَا
فِي مَقْدَرِ إِثْبَاتِ حُكْمٍ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ ؛ وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ خَبَرٌ (أَنَّ) المخففة مفردًا
إِذَا كَانَ اسْمُهَا ضَمِيرَ الشَّانِ ، أَمَّا إِذَا كَانَ ضَمِيرَ مَخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ - وَقَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ
الْمَالِكِيُّ - فَلَا نُسَلِّمُ امْتِنَاعَهُ قَبْلَ إِعْمَالِهَا فِي ضَمِيرِ الشَّانِ الْمَقْدَرِ ؛ لِدَلِيلٍ ، وَهُوَ قَوْلُ
الْحَاجِبِيِّ (...))^(٣).

واعترض على ابن مالك في تنظيره لوقوع (نَعَمْ) بعد حرف الجرّ ، وإضافته إلى ما
بعده بـ (لا) في قول الشاعر :

بُئِيتُ الزَّمِي لَا إِنَّ لَا إِنَّ لَزِمْتِهِ عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِينَ أَيُّ مَعُونٍ

قال الحديثي : ((جَعَلَ (لا) مفعول (الزمي) ، واسم (إنَّ) لأنَّ المراد منه لفظه ، وهو
باعتباره اسم ، نحو : (مِنْ) جَارٌ بِخِلَافِ قَوْلِهِ : بِنَعَمٍ طَيْرٍ))^(٤).

وكذا اعترض عليه في جعله (ما) اسمًا معرفة (فاعلاً) في (نَعِمًا) ، ووجه ما فسر به

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٥٩٦)

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٨٩٧) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٨٩٧ ، ٨٩٨) .

(٤) ينظر : النص المحقق (ص ٦١٧ ، ٦١٨) .

قول سيبويه ، والسيرافي ، والكسائي . قال الحديثي : ((ما) بمعنى : شيء ثابت ؛ إذ (ما) في : ما أحسنه ، بمعنى : (شيء) عند البصريين ، وفي محل النزاع محتملة . فلا تُجْعَل معرفة من غير دليل ، مع أنهم نصّوا على أن المعارف لم تتعدّ المذكورات وإن سُلّم أن ما ذكره قول سيبويه ، فهو بيان المخصوص المحذوف ؛ إذ تقديره : دقّته دقاً ونعماً . وكذا ما ذكره الكسائي دلّ على أن الشيء هو المرجوع إليه لمستتر نعماً و (ما) تمييز ، والمخصوص محذوف ، وهو ثابت ؛ إذ لو كان مراده ما ذكر المالك يُلزَم حذف الموصول وإبقاء صلته ، ولم يوجد نظيره . وقول السيرافي : إني ممّا أن أصنع . إن صحّ عن العرب فـ (ما) فيه موصولة ، ومعناه وتقديره : إني من الأمر الذي هو صُنْعِي . وحذف صدرّ صلته . وهو كثير))^(١).

وردّ عليه ما اعترض به على سيبويه . قال المالك : ((إن المقصود بـ (من) الزيدة التبعية ؛ لأنّه قال بعد قوله : ما أتاني من رجل : (هذا موضع تبعية) قبل دخول (من) ... وهذا غير مرضي ؛ لأنّه إنّما يكون التبعية ما لم يُقصد به العموم ويحسن في موضعها بعض))^(٢) . فردّ عليه : كلام سيبويه مرضي ؛ لأنّه دالّ على أن مدخول (من) الزائدة يحتمل التبعية بدونها . وهو كذلك . أو لأنّ المراد بـ (من) الزيدة : البعض الذي لا ينفك فردّه منه ؛ فيلزمها الاستغراق كما سيجيء ؛ لأنّه دالّ عليه))^(٣) .

واعترض على ابن مالك في جعله (رُبّ) دالاً على التّكثير ، ووجّه ما استشهد به من الشّواهد . قال الحديثي : ((موضوع (رُبّ) أن مدخولها قليل بالنسبة إلى ما عداه ؛ فلا يقع (كم) موضعها في الأمثلة . وأيضاً : لما سلّم أنّها للتّقليل في بعض المواضع يلزمه أن يكون له

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٦٣٠)

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٦٨٣) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٦٨٣ ، ٦٨٤)

في ما عداه ؛ لِئَلَّا يلزم الاشتراك ، ووضع الشيء للضّدين من غير ضرورة ، وأن يُقدَّر ما يصحّ تعليلها به في ما يصلح للكثرة . وإنّما يفهم منها الكثرة ويعبر عنها بكثير ...) ^(١).

واستدرك عليه تجويزه القياس على زيادة : (عن)، و (على)، و (الباء) زيادة (من) ، و (اللام) ، و (إلى) ، و (في) ، فيقال : عَرَفْتُ مِمَّنْ عَجِبْتُ ، وَلِمَنْ قُلْتُ ، وَإِلَى مَنْ أَوَيْتَ ، وَفِي مَنْ رَغِبْتَ . والأصل : عَرَفْتُ مَنْ عَجِبْتُ مِنْهُ ، وَمَنْ قُلْتُ لَهُ ، وَمَنْ أَوَيْتَ إِلَيْهِ ، وَمَنْ رَغِبْتَ فِيهِ . فحذف (من) ممّا بعد (من) وزيدت قبله ^(٢) . فقال الحديثي : ((لَمْ تَكْثُرْ هذه المعاملة حتى يصير قياساً : فيما فعلت به . فكيف يُقاس عليها ما لم تُسمَعْ هذه المعاملة معه من سائر الحروف ؟!)) ^(٣).

واعترض على ابن مالك في اختياره مذهب سيبويه والمبرد في عدّ الحروف المشبهة بالفعل خمسة ، وتعليل ذلك الاختيار ، بقوله : ((لأنّ (أنّ) فرع (إنّ) المكسورة ؛ لاستغنائها بمعموليها عن غير ؛ إذ ما بعدها غير مؤوّل بمفرد ، بخلاف المفتوحة . وكون المنطوق به جملة من كلّ وجه ، أو مفرداً من كلّ وجه أصل ؛ لكونه جملة من وجه ، مفرداً من وجه)) ^(٤) . فوجه الحديثي بقوله : ((عدم استغناء معمولي عامل لا يُوجب فرعيتته ؛ إذ لم يحكم أحد بفرعية أحرف الجر ، و (ما) ، و (أنّ) المصدريين . ولئن سلّم لا يلزم منه أن لا يذكر (أنّ) استغناء بـ(إنّ) ؛ لأنّها لم تغيّر منها ، بخلاف (أنّ) المخففة من (أنّ) ، ولم تُرادفها ؛

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٧٦٥) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٨٠١) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٨٠١) .

(٤) ينظر : النص المحقق (ص ٨٢٢) .

إذ لا يصح أن تُوضع إحداهما موضع الأخرى))^(١).

وفي تجويز ابن مالك ما رواه الأخفش عن بعض العرب : إنَّما زيِّدا قائمٌ ، وتعليله ذلك بقوله : ((ليجري الباب على سننٍ واحدٍ ، وإن لم يثبت في جميعها النقل))^(٢). ضعفه الحديثي، وعلَّل ذلك التَّضعيفَ بقوله : ((لأنَّه لا يقاسُ على الشَّاذِّ ؛ إذ لا يجوزُ (استَجَوَزَ) قياسًا على (استَحَوَذَ))^(٣).

واعترض على اختياره مذهب الكوفيين في (أَنْ) في قوله تعالى : ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ﴾ وأنها مخففة وقعت موقع الناصبة شاذًّا ... ووجهه بأنَّه ((مُعَارَضٌ بأنَّ استعمال النَّاصِبَةِ للفعلِ موضع (ما) من حيث اتَّحَادِهِمَا معنًى وموضعًا قريبٌ ، واستعمال المخففة موضعَ الناصبة بعيدٌ ؛ لتنافيها فيهما ...))^(٤).

واعترض على ابن مالك في بعض المواضع دون ذكر توجيه ذلك الاعتراض ، ويكتفي بقوله : ((فيه نظر))^(٥).

ب- شرحُ كلامه ، وتوضيحه :

يوردُ الحديثيُّ في بعض المواضع ما يمكنُ أن يكونَ توضيحًا لعبارة ابن مالك ، وقد يكونُ بسطًا لمجملٍ ، أو إيرادَ تعليلٍ ؛ كما في قول المالكِي : «اللام جاز أن يدخل المستقبل ؛ كقوله

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٨٢٢) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٨٢٨) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٨٢٨) .

(٤) ينظر : النص المحقق (ص ٨٨٨) .

(٥) ينظر : النص المحقق (ص ٩٣٧ ، ٩٥٣) .

تعالى : ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ ، وكقوله تعالى : ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ . ففاعل (يحزن) وهو الذهاب لم يوجد عند نطق يعقوب بـ (يحزن) ؛ فيكون لـ (يحزن) مستقبلاً ؛ إذ لا يسبق وجود الفعل فاعله»^(١) . فأضاف الحديثي : ((عند الزمخشري هي قرينة اختصاص المضارع بالحال ؛ لكن في الآيتين وجد قرينة للاستقبال هي أقوى ؛ فلا تؤثر ، فيكون لمجرد التوكيد فيهما))^(٢) .

ومثل ذلك : قول ابن مالك : ((وُتَّحِدْتُ (ما) الكافة في الكاف معنى التعليل)) . قال الحديثي معللاً ذلك : ((لِلْمَحِ معنى (ما) الشرطية فيها ؛ ولذا معنى قوله تعالى : ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ : لما هداكم))^(٣) .

ت- موافقته ، وعضد آرائه :

نجد الحديثي في بعض المواضع يصريح بموافقته لما يذهب إليه ابن مالك ، وقد يذكر عبارته ، وينص على صحتها ، أو ذكر ما يعضدها . ونجد ذلك في مثل : ذكر ما استشهد به ابن مالك ؛ وهو قوله - صلى الله عليه وسلم - : (نَضَرَ اللهُ امرءًا سمع مقالتي فوعاها) . علّق عليه بقوله : ((أَيُّ : يسمع ؛ لأنّ الحديث للترغيب فيه)) ، ثم قال : ((قاله المالكي))^(٤) = فهو دليل على موافقته .

ومثله : في إلحاق الفراء الرجاء بالتمني في نصب جوابه . علّق الحديثي بقوله :

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٢٢٦) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٢٢٧) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٨١٥) .

(٤) ينظر : النص المحقق (ص ٢١٥) .

((واختارهُ المالكيُّ ؛ لقراءة حفص عن عاصم ﴿لَعَلِّيْ أَبْلُغُ الْأَسْبَابِ﴾ ٣٦) سَبَبُ

السَّمَوَاتِ فَأَطْلَعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ﴿﴾ = فهو يعلّل اختيار ابن مالك لمذهب الفراء))^(١).

وفي نصب الفعل المضارع بعد (أو) ، عَرَضَ الحديثيُّ أقوالاً متعددة في ذلك ؛ منها :

((نُصِبَ المضارع بـ(أن) المقدرة بعد(أو) التي يحسن في موضعها (إلى) ، وهو أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها ، ومتصلاً به ؛ كقولك : لانتظرته أو يقدم هذا كلامُ المالكيِّ))^(٢).

وقال الحاجبيُّ : «ينصب بأن مقدرة بعد (أو) إذا كان بمعنى (إلى أن)» ، وقال سيبويه : (بمعنى إلا أن)»^(٣).

وعقّب الحديثيُّ على ذلك : ((الحقُّ ما ذكره المالكيُّ ؛ لأنّ (أو) لم يأت غير العاطفة ، ولأنّه لو كان بمعنى (إلى) ؛ لكانت جازّةً ، فجرّها الاسم الصريح أولى ، ولعدّت من حروف الجرّ ، ولو كانت بمعنى (إلا) لعدّت من حروف الاستثناء ، ولم يوجد شيء منها))^(٤).

وفي التمييز بين (أم) المتصلة والمنقطعة ، ذكر قول ابن الحاجب : «ولا تُميّز هذه عن المنقطعة إلا بالقصد ؛ لأنها تحتملها في المواضع المذكورة»^(٥).

ثم قال الحديثيُّ : ((لا يصحُّ قوله بعد أن ثبت قولُ المالكيِّ ؛ وهو : (أنَّ شرطَ

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٣٠٣) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٣٢٠ ، ٣٢٢) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٣٢٣) .

(٤) ينظر : النص المحقق (ص ٣٢٣ ، ٣٢٤) .

(٥) ينظر : النص المحقق (ص ٩٤٢) .

المنقطعة أن لا يسبقها الهمزة ؛ لا لفظاً ولا معنى ، أو لا يتضمنُ الكلامُ ؛ أي كقوله تعالى : ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٣٧) أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴿٣٨﴾ (١).

ث- تحديدُ اختياراته :

نجدُ الحديثيَّ في بعضِ المواضعِ يحدِّدُ ما اختاره ابنُ مالكٍ معللاً ذلك الاختيارَ ، وفي بعضها يذكرُهُ بلا تعليل له ؛ كما في رافع الفعل المضارع ؛ إذ قال : ((مذهب الكوفيين رافعه تجرُّده عن الناصب والجازم . واختاره المالكي)) (٢).

وفي تقديم خبر الأفعالِ الناقصةِ قال : ((قِسْمٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ ، وهو (ليس) . منع الكوفيون والجرجاني تقديم خبره عليه ، واختاره المالكي مستدلاً (...)) (٣).

واختار المالكي قولَ المازني ؛ وهو : ((أنَّهُ يليهما الظرفُ والجارُ والمجرور ؛ لثبوته نظماً ، ونثراً ، وقياساً (...)) (٤).

وفي إعرابِ الْمُخْصُوصِ بِالْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ قَالَ الْحَدِيثِيُّ : ((واختارَ المالكيُّ الوجهَ الأوَّلَ وقالَ : (هو الْمُتَعَيَّنُ لِلصَّحَةِ ؛ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ عَلَى الثَّانِي أَنْ يُنْصَبَ (زيدٌ) إِذَا دَخَلَهُ (كَانَ) ، لَكِنْ لَا نَجِدُهُ إِلَّا مَرْفُوعًا (...)) (٥).

وفي إعرابِ الْمُخْصُوصِ بَعْدَ حَبْذَاءٍ ، قَالَ الْحَدِيثِيُّ : ((هُوَ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ .

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٩٤٢) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٢٥١) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٥٤٠) .

(٤) ينظر : النص المحقق (ص ٥٩٣) .

(٥) ينظر : النص المحقق (ص ٦٣٨) .

وهذا القول مُحْتَارُ الْمَالِكِيِّ فِي : حَبْدًا زَيْدٌ . وَقَالَ : لَأَنَّ مَنْعَ ذَلِكَ فِي : نِعَمَ الرَّجُلِ زَيْدٌ نَشَأَ مِنْ دُخُولِ النَّوَاسِخِ...))^(١).

ج- التَّوْفِيقُ بَيْنَ أَقْوَالِ ابْنِ الْحَاجِبِ وَابْنِ مَالِكٍ :

في مواضع قليلة جدًا حاولَ الْحَدِيثِيُّ التَّوْفِيقَ بَيْنَ أَقْوَالِ ابْنِ الْحَاجِبِ وَابْنِ مَالِكٍ ، وَإِنْ اختلفت أدلتهم ؛ كما في الخلاف بين البصريين والكوفيين في دخول (مِنْ) على الزَّمانِ . قال الْحَدِيثِيُّ : ((فقال البصريون : هي مختصةٌ بغير الزمان ، كما اختص (مُذْ) و (مُنْذُ) بالزمان . وقال الكوفيون : هي تدخلُ الزمانَ كما يدخلُ غيره واختار الْحَاجِبِيُّ مذهبَ الكوفيين ؛ لأنَّه قال : (ولا حاجةٌ إلى التأويل). وكذا المالكِيُّ ؛ مُستدلاً بقوله -صلى الله عليه وسلم- لفاطمة -رضي الله عنها- : (هَذَا أَوَّلُ طَعَامٍ أَكَلَهُ أَبُوكَ مِنْ ثَلَاثَةٍ))^(٢).

وفي بعضِ المواضعِ يَعْرِضُ رَأْيَ ابْنِ مَالِكٍ فِي الْمَسْأَلَةِ وَأَدْلَتَهُ ، ثُمَّ يَذْكُرُ رَأْيَ ابْنِ الْحَاجِبِ وَأَدْلَتَهُ ، مَعَ مَحَاوِلَةِ التَّقْرِيبِ بَيْنَ رَأْيَيْهِمَا ، ثُمَّ يُرْجِّحُ أَحَدَهُمَا بِالذَّلِيلِ الْمُرْجَّحِ لَهُ . ففي نصب المضارع بـ(أَنْ) المقدرة بعد(أو) ، قال الْحَدِيثِيُّ : ((قال المالكِي : (أو التي يحسن في موضعها إلى ، وهو أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها ، ومتصلاً به ؛ كقولك : لاَنتظرَنَّهُ أو يقدم . وكقوله :

لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ

أو إِلَّا ؛ كقولك : لأقتلَنَّ الكافرَ أو يسلمَ ...) وقال الْحَاجِبِيُّ : (ينصب بـ أَنْ مقدرة

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٦٥٥) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٨١٨) .

بعد أو إذا كان بمعنى إلى أن) ((^(١) .

ثمَّ حاولَ الحديثيُّ التَّوفيقَ بينَ الرأيين ، فقال : ((والأمرُ في ذلك قريبٌ ؛ فإذا كان
بمعنى (إلى) يكون كـ (حتى) ، واللام في لزوم الاسم بعدها ، وإن كانت بمعنى (إلا)
فـ (إلا) إن كانت للاستثناء المنقطع وهو لا يكون إلا اسمًا...)) ((^(٢) .

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٣٢٠ ، ٣٢١) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٣٢٣) .

الفصل الرابع

منزلة الكتاب الركني بين شروح الكافية

يمكن الوقوف على منزلة الكتاب الركني بين شروح الكافية ، من خلال موازنة شرح رُكن الدِّين الحديثي ببعض شروح الكافية ؛ كشرح ابن الحاجب (شرح المقدمة الكافية) ، وموقف هذا الشرح من نص الكافية ، مع أبرز الخصائص لكل منهما . وستكون الموازنة بينهما في طريقة كل منهما في : الشرح ، والاستدلال ، والمصادر التي بنى عليها شرحه .

بدأ ابن الحاجب شرحه بمقدمة مختصرة بدأها بالبسملة ، وقال : (رب يسر- وأعن يا كريم ، قال الشيخ الفاضل المقرئ الأصولي...) . واكتفي بذلك ، ولم يصف شيئاً يوضح به منهجه ومصادره .

أما الحديثي فقد أطلّ في مقدمته ، وبدأها بالحمد والثناء على الله ، ثم الدعاء ، ثم الصلاة على النبي -صلى الله عليه وسلم- . تلا ذلك الحديث عن أهمية العلم ، ثم أوضح سبب تأليفه لهذا الشرح ، ومنهجه ، وبعض المصادر التي اعتمد عليها في شرحه .

ويمكن إبراز هذه الموازنة بين الكتاب الركني ، وبين شرح المقدمة الكافية في عدة نقاط :

طريقة الشرح :

سار ابن الحاجب على ذكر المتن ، أو جزء منه ، ثم البدء بالشرح ، ويشير إلى المتن بقوله : (قوله) ، وفي كثير من المواضع يذكر لفظ المتن كاملاً . وقد يكتفي بالمتن دون شرح له في بعض المواضع ، إذا كان المتن واضحاً بحيث لا يحتاج إلى شرح واستزادة . وعند البدء بالشرح لا يذكر ما يدلّ على البدء بالشرح ؛ بل قد يذكر تعليلاً يحتاج إلى الشرح . أو يذكر كلمة من المتن ، ويبدأ في شرحها ، وذكر محترزاتها ؛ كما في بداية الشرح ، في قوله :

((الكلمة: لفظٌ وضع لمعنى مفرد))^(١) ، ثم بدأ بقوله : ((لفظ) يشمل الكلمة وغيرها ...))^(٢).

أما الحديثي فلا يذكر إلا جزءاً يسيراً من المتن في غالب الشرح ، ويشير في بعضها بقوله : (إلى آخره) . وقد يذكر المتن كاملاً في بعضها ، ويسبق عبارة المتن بقوله : (قال) ، وذكر ابن الحاجب في أول الشرح بقوله : (قال الحاجبي) . ويبدأ الشرح بقوله : (أقول) ، ثم يبدأ في شرحه .

وفي ما يخص الحدود والتعريفات نجد ابن الحاجب يذكر تلك الحدود في بداية الباب ، ويورد المحترزات ، ويُخرج ما يرد على الحدّ في مثل تعريف الفعل ، وما يرد عليه ، وما يمكن إخراجَه بذلك التعريف ، وكذلك ما أورده في حدّ الماضي ، وما يخرج من ذلك الحدّ . وذلك ليس في جميع الأبواب والفصول .

أما الحديثي فقد اهتمّ بذلك ، وأورد المعنى اللغوي والاصطلاحي في كثير من الأبواب والفصول ؛ يذكر الحدّ الذي يتبين به الباب أو الفصل ، ويذكر المحترزات ، وكلّ ما يمكن أن يرد على الحدّ . ونجده في بعضها قد اتخذ موقفاً معارضاً لما حدّ به النحاة السابقون ، ونراه معدّلاً لذلك الحدّ في بعض الجوانب . ومن أمثلة ذلك : ما أورده من حدّ الفعل ، وما اشتمل عليه من محترزات لذلك الحدّ ؛ حيث بدأ بذكر حدّ الحاجبي : ((الفعل ما دلّ على معنى في نفسه ، مقترن بأحد الأزمنة))^(٣) . ثم شرع الحديثي يذكر ما يخرجُه هذا

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية (١/ ٢١٤)

(٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية (١/ ٢١٤)

(٣) ينظر : شرح المقدمة الكافية (١/ ٢١٤)

الحدّ بقوله : ((ما دلّ) أي : الكلمة الدالّة . ويدلّ على أنّ المراد بـ (ما دلّ) أنّ الكلام في الكلمة وأقسامها ؛ فيكون كالتصريح بها ، فيفيد التعريف ، ولا يخرج شيء من ذاتيات الفعل ؛ إذ الكلمة جنسه القريب الذي يشمله وأخويه ، وخارج الحرف بقوله : (في نفسه) . والاسم بقوله : (مقترنٌ بأحد الأزمته) . أي : الأزمنة الثلاثة المعهودة ، أو المعينة ، وهي : الماضي ، والحال ، والمستقبل))^(١) .

ثم قام الحديثي بإعادة صياغة ذلك الحدّ وشرّحه ، فقال : ((فالمعنى : الفعل : ما دلّ على معنى في نفسه ، مقترن ذلك المعنى - وهو : الحدث من ضرب ، ونَصْرٍ - بزمانٍ معين))^(٢) .

ولأن ابن الحاجب لم يرغب في الإطالة في شرح الكافية ، فقد جاءت عبارته في الشرح دون تفصيل ، ولم نجد عنده الإحالات إلى سابقٍ أو لاحقٍ سيذكره ، إلا في مواطن معدودة^(٣) .

والحديثي يميل إلى الاختصار في المواضيع التي سبق ذكرها ، أو سيأتي لها تفصيل في فصلٍ لاحقٍ ؛ فيذكر عبارة تشير إلى ذلك الموضوع في مثل : ((كما مرّ في الظرف المبني))^(٤) ، و ((لما مرّ في (حتى)))^(٥) ، و ((سيأتي في القسم تحقيقه))^(٦) ، و ((سيجيء في الشرط))^(٧) .

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية (١ / ٢١٤)

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ١٩٣) .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٣ / ٨٨٣ ، ٩٠٨ ، ٩١٠)

(٤) ينظر : النص المحقق (ص ٣٤١) .

(٥) ينظر : النص المحقق (ص ٢٩٦) .

(٦) ينظر : النص المحقق (ص ٣٩٥) .

وفي عرض المسائل النحوية يعرض ابن الحاجب المسألة المختلف فيها ، أو التي يمكن أن يرد عليها اعتراض في صورة السؤال والجواب ؛ كما في : فإن قال قائل : ... ، ثم ردّ عليه بقوله : فهو فاسد . وكذا قوله : فإن قلت : فما تصنع بمثل : ما ضرب وأكرم إلا أنت ... ، قلتُ :

وتابعه الحديثي في تلك الطريقة ، وأضاف إلى ما أورده ابن الحاجب كثيرًا من الاعتراضات ، والمسائل المختلف فيها ، بأسلوب السؤال والجواب ، وأوردها بقوله : فإن قيل : ، ويرد عليه بقوله : قلتُ : ... ، وكذلك : قالوا : لأنه معرب . يرد عليه بقوله : قلتُ : فيه نظر . وكذلك : قال جماعة : ... يرد عليه بقوله : أجيب : ... واعلم أن النحاة قالوا : ... يرد عليه بقوله : قلتُ : وقد يذكر قولاً لأحد النحاة - كابن مالك - فيقول : قال المالكي : ... ثم يرد عليه بقوله : قلتُ : ... وبعض الردود التي يذكرها هي لابن الحاجب من شرحه للكافية ، وشرحه للمفصل .

كان ابن الحاجب يعرض الموضوعات عرضاً مختصراً ، ومقتصراً على أهم ما يتعلق بالفصل الذي يتحدث فيه ، دون إطالة ، أو ذكر تفريعات ، ودون تفصيل للخلافات والردود ؛ مما جعل شرح الكافية موصوفاً بالغموض والإبهام عند بعض الدارسين ؛ لاستغلاق عبارة الشرح ، وعدم إبانته .

وعلى العكس من ذلك نجد عند الحديثي الإطالة والتفصيل في المسائل ، وإيراد تفريعات وتنبيهات ، وفوائد ، ومسائل ، وتذانيب يذكرها في ثنايا الباب ؛ ليستطيع بها استيفاء جوانب الموضوع . وكان يذكر في ختام الباب ، أو الفصل عبارة (خاتمة) ، أو

==

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٨٩٣) .

(تتمة) يختم بها الموضوع . وقد يُلَخَّصُ ما سبق ، ويُجْمَلُه بقوله : (حاصله) ، أو (فحاصله) ، (والحاصل) . وعند توضيح كلام سابق يحتاج إلى توضيح وتفصيل ، يذكر : (تقريره) ، و(توضيحه) ، و(توضيح ذلك) ... كل تلك العبارات التي أوردها الحديثي ، وما تبعها من تفصيلات أراد بها استيفاء جوانب الموضوع المطروح - كما ذكر في مقدمته - .

ونجد عند ابن الحاجب كثيراً من ألفاظ المناطقة والمتكلمين والأصوليين ، ولا غرابة في ذلك ؛ لأنه أصولي فقيه ، فسرى ذلك في معالجته مسائل النحو ، فيحمل المسألة النحوية على نظيرتها المنطقية الفلسفية ، أو الفقهية ، مع ما في ذلك من التأويل والتعليل ، وما يترتب عليه من الغموض والإبهام ؛ في مثل : المنسوب والمنسوب إليه ، والتعلق الذهني ، والمقدمة المنطقية

وسار الحديثي في ذلك على طريقة ابن الحاجب ، وأضاف كثيراً من ألفاظهم ؛ في مثل : المعاني النسبية - المنسوب والمنسوب إليه - شرط الحد الاطراد - وجد الحد وجد المحدود فحدّه به دور - تنقيح المناط عند الأصوليين ^(١) .

وفي تعريف الشرط : ما يستلزم عدم أمر على جهة السببية عقلاً ؛ كالحياة للعلم . أو شرعاً ؛ كالطهارة للصلاة ، ^(٢) . وكذا : شرط الشيء : كلّ خارجي عنه ينتفي بانتفائه ، ولا يلزم وجوده ^(٣)

وكذلك نجد ابن الحاجب قد اتكأ على الأصول النحوية التي تجعله يسير في مسائله

(١) ينظر : النص المحقق (ص ١٩٥ ، ٢٨٥) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٣٦٤) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ١٠٢١) .

وفق قواعد وضوابط تجعل من كلامه أكثر دقة ، وأبعد عن التناقض . ومن ذلك : جعل الرباعي بالضم ؛ لأنّ الثلاثي هو الأصل ، والرباعي فرع ، فجعل الأصل للأصل ، والفرع للفرع^(١) .

وهذا ما نجده بكثرة عند الحديثي ، وهو يستعين بها في ترجيح الأقوال ، وعضدها ، وتضعيف ما يراه مخالفاً لتلك الأصول . ومن ذلك : الأصل وما قرب منه أحق بكثرة الاستعمال من الفرع - التركيب خلاف الأصل - ومشارك الدخول لا يعمل - ما عرض بسبب عارض لا يعتبر - الأصل عدم الحذف - لا يثبت أصل بمحتمل^(٢) .

وفي ما يخص المعاني اللغوية للألفاظ نجد ابن الحاجب مقلاً في ذلك ، فلم يذكر معنى لفظة ترد إلا قليلاً ؛ كما في قوله : ((فعلى هذا تكون الإناخة بمعنى : إبراك الإبل))^(٣) .

وعلى العكس من ذلك نجد الحديثي يهتم بإيراد معاني المفردات التي تحتاج إلى إيضاح ، وهي في غالبها واردة في الشواهد الشعرية ، وقد تجاوزت (١٢٥) موضعاً ؛ منها قوله : ((الخيل المسومة : المعلّمة ، والعَرَاب من الخيل : خلاف البرذون))^(٤) .

وقد يورد بعضها في توضيح مفهوم الأبواب والفصول المراد الحديث عنها ؛ كما في

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٣/ ٨٦٢ ، ٩٢٦) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٢٠٠) .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الكافية .

(٤) ينظر : النص المحقق (ص ٥١١) .

المضارعة ، والجزم^(١) .

وقد يورد الشاهد الشعري ويشرح معناه ؛ كما في قوله : ((المعنى : إنا موقدون غلاظ الحطب لتقوى نارها ، فيراها الضيف من بُعدٍ، فيقصدها))^(٢) .
واهتمَّ الحديثيُّ ببيان اللغات الواردة في الألفاظ ؛ ومن ذلك : اللغات الواردة في (أيمن) ، و (ها الله) ، و (لعلّ) .

أمَّا التَّعليلاتُ فنجدُها عند ابنِ الحاجبِ في كلِّ شرحه ؛ فلا تكادُ تخلو صفحةٌ من تلك التَّعليلات ؛ في مثل قوله : ((لأنَّ الثلاثي هو الأصل ؛ لأنَّه لو أعرب بالحركات لكان على خلاف قياسه ، لأدى إلى الجمع بين ضميرين ، وأمَّا (إن) فلكونها مشتركة^(٣) .

وتابعه الحديثي في ذلك ، وأكثرَ من التَّعليلات للآراء التي يوردها ، وما يذكره ردًّا على المخالفين ، ويعلّل التَّعليلات المركّبة ؛ بمعنى : أنَّه يذكر التعليل ويعلله ، وكذا يعلل للمسميات . وأمثلة ذلك كثيرة جدًا ؛ منها قوله : ((السَّيْنُ وأخواته كأجزاء من مدخولها ؛ لأنَّ اللام في (الرجل) مع أنَّه دالٌّ على ما لم يدل عليه (رجل) من التعيين ؛ لأنَّه موضوع لواحد من مدلولاته ، التي هي في المعنى حقيقة واحدة لا اختلاف فيها ، ودخول اللام تخصّصه بمعين (رجل) لم يعمل فيه ؛ لأنَّه كجزء منه ؛ لأنَّه صح أن يدلَّ (رجل) على ذلك المعين ...))^(٤) .

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٢١٦) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٣٩٣) .

(٣) يُنظر : شرح المقدمة الكافية (٣/ ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٧٢ ، ٨٨٤) .

(٤) ينظر : النص المحقق (ص ٢٦٢) .

أمّا المسائل الخلافية فلم يُسهب ابن الحاجب عند التّعرض لها ، وإن عرّض لها في بعض المواضع فلا يطيل في سرّد الأدلة ؛ بل يذكر الأشهر من الأقوال . ويكتفي في بعضها بذكر الخلاف غير معزو لأصحابه ؛ في مثل : الخلاف في رافع الفعل المضارع . حدد ابن الحاجب اختياره ، وذكر علة ذلك الاختيار فقط . وفي الخلاف في تقديم خبر (ما زال) وأخواته ، و (ما دام) فقد صرّح باسم المخالف ، وهو ابن كيسان وما استدلل به . واختصر في الخلاف في خبر (ليس) ، وتقدّمه عليها^(١) .

أمّا الحديثي فقد أسهب في ذكر المسائل الخلافية ، وما تعددت فيه المذاهب والآراء ؛ فنجدّه يذكر تفصيلات الأقوال ، والأدلة ، ثمّ يرجّح ما يراه راجحاً مع تعليله لذلك التّرجيح في معظمها ؛ في مثل قوله : ((الخلاف في رافع الفعل المضارع : مذهب البصريين أنّ رافعه معنّى ، وهو : وقوعه موقع الاسم ، ومذهب الكوفيين رافعه تجرّده عن الناصب والجازم))^(٢) ثم يذكر رأيه بقوله : ((قلت : الصواب أنّ رافعه وقوعه موقع الاسم المرفوع في أصله))^(٣) .

وبيّن أصل الخلاف في المسألة ، فقال : ((هذا الخلاف مفرّع على الخلاف في أنّ إعراب الفعل يدل على معنّى أو لا))^(٤) .

وكذلك الخلاف في (كي) ، قال : ((كون كي جارة مذهب البصريين ، ومنعه

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٣/ ٩١٧) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٢٥٠) .

(٣) النص المحقق (ص ٢٥٠) .

(٤) النص المحقق (٢٥٨) .

الكوفيون ، وقولهم : كيمه يحتمل أن يكون تقديره : كي يفعل ماذا ، كما قدره الكوفيون ، فلا يثبت به أصل (...))^(١) . ثم ذكر رأيه فقال : ((قلت : ذلك التقدير باعتبار الأصل ؛ إذ كل معمول أصله التأخير عن عامله ثم قدم (ما) في كي يفعل (ما) وحذف الفعل (...))^(٢) .

أما الشواهد فقد كان لمنهج ابن الحاجب الذي اتسم بشيء من الإجمال في عرضه للمسائل - كما ذكرت سابقاً - أثرٌ في تعامله مع الشواهد التي استشهد بها ؛ سواء من القرآن الكريم ، أو من الحديث الشريف ؛ وحتى الأمثال ، وأقوال العرب ، والشواهد الشعرية .

ف نجد القرآن الكريم على رأس تلك المصادر في شواهد في إثبات الحكم النحوي ، أو توجيه حكم ، أو ترجيح رأي على رأي . وهي قليلة مقارنة بشرح الحديثي ، فبلغت عند ابن الحاجب (١٦٠) آية فقط . ولم يفرق ابن الحاجب عند استشهاده بالآيات بين القراءة المتواترة ، والقراءة الشاذة ؛ بل استشهد بها كلها ؛ لأنَّ القراءة سنَّةٌ متَّبَعَةٌ ؛ فكان يقدم القراءة على أحكام النُّحَاة ؛ لأنَّ القراءة ثابتةٌ بالتواتر ، وما نقله النُّحَاةُ آحاداً ، والقراءُ أعدلُّ وأكثرُ ؛ فالرجوعُ إليهم أولى .

أما الحديثي فقد أكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنية ؛ حتى بلغت - في الجزء الذي أقوم بتحقيقه - أكثر من (٦٠٠ آية) . وقد سار الحديثي على منهج ابن الحاجب في الاستشهاد بالقراءات كلها ؛ صحيحها وشاذها .

(١) ينظر : النص (ص ٢٧٦) .

(٢) النص المحقق (ص ٢٧٦) .

أما بالنسبة للحديث الشريف فلم أقف على حديث واحد في شرح ابن الحاجب للكافية ؛ لأنه كان يرى رأي القدماء في عدم الاستدلال بالحديث ؛ لأنه قد روي في أكثره بالمعنى . وحتى في مصنفاته الأخرى كان مقللاً في الاستشهاد بالحديث .

أما الحديثي فقد أكثر من الاستشهاد بالحديث ، فكان متابعاً في ذلك لابن مالك ؛ لذا فأكثر ما ذكره من الأحاديث نقله عن ابن مالك ، دون نظر ، أو تفتيش في صحة أو ضعف . وقد بلغت الأحاديث في الجزء الذي قمت بتحقيقه (٥١) حديثاً ، أوردها مستدلاً بها على توجيه رأي ، أو التأكيد على صحته .

أما كلام العرب والأمثال فقد عول عليها ابن الحاجب ، فاهتم بإيراد الأمثال ، وأقوال العرب من كلام الفصحاء الذين يوثق بهم ، ويطمأن إليهم ؛ كقولهم : لم يوجد كان مثلهم^(١) .

وكذا الحديثي أكثر من الاستشهاد بأقوال العرب وأمثالهم ؛ كما في : لَقَضُوا الرَّجُلُ فلان ، وَعَلِمَ الرَّجُلُ فلان^(٢) . وَقَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ : لَا تُحْبِذُهُ بِمَا لَا يَنْفَعُهُ^(٣) . وكقولهم : قد كان من مطر^(٤) . وقولهم في المثل : من دخل ظفار حمر^(٥) . خَالَكَ الْجَوْ فَيُضِي-وَاصْفِرِي^(٦)

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٣/ ٩٠٩)

(٢) النص المحقق (ص ٦٤٧) .

(٣) النص المحقق (ص ٦٥٣) .

(٤) النص المحقق (ص ٦٨٦) .

(٥) النص المحقق (ص ٢٥٥) .

(٦) النص المحقق (ص ٥٩٦) .

والشواهد الشعرية قليلة عند ابن الحاجب بالنسبة لما تضمّنه الكتاب من أحكام نحوية كانت بحاجة إلى تلك الشواهد التي تؤيد ، أو تنقض ذلك الحكم .

أما الحديثي فقد أكثر من الاستشهاد بالشواهد الشعرية ، فبلغت - في الجزء الذي أقوم بتحقيقه - (٤٥٥) شاهداً . وذكر كثيراً مما تفرّد به ابن مالك ولم يسبق إليه .

وبالنسبة للمصادر التي اعتمد عليها ابن الحاجب في شرحه للمقدمة الكافية ؛ فبعد الرجوع إلى شرحه والتفتيش فيه ، وجدت على رأس تلك المصادر (كتاب سيبويه) الذي ملأ هذا الشرح ، وإن لم يشر إليه في بعض المواضع . وكذلك كتب أبي علي الفارسي التي تظهر من خلال ذكر آرائه ، ومناقشته فيها ، وأخذ ما هو متفق معه ، وردّ ما خالفه . ولعل (الإيضاح العضدي) أظهر هذه الكتب . وعوّل ابن الحاجب على بعض النحاة دون أن يورد لهم ذكراً في شرحه ؛ كابن السراج ، وابن جني ، والزجاجي ، والجزولي .

أما مصادر الحديثي فهي مصادر صرّح بالنقل عنها ، والاعتماد عليها في شرحه ؛ وذلك من خلال ذكرها في مقدمته للشرح ، أو تكرر ذكر أصحابها في الشرح .

أما التي ذكرها في مقدمته فهي كتب المتقدمين من بصريين وكوفيين ، مع الإكثار من النقل عن ابن الحاجب وابن مالك . قال : ((وكتبت حاوياً خلاصة كلام الأولين ...)) . فقد ذكر اشتماله على كلام المتقدمين من بصريين وكوفيين ، واختلافاتهم . ونجده قد صرّح بذكرهم في شرحه ، وعلى رأسهم سيبويه الذي أورد أقواله وعزاها في كثير من المواضع ، وكذا المبرد ، وابن السراج ، والسيرافي ، والفارسي ، وابن جني . فنجد نقولاً من : الكتاب ، والمقتضب ، والاصول ، وشرح السيرافي .

أما كتب الفارسي فقد تعدّد النقل عنها ، والأخذ منها ؛ فينقل عن : الإيضاح العضدي ، والبغداديات . ونجد بعض النقول عن ابن جني من (سر صناعة الإعراب) . وإن لم يصرّح بها إلا قليلاً ؛ كما في قوله : قال ابن جني عن شيخه محمد بن الحسن . وكذا :

أنشد ابن جنّي ...

أَمَّا مَنْ أَكْثَرَ مِنَ النَّقْلِ عَنْهُمْ ؛ سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ بِعَزْوِ الْقَوْل ، أَوْ تَرْكِهِ دُونَ عَزْوِ = فَقَدْ صرّح بهم في مقدمته - كما سبق - ؛ وهما : ابن الحاجب ، وابن مالك . فكتاب (شرح المقدمة الكافية) يأتي على رأس كتب ابن الحاجب التي كانت مصدراً مهماً للحديثي في الأحكام النحوية ، وفي الأقوال التي يوردها عنه . يليه (الإيضاح في شرح المفصل) الذي كان مصدراً مهماً في كثير من الردود التي ردّها على المخالفين . وقد صرّح بذكرهما في بعض المواضع ^(١) . والمصدر الثالث من كتب ابن الحاجب (الأمالي) ، الذي أفاد منه الحديثي في ما أملاه ابن الحاجب في بعض الآيات القرآنية ؛ في مثل قوله : قال الحاجبي : «إِنْ قَرِئَ (إِنْ) بِالتَّخْفِيفِ ، وَ﴿لَمَّا﴾ بِالتَّشْدِيدِ ، وَنَصَبَ ﴿كُلًّا﴾ بِأَنْ يَكُونَ حُكْمَ ﴿لَمَّا﴾ كَمَا مَرَّ . وَإِنْ جُعِلَ (إِنْ) نَافِيَةً يَكُونُ ﴿كُلًّا﴾ مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ ، وَيَكُونُ ﴿لَمَّا﴾ بِمَعْنَى (إِلَّا) فتقديره : إِنْ أَرَى كُلًّا لَمَّا لِيُؤَفِّقَهُمْ . وهذا أقرب» ^(٢) .

والمصدر الرابع من كتب ابن الحاجب (شرح الوافية نظم الكافية) نجده في مواضع يسيرة جداً ، ولم يصرّح الحديثي بذكره .

أَمَّا ابْنُ مَالِكٍ فَنَجَدُ كِتَابَهُ (التَّسْهِيلَ) عَلَى رَأْسِ تِلْكَ الْكُتُبِ الَّتِي ضَمَّنَهَا الْحَدِيثِيُّ فِي شَرْحِهِ . وَكَذَا (شرح التسهيل) أفاد منه الحديثي في الاستشهاد بالآيات ، والأحاديث ، والشواهد الشعرية . وكثير من التفصيلات التي أوردها الحديثي هي منقولة عن (شرح التسهيل) .

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٦٣٧) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٨٧٩-٨٨٠) .

ويليه كتاب (شرح الكافية الشافية) ، الذي أفاد منه كثيرًا من الشواهد ، والردود ،
والتعليلات .

وفي مواطن قليلة أفاد من (شرح عمدة الحفاظ) ، وفي مواطن أقل من كتاب
(شواهد التوضيح والتصحيح) .

أمّا الكتاب الذي لم يصرّح بالنقل عنه إلّا في مواطن يسيرة - مع أنّ مادة الشرح قد
امتألت بأقواله ، وردوده ، واستشهاداته - فهو : (شرح المفصل لابن يعيش) ؛ فهو
مصدر مهم جدًّا في شرح الحديثي ، مع خفاء اسم ابن يعيش في أغلب المواطن التي ينقل
عنه فيها نقلًا حرفيًا . ولا أدري ما الذي مع الحديثي من التصريح به ، أو ذكر الأخذ عنه
في مقدمته . وقد صرّح بذكر اسم ابن يعيش في أحد عشر موضعًا فقط .

ومن أفاد منه الحديثي : الزمخشري . و(المفصل) يأتي في مقدمة كتبه التي أفاد منها
الحديثي ، وتجلّى ذلك في ذكر آراء الزمخشري ، ونقل أقواله في مفصله . وقد نسبها إليه في
معظمها ؛ فصرّح باسمه في (٥٢) موضعًا . وأفاد كذلك من (الكشاف) ، وصرّح بذكره في
موضعين . وفي بعضها قال : (قال جار الله) . وأفاد من (حواشي المفصل) الذي أشار إليه
في موضع واحد . وفي بعض المواضع يظهر أنّ النقل عن الزمخشري بواسطة (شرح
المفصل) لابن يعيش ، و(الإيضاح) لابن الحاجب .

وقد ذكر أقوال الجزولي ، ونسبها إليه في بعضها ، وإن كانت في بعض المواضع
منسوبة إليه وهي للشلوين في شرحه على المقدمة الجزولية ، أو في التوطئة .

وأفاد من الأندلسي ، وصرّح بذكر اسمه والأخذ عنه في ستة عشر موضعًا ؛ وذلك
من كتابه (المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية) ، مع تعويله عليه في مواضع كثيرة دون
ذكر الأخذ عنه .

ونقل عن ابن برهان في مواطن قليلة من كتابه (شرح اللمع) ، وصرّح في أربعة

مواضع باسمه ، مع أخذته عنه في مواضع دون تصريح بذلك .

وكذا عن عز الدين الزنجاني الذي صرح باسمه في ثلاثة مواضع ، وأخذ عنه من كتابه (الكافي شرح الهادي) ، وإن كانت أقوال الزنجاني وردوده في مواضع كثيرة من (الكتاب الركني) . ويبدو في بعض الفصول التعويل الكامل من الحديثي على ما كتبه الزنجاني في (الكافي شرح الهادي) ؛ مثال ذلك : فصل (حروف التفسير) .

وأفاد من ابن الناظم في مواضع متفرقة ، من شرحه للألفية ، وما استكمله من (شرح التسهيل) .

كما أفاد من السكاكي في كتابه (مفتاح العلوم) في موضعين ، وذكر نيته في توضيح بعض المسائل في شرحه للمفتاح - إن يسره الله له - .

ويمكن ترتيب هذه المصادر التي أخذ عنها ما بين مكث في الأخذ عنها ومقل ؛ فالمصادر التي نقل عنها بكثرة : (شرح المقدمة الكافية - الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب - التسهيل ، وشرحه - شرح الكافية الشافية لابن مالك - المفصل للزمخشري ، وشرحه لابن يعيش) .

والبقية جاءت متفرقة وفي مواضع معدودة .

الفصل الخامس

تقويم الكتاب

ما سيتم عرضه هو نظرة تقويمية للكتاب ، من خلال عرض لأهم ما تميّز به الشرح ، والشارح ، وكذلك المآخذ التي يراها الباحث قد أثرت في الشرح ، والمآخذ على الشارح ، وفي ختام هذا الفصل حديث عن أهمية الشرح وقيّمته من خلال أثره في الخالفين.

أ - أهم ما تميّز به الشرح :

يمكن للباحث تلخيص ذلك في نقاط على النحو التالي :

- تحقيق الهدف الذي أورده الحديثي في مقدمته عند ذكر سبب تأليفه للشرح ، ويبدو للباحث أنّ الحديثي قد استطاع الوصول إلى تحقيق هدفه ، وهو ما ذكره بقوله : ((أَنْ أَكْتُبَ كِتَابًا جَامِعًا الْمَتَدَاوِلَ مِنْ أَبْحَاثِ الْفَضْلَاءِ مَمْرُوجًا بِهَا مَا سَمَحَ بِهِ خَاطِرِي ، وَأَخْرَجْتَهُ قَرِيحَتِي مِنْ عِلَلٍ بَدِيعَةٍ وَمَسَائِلَ نَحْوِيَّةٍ ... فَكُتِبَتْ حَاوِيًا خِلَاصَةً كَلَامِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ ، وَمُعْظَمِ اخْتِلَافَتِهِمْ ...))^(١).

- الوقوف على الحدود والتعريفات ، وتفصيل كل ما يتعلق بها ، وإخراج المحترزات ، والإسهاب في ذلك من أجل تجلية الحدّ وتوضيحه .^(٢)

- استقصاء الشرح لجوانب الموضوع الذي يتحدث فيه ، واستيفاء المسائل المتعلقة به ؛ وذلك من خلال ما وضعه من تنبيهات ، وفروع ، ومسائل ، وتذانيب ، وفوائد ؛ استطاع من خلالها عرض الخلافات ، وما ذُكرَ فيها من الردود ، أو الأقوال المختلفة ؛ في مثل قوله :

(١) الكتاب الركني : (ل ٢)

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ١٩٣) .

((تنبيه: لم يُردْ بقوله : لام الأمر ، و(لا) النهي : الأمر والنهي الشرعيين ؛ إذ الأمر في الشرع : ما يكون تركه في جميع وقته سبباً للعقاب . والنهي فيه : ما يكون فعله سبباً للعقاب ؛ بل الأعم منهما ، فيشملها بهما وغيرهما ...))^(١) .

((فائدة : جُزِمَ ﴿يَغْفِرُ﴾ في قوله تعالى : ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَذْكَرُ...﴾^(١١) يَغْفِرُ لَكُمْ ؛ لأنَّ معنى ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ و﴿وَتُجَاهِدُونَ﴾ : آمِنُوا ، وجَاهِدُوا . أي : استمروا عليهما ...))^(٢) .

- طريقته في السؤال والجواب ، وطرح الأقوال المخالفة والاعتراضات ، وإيراد الردود . وهو في بعض المسائل يخلق أقوالاً يعترض بها من أجل الوصول إلى استيفاء جوانب المسألة النحوية . وكذا ما أورده في المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ، وأدلتهم ، والترجيح في تلك المسائل بالدليل المرجح .

- إيراد بعض الأقوال والآراء التي لم أقف عليها عند غيره ممن سبقه ؛ وذلك في نحو : حديثه عن (حتّى) ؛ قال :

((وأقول : سبب جعلها عاطفة : إذا كان تاليها جزءاً من متلوها . واختصاصُ العطف بها بهذا الموضع أن الأصل أن يتحدَّ أفراد كلِّ حقيقة ، وكذا أجزاء كلِّ فردٍ من كلِّ حقيقة ؛ كأفراد البسائط ، وأفراد غيرها ، وأجزائها الأفراد ، وكذا كلُّ متجاوزين ؛ باعتبار مساواة تعلُّق الأفعال بها ؛

(١) النص المحقق (ص ٣٦٣)

(٢) النص المحقق (ص ٤٠١) .

ولذا الأغلبُ مِنْ كُلِّ منها كذلك ، يوجدُ -يعني : كُلُّ فعلٍ من الرؤية ،
والأكل ، واللمس ، وغيرها ساوى تعلُّقه بفردٍ مِنْ حَبَّاتِ البُرِّ مثلاً وبِجُزءٍ
من أجزاءِ البُرَّة ؛ لتعلُّقه بالآخر - . وكذا في المتجاورين))^(١) .

- الردود التي ردَّ بها أقوال المخالفين ، ولم يسبق إليها ؛ ومن ذلك : ردّه على ابن
مالك . قال :

((قلتُ : (نعم) ونحوه ليس ممَّا نحن فيه ؛ لأنَّه لم يبقَ بمعنى نَعَمْ ، وإنَّما غُيِّرَ
لفظه ؛ ليدلَّ على تغيير معناه . وكلامنا في فرع هو بمعنى أصله كـ شَهِدَ ،
و شَهِدَ . والآيتان ليستا لقومٍ في قصة مخصوصين....))^(٢) .
وكذا ردّه لمذهب الكوفيين .

- توجيه وتعليل الأقوال والآراء التي يختارها ويميل إليها ، أو التي يردّها
ويخالفها ، في مثل قوله :

((وقلتُ : يلزم ؛ ليخرج نحو: إنَّني ، و لَدُنِّي ؛ فإنَّها لم تلزمه))^(٣) .

- ومثل قوله :

((قلت : توالي أربع متحركات علّة لإسكان لام الثلاثي خاصّة ، فلا يكون
علّة قاصرة . وعلّة إسكان لام غيره حمّله عليه ؛ لأنَّه الأصل ، وإن كان
غيره أكثر ؛ بدليل اعتلال الفعل المزيد إذا اعتلّ ثلاثيه ، وإنما جاز

(١) النص المحقق (ص ٩٢٤) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٢٠١) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٢٠٦) .

أربع متحركات في نحو : مَعْدَة ؛ لأنَّ حركة التاء عارضة^(١).

- تحقيق أقوال العلماء وتوضيحها ، من خلال الأمثلة التي يوردها ؛ في مثل قوله :

((فإن قيل : قولهم : الحرف لا يستقل بالجزئية مُشعرٌ بأنَّه جزءٌ منه غيرٌ مستقلٍّ ، ومعلومٌ أنَّه ليس جزءاً منه أصلاً . قلتُ : جزءُ الكلام يُطلق على كلٍّ من مُقَوِّمَيْهِ ، وهو الأصلُ ، وعلى متمماتٍ وقيودهما ؛ كالنعت ، والحال ، أو الكلام ؛ كالشرط . وكلَّ جزءٍ منها مستقلٌّ ؛ فالحرف ليس واحداً ، فلا يكونُ جزءاً منها . أو تقول : الحرف وإن لم يستقل بنفسه جزءاً يصير مع غيره جزءاً مستقلاً ، وقد يطلق الجزء على كلٍّ من مفرداته وروابطه ، فيكونُ الحرفُ جزءاً كالجار مع مجروره ، إذا كانا ظرفاً مستقراً ؛ نحو : زيدٌ في الدار))^(٢).

- تفسير أقوال المتقدمين تفسيراً مغايراً لما ذكره النُّحاة السابقون له ؛ كما في تفسيره لكلام سيويوه ، في قوله :

((قلت : ليس في كلامه ما يدلُّ على أنَّ مرادهُ ذلك ، وكون (ما) لنفي الحال ، و (لن) للاستقبال لا يدل على أنَّ (ما) و (لا) ليسا كذلك . و (لا) التي ضد (نعم) ليست الداخلة على المضارع ، بل هي الداخلة على الماضي...))^(٣).

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٢١١ ، ٢١٢) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٦٦٧) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٢٣٢) .

- وكذا في قوله :

((وبه يُشعر قول الزمخشري : (إذا اتصل به نون جماعة المؤنث لم يعمل ...)
مُرَّاهُ : فتعمل محلاً ؛ لوجود سبب الإعراب ، وهو الشيوخ والتخصيص
بالحرف ، مع وجود المانع ؛ فيكون كالمضمر))^(١).

- ظهور شخصية الحديثي من خلال تعليقاته على أقوال النحاة ، وترجيحه
لراجع الدليل في كثير من المواضع ، وكذا في شرحه لأقوال المتقدمين بما لم
يُسبق إليه .

ب - المآخذ على الشرح :

من أبرز المآخذ على الشرح ما وقع فيه الشارح من أوهام في بعض المواضع ، وهي
ناتجة إما عن متابعته لابن الحاجب ، أو سوء فهمه للنص ، أو خطأ في نقل النص . ويمكن
ضرب أمثلة لهذه المآخذ في النقاط التالية :

- نسبته إلى المازني جواز أن يلي فعلي التعجب الظرف والجاء والمجرور متابعاً
لابن الحاجب ، والمصادر تنسب ذلك للفراء والجرمي ؛ حتى ابن الحاجب
نسبه إلى الجرمي في (إيضاح المفصل) ؛ فهذا مما وهم فيه ابن الحاجب وتبعه فيه
الحديثي .

- تابع ابن الحاجب في ما ذكره نقلاً عن إمام الحرمين من قوله : (فائدة العاطف
في الجمل تحسين الكلام لا غير) ، فقد ذكره رأياً لإمام الحرمين ، ولم يكن

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٢٤٢) .

كذلك ؛ بل ذكره إمام الحرمين مستعرضاً له ضمن الآراء التي أوردتها^(١)

- ذكر حديثاً معزواً إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ؛ وهو ما تُسبب إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - في مدح صهيب ، بقوله : (نِعَمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ ؛ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعِصِهِ) . وقد تابع فيه كذلك ابن الحاجب ، وهو ليس بحديث . وهذا القول منسوبٌ في جميع المصادر إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه-^(٢) .

- نسب إلى المبرد أنه لم يذكر (خلا) مجروراً بها . وهو كذلك متابعٌ لابن الحاجب . وقد ثبت قول المبرد به في (المقتضب)^(٣) .

- ما ذكره في مجيء الباء للظرفية ، ووصف ذلك بالشذوذ . وهذا وهمٌ منه ؛ فلم يقل أحدٌ من النحاة بشذوذها . ومن العجيب أنه استشهد لمجيئها للظرفية بآيتين من كتاب الله - عز وجل - . قال :

((وَشَدَّ مَجِيئُهَا لِلظَّرْفِيَّةِ ، وَهِيَ الَّتِي يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا وَضْعُ (فِي) نَحْوِ :

ظَنَنْتُ بَزِيدٍ . وَجَلَسْتُ بِالْمَسْجِدِ . قَالَ تَعَالَى : ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ﴾ ،

و﴿إِلَّا أَلْ لُّوْطٍ نَّجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾^(٤) .

- ما ذكره في تعريف لفظة (الحَبَق) في قول الشاعر :

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٩١٣) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ١٠٢٧) .

(٣) المقتضب (٤/ ٤٢٦) .

(٤) ينظر : النص المحقق (ص ٧١١) .

لَا يَخْدَعَنَّكَ مَوْتُورٌ وَإِنْ قَدُمْتُ تَرَاتُّهُ فَيَجْبِقُ الْحَزْنَ وَالنَّدْمَ

وقد أخطأ في تعريفها ، حين قال : ((الرُّدَام))^(١) . وهذا وهمٌ منه ؛ بسبب سوء فهمه للشاهد الشعري . وما قاله لا يستقيم مع المعنى العام للبيت .

وكذلك تفسير (الكريّ) بالمطر^(٢) ؛ في قول الشاعر :

مَتَى أَنَا لَا يُورِّقُنِي الْكَرِيُّ لَيْلًا وَلَا أَسْمَعُ أَجْرَاسَ الْمَطِيِّ

- عدم الدقة في نقل بعض الأقوال ، وكذلك عدم الدقة في فهم بعضها ، وإيراد مفهوم مخالف لما أورده صاحب القول ؛ في مثل قول الحديشي :

((وعدّ الزخشري نصب (يغضب) في قول كعب :

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلٍ

من الجمعية ؛ فيكون عطفًا على نفعي ، أي : ليس يُسبّب نفعي ، وغضب صاحبي منه))^(٣) .

ولم أجد هذا القول للزّخشريّ .

- ما نقله عن ابن مالك : أنّ دخول (إنّ) المضارع - وإن كان من النواسخ - شاذٌّ ؛

كقوله تعالى : ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ﴾ القلم: ٥١^(٤) .

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٣٠٠) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٤٠٨) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٣١٨) .

(٤) ينظر : النص المحقق (٨٨٢) .

- وكذا قول المالكي : «قول الزجاج : لا تقع (لا) العاطفة بعد الفعل الماضي....»

والقول للزجاجي في (معاني الحروف) ، وذكره ابن مالك^(١) .

- نَسَبَ حَذْفَ الهمزة في الاختيار إلى الفراء . والذي جوّز ذلك إنما هو الأخفش^(٢) .

- الأخطاء النحوية ، أو الخروج عن قواعد النحو ، وكذلك ركافة الأسلوب في بعض المواضع ؛ مِنْ مثل :

○ تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث المجازي في بعض المواضع ، في نحو قوله :
كان صيغة الأمر أكثر شبهًا بالمضارع - وقد جاء ناقصة^(٣) - ولو دلّ
الزائدة - انتقل الصفة إليه - لو وقع هذه الأفعال بعد المبتدأ^(٤) .

○ عَوْدُ الضَّمِيرِ المؤنثِ على المذكّرِ ، وَعَوْدُ الضَّمِيرِ المذكّرِ على المؤنثِ ، في
نحو : نوعٌ لا شرطَ له في كونه ناقصةً^(٥) .

○ حَذْفُ الفاء من جواب (أمّا) كثيرًا ؛ مثل : أمّا إذا لم تكن الواو للجمعية

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٩٥٣) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٩٣٩) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ٥٠٠) .

(٤) ينظر : النص المحقق (ص ٥١٢ ، ٥١٤) .

(٥) ينظر : النص المحقق (ص ٥٠٥) .

تكون...^(١) .

○ قوله : أربع معان - المواضع الثلاث - شاع كل واحد - شاعه - الغير الممدوح^(٢) .

- الأخذ عن النحاة في مواضع كثيرة دون الإشارة إلى ذلك ، وقد يعزو تلك الأقوال إلى نفسه ، بقوله : (قلتُ ، وأقولُ) . وكذا الردّ بها على المخالفين ، ويورد الاعتراضات والردود ؛ كما في قوله :

((وقول الزمخشري : (الفعلُ : ما دل على اقتران الحدث بالزمان). وإن حصل به التمييز ، ليس بسديد))^(٣) .

وهذا من قول ابن الحاجب . وأيضاً قال الحديثي :

((وينصرف الماضي إلى الحال بالإنشاء ؛ كبعثُ...))^(٤) .

وهو قولُ ابن مالك . وقال الحديثي أيضاً :

((إنما حُمل عند التجرد عن قرائن الاستقبال على الحال ؛ لأنَّ اهتمام الناس بما هم فيه أشد منه بما ينتظرونه وهو أمكن))^(٥) .

وهو عن الأندلسي . وقال الحديثي :

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٣١٥) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٣٠٦) .

(٣) ينظر : النص المحقق (ص ١٩٦) .

(٤) ينظر : النص المحقق (ص ٢١٣) .

(٥) ينظر : النص المحقق (ص ٢٢٢) .

((أقول : دخله الرفع والنصب ؛ لا لأن مدلولهما فيه مدلولهما في الاسم ، فإن الفعل لا يقع فاعلاً ولا مفعولاً))^(١) .

وهو من أقوال ابن يعيش .

- إهمال نسبة الأقوال إلى أصحابها ؛ فيُورد عبارات مثل : من قال - من يقول - من جوز - منهم من يرى - من رأى - يتوهم بعض - فالأكثر نصوا^(٢) .

- عدم التبويب للأبواب أو الفصول ؛ بل كان يفصل الأبواب والفصول بذكر قول ابن الحاجب ، وإن كان بعض النسخ قد كتبوا في الهامش الجانبي في بعض النسخ عبارة (مطلب) ؛ وذلك اجتهاد منهم .

- السهو في الآيات القرآنية في بعض المواضع . ولعل ذلك من خطأ النسخ ؛ في مثل : (وأرسلنا إلى فرعون) . والصواب : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴾ المزمع : ١٥ . وأيضاً : (ولا جناح عليكم أن تأكلوا) ، والصواب : ﴿ وَلَا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ ﴾ النور : ٦١ .

(ت) قيمة الكتاب :

أما قيمة الكتاب وأهميته فتبدو في أثره في الخالفين سواء في استفادتهم من طريقته التي سار عليها في عرض المسائل ، أو النقل عنه في بعض الكتب ، أو الاستئناس برأي الحديثي وترجيحه في بعض المسائل ، وكذا الاعتراض عليه .

(١) ينظر : النص المحقق (ص ٢٤٢) .

(٢) ينظر : النص المحقق (ص ٥٢٩) .

ولعلَّ أول من استفاد من طريقته في الشرح تلميذه تاج الدين التبريزي في شرحه للكافية المسمى (مبسوط الأحكام) ؛ حيث سار فيه على طريقة شيخه في الربط بين ما قاله ابن الحاجب وابن مالك .

أمَّا أثرُهُ في كتب الخالفين فنجد آراءه وترجيحاته في ما نقله عنه تلميذه التبريزي بقوله : ((وقيل : إنّ (ربّ) للتقليل بأن يكون المجرور بها قليلاً بالنسبة إلى غيره ... وهذا القول مختار شيخني العلامة ركن الدين الحديثي ، وهو بمكان القبول والاختيار))^(١).

وكذلك ما نقله الإمام تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (٧٥٦ هـ) في كتابه (فتاوى السبكي) ، في حديثه عن تقديم الفاعل على المفعول وجوباً ؛ فبعد أن ذكر كلام ابن الحاجب في ذلك ، قال : ((ورأيت كلام شخص من العجم يقال له الحديثي شرح كلامه ، ونقل كلامه هذا ، وقال : لا يخفى عليك أن هذا الجواب إنّما يتم ببيان أن (زيّداً) في قولنا : ما ضرب إلا عمرّاً زيدٌ ، و(عمرّاً) في قولنا : ما ضرب إلا زيّداً عمرّاً = يمتنع أن يكونا مفعولين لضرب الملفوظ))^(٢).

وفي موضع آخر أورد السبكي قول السكاكي : ((وذهب صاحب (المفتاح إلى جواز التقديم ؛ حيث قال في فصل القصر- : ولك أن تقول في الأول : ما ضرب إلا عمرّاً زيد ، وفي الثاني ...))^(٣) . ثم ذكر اعتراض الحديثي على قول السكاكي ، فقال : ((وقال الحديثي على صاحب (المفتاح) : إنّ حكمه بجواز التقديم إنّ ثبت بوروده في الاستعمال فهو غير

(١) مبسوط الأحكام (ص ١٠٥٥) .

(٢) فتاوى السبكي (١/ ٩٩) .

(٣) فتاوى السبكي (١/ ١٠٠ ، ١٠١) .

مستقيم ، بأنّ ما ورد في الاستعمال يحتمل أن يكون الثاني فيه معمولاً لعامل مقدّر ؛ كما ذكره ابن الحاجب وابن مالك ، وأصول الأبواب لا تثبت بالمحتملات^(١) .

وبعده أورد قولاً آخر للسكاكيّ في (إنّما) ، قال : ((فإن قيل : فهل يجوز التقديم في (إنّما) ... كذا قال صاحب (المفتاح) ، وقال الحديثي : امتناع التقديم في (إنّما) يقتضي- امتناعه في (ما ، وإلا) ؛ ليجري باب الحصر على سنن واحد^(٢))).

ومن اعترض على أقوال الحديثي : الشيخ خالد الأزهرى (٩٠٥هـ) في التنوين وحده ، وذكر محترزاته ، قال : ((والنون اللاحقة لآخر الكلمة من كلمة أخرى ؛ نحو : أحمد انطلق ؛ لثبوتها في الخط ، فلا حاجة إلى زيادة الحديثي في حدّ التنوين : (ولا يكون جزء غيرها)))^(٣) .

ونقل عنه : الشيخ محمود بن الحسين الحاذقي المعروف بـ(الصادقي الكيلاني ت ٩٧٠هـ) في حاشيته على الكافية . وقد بلغت نقوله أكثر من ثلاثين موضعاً ، ذكر فيها اعتراضات الحديثي ، وما ذكره من الردود عليها^(٤) . وذلك في نحو : ((فإن قيل : المصغر فرع عن المكبر ، وكذلك المنسوب فرع عن المنسوب إليه . قلنا : أجاب عنه الإمام الحديثي في شرحه للكافية : بأنهما منافيان للفعل ؛ لأنهما موصوفان حقيقة ، والموصوف مسند إليه

(١) فتاوى السبكي (١/ ١٠٠ ، ١٠١) .

(٢) فتاوى السبكي (١/ ١٠١) .

(٣) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٢٣) .

(٤) ينظر : حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب (ص ٦١ ، ٦٧ ، ٩٤ ، ١١٦ ، ١٧٨ ، ٢١٣) ، وهي رسالة ماجستير في جامعة أم القرى ، رقمها (١٢١٢٢)

معنى ، بخلاف الجمع والتأنيث ؛ فَإِنَّ الفعل))^(١).

وممن نقل عنه : أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الحلبي المشهور بـ(ابن الحنبلي ت ٩٧١ هـ) في رسالته : (كُحِلَ الْعُيُونُ النَّجْلِ فِي حَلِّ مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ) ، وذلك في موضعين : أحدهما قوله : ((وأجاز الحديثي أن يكون عطفاً على تئية ، إن جعلته حالاً ، وتبعه على جوازه الحلبي في حواشي الوافية))^(٢).

وممن ذكره ، ونقل عنه : المحقق عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٤ هـ) في (خزانة الأدب) ، عند الحديث عن الشاهد التاسع والأربعين بعد الستائة :

لَا تَتْرُكْنِي فِيهِمْ شَطِيرًا إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا

وذكر البغدادي تخريج ابن الحاجب في (شرح المفصل) الذي قال فيه : ((وقد أول : إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ ، على معنى : إِنِّي أقول ، والقول يحذف كثيراً)). ثم ذكر استدراك الحديثي على ابن الحاجب بقوله : ((وقد ناقشه الإمام الحديثي في (شرح الكافية) بأنه إنما يتخلص عنه به إذا كان الموضع للحكاية فقط . وفيه نظر ، وإلا يكون حينئذ معتمداً على (أقول) ((^(٣).

ثم ذكر رأي الحديثي في ذلك ، فقال : ((وقال الحديثي : الحق رفع (أهلك) ، وجعل (أو) بمعنى إلا أن ، كما في قولك : لألزمك أو تقضيني حقي ، أي : إلا أن تقضيني

(١) حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب (ص ٦١) .

(١) كحل العيون النجل في حل مسألة الكحل (ص ٦١) ، وينظر (ص ٥٣) .

(٣) خزانة الأدب (٨ / ٤٥٧ ، ٤٥٨) ، وينظر : النص المحقق (ص ٢٨٢) .

حقي))^(١).

وفي (شرح أبيات مغني اللبيب) أورد البغدادي الاعتراض السابق الذي اعترض به الحديثي على ابن الحاجب ، فقال البغدادي ، بعد ذكر الأقوال في إعراب (أهلك) في البيت السابق : ((ونقل ابن الحاجب في (شرح المفصل) تخريجاً خامساً ، قال : وقد أول : إني إذن أهلك ، على معنى : إني أقول ، والقول يحذف كثيراً . واعترضه الحديثي في (شرح الكافية) ببقاء الإشكال ؛ فإن (أهلك) معتمد على (أقول) ؛ لكونه جزء معموله الذي هو (إذن أهلك))^(٢).

وفي موضع آخر عند الحديث عن الشاهد الخامس والثلاثين :

ولا تدفني في الفلاة فإنني أخاف إذا ما مت أن لا أدفوها

على أن (أن) مخففة ؛ لوقوعها بعد الخوف بمعنى العلم = ذكر رأي الحديثي فقال : ((ففي (شرح الكافية) للحديثي : أن الخفيفة بعد فعل الخوف والرجاء ناصبة ؛ لأنه يحتمل أن يقع وإلا يقع ، وبعد الظن يحتملها والمخففة ...))^(٣).

ونقل عنه : السيد محسن الأمين ، في حديثه عن نشأة النحو ، وأول من وضع النحو ، فقال : ((وكذا ما يحكى عن ركن الدين علي بن أبي بكر في كتابه (الركني) في النحو : أخذ النحو عن أبي الأسود خمسة ؛ وهم : ابنه عطاء وأبو حرب ، وعنبسة ، وميمون ، ويحيى بن نعيمان ...))^(٤).

(١) خزانة الأدب (٨/ ٤٥٨ ، ٤٥٩) ، وينظر : النص المحقق (ص ٢٨٢) .

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب (١/ ٨٨) ، وينظر : النص المحقق (ص ٢٨٢) .

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب (١/ ١٤٠) ، وينظر : النص المحقق (ص ٨٩٠) .

(٤) أعيان الشيعة (١/ ١٤٠)

ملامة الدراسة

في ختام الدراسة خلص الباحث إلى مجموعة من النتائج ، يمكن إيجازها في التالي :

١ - إثبات نسبة الكتاب إلى رُكن الدين الحديثي ؛ وذلك من خلال ما أورده الباحث من الأدلة على إثبات تلك النسبة .

٢ - تحقيق عنوان الكتاب ، وترجيح العنوان الذي أثبتته الباحث (الكتاب الركني في تقوية كلام النحوي) ، وذلك من خلال الدلائل التي رجح بها الباحث ذلك العنوان .

٣ - التعرف على أهم المصادر التي استقى منها الحديثي مادته ، واعتمد عليها في شرحه .

٤ - تحديد مذهبه النحوي ، وهو المذهب البصري ؛ وذلك من خلال إثبات ميله إلى آرائهم ، وترجيحها في أغلب المسائل الخلافية التي أوردها ، وكذلك استعمال مصطلحاتهم .

٥ - اتّخذ الحديثي الآيات القرآنية المصدر الأول للاستشهاد ، فبلغت الآيات التي استشهد بها أكثر من (٦٠٠) آية ، أثبت بها الأحكام النحوية ، وعضد بها الآراء .

٦ - أورد الحديثي القراءات المتواترة ، والقراءات الشاذة ، ووجه منها ما احتاج إلى توجيه .

٧ - أجاز الحديثي الاحتجاج بالحديث الشريف ؛ وذلك من خلال الأحاديث التي استشهد بها ، وقد بلغت (٥١) حديثاً ، في الجزء الذي قمتُ بتحقيقه .

٨ - أكثر الحديثي من الاستشهاد بالشواهد الشعرية ، فبلغت (٤٥٥) شاهداً ، اشتملت على العصور المختلفة ، ولم يتجاوز بها عصور الاحتجاج .

٩ - استشهد بالأمثال ، وأقوال العرب في إثبات الأحكام النحوية ، وبيان بعض المعاني اللغوية للألفاظ ، وإثبات الأصل المتروك .

١٠ - ظهور شخصية ركن الدين الحديثي في شرحه ، فلم يكن تابعاً وناقلاً كلام غيره ؛ بل كان يخالف ويرد بالدليل ، ويذكر الوجه الصحيح ، ويرجح في مسائل الخلاف ، ويذكر الأدلة المرجحة لاختياره .

١١ - كان ركن الدين الحديثي موضوعياً في آرائه ؛ فلم تكن مواقفه من ابن الحاجب ، وابن مالك ، أو موافقتها في بعض الآراء ، ومخالفتها في بعضها الآخر = إلا مواقف العالم من العلم ؛ حيث كان منصفاً ، يرد الرأي بدليله ، ويعضده كذلك بالدليل .

١٢ - كان ركن الدين الحديثي ملماً بالأصول النحوية ؛ يبدو ذلك جلياً من خلال ترجيحه بعض الأقوال ، وتضعيف بعضها ؛ مستنداً في ذلك على تلك الأصول .

١٣ - استطاع ركن الدين الحديثي الإلمام بتفاصيل الأبواب ، والفصول ، واستيفاء المسائل المتعلقة بكل الموضوعات ؛ وذلك من خلال ما أورده من تنبيهات ، وفوائد ، ومسائل ، وفروع ؛ مكنته من عرض الخلافات ، وما ذكر فيها من الردود ، والأقوال المختلفة .

١٤ - وقف الباحث على كثير من الأقوال والردود التي انفرد بها الحديثي ، ولم يسبق إليها .

١٥ - كثرة التعليقات التي وردت في الشرح .

١٦ - كان لشرح الحديثي أثر في الخالفين ؛ فمنهم من سار على طريقته في شرحه

للكافية ، والجمع بين أقوال ابن الحاجب وابن مالك - وذلك عند تلميذه تاج الدين التبريزي - . ومنهم من نقل أقواله مرجحاً بها ، ومبيناً وجه الصواب .

نسخ المخطوط ، ومنهج التحقيق

أ - وصف النسخ المخطوطة المعتمدة في التحقيق :

١ - نسخة مكتبة راغب باشا باستانبول :

تحمل الرقم (١٢٥٠) ، وعددُ لوحاتها (٢٤٨) لوحةً ، وصفحاتها (٤٩٦) صفحةً ، ومسطرتها (٢٩) سطرًا ، في كلِّ سطرٍ (١٩ إلى ٢٠) كلمةً .

مكتوبةٌ بخطِ نسخيٍّ جيِّدٍ ، مشكُّولٌ في المواضع التي تُشكِّلُ في كثيرٍ من الأحيان .
اللَّوْحَةُ الأولى ، وهي صفحةُ الغِلافِ كُتِبَ في أعلاها : شَرْحُ الكَافِيَةِ ، وتحتَه : وَقَدْ روي في الحديث أنَّ السَّفَرَ قطعَةً من العَذَابِ ، ولولا فرحةُ الأوبةِ لما عَذَّبَ المذنبونَ إلا بالسَّفَرِ . وبجوارِها عباراتٌ مكتوبةٌ بالفارسيَّةِ ، تحتَها عنوانُ الكتابِ : شَرْحُ الكَافِيَةِ المُسمَّى كتابُ الرُّكنيِّ في تقويةِ كلامِ النُّحويِّ .

وتحتَ العنوانِ شعْرٌ كُتِبَ بالفارسيَّةِ لمولانا جامي في الشَّيْبِ وعيِّبه .

وفي وسطِ الصَّفحةِ كُتِبَتْ عبارةٌ حاجي خليفة في كَشَفِ الظُّنونِ : ((ومن شُروحِ الكافية : شرحُ الإمامِ رُكنِ الدِّينِ الحديثيِّ ، وهو مثلُ شرحِ الرُّضِيِّ بحثًا وشرِّحًا وجمعًا ؛ بل أكبرُ منه ، أوَّلُهُ : الحمدُ لله ذي الطَّوْلِ حَمْدَ المؤمنينَ ...)).

وكُتِبَ بجوارِها : استصحبهُ العبدُ الفقيرُ الحَقِيرُ السَّيِّدُ شيخُ محمد ، المدعو بأُسعد

زاده .

وأُسفلُ منها : استصحبهُ السَّيِّدُ محمد سعيد نجم ، غَفَرَ اللهُ لَهُ .

وفي أسفلِ الصَّفحةِ كُتِبَ ما ذكرَهُ الحديثيُّ في مقدمَتِهِ : وَسَمَّيْتُهُ بِالكِتَابِ الرُّكنيِّ في تقويةِ كلامِ النُّحويِّ ، وبعدها : في شُروحِ الكَافِيَةِ .

وفي الصَّفحةِ خَتَمٌ تَمَلَّكُ كُتِبَ فيه : حَسْبِيَ اللهُ وحدهُ ، مِنْ الكُتُبِ التي وقفَها الفقيرُ إلى آلاءِ رَبِّهِ ، ذي المواهبِ محمد المدعو بينَ الصُّدُورِ بِالرَّاغِبِ ، وكَفَى عبدهُ .

ويوجدُ خَتَمٌ باسمٍ : راغب باشا كتبخانة ، واسم المكتبة باللغة الإنجليزية ، وفي أسفله : من كتب الفقير لمولاه عبد الله بن عثمان بن عبد الله ...

وفي اللوحة الثانية مقدمة الكتاب ، بدايتها : بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه نستعين ، الحمد لله ذي الطول حمد المؤمنين ، والشكر لله ذي الفضل شكر المسلمين ، نحمده بعظيم نعمائه ، ونشكره على جميل آلائه ... ، قال الإمام الفاضل ، والهمام الكامل ... ركن الملة والدين علي بن الفاضل المرحوم ، والكامل المغفور ، أبي بكر الحديثي - أدام الله ظله - ... وامتدت المقدمة في ثلاث لوحات .

وبدأ الشرح بقوله : قال الإمام الحاجبي .

وجعل متن الكافية مسبقاً بقوله : (قال) ، وميزه الناسخ عن عبارة المتن والشرح بخط كبير .

وجعل بداية الشرح مسبقاً بقوله : (أقول) ، ممیزاً كذلك بخط كبير مختلف عن خط المتن والشرح ، ولم يكتب الناسخ متن الكافية كاملاً ؛ بل يكتب جزءاً منه ، وبعده : إلى آخره .

وما أورده الحديثي من تنبيهات ، وفوائد ، وتذنيب ، ومسائل ، وخاتمة . وكذلك : قلت ، وأجيب ، جعل كل ذلك ممیزاً بخط كبير .

وقد خلت النسخة من عناوين الأبواب والفصول .

وقد أثبت الناسخ التصحيحات ، والسقط في بعض المواضع في الهامش الأيمن ، أو الأيسر ، وفي بعضها في الهامش السفلي ، وأردفها بقوله : صح ، ووضع فوق موضعه من النص خطاً مائلاً ؛ ليحدد به موضع السقط أو التصحيح ، ويشير به إلى جهة الهامش ، وميز بعضها بمداد أحمر .

وفي الصَّفحة الأخيرة ، بعد الانتهاء من الشَّرْح : تمَّ بحمدِ الله ، وحُسْنِ توفيقِهِ ،
والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على رسولِ الله - صَلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّم - ، على يدِ العبدِ الضَّعيفِ
أصغرِ عبادِ الله المعينِ عَبدِ بنِ محمد بنِ عَبدِ الملقَّبِ بسعدِ الدِّينِ الصُّوفِيِّ النَّحْجَوَانِيِّ ،
في يومِ الاثنين ، ثاني عشرة رجب الأصب لسنة ثمانٍ وعشرين وسبعمئة .

وتحتته ختم التملك الخاص براغب باشا السابق في الصفحة الأولى .

فيها بعضُ السَّقَطِ اليسيرِ في مواضع متفرقة لا يتجاوزُ الكلمة الواحدة ، أو الجملة
القصيرة ، تمَّ استكمالُها من النُّسخ الأخرى ، والإشارة إليها في موضعها من التَّحْقِيقِ . وفي
موضع واحدٍ كان السَّقَطُ بمقدارِ خمسة أسطرٍ ، تمَّ استكمالُه من نسخة (ن) ، وهو في
اللَّوْحَةِ (١٩٢ / أ) ، وهو في (ص ٤٠٣) من التَّحْقِيقِ .

وقد جعلتُ هذه النُّسخة أصلاً ؛ لقدَّم تاريخ نسخها ، ووضوح خطها ، والضبط
في كثيرٍ من المواضع ، وقلة السَّقَطِ فيها .

٢ - نسخة مكتبة نور عثمانية بإستانبول :

تحمّل الرقم (٤٥٨٢) ، وقد رمزت لها بالرمز (ن) .

عدد لوحاتها (٣٠٩) ، كُتِبَ فيها النَّصُّ . وهناك لوحتان أخريان : واحدة جاءت
بعد اللَّوْحَةِ الأولى ، والأخرى في آخر المخطوط فيها نُقولٌ متعددة ، وختمٌ تملُّكٌ ؛ فيكونُ
المجموعُ (٣١١) .

وصفحاتها (٦٢٢) صفحة ، ومسطرتها (٢٧) سطرًا ، في كلِّ سطر (٢٠) كلمة .

وقد كُتِبَتْ بخطٍ نسخيٍّ جميلٍ واضحٍ ، وهي مشكولةٌ في معظمها .

في اللَّوْحَةِ الأولى وردَ عنوانُ الكتابِ في أعلى الصَّفحة : شَرْحُ الكافية للشيخ
العلامة العُمدة القَهَّامَةِ رُكنِ الدِّينِ الحَدِيثِيِّ ، نفعنا اللهُ تعالى ببركته وعلومه ، آمين يا معينُ .

وبجواره : من حُسن الله تعالى على عبده الفقير مصطفى بن صالح بمدينة مصر القاهرة ، في شهر ذي الحجة تمام سنة تسع عشرة بعد الألف ، والحمد لله وحده .

وفي وسط الصفحة تملك : من كُتب خادم العلم وطالبه لعلي راده السيد محمد معصوم ، أناله الله تعالى في الدارين ما أَراده .

وفي أسفل الصفحة : شرح الكافية للإمام ركن الدين الحديثي . كذا فهم نجم الدين بن خان

وفي الصفحة أشعار كُتبت بالعربية والفارسية ؛ منها :

ولم أرَ في عيوبِ النَّاسِ عَيْبًا كَنَقْصِ الْقَادِرِينَ عَلَى التَّامِ

وفي اللوحة الثانية (أ) نَقُلُ عن حاشية على الكشاف ، جاء فيه : قَالَ مولانا سعدُ الملة والدين في حاشية الكشاف على قوله تعالى : (تؤمنون بالغيب)

ونقل آخر جاء فيه : قَالَ السيدُ الشريفُ في حاشية الكشاف ، قوله : ... الإيمان بمعنى التصديق ... يتعدى بنفسه ... وفي شرح المفتاح ما خالف هذا . قال السكاكي : اعلم أن مرجع الخبرية ... والمفهوم مما نقل عن سعد الملة والدين

وفي (ب) كُتب رقم المخطوط ، وختم تملك كُتب فيه : الحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي إليه لولا أن هدانا الله .

وفي الأسفل كتب بالفارسية ، وبعده بالعربية : وقف خير السلطان بن السلطان أبو المكارم عثمان خان بن السلطان مصطفى خان ، جعل الله تراكيب عدالته كافية ، وأجزاء عدالته وافية ... وأنا الداعي إبراهيم حنيف وأسفله ختم تملك كُتب فيه : ... إبراهيم حنيف .

وفي اللوحة الثالثة بدأ بمقدمة الكتاب : بسم الله الرحمن الرحيم ، وما توفيتي إلا

بالله .

وبعدها : الحمد لله ذي الطَّوْلِ حمد المؤمنين ، والشُّكْر لله ذي الفضْلِ ... يقول العبدُ
الفقيرُ المفتقرُ إلى عفو ربِّه ، عليُّ بنُ أبي بكرٍ ، المعترفُ بقصوره : اعلم أنَّ لكلِّ علمٍ
معلومًا ...

وقد امتلأت اللوحة بالخواشي من كلِّ الجهات ؛ منها ما هو اعتراض على ما ورد في
المقدمة ؛ مثل : قوله : (اعلم أنَّ لكلِّ علمٍ معلومًا يسمَّى موضوعًا) ، فيه نظرٌ ؛ لأنَّا لا نسلم
أنَّ موضوعَ كلِّ معلومٍ لذلك العلم ...

ومنها ما هو شرحٌ وتوضيحٌ لما في المقدمة ؛ مثل قوله : (البَحْثُ عما لا يتغيَّرُ آخرُهُ
بالتَّأليفِ إنَّما يكونُ

وفي أعلى الصفحة كُتِبَ : لا إلهَ إلا اللهُ محمدٌ رسولُ اللهِ - صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ - .

ويبدو أثر الرطوبة على جوانب الصفحة ؛ فالخواشي لا تُقرأ في معظمها .

وقد امتلأت لوحات هذه النسخة بالخواشي في معظمها .

وقد بدأ بقوله : قال الإمام الحاجبي .

وفي بقية النسخة يسبق لفظ المتن بقوله : (قال) ، وهي مميزة بخط كبير ، ومداد
ملوّن باللونين الأحمر والأزرق . وعبارة الشرح مبدوءة بـ(أقول) مميزة كذلك بخط كبير ،
ومداد ملوّن .

وعبارة متن الكافية مميزة بخط كبير ومداد أحمر .

وما ذكره الحديثي من تنبيهات ، وفوائد ، ومسائل ، وخاتمة ، وتذنيب ، وكذلك ما
ردَّ به على المخالفين بقوله : قلت ، أو أقول ، أو أجيب = كلُّ ذلك مميز بخط كبير ، ومداد

ملون بالأحمر والأزرق .

وقد خلت النسخة في معظمها من عناوين للأبواب والفصول ، إلا ما نجده في بعض الصفحات من تدوين عبارة في الهامش (مطلب) .

وفيها نظام التعقيد ما بين الصفحة (أ) و (ب) .

وقد أثبت النَّاسُخُ التَّصْحِيحَاتِ وَالسَّقَطَ في الهامش الأيمن ، أو الأيسر . وفي بعضها في الهامش السفلي ، وأردفها بقوله : صحَّ ، ووضع فوق موضعه من النص خطأ مائلاً ؛ ليحدد به موضع التصحيح ، ويشير به إلى الهامش .

وبعد انتهاء الشرح كُتِبَ : نَجَزَ كُتِبَ هَذَا الْكِتَابُ الْمُبَارَكُ بِعَوْنِ اللَّهِ ، وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ عَلَى يَدَيِ الْأَضْعَفِ الْأَفْقَرِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَحَيْدِ الْمُتَخَلِّصِ بِالْمَعْصُومِيِّ ، وَفَقَهُ اللَّهِ تَعَالَى لِمَرْضِيهِ . وَاتَّفَقَ الْإِتْمَامُ فِي سَلَخِ شَهْرِ ذِي الْقَعْدَةِ مِنْ شُهُورِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَثَلَاثِينَ وَسَبْعِ مِائَةٍ هِجْرِيَّةٍ ؛ سَائِلًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَوْفِّقَ الْمُتَأَمِّلَ فِيهِ لِلانْتِفَاعِ بِهِ ، وَالتَّرَحُّمِ لِلْفَاضِلِ الْمُتَّقِنِ الْمُحَقِّقِ الْمُصَنِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَشَكَرَ مَسَاعِيَهُ - ؛ وَلِلْكَاتِبِ ؛ فَإِنَّهُ رَحِيمٌ كَرِيمٌ ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ . اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ .

وَدُونَ بَجَوَارِهَا : صَحَّحَ وَقُبِّلَ الْكِتَابُ مِنْ أَوَّلِهِ بِنَسْخَةٍ نُقِلَتْ عَنِ الْأَصْلِ بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى .

وفي اللوحة الأخيرة نقول متعددة ؛ منها ما نُقِلَ عَنْ صَاحِبِ الْكَشَافِ (قال صاحب الكشاف في قوله تعالى : (فإن كانتا اثنتين)) .

ونقل آخر عنه : (قال صاحب الكشاف : فإن قلت : كيف جاز انتصاب ...) .

وفي نقل آخر : (قال مولانا سعد الملة والدين : قوله : (أنت) ضمير ...) .

وفي الصفحة أبيات شعرية ، بدأها بقوله :

يا سَامِرَ الْبَرْقِ أَيْقِظْ رَاقِدَ السَّمَرِ لَعَلَّ بِالْجَذْعِ أَعْوَانًا عَلَى السَّهَرِ

وفي الصفحة كُتِبَ : من كُتِبَ الْعَبْدُ الْأَقْلُ ، كَتَبَهُ مُحَمَّدٌ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ ، في غرة جمادى الأولى عام اثني عشر وألف .

وفي النسخة بعض السقط : في اللوحة (١٦٨ / ب) كتب في الهامش الأيسر : هنا وقع بياض في النسخة المنقولة عن الأصل . وكذا في (٢٣٦ / ب) كتب في الهامش : وهذا البياض موجود في المنقول عن الأصل . ويوجد بياض في اللوحة (٢٣٠ / أ) وكتب في الهامش : هذا البياض موجود في النسخة المنقولة عن الأصل . وفي (٢٨٣ / أ) في الهامش الأيمن : هذا ليس من الأصل ؛ بل حاشية للمصنف ، وفوق بداية العبارة كتب : حاشية بمداد أحمر ، وفوق آخرها : إلى .

وهناك سقط في بعض الكلمات في مواطن متفرقة ، أثبتتها في مواضعها من التحقيق .

٣ - نسخة مكتبة قسطنطيني بإستانبول :

ذات الرقم (٣٥٨٧) ، عدد لوحاتها (٢٧٦) لوحة ، وصفحاتها (٥٥٢) صفحة ، في كل صفحة (٣٣) سطرًا ، وفي كل سطر (١٦) كلمة .

مكتوبة بخط نستعليق قديم ، وهي غير مشكولة ، وغير مرقمة اللوحات .

وقد جعلت لها الرَّمَزَ (ط) .

والنسخة التي حصلت عليها مصورة بنظام الصفحات ، مع اشتغال كل صفحة على جزء من الصفحة المقابلة لها .

الصفحة الأولى اشتملت على رقم المخطوط ، واسم المكتبة باللغة الإنجليزية ، وختم كُتِبَ فيه : (وقف) . وليس في الصفحة عنوان الكتاب .

وفي الصفحة التالية بدأ بقوله : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، ثم أورد المقدمة : الحمد لله

ذِي الطَّوْلِ ، حَمْدَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَالشُّكْرُ لِلَّهِ ذِي الْفَضْلِ شُكْرَ الْمُسْلِمِينَ.... ، يَقُولُ الْعَبْدُ الضَّعِيفُ الْمَفْتَقِرُ إِلَى عَفْوِ رَبِّهِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ...

وَأُورِدَ فِي الْهَامِشِ مَا ذَكَرَ فِي نَسْخَةِ الْأَصْلِ : الْفَاضِلُ الْهَمَامُ الْكَامِلُ ...

فَقَدْ جَمَعَ مَا وَرَدَ فِي نَسْخَةِ الْأَصْلِ وَ (ن) .

وَالصَّفَحَاتُ مَلِيئَةٌ بِالتَّصْحِيحَاتِ فِي الْهُوَامِشِ ، لَكِنَّهَا قَلِيلَةٌ الْحَوَاشِي وَالتَّعْلِيلَاتُ .

وَعِبَارَةٌ مَتْنِ الْكَافِيَةِ مَسْبُوقَةٌ بِقَوْلِهِ : (قَالَ) ، وَشَرَحَ الْحَدِيثِي : (أَقُولُ) ، وَقَدْ مَيَّزَهَا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِخَطٍّ كَبِيرٍ .

وَفِيهَا نِظَامُ التَّعْقِيبَةِ ، وَقَدْ أَثَبَتَ النَّاسُخُ التَّصْحِيحَاتِ ، وَالسَّقَطُ فِي الْهُوَامِشِ ، وَأُرْدَفَهَا بِقَوْلِهِ : صَح ، وَوَضَعَ فَوْقَ مَوْضِعِهِ مِنَ النَّصِّ خَطًّا مَائِلًا ؛ لِيَحْدَدَ بِهِ مَوْضِعَ التَّصْحِيحِ () () ، وَيَشِيرَ بِهِ إِلَى الْهَامِشِ .

وَفِي الصَّفْحَةِ الْأَخِيرَةِ بَعْدَ الْإِنْتِهَاءِ مِنَ الشَّرْحِ : تَمَّ الْكِتَابُ بِفَضْلِ اللَّهِ الْمَوْفِقِ ، وَأَسْأَلُهُ أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ ، وَأَنْ يَقْدِرَ لِي ثَوَابًا جَزِيلًا ، وَمَنْ يَطَالَعُهُ أَوْ يَكْتُبُهُ بَأْنٍ يَهَبُهُ ذَهْنًا وَقَادًا ، وَإِنْصَافًا . كَتَبَهُ لِأَجْلِ مَوْلَانَا مَلِكِ الْعُلَمَاءِ وَالْفُضَلَاءِ ، أَخْطَبِ خُطَبَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ ، نِظَامِ الْمِلَّةِ وَالِدِينَ ، أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخُطِيبِ ، أَدَامَ اللَّهُ فَضْلَهُ ، وَزَادَ عُمرَهُ بِحَقِّ مَنْ لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ = الْعَبْدُ الضَّعِيفُ ، وَلِي اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ الْبُلْغَارِيِّ الْمَوْلَوِيِّ ، فِي أَوَاخِرِ جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةِ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ .

وَبَعْدَ الصَّفْحَةِ الْأَخِيرَةِ ثَلَاثُ وَرَقَاتٍ اشْتَمَلَتْ عَلَى رِسَالَةٍ فِي مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ ، جَاءَ فِي أَوَّلِهَا : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وَبِهِ نَسْتَعِينُ ... فَيَقُولُ الْمَوْلَى الْمُعْظَمُ ، وَالْفَاضِلُ الْمَفْحَمُ ، كَشَّافُ الْمَشْكَلاتِ ، حَلَّالُ الْمَعْضَلَاتِ ، نَجْمُ الْمُلُوكِ ، شَمْسُ الْإِسْلَامِ ... إِنَّ مَسْأَلَةَ الْكُحْلِ مِنَ الْكَافِيَةِ مَسْأَلَةٌ مُسْتَغْلَقَةٌ نِظْمُهَا ، مُسْتَصْعَبَةٌ فَهْمُهَا ... التَّمَسُّوا مِنِّي أَنْ أَكْتُبَ لَهُمُ

رسالة ...

وقد وردت نقول عن الحديثي : قال الهمام المحقق ركن الدين الحديثي ...

وفي هذه النسخة سقط في أماكن متفرقة ، أثبتتها في هامش التحقيق ، ومن أمثلته :
من قول الحديثي : النَّفْيُ الدَّاخِلُ عَلَى كَانَ ، كقوله تعالى : إلى قوله : جملة واحدة كفاء
الشرط . وهو سقط مقداره لوحة كاملة ، ويقابل في نسخة الأصل (ل ١٨٣)

ومع وجود السقط في هذه النسخة إلا أنني قد أفدت منها في إكمال النقص من
نسخة الأصل في بعض الكلمات ، وتصويب بعض الكلمات .
ومما يعيب هذه النسخة كثرة انتقال النظر عند ناسخها ، وقد بينته في مواضعه من
التحقيق .

وقد كتب في بعض لوحاتها : بلغ . وهذا دليل على مقابلتها على نسخة أخرى .

٤ - نسخة المكتبة الوطنية في باريس :

عثر على نسخة مصورة منها في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات
الإسلامية تحت رقم (٤٠٥٦) ، وأصلها محفوظ في المكتبة الوطنية في باريس ، وقد جعلت
لها الرمز (س) .

وعدد لوحاتها (٥٣٦) لوحة ، وصفحاتها (١٠٧٢) صفحة ، ومسطرتها (٢٣)
سطراً ، في كل سطر (١١ - ١٤) كلمة .

كتب بخط نستعليق ، واضح في معظم الصفحات .

اللوح الأولى ، الصفحة (أ) كتبت فيها رقم المخطوط ، وفوقه عبارة (ARABE)

وفي الصفحة (ب) ، كتبت في أعلاها إطاراً للكتاب : هذا الكتاب مفصل نقول

الأصحاب ، ومحصلُ نُقودِ الآدابِ ، كافيةٌ للطلبةِ الأنجاء ، شافيةٌ لعليلي الألبابِ ... تحفةٌ للراغبين إليها من الطلابِ ، لا يغادرُ صغيرةً ولا كبيرةً إلا أحصاها بلا ارتياب ، من مصدرِ المكارمِ والأحسابِ ، ناصبُ ألويةِ التَّفضُلِ والامتنانِ ، المنعوتُ المحمودُ بكلِّ لسانٍ ، عزُّ الطَّوالبِ ، وشرفُ الأقرانِ ، صدرُ مجالسِ الأكاسرةِ والسَّلاطينِ ... المستغني كالشمسِ عن الأوصافِ والألقابِ ، أعلى اللهُ شأنَهُ في القرونِ والأحقابِ .

وفي وسط الصَّفحةِ عبارةٌ : من شروح الكافية .

وفي أسفلها كتابة باللغة الفرنسية ، وختمُ المكتبةِ الوطنيَّةِ .

وفي اللُّوحةِ الثَّانيةِ : بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه نستعين ، وبالتتميم والسعادة .

وبدأ بالمقدمة : الحمد لله ذي الطول حمد المؤمنين ، والشكر لله ذي الفضل شكر المسلمين ...

وهي موافقة لما في نسخة الأصل .

وبدأ الشَّرَحَ في اللُّوحةِ السَّابعةِ (ب) بقوله : قال الإمامُ الحَاجِبِيُّ -رحمَهُ اللهُ- .

ويشيرُ إلى عبارةِ المتنِ بـ(قال) ، والشَّرَحَ (أقول) ، وقد أثبتَ النَّاسُخُ التَّصحِيحاتِ ، والسَّقَطُ في الهوامشِ ، وأردفَهَا بقولِهِ : صَح ، وفوقَ موضعِ السَّقَطِ علامةُ () .

وفي بعضِ صفحاتِ النُّسخَةِ تعلِيقَاتٌ يَخْتُمُهَا بـ(هـ) ، وفيها نِظَامُ التَّعْقِيبَةِ .

وبعدَ انتهاءِ الشَّرَحِ كَتَبَ : تَمَّ بِفَضْلِ اللهِ الْمُوفِّقِ ، قال مصنفُ هذا الكتابِ - رحمه الله - : وأسأله أن ينفعني به بأن يقدر لي ثواباً جزيلاً ، ومن يطالعُهُ ، أو يكتبُهُ بأن يهبَهُ ذِهنًا وَقَادًا وَإِنصافًا ، والحمدُ لوليِّ الحَمْدِ ومستحقِّهِ ، وصلواتُهُ على سيدنا محمدٍ ، وآلِهِ وصحبِهِ وسلَّمَ .

وفي آخرها : قال المصنِّفُ - رحمه اللهُ - : اللَّهُمَّ انفع هذا العبدَ الفقيرَ بثوابٍ من

لذلك آمين يا رب العالمين . كتبه الفقير الحقير المقر بالذنب والتقصير ، تواب أقدام العلماء العاملين لله ، عبد الله بن الملا محمد الصالح السانفاني ، شهر ربيع الثاني في تاريخ سنة ألف وست وتسعين بعد الهجرة النبوية المصطفوية .

وهي نسخة مقابلة ، وقد دُونَ ذلك في بعض صفحاتها (بلغ مقابلة) .

وبعض صفحاتها لا تُقرأ لتداخل الكلمات بسبب الرطوبة أو نحوها ، وقد يكون ذلك ناتجاً عن الحرارة .

ومع وجود السقط في بعض المواضع إلا أنها كانت مفتاحاً في قراءة بعض الجمل ، وإكمال ما نقص من نسخة الأصل ؛ كما أثبت ذلك في هامش التحقيق .

وفيها سقط بسبب انتقال النظر ، يصل إلى سطرين في بعضها .

ب- منهج الباحث في التحقيق ، والتعليق :

لما كان الهدفُ الأسمى من تحقيق النصوص هو إخراجها بصورة صحيحة أقرب ما تكون إلى ما أرادهُ المؤلف = فقد بذلتُ جهدي في سبيل الوصول إلى ذلك الهدف ؛ مراعيًا الأمانة العلمية ، من خلال وضع مبادئ اتخذتها لنفسي منهجاً لا أحيده عنه مهما كلف ذلك من الوقت والجهد ، فكان احترام النص هو المبدأ الأول ، وعدم التدخل فيه إلا في مواضع قليلة جداً ؛ وذلك في ما يخص قواعد الإملاء والنحو ، أو آية أوردتها الناسخ خطأ .

أما عملي في التحقيق فكان - بعون الله - على النحو التالي :

١ - تحرير النص وفق القواعد الإملائية المعروفة في الوقت الحاضر ، والعناية

بعلامات الترقيم .

- ٢ - تمييز متن الكافية عن الشرح بإبراز خط المتن ، ووضعه بين قوسين .
- ٣ - الضبط بالشكل لما قد يكون مُشكِلاً على القارئ .
- ٤ - تحديد ابتداء الصفحات الجديدة من المخطوط بخط مائل (/) ، ووضع رقم الصفحة بجانبه في الهامش الأيسر ، والرمز لصفحة الوجه (أ) ، ولصفحة الظهر بـ (ب) ، كما جرت العادة في التحقيق .
- ٥ - وضع عناوين لأبواب الشرح ؛ ليصل القارئ إلى ما يريدُ بيسرٍ وسهولة .
- ٦ - وضع ما أضيف إلى الشرح من النسخ الأخرى ، أو من المصادر بين معقوفتين .
- ٧ - تصحيح الألفاظ التي وردت غير موافقة للكلام ، وما يقع في النص من تحريف لا يستقيم الكلام معه ، والإشارة إلى ذلك في الهامش .
- ٨ - شرح الكلمات الغريبة في النص ، وتوثيق ما شرحه الحديثي بالإحالة إلى بعض المعاجم اللغوية .
- ٩ - تخريج شواهد القرآن الكريم الواردة في الكتاب ، وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية ، وكتابة الآيات بالرسم العثماني .
- ١٠ - إكمال الآية إن كان ثمة ضرورة يقتضيها المعنى .
- ١١ - تخريج القراءات من كتب القراءات - إن أمكن - ، أو من كتب التفسير وإعراب القرآن .
- ١٢ - تخريج شواهد الحديث النبوي الشريف من كتب الحديث ؛ بذكر الكتاب والباب ، مع رقم الجزء والصفحة في الصحيحين وشروحهما ، مكتفياً بذكر

الجزء والصفحة في ما عداهما ، مع بيان قوة الحديث وضعفه -إن استطعت- ، وشرح الغريب في الحديث ، وإكماله -إن دعت الحاجة إلى ذلك- .

١٣ - تخريج الأمثال وأقوال العرب المأثورة من كتب الأمثال واللغة ، مع ذكر مناسبتها التي قيلت فيها .

١٤ - ضبط الشواهد الشعرية ، وتكملة أنصافها ، ووضع جزئياتها في أبياتها كاملة في هامش التحقيق ، مع الإشارة إلى بحورها ، ورواياتها المختلفة -إن كان لها تعلق بموضع الاستشهاد- .

١٥ - تخريج الشواهد الشعرية ، ونسبة الأبيات إلى قائلها ؛ ما لم يمنع ذلك جهلُ بالقائل . وتخرجها من مصادرها ، وفي مقدمتها الدواوين الشعرية - إن تيسر ذلك - ، ثم من كتب الأدب واللغة والنحو ، مع شرح الألفاظ الصعبة والغريبة - ما دعت الحاجة إلى ذلك - ، وبيان موضع الشاهد إن كان غامضاً .

١٦ - توثيق الآراء والأقوال الواردة في الكتاب منسوبة إلى أصحابها بالرجوع إلى مؤلفاتهم - إن وجدت لهم مؤلفات - ، أو إلى الكتب الأخرى المختلفة ، مع مراعاة السبق الزمني لوفيات أصحابها .

١٧ - تصحيح ما احتاج إلى تصحيح مما نسبته الشارح من الآراء إلى النحاة ، مع بيان مراجع التصحيح .

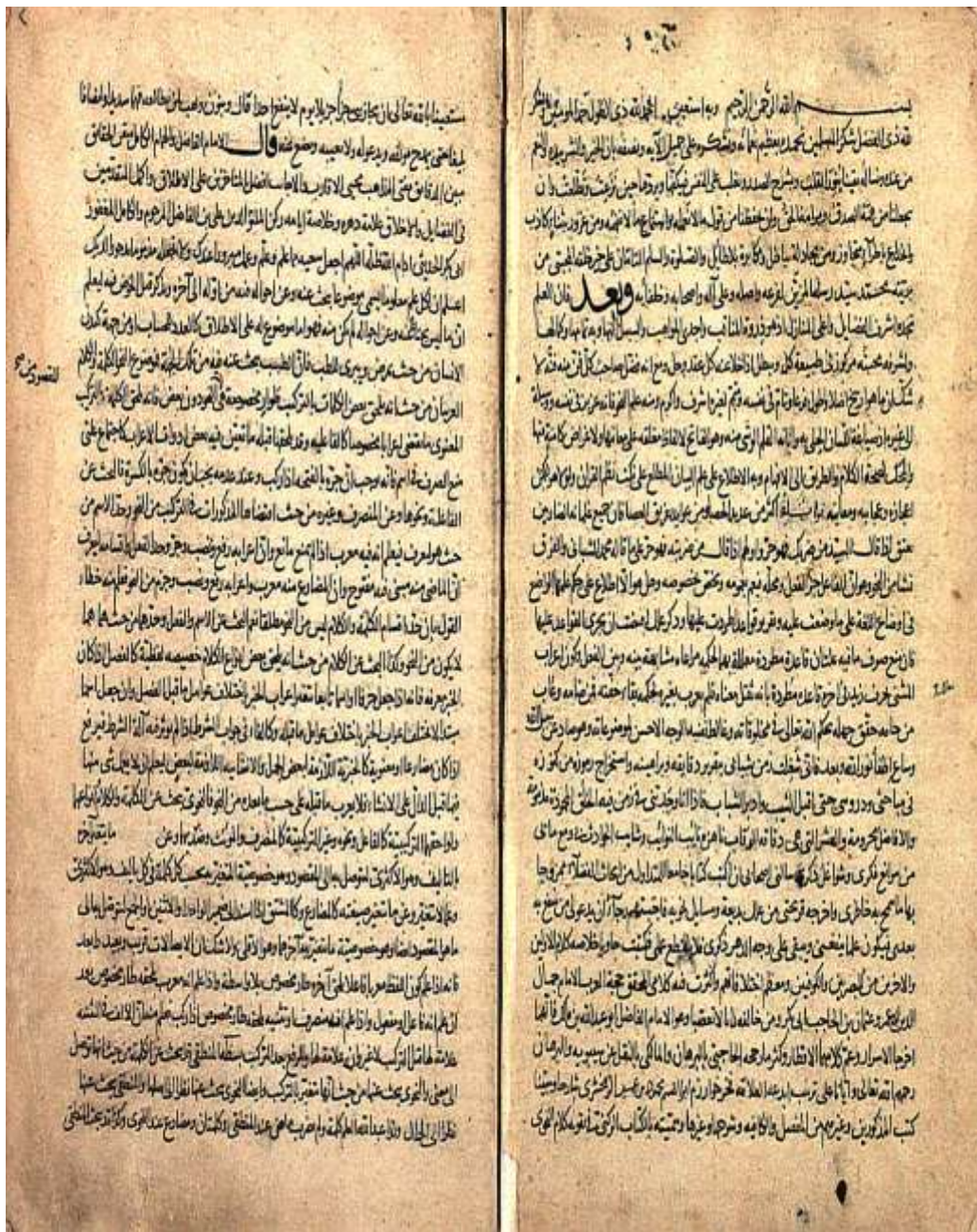
١٨ - الترجمة للأعلام غير المشهورين الواردة أسماؤهم في الكتاب ، وترك الأعلام المشهورين ؛ خشية الإطالة ، والاكتفاء باسم العلم ، وكنيته ، ولقبه ، وتاريخ وفاته ، وأهم مؤلفاته .

- ١٩ - الإشارة إلى ما أغفله الشارح من مسائل الخلاف بين النحاة ، في المواضع التي تقتضي ذلك . وتصحيح ما وقع فيه الشارح من خطأ أو وهم في ذلك ، والإحالة إلى المصادر التي تناولت الخلاف .
- ٢٠ - التوقف ملياً عند بعض المسائل التي تستدعي الضرورة التعليق عليها ، وتوثيق ذلك من الكتب المتخصصة .
- ٢١ - وضع فهرس متعددة ؛ تشمل : الآيات القرآنية ، والأحاديث الشريفة ، والشواهد الشعرية ، والأمثال ، والأعلام ، والأماكن ، والبلدان ؛ كي تدل القارئ إلى بغيته بأقل جهد .

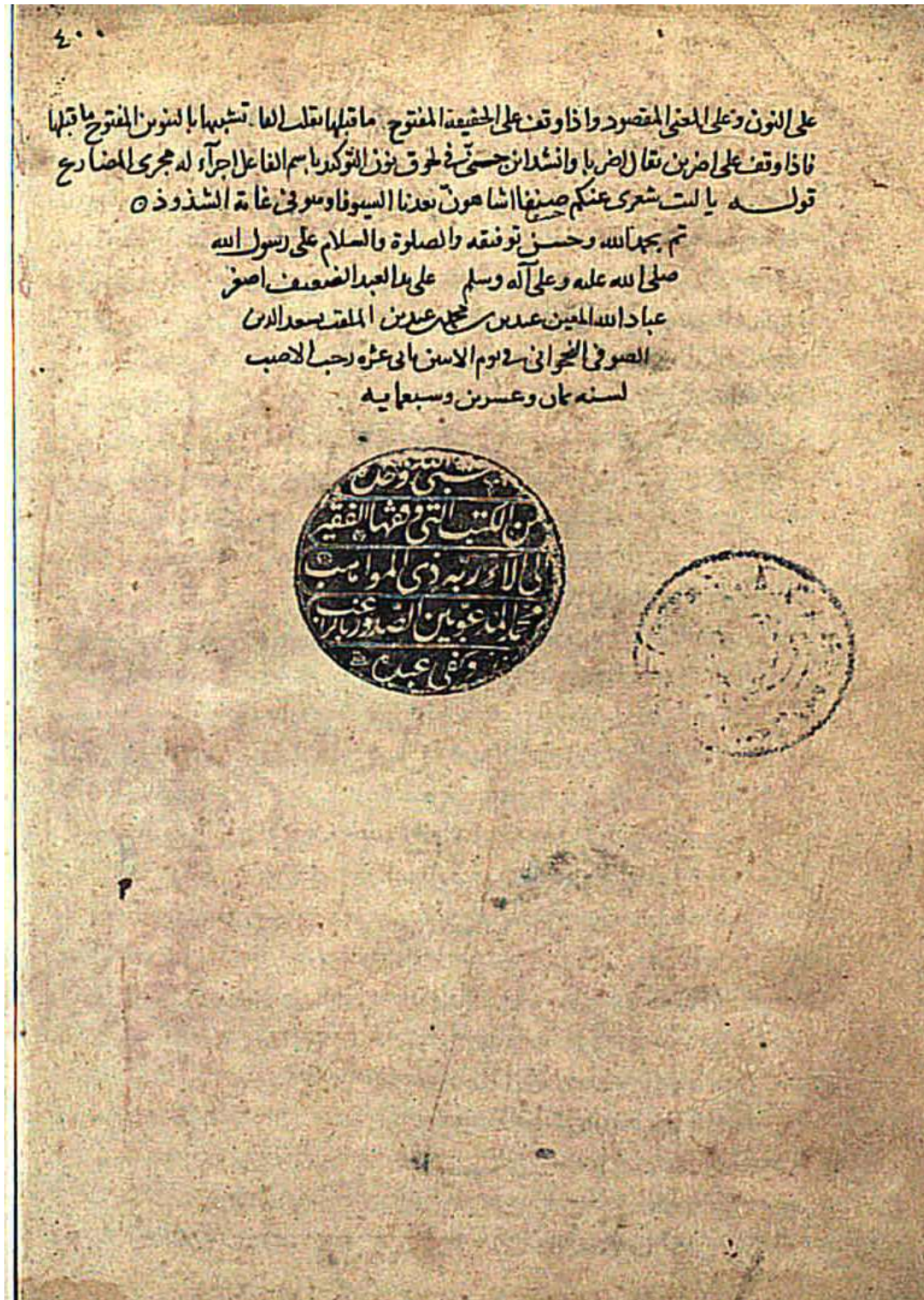
نماذج من المخطوطات



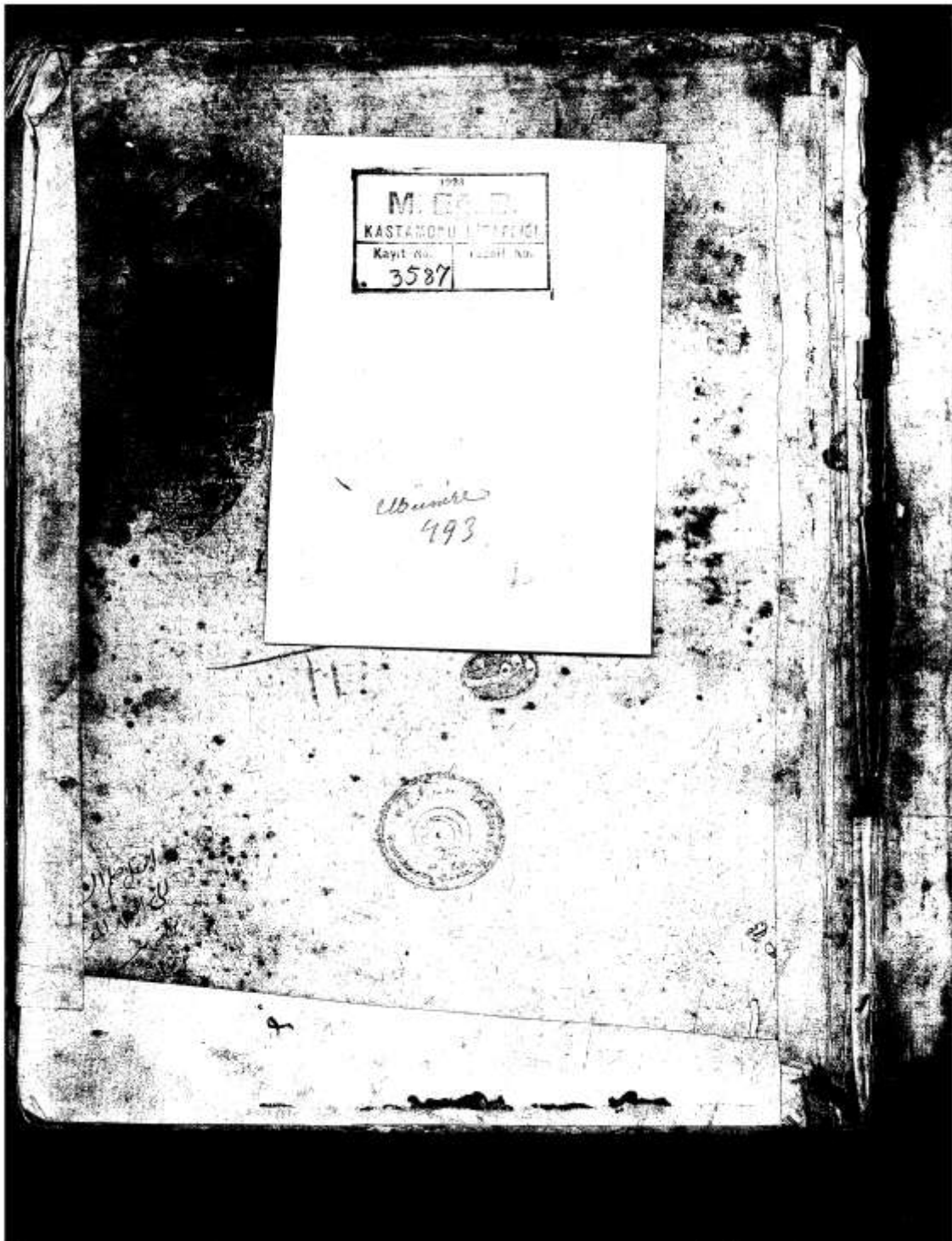
(صفحة العنوان) من نسخة الأصل



(المقدمة) من نسخة الأصل



الصفحة الأخيرة من نسخة الأصل



الصفحة الأولى من نسخة (ط)

المقدمة من نسخة (ط)

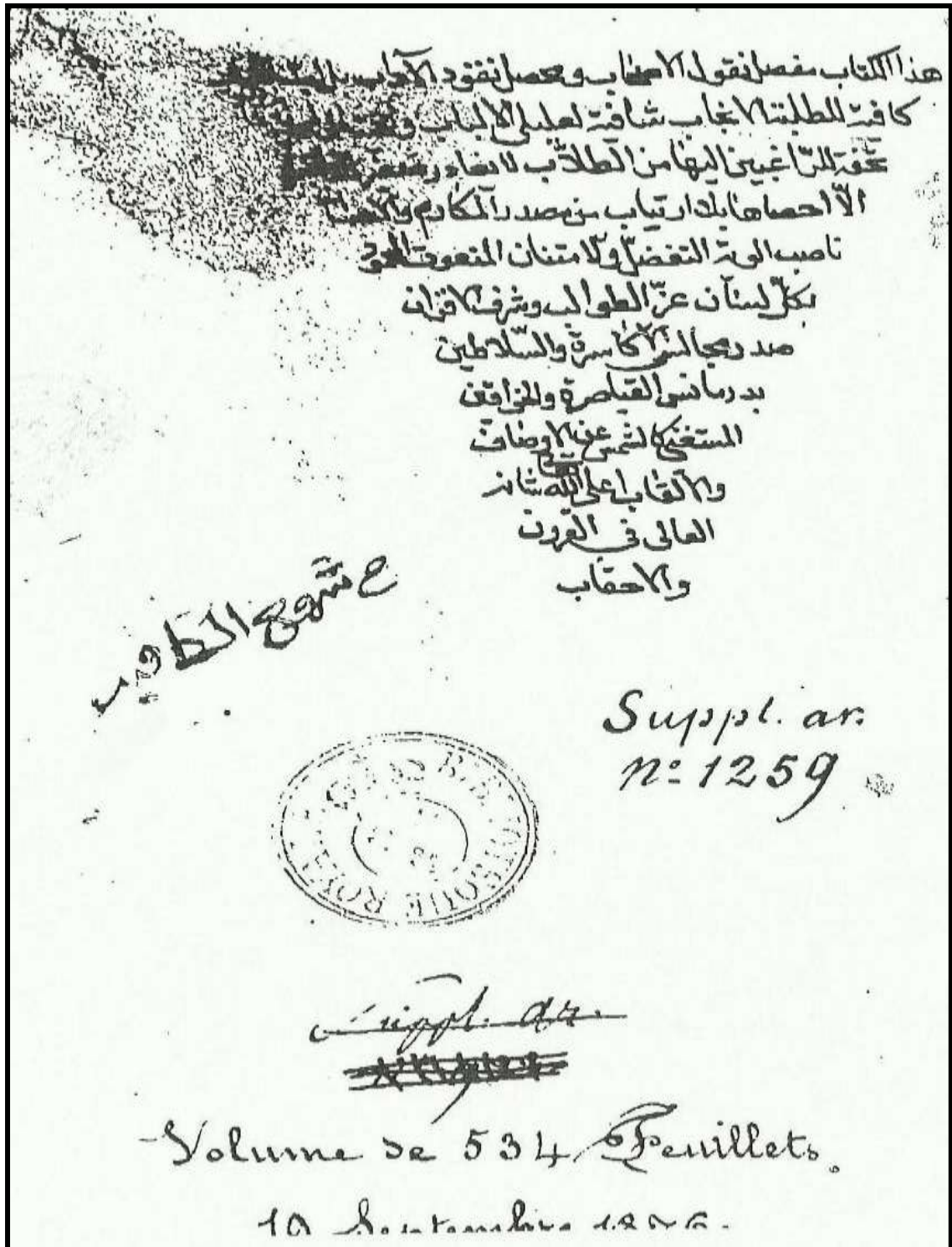
الحاجي ولك ان بعدم انفصل عليه معنى من افعال وهو عن ريد واما من مفصلا عليه افعال
لكلمة من دحوه السقف واما معنى لان انفصل بالجمعية للعن للكلل مكونة من افعال كدحوه
منعني عنه للعلم به وحده به هذه المسئلة وان لم يكن منها فصل ظاهر العلم به مع الظاهر
لانها مع المسئلة الاولى فالفصل مفرد فيها وعبارته المالكى وقد منع عن انفصل افعال علم كمن
ما راسه كريد رجلا اعصى الله السراصله ما راسه كريد رجلا اعصى الله السراصله الله
خوف منه والله للدلالة السابق عليها كقوله ما ان راسه كريد الله من افعال اول به الحذف
وحده اعدايم واشتد فيه سيمونه مررب على وادى السباع ولا اركه كواذى السباع حسن
ظلم وادى اقل به ركب انوة نايه واحوف الاما وادى الله سيار با اقل كاحسن وركب كاحسن
فصل باعتبار الاول وهو به على نفسه باعتبار وادى السباع وانوة صفه لركب وبانه اما مصدر
على اصله لان الاسان قد كغز قوقا واما وادى مستوف كغز حلالا اى موفى من يتسنى واحرف
عطفه على اقل وعلى بائه ان جعلت حلالا واما وادى استسما مفرغ اى فى كل وقت الا وقت وفاته
انه سار با ولود كرت على الاصل فليس ولا اركه وادى اقل به ركب انوة منه وادى السباع سببه
مولى الحاجي ولا يخل ومظهر الاما اذا كان شئ وهو الى اخره يدل على انه نصيبه المفعول به الظاهر
فقد وجود الشارط المذكورة منه كجوما راب رجلا اضربه من نظره على م بالسيف فوسا منه فى
نظر ريد وما راب نصيفا افع له طعام صنفامه لريد ادمعاه ما راسه رجلا بصير
من نظره على م بالسيف وفى كصربه من نظره ريد فمكغز من معنى الفعل مع بقا انفصل على ف
مولى ما راب رجلا اضربه منه علام فوسا فانه لود كرموضعه فعل وفصل ما راب رجلا اضربه
كصربه علامه كرجع عن انفصل اذ كغز شئها واما المالكى وانه كغز ما راب مع الظاهر فصل على
شئ هو هو فى المعنى المذكور او مصدر اذ اوسط سن افعال والظاهر صمير فلفوظ ارجو فقدر ما راب
على ما حوى عليه افع بعد من اوسهه ومالى ما كغز الصمير فقدر ما كغز ما راب فوسا اسبه بعض
بعض فوضع اسبه موضع اسبه واستغن عن ذكر الشبه المصاحبة الى بعض واما مع الظاهر
اذ اوجد الشرط لانه من معنى الفعل من غير غير المعنى ثم اذا اعلق اسم انفصل فمفعول به عند
الحاجي من غير ما هو على مما تخفى منه وعند المالكى وموافقته لولا جعل افعال انفصل فى المفعول به
اصلا بعدى الله باللام كجورند اعنى للعلم منك فان لم يكن اللام فيه نصيبه فقدر كقوله ولم اركه
مثل الحكي نه خيا مصححا ولا ملىنا نوع البقنة وارسا اكر واجى للجمعية منهم واصوره ملىنا السبق
العواف العونين على النصبة وكقوله تعالى الله اعلم خفى كجلى رسالته خفى مفعول به منصوب
نعلم الدال عليه اعلم المذكور وليس اعلم مصاحا الى خفى لانه ليس بمصاحفه فان كان مفعول به الى اسار
نصب الثاني فمفعول به ان هو عليه كوهو الكسب للفقر الى السابيه منك فقدره ككسوهم السابيه
والفعل ما دل على معنى من نفسه مفعول به واحد لا ريد منه
اعمل لما وقع من الاسم وما يتعلق به شروع فى الفعل لانه اقرب اليه ادسا وبه
فصل حقه الاسناد خلافا لكرهه فعال الفعل ما دل اى الكلمة الدالة وبدل على ان المزداد ما دل ان
الكلام فى الكلام واسماها فكغز كالصريح بها تفيد التعريف ولا يخرج شئ من اداسات الفعل
اذ الكلمة حسه العربى الذى شمله واحويه وخرج كرهه فعوله من نفسه والاسم فعوله مفعول
ما د

احد محذورين بحركتها الذي هو خلاف وضعها والبقاء الساكنين على غير حده وانما
 يعنى ما قبلها على حاله لئلا عليها لهما مراده والا لوجب ان يكسر التاء في المثال المذكور
 ويعمل اصيرب انك فان عمل اهلا كسروها كما كسر النون في ريد العالم احاب
 الاحابى لكفر النون اللاحقه للاسم مربه على النون اللاحقه واحب بان السوين
 لا دم للاسم الا يمكن اذ احلا عن اللام والاصافه واللام كجاء الحامد فلا تحذف والكففة
 لم يلزم لفعل وسد حذوها من قول امر العيس باركيا بلغ اخواننا مركان مركده او والى
 ومج لان اسما للغائه بالفعل واحذف ما قبلها وكفى حذوها من الوقف كمعفا ادا صم او
 كسر ما قبلها كما حذفت النون من الوقف ادا صم او كسر ما قبلها مع انها اعد منها وادا
 حذفت برد ما حذفت من حرف علة او حرف اعراب وسكن ما حرك لا قبلها من الوقف
 على هل تصرين وكشون واصرين يا قوم وايرين ويعرين يا امرأه هل تصد بعين
 وكشون واصدبوا وايرين ويعرين باعاده واو الصمير وانه ونفرا اعراب
 واسكان واو الصمير وانه بخلاف ما حذفت للفتور عانه لا يرد حذوها من الوقف على الفصح
 فادا وقع على فاض وعار يعال فاض وعار على فاضى وعار على فاضى فاضى فاضى
 الاحابى قدر الكففة المحذوفة من الوقف معدومة من اصلها والنون باقية والفدت
 لرومه وخوارها وهو الفرق الذي ذكرت بما حذفت ادا الفها ساكن فورد عليه فهلا تقدرها
 معدومة من اصلها ادا حذفت للساكن حتى لا يبقى ما قبلها على حاله فحذف الفوق انه انما
 برد المحذوف ادا حذفت للوقف لئلا يلتبس بعصل الكلام بعض وحمل المعاني فانه لو قبل
 من الوقف على بصيرين وتصيرين واصيرين وانصرت واصرت متبته بالمعزم
 المذكور اما ادا حذفت للساكن وابقى ما قبلها على حاله لم يرد الى الس من يلزم ان يبقى
 كما كان لئلا على الفتور وعلى المعن المعصود وادا وقع على الكففة المفتوح ما قبلها فحذف الفها
 شمعها بالنون المفتوح ما قبلها فادا وقع على اصيرين يعال اصيريا وانشد ابن جني
 في حقوق يور السوكيد باسم الفاعل احواله بحرى المصارع فولد بالنت شعري عنكم حيفا
 اشاهر من بعد السيوف وهو من عابه الشدد لم الكتاب بعصل الله
 الموصى واسأله ان يعنى به بان يرد الى ثوابا حذولا ويربطا بعدا وكسده بان يهدد هيا وادا
 كسده لامل مولانا ملك العلماء والفصلا احطب
 خطبا المسعد من والمباخرين نظام الله والدين
 احمد بن محمد احطب ادا الله
 وراد عمده من لاني بعد العبد
 الصنف والى ابي محمد علي
 الدقارى المولود
 في اواخر سنة الاحره
 سنة وثلثمائة
 وسعما



كالكل فعل بالاعتبار الاول وهو على نفسه باعتبار وادى السباع واتوه صفة تركب ذاتية اما بعد ذلك على اصله لان
 الايمان قد يكون توفيقا رافعا في ادب لا يتقيد بكون حلالا اي بنوعين تليين واحرف عطفت على الفعل وعلى انه ان
 حصلت حالا والاما في الله استثناء مفرغ اي في كل وقت الا وقت رقية الله سارا ولو ذكرت على الاصل قلت ولا ارب
 وادبا اقل به ركب انوه منه وادى السباع **تنبية** قول الجاحي ولا يعمل في مظهر الا اذا كان بشي وهو الى اخره
 يدل على انه منصوب المفعول به الظاهر عند وجود الشرط المذكور فيه نحو ما رايت رجلا اضرب في بطنه علام السيف
 فوضا منه في بطن زيد ومارايت مضيفا افعاله طعام ضيفا منه لزيد اذ معناه مارايت رجلا يضرب في بطنه علام السيف
 فوضا كضربه في بطن زيد فيكون في معنى الفعل مع بقاء التفضيل بخلاف قولك مارايت رجلا اضرب منه علام فوضا
 فانمؤد كرموضه فعل وقيل مارايت رجلا يضرب كضربه فلامه خرج عن التفضيل اذ يكون تشبيها وقال المالكى وابنه
 وكذا انما يرفع ظاهرا فاضل على شي هو هو في المعنى المذكور اذ اذ توسط بين الفعل والظاهر ضمير ملحوظ ومقدار يد
 على اخرى عليه الفعل بعد نفي وشبهه ومثال ما يكون الضمير مقدرا قولك مارايت قوما اشبه بعض محض من قوما كان
 مارايت قوما ابن فيهم شبه بعض من شبه بعض فوبك بعض موضع اشبه موضع ابن واستغنى عن ذكر الشبه المضاف الى
 بعض والمارفع الظاهر اذا وجد الشرط لانه في معنى الفعل من غير تغيير المعنى ثم اذا تعلق اسم التفضيل بفعل عند الحاجة
 في غير ما هو علم ففما نحن فيه وعند المالكى وموافقيه من لا يعمل الفعل التفضيل في المفعول به اصلا تعدي اليه باللام
 حوزيد او على العلم بك فان لم يكن اللام فيه نصب بقدر كقوله **و** ولم ارسل الى حيا مصحيا ولا متلا يوما التقيا قولنا
 اكر داسي للعلمه منهم واضرب متا بالسيف القواش القواش على البضعة **و** وكقوله تعالى الله اعلم حثي عملنا
 ليس بعضا منه فان كان متعديا الى اثنين نصب الثاني بفعل مقدرا لاوله عليه خو هو كس للفقراء الباب شك قد يره
 كسوم الشاب **قالت الفاعل ما كل اقوب** لما فرغ من الاسم وبانعلق به شرح في الفعل
 لانه اقرب اليه اخلاويه في صلاحيته للاسناد لتلايف الحرف فقال الفعل ما دل اي الكلمة الدالة ويدل على ان المراد
 نادا لان الكلام في الكلمة واقصاها فيكون كالتصريح بها فيفيد التعريف ولا يخرج شي من ذاتيات الفعل اذا الكلمة
 جنسها لغزيب الذي شمله واخويه وخرج الحرف بقوله في نفسه والاسم بقوله مفرق باحلالا ومنه الى الارض منه المشقة
 المعهود او المعينة وهي الماضي والحال والمستقبل والمما خرج لان المواد من الاقتران جازم فالمعنى الفعل هو ما دل
 على معنى في نفسه مفرق ذلك المعنى وهو الحديث من ضرب وضرب زمان معين بسبب دلالة عليه بالصيغة وليس
 دلالة شي من الاسماء الدالة على الزمان بهذه الحقيقة فتخرج المصدر لانه وان دل على زمان اذ لا بد له من زمان كان
 بالانتماء اذ ليست دلالة عليه لفظا مع انه لم يدل على زمان معين بخلاف الفعل فلا ردهيات وخو لان دلالة
 على الماضي بسبب ان مدلوله دل عليه ولا اس دخو لان معناه نفس الزمان المعين ولا صارب زيدا لان اقتران معناه
 بالزمان يعرف بالفعل لا لدلالة صيغته عليه نعم يصح ان يقال خرج عنه نعم واخواته ونحوها النجب وبعث ونحوه المراد
 به الاشياء فلا تنكس وتجاوب عنه بانها كليا في اصل وضعها مفرق معناه بابدال لانه وانما جرد عنها الاشياء والحد ما

مضافا الى حثي عملنا
 الالاعلم اعلم المذكور وليس يعلم
 لا محضه مفعول به منصوب بعلم



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ اسْتَعِينُ وَبِالتَّوَكُّلِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ ذِي الطَّوْلِ حَمْدَ الْمُؤْمِنِينَ وَالشُّكْرُ لِلَّهِ ذِي الْفَضْلِ شُكْرَ الْمُسْلِمِينَ
 تَحْمِيْلُهُ بِعَظِيمِ نِعْمَاتِهِ وَنَشْكُرُهُ عَلَى جَمِيعِ آيَاتِهِ وَنُضْفِي بِآيَاتِ الْخَيْرِ الشَّرِيدَةِ وَالْبَرِّ
 مِنْ عِنْدِهِ وَنَسْأَلُهُ يَقِينًا نَوْرَ الْقَلْبِ وَبِشْرَحِ الصَّدْرِ وَتَغْلِبَ عَلَى النَّفْسِ فَيَكْفِيهَا
 وَبِرَدِّهَا حِينَ نَزَعَتْ وَتَطْلُعَتْ وَأَنْ يَجْعَلَ لَنَا مِنْ هَذِهِ الصَّدَقِ وَمِنْ الْحَقِّ
 وَأَنْ يَحْفَظَنَا مِنْ قَوْلِ مَا لَا نَعْلَمُ وَاسْتِمَاعِ مَا لَا نَفْهَمُ مِنْ غُرُورِ بَشَائِعِ كَاذِبٍ
 وَاتِّخَاذِ بَاطِلٍ مُتَجَاوِزٍ مِنْ جَادِلَةٍ بِبَاطِلٍ وَمَكَابِرَةٍ بِبَاطِلٍ وَالصَّلَوةَ وَ
 السَّلَامَ الْتَامَانِ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ الْمُجْتَمِعِ مِنْ بَرِيَّتِهِ مُحَمَّدٍ سَيِّدِ رُسُلِهِ الْمَزِينِ لِفَرْعِهِ
 وَاصِلِهِ وَعَلَى آلِهِ وَاصْحَابِهِ وَخَلْفَائِهِ فَإِنَّ الْعَالَمَ حُدَّةً أَشْرَقَ الْفَضَائِلُ
 وَأَعْلَى الْمَنَازِلِ أَذْهَبَ رُفْعَ الْمَنَاقِبِ وَاجْدَى الْوَاهِبِ السَّبِيلَ إِلَيْهَا وَبِهِ تَامَتِهَا
 وَكَانَ لَهَا وَاشْرَفَ مَحَبَّتُهُ سُرُورٌ فِي طَبِيعَتِكُمْ وَيُبْطِلُ إِذَا خَلَا عَنْهُ كُلُّ عَقْدٍ وَحُلُومٍ
 إِنَّهُ فَضْلٌ صَاحِبُ كُلِّ فَنٍّ مِنْهُ فَنٌّ لَا شَكَّ أَنَّ مَا هُوَ أَرْسَنُ صِلَاً وَأَهْلُو فَرْعٍ وَأَتَمُّ
 فِي نَفْسِهِ وَمَتَمُّ لِعَرَّةِ أَشْرَفِ الْكُرَمِ وَمَنْ عِلْمُ الْحَقِّ فَإِنَّهُ غَرَضٌ فِي نَفْسِهِ وَوَسِيلَةٌ إِلَى
 غَيْرِهِ إِذَا ضَيَّاعُ اللَّسَانِ الْحَلِيِّ بِهِ وَإِبَانَةُ الْعَالَمِ الْوُثْقَى مِنْهُ وَهُوَ الْقَائِمُ لَا الْفَاقِ
 عَلَى عَائِنِهَا وَلَا غَرَضٍ كَامِنَةٍ فِيهَا وَالْحِكْمُ لِحَقِّهِ الْكَلَامُ وَالْمَرْبُوتُ إِلَى الْخَفَائِمِ
 وَبِهِ الْإِطْلَاقُ عَلَى عِلْمِ الْبَيَانِ الْمَطْلُوعِ عَلَى نَكْتِ نَظْمِ الْقُرْآنِ وَلَوْلَا هُوَ لَكُنَّ الْعِجَانُ
 وَعَجَائِبُ وَمَغَايِبُ فَوَائِدُ أَكْثَرُ مِنْ عَدْلِ الْخُصَاوِ مِنْ عَدَائِدُ تَفَرُّغِ الْعَصَافِ أَجْمَعِ
 عِلْمَانَهُ الضَّارِبِ يَنْبَغْتِقُ إِذَا قَالَ السَّيِّدُ مِنْ ضَرْبِكَ فَهُوَ حَرٌّ وَأَوْثَقُهُمْ إِذَا قَالَ مِنْ صَرْبٍ
 فَهُوَ حَرٌّ عَلَى نَبَا قَالَ مُحَمَّدًا الشَّيْبَانِيَّ وَالْفَرْقُ نَشَاءُ مِنَ الْحَقِّ وَهُوَ الْقَائِلُ عَلَى جُرْ
 الْفَعْلِ وَحَلَّ فِيهِمْ بَعِيٌّ وَتَخَصُّصٌ بِمَحْصُورِهِ وَهَلْ هُوَ إِلَّا الْإِطْلَاقُ عَلَى حُكْمِ عِلْمِهَا
 الْوُجُوعُ فِي أَوْضَاعِ اللُّغَةِ عَلَى مَا وَضَعَتْ عَلَيْهِ وَتَقَرُّرُ قَوَاعِدُ طَرِدَتْ عَلَيْهَا وَذَكَرَ
 عَلَى أَنْ تَقْنُنْتَ أَنْ يَجْرِكَ الْقَوَاعِدُ عَلَيْهَا فَإِنَّ سَعْيَ صَرْفِهَا فِيهِ عِلْمَانُ قَاعِدَةُ سَطْرَةٍ
 مَعْلَلَةٌ بِهَا الْحُكْمُ مَرَاتِعَاتُ شَابَهَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفَعْلِ وَكَوْنُ أَعْرَابِ الْمُثْنِيِّ عَجَزٌ فِيهِ

فترك بعض موضع شبه موضع إيبين واستغنى عن ذكر الشبه المضاف
 اليه بعض وإنما رفع الظاهر إذا وجد الشرايط لا في معنى الفعل من غير تغيير
 المعنى ثم إذا تعلق اسم التفضيل بمفعوله وعندنا لما كان مفعولاً فقتل
 ممن لا يعمل فعل التفضيل في المفعول به أصلاً يعدي إليه باللام حتى
 زيد أو عي للعلم منك فإن لم يكن اللام فيضيب بمقتد وكقوله ولم أر شل
 الخ حيا صبحا ولا مثلاً يوم التقينا فردنا أكرأحي الحقيقة منهم
 وأضرب مثلاً بالسوف القوانسنا القوانس على البيضة وكقوله تعال الله
 أعلم حيث يجعل رسالته حيث مفعول به منصوب يعلم الدال عليه علم المالك
 وليس علم مضافاً إلى حيث لأنه ليس نقصاً منه فإن كان متعدياً إلى اثنين
 نصب الثاني بفعل مقدروال هو عليه نحو هو الذي الفقر الثاني كقوله
 بكسوهما الثياب قال الفعل ما دل على معنى نفسه مقتن بأحد الأزمنة
 الثلاثة أقول لما فرغ من الاسم وما يتعلق به شرع في الفعل لأنه اقترن
 أو ضمنا وفيه صلاح حيث لا سناد بخلاف الحرف فقال الفعل ما دل على
 الكلمة الدالة ويدل على التوالماد بما دل أن الكلام في الكلمة واقسامها
 فيكون كالصريح بها فيفيد التعريف ولا يخرج شيء من ذاتيات الفعل إذ
 الكلمة جنس القريب الذي يشبهه وأخويه وخرج الحرف بقوله في نفسه
 والاسم بقوله مقتن بأحد الأزمنة أي الأزمنة الثلاثة العوودة أو
 المعينة وهي الماضي والحال والمستقبل وإنما خرج لأن المراد من الاقتران
 ما مر فإلا المعنى الفعل ما دل على معنى نفسه مقتن بذلك المعنى وهو
 الحدث من ضرب ونصر بضم ناء معن بسبب لائته عليه بالصيغة وليس
 دلالة شيء من الأسماء الدالة على الزمان بهذه الهيئة فيخرج المصدر
 لأنه وإن دل على زمان إذ لا بد له من زمان لكن بالترام إذ كانت دلالة
 عليه لفظيا مع أنه لم يدل على زمان معن بخلاف الفعل فلا يرد ههنا

اصلا ومدة التذكير في الشذوذ ابعدين مدة الانكار فلنا لم يقع في كلام من
 نونيه وحملها آخر كل كلمة ليتكلم المتكلم ما يتكلم به بعدها ولا يلحق
 آخر الكلام المقصود لعدم بقاء ما يقصد بالتكلم فتذكر فان من قصد ذكر
 قام زيد وتكلم به فلا معنى لتذكر شيء بعد ذكر زيد اما لو قصد ذكر صفة زيد
 نحو ان يقول قام زيد وة قال ميسير به سمعنا ممن يوثق به هذا سيف يث
 سيف من صفة كيت وكيت عكس زيادة الانكار وتدخل هذه المدة
 للمرفع اذا نفي مدخوله فصل باللام وقد يحكى الى ردي اذا نفي حارث وقام
 قال الحاجبي حكمها حكم مدة الانكار فان لحقت بحركة فهي من جنس حركته
 نحو قلنا وعمر وفي الدار اذا نفي فاعل قام وحسن عمر مستند في الدار
 وان لحقت سالتك حركتي زيدى وان زيدى وقال العزى تحركت بالتحرك
 للشاكين فيقال في قد قدي وفي مدي وفي منى ومن تكفوا كل من
 ومن التجل ولا يرفى مقدها الهاء اذ لم يرفى عليها بل اراد ان لا يقطع
 بمدة لذلك ما نفي والله اعلم قال المصنف رحمه الله اللهم انفع هذا العبد

الفقيه ثواب من لتك آية يا رب العالمين

كتبه الفقير الحقير المقد بالذنب

والتقصير ارباب اقدم العلماء

الحاملي بالله عبدالله

ابن الملا محمد الصالحى

الساكن في

في تاريخ سنة

الف وستة

وقسمين

بعلج

النبوة

المطوفون

كم



القسم الثاني :

تحقيق

الكتاب الرُّكْنِي فِي تَقْوِيَةِ كَلَامِ النَّحْوِيِّ
شرح كافية ابن الحاجب

لُرُكْنِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْحَدِيثِيِّ

(من علماء القرن الثامن الهجري)

من باب الفعل إلى آخر الكتاب

[الأفعال]^(١)

قال: «الفعل: ما دلَّ على معنى في نفسه، مُقْتَرِنٌ بِأَحَدِ الْأَزْمَنَةِ»^(٢).

أقول: لَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْأَسْمِ وما يتعلَّقُ به شَرَعَ في الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ؛ إِذْ^(٣) يساويه في صلاحِيَّتِهِ لِلْإِسْنَادِ، بِخِلَافِ الْحَرْفِ، فَقَالَ: (الْفِعْلُ مَا دَلَّ)^(٤)، أَي: الْكَلِمَةُ الدَّالَّةُ. وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ (مَا دَلَّ) أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْكَلِمَةِ وَأَقْسَامِهَا؛ فَيَكُونُ كَالْتَّصْرِيحِ بِهَا، فَيَفِيدُ التَّعْرِيفَ، وَلَا يُخْرِجُ شَيْءٌ مِنَ ذَاتِيَّاتِ الْفِعْلِ؛ إِذْ الْكَلِمَةُ جِنْسُهُ الْقَرِيبُ الَّذِي يَشْمَلُهُ وَأَخْوِيهِ.

وخرج الحرف بقوله: (في نفسه)^(٥). والاسم بقوله: (مقترن بأحد الأزمنة). أي: الأزمنة الثلاثة المعهودة، أو المعينة، وهي: الماضي، والحال، والمستقبل. وإنَّما خرج؛ لأنَّ المراد من الاقتران ما مرَّ^(٦).

(١) عناوين الأبواب والفصول ليست موجودة في الكتاب الركني، وإنَّما هي اجتهاد من الباحث؛ ليسهل على القارئ التعرف على بداية الأبواب والفصول.

(٢) الكافية في النحو: (ص ١٨٩).

(٣) في (س): «أو».

(٤) ينظر حدَّ الفعل: الكتاب (١/ ١٢)، والإيضاح في علل النحو: (٥٢)، والأصول: (١/ ٣٨)، وإصلاح الخلل: (٣٣)، واللباب: (١/ ٤٨)، والإيضاح في شرح المفصل: (٢/ ٣)، والتعريفات: (ص ٢١٥)، والهمع: (١/ ٢٥)، وشرح الحدود: (ص ٩٥)، والتوقيف على مهمات التعاريف: (١/ ٥٦١).

(٥) ينظر: شرح المقدمة الكافية: (٣/ ٨٥٧)، وشرح الرضي: (٢/ ٧٩٧).

(٦) ينظر: الكتاب الركني (ل ١٠-١١).

فالمعنى : الفعلُ : ما دلَّ على معنى في نفسه ، مقترنٌ ذلك المعنى - وهو : الحدثُ من ضَرْبٍ ، ونَصْرٍ - بزمانٍ معيَّنٍ . بسبب دلالاته عليه بالصيغة^(١) ، وليس دلالةً شيءٍ من الأسماء الدالة على الزمان بهذه الحيثية . فيخرج المَصْدَرُ ؛ لأنَّه وإنَّ دلَّ على زمانٍ إذ لا بدَّ له^(٢) من زمانٍ ، لكن بالالتزام ؛ إذ ليست دلالاته عليه لفظيًّا ، مع أنَّه لم يدلَّ على زمانٍ معيَّنٍ^(٣) . بخلاف الفعلِ ، فلا يَرُدُّ :

- هيهاتَ ، ونحوه ؛ لأنَّ دلالاته على الماضي بسبب أنَّ مدلوله دالٌّ عليه^(٤) .

- ولا أمسٍ ، ونحوه ؛ لأنَّ معناه نفسُ الزمانِ المعيَّن .

- ولا ضاربٌ زيدًا ؛ لأنَّ اقترانَ معناه بالزمان يُعرَفُ بالعملِ ، لا^(٥) لدلالة صيغته عليه^(٦) .

نَعَمْ^(٧) ، يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ : خرج عنه (نِعَمَ) وأخواته^(٨) ، وفِعْلا التعجب ،

(١) ينظر : التوطئة : (ص ١١٤) ، والوافية في شرح الكافية : (ص ٢٥٤) .

(٢) «له» سقطت من (ط) .

(٣) ينظر : شرح الرضي (١/٣٨) .

(٤) ينظر : المغني في النحو : (١/٩٢) . وقال ابن فلاح : «هيهات وما أشبهه من أسماء الأفعال ؛ فإنَّه يدل على (بَعْدَ) وبعْدَ يدل على الزمان الماضي ، والدالُّ على الشيء دال على ذلك الشيء» .

(٥) «لا» سقطت من (ط) .

(٦) ينظر : المغني في النحو : (١/٩١) .

(٧) «نَعَمْ» سقطت من (س) .

(٨) في (س) : «وأخويه» .

وَبِعْتُ^(١)، ونحوه، المراد به الإنشاء، فلا ينعكس.

فِيحَابُ^(٢) عنه: بَأَنَّهَا كُلُّهَا فِي أَصْلِ وَضْعِهَا مُقْتَرَنٌ بِأَحَدِ الْأَزْمَنَةِ / وَإِنَّمَا جُرِّدَ عَنْهَا لِلْإِنشَاءِ، وَالْحَدُّ بِاعْتِبَارِ الْأَصْلِ^(٣).

فَإِنْ قُلْتَ: الْإِنشَاءُ إِيقَاعٌ مَعْنَى بَلْفِظٍ يَقَارُنُهُ فِي الْوُجُودِ^(٤)، فلا يصيرُ الفعلُ به مجردًا مجردًا عَنِ الزَّمَانِ الْمَعْيَنِ. نَعَمْ، الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلُ يَصِيرَانِ حَالًا.

قُلْتُ: اقْتِرَائُهُ بِهِ لَيْسَ لِدَلَالَةِ صَيَغَةِ اللَّفْظِ الدَّالِّ؛ بَلْ لِلْإِنشَاءِ. فَلَفْظُ الْإِنشَاءِ مِنْ (نَعَمْ) وَغَيْرِهِ لَمْ يَدَلَّ بِصَيَغَتِهِ عَلَى زَمَانٍ أَصْلًا.

وَقَوْلُ الْحَاجِبِيِّ: «مَا وَرَدَ مِنَ الْأَعْتِرَاضَاتِ عَلَى حَدِّ الْأِسْمِ بِاعْتِبَارِ طَرْدِهِ؛ كَبَابِي^(٥) الْغَبُوقِ^(٦)، وَاسْمِ الْفَاعِلِ

(١) «وَبِعْتُ» سَقَطَتْ مِنْ (س).

(٢) فِي (ن): «وَيَحَاب».

(٣) كُلُّ الْأَعْتِرَاضَاتِ الَّتِي أَوْرَدَهَا الْحَدِيثِيُّ قَدْ رَدَّ عَلَيْهَا فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ عِنْدَ حَدِيثِهِ عَنِ الْأِسْمِ وَتَعْرِيفِهِ، وَمَحْتَرَزَاتِ التَّعْرِيفِ. يُنْظَرُ: الْكِتَابُ الرُّكْنِيُّ (ل/١٠).

(٤) يَنْظُرُ تَعْرِيفَ الْإِنشَاءِ فِي: التَّعْرِيفَاتِ (ص ٥٦)، وَالتَّلْخِيصِ: (ص ١٥١)، وَالْحُدُودِ الْأَنِيْقَةُ: (ص ٧٤).

(٥) فِي (س): «كَبَاب».

(٦) الْغَبُوقُ: ك (صَبُور)، وَهُوَ شُرْبُ الْعَشِيِّ. وَخُصَّ بِهِ اللَّبَنُ الْمَشْرُوبُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ. وَقِيلَ: مَا أَمْسَى عِنْدَ الْقَوْمِ مِنْ شَرَابٍ، فَشَرِبُوهُ. وَقِيلَ: مَا اغْتَبَقَ حَارًّا مِنَ اللَّبَنِ بِالْعَشِيِّ. يُنْظَرُ: الْعَيْنُ (غ ق ب) (٤/٣٥٦)، وَأَدَبُ الْكَاتِبِ: (١/٢٠)، وَجَهْرَةُ اللَّغَةِ: (ب غ ق) (١/١٧٣)، وَتَهْذِيبُ اللَّغَةِ: (غ ق ب) (٨/٣٨)، وَدِيَوَانُ الْأَدَبِ: (١٥٤)، وَمُقَابِيْسُ اللَّغَةِ: (غ ق ب) (٤/٥٣١)، وَفَقْهُ اللَّغَةِ: (٢٠٤)، وَاللِّسَانُ: (غ ق ب) (١٠/٢٨١).

وَمَرَادُ الشَّارِحِ مِنْ ذِكْرِ الْغَبُوقِ: أَنَّ دَلَالَتَهُ عَلَى الشَّرْبِ وَالزَّمَانِ بِجَوْهَرِ اللَّفْظِ، فَكَانَتْ دَلَالَتُهُ عَلَى الزَّمَانِ

=وارد^(١) على حدّ الفعل باعتبار عكسه ، وما ورد على الاسم باعتبار عكسه - كالمضارع ، وعسى - وارد على حدّ^(٢) الفعل باعتبار^(٣) طرده . والجواب عنهما كما تقدّم في حدّ الاسم^(٤) .

= فيه^(٥) نظر ؛ لأنّهم قالوا^(٦) : شرط الحدّ الاطراد ، وهو : إذا وجد الحدّ وجد المحدود . والانعكاس ، وهو : إذا انتفى الحدّ انتفى المحدود . وعلى هذا الغبوق ، واسم الفاعل واردان على عكس حدّ الاسم ، لا على طرده . وكذا المضارع والفعل غير^(٧) المتصرف واردان على طرد حدّ الاسم ، لا على عكسه .

=

تضمنًا ، وهي عقلية لا وضعية ، فليست داخلة في حدّ الفعل .

(١) في (س) : «فهو وارد» .

(٢) «حدّ» سقطت من (س) .

(٣) «عكسه كالمضارع باعتبار» سقط من (ط) ؛ لانتقال النظر .

(٤) شرح المقدمة الكافية : (٨٥٧/٣) ، وينظر : شرح المقدمة الكافية : (٢٢٣/١) ، والصفوة الصفية :

(١/٤٤) ، وشرح الكافية ليعقوب حاجي : (٩٧٨) ، والنجم الثاقب : (٩٠٣/٢) ، ومصباح الراغب :

(٢/٥٣٠) .

والمراد بالطرّد : أنّه كلّما وجد الحدّ وجد المحدود . والعكس : أنّه كلّما انتفى الحدّ انتفى المحدود . ينظر :

المستقصى : (٣٣١/٢) ، والضروري في أصول الفقه : (٨٣) ، والمحصول : (٣٠٥/٥) ، والتوضيح في

حل غوامض التنقيح : (١٥/١) ، والبحر المحيط للزركشي : (٨٢/١) ، وإرشاد الفحول : (١٣٩/٢) .

و حدّ الشيء : الوصف المحيط بمعناه ، المميّز له من غيره . الكليات : (ص ٣٩١) .

(٥) في (ن) : «وفيه»

(٦) يشير إلى تعريف الأصوليين للحدّ .

(٧) من (س) ، وفي الآخر (الغير) .

ولو فُسِّر الطَّرْدُ بَأَنَّهُ : إِذَا وُجِدَ المحدود وَجِدَ الحَدُّ^(١). والعكس بَأَنَّهُ : إِذَا انتفى المحدودُ انتفى الحَدُّ -يستقيمُ كلامُهُ . وَإِذَا كَانَ المرادُ من الاقترانِ ما ذكرتُ لم يَرِدْ : بَابُ العَبُوقِ ، واسمُ الفاعلِ ، وهيهاتَ ، والماضي ، والمستقبلُ ؛ على حَدٍّ من الاسمِ ، والفعلِ .

وقولُ الزَّخَشَرِيِّ : «الفعلُ : مَا دَلَّ على اقترانِ الحدثِ بالزَّمانِ»^(٢) . وَإِنْ حَصَلَ به التَّمْيِيزُ ، لَيْسَ بسديد^(٣) ؛ لِأَنَّ المقصودَ من حدودِ الكلماتِ : ذِكْرُ ما هو مدلولُها باعتبارِ وضعِها . وَلَا شَكَّ أَنَّ موضوعَ الفعلِ الحَدَثُ ، والزَّمانُ ، والاقترانُ لزمُهُمَا مِنْ دلالتِهِ عليهما معًا ؛ فيكونُ لَازِمُهُ ، لَا أَنَّهُ^(٤) موضوعُهُ . وَلَوْ جُعِلَ موضوعُهُ لَا يَدُلُّ على الحَدَثِ والزَّمانِ ؛ لِأَنَّهُ حَكْمُ المِصَافِ معَ المِصَافِ إِلَيْهِ ؛ لِصِحَّةِ : أعجَبَنِي اقترانُ زَيْدٍ وعَمْرُو دُونَهُمَا^(٥) .

وقال المالكِيُّ : «الفعلُ : كلمةٌ تُسندُ أبدًا ، قابلةٌ لعلامةٍ فرعيةٍ المسندِ إليه»^(٦) .

(١) «وجد الحدُّ» سقط من (س) .

(٢) الفصل في صنعة الإعراب (ص ٢٣٩) وينظر : شرح الفصل (٣ / ٧) .

(٣) هذا الاعتراض أورده ابن الحاجب في الإيضاح ، ونقله الحديثي دون إشارة إليه ، يُنظر : الإيضاح في شرح شرح الفصل : (٣ / ٢) . وأضاف ابن يعيش : «الفعل لم يوضع دليلاً على الحدث المقترن بالزمان ، والاقتران وجد تبعاً فلا يؤخذ في الحدّ - على ما تقدم - ، ثم هذا يبطل بقولهم : القتال اليوم . فهذا حدث مقترن بزمان ، وليس فعلاً ، فوجب أن يؤخذ في الحدّ كلمة ؛ حتى يندفع هذا الإشكال» . شرح الفصل : (٣ / ٧) .

(٤) في (س) : «لأنّه» .

(٥) في (س) : «قرونها» ، وهو تحريف ، يُنظر : الإيضاح في شرح الفصل : (٣ / ٢) .

(٦) تسهيل الفوائد : (ص ٣) ، وشرح التسهيل : (٩ / ١) .

فخرج منه : الحرف . ونحو : تاء^(١) الضمير ، والاسم الملازم للنداء ؛ لأنه لا يُسند^(٢) أبداً^(٣) . ونحو : (زَيْدٌ) ؛ لأنه يُسند وقتاً^(٤) ، واسم الفعل ؛ لأنه لم يقبل علامة فرعية المسند إليه من نحو : تاء التانيث الساكنة . والضمير المرفوع البارز المتصل ؛ إذ به يفارق : شتآن افترق ، ونزال انزل^(٥) ، مع توافقهما لهما في المفهوم ، ولذا^(٦) حكم سيبويه^(٧) بفعلية هَلَمْ على لغة بني تميم ؛ لقولهم : هَلَمِّي ، هَلِّمًا .. إلى آخره . وباسميته على لغة الحجازيين ؛ لأنهم يجردونه أبداً^(٨) .

قلتُ : عليه ؛ الغرض من حدّ الفعل :

أن يُعلم فيلحق به تاء^(٩) التانيث الساكنة ، والضائرتُ المرفوعة البارزة . لأنه من مسائل النحو ، فلا بدَّ وأن يُسبق بموضوعه وأقسامه ؛ فحدّه^(١٠) به دور^(١١) ،

(١) في (ن و س) : «ياء» .

(٢) في (ن و س) : «يسند» .

(٣) في (س) : «وقتاً» .

(٤) «ونحو : وقتاً» سقط من (س) .

(٥) «انزل» سقطت من (س) .

(٦) في (ط) : «وكذا» ، وفي (ن) : «ولها» .

(٧) يشير الحديثي إلى ما ذكره سيبويه : «هَلَمْ في لغة أهل الحجاز كذلك ؛ ألا تراهم جعلوها للواحد والاثنين والجميع والذكر والأنثى سواء ؟! ... وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في هَلَمْ في لغة بني تميم ؛ لأنّها عندهم بمنزلة رُدٍّ ، ورُدًّا ، ورُدِّي ، وارْدُدْن . كما تقول : هَلَمْ ، وهَلِّمًا ، وهَلَمِّي» (٣ / ٥٢٩) .

(٨) يُنظر : شرح التسهيل : (١ / ١٠) .

(٩) في (س) : «هاء» .

(١٠) في (س) : «يحدو» .

كحدّ الفاعلِ بأنّه مرفوعٌ .

نَعَمْ ، إذا عُرِفَ ، وعُرِفَ إلحاقُهما به دونَ غيره ، ثمَّ وجدَ كلمةً ألحقَ أحدهما بها ، عَلِمَ أنّه فعلٌ ، وإنَّ وجدَ فيها رائحةَ الاسمِ كـ (عسى) ، و (نعم) .

واسمُ الفعلِ لم يوافقِ الفعلَ في المفهوم ؛ لأنّه لم يدلّ على الزمان بصيغته ، والضّميرُ المرفوعُ المتصلُ البارزُ نفسُ^(٢) المسندِ إليه ، لا علامة فرعيته .

قال : «ومن خواصّه : دخولُ قَدْ ، والسين ، وسوف ، والجوازم ، ولحوق نحو : تاء التأنيث الساكنة ، ونحو : تاءٍ فَعَلَتْ»^(٣) .

أقول : من خواصّ الفعلِ (قَدْ) ، وهي على أنواع :

الأول : أن يكونَ وضعُهُ لتقريبِ الماضي من الزّمانِ الحالِ . والماضي لا يكونُ إلّا فعلاً ، فيلزمُ اختصاصُهُ به^(٤) .

والثاني : أن يرادفَ (ربّما) في التّقليلِ ، وصَرَفُ المضارعِ إلى الماضي ، فيلزمُ أيضاً

✍ =

(١) الدّور : توقّف الشيء على ما يتوقّف عليه . أو : توقف كلّ واحد من الشيئين على الآخر . وقيل : أن يكون الشيء علة لما هو علة ؛ أي : إذا كان هذا علة لهذا ، وهذا علة لهذا . فهذا دور . يُنظر : التعريفات : (ص ١٤٠) ، والتوقيف على مهمات التعاريف : (١٦٨) ، والكليّات : (ص ٤٤٧) ، وكشاف اصطلاحات الفنون : (١ / ٨١١) .

(٢) «والضمير ... نفس» سقط من (ط) .

(٣) الكافية في النحو : (ص ١٨٩) .

(٤) يُنظر : المفصل (٤٥١) ، وشرحه (١٤٧ / ٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٩٨ / ٣) ، وشرح الرضي (١٣٨٩ / ٢) .

اختصاصه به^(١). والدليل عليه: قول سيويه: «قَدْ فَعَلَ، يُجَابُ بِهَا: لَمْ يَفْعَلْ». و (قد) في المضارع يكون بمنزلة رَبَّما. قال الهذلي^(٢):

قَدْ أَتْرُكُ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَنَامِلُهُ^(٣) مُجَّتْ بِفِرْصَادٍ^(٤)

كَأَنَّهُ قَالَ: رَبَّما أَتْرُكُ^(٥).

الثالث^(٦): أَنْ تكونَ لتحقيقِ المضارعِ، فتختصُّ به، ولا تقلبه إلى الماضي غالباً^(٧).

(١) يُنْظَرُ: المفصل (٤٥١)، وشرحه (١٤٧/٨)، والإيضاح في شرح المفصل (٢٣٦/٢)، والجنى الداني (٢٥٥).

(٢) البيت من البسيط. وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه: (ص ٥٦)، وخزانة الأدب: (٢٥٧/١١)، وقال البغدادي: «البيت من قصيدة لعبيد الأبرص أوردها الأصمعي في الأصمعيات». والأصمعيات المطبوعة ليس بها هذا البيت، ولا قصيدة لعبيد بن الأبرص. ورواية الديوان: «كَأَنَّ أَثْوَابَهُ». ونُسب إلى الهذلي في الكتاب (٢٢٤/٤)، والنكت في تفسير الكتاب (١١٢٨/٢)، وشرح المفصل: (١٤٧/٨). ونُسب إلى شماس الهذلي في تحصيل عين الذهب: (٥٧٦)، وبلانسة في المقتضب: (١٨١/١)، وإيضاح الشعر: (٤٢٧)، وأما ابن الشجري: (٣٢٤/١)، ورصف المباني: (٤٥٦)، وتذكرة النحاة: (٧٦).

(٣) «كَأَنَّ أَنَامِلُهُ» سقط من (س).

(٤) الْقِرْنَ: النظير في الشجاعة. و مصفراً أَنَامِلُهُ: أي طَعَنَهُ فَتَرَفَ حَتَّى اصْفَرَ.

و الْفِرْصَادُ: التوت. أي: كَأَنَّمَا مَجَّ عَلَى أَنَامِلِهِ الْفِرْصَادُ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَخَضَّبَتْ بِالدَّمَاءِ. الديوان (ص ٥٧).

(٥) الكتاب (٢٢٣/٣) وعبارة سيويه: «وَأَمَّا قَدْ فَجَوَابَ لِقَوْلِهِ: لَمَّا يَفْعَلُ فَتَقُولُ: قَدْ فَعَلَ».

و يُنْظَرُ: الأصول في النحو: (٢١٢/٢)، والمفصل: (ص ٤٥١)، ورصف المباني: (ص ٤٥٦)، والجنى الداني: (ص ٢٥٥).

(٦) «الثالث» سقطت من (س).

(٧) يُنْظَرُ: شرح المقدمة الكافية: (٣/٩٥١، ٩٩٨)، وشرح الرضي: (٢/١٣٨٩).

وكذا منها حرفُ النَّفْسِ ، وهو : ما يدخل المضارع ؛ ليتقرر فيه الاستقبال ، فيلزم اختصاصه به ؛ وهو : سوف ، و سَفْ ، و سَوْ ، و سَي . واتفقوا على أنَّ الثلاثة فروع سوف ؛ كما أنَّ أَيْم ، و أَم ، و مُن^(١) ، و مُ اللهُ فروعُ أَيْمَنِ اللهُ^(٢) .

وزعموا أنَّ السَّيْنَ أصلٌ برأسها غير مفرَّعةٍ على (سوف)^(٣) ؛ كالنُّون الخفيفة مع الثقيلة ؛ لأنَّها أكثر استعمالاً من سَفْ ، و سَوْ . ولو^(٤) كان فرعاً لكان أقل استعمالاً ؛ لأنَّه أبعد عن الأصل . والأصل وما أقرب إليه أحقُّ / بكثرة الاستعمال من الفرع . والفرع الأبعد كما في (أَيْمَنِ) وفروعه ؛ ولأنَّ مدَّةَ التَّسْوِيفِ بـ (سوف) أطول . فلو كانت^(٥) فرعاً ؛ لتساوت مدَّةُ^(٦) التَّسْوِيفِ بهما^(٧) .

فأوردَ المالكيُّ^(٨) على الأول : بأنَّ (نعم) فرعُ (نعم) ، مع أنَّه أكثر استعمالاً .

(١) ((من)) سقطت من (ن) .

(٢) يُنظر : شرح التسهيل (١/٢٦) .

(٣) هذا مذهب البصريين في السين ، وأنها أصل بنفسها ، غير مأخوذة من سوف . أمَّا الكوفيون فيرون السين في نحو : (سأفعل) أصلها : سوف . ينظر : شرح المفصل : (٨/١٤٨) ، وشرح التسهيل : (١/٢٥) ، والجنى الداني : (ص ٣٥٨) .

تُنظر المسألة في : الإنصاف : (٢/٦٤٦) ، والتصريف الملوكي : (ص ٥٨) ، وشرح الملوكي : (ص ٤٣٩) ، وشرح التسهيل : (١/٢٥) ، والجنى الداني : (ص ٥٩) .

(٤) في (ن) : ((لو)) .

(٥) في (ن) : «كان» .

(٦) ((مدة)) سقطت من (ط) .

(٧) يُنظر : شرح التسهيل : (١/٢٦) .

(٨) يُنظر : شرح التسهيل : (١/٢٦) .

وعلى الثاني : بأنَّ مدَّة التَّسْوِيفِ بهما متساوية ؛ لقوله تعالى : ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (النساء : ١٤٦) . مع قوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (النساء : ١٦٢)^(١) .
وكقوله ^(٢) :

وَمَا حَالَةٌ إِلَّا سَيُصْرَفُ حَالُهَا إِلَى حَالَةٍ أُخْرَى وَسَوْفَ تَزُولُ

قلتُ : (نعم) ونحوه ليس ممَّا نحن فيه ؛ لأنَّه لم يبقَ بمعنى (نعم) ، وإنَّما غيَّرَ لفظه ؛ ليدلَّ على تغيير معناه . وكلامنا في فرعٍ هو بمعنى أصله كـ شهد ، وشهد . والآيتان ليستا لقومٍ في قصةٍ مَخْصُوصَيْنِ ، ولئن سُلِّمَ بكونِ أحدِ الحرفين ^(٣) مجازًا ؛ فإنَّه أقربُ من ارتكابِ التغيير .

وخطأَ المحققينَ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ كالزُّمَخْشَرِيِّ ^(٤) وغيره القائل : بأنَّ مدَّة التَّسْوِيفِ بـ(سوف) أطولُ ^(٥) . والبيتُ حُجَّةٌ عليه ^(٦) ؛ لأنَّ مستترَ (تزولُ) ؛ لقوله : (حالة أخرى) .

(١) هذه الآية لم يذكرها ابن مالك ، وإنَّما ذكر قوله تعالى : ﴿قَالَمَا الَّذِي بَعَثَنَا بِاللَّهِ وَأَعْتَصَمُوا بِهِ﴾

فَسَيُجْزِيهِمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ ﴿النساء : ١٧٥﴾ ، يُنظر : شرح التسهيل (١/ ٢٧) .

(٢) البيت من الطويل . وهو منسوب إلى طريف بن أبي وهب العبسي في ديوان الحماسة : (١/ ١٩٣) . ويُنظر :

: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : (٢/ ١٠٧١) ، والجنى الداني : (ص ٦٠) ، والهمع : (٤/ ٣٧٥) .

(٣) في (ن) : «الطرفين» ، وهو تحريف .

(٤) «كالزُّمَخْشَرِيِّ» سقطت من (س) .

(٥) يُنظر : المفصل : (٤٥٢) ، وشرحه : (٨/ ١٤٧) ، والبحر المحيط : (٤/ ١١٤) .

(٦) الضمير يعود إلى ابن مالك .

وإلا يلزم عطف الشيء على نفسه .

تنبيه: من الأفعال ما لا يدخله حرف النفس ، وهو : أهاء ، وأهلم ؛ فإنهما لا يقعان إلا بعد (لا) ^(١) ، أو (لم) ؛ كقول من قيل له : هاء ، وهلم : لا أهاء ، ولا أهلم .
و : لم أهاء . و : لم أهلم ^(٢) .

ومنها ^(٣) : (الجوازم) .

لأنه لا جزم في الاسم ، فلا يدخل فيه جازم خصوصاً أدوات
الجزاء ^(٤) ؛ لأنَّ الجزاء ^(٥) : توقيف دخول وجود الشيء على دخول وجود
آخر ^(٦) . والأسماء ثابتة ، فلا يتصور ذلك فيها .

ومنها : تاء التأنيث الساكنة .

وإنما أتى بها ؛ ليدل على تاء تأنيث المسند إليه ^(٧) ، وأسكنت فرقاً بينها وبين تاء

(١) «(لا)» سقطت من (س) .

(٢) يُنظر : الزاهر للأنباري : (٢/ ٢١٢) ، والخصائص : (٣/ ٢٣٠) ، وسر صناعة الإعراب : (١/ ٢٣٤) ،
وكتاب الأفعال : (٣/ ٣٦٠) ، والمفصل : (ص ١٨٠) ، وشرح الكافية الشافية : (٣/ ١٣٩٠) ، وشرح
الرضي : (٣/ ٩٣) ، وتوضيح المقاصد : (٣/ ٢٩٣) ، والهمع : (١/ ١٦ - ٥/ ٢٢) ، وحاشية الصبان
(٣/ ١٢٤٩) .

(٣) أي : من خصائص الأفعال .

(٤) يُنظر : شرح المقدمة الكافية ، (٣/ ٨٥٨) .

(٥) «الجزاء» سقطت من (س) .

(٦) يُنظر : المحكم : (جزئي) (٧/ ٥٠٠) ، والفروق اللغوية : (٥٠٦) ، والقاموس المحيط : (١٢٧٠) ، وتاج
العروس : (٣٧/ ٣٥١) ، ومعجم مصطلحات النحو والصرف : (٦٣) .

(٧) يُنظر : المفصل : (٤٦٨) ، وشرحه : (٩/ ١٧) ، وشرح المقدمة الكافية : (٣/ ١٠٠٩) ، والإيضاح في شرح

التأنيث التي تلحق الأسماء^(١)، ولم يعكس؛ لئلا ينضمَّ ثَقُلُ الحركة إلى ثَقُلِ الفعل^(٢)، أو لئلا يفوت إعرابُ الاسم. وإِنَّمَا لِحَقِّ الماضي، وإن لم يتصرف؛ كـ (عسى)، و(نعم)، لا فِعْلِيَّ التعجُّب -؛ لتوغُّلها في شبه الاسم؛ إذ المضارعُ مستغنٍ عنها بقاء المضارعة، ولأنَّها ساكنةٌ، فإذا جزم المضارع يلتقي ساكنان. وكذا الأمرُ مستغنٍ عنها بقاء المخاطبة، نحو: افعلِي.

ومنها: لحوقُ نحو: تاء فعلتُ.

يعني به: لحوقُ^(٣) الضَّائِرِ البارزة المرفوعة المتَّصلة. ولم يبرز في الاسم؛ لئلا يجتمع ألفان في التثنية، وواوان في الجمع^(٤)؛ فإنَّ أَلْفَ (ضاربان) إعرابٌ، وليس ضميرًا؛ لانقلابها ياءً في النصب والجر؛ فلو أبرز واتَّصل به ضميرُ التثنية - وهو أَلْفٌ أيضًا؛ بدليل: ضربا ويضربان - لا يجتمع أَلِفان - وكذا الكلام في الواو - أو لقوَّة الأفعال في العمل، وتحملُ الضَّمِيرِ، فيتحمَّله مستترًا وبارزًا. بخلاف الأسماء؛ فإنَّ عملها وتحملها للضمير؛ لجريها على الأفعال. فلا يحتملُ اتصالَ البارز؛ لأنَّه على خلاف الأصل، فلا يتحمَّله إلا ما هو أصلٌ في العمل، واتصال الضَّائِرِ به؛ وهو: الفعل.

ومنها: لحوقُ نُونِ التوكيد.

=

شرح المفصل: (٢/ ٢٧٥).

(١) يُنظر: شرح المقدمة الكافية: (٣/ ٨٥٨)، والإيضاح في شرح المفصل: (٢/ ٢٧٥).

(٢) «إلى ثقل الفعل» سقط من (س).

(٣) في (س): «(ظهور)».

(٤) يُنظر: الوافية في شرح الكافية: (ص ٢٥٥).

وإنما يلحقان المضارع ، لا^(١) مطلقاً ؛ بل لسبب^(٢) ؛ كوقوعه^(٣) جواب^(٤) قسم ، أو اقترانه بحرفٍ طلبيّ ، ومثال الأمر^(٥) مطلقاً^(٦) . وشذَّ إلحاقها فعلي التَّعَجُّبِ في الشَّعر ؛ كقوله^(٧) :

وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضَبِي صُرَيْمَةً فَأَحْرَبَهُ لَطُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا

أصله : أَحْرَيْنُ ، فُقِلْتُ أَلْفًا لِلْوَقْفِ . وَغَضَبِي : عَلِمْتُ لِمَتَةٍ مِنَ الْإِبِلِ^(٨) . وَالصَّرْمَةُ^(٩) : قِطْعَةٌ مِنَ الْإِبِلِ نَحْوُ ثَلَاثِينَ^(١٠) .

(١) «لا» سقطت من (س) .

(٢) «لسبب» سقطت من (س) .

(٣) في (س) : «لوقوعه» .

(٤) في (ن) : «في جواب» .

(٥) في (س) : «الآخر» ، وهو تحريف .

(٦) يُنْظَرُ : الكتاب : (٣/ ٥٠٩-٥١٢) ، والإيضاح العضدي : (٣٣٤) ، والمفصل : (٤٧١) ، وشرح الجمل : (٤٨٩/٢) .

(٧) البيت من الطويل . وهو بالانسبة في كتاب الإبل : (ص ٣٤) ، والمقصود والممدود للقيالي : (١١١) ، والبارع : (ص ٥٩) ، وشرح التسهيل : (١/ ١٤-٣/ ٣٠) ، والمقاصد الشافية : (١/ ٥٦) ، وشرح الكافية الشافية : (٢/ ١٠٧٧) ، ومغني اللبيب : (١/ ٣٣٩) ، وشرح ابن عقيل : (٣/ ١٤٨) ، والمقاصد النحوية : (٣/ ٦٤٥) ، وشرح شواهد المغني : (٢٥٨) .

(٨) يُنْظَرُ : كتاب الإبل : (٣٤) ، والكنز اللغوي : (١/ ١١٦) ، والصحاح : (غ ض ب) (١/ ١٩٤) ، واللسان : (١/ ٦٤٨) ، وتاج العروس : (٣/ ٤٨٨) .

(٩) في (س) : «الصريمة» .

(١٠) يُنْظَرُ مَادَّةُ (ص ر م) في : العين : (٧/ ١٢١) ، والمحيط في اللغة : (٨/ ١٤٨) ، والمحكم : (٨/ ٣١٩) ،

وشذَّ إلحاقها اسمَ الفاعل في قوله ^(١) :

أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَمْلُودًا مُرَجَّلاً وَيَلْبَسُ الْبُرُودًا

أَقَائِلُنْ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا ؟

الأمْلُودُ : النَّاعِمُ . وامرأة أُمْلُودَةٌ ^(٢) .

ومنها : (أَنْ) ، و (لَنْ) ، و (كَي) ، يختصُّ لحوقها المضارع . والحقُّ أن يقال : (قَدْ) يختصُّ ^(٣) بالفعل ، وكذا لحوقُ نونِ الوقاية على اللزوم ؛ فإنَّها تلزُمُ الماضي والمضارعَ العَرِيَّ عن نونِ الإعراب .

=

واللسان : (٣٣٤ / ١٢) ، والقاموس المحيط : (ص ١١٢٩) ، والمصباح المنير : (ص ٢٠٣) ، وتاج العروس : (٥٠٦ / ٣٢) .

(١) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه : (ص ١٧٣) ، والمقاصد النحوية : (١ / ١٧٩) ، وشرح التصريح : (١ / ٣٥) . ولرجل من هذيل في شرح أشعار الهذليين : (ص ٦٥١) ، والخزانة : (١١ / ٤٢٠) ، وحاشية الشيخ ياسين : (١ / ٤٢) .

وبلا نسبة في الخصائص : (١ / ١٣٧) ، والمحتسب : (١ / ١٩٣) ، وسر صناعة الإعراب : (٢ / ٤٤٧) ، والضرائر : (ص ٣١) ، وتوضيح المقاصد : (١ / ٣٩) ، والجنى الداني : (ص ١٤١) ، ومغني اللبيب : (١ / ٣٣٦) ، وشرح الأشموني : (١ / ٣٦) ، والهمع : (٤ / ٤٠٢) ، وشرح شواهد المغني : (٢٥٧) .

(٢) يُنْظَرُ مادة (م ل د) في : العين : (٨ / ٤٨) ، وجمهرة اللغة : (١ / ٣٦٧) ، والمحيط : (٩ / ٣٢٠) ، والصحاح : (٢ / ٦٧٩) ، والمحكم : (٩ / ٢٤٨) ، وأساس البلاغة : (ص ٧١٨) ، واللسان (٣ / ٤١٠) ، والقاموس المحيط : (ص ٣٢٠) .

(٣) في (ن) : «خلص» .

وقلتُ : تلزُم ؛ ليخرج نحو^(١) : إنَّني ، ولَدُنِّي ؛ فإنَّها لم تلزُمهُ . وتاءُ التَّأنيثِ السَّاكنةُ
الماضي ، والبواقي المضارع .

(١) «نحو» سقطت من (ن) .

الفعل الماضي

قال : «الماضي : ما دلّ على زمانٍ قبلَ زمانِكَ ، مبنيٌّ على الفتح مع غير ضميرِ المرفوعِ المتحرك ، والواو»^(١) .

أقول : لما كان الزمانُ مَقْوَمًا للفعل ، وهو ثلاثةٌ : ماضٍ ، وحاضرٌ ، ومستقبلٌ ، انقسمَ الفعلُ باعتبار الأزمنة الثلاثة أقسام^(٢) ، وابتدأ بالماضي^(٣) وهو (ما دلّ) ، أي : الفعلُ الذي دلّ (على^(٤) زمان قبل) زمانٍ تَلَفِظَكَ به ، وإخباركَ به^(٥) ؛ أي : الإخبارُ به بعدَ زمانٍ وجودِهِ .

فقوله : / (ما دلّ) يَشْمَلُ الأفعالَ كُلَّها ، فقال : (قبلَ زمانك) ؛ ليُخْرِجَ الحالَ والاستقبالَ والأمرَ . ولا يدخل فيه (أمر) ، و(الماضي) ، ونحوهما ؛ لأنَّ المرادَ من (ما دلّ)

(١) الكافية في النحو : (ص ١٨٩) .

(٢) يُنظر : الكتاب : (١٢ / ١) ، والإيضاح في علل النحو : (ص ٥٣) ، والتبصرة والتذكرة : (١ / ٩٠) ، والنكت : (١٠٣ / ١) ، ونتائج الفكر : (ص ٥٣) ، وشرح الوافية نظم الكافية : (ص ١٢٣) ، وشرح المفصل : (٤ / ٧) ، والمغني في النحو : (١٢٩ / ١) ، والكافي : (٢ / ٩٥) ، والهمع : (٧ / ١) .

(٣) في (س) : (الماضي) .

(٤) «على» سقطت من (س) .

(٥) ينظر : شرح السيرافي : (٥٨ / ١) ، الجُمْل : (ص ٧) ، والتبصرة والتذكرة : (١ / ٩٠) ، والنكت : (١٠٤ / ١) ، والمفصل : (ص ٣٣٠) ، وشرح الرضي : (٢ / ٨٠١) ، والوافية شرح الكافية : (ص ٢٥٥) ، والمنهاج : (١٨٩ / ١) ، والأسرار الصافية : (ص ٢٠١) .

وأضاف بعض النحاة : «بأصل وضعه» ؛ تقييداً له ، ولئلاَّ ينتقض بمثل : لم يضرِبْ ، وإنَّ ضَرَبْتَ ضَرِبْتَ . يُنظر : المغني في النحو : (١٣٣ / ١) ، والوافية : (ص ٢٥٥) ، وشرح الكافية لابن جماعة : (ص ٢٧٢) .

الفعل الذي دلَّ ؛ إذ الكلام فيه ، وهي ليست بالفعل . وبُني ؛ لأنَّه لم يحتجْ إلى الإعراب ؛ لأنَّه ليس ممَّا يعتور عليه العوامل ، ولم يشبه اسمًا معربًا بما هو أصلٌ فيه^(١) . وعلى الحركة قالوا : لأنَّه يشبه المضارع لوقوعه موقعه^(٢) شرطًا وخبرًا وصفة^(٣) .

وقال الحاجبيُّ : « لشبهه^(٤) المضارع^(٥) من حيث قيامه مقام الاسم في قولك : زيدٌ ضَرَبَ^(٦) ، فإنَّه في موضع (ضارب) ، فَحَرَّكَ^(٧) تنبيهًا بها على شبهه المضارع المعرب^(٨) » المعرب^(٩) .

وأقول : كما أنَّ الأصل في الشُّيوع ، ثمَّ التَّخصيص بالحرف الاسم ، فلما شابههُ المضارعُ في ذلك تزيًا بزيِّه ، وهو الإعرابُ . كذلك الأصل من الأفعال الواقعة موقع الاسم في وقوعها خبرًا ، وصفةً ، ونحوهما = المضارع ؛ لأنَّ (يضربُ) المؤوَّل بـ (ضارب) في قولك : زيدٌ يضربُ ، و جاء رجلٌ يضربُ ، يشبهه في حركاته^(٩) ، وسكونه ، ودلالته على

(١) يُنظر : الباب : (١٥ / ٢) ، والبسيط في شرح الجمل : (٢٢٠ / ١) .

(٢) في (ط) : «موقع» ، وقد سقطت من (س) .

(٣) يُنظر : الأصول (١٤٥ / ٢) ، وشرح اللَّمع (ص ١٥٧) ، وشرح المفصل (٥ / ٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٨٥٩ / ٣) وشرح الجمل لابن عصفور (٣٣٣ / ٢) ، وشرح الرضي (٨٠٤ / ٢) ، والأسرار الصافية (ص ٢٠١) ، والأشباه والنظائر (١٥ / ٢) .

(٤) من (س) ، وفي الأصل : «يشبهه» .

(٥) «المضارع» سقطت من (ن) .

(٦) في (س) : «ضربت» .

(٧) في (س) : «فلما أشبه المعرب بني على الحركة» .

(٨) شرح المقدمة الكافية (٨٥٩ / ٣) ، ويُنظر : شرح المفصل (٤ / ٧) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٤٩٠ / ٢) .

(٩) في (ن) : «الحركات» .

الحال . وغيره من الأفعال ليس كذلك . فلما وقع الماضي موقع الاسم ؛ حيث الأصل أن يقع المضارع شابهه في ما هو الأصل فيه فتزيًا بزيه وهو الحركة .

ولم يقل : حرك ؛ لأنه أشبهه في كونه فعلًا ؛ لأن المؤثر في الإعراب والحركة وضدهما الشبه في شيء المشبه به أصل فيه لا مطلق الشبه ، وإلا لكان جميع الكلمات مُعرَّبًا أو مبنياً .

فإن قيل : هلا قيل : إنما حرك (ضرب) ؛ لشبهه الاسم في وقوعه خبرًا وصفة ، كما قال ابن يعيش ، وكثير؟^(١) .

قلت : ليس الأصل فيهما الاسم المعرب ؛ لأن المبنى يقع كذلك ؛ بخلاف الشُّيوع والتَّخصيص بالحرف فإنه من خواصَّ المُعرَّب . وكذا (أن) الموازنة في الحركات والسَّكون ، وفهمُ الحالية مختصةً بالمضارع . وحرك ولم يُعرَّب^(٢) بسبب مشابهة^(٣) المضارع ؛ لأنَّ بعضَ بعضِ المضارع مبنٍ . وكما أنَّ إعرابَ بعضٍ يقتضي إعرابَ شَبَّهه فبناءً بعضٍ يقتضي بناءه . فوقع أمره بين الإعراب والبناء ، فأعطي ما هو بينهما ، وهو الحركة^(٤) . وهذا تحقيق قولهم : مُنِعَ الإعرابُ فلا تمنعه الحركة .

وخصَّ بالفتحة ؛ لأنَّها أخفُّ الحركات^(٥) .

(١) يُنظر : شرح المفصل (٤/٧) ، وشرح الرضي (٨٠٤/٢) .

(٢) «يعرب» سقطت من (ط) .

(٣) في (ن) : «تشابه» .

(٤) «وهو الحركة» سقط من (ن) .

(٥) يُنظر : أسرار العربية (ص ٣١٦) ، واللباب (١٦/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٨٥٩/٣) ، والإيضاح في

ويسكن آخره إذا اتصل به ضمير بارز مرفوع متحرك ، نحو : ضربت ؛ لأنه فاعل .
والفاعل كجزء من الفعل ، فلو بقي متحركاً تتوالى أربع حركات فيما هو كالكلمة
الواحدة^(١) ، وهو مكروه مستثقل^(٢) .

ولم يسكن في (ضربك) ؛ لأن الكاف مفعول ، وهو ليس كجزء . ولا في (ضرباً) ؛
لأنه ليس متحركاً . ولا في : ما ضربك إلا أنا ؛ لأنه لم يتصل به .

فإن قيل : توالى في (ضربتا) أربع متحركات .

قلت : حركة التاء عارضة ؛ لأن أصلها السكون ، وإنما حركت للألف بعدها ؛ ولذا
حذف الألف من : غرتا ، ورمتا^(٣) .

قال المالكي^(٤) : العلة قاصرة ؛ لأنها خصت بالثلاثي الصحيح ، وانفعل ،
واستفعل ، وغيرهما أكثر . ومراعاة الأكثر أولى . وتوالي أربع حركات في كلامهم كثير نحو
: عَلِبْتُ و عَرَّتْنِ - وهو نبت^(٥) يُدْبَغُ به^(٦) - ، و جَدِلْتُ^(٧) . وأصلها : عَلِبْتُ ، و عَرَّتْنِ ،

= حـ

شرح المفصل (٥/٢) ، والصفوة الصفية (١٦٩/١) ، والكافي (١٨٨/٢) .

(١) يُنظر : الكتاب (٢٠٢/٤) ، والأصول (١٨١/٣) ، وعلل النحو (ص ١٨٢) ، وشرح المفصل (٥/٧) ،
والمتع (٦٩/١) ، والمقاصد الشافية (١١١/١) .

(٢) في (س) : «مستقبل» ، وهو تصحيف .

(٣) يُنظر : شرح المفصل (٥/٧) ، وأوضح المسالك (ص ٣٧) .

(٤) شرح التسهيل : (١٢٥/١) ، وينظر : التذيل والتكميل : (١٤٤/٢) .

(٥) «نبت» سقطت من (س) .

(٦) في (ط) : «عنه» .

(٧) العَلِبْتُ من الرجال : الضخم العظيم . و لَبِنٌ عَلِبْتُ : إذا خثر . و عَرَّتْنِ : نبت يُدْبَغُ به . و جَدِلْتُ : ذو

= طـ

وَجَنَادِلٌ^(١) ، و جَنْدِيلٌ -عند الكوفيين^(٢) - . فلو كان توالي أربع متحركات مُستَكْرَهًا لم تفعل بالأمثلة ما يؤدي إليه، ولم يجزوه^(٣) في : مَعْدَة ، و بَرَكَة .

وتاء التانيث أَدْخَلَ في الجزئية ؛ لأنها جزء الكلمة ، و تاء فعلتُ جزء الكلام^(٤) ؛ بل سببُ السكونِ الفرقُ بينَ الفاعلِ والمفعولِ في^(٥) : ضَرَبْنَا و ضَرَبْنَا ، ثم حُلَّ ضَرَبْتُ ، وغيره عليه^(٦) .

قلتُ : توالي أربع متحركاتٍ عِلَّةٌ لإسكانِ لامِ الثلاثي^(٧) خاصَّةً ، فلا يكونُ عِلَّةً

= حـ

جنادل، أي : الحجارة .

يُنْظَرُ : (ع ل ب ط - ع ر ت ن - ج ن د ل) في : الجيم (١/١٤١) ، والمنتخب (ص ٢١٣ ، ٥٧١) ، وجمهرة اللغة (٢/١٣٦) ، وتهذيب اللغة (٢/٢٢٨) ، والمحكم (٢/٤٥٦) ، والعياب (١/٢٨٧) ، واللسان (١٣/٢٨٤) ، وتاج العروس (٣٥/٣٩٥) .

(١) يُنْظَرُ : الكتاب (٤/٢٨٩) ، والأصول (٣/١٨٤) ، والخصائص (٣/١١٥) ، والمنصف (ص ٥٦) واللباب (٢/٢٦٣) ، والشافية (ص ١٤) ، وشرح الشافية (١/٤٩) ، والمزهر (٢/٩٠) .

(٢) نَسَبَهُ المرادي إلى الفراء وأبي علي الفارسي ، بقوله : «وجعله الفراء وأبو علي فرعاً على فَعْلِيلٍ ، وأصله : جَنْدِيلٌ» . توضيح المقاصد (٣/١٧٤) .

ويُنْظَرُ : شرح التسهيل (١/١٢٥) ، وشرح الأشموني (٤/٥٢) ، وحاشية الصبان (٤/٣٤٧) .

(٣) في (س) : «ينجبره» .

(٤) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١/١٢٥) .

(٥) «التانيث أدخل والمفعول في» سقط من (س) .

(٦) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١/١٢٥) ، وشرح الرضي (٢/٨٠٥) ، والمنهاج (١/١٩١) ، والنجم الثاقب (٢/٩٠٧) ، والهمع (١/١٩٧) .

(٧) في (س) : «الثاني» .

قاصرة. وعلة إسكان لام غيره حمُّه عليه؛ لأنَّه الأصل، وإن كان غيره أكثر^(١)؛ بدليل اعتلال الفعل المزيد إذا اعتل ثلاثية.

ولو لم يُستكره طبعًا توالي أربع متحركات لم يحكموا بإسقاط ساكنٍ ثالثٍ من الألفاظ المذكورة، وإنَّما جاز أربع متحركات في نحو: مَعْدَة؛ لأنَّ^(٢) حركة التاء عارضة.

وقيل: إنَّما حُرِّكَت للفرق بينها وبين تاء التَّأْنِيثِ التي في الفعل^(٣)، أو لأنَّها في حُكْمِ حُكْمِ العَدَمِ؛ إذ يزول في الوقف نحو: ثلثين^(٤). ويُضَمُّ آخره إذا اتصلت به الواو التي هي هي ضميرُ المذكورين العقلاء^(٥)، نحو: ضَرَبُوا. مراعاةً لمجانسة حركة ما قبل حرفِ العلة له^(٦)؛ كما روعيت في: ضَرَبَنِي، و ضَرَبَا^(٧).

والواو المفتوح ما قبله أثقل؛ لعدم المجانسة من الواو المضموم ما قبله، وإن كانت الضمة أثقل من الفتحة. وأُبْقِيَتْ فتحة غَزَوْا، و رَمَوْا؛ لتدلَّ على اللام المحذوف للساكنين^(٨).

(١) ينظر: النجم الثاقب: (٩٠٧/٢)، ومصباح الراغب: (٥٣٢/٢).

(٢) في (س) زيادة: «أحد».

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: (١٤٥/٢).

(٤) هكذا في النسخ، ولعله (ثُلُثُهُ).

(٥) في (ن): «للعقلاء».

(٦) «له» سقطت من (ط).

(٧) ينظر: شرح المفصل: (٦/٧)، وشرح الرضي: (٨٠٥/٢)، وشرح الكافية لابن جمعة الموصلي:

(٢/٤٩١)، والوافية: (٢٥٥)، وأوضح المسالك: (٣٧).

(٨) يُنْظَرُ: شرح المفصل (٦/٧)، والصفوة الصفية (١/١٧٢)، وشرح الكافية للموصلي (٢/٤٩١).

وَيَنْصَرِفُ^(١) الماضي إلى :

الحال بالإنشاء ؛ ك بعث^(٢)، وإلى المستقبل بالطلب ؛ نحو : غفر الله لك .
وعزمت^(٣) عليك إلا فعلت . وبالوعد ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾
(الكوثر: ١) . وبالعطف على المستقبل ؛ كقوله تعالى : ﴿ يَفْقَهُمْ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ
النَّارَ ﴾ (هود ٩٨) ﴿ وَيَوْمَ يُفْعَلُ فِي الصُّورِ فَنُزِعَ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ (النمل ٨٧) . وبعد
القسم إذا نفى بـ (لا) أو (إن)^(٤) ؛ كقوله^(٥) :

رُدُّوا فَوَاللَّهِ لَا دُذُنَاكُمْ أَبَدًا ما دَامَ في مَائِنَا وَرُدُّ لِنَزَالِ

وكقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا
مِنْ أَحَدٍ مِّنْ بَعْدِهِ ﴾ (فاطر : ٤١) .

وإن وقعت بعد همزة التسوية يحتمل الماضي والاستقبال ؛ فإن نحو : سواءً عليّ
أقمت أم قعدت ، يحتمل أن يراد منه : سواءً ما كان منك من قيام وعود . وأن يراد : ما
يكون^(٦) منك من قيام وعود . إلا إذا قارنه (لم) ؛ فإنه يتعين للمضي^(١) ؛ كقوله تعالى :

(١) في (س) : «يتصرف»، وهو تصحيف .

(٢) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١/ ٣٠)، وشرح الرضي (٢/ ٨٠٩) .

(٣) في (س) : «عرفت»، وهو تحريف .

(٤) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١/ ٣٠)، وشرح الرضي (٢/ ٨٠٢)، والمساعد (١/ ١٦)، والهمع (١/ ٢٤) .

(٥) البيت من البسيط . وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية (١/ ٣٨٠) وشرح التسهيل (١/ ٣٠)، والبحر

المحيط (٨/ ٣٦٤)، والارتشاف (٤/ ١٧٨٠)، والهمع (١/ ٢٤) .

(٦) في (س) : «كان»، وهو خطأ .

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (البقرة: ٦) ^(١).

وكذا يحتمل الأمرين :

بعد حرف التحضيض . كما يأتي .

وكذا ^(٣) بعد كُلِّمَا ؛ كقوله : ﴿كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾ ^(٤) (المؤمنون: ٤٤) ،

و﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ (النساء: ٥٦) .

وكذا الواقع بعد حيث ، أو صلة ؛ كقوله تعالى : ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ

اللَّهُ﴾ (البقرة : ٢٢٢) و﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ﴾ (البقرة : ١٤٩)

و﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ (آل عمران : ١٧٣) و﴿إِلَّا

الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾ ^(٥) (المائدة: ٣٤) .

وكذا الواقع صفةً لِنَكِرَةٍ عَامَّةٍ ^(٦) ؛ كقوله ^(٧) :

✍=

(١) في (ط) : «المضي» ، وقد سقطت من (س) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١/ ٣١-٣٢) .

(٣) في (س) : «لذا» .

(٤) في الأصل (كلما جاءت أمة كذبوه) ، وهو خطأ .

(٥) يُنْظَرُ : المصدر السابق .

(٦) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١/ ٣٢) ، وشرح الرضي (٢/ ٨٠٤) ، والمساعد (١/ ١٧) ، والهمع (١/ ٢٥)

(٧) هذا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه :

* وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالَ *

✍=

رُبَّ رَفِيدٍ هَرَفَتْهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ^(١)

وكقوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : (نَضَّرَ^(٢) اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاَهَا)^(٣) أَي :
يَسْمَعُ ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ لِلتَّرْغِيبِ فِيهِ . قَالَهُ^(٤) الْمَالِكِيُّ^(٥) .

✍ =

وهو للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه (ص ١٣) ، وَيُنْظَرُ : مجاز القرآن (١ / ٢٢٩) ، والإبل (ص ٩٧) ، والزاهر (٢ / ١٧٢) ، والمبهج (ص ١٣٥) ، والأضداد (ص ٢٩٧) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢١٥) ، والارتشاف (٤ / ٢٠٣٤) ، وخزانة الأدب (٩ / ٥٧٥) .

وُنُسِبَ إِلَى أعشى همدان في المقاصد النحوية (٣ / ١٢٠١) .

وينظر : جمهرة أشعار العرب (١ / ٣٣٨) ، والمقتصد (٢ / ٧٦٩) ، والمغني (٢ / ١٤٧) .

(١) الرَّفْدُ - بالفتح - : الْقَدْحُ الْعَظِيمُ . وَيُرْوَى بِالْكَسْرِ ؛ وَهُوَ : الْعَطِيَّةُ . وَكُنِيَ بِإِرَاقَتِهِ عَنِ الْمَوْتِ . وَالْأَقْتَالُ : جَمْعُ قَتْلٍ ؛ وَهُوَ : الْعَدُوُّ ذُو النَّزَةِ . وَقِيلَ : الْقِرْنُ .

يُنْظَرُ : شرح شواهد الإيضاح (ص ٢١٥) ، والمبهج (ص ١٣٥) .

(٢) في (س) : «(رحم)» .

(٣) يُنْظَرُ : مسند الشافعي (١ / ١٦) ، ومسند الإمام أحمد (١٣ / ١٣٩) ، وسنن الدارمي (١ / ٨٦) ، وسنن

الترمذي (٥ / ٣٤) ، وسنن ابن ماجه (١ / ٨٤) ، ومسند البزار (٨ / ٣٤٢) .

(٤) في (ط) : «(قال)» .

(٥) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١ / ٣٢) .

الفعل المضارع

قال : «المضارعُ : ما أشبهَ الاسمَ بأحدِ حروفِ (نأيت) ؛ لوقوعِهِ مشتركًا ، وتخصيصِهِ بالسين»^(١).

أقول : المضارعةُ : المشابهةُ . وأصلها من : تضارعَ السَّخْلَتان ؛ إِذَا أَخَذَ كُلُّ مِنْهُمَا^(٢) بِحَلَمَةٍ مِنَ الضَّرْعِ^(٣) .

قوله : ما أشبهه ، أي : الفعلُ الذي أشبهَ الاسمَ جنسُ يشمل الماضي أيضًا ؛ لأنَّه يشبهُ الاسمَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ ، وَأَنَّهُ يَقَعُ^(٤) مَوْقَعَهُ ؛ إِذْ (ضَرَبَ) فِي : زَيْدٌ ضَرَبَ ، فِي مَوْضِعِ (ضَارِبٍ) مِنْ : زَيْدٌ ضَارِبٌ^(٥) .

وقوله : (بأحدِ حروفِ : نأيت) . مُخْرِجٌ^(٦) لِلْمَاضِي ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْبِهِ الْاسْمَ بِذَلِكَ^(٧) .
ثُمَّ بَيَّنَّ الْمِثَابَةَ ، وَخَصَّصَهَا بِالْمِثَابَةِ الْمُؤَثَّرَةِ الَّتِي هِيَ عِلَّةُ إِعْرَابِهِ ، لَا الْمِثَابَةَ^(٨) ؛

(١) الكافية في النحو (ص ١٩٠) .

(٢) «منهما» سقطت من (ط) .

(٣) يُنْظَرُ : اللسان (ض ر ع) (٨ / ٢٢١) ، وينظر : المقتصد (١ / ١١٨) ، وأسرار العربية (ص ٢٥) ، وشرح المفصل (٦ / ٧) ، وشرح الرضي (٢ / ٨٠٧) ، والكتليات (ص ٥٧٨) .

(٤) من قوله : «فيه قاله المالكي» إلى قوله : «وأنه يقع» سقط من (س) .

(٥) «من زيد ضارب» سقط من (س) .

(٦) في (س) : «فخرج» .

(٧) يُنْظَرُ : شرح المقدمة الكافية (٣ / ٨٦٠) ، وشرح الرضي (٢ / ٨٠٨) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢ / ٤٩٢) (٢ / ٤٩٢) ، والوافية (٢٥٦) .

لتساوي المتحركات والسَّاكِنِ^(٢) . فَإِنَّ (يَضْرِبُ) مُشَابِهٌ^(٣) (ضَارِب) فيهما بحروف (نأيت) ، ولا اعتبار^(٤) لها ؛ لما سيأتي آنفاً بقوله : (لوقوعه مشتركاً بين الحال والاستقبال، وتخصيصه بالاستقبال بالسين) . فإعرابه بالشَّبهِ ، وإلَّا فينبغي^(٥) ألاَّ يعرب ؛ إذ لم يَعْتَوِرْ عليه معانٍ هي^(٦) علةُ إعرابه ؛ كما في الاسم ، فلا يكونُ إعرابه^(٧) بالأصالة^(٨) . ألا ترى أنَّ صيغَ الأفعالِ تتبدَّلُ ، فيدلُّ على المعاني المعتورة عليه من الأمرِ والماضي والمضارع ؟ بخلاف الاسم فإنه مُبْقَى على صيغة واحدة ، مع اختلاف معانيها^(٩) .

فإعرابُ الفعلِ ؛ ليشبه الاسمَ لفظاً لمشابهته له^(١٠) عموماً وتخصيصاً^(١١) . فأصلُ إعرابه استحسانيٌّ ؛ لئلاَّ يُلغوا المشابهةَ ، لا حاجيٌّ ، أو ضروريٌّ^(١٢) .

==

(١) في (ن) : «للمشابهة» .

(٢) يُنظر : الفوائد الضيائية (٢/ ٢٣٣) .

(٣) «مشابه» سقطت من (س) .

(٤) في (س) : «والاعتبار» .

(٥) في (س) : «فيبقى» ، وهو تصحيف .

(٦) «معان هي» سقطت من (ن) .

(٧) «كما في يكون إعرابه» سقطت من (س) .

(٨) يُنظر : شرح المقدمة الكافية (٣/ ٨٦٠) ، وشرح الرضي (٢/ ٨١٠) ، والفوائد الضيائية (٢/ ٢٣٣) .

(٩) يُنظر : شرح المقدمة الكافية (٣/ ٨٦٠) .

(١٠) «له» سقطت من (س) .

(١١) يُنظر : التبصرة والتذكرة (١/ ٧٦) .

(١٢) يُنظر : شرح المقدمة الكافية (٣/ ٨٦٠) .

وَيُعْلَمُ^(١) أَيْضًا مِنْ ذَلِكَ : أَنَّهُ^(٢) لَا عِتْبَارَ لِمِشَابَهَتِهِ لَهُ^(٣) مِنْ جِهَةِ مَسَاوَاتِهِمَا فِي الْحَرَكَاتِ وَالسُّكُونِ فِي إِعْرَابِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْأِسْمُ أَصْلًا فِي هَذِهِ الْحَرَكَاتِ وَالسُّكُونِ . أَيْ : لَيْسَ الْأَصْلُ فِي الْأِسْمِ أَنْ يَكُونَ عَلَى هَذِهِ الْحَرَكَاتِ وَالسُّكُونِ وَالْهَيْئَةِ الْمَخْصُوصَةِ ، وَإِلَّا لَأُعْرِبَ أَكْرَمَ ، وَدَخَرَ^(٤) .

وَمَا لَيْسَ الْأَصْلُ فِيهِ^(٥) أَنْ يَكُونَ لَهُ حُكْمٌ مَخْصُوصٌ لَا^(٦) عِتْبَارَ لَذَلِكَ الْحُكْمِ إِذَا حَصَلَ فِيهِ ؛ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ ، فَلَا يَوْثُرُ^(٧) فِيمَا يَشْبَهُهُ فِيهِ^(٨) ، وَلَمْ يَلْمِ يَدْرُكُهُ كَثِيرٌ^(٩) . فَجَعَلَ تِلْكَ الْمِشَابَهَةَ عِلَّةَ إِعْرَابِ الْمُضَارِعِ . فَقَوْلُكَ : (يَضْرِبُ) صَالِحٌ لِلْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ . فَقِيلَ : حَقِيقَةُ فِي الْحَالِ ، مَجَازٌ فِي الْإِسْتِقْبَالِ . وَقِيلَ : بِالْعَكْسِ^(١٠) .

(١) فِي (ط) : «عَلِمَ» .

(٢) مِنْ (ن) ، وَفِي الْآخِرِ (أَنْ) .

(٣) فِي (ط ، س) : «لِلْأِسْمِ» .

(٤) يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (١ / ٣٥) .

(٥) «فِيهِ» سَقَطَتْ مِنْ (س) .

(٦) «لَا» سَقَطَتْ مِنْ (س) .

(٧) فِي (س) : «فَالْوَثْرُ» .

(٨) فِي (ن) : «بِهِ» .

(٩) يُنْظَرُ : أَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ (ص ٢٧) ، وَشَرْحُ الرِّضِيِّ (٢ / ٨١٠) .

(١٠) فِي زَمَانِ الْمُضَارِعِ أَقْوَالٌ مُتَعَدِّدَةٌ ، أُجْمِلُهَا فِي خَمْسَةِ أَقْوَالٍ :

١ - لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْحَالِ . وَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الطَّرَاوَةِ بِقَوْلِهِ : «سَيَقْعُدُ . دَلِيلٌ عَلَى قَعُودٍ بِأَيِّ ، وَهُوَ الْآنَ فِي الْعَدَمِ . وَ يَقْعُدُ دَلِيلٌ عَلَى قَعُودٍ فِي حَدِيثِكَ» . الْإِفْصَاحُ (ص ١٢) . وَتَبِعَهُ تَلْمِيزُهُ السَّهْلِيَّ .

يُنْظَرُ : نَتَائِجُ الْفِكْرِ (ص ٩٣) ، وَالْكَافِي فِي الْإِفْصَاحِ (٢ / ١٠٢) . وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ ابْنُ أَبِي الرَّيِّعِ فِي الْبَسِيطِ

قال الحاجبي: «الصَّحِيحُ أَنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَيْهِمَا عَلَى السَّوِيَّةِ، وَهُوَ دَلِيلُ الْمُشْتَرَكِ»^(١).

وفي قوله: «على السَّوِيَّةِ». نَظَرٌ.

وإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ السَّيْنُ وَنَحْوُهُ^(٢)، فَقُلْتَ: (سَيَضْرِبُ) - يَخْتَصُّ^(٣) بِالْإِسْتِقْبَالِ بَعْدَ أَنْ شَاعَ، وَالْحَالُ. كَمَا أَنَّ (رَجُلًا) يَصْلُحُ لَذَاتِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَغَيْرِهِمَا. فَإِذَا قُلْتَ: (الرَّجُلُ) - تَخَصَّصَ بِالْمَعْهُودِ مِنْهُمْ بَعْدَ أَنْ شَاعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ. فَأَشْبَهَ الْأِسْمَ مِنْ حَيْثُ الشَّيَاعِ، وَالتَّخْصِصَ بِالْحَرْفِ^(٤). وَلِهَذَا الشَّبَهُ أُعْرِبَ؛ لِمَا

==>

(١/٢٤٣).

٢- لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْمُسْتَقْبَلِ. وَهَذَا مَا تُسَبِّحُ إِلَى الزَّجَاجِ فِي شَرْحِ الْجَزُولِيَّةِ لِلْأَبْذِي (١/٢٤٥).

٣- صَالِحٌ لَهَا حَقِيقَةٌ؛ فَيَكُونُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا. وَهُوَ رَأْيُ الْجُمْهُورِ، وَسَيُؤَيِّدُهُ.

يُنْظَرُ: الْكِتَابُ (١/١٢) وَالْجُمْلُ (ص ٨).

٤- حَقِيقَةٌ فِي الْحَالِ، مَجَازٌ فِي الْإِسْتِقْبَالِ. وَعَلَيْهِ: الْفَارْسِيُّ، وَابْنُ أَبِي رَكْبٍ، وَاخْتَارَهُ السِّيُوطِيُّ؛ بِدَلِيلِ حُمْلِهِ عَلَى الْحَالِ عِنْدَ التَّجَرُّدِ مِنَ الْقَرَائِنِ. وَهَذَا شَأْنُ الْحَقِيقَةِ.

يُنْظَرُ: الْإِيضَاحُ الْعُضْدِيُّ (ص ٥٩)، وَالْمَسَائِلُ الْعَسْكَرِيَّاتُ (ص ٥٩-٦٠)، وَالْهَمْعُ (١/١٧-١٨).

٥- حَقِيقَةٌ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، مَجَازٌ فِي الْحَالِ. وَعَلَيْهِ: ابْنُ طَاهِرٍ؛ لِأَنَّ أَصْلَ أَحْوَالِ الْفِعْلِ أَنْ يَكُونَ مُتَنْظَرًا، ثُمَّ حَالًا، ثُمَّ مَاضِيًا.

تُنْظَرُ الْأَقْوَالُ، وَالرَّدُودُ عَلَى بَعْضِهَا، فِي: شَرْحِ الْجَزُولِيَّةِ (١/٢٤٥)، وَالْمُسَاعَدُ (١/١٢)، وَالْهَمْعُ (١/١٧).

(١) الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (٢/٦)، وَهُوَ رَأْيُ الْجُمْهُورِ كَمَا سَبَقَ.

(٢) هَكَذَا فِي النِّسْخِ، وَصَوَابُهُ (وَنَحْوُهَا).

(٣) فِي (ط): «يَحْتَلُّ».

(٤) يُنْظَرُ: الْإِيضَاحُ الْعُضْدِيُّ (ص ٥٩)، وَالْمَقْتَصِدُ (١/١١٨)، وَالتَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ (١/٧٧)، وَأَسْرَارُ

=<

مر^(١).

والمشابهة بينه وبين الاسم في أمرٍ عامٍ جامعٍ بينهما ، وهو : أن كلاً منهما يُطلق على متعددٍ على البدل ، ثم يختص كلٌّ بمعيّنٍ بحرفٍ يدخل عليه . وإلا فهما مختلفان من جهة الوضع ؛ فإن المضارع وُضع لكل من مدلوليه دالاً عليهما ، وهما مختلفان^(٢) .

و رَجُلٌ موضوعٌ / لحقيقة واحدة وُجدت في متعددٍ ، فبدخول^(٣) اللام عليه يدلُّ على ما لم يدل عليه^(٤) قبل دخوله ، وهو الرَّجُلُ المعين^(٥) .

ودخول السّين قرينةٌ يتّضح بها أحد مدلوليه في قصد المتكلّم من غير زيادةٍ تحقيق ؛ لما علّم أنّه ينبغي^(٦) أن لا يوضع فعلٌ للحال ؛ لأنّه الزمان الفاصل بين الماضي والمستقبل ، وهو أقل من أن يسع حدثاً . فالفعل الموضوع له كذب^(٧) ؛ لأنّه يدل بصيغته على زمانٍ لا يسع الحدث الذي دلّ عليه بحروفه ، فيلزم أن يدل على وقوع الحدث في زمانٍ لا يسعه .

=

العربية (ص ٢٥) ، وشرح المقدمة الكافية (٣ / ٨٦٠) ، وشرح الوافية نظم الكافية (ص ٣٤٠) ، والبسيط في شرح الجمل (١ / ٢٢٧) .

(١) يُنظر : الكتاب الركني (ل ١٧ / ب) .

(٢) يُنظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢ / ٧) .

(٣) من (ن ، س) ، وفي الأصل : «فبدخل» .

(٤) «على ما يدل عليه» ساقط من (س) .

(٥) يُنظر : شرح المقدمة الكافية (٣ / ٨٦٠) .

(٦) في (س) : «يتنفي» ، وهو تصحيف .

(٧) يُنظر : إصلاح الخلل (ص ٥٤) ، وشرح جمل الزجاجي (١ / ١٢٧) .

إِلَّا أَنَّهُمْ لَمَّا أَرَادُوا أَنْ يَدُلَّ عَلَيْهِ فَعَلُ^(١) كَمَا دَلَّ عَلَى كُلِّ مَنْ أَخُوِيهِ فَعَلُ تَسْوِيَةً
 بَيْنَ^(٢) الْأَزْمَنَةِ ، أَوْ لاحتِاجِهِمْ إِلَيْهِ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ = سَامَحُوا فِيهِ ، وَأَعْطَوْا مَا يَتَّصِلُ بِهِ مِنَ
 الْمُسْتَقْبَلِ حَكْمَهُ ، ثُمَّ مُنِعَ مِنْ أَنْ تَوْضَعَ لَذَلِكَ صِيغَةُ أَجْنَبِيَّةٍ ؛ أَنَّهَا تُوْهِمُ أَنْ مَدْلُوْهَا^(٣) الزَّمَانُ
 الزَّمَانُ الْفَاصِلُ فَقَطْ ، كَمَا أَنَّ مَدْلُولِي الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ زَمَانَاهُمَا فَقَطْ ، فَيَلْزَمُ الْكُذْبُ ؛ كَمَا
 مَرَّ .

فَوَضَعُوا لَهُ صِيغَةَ الْمُسْتَقْبَلِ :

- إِمَّا تَنْبِيْهَا عَلَى أَنْ جُزْءًا مِنْهُ مَرَادٌ مِنْهَا^(٤) ، وَلَا يَرِدُ ذَلِكَ التَّوْهُمُ .
 - وَإِمَّا لِأَنَّهُ يَضْعُفُ ذَلِكَ التَّوْهُمُ^(٥) حِينَئِذٍ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الصِّيغَةُ الدَّالَّةُ صِيغَةَ
 الْمُسْتَقْبَلِ لَا يَتَعَدَّدُ إِرَادَةُ جُزْءٍ مِنْهُ بَعْدَ تَعَذُّرِ إِرَادَةِ الزَّمَانِ الْفَاصِلِ فَقَطْ ، ثُمَّ رُجِّحَتْ دِلَالَتُهَا
 عَلَى الْحَالِ عِنْدَ تَجَرُّدِهَا عَنْ قِرَائِنِ الْاِسْتِقْبَالِ لِجَبْرِ^(٦) ذَلِكَ مَا فَاتَهُ مِنْ اخْتِصَاصِهِ بِصِيغَةِ
 مُنْفَرَدَةٍ^(٧) .
 ثُمَّ ؛ مَنْ^(٨) نَظَرَ إِلَى أَنَّ الصِّيغَةَ فِي أَصْلِهَا لِلْمُسْتَقْبَلِ ، قَالَ : إِنَّهَا حَقِيقَةٌ فِيهِ^(٩) . وَمَنْ

(١) «فعل» سقطت من (س) .

(٢) في (س) : «عن» .

(٣) «مدلولها» سقطت من (س) .

(٤) يُنْظَرُ : الْمُخْتَرَعُ فِي إِذَاعَةِ سِرَائِرِ النُّحُو (٨٩) .

(٥) «وإمّا.... التوهم» سقطت من (س) .

(٦) في (ن) ، وفي الأصل : «ينجبر» ، وفي (س) : «لخير» ، تحريف .

(٧) يُنْظَرُ : الْمُبَاحِثُ الْكَامِلِيَّةُ (١/ ١٣١) ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ (٢/ ٨٠٨-٨٠٩) .

(٨) «من» سقطت من (س) .

نظر إلى رُجحانِ دلالتها على الحالِ ، قال : إنها حقيقةٌ فيه^(١) . ومنَ نَظَرَ إلى إطلاقِها عليهما بوضعيين ، قال بأنَّها مشتركٌ ، أو لأنَّ الأصلَ أن يكونَ لكلِّ زمانٍ صيغةٌ تختصُّ به^(٢) .

ومنَ قالَ بالاشتراكِ ، قال : إنّما حُمِلَ عندَ التجرّدِ عن قرائنِ الاستقبالِ على الحالِ ؛ لأنَّ اهتمامَ النَّاسِ بما هم فيه أشدُّ منه بما يتتظرونه . وكذا الإخبارُ عند الإطلاقِ يُحمَلُ على الحالِ ؛ لأنَّ عِلْمَ الإنسانِ به حسًّا ، وهو أمكن^(٣) .

قلت : إنّما حُمِلَ عليه ؛ لأنَّ فيه شيئاً من المستقبل أيضاً .

إيضاح^(٤) : اعلم أنَّه أنكرَ بعضُ الفعلِ الحالِ ؛ لأنَّه لو وُجِدَ لدلَّ على حَدَثٍ وزمانٍ بينَ الماضي والمستقبل ، وذلك الزَّمنُ زمنٌ فردٌ لا يسعُ فعلاً نعبّرُ عنه بوقوعه فيه ، خصوصاً فَعَلٌ طالَتْ مدتهُ يوماً وأكثر^(٥) ، والإخبارُ بوقوعه فيه كذبٌ^(٦) .

قال المالكيُّ : «لأنَّه المقارنُ وجودَ معناه لفظه ، ووجودُ اللفظِ لا يسعُ وجودَ معنى الفعلِ»^(٧) .

= بحسب

(١) يُنظر : الإيضاح في شرح المفصل (٦/٢) ، والارتشاف (٤/٢٠٢٩) ، ومصباح الراغب (٢/٥٣٣) .

(٢) في (ط) : «له» .

يُنظر : شرح الرضي (٢/٨٠٨) ، والارتشاف (٤/٢٠٢٩) ، وشرح الكافية لحاجي عوض (ص ٩٨٣)

(٣) يُنظر : شرح ابن النازم (١٠) ، والوافية (٢٥٦) ، وشرح الكافية لابن جماعة (٢٧٣) ، والفوائد الضيائية (٢/٢٣٣) .

(٤) يُنظر : المباحث الكاملية (١/١٣٣) ، والمساعد (١/١٢) .

(٥) «إيضاح» سقطت من (س) .

(٦) في (ن ، س) : «فأكثر» .

(٧) يُنظر : شرح المفصل (٧/٤) ، والمغني في النحو (١/١٣١) ، والهمع (١/١٧) .

(٨) شرح التسهيل (١/١٨) .

فَأُجِيبُ : بَأَنَّهُ مُسْتَقِيمٌ ، وَلَكِنَّ الْعَرَبَ لَمْ تُضَاقِقْ فِي الزَّمَنِ الْحَالِ ؛ بَلْ جَعَلُوا مَا قَارَنَ الزَّمَانَ^(١) الْفَاصِلَ بَيْنَ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ ، وَكَذَا مَا قَارَنَ^(٢) وجودَ لفظه لوجود جزءٍ من معناه = حالاً . وَإِنْ حَصَلَ ذَلِكَ الْفِعْلُ بِيَوْمٍ وَأَكْثَرَ ، مَثَلًا أُطْلِقَ الْحَالُ عَلَى (يَكْتُبُ) فِي : زَيْدٌ يَكْتُبُ ، مَعَ أَنَّ وجودَ لفظه قَارَنَ وجودَ بعضِ الكتابةِ لا جميعها ؛ لَا تُصَالِ أَجْزَاءُ الْكِتَابَةِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ ، وَالْحَالُ مُلَبَّسٌ بِهَا^(٣) . وَكَذَا (الآن) لَيْسَ الْمُدَّةُ الْمَقَارَنَةُ لِنُطْقِ النَّاطِقِ فَحَسَبَ ؛ بَلْ قَدْ يُعَبَّرُ بِهِ عَنْ مَدَّةٍ يَقَعُ الْكُونُ فِي بَعْضِهَا ، وَقَدْ يُقَصَّدُ بِهِ الْمَبَالِغَةُ فِي الْعُرْفِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَالْكَانَ بَشَرُهُنَّ ﴾ (البقرة : ١٨٧) ، وَالْمُرَادُ بِهِ : مُدَّةٌ رَفَعَ الْحَرْجَ عَنْ الْمُبَاشَرِينَ فِي لَيَالِي رَمَضَانَ^(٤) .

وَقَالَ الْمَالِكِيُّ : «لَمَّا كَانَ بَعْضُ مَدَلُولِ الْحَالِ مُسْتَأْنَفَ الْوُجُودِ أَشْبَهَ الْمُسْتَقْبَلَ الْمُحَضَّ فِي اسْتِنَافِ الْوُجُودِ ، فَأُشْرِكَ مَعَهُ فِي وَضْعِ صِيغَتِهِ لَهُ ؛ وَلِذَا إِطْلَاقُ الْمُضَارِعِ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى مُسَوِّغٍ^(٥) مِنْ خَارِجٍ ، بِخِلَافِ إِطْلَاقِ الْمُضَارِعِ عَلَى مَا أُريدَ بِهِ الْمَاضِي . وَبِالْعَكْسِ ، نَحْوُ^(٦) : لَمْ يَقُمْ أَمْسٍ ، وَإِنْ قُمْتَ غَدًا قُمْتَ . فَلَوْلَا (لَمْ) ، وَ(إِنْ) لَمْ

(١) «الزمان» سقطت من (ط) .

(٢) «الزمان الفاصل ما قارن» سقطت من (س) ؛ لانتقال النظر .

(٣) ينظر : شرح التسهيل (١/ ١٨) ، والتذيل والتكميل (١/ ٨٢) .

(٤) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١/ ٢١) ، والارتشاف (٤/ ٢٠٣٠) ، والتذيل والتكميل (١/ ٨٢) .

(٥) «مسوغ» سقطت من (ط ، س) .

(٦) «نحو» ساقطة من (ن) .

يتعلّقًا بالظرفين»^(١).

وأما زمن^(٢) الحال فمعلوم ضرورة، وإنكاره مكابرة. ولا يردُّ على الحد^(٣): أَكْرَمَ وَ تَكَرَّمَ، وَ تَرَجَّسَ الدَّوَاءَ: إِذَا جَعَلَ فِيهِ التَّرَجَّسَ. وَ يَرْنَأُ الشَّيْبَ: إِذَا خَضِبَهُ بِالْيَرْنَاءِ، وَهُوَ: الْحِنَاءُ^(٤).

ولأنَّ المراد من المُشَابَهَةِ وقوعُهُ مُشْتَرَكًا وَتَخْصِيصُهُ بِالسَّيْنِ.

فالمعنى^(٥): المضارعُ فعلٌ أشبهَ الاسمَ في وقوعِهِ مُشْتَرَكًا، وَتَخْصِيصُهُ بِالسَّيْنِ بِزِيَادَةِ أَحَدِ حُرُوفِ (نَأَيْت). أَي: مَا زِيدَ فِيهِ^(٦) أَحَدُ حُرُوفِ (نَأَيْت)، الدالُّ على أَنَّهُ مُشْتَرَكٌ قَابِلٌ قَابِلٌ لِتَخْصِيصِهِ. وَحُرُوفُ (نَأَيْت) فِي: أَكْرَمَ، وَتَكَرَّمَ، وَنَحْوَهُمَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ.

وَعِلِمَ مِنْهُ ضَعْفُ قَوْلِ الْمَالِكِيِّ: «لَا بَدَّ مِنْ قَيْدِ حُرُوفِ الْمُضَارَعَةِ بِأَنْ يُشْعِرَ التَّاءُ بِحُضُورِ، وَالْهَمْزَةُ بِ (أَنَا)، وَالنُّونُ بِ (نَحْنُ)، وَالياءُ بِالْغِيَةِ؛ لِيَتَمَيَّزَ / عَنْ: أَكْرَمَ،

[١٧٦/أ]

(١) شرح التسهيل (١٨/١). وفي شرح التسهيل: «لو تقوم أمس لقلت ...، فلولا لَو وإن ما ساغ إعمال تقوم في أمس. ولا قمت في غدا».

(٢) في (س): «(من)».

(٣) في (س): «(الخبر)».

(٤) يُنْظَرُ: شرح التسهيل (١/١)، وشرح الكافية الشافية (٦٣/١)، والتذيل والتكميل (٧٩/١)، والمساعد والمساعد على تسهيل الفوائد (١١/١)، وشرح شذور الذهب (١٥٨/١)، والهمع (١٧/١).

وَيُنْظَرُ: (ن ر ج س): المعرَّب (ص ٣٧٩)، واللسان (٩٦/٦).

و (ي ر ن أ): المحكم (٢٧٩/١٠)، والعباب الزاخر (٥٧/١)، وتاج العروس (٢٥٣/١).

(٥) من (ن، ط، س): وفي الأصل (والمعنى).

(٦) في (س): «(عليه)».

ونحوه»^(١).

ومذهب الكوفيين ، واختيار الزمخشري ، وكثير : أنَّ اللام في نحو : لِفَعْلٌ مُحَلَّصَةٌ للحال^(٢) ؛ متمسكين بأنَّه لامُ الابتداء في الحقيقة . وأصله^(٣) : أنَّ يدخل الاسم ، وإنَّما يدخل الفعل المشابهة^(٤) للاسم ، والاسم لا يكون مستقبلًا ولا ماضيًا فيدخل الحال^(٥) ؛ لأنَّه موجودٌ كالاسم ، ولذا لا يدخل الماضي ؛ إذ يمتنع : إنَّ زيدًا لقام - باتِّفاق . فيمتنع عندهم : إنَّ زيدًا لسوف يخرج^(٦) .

قلت^(٧) : لو صحَّ هذا لزاد قوة شَبِّهِ المضارع بالاسم ؛ لأنَّ نحو : رَجُلٌ يَتَمَيَّزُ لِكُلِّ فردٍ بحرفِ التعريفِ على البدلِ . فإذا كانَ اللَّامُ للحالِ بتخصيصِ المضارعِ أيضًا لِكُلِّ فردٍ من مدلوليه بحرفٍ ، للحالِ باللام ، وللاستقبالِ بالسَّينِ . أمَّا إذا لم يكنِ اللَّامُ للحالِ لا يتخصَّصُ إلا بالاستقبالِ بالسَّينِ ؛ فلا يتمُّ الشَّبهُ . ونحو قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ ﴾

(١) شرح التسهيل : (١٧ / ١) ، وينظر : الإيضاح (٥٨ ، ٦٩) وشرح المقدمة المحسبة (٢٠١) وشرح الوافية نظم الكافية (٣٣٩) والبسيط (٢٢٥ / ١) والكافي (٩٩ / ٢) وشرح الكافية لحاجي عوض (٩٨٤) .

(٢) المفصل (٣٣١) .

(٣) من (ن) وفي الأصل : (وأصلها) .

(٤) في (ط ، س) : (لمشابهته) .

(٥) «والاسم لا يكون الحال» سقط من (ط) .

(٦) ينظر : المفصل (٣٣١) ، والتخمير (٢١١ / ٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٦ / ٢) ، وغاية المحصل (٦) ، (٦) ، وشرح الرضي (٨٠٩ / ٢) ، ومغني اللبيب (٢٥٥ / ١) ، والمساعد (١٣ / ١) .

(٧) «قلت» سقط من (ط) .

أَيُّ ذَا مَا مِثُّ لَسَوْفَ أُخْرِجُ حَيًّا ﴿٦٦﴾ (مريم: ٦٦) يبقى كونها للحال^(١) . وكذا قوله^(٢) :

وَإِنِّي لَأُحْيِي الْأَنْفَ مِنْ دُونِ ذِمَّتِي إِذَا الدَّنْسُ الْوَاهِي الْإِعَانَةَ أَهْمَدَا

لأنَّ (أحي) عَمِلَ فِي (إذا) ؛ فيكونُ مستقبلاً^(٣) .

وَهَمْدٌ ؛ أَيُّ : سَكَتَ عَمَّا يَكْرَهُ^(٤) .

وقال المالكيُّ : «اللامُ جَازَ أَنْ يَدْخَلَ الْمُسْتَقْبَلُ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ

لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ (النحل: ١٢٤) ، وكقوله تعالى : ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي

أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ (يوسف: ١٣)^(٥) . ففاعلٌ (يَحْزَنُ) وهو الذهاب ، لم يوجد عند

نُطْقِ^(٦) يعقوبَ بِـ يَحْزَنُ ؛ فيكونُ لـ يَحْزَنُ مستقبلاً ؛ إذْ لَا يَسْبِقُ وجودُ الفعلِ فاعله»^(٧) .

(١) ينظر : التخمير (٣/ ٢١٢) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للراعي النميري في ديوانه (٨٩) ، وحماسة البحري (٢٩٤) ، والمحكم (هـ م د) (٤/ ٢٧٢) ، وشرح التسهيل (٢/ ٣٢) ، واللسان (٣/ ٤٣٦) ، وتاج العروس (٩/ ٢٤٧) . ورواية الديوان (الأمانة) .

(٣) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٢/ ٣٢) .

(٤) «وكذا قوله عما يكره» سقط من (ط) . ويُنْظَرُ : اللسان (همد ٣/ ٤٣٦) ، والقاموس المحيط (٣٢٨) ، وتاج العروس (٩/ ٣٤٧) .

(٥) في الأصل «وإني ليحزنني» بزيادة الواو .

(٦) في (س) : «انطلق» .

(٧) شرح التسهيل (١/ ٢٢) ، وينظر : الكتاب (٣/ ١٠٩) ، والمقتضب (٤/ ٨١) ، والكافي (٢/ ١٠٤) .

قلتُ : عند الزمخشري^(١) : هي قرينة اختصاص المضارع بالحال^(٢) ، لكن في الآيتين
وُجِدَ قرينة للاستقبال هي أقوى ؛ فلا تؤثر ، فيكون لمجرد التوكيد فيهما .

تنبيه : إذا كان مجرد صيغة المضارع مرجحاً للحال فاقتران قرينة الحال بها معيّنة
للحال ؛ كإعمال المضارع في (الآن) ، و (الساعة) . واقتران لام التوكيد به ؛ نحو : إني
لأحبك . ونفيه بـ (ليس) ، و (ما) ، و (إن)^(٣) ؛ كقوله^(٤) :

* فَلَسْتُ - وَبَيَّتَ [الله]^(٥) - أَرْضِي بِمَثَلِهَا *

وقوله تعالى : ﴿وَمَا أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾ (الأحقاف: ٩) ، ﴿وَأِنْ أَدْرِى أَقْرَبُ

✍ =

وقد ردّ ابن هشام قول ابن مالك فقال : «إن الحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة فنزل منزلة الحاضر المشاهد ،
وأن التقدير : قَصْدُ أَنْ تَذْهَبُوا» . مغني اللبيب (١/ ٢٥٤) .

وينظر : البحر المحيط (٧/ ٥٥٣) ، وروح المعاني (٦/ ٣٨٦) .

(١) «عند الزمخشري» سقط من (ط) .

(٢) في (س) : «للحال» .

ينظر : الفصل (٣٣١) ، والكشاف (٣/ ٢٥٩) .

(٣) ينظر : شرح التسهيل (٢/ ٢١) ، والمغني في النحو (١/ ١٣٤) ، والمساعد (١/ ١٢) ، والهمع (١/ ١٩) .

(٤) صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

* وَلَكِنْ مَنْ يَمْشِي سَيْرَ ضَى بِمَا رَكِبَ *

وهو بلا نسبة في : المستقصى - في أمثال العرب (٢/ ٣٨٠) ، وشرح التسهيل (١/ ٢١) ، وشفاء العليل
(١/ ١٠٥) .

وينظر : العقد الفريد (٧/ ٢٢٢) ، وجمهرة الأمثال (٢/ ١٦٤) ، والمصون (١٧٧) ، وتاريخ بغداد (١٢/ ١٢٦) .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من المصادر يتم بها البيت .

أَمْبَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ ﴿١٠٩﴾ (الأنبياء : ١٠٩) .

مَسْأَلَةٌ : الأكثرُ على أنَّ (ليس) ، و (ما) ، و (إن) النافيتين مخرصةٌ للحال^(١) .

وقال المالكيُّ : « ليس ذلك بلازم :

لقول حسنَّان في وصف الزُّبير^(٢) :

وَمَا مِثْلُهُ فِيهِمْ وَلَا^(٣) كَانَ قَبْلَهُ وَلَيْسَ يَكُونُ الدَّهْرَ مَا دَامَ يَذُبُّ

فإنَّ معناه : ليس في هذا العصر مثله ، ولا في ما مضى^(٤) ، ولا في ما يُستقبل^(٥) .

ولقوله تعالى ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَائِي نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى

إِلَيَّ﴾ (يونس : ١٥) .

ولقول^(٦) النَّابِغَةِ^(٧) في مَدْحِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - :

(١) ينظر : الكتاب (٢٢١ / ٤) ، وشرح التسهيل (٢٢ / ١) ، والمغني في النحو (١٣٤ / ١) ، والكافي (١٠٥ / ٢) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (٤٣٣ / ١) ، والأغاني (١٥١ / ٤) ، ونهاية الأرب (٥٧ / ٢٠) ، ويُنظر : شرح التسهيل (٢٢ / ١) ، والجنى الداني (٤٩٩) ، والهمع (١٩ / ١) .

(٣) في (س) : «ولو» .

(٤) «ولا فيما مضى» سقط من (ط) .

(٥) يُنظر : شرح التسهيل (٢٢ / ١) .

(٦) في (س) : «كقول» .

(٧) البيت من الطويل ، وهو للأعشى في ديوانه (١٣٧) ، ورواية الديوان :

لَهُ نَافِلَاتٌ^(١) مَا يَغِبُّ نَوَاهَا وَلَيْسَ عَطَاءُ الْيَوْمِ مَانِعُهُ غَدًا^(٢)

قلتُ: من تأمَّلَ عَلِمَ أَنَّ كُلَّهَا لِلْحَالِ ، أَوْ يُقَالُ : مجازٌ .

ويتعيَّنُ المضارعُ للاستقبالِ :

- بعملِهِ في ظَرْفٍ مُسْتَقْبَلٍ ، وبإضافتِهِ إليه ، نحو : أَزُورُكَ إِذَا تَزَوَّرَنِي . فَإِنَّ (إِذَا) معمولٌ (أزور) ، وأضيفَ إلى (يزور) فتعيَّنَ به للاستقبال^(٣) .

- وبإسناده إلى مُتَوَقَّعٍ ؛ كقوله^(٤) :

يَهْوُلُكَ أَنْ تَمُوتَ وَأَنْتَ مُلَغٍ لِمَا فِيهِ النَّجَاةُ مِنَ الْعَذَابِ

- وَتَبْضُمُنِيهِ الطَّلَبُ ؛ كقوله تعالى : ﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ (البقرة : ٢٣٣)

✍ =

لَهُ صَدَقَاتٌ مَا تُغِبُّ وَنَائِلٌ وَلَيْسَ عَطَاءُ الْيَوْمِ مَانِعُهُ غَدًا

ينظر : سمط اللآلئ (١/ ٢٢٠) ، والحماسة البصرية (١/ ٣٦٦) ، ونهاية الأرب (١٨/ ٤٧) ، ومغني اللبيب (١/ ٣٢٣) .

وهو منسوب إلى النابغة الجعدي في شرح التسهيل (١/ ٢٣) وروايته فيه :

لَهُ نَائِلَاتٌ مَا يَغِبُّ نَوَاهَا وَلَيْسَ عَطَاءُ الْيَوْمِ مَانِعُهُ غَدًا

ولم أجده في ديوانه .

(١) «نافلات» سقطت من (ط) .

(٢) شرح التسهيل (١/ ٢٢) ، وينظر : مغني اللبيب (١/ ٣٢٣) ، والهمع (١/ ١٩) .

(٣) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١/ ٢٣) .

(٤) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل (١/ ٢٤) ، والتذييل والتكميل (١/ ٦٩) ، والبحر المحيط (٥/ ٢٨٦) ، وشفاء العليل (١/ ١٠٦) ، والهمع (١/ ٢٠) ، والدرر (١/ ٩) .

أو الوعد ؛ كقوله تعالى : ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ﴾ (العنكبوت : ٢١) .

-وبدخول إحدى الأربعة الناصبة، وهي : أن ، ولن ، وكي ، وإذن ظاهرة ؛ نحو

: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (البقرة : ١٨٤) ، أو مقدرة ؛ كقوله تعالى : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ

لِيُسَبِّحَنَّ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنْنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ (النساء : ٢٦) .

-وكذا بأداة ترج ، أو إشفاق ؛ كقوله تعالى : ﴿لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ

يَعْلَمُونَ﴾^(١) (يوسف : ٤٦) ، و : عسى زيد يقبلني^(٢) .

والفرق بينهما في المعنى . إذ المرجو^(٣) ما هو محبوب ، والمشفق منه مكروه^(٤) .

وبالمجازة بغير لو^(٥) الشرطية ؛ كقوله تعالى : ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾^(٦)

(النساء : ١٣٣) .

استثنى أبو العباس إذا دخل حرف الشرط على^(٧) (كان) ، نحو : إن كنت فعلت

(١) يُنْظَر : شرح التسهيل (١ / ٢٤) .

(٢) من (س) ، وفي الآخر (يقتلني) .

(٣) في (س) : «الموجود» ، وهو خطأ .

(٤) يُنْظَر : شرح التسهيل (١ / ٢٤) .

(٥) في (س) : «أو» .

(٦) يُنْظَر : شرح التسهيل (١ / ٢٥) .

(٧) «على» سقطت من (ط) .

كذا قَدْ كَانَ فعلَ كذا . فَإِنَّهُ لم يَنْقُلْ معناه إلى الاستقبال^(١) .

وخالفه بعض^(٢) . كما سيجي^(٣) .

وب (لو) المصدرية ؛ كقوله تعالى : ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ (البقرة : ٩٦) ، وهو الذي يحسن في موضعه (أن) . وب نوني التوكيد^(٣) .

و يصيرُ المضارعُ بدخولِ (ربَّما) فيه ماضياً . كما يصيرُ ماضياً بدخولِ (لو)

(١) لم أجد رأيَ المبرِّد في مؤلفاته . وذكره ابنُ السَّراج في الأصول . ونصُّه : «قال أبو العباس -رحمه الله- : مما يُسأل عنه في هذا الباب قولُك : إن كنتَ زرتني أمسَ أكرمتك اليوم... فيقال للسائل عن هذا : ليس هذا من قبل إن ، ولكن لقوة كان ، وأنها أصل الأفعال وعبارتها -جاز أن تقلب إن ، فتقول : إن كنت أعطيتني فسوف أكافئك . فلا يكون ذلك إلا ماضياً» . (١٩٠ / ٢) .

وأيد الرضي المبرِّد فيما ذهب إليه ، بقوله : «وكون كان للشرط في الماضي مذهب المبرِّد ؛ وهو الحق ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ (المائدة : ١١٦) . شرح الرضي (٩٤٢ / ٢) .

ويُنظر : إعراب القرآن للنحاس (٣٢٤ / ٢) ، وغرائب التفسير (٥٣٤ / ١) ، والبيان (٣٢٠ / ١) ، والتخمير (١٤٤ / ٤) ، وشرح المفصل (١٥٦ / ٨) ، والجامع لأحكام القرآن (١٧٤ / ٩) ، وشرح التسهيل (٩٢ / ٤) ، والارتشاف (١٨٨٧ / ٤) .

(٢) كابن السَّراج ، بقوله : «وهذا الذي قاله أبو العباس -رحمه الله- لست أقوله ، ولا يجوز أن تكون إن تخلو من الفعل المستقبل ... فالتأويل عندي : إن تكن كنت ممن زارني أمسَ أكرمتك اليوم» . الأصول (١٩١ / ٢)

ويُنظر : أمالي ابن الحاجب (٢١٨ / ١) ، والبحر المحيط (١٧٨ / ١) ، والدر المصون (٥١٣ / ٤) ، والمغني (٤٨٦ / ٣) ، وروح المعاني (٦٦ / ٧) .

(٣) ينظر : شرح التسهيل (٢٣ / ١) ، والمغني في النحو (١٣٤ / ١) ، والمساعد (١٣ / ١) ، ومصباح الراغب (٥٣٤ / ٢) .

الشرطيّة، تقول : ربّما يقوم زيدٌ . إذا قللت^(١) قيامه^(٢) . ولا يدخل الماضي لفظاً ؛ لأنّ ربّ يختصّ بالاسم ، فإذا دخلت^(٣) الفعل مكفوفاً إنّها أدخلوا المضارع الذي أشبه الاسم ؛ لئلاّ تبعد^(٤) عن بابها كثيراً^(٥) .

[١٧٦/ب]

تنبيه : قال الزمخشري وغيره : « إنّ^(٦) (لا) النافية إذا دخلت المضارع / تخصّصه بالاستقبال »^(٧) ؛ لقول سيبويه : « إذا قيل : هو يفعل ، وهو في الفعل . فنفيه : ما يفعل . وإذا قيل : هو يفعل ، ولم يقع الفعل . فنفيه : لا يفعل »^(٨) .

قال المالكي : « (لا) لم يختصّ بالمستقبل ، ولا (ما) بالحال . ومراد سيبويه : أنّ استعمالهما لذّينك أكثر ؛ لأنّه بيّن في موضع آخر أنّ (إنّ) لنفي الحال ، وأنّ (لن) لنفي الاستقبال . ولقول سيبويه : (لا) ضدّ (نعم)^(٩) . ولا شكّ أنّه تصديق لما^(١٠) سبقه ماضياً ،

(١) في (س) : « طلب » ، وهو خطأ .

(٢) يُنظر : شرح التسهيل (١٨/٣) ، والجنى الداني (٤٥١) .

(٣) في (ط ، س) : « أدخلت » .

(٤) من (ط) ، وفي الآخر (يقعد) .

(٥) ينظر : شرح التسهيل (٢٨/١) والمغني في النحو (١٣٣/١) والهمع (٢٢/١) .

(٦) في (ط ، س) : « لأنّ » .

(٧) المفصل (٤٢٩) ، وينظر : الأنموذج (٣١) ، وشرح الأنموذج (١٨٩) ، والجنى الداني (٢٩٦) .

(٨) الكتاب (١١٧/٣) ، وينظر : شرح السيرافي (٣٢٩/٣) .

(٩) الكتاب (٢٢٢/٤) .

(١٠) في (س) : « إلى » .

ماضيًا، أو حالًا ، أو مستقبلًا . فَلَا يَخْتَصُّ (لا) بزمانٍ أيضًا»^(١) .

قلتُ: ليس في كلامه ما يدلُّ على أنَّ مرادهُ ذلك . وكونُ (ما) لنفي الحال ، و (لَنْ) للاستقبال لا يدلُّ على أنَّ (ما) و (لا) ليسا كذلك . و (لا) التي ضد (نَعَمْ) ليست الدَّاخلَةُ على المضارع ، بل هي الدَّاخلَةُ على الماضي ؛ لأنَّ تقديرَ قولك : (نَعَمْ)^(٢) ، أو (لَا) في جواب: سيقوم زيد =نَعَمْ ، صَدَقْتُ . و لَا صَدَقْتُ ؛ لِنَصِّهِمْ أَنَّ معنى نَعَمْ^(٣) : صدقت . و لا : ما صدقت .

ثمَّ قال المالكيُّ : «والدليلُ على أنَّ (لا) لم يختصَّ بالمستقبل :

- إجماعُهم على أنَّ : لا يكونُ زيدًا ، في : قاموا لا يكونُ زيدًا^(٤) - مستثنى بمعنى : إلَّا زيدًا . والمستثنى إنشاءٌ ؛ فيقارنُ معناه لفظُهُ . وما هو شأنُهُ حالٌ ، فلا يتعيَّنُ للاستقبال .
- وإجماعُهم على وقوع المنفيِّ بـ (لا) حيثُ ينافي الاستقبال ، نحو: ما لك لا تُقبِلُ .
و أراك لا^(٥) تبالي . و ما شأنُكَ لا توافقُ . قال تعالى: ﴿مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدًى﴾
(النمل: ٢٠) . وقال الشاعر^(٦) :

(١) ينظر : شرح التسهيل (١/ ٢٠) .

(٢) «ليست الدَّاخلَةُ نعم» سقط من (س) ؛ لانتقال النظر .

(٣) «نعم» سقطت من (ن) .

(٤) «في قاموا لا يكونُ زيدًا» سقط من (ط) .

(٥) في (س) : «فلا» .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لابن الدمينه في ديوانه (ص ٢٠٦) ، ورواية الديوان :

* كأن لم يكن نائي إذا كان بعده *

كَأَنَّ^(١) لَمْ يَكُنْ بَيْنَ إِذَا كَانَ [بَعْدَهُ]^(٢) تَلَاقٍ وَلَكِنْ لَا إِحَالَ تَلَاقِيَا^(٣)

قُلْتُ : المستثنى جزء الكلام ؛ فلا يوصفُ بالإنشاء ، ولا بالخبر . وَلِئِنْ سُلِّمَ فَإِنَّهُ خبرٌ . ولا يكونُ خارجًا عَنْ أَصْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ بِمَعْنَى إِلَّا^(٤) فلا يثبتُ بِهِ شَيْءٌ . وَإِنَّمَا لَمْ يَخْلَصْ : لَا تَفْعَلُ^(٥) ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَذْكُورَاتِ لِلْإِسْتِقْبَالِ ؛ لِأَنَّ^(٦) هُنَا قَرِينَةٌ لِلْحَالِ أَقْوَى مِنْهَا ، فَصَرَفْتُ الْمَذْكُورَاتِ إِلَى الْحَالِ . وَالْمَتَعَيِّرُ عَنْ أَصْلِهِ الْخَارِجِي لَا يَخْرُجُ عَنْ أَصْلِهِ .

قَالَ : « فَالْهَمْزَةُ لِلْمَتَكَلِّمِ مُفْرَدًا ، وَالنُّونُ لَهُ مَعَ غَيْرِهِ ، وَالتَّاءُ لِلْمَخَاطَبِ وَلِلْمُؤَنَّثِ وَالْمُؤَنَّثَتَيْنِ^(٧) غَيْبَةً ، وَالْيَاءُ لِلْغَائِبِ^(٨) غَيْرَهُمَا »^(٩) .

أَقُولُ : أَخَذَ يُبَيِّنُ معاني حروف المضارعة ، وَأَتَمَّهَا إِنَّمَا تَكُونُ كَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ كُلِّ

==

وينظر : ديوان الحماسة (١/٢٦٣) ، وشرحه للمرزوقي (٢/١٣٤٦) ، وشرح التسهيل (١/١٩) ، وينسب إلى قيس بن معاذ في سمط اللآلئ (٢/٨٤٢) .

(١) في (ن) ، وفي الأصل : (كأنك) .

(٢) تكملة من الديوان يتم بها البيت .

(٣) شرح التسهيل (١/١٩) .

(٤) «إلا» سقطت من (س) .

(٥) في (س) : «إلا بتقل» .

(٦) في (س) : «لا» .

(٧) من (س) ، وفي الآخر : (المؤنثين) .

(٨) «للغائب» سقطت من (ط) .

(٩) الكافية في النحو (١٩٠) .

حرفٍ بمعانيها المخصوصة ؛ فإنَّ صورها قد توجد في أوَّل غير المضارع ، لكن لا لمعانيها المخصوصة إذا كانت للمضارع .

فإنَّ أكرمَتْ أوله همزة ، لكنَّها ليست للمتكلم ؛ لثبوتها إذا كان للغائب والمخاطب . فلا يكون (أكرم) بالهمزة مضارعاً ، بخلاف همزة (أنصر) ؛ فإنَّها لا تثبت إذا كان لغير المتكلم .

و (النُّونُ له مع غيره) واحداً ذلك الغير أو أكثر ، ويدخل فيه الواحد المعظم . أي : يُذكر المضارع له بالنون ؛ لأنَّ الغالب أنَّه يتكلَّم عن نفسه وغيره ؛ لأنَّ أتباعه يشاركونه في غالبِ أموره .

و التَّاءُ للمخاطبِ مطلقاً ، والمؤنثة الغائبة ، والمؤنثتين الغائبتين . وهذا أولى من قول الزَّخَشَرِيِّ ، «وللمؤنث الغائب»^(١) ؛ لأنَّه إنَّ^(٢) أراد به المؤنث مطلقاً - أي : جنسه - فهو باطل ؛ لقولهم : يَضْرِبْنَ بالياء للنساء . وإنَّ أراد به المفرد فهو باطل ؛ لقولهم : المرأتان تضربان .

و الياء للغائب غير المؤنث والمؤنثين . وهذا أيضاً أولى من قول الزَّخَشَرِيِّ «الياء»^(٣) للغائب»^(٤) . وتقريره كما مرَّ في قوله : (التاء للمؤنث الغائب) ، وإنَّما زيد هذه الحروف ؛

(١) الفصل (٣٣١) ، وينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٦/٢) .

(٢) «إنَّ» سقطت من (س) .

(٣) في (ن) : «والياء» .

(٤) الفصل (٣٣١) .

لأنَّ الأصل أن تُزادَ حروفُ^(١) العِلَّةِ ؛ لِحَفَّتِهَا^(٢) . ولذا زِيدَتْ للإعراب ، وغيره . وإذنْ
تعيَّنَ زيادُها في الأوَّلِ ؛ إذ لو زيدت آخرًا لُحِذَتْ^(٣) بالجوازم .

وتعذَّرُ^(٤) زيادةُ الألفِ فعوضَ عنه الهمزة ؛ لمقاربتِهما مخرجًا^(٥) ، وكُرهَ زيادةُ الواو ؛
إذ لو زيدَ لاجتمعَ واوَاتٌ في مضارعٍ ، نحو : وعد - إذا عطف بالواو - ؛ فأبدل منه التاء ؛
لقربهما مخرجًا وخفاءً^(٦) . ولذا قيل في : أوتعد : أتعد .

وخصَّ الهمزة بالمتكلم ؛ لِيَجْبُرَ قِلَّةُ وقوعه ثِقَلَهَا ، ثم احتيجَ إلى حرفٍ آخر ليدلَّ
عليه مع غيره ؛ ليقُلَّ اللَّبْسُ . ومراعاةُ^(٧) لما رُوِيَ في ضميره ، من نحو : أنا ، ونحن . فأتى
فأتى بالنون ؛ لأنَّه يشبه حرفَ عِلَّةٍ خفاءً وغمَّةً^(٨) ، أو لأنَّه أوَّلُ نحن كما أنَّ الهمزة أوَّلُ أنا .
ثمَّ خصَّ التاء بالمخاطبِ ؛ لأنَّه حرفٌ صحيحٌ ، والمخاطبُ أقوى من الغائبِ فبقي
الياءُ للغائبِ^(٩) .

(١) في (س) : «حرف» .

(٢) في (س) : «لحقها» .

(٣) في (س) : «الحرف» .

(٤) في (ن) ، وفي الأصل : (تعذر) ، وفي (س) : «يقدر» ، وهو تصحيف .

(٥) ينظر : شرح الكافية لابن جمعة الموصلي (٢/ ٤٩٣) .

(٦) في (س) : «وجهها» .

(٧) «وخصَّ الهمزة ومراعاة» سقطت من (س) .

(٨) ينظر : شرح المفصل (٩/ ١٤١) ، والمغني في النحو (١/ ١٣٨) .

(٩) ينظر : شرح المفصل (١٠/ ١٢٥) ، والمغني في النحو (١/ ١٣٩-١٤٠) .

قال: «وحرف المضارعة مضمومٌ في الرباعيِّ ، مفتوحٌ فيما سواه»^(١) .

أقول : الأصل في حركة حَرَفِ المضارعةِ الفتحُ ؛ لأنَّه أخفُّ ، ولأنَّه يُكرهُ كسرُ-
الياء^(٢) ؛ ولذا فَتَحَ الياءَ مَنْ كَسَرَ حرفَ المضارعةِ . وإنَّما ضُمَّ حرفُ مضارعةِ^(٣) الرباعيِّ ؛
أي : ماضيه / على أربعة أحرف ، وهو أربعة أبواب : الإِفْعَالُ ، وَالتَّفْعِيلُ ، وَالمُفَاعَلَةُ ،
وَالْفَعْلَلَةُ = خوفَ اللَّبسِ في بعضها . ثُمَّ حُمِلَ البواقي عليه ؛ فَإِنَّ مضارعَ (أَضْرَبَ) ينبغي أَنْ
يكونَ يَأْضِرُّ^(٤) ، إِلَّا أَنَّهُ يُقالُ للمتكلِّم : أأَضْرِبُ . واجتماعُ همزتين ممتنعٌ ، ولم يقلبِ الثانيةَ
الثانيةَ واوًا وإن اقتضى-^(٥) القياسُ ؛ لأنَّه يلزم قلبها في حالٍ دون حالٍ ؛ فحذف منه ، ثم
حذف من أخواته ؛ ليجريَ الباب على سَنَنِ واحدٍ ؛ فبقيَ أَضْرِبُ ، وَتَضْرِبُ^(٦) . فلم يُعَلَمَ
يُعَلَمُ أَنَّهُ مضارعُ (أَضْرَبَ) ، أم مضارع (ضَرَبَ) . فَضُمَّ حرفُ المضارعةِ ؛ للفرقِ ثم ضُمَّ
حرفُ مضارعةِ كُلِّ ما كان ماضيه على أربعة أحرفٍ حملاً عليه ؛ لتوافقها له في الماضي
حروفاً ، وحركةً ، وسكوناً^(٧) .

وإنَّما ضُمَّ الرباعيُّ دون الثلاثيِّ :

- لأنَّ الثلاثيَّ هو الأصلُ ، والرباعيُّ فرعُه . فالفتح -الذي هو الأصلُ-

(١) الكافية في النحو (١٩٠) .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٨٦٢/٣) ، وشرح الرضي (٨١٢/٢) .

(٣) «الفتح ؛ لأنَّه مضارعه» سقط من (ط) .

(٤) في (ط) : «فاء» .

(٥) في (ن ، ط ، س) : «اقتضاه» .

(٦) في (س) : «ضرب» .

(٧) ينظر : الوافية (٢٥٧) ، وشرح الكافية لابن جمعة الموصلي (٤٩٤/٢) .

بالأصل^(١) أَلْيَقُ . والضمُّ -الذي هو الفرعُ- بالفرع أولى .

- أو لأنَّ الرباعيَّ أقلُّ ؛ فخصَّ الضمُّ به ؛ ليجبرَ قِلَّةَ وقوعِهِ ثِقَلُ الضَّمِّ ، فلا يكثرُ الثَّقَلُ^(٢) .

فإن قيل : قد^(٣) ضُمَّ في غيرِ الرباعي ، وهو قولهم : أَهْرَاقُ يُهْرِيقُ ، واسطَاعَ يُسْطِيعُ

أُجِيبَ : بأنَّهما ليسا من أبنية الأفعالِ ، مع أنَّ معنهما معنى الرباعي . فوجبَ أنْ يُحْكَمَ أنَّ أَصْلَهُمَا : أَرَاقُ يُرِيقُ ، وَاطَّاعَ يُطِيعُ . فزِيدَ الهاءُ والسَّيْنُ فيهما على غيرِ قياسٍ ، وهما بالحقيقة^(٤) رباعيَّان^(٥) ؛ فبقيا على أصلهما ، وهو : ضَمُّ حرفِ المضارعةِ^(٦) .

قال : «ولا يُعْرَبُ مِنَ الفعلِ غيرُهُ إِذَا لم يَتَّصِلْ به نونُ تأكيدٍ ولا نونُ جمعٍ مؤنثٍ»^(٧) .

(١) «بالأصل» سقطت من (س) .

(٢) ينظر : التكملة (٥٣٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٨٦٢/٣) ، والمغني في النحو (١٦٨-١٦٩) ، وشرح الرضي (٨١٢/٢) .

(٣) في (س) : «فقد» .

(٤) في (ط) : «للحقيقة» .

(٥) في (س) : «رباعيتان» .

(٦) ينظر : الكتاب (٢٨٥/٤) ، وشرح الفصل (٥/١٠) ، وشرح المقدمة الكافية (٨٦٢/٣) ، وشرح شافية ابن الحاجب (٣٨٤/٢) ، وشرح الرضي (٨١٣/٢) ، ولسان العرب (هرق) (٣٦٥/١٠) ، وشرح الأشموني (٨١/٢) .

(٧) الكافية في النحو (١٩٠) .

أقول : أعرب المضارع ؛ لما ذكرنا في أوّل الكتاب من مشابهته الاسم^(١) ، ولم توجد تلك المشابهة ، ولا شيء آخر في سائر الأفعال يوجب^(٢) إعرابه ؛ فبقي على بناءه .

والمضارع المتصل به نون التأكيد^(٣) يكون مبنياً .

قالوا : لأنّه لو أعرب ؛ فإن جيء بالإعراب على ما قبل النون لقيّل في المفرد : يضربن - بالضم - تشبه^(٤) بالجمع ؛ فلا يعلم من هو له . ولو أعرب على النون ، وهو يشبه يشبه التنوين ؛ لكان إعراباً على ما يشبه^(٥) التنوين^(٦) ، وكما يمتنع الإعراب عليه ؛ لأنّه لا يكون إعراب كلمة على أخرى ممتنع على ما أشبهه .

قلت : فيه نظر ؛ لأنّه إذا أعرب لا يحذف نون الإعراب في الجمع ، بل يُقال : يضربونان ؛ فلا يشبه^(٧) . والأولى أن يُقال : نون التوكيد كجزء من الفعل مع الضمير المستتر . ولذا قيل : لم يغزوا . كما قيل : لم يغزوا . فيكون كالف يفعلان . فلا يؤتى

(١) ينظر : الكتاب الركني (ل ١٧ / أ) .

(٢) في (س) : «وجب» .

(٣) في (ن) : «التوكيد» .

(٤) في (ن) : «يشبهه» .

(٥) في (ن) : «يفشبهه» .

(٦) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٣ / ٨٦٣) ، وشرح الرضي (٢ / ٨١٤) ، والوافية (٢٥٧) ، وشرح الكافية

لحاجي عوض (٩٨٦) ، ومصباح الراغب (٢ / ٥٣٦) .

(٧) ينظر : شرح الرضي (٢ / ٨١٥) ، وشرح الكافية لابن جماعة (٢٧٤) .

(٨) «لم يغزوا ، كما قيل» سقط من (س) .

بالإعراب^(١) قبله . كما لم يؤت به قبل الألف ولا بعده ؛ لأنّه يشبه التنوين . ولا يكون الإعراب بعده ولا عليه ؛ لأنّه يتحرّك الخفيفة ، ويضمّ الثقيلة ، ويسكن في الجزم ، وكلّها خلاف وضعه .

وإذا لم يُعرَب المفرد لم يعرب غيره ؛ لأنّه فرعُه ، ولأنّه لو أعرب لأبقى النون بعد الألف والواو الضميرين لا محالة ؛ فيصير باجتماع النونين أثقل من جمع المؤنث المؤكد ؛ فلا يلزم من تحمّله فيه تحمّله فيهما . ولأنّ تحمّله فيه لضرورة امتناع حذف نونه ؛ لأنّه فاعل ، ولا امتناع من حذف نون الإعراب .

وكذا المتّصل به نون جمع المؤنث ؛ لأنّه يمتنع أن يعرب بالحركة ؛ لئلا يخالف أخواته من نحو : تُضْرَبَانِ ، وَتَضْرُبُونَ . فإنّ إعرابها بالحرف^(٢) . ولأنّه يمتنع أن تكون الحركة على النون ؛ لأنّه اسم مبني في ذاته فلا يعرب بإعراب غيره ، ولا على ما قبله ؛ لأنّه^(٣) كجزء كجزء من الفعل المتصل به ، فلا يتقدم الإعراب عليه ؛ بدليل : يُضْرَبَانِ ، وَيَضْرُبُونَ^(٤) .

وأُسْكِن ما قبله ؛ لئلا يتوهّم أنّ حركته إعرابٌ . ولا يردّ : ضاربك . فإنّ المضاف إليه أيضًا كجزء المضاف ، ويقدم إعرابه عليه ؛ لأنّ جزأه المرفوع المتّصل بالفعل أقوى لفظًا ومعنى من جزئه المجرور المتّصل بالاسم ؛ بدليل : إسكان ما قبله ، نحو : ضربت . وكذا بالحرف ؛ لأنّه يمتنع أن يؤتى به قبل النون الضمير ؛ لما مرّ . وكذا بعده لأنّه حاجز حصين

(١) في (ن) : «(إعراب)» .

(٢) يُنظر : شرح المقدمة الكافية (٨٦٣/٣) .

(٣) في (س) : «(ولأنّه)» .

(٤) ينظر : علل النحو (٢١٣) ، والتذييل والتكميل (١٢٨/١) .

(^١)؛ ليقوّيه بالحركة - بخلاف الضمير في : يَضْرِبَانِ ، وَيَضْرِبُونَ . ولأنّه يكونُ بالنُّونِ ؛ فيلزمُ ثَقُلُ اجتماعِ النُّونينِ لأمرٍ استحساني . بخلافِ اجتماعِ نوني التَّوكيدِ معَ النُّونِ الضَّميرِ ؛ لأنّه لأمرٍ معنويٍّ ضروري .

فإن قيل : أيكونُ (^٢) المؤكّدُ بالنُّونِ / والدّاخِلُ فيه نونُ جمعِ المؤنّثِ معرّين تقدّيراً [١٧٧/ب] كـ (يرضى) ؟ أم (^٣) مبنيين ولهما محلٌّ من الإعرابِ ؛ كالمضمرِ ، والماضي الواقع شرطاً لوجودِ مانعٍ إعرابهما ؟ أم لا محلٌّ لهما كالحرفِ ، وغيرِ المُركَّبِ ؟!

أقول - وبالله التوفيق - : الماضي مع كونه مبنيّ الأصلِ إذا وقع شرطاً أو جواباً له يكون مضارعاً معني ؛ لأنّ الأصلَ فيهما أن يكونا مضارعين فيكون مجزوماً محلاً ، لا من حيث إنّهُ ماضٍ ، بل من حيث إنّهُ في محلٍّ ما أصله الجزم . كما أنّ الجملة إذا وقعت موقعَ المفرد يُحْكَمُ (^٤) عليها بأنّ موضعها من الإعرابِ إعراب (^٥) ذلك المفرد؛ فإنّ موضع (أبوه

(١) «حاجز حصين» سقط من (س) .

(٢) في (س) : «يكون» .

(٣) «أم» سقطت من (ط) .

(٤) من (ن ، ط ، س) ، وفي الأصل «يحكم» .

(٥) «إعراب» سقطت من (ن) .

قائم) في قولك : زيد أبوه قائم^(١) ، رفع . فيعلم منه أن الإعراب الاستحساني بعضه محليٌّ كالإعراب الأصلي .

أما المؤكّد بالنون ، ومدخول نون جماعة النساء ليسا^(٢) معربين تقديرًا ؛ لأنّه إنّما يقدّر الإعراب إذا اتّصف محله بصفة ناشئة منه من سكون أو كسر - ينافي وجوده لفظًا ، ولم توجد تلك الصفة فيهما . وإنّما منع الإعراب عنهما ما مرّ ، وهو أمر معنوي خارج عن محل إعرابهما . ولذا لم يقل : إنّ إعرابه تقديرِي ؛ فيكونان مبنيّين . ثم قال كثيرٌ : إنّ لهما محلاً من الإعراب ، ف يضرِبْن في : الهندات يضرِبْن - محله رفع . وفي : الهندات لَنْ^(٣) يضرِبْن - محله نصب . وفي : لم يضرِبْن - جزم^(٤) .

وبه يُشعر قول الزخشي ؛ فإنّه قال : «إذا اتصل به نون جماعة المؤنث لم يعمل العوامل فيه لفظًا»^(٥) . مُرادُه : فتعمل محلاً ؛ لوجود سبب الإعراب ، وهو الشيع وال تخصيص بالحرف ، مع وجود المانع ؛ فيكون كالمضمر .

ويحسُن أن يُقال : إنّ إعرابه ليس ذاتيًا ؛ لأنّه ليس للدلالة على المعنى ، بل عارضٌ لشبهه عارض^(٦) . فإذا وُجد ما منعه لفظًا لا يقدّر محلاً ؛ إذ ليس مقتضى ذاته ؛ حتى يجب أن

(١) «في قولك : زيد أبوه قائم» سقط من (س) ؛ لانتقال النظر .

(٢) كذا في النسخ ، والصواب ((فليسا)) .

(٣) في س : «لم» ، وهو خطأ .

(٤) يُنظر : شرح المفصل (١٠ / ٧) .

(٥) المفصل (٣٣٢) .

(٦) « لشبهه عارض » سقط من (س) .

يحافظ عليه بوجه ما ، ولأنَّه إنما يكون الإعراب محلياً إذا كان في محلٍّ معرب يكون الأصل أن يكون ذلك المعرب في ذلك الموضع ؛ كالماضي الواقع شرطاً . وليس الأصل أن يقع خبر الهندات ، ونحوها : يضربُ ، دون يضربن . ولا أن يقع خبرُ إنَّ زيدا ليضربُ ، دون يضربن .

قال : «وإعرابه رفعٌ ، ونصبٌ ، وجزم»^(١).

أقول : دخله الرفعُ والنصبُ ؛ لا لأنَّ مدلولهما فيه مدلولهما في الاسم ، فإنَّ الفعل لا يقعُ فاعلاً ولا مفعولاً ، ولكن لمشابهة عاملهما فيه لعاملهما في الاسم^(٢) . فإنَّ مثلَ العامل المعنوي للاسم - ، وهو^(٣) تجريده عن العوامل اللفظية - العاملُ في المبتدأ وُجد في الفعل ، وهو : تجرده عن النَّاصب والجازم ، نحو : يضربُ . فيُرفعُ به^(٤) .

ومن عواملِ النَّصبِ في الاسم : (أنَّ) المخففة ؛ فإنَّ (أنَّ) الناصب للفعل مثلها لفظاً ، وكذا معنى ؛ لكونها مصدرين ؛ فينصبه^(٥) ، فاشتركا في الرفع والنصب . ولما تعدَّر

(١) الكافية في النحو (١٩١) .

(٢) «فإنَّ الفعل لعاملهما في الاسم» سقط من (س) ؛ لانتقال النظر .

(٣) في (ن ، ط) ، وفي الأصل : (فهو) .

(٤) يُنظر : شرح المفصل (١١ / ٧) .

(٥) يُنظر : شرح التسهيل (٧ / ٤) .

تَعَذَّرَ وجودُ عاملِ الجرِّ فيه . أمَّا المضافُ ؛ فلائِنَّه لا يضافُ إلى نفسِ الفعلِ لما مرَّ .

وأمَّا حرفُ الجرِّ ؛ فلائِنَّ وضعه لإفشاء^(١) فعلٍ ، أو معناه إلى اسمٍ لمعانٍ من الغاية ، والمُلْكِ ، والتبعيض لم توجد المعاني إلَّا فيه^(٢) .

فإن قيل : نفُسُ عواملِ الرَّفْعِ والنَّصْبِ للاسم لم يدخل الفعل ؛ بل دخله أشباهها ، وجُعِلت عاملةً فيه . فهلَّا أدخلت^(٣) الجرَّ فيه بأداة شبيهة بالأداة الجارة للاسم ؟!

أجيب : لما اتَّسعَ في الرَّفْعِ والنَّصْبِ في الاسم فإنَّ عاملهما فيه حقيقي في : ضَرَبَ زيدٌ عمرًا . ومجازي في : إنَّ زيدًا قائمٌ . اتَّسعَ فيهما ، وأُثبتا في الفعل بعوامل^(٤) شبيهة بعواملهما في الاسم . ولم يُتَّسعَ في الاسم في جرِّه ، فإنَّه ليس إلَّا بحرف الجرِّ أو بالإضافة . فلما لم يُتَّسعَ في الجرِّ في موضع الأصلي -وهو الاسم - لم يُؤْت به على الاتِّساع في غيره بأداة شبيهة بأداته في الاسم . فإذا امتنع أن يدخل الفعل عَوَّضَ عنه الجزمُ ، واختصَّ به^(٥) .

قال : «فالصحيحُ المجرَّدُ عن ضميرٍ بارزٍ مرفوعٌ للتثنية والجمع ،

(١) في (س) : «لاقتضاء» .

(٢) يُنظر : شرح المفصل (٧/ ١٠-١١) .

(٣) في (ن) : «دخلت» .

(٤) في (ط) : «عوامل» .

(٥) ينظر : الكتاب (١/ ١٤) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١١) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/ ٨٦٣) ، وشرح الوافية (٣٤٠) ، وشرح التسهيل (١/ ٤٠) .

والمخاطب المؤنث بالضمّة والفتحة والسكون ؛ مثل :
يَضْرِبُ. والمتّصلُ به ذلك بالنون وحذفها ؛ مثل : يضربان ،
وتضربان ، و يضربون ، و تضربين ، والمعتلّ بالواو والياء
بالضمّة تقديرًا ، والفتحة لفظًا ، والحذف^(١) .

أقول : إعرابُ المضارع إمّا لفظيٌّ ، أو تقديريٌّ : واللفظيُّ : إمّا بالحركة ، أو
بالحرف ، أو بحذفهما . فأخذ بيئها^(٢) / باعتبار مواضعها كما فعل مثله في الاسم . [١٧٨/أ]

وقال : (فالمفرد المنصرف ...) إلى آخره ؛ أي : يبيّن أيّ فعلٍ إعرابه تقديريٌّ ، وأيُّ
فعلٍ إعرابه بالحركة ، وأيّا إعرابه بالحرف ، وكيف يكون كلّ منها . فقال : كلّ فعل صحيح
- وهو ما لا يكون آخره حرفَ علّةٍ - إذا كان مجردًا عن ضمير بارز مرفوع فرفعه بالضمّة
لفظًا ، ونصبه بالفتحة لفظًا ، وجزمه بالسكون ، نحو : زيد يضربُ ، ولن يضربَ ، ولم
يضربُ .

والضميرُ البارزُ المرفوعُ ، وإن لم يكن إلا للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث ذكرها
تنبيهًا لمحالّه . والمضارع المتّصل به ذلك - أي : الضمير البارز المرفوع على اختلاف أنواعه
من التثنية والجمع للمذكر والمخاطب المؤنث - يرتفع بالنون ، ويتنصب وينجزم بحذفها ؛
نحو : هما يَضْرِبَانِ ، ولن يَضْرِبَا^(٣) ، ولم يَضْرِبَا . وكذا : هُم يَضْرِبُونَ ، وأنتِ تَضْرِبِينَ .
وقوله^(٤) :

(١) الكافية في النحو (١٩١) .

(٢) في (س) : «تنبيهًا» .

(٣) في (س) : «يضربان» ، وهو خطأ .

(٤) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الخصائص (١/٣٨٨) ، وسر صناعة الإعراب (٢/٤٤٨) والمحتسب

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأَسْرَتِهِمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ

شاذٌّ. ووجهه: تشبيهه (لَمْ) بـ (لَا).

وكذا^(١) قوله^(٢):

أَنْ تَهْطِئِينَ بِلَادَ قَوْمٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

وقيل: إِنَّ (أَنْ) مخففة عند البصريين^(٣).

قلت: يكون حرف التنفيس محذوفاً، وهو شاذٌّ^(٤).

قيل: يلزم من إطلاق قوله: (والمّتّصل به ذلك بالنون وحذفها) أَنْ يعرب جمع المؤنث والتثنية والجمع المؤكّدين^(٥) بالنون.

==

(٢٨/١)، والمحكم (صلف ٨/٣٢٨)، وشرح الكافية الشافية (٣/١٥٧٤)، وشرح التسهيل (١/٢٨)،

وشرح الرضي (٢/٨٩٥)، ومغني اللبيب (٣/٤٦٨)، وشرح شواهد المغني (٢٣١)، والخزانة (٩/٣).

ورواية المحتسب: (من قيس). ورؤي (من ذهل).

(١) «كذا» سقطت من (س).

(٢) البيت من مجزوء الكامل، أنشده الفراء عن القاسم بن معن في معاني القرآن (١/١٣٦).

وينظر: الخزانة (٨/٤٢١)، وبلا نسبة في الخصائص (١/٣٨٩)، وسر صناعة الإعراب (٢/٤٤٨)، والأزهيّة

(٦٥)، وشرح المفصل (٧/٩)، وشرح الكافية الشافية (٣/١٥٢٨)، وشرح التسهيل (٢/٤٤).

(٣) ينظر: الخصائص (١/٣٨٩)، وسر صناعة الإعراب (٢/٤٤٨)، وشرح المفصل (٧/٩) وشرح الكافية الشافية (٢/١٥٢٤).

(٤) يُنظر: شرح التسهيل (٤/١٠).

(٥) من (ن، ط)، وفي الآخر «المذكرين».

قلتُ : لا ؛ لأنَّه يُعلم من قوله المتقدِّم إذا لم يتَّصل به نونُ تأكيدٍ ولا نونُ جمعٍ مؤنثٍ -أنَّهما لم يُرادا . وإنَّما أعربَ المتَّصلُ به ذلك بالنُّونِ ؛ لأنَّ المضارعَ إذا اتَّصلَ به ألفُ الضَّميرِ أو واوه يوافقُ : ضاربًا زيدٍ ، و ضاربُ زيدٍ صورةٌ ومعنى ؛ فأرادوا أن يجري مجراهما في إعرابهما بالحرف . وحروفُ المدِّ المتَّصلِ بالمضارعِ ليستُ إعرابًا ؛ لعدم اختلافها باختلافِ عواملِ^(١) الأفعالِ ، ولا علاماتٍ لثنية الفعل وجمعه ؛ لأنَّه^(٢) لا يثنى ولا يجمعُ ؛ فتعيَّن أنَّها ضمائرٌ ، وتعدَّر أن يؤتى بحروفٍ علَّةٍ للإعراب ؛ لالتقاء الساكنين فأتى بحرفٍ شبيه^(٣) لحرفِ العِلَّةِ ، وهو النُّونُ وجُعِلَ إعرابًا ، وألحقَ بهما المخاطبةُ ؛ لمشابهتهما لهما من حيثُ ألحقَ بآخرها حرفُ علَّةٍ هي ضميرٌ = في جعلِ إعرابها^(٤) بالنونِ أيضًا ، ثمَّ شُبِّهَ النونُ التي جُعِلَتْ إعرابًا بالحركة التي هي الأصلُ في الإعراب فأثبت في الرفع ، وجُعِلَ حذفها علامة للجزم . ولم يُوجدْ للنَّصْبِ شيءٌ فحوِّلَ على الجزم كما حوِّلَ في الاسمِ نَصْبُ التثنية والجمع على جرِّهما^(٥) .

وقيلَ : الأمثلةُ الخمسةُ تستحقُّ الإعرابَ ؛ لوجودِ موجبٍ فيها بلا مانعٍ ، ويمتنعُ أن يُجعلَ إعرابُها على الضَّائِرِ ؛ لأنَّها مبنيةٌ بذاتها فلا تعربُ بإعرابٍ غيرها .

(١) في (ط) : «العوامل» .

(٢) «لأنَّه» سقطت من (ط) .

(٣) في (ن) ، وفي الأصل : «شبيهة» .

(٤) «وألحقَ بهما في جعلِ إعرابها» سقط من (ط) ؛ لانتقال النظر .

(٥) ينظر : شرح المفصل (٧/٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/٨٦٤) ، والارتشاف (٢/٩١٤) ، وشرح الكافية

الكافية لحاجي عوض (٩٨٩) .

بخلاف : جَاءني رجالٌ إِلَّا زيدٌ . وكذا على ما قبلها ؛ لأنَّه اشتغلَ بحركاتٍ يطلبُها ؛ إذ يجبُ أن يكونَ ما قبلها من جنسِها فتَعَدَّرَ أن يُعْرَبْنَ بالحركاتِ ، وكذا بحروفِ المدِّ ؛ لأنَّه يتوالى ساكنان فأتى بالنون ؛ لأنَّه يشبهُ حروفَ العِلَّةِ ؛ إذ يُبدلُ منه الألفُ في الوقف ؛ نحو : رأيت زيدا^(١) . ولولا مشابهُتُها لكان إبداله بها دون غيرها تحكُّمًا ؛ ولأنَّه يُدغم في الواو^(٢) والياء ، والإدغام دليل قريبيها^(٣) مخرجًا أو صفةً ؛ ولأنَّه يبدل من الواو في (صنعاني)^(٤) ، ويبدل منه الياء في (أناسي)^(٥) ؛ ولأنَّ غتته^(٦) كمدِّها . وجُعِلَ إعرابًا وأُخِّرَ عن الضمائر المرفوعة بالفعل لأنها كأجزائه ؛ لما مرَّ ، وعلامة للرفع ؛ لأنَّه أسبق وأقوى .

ويُحذف جزمًا ؛ لأنَّه نائبٌ عن الضمة فيحذف حيث يحذف ، وكذا نصبًا ؛ حملاً على الجزم الذي هو في الفعل ؛ كالجُرِّ في الاسم . وقد حُمِلَ فيه نصب صيغ لشبهها^(٧) الأمثلة الخمسة لفظًا على جرِّها ، ففُعِلَ فيها كذلك ، فيكونُ حَذْفُهُ^(٨) علامةً للنَّصْبِ والجزم .

(١) ينظر : الأصول (١٦٤ / ٢) ، والإيضاح (٥٧ ، ٧٠) ، وعلل النحو (٢٠٠) ، وشرح المفصل (٨ / ٧) ، وشرح التسهيل (٥٠ / ١) .

(٢) في موضعها بياض في (س) .

(٣) في (ن) : «قربها» .

(٤) ينظر : الكتاب (٣٣٦ / ٣) ، والمقتضب (٣٣٥ / ٣) ، والكامل (١٧٤ / ١) ، والأصول (٨١ / ٣) ، والمنصف (١٦٠) ، وسر صناعة الإعراب (٢٣٦ / ٢) ، والمفصل (٥٢٥) ، وشرح الشافية (٢١٨ / ٣) .

(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء (٢٦٩ / ٢) ، ومعاني القرآن للنحاس (١٦٣ / ٣) ، وسر صناعة الإعراب (٢٣٨ / ٢) ، وشرح الكافية الشافية (١٨٦٩ / ٤) ، وشرح الشافية (١٩٠ / ٢) ، واللسان (أنس / ٦ / ١٠) .

(٦) في (س) : «عينه» ، وهو تصحيف .

(٧) من (س) ، وفي الآخر : «تشبهها» .

(٨) في (س) : «هذا» .

وَحُرِّكَ للساكنين ، وليس محل الإعراب وإلا لم يحذف بالجازم أو الناصب .

والمعتل الواوي ، واليائي - أي : آخره ياء- :

جُعِلَ رُفْعُهُما بالضمّة تقديرًا ، أي : بِحَذْفِ الضّمةِ منهما ؛ لِأَنَّها عليهما مُسْتَقْلَلَةٌ ؛ كما في : القاضي ، فيقال : يغزو ، ويرمي ، ويعطي مرفوعةً . وإعرابها تقديرِيٌّ بالضّمة .

وَجُعِلَ نَصْبُهُما بالفتحة لفظًا ؛ لخفتها ، فيقال : لن يغزو ولن يرمي .

وَجُعِلَ جَزْمُهُما بحذف الواو والياء ، فيقال : لم يغز ، ولم يرم ؛ لما ثبت في كلامهم في غير هذا المحل أن^(١) يحذف للجزم ما هو آخر المرفوع كالحركة والنون من نحو : يضرب ، ويضربان^(٢) . مع أن حروف المد كالحركات مخرجًا وحكمًا في عدم تحمّل الحركة ، خصوصًا في الآخر . ولذا يسقط آخر قاضي ، ويغزو في الوقف .

وقال أبو بكر : «الدَّواءُ يأخذُ الفَضْلَةَ ، فإذا لم يجدْها يأخذُ جزءَ البدنِ . فكذا الجازمُ»^(٣) .

(١) «أن» سقطت من (ط) .

(٢) ينظر : الكتاب (٢٣/١) ، والأصول (١٦٤/٢) ، والإيضاح (٧١) ، واللمع (١٨٤) ، وشرح التسهيل (٥٥/١) ، والتذييل والتكميل (٢٠١/١) .

(٣) لم أقف على هذا النص في كتب ابن السراج ، وظفرت به في أسرار العربية (ص ٣٢٣) .

/ وقيل: ^(١) الجازمُ حَذَفَ الحَرَكَهَ الْمُقَدَّرَةَ؛ لَأَنَّ عَمَلَهُ حَذْفُ عِلَامَةِ الرَّفْعِ، ثُمَّ سَقَطَ الحَرْفُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمُجْزُومِ وَالْمَرْفُوعِ ^(٢). وعليه جاء:

* أَلَمْ يَأْتِيَنَّكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي ^(٣) *

فأجاب الأكثر بأنه أشبع كسرة التاء بعد حذف الياء ^(٤).

والمعتل بالألف، نحو: يرضى. رفعه، ونصبه بالضمه والفتحة تقديرًا. كما مرّ في

(١) « بكر الدواء يؤخذ.... فكذا الجازم، وقيل: » سقط من (ط).

(٢) ينظر: الأصول (٢/ ١٦٤)، وشرح السيرافي (٢/ ٥٦)، وشرح التسهيل (١/ ٤٠)، والتذيل والتكميل (١/ ٢٠٢-٢٠٣)، والفوائد الضيائية (٢/ ٢٣٧)، وحاشية الصبان (١/ ١٥٧).

(٣) صدر بيت من الوافر، عجزه:

* بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ *

وهو لقيس بن زهير في النوادر (ص ٥٢٣)، وأمالي ابن الشجري (١/ ١٢٦)، والخزانة (٨/ ٣٥٩).

وينظر: الكتاب (٣/ ٣١٦)، ومعاني القرآن (١/ ١٦١)، والأصول (٣/ ٤٤٣)، وضرورة الشعر (٦٠)، والعضديات (ص ٤٣)، والخصائص (١/ ٣٣٣)، والإنصاف (١/ ٣٠)، والمقرب (١/ ٥٠).

(٤) ينظر: الجمل في النحو (ص ٤٠٧)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٦٣١)، وأسرار العربية (ص ١٠٣)، واللباب (٢/ ١٠٩)، وشرح الرضي (٢/ ٨٢٢)، وشرح الشافعية (٤/ ٤٠٧).

باب (عصى). وجعل علامة جزمه حذف الألف ؛ لما مرّ في المعتل بالواو والياء^(١).

تنبيه: لا تُحذف حروفُ علّةٍ مبدلةٍ من الهمزة ، نحو : لم يخطئ ، ولم يقرأ^(٢).

قال : «ويرتفع إذا تجرّد عن النَّاصِبِ والجازم ؛ مثل : يقوم زيد»^(٣).

أقول : ليس عاملُ الرَّفْعِ حرفُ المضارع ؛ لأنّه جزؤه .

ومذهبُ البصريين أنّ رافعَهُ معنًى ، وهو : وقوعُهُ موقعَ الاسمِ . وهو أمرٌ معنوي لا لفظي ؛ فأشبهَ الابتداءَ الذي هو عاملُ رفعِ المبتدأ^(٤).

قلتُ : الصَّوابُ أنّ رافعَهُ وقوعُهُ موقعَ الاسمِ^(٥) المرفوعِ في أصله .

ومذهبُ الكوفيين رافعهُ^(٦) تجرّدهُ عن النَّاصِبِ والجازمِ^(١).

(١) «والياء» سقطت من (ن) .

(٢) خالف ابن عصفور النحاة في ذلك بقوله : «وأما المهموز الآخر ... ولا يعتد بالعارض فيه فيجزم بحذف آخره كما يجزم المعتل» . شرح الجمل (١٨٩/٢) ، والمقرب (٥٦/١) .

وينظر : الحجة للفارسي (١٣/٢) ، والتذليل والتكميل (٢٠٣/١) .

(٣) الكافية في النحو (١٩٢) .

(٤) ينظر : مذهب البصريين في الكتاب (٩/٣) ، وعبارة الكتاب : «اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بني على مبتدأ ... ، فإنها مرتفعة ، وكيونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع ، وهي سبب دخول الرفع فيها» .

وانظر : المقتضب (٥/٢) ، والأصول (١٥١/٢) ، وعلل النحو (١٨٧) ، والإيضاح (٦٩) ، واللمع (١٨٣) ، والمفصل (٣٣٤) ، والإنصاف (٥٥١/٢) ، واللباب (٢٥/٢) .

(٥) «وهو أمر معنوي موقع الاسم» سقط من (س) ؛ لانتقال النظر .

(٦) «وقوعه موقع الاسم....الكوفيين رافعهُ» سقط من (ط) .

وأجيبُ : بأنَّ وقوعه موقعَ الاسمِ لما صار عاملَ الرَّفْعِ لم يزلْ عنه ؛ إذ المعلومُ لا يتخلَّفُ عن علتهِ ، وبوقوعه موقعَ منصوبٍ لا ينفكُّ عن وقوعه موقعَ الاسمِ^(٢) ، وأيضًا لم يصِرْ منصوبًا ، وإنَّ كانَ الاسمُ الذي هو في موقعه منصوبًا ؛ لأنَّ عواملَ الأسماءِ لا أثرَ لها في الفعل ؛ فلا يتغيَّرُ إعرابه باختلافِ عواملِ ما هو في موقعه^(٣) .

وقال المالكيُّ : «ما ذهبَ إليه البصريونَ منتقِضٌ بـ : جعلتُ أفعلُ . وهَلَّا تفعلُ . ورأيتُ الذي تفعلُ . ومالكٌ لا تفعلُ . فإنَّه مرفوعٌ في هذه المواضع مع أنَّ الاسمَ لا يقعُ فيها ؛ فلو كانَ رافعه ذلك لُرفِعَ في المواضع بلا رافع . وإذا بطلَ هذا تعيَّنَ أنَّ رافعه التَّجَرُّدُ»^(٤) .

قلتُ : (أفعلُ) في : جَعَلْتُ أفعلُ . واقعٌ موقعَ الاسمِ المرفوعِ في أصله ؛ لأنَّه خبرُ المبتدأ في الأصل ، وإنَّما عُدِلَ عنه إلى الفعل ؛ لعروضِ صيرورته متعلقًا للأفعالِ المقاربة^(٥)

==

(١) هذا مذهب الفراء ، وعبارته في معاني القرآن : «رفعت (تعبدون) ؛ لأن دخول (أن) يصلح فيها، فلما حذف الناصب رُفِعَتْ» . (١/ ٥٣) ، وعند الكسائي ارتفاعه بما في أوله من الزوائد ، وعند ثعلب رافعه نفس المضارعة .

ينظر : علل النحو (١٨٨) ، والإنصاف (٢/ ٥٥١) ، وشرح المفصل (٧/ ١٢) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١١) ، وشرح الرضي (٢/ ٨٢٤) ، والبسيط في شرح الجمل (١/ ٢٢٩) ، والمغني في النحو (١/ ١٥١) .

(٢) «لما صار عامل وقوعه موقع الاسم» سقط من (س) ؛ لانتقال النظر .

(٣) ينظر : المقتضب (٢/ ٥) ، واللامات (٩٢) ، والإنصاف (٢/ ٥٥٣) ، وشرح المفصل (٧/ ١٢) .

(٤) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥١٩) ، وينظر : توضيح المقاصد (٢/ ٢٩٧) ، وأوضح المسالك (٦١٦) ، والهمع (٢/ ٢٧٣) .

(٥) في (س) : «المتقاربة» .

المقتضية للاستقبال أو الحال - كما يأتي - ؛ والعارض لا اعتبار له ^(١) . وقد جاء بعضه على الأصل ؛ كقوله ^(٢) :

* فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا ^(٣) كِدْتُ آيَا *

وكقول الزبّاء : «عَسَى الْغُوَيْرُ أَبُوسًا» ^(٤) .

وكذا يمتنع أن يقع ما بعد هلاً الاسم ؛ لصيرورته [بواسطة] ^(٥) هلاً التحضيضية متضمن الأمر . وما عَرَضَ بسببٍ عارضٍ لا يعتبر ، وإلا يكون ﴿يُرْضَعْنَ﴾ في قوله

(١) يُنْظَرُ : الإيضاح في شرح المفصل (١٢ / ٢) .

(٢) صدر بيت من الطويل ، عجزه :

* وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفُرُ *

وهو لتأبط شراً في ديوانه (٣١ ، ٩١) ، وينظر : الأغاني (١٠ / ١٥٢) ، والخصائص (١ / ٣٩٢) ، وشرح ديوان الحماسة للمزروقي (١ / ٨٣) ، وشرح شواهد الإيضاح (٦٢٩) ، وضرائر الشعر (٢٦٥) ، والمقاصد الشافية (٢ / ٢٦٣) .

وينظر : المقتصد (٢ / ١٠٤٨) ، والمفصل (٣٣٤) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢ / ١٣) ، ورصف المباني (٢٦٧) .

ويروى : «ولم أك آيياً» . وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

(٣) في (ط) : «ولم» ، وهو خطأ .

(٤) يُضْرَبُ المثل للرجل يُجْبَرُ بالسَّرِّ - فَيُتَّهَمُ به . وينظر : الكتاب (١ / ٥١) ، ومجالس ثعلب (٧ / ٣٠٧) ، والاشتقاق لابن دريد (١٨) ، والأمثال (١٨٠) ، وجمهرة الأمثال (٢ / ٤٥) ، وفصل المقال (٤٢٤) ، ومجمع الأمثال (٢ / ١٧) ، والمستقصى في أمثال العرب (٢ / ١٦١) .

(٥) تكملة من (ن) ، (ط) ، (س) .

تعالى: ﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضَعْنَ﴾ (البقرة: ٢٣٣) أمراً لا مضارعاً؛ لأنَّ معناه فيه :
لِيُرْضَعْنَ .

وتفعلُ في : مالك لا تفعلُ ؟ في موضع الاسم ؛ إذ المعنى : ما منعَكَ الفعل ؟ إلا أنَّه
منَعَ مِنَ التَّلَفُّظِ به وجودُ (لا) النافية للفعل . وكذا في: الذي تفعلُ ، في موضع المفعول .

قلتُ : لو قالوا : عاملُ المضارع لا بدَّ وأنَّ يشبهَ عاملاً في الاسم - وقد وُجدَ
التَّجَرُّدُ عاملاً في المبتدأ ، ولم يوجدْ وقوعُ شيءٍ مقامَ شيءٍ عاملاً في اسم أصلاً - لكانَ قوياً .

واعلم أنَّ النُّحَاةَ قالوا : الفِعْلُ تَخْتَلِفُ صِيغُهُ لاختلافِ معانيه ماضياً ، ومضارعاً ،
وأمراً^(١) . فاستغنى به عن الإعرابِ ، بخلافِ الاسم ؛ فَإِنَّهَا تَعْتَوِّرُ به وهو على صيغته^(٢) .
وإنَّما أُعْرِبَ المضارعُ لشبهه بالاسم ؛ فالمقتضي لإعرابِ الاسمِ مطلقاً^(٣) اعتوارُ المعاني على
صيغةٍ واحدةٍ . ولكلِّ نوعٍ نوعٌ :

لرفعِ الفاعليَّةِ ، وللنَّصِبِ المفعوليَّةِ ، وللجَرِّ الإضافةِ . والعاملُ فيه : ما به تتقوَّمُ
أنواعُ المعاني المقتضية للإعراب^(٤) .

(١) «وأمراً» سقطت من (س) .

(٢) ينظر : التبصرة والتذكرة (١/ ٧٦) ، وأسرار العربية (ص ٢٥) ، والتخمير (١/ ٢٠٢-٢٠٣) ، والتوطئة
(١١٧) .

(٣) «مطلقاً» سقطت من (س) .

(٤) ينظر : الكافية في النحو (٦١) ، وشرح المقدمة الكافية (١/ ٢٤٢) ، وشرح الرضي (١/ ٦٤) ، والوافية
(ص ١٤) ، وشرح الكافية لابن جماعة (ص ٦٨) ، والتذييل والتكميل (١/ ١١٩) .

والمقتضي- لإعراب المضارع مطلقاً : شبهه بالاسم ؛ شيوعاً ، وتخصيصاً ؛ إذ لم يعتور^(١) به معانٍ . وقد ذُكرَ هذا^(٢) . فلا يكونُ الإعرابُ فيه لمعانٍ يقتضي كلَّ نوعٍ منه إعراباً مخصوصاً ؛ فلا يعني بعامله ما عني بعامل الاسم ، بل يعني بعامله ما يشبه عامل الاسم بوجه - كما مرَّ - غير متقوم به مقتضى للإعراب ؛ إذ لا مقتضى له فيه أصلاً .

قُلْتُ : هذا بعيدٌ عن التحقيق ؛ لأنَّه / إِنَّمَا يُجْعَلُ عاملُ الفعلِ معنىً بعيداً عن معنى عامل الاسم ؛ إذ لم يوجد فيه عاملٌ بمعنى قريب من معنى عامل الاسم ، ولكن وُجدَ فيه ما يقارب عامل الاسم معنى ؛ إذ وجد فيه ما يصدق عليه أنَّه يتقوم به المعنى المقتضي- لإعرابه ، فلا حاجة إلى أن^(٣) يجعل عامله ما يشبه عامله بوجه بعيد جداً .

وتقريرُهُ : أنَّ المضارعَ عند التجردِ عن العوامل اللفظية وقعَ موقعَ الاسم المرفوع ، وذلك يقتضي رفعه ؛ لأنَّ وقوعَ الشيءِ-ء موقعَ غيره إِنَّمَا يكونُ لمناسبته إياه ، أو يحصل به مناسبته إياه . وهي تقتضي أن يتزايًا بزيه ؛ فيرفع كما رُفِعَ المفعولُ المُقَامُ مقامَ الفاعل^(٤) . وقد قالوا : مَنْ دَخَلَ ظَفَارِ حَمْرٍ^(٥) .

(١) في (ن) : «يعتوره» .

(٢) ينظر ص () من التحقيق .

(٣) «أن» سقطت من (ط) .

(٤) ينظر : الأصول (١٤٦/٢) ، واللمع (١٨٣) ، والمغني في النحو (١٥١/١) .

(٥) يضرب هذا المثل للرجل إذا خالط القوم أخذ بزيهم .

ينظر : إصلاح المنطق (١٢٣، ١٦٣) ، والأمثال (٣٣٣) ، والصاحبي (٣٢) ، ومجمع الأمثال (٣٠٦/٢) ، والمستقصى (٣٥٥/٢) ، والمزهر (٢٥٧/١) .

وهذا الوقوع إنما يقوم بتجرُّده عن (أن) الناصبة وأخواته ، وعن (لم) وأخواته؛ إذ لو وقع بعد (أن) لكان واقعاً موقع الاسم المنصوب تقديرًا ؛ لأنَّ (أن) الناصبة للمضارع شبيهة بالمخففة ؛ فالفعل الواقع بعدها شبيه بالاسم المنصوب الواقع بعد المخففة .

وليس الأصل فيه الرفع ؛ إذ ليس فيه معنى المبتدأ ؛ لأنه ليس جزءاً من الكلام؛ بل هو مع ^(١) أن وخبره جزء منه . بخلاف سائر مدخولات ^(٢) عوامل المبتدأ .

وكذا حكم ^(٣) رفعه الأصلي ؛ إذ يمتنع العطف عليه بالرفع . بخلافه على اسم ^(٤) المكسورة ؛ فإنه يجوز بالرفع ، فكأنه لم يدخل المبتدأ ، أو زال عنه معنى المبتدأ وإعرابه ^(٥) . فمجرد ^(٦) (تُحَسِّن) في : أريد أن تحسِّن . لم يقع موقع الاسم ^(٧) . ولو وقع بعد (لم) لوقع موقع الماضي - كما سيأتي - ؛ فلا يكون واقعاً موقع الاسم المرفوع ، ثبت أن المقتضي الوقوع ^(٨) . والعامل : التجرُّد ، وأن ، ولم ^(٩) ؛ لأنه يقوم الوقوعات بهن . وهذا يوافق

(١) (مع) سقطت من (س) .

(٢) في (س) : «مدخول» .

(٣) في (ط) : «لحكم» .

(٤) في (ن) : «الاسم» .

(٥) ينظر : المقتضب (٤ / ١١١) ، والتبصرة والتذكرة (١ / ٢٠٨) ، والإنصاف (١ / ١٨٥) ، والتوطئة (٢٣٣) ، (٢٣٣) ، وشرح الكافية الشافية (١ / ٥١٠) .

(٦) في (ط) : «لمجرد» .

(٧) «فكأنه لم يدخل لم يقع موقع الاسم» ساقط من (س) .

(٨) بعده في (ط، س) : «أو غير وقوعه بعد أن واقع موقع الاسم المنصوب ، وبعد لم واقع موقع الماضي ، والأصل فيه السكون المقتضي أن لا يتزياً بزيهما المتقومات بـ (أن) ، ولم ؛ فيُنصب ويُجزم بهما» .

(٩) «وأن ولم» ساقط من (س) .

مذهب الكوفيين^(١).

ويجوز أن يعكس.

وتقريره: أن المضارع إذا تجرد من العوامل اللفظية يشبه^(٢) من الأسماء بالابتداء أو خبره؛ لأنه حينئذ يقع موقع الاسم المرفوع^(٣). وشبهه به يقتضي- أن يتزيا بزيه فيرفع. فالتجريد مقتضى لرفعه، وهو متقوم بوقوعه موقع الاسم المرفوع؛ لأنه إذا لم يقع موقعه يكون بعد ناصب أو جازم، فلا يكون مجرداً. فالقاضي- التجريد. والعامل: وقوعه موقع الاسم المرفوع^(٤).

وهذا يوافق مذهب البصريين^(٥). وهو الصحيح؛ لأن التركيب الذي هو سبب لإعراب الأصلي شرط لمقتضيه، وعامله ينبغي أن يكون شرطاً للشبه^(٦)، فما لم يشرط بالتركيب غير معتبر، والوقوع المذكور مشروط به؛ إذ المرفوع مشروط به^(٧)، والتجرد من حيث هو لم يشرط به؛ لأنه متحقق قبله، وكذا إذا جعل عاملاً.

(١) ينظر مذهب الكوفيين ص (٢٥٦) من التحقيق، هامش (٥).

(٢) «يشبه» سقطت من (س).

(٣) «لأنه حينئذ يقع موقع الاسم المرفوع» سقطت من (ن، ط).

(٤) ينظر: شرح الكافية لابن جمعة الموصلي (٢/٥٠٢)، والمقاصد الشافية (١/٦).

(٥) ينظر مذهب البصريين ص (٢٥٠) من التحقيق، هامش (٢).

(٦) «للشبه» سقطت من (ط).

(٧) «إذ المرفوع مشروط به» سقطت من (س).

أما إذا جُعِلَ^(١) مقتضياً : يكونُ مشروطاً به ؛ لأنه يكونُ معلولاً للوقوع المشروط به ، فلا يكون أعم منه^(٢) . والعامل علة للمقتضي- ؛ إذ جاء في : جاء زيدٌ . علةٌ للفاعلية المقتضية للرفع . ففيما نحن فيه ينبغي أن يُجْعَلَ الوقوع عاملاً حتى يكون التجرد مقتضياً ، ومشروطاً بالتركيب ، واصطلاحاً ؛ فيكون معتبراً .

فَحَاصِلُهُ : أَنَّ التَّجَرُّدَ أَعْمُ مِنَ الْوُقُوعِ ، فَلَا يَكُونُ عِلَّةً لَهُ ، وَلَا مُعْتَبَرًا^(٣) .

فإن قيل : هَلَّا يَكُونُ الْعَامِلُ التَّجَرُّدُ بِشَرَطِ الْإِسْنَادِ - كما في خبر المبتدأ- ، وَحِينَئِذٍ لَا يَتَخَلَّفُ الْوُقُوعُ عَنْهُ ؟!

قلت : لم يَقُلْ كُوفِي^(٤) بَأَنَّ الْعَامِلَ التَّجَرُّدَ مَعَ الْإِسْنَادِ ، وَإِنَّمَا جُعِلَ الْإِسْنَادُ فِي الْاسْمِ الْاسْمَ شَرْطًا لِسَبِيهِ^(٥) التَّجَرُّدِ ؛ لِشَبهِ^(٦) الْمَجْرَدِ بِالْفَاعِلِ ، أَوْ لِرَفْعِ الْمَجْرَدِ . لِأَنَّ إِعْرَابَ فِي الْاسْمِ يَزُولُ بِزَوَالِهِ ؛ لِزَوَالِ فَائِدَتِهِ - وَهِيَ الدَّلَالَةُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ - ؛ وَذَلِكَ مُتَنَفٍ هُنَا ؛ إِذْ^(٧) لَا يَدُلُّ إِعْرَابُ الْفِعْلِ عَلَى مَعْنَى يَزُولُ بَانْتِفَاءِ التَّرْكِيبِ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ - لَمَّا مَرَّ - .

وبالحقيقة ؛ هَذَا الْخِلَافُ مَفْرَعٌ عَلَى الْخِلَافِ فِي أَنَّ إِعْرَابَ الْفِعْلِ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى أَوْ

(١) «عاملاً أمّا إذا جعل» سقط من (س) .

(٢) «لأنه يكون معلولاً.... أعم منه» سقط من (س) .

(٣) «ولا معتبراً» سقطت من (س) .

(٤) «كوفي» سقطت من (ط) .

(٥) في (س) : «لتشبيه» .

(٦) في (ط) : «ليس» .

(٧) من (ن ، ط) ، وفي الآخر «إذا» .

لا . فإن دَلَّ عليه يكن^(١) العاملُ في المضارعِ المرفوعِ التَّجَرُّدُ ؛ ليدلَّ رفعُهُ على وقوعه موقعَ اسمٍ مرفوع ، وإن لم يدل عليه يكنِ العاملُ الوقوعُ .

فإن قيل : ما ذكرت من التقدير يدلُّ على أنَّ عاملَ الاسمِ ، وعاملَ الفعلِ بمعنى واحد ، فيصْدُقُ عليهما الحدُّ المذكورُ للعاملِ في أوَّلِ الكتابِ^(٢) .

وقد ثَبَتَ أنَّ عاملَ المُضَارِعِ لم يدخل^(٣) فيه ، وزَيَّفْتُ^(٤) ما ذهبَ^(٥) إليه الكوفيون .

قلتُ : نَعَمْ ، لم يدخل ؛ لأنَّه لم يتَقَوَّمْ به معنى مقتضٍ للإعراب أصلاً - كما ذهبَ^(٦) إليه الأصحابُ^(٧) - ؛ بَلْ لأنَّ عاملَهُ ليسَ ما يتَقَوَّمْ به المعاني المقصودة التي لو لم يدلَّ عليها بالإعراب للزِمَ تَغْيِيرُ الصَّيغِ ؛ لئلا يفوتَ تلكَ المعاني / من الفاعلية ، ونحوها ؛ إذ عامله ما يقوم به أمرٌ لفظي شبهي^(٨) ، وهو على مذهبِ الكوفيين ظاهرٌ ؛ وهو : وقوعُ موقعِ الاسمِ المرفوع أو المنصوب ، أو المبني الأصل من الماضي ، ومثال الأمر المتقوِّم بالتَّجَرُّدِ ، وبأن ، و

[١٧٩/ب]

(١) في (س) : «يكون» .

(٢) ينظر : الكتاب الركني (ل ١٧ / ب) .

(٣) في (ط) : «يدل» .

(٤) «وزيفت» في موضعها بياض في (ط) .

(٥) «وزيفت ما ذهب» سقطت من (ن) ، وفي موضعها : «وبه ما ذكر» .

(٦) «كما ذهب» سقط من (س) .

(٧) يشير إلى البصريين .

(٨) «شبهي» في موضعها بياض في (ط) .

لم ، وأخواتها ؛ المقتضي لأن يتزياً بزيه . فيكونُ العاملُ : التجرُّدُ ، وأنْ ، ولم ، وأخواتها .

وأما على مذهب البصريين ففي الرفع على عكس ما مرَّ ؛ إذ التجرد مقتضى ، وهو قائم بوقوعه موقع الاسم المرفوع ؛ لأنه ينتفي بانتفائه فيكونُ الوقوعُ عاملاً .

وأما النَّصبُ والجزمُ فالظاهرُ أنَّه لا خلافَ بينَ الفريقينَ فيهما ؛ إذ المعلومُ من كتبهم أنَّ العاملَ في تحسُّنٍ في : أريدُ أنْ تحسَّنَ ، وفي : لم تحسَّنَ = أنْ ، ولم . فيكونُ المقتضي - وقوعه موقعَ اسمٍ منصوب ، أو مبني الأصل ، أو من ماضٍ ، ومثال الأمر . وهو قائم بـ أنْ ، ولم ، ولا الناهية ؛ فيَكُنَّ عواملَ . فمحلُّ الخلافِ المرفوعُ .

ويمكن إجراء الخلافِ فيهما أيضاً ، ويقال : المقتضي للنصب والجزم : عدَمُ التَّجرُّدِ ، وهو قائمٌ بوقوعه موقعَ الاسمِ المنصوب ، أو المبنيِّ الأصل ؛ فيكونُ الوقوعُ موقعهما عاملاً . إلا أنَّ الوقوعَ موقعهما قائمٌ في : أريدُ أنْ تحسَّنَ بـ (أنْ) . وفي : لم يحسَّنَ بـ (لم) . فأُطلق العاملَ عليهما ، وقالوا : العامل أنْ ، ولم .

ويقرَّرُ في كلِّ مجزومٍ بما يوافقه ، فيقال : الواقعُ بعد (لم) ، و(لما) يُجْزَمُ ؛ لأنَّه وقعَ موقعَ ما أصله السكون ؛ لأنَّه ماضٍ معنًى فيتزياً بزيه^(١) .

وما يُشبهُ السكونَ الجزمُ ، والوقوع قائم بـ (لم) ، و(لما) ؛ لأنَّه ينتفي بانتفائهما ، فيكونان عاملين .

وكذا المضارعُ الواقعُ شرطاً أو جزاءً واقعٌ موقعَ الماضي ؛ لأنَّ الأصل أن يكونا

(١) ينظر : شرح المفصل (٤١ / ٧) .

ماضيين ؛ لحفّته ، أو للشبه بالأمر في الطلب والاستقبال^(١) ؛ فيتزَيَّان^(٢) بزيّهما .

وكذا أمرُ الغائبِ شبيهٌ بمثال الأمر في الطلب والاستقبال ، وهو قائمٌ باللام ، فاللَّامُ عاملٌ^(٣) .

(١) ينظر : نتائج الفكر (١١٣) .

(٢) في (ط ، س) : «فيينيان» .

(٣) في (ن) : «واللام» .

[نصب الفعل المضارع]

قال : «وينتصب بـ(أَنْ) و(لَنْ) و(كَي) و(إِذَنْ) ، وبـ(أَنْ) مقدرة بعد حتى ولام كي ، ولام الجحود ، والفاء ، والواو . فـ(أَنْ) نحو: أريد أَنْ تحسّن إليّ ، و(أَنْ تَصُومُوا) والتي تقع بعد العِلْمِ مخففةً [من الثقيلة]^(١). وليست هذه نحو: علمت أَنْ سيقومُ ، وأن لا يقومُ . والتي تقع بعد الظنّ فيها الوجهان إلى آخره»^(٢) .

أقول : عمَل هذه الأحرف الأربعة في المضارع النَّصْبُ .

أمّا العمَل فلا اختصاصها به ، وتأثيرها في مدلولي مادته وصورته ؛ فلا^(٣) تبقية دالاً على الحال الدال هو عليها ظاهراً قبل دخوله . فإنَّ (أَنْ) ، و (كي) يجعلانه مؤوَّلاً بمصدر^(٤) ومستقبلاً . و (لَنْ) يجعله منفياً ومستقبلاً . و (إِذَنْ) يجعله جواباً وجزاءً^(٥) ، ومرجحاً استقباليته على حالته^(٦) - كما مرّ - . بخلاف (ما) ؛ فإنَّه لا يجعل المضارع مستقبلاً ، مع أنَّهم قالوا : لا يختصُّ بالفعل ، فيعملُ كعوامل الاسم ؛ فإنَّ عملها فيه لا اختصاصها به^(٧) ،

(١) تكملة من (س) .

(٢) الكافية في النحو (ص ١٩٣) .

(٣) في جميع النسخ : «بل» ، وما أثبتته هو الصواب .

(٤) في (ط) : «بمصدره» .

(٥) «مؤوَّلاً بمصدر جواباً وجزاءً» سقط من (س) .

(٦) ينظر : المقتضب (٦/٢) ، شرح الوافية نظم الكافية (ص ٣٤٥) ، ارتشاف الضرب (٤/ ١٦٣٧) .

(٧) «قالوا : لا يختص لا اختصاصها به» سقط من (س) .

ولتأثيرها فيه ؛ لتأثيرها في المعاني الطَّارئة^(١) عليه^(٢) ، من الفاعلية وأختيها . فلا يعملُ
حَرْفُ الاستفهام ؛ لأنَّه يدخلُ الاسمَ والفعلَ^(٣) .

وكذا (ما) المصدرية ؛ إذ يصحُّ : أعجبنى ما أنت^(٤) صانعٌ . أي : صنُّكَ^(٥) . لأنَّه لو
لو عمل في واحد منهما يلزمُ التَّحَكُّمُ ، وإنَّ عَمَلَ فيهما يلزمُ تَخَلُّفُ المعلولِ عَنْ علَّتِهِ ؛ لأنَّ
أثرَ العَامِلِ في الاسمِ غيرُ عملِهِ في الفعلِ ؛ لأنَّ أثرَهُ في الاسمِ ما يدلُّ على معانٍ طارئةٍ عليه ،
وفي الفعلِ ما لم يدلَّ عليها .

ولا السَّيْنُ و سوف ؛ لأنَّه لم يؤثر في مدلوله الماديَّ أصلاً . وهذا معنى قولهم : لم
يحصلُ مدخوله^(٦) به معنى لم يكن له قبل دخوله فيه ؛ لأنَّ مدخوله دالٌّ على المستقبلِ
بوضعه له قاصداً لمتكلم به إياه ، إلا أنَّه فيه قرينةٌ يَتَضَحُّ بها ذلك المدلولُ ، فلم يؤثر فيه^(٧) .

ويعلم منه : أنَّ المراد من تأثير الحرف في مدلوله الصُّوري : أنَّه يَتَضَحُّ به مدلوله ، لا
أنَّه يحصلُ به له معنى لم يكن قبل دخوله فيه .

(١) في (س) : «(الجارية)» .

(٢) ينظر : شرح المفصل (١٥ / ٧) .

(٣) ينظر : معاني الحروف (ص ١٠٢) .

(٤) «(الاستفهام ؛ لأنَّه أعجبنى ما أنت)» سقط من (س) .

(٥) ينظر : شرح المفصل (١٥ / ٧) .

(٦) في (ن) : «(لمدخول)» .

(٧) ينظر : علل النحو (ص ٢١٧) ، ومعاني الحروف (ص ١٠٩) .

أو نقول: السَّيْنُ وأخواته كأجزاء من مدخولها^(١)؛ لأنَّ اللَّامَ في: الرجل مع أنَّه دالٌّ على ما لم يدل عليه (رَجُل) من التَّعْيِينِ؛ لأنَّه موضوعٌ لواحد من مدلولاته، التي هي في المعنى حقيقةً واحدة لا اختلافَ فيها، ودخول اللَّامِ تَخَصُّصُهُ بِمَعْيَنٍ. فاللَّامُ تكونُ مؤثِّرةً في مدلول^(٢) (رجل) لم يعمل فيه؛ لأنَّه كجزء منه؛ لأنَّه صحَّ أن يدلَّ رجلٌ على ذلك المعْيَنِ؛ إذ يصحُّ أن يقصده المتكلِّمُ به، إلا أنَّ دخوله قرينةٌ توضِّحه، والموضِّحُ للشيء من حيث إنَّ المعنى المقصود حصل بهما كجزئه، وجزء الشيء لا يعمل فيه؛ لأنَّه لو عمِلَ فيه يكونُ عاملاً في نفسه^(٣). ولذا لم يعمل حرفُ المضارعة في المضارع، فلأنَّ لا يعملُ السَّيْنُ من حيث إنَّه أوغلٌ في الجزئية؛ لأنَّ مدخوله / موضوعٌ للمستقبل دالٌّ عليه يقصده المتكلِّمُ به. فهي قرينةٌ يتَّضحُ به المدلولُ أولى.

[١٨٠/أ]

والدَّليلُ على أنَّ سوفَ والسَّيْنَ واللَّامَ، وكذا (قد) جزءٌ من مدخولها: أنَّه لا يُفصلُ بينها وبين مدخولها بشيءٍ أصلاً^(٤). ويُعلَمُ منه أنَّ (قد) لا يعملُ؛ لأنَّه لم يؤثر؛ إذ هو لنوعٍ من التَّخصيصِ؛ لأنَّه لتقريبِ الماضي مِنَ الحَالِ.

و (قد) التي تدخلُ المضارعَ وتنقلُهُ إلى الماضي القريبِ مِنَ الحَالِ^(٥) لا تعملُ أيضاً؛

(١) ينظر: الأصول (٥٦/١)، والمفصل في شرح المفصل (ص ٣١١).

(٢) في (ط): «مدلوله».

(٣) ينظر: الباب (٢٦/٢)، ومغني اللبيب (ص ٧٤٥)، وحاشية الخضرى (٧٢٣/٢)، وحاشية الصبان (١٣٤٨/٣).

(٤) ينظر: المقتضب (٥/٢)، والأصول (٥٦/١)، وعلل النحو (ص ٢١٧)، ومعاني الحروف (ص ٤٢، ١٠٩)، والمفصل في شرح المفصل (ص ٣١١).

(٥) «وقد التي تدخل.... القريب من الحال» سقط من (س).

لأنَّها هي الدَّاخلَةُ أيضًا^(١) في الماضي . فدخولها المضارع عارضٌ شاذٌّ^(٢) .

وكذا لا يعملُ حرفُ التَّحْضِيضِ ؛ لأنَّ مدخولَه ماضٍ ، أو أمرٌ في المعنى ، وكلاهما مبنيٌّ . فكانَ مدخولُه ما لا يقبلُ الإعرابَ ؛ ولأنَّه رُكِّبَ مما لا عَمَلَ له^(٣) .

ولا يعملُ (ما) ، و (إن) النافيتان ؛ لعدم تأثيرهما في مدلول صيغة مدخولهما ؛ لأنَّه دالٌّ على الحالِ دلالةً راجحةً قبلَ دخولهما فيه .

وكذا لا تعملُ (لا) النَّافِيَةُ ؛ لأنَّها لم تختصَّ بالمستقبل ، فلا تؤثر في مدلول صيغة مدخولِه .

قالَ الحاجبيُّ : «والدليلُ عليه : صحة قولك : أريد أن لا تقوم»^(٤) .

ولا يُجمَعُ^(٥) بينَ حرفي الاستقبال ، ولذا يمتنعُ : أريد أن لن تقومَ .

وصحَّ أن يقالَ : قد ، وما وإن النافيتان ، و حرف التحضيض = لا تَعْمَلُ ؛ لأنَّها وإن اختصت بالفعل لم تختصَّ بالمضارع الذي هو المُعْرَبُ .

وأما النَّصْبُ بها فلأنَّ (أن) شبيهةٌ لفظًا وتأويلاً بـ (أن) المخففة النَّاصِبة لضمير

(١) «أيضًا» سقطت من (ط) .

(٢) ينظر : حروف المعاني للزجاجي (١٣) ، ومعاني الحروف (٩٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٢٣٦) ، ورصف المباني (٤٥٥) ، والجنى الداني (٢٥٤) .

(٣) ينظر : التعليقة (٢/ ١٣٠) ، وحاشية الصبان (٣/ ١٣٤٨) .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٢١٥) .

(٥) في (ط) : «ولا الجمع» .

الشَّانِ ؛ فينصبُ .

وكيَّ شبيهةٌ بـ أَنْ ؛ لَأَنَّها بمعناها ، ومصدريةٌ ، وثنائيةٌ^(١) .

وكذا ينصب (لَنْ) ؛ لَأَنَّه مثلُ (أَنْ) في اختصاصه بالمستقبل ، وثنائيةٌ^(٢) .

وكذا إِذَنْ ؛ فَإِنَّها شابهتْ (أَنْ) في أَنَّهُ يحدثُ بها للمضارع أمران : صيرورتهُ جواباً وجزاءً ، وظهورُ استقباليته . كما أَنَّهُ يحدثُ بـ (أَنْ) للمضارع أمران : المصدريةُ ، وتعيينُ استقباليته .

وقيل : أصلُ (لَنْ) ، و (إِذَنْ) : لا أَنْ ، وإِذَا أَنْ^(٣) .

قَالَ الْحَاجِبِيُّ : «هو ضعيفٌ ؛ لَأَنَّه لا يستقيمُ أَنْ يوضعَ لا أَنْ ، وإِذَا أَنْ موضعهما ؛ إِذْ في (لَنْ) تأييدٌ ، وليسَ ذلك في (لا أَنْ) . و (إِذَا أَنْ) ليسَ للجزاء والجواب»^(٤) .

قلتُ : لِلخَصْمِ أَنْ يقولَ : حَصَلَ بالتركيبِ معنى لا يفيدُه أجزاءُهما كما لحرفِ

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٢٠) ، وشرح التسهيل (٤/ ١٦) .

(٢) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي (٣/ ١٩٢) ، والإيضاح العضدي (٣١٩) ، وشرح المفصل (٤/ ٢٢٥) ، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٢٠) .

(٣) هذا الرأي للخليل بن أحمد ، قال سيبويه : «فَأَمَّا الخليل فزعم أَنَّها لا أَنْ ، ولكنهم حذفوا لكثرة في كلامهم ، كما قالوا : ويلمَّه ، يريدون : ويلٌ لأُمَّه ...» .

الكتاب (٣/ ٥) ، وينظر : المقتضب (٢/ ٨) ، والأصول (٢/ ١٤٧) ، وشرح السيرافي (٣/ ١٩٠) ، التعليقة (٢/ ١٢٦) ، وشرح الأنموذج (١٩٠) ، وشرح التسهيل (٤/ ١٥) .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١٣، ٢١٨) ، وعبارة ابن الحاجب «غير جيد ، أمّا قول الخليل فغير مستقيم ؛ لَأَنَّه لا يجوز أن يقول : لا أَنْ تقوم ، ويجوز : لن يقوم ، ولو كان أصلاً لكان الظاهر جوازه» .

التَّحْضِيضِ عِنْدَ الْقَائِلِ بِتَرْكِيهِهِ ، وَلِ رَبِّمَا^(١) ، وَقَلَّمَا .

وَقِيلَ : لَيْسَ أَصْلُ لَنْ : لَا أَنْ ؛ لِأَنَّهُ يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مَعْمُولُ الْمَنْصُوبِ بِهِ^(٢) ؛ إِذْ صَحَّ : زَيْدًا لَنْ أَضْرَبَ . وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ الْمَنْصُوبِ بِ أَنْ عَلَيْهِ ؛ إِذْ لَا يَصَحُّ : زَيْدًا أَنْ أَضْرَبَ^(٣) . وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ : يَجُوزُ أَنْ^(٤) يَزُولَ حَكْمُ الْأَجْزَاءِ بِالْتَّرْكِيْبِ^(٥) ^(٦) . وَلِقُوَّةِ شَبَهِهِ (أَنْ) بِ (أَنْ) الْمَخْفَفَةِ وَأَصَالَتِهَا فِي هَذَا الْبَابِ تَنْصِبُ ظَاهِرَةً ، وَكَذَا مَضْمَرَةٌ بَعْدَ الْحُرُوفِ الْمَعْدُودَةِ - كَمَا تُذَكَّرُ مَفْصَلَةً - .

وَنَصِبُ هَذِهِ الْحُرُوفِ : إِمَّا بِإِبْدَالِهَا الضَّمَّةَ فَتَحَةً ، نَحْوُ : أَرِيدُ أَنْ تَحْسَنَ إِلَيَّ . وَإِمَّا بِحَذْفِهَا النُّونَ الَّتِي هِيَ عَلَامَةُ الرَّفْعِ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (البقرة: ١٨٤) . وَلِذَا ذُكِرَ الْمَثَالَانِ .

و (أَنْ) لِكُونِهَا مُشْتَرَكَةً بَيْنَ النَّاصِبَةِ ، وَالْمَخْفَفَةِ ، وَالزَّائِدَةِ ، وَالْمَفْسَرَةِ احْتِجَاتٍ إِلَى مَا

(١) فِي (ن) : «وَكَرْبِهَا» .

(٢) «بِهِ» سَقَطَتْ مِنْ (س) .

(٣) رَدَّ قَوْلَ الْخَلِيلِ سَبِيوِيهِ بِقَوْلِهِ : «لَوْ كَانَتْ عَلَى مَا يَقُولُ الْخَلِيلُ لَمَا قُلْتُ : أَمَّا زَيْدًا فَلَنْ أَضْرَبَ ؛ لِأَنَّ هَذَا اسْمٌ ، وَالْفِعْلُ صِلَةٌ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : أَمَّا زَيْدًا فَلَا الضَّرْبَ لَهُ» .

الْكِتَاب (٣/٥) ، وَيَنْظُرُ : الْمُقْتَضِبُ (٢/٨) ، وَالْأَصُولُ (٢/١٤٧) ، وَشَرْحُ السِّيْرَافِي (٣/١٩٢) ، وَاللِّبَاب (٢/٣٣) ، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (٢/٢١٨) ، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ (٦/٥) .

(٤) «يَجُوزُ أَنْ» سَقَطَ مِنْ (س) .

(٥) يَنْظُرُ : شَرْحُ اللَّامِ لِلْوَاسِطِي (١٦٥) ، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ (٣٢٩) ، وَاللِّبَابُ (٢/٣٣) ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ (٨/١١٢) .

(٦) «الْأَجْزَاءُ بِالْتَّرْكِيْبِ» سَقَطَ مِنْ (ط) .

يُمَيِّزُ النَّاصِبَةَ عَنْ غَيْرِهَا . لَكِنَّ تَمَيُّزَهَا عَنِ الرَّائِدَةِ وَالْمُفَسَّرَةِ ظَاهِرٌ ، فَذَكَرَ مَا يُمَيِّزُهَا عَنِ الْمَخْفَفَةِ إِذَا دَخَلَتْ الْمَضَارِعَ .

وَالْأَصْحَابُ ذَكَرُوا كُلَّهَا ، وَقَالُوا : إِذَا وَقَعَتْ أَوَّلَ الْكَلَامِ فَهِيَ نَاصِبَةٌ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿وَأَنْ تَصُومُوا﴾^(١) (البقرة: ١٨٤) .

وَالْوَاقِعَةُ بَعْدَ الْعِلْمِ مَخْفَفَةٌ ؛ لِأَنَّهَا تَوَافَقَتْ فِي التَّحْقِيقِ ، فَيَرْفَعُ الْمَضَارِعَ ، وَيُؤْتِي فِيهِ بِالسَّيْنِ أَوْ سَوْفَ إِنْ كَانَ مَثْبَتًا ، وَبِحَرْفِ النَّفْيِ إِنْ كَانَ مَنْفِيًّا - كَمَا سَنُشْرِحُ فِي الْحَرْفِ - ؛ نَحْوُ : عَلِمْتُ أَنْ سَيَقُومُ . وَأَنْ لَا يَقُومَ . وَقَلَّ خِلَافُهُ ؛ كَقَوْلِهِ^(٢) :

عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا^(٣) بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

وَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ الظَّنِّ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَخْفَفَةً ؛ فَيُؤْتِي بِالسَّيْنِ وَنَحْوِهِ ، وَيَرْفَعُ . وَأَنْ تَكُونَ نَاصِبَةً ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ يَشْبَهُ الْعِلْمَ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ^(٤) .

وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الْعِلْمِ ، نَحْوُ : ظَنَنْتُ أَنْ سَيَقُومُ ، وَ : أَنْ لَا^(٥) يَقُومَ^(٦) .

(١) يُنْظَرُ : الْكِتَابُ (٣/١٥٣) ، وَشَرْحُهُ لِلْسِّيْرَانِي (٩/١١) ، وَالْجَنَى الدَّانِي (٢٢٠) .

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْخَفِيفِ ، وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : (١/٥٠٠) ، وَتَوْضِيحِ الْمَقَاصِدِ : (١/٢١٣) ، وَالْجَنَى الدَّانِي : (ص ٢١٩) ، وَالدَّرُ الْمَصُونُ : (٤/٣٦٦) ، وَالْمَقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ : (٢/٧٩) ، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ : (١/٣٢٣) .

(٣) فِي س : «يَسْلَمُوا» .

(٤) يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ : (٤/٧-١٠) .

(٥) «لَا» سَقَطَتْ مِنْ (ط ، س) .

(٦) يَنْظُرُ : الْكِتَابُ : (٣/١٦٦) ، وَالْجَمْلُ : (ص ١٩٨) ، وَشَرْحُ السِّيْرَانِي : (٣/١٩٢) ، وَالْإِيضَاحُ :

وما وقعت بعد ما فيه معنى القول دون حروفه مفسرة؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ (المؤمنون: ٢٧). وإن لم يتغير بحذفها المعنى فهي زائدة^(١).

قال أبو الحسن: «كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (البقرة: ٢٤٦) وإنما نُصِبَ؛ لأنَّ الحروفَ الزائدةَ تعملُ؛ كقولهم: ما جاءني من أحدٍ»^(٢).

قال المالكي: «هو وهم؛ لأنَّ (من) الزائدة تشبه غير الزائدة لفظاً واختصاصاً؛ فتعملُ. و (أن) الزائدة لم تشبه غير الزائدة اختصاصاً؛ لدخولها الاسم؛ كقوله^(٣):

✍ =

(ص ١٦٥)، وشرح الوافية: (ص ٣٤٤)، والارتشاف: (٤/ ١٦٣٩).

(١) ينظر: الكتاب: (٣/ ١٦٢)، وشرح الكافية الشافية: (٣/ ١٥٢٢)، وشرح التسهيل: (٤/ ٧)، وشرح الرضي: (٢/ ٨٣٠).

(٢) معاني القرآن: (١/ ١٨٠).

وقد ضعف الزجاج رأي الأخفش بقوله: «زعم أبو الحسن الأخفش أنَّ أن ههنا زائدة... والقول الصحيح عندي: أنَّ أن لا تلغى ههنا، وأنَّ المعنى: وأي شيء لنا في أن لا نقاتل في سبيل الله». معاني القرآن للزجاج: (١/ ٢٧٩).

وينظر: إعراب القرآن للنحاس: (١/ ٣٢٥)، ومفاتيح الغيب: (٦/ ١٤٦)، وشرح التسهيل: (٤/ ١٢)، والدرر المصون: (٢/ ٥١٧)، وروح المعاني: (١/ ٥٥٧).

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدرة:

* وَيَوْمًا تُؤَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ *

اختُلف في نسبته:

- فنُسب إلى ابن صريم اليشكري في الكتاب: (٢/ ١٣٤)، والنكت: (١/ ٥١٣)، والضر-ائر: (ص ٥٩)، والخزانة: (١٠/ ٤١١).

✍ =

* كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى نَاضِرٍ السَّلْمُ *

على رواية الجرّ؛ فلا تعملُ الزَّائِدَةُ . و (أَنْ) في الآية مصدرية ؛ لأنَّ (ما لنا) بمعنى :
ما منعنا^(١) .

/ قلتُ : الحرفُ الزَّائِدُ يَعْمَلُ ؛ لئلا يُظَنَّ أنَّها جزءُ الكلمةِ ، لا لأنَّه يشبهُ غيرَ الزَّائِدَةِ [١٨٠/ب]
لفظاً واختصاصاً . ولم يعملْ في قوله : كَأَنَّ ظَبِيَّةً ؛ لأنَّه ليسَ موضعها الأصلية .
ولا يعملُ الفِعْلُ الزَّائِدُ^(٢) ؛ لأنَّه لا يُظَنَّ أنَّه جزءُ الكلمةِ .

تَذْنِيبٌ : قوله تعالى : ﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾ (العنكبوت : ٢) قُرئ بالنَّصْبِ لا غير .
قلتُ : لأنَّه ضَعَّفَ جِهَةَ التَّحْقِيقِ فيه بالاستفهام . وقوله تعالى : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا
تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ (المائدة : ٧١) قُرئ بالنَّصْبِ والرَّفْعِ^(٣) .

=

- ونُسب إلى علباء بن أرقم في الأصمعيات : (ص ١٥٧)
- وإلى كعب بن أرقم في الصحاح : (٢٠١١ / ٥) ، واللسان : (٤٧٨ / ١٢) .
- وإلى زيد بن أرقم في الإنصاف : (٢٠٢ / ١)
- وينظر : الكامل : (٦٢ / ١) ، والأضداد : (١٠٧) ، وحروف المعاني : (ص ٢٩) ، والأمال : (ص ٤٥٧) ،
والإتباع : (ص ٧٤) ، والبصريات : (٦٥٣ / ١) ، والمفصل : (ص ٤٢٠) ، وأمال ابن الشجري :
(١٧٨ / ٢) .

(١) شرح الكافية الشافية : (١٥٢٨ / ٣) ، وينظر : شرح التسهيل : (١٢ / ٤) .

(٢) «الزائد» سقطت من (ن) .

(٣) قرأ حمزة والكسائي وأبو عمرو ويعقوب وخلف بالرفع ، وقرأ الباكون بالنصب .

ينظر : مجاز القرآن : (١٧٤ / ١) ، والسبعة : (ص ٢٤٧) ، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه :

=

وأوجب سيويهِ النَّصَبَ في نحو: ما علمت إلا أن يقوم. وقال: «لأنه خرج مخرج الإشارة فكأنه قال: أشيرُ عليك أن تقوم. أو: ما الرَّأْيُ إلا أن تقوم»^(١).

وقد تقع النَّاصِبَةُ بعد العِلْمِ شاذًّا؛ كقوله تعالى في قراءة بعض: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾ (طه: ٨٩) بالنصب^(٢).

وكقوله^(٣):

.....لَقَدْ عَلِمُوا أَن لا يُدَانِنَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرٌ

=

(ص ١٣٣)، والمبسوط في القراءات العشر: (ص ١٦٣)، والتذكرة: (٢/ ٣٨٩)، والكشف: (١/ ٤١٦)، ومشكل إعراب القرآن: (١/ ٢٣٩)، والبيان في غريب إعراب القرآن: (١/ ٢٥٦).
(١) الكتاب: (٣/ ١٦٨).

وعبارة الكتاب: «علمت إلا أن تقوم، وما أعلم إلا أن تأتيه، إذا لم ترد أن تخبر أنك قد علمت شيئاً كائناً البتة، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة».

ينظر: الإيضاح: (١٦٤)، وشرح الكافية الشافية: (٣/ ١٥٢٥)، وشرح الأشموني: (٣/ ١٨٧)، والدرر اللوامع: (٢/ ٣).

(٢) قرأ الجمهور برفع (يرجع)، وقرأ أبو حيو، ووافقه الزعفراني، وابن صبيح، وأبان، والشافعي بالنصب = جعلوا أن الناصبة للمضارع، وتكون الرؤية من الإبصار.

ينظر: مجاز القرآن: (٢/ ٢٤)، والحجة لابن خالويه: (ص ١٣٤)، ومختصر في شواذ القرآن: (ص ٩٢)، والكشاف: (٣/ ٨٣)، والتبيان: (ص ٥٦٩)، والبحر المحيط: (٦/ ١٩٧).

(٣) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه: (١/ ١٥٧)، ورواية الديوان:

تَرْضَى عَنِ اللَّهِ إِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا أَن لا يُفَاخِرَنَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرٌ

وينظر: شرح الكافية الشافية: (٣/ ١٥٢٦)، والبحر المحيط: (٢/ ١٤٧)، وشرح الأشموني (٣/ ١٨٧)، وحاشية الصبان: (٣/ ١٣٥٦).

وكذا شَذَّ الرفعُ بعدَ (أَنْ) الناصبة غيرِ المسبوقَةِ بعِلْمٍ أو ظَنٍّ ؛ كقوله ^(١) :

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَهْلٍ وَنَحْوِهَا مَنِّي السَّلَامُ وَأَنْ لَا تُشْعِرَ أَحَدًا

فإنَّه لم يُعْمَلْ ^(٢) (أَنْ) الأولى ؛ تشبيها لها بـ (ما) المصدرية ^(٣) .

أما (أَنْ) في قوله ^(٤) :

إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُؤَيْفَةُ إِنَّ نَجَوْتَ مِنَ الرَّزَاحِ

وَأَمِنْتَ مِنْ عَرَضِ الْمُنَى نِ مِنَ الْغُدُوِّ إِلَى الرَّوَّاحِ

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْ مِ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

= مخففة متعلقة بما قبلها ^(٥) ؛ وهو : إني زعيم ؛ لأنه في معنى العلم ^(٦) .

ولكن ^(٧) شَذَّ من جهة أنه لم يُفَصَّلْ بالسَّيْنِ ، ونحوه ^(٨) .

(١) البيت من البسيط ، لم أقف له على نسبة . ينظر : مجالس ثعلب : (٣٢٢ / ٧) ، والمنصف : (٢٧٨ / ١) ،

والخصائص : (٣٩٠ / ١) ، والمفصل : (ص ٤٤٨) ، والإنصاف : (٥٦٣ / ٢) ، وضرائر الشعر :

(ص ١٦٣) ، والجنى الداني : (ص ٢٢٠) .

(٢) في ط : «يعلم» ، وهو خطأ .

(٣) يُنْظَرُ : الخصائص (٣٩٠ / ١) ، والإنصاف (٥٦٣ / ٢) .

(٤) سبق تخريج البيت الثالث (ص ٥٤) ، والبيتان الأول والثاني في معاني القرآن (١٣٦ / ١) ، وشرح الكافية

الشافية (٥٠١ / ١) .

(٥) في (ن) : «(ما بعدها)» ، وهو خطأ .

(٦) يُنْظَرُ : شرح الكافية الشافية (١٥٢٨ / ٣) .

(٧) «لكن» سقط من (ط) .

(٨) يُنْظَرُ : شرح الكافية الشافية (١٥٢٨ / ٣) .

رَزَحَتِ النَّاقَةُ، أَي: سَقَطَتْ مِنَ الْهَزَالِ^(١). وَ الْعَرَضُ: مَا يَعْرِضُ الْإِنْسَانَ مِنْ مَرَضٍ، وَنَحْوِهِ^(٢). الطَّلْحُ، وَ الطَّلَاحُ: الْعَظِيمُ مِنْ شَجَرَةِ الْعَصَاةِ. الْوَاحِدَةُ: طَلْحَةٌ^(٣).
وَلَنْ يَنْصَبُ الْمَضَارِعَ مُطْلَقًا. وَمَعْنَاهَا نَفْيُ الْمُسْتَقْبَلِ، مِثْلُ: لَا. إِلَّا أَنَّ لَنْ لِلتَّأْكِيدِ،
تَقُولُ: لَا أَبْرَحُ^(٤). فَإِذَا أَكَّدْتَ، قُلْتَ: لَنْ أَبْرَحَ^(٥).
وَقَالَ الْمَالِكِيُّ: «قَوْلُ الزَّخْمَشَرِيِّ فِي أَنْمُودَجِهِ: لَنْ لِتَأْيِيدِ النَّفْيِ = ضَعِيفٌ. وَحَامِلُهُ عَلَيْهِ: اعْتِقَادُهُ الْبَاطِلُ أَنَّ لَا يُرَى اللَّهُ تَعَالَى - جَعَلْنَا اللَّهُ مِنْ أَهْلِ الرُّؤْيَا-»^(٦).
قُلْتُ: الزَّخْمَشَرِيُّ مِنَ الْعُدُولِ، وَشَهَادَةُ الْإِثْبَاتِ مُقَدَّمٌ عَلَى شَهَادَةِ النَّفْيِ. فَحَامِلُ
اعْتِقَادِهِ أَنَّ لَا يُرَى اللَّهُ تَعَالَى ثُبُوتُ أَنَّ لَنْ لِتَأْيِيدِ النَّفْيِ لَا الْعَكْسَ. وَالْحَقُّ: أَنَّهَا لِتَأْيِيدِ النَّفْيِ

(١) ينظر: إصلاح المنطق: (٨٦)، وأدب الكاتب: (ص ٤٤٢)، والصحاح: رزح (١/ ٣٦٥)، واللسان:

(٢/ ٤٤٨)، والقاموس المحيط: (ص ٣١٩)، وتاج العروس: (٦/ ٢٩١).

(٢) ينظر: الأمالي: (ص ١٢٣)، والصحاح: عرض (٣/ ١٠٨٣)، واللسان: (٧/ ١٦٥)، وتاج العروس:

(١٨/ ٤٠١)، والمعجم الوسيط: (٢/ ٦٢٣).

(٣) ينظر: أدب الكاتب: (ص ٥٥)، والاشتقاق لابن دريد: (ص ٥٥)، وتهذيب اللغة: طلح: (٤/ ٢٢٢)،

ومقاييس اللغة: (٣/ ٤١٨)، واللسان: (٢/ ٥٣٠).

(٤) «العضة الواحدة.... تقول: لا أبرح» سقط من (س).

(٥) ينظر: المفصل: (ص ٤٣١)، والجنى الداني: (ص ٢٧٠)، والفوائد الضيائية: (٢/ ٢٤٢)، والهمع:

(٤/ ٩٤)، وحاشية الصبان: (٣/ ١٣٥٠).

(٦) شرح الكافية الشافية: (٣/ ١٥٣١)، وينظر: شرح التسهيل: (٤/ ١٤).

وعبارة الزخمشري: «لن نظيرة لا في نفي المستقبل، ولكن على التأكيد». الأنموذج: (ص ٣٢)، وفي شرح

الأنموذج للأردبيلي: «وفي بعض النسخ: التأييد» (ص ١٩٠)، ويُنظَر: الكشف (١/ ٢٢٤)،

(٤/ ٢١٢).

في الدنيا .

و (كَي) على ضربين :

الأولى : أن تكون مصدرية استقبالية . وهي الناصبة ؛ كقوله تعالى : ﴿لِكَيْلَا

تَأْسَوْا﴾ (الحديد : ٢٣) . فإنها ليست للتعليل ؛ إذ لا يجتمع حرفان بمعنى . ولا جارة . وأن

مقدّرة بعدها^(١) ؛ إذ لا يدخل حرف جر على حرف جر . وشذّ قوله^(٢) :

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِلِجَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً

فتعيّن أنّها ناصبة مصدرية^(٣) .

والثانية : أن تكون حرف تعليل بمنزلة اللام ، ويذكر في جواب لِمَ . فهي جارة .

والنصب بعدها بـ أن مقدّرة ممتنعة الإظهار^(٤) .

وموجب القول به : قول العرب في السُّؤال عن العلّة : كَيْمَه ؟ مثل : لِمَ ؟ معنى

واستعمالاً ، بحذف ألف (ما) الاستفهامية إذا دخلته ، ولحوق هاء السكت عند الوقف .

(١) في ط : «بعد» .

(٢) البيت من الوافر ، ويُنسب إلى مسلم بن معبد الوالبي - وهو من بني أسد - في شرح شواهد المغني :

(ص ١٧٢) ، والخزانة : (٣٠٨ / ٢) ، والدرر : (٦٢ ، ٣٦ / ٢) وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء :

(٦٨ / ١) ، والخصائص : (٢٨٢ / ٢) ، والمحاسب : (٢٥٦ / ٢) ، والصاحبي : (ص ٣٩) ، والإنصاف :

(٥٧١ / ٢) ، وشرح المفصل : (١٨ / ٧) ، وشرح ابن الناظم : (ص ٣٦٤) .

(٣) يُنظر : شرح المفصل : (١٧ / ٧) .

(٤) يُنظر : شرح المفصل : (١٨ / ٧) ، وشرح الكافية الشافية : (١٥٣ / ٣) ، وشرح التسهيل : (١٦ / ٤) .

تقول : كيّمه ؟ لمن قال : قصدت فلاناً . فتقول : كي يُحسّن إليّ^(١) .

وقال أبو الحسن في قول النّابغة^(٢) :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا يُرَجَّى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرَّ وَيَنْفَعُ

«كي بمنزلة اللّام . و (ما) اسمٌ ، وما بعده صلةٌ له»^(٣) .

وذكر ابنُ المالكيّ أنّ (ما) في هذا البيت مصدريةٌ . وشذَّ دخولُ كي إيّاها^(٤) .

وجعل أبو علي (ما) في البيت كافةً ، و كي جارةٌ مكفوفةٌ بـ ما ؛ كرُبّ^(٥) .

المعنى : ضُرَّ من يستحقُّ الضُّرَّ- ، وانفعَ من^(١) يستحقُّ النِّفَع . فعُلِمَ أنّها جارةٌ في

(١) يُنظر : شرح الكافية الشافية : (١٥٣٢ / ٣) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه : (ص ١٠٦) .

وينظر : إعجاز القرآن : (ص ١٢٦) ، والمقاصد النحوية : (١١٩٦ / ٣) .

وقيل : لقيس بن الخطيم وهو في زيادات ديوانه : (٢٣٥) ، وروايته :

يرجى الفتى كيما يضرَّ وينفعا *

وقيل : لعبد الأعلى بن عبد الله بن عامر في الخزنة : (٤٩٩ / ٨) .

وقيل : للنابغة الذبياني في شرح التصريح : (٦٣٢ / ١) ، وليس في ديوانه .

وينظر : معاني القرآن للأخفش : (١٢٤ / ١) ، والحيوان : (٧٦ / ٣) ، وارتشاف الضرب : (١٦٤٥ / ٤) ،

وتذكرة النحاة : (ص ٦٠٩) ، والجنى الداني : (ص ٢٦٢) ، وأوضح المسالك : (ص ٣٧٢)

(٣) ينظر : معاني القرآن : (١٢٤ / ١) .

(٤) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم : (ص ٤٧٥) .

(٥) ينظر : المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات : (ص ٢٩١) ، والجنى الداني : (ص ٢٦٣) ، ومغني اللبيب :

(٣٢ / ٣) ، والخزنة : (٥٠٢ / ٨) .

كَيْمَهُ ، مصدريةٌ ناصبةٌ في نحو قوله تعالى : ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ (الحديد: ٢٣) .

واحتمل الوجهان في المجردة الداخلة على المضارع ؛ إذا جُرِّدَ عن اللام^(٢) .

وشدَّ إظهار أن مع كي ؛ كقوله^(٣) :

فَقَالَتْ : أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانَحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

وفي قوله^(٤) :

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبَيْي فَتَرْكَهَا شَنًّا بِيَدَاءِ بَلَقَعِ

==

(١) في س : «ما» ، وهو خطأ .

(٢) يُنْظَرُ : شرح التسهيل : (١٦/٤) .

(٣) البيت من الطويل . وهو لجميل بثينة في ديوانه : (٧٤) . وَيُنْظَرُ : شرح السيرافي : (٨٣/١) ، والمفصل :

(٤٦١) ، والتخميم : (١٦٢/٤) ، وشرح المفصل : (١٤/٩) ، والمقاصد النحوية : (٤٢٨/٢) ، والخزانة

: (٤٨١، ٣٨٢/٨) .

وقيل : لحسان بن ثابت في زيادات ديوانه : (٤٩٢/١) ، وضرائر الشعر : (٦٠) .

وينظر : شرح التسهيل : (١٦/٤) ، وشرح الرضي : (٨٥٣/٢) ، والجنى الداني : (٢٦٢) ، وأوضح المسالك :

(٣٧٣) ، والمغني : (٣٥/٣) . ويروى :

* لسانك هذا كي تغرّ وتخدعا *

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت ، على ما سبق من أجله هنا .

ينظر : شرح السيرافي : (٨٤/١) ، وشرح المفصل : (١٥/٩) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء : (٢٦٢/١) ، وشرح السيرافي : (١٩٥/٣) ،

والإنصاف : (٥٨٠/٢) ، وضرائر الشعر : (ص ٦٠) ، وشرح المفصل : (١٩/٧) ، وشواهد التوضيح

والتصحيح : (ص ٦١) ، ومغني اللبيب : (٣٤/٣) .

أحد الشذوذين : اجتماع حرفي الجرّ ، أو حرفي المصدر ؟^(١)

تنبيه : كون كي جارة - مذهب البصريين ، ومنعه الكوفيون^(٢) . وقال الزمخشري :
«لا أرى هذا بعيداً عن الصواب»^(٣) ، ووجه قوله الحاجبي في الفعل بأن قال : «لم يثبت
جرّها»^(٤) .

وقولهم : كيمه يحتمل أن يكون تقديره : كي يفعل ماذا ؟ كما قدره الكوفيون = فلا
يثبت به أصل^(٥) .

وزيغته في الحرف بأن عامل (ما) الاستفهامية لا يتقدم عليها سوى الجار ؛ إذ يمتنع
قولك : فعلت ماذا ؟ فلا يكون تقدير^(٦) : كيمه . كي تفعل ماذا ؟ ولأن ألف (ما)
الاستفهامية لا تحذف / إلا للجار ، وبأن معمول الحرف الناصب لا يحذف^(٧) .

[١٨١/ب]

قلت : ذلك التقدير باعتبار الأصل ؛ إذ كل معمول أصله التأخير عن عامله ، ثم
قدم ما في : كي يفعل ما . وحذف الفعل . وهاء (كيمه) للوقف ؛ نحو : مه .

(١) يُنظر : شرح التسهيل : (١٧ / ٤) .

(٢) ينظر : الكتاب : (٦ / ٣) ، ومعاني القرآن للأخفش : (١٢٠ / ١) ، والمقتضب : (٨ / ٢) ، والأصول :
(١٤٧ / ٢) ، وعلل النحو : (ص ١٩٢) ، والإنصاف : (٥٧٠ / ٢) .

(٣) المفصل : (ص ٤٦١) ، وينظر : الإيضاح في شرح المفصل : (٢ / ٢٦٥) ، وشرح المفصل : (٩ / ١٥) .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل : (٢ / ١٣) .

(٥) ينظر : شرح السيرافي : (٣ / ١٩٦) ، وشرح المفصل : (٩ / ١٥) ، وشرح الكافية الشافية : (٢ / ٧٨١) ،
٣ / ١٥٣١) ، وشرح الرضي : (٢ / ٨٥٦) ، والجنى الداني : (ص ٢٦٤) .

(٦) في ن : «تقديره» .

(٧) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : (٢ / ٢٦٥ ، ٢٦٦) .

وقد يُحذف معمول الحرف الناصب ، وإلا يلزم أن يكون إذن مشترك الدخول؛

لقوله تعالى : ﴿إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلَهُمْ﴾ (النساء : ١٤٠) .

فإن قيل : التقدير خلاف الأصل .

قلت : هو أولى من لزوم الاشتراك .

وكلام الحاجبي يدل على أن كي الناصبة للتعليل أبداً^(١) ، فيلزمه اجتماع حرفي

التعليل في قوله تعالى : ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَافَاتَكُمْ﴾ (الحديد : ٢٣) .

فائدة : إذا ولي كي اسم ، أو ماضٍ ، أو مضارعٌ مرفوعٌ = عَلِمَ أَنْ أَصْلَهُ : كيف ؛
فَحُذِفَ فَأَوْهَا ، كقوله^(٢) :

كِي تَجْنَحُونَ إِلَى سَلَمٍ وَمَا تُثَرَّتْ قَتْلَاكُمْ وَلَطَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرُّمُ

وزعم أبو علي أن أصل كما في قوله^(٤) :

وَطَرَفَكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاصْرِفْنَهُ كَمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية : (٣ / ٨٧٠) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح الكافية الشافية : (٣ / ١٥٣٢ - ١٥٣٣) .

(٣) البيت من البسيط ، ولم أقف على قائله . ينظر : شرح الكافية الشافية : (٣ / ١٥٣٤) ، والجنى الداني :

(٢٦٥) ، ومغني اللبيب : (٣ / ٣١) ، والمقاصد النحوية : (٤ / ٣٧٨) ، والخزانة : (٧ / ١٠٦) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه : (ص ٩٤) ، (ص ١٨٩) ، وروايته :

إِذَا جِئْتَ فَاْمَنْحَ طَرْفَ عَيْنِكَ غَيْرَنَا لِكِي يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

وينظر : الإنصاف : (٢ / ٥٨٦) ، وشرح الكافية الشافية : (٢ / ٨٢٠) ، ورصف المباني : (ص ٢٨٩) ، وتوضيح

المقاصد : (٢ / ٣٠١) ، ومغني اللبيب : (٣ / ١٠) ، والخزانة : (١٠ / ٢٢٤) .

= كيا^(١) .

وإذن : جوابٌ للمتكلم وجزاءٌ لفعله ؛ إمّا تحقيقًا ، كقولك : إذن أكرمك . لمن قال : آتيك . أو تقديرًا ؛ كقولك : لو أكرمتني إذن أكرمك ؛ لأنّه في التقدير^(٢) جوابٌ مَنْ سأل عنك^(٣) ما يرتبط بالإكرام ؛ ولذا سُمّيَ جزاءً . وهو ظاهر^(٤) .

وهي وإن شابهت (إن) في حدوث أمرين لدخولها : الجزائية ، وظهور الاستقبال ؛ كما حدث لدخول (أن) أمران : المصدرية ، والاستقبال^(٥) ، لكنّها لما^(٦) خالفتهما في أمرين :

- الأول : عدم اختصاصها بالفعل ؛ إذ قد يليها الاسم ؛ كقوله تعالى : ﴿وَلَنْ

تُفْلِحُوا إِذَا أَبَدًا﴾ (الكهف : ٢٠) ، وكقوله : ﴿إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلَهُمْ﴾ (النساء :

١٤٠) .

تنبيه : لا بدّ في الآيتين من تقدير فعل ، أي : إذن تفعلوا ، وإلا يكون مشترك الدخول فلا يعمل أصلاً .

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية : (٣ / ١٥٣٤) ، والمغني : (٣ / ١١) ، والخزانة : (٨ / ٥٠٢) .

(٢) في س : «تقدير» .

(٣) هكذا في النسخ ، وصوابه : «سألك» .

(٤) ينظر : الكتاب : (٤ / ٢٣٤) ، والأصول : (٢ / ١٤٨-٢١٧) ، وحروف المعاني : (ص ٦) ، وشرح الكتاب

للسيرافي : (٥ / ١١١) ، والتوطئة : (ص ١٤٥) ، وشرح الكافية : (٢ / ٨٤٢) ، والارتشاف :

(٤ / ١٦٥٤) ، والجنى الداني : (ص ٣٦٤) .

(٥) يُنظر : شرح الكافية الشافية : (٣ / ١٥٢٠-١٥٢١) .

(٦) «لما» سقطت من (ط) .

-والثاني : عَدَمُ اختصاصِها بالمستقبل ؛ لأنها قد تدخلُ الحالَ ، كقولك : إذن أَصَدِّقُ . لمن قال : أَحَبُّكَ .

=افتقرتْ في إعمالها إلى تقويتها بأمرين : إرادة الاستقبال من مدخولها ، وتصدير الجملة بها أو جعلها في حكم المصدر بها^(١) . وقد ذكرت أمثلتهما آنفاً .

وإنما شَرِطَ كونُ مدخولها مستقبلاً ؛ ل يتم الشبه بأنْ . وإنما شَرِطَ تصديرُ الكلامِ بها ؛ إذ لو علّقَ وربطَ مدخولها بما قبلها - والتعلّيقُ ، أي : الاعتناءُ : أنْ يقتضي - ما قبلها فيما بعدها عملاً^(٢) - = كانتْ كالعَدَمِ ؛ لأنَّ ما بعدها إذا كانَ مرتبطاً بما قبلها قبلَ توسطها بينهما - ومجيئها لا ينافي ذلك الارتباط - يكون مجيئها لمعنى يحصل بها مع إبقاء المعنى الرابط ما بعدها بما قبلها ، فلا يعمل إيداناً ببقاء ذلك المعنى^(٣) . بخلاف : زيدٌ لن يكرمَ . فإنَّ المعنى الذي كان^(٤) قبل لن^(٥) لم يبقَ معها البتة .

وظننتُ معَ أنَّ له التعلّقَ المعنويَ بجملة قارنها ، إذا توسط بين جزأين بينهما تعلّقٌ يلغى جوازاً ؛ فلا أنْ يلغى إذنْ - مع أنَّ تعلقها بما بعدها لفظي ؛ إذ إعرابُ الفعلِ ليس للمعنى^(٦) - أولى . فلا يعمل إذا اعتمدَ ما بعدها على ما قبلها ، فيكونُ حكمُ مدخولها لفظاً

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية : (٣ / ١٥٢١)

(٢) ينظر : شرح الرضي : (٢ / ٨٥٠) ، والكليات : (ص ٢٥٥) ، ومعجم مصطلحات النحو والصرف : (ص ١٨٤) .

(٣) يُنظر : شرح المقدمة الكافية : (٣ / ٨٦٨) .

(٤) في ن : «كانت» ، وهو خطأ .

(٥) في (ن ، ط) «أن» ، وهو تحريف .

(٦) «إذ إعراب الفعل ليس للمعنى» سقط من (س) .

لفظاً حكمه لو لم يؤت بها ، فيرفع إذا^(١) قلت : أنا إذن أكرمك . في جواب مَنْ قال : آتيك . ويجزم إذا قلت : إن أكرمتني إذن أكرمك^(٢) . وكذا يرفع إذا تقدم على الشرط القسم ، نحو : والله إن أكرمتني إذن لا أضربك ؛ إذ الجواب للقسم ؛ لأن الشرط يلغى بتقديمه عليه^(٣) . ومنه قوله^(٤) :

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلها

وغالب إلغائها في هذه المواضع الثلاث^(٥) . وإذا تأخرت عن الفعل فأولى بالإلغاء . وإذا وقعت بعد عاطف ؛ كقولك : زيد يقوم فإذا ذهب . أو^(٦) : وإذا ذهب . فإن أريد أريد عطف (يذهب) على (يقوم) فيكون عطف مفرد على مفرد^(٧) - باعتبار التشريك - يجب إلغاؤها ؛ لأن عامل المعطوف عليه المقدم يقتضي في مدخولها العمل^(٨) . وهو قراءة

(١) في س : «إذن» .

(٢) ينظر : الكتاب : (١٤ / ٣) ، والأصول : (١٤٨ / ٢) ، والجمل : (ص ١٩٥) ، والإيضاح : (ص ٣٢٠) ، وشرح التسهيل : (٢١ / ٤) .

(٣) ينظر : الكتاب : (١٥ / ٣) ، والمقتضب : (١١ / ٢) ، وعلل النحو : (ص ١٩١) ، وشرح السيرافي : (٢٠٣ / ٣) ، والمفصل : (٤٦٠) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة في ديوانه : (ص ٣٠٥) . وينظر : الكتاب : (١٥ / ٣) ، والجمل : (١٩٥) ، وشرح السيرافي : (٢٠٤ / ٣) ، والإغفال : (٤٣٢ / ٢) ، والبغداديات : (ص ٢٣٦) ، والنكت : (٦٩٩ / ١) .

(٥) في ن : «البيت» ، وهو تحريف .

(٦) «أو» سقطت من (ن) .

(٧) «على مفرد» سقط من (س) .

(٨) ينظر : مجاز القرآن : (٣٨٧ / ١) ، وعلل النحو : (ص ١٩١) ، والجمل : (ص ١٨٣) ، والمفصل :

السَّبعة في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (الإسراء: ٧٦). ويجوز إعمالها فيكون عَطْفُ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ بِاعْتِبَارِ الاسْتِقْلَالِ، وَقُرِئَ: «وَإِذَنْ لَا يَلْبَثُوا» فِي الشَّوَاذِ^(١).

فائدة: يُنْصَبُ مَعَ الْفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ بِالْقَسَمِ، نَحْوُ: إِذَنْ - وَاللَّهِ - أَكْرَمَكَ. إِذْ الْقَسْمُ لكَثْرَتِهِ، وَلِتَأْكِيدِ الْكَلَامِ بِهِ لَا يَعُدُّ فَاصِلًا؛ وَلِذَا فُصِّلَ بِهِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ كَقَوْلِهِمْ: هَذَا عَامٌ - وَاللَّهِ - زَيْدٍ. وَفِي حَكْمِهِ: النَّدَاءُ، وَالِدُّعَاءُ^(٢).

فرغ: يجوز في نحو: إِنْ تَأْتَنِي آتَكَ. وَ: إِذَنْ أَكْرَمَكَ. الْجُزْمُ بِالْعَطْفِ عَلَى الْجُزْأِ، وَيُلْغَى إِذَنْ، وَالنَّصْبُ، فَلَا يَكُونُ مَعْطُوفًا عَلَيْهِ؛ بَلْ جَوَابًا عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ. وَالرَّفْعُ بِأَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ الْوَائِ خَبَرًا مَعْطُوفًا عَلَى الْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ لَا لِلتَّشْرِيكِ، وَتَقْدِيرُهُ: وَأَنَا إِذَنْ أَكْرَمُكَ^(٣).

وَشَدَّ النَّصْبُ بِهَا فِي قَوْلِهِ^(٤):

==

(ص ٤٦٠)، والتبيان: (٥٢٨/٢)، وشرح الكافية الشافية: (١٥٣٧/٣).

(١) قرأ بها أبي بن كعب، ينظر: مختصر في شواذ القرآن: (ص ٨٠)، والكشاف: (٣٧١/٢)، والبحر المحيط: (٦٦/٦)، والدر المصون: (٣٩٤/٧).

ويُنظر: الكتاب: (١٣/٣)، والمقتضب: (١٢/٢)، والأصول: (١٤٩/٢)، وشرح السيراني: (٢٠٣/٣)، وشرح المقدمة الكافية: (٨٦٩/٣).

(٢) ينظر: الكتاب: (١٢/٣)، والمقتضب: (١١/٢)، واللباب: (٣٦/٢)، وشرح التسهيل: (٢٠/٤)، وشرح الرضي: (٨٤٦/٢)، والارتشاف: (١٦٥٣/٤).

(٣) ينظر: الكتاب: (١٥/٣)، والمقتضب: (١١/٢)، وشرح السيراني: (٢٠٦/٣).

(٤) البيتان من الرجز، ولم أقف لهما على قائل. ينظر: معاني القرآن للفراء: (٢٧٤/١)، وإعراب القرآن

←=

لَا تَتْرُكْنِي فِيهِمْ شَطِيرًا إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا

فإنها نَصَبَتْ مَعَ الْاعْتِمَادِ .

[١٨١/ب]

/ وَأَجَابَ عَنْهُ الْحَاجِبِيُّ بِأَنَّ تَقْدِيرَهُ : «إِنِّي أَقُولُ : إِذْنُ أَهْلِكَ» ^(١) .

قُلْتُ : إِنَّمَا يَتَخَلَّصُ عَنْهُ بِهِ إِذَا كَانَ الْمَوْضِعُ لِلْحِكَايَةِ . وَفِيهِ نَظَرٌ . وَلَا ^(٢) يَكُونُ حِينَئِذٍ مَعْتَمِدًا عَلَى أَقُولُ ^(٣) .

وَقَالَ غَيْرُهُ : خَبَرُ (إِنَّ) مَجْمُوعٌ : إِذْنُ أَهْلِكَ . نَحْوُ : زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ ^(٤) .

وَقِيلَ : خَبَرُ (إِنَّ) مَحْذُوفٌ ، وَإِذْنُ ابْتِدَاءُ جَوَابٍ تَقْدِيرًا ، وَتَقْدِيرُهُ : إِنِّي أَذِلُّ ^(٥) ، أَوْ : لَا اِحْتِمَلُ ذَلِكَ ؛ إِذْنُ أَهْلِكَ ^(٦) .

وَالْحَقُّ : رَفْعُ أَهْلِكَ ، وَجَعَلُ (أَوْ) بِمَعْنَى : إِلَّا أَنْ .

فائدة : لَيْسَ لَ إِذْنُ صَدْرُ الْكَلَامِ فَيَعْمَلُ الْفِعْلُ ، وَ ^(٧) الْمَشْتَقُّ مِنْهُ بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلُهَا .

==

لِلنَّحَاسِ : (٣/٣٠٨) ، وَالْإِنْصَافِ : (١/١٧٧) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : (٣/١٥٣٧) .

(١) الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ : (١/٢٠٩) ، وَيَنْظُرُ : الْخَزَانَةُ : (٨/٤٥٧) .

(٢) مِنْ (ط) ، وَفِي بَقِيَةِ النِّسْخِ «إِلَّا» .

(٣) يَنْظُرُ : الْخَزَانَةُ : (٨/٤٥٨) .

(٤) يَنْظُرُ : الْإِنْصَافِ : (١/١٧٩) ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ : (٢/٨٥١) ، وَالْخَزَانَةُ : (٨/٤٥٦) .

(٥) فِي س : «إِذْنُ» ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٦) يَنْظُرُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ : (٧/١٧) ، وَالْمَفْضَلُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ : (٣٥٣) ، وَالْمَقْرَبُ : (١/٢٦١) ، وَرَصَفَ

الْمَبَانِي : (١٥٤) ، وَالْمَغْنِي : (١/١١٩) .

(٧) فِي ط : «أَوْ» .

قال : و (حتَّى) إذا كَانَ مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله بمعنى (كَيَّ) ، أو (إلى)، نحو : أسلمتُ حتى أدخلَ الجنَّةَ ، وكنت سرت حتى أدخلَ البلدَ ، وأسير حتى تغيبَ الشمسُ . فإن أردت الحال تحقيقاً أو حكاية كانت حرف ابتداء فيرفع . وتجب السببية نحو : مرض حتى لا يرجونه ، ومن ثم^(١) امتنع الرفع في : كان سيري حتى أدخلها بالناقصة ، وأسرت حتى تدخلها ؟ وجاز في : كان سيري حتى أدخلها في التامة ، وأيهم سار حتى يدخلها^(٢) .

أقول : ذهب البصريون إلى أن نصب المضارع بعد هذه الحروف بـ أن مقدرة، وصارت هذه الحروف عوضاً عن أن لفظاً^(٣) .

أمّا تقديرها بعد اللام وحتَّى ، فإن معنى اللام وحتَّى المنصوب بعدهما المضارع معنى اللام وحتَّى المجرور بعدهما الاسم = فهما هما ، وعامل أحد القبيلين لا يعمل في الآخر ؛ بل لا يدخله ؛ لاختلاف مقتضى- عواملهما . فوجب أن يقدَّر الفعل المنصوب الدَّاخلُ هما عليه اسماً بتقدير مصدرِي ناصِبٍ ، ولا يجعله اسماً إلا حرف مصدرِي . وهو أنْ ، و، ما ، و، كَيَّ ، و أنْ^(٤) .

(أنْ) لا يدخل الفعل ، [و]^(٥) تعذَّر تقدير (ما) ؛ لأنها لا تعمل ظاهرة . فأن لا

(١) في ط : «ثمة» .

(٢) الكافية في النحو : (ص ١٩٥) .

(٣) ينظر : الكتاب : (١٧/٣) ، والمقتضب : (٣٧، ٧/٢) ، والأصول : (١٥٠/٢) ، والتبصرة والتذكرة :

(٣٩٨/١) ، والمفصل : (ص ٣٣٥) ، وشرح ابن عقيل : (٣٢٠/٢) .

(٤) من (س) ، وفي بقية النسخ : «إذ» .

(٥) تكملة يلتزم بها الكلام .

تعمل مقدرة أولى^(١) .

وكذا تقدير كي . أمّا بعد اللّام فلا اجتماع حرفين بمعنى ، وأمّا بعد حتّى فلها
سيجيء ؛ فتعيّن تقدير (أنّ)^(٢) .

وذهب الكوفيون والجرميّ والفراء إلى أنّ نَصَبَ المضارع بنفس هذه الحروف^(٣) .

أمّا عمل اللّام فلائها بمعنى كي . وأمّا حتّى التي للغاية ؛ فلائها بمعنى إلى كأو .
وأمّا الواو^(٤) و الفاء ؛ فلائها ليسا للعطف ؛ لمخالفة ما بعدهما لما قبلهما .

وعبارتهم : النَّصْبُ عَلَى الصَّرْفِ وَالْخِلَافِ^(٥) . وسأعود إليه في الفاء .

قالوا : لم يقدّر أنّ ؛ لقوله^(٦) :

[لَقَدْ] ^(٧) عَدَلْتَنِي أَمْ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ مَقَالَتَهَا مَا دُمْتُ حَيًّا لِأَسْمَعَا

(١) يُنْظَر : شرح المقدمة الكافية : (٨٧٠ / ٣) .

(٢) يُنْظَر : شرح المقدمة الكافية : (٨٧٠ / ٣) .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء : (١٣٢ / ١) ، والإِنْصَاف : (٥٩٧ / ٢) ، وشرح المفصّل : (٢١ / ٧) ، وشرح التسهيل : (٢٤ ، ٢٣ / ٤) ، والجنى الداني : (ص ٥٥٤) ، ومغني اللبيب : (٢٦٩ / ٢) .

(٤) ((كأو)) سقطت من (س) .

(٥) ينظر : معاني القرآن : (٣٤ / ١) ، والإِنْصَاف : (٥٥٧ / ٢) ، وشرح المفصّل : (٢١ / ٧) ، وشرح الرضي : (٨٦١ / ٢) ، والارتشاف : (١٦٦٨ / ٤) ، والهمع : (١١٧ / ٤) .

(٦) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في : الإِنْصَاف : (٥٩٣ / ٢) .

وينظر : شرح المفصّل : (٢٩ / ٧) ، وشرح التسهيل : (٢٣ / ٤) ، وشرح الرضي : (٨٩٣ / ٢) ، وشرح التصريح : (٣٧١ / ٢) ، والخزانة : (٥٧٨ / ٨) .

(٧) تكملة من المصادر .

فإنَّه قَدَّم معمول (لأسمع)، و ما مِنْ صلة (أَنْ) لا يتقدَّم عليها^(١).

وأجاب البصريون: بأنَّ مقالتهَا معمول فعلٍ حُذِفَ لدلالة (لأسمع)^(٢) المذكور عليه^(٣) وعدم تقديره محتملٌ، ولا يثبتُ أصلٌ بمحتمل.

فَمِنْ حُرُوفٍ يَقْدَرُ بعدها (أَنْ): حَتَّى الجارَّةُ، نحو: أَسَلَمْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْجَنَّةَ. وكَلَّمْتُ الْأَمِيرَ حَتَّى يَأْمُرَ لِي بِشَيْءٍ. فَإِنَّ حَتَّى هَذِهِ لَيْسَتْ عَاطِفَةً؛ لِأَنَّ شَرْطَهَا أَنْ يَكُونَ مَا بعدها جزءًا مما قبلها. وإذا نَصَبَ بعدها لا تكونُ ابتدائية؛ لِأَنَّ نَصَبَ مَا بعدها لا يكون^(٤) يكون^(٤) بها؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ عَامِلَةٌ، وَلَا بِأَنَّ مَقْدَرَةَ؛ لِأَنَّهَا مَعَ مَا بعدها مؤول بمفرد، وما بعد حَتَّى الابتدائية جملة؛ فتعيَّن أن تكون جارَّة^(٥).

وهي لا تدخلُ الفعلَ وإلاَّ يصيرُ مشتركَ الدُّخُولِ فلا يعملُ في أَحَدِ الْقَيْلَيْنِ؛ فتعيَّنَ نَصَبُ مَا بعدها بتقديرٍ مصدرِيٍّ ناصِبٍ، وتعدَّرَ تقديرُ (ما) و(أَنْ) المصدريين؛ لما مرَّ. وكذا تقدير كي؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ تَقْدِيرُهَا أَصْلًا. وثبَّتَ تقديرُ (أَنْ) لمجيء إظهارها بعد اللام، ولما مرَّ أَنَّهَا الْأَصْلُ فِي النَّصْبِ؛ فتعيَّنَ تقديرُها^(٦). ويُسمَّى هَذَا تَنْقِيحُ الْمَنَاطِ عِنْدَ

(١) ينظر: الإنصاف: (٢/٥٩٤)، وشرح الرضي: (٢/٨٩٣)، والخزانة: (٨/٥٧٨).

(٢) «و ما مِنْ صلة أَنْ... لدلالة لأسمع» سقط من (ط).

(٣) ينظر: الإنصاف: (٢/٥٩٥)، وشرح المفصل: (٧/٢٩)، وشرح التسهيل: (٤/٢٣)، وشرح الرضي: (٢/٨٩٤).

(٤) «ما بعدها جزء... بعدها لا يكون» سقط من (ط).

(٥) ينظر: الكتاب (٣/١٧)، والأصول: (٢/١٥١)، وشرح السيرافي: (٣/٢٠٨)، والإيضاح: (ص ٣٢٥)، والإيضاح في شرح المفصل: (٢/١٤).

(٦) ينظر: المقتضب: (٢/٣٧)، وشرح المقدمة الكافية: (٣/٨٧٠)، وشرح الرضي: (٢/٨٥٩)، والمغني:

الأصوليين^(١) .

وعَلَّلَ الْحَاجِبِيُّ بَأَنَّهُ «يَتَعَذَّرُ»^(٢) تَقْدِيرُ كِي فِي مِثْلِ : أُسِيرَ حَتَّى تَغِيْبَ الشَّمْسُ ؛ لِفَسَادِ
الْمَعْنَى»^(٣) . يَعْنِي : أَنَّهَا تَقْتَضِي السَّبَبِيَّةَ ، وَلَا سَبَبِيَّةً^(٤) هُنَا .

قُلْتُ : هَذَا عَلَى تَوْهْمِهِ أَنَّ (كِي) يَلْزَمُ التَّعْلِيلَ . وَمَا بَعْدَهَا الْمَنْصُوبُ قَدْ يَكُونُ^(٥)
غَايَةً لِمَا قَبْلَهَا فَيَتَّصِلُ انْتِهَاؤُهُ بِابْتِدَائِهِ ، فَيَكُونُ حَتَّى بِمَعْنَى إِلَى ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ
عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ (طه : ٩١) . وَقَدْ يَكُونُ تَعْلِيلًا لَهُ ، وَحِينَئِذٍ لَا يَجِبُ أَنْ يَمْتَدَّ
انْتِهَاؤُهُ إِلَى ابْتِدَائِهِ ؛ فَيَكُونُ (حَتَّى) بِمَعْنَى (كِي) ، وَيُعْرَفُ بِأَنْ يَصَحَّ أَنْ يَوْضَعَ فِي مَوْضِعِهِ

==

: (٢٦٩ / ٢) .

(١) تنقيح المناط عند الأصوليين :

المناط : هُوَ مَا أَضَافَ الشَّرْعُ الْحُكْمَ إِلَيْهِ ، وَنَاطَهُ بِهِ ، وَنَصَبَهُ عِلَامَةً عَلَيْهِ .
وَتَنْقِيحُهُ : أَنْ يَضِيفَ الشَّارِعُ الْحُكْمَ إِلَى سَبَبٍ ، وَيَنْوِطَهُ بِهِ ، وَتَقْتَرِنَ بِهِ أَوْصَافٌ لَا مَدْخَلَ لَهَا فِي الْإِضَافَةِ . فَيَجِبُ
حَذْفُهَا عَنْ دَرَجَةِ الْإِعْتِبَارِ ؛ حَتَّى يَتَسَعَّ الْحُكْمُ .
وَقِيلَ : أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ الْمَعْتَبَرُ فِي الْحُكْمِ مَذْكُورًا مَعَ غَيْرِهِ فِي النَّصِّ ، فَيَنْقَحُ بِالْإِجْتِهَادِ ؛ حَتَّى يَمِيزَ مَا هُوَ مَعْتَبَرٌ
مِمَّا هُوَ مَلْغَى .

يَنْظُرُ : الْمُسْتَصْفَى : (٤٨٨ / ٣) ، وَالْمَحْصُولُ : (٢٢٩ / ٥) ، وَالْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ : (٣٣٦ / ٣) ، وَالْمُوَافَقَاتُ :
(٩٥ / ٤) ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ لِلزَّرْكَشِيِّ : (٢٥٥ / ٥) ، وَإِرْشَادُ الْفُحُولِ : (٩١٨ / ٢) .

(٢) فِي س : «يَقْدَرُ» .

(٣) شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَّةِ : (٨٧٠ / ٣) ، وَيَنْظُرُ : الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ : (١٤ / ٢) .

(٤) «وَلَا سَبَبِيَّةٌ» سَقَطَتْ مِنْ (س) .

(٥) «قَدْ يَكُونُ» سَقَطَتْ مِنْ (س) .

(كي)، وحينئذ قد يكون السبب واقعاً والمسبب مترقباً. وقد يكونان مترقبين، نحو: أسلمت حتى أدخل الجنة. و: جدّ حتى تغيظ ذا الحسد. وليكن الفعل بعدها في الحالين مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها حتى ينصب؛ يعني: يكون مترقباً تحقيقاً أو حكماً، وهو: أن يكون مترقباً بالنظر إلى ما قبله، وإن صار ماضياً عند الإخبار به^(١). فإن كان حالاً تحقيقاً أو في حكم الحال يجب الرفع؛ لا ممتناع تقدير (أن)^(٢).

[١٨٢/أ]

إيضاحه في مسائل ثمان؛ لأن ما بعد حتى إمّا مستقبل أو حال، كلٌّ منهما إمّا حقيقي أو حكمي، كلٌّ منها إمّا سببي، أو لا. أربع منها واجبة النصب واثنتان واجبتا الرفع، واثنتان ممتنعان.

فالأربع الواجبة النصب: أن يكون ما بعدها مستقبلاً حقيقياً أو حكماً، كلٌّ منها سببياً أو غير سببي. ولا يخفى أنه إذا كانت للسببية لا يجب الامتداد، وإلا يجب، وقد ذكرنا مشروحين مع أمثلتهما آنفاً.

مثال الأولى: قولك سائراً من قرية لتدخل البلد -مثلاً-: أسير حتى أدخل.

الثانية: قولك حين تسير في النهار: أسير حتى تغيب الشمس.

الثالثة: قولك بعد أن سرت من القرية، رأيته زيدا في الطريق ودخلت البلد: كنت سرت حتى أدخل البلد رأيته زيدا. فإن الدخول وإن تقضى -لكنه وقت السير المفعول لأجله كان مترقباً، فقصدك الإخبار بالسير لدخول مترقب عنده غير متعرض لحصوله، فهو مترقب بالنسبة إلى السير الحاصل قبله.

(١) ينظر: الفصل: (ص ٣٣٧)، وشرح الكافية الشافية: (١٥٤٢/٣).

(٢) ينظر: الكتاب: (١٧/٣)، والمقتضب: (٣٨/٢)، والجمل: (١٨٢، ١٩٢).

الرابعة: قولك بعد سيرك بالنهار وغيوبة الشمس: سرْتُ أُمسٍ حَتَّى تَغِيَبَ الشَّمْسُ رَأَيْتُ زَيْدًا . فَإِنَّ الْغُرُوبَ وَإِنْ تَقَضَّى لَكِنَّهُ حَالُهُ سِيرِكَ كَانَ مَتَرَقِبًا ، فَيَنْصَبُ فِيهَا بِأَنْ مَقْدَرَةٌ أَوْ حَتَّى جَارَةٌ . وَلَا مَانِعَ مِنْ تَقْدِيرِ (أَنْ) ^(١) .

والاثنتان الواجبنا الرِّفْعَ : أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ حَتَّى حَالًا تَحْقِيقًا أَوْ حَكْمًا ، وَمَا قَبْلَهَا سَبَبًا لَهُ فِيهِمَا :

مثال الأولى : قولك حينَ تدخلُ البلدَ : سرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدَ .

الثانية : قولك بعد الدُّخُولِ وَقَدْ رَأَيْتَ زَيْدًا حَالَةَ الدُّخُولِ : سرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا رَأَيْتُ زَيْدًا . فَإِنَّ الدُّخُولَ وَإِنْ وَقَعَ يَقْدَرُ اتِّصَافُكَ بِهِ فِي خَبْرِكَ ، فَهُوَ حَالٌ حَكْمًا ؛ بِسَبَبِ تَقْدِيرِكَ حَالِ الْخَبْرِ اتِّصَافُكَ بِهِ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ ^(٢) (البقرة: ٢١٤) إِذْ جُعِلَ حِكَايَةُ حَالٍ مَاضِيَةٍ .

وإنَّما رُفِعَ فِيهِمَا ؛ لِامْتِنَاعِ تَقْدِيرِ أَنْ ؛ لِأَنَّهَا تَنَافِي الْحَالِيَةِ ، وَوَجِبَ حِينَئِذٍ السَّبَبِيَّةُ ، أَيْ : يَكُونُ مَا قَبْلَ حَتَّى سَبَبًا لِمَا بَعْدَهَا ^(٣) ، إِذَا كَانَ مَا بَعْدَهَا حَالًا .

(١) ينظر : الكتاب : (١٧/٣) ، ومعاني القرآن : (١٣٤/١) ، والمفصل : (ص٣٣٧) ، وشرح الوافية نظم الكافية : (ص٣٤٦) ، وشرح التسهيل : (٢٤/٤) ، والوافية في شرح الكافية : (ص٢٦١) ، والارتشاف : (١٦٦٢/٤) .

(٢) يُنْظَرُ : معاني القرآن : (١٣٢/١) ، والسبعة : (ص١٨١) ، ومعاني القراءات : (١٣٢/١) ، والحجة للقراء السبعة : (٢/٣٠٥) ، ومشكل إعراب القرآن : (٩٢/١) .

(٣) ينظر : الكتاب : (١٧/٣) ، والمقتضب : (٣٨/٢) ، والجمل : (ص١٩٢) ، والإيضاح : (٣٢٦) ، وشرح المقدمة الكافية : (٨٧١/٣) .

أما إذا كان^(١) مستقبلاً فإنه لا تجب السببية ؛ بل ينصب ، سواء وُجد^(٢) السببية أو لا . وإنما وجب السببية هنا ؛ لأنه إذا رَفَعَ صارَ الكلامُ جملتين ؛ لأنَّ حَتَّى حينئذٍ ابتدائية ، وفات الجزئية الحاصلة حالة النَّصب . يعنى : إذا كان حَتَّى جارةً يكونُ مع ما بعدها جزءاً مما قبلها فيرتبطُ به ؛ لاحتياجه إليه . وإذا كانت ابتدائيةً فات الجزئية^(٣) . فالتزموا السببية للربط ؛ فيكونُ الاتِّصالُ المعنوي عوضاً عما فات من الاتصال اللفظي .

ويعلمُ مما مرَّ : امتناعُ الرَّفعِ بعدَ الاستفهامِ والنَّفي ؛^(٤) لأنَّ ما بعدهما مستقبل قطعاً^(٥) .

وحَتَّى الابتدائيةُ تفيدُ مع كونها داخلَةً على الجملةِ معناها الذي هو الغايةُ :

- إمَّا في التَّعْظِيمِ ؛ كقوله^(٦) :

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمْجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةٍ أَشْكُلُ

أَيُّ : احمرَّ .

(١) «ما بعدها حالاً أما إذا كان» سقط من (ط) ؛ لانتقال النظر .

(٢) في س : «وهذا» ، وهو خطأ .

(٣) «الحاصلة حالة النَّصب فات الجزئية» سقط من (س) ؛ لانتقال النظر .

(٤) في ن : «النهي» .

(٥) ينظر : الكتاب : (٢٥ / ٣) ، والجمل : (ص ١٩٢) ، والارتشاف : (٤ / ١٦٦٤) .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لجرير في ديوانه : (١ / ١٤٣) ، (ص ٣٦٧) .

وينظر : حروف المعاني : (ص ٦٥) ، واللمع : (ص ١٣٤) ، والأزهية : (ص ٢١٦) ، والكشاف : (١ / ٢٤٨) ،

وأسرار العربية : (ص ٢٦٧) ، وشرح المفصل : (٨ / ١٨) ، وشرح ابن الناظم : (ص ٢٦٥) ، وشرح

الرضي : (٢ / ١١٥٩) .

- وإمّا في التّحقير ؛ كقوله ^(١) :

فيا عَجَبًا حَتَّى كُئِيبُ تَسْبِيحِي

أي : على حَقَارَتِهِمْ .

وإذا دخلت حَتَّى الابتدائيةُ الجملةَ الاسميةَ يكونُ جزءٌ منَ الجملةِ مشتقًا مما قبلها لفظًا ، أو تقديرًا للربط ، نحو : مرَّ ^(٢) بالقومِ حَتَّى زيدٌ ممروءٌ به ^(٣) .

والاثنتان الممتنعتان : أن يكونَ ما بعدها حالًا تحقيقًا أو حكمًا ، ولا يكونَ ما قبلها سببًا له فيهما :

- مثالُ الأولى : قولك حينَ الغروبِ : سرْتُ حَتَّى تغيبُ الشمسُ .

- والثانيةُ : قولك بعدَ غروبها وقد رأيتَ زيدًا وقتَ الغروبِ : سرْتُ حَتَّى تغيبُ الشمسُ ^(٤) رأيتُ زيدًا .

وإنما امتنعا لامتناعِ النَّصبِ ؛ لأنّه يمتنعُ تقديرُ (أن) لتنافيها الحال ، ولامتناعِ الرَّفعِ ؛

(١) صدر بيت من الطويل ، عجزه :

* كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشْلُ أَوْ مُجَاشِعُ *

وهو للفرزدق في ديوانه : (ص ٣٦١) ، وشرح ديوانه : (٢ / ٧٢) .

وينظر : الكتاب : (٣ / ١٨) ، ومعاني القرآن : (١ / ١٣٨) ، والمقتضب : (٢ / ٣٩) ، والأصول : (١ / ٤٢٥) ،

وشرح أبيات سيبويه للنحاس : (ص ١٥٨) ، وعلل النحو : (ص ٣١٩) .

(٢) في س : «لم» ، وهو تحريف .

(٣) ينظر : شرح السيرافي : (٣ / ٢١٧) ، واللمع : (ص ١٣٣) ، واللباب : (١ / ٣٨٤) ، والجنى الداني :

(ص ٥٤٧) .

(٤) «والثانية قولك تغيب الشمس» سقط من (س) ؛ لانتقال النظر .

لانتفاء السببية^(١).

ومما يجب الرفع: قولهم: مَرَضَ حتى لا يَرُجُوهُ. و: شَرَبَ الإبلَ حتى يجيءَ البعيرُ^(٢) يجرُّ بطنه. لأنَّ المقصودَ من انتفاء الرجاءِ، وجرُّ البعيرِ بطنه: حصولُ شدةِ المرضِ وكثرةِ الارتواءِ، ولا يحصلان إذا كان انتفاءُ الرجاءِ، وجرُّ البعيرِ بطنه مستقبليْن؛ فيكونان حاضريْن وإن كان سبباهما ماضييْن^(٣).

وقرئ قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ (البقرة: ٢١٤) بالنصبِ على أن يكونَ القولُ مترقبًا حالةَ الزلزالِ^(٤)، وحينئذٍ جازَ أن يكونَ بمعنى كي فيجبُ السببيةُ، ولا يجبُ الاتصالُ، وجازَ أن يكونَ بمعنى (إلى) فيجبُ الاتصالُ، ولا يجبُ أن يكونَ الزلزالُ سببَ القولِ. وبالرفعِ على حصولِ وجودِ القولِ على حكايةِ الحالِ مسببًا عن الزلزالِ^(٥).

(١) ينظر: شرح الوافية نظم الكافية: (ص ٣٤٧)، والجنى الداني: (ص ٥٤٧)، والمغني: (٢/ ٢٧٧)، وشرح الأشموني: (٣/ ٢٠٥).

(٢) في ن: «بعير».

(٣) ينظر: الكتاب: (٣/ ١٨، ٢٠)، والمقتضب: (٢/ ٣٩)، والأصول: (٢/ ١٥٢)، والجمل: (ص ١٩١)، وشرح السيرافي: (٣/ ٢١١)، والإيضاح: (٣٢٧).

(٤) يُنظر: شرح الكافية الشافية: (٣/ ١٥٤٣).

(٥) قرأ نافع بالرفع: «حتى يقول» وقرأها الباكون بالنصب: «حتى يقول»، ونسب الفراء قراءة الرفع إلى مجاهد.

ينظر: معاني القرآن: (١/ ١٣٢)، ومعاني القرآن للأخفش: (١/ ١٢٠)، والسبعة: (ص ١٨١)، وإعراب القرآن: (١/ ٣٠٤)، والحجة لابن خالويه: (ص ٩٥)، والمبسوط: (ص ١٣٠)، والكشف: (١/ ٢٨٩)، والنشر: (٢/ ٢٢٧).

تنبيه: قالوا: (حتّى) الجارة: إذا كانَ بمعنى (إلى) يقع بعدها الاسم والفعل / المؤول به ، فيكونُ غايةً ، أي: يكونُ ما بعدها :

- غاية^(١) ما انتهى الفعل الذي قبله به ؛ نحو: أكلتُ السمكةَ حتّى رأسها .
و: صمّتُ اليومَ حتّى الفطر .

- أو عنده ؛ نحو: أسيرُ حتّى تغيبَ الشمسُ^(٢) .

وإن كانَ بمعنى كي^(٣) لا يقعُ بعدها إلا الفعل ، نحو: أسلمتُ حتّى أدخلَ الجنةَ .
ويمتنع : حتّى دخول الجنة^(٤) .

وقال الجزولي: «قولُ النحاة: حتّى تكونُ بمعنى كي مجازٌ؛ إذ لم يقل أحدٌ منهم أنها للعلّة، بل قالوا: هي للغاية، ونحو قولهم: كلّمْتُه حتّى يأمر لي بشيءٍ . و: أسلمتُ حتّى أدخلَ الجنةَ . تقديره: وأكلّمه حتّى يأمر لي . وأسلم حتّى أدخلها . فيكون بمعنى إلى . وإنما حذف وأكلّم) ، وأسلم للقرينة ؛ وهي: أنّ غايةَ الشيء آخره، وآخره جزء منه . والمستقبل ليس جزءاً من الماضي ، فلا يكون غايته ؛ فيقدّر ما هو غايته . والتقدير أولى من الاشتراك»^(٥) .

(١) «غاية» سقطت من (ط) .

(٢) ينظر: المقتضب: (٤١/٢)، معاني الحروف للرماني: (ص١١٩)، وأسرار العربية: (ص٢٦٨)، والجنى الداني: (ص٥٥٢) .

(٣) «كي» سقطت من (س) .

(٤) ينظر: المقتضب: (٣٧/٢)، وشرح الرضي: (٨٦٧/٢) .

(٥) هذا النص للشلوين في شرح المقدمة الجزولية الكبير، وليس للجزولي .

ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: (٨٣٦/٢)، والتوطئة: (١٤١، ٢٤٨) .

ثُمَّ قَالَ : «وعليه ؛ يصحُّ عندي أَنْ يَقَعَ بعدها الاسمُ ، نحو : أَسَلِمْتُ حَتَّى دَخُولِ الْجَنَّةِ . إِذْ تَقْدِيرُهُ : وَأُسَلِّمُ . أَيُّ : أَبْقَى عَلَيْهِ حَتَّى دَخُولِهَا»^(١) .

ثُمَّ قَالَ^(٢) مَفْرَعًا عَلَى قَوْلِهِ : «كَانَتْ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ فَتَرْفَعُ»^(٣) : «أَيُّ : لِأَجْلِ أَنَّهُ إِذَا أَرَدْتَ الْحَالَ كَانَتْ حَتَّى حَرْفَ ابْتِدَاءٍ ، وَلَا يَكُونُ مَا بَعْدَهَا جُزْءًا مِمَّا قَبْلُهَا = امْتَنَعَ رَفْعُ مَا بَعْدَ حَتَّى فِي قَوْلِكَ : كَانَ سِيرِي حَتَّى أَدْخَلَ الْبَلَدَ . إِذَا كَانَ كَانَ نَاقِصَةً ؛ لِأَنَّكَ إِذَا رَفَعْتَ أَدْخَلَهَا لِقَصْدِكَ»^(٤) الْحَالَ لَا تَكُونُ حَتَّى وَمَا بَعْدَهَا جُزْءًا مِمَّا قَبْلُهَا ؛ بَلْ تَكُونُ هِيَ ابْتِدَائِيَّةً وَمَا بَعْدَهَا^(٥) جُمْلَةً مُسْتَقْلَةً فَتَبْقَى كَانَ النَاقِصَةَ بَلَا خَبَرٍ ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ خَبَرُهَا أَدْخَلَهَا أَدْخَلَهَا لِلْفَصْلِ بِ حَتَّى الْابْتِدَائِيَّةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْاِسْتِقْلَالِ^(٦) مَا بَعْدَهَا ؛ فَلَا يَقَعُ بَعْدَهَا الْخَبَرُ الْمُقْتَضِي لْجُزْئِيَّةٍ مَا قَبْلُهَا ، أَوْ لَخْلُوه عَنْ الضَّمِيرِ الرَّاجِعِ .

أَمَّا إِنْ زِدْتَ شَيْئًا وَجَعَلْتَهُ^(٧) خَبْرًا - يَصِحُّ الرِّفْعُ ؛ كَقَوْلِكَ : كَانَ سِيرِي أَمْسَ حَتَّى أَدْخَلُهَا . أَوْ : كَانَ سِيرِي سِيرًا شَدِيدًا حَتَّى أَدْخَلُهَا . أَوْ أَرَدْتَ بِهِ كَانَ التَّامَّةَ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَحْتَاجْ إِلَى خَبَرٍ»^(٨) .

(١) ينظر : المقدمة الجزولية : (ص ١٢٩) .

(٢) يقصد ابن الحاجب .

(٣) الكافية في النحو : (ص ١٩٥) .

(٤) في (ن) ، (ط) . وفي الأصل : «كقصداك» .

(٥) «جزءًا مما قبلها ابتدائية وما بعدها» سقط من (ن) ؛ لانتقال النظر .

(٦) هكذا في جميع النسخ ، وصوابه : «لاستقلال» .

(٧) «وجعلته» سقطت من (ط) .

(٨) شرح المقدمة الكافية : (٨٧٢ / ٣) ، وينظر : الكتاب : (٢٣ / ٣) ، والمقتضب : (٤٢ / ٢) ، والأصول :

وكذا قال مفرّغاً على قوله : «ويجب السببية ... وأسرت حتى تدخلها»^(١) : أي :
ولأجل أنّه إذا قُصِدَ الحال ، ورُفِعَ يَجِبُ السببية = امتنع : أسرت حتى تدخل البلد ؟ بالرفع
. لأنّه إذا رُفِعَ يكون حالاً فيكون محققاً ، وما قبلها سبباً^(٢) ؛ فيلزم أن يكون المسبب محققاً
وقوعه ، وسببه مشكوكاً وقوعه ومستفهماً عنه . والحكمُ بوقوع المسبب مع الشكِّ في وقوع
سببه ممتنعٌ ؛ فينصبُ فيهما ، ويكون حتى لمجرّد الغاية .

ويجوز أن يقال : أيهم سار حتى يدخلها ؟ بالرفع والنصب . وكذا : كم^(٣) سار ؟
و : كيف سار ؟ و : أين سار ؟ و : متى سار حتى أدخلها ؟ لأنَّ السَّيرَ محققٌ فيها ،
والمسؤول عنه صاحبه ، أو صفته . ولا منافاة بين تحقق السَّير الذي هو سببُ الدُّخولِ ،
وبين الشكِّ في تعيّن^(٤) صاحبه^(٥) أو في صفته^(٦) .

فائدة : تقع كثيراً أداة الشرط بعد حتى التي للغاية ، فإن كان الأداة ظرفاً كـ متى ، وإذا
فالفصيح أن يجري الجواب على الشرط ، فيجزم بعد الجازم ، نحو : أقم حتى متى أكل
تأكل . ويرفع بعد غير الجازم ؛ نحو : انتظر حتى إذا أقوم تقوم؟^(٧) ويكون حتى معلقاً^(٨) .

=

(١٥٣/٢) ، وشرح السيراني : (٢١٧/٣) ، والإيضاح : (ص ٣٢٧) .

(١) الكافية في النحو : (ص ١٩٥) .

(٢) «سبباً» سقطت من (س) .

(٣) في ط : «(لم)» .

(٤) في س : «(معنى)» .

(٥) «ولا منافاة تعيّن صاحبه» سقط من (ط) .

(٦) ينظر : شرح المقدمة الكافية : (٨٧٢/٣) ، وشرح الرضي : (٨٦٥/٢) .

(٧) جوّز الأخفش الفصل بين حتى والفعل في ما نسبته إليه ابن مالك في التسهيل (ص ٢٣١) : «ولا يفصل

=

وجاءَ نَصْبُ الجوابِ بِحَتَّى مَعَ الْفَصْلِ بِالظَّرْفِ ؛ لَا تَسَاعِيهِمْ فِيهِ . وَلِذَا فَصَلُوا بِهِ
بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ ؛ فَتَنْصِبُ تَأْكُلُ ، وَتَقُومُ بِحَتَّى ^(٢) . وَإِنْ كَانَتْ (إِنْ) فَالْنَّصْبُ
قَبِيحٌ ، فَيَجْزِمُ الْجَوَابُ فِي نَحْوِ : انْتَظِرْ حَتَّى إِنْ قُسِمَ الْمَالُ تَأْخُذُ ^(٣) .

وجاءَ نَصْبُهُ بِحَتَّى مَعَ أَنَّ الْفَصْلَ بِغَيْرِ الظَّرْفِ عَلَى قُبْحٍ ، وَإِنْ كَانَ اسْمًا فَأَقْبَحُ :
انْتَظِرْ حَتَّى مَنْ أَوْ أَتَيْنَا خَرَجَ تَخْرَجَ . فَإِنَّ مَنْ أَتَيْنَا اسْمَانِ مُبْتَدَأَانِ ؛ فَنَصْبُ تَخْرَجَ بِحَتَّى مَعَ
الْفَصْلِ بِهِمَا قَبِيحٌ جَدًّا ^(٤) .

تنبيه : (أَوْ) الَّتِي بِمَعْنَى إِلَى أَنْ كَحَتَّى ؛ فَيَجُوزُ فِي نَحْوِ : لَا أَفَارُقُكَ - وَاللَّهِ - . أَوْ إِذَا
قِيلَ ^(٥) لَكَ : ارْكَبْ ارْكَبْ . نَصْبُ ^(٦) ارْكَبْ عَلَى ضَعْفٍ ^(١) . وَإِذَا كَانَ فَعْلُ الشَّرْطِ مُضَارِعًا

✍ =

الفعل من حتى ، ولا أو بظرف ، ولا شرط ماضي . خلافاً للأخفش .

واستقبح ابن السراج الفصل بينهما بغير الظرف ، فقال : «وَحَقَّ حَتَّى أَلَا تَفْصِلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا تَعْمَلُ فِيهِ ، وَتَقُولُ
: لَا وَاللَّهِ حَتَّى إِذَا أَمَرْتُكَ بِأَمْرٍ تَطِيعُنِي . تَرْفَعُ جَوَابَ إِذَا ، وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ عَلَى حَتَّى ؛ عَلَى قُبْحٍ عِنْدِي» .

الأصول : (١٦٦/٢) ، وينظر : شرح الرضي : (٨٦٩/٢) ، والارتشاف : (١٦٦٧/٤) ، والمساعد : (٨٢/٣) ،
٨٤) ، والهمع : (١١٦/٤) .

(١) هَذَا رَأْيُ الْأَخْفَشِ ، وَوَافَقَهُ ابْنُ مَالِكٍ . يَنْظُرُ : التَّسْهِيلُ : (ص ٢٣١) ، والارتشاف : (١٦٦٧/٤) ،
والمساعد : (٨٣/٣) ، والهمع : (١١٦/٤) .

(٢) يَنْظُرُ : الْأَصُولُ : (١٦٦/٢) .

(٣) يَنْظُرُ الْمَصْدَرُ السَّابِقُ .

(٤) يَنْظُرُ : شَرْحُ الرُّضِيِّ : (٨٦٩/٢) .

(٥) فِي الْأَصْلِ مَكْرَرَةٌ : «قِيلَ قِيلَ» .

(٦) فِي ط : «فَيَجِبُ» ، وَهُوَ خَطَأً .

والأداة غير الظرف - يمتنع نصب الجواب ؛ بالاتفاق .

قال : «ولام (كي) : نحو: أسلمت لأدخل الجنة . ولام الجحود : لام تأكيد

بعد النفي لـ (كان) : مثل : ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ (الأنفال : ٣٣) (٢) .

أقول : من حروف نصب المضارع الداخل هو عليه ب أن مقدرة :

- لام كي : نحو: أسلمت لأدخل الجنة . وسميت لام كي ؛ لأنها بمعنى (٣) كي التعليلية . وهذه اللام هي الجارة ؛ إذ معنى : جئت لتكرمني . معنى : جئت لإكرامك لي . والجارة لا تدخل الفعل نفسه ؛ إذ ذاتها يقتضي - الاسم ، فإذا وجد اقترائها / المضارع المنصوب يجب تقدير (أن) ؛ لما مر في حتى (٤) .

- ومنها : لام الجحود ، وهي لام زيدت لتأكيد النفي الداخل على كان ؛ كقوله تعالى في شرف رسوله - صلى الله عليه وسلم - : ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ (الأنفال : ٣٣) أي : لا يعذب مشر - كي مكة ما

==

(١) هذا رأي ابن السراج ، وعبارته : «تنصب تركب على أو . وفصلت بالظرف ، والفصل بالظرف أحسن من الفصل بغيره ؛ أردت : ولا والله أو تركب» . الأصول : (١٦٦ / ٢) ، وينظر : التسهيل : (ص ٢٣١) ، وشرح الرضي : (٨٦٩ / ٢) ، والهمع : (١١٨ / ٤) .

(٢) الكافية في النحو : (ص ١٩٥ ، ١٩٦) .

(٣) «لأنها بمعنى» سقط من (ط) .

(٤) ينظر : ما سبق : (ص ...) ، وانظر : المقتضب : (٧ / ٢) ، واللمع : (ص ١٩١) ، والتبصرة والتذكرة : (٤٠٤ / ١) ، وشرح التسهيل : (٢٣ / ٤) .

دمتَ فيهم ؛ لأنَّك رحمةٌ للعالمين^(١) . وأصلُّها الجارَّةُ لا^(٢) الجازمةُ ؛ لأنَّ الزيادةَ بالجارَّةِ أَعَدُّ، ولأنَّه لو كانتْ جازمةً الأصلُ لجزمت^(٣) ؛ لأنَّ الحرفَ الزَّائِدَ يعملُ عَمَلِ أَصْلِهِ إذا كانَ في موضِعِهِ ؛ فهي جارَّةٌ مثل لام كي .

ويُفَرَّقُ بينهما : بأنَّه إذا سقطتْ لامُ الجحود لم يَحْتَلِ المعنى المقصودُ، وبأنَّه لا يفهمُ التَّعليلُ منها^(٤) .

قالَ الحاجبيُّ : «وبأنَّ هذه بعد نفي دخلَ على (كانَ) ، ولام (كي) ليستْ كذلك»^(٥) .

قلتُ : إذا قلتَ : ما كنتَ آتياً لأكرمَكَ - يكونُ كذلك . والقولُ بأنَّ المرادَ به العَرَضُ^(٦) . فإذا قلتَ : ما كنتَ لأضربَكَ . مَعْنَاهُ : ما وُجِدْتُ لضربِكَ بل لغيره = سَهْوٌ ؛ إذ^(٧) حينئذٍ تكونُ بمعنى كي . وإنَّما يدلُّ زيادتها على تأكيدِ النفي الواقعِ قبلها ؛ لأنَّ وضعها للاتِّصال ، وتعلَّقَ حكم ما قبلها بما بعدها . فنَفِيُّ الحكم الذي قبلها معها عمّا بعدها يدلُّ

(١) ينظر : معاني الحروف : (ص ٥٦) ، وشرح المفصل : (٢٨ / ٧) ، وشرح الرضي : (٢ / ٨٧٠) ، والجنى الداني : (١١٦) .

(٢) في س : «لأنَّ» ، وهو خطأ .

(٣) «الأصلُ لجزمت» سقطت من (س) .

(٤) ينظر : شرح المقدمة الكافية : (٨٧٣ / ٣) ، وأمالى ابن الحاجب (٢ / ٥٤٣) ، وشرح التسهيل : (٤ / ٢٣) ، والوافية في شرح الكافية : (ص ٢٦٣) ، والجنى الداني : (ص ١٢٠) .

(٥) شرح المقدمة الكافية : (٨٧٣ / ٣) .

(٦) في : (ن) ، وفي الأصل : «العرض» .

(٧) في س : «و» .

على شدة المنافاة بينهما ؛ لأنَّ نفي الشيء مع مقتضي وجوده أشدُّ منه مع عدم المقتضي .

قال : «والفاء بشرطين ، أحدهما : السببية ، والثاني : أن يكون قبلها

أمرٌ، أو نهيٌ ، أو استفهامٌ ، أو تمنٍّ ، أو عرضٌ ، أو نفيٌّ»^(١) .

أقول : فاء العطف أكثرها أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها ، وتسمّى حينئذٍ فاءً السببية . فإن وقع ما^(٢) بعدها المضارعُ ، وقبلها فعل الطلب - من أمرٍ ، ونهيٍ ، واستفهامٍ ، وتمنٍّ ، ودعاءٍ ، وعرضٍ ، وتحضيضٍ - أو النفي = ينتصبُ بأن مقدّرةً ؛ نحو : أكرمني فأكرمك . وقوله تعالى : ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ (طه : ٨١) ؛ لأنّه تعذّر الاستئناف المستدعي ؛ لئلا يكون لما بعد الفاء تعلّق بما قبله أصلاً ؛ إذ يفوت معنى السببية المقصودة^(٣) . وتعذّر إجراء عطف الخبر على ظاهره ؛ إذ لا يعطف الخبر الصريح على الطلب ، ولا على ما في معناه من النفي المستدعي جواباً ؛ لعدم^(٤) مناسبتها ؛ إذ الطلب يقتضي الجواب ، والخبر لا يقتضيه ، فلو عطف عليه تُوهّم أن الخبر يقتضيه أيضاً . فيجب أن يؤوّل الكلام بحيث يصحّ العطف ، فيؤوّل الفعل^(٥) المعطوف عليه بمصدره أولاً ليصحّ العطف ؛ كما أوّل قائماً - في : قُمْ قائماً - بالمصدر ؛ ليصحّ نصبه ، ويدلّ الفعل الملفوظ عليه ؛ إذ لا يتخلّف فعلٌ عن مصدره فيكون معنى أكرمني : ليكن منك إكرامٌ .

(١) الكافية في النحو : (ص ١٩٦) .

(٢) في (ن) : «وقع بعدها» ، وهو الصواب .

(٣) ينظر : الأصول : (٢/ ١٥٣) ، وشرح المفصل : (٧/ ٢٧) ، وشرح الرضي : (٢/ ٨٧٧) .

(٤) في س : «بالعدم» ، وهو خطأ .

(٥) من (ن) ، وفي بقية النسخ : «بالفعل» .

وإذا أُوِّلَ المعطوفُ عليه بمصدره يكونُ المعطوفُ عليه مفردًا ، فيتعذرُ عطفُ المعطوف وهو جملة عليه ؛ لأنَّه لم تناسبه ؛ إذ المفردُ معمولٌ للعوامل ، والجملةُ التي ^(١) بعد العاطف معطوفةٌ عليه لا مستأنفةٌ ؛ لما ذُكر . فيوهمُ أنَّ الجملةَ من حيثُ هي اعتور عليها العوامل المعتورة على المعطوف عليه المفرد ؛ لعطفها عليه . والجملةُ من حيثُ هي لا تكون معمولَةً ، فلا بدَّ وأنْ تُؤوِّلَ الجملةُ المعطوفة بمفرد ليصح ^(٢) العطف . والتأويلُ إنّما يكون بحرف مصدري ، وتعذر تقديرُ أنْ و ما ؛ لما مرَّ . وكذا تقدير كي ؛ لأنَّها للسببية دائمًا عند بعض ^(٣) والفاء للسببية ؛ فيؤدي إلى اجتماع حرفين بمعنى ؛ فتعيّن تقدير أن ^(٤) . أولأنَّ أنْ هي الأصل في النصب ؛ لما مرَّ . فتعيّن تقديره ، فيكون النصب به . فتقدير : أكرمني فأكرمك : ليكن منك إكرام فمَنِّي إكرام . وتقدير قوله تعالى : ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ (طه : ٨١) : لا يكنْ منكم طغيانٌ فحلّولُ غضبٍ مِنِّي ^(٥) .

ويعلمُ بما مرَّ اشتراطُ السببية ؛ لأنَّه إذا انتفت ترفع على الاستئناف ، ولا يحتاج إلى تقدير وتأويل ؛ كقولك : أكرمني فأضربك ^(٦) . وكذا اشترط أن يكون ما قبله طلب ، أو

(١) «الجملة التي» سقط من (س) .

(٢) في س : بعد «ليصح» تكرار لعبارة سابقة : «لعطفها عليه والجملة من حيث هي لا تكون معمولة» ، وهو خطأ .

(٣) يريد ابن الحاجب ، يُنظر : شرح المقدمة الكافية : (٣ / ٨٧٠) .

(٤) «أن» سقطت من (س) .

(٥) ينظر : المقتضب : (١٣ / ٢) ، وشرح المقدمة الكافية : (٣ / ٨٧٤) ، والوافية في شرح الكافية : (ص ٢٦٤) .
(ص ٢٦٤) .

(٦) ينظر : الكتاب : (٣ / ٣١) ، والمقتضب : (٢ / ١٥) ، والجمال : (ص ١٩٣) ، والإيضاح : (ص ٣٢٣) ،

نفي يقتضي جواباً ؛ إذ لو كَانَ خبراً يعرب ما بعده بإعرابه عطفاً عليه ، أو يرفع استئنافاً^(١) .
وأمثلتها من كلامهم قوله^(٢) :

يَا نَاقُ سِيرِي عَنَّا فَيَسِيحَا إِلَى سَلِيمَانَ فَتَسْتَرِيحَا^(٣)

العَنَقُ : صَرْبٌ مِنَ السَّيْرِ^(٤) ، وَالفَسِيحُ : الواسِعُ الحَطْوُ^(٥) . وأراد بـ سليمان : ابن
عبد الملك .

وقوله^(٦) :

لَا يَخْدَعَنَّكَ مَوْتُورٌ وَإِنْ قَدِمَتْ تِرَاتُهُ فَيَحِيقُ الْحَزَنُ وَالنَّدَمُ
الْحَبِيقُ بِالْكَسْرِ^(١) : الرُّدَامُ^(٢) .

==

والمفصل : (ص ٣٤٠) .

(١) ينظر : الأصول : (١٥٤ / ٢) ، وحروف المعاني : (ص ٣٩) ، والإيضاح : (ص ٣٢١) ، وشرح المفصل :
(٢٦ / ٧) ، وشرح ابن الناظم : (ص ٤٨٤) ، والارتشاف : (٤ / ١٦٧٠) . «قوله» سقطت من (س) .

(٢) «قوله» سقطت من (س) .

(٣) الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه : (ص ١٢٣) ، وينظر : الكتاب : (٣ / ٣٥) ، ومعاني القرآن :
(١ / ٤٧٨ ، ٢ / ٧٩) ، والمقتضب : (٢ / ١٣) ، والأصول : (٢ / ١٨٣) ، واللمع : (ص ١٨٨)

(٤) ينظر : تهذيب اللغة : (١ / ١٦٩) ، وأساس البلاغة : (ص ٥٢٢) ، والمصباح المنير : (ص ٢٥٧) ،
والقاموس المحيط : (ص ٩١٢) .

(٥) ينظر : اللسان : (ف س ح ٢ / ٥٤٣) ، والقاموس المحيط : (ص ٢٣٣) ، والمعجم الوسيط : (٢ / ٧٢١) .

(٦) البيت من البسيط ، لم أقف له على نسبة .

ينظر : شرح الكافية الشافية : (٣ / ١٥٤٤) ، وشرح الأشموني : (٣ / ٢٠٨) ، ورواية شرح الكافية : (فيحيق) ،
والأشموني : (فَيَحِقُّ) .

وقوله^(٣) :

هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتِي فَأَرْجُو أَنْ تُقْضَى فَيْرَتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ لِلْجَسَدِ
اللُّبَانَةُ^(٤) : الْحَاجَةُ^(٥) / .

[١٨٣/ب]

وقوله تعالى : ﴿يَلَيَّتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (النساء : ٧٣) .
[و]^(٦) قوله^(٧) :

فِيَارَبِّ عَجَلْ مَا أُؤَمِّلُ مِنْهُمْ فَيَدْفَأُ مَقْرُورٌ وَيَشْفَعُ مُرْمِلٌ
يَدْفَأُ : يَسْخُنُ^(١) ، وَ الْقَرُّ : الْبَرْدُ^(٢) .

✍ =

(١) ينظر : الصحاح : (ح ب ق ٤ / ١٤٥٥) ، واللسان : (١٠ / ٣٧) ، وليس لهذا المعنى مكان هنا ، فلعله من وهم الشارح .

(٢) «الحبق بالكسر : الردام» سقط من (س) .

(٣) البيت من البسيط ، لم أقف له على نسبة .

ينظر : شرح الكافية الشافية : (٣ / ١٥٤٥) ، وشرح ابن الناظم : (ص ٤٨٢) ، وشرح قطر الندى : (ص ٨٢) ، والمقاصد النحوية : (٤ / ٣٨٨) ، وشرح الأشموني : (٣ / ٢١٠) .

(٤) في س : «الكناية» ، وهو تحريف .

(٥) ينظر : مقاييس اللغة : (ل ب ن ٥ / ١٨٨) ، ومختار الصحاح : (ص ٢٤٦) ، والمصباح المنير : (ص ٣٢٦) ، والقاموس المحيط : (ص ١٢٢٩) .

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٧) البيت من الطويل ، لم أقف له على نسبة .

ينظر : شرح الكافية الشافية : (٣ / ١٥٤٤) ، وشرح الأشموني : (٣ / ٢١٠) . وروايته فيهما : (ويشيع) .

وقوله^(٣):

يَا بَنَ الْكَرَامِ لَا تَدْنُو^(٤) فَتُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِعَا

وقوله^(٥):

لَوْلَا تَعُوجِينَ يَا سَلَمَى عَلَى دَنِيفٍ فَتُخَمِدِي نَارَ وَجْدٍ كَادَ يُفْنِيهِ

عُجْتُ بِالْمَكَانِ: أَقَمْتُ بِهِ^(٦).

ومثال النَّفْيِ: قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ (فاطر: ٣٦).

==

(١) ينظر: مختار الصحاح: (د ف أ ٨٦)، والمصباح المنير: (ص ١٢٠)، والقاموس المحيط: (ص ٤٠)، وتاج العروس: (٢٢٦/١).

(٢) ينظر: اللسان: (ق ر ر ٨٣/٥)، والمصباح المنير: (ص ٢٩٥)، والقاموس المحيط: (ص ٤٦٠)، وتاج العروس: (٣٨٨/١٣).

(٣) البيت من البسيط، لم أقف له على نسبة.

ينظر: شرح الكافية الشافية: (٣/١٥٤٥)، وشرح ابن الناطم: (ص ٤٨٣)، وشرح شذور الذهب: (ص ٣٠٨)، وشرح ابن عقيل: (٢/٣٢٣)، والمقاصد الشافية: (٦/٥٣)، والمقاصد النحوية: (٤/٣٨٩).

(٤) من المصادر، وفي جميع النسخ «الأكارم لا تدنو».

(٥) البيت من البسيط، لم أقف له على نسبة.

ينظر: شرح الكافية الشافية: (٣/١٥٤٦)، والهمع: (٤/٢١)، وشرح الأشموني: (٣/٢١١)، والدرر: (٢/١٩).

(٦) ينظر: الصحاح: (ع و ج ١/٣٣١)، ومختار الصحاح: (ص ١٩٣)، واللسان: (٢/٣٣١)، والقاموس المحيط: (٢٠٠).

ولم يذكر بعض التحضيض ؛ لدخوله في الأمر ، ولا الدعاء ؛ لدخوله في التمني .
 وألحق الفراء الرجاء بالتمني في نصب جوابه^(١) ، واختاره المالكي^(٢) ؛ لقراءة
 حفص عن عاصم^(٣) : ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابِ﴾ (٣٦) **أَسْبَابُ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلَعَ إِلَى إِلَهِ**
مُوسَى ﴿غافر : ٣٦-٣٧﴾ .

وأجاز الكوفيون الاستفهام بـ لعل ، فينصب ما يلي معموليه على الجواب ، نحو :
 لعلك تكرمنا فنقوم إليك^(٤) .

وأجرى الكوفيون التشبيه مجرى النفي فنصب ، نحو : كأنك أمير فنطيعك . إذ
 معناه : ما أنت أمير فنطيعك^(٥) . وكذا الحصر بـ إنما ؛ كقولهم : إنما هي ضربة من الأسد
 فيحطم ظهره^(٦) ، وعليه قراءة ابن عامر^(١) : ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (البقرة : ١١٧) .

(١) ينظر : معاني القرآن : (٩/٣) ، وشرح الكافية الشافية : (٣/١٥٥٤) ، وشرح ابن النازم : (ص ٤٨٧) ،
 والجنى الداني : (ص ٥٨١) .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : (٤/٣٤) .

(٣) ينظر : السبعة : (ص ٥٧٠) ، والحجة لابن خالويه : (ص ٣١٥) ، والحجة للفراسي : (٦/١١١) ،
 والمبسوط : (ص ١٢١) ، وجامع البيان للداني : (ص ٧٠٤) ، والكافي : (ص ١٩٦) ، ونسبها النحاس إلى
 الأعرج . إعراب القرآن : (٤/٣٣) .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية : (٣/١٥٥٥) ، وشرح التسهيل : (٤/٣٤) ، والارتشاف : (٤/١٦٧٣) ،
 والمساعد : (٣/٨٨) .

(٥) ينظر : الأصول : (٢/١٨٥) ، وشرح التسهيل : (٤/٣٥) ، وشرح الرضي : (٢/٨٧٤) ، والارتشاف :
 (٤/١٦٧٤) .

(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية : (٣/١٥٥٥) ، وشرح الرضي : (٢/٨٧٤) .

وقال الكوفيون نصبه بنفس الفاء^(٢).

وأجيب: بأنه مشترك الدخول فلا يعمل؛ إذ قال تعالى: ﴿فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾ (الروم: ٢٨). وعوامل الأفعال لا تدخل الاسم؛ لانتفاء معناها فيه، ولأن الفاء لو نصبت بنفسها لكان بمنزلة (أن)، فينبغي أن يجمعها حرف العطف، فيجوز: أكرمني وفأكرمك. كما يجمع العاطف وأو القسم العاملة بنفسها، نحو: ووالله. وواو رب لما كان أصلها العطف لا يجمعها عاطف؛ فيمتنع مثل: ووبلدة ليس بها أنيس^(٣).

وقال الفراء: النصب بعد العاطف على الخلاف، وعدم مشاكلة المعطوف للمعطوف عليه^(٤)؛ فإن النهي في قولك: لا^(٥) تظلم فتندم. تعلق بالظلم لا بالندم، فنصب للخلاف؛ كالأسد، وعندك في^(٦) قولك: لو تركت والأسد لأكلك. و: زيد

==

(١) ينظر: السبعة: (ص ١٦٩)، والحجة لابن خالويه: (ص ٨٨)، والحجة للفارسي: (٢/ ٢٠٣)، ومشكل إعراب القرآن: (١/ ٧٠ - ٢/ ١٤)، والتيسير: (ص ٧٦)، والبيان لابن الأنباري: (ص ١١٤)، وإبراز المعاني: (ص ٣٣٩).

(٢) ووافقهم الجرمي من البصريين.

ينظر: الخلل في إصلاح الخلل: (ص ٩١)، والإنصاف: (٢/ ٥٥٧)، وشرح المفصل: (٧/ ٢١)، وشرح الجمل: (٢/ ١٤٣)، وتمهيد القواعد: (٨/ ٤١٧٠).

(٣) ينظر: شرح المفصل: (٧/ ٢١)، وشرح المقدمة الكافية: (٣/ ٨٧٤)، وشرح التسهيل: (٤/ ٢٧).

(٤) ينظر: معاني القرآن: (١/ ٢٧٦)، والإنصاف: (٢/ ٥٥٧)، وشرح المفصل: (٧/ ٢١)، وشرح الكافية للموصلي: (٢/ ٥١٣)، والتنزيل: (٦/ ٥٩٧)، والارتشاف: (٤/ ١٦٦٨).

(٥) «بعد العاطف على الخلاف.... النهي في قولك: لا» سقط من (س).

(٦) في س: «و».

عندك^(١). وضعفه ظاهرٌ.

وقيل: لو عملت الفاء لعملت في غير هذه المواضع، فينصب في قولك: سيقوم زيد فأحسن إليه. لأن ناصب الفعل لا يلغى؛ بدليل أنه لم يلغ أن، وكي^(٢).

قيل: لم يعمل في غيرها؛ لانتفاء شرطه وهو العطف بها على الطلب، كما أن إذن تعمل بشروط^(٣).

أجاب الحاجبي عنه: «بأنها في هذه المواضع إن كانت عاطفة لا تنصب بنفسها؛ لأن العاطف لا يعمل، وإن كانت فاء السببية فهي مع جملتها منقطعة عما قبلها، فلا يكون فرق بين أن يكون قبلها إنشاء أو خبر»^(٤).

قلت: فاء السببية قسم من العاطفة، وقد مر في^(٥) التوكيد^(٦). وكيف تكون منقطعة عما قبلها^(٧)، وما قبلها سبب لما بعدها؟!

تنبيه: نُصِبَ بعد الفاء في غير ما ذكر من المواضع

(١) ينظر: معاني القرآن: (١/٣٤).

(٢) ينظر: المقدمة الجزولية: (ص ٣٧)، وشرح المقدمة الجزولية الكبير: (٢/٤٦٨)، وشرح المقدمة الكافية: (٣/٨٧٤).

(٣) ينظر: أمثلة الجزولية: (ص ١٦٢)، وشرح المقدمة الكافية: (٣/٨٧٤).

(٤) شرح المقدمة الكافية: (٣/٨٧٤).

(٥) في (ن): «قبيل».

(٦) ينظر: الكتاب الركني: (ل ٩٣/ب).

(٧) «فلا يكون فرق بين.... منقطعة عما قبلها» سقط من (س)؛ لانتقال النظر.

للضرورة^(١)؛ كقوله^(٢) :

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

واعلم أن لنحو^(٣) : ما تأتينا فتحدثنا . أربعة معانٍ : اثنان منها اقتضيا النَّصْبَ لاقتضاءهما الجواب . فالفاء يجعلُ الجملتين جملةً واحدةً كفاء الشرط^(٤) :

الأول : ما تأتينا فكيف تحدثنا . أي : الأول سببٌ للثاني ، أي : لو أتينا لحدثنا^(٥) .
وانتفى^(٦) بانتفائه^(٧) .

الثاني : ما تأتينا محدثًا ؛ يعني الثاني لم يقارن الأول ؛ بل الأول سببٌ لانتفاء الثاني ،
فكأنه نفى اجتماعهما معًا^(٨) ؛ ولذا فسره سيويوه بأنه : «منك إتيان كثيرٌ ، ولا حديثٌ

(١) ينظر : الكتاب : (٣٩ / ٣) ، والمقتضب : (٢٢ / ٢) ، والأصول : (١٨٢ / ٢) ، والتعليقة : (١٥٦ / ٢) ،
والمقتصد : (١٠٦٨ / ٢) .

(٢) البيت من الوافر ، ينسب إلى المغيرة بن حبياء الحنظلي . ينظر : الكتاب : (٣٩ / ٣) ، ومعاني القرآن
للأخفش : (٧٣ / ١) ، والمقتضب : (٢٢ / ٢) ، والأصول : (١٨٢ / ٢) ، وشرح أبيات سيويوه :
(ص ١٦١) ، والإيضاح العضدي : (ص ٣٢٢) ، وشرح شواهد الإيضاح : (ص ٢٥١) .

(٣) في س : «النحو» .

(٤) «النفى الداخل على كان جملة واحدة كفاء الشرط» سقط من (ط) (هنا سقط مقداره لوح) .

(٥) في س : «تحدثنا» .

(٦) في س : «فانتفاء» .

(٧) ينظر : الكتاب : (٣٠ / ٣) ، والمقتضب : (١٥ / ٢) ، والجمل : (ص ١٩٣) ، ومعاني الحروف للرماني :
(ص ٤٤) ، والمفصل : (ص ٣٣٦) ، وشرح المفصل : (٢٨ / ٧) .

(٨) ينظر : التبصرة والتذكرة : (٤٠٢ / ١) ، وشرح الكافية الشافية : (١٥٤٦ / ٣) ، وشرح التسهيل :
(٣٠ - ٢٧ / ٤) .

منك»^(١). ولم يُرد أن مدلول الكلام ذلك دائماً؛ بل أراد أن الحديث لم يقارن الإتيان؛ كقوله^(٢) - صلى الله عليه وسلم - : (لا يَمُوتُ لأحدٍ ثلاثةٌ من الولدِ فتمسَّه النارُ إلا تحلَّةٌ^(٣) القَسَمِ)^(٤) بالنَّصْبِ. وليس على المعنى الأول؛ إذ ليس مَوْتُ الولدِ سبباً لمسِّ النَّارِ حتَّى تنتفي بانتفائه، ولا على ظاهر تفسير سيوييه؛ إذ لم يقصد - صلى الله عليه وسلم - أن مَوْتَ ثلاثةٍ من الولدِ لكلِّ واحدٍ كثيرٌ وقوعه، ولكن لم يعقبه مسُّ النَّارِ؛ بل أراد - صلى الله عليه وسلم - أنهما لم يجتمعا^(٥).

فائدة: يجري التقليل مجرى النفي فيُنصَبُ جوابه؛ نحو: قلما تأتينا فتحدِّثنا^(٦).

واثنان منها لا يقتضيان النَّصْبَ؛ لانتفاء صحة الجوابية فيبقى مرفوعاً:

الأول: أن يكونَ على الاشتراك، أي: على العطف المحض، فيشترك الثاني مع

(١) الكتاب: (٣/ ٣٠)، وينظر: الفصل: (ص ٣٣٦)، والتخدير: (٣/ ٢٢٥)، والإيضاح في شرح المفصل:

(٢/ ١٦)، وشرح التسهيل: (٤/ ٣٠).

(٢) في ط: «لقوله».

(٣) «تحلة» في موضعها بياض في (ط).

(٤) ينظر: موطأ الإمام مالك: (ص ١١٥، ٥٥٦)، والمصنّف: (٤/ ٥٧٧، ١١٩٨٨)، ومسند الإمام أحمد:

(٧/ ٩٥، ٧٢٦٤)، والجامع الصحيح: (١/ ٣٨٧) حديث: (١٢٥١) كتاب الجنائز، باب فضل من

مات له ولد فاحتسب، وصحيح مسلم: (٤/ ٢٠٢٨)، حديث: (٢٦٣٢) كتاب البر والصلة، باب

فضل من يموت له ولد فيحتسبه، وسنن ابن ماجه: (١/ ٥١٢، ١٦٠٣).

(٥) ينظر: شرح الوافية نظم الكافية: (ص ٣٤٩)، والإيضاح في شرح المفصل: (٢/ ١٦).

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية: (٣/ ١٥٥٥)، وشرح عمدة الحفاظ: (ص ٣٣٧)، والارتشاف:

(٤/ ١٦٧٦).

الأول في النفي^(١) مرفوعاً بما رفع به^(٢)، أي: ما تأتينا فما تحدثنا^(٣)؛ كقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾^(٤) وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْذِرُونَ ﴿٣٥﴾ (المرسلات: ٣٥-٣٦).

[١٨٤/أ]

فإن قيل: كيف هذا، وثبت أنهم يعتذرون؟!

/ قلت: ذلك في موقف آخر؛ إذ المواقف متعددة^(٥).

الثاني: أن تكون جملة مستأنفة بنفسها مثبتة. ورفعها لا يكون على التَّشْرِيكِ؛ بل الأول منفي والثاني مثبت، المعنى: ما تأتينا وأنت تحدثنا في كلِّ حالٍ^(٥). ومنه قول العنبري^(٦):

غَيْرَ أَنَا لَمْ يَأْتَنَا بَيِّقِينَ^(٧) فُرْجِي وَنُكْثِرُ التَّأْمِيلَا

(١) في س: «نفي».

(٢) «به» سقطت من س.

(٣) ينظر: الكتاب: (٣٠/٣)، والمقتضب: (١٣/٢)، والجمل: (ص ١٩٣)، والمفصل: (ص ٣٤٠)، وشرح التسهيل: (٣١/٤).

(٤) ينظر: التعليقة: (١٥٣/٢)، والإيضاح في شرح المفصل: (٣٠/٢).

(٥) ينظر: المقتضب: (١٥/٢)، وشرح المفصل: (٢٨/٧)، وشرح الرضي: (٨٨١/٢)، والجنى الداني: (ص ٧٦).

(٦) البيت من الخفيف، ويُنسب أيضاً إلى بعض الحارثيين.

ينظر: الكتاب: (٣١/٣)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص ١٥٩)، والمفصل: (ص ٣٤٠)، وشرح المفصل: (٣٦/٧)، والإيضاح في شرح المفصل: (٣١/٢)، والمقرب: (٢٦٥/١)، وشرح التسهيل: (٣١/٤).

(٧) في س: «يتعين»، وهو تصحيف.

المعنى : أن الآتي لم يأتِ بيقين^(١) فنحن نرجو خلاف ما أتى به ؛ لانتفاء اليقين .
وكذا قوله^(٢) :

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ وَهَلْ يُخْبِرُنَاكَ الْيَوْمَ بَيْدَاءُ^(٣) سَمَلَقُ

إذ المعنى : فهو ينطق بالتغير والاندراس على كل حال للاعتبار ، فليس نطقه
مرتباً^(٤) على السؤال حتى ينصب . وإذا كان ناطقاً على كل حال يمتنع الجزم أيضاً .
البَيْدَاءُ ، والقَوَاءُ^(٥) : المفازة القفر^(٦) . و السَّمَلَقُ : التي لا شيء فيها^(٧) .

فرع : نحو قولك : ودّ لو تأتبه فتحدّثه . ينصب^(٨) على جواب التمني ، ويرفع على

(١) في س : «يتعين» ، وهو تصحيف .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لجميل بن معمر في ديوانه : (ص ٣٣) .

وينظر : الكتاب : (٣٧/٣) ، وشرح أبيات سيويه للنحاس : (ص ١٦١) ، والجمل : (ص ١٩٤) ، ومعاني
الحروف : (ص ٤٤) ، والتبصرة : (١/٤٠٣) ، وشرح الرضي : (٢/٨٧٦) .

(٣) من (ن) ، وفي بقية النسخ : «إلا بیداء» .

(١) في ط : «مرتباً» .

(٢) «أيضاً والقواء» سقط من (ن) .

(٦) ينظر : الصحاح : (ب ي د : ٢/٤٥٠) ، ومقاييس اللغة : (١/٣٠١) ، واللسان : (٣/٩٧) ، والقاموس
المحيط : (ص ٢٦٩) .

(٧) ينظر : تهذيب اللغة : (س ل ق : ٩/٢٩٥) ، والصحاح : (٤/١٤٩٧) ، واللسان : (١٠/١٦٤) ،
والقاموس المحيط : (ص ٨٩٥) .

(٥) «ينصب» سقطت من (س) .

الاشتراك ، أو الاستئناف^(١) . وقول ابن أحمَرَ^(٢) :

أَرَانَا لَا يَزَالُ لَنَا حَمِيمٌ كَدَاءِ الْبَطْنِ سُلاَّ أَوْ صُفَارَا

يُعَالِجُ عَاقِرًا أَعِيَتْ عَلَيْهِ لِيُلْقِحَهَا فَيَتَّبِعَهَا^(٣) حَوَارَا

الْحَمِيمُ : الْعِرْقُ وَالْقَرِيبُ^(٤) . وَالصُّفَارُ : مَاءٌ أَصْفَرُ يَجْتَمِعُ فِي الْبَطْنِ^(٥) . وَالْحَوَارُ :
: وَلَدُ النَّاقَةِ قَبْلَ أَنْ يُفْصَلَ عَنْ أُمِّهِ^(٦) ، فَإِذَا فُصِّلَ عَنْهَا يُقَالُ لَهُ : الْفَصِيلُ^(٧) . وَنُتِجَتِ النَّاقَةُ
النَّاقَةُ ، وَيَتَّبِعُهَا أَهْلُهَا نَتَجًا^(٨) .

المعنى : أَنَّ هَذَا يَحَاوُلُ مَضَرَّتَهُ وَلَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا ، فَهُوَ كَمَنْ يَحَاوُلُ نَتَاجَ عَاقِرٍ^(٩) .

(١) ينظر : الكتاب : (٣٦ / ٣) ، والأصول : (١٨٦ / ٢) ، وشرح المفصل : (٣٦ / ٧) ، وشرح التسهيل :
(٣٣ / ٤) .

(٢) البيتان من الوافر ، وهما لعمر بن أحمَر الباهلي في ديوانه : (ص ٧٣) .

وينظر : الكتاب : (٥٤ / ٣) ، والمفصل : (ص ٣٤١) ، وشرح المفصل : (٣٦ / ٧) .

(٨) «فيتتبعها» سقطت من (س) .

(٤) ينظر : تهذيب اللغة : (حمم : ٤ / ١١) ، والمحكم : (٥٥١ / ٢) ، واللسان : (١٥٠ / ١٢) ، وتاج العروس :
(١٠ / ٣٢) .

(٥) ينظر : الصحاح : (صفر : ٢ / ٧١٥) ، والمحكم : (٣٠٦ / ٨) ، واللسان : (٤٦٠ / ٤) ، والقاموس المحيط :
المحيط : (ص ٤٢٥) ، وتاج العروس : (٣٣١ / ١٢) .

(٦) ينظر : المزهَر : (حور : ١ / ٢٢٦) ، وتاج العروس : (٤٣٥ / ١٥) ، والمعجم الوسيط : (٢٢٧ / ١) .

(٧) ينظر : اللسان : (فصل : ١١ / ٥٢) ، والمصباح المنير : (ص ٢٨٢) ، والقاموس المحيط : (ص ١٠٤٢) ،
وتاج العروس : (١٦٤ / ٣٠) .

(٨) «نتجًا» سقطت من (س) .

(٩) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : (٣٣ / ٢) .

=ينصب^(١) على العطف ، وليس الفاء فاء الجواب ، ولا يُرفع على العطف على (يعالج) ، ولا على الاستئناف ؛ لأنه يلزم أن يكون مخبراً بأنه ينتج عاقراً ، وهو محال ؛ اللهم إلّا على قصد التّهم بهذا العلاج فإنّه قد يقصدُ بالشيء إلى ضدّ^(٢) ما وضع له . يقال للفعل للفعل الذي هو فعل غير العقلاء : ما هذا إلّا فعل العقلاء^(٣) .

تنبيه : كل أمر لا يكون بلفظ الفعل لا يجاب ؛ فيمتنع : تراك فأكرمك . إلّا عند الكسائي^(٤) . وكذا ما ليس على لفظ الأمر من الدعاء ؛ فيمتنع : غفر الله لك فتدخل الجنة . إلّا عنده ، وعند الفراء^(٥) . وإذا اقترن (إلّا) بمعمول الفعل المنفي لم يعمل جوابه في مضمير مضمير يعود عليه لا مباشراً أو^(٦) بواسطة ؛ فإذا قلت : ما قام أحدٌ إلّا زيد فتكرمه ، أو فتحسن إليه . وجعلت الهاء لـ (زيد) = يمتنع نصب الفعل^(٧) ؛ إذ لا جواب للموجب . وإن جعلته لـ (أحد) يجوز ؛ إذ يكون معناه : ما قام أحدٌ فتكرمه^(٨) . ويُعلم منه أن النفي إذا

(١) خبر لقوله : وقول ابن أحر ...

(٢) «ضد» سقطت من (ط) .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : (٣٣/٢) .

(٤) ينظر رأي الكسائي في : الأصول : (١٨٦/٢) ، وشرح الجمل : (١٥٠/٢) ، وشرح الكافية الشافية :

(٣/١٥٥٣) ، وشرح الرضي : (٨٧٣/٢) ، وتوضيح المقاصد : (٣٢٣/٢) .

(٥) ينظر رأي الكسائي والفراء في : الأصول : (١٨٦/٢) ، وشرح المقدمة المحسبة : (ص ٢٣٥) ، وشرح

التسهيل : (٢٩/٤) ، وشرح الرضي : (٨٧٢/٢) ، وشرح الأشموني : (٢٢٣/٣) .

(٦) «أو» سقطت من (س) .

(٧) «نصب الفعل» سقط من (س) .

(٨) ينظر : الأصول : (١٨٦/٢) .

لم يكن نفياً خالصاً لا ينصب جوابه ؛ نحو : ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا . و : ما تزال تأتينا فتحدثنا . و : ما تقوم فتأكل إلا طعامك^(١) .

ومنه قول الفرزدق^(٢) :

وما قام مِنَّا^(٣) قائمٌ في نَدِينَا فَيَنْطِقُ إِلَّا بِالتِّي هِيَ أَعْرَفُ
وهكذا حُكْمُ الطَّلَبِ .

قال : «الواو بشرطين : الجمعية ، وأن يكون قبلها مثل ذلك»^(٤) .

أقول : ينصب المضارع بـ (أن) مقدرة بعد واو العطف إن كانت للجمعية ؛ أي : لمقارنة ومصاحبة ما قبلها بما بعدها ، وإلا فالواو للجمع دائماً . وأن يكون قبلها طلب من الأمر ونحوه ممّا مرّ ، أو نفي يقتضي جواباً ؛ نحو : زرني وأزورك . تقديره : لتجتمع زيارة منك وزيارة مني ، المعنى : لتجتمع الزيارتان^(٥) .

(١) ينظر : الكتاب : (٣٣/٣) ، والأصول : (١٨٤/٢) ، وشرح الكافية الشافية : (١٥٤٧/٣) ، وشرح التسهيل : (٣٢/٤) ، وشرح ابن عقيل : (٣٢٢/٢) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه : (ص ٣٨٩) ، وشرح ديوانه : (١٢٢/٢) ، وينظر : جمهرة أشعار العرب : (ص ٧٠٦) ، والكتاب : (٣٢/٣) ، والأصول : (١٨٤/٢) ، وشرح أبيات سيبويه : (١٦٠) ، وشرح الرضي : (٨٨٤/٢) ، وتذكرة النحاة : (ص ٧١) .

(٣) في الأصل زيادة : «إلا» بعدها ، وهي زيادة مخلة بالبيت .

(٤) الكافية في النحو : (ص ١٩٦) .

(٥) ينظر : الكتاب : (٤١/٣) ، والمقتضب : (٢٤/٢) ، والأصول : (١٥٤/٢) ، والجمل : (ص ١٨٧) ، والتبصرة والتذكرة : (٣٩٩/١) ، والمفصل : (ص ٣٣٩) .

ومنه قوله^(١) :

وقلت : ادْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى لَصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ^(٢)

و النَّدَى : بُعْدُ الصَّوْتِ^(٣) .

وقوله^(٤) :

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

المعنى : إذا نهيت عن شيء فلا تأته فإنه عارٌّ عليك ؛ تقديره : لا تجمع نهي قبيح وإتيانه . قالوا : لا يصحُّ الفاء في بعض المواضع موضع الواو ، وإذا^(٥) أتى بالفاء بدل الواو

(١) في س : «قوله تعالى» ، وهو سهو

(٢) البيت من الوافر ، وهو للحطيئة في ديوانه : (ص ١٤٧) ، وينسب إلى الأعشى ، وهو في ملحق ديوانه : (ص ٢٦٠) ، وينسب إلى ربيعة بن جشم ، وإلى دثار بن شيبان النمري ، وإلى الفرزدق .

ينظر : الكتاب : (٤٥ / ٣) ، ومعاني القرآن : (١٦٠ / ١) ، ومجالس ثعلب : (٤٥٦ / ١٠) ، وإعراب القرآن للنحاس : (٢٤٩ / ٣) ، والتبصرة والتذكرة : (٣٩٩ / ١) . والتنبيه على أوهام أبي علي في أماليه : (١٠٠) ، والمفصل : (ص ٣٣٩) .

(٣) ينظر : الصحاح (ن دى : ٥٠٥ / ٦) ، ومختار الصحاح : (ص ٢٧٢) ، واللسان : (٣١٣ / ١٥) ، والقاموس المحيط : (١٣٣٨) ، وتاج العروس : (٥٨ / ٤٠) .

(٤) البيت من الكامل ، وهو للمتوكل الليثي في ديوانه : (ص ٢٨٤) ، وينسب لأبي الأسود الدؤلي في مستدرك ديوانه : (ص ٤٠٤) ، وينسب للأخطل ، ولم أجده في ديوانه المطبوع .

ينظر : الكتاب : (٤٢ / ٣) ، ومعاني القرآن : (٣٤ / ١) ، والمقتضب : (٢٥ / ٢) ، والأصول : (١٥٤ / ٢) ، والجمل : (١٨٧) ، وحروف المعاني : (٣٨) ، والمؤتلف والمختلف : (ص ٢٣٦) ، والإيضاح العضدي : (ص ٣٢٣) .

(٥) في ن ، ط ، س : «ولذا لو» .

. وقال : لا تنه عن خلق فتأتي مثله ، يفسد المعنى ^(١) . وقوله تعالى : ﴿يَلَيْنَا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبُ بِثَائِتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأنعام : ٢٧) في قراءة حفص ^(٢) . تقديره : يا ليت أن يجتمع ردُّنا وعدمُ تكذيبنا ، وكوننا من ^(٣) مؤمنين ^(٤) . وقولك : ألا ^(٥) تزورنا ونكرمك . وقولك : ما تأتينا وتحدثنا . ومنه ^(٦) قوله ^(٧) :

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَتَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِحَاءُ ^(٨)

المعنى : ألم يجتمع الكونان ؟!

ومنه : قوله تعالى : ﴿أَمَرَ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا

(١) ينظر : الكتاب : (٤٢ / ٣) ، وتوضيح المقاصد : (٣٢٠ / ٢) ، والارتشاف : (١٦٧٧ / ٤) .

(٢) هي قراءة ابن عامر ، وحفص ، وحمة ، ويعقوب .

ينظر : معاني القرآن للأخفش : (٢٩٧ / ١) ، ومعاني القرآن للزجاج : (٢٩٣ / ٢) ، والسبعة : (ص ٢٥٥) ، والحجة لابن خالويه : (ص ١٣٧) ، والحجة للفارسي : (٢٩٢ / ٣) ، والمبسوط : (ص ١٩٢) ، والكشف : (٤٢٧ / ١) ، وجامع البيان (ص ٤٨٨) .

(٣) «من» سقطت من (ن ، س) .

(٤) «في قراءة حفص من المؤمنين» سقطت من ط ؛ لانتقال النظر .

(٥) في س : «(لا)» ، وهو خطأ .

(٦) «منه» سقطت من (ط) .

(٧) في (ن ، س) ، وفي الأصل : «منه وقوله» .

(٨) البيت من الوافر ، وهو للحطيئة في ديوانه : (ص ١٠) ، (ص ٨٤) .

وينظر : الكتاب : (٤٣ / ٣) ، والمقتضب : (٢٦ / ٢) ، والأصول : (١٥٥ / ٢) ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس : (ص ١٦١) ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي : (٦٧ / ٢) ، وشرح التسهيل : (٣٧ / ٤) .

مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الصَّادِرِينَ ﴿١٤٢﴾ (آل عمران: ١٤٢). وأمثلة البواقي ظاهرة .

وإنما يكون التقدير ما مرَّ ؛ لأنَّ الخبرَ تعذَّرَ عطفُهُ على الطلب لعدم تجانسهما ؛ فيؤوَّلُ المعطوف عليه بالمصدر ويدلُّ عليه الفعلُ المذكورُ ، ثُمَّ تُقَدَّرُ (أَنْ) في المعطوف ؛ لتصيرُهُ مؤوَّلاً بمصدر ، ومفردًا . فيتجانسان ، فيصحُّ العطفُ ؛ كما مرَّ في الفاء مشروحًا^(١) .

[١٨٤/ب]

وإنما تعذَّرَ العطفُ / إذا قصَّدَ الجمعية ؛ لأنَّ قَصْدَهَا يقتضي - مجانسة المجتمعين واتحادهما حكمًا وغرضًا ؛ إذ^(٢) العاقلُ إنما يجمع^(٣) مختلفين ذاتًا إذا اتحدا حكمًا وغرضًا . وإذا وإذا كان كذلك يقتضي الخبر فيما نحن فيه جوابًا ، أو مسبيًا كالطلب فإنَّه يقتضي أحدهما من حيث هو طلب ، والخبر لا يقتضي أحدهما من حيث هو خبر فقَصْدُ الجمعية يدل على أنَّ الخبر يقتضي جوابًا ومسبيًا كالطلب ، أو أنَّ مقتضى الطلب من جوابه ومسبيه^(٤) لا يحصل إلا بالخبر فيقتضيان شيئًا واحدًا ؛ ولذا قال في البيت المذكور : (إِنَّ أُنْدَى لَصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ) . وحينئذٍ الخبرُ المجامعُ للطلبِ بالواو يقتضي - جوابًا ، أو مسبيًا كالطلبِ ، ولو^(٥) أبقى على خبريته لا يقتضي شيئًا منهما . وهذا تناقضٌ ؛ فيجبُ أَنْ يُؤوَّلَ الطَّلَبُ المعطوفُ عليه بمصدرٍ ، ثُمَّ يَقْدَرُ (أَنْ) في الخبر المعطوف ؛ ليصيرَ مفردًا ، فيتعلَّقُ الطَّلَبُ السَّابِقُ بهما فيكونُ الكلامُ كُلُّهُ جملةً طلبيةً^(٦) .

(١) ينظر : (ص) من التحقيق .

(٢) من (ن ، ط ، س) ، وفي الأصل : «إذا» .

(٣) في س : «يجب» ، وهو خطأ .

(٤) في ط : «مستثنيه» ، وهو خطأ .

(٥) في ط ، س : «فلو» .

(٦) ينظر : شرح المفصل : (٢٤ / ٧) ، وشرح التسهيل : (٣٦ / ٤) ، وشرح الكافية الشافية : (١٥٥٠ / ٣) .

أما إذا لم تكن الواو للجمعية تكون للاستئناف فلا يقدر (أن)؛ إذ لا يلزم التناقض لو لم تؤول الخبر بالطلب؛ لأنه لا يقتضي الخبر شيئاً مما يقتضيه الطلب؛ لعدم المجامعة بينهما^(١). وكذا شرط أن يكون المعطوف عليه طلباً أو نفيًا يقتضي الجواب؛ لأنه إذا لم يكن واحداً منهما يكون خبراً محضاً فلا يقتضي شيئاً؛ نحو: يكرمني زيد ويعطيني. فلا يحتاج إلى تقدير (أن) أيضاً^(٢).

مسألة: يُنصبُ أزورك في نحو: زُرني وأزورك = على الجواب. ويُرفعُ على الاستئناف؛ فيكون معناه: لتكن منك زيارةً وزيارتك علي^(٣) على كل حال. ويمتنع أن يجزم؛ إذ لا جازم فيه^(٤). وما عطفَ عليه مبنيٌّ لفظاً ولا محلٌّ له من الإعراب؛ لأن الإعراب المحلي إنما إنما يعتبر فيما ثبت له الإعراب في أصل وضعه، ولكن عرض له مانعٌ كما للمضمر، أو وقع في موضع الأصل أن يكون فيه فعلٌ معربٌ كالماضي الواقع شرطاً. فإن أردت الأمر به أدخلت اللام فيه فقلت: زرني ولأزرك.

ويجوزُ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكُنُوا لِلْحَقِّ﴾ (البقرة: ٤٢):

- النَّصْبُ على الجمعية؛ فيكون المنهيُّ هنا الجمعُ بينهما، وكونُ كلٍّ واحدٍ منهما منهياً معلومٌ بدليل آخر.

(١) ينظر: شرح التسهيل: (٣٧/٤).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم: (ص ٤٨٦).

(٣) «علي» سقطت من س.

(٤) ينظر: الكتاب: (٤٥/٣)، والمفصل: (ص ٣٤٠)، واللباب: (٤١/٢)، والتخمير: (٢٣٥/٣)، وشرح

وشرح المفصل: (٣٣/٧)، وشرح الرضي: (٨٨٣/٢).

- و الجزم على الاشتراك ؛ فتكون الآية لنهي كل واحد منهما . لا على الاستئناف ؛
لأنه لا وجه للجزم حينئذ^(١) .

وفي قوله : (فقلت : ادعي وأدعو) .. البيت تعين النصب ؛ إذ لو رفع لكان على
الاستئناف فيفوت المقصود منه ، وهو الجمعية ؛ بدليل : إن أئدى لصوت أن ينادي داعيان .
وتعين الرفع في قول المسيء لمؤدبه حين يضربه : دغني ولا أعود . لأنه إذا نصب لا
يدل على مقصود المؤدب من تأديبه ، وهو ترك العود في المستقبل إلى ما نهي عنه ؛ لأنه يكون
حينئذ معناه : ليجتمع تركك لي وترك العود إلى ما تنهاني عنه . فيكون المعنى : أترك العود
حين تتركني . وهذا لا يدل على تركه العود في المستقبل مطلقاً الذي هو مقصود المؤدب^(٢) .
وكذا يمتنع جزمه أي : أن يجعل (لا) للنهي ؛ لأنه لا يدل على المقصود من كلام
المسيء ، وهو ذكر الموجب لترك التآديب ؛ إذ هو^(٣) يحصل بالخبر عن نفي العود لا بنهي
نفسه عن العود ؛ ولذا لا تناقض في قولك : أنا أنهى نفسي عن كذا في كل وقت وأفعله .
بخلاف قولك : أنا لا أفعل كذا وأفعله .

وكذا تعين رفع (نقرو) في قوله تعالى : ﴿لُنَبِّئَنَّكُمْ وَنُنْقَرُ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾
(الحج : ٥) على الاستئناف ، أي : ونحن نقرو . لأن قوله : ﴿لُنَبِّئَنَّكُمْ﴾ مسبب لقوله تعالى :

(١) ينظر : الكتاب : (٤٤ / ٣) ، والإيضاح : (٣٢٣) ، والمفصل : (ص ٣٣٩) ، والتخمين : (٣ / ٢٣٤) ،
والإيضاح في شرح المفصل : (٢ / ٢٥) ، والمقاصد الشافية : (٦ / ٦٤) .

(٢) الكتاب : (٤٤ / ٣) ، والتعليق : (٢ / ١٦٢) ، والمفصل : (ص ٣٤٠) ، وشرح الرضي : (٢ / ٨٨٥) ، ومغني
الليبي : (٤ / ٣٧٧) .

(٣) بعدها في س : «إنها» ، وهي زيادة لا معنى لها .

﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ﴾ (الحج: ٥)؛ لبيان القدرة على البعث؛ لأنَّ القادر على الإبداع أقدر على الإعادة. ﴿وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ﴾ ليس مُسَبِّبًا عنه؛ فَنَضْبُهُ^(١) يكون خطأ^(٢).

وعدَّ^(٣) الزمخشريُّ نَضْبَ (يغضب) في قولِ كعب^(٤) :

وما أنا للشيء الذي ليس نافعِي وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلِ

من الجمعية؛ فيكون عطفًا على (نافعي)^(٥)، أي: ليس يُسبِّبُ نفعي، وَغَضَبُ صاحبي منه.

وخطأه الحَاجِبِيُّ، وقال: «لَوْ نُضِبَ عَلَى الْجَمْعِ كَانَ الْمَعْنَى: مَا أَنَا بِقَوْلِ لَشَيْءٍ^(٦) يَجْمَعُ نَفِي نَفْعِي، وَنَفِي غَضَبِ صَاحِبِي. وهذا معنى فاسد؛ لأنَّه لا يدلُّ على الغرض؛ وهو: أَنَّ الذي يغضب منه صاحبه لا يقوله. بل يدلُّ على نقيضه»^(٧).

ثمَّ قال: «بَلْ نَضْبُهُ عَلَى أَنَّ يَكُونُ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ: (لِلشَيْءِ)، لَا عَلَى الْجَمْعِ. وَإِذَا

(١) في س: «فبنضبه»، وهو خطأ.

(٢) ينظر: معاني القرآن: (٢/٢١٦)، وإعراب القرآن للنحاس: (٣/٨٧)، والمفصل: (ص ٣٤٠)، وشرح المفصل: (٧/٣٦).

(٣) في س: «وعند».

(٤) البيت من الطويل، وهو لكعب بن سعد الغنوي، في الكتاب: (٣/٤٦)، والأصمعيات: (ص ٧٦)، والمقتضب: (٢/١٧)، وعلل النحو: (ص ٤٣٣)، وكتاب الشعر: (٢/٤٢٦)، والمسائل المشورة: (ص ١٥٨).

(٥) ينظر: المفصل: (ص ٣٤٠).

(٦) في ن، س: (ليس).

(٧) الإيضاح في شرح المفصل: (٢/٢٨)، وينظر: أمالي ابن الحاجب: (١/٣٠٤).

عُطِفَ الفعلُ على الاسمِ يجبُ / تقديرُ أنْ ، فالمعنى والتقدير : ما أنا للشيء الذي يُغضبُ^(١) صاحبي بقَوْلٍ^(٢) .

قلتُ : أخطأ ابنُ أختِ خالته^(٣) ؛ لأنَّ قولنا : ما تأتينا وتحدَّثنا -بالنَّصبِ- معناه وتقديره : لم يجتمع إتيانُك وحديثُك . ومنْ نَفِي اجتماعهما ، لا يلزم نفي كلِّ منهما ؛ بل يلزم نفي واحد منهما . ولأنَّ عطفَ الفعل على الاسمِ الغير المصدر^(٤) لم يعهد ، ولأنَّ غضبَ الصاحب ليس مقولاً^(٥) .

فأقول : قوله : (فيغضبُ) عطفٌ على (نافعي)^(٦) بمعنى الجمعية ؛ فيكون تقديره : لا أقول شيئاً لم يجمع نفعي وغَضَبَ صاحبي لكن مقوله نافِعٌ له . فتعيَّن أن يجمع نفعُهُ ، وعدمَ غَضَبِ صاحبه ؛ إذ معنى : ما تأتينا فتحدَّثنا : إتيانك يقع كثيراً ، و^(٧) لم تحدَّث . وهذا وهذا معنى صحيح .

ويجوزُ رفعُهُ عطفاً على (ليس بنافعي) لا على معنى الجمعية ؛ بل على معنى^(٨) الصِّلَةِ الصِّلَةِ لـ (الذي) ؛ ولذا عادَ منه إليه ضميرٌ ، وصلَّتْهُ جملةٌ لا محلَّ لها . فالمضارعُ المعطوفُ

(١) في ط : «وبعت» ، وهو خطأ .

(٢) المصادر السابقة ، وانظر : الكتاب : (٤٦ / ٣) .

(٣) يقصد أنهم (إخوة) في هذا العلم . فابن أخت الخالة : الأخ . ولعله يقصد : أنها اشتركا في الخطأ .

(٤) في ن : «على المصدر الغير الاسم» ، وهو خطأ .

(٥) ينظر : كتاب الشعر : (٤٢٧ / ٢) ، المسائل المثورة : (ص ١٥٩) ، وأما ابن الحاجب : (٣٠٥ / ١) .

(٦) في س ، وفي الأصل : «بنافعي» .

(٧) في ط : «أو» .

(٨) «الجمعية بل على معنى» سقط من (س) .

عليها في حكم المبتدأ به ؛ فيرفع . والرفع أجود ؛ لأنه ظاهر المعنى والإعراب ^(١) .

تنبيه : المراد بـ «واو الاستئناف» : ألا تشترك الجملة التي بعدها مع ما قبلها في عامل أصلاً ؛ نحو : إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ جالسٌ ^(٢) .

وبـ «واو الاشتراك» : أن يشتركا في عاملهما ؛ نحو : إنَّ زيداً قائمٌ وعمراً قاعدٌ ^(٣) .

ففي نحو : يضرب زيدٌ وعمروٌ يقومُ = للاستئناف ؛ لأنَّ عاملَ الفعلِ غيرُ عاملِ الاسم .

قال : «و (أو) بشرط معنى (إلى أن) . والعاطفة : إذا كان المعطوف عليه اسماً» ^(٤) .

أقول : وكذا نُصِبَ ^(٥) المضارعُ بـ (أنَّ) المقدرة بعد (أو) التي يحسن في موضعها :

- إلى ^(٦) ، وهو أن يكونَ ما بعدها غاية لما قبلها ، ومتصلاً به ؛ كقولك : لانتظرنه ^(٧)

(١) ينظر : الكتاب : (٤٦ / ٣) ، والمقتضب : (١٨ / ٢) ، والتعليق : (١٦٣ / ٢) ، والتخمير : (٢٣٧ / ٣) ، وشرح المفصل : (٣٦ / ٧) ، وشرح الرضي : (٨٨٩ / ٢) .

(٢) ينظر : رصف المباني : (ص ٤٧٩) ، والجنى الداني : (ص ١٦٣) ، ومغني اللبيب : (٣٧٤ / ٤) ، وموصل الطلاب : (ص ١٤٣) .

(٦) ينظر : معاني الحروف : (٥٩) ، ورصف المباني : (٤٧٣) ، والجنى الداني : (١٥٨) .

(٤) الكافية في النحو : (١٩٧) .

(٥) في (ن ، س) : «ينصب» .

(٦) «إلى» سقطت من (س) .

(٧) في (س) : «يتطرفه» ، وهو تحريف .

أو يقدم^(١) . وكقوله^(٢) :

لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ

- أو إِلَّا ؛ كقولك : لأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يَسْلَمَ^(٣) .

وكقوله^(٤) :

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاقَةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا

غَمَزْتُ ، أَي : لَيِّنْتُ^(٥) . وَ الْكُعُوبُ : الْأَنْيَابُ^(٦)^(٧) . يَعْنِي : هَجَوْتُ الْقَوْمَ إِلَّا مَنْ
مَنْ يَسْتَقِيمُ وَيَتْرَكُ هَجَائِي .

(١) ينظر : معاني الحروف : (٧٩) ، والمرتلج : (٢٠٧) ، والتخمير : (٢٢٣ / ٣) ، وشرح الوافية نظم الكافية : (٣٥١) ، وشرح الكافية الشافية : (١٥٣٩ / ٣) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية : (١٥٤٠ / ٣) ، وشرح التسهيل : (٢٥ / ٤) ، والمغني : (٤٣٢ / ١) ، وشرح ابن عقيل : (٣١٩ / ٢) ، وشرح أبيات مغني اللبيب : (٧٤ / ٢) .

(٣) ينظر : اللباب : (٤٣ / ٢) ، وشرح عمدة الحفاظ : (ص ٣٣٦) ، وتوضيح المقاصد : (٣١٣ / ٢) ، والمغني : (٤٢٧ / ١) ، وتمهيد القواعد : (٤١٧٩ / ٨) .

(٤) البيت من الوافر ، وهو لزياد الأعجم في ديوانه : (ص ١٠١) ، وروايته : أو تستقيم ، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

وينظر : الكتاب : (٤٨ / ٣) ، والمقتضب : (٢٨ / ٢) ، وشرح السيرافي : (٢٤٢ / ٣) ، والتعليقة : (١٦٤ / ٢) ، وشرح شواهد الإيضاح : (ص ٢٥٤) .

(٥) ينظر : اللسان (غمز : ٣٨٨ / ٥) ، وتاج العروس : (٢٦٠ / ١٥) .

(٥) في (ن ، ط ، س) ، وفي الأصل : «الأنياب» .

(٦) ينظر : الصحاح : (ك ع ب : ٢١٣ / ١) ، وأساس البلاغة : (٦٥١) ، واللسان : (٧١٧ / ١) .

- ويحتملها^(١) قول امرئ القيس :

فَقُلْتُ لَهُ : لَا تَبْكْ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحَاوُلْ مَلَكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا^(٢)

ولولا نَصْبُ القافية لَرُفِعَ على التشريك أو الاستئناف^(٣) .

قاله^(٤) لصاحبه وهو عمرو بن قَمِيَّةَ اليَشْكُرِي في سيرهما إلى قيصر^(٥) .

وتقدير إلى وإلا في موضع أو تقدير حُظَّ^(٦) فيه المعنى دون الإعراب^(٧) . والتقدير والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ : أن يؤوّل ما قبل أو بمصدر ؛ لِمَا سَأَبَيْنُ . فيقدّر بعدها أن ؛ ليؤوّله بمصدر ؛ فيعطف بأو على المصدر المقدّر قبلها . فتقدير : لَأَنْتَظِرْنَهُ^(٨) أو يقدم : ليكوننّ انتظاري أو قدومه . وتقدير : لأقتلنّ الكافر أو يسلم : ليكونن قتله أو إسلامه . وهكذا في غيرهما من الأمثلة . هذا كلام المالكي^(٩) .

(٧) في (س) : «ويحتملها» .

(١) البيت من الطويل ، في ديوانه : (ص ٦٦) ، وينظر : الكتاب : (٤٧ / ٣) ، ومعاني القرآن : (٧١ / ٢) ، والشعر والشعراء : (١١٨ / ١) ، واللامات : (ص ٥٦) ، والخصائص : (٢٦٤ / ١) .

(٢) ينظر : المفصل : (٣٣٨) ، وشرح المفصل : (٣٣ / ٧) ، وشرح التسهيل : (٢٦ / ٤) ، وشرح الرضي : (٨٨٥ / ٢) ، والخزانة : (٥٤٤ / ٨) .

(٣) في (ط ، س) : «قال» .

(٤) ينظر : ديوان امرئ القيس : (ص ٦٦) ، والشعر والشعراء : (ص ١١٨) ، وأمالي ابن الحاجب : (٣١٣ / ١) .

(٦) في (س) : «يحط» ، وهو تصحيف .

(٧) ينظر : شرح الكافية الشافية : (١٥٤١ / ٣) .

(٨) في (ن) : «لأنتظرن» .

(٩) ينظر : شرح الكافية الشافية : (١٥٤٢ / ٣) ، وانظر : الوافية : (ص ٢٦٥) ، وتوضيح المقاصد :

وقال الحاجبي: «يُنصَبُ بـ (أَنْ) مقدَّرة بعد (أَوْ) إذا كان بمعنى: إلى أَنْ^(١) وقال سيبويه: «بمعنى: إِلَّا أَنْ»،^(٢) والأمر في ذلك قريب؛ فإذا كان بمعنى إلى: يكون كحَتَّى واللام في لزوم الاسم بعدها. وإن كانت بمعنى إِلَّا: فإلَّا إن كانت للاستثناء المنقطع، وهو لا يكون إلا اسمًا»^(٣). وإن كان للمتصل، والمتصل وإن وقع فعلاً إلا أنه هنا ظرف زمان، وهو لا يكون إلا اسمًا. فأياً كان يلزم أن يقدرَ (أَنْ)^(٤).

قلت: الحق ما ذكره المالكي؛ لأنَّ (أَوْ) لم يأت غير العاطفة، ولأنَّه لو كان بمعنى (إلى) لكانت جازة، فجرَّها الاسم الصريح أولى، ولعدَّت من حروف الجرِّ. ولو كانت بمعنى إلَّا لعدَّت^(٥) من حروف^(٦) الاستثناء. ولم^(٧) يوجد^(٨) شيءٌ منها. وإن كانت^(٩)

==

(٣١٣/٢)، وتمهيد القواعد (٤١٨٠/٨).

(١) في (س): «إلا وأن».

(٢) الكتاب: (٤٧/٣)، وينظر: الأصول: (١٥٥/٢)، وحروف المعاني: (ص ٥١)، والإيضاح العضدي: (ص ٣٢٤)، واللمع: (ص ١٨٩).

(٣) شرح المقدمة الكافية: (٨٧٦/٣)، وينظر: الجمل: (ص ١٨٦)، وشرح التسهيل: (٢٥/٤)، والبسيط في شرح الجمل: (٢٣٣/١).

(٤) ينظر: التخمير: (٢٢٤/٣)، وشرح الرضي: (٨٨٨/٢)، والارتشاف: (١٦٨٠/٤)، وتمهيد القواعد: (٤١٨٣/٨).

(٥) من (ن، ط، س)، وفي الأصل: «بعدت»، وهو تحريف.

(٦) «الجر، ولو كانت.... بعدت من حروف» سقطت من (س)؛ لانتقال النظر.

(٧) في (ط): «لا».

(٨) في (س): «ولو وجد».

(٩) في (ن): «كان».

بمعنى : إلى أن ، أو إلا أن = لم يستقم تقدير (أن) بعدها ؛ للتكرار .

وأقول : أو هذه هي العاطفة ؛ إلا أن المعطوف بها إذا كان مضارعاً وجزءاً مما قبلها ومطلوباً ، بحيث لا تختص عنه ، وهو : بأن ينتهي ما قبلها بما بعدها ، فيكون ما بعدها كالغاية له ، أو ينتهي إليه ^(١) = يكون كالمستثنى منه ، فيحصل مناسبة من حيث المعنى بينها وبين (إلى) أو (إلا) ، وهي صرفها ما بعدها عما ^(٢) أوجه أول الكلام ؛ كما صرفا ما بعدهما عنه . إذ قولك : جاء القوم إلا زيداً . أوجب أوله مجيء زيد ؛ لأنه من القوم . وقولك : إلا زيداً . أبطله . كذا إذا قلت : جاء زيد أو عمرو . أوجب ^(٣) أول الكلام المجيء لزيد . وقولك : أو عمرو . أبطله .

فإذن ^(٤) : يصح أن يقدر (أن) ^(٥) بمعنى (إلا) أو ^(٦) (إلى) ؛ فإن المطلوب من : جالس جالس الحسن أو ابن سيرين = مجالسة أحدهما دائماً . فمعناه : أديم مجالسة الحسن إلى / [١٨٥/ب] مجالسة ابن سيرين ^(٧) . وكذا المراد من قولك : خذ هذا أو ذاك = أبحتك أخذ هذا على كل حال إلا حال أخذك ذاك ^(٨) . ولا يلزم من هذا أن يكون (أو) بمعنى (إلى) أو ^(٩) (إلا) لغة

(١) في (ط) : «له»

(٢) «عما» سقطت من (س) .

(٣) في (س) : «وجب» .

(٤) في (ن ، ط) ، وفي الأصل : «إذن» .

(٥) هكذا في النسخ ، وصوابه : «أو» .

(٦) في (س) : «و» .

(٧) يُنظر : الأزهية : (ص ١١١) ، وشرح اللمع : (١/٢٤٧) ، وشرح التسهيل : (٣/٣٦٤) .

(٨) ينظر : المقتضب : (١/١٤٩) ، وحروف المعاني : (ص ٥١) ، والخصائص : (١/٣٤٨) ، وشرح الكافية

وعملًا ، وإلا جُرَّ (ابن سيرين) . أو كان (ذاك) مستثنى .

إذا عرفتَ هذا : - فإذا عطفَ [بها] ^(٦) مضارعًا على ما لم يكن بينهما ^(٣) ملابسةٌ ؛ نحو : مدحتُك كي تَهَبَ ^(٤) لي دينارًا أو تلبسني جبةً = فظاهرٌ ؛ لأنَّه لأحدِ الأمرين ، ولا ملابسةَ بينهما ؛ فيكونُ حكمه حكم المعطوف عليه ^(٥) .

أمَّا إذا عطفَ بها مضارعٌ على ما معناه الطلبُ وبينهما ملابسةٌ :

- بأن يكونَ ما بعدها عامة لما قبلها أو مستثنى منه معنًى - وأكثره يقع إذا كان المعطوفُ مضارعًا عطفَ على مؤكِّدٍ (كما مرَّ من : لانتظرُنه ، ولأقتلنَّ ، ولأستسهلنَّ ، وإنما نحاولُ ، وكذا : كسرت كعوبها) ؛ لأنَّه جواب إذا ^(٦) المسبوق بكان المأتي به ليدلَّ على ثبوته ودوامه . والمؤكد مطلوب ، والأصل في المطلوب أن يكون بصيغة الطلب . فإذا قلت : لانتظرُنه أو يقدم . فكأنَّك قلت : لانتظرُره أو يقدم . وهو الأصل - ^(٧) ، فلم يجانس

==

الشافعية : (٣/ ١٢٢٠) .

(١) في (ط) : «(و)» .

(٢) تكملة من (ط ، س) .

(٣) في (ط) : «(فيكون حكمه حكم المعطوف عليه ، أمَّا إذا عطف بها مضارع على ما معناه الطلب وبينهما)» ، وهي تكرار لفقرة تالية .

(٤) «تهب» سقطت من (ط) .

(٥) ينظر : شرح التسهيل : (٤/ ٢٥) .

(٦) في (ط) ، وفي الأصل : (إذ) .

(٧) في (س) : «(الأصلي)» .

المعطوف^(١) المعطوف عليه = فيجبُ أنْ يؤوَّلَ ما قبل (أو) بمصدر، ويقدَّرُ (أنْ) فيما بعدها ؛ لأنَّه صارَ في المعنى من عَطَفِ الخبرِ على الطَّلَبِ ، مع أنَّ الخبرَ هنا كجزءٍ من الطَّلَبِ ؛ لأنَّ الكلامَ فيما أنَّه كالغاية له ، والغايةُ كجزءٍ من المغيِّا ؛ لأنَّه طرفه وملتصِل به ، أو كالمستثنى وهو أيضًا كجزءٍ ممَّا قبله . ومخالفةُ بعضِ الكلامِ الواحدِ لبعضٍ ممتنعٌ ؛ فيكون المضارع بعد أو هنا كالمضارع بعد واو الجمع الموجبة لتقدير (أنْ) .

- أو بعد الفاء؛ إذ التكلّم في قولك : لأكلمنَّ زيدًا أو يقضي حاجتي ؛ سبب لقضاء الحاجة^(٢) .

أمّا إذا لم يكنْ (أو) ك (إلى) أو (إلا) ؛ بأنْ لا يكونَ ما بعدها كغاية لما قبلها ولا كمستثنى ؛ وهو : إذا جاز ارتفاعها أو اجتماعها ؛ نحو : أضرِب زيدًا أو تعطيه = لا تقدّر (أنْ) ، ويكونَ الواو للتّشريك^(٣) .

فائدة : فُرِئَ قوله تعالى : ﴿نُقْنِلُهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ الفتح: ١٦ بالنّصبِ على تقدير (أنْ)، وبالرّفْع على الاشتراكِ أو الاستئناف^(٤) . وقولُ النُّحاةِ : الاستئنافُ على معنى : أو هم

(١) «المعطوف» سقطت من (ط) .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية : (٣/ ١٥٤١) .

(٣) يُنظَر : شرح الرضي : (٢/ ٨٨٥) .

(٤) قراءة أُبيّ ، وزيد بن علي «أَوْ يُسْلِمُوا» . ينظر : مختصر- في شواذ القرآن : (ص ١٤٣) ، ومشكل إعراب القرآن : (٢/ ٣١١) ، والبيان في غريب إعراب القرآن : (٢/ ٣١٥) ، والبيان : (٧١٧) ، والبحر المحيط : (٨/ ٩٤) .

يسلمون^(١) = تنبيه على عدم المشاركة بينهما في العامل إذا قصد الاستئناف^(٢)؛ إذ لا مشاركة بين الاسم والفعل في العامل.

ويعلم منه أن قولك: هو قاتلي أو أفتدي منه. يجوز أن يتصبب؛ إذ معناه: يقتلني أو أفتدي. وأن يرفع على الاستئناف لا على التشريك^(٣).

وكذا ينصب المضارع بـ(أن) مقدرة إذا عطف على اسم بالواو ونحوها^(٤). أو على مدخول أن؛ نحو: أعجبني قيامك وتخرج. وكقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ الشورى: ٥١.

وكقوله:

لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ وَأَرْضِيهِ مَا كُنْتُ أُوتِرُ أَتْرَابًا عَلَى تَرَبٍّ^(٥)

وكقوله:

إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقَلُهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ^(٦)

(١) «بالنصب على تقدير (أن) على معنى أو هم يسلمون» سقط من (س)؛ لانتقال النظر.

(٢) ينظر: الكتاب: (٤٧/٣)، وإعراب القرآن للنحاس: (٢٠٠/٤)، والمفصل: (ص٣٣٨)، وشرح المفصل: (٣٣/٧)، والإيضاح في شرح المفصل: (٢٤/٢).

(٣) ينظر: الكتاب: (٤٩/٣)، والمفصل: (ص٣٣٨)، والتخمير: (٢٣٣/٣).

(٤) في (س): «ونحو».

(٥) في الأصل، (ن)، (ط): «لرسول»، وهو خطأ.

(٦) البيت من البسيط، وينسب لرجل من طيء في شرح الكافية الشافية: (١٥٥٨/٣)، وينظر: شرح التسهيل: (٤٩/٤)، والارتشاف: (١٦٨٩/٤)، وأوضح المسالك: (ص٦٣٢)، وشفاء العليل: (٩٣٧/٢)، والهمع: (١٤١/٤).

لأنَّ العطفَ يقتضي اشتراكَ المعطوف معَ المعطوف عليه في العامل والاقترضاء ، ولا مشاركةً للفعل مع الاسم فيهما ، فعطف أحدهما على الآخر يوهم الاشتراك فيستلزم التناقض . فيقدَّرُ حرفٌ مصدرِيٌّ ؛ ليكونَ المعطوفُ أيضًا اسمًا حتى تجانسا . وتعيَّن أنْ ؛ لأنها أصلُ الباب ^(٢) . كما مرَّ .

وحذفها لفظًا وإبقاء عملها في غير هذه المواضع سماعيٌّ ؛ فإنْ سُمِعَ ^(٣) مِنْ عَدَلٍ يُقْبَلُ ؛ كما روي : خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ ^(٤) . وكما أنشده سيبويه :

فَلَمْ أَرِ مِثْلَهَا حُبَّاسَةً وَاحِدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ ^(٥)

تقديره : أن أفعله . والحَبَّاسَةُ : المغنم ^(٦) .

==

(١) البيت من البسيط، ويُنسب إلى أنس بن مدركة بن كعب الخثعمي . ينظر : الحيوان : (١٨ / ١) ، والفاضل : (ص ٨٥) ، والعقد الفريد : (٧١ / ٣) ، والتنبيه والإيضاح : (٩٣ / ٢) ، وشرح التسهيل : (٤٩ / ٤) ، وشرح الكافية الشافية : (١٥٥٨ / ٣) .

(٢) ينظر : الإيضاح العضدي : (٣٢١) ، واللباب : (٤٢ / ٢) ، وشرح المقدمة الكافية : (٨٧٦ / ٣) ، وأما ابن الحاجب : (٣٠٤ / ١) ، وشرح ابن الناظم : (٤٨٨) ، والمغني : (٣٨٤ / ٤) .

(٣) «سمع» سقطت من (ط) .

(٤) ينظر : المقتضب : (١٨٨ / ١) ، ومجمع الأمثال : (٢٦٢ / ١) ، وشرح التسهيل : (٥٠ / ٤) ، وشرح الكافية الشافية : (١٥٥٩ / ٣) ، والارتشاف : (١٦٩٠ / ٤) ، والمساعد : (١١٠ / ٣) .

(٥) البيت من الطويل ، نُسِبَ لامرئ القيس في ملحق ديوانه : (٤٧٢) ، ولعامر بن الطفيل ، في صلة ديوانه : (٣٨٤) ، ولعامر بن جوين الطائي .

ينظر : الكتاب : (٣٠٧ / ١) ، والنكت : (٣٦٤ / ١) ، والإنصاف : (٥٦١ / ٢) ، وشرح التسهيل : (٥٠ / ٤) ، وشواهد التوضيح والتصحيح : (١٠١) .

(٦) ينظر : تهذيب اللغة : (خبس : ٨٦ / ٧) ، واللسان : (٦٢ / ٦) ، وتاج العروس : (٥ / ١٦) .

=إِذْ الْغَاوُهَا بَعْدَ حَذْفِهَا هُوَ الْأَصْلُ وَأَكْثَرُ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ (البقرة: ٨٣) أصله: أَلَا تَعْبُدُوا .

تنبيه: إذا أتى مضارعٌ عقيبَ مضارعٍ منصوبٍ بأنْ، ويصحُّ عطفُهُ عليه = يتنصبُ عطفاً عليه ؛ نحو: أريد أن تأتيني ثم تحدثني . ويجوز أن يرفع على الاستئناف ^(١) .
ورُوي على الوجهين قوله :

وَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً فَأُبْهَتْ حَتَّى مَا أَكَادُ أُجِيبُ ^(٢)

وتعيّن الاستئناف في قوله :

عَلَى الْحَكَمِ الْمَأْتِيٍّ يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتَهُ إِلَّا يَجُورَ وَيَقْصِدُ ^(٣)
الْقَصْدُ : الْعَدْلُ ^(٤) .

(١) ينظر : الكتاب : (٥٢ / ٣) ، والمفصل : (٣٤٢) ، والتخمير : (٢٤٠ / ٣) ، والإيضاح في شرح المفصل : (٣٣ / ٢) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لقيس بن الملوّح في ديوانه : (ص ٤٩) ، ونُسِبَ لكثير عزة في ملحق ديوانه : (ص ٥٢٢) ، وللأحوص في ملحق ديوانه : (ص ٢٦٥) ، ولعروة بن حزام في ديوانه : (٢٢) .

وينظر : الكتاب : (٥٤ / ٣) ، والنكت : (٧٢٤ / ١) ، التخمير : (٢٤٠ / ٣) ، وشرح المفصل : (٣٨ / ٧) ، والخزانة : (١٧ / ٢) .

(٣) البيت من الطويل ، نُسِبَ لعبد الرحمن بن أمّ الحكم ، ولأبي اللّحام التغلبي .

ينظر : الكتاب : (٥٦ / ٣) ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس : (ص ١٦٣) ، والتعليقة : (١٧٠ / ٢) ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : (١٨٢ / ٢) ، والنكت : (٧٢٦ / ١) ، والمفصل : (ص ٣٤٢) .

(٤) ينظر : مختار الصحاح : (قصد : ٢٢٤) ، واللسان : (٣٥٣ / ٣) ، وتاج العروس : (٣٨ / ٩) .

إذ لو نُصب (يقصدُ) عطفاً على (يجوز) على التَّشريكِ يكونُ معناه نفى الجور ،
ونفي العدل ؛ وهو يناقضُ مرادهُ ، وهو نفى الجور وإثباتُ العدل ؛ وذلك معنى البيت .
وقوله : (يقصدُ) خبرٌ فيكون معناه : / أمراً ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَالْوَلَدَاتُ يُرْضَعْنَ ﴾
(البقرة: ٢٣٣) .

ويجبُ الرِّفْعُ في قوله : أريدُ أنْ يأتيني فيشتمُّني ؛ إذا لم يُردَّ الشَّتْمُ^(١) .

قال : «يجوز إظهار (أن) مع لام (كي) والعاطفة ، ويجب مع (لا) في
اللام»^(٢) .

أقول : إظهارُ أنْ بعدَ الأشياءِ التي تنصب أنْ بعدها المضارعُ = على ثلاثة أقسامٍ:
جائز ، وواجب ، وممتنع^(٣) :

أما الجائزُ إظهارُها فمع لام كي ؛ لأنَّ الحرف كجزء مدخوله معنى ، وما وضع
على حرف فهو كجزئه لفظاً أيضاً^(٤) ؛ ولذا سَكَّنَ هاء (وهو) ، و(فهو) و(أهو) ، ولام
(وليوفوا) ؛ دون هاءٍ و لام ؛ قال : هو ، وقال : ليوفوا^(٥) . فصيِّروا بها كجزء لفظاً ومعنى ،

(١) ينظر : المقتضب : (٣٢ / ٢) ، وشرح المفصل : (٤٠ / ٧) .

(٢) الكافية في النحو : (ص ١٩٧)

(٣) ينظر : الأصول : (١٤٧ / ٢) ، والتوطئة : (ص ١٤٠) ، وشرح الجمل : (١٤٠ / ٢) ، والبسيط :
(٢٣١ / ١) .

(٤) ينظر : الكتاب : (٧ / ٣) ، والأصول : (١٥٠ / ٢) ، وعلل النحو : (ص ١٩٥) ، والمفصل : (ص ٣٣٦) ،
والتخمير : (٢٢٥ / ٣) ، وشرح التسهيل : (٤٩ / ٤) .

(٥) «ليوفوا» سقطت من (س) .

مع تقوي ظن^(١) الجزئية ؛ بأن حرف الجر لا يدخل الفعل توهم جزئيته له^(٢) .

ويُمنع تقدير (أن) بينهما ؛ إذ لا يقدّر شيء بين حرفي الكلمة ، فيلزم أن يختل الكلام ؛ لفوات معنى التعليل الذي هو المقصود من الكلام فيظهر ؛ ليرفع الوهم . فلا يرد حتى ؛ لأن وضعها ليس على حرف . ولا لام الجحود ؛ لأن إلحاقها نادر ، فلا توهم الجزئية . وإن توهم أنها جزء لا يختل الكلام ؛ إذ ليس لها معنى له اعتباراً بقوت إذا جعلت جزء مدخولها^(٣) .

وقال الحاجبي : «إنما يجوز إظهارها ؛ ليفرق بينها وبين لام الجحود من أول الأمر»^(٤) .

أي : من النظر إليه ؛ من غير نظر إلى أن ما قبلها (كان) المنفي ، أو لا . ولم يعكس ؛ لأن لام الجحود زائدة ، فلو أظهر معها (أن) من غير ضرورة يطول الكلام .

قلت : لقائل أن يقول : حصل الفرق بأنها بعد كان المنفي من أول الأمر من غير نظر إلى أن أن ظهرت أم لا .

وكذا مع العاطفة إذا كان المعطوف عليه اسماً صريحاً ؛ نحو : أعجبني ضربك وأن

(١) في (ط) : «(لس)» ، وهو تحريف .

(٢) «مع تقوي ظن توهم جزئيته له» سقط من (س) .

(٣) ينظر : شرح الرضي : (٢ / ٨٩٢) .

(٤) شرح المقدمة الكافية : (٣ / ٨٧٧) ، والإيضاح في شرح المفصل : (٢ / ١٧) ، والمباحث الكاملية : (١ / ١٤٥) .

تَشْتَمُ^(١) . لثلا يكون ظاهره من عطف شيء على شيء لم يشتركا عاملاً ، ولا اقتضاءً^(٢) .

وقال الجزولي : «لَمَّا لَمْ يُعْطَفْ فِعْلٌ عَلَى اسْمٍ وَلَا بِالْعَكْسِ»^(٣) .

أما إذا كان الفعل في تأويل الاسم يعطف ، فلو لم يظهر (أن) في شيء أصلاً ؛ لتوهم جواز عطف أحدهما على الآخر . وإذا ظهرت في بعض يدل على أنه جعلته في تأويل المصدر ، وعلى تقديرها في بقية الصور^(٤) .

وقال الحاجبي : «إِنَّمَا ظَهَرَتْ لِلْفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ^(٥) عَاطِفَةٍ عَلَى الْفِعْلِ الصَّرِيحِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ»^(٦) .

قلت : الفصل حصل ثمة بكون لفظ المعطوف عليه فعلاً صريحاً ، وهنا اسماً صريحاً من أول الأمر .

وأما الواجب إظهارها فإنه قبل (لا) النافية الداخلة على المضارع إذا كان قبلها لام

(١) «تشتم» سقطت من (س) .

(٢) ينظر : الأصول : (١٤٩ / ٢) ، والإيضاح العضدي : (ص ٣٢١) ، والمقتصد : (١٠٦٠ / ٢) ، وشرح الوافية : (ص ٣٥١) ، وشرح الكافية الشافية : (١٥٥٧ / ٣) ، وشرح اللمحة البدرية : (٣٤٣ / ٢) .

(٣) ينظر : المقدمة الجزولية : (ص ٣٨) ، وعبرة الجزولي : «ويؤيد ذلك في حروف العطف كونه لا يربط بين مختلفي الجنس» . أمّا ما ذكره الركني فهي عبارة الشلوين في شرح المقدمة الجزولية الكبير : (٤٧١ / ٢) ، وينظر : التوطئة : (ص ١٤٤) ، والمباحث الكاملية : (١٤٥ / ١) .

(٤) ينظر : المقدمة الجزولية : (ص ٣٨) ، والمباحث الكاملية : (١٤٩ / ١) .

(٥) في (ط) : «وأن» .

(٦) شرح المقدمة الكافية : (٨٧٧ / ٣) .

كي ، نحو : أَسَلَمْتُ لِثَلَا أَدْخَلَ النَّارَ^(١) . لَأَنَّ اللَّامَ أَوْغَلَ جَزْئِيَّةً لَمَّا بَعْدَهَا هُنَا ؛ إِذْ مَا بَعْدَهَا لَمْ يَسْتَقِلَّ جِزْءًا ؛ لِأَنَّهُ حَرْفٌ مِنْهَا ثَمَّةٌ ؛ إِذْ مَدَّخُولُهَا ثَمَّةٌ فِعْلٌ ، مَعَ أَنَّ تَقْوِيَّ ظَنِّ الْجِزْئِيَّةِ هُنَا أَقْوَى ؛ إِذْ اللَّامُ الَّذِي مَدَّخُولُهَا مَفْرُودٌ لَا يَدْخُلُ (لَا) الَّتِي هِيَ أَوَّلُ الْجُمْلَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ كَدَّخُولِهَا الْجُمْلَةَ^(٢) ، فَيُظْهِرُ أَنَّ ؛ لِثَلَا تُظَنَّ جِزْئِيَّةَ اللَّامِ فَيَفُوتُ عَدَمُ مَعْنَى التَّعْلِيلِ . وَإِنَّمَا يَجِبُ^(٣) لِثَلَا يَلْغُو^(٤) زِيَادَةَ الْقُوَّةِ .

وإنَّ التَّفَرُّقَةَ فِي الْحِكْمَةِ تُوجِبُ التَّفَرُّقَةَ فِي الْحُكْمِ ، أَيْ : لَمَّا قَوِيَ مَانِعُ تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرُهُ أَقْبَحَ ؛ فَيَجِبُ إِظْهَارُهُ . أَوْ لَا سَتَكْرَاهِ تَوَالِي اللَّامَيْنِ^(٥) .

قَالَ الْحَاجِبِيُّ : «يُظْهِرُ ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ حَرْفِ الْجَرِّ مَفْرُودٌ ، وَحَرْفُ النَّفْيِ يَكُونُ فِي صَدْرِ الْجُمْلَةِ ؛ فَيُلَاوِهَا (لَا)^(٦) النَّافِيَةَ يَنَافِي وَضْعُهَا ؛ إِذْ لَا تَبْقَى^(٧) صَدْرِيَّتُهَا الْجُمْلَةُ»^(٨) .

ثُمَّ أَجَابَ عَنْ سَوَالٍ مُقَدَّرٍ وَهُوَ : إِدْخَالُ أَنْ (لَا) النَّافِيَةَ يَسْتَلْزِمُ التَّنَافِي ؛ إِذْ أَنْ فِي

(١) ينظر : المفصل : (٣٣٦) ، وشرح الوافية : (ص ٣٥١) ، والتخمير : (٢٢٦ / ٣) ، وشرح الكافية الشافية : (١٥٣٨ / ٣) .

(٢) بعدها في (ط ، س) : «لأنَّه يكون» .

(٣) «يجب» سقطت من (س) .

(٤) في (ط) : «يلحق» .

(٥) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير : (٤٦٨ / ٢) ، وشرح الجمل لابن عصفور : (١٤٠ / ٢) ، وشرح الرضي : (٨٩٣ / ٢) ، والمغني : (١٦١ / ٣) .

(٦) «لا» في موضعها بياض في : (س) .

(٧) من (ن) ، وفي بقيه النسخ : «تنفي» ، وهو تصحيف .

(٨) ينظر : شرح المقدمة الكافية : (٨٧٧ / ٣) ، والإيضاح في شرح المفصل : (١٧ / ٢) .

موضع المفرد ؛ إذ هي مع ما بعدها مفردٌ ، ولا يكون أول الجملة دائماً = بأن مثله ثابت^(١) .

وقال : «وإنما جَوَزَ أن يدخل (لا) النافية جملة هي صلة لأن المصدرية الظاهرة ؛

مقوله تعالى : ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ (الحديد: ٢٩) . وإن لم تبق صدرية ؛ لأنها لا

تقع بعد أن ، وما بعدها مفردٌ ؛ لأن مثلاً ثابت في قولك : مررت بالذي لا يخرج . فلو

حُذِفَ أن لفظاً من لئلا ولي (لا) النافية اللام ، وكان^(٢) كحذف حرف الجر من الذي في

المثال المذكور ، وإيلائه (لا) التي هي في صدر صلتِه = وذلك ممتنع^(٣) .

قلت : يلزم على ما ذكره امتناع : سيبعد زيد حتى لا أراه . ونحوه . والذي في المثال

المذكور إن ساوى أن في الحكم ؛ وهو : أنه مع ما بعده مفرد = يرد ذلك الإشكال فيه ، وهو

: ألا تبقى صدرية لا أيضاً ؛ فلا يتجه التشبيه به ، وإلا ، وهو أنه اسم برأسه يقع بعده جملة .

فلا منافاة بينه وبين / (لا) النافية الواقعة صدر صلتِه ، فقولك : مررت بالذي لا يخرج . [١٨٦/ب]

مثل : مررت برجل لا يبصر = فلا يتجه التشبيه أيضاً .

تنبيه - يَظْهَرُ به ما مرَّ - : إذا تَوَسَّطَ حرفٌ مَصْدَرِيٌّ ظاهراً أو مقدراً بين حرفي جرٍّ

ونفي = فلا محذور ؛ لأن ما بعد أن جملة لفظاً ، فيكون حرف النفي داخلاً على مقتضاه ؛ إذ

مقتضاه أن يدخل ما هو جملة لفظاً ، وإن كان في حكم مفرد ؛ لصحة : مرر برجل لا يكرم

الضيف .

(١) في (س) : «نائب» .

(٢) في (ط ، س) : «فكان» .

(٣) شرح المقدمة الكافية : (٣/ ٨٧٧) .

والحرفُ المصدريُّ [مع^(١)] ما بعده مفرد معنى كالخبر الجملة للمبتدأ ؛ فيكونُ حرفُ الجرِّ داخلاً على مقتضاه أيضاً ، وهو^(٢) المفرد .

وكذا لا محذورَ في اجتماع أنْ و (لا) النافية لأنَّ أنْ مع ما بعدها في تأويل المفرد معنى ، ولم يشترط في لا ومدخولها ألا يكونَ في تأويل المفرد ؛ لما ذكرنا من المثال^(٣) .

وأما الممتنعُ إظهارُها فبقيةُ المواضع المنصوبة بأنْ ؛ فلا يظهرُ بعدَ حتَّى ، والفاء ، والواو . فيمتنع : أسلمتُ حتَّى أنْ أدخلَ الجنةَ . و : أكرمني فأنْ - أو : وأنْ - أكرمك . إذ لا حاجة إلى إظهارها مع وجود الدالِّ عليها ؛ وهو : نصبُ المضارع . ولأنَّه يصيرُ كعطفِ الاسمِ على الفعلِ ، ولأنَّ الكلامَ مع تقديرها أخصرُ^(٤) .

(١) تكملة من (ن ، ط ، س) .

(٢) في (ط ، س) ، وفي الأصل : «فهو» .

(٣) «وكذا لا محذور لما ذكرنا من المثال» سقط من (س) .

(٤) ينظر : الكتاب : (٣/٧ ، ٢٨) ، والإيضاح العضدي : (ص ٣٢١) ، وشرح الجمل : (٢/١٤٠) ، وشرح

التسهيل : (٤/٣٦) ، والبسيط في شرح الجمل : (١/٢٣٢) .

[جرم الفعل المضارع]

قال : «وينجزم بـ(لم) ، و (لما) ، ولام الأمر و(لا) في النهي. وكلُّ المجازاة ؛ وهي : (إن) ، و (مهما) ، و (إذا) ، و(حيثما) ، و (متى)^(١) ، و (من)، و(ما) ، و(أنى) ، و(أي) . وأما مع (كيفما) و(إذا) فشاذٌّ^{(٢)(٣)}.

أقول : الجزم لغة : القَطْعُ . وفلان جازمٌ في هذا الأمر ، أي : قاطعٌ للشك^(٤) .

وتعمل هذه الحروف الخمسة -يعني : (لم) ، و(لما) ، ولام الأمر ، ولا^(٥) النهي، و(إن) الشرطية = الجزم^(٦) .

أما عملها فلاختصاصها بما كان الأصل فيه أن يكون معرباً وهو المضارع^(٧) ، وتأثيرها فيه ؛ لتغيّر دلالاته باعتبار مادته وصورته بها . كما يأتي . = فيشبهه عوامل الأسماء ؛

(١) في (س) : «ما هي» ، وهو خطأ .

(٢) «وإذا فشاذ» سقط من (س) .

(٣) الكافية في النحو : (ص ١٩٧) .

(٤) ينظر : اللسان : (ج ز م ١٢ / ٩٧) ، والمصباح المنير : (ص ٦٤) ، والقاموس المحيط : (ص ١٠٨٨) ، والكيليات : (ص ٣٥٥) .

(٥) «لا» سقطت من (س) .

(٦) ينظر : الكتاب : (٨ / ٣) ، والمقتضب : (٤٣ / ٢) ، والأصول : (١٥٦ / ٢) ، والإيضاح العضدي : (ص ٣٢٨) ، والمفصل : (ص ٣٤٣) .

(٧) ينظر : الكتاب : (٩ / ٣) ، وشرح المفصل : (٤٠ / ٧) ، وشرح التسهيل : (٥٧ / ٤) .

فإنَّها^(١) أيضًا مختصةٌ بها أصلُ الإعرابِ ومؤثرةٌ في مدلوله . كما مرَّ . ومشابهتها لها معنى يُوجب عملها ؛ كما في النظائر .

وأما عملُها الجزمُ فإنَّها وإنْ شابهت عواملَ الاسمِ في التأثير - وهو شبهٌ معنوي - لم يشبه شيئاً منها على التَّعيينِ لا لفظاً ولا معنى - بخلاف (أن) الناصبة مثلاً - حتَّى تعملَ عمله . وهذا معنى قولهم : لا أصلٌ للجوازمِ في العملِ بخلافِ النواصبِ . وإذا غايرتها لفظاً ومعنى عملت عملاً غيرَ عملِها ، وهو الجزمُ . أو لأنَّ (لم) و (لما) لما اقتضيا الماضي ؛ لأنَّهما نقلًا المضارعَ إلى الماضي ، وحالُه ومقتضاه البناءُ ، والأصلُ فيه السُّكُونُ ، فاللائقُ أنْ يجزما ؛ لتوافقَ مقتضاهما لفظاً لحال ما اقتضاه معنى .

وأمرُ الحاضرِ مبنيٌّ ، وأمرُ الغائبِ يُشبهُه فَجَزَمَهُ لامُ الأمرِ ؛ لشبهه لفظاً أيضًا ، ثم حمل (لا) الناهية عليها ؛ لأنَّها للطلبِ أيضًا . أو لأنَّها تحدث في الأفعال معانٍ لم توجد في الاسم من الشرط ، والأمر ، والنهي ، ونفي الماضي ؛ فعملت عملاً لم يوجد فيه ، وهو الجزم^(٢) .

فإن قيل : لامُ الأمر^(٣) تُشبه لامَ الجرِّ تأثيرًا ، أو لفظاً فلتعمل عملها^(٤) .

قلتُ : أصلُ الجارَّةِ الفتحُ ، وإنَّما كُسِرَتْ مع المظهر لتفارق الابتدائية على الأصح .

(١) في (ن) : «فإنَّها» ، وفي (س) : «ذاتها» .

(٢) ينظر : شرح المفصل : (٤١ / ٧) ، وشرح ابن الناظم : (٤٩٤) .

(٣) «الأمر» سقطت من (س) .

(٤) ينظر : المساعد : (١٢١ / ٣) .

ولم يعكس ؛ إذ في الجارّة موافقة العمل^(١) ؛ ولذا بقيت على الفتح إذا دخلت المضمرة ؛ إذ لا اشتباه معه ، مع أنّ أصل الجازمة الشكّون على ما اختاره المالكي^(٢) . ولم يشبه اللام التي أمر ؛ نحو : ل زيدا . إذ ليس بناؤها كذلك ، وإنّما صارت كذلك بالإعلال . ولا تعتبر مثل هذه المشابهة . كما سيجيء في الحرف .

قيل : ينبغي ألاّ تعمل إن الشرطية ؛ لأنّها تدخل الماضي كثيرا ؛ ولذا ذهب بعض إلى أنّ المضارع يصير مبنيا بدخول أداة الشرط^(٣) .

قلت : أصلها أن تدخل المضارع ليقّل النقل^(٤) والتغيّر ؛ لأنّ الشرط يكون في المستقبل ، إلاّ أنّه لكثرة وقوعه توسّعوا فيه فأدخلوا الماضي أيضا ، ويكون في موضع المضارع ؛ ولذا قيل : إنّ مجزوم المحلّ ، مع أنّ إعراب الفعل لفظي لا يقدر في محله ؛ كما مرّ في جمع المؤنث^(٥) .

وإنّما عملت (إن) لتأثيرها ؛ إذ تُخرج الفعل عن أن يكون مع فاعله جملة ، وتجعله شرطا وجزاء ، وتخصّه^(٦) بالاستقبال . وجزمت ؛ لأنّها بمعنى لم يقبله إلاّ الفعل فعملت

(١) ينظر : شرح التسهيل : (٥٨ / ٤) .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية : (١٥٦٣ / ٣) .

(٣) يشير إلى رأي المازني . ينظر : الإنصاف : (٦٠٢ / ٢) ، وشرح الرضي : (٩١١ / ٢) ، والهمع : (٣٣٢ / ٤) .

(٤) في (س) : «النقل الفعل» ، وهو خطأ .

(٥) ينظر : الكتاب الركني : (ل ١٥٥ / ب) .

(٦) من (ن ، س) ، وفي الأصل (مختصة) .

عملاً لا يقبله إلا الفعل . أو للتخفيف ؛ لاقتضاءها الجملتين^(١) .

ولم يعمل النَّصَبَ لشبهه (إن) المخففة ؛ لأنَّ إلغائها أكثر فلا يصلح لأنَّ يعمل ؛
لشبهها^(٢) عاملاً آخر . بخلاف (أن) المخففة فإنَّها عملت دائماً في ضمير الشأن أو في غيره ،
ولأنَّها لم تشبهها معنى . والأصل في المجازاة إن ؛ لأنَّ الشرط معنى من المعاني فيكون
بحرف كالتنفي والاستفهام ؛ ولذا هي أكثر استعمالاً^(٣) .

وتعمل ظاهرة ومضمرة / وقد لا يليها الفعل ؛ بل يُحذف ويقوم غيره مقامه^(٤) [أ/١٨٧]
كقوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة: ٦) .

وقد يوقف عليها ؛ نحو : صلَّ خلف فلانٍ وإن . أي : وإن فسق . فجزمه أصالة^(٥) .
أصالة^(٥) .

وعملت أسماء الشرط (وأربع منها أسماء ؛ وهي : مَنْ ، و مَا ، و مَهْمَا ، و أَيّ ،
والبواقي ؛ وهي : أُنْى ، و أين ، و متى ، و حيثما ، و إذما^(٦) ، و إذا ما - إن قيل : هي تجزم

(١) ينظر : شرح التسهيل : (٤ / ٦٧) ، وشرح ابن الناظم : (ص ٤٩٤) .

(٢) في (ن ، س) : «بشبهها» .

(٣) ينظر : الكتاب : (٣ / ٦٣) ، والأصول : (٢ / ١٥٨) ، وشرح السيرافي : (٣ / ٢٥٥) ، والبديع في علم
العربية : (١ / ٦٢٥) .

(٤) ينظر : المقتضب : (٢ / ٧٣) ، والتبصرة والتذكرة : (١ / ٤١٨) ، والمرتجل : (٢٢١) ، واللباب : (٢ / ٥٧) ،
وشرح الرضي : (٢ / ٩١١) .

(٥) ينظر : المقرب : (١ / ٢٧٦) ، وشرح الكافية الشافية : (٣ / ١٦١٠) ، وشرح ابن الناظم : (٥٠٢) .

(٦) «إذما» سقطت من (س) .

=ظروف) =عَمَلٌ إِنَّ^(١)؛ لتضمُّنها إيَّها؛ فإنَّ معنى: مَنْ تُكْرِمُهُ^(٢) أَكْرِمُهُ: إِنَّ تُكْرِمُ زَيْدًا، أو بكَرًا^(٣) أو عمرًا، أو خالدًا، أو واحدًا، أو^(٤) غيرهم =أَكْرِمُهُ. إِلَّا أَنَّهُ اخْتَصَرَ؛ لئَلَّا يَطُولَ الكلامُ به^(٥). فَوَضَعَ مَنْ لَجَمِيعِ الْعُقَلَاءِ مُتَضَمِّنًا إِنَّ تَحْقِيقًا^(٦). وهكذا في غيره من الأسماء المذكورة على حسب معانيها. وما تَضَمَّنَ مُقْتَضِيًا يقتضي اقتضاؤه فيَعْمَلُ عمله^(٧).

والجزمُ بـ إذا^(٨)، وبـ إذا ما، وبـ كيفما^(٩)؛ كقوله^(١٠):

(١) «عمل إن» سقط من (س).

(٢) في (ط): «تكرم».

(٣) «بكرًا» سقطت من (ط).

(٤) «أو» سقطت من (س).

(٥) ينظر: الكتاب: (٥٦/٣)، والأصول: (١٥٩/٢)، والمقتصد: (١١٠٨/٢)، والبدیع في علم العربية:

(١/٢٢٧)، وشرح الرضي: (٩٠٩/٢).

(٦) في (س): «تحقيقًا».

(٧) ينظر: الكتاب الركني: (ل ١٣١/ب)، وشرح الرضي: (٩١٠/٢).

(٨) في (س): «لم»، وهو خطأ.

(٩) قوله: «والجزم بـ إذا» وبـ إذا ما» وبـ كيفما» عبارة مقحمة، والأصل أن تكون بعد قوله: «مركبيها

للمعضلة»؛ لتستقيم العبارة.

(١٠) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه: (ص ٤٣)، وشرحه: (ص ٢٢٠)، وروايتها: تبثس.

وينظر: الكتاب: (٥٨/٣)، والمقتضب: (٤٧/٢)، والفاخر: (ص ٢٦٨)، وشرح أبيات سيويه للنحاس:

(ص ١٦٤)، وشرح السيرافي: (٢٥٣/٣)، والمفصل: (ص ٢٠٣).

فَأَصْبَحْتُ أَنِّي تَأْتِيهَا تَلْتَبِسُ بِهَا كَلَا مَرَكَبِيهَا تَحْتَ رِجْلَيْكَ شَاجِرُ

يخاطبُ رجلاً وقعَ في أمرٍ صَعْبٍ . أي : كيف أتيتَ هذه المعضلةَ من قُدَّامٍ أو خَلْفٍ؟! ^(١) . و الشَّاجِرُ : ما دَخَلَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ ففَرَجَهُمَا ^(٢) .

وهاء (مركبيها) للمعضلة = ضعيف ^(٣) جداً ^(٤) ؛ لما مرَّ في الظَّرْفِ المبني ^(٥) .

قيل : الشَّرْطُ أو الجزاءُ عاملٌ في أسماءِ الشَّرْطِ ، فلو عملتَ فيهما لزمَ الدَّورُ ^(٦) .

قلتُ : مرَّ جوابُهُ في الكناياتِ ^(٧) .

مسألة : (إذما) و (حيثما) من أدواتِ الشَّرْطِ والجزمِ ، وأَمَّا إِذْ ^(٨) و حيثُ فلزما الإضافةُ إلى الجملةِ ؛ ليرفعَ بها إبهامَهُما ؛ كما للموصولِ بالصلةِ ^(٩) ^(١) . والإضافةُ من خواصِّ

(١) «أو خلف» سقطت من (س) .

(٢) ينظر : اللسان : (ش ج ر ٤ / ٣٩٤) ، والقاموس المحيط : (ص ٤١٤) ، وخزانة الأدب : (٧ / ٩٢) .

(٣) «من قُدَّام للمعضلة ضعيف» سقط من (ط) ؛ لانتقال النظر .

(٤) ينظر : الكتاب : (٣ / ٦٠) ، والأصول : (٢ / ١٦٠) ، والتبصرة والتذكرة : (١ / ٤٠٩) ، وشرح المقدمة

المحسبة : (٢٤٨) ، والبديع في علم العربية : (١ / ٦٢٧) .

(٥) ينظر : الكتاب الركني : (ل ١٣١ / ب) .

(٦) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : (٢ / ٣٥ ، ٣٦) .

(٧) ينظر : الكتاب الركني : (ل ١٢٩ / ب) .

(٨) في (س) : «إذا» .

(٩) من (ن ، ط ، س) ، وفي الأصل (والصلة) .

خواصّ الأسماء فنافت^(٢) الجزم ، والمجازاة بهما ، ثم زيد عليهما ؛ ليكفهما عن الإضافة ، ويعود إبهامهما فتهيأ^(٣) للمجازاة^(٤) بهما ، والجزم^(٥) ؛ كقول عباس بن مرداس^(٦) :
 إِذَا دَخَلْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا أَطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ
 فصارَ حيثما بمنزلة أين ، وإذما وإذاما^(٧) بمنزلة متى ؛ معنًى ، وعملاً^(٨) .

ومذهب سيويو : أنَّ إِذَا حرفٌ ، وزالَ عن إِذ اسميتها ؛ لأنَّها^(٩) مثلُ إنَّ معنًى وعملاً^(١٠) ، ولم يقبلَ لشيءٍ مِنْ علاماتِ الاسمِ التي قَبَلَهَا قَبْلَ التَّركيبِ ؛ من التنوين ،

==

(١) ينظر : الكتاب : (٥٦/٣) ، والمقتضب : (٤٦/٢ ، ٥٣) ، وشرح التسهيل : (٧٢/٤) ، وشرح الرضي : (٩٠٩/٢) .

(٢) من (ن ، ط) ، وفي الأصل : (فبانت) .

(٣) في (س) : «فباهها» ، وهو خطأ .

(٤) من : (س) ، وفي الأصل ، و (ن) : «للمجاز» ، وفي (ط) : «للمجازة» .

(٥) ينظر : التعليقة : (١٧٢/٢) ، والبدیع في علم العربية : (٦٢٧/١) ، وشرح الكافية الشافية : (١٦٢٠/٣) ، وشرح الرضي : (٩٠٩/٢) ، والجنى الداني : (ص ١٩٠) .

(٦) البيت من الكامل ، وهو في ديوانه : (ص ٨٨) ، ورواية الديوان : إمّا أتيت . وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

وينظر : الكتاب : (٥٧/٣) ، والجمل : (ص ٢١٦) ، ومعاني الحروف : (ص ١٥٦) ، وشرح أبيات سيويو لابن السيرافي : (٩٣/٢) ، والخصائص : (١٣١/١) ، والخزانة : (٢٩/٩) .

(٧) «وإذاما» سقطت من (ن) .

(٨) ينظر : شرح المفصل : (٤٦/٧) .

(٩) في (ن) : «لأنَّها» .

(١٠) ينظر : الكتاب : (٥٦/٣ ، ٥٧) ، وشرحه للسيرافي : (٢٥٨/٣) ، وشرح الجمل : (١٩٥/٢) ، وشرح

والإضافة . ووقوعها مفعولاً به ؛ كقوله تعالى : ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾ (الأعراف: ٦٩) ، ومفعولاً فيه ؛ كقوله تعالى : ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾ (البقرة: ١٢٤) . ولم يعد إليه ضمير^(١) .

وذهب أبو عليّ والمبرد إلى أنّها باقية على^(٢) اسميتها ، إلا أنّ مدلولها من الزمان صار مستقبلاً^(٣) .

قلت : صيرورة الاسم حرفاً ، أو بالعكس بزيادة ما = لم يوجد ؛ فإنّ (حيثما) و(متى ما)^(٤) باقيتان على اسميتهما ، وإنّما و ربّما على حرفيتهما ، و طالما على فعليتها^(٥) . نعم بزيادة (ما) يخرج عن الماضي ، وتتضمن معنى [إن]^(٦) ، ولا يلزم منه أن يزداد^(٧) فيها؛

==

الرضي : (٩٠٧/٢) ، والمغني : (٤٦/٢) .

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية : (١٦٢٢/٣) ، وشرح التسهيل : (٦٧/٤) ، (٧٢) .

(٢) من (ط ، س) ، وفي الأصل : «إلى» .

(٣) ينظر : المقتضب : (٤٦/٢-٥٣) ، والإيضاح العضدي : (ص ٢٣٢) ، ويُنظر : الأصول : (١٥٩/٢) ،

وشرح المفصل : (٤٦/٧) ، وشرح الكافية الشافية : (١٦٢٢/٣) ، وشرح الرضي : (٩٠٨/٢) .

وصرح المبرد بأنّ إذا حرفٌ ، فقال : «ومن الحروف التي جاءت لمعنى : إن ، وإذما» . المقتضب : (٤٥/٢) .

وَيُنظر : الجنى الداني : (ص ١٩١) ، والمغني : (٤٦/٢) ، والمساعد : (١٤١/٣) .

(٤) في جميع النسخ : «متياً» .

(٥) ينظر : المقتضب : (٥٤/٢) .

(٦) تكملة من (ط ، س) ، يتم بها المعنى .

(٧) من (س) ، وفي الأصل : «يراد» .

فيصح أن يقع ظرفاً عند من يقول باسميتها ، وهو علامة الاسم .

وظنَّ الحاجبيُّ أنها حرفٌ موضوعٌ هكذا ؛ لأنَّه قال : «إذما من الحروفِ الجازمةِ . وهو المختارُ»^(١) .

وعندَ بعضٍ : أنها (إذ) الظرفيةُ ضُمَّتْ إليها^(٢) (ما) فاكْتَسَبَ الشَّرْطَ كحيثما^(٣) .

فأوردَ عليه : أنه تكون دالَّةً على الماضي ؛ إذ هو معناها في الظرفية ، وعلى المستقبل ؛ إذ هو معناها في الشرطية . ودلالةُ الشيء على الزمانين معاً محالٌ^(٤) .

ولا بُعْدَ^(٥) أن يُجَابَ عنه : بأنَّه إذا زِيدَ (ما) زال دالالتها على المضي ، وحصل^(٦) دالالتها على الشرطية المستلزمة للاستقبال .

ولا بُعْدَ في أن يغيَّرَ الحرفُ بعضَ مدلولِ الكلمة ؛ كما في : يضربُ ولم يخرجْ^(٧) .

والجزم بـ إذا ضعيفٌ ؛ ألحقت بها (ما) ، أو لم تلحقْ^(٨) . وقد مرَّ في الظرف المبني^(٩)

(١) الإيضاح في شرح المفصل : (٣٥ / ٢) ، وينظر : شرح الوافية نظم الكافية : (ص ٣٥٢) .

(٢) في (ن) : «إليه» .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٣٥ / ٢) ، وشرح الرضي (٩٠٨ / ٢) ، والمساعد (١٤١ / ٣) .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : (٣٥ / ٢) .

(٥) في (س) : «يبعد» .

(٦) في (ط) : «وجعل» .

(٧) ينظر : المقتضب : (٤٩ / ٢) ، والبغداديات : (ص ٢٩٥) ، والإيضاح في شرح المفصل : (٣٥ / ٢) .

(٨) ينظر : الكتاب : (٦٠ / ٣ ، ٦١) ، والمقتضب : (٥٤ / ٢) ، والجمل : (٢١٦) ، والتعليقة : (١٧٥ / ٢) ،

المبني^(١) .

تنبيه : زيادة (مَا) مع مَنْ ، و أَنَّى ، و مَهْمَا ممنوعة . ومع (إِذ) ، وحيثُ إذا كانتا للمجازاة لازمة . ومع البواقي جائزة^(٢) .

و مهما وهي بمعنى ما أصلها : مَا مَا . الأولى شرطية ، والثانية زائدة للتأكيد ، أبدلت [ألف]^(٣) الأولى هاء ؛ لثقلِ تنالي المثليين ، ولو قلبت الثانية هاءً تُوهم أنها للوقف ؛ ولأن الاسم أقعد^(٤) بالتغيير .

ولو كانت كلمة واحدة لكتبت ألفه ياء وأميلت . قاله الخليل^(٥) .

وقيل : هي بكمالها كلمة ؛ لأن التركيبَ خلاف الأصل ، فلا يصار إليه من غير ضرورة .

ودليلُ اسميتها : عودُ الضمير إليها^(١) ؛ كقوله تعالى : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ ءَايَةٍ ﴾

✍ =

وشرح المقدمة المحسبة : (ص ٢٤٧) ، والحلل في إصلاح الخلل : (ص ٢٧٧) .

(١) ينظر : الكتاب الركني : (ل ١٣١ / ب) .

(٢) ينظر : المقتضب : (٢ / ٤٧ ، ٥٣) ، والأصول : (٢ / ١٦٠) ، والمقرب : (١ / ٢٤٧) ، وشرح الكافية

الشافية (٣ / ١٦٢١) ، وشرح الرضي : (٢ / ٩٠٩) ، والبسيط في شرح الجمل : (٢ / ٣٤٠) .

(٣) تكملة من (س) .

(٤) في (س) : «أبعد» .

(٥) ينظر : الكتاب : (٣ / ٥٩) ، وتأويل مشكل القرآن : (٥٣٢) ، والمقتضب : (٢ / ٤٧) ، والأصول :

(٢ / ١٥٩) ، والتبصرة والتذكرة : (١ / ٤٠٩) ، وشرح التسهيل : (٤ / ٦٨) .

لَتَسْحَرَنَّا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾ (الأعراف: ١٣٢) .

وقال الكوفيون : أصلها ^(٢) مَهْ ؛ بمعنى : اكْفُفْ ، زَيْدٌ عليها ما فحدث بالتركيب معنى الشرطية ^(٣) .

فرغ : إذا زِيدَ (ما) بعد (أَيَّ) :

- فإنْ ذَكَرَ المضافُ إليه فالأجود تقدمها عليه ؛ كقوله تعالى : ﴿أَيُّهَا الْأَجَلَيْنِ

قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ ^(٤) (الفصص: ٢٨) . وقد جاءت مؤخرة عنه ^(٥) ؛ كقوله ^(٦) :

فَأَيُّهَا مَا أَتْبَعَنِّ فَإِنِّي حَرِيصٌ عَلَى إِثْرِ الذِّي أَنَا تَابِعٌ

- وإنْ لَمْ يُذَكَّرْ وَلِيَهَا التَّنْوِينُ ، ووليها ما ^(٧) ؛ كقوله تعالى : ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ

==

(١) ينظر : شرح المقدمة المحسبة : (ص ٢٤٦) ، والبديع : (١/ ٦٢٦) ، وشرح المفصل : (٧/ ٤٢) ، وشرح التسهيل : (٤/ ٦٨) ، وشرح الرضي : (٢/ ٩٠٥ ، ٩٠٦) ، والجنى : (ص ٥٥١) .

(٢) في (ن) : «أصله» .

(٣) ينظر : الكتاب : (٣/ ٦٠) ، ومعاني القرآن وإعرابه : (٢/ ٣٦٩) ، وشرح السيرافي : (٣/ ٢٦٠) ، وشرح الجمل : (٢/ ١٩٥) ، والارتشاف : (٤/ ١٨٦٣) ، ومدرسة الكوفة : (ص ٢٢٩) .

(٤) ينظر : أمثلة الجزولية (ص ١٧٥) ، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٢١) ، والمساعد (٣/ ١٤٣) .

(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية : (٣/ ١٦٢١) .

(٦) البيت من الطويل ، استشهد به الفراء ، ولم ينسبه لقائل .

معاني القرآن : (٢/ ٣٠٥) ، وينظر : جامع البيان : (١٩/ ٥٦٦) ، وشرح الكافية الشافية : (٣/ ١٦٢١) .

(٧) ينظر : شرح الكافية الشافية : (٣/ ١٦٢٢) ، والمساعد : (٣/ ١٤٣) .

الحُسْنَى ﴿الإسراء: ١١٠﴾ .

وقد مرَّ أنَّها اسم مبهمٌ ، وبعض ما يُضاف إليه ؛ فهي ظرف إن أضيف إليه ^(١) .

وقد يُجْزَمُ بـ إن ^(٢) مقدَّرة بعد الأمر [ونحوه] ^(٣) / ؛ نحو : أَكْرَمَنِي ^(٤) أَكْرَمَكَ ، تقديره : أَكْرَمَنِي إن تُكْرِمَنِي أَكْرَمَكَ ^(٥) .

قال : «(فَلَمْ) لقلب المضارع...» ^(٦) إلى آخره .

أقول : أخذَ بيْنُ معنى الجوازم ^(٧) وتأثيرها في معنى المضارع الموجب لعملها ، فقال فقال : وضع (لم)، و(لما) لقلب معنى المضارع ماضياً ، ونفيه . فمعنى لم يقيم : ما قام . وكذا معنى : لما يقيم . إلا أنَّ المراد بـ لم مطلق الانتفاء ؛ إذ قد يستعمل في انتفاء غير محدود ؛ كقوله تعالى : ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۚ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (الإخلاص: ٤، ٣) ؛ ولذا حَسَنَ : لَمْ يَقْضَ ما لا يكون ^(٨) . وفي انتفاء ^(١) محدود متَّصلٍ بالحال ^(٢) ؛ كقوله

(١) ينظر : الأصول : (١٥٩/٢) ، وشرح التسهيل : (٧٣/٤) ، والمساعد : (١٤٣/٣) .

(٢) «(بأن) سقطت من (س)» .

(٣) تكملة من (ن ، ط ، س) .

(٤) «(نحو : أَكْرَمَنِي) سقط من (ط ، س)» .

(٥) ينظر : الكتاب : (٩٣/٣) ، والمقتضب : (٨٠/٢) ، والأصول : (١٦٢/٢) ، والجمل : (٢١٠) ، والإيضاح العضدي : (٣٣٣) ، والمفصل : (٣٤٣) .

(٦) الكافية في النحو : (١٩٩) .

(٧) في (س) : «(الجوازم)» ، وهو تحريف .

(٨) ينظر : الأصول : (١٥٧/٢) ، والتبصرة والتذكرة : (٤٠٥/١) ، والمفصل : (٤٣٠) ، والبديع في علم

تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ (مريم: ٤)، وفي انتفاء منقطع^(٣)؛ كقوله تعالى:

﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ (الإنسان: ١). وكقوله^(٤):

وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحَدَا لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ^(٥)

ولذا يحسن أن يقال: لم يكن فكان^(٦).

وأما مدلول (لَمْ) فانتفاء محدود متّصل بزمان النطق بها؛ أي: يستمر انتفاؤه من

== حـ

العربية: (١/٦١٩)، وشرح الرضي: (٢/٨٩٥).

(١) «غير محدود.... وفي انتفاء» سقط من (ط)؛ لانتقال النظر.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: (٤/٦٤)، وشرح الكافية الشافية: (٣/١٥٧٢)، والارتشاف: (٤/١٨٥٩)،

والجني: (ص٢٦٨)، والمغني: (٣/٤٧٩)، والمساعد: (٣/١٢٩).

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: (٣/١٥٧٣)، وشرح التسهيل: (٤/٦٤)، والارتشاف: (٤/١٨٥٩)،

والجني: (ص٢٦٨)، المساعد: (٣/١٢٩).

(٤) الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي في الكتاب: (٢/٢١٠)، والمقتضب: (٤/٢٤٧)، والمنصف:

(٢/٢٣٢)، وسر الصناعة: (٢/٥٤١)، وشرح المفصل: (٢/١١)، وشرح الكافية الشافية:

(٣/١٥٧٣).

(٥) من المصادر، وفي جميع النسخ: «يَكُنْ».

(٦) ردّ أبو حيان استشهاد ابن مالك بهذا البيت على أن (لَمْ) للنفي المنقطع بقوله: «هذا تمثيل وهم فيه؛ إذ ليس

من انتفاء المنقطع» التذييل والتكميل: (٥/ل ١٤٠أ) وينظر: تمهيد القواعد: (٩/٤٣١٨)، وشرح

أبيات مغني اللبيب: (٥/١٥٠)، وتبعه ابن هشام في المغني: (٣/٤٨٠)، وينظر: المنصف من الكلام

على مغني ابن هشام: (٢/٦٧).

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية: (٣/١٥٧٣)، والمغني: (٣/٤٧٩).

حين حدوثه إلى حين النطق به . فقولك : ندم زيدٌ ولم ينفعه . معناه : لم ينفعه . وإذا قيل : ولما ينفعه ، معناه^(١) : إلى هذا الوقت^(٢) . ولذا يمتنع أن يقال : لما يُقَضَّ ما لا يكون . و : لَمَّا يَكُنْ ثُمَّ كان^(٣) . وهو المعنى بقوله : ويختص بالاستغراق^(٤) .

وعبارة غيره : الغالب في (لَمَّا) أن يكون المنفي بها قريباً من الحال^(٥) .

ولذا قيل : إنها لنفي (قد فعل) ، ولنفي متوقع وقد يقع بخلافه^(٦) ؛ كقولهم : عصي إبليس ربّه ولَمَّا يندم^(٧) .

وقال الزمخشري : «إنها لنفي (قَدْ فعل) ، وليست للاستغراق»^(٨) .

أي : وليست لنفي الفعل في الزمان الماضي الطويل .

(١) «لم ينفعه ، وإذا قيل : ولما ينفعه معناه» سقط من (س) .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية : (٣/ ٨٧٨) ، والمقرب : (١/ ٢٧١) ، وشرح التسهيل : (٤/ ٦٥) ، والارتشاف : (٤/ ١٨٥٩) .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية : (٣/ ١٥٧٤) ، والمغني : (٣/ ٤٧٩) ، وتمهيد القواعد : (٩/ ٤٣١٣) .

(٤) ينظر : المقدمة الجزولية : (ص ٤٠) .

(٥) نسبه ابن عقيل إلى بعض المغاربة في المساعد : (٣/ ١٢٩) .

وانظر : الارتشاف : (٤/ ١٨٥٩) ، وتمهيد القواعد : (٩/ ٤٣١٣) .

(٦) ينظر : المفصل : (ص ٤٣٠) ، والمرتل : (٢١٣ ، ٢١٤) ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير : (٢/ ٤٨٨) .

(٧) ينظر : المقرب : (١/ ٢٧١) ، وشرح الكافية الشافية : (٣/ ١٥٧٤) ، والمغني : (٣/ ٤٨١) .

(٨) المفصل : (ص ٤٣٠) . وعبارته : «وهي لم ضُمَّت إليها (ما) فازدادت في معناها أن تضمنت معنى التوقع التوقع والانتظار ، واستطال زمان فعلها» .

فقال الأندلسي : «ودلالته^(١) في مثل قول العرب : عصى إبليس ربّه^(٢) ولما يندم = على نفي الندم في الزمان الماضي كله مع طوله . إنما لزمّت من جهة المعنى ؛ لأنّه إذا لم يندم في هذا الزمان القريب مع طول زمان العصيان عليه فإن لم يندم في الزمان المتقدّم عليه أخرى ؛ لا أن وضعها له»^(٣) .

وكذا اختصّ لَمّا بجواز حذف مجزومها ؛ كقولك : قدّم زيد من السفر ولَمّا .
وندم بكرٌ ولَمّا^(٤) . أي : ولما يدخل البيت . ولم^(٥) ينفعه الندم^(٦) .
وكقوله^(٧) :

فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْءًا وَلَمَّا فَنَادَيْتُ^(٨) الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِبْنِي

ويمتنع مثله في (لَمْ) ؛ فكأنّه ناب الزائد على (لم) مناب المجزوم المحذوف^(٩) .

(١) (الأندلسي : ودلالته) سقط من (س) .

(٢) «ربّه» سقطت من (ط) .

(٣) المباحث الكاملية : (١/ ١٧٠) ، وينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير : (٢/ ٤٨٨) ، وشرح الرضي : (٢/ ٨٩٧) .

(٤) «ولمّا» سقطت من (ط) .

(٥) هكذا في جميع النسخ ، والصواب : «ولمّا» .

(٦) ينظر : الكتاب : (٤/ ٢٢٣) ، والأصول : (٢/ ١٥٧) ، ، البغداديات : (ص ٣١٦) ، وعلل النحو : (ص ١٩٩) ، والمفصل : (ص ٤٣٠) ، والجنى : (ص ٢٦٨) .

(٧) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في الصاحبي : (٢١٩) ، وشرح الكافية الشافية : (٣/ ١٥٧٧) ، والمغني : (٣/ ٤٨٣) ، والهمع : (٤/ ٣١٤) ، وشرح أبيات مغني اللبيب : (٥/ ١٥١) ، والخزانة : (١٠/ ١١٣) .

(٨) في (ن) : «وناديت» .

(٩) ينظر : الكتاب : (٤/ ٢٢٣) ، والمرئجل : (٢١٤) ، وشرح المقدمة الكافية : (٣/ ٨٧٨) ، وشفاء العليل :

ومثله جازَ معَ قَدْ^(١) ؛ كما قال : كَأَنَّ^(٢) قَدْ^(٣) .

وقَدْ تَجِيءُ لَمَّا دَالَّةٌ عَلَى وَجوبِ شَيْءٍ لَوْ جَوَّبَ غَيْرُهُ ، فلا يليها إلا فَعْلٌ ماضٍ لفظاً ومعنى ؛ كقوله تعالى : ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ أَلْكَتَهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾ (الكهف: ٥٩)^(٤) .

وهي ظَرْفٌ بمعنى حينٍ مضافةً إلى ما بعدها عند أبي علي^(٥) .

وَحَرْفٌ^(٦) بمعنى اللام عند سيبويه^(٧) . وهو الصَّحِيحُ ؛ لأنَّ المرادَ أَنَّهُمْ^(٨) أَهْلَكُوا

=

(٣/ ٩٤٩) .

(١) ينظر : المفصل : (ص ٤٣٠) ، وشرح الرضي : (٢/ ٨٩٧) ، والبسيط : (٢/ ٢٣٧) ، والمساعد : (٣/ ١٣٠) .

(٢) «كأن» سقطت من (س) .

(٣) يشير إلى قول النابغة :

أَفَدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا نَزَلْ بِرِجَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ

من الكامل في ديوانه : (ص ٣٨) ، وينظر : المقتضب : (١/ ١٨٠) ، والخصائص : (٢/ ٣٦١) ، والأزهية : (ص ٢١١) ، والمفصل : (ص ٤٣٠) ، والخزانة : (٧/ ١٩٧) .

(٤) ينظر : الكتاب : (٤/ ٢٣٤) ، والأصول : (٢/ ١٥٧) ، وحروف المعاني : (ص ١١) ، ومعاني الحروف : (ص ١٣٢) ، وشرح الكافية الشافية : (٣/ ١٦٤٣) ، والجنى : (ص ٥٩٤) .

(٥) ينظر : الإيضاح العضدي : (ص ٣٢٨) ، وكتاب الشعر : (٨٩، ١٠٤) ، والبغداديات : (ص ٣١٦) ، والخصائص : (٢/ ٢٥٣) ، والمقتصد : (٢/ ١٠٩٢) ، والمغني : (٣/ ٤٨٥) .

(٦) في (س) : «وَحُرُوفٌ» ، وهو خطأ .

(٧) ينظر : الكتاب : (١/ ٩٨، ٤/ ٢٣٤) .

(٨) من (س) ، وفي بقية النسخ : «بهم» .

بسبب ظلمهم ، لا أنهم أهلكوا حين ظلمهم ؛ لأنَّ ظلمهم^(١) متقدّم على إنذارهم المتقدّم على إهلاكهم . ولأنّها تقابل [لو]^(٢) .

ودليله : أنّك تقول : لو قام زيدٌ لقمتُ ، ولكنّه لما لم يقم لم أقم . و (لو) لامتناع الشيء لامتناع^(٣) غيره ؛ ف لَمّا^(٤) يكونُ لوجوب الشيء لوجوب غيره ، لا حين وجود غيره^(٥) . وقوى قول الفارسيّ ظاهر^(٦) :

إني لأرجو مُحَرِّزًا أَنْ يَنْفَعَا إِيَّايَ لَمَّا صِرْتُ شَيْخًا قَلِيلًا^(٧)

رَجُلٌ قَلِيعٌ - بالكسر - : إذا لم يثبت قدمه عند الصّراع^(٨) .

وقد يُجَابُ بالجملة فتقارنها الفاء ، أو إذا التي للمفاجأة^(٩) ؛ كقوله تعالى : ﴿فَلَمَّا

(١) «لأنَّ ظلمهم» سقط من (س) ؛ لانتقال النظر .

(٢) ما بين المعقوفين تكملة يلتزم بها الكلام . ينظر : شرح الكافية الشافية : (٣ / ١٦٤٤) ، وشرح التسهيل : (٤ / ١٠٢) ، والبسيط : (٢ / ٢٣٧) ، والجنى : (ص ٥٩٤) .

(٣) «الشيء لامتناع» سقط من (س) ؛ لانتقال النظر .

(٤) من (ن) ، وفي بقية النسخ : «فلا» .

(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية : (٣ / ١٦٤٤) ، والجنى : (٥٩٥) .

(٦) ينظر : شرح التسهيل : (٤ / ١٠٢) .

(٧) الرجز لم يعرف قائله . ينظر : المحكم : (١ / ٢١٨) ، وشرح التسهيل : (٤ / ١٠٢) ، وشرح الكافية الشافية : الشافية : (٣ / ١٦٤٤) ، وشواهد التوضيح والتصحيح : (٢٦) .

(٨) ينظر : إكمال الإعلام بتثليث الكلام : (قلع ٢ / ٥٢٨) ، واللسان : (٨ / ٢٩٠) ، والقاموس المحيط : (٧٥٥) ، وتاج العروس : (٢٢ / ٦٦) .

(٩) ينظر : الكتاب : (٣ / ٦٣) ، والأصول : (٢ / ١٥٨ ، ١٦٠) ، والمفصل : (٤٥٧) ، وشرح المقدمة الكافية :

نَجَّهَهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْنَصِدٌ ﴿٣٢﴾ (لقمان : ٣٢) ﴿فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ﴾
(الأنبياء : ١٢) .

وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى إِلَّا^(١) ، وَقَدْ ذُكِرَ فِي الْمُسْتَشْنَى^(٢) .

وقد يُفَصَّلُ بين لم ومجزومها للضرورة^(٣) ؛ كقوله^(٤) :

فَذَاكَ وَلَمْ - إِذَا نَحْنُ امْتَرَيْنَا - تَكُنْ فِي النَّاسِ يُدْرِكُكَ الْمِرَاءُ

تقديره : ولم نكن إذا نحن .

كما فُصِّلَ بينَ (لا) ومجزومها^(٥) ؛ كقوله :

وَقَالُوا أَخَانَا لَا تَخْشَعُ لِظَالِمٍ عَزِيزٍ وَلَا ذَا^(٦) حَقٍّ قَوْمِكَ تَظْلِمُ^(١)

✍ =

: (٨٨٦/٣) ، وشرح الرضي : (٩٣٤/٢) .

(١) ينظر : حروف المعاني : (١١) ، ومعاني الحروف : (١٣٣) ، وشرح المقدمة المحسبة : (٢٤٤) ، وشرح

التسهيل : (٦٣/٤) ، وشرح ابن الناظم : (٤٩٤) ، والمغني : (٤٩٠/٣) .

(٢) لم يذكر ذلك في الاستثناء .

(٣) ينظر : المرتجل : (٢١٢) ، وشرح التسهيل : (٦٥/٤) ، وشرح الرضي : (٨٩٦/٢) ، والارتشاف :

(٤/١٨٦٠) ، والجنى : (٢٦٩) ، وتمهيد القواعد : (٩/٤٣١٣) .

(٤) البيت من الوافر ، لم أفف له على نسبة . ينظر : شرح التسهيل : (٦٥/٤) ، وشرح الكافية الشافية :

(٣/١٥٧٧) ، والمغني : (٣/٤٧٥) ، والخزانة : (٥/٩) ، وشرح أبيات مغني اللبيب : (٥/١٤٢) ،

والضرائر : (ص ١٧٦) .

(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية : (٣/١٥٧٨) .

(٦) «ذا» سقطت من (س) .

تقديره : لا تظلم ذا حق .

وهذا الفصلُ أَرَدُ من الفصلِ بينَ أداةِ الشَّرْطِ ومعمولها^(٢) ؛ لأنَّها تدخلُ المضارعَ والماضي ، فأشبهت الفعلَ في عدم الاختصاصِ بالمعربِ^(٣) .

وَشَذَّ إِيغَاءُ (لَمْ)^(٤) ؛ كقوله :^(٥)

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأَسْرَتِهِمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُؤْفُونَ بِالْجَارِ
الصُّلْفَاءُ : الْأَرْضُ الصُّلْبُ^(٦) .

مسألة^(٧) : قَالَ الْمَالِكِيُّ : أَخْطَأَ مَنْ ظَنَّ نَصْبَ الْمَضَارِعِ بَعْدَ لَمْ . وَفَتْحَهُ جَاءَ : ﴿أَلَمْ
نُشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ (الشرح : ١) . وَهِيَ قِرَاءَةٌ بَعْضُ قُرَاءَةِ^(٨) (١) . وَ(يُقَدَّرُ)^(٢) فِي قَوْلِهِ^(٣) :

=

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل : (٤/ ٦٢) ، وشرح الكافية الشافية : (٣/ ١٥٧٨) ، وشرح الأشموني : (٣/ ٢٣١) ، والهمع : (٤/ ٣١١) .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية : (٣/ ١٥٧٨) .

(٣) في (س) : «بالمعروف» ، وهو خطأ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل : (٤/ ٦٦) ، وشرح الكافية الشافية : (٣/ ١٥٧٤ ، ١٥٩٢) ، وشرح الرضي :

(٢/ ٨٩٥) ، والجنى : (٢٦٦) ، وشفاء العليل : (٣/ ٩٥٠) .

(٥) سبق تخريجه (ص ٢٤٥) .

(٦) ينظر : اللسان : (صلف ٩/ ١٩٦) ، والقاموس المحيط : (٨٢٨) ، وتاج العروس : (٣٣/ ٢٤) .

(٧) «مسألة» سقطت من (س) .

(٨) من (ط) ، وفي بقية النسخ : «وراء» .

فِي أَيِّ يَوْمَيَّ مِنَ الْمَوْتِ أَفِرُّ

يَوْمَ لَمْ يُقَدَّرْ أَمْ يَوْمَ قُدِرَ

فإنَّها حُمِلَتْ عَلَى أَنَّهُ كَانَ بَعْدَهُمَا نَوْنٌ سَاكِنَةٌ فَحُذِفَتْ^(٤)؛ كما في قوله :

اضْرِبْ عَنْكَ الِهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّوْطِ^(٥) قَوْنَسَ الْفَرَسِ^(٦)

= حكي

(١) تنسب هذه القراءة إلى أبي جعفر المنصور في المحتسب : (٣٦٦ / ٢) ، ثم أورد ابن جني قول ابن مجاهد :

«وهذا غير جائز أصلاً ، وإنما ذكرته لتعرفه» وخرجها الزمخشري : «لعلَّه يَبْنِ الحاء ، وأشبعها في مخرجها

فطن السامع أنَّه فتحها» . الكشاف : (٢٢١ / ٤) .

وخرجها ابن عطية بقوله : «بنصب الحاء ، كأنَّه تعالى قال : أَلَمْ نَشْرَحَنَّ ، ثم أبدل من النون أَلْفًا ، ثم حذفها

تخفيفاً ، وهي قراءة مردودة» المحرر الوجيز : (ص ١٩٨٨) .

وانظر : البحر المحيط : (٤٨٧ / ٧) ، والدر المصون : (٤٣ / ١١) .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية : (١٥٧٥ / ٣) ، والجنى : (ص ٢٦٦) ، والمغني : (ص ٤٦٨) .

(٣) البيتان من الرجز ، وهما لعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه - في ديوانه (٤٣) ، وحماسة البحري

(ص ١٠٤) .

ويُنظر : النوادر : (ص ١٦٤) ، والخصائص : (٩٤ / ٣) ، وشرح الكافية الشافية : (١٥٧٥ / ٣) ، والمغني :

(٣ / ٤٧٠) ، وشرح أبياته : (١٣٢ / ٥) .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية : (١٥٧٦ / ٣) ، والجنى : (ص ٢٦٧) ، والمغني : (٣ / ٤٧٠) ، والخزانة :

(١١ / ٤٥١) .

(٥) في (س) : «بالضرب» ، وهو خطأ .

(٦) البيت من المنسرح ، ينسب لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه : (ص ١٦٤) ، وينظر : النوادر : (ص ١٦٥) ،

والخصائص : (١٢٦ / ١) ، والإنصاف : (٥٦٨ / ٢) ، وأمالى السهيلي : (ص ١١٩) ، وضرائر الشعر :

(ص ١١١) ، والمغني : (٤٩٩ / ٦) .

القونسُ : البَيضةُ من الحديد . وأراد هنا : العظمَ الناتئَ بينَ أُذُنَيِ الفرسِ ^(١) .
قلتُ : إنَّما يصحُّ هذا إذا جوَّزَ دخولَ الثَّوْنِ ما هو ماضٍ معنًى . وقد يجيءُ هذا .

قال : ((ولامُ الأمرِ : اللامُ ^(٢) المطلوبُ بها الفعلُ)) ^(٣) .

أقولُ : مِنَ الجوازمِ لامُ الأمرِ ، وهي اللامُ المطلوبُ بها الفعلُ من غيرِ المُخاطَبِ
الفاعلِ سواءَ كانَ معَ الاستعلاءِ أو التَّساوي ^(٤) أو الخُضوعِ ^(٥) .

/ فالطلبُ من المخاطَبِ الفاعلِ مختصٌّ بصيغةِ الأمرِ ^(٦) ؛ كما سيأتي . فالتَّي للطلبِ
من الغائبِ : لِيُضْرَبَ . و لِيُضْرَبَ ^(٧) . ومن المخاطَبِ المفعولِ : لِيُضْرَبَ ^(٨) . ومن المتكلمِ
المتكلمِ جاء قليلاً ؛ نحو : لِأُضْرَبَ . و لِنُضْرَبَ ^(٩) . والكثيرُ : لِنُضْرَبَ نفسي . وأنفسنا ؛ إذُ

(١) ينظر : اللسان : (ق ن س ٦ / ١٨٣) ، والقاموس المحيط : (ص ٥٦٨) ، وتاج العروس : (٤٠٥ / ١٦) .

(٢) " اللام " سقطت من (ط ، س) .

(٣) الكافية في النحو : (١٩٩) .

(٤) " أو التساوي " سقطت من (ط) .

(٥) في (س) : " الخصوص " ، وهو تحريف .

(٦) ينظر : شرح المقدمة الكافية : (٨٧٩ / ٣) ، وشرح الكافية الشافية : (١٥٦٥ / ٣) .

(٧) ينظر : الكتاب : (٨ / ٣) ، والمقتضب : (٤٣ / ٢) ، والجمل : (٢٠٨) ، واللامات : (٨٨) ، والإيضاح :

(٣٢٩) ، وشرح المفصل : (٤١ / ٧) .

(٨) ينظر : شرح الجمل : (١٩٠ / ٢) ، وشرح التسهيل : (٥٩ / ٤) ، وشرح الرضي : (٨٩٩ / ٢) ، وشرح

الكافية للموصلي : (٥٢٤ / ٢) ، ووصف المباني : (٣٠٢) .

(٩) ينظر : شرح الرضي : (٨٩٩ / ٢) ، ووصف المباني : (٣٠٢) ، والوافية : (٢٧٠) ، والجنى : (١١٠ ، ١١١) ،

(١١١) ، والمساعد : (١٢٢ / ٣) .

يبعد أن يأمر الشخص إياه . ومن القليل قوله تعالى : ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطَايَكُمْ﴾^(١) (العنكبوت: ١٢) وقوله ﷺ : (قوموا فلأصل لكم)^(٢) . ومن دخول (لا) الناهية على فعل المتكلم ، قوله :
 إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدُّهَا^(٣) أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاضِمُ^(٤)
 والجُرَاضِمُ : الأَكُولُ^(٥) .

وشدَّ أَمْرُ المخاطَبِ الفاعلِ باللام^(٦) ، ومنه : قراءة عثمان ، وأبي ، وأنس^(٧) ﷺ :
 ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِّحُوا﴾ (يونس: ٥٨) وقوله ﷺ : «لِتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ»^(٨) رواه البخاري^(٩) .

(١) في الأصل : (خطاياهم) .

(٢) ينظر : مسند الإمام أحمد : (١٠/٤٢٦ ، ح ١٢٢٨٠) ، وسنن الدارمي : (٢/٨١٦ ، ح ١٣٢٤) ، والجامع الصحيح : (١/١٤٣ ، ح ٣٨٠) . كتاب الصلاة ، باب الصلاة على الحصير) .

(٣) في الأصل : (بها) .

(٤) البيت من الطويل ، ينسب للفرزدق في الأزهية : (١٥٠) ، وأمالي ابن الشجري : (٢/٥٣٣) ، والمغني : (٣/٣٣٠) ، وشرح شواهده : (٥/١٧) ، ولم أجده في ديوان الفرزدق المطبوع .

وانظر : شرح ابن الناظم : (٤٩٣) ، وشرح التصريح : (٢/٣٩٤) .

(٥) ينظر : اللسان : (ج رضم ٩٧/١٢) ، والقاموس المحيط : (١٠٨٨) ، وتاج العروس : (٣١/٣٩٩) .

(٦) ينظر : الإيضاح العضدي : (٣٢٩) ، وشرح المفصل : (٧/٤١) ، والإيضاح في شرح المفصل :

(٢/٢٧١) ، وشرح المقدمة الكافية : (٣/٨٧٩) . وجعلها الزجاجي لغة جيدة . ينظر : الجمل :

(٢٠٨) ، واللامات : (٨٨) .

(٧) ينظر : معاني القرآن : (١/٤٦٩) ، ومعاني القرآن للأخفش : (١/٣٧٥) ، والحجة لابن خالويه : (١٨٢) ،

، ومختصر في شواذ القرآن : (٦٢) ، والحجة للفارسي : (٤/٢٨٢) ، والمحاسب : (١/٣١٣) .

(٨) من : (ن) ، وفي الأصل : (مصابكم) .

(٩) لم أجد الحديث بهذا اللفظ في صحيح البخاري وكتب السنة . ينظر : معاني القرآن : (١/٤٧٠) ، والجمل :

وقيل: إنما أمر باللام ؛ لأنَّ كلَّ أمرٍ يعمُّ المخاطبين ، والغائبين يجوزُ باللام ؛ ليدلَّ على الأمر للطائفتين ؛ إذ اللام يدلُّ على الغائب ، والتاء على المخاطب^(١). وقال الزنجشيري: هي مما بقي على الأصل^(٢) ؛ فهو كالقَوَد.

تنبيه: قد تُحذفُ لامُ الأمرِ ، ويبقى عملُها :

إِذَا مَطَرَدًا ؛ وهو بعدَ قولٍ هو أمرٌ ؛ كقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِّلْعِبَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ (إبراهيم: ٣١) . أصله : ليقيموا^(٣) . وأخطأ الأكثرون ؛ فإنهم قالوا : تقديره : قل لهم ؛ فإن تقلُّ لهم يقيموا ؛ لأنَّ هذا التقدير يوجب ألا يتخلَّفَ أحدٌ من المقول لهم عن الصلاة^(٤) .

وإِذَا غَيْرَ مَطَرَدٍ ؛ ولكنَّه أُجيزَ في سعةِ الكلام . وهو بعدَ قولٍ غيرِ أمرٍ^(٥) ؛ كقوله :

قُلْتُ لِيَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا^(١) : تَتَذَنُّ ؛ فَإِنِّي حَمُوُّهَا وَجَارُهَا^(٢)

==

: (٢٠٨) ، وأمالى ابن السجري : (٣٥٥ / ٢) ، وتفسير القرطبي : (٣٥٤ / ٨) ، والبحر المحيط : (١٧٢ / ٥) .

واللفظ في صحيح مسلم : " لتأخذوا مناسككم " (٢ / ٩٤٣ ، ح ١٢٩٧ . كتاب الحج ، باب استحباب رمي جرة العقبة يوم النحر راکباً) .

(١) ينظر : شرح الرضي : (٢ / ٩٠٠) .

(٢) الكشف : (٢ / ١٩٤) ، وينظر : المقتضب : (٢ / ٤٤) .

(٣) ينظر : معاني القرآن : (٢ / ٧٧) ، وشرح الرضي : (٢ / ٩٠٠) ، والجنى : (١١٣) ، وتوضيح المقاصد : (٢ / ٣٣١) .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية : (٣ / ١٥٦٩) .

(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية : (٣ / ١٥٦٩) ، والجنى : (١١٤) .

أصله : لَيْتَذَنْ . ولم يضطرَّ إليه ؛ إذ يمكنه أن يقول : ائذَنْ . لا يقال : أصله تَأَذَنْ بالرفع ، فأُسْكِنَ ضرورةً ؛ إذ لو كان كذا لقال : تَأَذَنْ^(٣) إني . إذ يُستغنى عن الفاء حيثَنْد^(٤) .

وإِذَا ضرورةً ؛ وهو إذا لم يتقدمه قولٌ^(٥) ؛ كقوله :

فَلَا تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ^(٦) يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبٌ^(٧)

أصله : لِيَكُنْ .

ومنه - أنشدَ سيبويه - :

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبُعُوضَةِ فَاحْمُشْنِي

-لَكَ الْوَيْلُ - حُرِّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكُ مَنْ بَكَى^(٨)

==

(١) في جميع النسخ : (دارنا) ، وما أثبتته هو الصواب .

(٢) ينسب الرجز لمنطور بن مرثد الأسدي . ينظر : إصلاح المنطق : (٣٣٦) ، وشرح التسهيل : (٥٩ / ٤) ، وشرح الكافية الشافية : (١٥٧٠ / ٣) ، والمغني : (٢٣١ / ٣) ، وشرح شواهده : (٣٤٠ / ٤) ، والخزانة : (١٣ / ٩) .

(٣) " بالرفع فأُسْكِنَ ضرورةً ؛ إذ لو كان كذا لقال : تَأَذَنْ " سقط من (س) ؛ لانتقال النظر .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية : (١٥٧٠ / ٣) ، وشرح التسهيل : (٦٠ / ٤) .

(٥) ينظر : الأصول : (١٥٧ / ٢) ، والمفصل : (٤٦٦) ، وشرحه : (٢٤ / ٨) ، والمفصل في شرح المفصل : (٣٩٣) ، والجنى : (١١٤) .

(٦) تكملة من (ن) .

(٧) البيت من الطويل ، لم أقف له على نسبة . ينظر : معاني القرآن (١٥٩ / ١) ، ومجالس ثعلب (٤٥٦ / ١٠) ، وسر الصناعة (٣٩٠ / ١) ، وشرح التسهيل (٥٩ / ٤) ، ورصف المباني (٣٢٨) ، والمغني (٢٢٧ / ٣) .

(٨) البيت من الطويل ، وهو لمتمم بن نويرة في ديوانه (٨٤) ، وينظر : الكتاب (٩ / ٣) ، ومعاني القرآن

==

وحذفها من المخاطب المأمور باللام أشد^(١) ؛ كقوله :

مُحَمَّدٌ تَفِدْ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالَا^(٢)

وليس منه ما أنشد الفراء^(٣) . وهو قوله :

مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ^(٤) أَنِّي شَاعِرٌ فَيَدُنْ مِنِّْي تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ^(٥)

إذ لو قصد الأمر لقال : فَلْيَدُنْ . وإنما عطف (يَدُنْ) على (يَزْعُمُ) ، وحذف واؤه ؛
لدلالة الضمة عليه . كما في قوله :

==

للأخفش (٨٣ / ١) ، والأصول (١٥٧ / ٢) ، وأمالي ابن الشجري (٣٧٥ / ١) ، وشرح المفصل
(٦٠ / ٧) ، وضرائر الشعر (١٥٠) .

(١) ينظر : اللامات (٩٤) ، وشرح المقدمة الكافية (٨٧٩ / ٣) ، وشرح الرضي (٩٠٠ / ٢) ، والمقاصد الشافية
(٩٨ / ٦) .

(٢) البيت من الوافر ، ينسب للأعشى ، وهو في ملحق ديوانه : (٢٥٢) ، وينسب لحسان بن ثابت رضي الله
عنه ، وليس في ديوانه ، ولأبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو في ديوانه : (٦١) ، وشرحه
(١٧٧) .

وينظر : الكتاب (٨ / ٣) ، والمقتضب (١٣٠ / ٢) ، والأصول (١٧٥ / ٢) ، والإغفال (٦٣ / ١) ، وما يجوز
للشاعر في الضرورة (٢١٠) ، وأمالي ابن الشجري (١٥٠ / ٢) .

(٣) معاني القرآن (١٦٠ / ١) .

(٤) من (ن) ، وفي الآخر : (يرغم) .

(٥) البيتان من الرجز ، ولم أقف على قائلهما . ينظر : معاني القرآن (١٦٠ / ١) ، والشعر والشعراء (١٠٠ / ١) ،
والخصائص (٣٠٣ / ٣) ، والإنصاف (٥٣٣ / ٢) ، وضرائر الشعر (١٥٠) ، وشرح أبيات مغني اللبيب
(٣٣٤ / ٤) .

* فَيَا لَيْتَ الْأَطِبَّاءَ كَانُ حَوْلِي *^(١)

وَأَمَّا تَنْهَهُ فَمَجْزُومٌ ؛ لِأَنَّهُ جَوَابُ (مَنْ) ^(٢) . وَقَالَ ^(٣) الْحَاجِبِيُّ : «يَجُوزُ حَذْفُ لَامِ الْأَمْرِ ضَرُورَةً ، وَهُوَ شَاذٌ كَحَذْفِ لَامِ الْجَرِّ ، وَإِلَّا فَصَحَّ رَفْعُ الْفِعْلِ حِينَئِذٍ ، فَيُقَالُ : يَضْرِبُ زَيْدٌ . مُرَادًا بِهِ : لِيَضْرِبَ . كَمَا صَحَّ فِي الْمَاضِي ؛ نَحْوُ : غَفَرَ اللَّهُ لَهُ . وَالْمُضَارِعُ أَوْلَى بِهِ مِنَ الْمَاضِي ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ بِمَا فِيهِ لَامُ الْأَمْرِ . فَالْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (الصف : ١١) : لَتُؤْمِنُوا . بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى بَعْدُ : ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ (الصف : ١٢) مَجْزُومًا» ^(٤) .

فَرَعٌ : قَالَ الْحَاجِبِيُّ وَغَيْرُهُ : «أَصْلُ لَامِ الْأَمْرِ وَوَضْعُهَا عَلَى الْكسْرِ ؛ كَالْبَاءِ وَاللَّامِ الْجَارَتَيْنِ . فَإِذَا قَارَنَهَا الْفَاءُ ، أَوِ الْوَاوُ ، أَوْ ثَمَّ ، وَنَحَوَهَا ؛ جَازَ إِسْكَائُهَا لِلتَّخْفِيفِ ، كِإِسْكَانِ عَيْنِ (كَتَفٍ) . وَإِسْكَائُهَا مَعَ الْفَاءِ أَكْثَرُ مِنْهُ مَعَ الْوَاوِ ، وَمَعَهُ أَكْثَرُ مِنْهُ مَعَ ثَمَّ وَغَيْرِهَا ، قُرِئَ بِهِمَا ^(٥) قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾» ^(١) (الحج : ٢٩) . وَقَالَ

(١) صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءُ

لم ينسب لقائل في معاني القرآن (١/ ٩١) ، ومجالس ثعلب (٢/ ٨٨) ، وما يجوز للشاعر في الضرورة (٢٩٨) ، والإنصاف (١/ ٣٨٥) ، وضرائر الشعر (١١٩ ، ١٢٧) ، والخزانة (٥/ ٢٢٩) .

وروايته : فلو أن الأطباء كان حولي

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٧١ ، ١٥٧٢) .

(٣) في ن : (قال) .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٢٧٢) ، وينظر : شرح المقدمة الكافية (٣/ ٨٧٩) .

(٥) قرأ ابن كثير «ثم ليقضوا» بالكسر ، وقرأ أبو عمرو ، وابن عامر «وليوفوا» و«ليطوفوا» بالكسر . كذلك . وقرأها عاصم وحمة الكسائي بالسكون .

وقال المالكي : « أصلها السكون ؛ لوجهين :

الأول : مشترك فيه . وهو : أَنَّ السُّكُونَ مَقْدَمٌ عَلَى الْحَرَكَةِ ؛ إذ هي زيادةٌ ، والأصل عدمها .

والثاني : خاصٌّ بها . وهو لِيُشَاكِلَ لَفْظُهَا عَمَلَهَا ؛ كما فُعِلَ بِاللَّامِ الْجَارَّةِ . وكُسِرَتْ ابتداءً ؛ لتعذر سكونها فيه . فإذا دخلت فيها فاءٌ ، أو واوٌ ، أو نحوهما رجعت على سكونها الأصلي . وليس سكونها حملاً على كُتِفَ - كما زعموا - ؛ لأنَّ المنفصل لا يجري مجرى المتصل إلّا ضرورةً ؛ ولذا أَسْكَنَهَا جَمِيعُ الْقُرَّاءِ فِي غَيْرِ : ﴿ وَلِيُؤْفُوا ﴾ ﴿ وَلِيَطُوفُوا ﴾ (الحج : ٢٩) ﴿ وَلِيَتَمَنَّوْا ﴾ (العنكبوت : ٦٦) ؛ كقوله : ﴿ فَلَيْسَتْ جِيبُوا إِلَى وَلِيُؤْمِنُوا بِى ﴾ (البقرة : ١٨٦) ﴿ فَلْيَكْتُتْ وَلِيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلِيَتَّقِ اللَّهَ ﴾ (٢) (البقرة : ٢٨٢) وأيضاً : لو كان سكونها لشَبَّهَ كُتِفَ ؛ لشاركها فيه لَامٌ كَيَّ إذا وقعت بعد الواو أو الفاء من غير شذوذٍ (٣) .

قلت : لو كانت (٤) ساكنة الأصل لَزِيدَ همزة الوصل قبلها في الابتداء ، كما قبل لام

=

يُنظر : معاني القرآن (٢/ ٢٢٤) ، والسبعة (٤٣٤ ، ٤٣٥) ، ومعاني القراءات للأزهري (٢/ ١٧٦) ، والحجة لابن خالويه (١٥٤) ، والحجة للقراء السبعة (٥/ ٢٦٩) .

(١) شرح المقدمة الكافية (٣/ ٨٨٠) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٢٧٢) ، وينظر : المقتضب (٢/ ١٣١) ، واللامات (٨٩ ، ٩٠) ، والمفصل (٤٦٥) ، وشرح المفصل (٨/ ٢٤) ، وشرح الرضي (٢/ ٨٩٨) .

(٢) في الأصل : " فليتنق الله " ، خطأ .

(٣) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٦٣ - ١٥٦٥) ، وينظر : شرح التسهيل (٤/ ٥٨) ، وتوضيح المقاصد (٢/ ٣٣٠) ، والجنى (١١٢) ، والمساعد (٣/ ١٢١) .

(٤) في (ط ، س) ، وفي الأصل : " كان " .

التعريف، ونحوها . وَلَوْ جَبَّ سَكُونُهَا إِذَا وَقَعَتْ غَيْرَ مَبْدُوءٍ بِهَا مَطْلَقًا ، وَلَآئِنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ
عَامِلٌ بُنِيَ عَلَى حَرْفٍ سَاكِنٍ . وَمَا خَالَفَ أَصُولًا مُسْتَمِرَّةً لَا يُقْبَلُ . وَلَمْ تُرْعَ الْمَشَاكِلَةُ بَيْنَ
الْعَامِلِ وَمَعْمُولِهِ ؛ فَإِنَّ الْكَافَ الْجَارَةَ مَفْتُوحَةً . وَاللَّامُ إِنَّمَا كُسِرَتْ فَرْقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ
الابْتِدَائِيَّةِ^(١) ، وَلَوْ كَانَ سَكُونُهَا أَصْلِيًّا لَمَا قَرَأَ الْقُرَّاءُ مَتَحَرِّكَةً أَصْلًا ؛ / إِذْ لَا وَجْهَ لَهَا ، وَلَا
يَلْزَمُ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى لُغَةٍ أَصَالَتِهَا .

وَالْمَنْفَصِلُ يَصِيرُ كَالْمَتَّصِلِ فِي إِدْغَامِ الْكَلِمَتَيْنِ ؛ نَحْوُ : حَلَقَ حَالِقٌ^(٢) . وَقَلَّ وَقُوعُ
الْعَاطِفِ قَبْلَ لَامِ (كِي) ؛ فَلَا تَسْكُنُ^(٣) بِخِلَافِهِ قَبْلَ لَامِ الْأَمْرِ^(٤) .

وَمِنْ الْجَوَازِمِ : (لَا) الَّتِي لِلنَّهْيِ . وَهِيَ : الْمَطْلُوبُ بِهَا تَرْكُ الْفِعْلِ مِنَ الْغَائِبِ أَوْ
الْمَخَاطَبِ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَلَا تُسْرِفُوا﴾ ، أَوْ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ وَإِنْ قَلَّ^(٥) ؛ إِذْ الْأَصْلُ أَنْ يُقَالَ :
لَا تَضْرِبْ نَفْسِي . كَمَا مَرَّ فِي الْأَمْرِ . وَيَفْرَقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (لَا) النَّافِيَةِ لَفْظًا بِأَنَّهَا لَا تَجْزِمُ . وَمَعْنَى
بِأَنَّهَا^(٦) لَا يُطْلَبُ بِهَا فِعْلٌ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ﴾^(٧) (الحديد: ٨)

تنبيه : لَمْ يُرَدِّ بِقَوْلِهِ : لَامُ الْأَمْرِ ، وَ(لَا) النَّهْيِ : الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ الشَّرْعِيَّيْنِ^(٨) . إِذْ

(١) ينظر : شرح الكافية لابن جمعة (٢/ ٥٢٥) .

(٢) هكذا في النسخ ، ولم أثبتته .

(٣) بعده في (ط) : " في غيره " .

(٤) ينظر : الجنى (١١٢) ، وتوضيح المقاصد (٢/ ٣٣٠) .

(٥) ينظر : المقتضب (٢/ ١٣٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/ ٨٨١) ، وشرح الرضي (٢/ ٩٠٢) .

(٦) " لا تجزم . ومعنى بأنها " سقط من (س) ؛ لانتقال النظر .

(٧) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٣/ ٨٨١) ، وشرح الرضي (٢/ ٩٥٢) ، والمقاصد الشافية (٦/ ٩٦) .

(٨) " الأمر والنهي الشرعيين " سقط من (س) ؛ لانتقال النظر .

الأمر في الشرع : ما يكون تركه في جميع وقته سبباً للعقاب . والنهي فيه : ما يكون فعله سبباً للعقاب^(١) . بل الأعمُّ منهما ، فيشملا بهما^(٢) وغيرهما ؛ كقوله تعالى : ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ (الطلاق: ٧) و ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ (النحل: ١٢٧) و ﴿يَمْلِكُ لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ (الزخرف: ٧٧) و ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ (البقرة: ٢٨٦) .

قال : «وكلم المجازاة ...» إلى آخره^(٣) .

أقول : الشرط لغة : العلامة^(٤) . ويسمى الشرط شرطاً ؛ لأنه علامة لوجود جوابه^(٥) .

واصطلاحاً : ما يستلزم عدم أمرٍ على غير جهة السببية عقلاً ؛ كالحياة للعلم . أو شرعاً ؛ كالطهارة للصلاة . فالطلوع سبب لوجود النهار ؛ فلا يكون شرطاً له^(٦) .
وكلمات المجازاة المذكورة أكثر استعمالها لغة في السبب^(٧) ؛ نحو : إن أكلت تشبع .

(١) ينظر : الإحكام لابن حزم (٢/٣) ، والضروري (١٢٠) ، والمحصول (١٦/٢) ، والموافقات (٣/١١٩) ، (١٢٢) ، والبحر المحيط للزركشي (٢/٣٤٦) .

(٢) من (ط ، س) ، وهي الأقرب إلى معنى العبارة ، وفي الأصل ، و (ن) : (فيشبههما) .

(٣) الكافية في النحو (١٩٩) .

(٤) ينظر : مقاييس اللغة (شرط : ٣/٢٦٠) ، واللسان (٧/٣٢٩) ، والقاموس المحيط (٦٧٣) ، وتاج العروس (١٩/٤٠٥) .

(٥) ينظر : شرح المفصل (٧/٤١) ، وشرح التسهيل (٤/٧٣) .

(٦) ينظر : أصول السرخسي- (٢/٣٠٣) ، ومختصر- ابن الحاجب (١/٣٣٨) ، وشرح مختصر- الروضة (١/١٧١) ، والبحر المحيط للزركشي (١/٣٠٩) ، والتعريفات (١٦٦) .

(٧) ينظر : شرح التسهيل (٤/٦٦) .

نَعَمْ ، يستعمل كثيراً في شرطٍ لم يبقَ لحصولِ المسبَّبِ مما يتوقفُ عليه غيره . فلا يقالُ : إنْ دخلَ زيدٌ دارِي أكرمهُ . إلّا إذا حصلَ سائرُ الشَّرائِطِ ؛ من وجودِ المالِ للمعلَّقِ ، ومجيئِهِ ، وسخائِهِ ، وغيرهما . وكذا السَّبَبُ من مجيئِهِ إيَّاه ، وإرادته للإنعام عليه .

فالمرادُ بالسَّبَبِيَّةِ هُنَا : التَّرْتُّب . وهذه الكلمات لا بدَّ وأن يليها فعلٌ ويسمى شرطاً ، وأن يليه فعلٌ آخر مترتباً عليه - أو ما يقوم مقامه - ويسمى جزاءً^(١) ؛ كقوله تعالى : ﴿إِنْ يَشَأْ يُرْحَمَكُمُ﴾ (الإسراء: ٥٤) و﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ (الأنعام: ١٦٠) وإنما يقعان فعلين ؛ لأنهما إنما يصلح لهما ما لم يوجدْ ويحتملُ الوجودَ . والأساء ثابتة^(٢) ؛ فجاز أن يكونا مضارعين - كما مرَّ-^(٣) ، وأن يكونا ماضيين ؛ كقوله [تعالى]^(٤) : ﴿وَإِنْ عُدَّتُمْ عُدْنَا﴾ (الإسراء: ٨) وأن يكون الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً^(٥) ؛ كقوله تعالى : ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ﴾ (هود: ١٥) وكقوله^(٦) :

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٨٤) .

(٢) ينظر : المقتضب (٢/ ٤٨) ، وشرح المفصل (٨/ ١٥٧) .

(٣) ينظر : ما تقدّم .

(٤) تكملة من (ط ، س) .

(٥) ينظر : المقتضب (٢/ ٤٩) ، والجمل (٢١٢) ، والمرتل (٢١٩) ، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٨٤) ، وشرح الرضي (٢/ ٩٢٩) .

(٦) البيت من البسيط ، وهو للفرزدق في ديوانه (١٨٩) ، وشرح ديوانه (١/ ٣٦٠) ، وروايته فيهما : دسّت إليّ .

وينظر : الكتاب (٣/ ٦٩) ، وشرح أبياته لابن السيرافي (٢/ ٧٨ ، ٩٠) ، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٨٥) ، وشرح التسهيل (٤/ ٧٧) ، وشرح عمدة الحافظ (٣٧١) ، والهمع (٤/ ٣٣٠) ، والدرر (٢/ ١٨٩) .

دَسْتُ رَسُولًا بَأَنَّ الْقَوْمَ إِنْ قَدَرُوا

عَلَيْكَ يَشْفُوا صُدُورًا ذَاتَ تَوَغِيرٍ

الدَّسُّ : الإخفاء^(١) . والتَّوْغِيرُ : الحِقدُ^(٢) .

تنبيه : كلُّ شرطٍ وقعَ ماضيًّا لفظًا يصيرُ مستقبلًا بـ "إِنْ" معنًى ، إلَّا "كان" فإنه لا يصير

مستقبلًا ؛ لقوته من حيثُ إِنَّه أصلُ الأفعالِ الماضية وعبارتها^(٣) ؛ كقوله تعالى : ﴿إِنْ كُنْتُ

قُلْتُه، فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ (المائدة: ١١٦) وقال ابنُ السَّرَّاج : معناه : إِنْ أَكُنْ قُلْتُه^(٤) .

وأن يكونَ الشرطُ مضارعًا والجزاء ماضيًّا^(٥) ؛ كقوله^(٦) :

مَنْ يَكِدْنِي^(٧) بِسَيِّئِ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

وكقوله^(٨) :

(١) ينظر : اللسان (دسس ٨٢ / ٦) ، والقاموس المحيط (٥٤٥) ، وتاج العروس (٧٣ / ١٦) .

(٢) ينظر : (المحكم : وعر ٥٦ / ٦) ، واللسان (٢٨٦ / ٥) ، وتاج العروس (٣٦٩ / ١٤) .

(٣) ينظر تفصيل المسألة (ص ٣٩ هامش : ٤) من التحقيق .

(٤) الأصول (١٩١ / ٢) ، وينظر : شرح المفصل (١٥٦ / ٨) ، وأمالي ابن الحاجب (٢١٨ / ١) ، والتوطئة

(١٣٨) ، وشرح التسهيل (٩٣ / ٤) ، والبحر المحيط (١٠٧ / ١) ، والدر المصون (٥١٣ / ٤) .

(٥) ينظر : المقتضب (٥٨ / ٢) ، والجمل (٢١٢) ، وشرح التسهيل (٩١ / ٤) .

(٦) البيت من الخفيف ، وهو لأبي زُبَيْد الطائي في ديوانه (٥٢) ، والنوادر (٢٨٠) ، والمقتضب (٥٨ / ٢) ،

وجمهرة أشعار العرب (٢٢١) ، والمقرب (٢٧٥ / ١) ، والخزانة (٧٦ / ٩) .

(٧) في (ط) ، وفي الأصل "يلدني" .

(٨) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل (٩١ / ٤) ، وشرح الكافية الشافية (١٥٨٦ / ٣) ،

إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ وَإِنْ تَصِلُوا مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرْهَابًا

وأكثر النحاة يَخْصُونَ القسمَ الرَّابِعَ بالضرورة ؛ نظرًا إلى أَنَّ الجزء في المعنى بعد الشرط . فإذا كَانَ الشرطُ بصيغة المضارع فالجزء أجدرُ بذلك ؛ ليطابقَ اللفظُ المعنى^(١).

قلتُ : طابقه لفظًا ؛ لأنَّ "إِنْ" جعلته مستقبلًا ، مع أَنَّهُ وقع كذلك من غير ضرورة ؛ إذ يمكن لقائلي البيتين أن يقولوا : أَكُ منه . ونواصِلُكُمْ . وَتَمَلَّثُوا^(٢) . ولقوله ﷺ : «من يُمِّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ»^(٣) ورُوي : أَنَّ عائشة [رضي الله عنها]^(٤) قالت : قال ﷺ^(٥) : «إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَتَى يَقْمُ مَقَامُكَ رَقٍّ»^(٦) أَسِيفٌ ، أَي : سَرِيعُ الْحَزْنِ^(٧) . وَأَيْضًا : قَالَ تَعَالَى : ﴿إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ (الشعراء : ٤) عَطَفَ

==

وشواهد التوضيح (١٦) ، وشرح الشواهد للعيني (٢٥ / ٤) ، والجمع (٣٢٢ / ٤) .

(١) ينظر : المرتجل (٢٢٠) ، وشرح المفصل (١٥٧ / ٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٤٦ / ٢) ، وشرح الكافية الشافية (١٥٨٦ / ٣) ، وشرح الرضي (٩٢٩ / ٢) .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية (١٥٨٧ / ٣) ، والصواب أن يقول (تَكُ منه) .

(٣) ينظر : الجامع الصحيح (٢٨ / ١) ، ح ٣٥ ، كتاب الإيمان ، باب قيام ليلة القدر ، وصحيح مسلم (١ / ٥٢٤) ، ح ١٧٦ ، كتاب صلاة المسافرين ، باب الترغيب في قيام رمضان ، وسنن الترمذي (٣ / ٤٠٣) ، ح (٣٣٩٨) .

(٤) تكملة من (ط ، س) .

(٥) "قالت : قال صلى الله عليه وسلم" سقط من (ط) .

(٦) ينظر : الجامع الصحيح (٢ / ٤٧٠) ، ح ٣٣٨٤ ، كتاب الأنبياء ، باب قوله تعالى : "لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين" ، وفتح الباري (٦ / ٤١٧) ، ح ٣٣٨٤ ، وعمدة القاري (١٥ / ٢٧٨) .

(٧) ينظر : تهذيب اللغة (أسف ١٣ / ٦٦) ، واللسان (٩ / ٥) ، والقاموس المحيط (٧٩١) ، وتاج العروس (١٥ / ٢٣) .

(ظَلَّتْ) على (نَزَلْ) . وحقُّ المعطوفِ صحَّةُ حلولِهِ محلَّ المعطوفِ عليه^(١) . نَعَمْ ، قَلَّ وقوعُهُ جدًّا ؛ لأنَّ الشرطَ إذا جُزِمَ تكونُ أداةُ الشرطِ مرهناً للعمل ؛ فإذا كُفَّ عن العملِ في جوابه^(٢) يكونُ تراجعاً عنه ؛ فيكونُ بمنزلةِ : زيدٌ قائمٌ ظننتُ ظناً . فإنَّ تأكيدَهُ عنايةً به ، وإلغاءً أطراحٍ له . وهو تناقضٌ^(٣) .

قال : (فإن كانا آخره..)^(٤) .

أقول : الشرطُ والجزاءُ إن كانا مضارعين جُزِمَا^(٥) . وقد مرَّ [مثاله]^(٦) ، وشذَّ رَفْعُهُما ، أو رَفْعُ الجِزَاءِ^(٧) - كما سيجيء -^(٨) . وإن كان الشرطُ ماضياً والجزاءُ مضارعاً فجُزِمَ الجِزَاءُ هو الغالب المختار ، ورَفْعُهُ كثير^(٩) ؛ كقول زهير^(١٠) :

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية (١٥٨٨/٣) .

(٢) في (س) : " جزائه " .

(٣) ينظر : شرح المفصل (١٥٧/٨) .

(٤) الكافية في النحو (١٩٩) .

(٥) ينظر : الإيضاح (٣٣٠) ، والمفصل (٤٥٦) ، والمرتل (٢١٩) ، وشرح المفصل (١٥٧/٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٨٨٢/٣) ، وشرح الجمل (١٩٧/٢) .

(٦) تكملة من (ط ، س) .

(٧) ينظر : شرح المفصل (١٥٨/٨) .

(٨) "أو رفع الجِزَاءِ كما سيجيء" سقط من (س) .

(٩) ينظر : المفصل (٤٥٦) ، والمرتل (٢٢٠) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٤٤/٢) ، وشرح الجمل (١٩٨/٢) ، وشرح الكافية الشافية (١٥٨٩/٣) .

(١٠) البيت من البسيط ، وهو في ديوانه (٦٠) (١١٥) (١٥٣) ، وشرحه لثعلب (١٢٩) ، وشرحه للأعلم الششمري (٥٤) ، وينظر : الكتاب (٦٦/٣) ، والمقتضب (٦٨/٢) ، والأصول (١٩٢/٢) ، وشرح

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول: لا غائب مالي ولا حرم

[١٨٩/أ]

الحرم^(١): / الممنوع منه . ومنه : حرم مكة^(٢) ؛ لأن أداة الشرط لما لم تعمل في الشرط لفظاً مع قربها منه - وكأته^(٣) تطرق فيها ضعف - فلأن لا تعمل في الجزاء - مع أنه أبعد منها - أولى^(٤) . وشبه ذلك بقولك : والله إن أكرمتني لأكرمك . فإنه لما ألغى الشرط باعتبار الجواب لفظاً . لأنك [إن]^(٥) جعلته جواب القسم ؛ باعتبار إدخال النون فيه جعلت فعل الشرط ماضياً ؛ لتكون ملغاة باعتبار الجزأين . ومثله : زيد ظننت قائم . وتشبيهه ب : والله إن أكرمتني لأكرمك . أولى منه بقولنا : زيد ظننت قائم . لأن "إن" في المسألين جزم محل الجزأين . و "ظننت" لم يعمل في "زيد" ولا "قائم" ؛ لا لفظاً ، ولا محلاً . والقول بأن "لأكرمك" مجزوم المحل من حيث إنه جواب الشرط معنى ، مع أنه جواب القسم لفظاً ومعنى . وجواب القسم لا يكون مجزوماً لفظاً ولا محلاً لا يوجب التناقض . وهو جزم "لأكرمك" محلاً ، وعدم جزمه ؛ لأن القسم لم يوجب عدم جزم جوابه ، بل لم يقتض شيئاً فيه ؛ لا الجزم ، ولا عدمه^(٦) .

= بحـ

أبيات سيبويه للنحاس (١٦٥) ، والمفصل (٤٥٦) ، والإنصاف (٦٢٥ / ٢) والخزانة (٤٨ / ٩) .

(١) "الحرم" سقطت من (س) .

(٢) ينظر : اللسان (حرم ١٢ / ١١٩) ، والقاموس المحيط (١٠٩١) ، وتاج العروس (٤٥٧ / ٣١) .

(٣) في (ن) : " فكأته " .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٤٤ / ٢) .

(٥) تكملة من (ن) . وفي (س) : " إذا " .

(٦) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٤٤ / ٢) ، وشرح المفصل (٥٧ - ٥٨) .

قال سيبويه : رَفَعُ (يقولُ) ونحوه^(١) ، على تقدير تقديمه على الشرط وحذف جوابه ، وتقديره يقول : إن أتاه حَلِيلٌ لك يَكُنْ كذلك^(٢) . وقال المبرّد : «حَذَفَ الفاء»^(٣) . كما فيما جاء شاذًا الشرط مجزومًا ، والجزاء مرفوعًا^(٤) ؛ كقوله^(٥) :

يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ ، يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِن يُصْرَعُ ، أَخُوكَ تُصْرَعُ^(٦)

ومنه قِرَاءَةُ طَلْحَةَ^(٧) : ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ (النساء: ٧٨) .

(١) "ونحوه" سقطت من (س) .

(٢) ينظر : الكتاب (٣/٦٦، ٦٧) ، والأصول (٢/١٩٢) ، والتبصرة والتذكرة (١/٤١٢) ، وشرح المفصل (٨/١٥٨) ، وشرح التسهيل (٤/٧٨) .

(٣) المقتضب (٢/٦٨) ، وينظر : التبصرة والتذكرة (١/٤١٣) ، والنكت (١/٧٣٢) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٤٥) ، وشرح الكافية الشافية (٣/١٥٩٠) ، ورصف المباني (١٨٧) .

(٤) ينظر : الأصول (٢/١٩٢) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٤٥) ، وشرح الجمل (٢/١٩٧) ، وشرح التسهيل (٤/٧٧) .

(٥) البيتان من مشطور الرجز ، يُنسبان لجرير بن عبد الله البجلي في الكتاب (٣/٦٧) ، والنكت (١/٧٣٢) ، وشرح التسهيل (٤/٧٨) .

ويُنسبان لعمر بن خُثَّارم البجلي في الخزانة (٨/٢٠، ٩/٤٧) .

وينظر : المقتضب (٢/٧٠) ، والأصول (٢/١٩٢) ، وأمالي ابن الشجري (١/١٢٥) ، وشرح المفصل (٨/١٥٨) ، وأمالي ابن الحاجب (٢/٨٦٧) ، وشرح الرضي (٢/٩١٦) .

(٦) "أخوك تصرع" سقط من (س) .

(٧) هو طلحة بن سليمان السَّمان . مَقْرَأٌ مُصَدَّرٌ ، أخذ القراءة عن فياض بن غزوان عن طلحة بن مصرف ، له له شواذ تروى عنه . ينظر : غاية النهاية (١/٣٠٩) .

والقراءة في : مختصر شواذ القرآن (٣٣) ، والمحاسب (١/١٩٣) ، والكشاف (١/٢٨٣) ، والبحر المحيط

وكقوله^(١) :

وَمَنْ لَا يَزَلْ يَنْقَادُ لِلْغَيِّ وَالْهَوَى سَيُلْفَى عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِمًا

وشدّ في الشر ؛ كقوله ﷺ لأبي بن كعب : «عَرَّفَ عِفَاصَهَا»^(٢) ووكاءها ، فإن جاء صاحبُها ، وإلا استمتع بها»^(٣) .

قِيلَ عَلَى سَبِيحِهِ : كَيْفَ يَنْوِي بِالشَّيْءِ الَّذِي هُوَ فِي مَوْضِعِهِ غَيْرُهُ ؟

✍ =

. (٢٩٩ / ١)

(١) البيت من الطويل ، لم أقف على نسبته . ينظر : شرح الكافية الشافية (٣ / ١٥٩٨) ، وشرح التسهيل (٤ / ٧٦) ، وشرح ابن الناظم (٤٩٩) ، وأوضح المسالك (٤ / ٢١١) ، وشرح التصريح (٢ / ٤٠٧) ، وشرح الأشموني (٤ / ٥٤) .

(٢) في جميع النسخ " صفاصها " ، وهو تحريف .

(٣) ينظر : الجامع الصحيح (٢ / ١٨٤) ، ح ٢٤٢٦ ، كتاب اللقطة ، باب إذا أخبره ربُّ اللقطة بالعلامة دفع إليه) ، وصحيح مسلم (٣ / ١٣٥٠) ، ح ١٧٢٣ ، كتاب اللقطة) .

ورواية الحديث في الصحيحين : «وإِلَّا فَاسْتَمْتِعْ بِهَا» ، وما أورده الشارح هو ما ذكره ابن مالك في شواهد التوضيح : (١٩٢) .

والحديث بهاتين الروايتين لا يصلح شاهداً على ما أورده من أجله ، وهو قوله : «كما فيها جاء شاذاً مجزوماً ، والجزءاء مرفوعاً» .

والعفاص : الوعاء الذي يكون فيه النفقة ، ويسمى به الجلد الذي يجعل على رأس القارورة .

والوكاء : الخيط الذي يشد به رأس القارورة .

ينظر : غريب الحديث لابن سلام (٢ / ٢٠١) ، والفائق في غريب الحديث (٣ / ٦) ، والنهاية في غريب الحديث والأثر (٣ / ٢٦٣) .

أجيب : كما أَنَّ المتكلمَ قَدْ يبدَأُ^(١) كلامه على البتِّ ، ثُمَّ يعلِّقُه في أثْنائِه بشيء ؛ نحو
 أَنْ يقول : إعطِ زيدًا . ثم يعقبه بالشرط ، فيقول : إن جاء ، فالشرط المتأخر مقدَّم في النية .
فرع : جاء إلغاء "متى" حملاً على "إذا" ، وعمل "إذا" حملاً على "متى" . وإلغاء "إن"
 حملاً على "لو"^(٢) ؛ كقول عائشة رضي الله عنها : «إِنَّ أبا بكرٍ أسيفٌ ؛ وإنه متى يقومُ
 مقامك لا يسمعُ النَّاسُ»^(٣) وروى البخاريُّ : أَنَّهُ ﷺ قال لفاطمة وعليٍّ رضي الله عنهما :
 «إذا»^(٤) أخذتما مضاجعكما تكبراً أربعاً وثلاثين ، وتُسبِحان ثلاثاً وثلاثين»^(٥) .

وإن كان الشرط مضارعاً ، لا الجزاء يُجزم الشرط . ووقوعه قليل^(٦) — كما مرَّ —^(٧) وفي
 المحتسب قرأ بعض^(٨) : ﴿فَإِمَّا تَرِينَ مِن الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ (مريم: ٢٦) هذا إذا تجرَّد الجزاء عن

(١) في (س) : "سوى" .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٩١) ، وشرح التسهيل (٤/ ٨٢) .

(٣) ينظر : الجامع الصحيح (١/ ٢٣٥ ، ح ٧١٣ ، كتاب الأذان ، باب الرجل يأتُم بالإمام ويأتُم الناس بالمأموم)
 ، وصحيح مسلم (١/ ٣١٤ ، ح ٤١٨ ، كتاب الصلاة ، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر) ، وسنن
 النسائي (١/ ٤٣٨ ، ح ٩٠٩) .

(٤) "إذا" سقطت من (س) .

(٥) ينظر : مسند الإمام أحمد (١/ ٤٨٨ ، ح ٧٤٠) ، وصحيح مسلم (٤/ ٢٠٩١ ، ح ٢٧٢٧ ، كتاب الذكر
 والدعاء ، باب التسييح عند النوم) ، وسنن أبي داود (٥/ ١٩٣ ، ح ٥٠٦٢) .

(٦) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٣/ ٨٨٢) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٢٤٦) ، وشرح الرضي
 (٢/ ٩٢٩) ، ووصف المباني (١٨٧) .

(٧) "وإن كان الشرط .. كما مرَّ" سقط من س .

(٨) هي قراءة طلحة ، قال ابن جني : «وَأَمَّا قِراءةُ طَلْحَةَ (فَإِمَّا تَرِينَ) ، فشاذة ، ولست أقول إنها لحن ؛ لثبات
 علم الرفع ، وهو النون في حال الجزم ، لكن تلك لغة» .

الفاء . أمّا إذا قارنته الفاء لم تعمل فيه أداة الشرط^(١) .

قال : (وإذا كان الجزاء ماضياً بغير "قد")^(٢) .. إلى آخره .

أقول : الجزاء باعتبار الفاء ثلاثة أقسام :

الأول : ما يمتنع فيه . وهو : كل فعل يتوقف وجوده على وجود فعل آخر ، فيصح أن تربط أداة الشرط وجوده بوجود الشرط^(٣) ، ويؤثر فيه ، فيستغنى بذلك عن ربط الفاء ؛ وهو إذا كان ماضياً لفظاً ، ومتصرفاً قصد بدخول أداة الشرط استقباليته ؛ حتى تكون الأداة مؤثرة فيه ؛ وهو : بالألّا يكون فيه "قد" ظاهراً ، ولم يكن مقصوداً تقديرًا ؛ نحو : إن أكرمتني أكرمتك^(٤) . أو ماضياً معني ، وهو ما دخله "لم" أو "لما" ؛ نحو : إن أكرمتني لم أكرمك^(٥) . لأنهم لما رأوا الربط المعنوي للجواب بالشرط ؛ وهو تأثير الشرط في الجواب بتصيير معناه مستقبلاً . استغنوا به عن الرابطة اللفظية ؛ لئلا يصير الكلام أطول ؛ فإن

==

ينظر : المحتسب (٤٢/٢) والبيان (٥٥٢/٢) ، والجامع لأحكام القرآن (٩٧/١١) ، والبحر المحيط (١٨٥/٦) ، والدر المصون (٥٩١/٧) .

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٨٨٢/٣) .

(٢) الكافية في النحو (٢٠٠) .

(٣) "وجوده بوجود غيره" سقط من س .

(٤) يُنظر : شرح المقدمة الكافية (٨٨٣/٣) ، وشرح الوافية (ص٣٥٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص٣٥٢) ، وشرح الرضي (٩٣٧/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٥٣٥/٢) ، وتوضيح المقاصد (٣٤٢/٢) .

(٥) يُنظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٤٨/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٨٨٣/٣) ، والجنى الداني (ص٦٦) .

"أَكْرَمْتُكَ" و"لَمْ أَكْرَمْكَ" في المثالين المذكورين مستقبلٌ معناهما بواسطة "إِنْ". وإن كانا ماضيين معنىً قبل دخول "إِنْ". تحقيق الشرط إذا قلب الماضي الأصلي مستقبلاً ؛ فلاَنْ يصير الماضي العارض بـ"لم" مستقبلاً أولى .

وربما يكون ما هو الجوابُ ظاهراً واقعاً قبل الشرط . والجوابُ ^(١) من حيثُ إنه جوابٌ مترقّبٌ ؛ فلا يستقيم تحقُّق وقوعه مع ترقُّبه ، وحينئذٍ يلزم دخول "قد" فيه ظاهراً أو مقدّراً ؛ لينبّه على عدم تأثير الشرط فيه ، لأنّه يؤكّد الماضي ، فلا يمكن للشرط أن يؤثر فيه ويجعله مستقبلاً . وإذا لم يكن له فيه أثرٌ واستقباليةٌ يجب دخول الفاء فيه ؛ ليشعر بجوابيته ^(٢)؛ نحو : إن أكرمتني فقد أكرمتك . أو فأكرمتك . فيحصل الربط اللفظي إذا فات فيه المعنوي ^(٣) . ولذا دخل الفاء في قوله تعالى : ﴿إِنْ كَانَتْ فَمِصُّهُ قَدْ مِنْ قَبْلِ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَذِبِينَ﴾ ^(٤) وَإِنْ كَانَ فَمِصُّهُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ ﴿ (يوسف: ٢٦ - ٢٧) ؛ لأنَّ قد ^(٥) مقدّرة ؛ إذ الغرض منه الماضي المحقّق ، فلا يؤثر الشرط فيه ^(٥) ، ولم يمكن لأداة الشرط أن تصير مدخول "قد" مستقبلاً . وأمكن لها أن تصير مدخول "لم" مستقبلاً ، مع أنّها للمضي

(١) «والجواب» سقطت من (س) .

(٢) «بجوابيته» سقطت من (س) .

(٣) يُنظر : شرح الكافية لابن جمعة (٢/ ٥٣٥) ، وشرح الكافية لحاجي عوض (ص ١٠٢٣) .

(٤) «قد» سقطت من (س) .

(٥) يُنظر : أمالي ابن الحاجب (١/ ١١٤) ، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٩٥) ، وشرح التسهيل (٤/ ٩٣) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/ ٣٩٤) ، والوافية في شرح الكافية (ص ٢٧١) ، وارتشاف الضرب

؛ لأنَّ مدخول "قد" مؤيِّد بأنه ماضٍ حقيقي قبل دخول "قد" ، ومدخول "لم" ^(١) مستقبل ، فكان للشرط مانعان في "قد" وفي "لم" مانع . ولا يلزم من رَفَعِهِ مانعاً رفعه مانعين .

قالوا ^(٢) : جيء بالفاء في قوله تعالى : ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي

[١٨٩/ب]

النَّارِ﴾ (النمل: ٩٠) ؛ لأنَّه وعيدٌ ، والوعدُ ^(٣) والوعيدُ يحسُنُ أن يُقدَّرَ ماضياً معني ؛ لأنَّهما كأنَّ وقعا فعوملاً معاملة الماضي الحقيقي ^(٤) .

الثاني : ما يجوز فيه الفاء ، وتركه .

وهو : ما يصح أن يقع نفسه شرطاً ^(٥) ، وأن يقع جزاءً ^(٦) منه ^(٧) .

فذلك ^(٨) : إمَّا مضارعٌ مثبت ^(٩) ؛ نحو : إن تكرمني أكرمك . و إن تُكرمني

فأكرمك . ودخول الفاء فيه قليلٌ جداً ^(١٠) . منه : قوله تعالى : ﴿إِنْ تَضِلْ إِحْدَهُمَا فَتُذَكِّرْ

(١) «مستقبلاً مع أنها ... ومدخول لم» سقط من (س) ؛ لانتقال النظر .

(٢) في ط ، س : «(السر)»

(٣) "والوعد" سقطت من (س) .

(٤) يُنظر : شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٩٥) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٥٢) ، والجنى الداني (ص ٦٧) ، وتوضيح المقاصد (٢/ ٣٤٣) ، والمغني (٢/ ٤٩٣) .

(٥) من (ط ، س) : وفي الأصل ، و(ن) : «(جواباً)»

(٦) في ن : «(جزءاً)» .

(٧) شرح المقدمة الجزولية الكبير (٢/ ٥٢٨) ، وشرح الرضي (٢/ ٩٣٤) ، وشرح ابن الناظم (ص ٤٩٨) .

(٨) في ط ، س : «(وذلك)» .

(٩) في س : «(مبني)» وهو خطأ .

(١٠) يُنظر : الجمل (ص ٢١١) ، والمقتصد (٢/ ١٠٩٩) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٢٤٩) ، والتوطئة

إِحْدَهُمَا الْأُخْرَى ﴿البقرة: ٢٨٢﴾ وهو قراءة حمزة^(١).

وَأَمَّا مضارعٌ منفيٌّ^(٢) بلا . وإدخاله فيه كثير^(٣) ؛ كقوله تعالى : ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ (الجن: ١٣) . وتركها فيه ، وجزمه أكثر^(٤) .

أما وجه ترك الفاء فيهما ؛ فلأنهما أنفسهما يسوغان لأن يكونا^(٥) جزاءً ، فلم يحتاجا إلى الفاء ؛ لتأثير الشرط فيهما ، لصيرورتها به مستقبليْن ، ولئلا يلزم إضمار مبتدأ من غير ضرورة^(٦) .

وأما إدخالها فيهما : فلأنه^(٧) يقتضي كل منهما أن يكون خبر مبتدأ محذوف من جهة أنه^(٨) في معنى اسم الفاعل . والأصل فيه ذلك ، ولم يقتضِ الماضي الواقع جزاءً ذلك^(٩) ؛ إذ

==

(ص ١٥٠) ، وشرح الجمل (١٩٧/٢) ، وشرح التسهيل (٧٩/٤) .

(١) يُنظر : السبعة (ص ١٩٣) ، والحجة لابن خالويه (ص ١٠٤) ، ومعاني القراءات (٢٣٤/١) ، والحجة للفارسي (٤٢٦/٢) ، والمبسوط (ص ١٣٧) ، وحجة القراءات (ص ١٥٠) ، والكشف (٣٢٠/١) .

(٢) في س : «فبقي» .

(٣) يُنظر : المقتصد (١٠٩٩/٢) ، والمفضل في شرح المفصل (ص ٣٢٩) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٥٣) ، وارتشاف الضرب (١٨٧٦/٤) .

(٤) يُنظر : الكتاب (٦٩/٣) ، والإيضاح العضدي (ص ٣٣٠) ، وشرح الكافية الشافية (١٥٩٥/٣) ، وشرح ابن النازم (ص ٤٩٨) ، وشرح الرضي (٩٣٧/٢) ، والنجم الثاقب (٩٧٢/٢) .

(٥) في (ط) وفي الأصل : «يكون» .

(٦) يُنظر : شرح الرضي (٩٣٧/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٣٩٥/٢) .

(٧) في س : «فلأن» .

(٨) «من جهة أنه» سقط من (س) .

المضارع أقعدُ بذلك من الماضي ، لأنَّه يوازن اسم الفاعل ، ويفهم منهما عند إطلاقهما الحال ؛ فكان ذاته يقتضي أن يكون خبراً^(٢) .

وقال المالكيُّ : يُقَدَّرُ كُلُّ خَبَرٍ مَبْتَدَأٍ ؛ لأنَّه يمتنع أن يجعل الفاء زائدةً ، لأنَّه يلزم حينئذ أن يجزم الفعل بعدها ، لأنَّ الحرف الزائد لا يمنع عمل ما قبله في ما بعده^(٣) ؛ كقوله تعالى : ﴿ فِيمَا رَحِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ ﴾ (آل عمران: ١٥٩) فرُفِعَ المضارع دالٌّ على أنَّه خبرٌ مبتدأٌ محذوف ، وحينئذ لا يؤثر الشرط فيه ؛ لأنَّ الجملة الاسمية كالثابت ، فيجب الفاء . وفيه نظرٌ ؛ لأنَّ ما ذكره دليلٌ على أنَّ ما بعدَ الفاءِ خبرٌ مبتدأٌ محذوفٍ ، ؛ لأنَّه^(٤) شيءٌ باعثٌ على إدخال الفاء ، وكلامنا فيه .

وقال الحاجبيُّ : أمَّا إدخالها المضارع مع لزوم حذف مبتدئه ، فملتبسٌ في الكلام ، ولم يفعل مثله بالماضي المثلث ؛ لأنَّه لو أدخل فيه الفاء يصير خبر مبتدأ محذوف ، وينقطع عن الشرط ، ويبقى دالًّا على الماضي ، فيلزم التناقض ؛ لأنَّه يكون ماضيًّا من جهة انقطاعه عن الشرط مستقبلاً ؛ لأنَّه المقصود منه^(٥) . ومن جهة جزائيه^(٦) .

✍=

(١) «ذلك» سقطت من (س) .

(٢) في ط : «جزاء» .

(٣) يُنظر : شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٩٥) ، وشرح التسهيل (٤/ ٧٩) . ويُنظر : شرح المفصل (٩/ ٤) .

(٤) في س : «إلا أنه» .

(٥) "لأنَّه المقصود منه" سقط من س .

(٦) يُنظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٢٥٣) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/ ٨٨٤) .

ثمَّ قالَ : ولا يجري هذا في ماضٍ فيه "قد" ؛ لأنَّه ليس مستقبلًا ؛ لكونه^(١) في سياق الشرط ؛ لأنَّه ماضٍ محقق ؛ إذ فيه "قد" فلا تناقض فيه^(٢) .

قلتُ : الأولى أن يُجابَ : بأنَّه لو دخلَ فيه الفاءُ يشتبه بما قدَّر^(٣) فيه "قد" ولا اشتباه في المضارع . ثمَّ قالَ : «وأما إدخالها مع "لا" فلائها مثل "لن"»^(٤) في أنَّ أصل وضعها للاستقبال ، فيتعدَّر تأثير الشرط فيه ، كما مع "لن"»^(٥) ، و "السين" ؛ لأنَّه لا يجتمع على فعلٍ فعلٍ حرفا الاستقبال .

وأما سواغ تركها معها فلتجريدُها عن الاستقبالِ وجعلها لمجرد النفي ، كما في قولك : أريدُ ألاَّ تقومَ . فحينئذٍ استقباليها مقيّدة بعدم اجتماع حرف استقبال معها . ولم يفعل مثل ذلك بـ "لن" ؛ لأنَّها للتأكيد . وتجريد ما لا تأكيد فيه أقرب . و لا بـ (ما) لأنَّها للحال ، و (إن) يناقضها ؛ لأنَّها للاستقبال»^(٦) .

قلتُ : إذا جرّدت "ما" عن الحال^(٧) لم يبق تناقض ؛ كما إذا جرّدت "لا" عن الاستقبال [لم

(١) في ن ، ط : «بكونه» .

(٢) يُنظر : شرح المقدمة الكافية (٣/ ٨٨٣) .

(٣) «قدر» سقطت من (س) .

(٤) هكذا في شرح المقدمة الكافية (٣/ ٨٨٤) ، وفي الأصل : «أن» ، فيه تحريفٌ .

(٥) هكذا في شرح المقدمة الكافية (٣/ ٨٨٤) ، وفي الأصل : «أن» ، فيه تحريفٌ .

(٦) شرح المقدمة الكافية (٣/ ٨٨٤) ، ويُنظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٢٥١، ٢٥٢) .

(٧) «لأنَّها للحال .. جرّدت (ما) عن الحال» سقط من (س) .

يبقى اجتماع حرفين للاستقبال ؛ بل الفرق أنّ "لا" إذا جُرِّدت عن الاستقبال^(١) يبقى مدلولها^(٢) مستقبلاً بحرف الشرط . فكأنّه لم يُزَلْ استقباليّتها ؛ لاتصاف مدخولها بما وُضعت له ، ووجود ما يفيد فائدتها . وإذا جُرِّدت "ما" عن الحال^(٣) تُصَيِّرُ مدخولها مستقبلاً ، ويزول ما وُضعت "ما" له بالكلية . وكذا بـ"إن" النافية ؛ لأنّها بمعنى "ما" ، أو لأنّها وافقت "إن" الشرطية لفظاً ، وهي داخلة في الجزاء تقديرًا ؛ لأنّها عاملة فيه . فلو جُرِّدت عن الحال تتألى مثلاً تقديرًا ، وهو مكروه ؛ كتألي المثلين خطأ ؛ ولذا كتب لئلا بالياء ؛ ولأنّها مشتركة : وُضعت مرّةً للحال ، ومرّةً للاستقبال . وأيّاً^(٤) تجبُ الفاء .

قلتُ : عليه ؛ لم يقل أحدٌ أنّها مشتركة الوضع .

الثالث : ما تجب فيه الفاء^(٥) .

وإليه أشار بقوله : (وإلا فالفاء) . يعني : إنّ لم يكن الجزاء من القسمين المذكورين - الممتنعُ الفاء^(٦) والجزاء - وجب الفاء فيه ؛ لتعذّر تأثير أداة الشرط فيه . وهو كلّ فعلٍ لم لم يصحّ أن يقع شرطاً ؛ كالأمر ، والنهي ، وما فيه : "السّين" ، أو "سوف" ، أو "لن" ، أو "إذن"^(٧) . فإنّها مستقبلة قبل تعلق أداة الشرط بها ؛ فلا تأثير للشرط فيها^(٨) . أو لئلا تجتمع

(١) تكملة من (س) .

(٢) في (س) : «مدخولها» .

(٣) «لم يبق تناقضٌ..جُرِّدت (ما) عن الحال» سقط من (ط) ؛ لاتتقال النظر .

(٤) في س : (وإنّها) ، وهو تصحيف .

(٥) «قلت : عليه يجب فيه الفاء» سقط من (س) .

(٦) «يعني : إنّ لم الممتنع الفاء» سقط من (س) .

(٧) يُنظر : المفصل (ص ٤٥٧) ، وشرح المفصل (٣/٩) ، وشرح الجمل (١٩٨/٢) ، وشرح التسهيل

تجتمع علامتا استقبالٍ على فعلٍ^(٢)، أو لأنَّ الأمر والنهي يقعان ابتداءً ؛ لأنَّهما مسببان^(٣) غالبًا ، فلا يتوقفان على الشرط . وكما فيه "قد" ، أو "ما" ، أو "إن" ؛ فلما مرَّ من عدم تأثير الشرط فيها^(٤) . وكفعل غير متصرف . أمَّا "عسى" ، و"نعم" ، وفِعْلا التعجب ، والنداء ؛ [أ/١٩٠] / نحو : إنَّ حُسْنَ الكلام فما أحسن السكوت . وإنَّ كان زيدٌ فيا عمر قم . فلخروجها عن الزمان ، فلا يصح أن يقعن بأداة الشرط مستقبلة^(٥) .

وأمَّا "ليس" فلائها خصَّت بالحال ، فلا يصح أن تصير مستقبلًا بأداة الشرط^(٦) . وإن قلنا : إنَّها ليست للحال تكن^(٧) مقطوعة عن الزمان^(٨) مطلقًا ، فلا يستقيم أن تصير مستقبلًا بأداة الشرط . وكالجملة الاسمية ؛ فإنَّها لم توضع للزمان ، فلا يستقيم أن تدلَّ على

☞ =

(٤/٧٦) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٥٠) ، وشرح الرضي (٢/٩٣٧) .

(١) يُنظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٥١) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/٨٨٥) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٥٣٦) .

(٢) يُنظر : شرح المقدمة الجزولية (٢/٥٢٦) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٤٠٠) ، والنجم الثاقب (٢/٩٧٢) .

(٣) في (س) : «سببان» .

(٤) يُنظر : شرح الكافية لابن جمعة (٢/٥٣٦) .

(٥) يُنظر : شرح المقدمة الكافية (٣/٨٨٦) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٤٠٠) ، وارتشاف الضرب (٤/١٨٧٤) .

(٦) يُنظر : شرح المقدمة الكافية (٣/٨٨٦) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٥١) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٤٠٠) .

(٧) في (ن) : «تكون» .

(٨) «فلا يصح .. مقطوعة عن الزمان» سقط من (ط) ؛ لانتقال النظر .

الاستقبال بأداة الشرط ، أو لأنها ثابتة والجزاء ما يحصل بعد حصول الشرط^(١) . والثابت^(٢) والثابت^(٣) لا يتوقف على الشرط^(٤) ؛ فلزم الفاء في جميعها .

والحاصل : ما لم يرتبط بالشرط ، ولم يترتب عليه بأداته يربط به بالفاء ؛ لأنه وضع للترتيب^(٥) ، والربط^(٦) ، [ولذا]^(٧) قامت مقام الضمير في قوله : الذي يطير فيغضب زيد الذباب^(٨) .

تنبيه : الجمل الواقعة بعد الفاء إذا لم تكن مرتبطة بالشرط ولم تؤثر فيها أداته ؛ لا تكون جزءاً على الحقيقة . فالجزاء في كلها محذوف ، وهي دالة عليها ؛ لأنها متعلقة بها ، وقائمة مقامها ؛ ولذا مجزومة^(٩) محلاً ، كما رفع (في الدار) في: زيد في الدار . محلاً ؛ ولذا جزم المعطوف عليه^(١٠) ؛ كقراءة نافع^(١١) : ﴿وَأِنْ تُخَفُّوْهَا وَتُؤْتُوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ

(١) يُنظر : علل النحو (ص ٤٤٠) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٢٥١) ، وشرح المقدمة الجزولية (٢/ ٥٢٦) .

(٢) في س : «التأنيث» ، وهو تصحيف .

(٣) في (ط) ، (س) : «الشيء» ، وهو تحريف .

(٤) «بالشرط ولم يترتب ... وضع للترتيب» سقط من (س) .

(٥) يُنظر : المفصل في شرح المفصل (ص ٣٣٣) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/ ٥٣٦) ، والجنى (ص ٦٧) .

(٦) تكملة من (ط) ، (س) ؛ ليتم بها المعنى .

(٧) يُنظر : الأصول (٢/ ٣٥٧) ، والإيضاح (ص ١٠٢) ، والمفصل (ص ٧٠) ، وشرح المفصل (٣/ ١٥٨) ، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٠٧) ، والكافي في الإفصاح (٢/ ٥٥٥) .

(٨) من (ط) ، وفي الآخر : «مجزوم» .

(٩) يُنظر : الكتاب (٣/ ٩٠ ، ٩١) ، والجمل (ص ٢١٣) ، والإيضاح العضدي (ص ٣٣١) ، والمقتصد

وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ ﴿البقرة: ٢٧١﴾ وكقوله تعالى: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾^(٢) (الأعراف: ١٨٦).

فالفاء لِيُفْهِمَ منها أَنَّ مدخولها مؤولٌ بالجواب الحقيقي ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَصْلَحْ لَهُ حَقِيقَةٌ^(٣) . أمَّا الإنشائي مِنَ الأمر وغيره فَلَمَّا مرَّ^(٤) ، ولأَنَّ الجزاءَ يَكُونُ خبريَّةً ؛ لَأَنَّهُ قَضِيَّةٌ معلقةٌ على الشَّرْطِ ، أي : متوقفة عليه . والإنشائي : ما تنشأ من^(٥) اللفظ ؛ فلا يتوقف على شيء .

فقولك : إن تَكْرِمَنِي فَأَكْرِمُ زَيْدًا . مؤول بـ : إن تَكْرِمَنِي ؛ فهو سبب لتنجيز طلبي إِكْرَامَ زَيْدٍ مِنْكَ . أي : إن تَكْرِمَنِي تَحَقَّقْ وتوجَّبَ طلبي إِكْرَامَ زَيْدٍ مِنْكَ^(٦) . وقولك : إن تَكْرِمَنِي فَعَسَى زَيْدٌ أَنْ يَكْرِمَكَ . مؤولٌ بَأَنَّهُ سببٌ لرجائي أَنْ يَكْرِمَكَ زَيْدٌ ، أي : يوجب

✍ =

(٢/١٠٩٩) ، والمفصل (ص ٣٤٧) ، والمرتل (ص ٢١٨) .

(١) قراءة نافع ، وحمة ، والكسائي (نُكْفِرُ) بالجزم .

يُنْظَرُ : معاني القرآن (١/٨٧) ، والسبعة (ص ١٩١) ، والحجة لابن خالويه (ص ١٠٢) ، والحجة للفارسي (٢/٤٠٠) ، والمبسوط (ص ١٣٦) ، والتذكرة (٢/٣٤٢) ، والكشف (١/٣١٧) .

(٢) قراءة الجزم (ويذَرُهُمْ) . هي قراءة حمزة ، والكسائي .

يُنْظَرُ : السبعة (ص ٢٩٩) ، وإعراب القرآن للنحاس (٢/١٦٥) ، والحجة للفارسي (٤/١٠٩) ، وحجة القراءات لابن زنجلة (ص ٣٠٤) ، ومشكل إعراب القرآن (١/٣٣٦) ، والبيان لابن الأنباري (١/٣٢١) .

(٣) يُنْظَرُ : الإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٥٠) .

(٤) يُنْظَرُ : ما سبق .

(٥) في (س) : «مع» .

(٦) يُنْظَرُ : الإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٥٠) .

رجائي ذلك .

وأما الجملة الاسمية فإنها مؤولة بما اشتملت عليه من مشتق ؛ إن كان ، وإلا (يتحقق) . ونحوه . فقولك : إن تَكْرِمَنِي فزيدٌ منطلق . مؤول بـ : إن تُكْرِمَنِي يَنْطَلِقُ . وقولك لأبيك : إن تَكْرِمَنِي فأنت أبي . بـ : إن أَكْرَمْتَنِي يَتَحَقَّقُ أَنَّكَ أَبِي^(١) .

وأما الماضي المحقق فكذلك^(٢) . فإن قولك : إن تَكْرِمَنِي فقد أَكْرَمْتَكَ . مؤول بـ : إن تَكْرِمَنِي تَحَقَّقَ عِلْمُكَ بِأَكْرَامِي^(٣) إِيَّاكَ . أو^(٤) تَجَزَّه^(٥) . وكذا يؤول البواقي^(٦) . ومنه : قوله تعالى : ﴿إِنْ نُنُوبًا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ (التحریم: ٤) تأويله: إن تتوبا يحقق ذلك صغوكما؛ إذ التوبة تحقق الذنب ؛ لأنها عنه . وقال الحاجبي : تقديره : إن تتوبا يكن سبباً ؛ لأن ذكر هذا الخبر وهو : صغو قلوبكما . وذكر الذنب متوباً عنه ، أي: حالة التوبة عنه – يوافق المقصود من الآية ، وهو : التحريض على التوبة ؛ لأنها تدل على براءة المذنب^(٧) . فالحق أن يقول تعالى : إن تتوبا نَعْلَمَ أو يَحْصُلُ براءة تَكُما من الصَّغْوِ ؛ لأنه المقصود ، إلا أنه

(١) يُنْظَرُ : المصدر السابق .

(٢) يُنْظَرُ : شرح المفصل (٣/٩) ، وشرح المقدمة الجزولية (٢/٥٢٧) ، وشرح الكافية الشافية (٣/١٥٩٧) ، وشرح الرضي (٢/٩٢٦) .

(٣) في (س) : «أكرمني» ، وهو تحريف .

(٤) هكذا في جميع النسخ ، والصواب : (أي) .

(٥) في (س) : «أو تجزم» ، وهو تحريف .

(٦) يُنْظَرُ : الإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٥٠) .

(٧) من (ن) ، (ط) ، (س) ، وفي الأصل : «الذنب» .

ذكر سبب سببه ؛ ليكون أدلّ ، إذ الخبر بالصغو^(١) سبب لذكره ، وذكره متوبا عنه سبب للعلم ببراءتهم عن إثمه^(٢) .

ويمكن هذا التقدير في سائر المواضع . فإنّ قولك : إن أكرمتني فقد أكرمتك . في معنى : إن أكرمتني يكنّ جزاءً لإكرامي إياك ، إلا أنّه ذكر سبب سببه ؛ إذ الخبر بالإكرام وهو : أكرمتك . سبب لذكره ، وذكره عقيب أكرمتني يدل على أنّه جزاؤه .

تَحْقِيقُ : قَوْلُ الْحَاجِبِيِّ : «لَمْ يَوْتَ بِالْفَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَإِذَا مَا عَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ (الشورى: ٣٧) و : ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْصَرُونَ﴾ (الشورى: ٣٩) ؛ لأنّ "إذا" فيها لمجرد الزمان لا للشرط ، كما في قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ إِذَا يَغْشَى﴾ (الليل: ١) . وأمّا قوله تعالى : ﴿وَإِذَا نَتَلَى عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ (الحجّة: ٢٥) فيجوز أن يكون كذلك . ويجوز أن يكون تقديره : والله ما كان حجتهم ؛ كما في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ (الأنعام: ١٢١) ولولا ذلك لوجب الفاء ؛ لامتناع : إن أكرمتني سأكرمك . ونحوه»^(٣) . سهو ؛ لأنّ "إذا" ليس وضعه للشرط ؛ بل هو ظرفٌ مُتَضَمِّنٌ لِلشَّرْطِ - كما مرّ - فلا يؤتى بالفاء فيما هو كجوابه . كما لا يُجْزَمُ به إلا شاذًّا^(٤) .

وإذا كان الجزاء جملة اسمية يقوم "إذا" التي للمفاجأة مقام الفاء ؛ لأنّها مثلها في

(١) «بالصغو» في موضعها بياض في (ط) .

(٢) يُنْظَرُ : أمالي ابن الحاجب (١/ ٢٢٤) .

(٣) شرح المقدمة الكافية (٣/ ٨٨٦) .

(٤) يُنْظَرُ : توضيح المقاصد (٢/ ٣٣٨) .

الدلالة على تعقيب ما بعدها لما قبلها من غير مهلة^(١). وفي امتناع الابتداء بها ؛ بل لا بد أن يتقدمه شيء يرتبط بها ما بعدها به ؛ كالفاء^(٢). كقوله تعالى : ﴿وَإِنْ تُصِبَّهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (الروم: ٣٦). فلا يدخل في جزاء إنشائي أو فعلي ؛ لأن وضعها لدخول الجملة الاسمية الخبرية^(٣). وجمع الفاء معها شاذ^(٤).

مسائل شريفة :

/ الأولى : لا شك أن الشرط مجزومٌ بأداته . وأمّا الجزاء ؛ فالمذهب أنه مجزوم بها [١٩٠/ب] أيضًا ؛ لأنها تقتضيه أيضًا^(٥). وقيل : العامل فيه الشرط وأداته معًا ؛ لاقتضائهما إيّاه ، ولئلا يعمل الجازم في شيئين ، كما أن الجار لا يعمل في شيئين^(٦).

(١) يُنظر : الأصول (١٦١/٢) ، والمقتصد (١١٠١/٢) ، والمرتجل (ص٢١٩) ، وشرح ابن الناطم (ص٥٠٠) ، وشرح الرضي (٩٤٣/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٤٠١/٢) .

(٢) يُنظر : الكتاب (٦٤/٣) ، والمقتضب (٥٦/٢) ، والتعليقة (١٧٨/٢) ، والمفصل (ص٤٥٧) ، وشرح المفصل (٣/٩) ، وشرح التسهيل (٨٥/٤) .

(٣) يُنظر : الكتاب (٦٤/٣) ، والإيضاح (ص٣٣١) ، وشرح المقدمة الجزولية (٥٣١/٢) ، وشرح الجمل (١٩٨/٢) ، والارتشاف (١٨٧/٤) ، والجنى (ص٣٧٥) .

(٤) يُنظر : الكتاب (٦٤/٣) ، والمقتصد (١١٠١/٢) ، وشرح المفصل (٣/٩) ، والارتشاف (١٨٧٢/٤) .

(٥) يُنظر : الإنصاف (٦٠٢/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٥٣٤/٢) .

(٦) يُنظر : علل النحو (ص٤٣٩) ، وأسرار العربية (ص٣٣٦) ، واللباب (٥٠/٢) ، والمفصل في شرح المفصل (ص٣٢٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٤٦/٢) ، وشرح التسهيل (٨٠/٤) ، والارتشاف (١٨٧٧/٤) .

قلت : اقتضتُها ، ولذا جعلتُها جملةً واحدةً فتجزمها^(١) ، ولأنَّه لم يوجد فعلٌ عاملٌ في فعلٍ ؛ لا مستقلاً ولا مشتركاً . وقيل : الأداة تجزمه بواسطة جزمها الشرط ؛ كالأبتداء الرفع للخبر بواسطة رفعه المبتدأ . فالشرط شرط عمل أداته في الجزاء ، لا جزء العامل^(٢) .

وقولُ الحَاجِيّ : «ليسَ جَعْلُ الشَّرْطِ عاملاً في الجزاء بأولى من العكس ، مع أنَّ كلاً منهما يقتضي الآخر . وليس لتقديمه أثر ؛ لأنَّ تقديمه لكونه شرطاً ، لا للعمل»^(٣) وهم ؛ لأنَّ الشرطَ سببٌ ، فهو مقتضى لوجود الجزاء ، فهو بالعاملية أولى . نَعَمْ ، إنَّما لم يعمل لما ذكرته .

الثانية : لا يلي أداة الشرط إلا^(٤) معمولها ؛ كغيرها من عوامل الفعل . وجازَ في "إنَّ" أن يُحذف معمولها ، وأن يفصلَ بينهما توسُّعاً فيها ؛ لكثرة استعمالها ، ولشبهها بالمتعدي ؛ حيثُ تقتضي لذاتها شيئين^(٥) . ويمتنع ذلك في أخواتها إلا في الشعر^(٦) ، كقوله^(٧) :

(١) «فتجزمها» سقطت من (س) .

(٢) يُنظر : الباب (٥١ / ٢) ، وشرح المفصل (٤١ / ٧) ، وشرح الرضي (٩١٠ / ٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٥٣٤ / ٢) .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (٢٤٦ / ٢) ، ويُنظر : شرح المفصل (٤٢ / ٧) .

(٤) في (س) : " لا " ، وهو تحريف .

(٥) يُنظر : الكتاب (١١٢ / ٣) ، والمقتضب (٧٢ / ٢) ، والإنصاف (٦١٦ / ٢) ، وشرح المفصل (٩ / ٩) وشرح وشرح الكافية الشافية (١٥٩٨ / ٣) ، وشرح الرضي (٩١١ / ٢) .

(٦) يُنظر : الكتاب (١١٣ / ٣) ، والمقتضب (٧٣ / ٢) ، وشرح التسهيل (٧٤ / ٤) .

(٧) البيت من الرمل ، يُنسب لكعب بن جعيل ، وللحسام بن ضرار الكلبى .

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمَلُّ

وكقوله^(١) :

فَمَتَى^(٢) وَاعِلٌ يَنْبُهُمْ يُحْيُوهُ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي

شَبَّهَ قَدَّهَا بِالصَّعْدَةِ ؛ وَهِيَ : الْقَنَاةُ^(٣)(٤) . وَالْحَائِرُ : مَجْتَمَعُ الْمَاءِ^(٥) . وَالْقَدُّ فِيهِ أَشَدُّ تَشْنِيًا إِذَا اخْتَلَفَ الرِّيحُ عَلَيْهِ . وَيَنْبُهُمْ : أَيِ يَنْزِلُ بِهِمْ^(٦) .

الثالثة : أَجَازَ الْكِسَائِيُّ^(٧) تَقْدِيمَ مَعْمُولِ الْجَزَاءِ عَلَيْهِ^(١) ؛ كَقَوْلِ طَفِيلٍ^(٢) :

✍ =

ينظر : الكتاب (١١٣/٣) ، والمقتضب (٧٣/٢) ، والأصول (٢٣٣/٢) ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٢/١٤٠) ، وأما ابن الشجري (٨٢/٢) ، وضرائر الشعر (ص ٢٠٧) ، والخزانة (٤٧/٣) .

(١) البيت من الخفيف ، وهو لعدي بن زيد العبادي في ذيل ديوانه (ص ١٥٦) ، واللفظ في الديوان (يَحْبُوهُ) .

وَيُنْظَرُ : الكتاب (١١٣/٣) ، والأصول (٢٣٢/٢) ، والمقتصد (١١٢٢/٢) ، وأما ابن الشجري (٨١/٢) ، والإنصاف (٦١٧/٢) ، والخزانة (٤٦/٣) .

(٢) في (س) : "ومتى" .

(٣) "ويعطف عليه ... القناة" سقط من (ط) .

(٤) يُنْظَرُ : تهذيب اللغة (صعد : ٩/٢) ، واللسان (٢٥١/٣) ، والقاموس المحيط (ص ٢٩٣) ، وتاج العروس (٢٨١/٨) .

(٥) يُنْظَرُ : أساس البلاغة (حير : ١٧٢) ، واللسان (٢٢٢/٤) ، والقاموس المحيط (ص ٣٨١) ، وتاج العروس (١٠٩/١١) .

(٦) يُنْظَرُ : اللسان (نوب : ٧٧٤/١) ، والمصباح المنير (ص ٣٧٣) ، والقاموس المحيط (ص ١٤٠) ، وتاج العروس (٣١٢/٤) .

(٧) يُنْظَرُ رَأْيُ الْكِسَائِيِّ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ (٤٢٢/١) ، والإنصاف (٦٢١/٢) ، وشرح التسهيل (٨٤/٤) ، والارتشاف (١٨٧٨/٤) .

وَلِلْخَيْلِ أَيَّامٌ فَمَنْ يَضْطَبِرْ لَهَا وَيَعْرِفْ لَهَا أَيَّامَهَا الْخَيْرَ تُعْقِبَ

ومنعهُ الفراء ؛ لثلا يلزم فصل ، إذ الشرط وجوابه كشيء واحد . وقال : "(الخير) في البيت صفة الأيام" (٣) .

وأجازا [دون] (٤) غيرهما تقديم معمول الجزاء على الشرط (٥) ؛ نحو : زيدا إن يجلس أضرب . ويمنع كل البصريين تقديم معمول الشرط عليه (٦) ، إلا الكسائي (٨) . فيمتنع : إن زيدا تضرب أضربه .

الرابعة : إذا عطف على الجزاء مضارع بالواو أو الفاء جاز جزؤه عطفاً ، وجاز رفعه استثناءً ؛ فلا يكون مسبباً عن الشرط . وجاز نصبه على تقدير [أن] (٩) ؛ ولو كان

✍ =

(١) "وينبهم : أي ينزل ... الجزاء عليه" سقط من (س) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لطيف الغنوي في ديوانه (ص ٤٩) ، ويُنظر : معاني القرآن (١/ ٤٢٣) ، والصناعتين (ص ٢٧٧) ، والإنصاف (٢/ ٦٢١) ، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٠٠) ، وشرح الرضي (٢/ ٩١٥) ، والخزانة (٩/ ٤٤) .

(٣) معاني القرآن (١/ ٤٢٣) ، ويُنظر : شرح التسهيل (٤/ ٨٤) ، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٠٠) .

(٤) تكملة من (ن ، ط ، س) .

(٥) يُنظر : الإنصاف (٢/ ٦٢٣) ، وشرح التسهيل (٤/ ٨٦) ، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٠٠) ، وشرح الرضي (٢/ ٩١٦) .

(٦) "كل" سقطت من (ط) .

(٧) يُنظر : الإيضاح العضدي (ص ٣٣٢) ، والإنصاف (٢/ ٦٢٣) .

(٨) ينظر : الإنصاف (٢/ ٦٢٣) ، وشرح التسهيل (٤/ ٨٤) .

(٩) تكملة من (ن ، ط ، س) .

بَعْدُ^(١) ثُمَّ يَمْتَنِعُ النَّصْبُ ؛ نحو : إِنْ تَأْتِي آتَكَ وَأَحْدَثْتُكَ^(٢) . وكقوله تعالى : ﴿مَنْ يُضْلِلِ
يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ هَادٍ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ (الأعراف: ١٨٦) قرئ بالجزم والرفع^(٣) . وقوله تعالى : ﴿
لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ
فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ﴾ (البقرة: ٢٨٤) قرأ عاصم ونافع بالجزم ، وجماعة بالنصب^(٤) .
قَالَ النَّحَاةُ : [قُرِئَ]^(٥) بِالثَّلَاثِ (نَأْخُذُ)^(٦) فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ حِينَ سَمِعَ أَنَّ النِّعْمَانَ بْنَ
بَنِ الْمُنْذِرِ عَلِيلٌ :

فَإِنْ يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكُ رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ
وَنَأْخُذُ [بَعْدَهُ]^(٧) بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ^(٨)

(١) ينظر : المقتضب (٢/ ٦٤) ، والجمل (ص ٢١٣) ، والمفصل (ص ٣٤٧) ، والتخميم (٣/ ٢٥٢) ، وشرح
المفصل (٧/ ٥٥) ، وشرح ابن الناظم (ص ٥٠٠) .

(٢) ينظر : الارتشاف (٤/ ١٦٨٦) .

(٣) سبق تخريج القراءة (ص ٣٨٢) .

(٤) قرأ نافع ، وأبو عمرو ، وابن كثير ، وحمزة ، والكسائي بالجزم (فيغفر) ، وقرأ عاصم ، وابن عامر ، وأبو
جعفر بالرفع (فيغفر) ، وروي عن ابن عباس والأعرج قراءة النصب .

ينظر : السبعة (ص ١٩٥) ، وإعراب القرآن للنحاس (١/ ٣٥٠) ، والحجة لابن خالويه (ص ١٠٤) ، والمبسوط
(١٣٨) ، ومشكل إعراب القرآن (١/ ١٢١) ، والتيسير (ص ٨٥) .

(٥) تكملة من (ط، س) .

(٦) ينظر : شرح عمدة الحفاظ (ص ٣٥٧) ، وشرح ابن الناظم (ص ٥٠٠) .

(٧) تكملة من (ن) .

(٨) البيتان من الوافر ، وهما في ديوانه (١٠٥) (١٠٧) (١٠٨) ، ورواية الديوان (وُثِّمِسُكُ) . وينظر : الكتاب

أَيُّ : إِنَّ يَهْلِكُ النُّعْمَانُ يَهْلِكُ مَنْ مِنْهُ أَمْنُ النَّاسِ وَرِزْقُهُمْ ، وَيَأْخُذُ النَّاسُ بَعْدَهُ عَيْشًا
مَضَى مُعْظَمُ خَيْرِهِ ، وَيَبْقَى ذَنْبٌ ، وَمَا لَا خَيْرَ فِيهِ . وَالذَّنَابُ : الذَّنْبُ ^(١) . وَالْأَجْبُ : المَقْطُوعُ
السَّنَامُ ^(٢) .

فرع : سَأَلَ سَيِّبُوهُ الْخَلِيلَ عَنْ جَزْمِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ
وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (المنافقون: ١٠) فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ بِالْعَطْفِ عَلَى مَحَلٍّ ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ ؛ إِذْ
﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي﴾ تَحْضِيضٌ ، فَتَكُونُ فِي تَأْوِيلِ "أَخَّرَنِي" . وَجَوَابُ الْأَمْرِ مُجْزُومٌ
﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ ، وَإِنْ نُصِبَ بـ "أَنْ" مُقَدَّرَةٌ فَهُوَ مُجْزُومٌ مُحَلًّا ^(٣) فَهُوَ مِثْلُ :

دَعْنِي فَأَذْهَبَ جَانِبًا يَوْمًا وَأَكْفِكَ جَانِبًا ^(٤)

فَإِنَّ جَزْمَ "أَكْفِ" عَلَى الْعَطْفِ عَلَى جَوَابِ الْأَمْرِ مُقَدَّرًا عَدَمَ الْفَاءِ ^(١) ، عَكْسُ

==

(١/١٩٦) ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ (٣/٢٤) ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ (١/٦٧) ، وَشَرَحَ أَيْبَاتِ سَيِّبُوهِ لَابْنِ
السِّيْرَانِي (١/١٦٣) ، وَجُمْهُرَةُ أَشْعَارِ الْعَرَبِ (ص ٧٨) ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِي (١/٢٩) ، وَالْخَزَانَةُ
(٧/٥١١) .

(١) يَنْظُرُ : الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (ذَنْبُ : ٨٥) ، وَتَاجُ الْعُرُوسِ (٢/٤٣٩) ، وَالْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ (١/٣٣٩) .

(٢) يَنْظُرُ : اللِّسَانُ (جَبَّ : ١/٢٤٩) ، وَالْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (ص ٦٥) ، وَتَاجُ الْعُرُوسِ (٢/١١٩) .

(٣) يَنْظُرُ : الْكِتَابُ (٣/١٠٠) ، وَالتَّعْلِيقَةُ (٢/٢٠٧) ، وَالْمَفْصَّلُ (ص ٣٤٧) ، وَشَرَحَهُ (٧/٥٦) ، وَشَرَحَ
الرُّضِّي (٢/٩٥٠) ، وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (٢/٤٠٦) .

(٤) الْبَيْتُ مِنْ مُجْزِئِ الْكَامِلِ ، وَهُوَ لَعَمْرُؤُ بْنُ مَعْدِي كَرِبَ الزُّبَيْدِيِّ فِي مِلْحَقِ دِيْوَانِهِ (ص ١٩٧) . وَيَنْظُرُ :
الْمَفْصَّلُ (ص ٣٤٧) ، وَالتَّخْمِيرُ (٣/٢٥٢) ، وَشَرَحَ الْمَفْصَّلَ (٧/٥٦) ، وَأَمَالِي ابْنِ الْحَاجِبِ (١/٤٤٠) ،
وَشَرَحَ الرُّضِّي (٢/٩٥٠) ، وَالْخَزَانَةُ (٩/١٠٠) .

قوله^(٢) :

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ [شَيْئًا]^(٣) إِذَا كَانَ جَائِيًا

الخامسة : المضارع الواقع بعد الواو أو الفاء إذا توسط بين الشرط والجزاء ينصب ويجزم . كقولك : إن تأتني وتحدثني أحدثك . وإن تأتني فتحدثني أكرمك^(٤) . وكقوله^(٥) :

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا

قلتُ : الحقُّ : وجوبُ جزمِ "نأخذ" ، وامتناعُ جزمِ "ينخضع" ، للوزن . و(ثمَّ) مثلُ الفاء في هذه المسألة عند الكوفيين في جوازِ النَّصْبِ بعده^(٦) ؛ لقراءة الحسن^(٧) : ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ﴾

=

(١) ينظر : المفصل (ص ٣٤٨) ، وشرحه (٥٦/٧) ، وشرح الرضي (٩٥١/٢) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لزهير بن أبي سلمى في شرح ديوانه (٢٠٨ ، ص ٢٠٨) ، ص ٨٧ ، شرح الأعلام الشتمري) . وينظر : الكتاب (٢٩/٣) ، والأصول (٢٥٢/١) ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس (ص ٨١) ، والجمل (ص ٨٦) ، والتعليقة (٢٠٧/٢) ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١٨٧/١) ، والخزانة (١٢٠/١) (١٠٠/٩) .

(٣) تكملة من (ن ، س) .

(٤) ينظر : الكتاب (٨٧/٣) ، والتعليقة (١٩٩/٢) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٦٠) ، وشرح ابن الناظم (ص ٥٠٠) ، والارتشاف (١٦٨٥/٤) .

(٥) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح عمدة الحفاظ (ص ٣٦١) ، وشرح الكافية الشافية (١٦٠٧/٣) ، والبحر المحيط (٢٧٤/٣) ، ومغني اللبيب (١٥٤/٦) ، وأوضح المسالك (ص ٦٤١) ، وشرح الأشموني (٢٦٧/٣) .

(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية (١٦٠٧/٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٦٠) ، والارتشاف (١٦٨٥/٤) .

(٧) هو الحسن بن أبي الحسن بن يسار البصري . من كبار التابعين ، إمام أهل البصرة وحبر الأمة في زمانه ، ولد

=

بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ ﴿النساء: ١٠٠﴾ بالنصب^(١).

السادسة: إذا خلا المضارع المتوسط بين الشرط وجوابه عن العاطف؛ فإن وافق الشرط لفظاً ومعنى يُجزم تأكيداً. نحو: إن ترزني ترزني^(٢) أحسن إليك^(٣). وإلا فإن وافقه معنى بأن كان نوعاً منه يُجزم على البدل^(٤)، ويجوز رفعه، / فيكون في محلّ النصب على الحال؛ نحو: إن تأتني تمشي أكرمك. أي: إن تأتني ماشياً^(٥). مثال المجزوم قوله^(٦):

مَتَى^(٧) تَأْتِنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِبَا

= حـ

بالمدينة وشبّ في كنف علي بن أبي طالب، سكن البصرة وتوفي بها سنة (١١٠ هـ).

ينظر: وفيات الأعيان (٦٩/٢)، وسير أعلام النبلاء (٥٦٣/٤)، وغاية النهاية (٢١٣/١)، وشذرات الذهب (٤٨/٢).

(١) هي قراءة الحسن البصري، ونيح، والجراح. ينظر: المحتسب (١٩٥/١)، والكشاف (٢٩٤/١)، والمحرم الوجيز (ص ٤٧٣)، والتبيان (٢٦٦/١)، والبحر المحيط (٣٣٧/٣)، والدر المصون (٨٠/٤).

(٢) "ترزني" سقطت من (س).

(٣) ينظر: شرح الرضي (٩٣١/٢).

(٤) ينظر: الكتاب (٨٦/٣)، والأصول (١٦٠/٢)، والتعليقة (١٩٨/٢)، وشرح المفصل (٥٣/٧).

(٥) ينظر: الأصول (١٩٠/٢)، والجمل (ص ٢١٣)، والإيضاح في شرح المفصل (٤١/٢)، وشرح الكافية الشافية (١٦٠٧/٣)، والارتشاف (١٨٨٦/٤).

(٦) البيت من الطويل، ينسب لعبيد الله بن الحر الجعفي، وللحطيئة، وليس في ديوانه.

ينظر: الكتاب (٨٦/٣)، وشرح أبياته للنحاس (ص ١٦٨)، والتعليقة (١٩٨/٢)، والإيضاح (ص ٢٨١)، والمفصل (ص ٣٤٦)، والإنصاف (٥٨٣/٢)، والخزانة (٢٠٤/٥)، (٩٠/٩).

(٧) في (ط): "ما".

المعنى : إِنَّا موقدون غلاظَ الحطبِ لتقوى نارها ، فيراها الضَّيفُ من بُعْدٍ ، فيقصدها. وذكر "تأججا" على تأويلِ النَّارِ بالشَّهابِ ، أو على أَنَّ تكونَ الألفُ فاعلهُ عائداً إلى الحطب والنار . وإنْ لمْ يوافقْه معنى تعيّن الرفع ؛ كقولك : إن تأتني تسألني أكرمك^(١) ، وكقوله^(٢) :

مَتَى تَأْتِيهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدٍ

تعشو : أي تنظر ببصرٍ ضعيفٍ^(٣) ؛ فَإِنَّ البعيدَ يرى الكبيرَ البعيدَ صغيراً ؛ فكان كأنه كأنه ضعيفُ البصرِ . المعنى : رأى ناره تأتية من بعيدٍ^(٤) .

وإنْ جاءَ الفعلُ بعدَ الجوابِ خالياً عن العاطفِ فأعرابه على التفصيلِ المذكورِ إذا جاءَ بعدَ الشرطِ ، لكن حكمه هنا بالنسبة^(٥) إلى الجوابِ . والله أعلمُ .

السابعة : كَثُرَ حَذْفُ جوابِ الشرطِ إذا عَلِمَ . منه : قوله تعالى : ﴿أَيْنَ

ذُكِّرْتُمْ﴾ (يس: ١٩) تقديره : إِنَّ ذُكِّرْتُمْ كفرتم . وقوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ

(١) ينظر : الكتاب (٨٥/٣) ، والأصول (١٦٠/٢ ، ١٩٠) ، والمفصل (ص ٣٤٦) ، وشرحه (٥٣/٧) ، وشرح الرضي (٩٣١/٢) ، والارتشاف (١٨٨٦/٤) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للحطيئة في ديوانه (ص ٨١) .

وينظر : الكتاب (٨٦/٣) ، ومجاز القرآن (٢٠٤/٢) ، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج (ص ٨٨) ، والجمل (ص ٢١٤) ، والإفصاح (ص ٢٨١) ، وأملّي ابن الشجري (٢٧٨/٢) ، وشرح المفصل (٥٣/٧) .

(٣) ينظر : الصحاح (عشو : ٢٤٢٧/٦) ، واللسان (٥٦/١٥) ، والقاموس المحيط (ص ١٣١١) ، وتاج العروس (٤٤/٣٩) .

(٤) ينظر : التخمير (٢٥٠/٣) ، والخزانة (٩٢/٩) .

(٥) في : (س) ، وفي الأصل : "بالتشبه" .

إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ أَسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْنِىَ ﴿(الأنعام: ٣٥)﴾ تقديره : إِنْ اسْتَطَعْتَ فافْعَلْ . والمجموع جوابٌ ﴿وَلِنْ كَانَ﴾^(١) (الأنعام: ٣٥) .

وقال الأندلسي : «إِنَّمَا يَحْذِفُ جَوَابُ الشَّرْطِ إِذَا كَانَ فَعْلُ الشَّرْطِ مَاضِيًا لَفْظًا»^(٢) وَقَلَّ حَذْفُ فِعْلِ الشَّرْطِ وَحْدَهُ^(٣) ؛ كَقَوْلِهِ^(٤) :

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكُفٍّ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ

تقديره : وَإِنْ لَا تُطَلِّقَهَا يَعْلُ^(٥) .

ومنه : قوله^(٦) :

مَتَى تُؤْخَذُوا قَسْرًا بِظَنَّةٍ عَامِرٍ وَلَا يَنْجُ إِلَّا فِي الصَّفَادِ يَزِيدُ

أراد : متى تُثَقَّفُوا تؤخذوا^{(١)(٢)} . وثَقَّفْتُهُ ؛ أي : وجدته^(٣) . والصَّفَادُ والصَّفْدُ :

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية (٣/١٦٠٨) ، والارتشاف (٤/١٨٨٣) ، وتوضيح المقاصد (٢/٣٤٦) .

(٢) المباحث الكاملية (١/١٩٦) ، وينظر : شرح المقدمة الجزولية (٢/٥٢٢) ، والتوطئة (ص ١٥٢) .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية (٣/١٦٠٩) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٦٨) ، وشرح ابن الناظم (ص ٥٠١) ، والارتشاف (٤/١٨٧٩) .

(٤) البيت من الوافر ، وهو للأحوص الأنصاري في ديوانه (ص ٢٣٨) .

وينظر : شرح أبيات الجمل للبطلوسي (ص ١٣٩) ، والإنصاف (١/٧٢) ، وشرح الجمل (٢/٢٠٠) ، وشرح التسهيل (٤/٨٠) ، وشرح ابن الناظم (ص ٥٠١) ، والمغني (٦/٥٢٢) .

(٥) ينظر : المرتجل (ص ٢٢١) ، وشرح الكافية الشافية (٣/١٦٠٩) ، والخزانة (٢/١٥١) .

(٦) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح الكافية الشافية (٣/١٦٠٩) ، وشرح ابن الناظم (ص ٥٠١) ، وتوضيح المقاصد (٢/٣٤٧) ، وشرح التصريح (٢/٤١٠) ، والهمع (٤/٣٣٧) ، وشرح الأشموني (٣/٢٦٩) .

القيد^(٤) .

الثامنة: قد يُحذفان معاً^(٥) . كقوله^(٦) :

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ : يَا سَلْمَى وَإِنْ

كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا قَالَتْ : وَإِنْ

تقديره : قالت : وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا^(٧) هويته ورضيت به^(٨) .

وحذفهما معاً ممتنع مع غير (إِنْ) ، وهو مما يدل على أصالتها .

التاسعة: قد يُغني عن الجواب جملة متقدمة على الشرط^(٩) . وسيأتي في القسم

☞ =

(١) "قسرًا بظنة ... متى تثقفوا تؤخذوا" سقط من (ط) ؛ لانتقال النظر .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٠٩) .

(٣) ينظر : اللسان (ثقف : ٩/ ١٩) ، والمصباح المنير (ص ٥٤) ، والقاموس المحيط (ص ٧٩٥) ، وتاج العروس (٢٣/ ٦١) .

(٤) ينظر : تهذيب اللغة (صفد : ١٢/ ١٠٥) ، واللسان (٣/ ٢٥٦) ، والقاموس المحيط (ص ٢٩٣) ، وتاج العروس (٨/ ٢٨٨) .

(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦١٠) ، وشرح الرضي (٢/ ٩٠٣) ، وشرح ابن الناظم (ص ٥٠٢) .

(٦) البيتان من مشطور الرجز ، وهما لرؤية بن العجاج في زيادات ديوانه (ص ١٨٦) .

وينظر : المقرب (١/ ٢٧٧) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٧٠) ، وشرح الرضي (٢/ ٩٠٣) ، وشرح ابن الناظم (ص ٥٠٢) ، ورصف المباني (ص ١٨٩) ، والارتشاف (٥/ ٢٤٢٦) ، والمغني (٦/ ٥٣٣) .

(٧) "قالت وإن كان فقيرًا معدمًا" سقط من (س) .

(٨) ينظر : شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦١٠) ، والخزانة (١١/ ٢١٦) .

(٩) ينظر : شرح المفصل (٧/ ٥٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/ ١٠٠٤) ، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٦١٥) ،

☞ =

تحقيقه ^(١) . وقد تغني عنه جملةً بتوسطها الشرط . كقوله تعالى : ﴿وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ ^(٢) (البقرة: ٧٠) .

وكقوله ^(٣) :

هَذَا سَرَاةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِن يَلْقَاهَا ذَيْبٌ

تقديره : المرء ذيبٌ عند الرُّشَاءِ ^(٤) . وهاء "يدرسه" ^(٥) للمصدر . أي : سَرَاةٌ يدرسُ القرآنَ درسًا ، والمرءُ حريصٌ على الرشوة .

وقد يُستغنى عن صدر الجواب والفاء بأداة الشرط ^(٦) ؛ كقوله ^(٧) :

﴿=﴾

وشرح ابن الناظم (ص ٥٠٢) .

(١) "تحقيقه" سقطت من (ط) .

(٢) ينظر : تسهيل الفوائد (ص ٢٣٩) ، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٦١١) ، والارتشاف (٤/ ١٨٨٤) ، والمساعد (٣/ ١٧٢) ، وشفاء العليل (٣/ ٩٦٣) .

(٣) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في : الكتاب (٣/ ٦٧) ، والأصول (٢/ ١٩٣) ، والتعليقة (٢/ ١٨١) ، وأمالى ابن الشجري (٢/ ٩١) ، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٦١٢) ، وشرح الرضي (٢/ ٩١٧) ، والخزانة (٢/ ٣) .

(٤) ينظر : الكتاب (٣/ ٦٨) ، والخزانة (٩/ ٤٨) .

(٥) "المرء عند الرشء ... وهاء يدرس" سقط من (ط) ؛ لانتقال النظر .

(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦١٢) ، والارتشاف (٤/ ١٨٧٢) .

(٧) البيت من الطويل ، ينسب لرجل من أسد لم يحدد اسمه .

ينظر : الكتاب (٣/ ٦٥) ، وشرح أبياته للنحاس (ص ١٦٥) ، والنكت (١/ ٧٣١) ، وتحصيل عين الذهب (٤١٠) ، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٦١٢) ، وتوضيح المقاصد (٢/ ٣٤٤) ، وشواهد التوضيح

﴿=﴾

بَنِي تُعَلِّ لَا تَنْكَعُوا الْعَنْزَ شَرِبَهَا بَنِي تُعَلِّ مَنْ يَنْكَعُ الْعَنْزَ ظَالِمٌ

تقديره : فهو ظالم^(١) . النكع : المنع^(٢) . والشرب : الحظ من الماء^(٣) .

العاشرة : إذا توالى الشرطان فإن توسّطهما عاطفٌ فالجواب المتأخرُ عنهما لهما .

كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا يَوَدُّ أَنَّ تَوَلَّوْا وَتَنَقَّبُوا لِيُؤْتِيَكُمْ أَجُورَكُمْ ﴾ (محمد: ٣٦) . وإلا فالجواب للأول ؛ لقوته بتقديمه^(٤) .

قال المالكي : «والثاني مستغن عن الجواب ؛ لقيامه مقام ما لا جواب له؛ وهو الحال ، لأنه مقيد للأول ؛ كقوله^(٥) :

إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا ، إِنْ تُدْعَرُوا تَجِدُوا مِنَّا مَعَاقِلَ عَزٍّ^(٦) زَانَهَا كَرَمٌ

فكأنه قال : إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا مَدْعُورِينَ تَجِدُوا .

==

والتصحيح (ص ١٣٤) .

(١) ينظر : المحتسب (١/١٢٢) ، وشرح التسهيل (١/٢٨٣) ، والارتشاف (٤/١٨٧٢) ، وشفاء العليل (١/٢٧٧) .

(٢) ينظر : اللسان (نكع : ٨/٣٦٣) ، والقاموس (ص ٧٦٨) ، وتاج العروس (٢٢/٢٨٤) .

(٣) ينظر : اللسان (شرب : ١/٤٨٧) ، والقاموس (ص ١٠٠) ، وتاج العروس (٣/١١١) .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية (٣/١٦١٤ ، ١٦١٥) ، والارتشاف (٤/١٨٨٤) .

(٥) البيت من البسيط ، لم أقف له على نسبة .

ينظر : شرح الكافية الشافية (٣/١٦١٤) ، والارتشاف (٤/١٨٨٥) ، والمغني (٦/٣٦٨) ، والمساعد (٣/١٧٣) ، وشرح أبيات المغني (٧/٢٨٦) ، والخزانة (١١/٣٥٨) .

(٦) "عز" سقطت من (س) .

ومنه : قوله تعالى : ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ (هود: ٣٤) فقوله : (لا ينفعكم) . دليل على الجواب المحذوف لأول الشرطين ، تقديره : إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْصَحَ لَكُمْ مَرَادًا غَيْرَكُمْ لَا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي»^(١) .

قلت : فيه نظر ؛ إذ قد يخلو الشرط الثاني عن الرابط الذي يجب في الحال الكائنة جملة ؛ نحو : إِنْ كَلَّمْتُ إِنْ أَكَلَ زَيْدٌ فَأَنْتَ طَالِقٌ . ولأنَّ شرط الحال أَنْ يَقَارَنَ عَامِلُهُ ، ولم يشترط ذلك في الشرط الثاني ؛ إذ قال أكثر العلماء : إِنَّهَا يُطَلَّقُ فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ إِذَا أَكَلَ زَيْدٌ أَوَّلًا . وبعض : إِذَا كَلَّمَ^(٢) أَوَّلًا . ولأنَّه لم يوجد شرط لا جواب له لفظاً ومعنى ؛ إذ^(٣) هو سبب ، فلا بد له من مسبب . وجعل الشرط الثاني الواقع بعد الواو حالاً أقعد^(٤) به ؛ لوجود الرابطة ، ولئلا يعمل عاملان في معمول واحد . فالحقُّ أَنْ يجعلَ الجوابَ المذكورَ للشرط الأول ، وجواب الثاني محذوفاً ؛ لدلالة الأولِ مع جوابه عليه^(٥) .

فأصل^(٦) الجواب المذكور : إِنْ أَكَلَ زَيْدٌ إِنْ كَلَّمْتُ فَأَنْتَ طَالِقٌ^(٧) . ثم حُذِفَ جوابُ الأولِ ، وجُعِلَ متوسطاً بين جزئي ما هو في معنى جوابه . ومن يقول : المُقَدَّمُ عَلَى

(١) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦١٤، ١٦١٥) .

(٢) هكذا في النسخ ، والصواب : «كَلَّمْتُ» .

(٣) من (ط) ، وفي الآخر : "و" .

(٤) في (س) : "أبعد" ، وهو تحريف .

(٥) ينظر : الهمع (٤/ ٣٣٧) .

(٦) في (ط) : "وأصل" .

(٧) هكذا في النسخ ، وصوابه : «إِنْ أَكَلَ زَيْدٌ فَأَنْتَ طَالِقٌ ، إِنْ كَلَّمْتُ فَأَنْتَ طَالِقٌ» .

الشرط جوابه في مثل : أنت مُكْرَمٌ إن أكرمتني . جعل الشرط / الأول مع جوابه^(١) جواب الشرط الثاني في مثالنا^(٢) .

قال : «و (إن) مقدرة»^(٣) .. إلى آخره .

أقول : قد يُحذف الشرط مع "إن" الشرطية ، ويبقى الجزء مجزوماً بـ "إن" المحذوفة بها . ولا يُحذف مع غيرها من أدوات الشرط ؛ لأنها الأصل ، فتوسّع فيها .

وإنما يُحذفان [مطرّداً]^(٤) إذا كانا بعد أحد المذكورات ؛ أي : الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، والعرض ؛ إذا قصد سببيتها لذلك المجزوم^(٥) ، فيكون المجزوم جواب شرط حذف مع أدواته ؛ نحو : ائتني أكرمك . و لا تزر زيداً يُهنك ، وأين بيتك أزرك ، وليت زيداً عندنا يحدثنا ، و ألا تنزل عندنا تصبّ خيراً^(٦) . فالمقدّرات : إن تأتني ، و إلا تزر زيداً . و إن تُعرّفني مكان بيتك . و إن كان زيدٌ عندنا ، و إن تنزل عندنا . وقولك : ألا تنزل ؟ استفهام ، إلا أنه لما قصد به العرض سماء عرضاً . ومن التمني قولهم : ألا ماء

(١) "ومن يقول : مع جوابه" سقط من (ط) ؛ لانتقال النظر .

(٢) ينظر : البديع في علم العربية (١/٦٣٨) .

(٣) الكافية في النحو (٢٠٠) .

(٤) تكملة من (ط ، س) .

(٥) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٣/٨٨٧) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٣٦) ، وشرح الرضي (٢/٩٤٣) .

(٦) ينظر : الكتاب (٣/٩٣) ، والمقتضب (٢/٨٠) ، والأصول (٢/١٦٢) ، والجمل (ص ٢١٠) ، والإيضاح والإيضاح العضدي (ص ٣٣٣) ، والمفصل (ص ٣٤٣) .

عندنا أشربه ؛ لأن دخول الهمزة على (لا)^(١) أفادت التمني ، فيجزم جوابه ؛ كما لو وقع بعد التمني الصريح .

وإنما حذفنا لأن كلاً من المذكورات طلب ، والطلب لا ينفك عن مقصود تكون إرادة حصوله سبباً حاملاً للطالب على ذلك الطلب . كما أن المطلوب الذي هو المشروط بعث الطالب على مقصود^(٢) بيان سببه^(٣) ؛ وهو : الشرط^(٤) . فوجوده وإن كان مسبباً عن إرادة حصوله يكون سبباً [غائياً]^(٥) ؛ لوجود الطلب في الخارج ، فذكره مع ذكر مسببه المجزوم يدل على الشرط الذي هو السبب^(٦) بالوضع ؛ وهو السبب الحقيقي . وعلى الجازم الجازم له ، وللمقصود^(٧) ؛ وهو المذكور المجزوم ، فهما يدلان عليهما^(٨) .

فلا يجوز بعد الخبر مثبتاً ، أو منفيّاً ؛ لأنه لا يكون لغرض خارج عنه ، فإن المراد منه نفسه ؛ إذ الغرض منه ظاهراً إطلاع المخاطب عليه لا غيره ، ومن ثم امتنع : أكرمني زيد فأكرمه . بالنصب . وإذا لم يكن لغرض خارج عنه لا يقوم مقام الشرط الذي هو لغرض

(١) في (ط) : "ألا" .

(٢) "مقصود" سقطت من (ط) .

(٣) في (ن) : "بيان مقصود سببه" .

(٤) "كما أن المطلوب وهو : الشرط" سقطت من (س) .

(٥) تكملة من (س) .

(٦) في (ط) : "سبب" .

(٧) "وللمقصود" سقطت من (س) .

(٨) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٣/ ٨٨٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٣٧) ، وشرح الرضي (٢/ ٩٤٤) .

خارج عنه . ولأنه لو قام مقامه يكون لغرض خارج عنه ، ولا يكون له ، وهو تناقض^(١)
نعم ، يُجْزَمُ بعدَ خَيْرٍ فيه معنى الطلب ؛ لحصول معنى السببية . كقول الواعظ : اتقى الله
امرؤُا يُثَبُّ عليه ، و فعلَ زيدٌ خيراً يُثَبُّ عليه . إذ معناه : ليتق الله . و ليفعل خيراً . ومثله :
حسبُكَ ينم^(٢) النَّاسُ . أي : ليكيفك حديثك بالليل^(٣) فاقطعه ؛ إن يُكْتَفَ به ينم الناس^(٤) .
و حسبُك هنا : مبتدأ حُذِفَ خبره ؛ للعلم به . أي : حسبُك ما عِلِمَ منك^(٥) . ومنه : شرعك
شرعك ، بمعنى : حسبُك . وكفيك . بمعنى : اكتف^(٦) .

فائدة : جُزِمَ ﴿يَغْفِرُ﴾ في قوله تعالى : ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذُكُمُ عَلَىٰ تَجَرُّفٍ تُنجِيكُمْ
مِّنْ عَذَابِ ٱلْإِمْ﴾ ١٠ ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ
تَعْلَمُونَ﴾ ١١ ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ (الصف: ١٠ - ١٢) ؛ لأنَّ معنى ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ و ﴿تُجَاهِدُونَ﴾ : آمِنُوا ،
وجَاهِدُوا . أي : استمروا عليهما . قاله الزَّجَّاجُ^(٧) - وقال غيره : جُزِمَ لأنه جواب ﴿هَلْ

(١) ينظر : المصادر السابقة .

(٢) في (س) : "هم" ، وهو تحريف .

(٣) "بالليل" سقطت من (س) .

(٤) ينظر : الكتاب (٣/ ١٠٠) ، والأصول (٢/ ١٦٣) ، والمفصل (ص ٣٤٣) ، والتخميم (٣/ ٢٤٦) ، وشرح
وشرح المفصل (٧/ ٤٩) ، والمقرب (١/ ٢٧٣) .

(٥) ينظر : الأصول (٢/ ٣٦) ، وتوضيح المقاصد (٢/ ٣٢٤) .

(٦) ينظر : الكتاب (٣/ ١٠٠) ، والتعليقة (٢/ ٢٠٧) ، والمسائل المثورة (ص ١٦٥) ، وشرح الرضي
(٢/ ٩٤٥) ، والارتشاف (٤/ ١٦٦٩) .

(٧) معاني القرآن وإعرابه (٥/ ١٣١) ، وينظر : المسائل المثورة (ص ١٦٣) ، والتعليقة (٢/ ٢٠٣) ، وشرح
المفصل (٧/ ٤٨) ، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٥٣) ، وشرح الرضي (٢/ ٩٤٦) .

أَدُلُّكُمْ^(١) - فاعترض عليه^(٢) الزَّجَّاجُ بأنَّ المغفرةَ إنّما تحصلُ من نفسِ الإيِّمانِ لا من الدلالةِ عليه^(٣). أَجَابَ : أَنَّ ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ تفسِيرٌ للتَّجَارَةِ على معناها، لا على لفظها^(٤)؛ إذ لو كانَ على لفظها^(٥) لَقَالَ : أَنْ تَوَافِقُوا ؛ إذ الاسمُ يُفَسَّرُ بالاسمِ وَيُبَدَّلُ منه . فهو من جملة الاستفهام، ومعناه : هل أدلُّكم^(٦) بالإيمان ؟ فهو من جنسِ المقدَّرِ ؛ ومما يدلُّ على المغفرة؛ إذ معناه : اهتدوا بالإيمان^{(٧)(٨)}.

وعبارَةٌ بعضٍ : أَنَّ مدلولَ الطَّلَبِ شبيهٌ بالشَّرْطِ ؛ من حيثُ جازَ وقوعه ، وجازَ عدمه بالنسبة إلى علم المتكلم ، فيقومُ مقامه . بخلاف الخبر ؛ فإنَّ المتكلمَ تحققَ عنده وجودُ المثبت منه ، وعدمُ المنفي منه ، فلا يقومَان مقامَ الشَّرْطِ^(٩).

وقال المالكيُّ : «إِنَّ جَزَمَ المجزومِ بالطلبِ المذكورِ قبله ، وإنَّ الطلبِ المذكورِ قبله

(١) ينظر : الكتاب (٩٤ / ٣) ، ومعاني القرآن (١٥٤ / ٣) ، والمقتضب (٨٠ / ٢) ، والأصول (١٧٦ / ٢) ، وشرح السيرافي (٣٠١ / ٣) .

(٢) الضمير يُراد به المبرِّد .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه (١٣١ / ٥) ، وشرح السيرافي (٣٠١ / ٣) .

(٤) ينظر : المقتضب (١٣٣ / ٢) ، والأصول (١٧٦ / ٢) ، وشرح السيرافي (٣٠١ / ٣) .

(٥) "إذ لو كان على لفظها" سقط من (س) .

(٦) في (س) : "أهديكم" .

(٧) "فهو من جنس ... اهتدوا بالإيمان" سقط من (س) .

(٨) ينظر : المقتضب (١٣٤ / ٢) ، والأصول (١٧٦ / ٢) .

(٩) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٣٦ / ٢) ، وشرح الرضي (٩٤٣ / ٢) .

تضمّن معنى "إنّ" الشرطية ؛ كالأسماء الشرطية ، ولا مقدّر^(١) . وقال: هو مذهب سيبويه^(٢) . وقد قال الخليل : إنّ هذه الأوائل كلها فيها معنى "إنّ" فينجزم الجواب بها^(٣) .

قلتُ : لم يوجد فعلٌ عاملٌ في فعلٍ ، ولأنّ "أكرمني" في قولك : أكرمني أكرمك. دالٌّ على الإيجاب . ولو تضمّن الشرط لدلّ على التّخيير ، فيلزم دلّالته على متناقضين . والمراد من قول الخليل : إنّ الأوائل دالّة على المحذوف .

[١٩٢/أ] فإن قلتُ : هَلَّا جُزِمَ المضارعُ / بعدَ النفي كما نُصِبَ بعد الفاءِ التي هي بعد النفي على السببية ؛ إذ نصب "تحدثنا" في قولك : ما تأتينا فتحدثنا ؟ على وجهين من وجوهه الأربعة^(٤) - كما مرّ مشروحاً-^(٥) .

قلتُ : [في صورة النَّصْبِ حُمِلَ النفي على النَّهْيِ ، بخلاف القياسِ . وإنّما حُمِلَ عليه لوجود الفاء السببية ؛ لأنّها تدلّ على أنّ ما قبلها سببٌ لما بعدها. فالنفي يقتضي ثمة جواباً ؛ فلو لم يحمل النفي على النَّهْيِ في امتناع العطفِ لكان مستأنفاً ، وهو يستدعي أن يكون ما بعد

(١) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٥١) .

(٢) عبارة سيبويه لا تدل على ما ذكره المالكي . ففي الكتاب : "إنّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب (إنّ تأتني) ب (إنّ تأتني) ؛ لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء " (٣/ ٩٣-٩٤) .

(٣) ينظر : الكتاب (٣/ ٩٤) ، وشرحه للسيرافي (٣/ ٢٩٦) ، والمفصل (٣٤٣) ، والتخمين (٣/ ٢٤٥) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٣٦) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/ ٥٣٨) .

(٤) ينظر : المقتضب (٢/ ١٥) ، والمفصل (ص ٣٣٦) ، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٤٦) ، والارتشاف (٤/ ١٦٧٥) .

(٥) ينظر : ما سبق (٣٠٦) .

الفاء غير متعلّق بما قبله فيفوتُ السببيّة المقصودة بالفاء ، أو عطفاً على الإشراك . وفاء العطف قد يخلو أيضاً عن السببية ، والذي يدلُّ على ذلك : أنّه لو لم يقصد السببية لم يجرِ النَّصْبُ بعد النَّفي ، وبه صرّح الحاجبيُّ في "شرح المفصل" ^(١) . أمّا في صورة الجزم فليس فيها في اللَّفْظِ ما يدلُّ على السببيّة ، فلا يلزم من الحَمْلِ ثَمّة الحملُ هنا . ومثل هذا يُقالُ في واو الجمع ، إلّا أنّ المقصودَ الجمعيّة ^(٢) .

تنبيه : إن لم يُقصدْ سببيّة هذه المذكورات لما بعدها يُرْفَعُ ما بعدها على الصفة [إن كان بعد نكرة] ^(٣) أو على الحال [إن كان بعد معرفة] ^(٤) ، أو على الاستئناف . بحسب المقام ^(٥) .

مثال الصّفة : قوله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ۖ يَرِثُنِي وَيَرِثْ ﴾ (مريم: ٦) . وأجيزَ فيه ^(٦) الجزم على الجواب والرفع على الصّفة ^(١) . والأوّل أحسن ؛ إذ معنَى الآية

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٣٨/٢) .

(٢) تكملة من (ن) ، وفي الهامش الأيمن من الأصل : "من قوله : قلت ، وقوله : تنبيه بياض يمتد إلى ثلاثة أسطر في نسخة المصنف فلعله لم يتم البحث" .

(٣) تكملة من (ط) .

(٤) تكملة من (ط) .

(٥) ينظر : المفصل (٣٤٤) ، وشرح المفصل (٥٠/٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٨٨٧/٣) ، والإيضاح في شرح شرح المفصل (٣٨/٢) .

(٦) قرأ ابن كثير ، ونافع ، وعاصم ، وابن عامر ، وحمزة بالرفع (يرثني) ، وقرأ أبو عمرو ، والكسائي بالجرم (يرثني) .

ينظر : معاني القرآن (١٦١/٢) ، والسبعة (ص ٤٠٧) ، والحجة لابن خالويه (ص ٢٣٤) ، والمبسوط (ص ٢٤٢) ، ومشكل إعراب القرآن (٥٠/٢) ، والإقناع (٦٩٥/٢) ، والنشر (٣١٧/٢) .

الآية حينئذ : سؤال زكريا ولياً وارثاً . وإذا [جزم]^(٢) يكون مُخْبِراً لَلَّهِ تعالى بأنَّ وهبت لي ولياً يرثني^(٣) . والله تعالى أعلم به منه ، فكيف يخبره به ؟

ومثال الحال : قوله تعالى : ﴿ثُمَّ ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ (١١) (الأنعام: ٩١) إذ معناه : ذرهم على حالة لعبهم . وهو حال من مفعول (ذَرَّ) ويجوز رفعه على الاستئناف^(٤) .

ومثال الاستئناف : قولك : لا تذهب بالأسد تُغْلِبْ عليه . أي : تعجز عنه . وأريد به جواب سؤال مقدر ؛ كأنه قال له المخاطب : لم لا أذهب به . فأجاب : بأنه تغلب عليه . ولا يستقيم الجزم هنا ؛ إذ يصير المعنى والتقدير : إن لا تذهب به تُغْلِبْ عليه^(٥) . وهو ضد ما أريد منه . ولا الرفع على الحال الحقيقي ؛ إذ يصير معناه : لا تذهب به في حال كونك مغلوباً عليه ، والمراد منه الإخبار بعد الذهاب به . ولا على الحال التقديرية ؛ لأنه^(٦) يكون نهياً عن الذهاب حال تقديرك الغلبة . وهذا يخالف المراد منه^(٧) .

ومنه : قولك : قم يدعونك . فإنَّ الدعاء علّة القيام ، فلو جُزِمَ يصيرُ القيامُ علّةً

=

(١) في (س) : "الاستئناف" .

(٢) تكملة من (ط، س) .

(٣) ينظر : معاني القراءات (١٣٠ / ٢) ، والحجة للفارسي (١٩١ / ٥) ، وحجة القراءات لابن زنجلة (ص ٤٣٨) ، والإتحاف (٢٣٣ / ٢) .

(٤) ينظر : الكتاب (٩٨ / ٣) ، والمقتضب (٨٤ / ٢) ، والبديع (٦٤٥ / ١) ، وشرح المفصل (٥١ / ٧) ، والإيضاح في شرح المفصل (٣٩ / ٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٤٠٥ / ٢) .

(٥) "ولا يستقيم الجزم ... تغلب عليه" سقط من (س) ؛ لانتقال النظر .

(٦) من (س) ، وفي الأصل : "لا" ، وفي ن : (لأن) .

(٧) ينظر : الكتاب (٩٨ / ٣) ، والمفصل (ص ٣٤٤) ، وشرحه (٥١ / ٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٨٨٧ / ٣) .

للدعاء . ولو رُفِعَ على الحالِ يفوتُ معنى التعليل^(١) .

ومنه : قوله^(٢) :

وَقَالَ رَائِدُهُمْ : أَرَسُوا نَزَاوِلَهَا وَكُلُّ حَتَفٍ امْرِيٍّ يَجْرِي بِمَقْدَارٍ

أرسوا : أي : أقيموا . وأصله من إرساء الملاح المرساة^(٣) . فإنه للإقامة . والمزاولة : المعالجة^(٤) . وها "نزاولها" للخمر ؛ أي : قال للشرب رائدهم في طلب الخمر وقد ظفر بها بها : انزلوا لتشربوا ، ولتلتذوا قبل أن تموتوا ، فإنَّ الموتَ آتٍ^(٥) .

ويجوزُ الجزمُ ، والرفعُ على الحالِ ، والاستئنافُ في قولك : ذره يقولُ كذا ، ومُره يحفرها^(٦) . والحالُ في "يقولُ" أظهرُ منها في "يحفرها" ؛ لأنَّ "يحفرها"^(٧) إذا جعلَ حالاً

(١) ينظر : الكتاب (٣/ ٩٨) ، والمفصل (ص ٣٤٤) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٣٩) .

(٢) البيت من البسيط ، ينسب إلى الأخطل ، ولم أجده في ديوانه المطبوع . وقال البغدادي : "راجعت ديوانه مراراً فلم أظفر به" الخزائن (٩/ ٨٩) .

وينظر : البيت في : الكتاب (٣/ ٩٦) ، وشرح أبياته للنحاس (ص ١٦٩) ، وشرح السيرافي (٣/ ٢٩٧) ، والمقتصد (٢/ ١١٢٦) ، والنكت (٢/ ٧٥٠) ، والمفصل (ص ٣٤٤) ، وشرحه (٧/ ٥١) . ورواية الكتاب : فكلُّ حَتَفٍ امْرِيٍّ يمضي لمقدار .

(٣) ينظر : اللسان (رسو : ١٤/ ٣٢١) ، والقاموس المحيط (ص ١٢٨٨) ، وتاج العروس (٣٨/ ١٥٠) .

(٤) ينظر : القاموس المحيط (زول : ١٠١١) ، وتاج العروس (٢٩/ ١٤٨) .

(٥) ينظر : شرح المفصل (٧/ ٥٢) .

(٦) ينظر : الكتاب (٣/ ٩٨-٩٩) ، والمقتضب (٢/ ٨٢) ، والأصول (٢/ ١٦٢) ، وسر الصناعة (١/ ٢٨٥) ، والمفصل (ص ٣٤٥) ، والبدیع (١/ ٦٤٦) .

(٧) "لأن يحفرها" سقط من (س) ؛ لانتقال النظر .

يكون حالاً مقدّرة ؛ أي : يكون معناه : مُرّه حال تقدير ك حفره^(١) . وهي بعيدة . وكذا قول الأخطل^(٢) :

كُرُوا إِلَى حَرَّتَيْكُمْ يَغْمُرُونَهُمَا كَمَا تَكُرُّ إِلَى أَوْطَانِهَا الْبَقَرُ

أي : ارجعوا إلى الحجاز ، والحريتين اللتين لكم ثَمّة ؛ مقدّرين عمارتهما ، كما يرجع بقر الوحش إلى وطنه إذا خاف^(٣) . والحرة : أرض ذات حجارة سود^(٤) .

ويجوزُ في قوله تعالى : ﴿ فَأَضْرَبَ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى ﴾ (طه: ٧٧) الرفعُ على الحال من ضمير (اضرب) أي : بيّن . أو على الاستئناف^(٥) . وقيل : أو على الصفة لقوله : ﴿ طَرِيقًا ﴾ والتقدير : لا تخاف فيه^(٦) ثم حُذِفَ (في) ووَصَلَ الفعل بنفسه فصار : (تخافه) ثم حُذِفَ العائدُ اتّساعاً . والجزمُ : على الجواب ، أو على أن تكون

(١) ينظر : شرح المفصل (٥٢ / ٧) ، والإيضاح في شرح المفصل (٤٠ / ٢) .

(٢) البيت من البسيط ، وهو في ديوانه (ص ١٥٣) (١٠٨) ، ورواية الديوان : حَرَّتَيْهِمْ .

وينظر : الكتاب (٩٩ / ٣) ، وشرح أبياته لابن السيرافي (٨٧ / ٢) ، والنكت (٧٥١ / ٢) ، والمفصل (ص ٣٤٥) ، وشرحه (٥٢ / ٧) ، والمقرب (٢٧٣ / ١) ، والإيضاح في شرح المفصل (٤٠ / ٢) .

(٣) ينظر : شرح أبيات سيويه لابن السيرافي (٨٧ / ٢) ، وشرح المفصل (٥٢ / ٧) .

(٤) ينظر : الصحاح (حرر : ٦٢٦ / ٢) ، واللسان (١٧٧ / ٤) ، والقاموس المحيط (ص ٣٧٤) ، وتاج العروس العروس (١٠ / ٥٨٠ ، ١٦ / ٤٧٠) .

(٥) ينظر : الكتاب (٩٨ / ٣) ، والمفصل (ص ٣٤٥) ، والبديع (٦٤٦ / ١) ، وشرح الرضي (٩٤٨ / ٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٤٠٦ / ٢) .

(٦) "دركاً... لا تخاف فيه" سقط من (س) ؛ لانتقال النظر .

﴿لَا نَاهِيَةٌ﴾^(١) . والدَّرَكُ : الإدراك^(٢) .

وَجُزْمَ (يُؤَرِّقُنِي) في قوله^(٣) :

مَتَى أَنَا لَا يُؤَرِّقُنِي الْكَرِي لَيْلًا وَلَا أَسْمَعُ أَجْرَاسَ الْمَطِيِّ

على أَنَّهُ جواب الاستفهام^(٤) . وقال سيبويه : هو في موضع الحال ؛ أي : غير مؤرَّق مؤرَّق . وإِنَّمَا سَكَنَ لِلتَّخْفِيفِ^(٥) . وَالْكَرِيُّ : المطر^(٦) .

وَقَالَ الْفَرَّاءُ : الْجُزْمُ فِي الْأَمْثَلَةِ بِاللَّامِ مَقْدَرَةٌ . فَجُزْمَ : (مُرَّه يَحْفَرُهَا) عَلَى تَقْدِيرِ : (مُرَّه لِيَحْفَرُهَا) ثُمَّ حَذَفَ اللَّامَ^(٧) ؛ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ فِي (اضْرِبْ)^(٨) . وَإِنَّمَا يَجُزَمُ عِنْدَ غَيْرِ الْكَسَائِيِّ إِذَا اسْتَقَامَ تَقْدِيرُ مَا يِبَاثِلُ الطَّلَبَ الْمَذْكُورَ فِي الثَّبُوتِ وَالِانْتِفَاءِ ؛ لِيَصَحَّ

(١) ينظر : شرح المفصل (٥٣ / ٧) .

(٢) ينظر : تهذيب اللغة (درك : ٦٧ / ١٠) ، واللسان (٤١٩ / ١٠) ، وتاج العروس (١٤٥ / ٢٧) .

(٣) البيتان من مشطور الرجز ، لم أقف لهما على نسبة . ينظر : الكتاب (٩٥ / ٣) ، وشرحه للسيرافي (٢٩٧ / ٣) ، والمصنف (١٩١ / ٢) ، والخصائص (٧٣ / ١) ، والنكت (٧٤٩ / ٢) ، وسر الصناعة (٥٩ / ١) ، واللسان (٣ / ١٠) .

(٤) ينظر : النكت (٧٤٩ / ٢) .

(٥) ينظر : الكتاب (٩٥ / ٣) .

(٦) لم أجد هذا المعنى في كتب اللغة . وَالْكَرِيُّ : الذي يكريك دابته . ينظر : مقاييس اللغة (١٤٠ / ٥) ، واللسان (كرو : ٢١٨ / ١٥) ، والقاموس المحيط (ص ١٣٢٨) ، وتاج العروس (٣٩٠ / ٣٩) .

(٧) ما أورده الفراء في هذه الأمثلة : الجزم على الجزاء بالأمر . ولم أجد له هذا الرأي المذكور .

ينظر : معاني القرآن (١٥٧ / ١) ، (١٥٨ / ٢) (١٨٧ / ٢) .

(٨) ينظر : الإنصاف (٥٢٤ / ٢) ، وأسرار العربية (٣١٧) .

[أن يكون]^(١) المذكور قرينة المحذوف ، فلا يجزم بعد النهي إذا لم يصح تقدير (لا) مع (إن) فيمتنع الجزم في قولك : لا تَدُنْ من الأسدِ يأكلُكَ . وفي : لا تكفُرْ تدخل النار . لأنَّه لو جُزِمَ بتقدير : إنْ لا تَدُنْ . وإنْ لا تكفُرْ . يفسد المعنى^(٢) . وإنْ قدّرت : إنْ تَدُنْ . وإنْ تكفُرْ . لم يدلّ عليه المذكور ؛ لأنّ الدالَّ يجبُ أن يكونَ من جنسِ المدلولِ عليه .

ويعلم منه : أن كلّ صورةٍ يستقيمُ نصبُها بعدَ الفاءِ لا يلزمُ أن يستقيمَ جزمُها إذا حُذِفَ الفاء . فإنَّه استقامَ نصبُ (يأكلُكَ) بعدَ الفاءِ في المثال المذكور . ويمتنع جزمُها إذا حُذِفَ الفاء ؛ لأنَّ الفاء تجعله معطوفاً ؛ وعطفُ الخبرِ على الطلبِ ممتنع . فيجب أن تؤوّل : لا تَدُنْ . ب : لا يَكُنْ منك دُنُوٌّ^(٣) . ثم لو عطف : فيأكلُكَ . يكون عطفاً للجملة على المفرد ؛ / فيجب نصبُها بـ "أن" مقدّرة ؛ ليكون عطف مفرد على مفرد .

والكسائيّ جَوّزَ الجزم في المثالين ونحوهما ، اعتماداً على إيضاح المراد منه^(٤) . واستدلّ أيضاً بقوله ﷺ : (مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبْ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا بِرِيحِ الثُّومِ)^(٥) .

(١) تكملة من (ط ، س) .

(٢) ينظر : الكتاب (٩٧/٣) ، والمقتضب (٨١/٢) ، والمقتصد (١١٢٦/٢) ، والمفصل (ص ٣٤٤) ، وشرحه (٤٨/٧) ، وشرح الوافية نظم الكافية (ص ٣٥٥) .

(٣) ينظر : الأصول (١٨٣/٢) .

(٤) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٨٨٨/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٣٧/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٣/١٥٥٢) ، وشرح الرضي (٩٥١/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٥٣٩/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٤٠٣/٢) .

(٥) ينظر : صحيح مسلم (١/٣٩٤) ، ح : ٥٦٣ . كتاب المساجد ، ومواضع الصلاة ، باب نهى من أكل ثوماً أو

قلتُ : رواية (يُؤذِنَا) أصحُّ وأشهر^(١) . ثَمَّةَ عَدَّ الأمرُ من الموجِبِ ؛ لأنَّه لطلبِ الإيجاب . والنَّهْيُ من المنفي ؛ لأنَّه لطلبِ النفي . ولذا يكون الأمر بالحرف وبغيره^(٢) ؛ نحو : اضْرِبْ . و لِيَضْرِبْ . كما يكون الموجب الحقيقي بهما ؛ مثل : زيدٌ قائمٌ . و إنَّ زيدا قائمٌ . والنَّهْيُ بالحرف لا غير ؛ كالنَّفي . فالأمرُ يدلُّ على المضمرِ الموجِبِ ، والنَّهْيُ على المضمرِ المنفي .

تنبيه : الدُّعاء ، والتَّحْضِيضُ ، وغيرُهما مِنَ الطَّلَبِ : مثلُ الخمسةِ المذكورةِ في جوازِ جزمِ ما بعدها^(٣) .

✍=

أو بصلاً أو كراثاً) . وروايته بغير : "يؤذنا بريح الثوم" في : سنن الدارمي (٢/١٣٠٥ ، ح : ٢٠٩٧) ، والجامع الصحيح (١/٢٧٤ ، ح : ٨٥٣ ، كتاب الأذان ، باب ما جاء في الثوم والبصل والكراث) .
(١) يُنظَر : شرح الكافية الشافية (٣/١٥٥٢) ، وشرح الأشموني (٣/٥٥٥)
(٢) في س : (وتغيَّره) .

(٣) يُنظَر : الكتاب (٣/٩٣) ، والمقتضب (٢/٨٠) ، والأصول (٢/١٦٢) ، والجُمَل (ص ٢١٠) ، والتعليقة (٢/٢٠٢) ، واللُّمع (ص ١٩٦)

فعل الأمر

قال : «مثال الأمر : صيغة يُطَلَّبُ بها الفِعْلُ ...»^(١) إلى آخره .

أقول : سَمِّي صيغة الأمر للفاعل [المخاطب]^(٢) مثال الأمر ، والأمر بالصيغة ؛ لأنَّ هذا المثال والصيغة - أي : صيغة "افعل" ونحوه - ظاهرة في الأمر للفاعل ؛ إذ قلَّما يجيء لغيره^(٣) . وإذا جاء لغيره يُحتاج فيه إلى قرينة ؛ نحو : أيُّها الإنسان إذا لم تستحي فاصنع ما شئت . أي : تصنع ما شئت . و "فعال" من أسماء الأفعال ؛ كـ "نزال" وغيره . وإن كثر استعماله في الأمر كثر لغيره أيضًا من الصفة والمصدر ، فلم يكن ظاهرًا في الأمر^(٤) .

ولما قال : "صيغة" . دَخَلَ فيه نحو : ضَرَبَ ، و أَمَرَ . و أنتَ مأمورٌ . فخرجن^(٥) بقوله : (يُطَلَّبُ بها الفعل) ؛ لأنَّ دلالة : أمرتكَ ، و أنتَ مأمورٌ . على الطَّلَبِ بالمادة لا بالهيئة . وكذا : خَرَجَ^(٦) لِتَضْرِبَ . ونحوه . فإنه مثلُ قوله تعالى : ﴿فَذَلِكْ فَلْيَفْرَحُوا﴾ (يونس: ٥٨) ؛ لأنَّ دلالتَهُ على الطَّلَبِ باللام لا بالصيغة^(٧) .

(١) الكافية في النحو (ص ٢٠١)

(٢) تكملة من (ط ، س) .

(٣) يُنْظَرُ : المفصل (ص ٣٤٩) ، والتخمير (٢٥٧/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٤٦/٢)

(٤) يُنْظَرُ : الإيضاح في شرح المفصل (٤٦/٢)

(٥) في س : (فخرجت) .

(٦) في ن : (يخرج) .

(٧) يُنْظَرُ : المقتضب (١٢٩/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٨٨٩/٣) ، وشرح مختصر التصريف العزي

(ص ٦٩) .

وقال : (من الفاعلِ المُخاطَب) . لتُعْلَمَ حقيقته أن أمر الغائب ، والمتكلم ، والمخاطبِ المفعولِ باللام ؛ نحو : لِيَضْرِبْ ، ولأَضْرِبْ ، وَلِتَضْرِبْ^(١) .

وقال : (بِحذفِ حرفِ المضارعة) . والباءُ إمّا متعلّقٌ بمحذوف ، فتقدير الكلام : صيغةٌ حاصلةٌ بحذفِ حرفِ المضارعة^(٢) . وإمّا بـ (يُطلب) فتكون للاستعانة^(٣) ؛ ليخرج (نزال) ، ونحوه . فإنه وإن دلَّ على طلبِ الفعلِ من الفاعلِ المخاطبِ لم يدلَّ بحذفِ شيءٍ . وهذا الحدُّ يشملُ الطلبَ بطريقِ الاستعلاء ، والالتماس ، والدعاء^(٤) .

وإنما لم تستعمل هذه الصيغةُ لغيرِ المخاطبِ الفاعلِ خوفَ اللبسِ^(٥) . ولم يعكس ؛ لأنه أكثرُ وقوعاً من غيره ، فهو بالاختصارِ أولى^(٦) . وإنما يكون أكثرُ استعمالاً ؛ لأنَّ الأغلبَ أن يكونَ أمرُ الغائبِ بصيغةِ الحاضرِ ، نحو : يا زَيْدُ قُلْ لعمرو قُمْ . وأن يشاركه الحاضرُ فيؤمرانِ بصيغةِ الأمرِ^(٧) ، ولغلبةِ أمرِ الحاضرِ بُنيَ أسماءُ الأفعالِ لأمرِ الحاضرِ لا

(١) يُنظر : التخمير (٢٥٨/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٤٨/٢) ، وشرح المقدمة الجزولية (٤٩٢/٢) ، وشرح الرضي (٩٥٤/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٥٤٠/٢) ، والوافية (ص ٢٧٤) .

(٢) "والباء إمّا ... حرف المضارعة" سقط من ط ؛ لانتقال النظر .

(٣) من (ن) ، وفي الآخر : "الاستعانة" .

(٤) يُنظر : المقتضب (١٣٠/٢) ، والأصول (١٧٠/٢) ، وشرح المفصل (٥٨/٧) ، وشرح الرضي (٩٥٣/٢) .

(٥) يُنظر : شرح المفصل (٥٩/٧) ، الإيضاح في شرح المفصل (٤٧-٤٨/٢) .

(٦) يُنظر : الإيضاح في شرح المفصل (٤٧/٢) ، وشرح المقدمة الجزولية (٤٩٣/٢) ، والصفوة الصفية (١٧٣/١) ، والبسيط في شرح الكافية (٤١١/٢) .

(٧) يُنظر : شرح المفصل (٦١/٧) .

لغيره ، نحو : صَهْ . و مَهْ . و دونك و عليك . ولا يقال : دَوْنَه ، و عليه^(١) .

وَأَمْرٌ غَيْرِ الْمُخَاطَبِ الْفَاعِلِ بِاللَّامِ - وهو الْأَصْلُ - ؛ لِأَنَّهُ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي ، فَالْحَقُّ أَنْ يَكُونَ بِالْحَرْفِ ؛ كَالِاسْتِفْهَامِ ، وَنَحْوِهِ . نَحْوُ : لِيَضْرِبَ زَيْدٌ . وَ لَتَضْرِبَ . وَ لِأَضْرِبَ^(٢) . قَالَ ﷺ : (قَوْمُوا لِأَصْلٍ لَكُمْ)^(٣) عَلَى مَعْنَى الْإِزَامِ^(٤) نَفْسِهِ^(٥) .

وَأَمْرٌ الْمُخَاطَبِ الْمَفْعُولِ بِالْحَقِيقَةِ أَمْرٌ الْغَائِبِ ؛ إِذْ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِمْ : " لَتُغْنِ بِحَاجَتِي " : لِيَعْنِكَ أَمْرٌ حَاجَتِي . وَ لَا كَبَسَ فِي شَيْءٍ^(٦) .

أَمَّا مَا أُمِرَ بِاللَّامِ فَإِنَّ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ يُشْعِرُ بِمَدْلُولِهِ . وَأَمَّا مَا أُمِرَ بِمِثَالِ الْأَمْرِ فَظَاهِرٌ ؛ إِذْ فِيهِ خُصُوصِيَّةٌ مَنْ هُوَ لَهُ^(٧) .

وَإِذَا حُذِفَ مِنْ أَوَّلِهِ حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ حُذِفَ مِنْ آخِرِهِ مَا حُذِفَ بِالْجُزْمِ مِنَ الْحَرَكَةِ وَالْحُرُوفِ ؛ كَالنُّونِ مِنَ التَّنْثِيَةِ وَجَمْعِ الْمَذْكَرِ وَالْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ . وَكَالْأَلْفِ ، وَالْوَاوِ ، وَالْيَاءِ مِنَ النَّاْقِصِ ؛ نَحْوُ : اضْرِبْ ، اضْرِبَا ، وَ اغْزُ^(٨) ، وَ ارْزَمْ . وَ ارْضَ ؛ لِمُوَافَقَتِهِ

(١) يُنْظَرُ : الْمَصْدَرُ السَّابِقُ .

(٢) يُنْظَرُ : الْمُقْتَصِدُ فِي شَرْحِ التَّكْمِلَةِ (٢٣٨ / ١) ، وَالْمُبَاحِثُ الْكَامِلِيَّةُ (١٧١ / ١) .

(٣) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ (ص ٣٥٧) .

(٤) فِي س : (التزام) .

(٥) يُنْظَرُ : الْمَفْصَّلُ (ص ٣٤٩) ، وَشَرْحُهُ (٥٩ / ٧) ، وَشَرْحُ الْوَافِيَةِ نَظْمُ الْكَافِيَةِ (ص ٣٥٧) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِابْنِ جَمْعَةٍ (٥٤١ / ٢) ، وَالبَّسِيطُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (٤١٠ / ٢) .

(٦) يُنْظَرُ : التَّخْمِيرُ (٢٥٩ / ٣) ، وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْجُزُولِيَّةِ (٤٩٤ / ٢) ، وَالْمُبَاحِثُ الْكَامِلِيَّةُ (١٧١ / ١) .

(٧) يُنْظَرُ : الْإِيضَاحُ شَرْحُ الْمَفْصَّلِ (٤٨ / ٢) .

(٨) فِي س : (واغزوا) .

للمجزوم بلام الأمر معنى . وهذا على مذهب البصريين^(١) ؛ فإنه مبنيٌّ عندهم لزوال مُقْتَضِي الإعراب عنه^(٢) . قال الحاجبي : " هو حرف المَصَارَعَة "^(٣) .

قلتُ : الحقُّ أن يقال : هو شبه الاسم ؛ مِنْ حيثُ الشيوْعُ والتخصيصُ بالحرف ؛ لأنَّ الأمرَ تختصُّ دلالتُهُ على الاستقبالِ . أو يقال : هو مبنيٌّ ؛ لزوالِ المَصَارَعِ بزوالِ حَرْفِ المَصَارَعَة^(٤) .

ومذهبُ الكوفيينَ : أَنَّهُ معرَّبٌ مجزومٌ باللام ؛ متوهمينَ أنَّ حرفَ المَصَارَعَة واللامَ مقدَّران^(٥) ؛ لإظهارِهما في قوله تعالى : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾ (يونس: ٥٨) . ولأنَّه^(٦) لو بُنيَ لمْ لم يكنْ لحذفِ الحروفِ من أواخرِ النواقصِ موجبٌ ، بخلافِ حذفِ الحركةِ والنونِ من آخرِ نحو : اضْرِبْ . اضْرِبَا ؛ لأنَّ علامةَ الإعرابِ تزُولُ بعروضِ البناءِ^(٧) .

(١) يُنظر : المقتضب (١٢٩/٢) ، والإيضاح العضدي (ص ٦٠) ، واللُّمع (ص ١٨٣) ، والمفصَّل (ص ٣٥٠) ، والإنصاف (٥٢٤/٢) ، وأسرار العربية (ص ٣١٧) ، وشرح المفصَّل (٦١/٧) .

(٢) " عنه " سقطت من ط .

(٣) شرح المقدمة الكافية (٨٨٩/٣) ، و يُنظر : الإيضاح شرح المفصَّل (٤٨/٢) ، والفوائد الضيائية (٢٦٧/٢) .

(٤) يُنظر : المقتضب (١٢٩/٢) ، وعلل النحو (ص ١٤٩) ، والإنصاف (٥٤١/٢) ، وشرح الرضي (٩٥٦/٢) ، والصفوة الصفية (١٧٣/١) ، والوافية (ص ٢٧٤) .

(٥) يُنظر : المقتضب (١٢٩/٢) ، والأصول (١٧٤/٢) ، والمفصَّل (ص ٣٥٠) ، والإنصاف (٥٢٤/٢) ، وأسرار العربية (ص ٣١٧) ، والتخمير (٢٦٥/٣) ، وشرح الرضي (٩٥٥/٢) .

(٦) " لأنَّه " سقطت من س .

(٧) يُنظر : الإنصاف (٥٢٨/٢) ، وأسرار العربية (ص ٣١٩) ، وشرح المفصَّل (٦١/٧) ، وشرح المقدمة

أُجِيبَ : إِنَّ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ جزءُ الكلمةِ ، فلا يَقْدَرُ ؛ كما لا يَقْدَرُ "ميم" مُفْرَحٌ ،
وإنَّ لَامَ الْجَزْمِ عاملٌ ضعيفٌ ، فلا يعملُ مقدِّراً^(١) ، وحذِفُ آخر : اغزُ . ونحوه ؛ للتشبيه^(٢)
كما مرَّ^(٣) .

قال : «فإن كان آخره»^(٤) .

أقول : لما كان صيغةُ الأمرِ أكثرَ شَبَهًا بالمضارعِ مِنْ غيرِهِ حُكِمَ بِأَنَّهُ مأخوذٌ مِنْهُ^(٥) .
[١٩٣/أ]
وطريقُهُ : أَنْ يُحْذَفَ مِنَ الْمُضَارَعِ إِذَا بَنِيَتْ مِنْهُ مَا يُحْذَفُ مِنْهُ لِلْجَزْمِ ، ثُمَّ يُحْذَفُ حَرْفُ
الْمُضَارَعَةِ ؛ فَإِنْ كَانَ ما بعده متحرِّكًا - وهو من غير باب الإفعال - فالباقِي^(٦) مثالُ الأمرِ ،
نحو : ضَع . وُعِد . وَقُل . وفَرَّخ . وقَاتِل^(٧) .
وإنَّ كَانَ ساكنًا ولا يمكن الابتداء به فلا بدَّ وَأَنْ يَزَادَ حَرْفٌ متحرِّكٌ قبله ؛ لِيَتَوَصَّلَ

==

- الكافية (٣/ ٨٨٩) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/ ٥٤٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/ ٤١٢) .
(١) يُنْظَرُ : الأصول (٢/ ١٧٥) ، وعلل النحو (ص ١٤٩) ، والإنصاف (٢/ ٥٤٣) ، وشرح المفصل (٧/ ٦١) ،
والإيضاح شرح المفصل (٢/ ٤٩) .
(٢) يُنْظَرُ : أسرار العربية (ص ٣٢٠) ، والإنصاف (٢/ ٥٤٢) ، وشرح المفصل (٧/ ٦٢) .
(٣) يُنْظَرُ : ما سبق .
(٤) الكافية في النحو (ص ٢٠١) .
(٥) يُنْظَرُ : المفصل (ص ٣٤٩) ، وشرح المفصل (٧/ ٥٨) ، والبسيط في شرح الجُمْل (١/ ٢٢٤) .
(٦) من (ط) ، وفي الأصل ، و (ن) : "والباقِي" . وفي (س) : "فالفاء" .
(٧) يُنْظَرُ : التبصرة والتذكرة (١/ ٤٣٧) ، والمفصل (ص ٣٤٩) ، والمقدمة الجزولية (ص ٤١) ، والإيضاح
شرح المفصل (٢/ ٤٧) ، وشرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٧٢) ، وشرح الرضي (٢/ ٩٥٦) .

به إلى ^(١) النطق بالساكن ^(٢) . وَخُصَّ الهمزةُ به ؛ لِأَنَّهَا أَقْوَى ، وَأَوَّلُهَا مَخْرَجًا ، فَهُوَ أَلْيَقُ بِأَوَّلِ الكلمة . وَلِأَنَّهَا تُحَذَفُ مِنْ غَيْرِ أَوَّلِ الكلمةِ كَثِيرًا ^(٣) ؛ نَحْوُ : مَسَلَّةٌ وَحَبٌّ ^(٤) . فَزَيْدٌ أَوَّلًا جَبْرًا لِحَذْفِهَا ، وَلِأَنَّ اللَّاتِقَ هُنَا أَنْ يُزَادَ أَوَّلًا مَا يُحَذَفُ إِذَا صَارَ مَتَوَسِّطًا . وَمَا شَأْنُهُ ذَلِكَ هُوَ الهمزُ لَا غَيْرَ ؛ فَزِيدَتْ .

وإِنَّمَا ضُمَّتْ أَوْ كُسِرَتْ ؛ لِأَنَّهُ امْتَنَعَ فَتَحُهَا لِئَلَّا يَشْتَبَهَ الْأَمْرُ بِالْمُضَارِعِ ^(٥) . فَتَضَمُّهُ إِنْ كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ السَّاكِنِ ضَمَّةً أَصْلِيَّةً ؛ أَيْ : كَانَ عَيْنٌ ^(٦) فَعَلِ الْمُضَارِعِ مضمومًا فِي الْأَصْلِ ؛ نَحْوُ : أَقْتُلْ . أُغْزِ ^(٧) ^(٨) . إِذْ لَوْ كُسِرَتْ تُسْتَقْبَلُ ؛ لِأَنَّ الْإِنْتِقَالَ مِنَ الْكُسْرَةِ إِلَى الضَّمَّةِ أَثْقَلُ

(١) فِي س : (بِالنُّطْقِ) .

(٢) يُنْظَرُ : الْكِتَابُ (٤/ ١٤٤ ، ٢٣٧) ، وَالتَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ (١/ ٤٣٧) ، وَاللُّمَعُ (ص ٢٨٩) ، وَالْمَفْصَّلُ (ص ٣٤٩) ، وَشَرْحُ الْوَاقِيَةِ نَظْمُ الْكَافِيَةِ (ص ٣٥٦) ، وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٣/ ٨٩٠) .

(٣) يُنْظَرُ : دَقَائِقُ التَّصْرِيفِ (ص ٩٩) ، وَالْمُبَاحِثُ الْكَامِلِيَّةُ (١/ ١٧٦) .

(٤) يُنْظَرُ : التَّكْمِلَةُ (ص ٢٢٩) ، وَالْمُقْتَصِدُ فِي شَرْحِ التَّكْمِلَةِ (١/ ٣٢٣) ، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ الْمُلَوَّكِيِّ (ص ٣٧١) .

(٥) يُنْظَرُ : التَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ (١/ ٤٣٧) ، وَالتَّخْمِيرُ (٣/ ٢٥٧) ، وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٣/ ٨٩٠) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (٤/ ٢٠٧٥) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِابْنِ جَمْعَةٍ (٢/ ٥٤٢) ، وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (٢/ ٤١٥) ، وَتَهْيِيدُ الْقَوَاعِدِ (٨/ ٣٧٧٩) .

(٦) فِي س : (غَيْرِ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٧) فِي س : (اِغْزَى) .

(٨) يُنْظَرُ : الْكِتَابُ (٤/ ١٤٦) ، وَالْجُمْلُ (ص ٢٥٨) ، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ (ص ٤٠٢) ، وَشَرْحُ الْمَفْصَّلِ (٧/ ٥٨) ، وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٣/ ٨٩٠) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (٤/ ٢٠٧٥) ، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ (ص ٧٣٧) .

من الانتقال من ضمة إلى ضمة^(١) . ولذا لم يُبْنَ "فِعْلٌ" ^(٢) وبُني "فُعْلٌ" ؛ نحو : عُنُقٌ ^(٣) .
وعُدَّ الحَاجِزُ الساكن بينهما كالمعدوم^(٤) ؛ ولذا قيل في "مُتَيْنٌ" : "مِتَيْنٌ" ^(٥) ، كما في "كِتَفٌ" :
"كِتِفٌ" : "كِتَفٌ" بالِإِتْبَاعِ ^(٦) .

ويُكْسَرُ ؛ إن لم يكن عينُ فعلِهِ مضمومًا في الأصل ، سواءً كان مكسورًا أو مفتوحًا ؛
نحو : اِضْرَبْ . و اِرْزُقُوا . و اِعْلَمْ . و اِجْتَمِعْ . و اسْتَخْرِجْ ؛ لأنَّ الأصل أن تُكْسَرَ ؛ لأنَّ
تحريكها للتوصّل إلى الساكن ، فهو كالتحريك للساكنين . ولأنَّ الكسْر أخفُّ من الضم ،
ولم يلزم محذور ثَقَلٍ توالي متباعدَيَّ المخرج ^(٧) .

(١) يُنْظَرُ : الكتاب (١٤٦/٤) ، والمقتضب (٨٧/٢) ، وأسرار العربية (ص ٤٠٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة
(٥٤٢/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٤١٥/٢) .

(٢) يُنْظَرُ : الكتاب (٢٤٤/٤) ، والمقتضب (١٩٣/١) ، والأصول (١٨٠/٣) ، والمنصف (٢٠٠/١) ،
ونزهة الطرف للميداني (١٠٢/١) ، والإيناف (٧٣٧/٢) ، وشرح الشافية (٣٦/١) .

(٣) يُنْظَرُ : الكتاب (٢٤٣/٤) ، والأصول (١٨١/٣) ، والموجز (ص ١٠٣) ، والجُمْل (ص ٣٩٠) ، والمنصف
والمنصف (١٩/١) ، والفصول الخمسون (ص ٢٥٨) ، ونزهة الطرف لابن هشام (ص ١٠٧) ،
وارتشاف الضرب (١٤٨/١) .

(٤) يُنْظَرُ : الكتاب (١٤٦/٤) ، والمقتضب (٢١٩/١) ، وشرح المفصّل (٥٨/٧) ، وشرح التصريف الملوكي
الملوكي (ص ٣٦٥) ، وشرح الرضي (٩٥٨/٢) ،

(٥) يُنْظَرُ : الكتاب (١٩٧/٤ ، ٢٧٣) ، والأصول (٢٠٨/٣ ، ٣٣٦) ، والخصائص (١٤٣/٢) ، والإيناف
(١٢٥/١ و ٧٣٧/٢) ، وشرح الشافية (٤١/١) .

(٦) يُنْظَرُ : أسرار العربية (ص ٣٥٦) ، وشرح الشافية (٤٢/١) .

(٧) يُنْظَرُ : الكتاب (١٤٦/٤) ، والجُمْل (ص ٢٥٧) ، وشرح المفصّل (١٣٧/٩) ، وشرح المقدمة الكافية

فإن قيل : هَلَّا حُرِّكَ مَا بَعْدَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ ؛ فَإِنَّهُ أَيْسَرُ مِنْ اجْتِلَابِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ؟^(١)

قلتُ : للمحافظة على صِيغَةِ المضارع ؛ ولذا رَدُّوا الهمزة في أَوَّلِ الرَّبَاعِيِّ ؛ نحو : أَكْرِمُ . معَ أَنَّ تَغْيِيرَ الْأَوَّلِ قَلِيلٌ^(٢) .

وقلنا : مِنْ غيرِ الرَّبَاعِيِّ ؛ أَيُّ : في غيرِ الأمرِ من بابِ الإفعالِ ؛ إذْ يُرَدُّ في أَوَّلِ مِثَالِ الأمرِ المَبْنِيِّ منه همزةُ القطعِ المحذوفةُ من مضارعه ؛ سواءً كانَ ما بعدَ حرفِ المضارعة منه ساكناً ؛ نحو : "أَكْرِمُ" المَبْنِي من "تُكْرِمُ" . أو متحرِّكاً ؛ نحو : "أَجِبْ" من "تُجِيبُ" . و"أَرِ" من "تُرِي" ؛ لَأَنَّهَا ثَابِتَةٌ تَقْدِيرًا ؛ إذْ يُجِبُ بقاءُ حروفِ الماضي في المضارع^(٣) . عُلِمَ ذلكَ بالاستقراء^(٤) ، فيجِبُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ "يُكْرِمُ" "يُؤَكِّرِمُ" ، إِلَّا أَنْ إِبْقَاءَ^(٥) الهمزة يؤدي إلى ثَقَلِ تَوَالِي هَمْزَتَيْنِ متحرِّكَتَيْنِ في المتكلم ؛ نحو : "أُؤَكِّرِمُ" . ولم يوجد مثله في كلام العرب^(٦) .

✍=

(٣/ ٨٩٠) ، وشرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٧٥) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/ ٤١٥) .

(١) يُنْظَرُ : المباحث الكاملية (١/ ١٧٥) .

(٢) يُنْظَرُ : المباحث الكاملية (١/ ١٧٥) .

(٣) "في المضارع" سقط من س .

(٤) يُنْظَرُ : المقتضب (١/ ٢١٩) ، والتبصرة والتذكرة (١/ ٤٣٨) ، والإيضاح شرح المفصل (٢/ ٤٧) ، وشرح

الكافية الشافية (٤/ ٢٢٤٣) ، وشرح الرضي (٢/ ٩٥٧) .

(٥) في س : (بقاء) .

(٦) يُنْظَرُ : المقتضب (٢/ ٨٧) ، والتخمير (٣/ ٢٥٨) ، وشرح المفصل (٧/ ٥٩) ، وشرح المقدمة الكافية

✍=

ويمتنع حذف الأولى ؛ لأنَّ حرف المضارعة لا يُحذف ، إذ تفوت فائدته . وكذا قلبه واواً^(١) ؛ لأنَّ الدالَّ على المضارعة جوهريَّة الهمزة . ويمتنع قلب الثانية حرف لينٍ للساكين^(٢) ؛ فتعيَّن حذفها ، ثم حُذفت من أخواته أيضًا ؛ نحو : يُكرِّم . و "تكرِّم" حملاً عليه ؛ ليجري الباب على سنن واحد^(٣) ؛ كما حُذف الواو من "تعدُّ" و "أعدُّ" حملاً على "يعدُّ"^(٤) .

فإذا حُذف منه حرف المضارعة المانع وجوده بقاء الهمزة الثانية في الماضي وجب رَدُّها وإن تحرَّك ما بعده ؛ نحو : أجب . لزوال موجب حذفها ، وهي كانت^(٥) في أصلها مقطوعة ؛ أي : كانت همزة القطع لا تحذف في الدَّرج ؛ فرجعت كذلك . وإذا رجعت أغنت عن همزة^(٦) الوصل ؛ إذ صارت^(٧) ما بعد حرف المضارعة^(٨) متحرِّكاً^(٩) .

=

(٣/ ٨٩١) ، وشرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٦٦) ، والوافية (ص ٢٧٥) .

(١) بعده في (ط) : "بخلاف" .

(٢) "للساكين" سقطت من (س) .

(٣) يُنظر : شرح المفصل (٧/ ٥٩) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/ ٨٩١) ، وشرح الرضي (٢/ ٩٥٨) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/ ٤١٤) .

(٤) يُنظر : المقتضب (١/ ٢٢٦) ، والتخمير (٣/ ٢٥٨) ، وشرح المفصل (٧/ ٥٩) ، والممتع (٢/ ٤٢٦) ، وشرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٦٣) .

(٥) في (ط) وفي بقية النسخ : (كان) .

(٦) "القطع لا تحذف عن همزة" سقط من (س) ؛ لانتقال النظر .

(٧) هكذا في النسخ ، والصواب : "صار" .

(٨) "ما بعد حرف المضارعة" سقط من (س) .

(٩) يُنظر : شرح المفصل (٧/ ٥٩) ، والوافية (ص ٢٧٥) ، والفوائد الضيائية (٢/ ٢٦٩) .

وسُمِّيت همزة نحو: "اضرب" : همزة وصلٍ ؛ لأنها وُصلةٌ ^(١) إلى التلُّفُّظ بالسَّكَن،
أو لأنها تُحذفُ ^(٢) إذا اتَّصلَ ما بعدها بما قبلها ^(٣) . كما سُمِّيت همزة نحو: "أكرم" : همزة
القطع ^(٤) ؛ لأنها تَقْطَعُ ما بعدها عن ما قبلها ^(٥) .

تِمَّة : حُذِفَ بعد حَذْفِ حرفِ المضارعة [الهمزة] ^(٦) من "يأخذ" و "يأكل" و "يأمر" ؛ إذا
بُنِيَ الأمرُ منها ؛ لئلاَّ تجتمعَ همزتان في هذه المهموزات ، التي هي أكثر استعمالاً من أمثالها ،
فقليل : حُذِ . و كُل . و مُر ^(٧) .

وقد يجيء "مُر" على الأصلِ إذا اتَّصلَ بما قبله ؛ كقوله تعالى : ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ
بِالصَّلَاةِ﴾ (طه: ١٣٢) إذ لم يبلغ في كثرة الاستعمال "حُذِ" و "كُل" . ولا ثقل الهمزة ثقل ^(٨)

(١) "لأنها وصلة" سقط من (س) .

(٢) في ط : (تُقطع) ، وهو خطأ .

(٣) يُنظر : الكتاب (٤/١٤٦) ، والمقتضب (١/٢١٨ و ٢/٨٥) ، والأصول (٢/١٤٥) ، والتكملة
(ص ٢٠١) ، وشرح المفصل (٩/١٣٦) ، وتمهيد القواعد (٨/٣٧٧٩) ، وإيجاز التعريف (ص ٨) .

(٤) في ن : (قطع) .

(٥) يُنظر : المقتضب (١/٢١٨ و ٢/٨٥) ، واللُّمع (ص ٢٨٧) ، وأسرار العربية (ص ٣٩٩) ، وإيجاز التعريف
التعريف (ص ٩) .

(٦) تكملة من (ط ، س) .

(٧) يُنظر : اللُّمع (ص ٢٩٠) ، وشرح التصريف الملوكي (ص ٣٦٦) ، والتوطئة (ص ٣٢٥) ، والممتع
(٢/٦١٩) ، وشرح الكافية الشافية (٤/٢١٦٧) ، وتمهيد القواعد (٨/٣٧٧٨) .

(٨) في ط : (بعد) .

همزتين^(١).

قال الأندلسي وغيره : إذا بنيت الأمر من المدغم ؛ نحو : يَرُدُّ . وَيَفِرُّ . وَيَعُصُّ . فإن لم يتصل به الضمير المرفوع البارز فلك أن تترك إدغامه ، فتقول : فِرَّ . - وهو مذهب تميم . وأن تُفَكَّهُ^(٢) فتقول : افِرِّرْ . فتجيء بالهمزة على قياس السالم - وهو لغة أهل الحجاز -^(٣) .

وإن اتَّصَلَ به ذلك : فإن كان ضمير جمع المؤنث ، فالمشهور فُكَّهُ ، فتقول : افِرِّرْنَ . وإبقاؤه لغة رديئة ؛ للزوم إسكان^(٤) ما قبل الضمير المرفوع المتحرك .

وإن كان غيره : فالمشهور إبقاؤه ؛ نحو : "فِرَّا" ، "فِرُّوا" ، "فَرِّي" ؛ لتخف الكلمة عند ثقلها^(٥) باتصال الضمير الذي هو كجزئته بها^(٦) . ولا يخفى أن حركة آخره عند إبقاء الإدغام ليست إعراباً ؛ / بل للإدغام بعد إسكانه تحقيقاً^(٧) أو تقديراً ؛ إذ حُكِمَ آخره حُكْمَ المجزوم ، فَضُمَّ (رُدُّه) للإتباع.

(١) يُنْظَرُ : التوطئة (ص ٣٢٦) ، وشرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٦٧) .

(٢) من (ن ، س) ، وفي الأصل (تفك) .

(٣) يُنْظَرُ : شرح التصريف الملوكي (ص ٤٥٤) ، والممتع (٢/ ٦٥٦) .

(٤) في س : (تحرّك) ، وهو خطأ .

(٥) في س : "نقلها" ، وفيه تصحيف .

(٦) المباحث الكاملية (١/ ١٨٠) ، ويُنْظَرُ : المنصف (٢/ ٣٠٤) ، ودقائق التصريف (ص ٢١٦) ، والمقدمة

الجزولية (ص ٤١) ، والممتع (٢/ ٦٦٠) .

(٧) في ط : (ضعيف) .

تنبيه : لا يُعلم من لفظ الحاجبي^(١) ردُّ الهمزة في "أَجِبْ" ونحوه ؛ بل يُوهِمُ عدمه .

(١) يُنظر : الإيضاح شرح المفصل (٢/ ٤٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/ ٨٩١) .

فعل ما لم يُسمَّ فاعله

قال : (فعل ما لم يُسمَّ فاعله) ^(١) .

أقول : كلُّ فعلٍ حُذِفَ فاعله وأُقيمَ مفعولٌ له مقامه لفظاً ومعنى - كما مرَّ ^(٢) - سُمِّيَ : **فِعْلٌ ما لم يُسمَّ فاعله** ^(٣) . والفعلُ المجهولُ أيضاً - أي : فعلٌ المفعولُ الذي لم يُسمَّ فاعله ^(٤) ؛ أي ^(٥) : مسندٌ إليه . وهذا المعنى هو المجوِّز ^(٦) للإضافة . وهاء "فاعله" راجعٌ إلى "ما" . وقد تقدَّمَ المقامُ مقامَ الفاعلِ ، وهو المسمَّى "مفعول ما لم يُسمَّ فاعله" .

والغرض هنا : بيانُ تغييرِ ^(٧) الفعلِ إذا بُني للمفعولِ ؛ أي : إذا أُسندَ إليه ^(٨) :

فإنَّ كانَ ماضياً ثلاثياً أو رباعياً : ضَمَّ أوَّلُه ^(٩) وكُسِرَ ما قبلَ ^(١٠) آخره ^(١١) ؛ نحو

(١) الكافية في النحو (ص ٢٠٢) .

(٢) يُنظر : الكتاب الركني (ل ٣٩ / أ) .

(٣) يُنظر : المفصل (ص ٣٥٣) ، وشرح الكافية ليعقوب حاجي (ص ١٠٣٣) .

(٤) يُنظر : التبصرة والتذكرة (١ / ١٢٤) ، وشرح الرضي (٢ / ٩٥٩) ، والتنزيل والتكميل (٦ / ٢٢٥) .

(٥) "أي" سقطت من (ط) .

(٦) في ط : (المجرور) .

(٧) في س : (تعيّن) ، تحريف .

(٨) يُنظر : شرح المقدمة الكافية (٣ / ٨٩٢) .

(٩) "أوله" سقطت من (س) .

(١٠) في س : (قبله) .

(١١) "آخره" سقطت من ط ، س .

ضُرِبَ . و دُحِرَجَ . و أُجْتُمِعَ . و أُسْتُخْرِجَ . وإِنَّمَا وَجَبَ التَّغْيِيرُ ؛ لِشُعْرِ بِمَا أُرِيدَ مِنْهُ ، وَلَا يَلْتَبَسُ بغيره^(١) ؛ إِذْ لَوْ أَبْقِيَ عَلَى صِيغَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ ظَنَّ بِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ . وَمَفْعُولُهُ الَّذِي رُفِعَ رُفِعَ بِهِ فاعله^(٢) ؛ نَحْوُ : ضُرِبَ بِكَرٍّ . إِذْ كَانَ أَصْلُهُ : ضَرَبَ زَيْدٌ بِكَرًّا . وَالِدَلِيلِ عَلَى أَنَّهُ مَغْيَرٌ عَنْ أَصْلِهِ وَمَعْدُولٌ عَنْ صِيغَةٍ أُخْرَى :

- صَحَّةُ الْوَائِ فِي : بُوِيعَ زَيْدٌ . وَ سُوِيرَ . وَعَدُمَ قَلْبُهُ يَاءٌ ، وَإِدْغَامُهُ فِيهِ . فَإِنَّهُ إِنَّمَا صَحَّحَ ؛ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ مَنْقَلَبٌ عَمَّا لَا يُدْغَمُ فِي الْيَاءِ ، وَهُوَ أَلِفٌ "بَايَعُ" ، وَ "سَايَرُ"^(٣) ، وَمِرَاعَاةُ^(٤) لِلْأَصْلِ ؛ إِذْ الْمَشْتَقُّ مِمَّا صَحَّحَ صَحِيحٌ ؛ بِدَلِيلِ صَحَّةِ "عَاوَرَ" الْمَشْتَقُّ مِنْ "عَوَرَ"^(٥) "عَوَرَ"^(٥) مَعَ وَجوبِ قَلْبِ الْوَائِ يَاءٌ ، وَإِدْغَامُهُ فِيهِ إِذَا اجْتَمَعَا ، وَالْأَوَّلُ مِنْهُمَا سَاكِنٌ ؛ نَحْوُ : طِيَّ . وَشِيَّ^(٦) . وَقِيلَ^(٧) : هُوَ أَصْلٌ بِرَأْسِهِ ، وَلَمْ يَغْيَرْ عَنْ أَصْلِهِ^(٨) ؛ إِذْ لَنَا أَفْعَالٌ لَمْ تُسْتَعْمَلْ

(١) يُنْظَرُ : الْأَصُولُ (٧٧/١) ، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ (ص ٩١) ، وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَّةِ (٨٩٢/٣) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (١٣٠/٢) ، وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَّةِ (٤١٦/٢) .

(٢) يُنْظَرُ : شَرْحُ الرُّضِيِّ (٩٥٩/٢) .

(٣) يُنْظَرُ : التَّكْمِلَةُ (ص ٥٩٩) ، وَشَرْحُ الْجُمْلِ (٥٤٠/١) ، وَالْمَغْنِي فِي النُّحُو (١٩٣/٢) ، وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ (٩٥٢/٢) .

(٤) فِي س : (مِرَاعَاة) .

(٥) يُنْظَرُ : الْمَفْصَلُ (ص ٥٣٩) ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ (٧٤/١٠) ، وَالْإِيضَاحُ شَرْحُ الْمَفْصَلِ (٤٣٢/٢) ، وَإِيجَازُ التَّعْرِيفِ (ص ١٤٢) ، وَالْمَغْنِي فِي النُّحُو (١٩٨/٢) ، وَالْمُسَاعَدُ (١٢٠١/٢) .

(٦) يُنْظَرُ : الْكِتَابُ (٢٢٤/٤) ، وَالتَّكْمِلَةُ (ص ٥٩٨) ، وَالنَّكَتُ (١٢٠١/٢) ، وَاللِّبَابُ (٣١٩/٢) ، وَإِيجَازُ التَّعْرِيفِ (ص ١٢٦) .

(٧) يُنْسَبُ هَذَا الْقَوْلُ إِلَى الْكُوفِيِّينَ ، وَالْمَبْرَدِ ، وَابْنِ الطَّرَاوَةِ . يُنْظَرُ : الْإِرْتِشَافُ (١٣٤٠/٣) .

(٨) فِي ط ، س : (أَصْل) .

تُستعمل مبنية الفاعل ؛ نحو : جُنَّ زيدٌ . وحُمَّ^(١) .

وإنَّما خُصَّ الماضي بهذا التغير ؛ لأنَّه لما تفرَّع لفظًا ومعنى على أصولٍ أرادوا أن يكونَ على بناءٍ لم يوجد في الأصول ؛ لئلا يُشاركَ ويشتبه الفرعُ أصله من الأفعال والأسماء المبنين^(٢) للفاعل ، والأصل الثلاثي^(٣) ؛ فيتعيَّن أن يُضمَّ أوله ويُكسر ثانيه ، أو عكسه . والعكس أثقل ؛ لأنَّ الابتداء بالأثقل وإردافه بأخف منه أخفُّ من الابتداء بالأخف وإردافه بالأثقل ؛ ولذا وُجد "قوي" ولم يوجد "قيو" . فيتعيَّن ضمُّ أوله وكسر ما قبل آخره ، ثم فُعِلَ بغيره هذا الفعل حملاً عليه ؛ نحو : أكرم ، وفرح ، وتعلَّم ، واقتطع ، ودُحرج ، و أُستخرج^(٤) .

وقولُ الحاجبي : «إنَّما ضُمَّ أوله وكُسِرَ ما قبل آخره ؛ إذ لو اقتصر على الضم لالتبس "أعلم" الذي هو ماضٍ للمفعول من الإفعال بـ "أعلم" الذي هو مضارع للمفعول ، ولو اقتصر على الكسر لم يُعلم في "علم" : أهو مبني للفاعل أم للمفعول . فتعيَّن الضمُّ والكسر معاً»^(٥) ضعيفٌ جدًّا ؛ لأنَّه إنَّما يستقيم أن لو أُقيم دليلٌ على أنَّ علامة المبنى

(١) يُنظر : البديع (١/١١٤) ، وشرح المفصل (٧/٧١) ، وشرح الجمل (١/٥٤٠) ، والمغني في النحو (٢/١٩٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٥٣٤) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٩٥٢) .

(٢) "المبنين" سقطت من س .

(٣) يُنظر : علل النحو (ص ٢٧٨) ، وأسرار العربية (ص ٩١) ، والمغني في النحو (٢/١٩٦) ، وشرح الرضي (٢/٩٦٠) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٥٤٥) ، والفوائد الضيائية (٢/٢٧٠) .

(٤) يُنظر : اللباب (١/١٥٧) ، وشرح الرضي (٢/٩٦٠) .

(٥) شرح المقدمة الكافية (٣/٨٩٢) ، ويُنظر : شرح الكافية لابن جمعة (٢/٥٤٥) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٤١٦) .

للمفعول لا يكون غيرهما . ولم يَقم ذلك ^(١) .

وأيضاً : مُعَارَضٌ ^(٢) بأن الضَّم والكسر لا يَخْلُصَانِ عن اللَّبْسِ ؛ فإنَّ "أُعْلِمَ" الذي هو ماضٍ مبني للمفعول مثل "أُعْلِمَ" الذي هو مضارع مبني للفاعل ^(٣) .

وقد يُزَادُ في بعض الأبوابِ التَّغْيِيرُ على هذا . وهو في خماسيٍّ أو سداسيٍّ أولُهُ همزةٌ وصلٍ ؛ نحو : اُنْطَلِقْ ، و اُجْتَمِعْ . و اسْتَخْرِجْ . و اُعْشُوشِبْ . فإنه يُضَمُّ الثالث أيضاً ^(٤) .
أي : الذي يلي الساكن الذي يلي الهمزة التي ضُمَّتْ ؛ إذ لو اقْتَصِرَ على ضَمِّ الهمزة وكسرها قبل الآخر لاشتبه بصيغة الأمر المبنية من ذلك الباب ، عند سقوط الهمزة في الدرج . إذ يُقالُ فيهما : ألا اسْتَخْرِجْ ^(٥) . ولا اعتبار لحركة الآخر ؛ لأنَّه قد يسكن ^(٦) . الأوَّلَى أن يُقال : يُضَمُّ الثالث ؛ لأنَّ الهمزة لا اعتبارَ له ^(٧) ؛ لسقوطها في الدرج ، ثم ضُمَّ الهمزة هرباً من الثَّقَلِ النَّاشِئِ [مِنْ] ^(٨) النَّقْلِ ^(٩) من الكسرِ إلى الضَّمِّ . وتعدَّرَ الفَتْحُ ؛ إذ همزةُ الوصلِ لا

(١) يُنْظَرُ : شرح الكافية ليعقوب حاجي (ص ١٠٣٣) .

(٢) في س : (مضارع) ، وهو تحريف .

(٣) يُنْظَرُ : شرح الكافية ليعقوب حاجي (١٠٣٣) .

(٤) يُنْظَرُ : التوطئة (ص ٢٦٠) ، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٦٠٣) ، والتذييل التكميل (٦/ ٢٦٤) ، والمساعد (١/ ٤٠١) .

(٥) في ط ، س : (ألا استخراج) .

(٦) يُنْظَرُ : شرح المقدمة الكافية (٣/ ٨٩٢) ، والمغني في النحو (٢/ ١٩٦) ، وشرح الرضي (٢/ ٩٦٠) ، وشرح وشرح الكافية لابن جمعة (٢/ ٥٤٥) ، والبسيط (٢/ ٤١٧) ، والوافية (ص ٢٧٦) .

(٧) هكذا في جميع النسخ ، والصواب (لها) .

(٨) تكملة من (س) .

(٩) في س : (والثقل) ، وفيه تصحيف .

تُفْتَحُ إِلَّا فِي ^(١) كَلِمَتَيْنِ ^(٢) : [فِي] ^(٣) لَامِ التَّعْرِيفِ وَيَأْمَنُ اللَّهُ ^(٤)^(٥) . وَكَذَا يُضَمُّ الثَّانِي مَعَ ضَمِّ
ضَمِّ الْأَوَّلِ فِي خَمَاسِيٍّ أَوَّلُهُ تَاءٌ . وَهُوَ فِي ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ ؛ إِذْ لَوْ اقْتَصِرَ عَلَى ضَمِّ التَّاءِ لَقِيلَ ^(٦) :
تُعَلِّمُ . وَتُجَاهِلُ وَتُدْحَرِجُ ^(٧) ؛ لَا شَبْهَ بَقَوْلِكَ : تُعَلِّمُ ، وَتُجَاهِلُ ، وَتُدْحَرِجُ . الَّتِي هِيَ
مُضَارِعٌ : عَلَّمَ . وَجَاهَلَ . وَدَحَرَجَ ^(٨) .

قال : ((ومعتلّ العين الأفصح)) ... إلى آخره ^(٩) .

أقول : ما هو معتلّ العين من الثلاثي المجرد الماضي فيه ثلاث لغات :

الأولى - أفصح - ؛ وهي : قِيلَ . وَبِيعَ . وَأَصْلُهُ يُبْعَ . وَقَوْلُ ^(١٠) . عَلَى قِيَاسِ

(١) " فِي " سَقَطَ مِنْ (ط) .

(٢) " كَلِمَتَيْنِ " سَقَطَتْ مِنْ (س) .

(٣) تَكْمَلَةٌ مِنْ (ط) .

(٤) " وَيَأْمَنُ اللَّهُ " سَقَطَ مِنْ (س) .

(٥) يُنْظَرُ : الْكِتَابُ (٤ / ١٤٨) ، وَالْمُقْتَضَبُ (٢ / ٨٨) ، وَالْأَصُولُ (٢ / ٣٦٩) ، وَالتَّكْمَلَةُ (ص ٢٠٣) ، وَاللُّمَعُ
وَاللُّمَعُ (ص ٢٩٣) .

(٦) هَكَذَا فِي النِّسْخِ ، وَالصُّوَابُ : " فَقِيلَ " .

(٧) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْوَافِيَةِ الْكَافِيَةِ (ص ٣٥٨) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (٢ / ٦٠٣) ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ
(٦ / ٢٦٤) ، وَالْمُسَاعَدُ (١ / ٤٠٠) .

(٨) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٣ / ٨٩٣) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (٢ / ١٣٠) ، وَشَرْحُ الرِّضِيِّ (١ / ٩٦١) ، وَشَرْحُ
وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِيَعْقُوبَ حَاجِي (ص ١٠٣٤) .

(٩) الْكَافِيَةُ فِي النُّحُو (ص ٢٠٢) .

(١٠) يُنْظَرُ : الْجُمْلُ (ص ٧٦) ، وَالتَّكْمَلَةُ (ص ٥٨٦) ، وَالْمَنْصَفُ (١ / ٢٥١) ، وَالْمَرْتَجِلُ (ص ١٢٠) ، وَشَرْحُ

الصحيح ؛ ك : ضُرِبَ . فأرادوا إعلاله حملاً على ما عدل عنه ؛ ففكره الكسرة على الياء^(١) ، فحذفت ، فصار الياء في "بيع" ساكنة بعد الضمة التي لم تجانسها ، فلا بد من قلب الياء واواً ، أو من قلب الضمة كسرة ؛ ليحصل التجانس ، لكن رأوا^(٢) الثاني أولى ؛ لأنَّ تغيير الحركة مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ [أَقْلُ]^(٣) تغييراً أولى^(٤) من تغيير الحرف . وهذا اختيارُ سيبويه^(٥) .

فصار "بيع" ثم كُسِرَ / فاء (قُول) حملاً على "بيع" لأنهما من بابٍ واحدٍ ، فانقلبت الواو ياءً ؛ لتجانسِ الكسر ، فصار : "قِيل"^(٦) .

[أ/١٩٤]

والثانية - فصيحة - وهي : أن يَشُمَّ كسرة الفاء بالضمة ، فلم تبق الكسرة كسرة خالصة^(٧) . قال المالكي : "وإذا شُمَّ الكسر ضمةً لم يغيّر الياء"^(٨) .

=

الكافية الشافية (٢/ ٦٠٤) ، وشرح الرضي (٢/ ٩٦١) ، والتذيل والتكميل (٦/ ٢٦٩) .

(١) في س : (بالياء) .

(٢) "رأوا" سقطت من (س) ، وفي ط : (لم أر) .

(٣) تكملة من (ط ، س) .

(٤) "أولى" سقطت من (ط ، س) .

(٥) يُنظر : الكتاب (٤/ ٣٤٢) .

(٦) يُنظر : علل النحو (ص ٢٧٩) ، وأسرار العربية (ص ٩٢) ، وشرح المفصل (١٠/ ٧٤) ، وشرح المقدمة

الكافية (٣/ ٨٩٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٤٢٩) .

(٧) يُنظر : الكتاب (٤/ ٣٤٢) ، والجمل (ص ٧٦) ، وشرح المقدمة المحسبة (ص ٣٧١) ، والمفصل (ص ٥٣٩)

، وشرحه (١٠/ ٧٤) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/ ٨٩٣) ، والتذيل والتكميل (٦/ ٢٦٩) .

(٨) شرح التسهيل (٢/ ١٣١) ، ويُنظر : شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٠٤) .

والثالثة - لغة رديئة - وهي : "قول" و "بوع" ^(١) . وأصلهما كما مرّ . فحذفت الكسرة منهما ، فصارا : قول . و بُيع . فأبقيَ الواو على أصله ، ثُمَّ حُمِلَ اليائي عليه لقلب الياء واوًا ^(٢) ، فصار : بوع . وهي رديئة ؛ لأنّه حُمِلَ الأخفّ على الأثقل ^(٣) . واختارهُ الأخفش ^(٤) مستدلاً بأنّ تغييرَ ما هو أقربُ إلى الآخرِ أولى . وعلى هذه اللغة قولهُ ^(٥) :

لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وقوله ^(٦) :

حُوكْتُ عَلَى نِيرِينَ إِذْ تُحَاكُ تَحْتَبِطُ الشَّوْكُ وَلَا تُشَاكُ

(١) يُنْظَرُ : الكتاب (٣٤٢ / ٤) ، والجُمْل (ص ٧٧) ، والمفَصَّل (ص ٥٣٩) ، والمرتجل (ص ١٢٠) ، وأسرار العربية (ص ٩٢) ، وشرح الرضي (٢ / ٩٦١) .

(٢) في س : (الواو ياءً) ، وهو خطأ .

(٣) يُنْظَرُ : شرح المقدمة الكافية (٣ / ٨٩٣) ، وشرح الكافية ليعقوب حاجي (ص ١٠٣٥) .

(٤) يُنْظَرُ : كتاب القوافي (٢٢) ، ويُنْظَرُ : شرح التسهيل (٢ / ١٣٢) ، وتمهيد القواعد (٤ / ١٦٤٣) .

(٥) البيتان من الرجز ، يُنسبان لرؤبة في ملحق ديوانه (أبيات مفردة) : (ص ١٧١) ، ورواية الديوان : (يُبْع) . وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

ولأبيه العجاج في ملحق ديوانه (ملحقات مستقلة) : (٢ / ٢٧٦) .

وَيُنْظَرُ : شرح المقدمة المحسبة (ص ٣٧٢) ، وأسرار العربية (ص ٩٢) ، وشرح المفَصَّل (٧ / ٧٠) ، وشرح الكافية الشافية (٢ / ٦٠٥) ، والتذيل والتكميل (٦ / ٢٧١) ، والمغني (٥ / ٨٠) ، وشرح أبياته (٦ / ٦١٩) .

(٦) البيتان من الرجز . وهما بلا نسبة في المنصف (١ / ٢٥٠) ، والتمام (ص ٤٥) ، وشرح التسهيل (٢ / ١٣١) ، وشرح الكافية الشافية (٢ / ٦٠٥) ، والتذيل والتكميل (٦ / ٢٧١) ، وأوضح المسالك (٢ / ١٥٦) ، وشفاء العليل (١ / ٤٢١) ، وتمهيد القواعد (٤ / ١٦٤٣) .

وإذا أُسْنِدَ فِعْلُ الْمَفْعُولِ إِلَى تَاءِ الضَّمِيرِ أو نونه ؛ كقولك في "يَبِيعُ الْعَبْدُ": بَعَتْ يَا^(١)
 عبد . وفي : "عُوقُ الطَّالِبِ" - يعني : على لغة الواو - : عُقَّتَ يَا طَالِبُ^(٢) . قال المالكي :
 "يَحِبُّ إِشْهَامُ الْكَسْرِ ضَمًّا ، وَالضَّمُّ كَسْرًا ؛ إِذْ لَوْ خَلَصَ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ تَبَادَرَا إِلَى ذَهْنِ
 السَّامِعِ^(٣) كَوْنِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فَاعِلًا"^(٤) .

وَقَالَ الْحَاجِبِيُّ : يَجُوزُ الْكَسْرُ ، وَالْإِشْهَامُ ، وَالضَّمَّةُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ وَجُوبَ الْإِشْهَامِ^(٥) .
 قال المالكي : "وَبَعْضُ الْعَرَبِ جَوَّزَ^(٦) بَفَاءَ رَدٍّ وَنَحْوَهُ مَا جَوَّزَ بَفَاءَ "يَبِيعُ" مِنْ
 الْكَسْرِ ، وَالْإِشْهَامِ ، وَالضَّمِّ"^(٧) .

وإذا بُنِيَ فِعْلُ الْمَفْعُولِ مِنْ "انْفَعَلَ" و"افْتَعَلَ" الْمُعْتَلَّيْنِ^(٨) الْعَيْنِ أُجِيزَ فِيهِ مَا أُجِيزَ فِي
 مَعْتَلِ الْعَيْنِ^(٩) الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ مِنَ الثَّلَاثِي ؛ لِأَنَّهُ إِذَا بُنِيَ فِعْلُ الْمَفْعُولِ مِنْ "اخْتَارَ"
 و"انْقَادَ"؛ كَانَ أَصْلُهُ : اخْتِيرَ . وَانْقُودَ . فَ"تِيرَ" ، وَ"قُودَ" مِنْهُمَا مِمَّا ثَلَاثَانِ لِقَوْلِكَ : يَبِيعُ . وَ

(١) "يا" سقطت من (س) .

(٢) يُنْظَرُ : الإيضاح شرح المفصل (٢/٤٣١) ، والمغني في النحو (٢/٢٠٢) ، وشرح الرضي (٢/٩٦٣) ،
 والتذييل والتكميل (٦/٢٧٢) ، والارتشاف (٣/١٣٤٢) ، والمساعد (١/٤٠٣) .

(٣) بعدها في (ن) : (مع) .

(٤) شرح التسهيل (٢/١٣١) ، ويُنْظَرُ : شرح الكافية الشافية (٢/٦٠٦) .

(٥) يُنْظَرُ : الإيضاح شرح المفصل (٢/٤٣٠) .

(٦) "جوز" سقطت من (س) .

(٧) شرح التسهيل (٢/١٣٢) ، ويُنْظَرُ : شرح الكافية الشافية (٢/٦٠٦) .

(٨) من (ن ، ط ، س) ، وفي الأصل : (المعتل) .

(٩) "أجيز فيه ما أجيز في معتل العين" سقط من (س) ؛ لانتقال النظر .

قُول . فجاز فيهما اللغات الثلاث التي جازت فيهما^(١) . ولم يجز في فعل المفعول المبني من "استفعل" و"أفعل" المعتلي العين إلا وجهه؛ لأنه إذا بُني من "استخار" و"أقام" كان أصله: استُخِيرَ . وأُقُومَ . ساكنًا ما قبل حرف العلة فيهما ، وما قبل ذلك الساكن مضموم ، فلا يكون : تُخَيَّرَ . وأُقُومَ . مماثلين لـ: بُيعَ . وقُول ؛ حتى يجوز فيهما ما جاز فيهما من اللغات، بل يجب نقل كسرة العين إلى الفاء؛ إن كان مما يعتل أصله ، فتقلب العين ياءً إن لم يكن إياها ؛ كما فُعل ذلك في : يَسْتَخِيرَ . وَيُقِيمَ . فيصيران : استُخِيرَ . وأُقيمَ . فلم يجز فيهما إلا لغة واحدة ؛ لعدم وجدان مقتضى غيرهما^(٢) .

وقلتُ : مما يعتل أصله ؛ ليخرج : استُحوذَ . وأُعُورَ . فإنهما لم يعتلا كما عُلِمَ في التصريف^(٣) ، فبقيا كذلك .

قال : (وإن كان مضارعًا)^(٤) .

أقول : إذا بُني فعل المفعول من المضارع لا بدَّ وأن تُغيَّرَ لفظه ؛ لنُشعرَ به . فُضِمَ أولُه - كما في الماضي - وُفُتِحَ ما قبل آخره ، إذ لو اقتصر على ضَمِّ الأوَّلِ لَقِيلَ في "يُضْرِبُ" من الثلاثي : "يُضْرِبُ" فيشتبه بِيُضْرَبُ المبني للفاعل من الرباعي . فلا بد وأن يُضَمَّ ما قبل

(١) يُنظر : المفصل (ص ٥٣٩) ، وشرحه (٧٤/١٠) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/٨٩٤) ، وشرح الكافية الشافية (٢/٦٠٦) ، وشرح الرضي (٢/٩٦٣) ، والبسيط في شرح الجمل (٢/٩٥٧) .

(٢) يُنظر : المفصل (ص ٥٣٩) ، وشرحه (٧٤/١٠) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/٨٩٤) ، وشرح الكافية لابن لابن جمعة (٢/٥٤٦) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٤١٩) ، وشرح الكافية لابن جمعة (ص ٢٩٩) .

(٣) يُنظر : الكتاب (٤/٣٥٠) ، والأصول (١/٥٧) ، والخصائص (١/٩٨ ، ١١٧ ، ١٤٣) ، وشرح المفصل (١٠/٧٥ ، ٧٦) ، وشرح الشافية للرضي (٣/٩٦ و ٤/٤٨٦) .

(٤) الكافية في النحو (ص : ٢٠٢)

الآخر أو يُفْتَح ؛ ليرتفع اللبس . فاختير الفتح لأنه أخفُّ ، ثم حُجِّل عليه بقيَّة الأبواب فقالوا
في : يُقَابِلُ ، وَ يُجْتَمِعُ ، وَيُسْتَخْرَجُ : يُقَابِلُ ، وَ يُجْتَمِعُ ، وَ يُسْتَخْرَجُ ^(١) .

والمضاعف تُدْغَم عينه في لامه ؛ نحو : يُرَدُّ ، وَ يُسْتَعَدُّ ^(٢) .

والمعتل العين تنقلب عينه ألفاً ؛ سواء كان واوًا ؛ نحو : يُقَالُ ، وَ يُنْقَادُ . أو ياءً ؛
نحو : يُبَاعُ ، وَ يُخْتَارُ . إن كان مَّا يُعَلَّ أصله ؛ لأنها تتحرك وما قبلها مفتوح ؛ إذ أصل يُنْقَادُ ،
وَ يُخْتَارُ : يُنْقَوَدُ ، وَ يُخْتَيَرُ . أو في حكم المفتوح ؛ إذ أصل يُقَالُ ، وَ يُبَاعُ : يُقُولُ ، وَ يُبِيعُ .
وإنما يجب قلبها ألفاً ^(٣) .

وكذا تُقَلَّب لامٌ معتل اللام ألفاً ؛ نحو : يُعْطَى ، وَ يُغْزَى ^(٤) .

ومعتل الفاء تكون فاءه واوًا ؛ لأنَّه إذا كان أصله الواو فظاهرٌ ؛ نحو : يُوعَدُ . وإن
كان ياءً تنقلب واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها ؛ نحو : يُوسَّرُ . ولا يخفى أنَّ المحذوف من
المبني للفاعل يُرَدُّ ؛ نحو : يُوعَدُ . لأنَّه زال وقوعُ الأجنبيِّ بين المتجانسين الموجبُ لحذفِ
الواو ^(٥) .

(١) يُنْظَرُ : الجمل (ص : ٧٧) ، والمقدمة الجزولية (ص : ١٤٤) ، وشرح المقدمة الكافية (٣ / ٨٩٤) ، وشرح
الجمل (١ / ٥٤١) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢ / ٥٤٦) ، والبسيط في شرح الكافية (٢ / ٤٢٠) .

(٢) يُنْظَرُ : التذييل والتكميل (٦ / ٢٦٨) .

(٣) يُنْظَرُ : شرح المقدمة الكافية (٣ / ٨٩٥) ، وشرح الجمل (١ / ٥٤٢) ، وشرح الرضي (٢ / ٩٦٥) ، والوافية
(ص : ٢٧٧) ، وشرح الكافية ليعقوب حاجي (ص : ١٠٣٦) ، والفوائد الضيائية (٢ / ٢٧٣) .

(٤) يُنْظَرُ : المرتجل (ص : ١٢٠) ، وشرح الجمل (١ / ٥٤٢ ، ٥٤٤) ، والبسيط في شرح الكافية (٢ / ٤٢٠) .

(٥) يُنْظَرُ : شرح المقدمة الكافية (٣ / ٨٩٥) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢ / ٥٤٦) ، والبسيط في شرح الكافية
(٢ / ٤٢١) .

المتعدي وغير المتعدي

قال : (الْمُتَعَدِّي وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّي) ^(١)

أقول : المعاني قسمان : قِسْمٌ لَا يُعْقَلُ مِنْ غَيْرِ تَعَقُّلٍ مُتَعَلِّقٍ لَهُ غَيْرٌ مَنْ قَامَ بِهِ ، وقِسْمٌ يَعْقِلُ بِدُونِ تَعَقُّلٍ مُتَعَلِّقٍ لَهُ غَيْرٌ مَنْ قَامَ بِهِ ^(٢) .

فَالْمُتَعَدِّي لُغَةً : الْمُتَجَاوِزُ . يُقَالُ : عَدَا فُلَانٌ طَوْرَهُ ؛ أَيُّ : تَجَاوَزَهُ ^(٣) .

وَاصْطِلَاحًا : فِعْلٌ لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ بِحُرُوفِهِ إِلَّا بِتَعَقُّلٍ مُتَعَلِّقٍ لَهُ ؛ كَ : ضَرَبَ ^(٤) . فَإِنَّهُ مِنَ الْمَعَانِي النَّسَبِيَّةِ ^(٥) ، وَكُلُّ مَعْنَى نَسَبِيٍّ لَا يُعْقَلُ إِلَّا بِهَا هُوَ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ ^(٦) .

وغير المتعدي - ويُسمى : اللَّازِمُ - : فِعْلٌ يُعْقَلُ مَعْنَاهُ الدَّالُّ عَلَيْهِ بِحُرُوفِهِ ^(٧) بِدُونِ

(١) الكافية في النحو (ص ٢٠٣) .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٣/ ٨٩٦) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٤٩) ، وشرح الرضي (١/ ٣٩١) .

(٣) ينظر : مختار الصحاح (عدا : ١٧٦) ، واللسان (١٥/ ٣١) ، وتاج العروس (٨/ ٣٩) .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٤٩) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/ ٨٩٦) ، وشرح الرضي (٢/ ٩٦٦) .

(٥) المعنى النسبي : هو المعنى الذي لا يتحقق إلا بنسبته إلى اثنين أو أكثر ، يشتركان فيه ، ويقع عليهما .

(٦) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٤٩) .

(٧) "إلا بتعقل متعلق ... عليه بحروفه" سقط من س ؛ لانتقال النظر .

حاجة إلى تَعَقُّلٍ مُتَعَلِّقٍ له^(١)، وهو فِعْلُ الطَّبِيعَةِ^(٢)، وَيُسَمَّى سَجِيَّةً: وهو ما دَلَّ على معنى قائمٍ بالفاعلِ لازمٍ له نحو: شَجَعَ وَجَبْنَ، وطال، وَقَبَحَ، ونحو: فعل النظافة والدَّنسَ، نحو: نَظَّفَ، ووَضُوَّ، وطَهَّرَ، وَنَجَسَ وَقَذَّرَ. ومنه الفعل الذي هو عَرَضٌ: وهو القائمُ بالفاعلِ غيرُ الثابتِ فيه^(٣). / وَفِعْلُ الْجِسْمِ^(٤) إذا لم يلبسَا غيرَ فاعِلِهِمَا نحو: قام، واضطرب؛ أمَّا إذا لبسَ غيرًا فمتعدِّ، نحو: ضَرَبَ.

فَمِنْ^(٥) اللَّازِمِ: المطاوعُ وهو الدَّالُّ على قبولِ المفعولِ فيه إذا كَانَ مُطَاوِعًا لمتعدِّ إلى واحدٍ، نحو: كسَرْتُهُ فانكسرَ، فَإِنْ كَانَ مُطَاوِعًا لمتعدِّ إلى اثنين يكونُ متعدِّيًا، نحو: ناولتُهُ الشَّيْءَ فتناولَهُ^(٦). وَقَيَّدْتُ معناه بالدَّالِّ هو عليه بحروفه؛ إذ لو لم أقيده به؛ لدخلَ فيه الفعلُ كُلُّهُ لَأنَّه لا يعقل بدونَ أحدِ الأزمنة وهو متعلِّقٌ له. ولا يَرِدُ أَنَّ اللازم لا يعقلُ إلا بتعقُّلِ فاعله وهو متعلقه فيكونُ داخلاً في حدِّ المتعدِّي؛ لَأنَّه محلُّه، والمراد بالمتعلِّقِ غيره. ولا يستقيمُ أن يقال: إِنَّ الفعلَ يُعَقَّلُ بدونَ مَنْ قامَ به فإنَّا نعقلُ العلمَ ونحوه، ولا يخطر ببالنا من قام به؛ ولذا حُدَّ بَأنَّه صفةٌ توجب تمييزًا لا تحتملُ النقيضَ، ولو تَوَقَّفَ عليه عقليته؛ لَذَكَرَ في حَدِّهِ كما ذكر فيه متعلقه؛ لأنَّ المعاني لا تُعَقَّلُ مع قطع النظر عن المحلِّ، وإنَّما لم

(١) ينظر: الأصول (١/٢٠٢)، والإيضاح (١٦٩)، وشرح المقدمة الكافية (٣/٨٩٦)، والإيضاح في شرح المفصل (٤٩/٢).

(٢) ينظر: الأصول (١/١٦٩).

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية (٢/٦٣١).

(٤) ينظر: الأصول (١/١٦٩-١٧٠).

(٥) في (ط، س): "ومن".

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية (٢/٦٣٢).

يُذَكَّرُ في حدِّ العلم ونحوه ؛ للاستغناء عنه بقولهم (صفة) ؛ لأنَّ من قام العلم به من عقلية الصفة التي هي [مِنْ] ^(١) عقلية العلم ^(٢) ، وظاهرُ عدمِ ورود (قام) ونحوه باعتبار الزمان والمكان ؛ لأنَّ معناه الذي دل عليه بحروفه لم يتوقف تعقُّله عليهما ، نعم ، يتوقف وجوده عليهما فهو كالجسم ، فإنَّه لا يوجدُ إلَّا في زمانٍ ومكانٍ ، ومع ذلك لا يُقَالُ: إنَّهما ^(٣) من حقيقته أي: مما يتوقف عليهما ^(٤) . وعبارَةُ النُّحَاةِ : المتعدي : ما تجاوزَ الفاعلَ إلى محلِّ غيره ^(٥) ، وذلك المحلُّ هو المفعولُ به ، وهو الذي يُذَكَّرُ في جواب لـ(مَنْ) ^(٦) .

قال المالكيُّ : «المتعدي هو الناصبُ مفعولًا به دونَ حاجةٍ إلى تقديرِ حرفٍ جرٍّ ، وما لا بدَّ له مِنْ حَرْفٍ جرٍّ فهو اللَّازِمُ» ^(٧) .

قلتُ : عليه ما ذكرَ الحاجبيُّ أولى ؛ لأنَّ نصبَهُ المفعولَ به أثرٌ ذلك فالحدُّ به أولى ، ثمَّ قالَ : وما ينصبه مع احتياجه إلى تقدير حرف جرٍّ سماعي ؛ لأنَّ النادرَ يُحْتَالُ في ^(٨) توجيهه ولا يُقاسُ عليه . وهو إمَّا مُقَدَّرُ حرفِ الجرِّ بلا تأوُّلٍ ، كقوله تعالى : ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ

(١) تكملة من (ط) .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصَّل (٤٩ / ٢) .

(٣) "إنَّهما" سقطت من (س) .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصَّل (٥٠ / ٢) .

(٥) ينظر : الكتاب (٣٤ / ١) ، وشرح المفصَّل (٦٢ / ٧) .

(٦) ينظر : الأصول (١٧١ / ١) ، وشرح المفصَّل (٦٢ / ٧) .

(٧) شرح التسهيل (١٤٨ ، ١٤٩) ، وينظر : شرح الكافية الشافية (٦٢٩ / ٢) .

(٨) "في" سقطت من (ط) .

الْمُسْتَقِيمَ ﴿(الأعراف: ١٦)﴾ وَأَعِجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ﴿(الأعراف: ١٥٠)﴾^(١) .

وكقوله^(٢) :

كَأَنِّي إِذَا أَسْعَى لِأُظْفَرَ طَائِرًا مَعَ النَّجْمِ فِي جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ

تقديرها : على صراطك ، وعن أمرٍ ، وبطائر^(٣) .

وإِذَا بَتَأُولٍ^(٤) نحو : رَحِبْكُمْ الدَّارُ . فَإِنَّ رَحِبَ عُدِّي مع أَنَّهُ على بناء يستلزم اللزوم ؛ لِأَنَّهُ ضَمَّنَهُ معنى وَسِعَ^(٥) . وَإِذَا اسْتُعْمِلَ الْفِعْلُ مُتَعَدِّيًا بِنَفْسِهِ مَرَّةً ، وَبِحَرْفِ الْجَرِّ مَرَّةً ، وَلَا يَكُونُ أَحَدُهُمَا نَادِرًا سُمِّيَ مُتَعَدِّيًا بَوَجْهَيْنِ ، وَلَمْ يَحْكَمْ^(٦) بِتَقْدِيرِ حَرْفِ الْجَرِّ عِنْدَ عَدَمِهِ ، نَحْوُ : شَكَرْتُ لَهُ ، وَشَكَرْتُ لَهُ ، وَكَلَّمْتُهُ ، وَكَلَّمْتُ لَهُ ، وَنَصَحْتُهُ ، وَنَصَحْتُ لَهُ^(٧) .

قُلْتُ : الْحَقُّ أَنَّ اللَّامَ إِنَّمَا دَخَلَ فِي الْأَمْثَلِ الْمَذْكُورَةِ لِلْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولٍ آخَرَ ؛ إِذْ معنى شَكَرْتُ لَهُ : شَكَرْتُ لَهُ صَنِيعَهُ . ومعنى نَصَحْتُ لَهُ : نَصَحْتُ رَأْيِي^(٨) لَهُ ، فَحُذِفَ

(١) ينظر : شرح التسهيل (١٤٨ / ٢) ، وشرح الرضي (٩٧٠ / ٢) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش (٣٢١ / ١) (٢٩٥ / ٢) ، وجامع البيان (٣٣٧ / ١٢) ، وشرح التسهيل (١٤٨ / ٢) .

(٣) ينظر : معاني القرآن للأخفش (٢٩٥ / ٢) ، وشرح التسهيل (١٤٨ / ٢) ، (١٤٩ / ٢) .

(٤) في (س) : "تناول" ، وهو تصحيف .

(٥) ينظر : شرح التسهيل (١٤٩ / ٢) .

(٦) "متعدياً بنفسه ... ولم يحكم" سقط من (س) .

(٧) ينظر : الأصول (١٧٨ / ١) ، والجمل (ص ٣١) ، والبديع (٤٣٦ / ١) ، وشرح التسهيل (١٤٩ / ٢) ، وشرح الكافية الشافية (٦٣٦ / ٢) ، وشرح الرضي (٩٦٧ / ٢) .

(٨) في (س) : "ربي" ، تحريف .

توسعا . وقد يحذف اللام على الاتساع ، فيقال : شَكَرْتُ زَيْدًا صَنِيعَهُ^(١) ، كقوله^(٢) :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْقَوْلُ وَالْعَمَلُ

وكذا قال رادًا على الحاجبي : «لا يتميز المتعدي عن اللازم بالمعنى والتعلق ؛ فإننا نجد كثيرًا فعلين متحدين معنى ، وأحدهما متعد ، والآخر لازم كَصَدَّقْتُهُ ، وآمَنْتُ بِهِ . ونَسِيْتُه ، وَذَهَلْتُ عَنْهُ . وَحَبِيبَتُهُ ، وَرَغِبْتُ فِيهِ . وَخَفَّتُهُ ، وَأَشْفَقْتُ مِنْهُ ، وَاسْتَطَعْتُه ، وَقَدَرْتُ عَلَيْهِ . وَرَجَوْتُهُ ، وَطَمَعْتُ فِيهِ . وَتَجَنَّبْتُهُ ، وَأَعْرَضْتُ عَنْهُ»^(٣) .

قلتُ : لا نُسَلِّمُ ترادفَ كُلِّ اثنين منها ، فَإِنَّ تَجَنَّبْتُهُ لم يرادفَ أَعْرَضْتُ عَنْهُ؛ إذ التجنب : البُعدُ ، والإعراضُ : الرغبةُ عن الشيء ، ولئن سُلِّمَ فَإِنَّ الْمُصَاحِبَ بحرف^(٤) الجر الجر كانَ وضعُهُ على اللزومِ ، لكن عُدِّي بحروفِ الجرِّ ، ولم يستعملْ إلا معه . فمن اللازم في أصل وضعه ما يستعمل لازماً ، ومتعدياً نحو : ذهب . وما لا يستعمل إلا متعدياً بحرف الجر : كذهلت عنه . أو تقول : زيدَ حروفَ الجرِّ مع بعضِ الأفعالِ المتعدية توسعاً ، كما يُحذفُ عن اللازمة توسعاً ، أو لضرب من التأول ، نحو : قرأتُ بالسورة^(٥) ، وكقوله تعالى : ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ (الصف: ٨) فزيدَ الباءِ واللامُ على تأويل : قراءتي

(١) ينظر : شرح الرضي (٢/ ٩٧٢) .

(٢) البيت من البسيط ، ولم أقف له على نسبة . ينظر : الكتاب (١/ ٣٧) ، والأصول (١/ ١٧٨) ، والإيضاح في في علل النحو (ص ١٣٩) ، والتبصرة والتذكرة (١/ ١١١) ، والمقتصد (١/ ٦١٤) ، وشرح المفصل (٧/ ٦٣) ، والخزانة (٣/ ١١١) .

(٣) شرح التسهيل (٢/ ١٤٩) .

(٤) في (ن ، س) : "حرف" .

(٥) ينظر : الإيضاح العضدي (١٩٧، ١٩٨) ، والمقتصد (١/ ٦٠٣) ، وشرح الرضي (٢/ ٩٦٨) .

وإرادتي ، أو يُزَادُ حرفُ الجرِّ في معمولِ المصدرِ ، نحو : أعجِبْنِي ضَرْبُكَ لَزِيدٍ ، مع أَنَّ المتعدي إذا لم يقصد وقوعه على متعلقه يحكم بلزومه ، نحو : فلانٌ يعطي ، ويمنع^(١) .

ويعرفُ المتعديّ باتِّصالِ ضميرِ المنصوبِ به ؛ إذ لا يُحذفُ حرفُ الجرِّ منه ؛ لأنَّ^(٢) الضمير يرد الشيء إلى أصله ، ولا يقال : الصراطُ قعدتُهُ ، والطائرُ ظفرتُهُ ؛ بل قعدتُ عليه ، وظفرتُ به . / وإنَّ صحَّ : قعدتُ الصراطَ ، وظفرتُ الطائرَ بأنَّ يُصاغَ اسمُ مفعولٍ تامٌّ باطرادٍ منه . فإنَّ اللازمَ إنّما يصاغُ اسمُ المفعولِ منه بحرفِ الجرِّ ، نحو : مذهولٌ عنه ، ومذهوبٌ به^(٣) .

وعلمَ منه أنَّ (قَالَ) متعدٍّ ؛ لأنَّه يُقالُ منه على الاطرادِ : قلتُهُ فهو مقولٌ . والأصلُ ألا يُحذفَ حرفُ الجرِّ عن اللازمِ ، لافتقاره إليه^(٤) . فإنَّ كَثُرَ حذفُهُ ، نحو : دخلتُ الدارَ ، قُبِلَ^(٥) وقيسَ عليه ، فيصحُّ : دخلتُ البلدَ والاصطبلَ^(٦) ، وإنَّ لم يكثرَ قُبِلَ ، ولا يقاسُ عليه نحو : توجَّهَ مَكَّةَ ، وذهبَ الشَّامَ^(٧) ومُطِرْنَا السَّهْلَ والجبلَ ، وضربَ فلانٌ الظهرَ

(١) ينظر : المفصل (ص ٦٣) ، وشرح الرضي (١/ ٤٠٥) .

(٢) "ضمير المنصوب ... منه لأنَّ" سقط من (س) .

(٣) ينظر : شرح التسهيل (٢/ ١٤٩) ، وشرح الرضي (١/ ٣٩٢) .

(٤) ينظر : الأصول (١/ ١٧١) .

(٥) "فيصح دخلت ... قبل ولا يقاس عليه" سقط من (س) ؛ لانتقال النظر .

(٦) ينظر : الإيضاح العضدي (ص ١٩٧) ، والبغداديات (ص ٥٤٩) ، والمقتصد (١/ ٥٩٩) ، والبديع

(١/ ٤٣٥) ، وشرح المفصل (٧/ ٦٣) ، وشرح التسهيل (٢/ ١٤٩) .

(٧) ينظر : الكتاب (١/ ٣٥) .

والبطن^(١).

تنبيه : كثر حذفه مع (أَنَّ) و(أَنْ) ، ففيما تعيَّن عند حذفه اطرَدَ حذفه ، نحو: عجبْتُ أَنْ يشتمَ ، وعجبْتُ أَنْ يبغضَ ناصحٌ ، وإلَّا امتنع ، نحو : رغبتُ أَنْ يكونَ كذا ؛ لأنَّه يحتمل (في) و(عن) وهما متضادان معنى^(٢) .

وأجازَ الأخفش^(٣) اطرَادَ حذفه ، والنَّصَبَ فيما لا لبسَ فيه ، وإنْ لم يكنْ ثَمَّةَ (أَنَّ) و(أَنْ)^(٤) ، كقوله^(٥):

وَأَخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي

والأصحُّ أَنَّهُ سَمَاعِي^(٦) . وقد يُعَدَّى المُتَعَدِّي بنفسه بحرفِ الجرِّ إذا تَضَمَّنَ اللازمَ ،

(١) ينظر : شرح التسهيل (١٤٩/٢) .

(٢) ينظر : شرح التسهيل (١٥٠/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٦٣٣/٢) ، وشرح الرضي (٩٦٩/٢) .

(٣) يقصد الأخفش الأصغر ، وهو علي بن سليمان بن الفضل . أخذ عن : المبرد وثعلب . له : المذهب ، وشرح وشرح الكتاب . توفي ببغداد سنة (٣١٥هـ) .

ينظر : مراتب النحويين (ص ١٨) ، والفهرست (ص ١١١) ، وطبقات النحويين (١١٥، ١١٦) ، وبغية الوعاة (١٦٧، ١٦٨) .

(٤) ينظر : شرح التسهيل (١٥٠/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٦٣٥/٢) ، وشرح الرضي (٩٧٠/٢) .

(٥) عجز بيت من الطويل ، وصدوره :

نَحْنُ فُتْبِدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ

وهو لعروة بن حزام في ديوانه (ص ٣٧) ، وينظر : الكامل (٢٨/١) ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٣٤٤/١) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٣٨) ، وشرح الجمل (٣٠٧/١) ، وشرح التسهيل (١٥٠/٢) ، والمغني (٣٧٠/٢) ، والخزانة (١٣٠/٨) .

(٦) ينظر : الأصول (١٨٠/١) ، والتبصرة والتذكرة (١١٢/١) ، وشرح التسهيل (١٥٠/٢) ، وشرح الكافية

كقول الأعشى^(١) :

صَمِنْتُ بِرِزْقِ عِيَالِنَا أَرْمَاحُنَا

مع أَنَّ (صَمِنَ) متعدّ بنفسه ؛ لصِحَّةِ ضَمْنِهِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى : تَكَفَّلَ^(٢) .

تذنيب : قال سييويه : «قالوا : عَدَدْتُكَ ووزنتُك وِكَلْتُكَ ، وَلَمْ يَقُلْ وَهَبْتُكَ»^(٣) .

قال المبرد : لئَلَّا يُوهِمَ كَوْنُ الْمُخَاطَبِ مَوْهُوبًا ، فَإِنْ زَالَ الْإِشْكَالُ جَازَ نَحْوُ : وَهَبْتُكَ الْغَلَامَ^(٤) . وَحَذَفُ الْجَارِّ مَعَ بَقَاءِ عَمَلِهِ شَاذٌ^(٥) ، كَقَوْلِهِ^(٦) :

==

الكافية الشافية (٢/ ٦٣٣) .

(١) صدر البيت من الكامل ، وعجزه :

مِلْءُ الْمَرَاكِيلِ وَالصَّرِيحِ الْأَجْرَدَا

وهو في ديوان الأعشى (ص ١٥٤) ، ورواية الديوان :

صَمِنْتُ لَنَا أَعْجَازُهُنَّ قُدُورَنَا وَضُرُوعُهُنَّ لَنَا الصَّرِيحِ الْأَجْرَدَا

وينظر : مجاز القرآن (٢/ ٤٩) ، تأويل مشكل القرآن (ص ٢٤٩) ، وأدب الكاتب (ص ٤١٧) ، والاقتضاب (٢/ ٣٠١) ، والارتشاف (٤/ ١٧٠٤) ، وشرح الأشموني (٢/ ١٧٠) .

(٢) ينظر : الاقتضاب (٢/ ٣٠١) .

(٣) الكتاب (١/ ٣١٨) ، وينظر : علل النحو (ص ٣٢٢) ، والجمل (ص ٣١) ، والبغداديات (ص ٥٥٠) ، وشرح التسهيل (٢/ ١٥٠) .

(٤) ينظر : المخصص (٣/ ٣٩٣) ، وشرح التسهيل (٢/ ١٥٠) ، ولم أجده هذا التعليل للمبرد .

(٥) ينظر : شرح التسهيل (٢/ ١٥٠) ، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٦٣٥) ، وشرح الرضي (٢/ ٩٦٩) .

(٦) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ٧٣) ، وشرح ديوانه (٢/ ٥٢٠) ، ورواية الديوان :

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كُلِّيبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ

=

إِذَا قِيلَ : أَيُّ النَّاسِ شَرُّ^(١) قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كُتَيْبٌ بِالْأَكُفِّ الْأَصَابِعُ

أصله : إلى كليب^(٢) .

قال : «وَالْمُتَعَدِّي»^(٣) .. إلى .. آخره .

أقول : المتعدّي إن توقف عقليته ، أي : فهمه وتصوره على متعلق واحد ، فهو متعدّ إلى واحد سواء كان علاجاً : وهو ما يوجد باستعمال جارحة : كضرب ، أو غير علاج وهو ما يتعلق بالقلب نحو : فهمت الحديث^(٤) . فإن توقف عقليته على متعلقين يُسمى متعدّياً إلى اثنين كأعطى ، وعلم^(٥) ، فإنّ الإعطاء وهو الذي دلّ عليه (أعطى) بحروفه يتعلق باعتبار عقليته ، أي : تتوقف عقليته بأمرين : المعطى ، وما يعطاه . ولو رفعت عن ذهنك تعلّقه بهما ، أو بأحدهما لم يعقل الإعطاء ، وكذلك علم النسيية^(٦) ، فإنّه يتعلّق بمنسوبٍ ومنسوبٍ إليه أي : لا يعقل بدونها ؛ لأنّهما من معقول النسب التي لا يعقل العلم بدونها ؛

=

وينظر : شرح التسهيل (١٥١/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٦٣٥/٢) ، وشرح الرضي (٩٦٩/٢) ، والمغني (٦٠/١) ، وشرح أبياته (٧/١) (١٢٣/٣) ، والخزانة (١٣/٩) .

(١) "شر" سقطت من (ط) .

(٢) ينظر : أوضح المسالك (١٧٨/٢) ، وشرح ابن عقيل (٣٨/٢) .

(٣) الكافية في النحو (ص ٢٠٣) .

(٤) ينظر : الإيضاح (ص ١٩٦) ، والمقتصد (٥٩٦/١) ، وشرح المفصل (٦٢/٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٨٩٦/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٥٢/٢) .

(٥) ينظر : شرح الوافية نظم الكافية (ص ٣٦٠) .

(٦) في (س) : "التشبيه" ، تصحيف .

لأنَّه وُضِعَ لبيان ما هي عَنْهُ^(١) .

فالمُتَعَدِّي إلى اثنين إنَّ كان مفعولُه الثاني غيرَ الأولِ سُمِّيَ مُؤَثِّرًا ؛ لتأثيره في ثاني مفعوليه^(٢) ، فإنَّ (أعطى) في : أعطيتُ زيدًا درهمًا أثَّرَ في (زيدًا) إعطاءَ الدرهم ، فلا بدَّ وأنَّ يصيرَ الأولُ فاعلاً . ألا ترى أنَّ زيدًا أخذَ الدرهمَ ؟^(٣) .

وإلاَّ يُسَمَّى غيرَ مؤثِّرٍ ، نحو : علِمْتُ زيدًا قائماً ؛ فإنَّ فائدة دخوله التعيين لفاعله من غير تأثيره فيها^(٤) تعلَّقَ به . وإنَّما عَمِلَتْ فيهما^(٥) أنَّ (عَلِمَ) وظنَّ^(٦) فاعلهما تَعَلَّقَ بنسبته بنسبته بينهما كما أنَّ (ذَكَرَ) في : ذَكَرْتُ زيدًا عَمِلَ في (زيدًا) ؛ لأنَّ الذِّكْرَ اختَصَّ به . وإنَّ لم يؤثر فيه . وإنَّ توقَّفَ عقلِيَّتُهُ على ثلاثة كأعلم ، وأرى ، فهو المتعدي إلى ثلاثة^(٧) .

وتَحْقِيقُهُ : أنَّ (عَلِمَ) و(رَأَى) الذي بمعنى عَلِمَ متعديان إلى اثنين . والهمزة إذا دخلتُ الفعلَ الثلاثيَّ وقُصِدَ بها التصييرُ ، أي : تصييرُ ما كانَ فاعلاً للفعل قبل دخولها مفعولاً مع بقاء أصلِ المعنى ، - وهو قيام الفعل به - تتوقف عقلِيَّتُهُ على أمر [لم]^(٨) يتوقف

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٣/ ٨٩٦) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/ ٤٢٤) .

(٢) ينظر : شرح المفصل (٧/ ٦٣) ، وشرح التسهيل (٢/ ١٠٤) .

(٣) ينظر : شرح المفصل (٧/ ٦٣) .

(٤) في (ن) : "فيهما" .

(٥) "فيهما" سقطت من (ط) .

(٦) من (ن ، ط ، س) ، وفي الأصل : "وظن" .

(٧) ينظر : المصدر السابق .

(٨) تكملة من (ط ، س) .

عليه قبل ذلك^(١) ؛ إذ يصير ذلك الفاعل مفعولاً فيصير اللازم متعدياً كأذهبت زيداً ، والمتعدّي إلى واحدٍ متعدياً إلى اثنين كألبسته الثوب ، والمتعدّي إلى اثنين^(٢) متعدياً إلى ثلاثة كأعلمته عمرًا فاضلاً ، فإنَّ أصله قبل دخولِ الهمزة عَلِمَ زيدٌ عمرًا فاضلاً فإذا دخلَ الهمزة صار (زيداً) مفعولاً^(٣) . قال الأندلسيُّ : «كقولك في : ضَرَبَ زيدٌ عمرًا في التعدية : أَضَرَبْتُ زيداً عمرًا ، أي: مَكَّنْتُهُ من إيقاعِ الضَّرْبِ به»^(٤).

وإذا أفادت الهمزة التَّصْيِيرَ - والتصييرُ لا يعقل إلا بمتعلّقٍ هو مصيّرٌ - لا جَرَمَ يَزِيدُ مفعولٌ بدخولِ الهمزة ؛ لأنَّها أوجبتُ للفعلِ التصييرَ الذي وضعتُ لبيانه زيادةُ مفعولٍ هو في الحقيقة مصيّرٌ لقيام أصلِ ذلك الفعلِ به ، فتعلّقَ (أذهبتُ) بمفعوله ؛ لتضمُّنِهِ تصييره ذاهبًا ، فمعنى أعلمتَ زيداً : صيرته عالمًا ، وقد عَلِمَ أنَّ العلمَ يتعدى إلى مفعولين . فأعلم^(٥) من حيثُ تضمُّنُهُ التصييرَ / يتعلّقُ بأمرٍ ، ومن حيثُ تضمُّنُهُ العلمَ يتعلّقُ بمنسوبٍ بمنسوبٍ ومنسوبٍ إليه ، فيصح أنْ تعلِّقه بثلاثة ، وكذا أرى^(٦) .

قلت : وقصد بالهمزة التصيير ؛ لأنَّه لو لم يقصد بها ذلك لا يتعدى ، نحو : أكبَّ ،

(١) ينظر : الإيضاح العضدي (ص ٢٠١) ، والمقتصد (١/ ٦٢١) ، وشرح المفصل (٧/ ٦٦) ، وشرح التسهيل

(٢/ ١٠٠) ، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٥٧٠) ، وشرح الرضي (٢/ ٩٧٣) .

(٢) في (ط) : "الاثنين" .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية (٢/ ٥٧٤) ، وشرح الرضي (٢/ ٩٧٥) .

(٤) المباحث الكاملية (١/ ٤٢٢) ، وينظر : التبصرة والتذكرة (١/ ١١٠) ، والبديع (١/ ٤٤٠) .

(٥) في (ن) : "وأعلم" .

(٦) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٥١ ، ٥٤) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/ ٨٩٧) .

وأَقَالَ^(١) وقد أجمعوا على تعدية (أَعْلَمَ) و(أَرَى) إلى ثلاثة ؛ لسلامتها عن إشكال يذكر في أخواتها^(٢) .

وأَجَازَ الأَخْفَشُ^(٣) : أَظَنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا ، وكذا أخواتها إلحاقًا لها بـ(أَعْلَمْتُ)^(٤) . فَضَعَّفَ بَأَنَّهُ لم يوجد في كلامهم متعدٍ إلى ثلاثة بنفسه ؛ حتى يُلْحَقَ به متعدٍ متعدٍ إلى اثنين بواسطة حرفِ التعدية . وتعدِّي (أَعْلَمَ) و(أَرَى) إلى ثلاثة سُمِعَ فَيُقْبَلُ ، ولا يُقَاسُ عليه ؛ لَأَنَّهُ لا يقاس على ما على خلاف القياس^(٥) ؛ ولذا سَلَّمَ الأَخْفَشُ امتناعَ : أَكْسَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا جَبَةً^(٦) . وألْحَقَ سيبويه نَبَأًا بِأَعْلَمَ^(٧) ، وزَادَ غَيْرُهُ : أَنبَأَ ، وَخَبَرَ ، وَأَخْبَرَ ، وَحَدَّثَ^(٨) .

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٥٠ / ٢) .

(٢) ينظر : الجمل (ص ٣٨) ، والتخمير (٢٦٤ / ٣) ، وشرح المفصل (٦٦ / ٧) ، وشرح الرضي (٩٧٣ / ٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٤٢٤ / ٢) .

(٣) ينظر : التبصرة والتذكرة (١٢٠ / ١) ، والمقتصد (٦٢٩ / ١) ، والمفصل (ص ٣٥٢) ، والبديع (٤٥٤ / ١) ، والتخمير (٢٦٤ / ٣) ، وشرح المفصل (٦٦ / ٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٨٩٧ / ٣) .

(٤) من (ط) ، وفي بقية النسخ " علمت " .

(٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٥٢ ، ٥١ / ٢) ، وشرح التسهيل (١٠٠ / ٢) ، وشرح الكافية الشافية (٥٧٣ / ٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٤٢٤ / ٢) .

(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية (٥٧٣ / ٢) ، وشرح التسهيل (١٠٠ / ٢) ، وشرح الرضي (٩٧٦ / ٢) .

(٧) ينظر : الكتاب (٤١ / ١) ، والمقتضب (١٢٢ / ٣) ، وشرح التسهيل (١٠٠ / ٢) ، وشرح الكافية الشافية (٥٧٠ / ٢) ، وشرح الرضي (٩٧٦ / ٢) ، والارتشاف (٢١٣٣ / ٤) .

(٨) ينظر : الإيضاح العضدي (ص ٢٠١) ، والمفصل (ص ٣٥٢) ، والبديع (٤٥٤ / ١) ، والتخمير (٢٦٤ / ٣) ، وشرح المقدمة الكافية (٨٩٧ / ٣) ، وشرح الكافية الشافية (٥٧١ / ٢) .

قال الحاجبي: «شبهتهم»^(١) أنها استلزمت معنى الإعلام؛ لأن الإخبار المستقيم إنما يكون عن علم، أو ظن فأجريت مجراه»^(٢). وقال المالكي: «تضمنها معنى (أعلم)»^(٣) عند عند الإلحاق»^(٤)، ثم قال: والظاهر عندي - وإن اشتهر غيره - ألا يلحق نبأ وأخواته بـ (أعلم)؛ لما زيف به قول الاخفش، وما ورد من قوله^(٥):

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ وَالسَّفَاهَةَ كاسِمَهَا يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ

محمول على حذف حرف الجر؛ للطول، كما قدّر قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا﴾^(٦) (التحریم: ٣) بهذا. وقدّر سيبويه^(٧) قوله:

(١) في (ط): "وشبهتهم".

(٢) شرح المقدمة الكافية (٣/ ٨٩٧)، وينظر: الإيضاح العضدي (ص ٢٠١)، والمقتصد (١/ ٦٢٢)، وشرح وشرح المفصل (٧/ ٦٦)، وشرح الرضي (٢/ ٩٧٦)، والبسيط في شرح الكافية (٢/ ٤٢٥).

(٣) في (ط): "العلم".

(٤) شرح التسهيل (٢/ ١٠٠)، وينظر: البديع (١/ ٤٥٥).

(٥) البيت من الكامل، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه (٥٤) (٥٥).

وينظر: شرح التسهيل (٢/ ١٠١)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٥٢)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٥٧٠)، وشرح ابن الناظم (ص ١٥٥)، وتخليص الشواهد (ص ٤٦٧)، والخزانة (٦/ ٣١٥، ٣٣٣).

(٦) الكتاب (١/ ٣٩).

(٧) البيت من الطويل، ينسب للفرزدق، ولم أجده في ديوانه المطبوع.

ينظر: الكتاب (١/ ٣٩)، وإعراب القرآن للنحاس (٣/ ٢١٣)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس (ص ٤٣)، وشرح التسهيل (٢/ ١٠١)، وأوضح المسالك (٢/ ١٥٣)، وشرح التصريح (١/ ٣٨٨)، وشرح الأشموني (٢/ ١٤١).

نُبِّتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ كِرَامًا مَوَالِيَهَا لَيْمًا صَمِيمُهَا

بـ(عَنْ) ^(١) عبد الله ، وكذا قُدِّرَ (عَنْ) في قول الحارث بن حِلْزَةَ ^(٢) :

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ

وقوله : له علينا العلاء مفعولُه الثالث . والمعنى : أو منعتهم ما تسألون من الإنصاف فمن حدثتم عنه أنه قهرنا ^(٣) .

وحَذَفُ الجارِّ كثيرٌ إذا عُلِمَ ، نحو : أمرْتُكَ الخيرَ . تقديره : بالخير ^(٤) ، فيكون منصوبُهُ الثاني مجرورًا تقديرًا ، والثالث حالًا منه ، والتقدير أرجح من خروج شيء عن أصله وتضمينه معنى غيره ^(٥) .

والتحقيقُ : مَا حَقَّقَهُ الْحَاجِبِيُّ وهو أَنَّ (أَنْبَأَ) وأخواته متعديةٌ إلى واحدٍ وهو المُنْبَأُ ^(٦) ؛ لأنَّ مفعوليه الثاني والثالث نفسُ النَّبَأِ الذي هو نفسُ الفعلِ فلا تتوقف عقليته عليه ؛ لأنَّ

(١) في (ن ، ط) ، وفي الأصل و(س) : "يعني" .

(٢) البيت من الخفيف ، وهو للحارث بن حِلْزَةَ في ديوانه : (٢٧ دار الكتاب العربي) (٦٩ دار الهجرة) .

وينظر : شرح القصائد السبع للأنباري (ص ٤٦٩) ، وشرح الكتاب للسيرا في (١/ ٢٨٦) ، وشرح المعلقات السبع للزوزني (ص ٢٣٥) ، والمفصل (ص ٣٥٢) ، وشرح المفصل (٧/ ٦٦) ، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٥٧١) ، وتخليص الشواهد (ص ٤٦٨) .

(٣) ينظر : شرح المفصل (٧/ ٦٧) ، وشرح التسهيل (٢/ ١٠١) .

(٤) ينظر : الكتاب (١/ ٣٨) ، والمقتضب (٢/ ٣٥) ، والإيضاح (ص ٢٠٠) ، والمقتصد (١/ ٦١٤) ، وشرح المفصل (٧/ ٦٧) .

(٥) ينظر : شرح التسهيل (٢/ ١٠١) .

(٦) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٣/ ٨٩٧) ، وشرح الوافية (ص ٣٦٠) ، وشرح الرضي (٢/ ٩٧٧) .

فهم الشي لا يتوقف على نفسه فلو أجريت على الأصل وقلت : أنبأته نبأً ، وأخبرته خبراً كان (نبأً) و(خبراً) منصوبين على المصدر ، فإذا أردت بيان خصوصيتهما ، وقلت : أنبأته عمراً قائماً ، وأخبرته بكرة فاضلاً يكون المذكور في موضوعهما ، فيكون أيضاً منصوباً على المصدر ، كما أن نصب (الفهقرى) في : رجعت الفهقرى على المصدر من جهة أنه في موضع (رجوعاً) بخلاف مفعولي الإعلام الثاني والثالث فإنهما ليسا نفس الإعلام ولا العلم^(١) ؛ لأن الإعلام منقول بواسطة الهمزة عن العلم المتعلق بالنسبة المعلومة القائمة بالمنتسبين ، وليس العلم نفس تلك النسبة ؛ بل هو صفة تعلق بها ؛ ولذا يُطلق^(٢) عليها المعلوم ، كما على متعلق الضرب المضروب ، ولا يصح أن يطلق عليها العلم^(٣) . ولم يستعمل ثلاثي (أنبأ) و(خبر) وأخواتها متعلقاً باثنين ؛ إذ لم يُقل : نبأته عالماً .

فإن قيل : كيف ينصب على المصدر ما ليس بفعل فاعل ؟

قلت : نصبهما على المصدر من جهة كونهما نبأً وحديثاً مخصوصاً ، لا من جهة خصوصية كونهما زيداً وقائماً^(٤) .

فإن قيل : مقتضى ما حلّ من الجمل محل المصدر أن يحكى كالجملة الواقعة بعد القول إذا قيل : إن القول^(٥) لازم ، نحو : قال زيد منطلق .

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٣/ ٨٩٨) ، وشرح الرضي (٢/ ٩٧٧) .

(٢) في (س) : "يطابق" .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٥٢ ، ٥٤) .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٥٣) ، وشرح الرضي (٢/ ٩٧٧) .

(٥) في (ن) : "الفعل" .

أُجِيبُ : إنَّ المرادَ بالواقعِ بعدَ القولِ عَيْنُ المتقدِّمِ ذكرُهُ ، وهو معنى الحكاية ؛ إذ المرادُ بالقولِ والواقعِ بعده تلفظت هذا اللفظ ، فلو عُدِلَ عن الصيغةِ المتقدمةِ ؛ لكانَ كذبًا بخلافِ أنبأ وأخواته فإنَّه يرادُ بها ذكر بعده المعنى لا اللفظ^(١) .

فإن قيل : قد يقعُ بعدَ القولِ غيرُ ما تقدم ذكرُهُ ، كقولك عَنْ نَفْسِكَ : أقولُ زيدًا منطلقًا^(٢) .

أُجِيبُ : إنَّ هذا ممَّا وقعَ قليلًا فأجري مجرى أصلِ الثَّابِتِ . نَعَمْ إذا استُعْمِلَ القولُ بمعنى القولِ النَّفْسِيِّ حيث لا تحتلِ الحكايةُ نصبَ ما بعده لفظًا على نحو : أنبأت ، وهو إذا كانَ مضارعًا مسندًا إلى مخاطبٍ مقصودًا به الحالُ بعد استفهامٍ متَّصِلٍ ، نحو : أتقولُ زيدًا منطلقًا^(٣) . وسنرجع إلى إتمام هذا .

وإنَّما سَمَّاهما النحاة مفعولًا ثانيًا وثالثًا ؛ لأنَّهما منصوبان ، ومعنى المصدرية غيرُ مُتَحَقِّقٍ بالنظر إليهما مفردَيْن فأشبهها مفعولي أَعْلَمْتُ^(٤) .

تنبيه : ممَّا يُلْحَقُ بِ(أَعْلَمَ) (أرى) الحُلُمِيَّةُ كقوله تعالى : ﴿ إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَايِكَ قَلِيلًا ﴾ (الأنفال: ٤٣)^(٥) . وأمَّا أَرَى المنقولةُ من (رَأَى) المتعدية إلى واحدٍ فمتعدية

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٥٣/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٨٩٨/٣) .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٥٣/٢) ، وشرح الرضي (٩٧٨/٢) .

(٣) يُنظر : شرح المقدمة الكافية (٨٩٨/٣) .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٥٣/٢) .

(٥) ينظر : المقتضب (١٢٢/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٥٧٣/٢) ، وشرح التسهيل (١٠٢/٢) ، وشرح الرضي (٩٧٦/٢) .

إلى اثنين ثانيهما غير الأول ، / فهي إمّا من الرأي ؛ كقوله تعالى : ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَبَكَ اللَّهُ﴾ (النساء: ١٠٥) ، وإمّا من رؤية البصر كقوله تعالى : ﴿مِّنْ بَعْدِ مَا أَرَبَكُمْ مَا تُحِبُّونَ مِنْكُمْ﴾ آل عمران: ١٥٢^(١) .

فرغ : قد يؤتى بلفظٍ يقوم مقام مفعولي^(٢) ما ألحق بـ (أَعْلَمَ) ؛ كقوله تعالى : ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ ٤ ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ (الزلزلة: ٤ - ٥) فإن ﴿أَخْبَارَهَا﴾ قائم مقام مفعولي تحدث الثاني والثالث المنفصلين وقوله : ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ﴾ بدل من ﴿أَخْبَارَهَا﴾ . وكذا قوله تعالى : ﴿مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا﴾^(٣) . وَنَضَبُ الْفِعْلِ الظَرْفَ عَلَى الْإِتْسَاعِ مَرَّ فِي آخِرِ الظُّرُوفِ^(٤) .

فائدة : الْمُتَعَدِّي من غير أفعال القلوب ، إمّا إلى واحد بنفسه كـ (ضَرَبَ) ، وإمّا تارةً بنفسه وتارةً بحرف الجر ، نحو : اختارَ ، وأمرَ . يقال : اخترت زيداً قومَه ، ومن قومِه ، وأمرتهُ الخيرَ ، وبالخير^(٥) .

والحق : أنَّ حرف الجرِّ مقدَّرٌ فيما عُدِّي بنفسه إذا جاء متعدياً بحرف الجرِّ^(٦) - كما

(١) ينظر : شرح التسهيل (٢/ ١٠٢) .

(٢) في (ن) : "مفعول" .

(٣) ينظر : شرح التسهيل (٢/ ١٠١) .

(٤) ينظر : الكتاب الركني () .

(٥) ينظر : الكتاب (١/ ٣٨) ، وعلل النحو (ص ٣٢٢) ، والجمل (ص ٢٨) ، والإيضاح (ص ٢٠٠) ، والمقتصد (١/ ٦١٣) ، وشرح التسهيل (٢/ ١٥١) .

(٦) ينظر : شرح المفصل (٧/ ٦٤) .

مرّ-

قال : (وهذه ...) إلى آخره^(١) .

أقول : المتعدّية إلى ثلاثة ، مفعوله الأول إن شئت ذكرته منفرداً فتقول : أعلمتُ زيداً ، مقتصرًا عليه ، وإن شئت تركته وذكرت اللذين بعده ، فتقول : أعلمتُ عمرًا قائمًا ؛ لأنّ (أعلم) أثر فيه فجاز فيه من تركه ، وذكره والاقتصار عليه ما جاز في كلّ مفعولٍ أثر الفعل فيه^(٢) ؛ ولأنّ الفائدة لا تفوت بشيءٍ منها كما تقول : أعطيتُ زيداً ، وأعطيت ثوباً^(٣) ، وليس المفعولان الثاني^(٤) والثالث خبرًا عن الأول ؛ ولذا لا ضميرَ فيهما يرجعُ إليه . وفي كلام سيبويه^(٥) ما يُشعرُ بامتناعِ حذفه مع ذكر الثاني والثالث . وأمّا^(٦) المفعولان الثاني والثالث فكمفعولي علمتُ . يعني : إذا ذُكر أحدهما يجبُ ذُكر الآخر ؛ لأنّهما في المعنى كالمتبدأ وخبره اللذين لا بدَّ عند ذُكر أحدهما من ذُكر الآخر^(٧) .

(١) الكافية في النحو (ص ٢٠٣) .

(٢) "فجاز فيه ... أثر الفعل فيه" سقط من (س) ؛ لانتقال النظر .

(٣) ينظر : المقتضب (٣/ ١٢٢) ، وعلل النحو (ص ٢٨٩) ، وشرح المفصل (٧/ ٦٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/ ٨٩٩) ، وشرح التسهيل (٢/ ١٠٠) ، وشرح الرضي (٢/ ٩٧٩) ، الارتشاف (٤/ ٢١٣٥) .

(٤) "الثاني" سقطت من (ط) .

(٥) ينظر : الكتاب (١/ ٤١) ، وشرح المفصل (٧/ ٦٨) ، وشرح التسهيل (٢/ ١٠٠) ، وشرح الرضي (٢/ ٩٧٩) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/ ٤٢٩) .

(٦) في (ن) : "أما" .

(٧) ينظر : شرح المفصل (٧/ ٦٤) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/ ٨٩٩) ، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٦٣٨) ، وشرح الرضي (٢/ ٩٧٩) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/ ٤٢٩) .

[أفعال القلوب]

قال : «أفعال القلوب»^(١).

أقول : عِلْمٌ ، وَرَأَى ، وَوَجَدَ بمعنى ، وهو : اليقين . وَحَسِبَ ، وَخَالَ بمعنى . وَزَعَمَ يكون بمعنى : عِلْمٌ ، وبمعنى : ظَنٌّ . والنسبة بين جزئي الجملة قد تكون عن عِلْمٍ ، وقد تكون عن ظَنٍّ ؛ فإذا قَصَدْتَ بيانَ أنَّها عن عِلْمٍ أَدَخَلْتَ فيها (عِلْمٌ) أو مرادفه . وإذا قَصَدْتَ بيانَ أنَّها عن ظَنٍّ^(٢) أَدَخَلْتَ عليها (ظَنٌّ) أو مرادفه . فيتين بعلمت في : عِلِمْتُ زَيْدًا قائمًا أَنَّ النسبة بينهما^(٣) عن يقينٍ غرض المتكلم ، وحصل له ، وبـ(ظننت) في : ظننت زَيْدًا قائمًا - أَنَّ النسبة بينهما عن ظَنٍّ غرض . فالفعل القلبي فعلٌ يدخل الجملة الاسمية لبيان وإعلام ما هي عنه من عِلْمٍ أو ظَنٍّ ، فتنبض جزئي الجملة ؛ لأنَّ الفعل القلبي يتعلَّق بالنسبة ، وهي تعلقُ بهما ؛ لأنَّها لا تعقل بدونها ؛ فكان الفعل متعلقًا بهما فينصبهما^(٤).

فائدة : مُتَعَلِّقُهَا الْخَبَرُ ؛ لَكِنْ لَا مُطْلَقًا^(٥) ، يعني : (ظننت) في قولك : ظننتُ زَيْدًا مُنْطَلَقًا - مُتَعَلِّقٌ وَوَاقِعٌ بِالْإِنْطِلَاقِ ، وَلَكِنْ لَا مُطْلَقًا^(٦) ؛ بَلْ بِإِنْطِلَاقِ زَيْدٍ فَيَنْصِبُهُ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ

(١) الكافية في النحو (٢٠٤) .

(٢) "والنسبة بين جزئي ... عن ظن" سقط من (س) ؛ لانتقال النظر .

(٣) "بينهما" سقطت من (ط) .

(٤) ينظر : شرح المفصل (٧٨/٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٠٠/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٦١/٢) ،

، وشرح الرضي (٩٨٩/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٤٣٠/٢) .

(٥) في (ط) : "لا متعلقًا" ، وهو تحريف .

(٦) "يعني : ظننت ... لا مطلقًا" سقط من (س) ؛ لانتقال النظر .

لأنَّه مُحَدَّثٌ عنه^(١) : وَكُلُّ جُمْلَةٍ يَدْخُلُ عَلَيْهَا (كَانَ) يَدْخُلُ فِيهَا أَفْعَالُ الْقُلُوبِ ، وَمَا لَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا (كَانَ) ؛ فَإِنْ كَانَتْ مُشْتَمِلَةً عَلَى الْاسْتِفْهَامِ تَدْخُلُ عَلَيْهَا وَتَنْصَبُ جُزْأَيَا إِنْ تَقَدَّمَ الْاسْتِفْهَامُ عَلَيْهَا ، فَيَقَالُ فِي : أَيُّهُمْ أَفْضَلُ ؟ وَغَلَامٌ مِّنْ عِنْدِكَ : أَيُّهُمْ ظَنَنْتَ [أَفْضَلَ] ؟^(٢) وَغَلَامٌ مِّنْ ظَنَنْتَ عِنْدَكَ ؟ وَإِلَّا تُعَلَّقُ^(٣) .

قال : «وَمِنْ خَصَائِصِهَا»^(٤) ... إِلَى آخِرِهِ .

أقول : اخْتَصَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ بِخَصَائِصٍ مِنْهَا :

أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ أَحَدُ الْمَفْعُولِينَ يَجِبُ ذِكْرُ الْآخَرِ ؛ لِأَنَّهَا فِي الْمَعْنَى عَلَى مَا كَانَا عَلَيْهِ مِنْ كَوْنِ أَحَدِهِمَا مَنْسُوبًا وَالْآخَرُ مَنْسُوبًا إِلَيْهِ^(٥) ، بِخِلَافِ بَابِ (أَعْطَيْتَ) فَإِنَّهُ لَا رِبْطَ بَيْنَ مَفْعُولِيهَا ، فَجَازَ^(٦) ذِكْرُ أَحَدِهِمَا وَتَرْكُ الْآخَرِ^(٧) .

قَالَ الْمَالِكِيُّ : «إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى أَحَدِهِمَا جَازَ حَذْفُهُ كَقَوْلِكَ : قَائِمًا . لِمَنْ قَالَ : مَا

(١) ينظر : شرح التسهيل (٧٢ / ٢) ، وتمهيد القواعد (١٤٥٤ / ٣) .

(٢) تكملة من (ط ، س) .

(٣) ينظر : شرح التسهيل (٧٢ / ٢) ، وارتشاف الضرب (٢٠٩٧ / ٤) ، وتمهيد القواعد (١٤٥٣ / ٣) .

(٤) الكافية في النحو (٢٠٤) .

(٥) ينظر : المقتضب (٩٥ / ٣) ، والجمل (٢٨) ، والتبصرة والتذكرة (١١٣ / ١) ، والمفصل (٣٥٧) ، وشرح

المفصل (٨٣ / ٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٠٠ / ٣) ، وشرح الوافية (٣٦٢) ، وشرح الكافية الشافية

(٥٥٢ / ٢) .

(٦) في (س) : " فخال " تحريف .

(٧) ينظر : المقتضب (٩٣ / ٣) ، والجمل (٢٧) ، والإيضاح العضدي (٧٧) ، والمفصل (٣٥٦) ، والمرتل

(١٥٤) ، والإيضاح في شرح المفصل (٦٥ / ٣) ، والبسيط في شرح الجمل (٤٢١ / ١) .

ظننتَ زيدًا؟ . وزيدًا . لَمَنْ قَالَ : مَنْ ظننتَ قائمًا؟ . وكقولٍ عنتره^(١) :

وَلَقَدْ نَزَلَتْ - فَلَا تَظْنِي غَيْرَهُ - مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمَحَبِّ الْمُكَرَّمِ

أي : لا تظني غيره كائنًا^(٢) .

وكقوله^(٣) :

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنُ إِذَا كَانَ بَعْدَهُ تَلَاقٍ وَلَكِنْ لَا إِحَالَ تَلَاقِيَا

أي : لا أحال الكائِنَ تلاقياً . أو : لا أحال بعدَ البينِ تلاقياً^(٤) .

ومنه قوله^(٥) :

وَأَنْتَ غَرِيمٌ لَا أَظُنُّ قَضَاءَهُ وَلَا الْعَنْزِيُّ الْقَارِظُ الدَّهْرَ جَائِيَا

واتفقوا على جواز حذفهما معاً إذا وُجِدَ فائدة^(٦) ؛ كقوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ

(١) البيت من الكامل ، وهو في ديوانه (٨٠) ، وشرح ديوانه للخطيب التبريزي (١٥٣) .

وينظر : جمهرة أشعار العرب (٣٥١) ، والخصائص (٢١٦/٢) ، وشرح التسهيل (٧٣/٢) ، وشرح الرضي (٩٨٨/٢) ، والتذييل والتكميل (١٤/٦) ، والخزانة (٢٢٧/٣) .

(٢) ينظر : شرح التسهيل (٧٣/٢) ، وشرح الرضي (٩٨٨/٢) .

(٣) سبق تخريجه (ص ٢٣٣) ، هامش (٥) .

(٤) ينظر : شرح التسهيل (٧٣/٢) .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ٢٧٧) .

وينظر : ضرائر الشعر (٢١١) ، وشرح التسهيل (٧٣/٢) ، وشرح الكافية الشافية (١٢٧٠/٣) ، وتمهيد القواعد (١٤٥٥/٣) ، وشرح الأشموني (٢٢٠/٣) .

(٦) ينظر : المفصل (ص ٣٥٧) ، وشرحه (٨٣/٧) ، وارتشاف الضرب (٤٠٩٨/٤) .

وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿البقرة: ٢١٦﴾ .

وكقوله^(١) :

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِآيَةٍ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحَسُّبُ ؟! «^(٢) .

فإن لم توجد عند حذفها فائدة قيل : يمتنع ؛ لأنه عبث ، نحو : ظننت -مقتصرًا عليه ؛ إذ معلوم أن كل واحد لا يخلو عن علم وظن^(٣) . وأيضًا كما يمتنع^(٤) الاقتصار على (في ظني) من قولك : زيد منطلق في ظني ، يمتنع الاقتصار على^(٥) (أظن) من : أظن زيدًا قائمًا ؛ ولأن سيبويه نص على أن احتياج ظن إلى مفعوليه كاحتياج كان / إلى خبره^(٦) .

[١٩٦/ب]

وقيل : يجوز لقولهم : مَنْ يَسْمَعُ يَحُلْ^(٧) .

أجيب : إنه مفيد^(٨) ؛ إذ مفعولاه المحذوفان معلومان ؛ لأن المعنى مَنْ يَسْمَعُ يَحُلْ

- (١) البيت من الطويل ، وهو للكثير بن زيد في ديوانه : (٥١٦) ، وشرح هاشميات الكميت (٤٩) .
وينظر : المحتسب (١٨٣/١) ، والمقرب (١١٦/١) ، وشرح التسهيل (٧٣/٢) ، وتمهيد القواعد (١٤٥٥/٣) ،
وشرح الأشموني (٧٠/٢) ، والخزانة (١٣٧/٩) .
(٢) شرح التسهيل (٧٢/٢) ، وينظر : شرح الكافية الشافية (٥٥٢/٢) ، وتمهيد القواعد (١٤٥٤/٣) .
(٣) ينظر : البصريّات (٨٧٣) ، وشرح المفصل (٨٣/٧) ، وشرح الكافية الشافية (٥٥٣/٢) ، وشرح التسهيل (٧٣/٢) .
(٤) "لأنه عبث ... كما يمتنع" سقط من (س) ؛ لانتقال النظر .
(٥) "في ظني يمتنع الاقتصار على" سقط من (س) ؛ لانتقال النظر .
(٦) ينظر : الكتاب (٤٥/١) ، وشرح التسهيل (٧٤/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٥٥٣/٢) .
(٧) ينظر : جهرة الأمثال (٢١٢/٢) ، ومجمع الأمثال (٣٠٠/٢) ، والمستقصى في أمثال العرب (٣٦٢/٢) ،
والإيضاح في شرح المفصل (٦٥/٢) .

المسموع صحيحًا ؛ إذ معنى مَنْ يَسْمَعُ : مَنْ يَرْكَنُ إِلَى الاستماع^(١) . وقولهم : ظننتُ ذلك مما حُذِفَ مفعولاه للعلم بهما ، وذلك إشارة إلى الظن المدلول عليه بـ (ظننتُ)^(٢) ؛ لأنَّك^(٣) إنَّما تقول : ظننتُ ذلك بعد أن يقال : ظننتُ زيدًا قائمًا أي : ظننتُ ذلك الظن ، أي : ظنًا مثل ظنَّكَ المخصوص ، فنصبه على المصدر^(٤) ، وليس (ذلك) إشارة إلى مفعوليه وكائنًا^(٥) في موضعيهما بخلاف (ذلك) في : أنبأته ذلك^(٦) ، وقلتُ ذلك ؛ لأنَّ مفعولي (أنبأت) والجملة الواقعة بعد القول ليسا متعلقهما ، أي : متوقفا عقليتهما عليهما فهما في موضع المصدر ؛ لأنَّهما للنبا والقول المخصوصان ؛ وإنَّما وقعا في صورة الجملتين ؛ لأنَّ النوع المخصوص من النبا والقول يكون جملة فإذا عُدِلَ عن الخصوصية أفرَدَ فتقول : أنبأته الإنباء ، فإذا أُشِيرَ إليه يصلح أن يقال : أنبأته ذلك ، أي : الإنباء ، فيكون منصوبًا على المصدر وكائنًا في موضع مفعوليه ؛ لأنَّهما أيضًا في موضع^(٧) المصدر^(٨) . ومفعولا ظننتُ ليسا كذلك ؛ لأنَّ وضعه

=

(١) في (س) : "مقيّد" ، تصحيف .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٦٥ / ٢) .

(٣) ينظر : المفصل (٣٥٧) ، والبدیع (٤٤٩ / ١) ، وشرح المفصل (٨٣ / ٧) ، وشرح الرضي (٩٨٨ / ٢) ، والارتشاف (٢٠٩٨ / ٤) .

(٤) "لأنَّك" سقطت من (س) .

(٥) ينظر : الكتاب (١٢٥ / ١) ، والتبصرة والتذكرة (١١٤ / ١) ، وشرح المفصل (٨٣ / ٧) ، والإيضاح في شرح المفصل (٦٦ / ٢) ، والارتشاف (٢٠٩٨ / ٤) .

(٦) من (ن) ، وفي الآخر : "فكانتا" .

(٧) "ذلك" سقطت من (ن) .

(٨) "مفعوليه لأنَّهما أيضًا في موضع" سقط من (س) ؛ لانتقال النظر .

(٩) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٦٦ / ٢) .

لأنَّ يتعلَّق بالشيء على صفةٍ ؛ فإذا علَّقته هنا بذلك يراؤ به الحديثُ بجملته احتاج إلى صفةٍ يكونُ الحديثُ عليها ؛ حتى لا يخرج عن أصله واقتضائه شيئاً على صفة فيجب أن يقول : ظننتُ ذلك صدقاً ، أي : ظننت الحديث صدقاً .

لا يُقال : إنَّ (ذلك) لما تضمَّن الذات والصفة من جهة أنَّه إشارة إلى الجملة أغني عن ذكرهما مُفَصِّلَيْن ؛ لأنَّنا نقول على تقدير أن يجعل (ذلك) متعلِّق (ظننتُ) إشارة^(١) إلى الجملة يكون في موضع المفعول الأول ؛ لأنَّ اللفظ الواحد لا يكون مسنداً ومسنداً إليه . ولو جعلت الجملة بلفظها المفعول الأول لظننتُ ، ونحوه ، وَجَبَ ذِكْرُ صفةٍ بعدها ؛ ليكون^(٢) الحديث عليها فهانها أجدر^(٣) ، فصَحَّ أن ذلك في : (ظننت) ليس مفعولهُ الأول ، الأول ، ولا في موضع مفعوليه ، لا باعتبار أنَّه حديثٌ ، ولا باعتبار اشتماله على الذات والصفة^(٤) .

تنبيه : يُعلم من قولنا : والجملة الواقعة بعد القول ليس متعلِّقاً^(٥) له ؛ بل هو نفس نفس القول أن هذا الكلام بناءً على^(٦) كونه لازماً ، وهو مُختارُ الحاجبي^(٧) .

قال المالكِيُّ : قد يقع بعدَ فاعلٍ هذه الأفعال ظرفٌ ، أو جارٌّ ومجرورٌ أو ضميرٌ ،

(١) في (ط) : " وإشارة " .

(٢) من (ط ، س) ، وفي الآخر : " يكون " .

(٣) ينظر : المصدر السابق .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٦٧ / ٢) .

(٥) في (س) : " مطلقاً " ، وهو خطأ .

(٦) بعدها في الأصل (قوله) ، وسقطت من (ن ، ط) ، وهو الصواب .

(٧) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٦٢ / ٢) .

أو^(١) اسمُ إشارة ، نحو : ظننتُ عندكَ ، أو لك ، وظننتُهُ ، وظننتُ ذلك . فإن كان الواقعُ أحدَ مفعوليه يمتنعُ الاقتصارُ عليه إلا إذا دلَّ على الآخر دليلٌ . وإن أريدَ من (عندكَ) الظرفُ ، ومن (لك) التعليلُ ، ومن الضمير ، واسم الإشارة المصدرُ جاز ، ولو أريد من ذلك حديثاً سابقاً فلا بأس بجوازه^(٢) .

قلتُ : ضعفُ الأخير ظاهرٌ لما مرَّ .

فرعٌ : حُكْمُ مفعولي^(٣) أعلمت وأخواته الثاني والثالث من حذفهما ، وحذفٍ أحدهما والإلغاء ، والتعليقُ حكمهما إذا كانا أولاً وثانياً لعلمت ؛ لأنَّهما في الأصل هما^(٤) . ومثال التعليق : قوله تعالى : ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُبَيِّنُكُمْ إِذَا مَرَقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ (سبأ: ٧) وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾ (الانفطار: ١٧)^(٥) .

فائدة : بـ(زيد) في قولك : ظننتُ بزيدٍ - ظرفٌ للظنِّ ، أي : بيانٌ لمحلِّ الظنِّ مثل قولك : ظننت في الدار^(٦) ، ونزلتُ بزيدٍ إلا أنَّه ظرفٌ مُحَقَّقٌ ، وما نحن فيه مقدرٌ ، وليس أحدَ مفعوليه ؛ لصحةِ ذكرهما معه كقولك : ظننتُ بزيدٍ وجهه حسناً . وكذا قولهم : ظننتُ به خيراً ، ونَصَبُ (خيراً) على المصدرِ ، أي : ظنَّ خيرٌ ، وليس (خيراً) أحدَ مفعوليه ؛

(١) "أو" سقطت من (ط) .

(٢) ينظر : شرح التسهيل (٧٥ / ٢) .

(٣) من (ن ، ط) ، وفي الآخر : "مفعول" .

(٤) ينظر : شرح التسهيل (١٠٢ / ٢) .

(٥) ينظر : شرح التسهيل (١٠٣ / ٢) .

(٦) ينظر : المفصل (٣٥٧) ، وشرحه (٨٣ / ٧) ، وشرح الرضي (٩٨٨ / ٢) .

لصححة ذكره مع مفعوليه ، نحو : ظننتُ به خيراً ودّه باقياً^(١) .

وقوله تعالى^(٢) : ﴿يَظُنُّوكَ بِاللهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ (آل عمران: ١٥٤) ، نَصَبُ (غيرَ) و(ظَنَّ) على المصدرِ ، أحدهما للتشبيه والآخر لتوكيد^(٣) غيره ، والمفعولان محذوفان ، أي : إخلافَ وعده حاصلاً^(٤) .

تذنيب : ذِكْرُ (به) مع حَذْفِ المفعولين أحسنُ ؛ لأنّه إذا ذكرا يحصل منهما فائدته ، ولا يستقيمُ : ظننتُ بزيدٍ قائماً على أن يكونَ (زيدٌ) أحدَ مفعوليه والباء زائدة ؛ لأنَّ زيادتها في مثله لم تثبت^(٥) .

وقال الزّخشيُّ : «إِنْ جَعَلَ الْبَاءَ زَائِدَةً نَحْوُ : قَوْلِهِ^(٦) : أَلْقَى بِيَدِهِ ، يَجِبُ ذِكْرُ ثَانِي مَفْعُولِيهِ»^(٧) .

فائدة : الأصلُ أنْ يقدّمَ المفعولُ الأوّلُ على الثاني^(٨) . ويجبُ أنْ يُساوَيَا تعريفاً وتنكيراً ، أو أريدَ [به]^(٩) الحصرُ^(١) في الثاني مثل : ظننتُ زيدا صديقك ، وعلمتُ خيراً

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٦٧/٢) .

(٢) "تعالى" سقطت من (ط) .

(٣) من (ن ، ط ، س) ، وفي الأصل : "للتوكيد" .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٦٧/٢) ، وشرح الرضي (٩٨٩/٢) .

(٥) يُنظر : الإيضاح في شرح المفصل (٦٧/٢) .

(٦) بعدها في جميع النسخ "تعالى" ، وهي ليست آية .

(٧) المفصل (٣٥٧) ، وينظر : شرح المفصل (٨٣/٧) ، والإيضاح في شرح المفصل (٦٧/٢) .

(٨) ينظر : شرح التسهيل (٧٥/٢) .

(٩) تكملة من (ن) .

منك فقيرًا / إليك ، وما ظننتُ زيدًا إلا كريبًا ، وقد عُلِمَ تقديره من الابتداء^(٢) .

[أ/١٩٧]

ومنها : أنه يجوزُ إلغاء أفعالِ القلوبِ ؛ لأنَّ لكلَّ من متعلقها إعرابًا مستقلًّا قبل دخولها^(٣) ، فالأصل إبقاؤه على ما كان مع إمكانِ إفادة الأفعال معناها معه^(٤) . بخلاف باب^(٥) (أعطيتُ) فإنَّ مفعولها لم يستقل كلامًا ؛ لعدم النسبةِ بينهما فلا تُلغى بوجه^(٦) .

والأندلسيُّ قال : «إذا أُلغي فعلُ القلوبِ فهو مقدر بالظرف لمعنى^(٧) الجملة ، والظرفُ في موضع الحالِ المؤكدة ، والعامِلُ معنى الجملة ؛ أي : اتَّفَقَ^(٨) ذلك في ظني ، أو في علمي»^(٩) .

فكأنَّك قلتَ : في ظني زيدٌ قائمٌ لكنَّ الأقوى إعمالها إذا تقدَّمتْ ؛ لأنَّ كلَّ ما يتوقفُ عقليةُ الفعلِ عليه يعملُ فيه^(١٠) .

==

(١) "الحصر" سقطت من (ط) .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية (٢/ ٥٥١) ، وشرح التسهيل (٢/ ٧٥) .

(٣) ينظر : الكتاب (١/ ١١٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/ ٩٠١) .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٦٨) .

(٥) "باب" سقطت من (س) .

(٦) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٣/ ٩٠١) .

(٧) في (ن) : "بمعنى" ، تحريف .

(٨) في (ن) : "أتقن" ، تحريف .

(٩) المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية (١/ ٤١٧) .

(١٠) ينظر : التبصرة والتذكرة (١/ ١١٣) ، والمفصل (٣٥٧) ، وشرحه (٧/ ٨٥) ، والإيضاح في شرح المفصل

(٢/ ٦٨) ، وشرح الرضي (٢/ ٩٩٢) ، والارتشاف (٤/ ٢١٠٨) .

وإذا^(١) توسطت بينهما نحو : زيدٌ ظننتُ منطلقٌ ، أو تأخرتُ عنهما نحو : زيدٌ منطلقٌ ظننتُ يغلبُ إلغاؤه ؛ لأنَّ المقتضيَّ يَضْعُفُ بالتأخير ؛ لامتناع : ضربتُ لزيدٍ ، وجوازُ : لزيدٍ ضربتُ^(٢) .

فإذا تقدّمتْ يَقْبَحُ إلغاؤها^(٣) ، وَيَقِلُّ قبحه إذا تأخرتُ عن معمولٍ أحدِ مفعوليه نحو : متى ظننتُ زيدٌ منطلقٌ^(٤) ، وإذا توسطت قَوِيَ الإلغاء^(٥) ؛ كقوله^(٦) :

أَبَا أَرَا جِيزِ يَا ابْنَ اللَّؤْمِ تُوعِدُنِي وَفِي الْأَرَا جِيزِ خَلْتُ اللَّؤْمِ وَالْخَوَرُ

وإذا تأخرتُ يكونُ أقوى^(٧) ؛ كقوله^(٨) :

(١) في (ط) : "فإذا" ، تحريف .

(٢) ينظر : المرتجل (١٥٤) ، وشرح المفصل (٨٥/٧) ، وشرح الكافية الشافية (٥٥٦/٢) ، وشرح الرضي (٩٩٤/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٤٣٤/٢) .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٩٠١/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٦٨/٢) ، وشرح التسهيل (٨٦/٢) ، وشرح الرضي (٩٩٢/٢) .

(٤) ينظر : شرح التسهيل (٨٦/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٥٥٦/٢) ، وشرح الرضي (٩٩٣/٢) ، والارتشاف (٢١١٣/٤) .

(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية (٥٥٦/٢) ، وشرح التسهيل (٨٥/٢) ، وشرح الرضي (٩٩٣/٢) .

(٦) البيت من البسيط ، ينسب إلى اللعين المتقرّي .

ينظر : الكتاب (١٢٠/١) ، والأصول (١٨٣/١) ، والإيضاح العضدي (١٦٨) ، وشرح أبيات سيويه لابن السيرافي (٣٥٩/١) ، والمفصل (٣٥٧) ، وشرحه (٨٥/٧) ، والتذيل والتكميل (٦٣/٦) ، والخزانة (٢٥٧/١) .

(٧) ينظر : الكتاب (١١٩/١) ، وشرح المفصل (٨٥/٧) ، والبسيط في شرح الكافية (٤٣٥/٢) .

(٨) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل (٨٦/٢) ، والتذيل والتكميل (٦٣/٦) ، وتخليص

آتِ الْمَوْتُ تَعْلَمُونَ فَلَا يُرْهِبُكُمْ مِنْ لَطَى الْحُرُوبِ اضْطِرَامُّ

قال سيبويه : جواز : ظننتُ زيدٌ قائمٌ - على تقدير : لزيدٌ قائمٌ ؛ فيكون من باب التعليق^(١) ، وعليه جمل :

وَإِخَالٌ إِنِّي لَأَحَقُّ مُسْتَبَعٌ^(٢)

بكسر (إنَّ) ، وبجوازِ أَنْ يُحْمَلَ^(٣) (ظننتُ زيدٌ قائمٌ) على حَذْفِ ضمير الشَّأنِ ويكون الباقي مقدراً بالمفعول الثاني ، كما في^(٤) قولهم : إِنَّ بَكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ^(٥) . وقد يقع

=

الشواهد (٤٤٥) ، وشرح الشواهد للعيني (٣٩ / ٢) ، وشرح الأشموني (٥٧ / ٢) .

(١) في (ط) : "تعليق" .

ينظر : الكتاب (٢٣٦ / ١) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٠١ / ٣) ، وشرح التسهيل (٨٦ / ٢) ، وشرح الكافية الشافية (٥٥٨ / ٢) ، وشرح الرضي (٩٩٢ / ٢) ، والارتشاف (٢١٠٩ / ٤) .

(٢) عجز بيت من الكامل ، صدره :

فَغَبَرْتُ بَعْدَهُمْ بِعَيْشٍ نَاصِبٍ

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في ديوانه (١٤٧) ، وديوان الهذليين (٢ / ١) ، وشرح أشعار الهذليين (٨ / ١) .

وينظر : المفضليات (٤٢١) ، وجمهرة أشعار العرب (٥٣٥) ، وشرح التسهيل (٨٦ / ٢) ، والمغني (٢٥٥ / ٣) ، وتحليص الشواهد (٤٤٨) ، والخزانة (٤٢٠ / ١) .

(٣) " من باب التعليق ... أن يحمل " سقط من (س) .

(٤) " في " سقطت من (ط) .

(٥) ينظر : الكتاب (١٣٤ / ٢) ، والأصول (٢٤٥ / ١) ، والإنصاف (١٧٧ / ١) ، وشرح التسهيل (٨٦ / ٢) ، وشرح الكافية الشافية (٥٥٧ / ٢) .

الملغى بين سوف ومدخوله^(١)؛ كقوله^(٢) :

وَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي أَقَوْمُ آلِ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ

وإذا وقعت بين الفعل وفاعله يجوزُ إعمالها خلافاً للكوفيين^(٣)؛ إذا^(٤) قرئ بالرفع والنصب قوله^(٥) :

شَجَاكَ - أَظُنُّ - رَبْعُ الظَّاعِنِينَ وَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ الْعَاذِلِينَ

وفي إدخالها الموضعين نظرٌ؛ لأنه يدخلُ الجملة الاسمية، وإعمالُ الملغى في المفعول المطلق بين الحُسْنِ والقُبْحِ إذا كانَ ضميراً واسمَ إشارة^(٦)، وقبيحٌ إذا كان مظهراً مضافاً إلى ياء المتكلم^(٧)، وإن لم يكن مضافاً فهو أقبح^(٨)، نحو: زيدٌ ظننته، أو ظننت ذلك، أو ظني

(١) ينظر: شرح التسهيل (٨٧/٢)، وشرح الرضي (٩٩٤/٢)، والارتشاف (٢١١٠/٤).

(٢) البيت من الوافر، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (١٣) (١٧)، وشرح ديوانه لثعلب (٨١)، وشرح ديوانه للشتمري (٧٢).

وينظر: شرح شواهد الإيضاح (٥٠٩)، وشرح التسهيل (٨٧/٢)، والمغني (٢٦٦/١)، وشرح أبياته (٣/٢١٤)، والدرر (١/٣٤٣).

(٣) ينظر: شرح التسهيل (٨٧/٢)، وشرح الرضي (٩٩٣/٢)، والدرر (١/٣٤٣).

(٤) هكذا في النسخ، والصواب "إذ".

(٥) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل (٨٧/٢)، والمغني (٥٦/٥)، وتخليص الشواهد (٤٤٦)، وشرح الشواهد للعيني (٣٨/٢)، وشرح أبيات المغني (١٨٢/٦)، والدرر (١/٣٤٣).

(٦) ينظر: شرح التسهيل (٨٧/٢)، وشرح الكافية الشافية (٥٥٩/٢)، وشرح الرضي (٩٩٤/٢)، والارتشاف (٢١١١/٤).

(٧) ينظر: شرح التسهيل (٨٧/٢).

(٨) ينظر: شرح التسهيل (٨٧/٢)، والارتشاف (٢١١١/٤).

ظني أو ظنا منطلق ؛ إذ العامل لا يُلغى عن بعض معمولاته دون بعض^(١) . وما لم يظهر إعرابه ؛ فكأنه لم يعرب فيقل قبضه .

والمفعول المطلق النائب عن فعله يجب إلغاؤه^(٢) ، نحو : زيد قائم ظناً ، أو زيد ظناً قائم ؛ إذ لو عمل لاستحق التقديم للعمل ، والتأخير ؛ لأنه مما يؤكد مضمون جملة لها محتمل^(٣) غيره ، وهما معاً محال^(٤) وإذا ألغى فعل لا يؤتى بمفعوله المطلق ، فيمتنع : زيد قائم ظننت ظناً^(٥) ؛ لأن التأكيد^(٦) يقويه وهو يشعر بالعناية [به]^(٧) ، وإلغاؤه يشعر بعدمها بعدمها فيتناقضان^(٨) .

ومنها : التعليق وهو كالإلغاء ، فلا يصح في غير أفعال القلوب وهو عبارة عن إبطال العمل على سبيل الوجوب لفظاً لا محلاً^(٩) . والإلغاء : عن إبطاله لفظاً ومعنى^(١٠)

(١) ينظر : التوطئة (٢٠٦) ، وشرح الكافية الشافية (٥٥٩ / ٢) .

(٢) الكتاب (١٢٤ / ١) ، والمفصل (٣٥٨) ، وشرحه (٨٦ / ٧) ، وشرح التسهيل (٨٧ / ٢) .

(٣) من (ن ، ط) ، وفي الأصل : "فتحتمل" .

(٤) ينظر : شرح المفصل (٨٦ / ٧) ، وشرح التسهيل (٨٧ / ٢) ، وشرح الرضي (٩٩٤ / ٢) .

(٥) ينظر : الإيضاح العضدي (١٦٨) ، وشرح الرضي (٩٩٤ / ٢) ، والارتشاف (٢١١١ / ٤) .

(٦) في (ط) : "تأكيد" .

(٧) تكملة من (ط ، س) .

(٨) ينظر : شرح المفصل (٨٧ / ٧) ، وشرح التسهيل (٨٨ / ٢) ، والارتشاف (٢١١٤ / ٤) .

(٩) ينظر : المرتجل (١٥٢) ، وشرح المفصل (٨٦ / ٧) ، والإيضاح في شرح المفصل (٦٩ / ٢) ، وشرح المقدمة

الكافية (٩٠٢ / ٣) ، وشرح التسهيل (٨٨ / ٢) ، وشرح الرضي (٩٩١ / ٢) .

(١٠) "معنى" سقطت من (ط ، س) .

على سبيل الجواز^(١)؛ إذ لو كان عاملاً في المحل لوجب أن يعمل في اللفظ؛ لأنه لا مانع منه. وسبب التعليق كون المعمول تالي^(٢) استفهام، أو مُضَمَّنًا معناه، أو مضافاً إليه، أو تالياً ما يجاب به القسم من لام الابتداء، أو لام القسم، أو واوه، أو (ما) أو (إن) النافيتين أو (لا)^(٣)؛ إذ يصح: بالله ما أو لا زيد قائم^(٤)، كقوله تعالى: ﴿وَلَا أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ (الأنبياء: ١٠٩)، و﴿وَلَنَعْلَمَنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ﴾ (طه: ٧١) ونحو: علمت غلام من عندك، وكقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ﴾ (البقرة: ١٠٢). وكقوله^(٥):

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِّي إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا

(١) ينظر: شرح المفصل (٨٦/٧)، وشرح المقدمة الكافية (٩٠٢/٣)، وشرح التسهيل (٨٨/٢)، والارتشاف (٢١٠٦/٤).

(٢) في (ط): "إلى"، تحريف.

(٣) ينظر: الكتاب (٢٣٥/١)، والمفصل (٣٥٨)، وشرحه (٨٦/٧)، والتوطئة (٢٠٦)، وشرح الوافية (٣٦٢)، وشرح التسهيل (٨٨/٢)، وشرح الرضي (٩٩٦/٢).

(٤) هكذا في النسخ، وهو غير مبين، وفي شرح المفصل: "ومن النحويين من يجعل (ما) و(لا) كـ(إن) واللام، فيقول: أظن ما زيد منطلق، وأحسب لا يقوم زيد" (٨٦/٧).

(٥) البيت من الكامل، ينسب إلى لبيد بن ربيعة، والمثبت في معلقته عجز البيت، وصدوره:

صَادَفَنَ مِنْهَا غَرَّةً فَأَصْبَنَهَا

الديوان (١١١)، وشرح المعلقات السبع للزوزني (١٥١)، وشرح المعلقات العشر (١٠٨).

والشاهد في: الكتاب (١١٠/٣)، والمسائل الحليبات (٧٣)، وشرح التسهيل (٨٨/٢)، وشرح الرضي (٩٩٧/٢)، والمغني (١٤٥/٥)، وشرح الأشموني (٦١/٢)، والخزانة (١٥٩/٩) (٣٣٤/١٠).

وكقوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنطِقُونَ﴾ ﴿الأنبياء: ٦٥﴾ ﴿وَتَطُنُّونَ إِنْ

لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ﴿الإسراء: ٥٢﴾ .

وُسَمِّيَ به ؛ لَأَنَّهُ إِبْطَالٌ لِلْعَمَلِ فِي اللَّفْظِ مَعَ تَعْلِيْقٍ لِلْعَمَلِ ^(١) بِالْمَحَلِّ ^(٢) . وَقِيلَ : لَأَنَّهُ إِذَا عَمِلْتَ فِي الْمَعْنَى وَلَمْ تَعْمَلْ فِي اللَّفْظِ صَارَتْ مَعْلَقَةٌ بَيْنَ الْعَمَلِ ، وَغَيْرِ الْعَمَلِ كَالشَّيْءِ الْمَعْلَقِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ . وَيُظْهِرُ ذَلِكَ فِي الْعَطْفِ ، نَحْوُ : عَلِمْتَ لَزِيذُ صَدِيقِكَ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أُمُورِكَ ^(٣) .

وَأِنَّمَا لَا يَعْمَلُ فِيهَا بَعْدَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَفْظًا ؛ لِأَنَّ هَذِهِ ^(٤) الْأَشْيَاءَ صَدَرَ الْكَلَامُ ، وَيُيْطَلُّ ذَلِكَ عَمَلٌ مَا قَبْلَهَا فِيهَا بَعْدَهَا ، وَلَكِنْ ^(٥) يَعْمَلُ فِي مَحَلِّه ^(٦) ؛ لَأَنَّهُ مَتَعَلَّقٌ لَهَا ، وَذَلِكَ لَا يُيْطَلُّ يُيْطَلُّ صَدْرِيَّةً كَلَامِهَا ^(٧) ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ وَقُوعَ مَا ضَرَبْتَهُ ، وَهَلْ ضَرَبْتَهُ؟ خَبَرًا لِمَبْتَدَأٍ لَا يُيْطَلُّ / صَدْرِيَّةً الْكَلَامِ لَهَا ؛ لِبَقَاءِ وَقُوعِهَا فِي صَدْرِ الْكَلَامِ الَّذِي هُوَ مُقْتَضَاهُمَا ^(٨) ، وَعَمِلَ الْجَارُ فِيهَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ نَحْوُ : بِأَيِّهِمْ مَرَرْتُ؟ ؛ لِثَلَا يُظَنَّ أَنَّهُ جُزْءٌ مِنْهُ ^(٩) .

[١٩٧/ب]

(١) فِي (س) : "الْعَمَلُ" .

(٢) يَنْظُرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (٨٩/٢) ، وَشَرْحُ الرِّضِيِّ (٩٩٥/٢) .

(٣) يَنْظُرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (٨٩/٢) ، وَشَرْحُ الرِّضِيِّ (٩٩١/٢) ، وَالْإِرْتِشَافُ (٢١١٥/٤) .

(٤) فِي (ط ، س) : "هَذِهِ" .

(٥) "عَمِلَ مَا قَبْلَهَا فِيهَا بَعْدَهَا وَلَكِنْ" سَقَطَ مِنْ (ط) .

(٦) يَنْظُرُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ (٨٦/٧) ، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (٦٩/٢) .

(٧) يَنْظُرُ : الْمُرْتَجَلُ (١٥٣) ، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (٦٩/٢) .

(٨) يَنْظُرُ : الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (٦٩/٢) .

(٩) يَنْظُرُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ (٨٧/٧) .

قيل : مضمون الاستفهام الشكُّ ، وهو لا يجامع العلم فلا يكون متعلقاً له ^(١) .

قلت : مؤولٌ بوجه لا ينافيه فإنَّ قولك : علمتُ أزيدُ عندك أم عمرو ، معناه : علمتُ معيناً منهما عندك ، أو أحدهما بعينه عندك ؛ لأنَّ معناه : علمتُ جوابَ أزيدُ عندك أم عمرو محققاً ، وذلك الجواب بالمعَيَّنِ منهما ^(٢) ، كما مر فيتوفرُ على العلم مقتضاهُ وهو تبينه تبينه ذاتاً على صفة ^(٣) .

قال الحاجبيُّ : قيل : يجوزُ علمتُ هل زيدٌ قائمٌ؟ لأنَّه جملةٌ استفهاميةٌ فهي مثل : علمتُ أزيدُ عندك أم عمرو ^(٤) .

وقيل : ممتنعٌ لأنَّ جوابه (نعم) ، أو (لا) ، وأيُّ منهما ليس جملةً ؛ إذ ليسا بنسبة ^(٥) القيام إلى زيد ، أو نفيه عنه ؛ حتى يُقالَ ما قبل الاستفهام تعلقَ بتلك الجملة ^(٦) .

فأجاب عنه : بأنَّ (نعم) ، معناه : نعم زيدٌ قائمٌ ، و(لا) معناه : ما زيدٌ قائماً ، وإلاَّ لم يستقم أن يكون كلُّ من (نعم) ، و(لا) ، كلاماً ^(٧) ، فتوفّر عليه مقتضاه أيضاً ^(٨) ، فيكون

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٦٩/٢) ، وشرح الرضي (١٠٠٢/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٤٣٦/٢) .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٦٩/٢) ، وشرح الرضي (١٠٠٣/٢) .

(٣) ينظر : شرح الرضي (١٠٠٤/٢) .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٦٩-٧٠/٢) ، وشرح الرضي (١٠٠٣/٢) .

(٥) "إذ ليسا بنسبة" سقط من (س) .

(٦) ينظر : المصادر السابقة .

(٧) "كلاماً" سقطت من (ط) .

(٨) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٧٠/٢) .

المعنى : علمت معيّنًا من (نَعَمْ) ، و(لا) ، صادرًا منك^(١).

ومعنى علمت ما زيدٌ منطلقًا ، ولزيدٌ منطلقٌ : علمت زيدًا ليس منطلقًا ، وعلمت زيدًا منطلقًا ، فيكون عاملاً^(٢) في محلّها ؛ لأنّ المراد منهما ذلك . ولو دخلهما لعمل في لفظهما لفظهما ، فكذا ينبغي أن يعمل فيما هو بمعناهما وفي موضعهما إلا أنّه مَنَعَ من العمل في لفظهما مانعٌ فيعمل في محلّها كعمل العامل في المبني ولا يردّ على جواز : لزيدٌ منطلقٌ ، جواز علمت إنّ زيدًا منطلقٌ بكسر (إنّ) ؛ حتى يكون تعليقًا مثله ؛ لأنّه أمكن أن يفتح (أنّ)^(٣) فيكون مع ما بعده في موضع النصب بعلمت ، ولا تعليق مع إمكان الإعمال^(٤) .

و(أنّ) مع^(٥) ما بعده سدّ مسدّ مفعولي علمت عند الحاجبي^(٦) . قال : «وعليه الأكثر ؛ لأنه يقتضي منسوبًا ومنسوبًا إليه وهما حاصلان»^(٧) ، كما يُذكر في معمول (عسى)^(٨) .

وقال الزمخشري : « (أنّ) مع معموليه في موضع المفعول الأول ، والثاني محذوف^(٩) »

(١) ينظر : شرح الرضي (٢/ ١٠٠٤) .

(٢) في (ط) : "عاملان"

(٣) من (ن ، ط ، س) ، وفي الأصل : "له" .

(٤) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٣/ ٩٠٢) ، وشرح الرضي (٢/ ٩٩٦) .

(٥) من (ط) ، وفي الأصل ، و(ن) : "بقي" ، وساقطة من : (س) .

(٦) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٣/ ٩٠٣) .

(٧) شرح المقدمة الكافية (٣/ ٩٠٣) .

(٨) ينظر : شرح الكافية الشافية (٢/ ٥٥٤) .

محذوف^(١) للعلم . وتقدير علمت أن زيداً منطلق : علمت انطلاقه حاصلًا^(٢) . وسيعاد هذا البحث في الحروف المشبهة^(٣) .

فإن قيل : التعليق [وهو]^(٤) وجوب عدم العمل لفظاً يتحقق مع فتح^(٥) (أن)^(٦) .
(أن)^(٦) .

قلت : التعليق : وجوب عدم العمل لفظاً بسبب توسط ماله صدر الكلام^(٧) و(أن)^(٧) و(أن) المفتوحة ماله^(٨) صدر الكلام ؛ وإنما لم يتقدم عليها معمولها إمّا لضعفها^(٩) ، أو لأنه لأنه مع ما بعدها^(١٠) كمفرد ، والمفرد لا يتقدم آخره على أوله .

تنبيه : منع الشلوبي^(١١) وغيره إلغاء وتعليق كل متعدي إلى ثلاثة مفاعيل ، وهو

(١) في (ط) : "ومحذوف" .

(٢) المفصل (٤١١) ، وينظر : شرح المقدمة الكافية (٩٠٣/٣) ، وشرح الرضي (١٠١٢/٢) .

(٣) ينظر : النص المحقق (٨٢٢) .

(٤) تكملة من (ن ، س) .

(٥) في (س) : "قبح" ، تصحيف .

(٦) ينظر : الكتاب (١٢٥/١) ، وشرح الرضي (١٠١١/٢) .

(٧) ينظر : المرتجل (١٥٢) ، والإيضاح في شرح المفصل (٦٩/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٠٢/٣) ، وشرح

التسهيل (٨٨/٢) .

(٨) في (ط) : "له" .

(٩) في (ط) : "لضعفه" .

(١٠) في (ط) : "بعده" .

(١١) في (س) : "السكونيين" ، وهو تحريف .

أَعْلَمْتُ وَأَخَوَاتِهِ تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ^(١) ؛ لِأَنَّهُ مُؤَثَّرٌ كـ (صَرَبَ) فِي مَفْعُولِهِ ، وَلِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يُصَيَّرُ
المَفْعُولُ الْأَوَّلُ مُبْتَدَأً بِلاَ خَبَرٍ ؛ إِذُ الثَّانِي وَالثَّالِثُ لَا يَصْلِحَانِ خَبَرًا عَنْهُ ؛ إِذْ لَا ضَمِيرَ فِيهِمَا
لَهُ^(٢) ، وَقَالَ^(٣) : «إِنَّمَا جَوَزَ سَبْيُوهُ إِلْغَاءَ (أَرَى) ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى : أَظُنُّ»^(٤) .

وَجَوَزَ الْمَالِكِيُّ إِلْغَاءَ وَتَعْلِيْقَ (أَعْلَمَ) وَنَحْوَهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَفْعُولِيهَا^(٥) الثَّانِي وَالثَّالِثُ ؛
؛ إِذْ هُمَا لَمْ يَتَأَثَّرَا بِهَا كَمَا لَمْ يَتَأَثَّرَا بِـ (عَلِمَ)^(٦) . وَإِذَا صَحَّ إِلْحَاقُ (أَرَى) بِـ (أُظُنُّ) مَعَ أَنَّهُ لَمْ
يَسْتَعْمَلْ لـ (أَرَى) ماضٍ بِهَذَا الْمَعْنَى بِخِلَافِ (أُظُنُّ) فإِلْحَاقُ أَعْلَمَ بِـ (عَلِمَ) أَوْلَى مَعَ التَّصَرُّفِ
فِيهِمَا وَاتِّحَادِ مَادَتِهِمَا^(٧) .

قلت : يلزم التناقض فإن إعماله في الأول مشعرٌ باعتباره ، والعناية به . وإلغاؤه أو
تعليقه عن^(٨) غيره يُشعرُ بعدم اعتباره ، وكلامُ الجزولي^(٩) يُشعرُ بجوازهما إِذَا بُنِيَ للمفعول
للمفعول ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ يَصِيرُ فاعلاً حِينَئِذٍ فَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً غَيْرَ مُخْبِرٍ عَنْهُ بِشَيْءٍ^(١٠) .

(١) التوطئة (٢٠٧) ، وينظر : المقدمة الجزولية (٨٣) .

(٢) ينظر : شرح التسهيل (١٠٤ / ٢) .

(٣) ابن مالك .

(٤) شرح التسهيل (١٠٤ / ٢) ، وينظر : التوطئة (٢٠٧) .

(٥) من (ن ، س) ، وفي الأصل : (مفعولها) .

(٦) ينظر : شرح التسهيل (١٠٣ / ٢) ، وشرح الرضي (١٠٠٨ / ٢) .

(٧) ينظر : شرح التسهيل (١٠٣ / ٢ - ١٠٤) .

(٨) من (ط ، س) ، وفي الآخر : "من" .

(٩) ينظر : المقدمة الجزولية (٨٣) ، وشرح التسهيل (١٠٣ / ٢) ، وشرح الرضي (١٠٠٨ / ٢) .

(١٠) ينظر : شرح التسهيل (١٠٣ / ٢) .

فوائد :

الأولى : قال الحاجبي : «أفعال القلوب تُعلّق وإن لم تكن متعدية إلى اثنين ؛ كعرفت، وعلمت بمعنى : عرفت ونحوهما مع الاستفهام ؛ لأن المقصود علمت جواب ذلك ، وهذا إنما يستقيم مع العلم»^(١) .

وقال^(٢) : «وعُلّق أيضًا مع الاستفهام»^(٣) (نظر) بالعين أو^(٤) القلب ، وأبصر، ورأى ورأى ، وتفكّر ، وسأل ، كقوله تعالى : ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيَّهَا أَزْكَى طَعَامًا ﴾ (الكهف: ١٩) ﴿ فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝ بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ ﴾ (القلم: ٥-٦) ﴿ أَوَلَمْ يَنْفَكُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جَنَّةٍ ﴾ (الأعراف: ١٨٤) ﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾ (الذاريات: ١٢)^(٥) .

قال : وقال سيويه : وفي حكمهن^(٦) ما قاربهن^(٧) ، كقوله تعالى : ﴿ لِبَلْوَكُمْ أَيْتُكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ (الملك: ٢) . وأجاز يونس التعليق في جميع الأفعال وجعل منه قوله : ﴿

(١) الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٧٠) ، وينظر : الكتاب (١/ ٢٣٧) .

(٢) ابن مالك .

(٣) "لأن المقصود ... مع الاستفهام" سقط من (س) .

(٤) في (ط) : "أرى" وهي خطأ .

(٥) شرح التسهيل (٢/ ٨٩) ، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٥٦٢) ، وينظر : الكتاب (١/ ٢٣٦) ، وشرح الرضي الرضي (٢/ ١٠٠٤) ، والارتشاف (٤/ ٢١١٧) .

(٦) "حكمهن" سقطت من (ط) .

(٧) ينظر : الكتاب (١/ ٢٣٦) ، وشرح التسهيل (٢/ ٩٠) ، والارتشاف (٤/ ٢١١٨) ، والمساعد (١/ ٣٦٩) ، وشفاء العليل (١/ ٤٠١) .

لَنَزَعَتْ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَهْلَهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ ﴿٦٩﴾ (مريم: ٦٩) فضمة (أَيُّ) عنده رفع^(١) . وقد تقدم^(٢) .

الثانية: إنَّ تَقَدَّمَ على الاستفهام أحدَ المفعولين اختير نصبه نحو: علمت زيدًا مَنْ هو؛ إذ لا مانع من نصبه . ويجوز رفعه؛ لأنَّه هو المذكور بعد الاستفهام فكأنَّه هو، ونظيره جواز: إنَّ أحدًا لا يقول ذلك . و(أحدٌ) هذه نفي؛ لكنَّه لما كان الضمير المستتر في (يقول) / جُعِلَ كأنَّه واقعٌ بعد النفي^(٣) ، والاسمُ المقدَّم على الاستفهام إذا وقع بعد (أرأيت) بمعنى: أخبرني يجبُ نصبه نحو: أرأيت زيدًا مَنْ هو؛ لأنَّه ليس بمعنى شيءٍ يُعَلَّقُ^(٤) .

[١٩٨/أ]

الثالثة: قَالَ الْفَارِسِيُّ: «أَنْبَأَ وَبَبَّأَ وَإِنْ ضُمِّنَا معنى (أَعْلَمَ) لا يمتنع تعديتهما بحرف الجرِّ على الأصل ، كما لا تمتنع الحكاية بعد (متى تقول) ، ونصب (أرأيت) بمعنى: (أخبر) مفعولين»^(٥) .

فإن قيل: فهل يجوز تعليق (أرأيت) بمعنى أخبرني؟!^(٦) .

قلت: لا يلزم من محافظة حكمه الغالب - وهو الأعمال - محافظة النادر.

(١) ينظر: شرح المفصل (٨٧/٧) ، وشرح التسهيل (٩٠/٢) ، وشرح الرضي (١٠٠٥/٢) ، والارتشاف (٢١١٨/٤) .

(٢) ينظر: شرح التسهيل (٢٠٨/١) .

(٣) ينظر: شرح التسهيل (٩٠/٢) ، وشرح الرضي (٩٩٨/٢) .

(٤) ينظر: شرح التسهيل (٩١/٢) .

(٥) نسبه ابن مالك إلى الفارسي في التذكرة . شرح التسهيل (٩١/٢) .

(٦) ينظر: شرح الرضي (٩٩٩/٢) .

الرابعة: يُقَالُ: علمت أيَّ يومٍ زيدٌ قائمٌ، وغلّامٌ من ضربت بالتعليق، وإن نُصِبَ (أيُّ) بقائم و(غلّامٌ) بضربت لتوسّط الاستفهام^(١).

تنبيه: الجملة الواقعة بعد المعلق^(٢) في موضع النصب بإسقاط حرف الجر^(٣) إن تعدى به، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ (الكهف: ١٩)، أو بأنّه في موضع مفعوله إن تعدى^(٤) إلى واحد، نحو: أما ترى أيّ برقي هنا. وفي موضع مفعوليه إن تعدى إلى اثنين كقوله تعالى: ﴿وَلَنَعْلَمَنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾ (طه: ٧١)، أو في موضع ثاني مفعوليه نحو: علمت زيدًا من هو^(٥).

قال: «ومنها أنها يجوز أن تكون» إلى آخره^(٦).

أقول: ومن خصائصها أنّه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها الأول ضميرين لشيء واحد مثل: علمتني منطلقًا، وعلمتك منطلقًا؛ أي: علمت نفسي، وعلمت نفسك^(٧)، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَاطِفٌ﴾ (العلق: ٦ - ٧)، بخلاف غيرها من

(١) ينظر: شرح التسهيل (٩١/٢)، وشرح الرضي (٩٨٢/٢).

(٢) في (س): "المتعلق".

(٣) "النصب بإسقاط حرف الجر" سقط من (ط)، وفي موضعها: "مفعوله".

(٤) "به كقوله... إن تعدى" سقط من (س)؛ لانتقال النظر.

(٥) ينظر: الكتاب (٢٣٧/١)، وشرح الكافية الشافية (٥٦٣/٢)، وشرح التسهيل (٩٢/٢)، وشرح الرضي الرضي (٩٩٨/٢)، والارتشاف (٢١٢/٤).

(٦) الكافية في النحو (٢٠٥).

(٧) ينظر: المفصل (٣٥٨)، والبديع (٤٤٨/١)، وشرح الوافية (٣٦٢)، وشرح المقدمة الكافية (٩٠٣/٣)، وشرح التسهيل (٩٢/٢)، والبسيط في شرح الكافية (٤٣٧/٢)، والارتشاف (٢١٢٢/٤).

الأفعال فإنه يُعدَّل في المفعول عن الأصل حينئذ ، وهو أن يكون ضميرًا إلى لَفْظِ (نفس) مضافٍ إلى مثل ذلك الضمير فتقول : ضَرَبْتُ نَفْسِي لا ضَرَبْتُنِي ^(١) ؛ لأنَّ الغالب في الوجود أن يَغيِّرَ فاعِلُ الفعل مفعولَه ؛ إذ فعلُ الفاعِل لا يتعلَّقُ بنفسه لا متناع تأثير الشيء في نفسه ، وإنَّما يتعلَّقُ بغيره ، فلو قيل : ضَرَبْتُنِي ؛ لكانَ الفاعِلُ والمفعولُ شيئًا واحدًا من كلِّ وجه إضمارًا واتصالًا وتكلمًا ، وَيَسْبِقُ إلى الفهم ما هو الغالب ، وهو المغايرةُ بينهما ^(٢) وأنَّ المتكلمَ سَهَا بِضَمِّهِ ^(٣) الضميرَ قضاءً بالأكثر فيورثُ اللَّبَسَ ، وَضَمُّ الضميرِ لا يَدْفَعُ الإلباسَ ؛ إذ لا لا يُعتمدُ عليه مَعَ قيامِ هذا الغالبِ فأبدلوا الضميرَ بلفظِ النفسِ ؛ لِيُشعرَ بظهوره وانفصاله إلى العدول عن ذلك الغالب ^(٤) .

وهم جعلوا النفس كالأجنبي فيقولون : يا ^(٥) نفس افعلي وتفعلين . ويجوز : ما ضَرَبَنِي إلا أنا ؛ لانفصالِ ضميرِ عنهما ^(٦) فلم يتحدا لفظًا ومعنى ^(٧) .

وفي بابِ (علمتُ) لا يَغْلُبُ التَّغْيِيرُ ؛ لأنَّ عِلْمَ الإنسان وظَنَّهُ بصفاتِ نفسه أكثرُ ، فانتفى ذلك الغالب الذي غيَّرَ الأصلُ له ، فبقيت لهذه الأفعال فاعلُها ومفعولُها المضمران

(١) ينظر : الأصول (١٢١ / ٢) ، والمفصل (٣٥٩) ، وشرحه (٨٨ / ٧) ، والإيضاح في شرح المفصل (٧١ / ٢) ، وشرح التسهيل (٩٢ / ٢) ، وشرح الرضي (١٠١٠ / ٢) .

(٢) ينظر : شرح الرضي (١٠١٠ / ٢) .

(٣) في (ن ، ط) : "بضمة" ، وهي ساقطة من (س) .

(٤) ينظر : شرح المفصل (٨٨ / ٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٠٣ / ٣) .

(٥) "يا" سقطت من (س) .

(٦) في (س) : "منهما" .

(٧) ينظر : شرح المفصل (٨٨ / ٧) ، وشرح الرضي (١٠١٠ / ٢) ، والارتشاف (٢١٢٣ / ٤) .

على أصلهما من غير تغيير^(١).

ويُمنع أن يتعدى ضميرُ الفاعلِ إلى ضميرِ المفعول الثاني ؛ لأنَّ الفعلَ القلبيَّ مؤثِّرٌ في الثاني ؛ إذ به يزولُ الشكُّ عنه فيؤدِّي إلى إتحادِ الفاعلِ والمفعول ، والأوَّلُ كانَ معروفًا عنده فصارَ ذِكْرُهُ كاللغو^(٢).

حاصلهُ : أنَّ الأوَّلَ لم يؤثر فيه الفعلُ وفاعله فكأنَّه ليسَ مفعولًا فلا يقضي اتصاله إلى أن يكونَ الفاعلُ والمفعولُ شيئًا واحدًا^(٣). وجاء : فقدتني وعدمتني على الأصلِ إجراءً لهما مجرى علمتني^(٤) ؛ لأنَّهما ضداً وجدَّتني ، ولا يبعدُ حملُ الضدِّ على ضده^(٥) ، وإنْ خالفَ خالفَ القياسَ المقررَ^(٦). قال^(٧) :

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٣/ ٩٠٤).

(٢) ينظر : شرح المفصل (٧/ ٨٨).

(٣) ينظر : شرح المفصل (٧/ ٨٨) ، وشرح الرضي (٢/ ١٠١٠).

(٤) ينظر : المفصل (٣٥٨) ، والبديع (١/ ٤٤٨) ، وشرح المفصل (٧/ ٨٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/ ٩٠٤) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٧١) ، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٥٦٥) ، وشرح الرضي (٢/ ١٠١٠).

(٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٧١) ، وشرح الرضي (٢/ ١٠١٠).

(٦) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٣/ ٩٠٤).

(٧) البيت من الطويل ، وهو لجران العود النميري في ديوانه (٤) ، وينظر : معاني القرآن للفراء (٢/ ١٠٦) ، والمفصل (٣٥٩) ، وأمالى ابن الشجري (١/ ٥٨) ، وشرح المفصل (٧/ ٨٩) وشرح المقدمة الكافية (٣/ ٩٠٤) ، وشرح التسهيل (٢/ ٩٣) ، والمساعد (١/ ٣٧٣).

لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ^(١) ضَرَّتَيْنِ عِدْمَتَيْنِي وَعَمَّا أَلَقِي مِنْهُمَا مُتَزَحِّحٌ

وكقوله^(٢) :

نَدِمْتُ عَلَى مَا كَانَ مِنِّي فَقَدْتُنِي كَمَا يَنْدَمُ الْمَغْبُونُ حِينَ يَبِيعُ

تذنيب : أُلْحَقَ بها (رَأَى) الْحُلُمِيَّةُ^(٣) كما أُلْحَقَ بها في نصب المبتدأ وخبره^(٤) ، كقوله

تعالى : ﴿إِنِّي أَرَنِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ (يوسف: ٣٦) . وَقَدْ فُعِلَ ذَلِكَ بِ(رَأَى) الْبَصَرِيَّةِ^(٥) ؛ كقول

كقول عائشة رضي الله عنها : «لقد رأيتنا مع رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم ومالنا مِنْ

طَعَامٍ إِلَّا الْأَسْوَدَانِ»^(٦) . ومنه قوله^(١) :

(١) من (ن ، س ، ط) ، وفي الأصل : "على" .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لقيس بن ذريح في ديوانه (٨٤) ، ولقيس بن الملوّح في ديوانه : (٨٦) (١٥١)

وروايته فيها :

نَدِمْتُ عَلَى مَا كَانَ مِنِّي نَدَامَةً كَمَا نَدِمَ الْمَغْبُونُ حِينَ يَبِيعُ

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

والشاهد في أمالي القالي (١/١٣٧) ، وشرح التسهيل (٢/٩٣) ، وشرح الكافية الشافية (٢/٥٦٥) ، والمساعد

(١/٣٧٤) .

(٣) من (ن ، ط) ، وفي الأصل و(س) : "الحكمة" .

(٤) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٣/٩٠٣) ، وشرح التسهيل (٢/٩٢) ، وشرح الرضي (٢/١٠٠٩) .

(٥) ينظر : شرح التسهيل (٢/٩٢) ، وشرح الكافية الشافية (٢/٥٦٤) ، وشرح الرضي (٢/١٠١٠) ،

والارتشاف (٤/٢١٢٢) .

(٦) ينظر : غريب الحديث لأبي عبيد (٤/٣١٨) ، والفاائق في غريب الحديث (٢/٢١٠) ، والنهاية في غريب

الحديث والأثر (٢/٤١٩) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/٩٠٣) ، وشرح التسهيل (٢/٩٢) .

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاحِ دَرِيئَةً مِّنْ عَن يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي

تنبيه: لو انفصل أحد الضميرين جاز أن يكونا مضميرين ، نحو : إِيَّاكَ ظَلَمْتُ ، وما ظَلَمْتُ إِلَّا إِيَّاكَ^(٢) . ويمتنع أن يتصل الفاعل والمفعول مظهرًا ؛ إذا اتَّحَدَ^(٣) مدلولُهُما ، نحو : زَيْدًا ضَرَبَ ، وزَيْدًا ظَنَ قَائِمًا ؛ لأنَّ المضمَرَ لا يصلح لتفسير المظهر ، وإن انفصلَ جازَ ، نحو : ما ظَنَّ زَيْدٌ قَائِمًا إِلَّا هُوَ ، وما ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا إِيَّاهُ ؛ إذْ بالانفصال صار كالمظهر^(٤) .

تنبيه: يمتنع الإلغاء والتعليق ، وكونُ الفاعل والمفعول ضميرين لمسمى واحدٍ في فعلٍ قلبي غير متصرفٍ ، وهو : هَبْ وَتَعَلَّمْ^(٥) .

قال المالكيُّ : «الأفعال على المبتدأ والخبر أربعة أنواع :

نوعٌ مختصٌّ بالظنِّ ، ومنه : حَجَا ، كقوله^(٦) :

==

ولفظه في البخاري ومسلم : "توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد شبعنا من الأسودين ، التمر والماء" الجامع الصحيح (٣/٤٣٢، ٥٣٨٣)، وصحيح مسلم (٤/٢٢٨٣، ٢٩٧٥) .

(١) البيت من الكامل ، وهو لقطري بن الفجاءة في شعر الخوارج (١١٢) ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١/١٣٦) ، وأما ابن الشجري (٢/٥٣٧) ، وضرائر الشعر (٣٠٧) ، وشرح التسهيل (٢/٩٣) ، والمغني (٢/٤٠٥) ، والخزانة (١٠/١٥٨) ، وشرح أبيات المغني (٣/٣١٠) .

(٢) ينظر : شرح التسهيل (٢/٩٣) ، وشرح الكافية الشافية (٢/٥٦٥) ، وشرح الرضي (٢/١٠١٠) .

(٣) من (ن ، ط) ، وفي الأصل : "إذا لاتحد" .

(٤) ينظر : شرح التسهيل (٢/٩٣) ، وشرح الرضي (٢/١٠١١) .

(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية (٢/٥٥٦) ، وشرح التسهيل (٢/٨٥) ، والارتشاف (٤/٢١١٤) .

(٦) البيت من البسيط ، ينسب لتميم بن أبي بن مقبل ، ولم أجده في ديوانه ، وينسب إلى أبي شنبلة الأعرابي .

=

قَدْ كُنْتُ أَحْبُو أَبَا عَمْرٍو أَخًا ثِقَةً حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتٍ

وقد جاء متعديًا / إلى واحدٍ بمعنى : غَلَبَ ، وقَصَدَ ، وردَّ ، [وساق] ^(١) ، وَكْتَمَ ، [ب/١٩٨] وَحَفِظَ ، ولازمًا بمعنى : أَقَامَ وَبَخِلَ ^(٢) . ومنه : عَدَّ كقوله ^(٣) :

لَا ^(٤) أَعُدُّ الْإِقْتَارَ عُدْمًا وَلَكِنْ فَقَدْ مَنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الْإِعْدَامُ

قَتَرَ ، وَأَقْتَرَعَ عَلَى عِيَالِهِ ، أَي : ضَيَّقَ عَلَيْهِمُ النِّفْقَةَ ، ومنه : زَعَمَ ، كقوله ^(٥) :

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحَلَمَ بَعْدَكَ بِالْجَهْلِ

ومصدره : زَعَمَ وَزُعِمَ ، وجاء بمعنى : كَفَلَ ^(٦) ، وَرَأَسَ . ومنه : جَعَلَ ، كقوله

تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثًا ﴾ (الزخرف: ١٩) ؛ أَي :

✍ =

ينظر : شرح التسهيل (٧٧/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٥٤٣/٢) ، وتخليص الشواهد (٤٤٠) ، وأوضح المسالك (١٧٢/٢) ، وشرح الشواهد للعيني (٣١/٢) ، والدرر (٣٢٨/١) .

(١) تكملة من (ط ، س) .

(٢) ينظر : شرح التسهيل (٧٧/٢) ، وشرح الرضي (٩٨٣/٢) .

(٣) البيت من الخفيف ، وهو لأبي ذؤاد الإيادي في ديوانه (٣٣٨) ، وينظر : الأصمعيات (١٨٧) ، والشعر والشعراء (٢٣٨) ، والفاخر (٣٠٥) ، وشرح التسهيل (٧٧/٢) ، وتخليص الشواهد (٤٣١) ، والخزانة (٥٧/٣) ، والدرر (٣٢٩/١) .

(٤) في (ن) : "ألا" .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في ديوانه (١٨٥) ، وديوان الهذليين (٣٦/١) ، وشرح أشعار الهذليين (٩٠/١) ، والكتاب (١٢١/١) ، والإيضاح العضدي (١٦٧) ، والتبصرة والتذكرة (١١٤/١) ، وشرح التسهيل (٧٧/٢) ، والمغني (١٨٥/٥) ، والدرر (٣٣١/١) .

(٦) في (ن) : "كفك" ، وهو تحريف .

اعتقدوا^(١). وجاء بمعنى : صَيَّرَ وأوجد ، كقوله تعالى^(٢) : ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾
(الأنعام: ١) ، وبمعنى : أوجَبَ ، كقولهم : جعلتُ للعامل^(٣) كذا ، وبمعنى : ألقى ، نحو :
جعلتُ بعض متاعي على بعضٍ ، وبمعنى المقاربة^(٤) . ومنه : هَبْ ، كقوله^(٥) :

فَقُلْتُ أَجْرِنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأًا هَالِكًا

ونوعٌ مختصٌ باليقين ، منه : (عَلِمَ) إذا لم يكن من عُلْمَةٍ ، نحو : عَلِمْتُه عُلْمَةً فهو
أعلم ، أي : مشقوقُ الشفةِ العليا ، ولا بمعنى : عَرَفَ ، كقوله تعالى : ﴿لَا تَعْلَمُونَ
شَيْئًا﴾ (النحل: ٧)^(٦) .

ومنه : وَجَدَ وَجْدَانًا ؛ كقوله تعالى : ﴿يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ (الزمر: ٢٠) .

وجاء بمعنى : أصابَ ، وبمعنى : استَغْنَى ، وبمعنى : غَضِبَ ، وبمعنى : حَزَنَ .
ومنه : أَلْفَى ؛ كقوله^(٧) :

(١) ينظر : شرح الرضي (٩٨٦/٢) ، والارتشاف (٢٠٩٩/٤) .

(٢) "وجعلوا الملائكة ... كقوله تعالى" سقط من (ط) .

(٣) من (ن ، ط ، س) ، وفي الأصل : "العامل" .

(٤) ينظر : شرح التسهيل (٧٨/٢) .

(٥) البيت من المتقارب ، وهو لعبد الله بن همام السلولي في ديوانه (٨٥) ، وينظر : شرح التسهيل (٧٨/٢) ،
وشرح الكافية الشافية (٥٤٦/٢) ، والمغني (٢٧٨/٦) ، والهمع (٢١٣/٢) ، وشرح الأشموني
(٤٧/٢) ، وشرح أبيات المغني (٢٦٣/٧) .

(٦) ينظر : شرح التسهيل (٧٨/٢) .

(٧) البيت من الطويل ، وهو لحاتم الطائي في ديوانه : (٢١٦) ، وينسب إلى محمد بن أبي شحاذ الضبي في شرح

إِذَا أَنْتَ أُعْطِيتَ الْغِنَى ثُمَّ لَمْ تَجِدْ بِفَضْلِ الْغِنَى أُلْفَيْتَ مَالَكَ حَامِدٌ

ومنه : دَرَى ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ (الفارقة: ٣) جعل المفعول الثاني جملة استفهامية ومعلّقة ؛ لأنّه بمعنى الإعلام نحو : أعلمته أيّ الناس هو ؟^(١)

قال الحاجبي : « الاستفهام في هذه المحال ؛ لتعظيم القصة وأنها من الإجمال بمكان استحقت السؤال عنها^(٢) ؛ لأنّه لا استفهام على التحقيق ، وكلّ ما في القرآن من (أدراك) كذلك إلا قوله : (وما يُدْرِيكَ) ، فإنّه قيل : لم^(٣) يُدْرِ بِهِ^(٤) »^(٥) .

وكثُر استعماله بالباء ، نحو : دَرَيْتُ^(٦) به أي : عَلِمْتُهُ . وَإِذَا دَخَلَتْ عليه الهمزة تعدت إلى واحد بنفسه وإلى الآخر بالباء^(٧) ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ ﴾ (يونس: ١٦) .

= حـ

شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١١٩٩/٢) .

وينظر : شرح التسهيل (٧٩/٢) ، والمزهر في علوم اللغة (٣٠٦/٢) .

(١) ينظر : أمالي ابن الحاجب (٢٢١/١) .

(٢) في (ط) : "فيها" .

(٣) "لم" سقطت من (ط) .

(٤) في (س) : "يدريه" .

(٥) أمالي ابن الحاجب (٢٢١/١) .

(٦) في (ن) : "درايت" ، وهو تحريف .

(٧) ينظر : شرح التسهيل (٧٩/٢) ، والارتشاف (٢١٠٠/٤) .

ومنه : تَعَلَّمَ بمعنى : أعلم^(١) ؛ كقوله^(٢) :

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوَّهَا فَبَالِغَ بِلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ

ونوعٌ صالحٌ لهما منه : ظَنَّ ، وَحَسِبَ حُسْبَانًا ، فاستعملهما في غير اليقين مشهور^(٣) .

وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُ ظَنَّ فِي الْيَقِينِ ؛ إِذْ تَقَوَّى الرَّاجِحُ عِنْدَهُ^(٤) ، كقوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يُظُنُّونَ أَنَّهُمْ

أَنَّهُمْ مُلْقَوُا رَبِّهِمْ﴾ (البقرة: ٤٦) . وَيَقِلُّ اسْتِعْمَالُ حَسِبَ ، وَخَالَ خِيَلَةً فِيهِ^(٥) ؛ كقوله^(٦) :

حَسِبْتُ التَّقَى وَالْحَمْدَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَّاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا

وجاءَ حَسِبَ الرَّجُلُ بمعنى : صارَ لونه كالبرص ، وَخَالَ بمعنى : تكبَّر ، وَظَلَعَ

(١) ينظر : الارتشاف (٤/ ٢١٠٠) .

(٢) البيت من الطويل ، ينسب إلى زياد بن سيار .

ينظر : شرح الكافية الشافية (٢/ ٥٤٦) ، وشرح التسهيل (٢/ ٨٠) ، والمغني (٦/ ٢٧٨) ، وتخليص الشواهد

(٤٢٧) ، وأوضح المسالك (٢/ ٣١) ، وشرح ابن عقيل (١/ ٣٨٤) ، والخزانة (٩/ ١٢٩) .

(٣) ينظر : شرح التسهيل (٢/ ٨٠) .

(٤) ينظر : شرح الرضي (٢/ ٩٨٥) ، والارتشاف (٤/ ٢١٠٠) .

(٥) ينظر : شرح التسهيل (٢/ ٨٠) ، والارتشاف (٤/ ٢١٠١) .

(٦) البيت من الطويل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه (٧٧) ، وشرح ديوانه (٢٤٦) ، وينظر : شرح التسهيل

(٢/ ٨١) ، وتخليص الشواهد (٤٣٥) ، وشرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٩) ، والهمع (٢/ ٢١٦) ، والدرر

(١/ ٣٣٤) .

ورواية الديوان :

رَأَيْتُ التَّقَى وَالْحَمْدَ خَيْرَ تِجَارَةٍ

الفرس^(١).

ومنه : رأى . جاء بالمعنيين ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا ﴾
(المعارج: ٦-٧) أي : يَحْسَبُونَهُ بَعِيدًا ، ونَعْلَمُهُ قَرِيبًا^(٢) .

فإذا عُدِّي (رأى) الذي بمعنى الظَّنَّ بالهمزة صارَ متعديًا إلى ثلاثة ، وهم كثيرًا يستعملونه للمفعول محذوفًا فاعله بمعنى الظن^(٣)(٤) فمعنى أُرِيَ زيدٌ قائمًا : ظننته قائمًا؛ لأنَّه
لأنَّه إذا ظنَّه غيره قائمًا فقد ظنَّه قائمًا فيكون ظانًا ، وأكثر استعماله كذلك للمتكلم
المضارع^(٥) .

وجاء رأيته بمعنى : أبصرته . ورأيتُ^(٦) رأيي فلانٍ : اعتقدته . ورأيتُ الصيدَ -
بمعنى : أصبته في رتيته^(٧) .

ونوعٌ للتحويل من وصفٍ إلى وصف . منه : صيرَ ، وأصارَ^(٨) .

(١) ينظر : شرح التسهيل (٨١ / ٢) ، وشرح الرضي (١٠٢٢ / ٢) ، والارتشاف (٢١٠١ / ٤) .

(٢) ينظر : شرح المفصل (٨١ / ٧) ، وشرح الكافية الشافية (٥٤٣ / ٢) ، وشرح التسهيل (٨١ / ٢) ، وشرح
الرضي (٩٨٥ / ٢) ، والارتشاف (٢١٠٢ / ٤) .

(٣) "بالهمزة صار ... بمعنى الظن" سقط من (ط) ؛ لانتقال النظر .

(٤) في (س) : "وهم بمعنى الظن يستعملونه للمفعول هو محذوفًا فاعله كثيرًا" [فيها تقديم وتأخير]

(٥) ينظر : شرح المفصل (٨٢ / ٧) ، وشرح الرضي (٩٨٣ / ٢) .

(٦) في (ن) : "رأيته" .

(٧) ينظر : شرح المفصل (٨٢ / ٧) ، وشرح التسهيل (٨١ / ٢) ، (١٠٢ / ٢) .

(٨) ينظر : شرح التسهيل (٨٢ / ٢) ، وشرح الرضي (٢٠١٤ / ٢) .

وَجَعَلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ (الفرقان: ٢٣) .

ومنه : وَهَبَ ؛ كَقَوْلِهِمْ ^(١) : وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ ؛ أَيُّ : جَعَلَنِي ^(٢) .

ومنه : رَدَّ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿يُرْدُّوْنَكُمْ مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾ (البقرة: ١٠٩) ^(٣) .

(البقرة: ١٠٩) ^(٣) .

ومنه : تَرَكَ ، وَتَخَذَ ، وَاتَّخَذَ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَنَخْذَتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ (الكهف: ٧٧)

﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ (النساء: ١٢٥) ^(٤) .

وفي قوله تعالى : ﴿اتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ (العنكبوت: ٤١) ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوًا﴾ (الأنبياء:

١٧) قال الفارسي : «مُتَعَدٍّ إِلَى وَاحِدٍ» ^(٥) .

وقال ابنُ بَرّهان : حَذَفَ مَفْعُولًا فِي الْآيَتَيْنِ ، تَقْدِيرُهُ : اتَّخَذَتْ مِنْ نَسْجِهَا بَيْتًا ، وَأَنْ

يَتَّخِذَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ لَهَوًا . وَأَنَّهُ لَا يَوْجَدُ إِلَّا مُتَعَدِّيًا إِلَى اثْنَيْنِ الثَّانِي مِنْهُمَا بِمَعْنَى الْأَوَّلِ ^(٦) .

وجاء (رَأَى) الْحُلُمِيَّةَ نَاصِبًا لِلْمَبْتَدَأِ . وَخَبَرَهُ كَالْعِلْمِيَّةِ ؛ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى :

﴿إِنِّي أَرِنِّي أَغْصِرُ خَمْرًا﴾ (يوسف: ٣٦) ؛ فَإِنَّ الْإِعْمَالَ فِي ضَمِيرِي شَيْءٍ مُتَصِلِينَ مُخْتَصِّصٌ

(١) "هباء منثورًا" ومنه : وهب كقولهم "سقط من (ط)" .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية (٢/ ٥٤٨) ، والارتشاف (٤/ ٢١٠٣) .

(٣) ينظر : شرح التسهيل (٢/ ٨٢) ، والارتشاف (٤/ ٢١٠٣) .

(٤) ينظر : شرح التسهيل (٢/ ٨٢) ، وشرح الرضي (٢/ ١٠١٤) ، والارتشاف (٤/ ٢١٠٤) .

(٥) ينظر : شرح اللمع (١/ ١١٩) ، وشرح التسهيل (٢/ ٨٣) ، والارتشاف (٤/ ٢١٠٤) .

(٦) شرح اللمع (١/ ١١٩) ، وينظر : شرح التسهيل (٢/ ٨٣) .

بفعلٍ المبتدأ والخبر^(١) .

قال الفارسي: «ومنه : سمع»^(٢) .

يعني : أفعال الحواس كلها مُتَعَدِّ إلى واحد مما تقتضيه تلك الحاسة ؛ فيمتنع : أبصرت الحديث - لأنه غير مُبَصَّرٍ وغير مؤثر ، نحو : أبصرتُه . بخلاف ضربته إلا سَمِعَ - فإنه مُتَعَدِّ إلى اثنين ؛ فيكون أولُ مفعوليهِ اسمَ عينٍ وثانيهما فعل يدل على صوت . أي : يكون ممَّا يُسَمِعُ^(٣) ؛ كقوله تعالى : ﴿ سَمِعْنَا فَنَقَى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾ (الأنبياء: ٦٠) .

ويجوزُ حذفُه إنْ عَلِمَ ؛ كقوله تعالى : ﴿ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكَ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ (٧٢) أَوْ

يَفْعُونَكُمْ أَوْ يَصْرُونَ ﴾ (الشعراء: ٧٢-٧٣) / أي : هل يسمعونكم تدعون إذ تدعون؟^(٤) .

[١٩٩/أ]

وقد يُقْتَصَرُ على واحدٍ إذا كَانَ ممَّا يُسَمِعُ ، نحو : سَمِعْتُ الحديثَ^(٥) .

قال المالكي : «قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكَ ﴾ ممَّا حُذِفَ مُضَافُهُ ؛ أي : يسمعون دعاءكم ؛ فإنه يجوزُ إذا عَلِمَ^(٦) ، لا إذا لم يُعْلَمَ ؛ كقولك : سمعتُ زيدًا ؛ لأنه تقديرُ (دعاء) .

(١) ينظر : شرح التسهيل (٢/ ٨٣، ١٠٢) ، وشرح الرضي (٢/ ٩٨٦) .

(٢) الإيضاح العضدي (١٩٧) ، وينظر : شرح الكافية الشافية (٢/ ٥٤٧) ، وشرح التسهيل (٢/ ٨٤) ، وشرح الرضي (٢/ ١٠١٥) .

(٣) ينظر : شرح الرضي (٢/ ١٠١٥) ، والارتشاف (٤/ ٢١٠٦) .

(٤) ينظر : شرح التسهيل (٢/ ٨٤) .

(٥) ينظر : الإيضاح العضدي (١٩٧) ، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٥٤٧) ، والارتشاف (٤/ ٢١٠٥) .

(٦) ينظر : الإيضاح العضدي (١٩٧) .

. وغير ذلك»^(١).

وقال الحاجبي راداً كلام الفارسي: «لم يوجد ما هو مُتَعَدُّ إلى واحد وإلى اثنين بمعنى واحد، والسمعُ مُتَعَدُّ إلى واحد ولم يتوقف تعقله على المسموع منه كما لا يتوقف تعقل الشم على المشموم منه، بخلاف السرقة فإنه يتوقف على المسروق منه؛ فإنه لا يُسمَّى أخذ شيء خفية سرقة إلا إذا كان في يد غيره، فلا يتحقق معنى السرقة للغافل عن المسروق منه. ويتحقق معنى السماع للغافل عن المسموع منه، فأصل قولك: سمعتُ زيداً يقول: سمعتُ قولَ زيدٍ يقول. فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه؛ للعلم به؛ إذ^(٢) المسموع من زيد هو القول، وذكر بعده حال على وفقه تبيين خصوصية المحذوف التي لم تفهم من متعلقه. وليس هو مثل قولك الممتنع: سمعتُ قولَ زيدٍ يقول؛ لأنه عين الأول، وما نحن فيه غير الأول؛ فيفيد»^(٣).

قلت: لا يصح جعل (يقول كذا) حالاً؛ لأن المسموع قول زيد لا شيء آخر في حال كونه قائلاً؛ ولأنه يصح: سمعتُ رجلاً يقول كذا. والحال لا يصح عن نكرة؛ بل الحق أن يجعل: (يقول كذا) مفسر المحذوف فيكون مفعولاً به؛ لأنه بيان له، كما أن (زيداً قائماً) في: أخبرتُ بكراً زيداً قائماً = مصدر من حيث كونه بياناً للمصدر المحذوف.

وجاء (سمع) بمعنى: أصغى؛ كقوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَاِ الْأَعْلَى﴾ (الصفات: ٨). واستجاب، نحو: سمع الله لمن حمده. وإن وقع على ما سُمع يتعدى إلى

(١) ينظر: شرح التسهيل (٢/ ٨٤)، وينظر: أمالي ابن الحاجب (١/ ١٨٨).

(٢) من (ن، ط، س)، وفي الأصل: "إذا".

(٣) أمالي ابن الحاجب (١/ ١٨٨، ١٨٩).

واحد، نحو : سَمِعْتُ قَوْلَكَ ^(١) . ومنه ^(٢) :

سَمِعْتُ : النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ : اَنْتَجِعِي بِلَا لَا

لأنَّه أَرَادَ سَمِعْتُ هَذَا الْكَلَامَ ^(٣) .

وَلَا يَلْحَقُ (ضَرَبَ) الْمُتَعَلِّقُ بِالمَثَلِ بِهَذَا الْبَابِ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ضَرَبَ مَثَلٌ ﴾ (الحج :

٧٣) ؛ لِأَنَّهُ لَا يُكْتَفَى فِي مَبْنَى مَفْعُولٍ هَذَا الْبَابِ بِمَرْفُوعِهِ ^(٤) .

وَيَقَالُ لِلْمُقَدَّمَةِ ^(٥) عَلَى (صَيَّرَ) وَهِيَ ^(٦) أَرْبَعَةٌ عَشَرَ فِعْلًا : أَفْعَالُ الْقُلُوبِ ؛ لِقِيَامِ

مَعَانِيهَا بِالْقَلْبِ ^(٧) . فَالنَّوْعُ الرَّابِعُ دَاخِلَةٌ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ لَكِنَّهَا لَيْسَتْ قَلْبِيَّةً .

قَالَ : « فلبعضها معنى آخر » ^(٨) إلى آخره .

أَقُولُ : تَقَرَّرَ أَنَّ التَّعْدِي بِاعتبار معنى الفعل ، فَمَا مَرَّ مِنَ الْأَفْعَالِ إِنَّمَا تَعَدَّتْ إِلَى اثْنَيْنِ

(١) ينظر : شرح التسهيل (٢ / ٨٤) .

(٢) البيت من الوافر ، وهو لذي الرمة في ديوانه (٣ / ١٥٣٥) ، ويُنظر : المقتضب (٤ / ١٠) ، والكامل

(٢ / ٥٦٨) ، وسر الصناعة (١ / ٢٣٢) ، ودرة الغواص (٢٠٩) ، وأسرار العربية (٣٩٠) ، والخزانة

(٩ / ١٦٧) .

(٣) ينظر : شرح التسهيل (٢ / ٨٤) .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية (٢ / ٥٥٠) ، وشرح التسهيل (٢ / ٨٥) ، وشرح الرضي (٢ / ١٠١٤) ،

والارتشاف (٤ / ٢١٠٦) .

(٥) في (س) : " المتقدمة " .

(٦) من (ن ، ط) ، وفي الأصل : " وهو " .

(٧) ينظر : شرح التسهيل (٢ / ٨٥) .

(٨) الكافية في النحو (٢٠٥) .

باعتبار أن معناها يقتضي منسوباً ومنسوباً إليه^(١)؛ فإذا استعمل بعض منها بمعنى لا يقتضي إلا متعلقاً واحداً لا يتعدى إلا إلى واحد^(٢).

فمنه^(٣): ظننتُ. إذا استُعْمِلَتْ بمعنى اهتمتُ^(٤). وهو إذا قَوِيَ الشَّكُّ بالنَّظَرِ إلى المرجوح يرادفُ الوهمَ. ف ظننتُ زيِّداً - في معنى: اهتمتُهُ. أي: أخذتُهُ مكاناً لوهمي^(٥).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ (التكوير: ٢٤) أي: بمظنون، أي بمتَّهم^(٦).

ومنه: علمتُ زيِّداً - بمعنى: عرفتُ شخصه. وهو العِلْمُ بنفسِ الشيء من غير حُكْمٍ عليه^(٧).

ورأيتُه بمعنى: أَبْصَرْتُهُ^(٨). ووجدت الضَّالَّةَ بمعنى: أَصْبَتْهَا^(٩).

(١) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٩٠٥/٣).

(٢) ينظر: شرح المفصل (٨١/٧)، والإيضاح في شرح المفصل (٦٣/٢)، وشرح المقدمة الكافية (٩٠٥/٣).

(٣) "فمنه" سقطت من (ط).

(٤) ينظر: الكتاب (١٢٦/١)، وشرح المفصل (٨١/٧)، وشرح الوافية (٣٦٣)، وشرح المقدمة الكافية (٩٠٥/٣)، وشرح الرضي (٩٨٥/٢)، والارتشاف (٢١٠١/٤).

(٥) ينظر: شرح المفصل (٨١/٧).

(٦) ينظر: الجمل (٣٠)، والتبصرة والتذكرة (١١٥/١)، والمفصل (٣٥٦)، وأسرار العربية (١٥٧)، والبدیع (٤٤٤/١)، وشرح المفصل (٨١/٧).

(٧) ينظر: الجمل (٣٦)، والتبصرة والتذكرة (١١٦/١)، والمفصل (٣٥٦)، وأسرار العربية (١٥٩)، وشرح وشرح المقدمة الكافية (٩٠٥/٣)، وشرح الكافية الشافية (٥٤٢/٢).

(٨) ينظر: الجمل (٣٠)، والمفصل (٣٥٦)، وشرحه (٨١/٧).

ولم يذكر وَجَدَ بمعنى : غَضِبَ ، ولا رَأَيْتَهُ بمعنى : أَصْبَتْهُ في رثته ، ولا زَعَمَ بمعنى : كَفَلَ ، ولا حَسِبْتَهُ بمعنى : عَدَدْتُهُ ، ونحوها ؛ لأنَّه أرادَ بهذا الكلام ألاَّ يتوهم أنَّ الأفعال إذا كانت بمعنى آخر قلبي ، أو قريب من معانيها القلبية تتعدى إلى اثنين أيضًا . و وَجَدَ بمعنى : غَضِبَ ونحوه ، ليس بواحد منهما ، بخلاف (علمت) بمعنى : عَرَفْتُ^(٢) ؛ فإنَّه قلبي . وبخلاف رأى بمعنى : أَبْصَرَ ، وَوَجَدَ بمعنى : أَصَابَ ؛ فإنَّهما وإن لم يكونا قلبيين قُرْبَ^(٣) معناهما جدًّا من معناهما^(٤) القلبي ؛ فإنَّ رأى بمعنى : أَبْصَرَ ، عَلِمَ بالحاسة . وَمَعْنِيَا وَجَدْتُ الضَّالَّةَ ووجدته قائمًا : الإِصابة . إلا أنَّ الثاني الإِصابة على صفة . وإنَّما يُدْفَعُ الوهم في موقعه .

خاتمة : يُحْكَى بالقول وبما اشْتُقَّ منه ؛ كالماضي والمضارع ، وبما اشْتُقَّ منهما ؛ كاسمي الفاعل ، والمفعول الجملة^(٥)^(٦) . ويُنْصَبُ بها المفرد المؤدي معنى الجملة ؛ كالحديث ، والخبر ، والقصة ، والشَّعر . نحو : قُلْتُ حديثًا ، أو شعرًا ، وأقولُ قصةً^(٧) .

=

(١) ينظر : التبصرة والتذكرة (١١٥/١) ، والمفصل (٣٥٦) ، وأسرار العربية (١٦٠) ، وشرح المفصل (٨٢/٧) ، والإيضاح في شرح المفصل (٦٣/٢) ، وشرح الرضي (١٠٢٢/٢) .

(٢) من (س) ، وفي الآخر : "عرف" .

(٣) في (ط) : "قريب" ، وهو تحريف .

(٤) "جدًّا من معناهما" سقط من (س) ؛ لانتقال النظر .

(٥) "الجملة" سقطت من (ن) .

(٦) ينظر : الكتاب (١٢٢/١) ، وشرح التسهيل (٩٤/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٥٦٧/٢) ، وشرح الرضي (١٠١٦/٢) .

(٧) ينظر : شرح التسهيل (٩٤/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٥٦٧/٢) ، وشرح الرضي (١٠١٩/٢) .

مثال حكاية الجملة : قوله تعالى : ﴿وَإِنْ تَعَجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَاءِذَا كُنَّا تُرَابًا أَعِنَّا

لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (الرعد: ٥) ﴿وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ (البقرة: ٢٨٥) و ﴿قُولُوا ءَامَنَّا

بِاللَّهِ﴾ (البقرة: ١٣٦) وَقَدْ يَنْصَبُ بِهِ مَفْرَدًا يُرَادُ بِهِ مَجْرَدُ اللَّفْظِ ، نحو : قُلْتُ كَلِمَةً^(١) ، ومنه :

قوله تعالى : ﴿سَمِعْنَا فَتَى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ * إِبْرَاهِيمُ﴾ الأنبياء: ٦٠ أي : يُطْلَقُ عَلَيْهِ هَذَا الاسم^(٢). قال صاحبُ الكشف : «هُوَ مِنَ الْجُمْلَةِ ؛ إِذْ تَقْدِيرُهُ : هَذَا إِبْرَاهِيمُ»^(٣).

وبنو سُلَيْمٍ يَنْصُبُونَ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ بِالْقَوْلِ وَبِفُرْعِهِ ؛ إِنْ حَاقَّا لَهَا بـ (ظَنَنْتَ) ، وَيَفْتَحُونَ (أَنَّ) الْوَاقِعَةَ بَعْدَهُمَا^(٤) ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ إِذَا دَخَلَ جُمْلَةً مَفِيدَةً يَتَصَوَّرُهَا الْقَلْبُ ، وَيَتَرَجَّحُ عَنْده ، وَهُوَ الظَّنُّ ، وَالْعِبَارَةُ عَنْهُ بِاللِّسَانِ الْقَوْلُ^(٥).

وَقَدْ تَجَرَّى الْعِبَارَةُ عَلَى حَسَبِ الْمَعْبَرِ عَنْهُ ؛ وَلِذَا قَالُوا : هَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ أَيُّ رَأْيُهُ وَمَعْتَقَدُهُ^(٦).

وَجَمِيعُ الْعَرَبِ يَنْصُبُونَهَا بِالْمُضَارِعِ الْمُسْتَدِ إِلَى الْمُخَاطَبِ إِذَا قُصِدَ بِهِ الْحَالُ بَعْدَ اسْتِفْهَامٍ

(١) ينظر : الجمل (٣٢٧) ، وشرح التسهيل (٩٤ / ٢).

(٢) ينظر : شرح التسهيل (٩٤ / ٢).

(٣) ينظر : الكشف (١٥٢ / ٤) ، وشرح التسهيل (٩٤ / ٢) ، والبحر المحيط (٤٤٧ / ٧).

(٤) ينظر : الكتاب (١٢٤ / ١) ، والجمل (٣٢٨) ، والتبصرة والتذكرة (١١٧ / ١) ، والمفصل (٣٥٦) ، والبدیع

والبدیع (٤٤٨ / ١) ، وشرح الكافية الشافية (٥٦٧ / ٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٤٣٢ / ٢).

(٥) ينظر : شرح المفصل (٧٩ / ٧).

(٦) ينظر : المصدر السابق.

متصل^(١)؛ كقوله^(٢) :

مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَاسِمَا يَحْمِلُنَّ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

الْقُلُوصُ : الشَّابَّةُ مِنَ النَّاقَةِ وَالْجَمْعُ قُلُوصٌ^(٣) ، وَالرَّوَاسِمُ : رِيَّاحٌ تُثِيرُ التُّرَابَ وَتَدْفِنُ الْآثَارَ^(٤) . وَكَقَوْلِ عَمْرِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ^(٥) :

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا ؟!

أَي : حَانَ مَفَارِقَتُنَا عَمَّنْ نَحْبُهُ فِي غَدٍ فَمَتَى تَظُنُّ اجْتِمَاعَنَا ؟^(٦)

(١) ينظر : الكتاب (١/ ١٢٢) ، والجمل (٣٢٧) ، والمفصل (٣٥٥) ، والبديع (١/ ٤٤٧) ، وشرح التسهيل (٢/ ٩٥) ، وشرح الرضي (٢/ ١٠٢٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/ ٤٣١) .

(٢) البيتان من الرجز ، وهما لهدبة بن الخشرم العُدْري في شعره (١٤١ ، ١٤٢) . ويُنظر : الجمل (٣٢٨) ، والمقرب (١/ ٢٩٥) ، وشرح التسهيل (٢/ ٩٥) ، واللسان (١١/ ٥٧٢) ، وتحليص الشواهد (٤٥٦) ، والخزانة (٩/ ٣٣٦) ، والدرر (١/ ٣٥٠) .

ورواية الديوان :

مَتَى تَظُنُّ الْقُلُوصَ الرِّوَاسِمَا يَبْلُغُنَّ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

(٣) ينظر : الصحاح (قلص ٣/ ١٠٥٤) ، واللسان (٧/ ٧٩) ، وتاج العروس (١٨/ ١٢١) .

(٤) ينظر : جوهرة اللغة (رمس ٢/ ٧٢٠) ، واللسان (٦/ ١٠١) ، وتاج العروس (١٦/ ١٣٤) .

(٥) البيت من الكامل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (٢٩٧) الوطنية ، (٥٧٤) السعادة . وينظر : الكتاب (١/ ١٢٤) ، والجمل (٣٢٨) ، والتبصرة والتذكرة (١/ ١١٨) ، والمفصل (٣٥٦) ، وشرح المفصل (٧/ ٨٠) ، وأوضح المسالك (٢/ ٧٤) ، والخزانة (٢/ ٤٣٩) .

(٦) ينظر : شرح المفصل (٧/ ٨١) .

ومنه : قول عمرو بن معدي كرب^(١) :

عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتْ

فلو فصلت ، ولو بـ (أنت) يَرْجِعُ إلى الحكاية ، نحو : أنت تقول : زيدٌ منطلقٌ؟^(٢) ، ولو فصل بالظرف ، أو الجار والمجرور لم يبطل الإلحاق^(٣) ؛ كقوله^(٤) :

أَبْعَدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمِلِي بِهِمْ أَمْ دَوَامُ الْبُعْدِ مَحْتُومًا ؟

والحكاية جائزة مع شروط الإلحاق ؛ لأنها الأصل^(٥) ؛ ولذا أنشد بيت عمرو بن معدي كرب بالرفع والنصب^(٦) .

ويجوز فتح وكسر (إنّ) إذا وقعت بعد القول ونحوه ، والمعنى لا يتغير^(٧) .

وأنا أقول - وبالله التوفيق - : إنّما شرط كونه حالًا وخطابًا ؛ لأنّ الشيء إنّما يُحْمَلُ

(١) البيت من الطويل ، وهو لعمرو بن معدي كرب في ديوانه (٧٢) . وينظر : الأصمعيّات (١٢٢) ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١٥٩/١) ، وشرح التسهيل (٩٥/٢) ، والمغني (٣٧٦/٢) ، وشرح الأشموني (٧٣/٢) ، والخزانة (٤٣٦/٢) ، وشرح أبيات المغني (٢٣٦/٣) .

(٢) ينظر : شرح المفصل (٧٩/٧) ، وشرح الكافية الشافية (٥٦٨/٢) ، وشرح التسهيل (٩٥/٢) .

(٣) ينظر : شرح التسهيل (٩٥/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٥٦٨/٢) .

(٤) البيت من البسيط ، لم أقف له على نسبة .

ينظر : شرح التسهيل (٩٦/٢) ، والمغني (١٢٣/٦) ، وتحليص الشواهد (٤٥٧) ، وشرح الشواهد للعيني (٥١/٢) ، والهمع (٢٤٧/٢) ، وشرح أبيات المغني (١٠٧/٨) ، والدرر (٣٥١/١) .

(٥) ينظر : التبصرة والتذكرة (١١٨/١) ، وشرح الكافية الشافية (٥٦٩/٢) ، وشرح الرضي (١٠٢٢/٢) .

(٦) ينظر : شرح التسهيل (٩٦/٢) .

(٧) ينظر : المفصل (٣٥٦) ، وشرحه (٨٢/٧) ، وشرح الرضي (١٠١٥/٢) .

على المجاز إذا تعدّر الحقيقة ، ولا يتعدّر إذا كان ماضياً ، أو مستقبلاً ، أو للغائب . أمّا إذا كان حالاً يتعدّر ؛ لأنّه إذا كان مَنْ بحضرتك في القول أو عدمه لا يسأل عنه ؛ لظهور ما وقع منهما فيجب أن يُحمّل على الظن^(١) ، وكذا الإنسان لا يسأل عن قول وظنّ نفسه ؛ لتحقيقها عنده . وشرط الاستفهام ؛ لأنّه قرينة الظنّ إذ^(٢) السؤال يكون عما يريد^(٣) ويعتقده ، ولا يكون مطلعاً عليه لخفائه والقول الحقيقي الحاضر لا خفاء فيه بخلاف ظنّ غيرك فإنّه قلبي^(٤) . وشرط عدم الفصل بغير الظرف ؛ لأنّه إذا بعد (يقول) عن أداة الاستفهام يضعف عن كونه استفهاماً كما خرج (زيد) عن أن يختار نصبه إذا فصل بينه وبين الهمزة بـ (أنت) في قولك : أنت زيد مررت به ؟ أمّا قول كميته^(٥) :

أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ؟^(٦)

فمُجَوِّزُهُ : أن (جهالاً) مؤخرٌ تقديرًا ؛ لأنّه مفعول^(٧) . أراد بني لؤيٍّ : قريشاً ؛ لأنّها

(١) ينظر : شرح المفصل (٧/ ٧٩) .

(٢) من (ن ، ط) ، وفي الأصل : "إذا" .

(٣) "يريد" سقطت من (ط) .

(٤) ينظر : شرح المفصل (٧/ ٧٩) .

(٥) "كميته" سقطت من (س) .

(٦) البيت من الوافر ، وهو للكميت بن زيد الأسدي في ديوانه (ص ٣٩٥) .

وينظر : الكتاب (١/ ١٢٣) ، والمقتضب (٢/ ٣٤٨) ، وشرح أبيات سيويه لابن السيرافي (١/ ٢١٧) ، والمفصل

(٣٥٥) ، وشرح المفصل (ص ٧/ ٧٩) ، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٥٦٨) ، وتخليص الشواهد (٤٥٧) ،

والخزانة (٢/ ٤٣٩) .

(٧) ينظر : شرح المفصل (٧/ ٨٠) ، وشرح التسهيل (٢/ ٩٦) .

لأنّها تنتمي إلى لؤي . يذكر في هذا البيت فَضَلَ قريشٍ على أهل اليمن، وأنكرَ على المخاطب انقيادَهُ لهم ، وإيثارَهُ إياهم في الحكمِ على قريشٍ^(١) .

فإن وقعَ بعد القول مفردٌ غيرُ المذكورين فهو جزءٌ جملةٌ حُذِفَ جزءُها^(٢) الآخرُ؛ كقوله تعالى : ﴿ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾ (هود: ٦٩) تقديره : قالوا سلّمنا سلامًا، قال سلامٌ عليكم ، أو تحييتُكم سلامٌ^(٣) .

ويجوز من حيث العربية رفعُهما ونصبُهما ، ورفعُ أحدها ونصبُ الآخر^(٤) .
ويُلحَقُ الكوفيونَ النداءَ والدُّعاءَ ونحوهما بالقول في حكاية الجملة بعدها^(٥) ، لا البصريون^(٦) . فقوله : ﴿ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ، وَكَانَ فِي مَعْرِلٍ يَبْنِي أَرْكَبَ مَعَنَا ﴾ (هود: ٤٢) ، وقوله : ﴿ فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ ﴾ (إبراهيم: ١٣) ، وقوله : ﴿ دَعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أُنجَيْنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴾ (يونس: ٢٢) . فيُحَكى عند الكوفيين بما قبلها^(٧) .

وَبِقَوْلٍ مُقَدَّرٍ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ . وهو الصحيح ؛ لأنَّ حَذْفَ الْقَوْلِ اسْتِغْنَاءٌ بِمَقُولِهِ

(١) ينظر : شرح المفصل (٧/ ٨٠) .

(٢) في (س) : " خبرها " ، تحريف .

(٣) ينظر : الجمل (ص ٣٢٧) ، وشرح الرضي (٢/ ١٠١٩) .

(٤) ينظر : شرح الرضي (٢/ ١٠٢٠) .

(٥) ينظر : شرح التسهيل (٢/ ٩٦) ، وشرح الرضي (٢/ ١٠٢٠) .

(٦) ينظر : شرح التسهيل (٢/ ٩٦) .

(٧) ينظر : شرح التسهيل (٢/ ٩٧) ، وشرح الرضي (٢/ ١٠٢١) .

ثابت^(١) ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ (آل عمران: ١٠٦) ؛ إذ تقديره : فيقال لهم : ﴿ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ (آل عمران: ١٠٦) . فتقدير القول^(٢) في ما نحن فيه حملاً على الثابت أولى من جعله محكيًا بما قبله^(٣) ، ولأنه جاء بعد الأشياء القول مصرحاً ، وذلك يدل على تقديره في بقية الباب^(٤) ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رَجَا لَا يَعْرِفُونَهُمْ بِسِمَتِهِمْ قَالُوا مَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ ﴾ (الأعراف: ٤٨) ، وكقوله تعالى : ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنِّي أَهْلِي ﴾ (هود: ٤٥) .

وَقَدْ يُضَافُ الْقَوْلُ أَوْ الْقَائِلُ إِلَى الْمَحْكِيِّ^(٥) ؛ كقوله^(٦) :

قَوْلُ يَا لِلرَّجَالِ يُنْهَضُ مِنَّا مُسْرِعِينَ الْكُھُولَ وَالشُّبَّانَا

وكقوله^(٧) :

(١) ينظر : شرح التسهيل (٩٦ / ٢) ، وشرح الرضي (١٠٢١ / ٢) .

(٢) في (س) : " القوم " ، وهو خطأ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل (٩٦ / ٢) ، وشرح الرضي (١٠٢١ / ٢) .

(٤) ينظر : شرح التسهيل (٩٧ / ٢) .

(٥) ينظر : المصدر السابق .

(٦) البيت من الخفيف ، لم أقف له على نسبة .

ينظر : شرح التسهيل (٩٧ / ٢) ، والمغني (٢١٣ / ٥) ، والهمع (٢٤٥ / ٢) ، وشرح أبيات المغني (٢٨٨ / ٦) ، والدرر (٣٤٩ / ١) .

(٧) البيت من الكامل ، لم أقف له على نسبة .

ينظر : شرح التسهيل (٩٨ / ٢) ، والمغني (٢١٤ / ٥) ، والهمع (٢٤٥ / ٢) ، وشرح أبيات المغني (٢٨٩ / ٦) ،

وَأَجَبْتُ قَائِلَ : كَيْفَ أَنْتَ ؟ بِ : صَالِحٌ حَتَّى مَلَأْتُ وَمَلَّنِي عَوَّادِي

وتوجيه رفع (صالح) أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرُهُ : يَقُولُ : أَنَا صَالِحٌ . فَحُذِفَ ^(١) .

وَقَدْ يُسْتَعْنَى بِالْقَوْلِ عَنِ الْمَحْكِيِّ فِي الصَّلَةِ وَغَيْرِهَا ^(٢) ؛ كَقَوْلِهِ ^(٣) :

لَمْ يَأْغُرُوا لَمْ تَعُدْ بِالذِّي قَدْ سَتَ فَتَلْقَاهُ إِذَا خُذِلْتَ نَصِيرًا

وكقولك : قَالَ زَيْدٌ وَلَوْ رَأَى لَفَرَّ . تَرِيدُ : قَالَ زَيْدٌ يَغْلِبُنِي وَلَوْ رَأَى لَفَرَّ ^(٤) .

وقد يعكس ؛ كما مرَّ في الآيات ، وكقوله تعالى : ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ

[٢٠٠/أ]

بَابِ ﴿٢٣﴾ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴿الرعد: ٢٣- ٢٤﴾ أَي : قَائِلِينَ سَلَامٍ عَلَيْكُمْ ^(٥) ^(٦) .

✍ =

والدرر (١/ ٣٤٩) .

(١) ينظر : شرح التسهيل (٩٨/ ٢) .

(٢) ينظر : المصدر السابق .

(٣) البيت من الخفيف ، لم أقف له على نسبة .

ينظر : شرح التسهيل (٩٨/ ٢) .

(٤) ينظر : شرح التسهيل (٩٨/ ٢) .

(٥) "عليكم" سقطت من (ط ، س) .

(٦) ينظر : المصدر السابق .

[الأفعال الناقصة]

قال : «النَّاقِصَةُ»^(١) .

أقول : هي أفعال ؛ لتصرّفها تصرّف الأفعال ، نحو : كَانَ يَكُونُ كُنْ لَا يَكُنْ^(٢) فهو كائن^(٣) .

واشتركت هذه الأفعال في أَنَّ وَضَعَهَا لِأَنَّ تُنْسَبَ [إلى]^(٤) فاعِلِهَا باعتبارِ تَقْرِيرِ وثبوتِ صفةٍ لَهُ بحسبِ مدلولاتها مِنَ الْكَوْنِ والصيرورة وغيرهما^(٥) ، فمعنى : كَانَ زَيْدٌ قائماً - ثبوتُ القيامِ لَهُ في الماضي . ومعنى : صارَ زَيْدٌ قائماً - صيرورةُ القيامِ لَهُ فيه . ومعنى : لَيْسَ زَيْدٌ قائماً - انتفاءُ القيامِ عنه حالاً^(٦) . لَا يُقَالُ (قَامَ) فِي : قَامَ زَيْدٌ : تَقْرِيرُ^(٧) الْقِيَامِ لِفَاعِلِهِ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ تَقْرِيرُ فاعِلِهَا على صفةٍ غيرِ مدلولها ؛ وَمِنْ ثَمَّةِ احتاجَتْ إلى جُزْأَيْنِ ؛ إِذْ لَا بَدَّ مَعَ ذِكْرِهَا مِنْ ذِكْرِ ذَلِكَ الْفَاعِلِ وصفته^(٨) .

(١) الكافية في النحو (٢٠٦) .

(٢) "لا يَكُنْ" سقطت من (ن) .

(٣) ينظر : الأصول (٨٢ / ١) ، وشرح المفصل (٨٩ / ٧) ، والبسيط في شرح الكافية (٤٤٣ / ٢) .

(٤) تكملة من (ن) .

(٥) ينظر : أسرار العربية (١٣٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٠٦ / ٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٧١ / ٢) ،

والبسيط في شرح الكافية (٤٤٤ / ٢) .

(٦) ينظر : الأصول (٨٢ / ١) .

(٧) من (س) ، وفي الآخر : "تقرر" .

(٨) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٧١ / ٢) .

ومرفوع هذه الأفعال يُسمَّى اسمًا ، ومنصوبها خبرًا مضافين إلى عامليهما ؛ إشعارًا بأنَّهما معمولاهما^(١) ؛ إذ يُضَافُ بأدنى سبب^(٢) ؛ وليس اسمًا وخبرًا لهذه الأفعال^(٣) .

ولم يُسمَّ المرفوعُ فاعلاً - وإنَّ كانَ فاعلاً بالحقيقة - ، ولا المنصوبُ مفعولاً ؛ فرقاً بين أسماء معمولي الفعل الناقص ، ومعمولي الفعل التام ، نحو : ضربَ زيدٌ عمرًا . لِيُعْلَمَ مِنْ إطلاقِها ما هو المقصودُ من نوعي الفعل ، مع أنَّ منصوبه ليس مفعولاً بالحقيقة^(٤) . وتوضيحه : أَنَّهُ لَمْ يُغَايِرِ الفاعلَ .

وُسَمِّيتْ ناقصةً ؛ لأنَّها لو اقتصرَ فيها على مرفوعها لا يكونُ كلامًا . بخلافِ سائر الأفعال^(٥) .

وقيلَ : إنَّها^(٦) أفعالٌ من جهة اللفظِ فقط ؛ لتصرفها^(٧) ، ودلالاتها على زَمَنِ وجودِ الخبرِ ونحوه^(٨) . فقولك : كان زيدٌ قائماً - بمنزلة : زيدٌ قائمٌ أمس . ولمْ يدلَّ على المصدرِ

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٧٢ / ٢) ، وشرح ابن الناظم (٩٢) .

(٢) ينظر : المصدر السابق .

(٣) ينظر : المصدر السابق .

(٤) ينظر : شرح المفصل (٩٠ / ٧) ، والإيضاح في شرح المفصل (٧٢ / ٢) .

(٥) ينظر : المفصل (٣٦٠) ، وشرحه (٨٩ / ٧) ، والإيضاح في شرح المفصل (٧٢ / ٢) ، وشرح التسهيل (١ / ٣٤١) ، وشرح الرضي (٢ / ١٠٢٣) ، والارتشاف (٣ / ١١٥١) ، والتذيل والتكميل (٤ / ١٣٢) .

(٦) في (ط) : "لأنَّها" .

(٧) "لتصرفها" سقطت من (س) .

(٨) ينظر : شرح المفصل (٨٩ / ٧) ، والبسيط في شرح الكافية (٤٤٢ / ٢) .

الذي هو الفعل الحقيقي ؛ إذ لم تدلّ على قيام مَصْدَرِهَا بفاعلِها^(١) ، فنقصت وخرجت عن وضع الأفعال^(٢) .

وقال الزّجّاجي^(٣) : «إِنَّهَا حُرُوفٌ»^(٤) ؛ لَأَنَّهَا لَا تُؤَكِّدُ بِالْمَصْدَرِ ، وَلَا تَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ ، الْحَدَثِ ، وَلَا تَتَمُّ مَعَ اسْمٍ كَلَامًا»^(٥) .

قلتُ : لَهَا مَصَادِرُ ؛ لَصَحَّةِ قَوْلِكَ : أَعْجَبَنِي كَوْنُكَ قَائِمًا . وَإِنَّمَا لَمْ يُؤَكِّدْ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْكَلَامِ الْخَبْرُ لَا هِيَ ، فَلَا يُؤَكِّدُ ، وَدَالٌّ عَلَى حَدَثٍ قَائِمٍ بِالْخَبَرِ . وَلَمْ يَتَمَّ مَعَ الْاسْمِ كَلَامًا ؛ لِأَنَّ وَضْعَهَا لِتَقْرِيرِ الْفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ ، وَعَدَمِ وَجُودِ بَعْضِ خَوَاصِ الشَّيْءِ فِيهِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ حَقِيقَتِهِ إِذَا كَانَ لِمَانِعٍ ؛ فَإِنَّ الْعَلَمَ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ اسْمًا عَدَمُ دُخُولِ اللَّامِ فِيهِ^(٦) .

وقال الجرجانيُّ ، وابنُ جنِّي ، وابنُ بَرّهَان : إِنَّ النِّوَاقِصَ أَفْعَالٌ لَفْظًا . وَسَمَّوْهَا أَفْعَالًا عِبَارَةً ؛ لِتَصَرُّفِهَا وَدَلَالَتِهَا عَلَى زَمَنِ وَقَوَعِ الْخَبَرِ مِنْ مَاضٍ أَوْ مُسْتَقْبَلٍ ، لَا حَقِيقَةً ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَدُلَّ عَلَى الْحَدَثِ^(٧) .

(١) في (ن ، ط) : "بفاعلها" .

(٢) ينظر : الأصول (٨٢ / ١) ، والتخمير (٢٨٣ / ٣) .

(٣) في (س) : "الجرجاني" .

(٤) "حروف" سقطت من (س) .

(٥) الجمل (٤١) ، وينظر : أسرار العربية (١٣٢) ، والبسيط في شرح الجمل (٦٦١ / ٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٤٤٣ / ٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٥٦٠ / ٢) .

(٦) ينظر : أسرار العربية (١٣٣) .

(٧) ينظر : اللمع (٣٦) ، والتهام في تفسير أشعار هذيل (١٧١) ، والمقتصد (٣٩٨ / ١) ، وشرح اللمع لابن

فقال الأكثرون : هُوَ باطلٌ ؛ لأنَّهم معترفون بفعليتها ، وهي لا تَحَقُّقُ بدونِ الدَّلالةِ على الحدث بحروفه وعلى الزمانِ بصيغته ، ولأنَّه لو كانت دلالتها على الزمانِ فَقَطْ لكانَ كُلُّها بمعنى ؛ فلا^(١) تفارق صَارَ ، وما زَالَ كَانَ معنى^(٢) . ولأنَّ [أَنْ]^(٣) المصدرية تَدْخُلُ عليها كقوله تعالى : ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾ (الأعراف: ٢٠) والداخلُ^(٤) عليه (أَنْ) في تأويلِ المصدر . وما لم يدل عليه لا يؤوَّلُ به^(٥) . وَقَدْ جَاءَ مَصْدَرُهَا^(٦) كقوله^(٧) :

بِئْذِلْ وَحِلْمٍ^(٨) سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

==

برهان (١/٤٩) ، وشرح التسهيل (١/٣٣٨) .

وينظر : المقتضب (٣/٩٧) ، والأصول (١/٨٢) ، والبصريات (١/٢٣٢) ، والبغداديات (١١٣) ، وأسرار العربية (١٣٣) ، وشرح المفصل (٧/٨٩) ، والتوطئة (٢٢٤) .

(١) من (ن ، ط ، س) ، وفي الأصل "لا" ، تحريف .

(٢) ينظر : التخدير (٣/٢٨٤) ، وشرح التسهيل (١/٣٣٨) ، وشرح الرضي (٢/١٠٢٣) ، والتذييل والتكميل (٤/١٣٣ ، ١٣٦) .

(٣) تكملة من (ن ، ط) .

(٤) من (ن ، ط ، س) ، وفي الأصل "والدليل" .

(٥) ينظر : شرح التسهيل (١/٣٣٩) ، والتذييل والتكميل (٤/١٣٥) .

(٦) ينظر : المصدران السابقان .

(٧) البيت من الطويل ، لم أقف له على نسبة .

ينظر : شرح التسهيل (١/٣٣٩) ، وشرح الكافية الشافية (١/٣٨٧) ، والتذييل والتكميل (٤/١٣٥) ، وتخليص الشواهد (٢٣٣) ، وأوضح المسالك (١/٢٣٩) ، وشرح الشواهد للعيني (١/٣٦٥) ، الهمع (٢/٧٤) ، والدرر (١/٢١٣) .

(٨) في (س) : "وحكم" ، تحريف .

ولأنَّه لو لم يدلَّ على الحدث لا يُبنى منه اسمُ فاعِلٍ ؛ لأنَّه لا يدلُّ على الزمانِ ، بل يدلُّ على الحدثِ وما قام به هو^(١) . وقد قال صلى الله عليه وسلم^(٢) : (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ كَائِنٌ لَكُمْ أَجْرًا أَوْ كَائِنٌ عَلَيْكُمْ وَزُرًّا)^(٣) ، وَللَزِمَ أَنْ لَا^(٤) يُبْنَى مِنْهُ الْأَمْرُ^(٥) ، وقد قال تعالى : ﴿ كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ ﴾ (النساء: ١٣٥) . وظاهرُ كلامِ سيبويه أنَّها دالةٌ على المصادرِ^(٦) ، ونصَّ السيرافي على جواز تأكيد (كان) بمصدرها^(٧) .

وأنا أقول : إِنَّمَا قَالَ الْجُرْجَانِيُّ وَمَنْ مَعَهُ مَا قَالُوهُ ؛ لِأَنَّ معاني : كَانَ زيدٌ قائمًا ، أو أصبحَ ، أو ما زالَ زيدٌ قائمًا - [قبل]^(٨) زماننا ، وفي الصبحِ الماضي ، وفي جميعِ الزمانِ الماضي ، ولأنَّها لو دلَّت على الحدث لاستقلَّت بمرفوعها كلامًا . لكنَّ مَنْ دَقَّقَ النَّظَرَ^(٩) ، وكانَ ذاكِ اطلَّع على حقيقتها ، وقالَ : هِيَ أفعالٌ دالةٌ على الحدثِ القائمِ بالنسبةِ أي :

(١) ينظر : شرح التسهيل (١/ ٣٤٠) ، والتذييل والتكميل (٤/ ١٣٧) .

(٢) "صلى الله عليه وسلم" في موضعها بياض في (ط) .

(٣) ينظر : مصنف ابن أبي شيبة (١٠/ ٤٨٤ ، ٣٠٦٣٦) ، وسنن الدارمي (٢/ ٤٣٤) ، والفائق في غريب الحديث (٣/ ٢٨٦) ، والتذييل والتكميل (٤/ ١٣٧) .

(٤) "لا" سقط من (س) .

(٥) ينظر : شرح التسهيل (١/ ٣٤٠) ، والتذييل والتكميل (٤/ ١٣٧) .

(٦) ينظر : الكتاب (١/ ٤٦) ، وشرح التسهيل (١/ ٣٤٠) ، وشرح الرضي (٢/ ١٠٢٣) .

(٧) ينظر : شرح السيرافي (٢/ ٣٥٥ ، ٣٦٦) ، وشرح التسهيل (١/ ٣٤٠) .

(٨) تكملة من (ط ، س) .

(٩) في (س) : "البطن" ، تحريف .

على مصادر^(١) ثابتة بمصادر أخبارها؛ فمعنى : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَبَاتَ بَكْرٌ قَائِمًا - ثبتَ كَوْنُ قِيَامِ زَيْدٍ ، وَثَبَتَ بَيْتُوتُهُ^(٢) قِيَامَ بَكْرٍ . كَمَا كَانَ مَعْنَى : قَامَ زَيْدٌ - حَصَلَ قِيَامُ زَيْدٍ^(٣) .
ولذا قَالَ سَيَوِيهِ : «إِنَّمَا تَقُولُ : كَانَ عَبْدُ اللَّهِ أَخَاكَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُخْبَرَ عَنْ الْأَخُوَّةِ»^(٤) .

فَبَيَّنَ أَنَّ (كَانَ) مُسْنَدَةٌ إِلَى النِّسْبَةِ^(٥) ، وَأَنَّ مَعْنَاهُ : ثَبَتَ أَخُوَّةُ عَبْدِ اللَّهِ لَكَ .
وإِذَا دَلَّتْ عَلَى أَحْدَاثٍ قَائِمَةٍ بِالْأَخْبَارِ لَا بَدَّ مِنْ ذِكْرِهَا مَعَهَا .
فَإِنْ قِيلَ : يَلْزَمُ نِسْبَةُ الْفِعْلِ إِلَى زَيْدٍ ، وَمَعْنَاهُ قَائِمٌ بغيره .

قُلْتُ : لَا بَأْسَ فِيهِ إِذَا قَامَ ذَلِكَ الْغَيْرُ بِزَيْدٍ ؛ إِذْ الْقَائِمُ بِالْقَائِمِ بِالشَّيْءِ قَائِمٌ بِهِ .

/ فَإِنْ قِيلَ : يَلْزَمُ حِينَئِذٍ أَنْ يَسْتَقِلَّ بِالْأَسْمِ كَلَامًا . [٢٠٠/ب]

قُلْتُ : إِذَا كَانَ قِيَامُ (صَارَ) مَثَلًا بِزَيْدٍ مِنْ جِهَةِ قِيَامِ بَخْبِرِهِ الْقَائِمِ بِهِ يَلْزَمُ ذِكْرُ الْخَبْرِ ؛
لئَلَّا يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ مِمَّا قَامَ بِهِ بِلَا وَاسِطَةٍ .
فَظَهَرَ أَنَّ فِي النِّوَاقِصِ ثَلَاثَةً مَذَاهِبَ : أَنَّهَا حُرُوفٌ ، أَنَّهَا أَفْعَالٌ لَفْظًا ، أَنَّهَا أَفْعَالٌ حَقِيقِيَّةٌ .

(١) من (ن) ، وفي الآخر : "مصادرهما" .

(٢) في (ن) : "ببوتة" .

(٣) ينظر : شرح التسهيل (١/ ٣٤١) .

(٤) الكتاب (١/ ٤٥) ، وينظر : الأصول (١/ ٨٢) ، وشرح المفصل (٧/ ٨٩) ، وشرح التسهيل (١/ ٣٤١) .

(٥) ينظر : شرح التسهيل (١/ ٣٤١) .

وَلَمْ يَذْكُرْ سَبِيحُهُ مِنْهَا^(١) إِلَّا كَانَ ، وَصَارَ ، وَمَا دَامَ ، وَلَيْسَ^(٢) ، ثُمَّ قَالَ : «وَمَا كَانَ
 نَحْوُهُنَّ مِنْ أَفْعَالٍ لَا يُسْتَعْنَى عَنْ أَخْبَارٍ»^(٣) ؛ لِعَدَمِ قِيَامِ مَصَادِرِهَا بِفَوَاعِلِهَا . فَأَلْحَقَ الْجَمَاعَةُ
 بِهَا : (بَات) ، و (آض) ، و (عَاد) ، وَغَيْرَهَا ؛ لِأَنَّ كُلَّهَا لِتَقْرِيرِ الْفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ^(٤) .
 وَقَالَ الْمُتَأَخَّرُونَ : (جَاء) تَامٌ^(٥) وَمَتَعَدٌّ غَالِبًا . وَقَدْ أُسْتُعْمِلَ لِأَزْمًا ، نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ
 إِلَى عَمْرٍو^(٦) . وَقَدْ جَاءَ نَاقِصَةً ؛ كَقَوْلِ الْخَوَارِجِ لِابْنِ عَبَّاسٍ حِينَ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْحَقِّ مِنْ قَبْلِ
 قَبْلِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٧) : «مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ ؟»^(٨) . ثُمَّ صَارَ هَذَا الْقَوْلُ مَثَلًا^(٩) .
 وَإِنَّمَا قِيلَ : (جَاء) فِيهِ نَاقِصَةٌ ؛ لِأَنَّ الْمَنْصُوبَ بِهَا عَيْنُ الْمَرْفُوعِ بِهَا ؛ إِذْ مَعْنَاهُ : أَيُّ

(١) في (ن) : "فيها" ، تحريف .

(٢) ينظر : الكتاب (١/ ٤٥) ، وشرح السيرافي (٢/ ٣٦٠) ، والمفصل (٣٦٠) ، والبدیع (١/ ٤٦٠) ،
 والإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٧٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/ ٤٤٣) .

(٣) الكتاب (١/ ٤٥) ، ويُنظر : المفصل (٣٦٠) ، والبدیع (١/ ٤٦٠) ، والتخمير (٣/ ٢٨٤) ، والبسيط في
 شرح الكافية (٢/ ٤٤٤) ، والتذيل والتكميل (٤/ ١٦٨) .

(٤) ينظر : المفصل (٣٦٠) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٧٣) .

(٥) من (ن) ، وفي الأصل "تامة" .

(٦) ينظر : شرح المفصل (٧/ ٩٠) .

(٧) في (س) : "عليه السلام" .

(٨) ينظر : الكتاب (١/ ٥٠) ، وشرح السيرافي (٢/ ٣٨٧) ، النكت (١/ ١٨٧) ، والمفصل (٣٦٠) ، وشرحه
 (٧/ ٩٠) ، والمقرب (١/ ٩٢) ، وشرح الكافية الشافية (١/ ٣٩١) ، وشرح الرضي (٢/ ١٠٣) .

(٩) ينظر : الكتاب (١/ ٥١) ، وعبارته : (لأنه بمنزلة المثل فالزموه التاء) ، ويُنظر : شرح السيرافي (٢/ ٣٨٩) ،
 ، والتذيل والتكميل (٤/ ١٦٣) ، والارتشاف (٣/ ١١٦٥) ، ولم أجده في كتب الأمثال .

حاجة صارت حاجتك^(١) ومحتاجاً إليها بالنسبة إليك . أو معناه : لم يصِر الأمر الذي جئت عندنا له حاجتك ، أي : لم تَحْتَج إليه^(٢) .

ولم يذكر الحاجب أنه قول الخوارج ، وصار مثلاً ، وقال : إنما أُجْري (جاء) مجرى (صار) ؛ لاشتراكهما في الانتقال . فالمعنى لهذا الكلام : حصول الفاعل على معنى ما ذكر منصوباً في الصيرورة^(٣) .

ثم إن كان (ما) نافية وجب أن يكون مستتر (جاءت) لشيء تقدم ذكره^(٤) ، فيكون معناه : نفي أن يكون ذلك الشيء على قدر حاجة المخاطب ؛ كما لو كان المخاطب محتاجاً إلى غرارة ، فطلب من المتكلم غرارة لذلك الاحتياج من كيل صبرة أو غيرها فيها ، فصنعها^(٥) ، ولم تصلح له ؛ لضيقها أو لرقتها ، فقال : ما جاءت ؛ أي : ما صارت هذه الغرارة التي صنعها^(٦) على قدر المحتاج إليه . أي : لا ثقة^(٧) .
وإن كانت استفهامية يعود مستتر (جاءت) إليها^(٨) .

(١) ينظر : الكتاب (١/ ٥٠) ، وشرح السيرافي (٢/ ٣٨٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/ ٩٠٧) .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٣/ ٩٠٧) .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٣/ ٩٠٧) .

(٤) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٣/ ٩٠٧) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/ ٥٦٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/ ٤٤٤) ، والارتشاف (٣/ ١١٦٥) .

(٥) في (س) : "فصيغها" ، تصحيف .

(٦) "ولم يصلح ... التي صنعها" سقط من (س) .

(٧) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٣/ ٩٠٧) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/ ٤٤٤) .

(٨) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٣/ ٩٠٧) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/ ٥٦٢) ، والبسيط في شرح الكافية

وَأَنْتَ (ما) ^(١) - وَإِنْ كَانَ (ما) مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ مَذْكُورًا - ؛ لِأَنَّهَا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى
مَوْثُوتٌ ؛ لِأَنَّهُ عَيْنُ حَاجَتِكَ لِلإِخْبَارِ بِهَا عَنْهُ ^(٢) ، فَيَكُونُ كَقَوْلِهِمْ : مَنْ كَانَتْ أُمُّكَ ؟ أَيِ : أَيَّْةُ
امْرَأَةٍ أُمُّكَ ^(٣) . وَيَكُونُ مَعْنَاهُ : أَنَّ الْمَخَاطَبَ احتَاجَ مِنْ شَيْءٍ إِلَى مَقْدَارٍ ^(٤) مُخْصِصٍ مِنْ مَنْ
أَوْ ^(٥) مَنِّينَ تَبَيَّنَ لَهُ ، فَيَسْأَلُهُ الْمُتَكَلِّمُ عَنْ حَقِيقَةِ ذَلِكَ بِاعْتِبَارِ مَقْدَارِهِ ^(٦) . فَيَكُونُ الْمَعْنَى : أَيُّ
مَقْدَارٍ صَارَتْ حَاجَتُكَ وَمَطْلُوبُكَ الَّذِي يَتِمُّ بِهِ أَمْرُكَ؟ ^(٧)

وَقَالَ الْحَاجِبِيُّ : «مَعْنَاهُ : أَيُّ مَقْدَارٍ حَصَلَ بِاعْتِبَارِ حَاجَتِكَ» ^(٨) .

قُلْتُ : لَوْ كَانَ مَعْنَاهُ ذَلِكَ لَا يَكُونُ بِمَعْنَى : صَارَ .

وَقَدْ اسْتَعْمَلَ (فَعَدَ) بِمَعْنَى : (صَارَ) فِي قَوْلِهِمْ : أَرَهَفْتُ الشَّفْرَةَ حَتَّى قَعَدْتُ كَأَنَّهَا

✍ =

(٢ / ٤٤٤) ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ (٤ / ١٦٣) .

(١) "ما" سَقَطَتْ مِنْ (س) .

(٢) يَنْظُرُ : الْكِتَابُ (١ / ٥٠) ، وَشَرْحُ السِّيَرَا فِي (٢ / ٣٨٨) ، وَالنَّكَتُ فِي تَفْسِيرِ الْكِتَابِ (١ / ١٨٧) ، وَالتَّخْمِيرُ

(٣ / ٢٨٤) ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ (٧ / ٩١) ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ (٢ / ١٠٣١) .

(٣) يَنْظُرُ : الْكِتَابُ (١ / ٥١) ، وَشَرْحُ السِّيَرَا فِي (٢ / ٣٨٩) ، وَالتَّخْمِيرُ (٣ / ٢٨٤) ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ (٧ / ٩١) ،

وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٣ / ٩٠٧) ، وَالبَّسِيطُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (٢ / ٤٤٤) .

(٤) مِنْ (ن ، ط ، س) ، وَفِي الْأَصْلِ : "إِلَى شَيْءٍ مِنْ مَقْدَارٍ" .

(٥) فِي (ط) : "مَرَادٍ" .

(٦) يَنْظُرُ : شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٣ / ٩٠٧) .

(٧) فِي (ن) : "أَجْرَكَ" ، تَحْرِيفٌ .

(٨) شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٣ / ٩٠٧) .

حرية^(١). والظاهر أنه أُسْتُعْمِلَ (جاء) بمعنى : (صار) في غير الكلام المذكور كقولهم : جاء البرُّ قفيزين. وليس (قفيزين) حالاً ؛ إذ ليس المراد منه أن البرَّ جاء في نفسه بل المراد حُصُولُهُ على هذه الصفة^(٢).

والظاهر أن (قعد) يُسْتَعْمَلُ مع (كأنه) في غير الكلام المذكور ، بمعنى : صار ، نحو: قعد زيد كأنه سلطان. وأنه^(٣) لا يستعمل بدونه بمعنى (صار) ، فيمتنع : قعد زيد قائماً بمعنى : صار قائماً^(٤).

وقال الزمخشري : (تقعد)^(٥) في قوله تعالى : ﴿فَنَقَعَدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ (الإسراء: ٢٩) ((بمعنى تصير))^(٦).

قال المالكي : «الأفعال الناقصة : كُلُّ فِعْلٍ لَا يَسْتَعْنِي مَرْفُوعُهُ عَنْ مُخْبِرٍ عَنْهُ . كما أن أفعال القلوب : كُلُّ فِعْلٍ لَا يَسْتَعْنِي مَنْصُوبُهُ عَنْ مُخْبِرٍ بِهِ»^(٧).

(١) ينظر : المفصل (٣٦٠) ، والبديع (١ / ٤٦٠) ، والتوطئة (٢٢٧) ، وشرح المفصل (٧ / ٩١) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢ / ٧٣) ، وشرح التسهيل (١ / ٣٤٧) ، والوافية في شرح الكافية (٢٨٣) .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢ / ٧٣) ، وشرح الرضي (٢ / ١٠٣١) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢ / ٥٦٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٢ / ٤٤٥) ، والتذيل والتكميل (٤ / ١٦٤) ، والارتشاف (٣ / ١١٦٥) .

(٣) في (ن) : "فإنه" ، تحريف .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢ / ٧٤) ، والبسيط في شرح الكافية (٢ / ٤٤٥) .

(٥) "بدونه بمعنى ... تقعد" سقط من (س) .

(٦) الكشف (٢ / ٦٥٧) ، وينظر : التذيل والتكميل (٤ / ١٦٤) ، والارتشاف (٣ / ١١٦٥) .

(٧) ينظر : شرح الكافية الشافية (١ / ٤٠٨) .

قلتُ : حَدَّ الحَاجِبِيَّ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ الْمَالِكِيُّ أَثَرُ مَا ذَكَرَهُ الْحَاجِبِيُّ وَلَا زِمَّةً.

قال : «تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ»^(١) إِلَى آخِرِهِ .

أقولُ : هَذَا تَقْرِيرٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِّهَا ؛ لِأَنَّهُ يَظْهَرُ بِقَوْلِهِ : تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ - أَنَّ فَاعِلَهَا كَانَ مُبْتَدَأً قَبْلَ دُخُولِهَا ، وَأَنَّ الصِّفَةَ كَانَتْ خَبَرًا لَهُ^(٢) . بِخِلَافِ : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا .

وَتَبَيَّنَ بِقَوْلِهِ : «لِإِعْطَاءِ الْخَبَرِ حُكْمَ مَعْنَاهَا»^(٣) مَعْنَى تِلْكَ الصِّفَةِ ، أَيِ : الْخَبَرِ بَعْدَ دُخُولِهَا مِنْ أَنَّهَا تَحْصُلُ لِلْفَاعِلِ عَلَى حَسَبِ مَعْنَى الْفِعْلِ الدَّاخِلِ فِيهِمَا وَمُقْتَضَاهُ ، وَهُوَ : إِعْطَاؤُهُ إِيَّاهُ^(٤) - حُكْمَ - أَيِ : أَثَرٍ - مَعْنَاهُ ؛ مِنْ إِبْثَابٍ ، وَنَفْيٍ ، وَصِيرُورَةٍ ، وَوَقْتٍ مُخْصُوصٍ ، وَاسْتِمْرَارٍ . مَثَلًا : (أَصْبَحَ) مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَعْنَاهُ : اسْتَمَرَّ فِي هَذَا الْوَقْتِ حَاصِلٌ لِلْجُزْأَيْنِ ؛ إِذْ كِلَاهُمَا فِي وَقْتِ الصُّبْحِ ، لَكِنْ خُصَّصَ أَثَرُ مَعْنَاهُ ، وَهُوَ وَجُودُ شَيْءٍ فِي وَقْتِ الصُّبْحِ دُونَ غَيْرِهِ بِالْخَبَرِ الَّذِي هُوَ مَوْضِعُ الْفَائِدَةِ ، فَتَكُونُ نَسْبَتُهُ إِلَى مَنْ هُوَ لَهُ فِي هَذَا الْوَقْتِ . فَأَعْطِيَ (أَصْبَحَ) فِي قَوْلِكَ : أَصْبَحَ زَيْدٌ عَالِمًا - فَائِدَةَ الْإِصْبَاحِ ؛ حَتَّى صَارَ يَعْنِي : أَنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَى زَيْدٍ فِي هَذَا الْوَقْتِ^(٥) دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَوْقَاتِ . وَأَثَرُ مَعْنَاهُ فِي الْخَبَرِ ظُهُورُهُ فِيهِ ، وَقِيَامُهُ بِهِ بِالْحَقِيقَةِ .

وَأَيْضًا (صَارَ) لَمَّا كَانَ مَعْنَاهُ الْإِنْتِقَالُ وَجَبَ أَنْ يُعْطِيَ وَيُوجِبَ لـ (عَالِمًا) فِي قَوْلِكَ :

(١) الكافية في النحو (٢٠٦) .

(٢) ينظر : الإيضاح العضدي (١٣٤) ، والمقتصد (٣٩٧/١) ، والبسيط في شرح الكافية (٤٤٥/٢) .

(٣) الكافية في النحو (٢٠٦) .

(٤) من (س) ، وفي الآخر : "إِيَّاهَا" .

(٥) "فأعطى أصبح ... هذا الوقت" سقط من (ط) ؛ لانتقال النظر .

صارَ زيدٌ^(١) عالماً - أثر الانتقال حتى يكون المعنى : إنَّ العِلْمَ انتقلَ إليه فَظَهَرَ فيه ؛ لا غير .
فيعملُ فيهما / لاقتضائها إياهما^(٢) كما عَمِلَ (ظننتُ) في المبتدأ وخبره .

[أ/٢٠١]

وَرَفَعَتِ المبتدأ على الفاعلية على الأصحَّ^(٣) . وقيل : على التَّشْبِيهِ به^(٤) ؛ إذ لا بدَّ أنْ
يَرَفَعَ الفِعْلُ وشبهه ونُصِبَ الخبرُ على التشبيه بالمفعول^(٥) ويجوزُ أن يكونَ (إعطاء) مضافاً
إلى الفاعل ، أي : ليفيدَ الخبرُ أنَّ أثرَ معنى (أصبح) ونحوه له .

قال : «(وَكَانَ) تكونُ ناقصة»^(٦) إلى آخره .

أقول : شَرَعَ يبيِّنُ معانيها باعتبارِ ما بَوَّبَ لَهُ ولغيره - إنَّ كَانَ لها معنى غَيْرُ ما بَوَّبَ
له-^(٧) . والأفعالُ الناقصةُ أنواعٌ : نوعٌ لا شَرَطَ له في كونه ناقصةً^(٨) ، ونوعٌ مشروطٌ بأنْ
يكونَ منفياً أو منهيّاً ، ونوعٌ مشروطٌ بأنْ يليَ (مَا) الظَّرْفِيَّةَ ؛ وهي المَصْدَرِيَّةُ التي يُقْصَدُ بها

(١) "زيد" سقطت من (س) .

(٢) في (س) : "إياها" .

(٣) ينظر : الكتاب (٤٥/١) ، والمقتضب (٩٧/٣ ، ٨٦/٤) ، وعلل النحو (٢٤٥) ، وشرح التسهيل (٣٣٧/١) .

(٤) ينظر : الأصول (٨٢/١) ، والتبصرة والتذكرة (١٨٥/١) ، وأسرار العربية (١٣٨) ، واللباب (١٦٧/١) ،
والبسيط في شرح الجمل (٦٦٢/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٤٤٦/٢) ، والتذييل والتكميل (١١٦/٤) .

(٥) ينظر : الكتاب (٤٥/١) ، وعلل النحو (٢٤٥) ، والمقتصد (٣٩٨/١) ، وأسرار العربية (١٣٨) ، وشرح
التسهيل (٣٣٧/١) ، وشرح ابن الناظم (٩٢) ، والارتشاف (١١٤٦/٣) .

(٦) الكافية في النحو (ص ٢٠٧) .

(٧) "ولغيره إن ... بوب له" سقط من (س) .

(٨) هكذا في النسخ .

التوقيئ^(١) .

فَمِنْ الْأَوَّلِ : (كَانَ) وَهُوَ أُمُّ الْبَابِ ، وَأَكْثَرُ تَصَرُّفًا .

ومعناها الأصلي إذا كانت ناقصة : ثُبُوتُ خبرها لفاعلها ؛ أي^(٢) : إعطاؤها^(٣) الخبرَ
الخبرَ حكمَ معناها في الماضي دونَ التَّعَرُّضِ لأُولِيَّةٍ ولا انقطاعٍ كغيره مِنَ الْأَفْعَالِ الْمَاضِيَةِ^(٤)

وقد يُقْصَدُ به الدوامُ كما قُصِدَ بـ(مَا زَالَ) ؛ كقوله تعالى : ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا
بَصِيرًا﴾ (النساء: ١٣٤)^(٥) .

أو الانقطاع ؛ كقولِ الفقيرِ : كَانَ لِي مَالٌ . وكقوله تعالى : ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ عِندَ
عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾ (آل عمران: ١٠٣) ، فيحتاجُ إلى قرينة^(٦) .

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٩٠٨/٣) .

(٢) في (س) : "أثر" .

(٣) من (ط) ، وفي بقية النسخ "أعطاها" .

(٤) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه (١٨٠/١) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٠٨/٣) ، والبسيط في شرح
الكافية (٤٤٦/٢) .

(٥) ينظر : شرح السيرافي (٣٥٤/٢) ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه (١٨٠/١) ، والتخمير (٢٨٩/٣) ،
وشرح الوافية (٣٦٤) ، وشرح التسهيل (٣٤٥/١) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٥٦٣/٢) .

(٦) ينظر : شرح السيرافي (٣٥٤/٢) ، والنكت (١٨٠/١) ، والتخمير (٢٨٩/٣) ، وشرح المقدمة الكافية
(٩٠٨/٣) ، وشرح الوافية (٣٦٤) ، وشرح التسهيل (٣٤٥/١) ، وشرح الرضي (١٠٣٣/٢) .

وقد يكون بمعنى : صَارَ^(١) ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًا ۖ فَكَانَتْ

هَبَاءً مُنْبَثًا ۖ ﴾ (الواقعة: ٥-٦) وكقوله^(٢) :

بَيْهَاءَ قَفَرٍ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ^(٣) فِرَاخًا بَيُوضُهَا

التَّيْهَاءُ : البادية التي لا عِلْمَ فيها للمهتدي يهتدي بها^(٤) ، والحَزْنُ : ما غَلِظَ من الأرض^(٥) . شَبَّهَ مَطِيَّهَ فِي السَّرْعَةِ ، وَانْقِطَاعِ اللَّيْلِ بِقَطَا أَفْرَحَتْ وَبَعْدَتْ لِلانْتِجَاعِ^(٦) .

وَقَرَّرَ بِأَنَّهَا : لَيْسَتْ تَامَّةً ، وَإِلَّا يَكُونُ (فِرَاخًا) حَالًا ، فَيَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الْبَيْضُ حَالًا كَوْنِهِ يَبُوضًا فِرَاخًا^(٧) ، وَلَا زَائِدَةً^{(٨)(٩)} ، وَلَا مَا فِيهِ ضَمِيرُ الشَّأْنِ ؛ لِأَنَّ (فِرَاخًا) مَنْصُوبٌ ،

(١) ينظر : أسرار العربية (١٣٧) ، وشرح المفصل (١٠٢/٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٠٨/٣) ، وشرح المقدمة الجزولية (٧٦٥/٢) ، والتوطئة (٢٢٤) ، وشرح الكافية الشافية (٣٩٢/١) ، والبسيط في شرح الكافية (٤٤٦/٢) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أحمَر الباهلي في ديوانه (١١٩) . وينسب لابن كنزة .
 ينظر : المقتصد (٤٠٢/١) ، والمفصل (٣٦٣) ، وأسرار العربية (١٣٧) ، وشرح الشواهد الإيضاح (٥٢٥) ،
 والتخمير (٢٨٩/٣) ، وشرح المفصل (١٠٢/٧) ، والإيضاح في شرح المفصل (٨٠/٢) ، والخزانة (٢٠١/٩) .

(٣) من (ن) ، وفي بقية النسخ "كان" .

(٤) ينظر : تهذيب اللغة (٢١٠/٦) ، واللسان (٤٨٢/١٣) .

(٥) ينظر : اللسان (حزن ١١١/١٣) ، والقاموس المحيط (١١٨٩) ، وتاج العروس (٤١٤/٣٤) .

(٦) ينظر : شرح المفصل (١٠٢/٧) .

(٧) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٨٠/٢) .

(٨) في (ط) : "فائدة" ، تحريف .

(٩) ينظر : المصدر السابق .

ولأنّه يلزُم الإخبارُ عَنِ البَيضِ بأنّه فراخٌ^(١).

ولا ناقصةٌ ؛ لأنّه يُشعرُ بأنّ الفرخَ سابقٌ على البيضِ ، وقد كان البيضُ سابقاً على الفرخ^(٢). فتعيّن أن يكونَ بمعنى : صارَ .

وقد يكونُ فيها ضميرُ الشَّانِ^(٣) ؛ كقوله^(٤) :

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ : شَامِتٌ وَآخِرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

على روايةٍ رُفِعَ (صنفان)^(٥).

وهي النَّاقِصَةُ بالحقيقة^(٦) ، إلا أنّه لما انفردتُ بأحكامٍ لم توجد في أخواتها ، وهي :

(١) ينظر : المصدر السابق .

(٢) ينظر : التخمير (٢٨٩/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٨٠/٢) .

(٣) ينظر : الجمل (٤٩) ، والمفصل (٣٦٣) ، والبديع (٤٦١/١) ، وشرح المفصل (١٠٠/٧) ، وشرح المقدمة المقدمة الكافية (٩٠٨/٣) ، وشرح الرضي (١٠٣٤/٢) ، والارتشاف (١١٥٣/٣) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو للعُجَيْرِ السَّلُولِي في ديوانه : (٢٢٥) .

وينظر : الكتاب (٧١/١) ، والنوادر في اللغة (٤٤٢) ، والجمل (٥٠) ، والمقتصد (٤٢٠/١) ، وأمالي ابن الشجري (١١٦/٣) ، وأسرار العربية (١٣٦) ، وشرح المفصل (١٠٠/٧) ، شرح ابن الناظم (٩٩) ، والخزانة (٧٢/٩) .

وروايته في الديوان : كان الناسُ صنفين ، وفي النوادر : كان الناسُ صنفين ، وعلى هاتين الرواتين لا شاهد فيه على ما سبق من أجله .

(٥) ينظر : شرح المفصل (١٠١/٧) .

(٦) ينظر : التخمير (٢٨٨/٣) ، وشرح المفصل (١٠١/٧) ، والإيضاح في شرح المفصل (٧٩/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٠٨/٣) ، والبسيط في شرح الكافية (٤٤٧/٢) ، والارتشاف (١١٥٣/٣) .

كَوْنُ مَرْفُوعِهَا ضَمِيرُ الْحَدِيثِ ، وَمَبْهَمًا ، وَخَبَرُهَا جُمْلَةٌ ، وَخَلَوَّهَا عَنْ ضَمِيرٍ عَائِدٍ عَلَى اسْمِهَا - جُعِلَتْ قِسْمًا بِرَأْسِهَا ؛ تَنْبِيْهَا لِلْمَبْتَدِئِ عَلَى تِلْكَ الْأَحْكَامِ ، وَتَقْرِيْبًا عَلَيْهِ ^(١) .

تَنْبِيْهٌ : خَبْرُ كَانٍ وَأَخْوَاتِهِ وَإِنْ كَانَ كَخَبَرِ الْمَبْتَدَأِ - وَخَبْرُ الْمَبْتَدَأِ يَجُوزُ حَذْفُهُ لِلْقَرِيْنَةِ ؛ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ . لِقَائِلٍ : مَنْ فِي الدَّارِ ؟ . وَكَالْمَفْعُولِ ^(٢) . وَيَجُوزُ حَذْفُهُ = يَمْتَنِعُ ^(٣) حَذْفُهُ مُطْلَقًا ^(٤) .

قَالَ ابْنُ يَعِيشَ : «لَأَنَّهُ كَالْعَوَاضِ عَنْ حَدَثِ الْفِعْلِ» ^(٥) .

وَقُلْتُ : لِلْعَنَايَةِ بِهِ ؛ إِذُ الْإِتْيَانُ بِالْأَفْعَالِ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ مَنَاطُ الْفَائِدَةِ ، وَالْإِتْيَانُ بغيرِهِ ؛ لِبَيَانِ مَعْنَى فِيهِ يَدُلُّ عَلَى الْعَنَايَةِ بِهِ . وَحَذْفُهُ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْعَنَايَةِ بِهِ ^(٦) .

وَقَدْ تَكُونُ تَامَّةً بِمَعْنَى : حَدَثَ ^(٧) . وَثُبُوتُ كُلِّ [شَيْءٍ] ^(٨) بِحَسْبِهِ :

فِتَارَةٌ يَعْبَرُ عَنْهُ بِ(حَدَثَ) ^(١) ؛ كَقَوْلِهِ ^(٢) :

(١) ينظر : شرح المفصل (١٠١/٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٠٨/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٧٩/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٤٤٧/٢) .

(٢) في (ط) : "فكالمفعول" .

(٣) في (ن ، س) : "ويمتنع" .

(٤) ينظر : شرح المفصل (٩٧/٧) .

(٥) شرح المفصل (٩٠/٧) ، وانظر : البغداديات (١١٣) ، والتبام (١٧١) ، والمقتصد (٣٩٨/١) ، وأسرار العربية (١٣٣) ، والبسيط في شرح الكافية (٤٤٣/٢) ، والتذيل والتكميل (١٣٣/٤) .

(٦) "وحذفه يدل على عدم العناية به" سقط من (س) ؛ لانتقال النظر .

(٧) "حدث" سقطت من (س) .

(٨) تكملة من (س) .

إِذَا كَانَ الشَّتَاءُ فَأَدْفِنُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدُمُهُ الشَّتَاءُ

وتارة بـ(حَضَرَ) ؛ كقوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ

مَيْسَرَةٍ﴾ (البقرة: ٢٨٠) (٣) .

وتارة بـ(وَقَعَ) ؛ كقولك : مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ . أَي : حَدَثَ . إِذْ لَا رَادَّ لَهُ (٤) .

وتارة بمعنى : حَصَلَ ، نحو : المقدور كائنٌ ، وكن فيكون (٥) .

وُسَمِيَتْ تامةً لاستغنائها عن الخبر ؛ لِأَنَّهَا تَسْتَقِلُّ مَعَ مَرْفُوعِهَا كَلَامًا (٦) ؛ لِأَنَّ مَدْلُومَهَا مَعْنَى يُنْسَبُ إِلَى فاعلها من غير تقييد .

==

(١) ينظر : شرح السيرافي (٣٥٤/٢) ، والمقتصد (٤٠١/١) ، وأسرار العربية (١٣٤) ، وشرح المفصل (٩٧/٧) ، وشرح الجزولية (٧٦٦/٢) ، والإيضاح في شرح المفصل (٧٨/٢) ، وشرح التسهيل (٣٤٢/١) .

(٢) البيت من الوافر ، ينسب للرَّبِيعِ بْنِ صَبْعٍ الْفَزَارِيِّ .

ينظر : الجمل (٤٩) ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس (٣٩) ، وأسرار العربية (١٣٥) ، وشرح التسهيل (٣٤٢/١) ، والتذيل والتكميل (١٣٨/٤) ، والارتشاف (١١٥٣/٣) ، وتخليص الشواهد (٢٤٢) ، والخزانة (٣٨١/٧) .

(٣) ينظر : الجمل (٤٩) ، والبديع (٤٦١/١) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٠٩/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٤٠٩/١) ، وشرح التسهيل (٣٤٢/١) ، والتذيل والتكميل (١٣٨/٤) ، والارتشاف (١١٥٤/٣) .

(٤) ينظر : الكتاب (٤٦/١) ، وعلل النحو (٢٤٩) ، والبغداديات (١١٤) ، وشرح السيرافي (٣٥٤/٢) ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه (١٨٠/١) ، والمفصل (٣٦٢) ، وشرح الكافية الشافية (٤٠٨/١) .

(٥) ينظر : المفصل (٣٦٢) ، وشرحه (٩٨/٧) ، والإيضاح في شرح المفصل (٧٨/٢) .

(٦) ينظر : شرح المفصل (٩٨/٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٠٩/٣) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٥٦٤/٢) .

وقَدْ تكونُ زائدةٌ ، وهي التي سقوطها لا يُجَلَّ بالمعنى الأصلي^(١) ، ولمْ يعملْ في شيء أصلاً ؛ أي : يبقى معنى الكلام بعد حذفه على ما كان قبله إلا في التأكيد ؛ كقولهم : إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا . لأنَّ المرادَ منه المدحُ . ويحققُهُ بالأفضلية الموجودة . ولو لمْ تكنْ زائدةٌ يُرادُ منه أفضليةٌ ماضيةٌ^(٢) . وأيضًا : يَلْزَمُ تَقَدُّمُ خَيْرٍ (إِنَّ) على اسمها ، وهو غيرُ ظرفٍ^(٣) . وقال^(٤) :

جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانِ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ

الخيْلُ الْمُسَوِّمَةُ : المعلمة^(٥) ، وَالْعِرَابُ مِنَ الْخَيْلِ : خلافَ الْبَرْدَوْنِ^(٦) . وَمِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ : «وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْحَرْشِبِ الْكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبَسٍ ، لَمْ يَوْجَدْ كَانَ مِثْلُهُمْ»^(٧) .

(١) ينظر : شرح السيرافي (٣٥٥/٢) ، والبديع (٤٦٢/١) ، وشرح المفصل (٩٨/٧) ، والتوطئة (٢٢٤) ، والإيضاح في شرح المفصل (٧٨/٢) ، وشرح الوافية (٣٦٥) ، وشرح الرضي (١٠٣٤/٢) .

(٢) ينظر : الكتاب (١٥٣/٢) ، والمقتصد (٤٠٢/١) ، والمفصل (٣٦٢) ، والبديع (٤٦٣/١) ، وشرح المفصل (٩٩/٧) ، والإيضاح في شرح المفصل (٧٨/٢) ، والتوطئة (٢٢٥) .

(٣) ينظر : شرح المفصل (٩٩/٧) .

(٤) البيت من الوافر ، لم أقف له على نسبة .

ينظر : شرح السيرافي (٣٥٥/٢) ، وعلل النحو (ص ٢٤٩) ، واللمع (ص ٣٩) ، والمقتصد (٤٠٢/١) ، والمفصل (ص ٣٦٢) ، وأسرار العربية (ص ١٣٦) ، وشرح المفصل (٩٩/٧) ، وشرح الكافية الشافية (٤١٢/١) ، وتخليص الشواهد (٢٥٢) ، والخزانة (٢٠٧/٩) .

(٥) ينظر : المحيط في اللغة (سوم ٨/٤٠٤) ، واللسان (٣١٤/١٢) ، والقاموس المحيط (١٤٥٢) .

(٦) ينظر : اللسان (عرب ١/٥٨٧) ، وتاج العروس (٣٣٦/٣) ، والمعجم الوسيط (٥٩١/٢) .

(٧) قاله قيس بن غالب البدرى . ينظر : مجاز القرآن (٨/٢) ، والمقتضب (١١٦/٤) ، والمفصل (٣٦٣) ، وشرح المفصل (١٠٠/٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٠٩/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٧٩/٢) ،

الْكَمَلَةُ : جَمْعُ كَامِلٍ ^(١) ، وَهُمْ : بَنُو زِيَادٍ : تَبَعَ ^(٢) ، وَعِمَارَةٌ ، وَأَنْسٌ . قَالَتْ أُمُّهُمْ : ثَكَلَتْهُمْ إِنْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَيْهِمْ أَفْضَلُ ^(٣) .

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ : الزَّائِدَةُ ^(٤) تَعْمَلُ فِي فَاعِلِهَا ، وَفَاعِلُهَا مُصَدِّرُهَا ؛ إِذْ لَا فَعَلَ عَنْ غَيْرِ مُحَدَّثٍ ^(٥) عَنْهُ ^(٦) .

قلت : ذَلِكَ حُكْمُ غَيْرِ الزَّائِدَةِ .

وَقَالَ السَّيرَافِيُّ : الزَّائِدُ مَا لَا مَعْنَى لَهُ سِوَى تَأْكِيدِ جُمْلَةٍ صَدَّرَتْ بِهَا ، وَلَا يَعْمَلُ فِي جَزَائِهَا ، وَلَكِنْ يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ ؛ إِذْ قَوْلُهُمْ ^(٧) : مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا مَعْنَاهُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا أَمْسَ ^(٨) .

قلت : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ مَعْنَاهُ ذَلِكَ ، وَلَوْ دَلَّ الزَّائِدَةُ عَلَى الْمَاضِي لَا يَدُلُّ قَوْلُهُ : / كَيْفَ [ب/٢٠١]

==

وشرح الكافية الشافية (١/ ٤١١) ، وشرح الرضي (٢/ ١٠٣٥) .

(١) ينظر : شرح المفصل (٧/ ١٠٠) .

(٢) في (س) : "وتبع" .

(٣) ينظر : المصدر السابق .

(٤) في (ط) : "الزائد" ، تحريف .

(٥) "محدث" سقطت من (س) .

(٦) ينظر : البغداديات (١٦٧-١٦٩) ، وانظر : شرح السيرافي (٢/ ٣٥٥) ، والنكت (١/ ١٨٠) ، وشرح

الرضي (٢/ ١٠٣٧) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/ ٥٦٥) .

(٧) "إذ قولهم" سقطت من (س) .

(٨) شرح السيرافي (٢/ ٣٥٥) ، وانظر : علل النحو (٢٤٨) ، وشرح المفصل (٧/ ٩٩) ، وشرح الجمل لابن

عصفور (١/ ٤٠٩) .

تُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴿٢٩﴾ (مريم: ٢٩) على معجزة عيسى . ولا يفيدُ الحكمُ بزيادتها فائدة ؛ إذ كُلُّ مَنْ (١) كَانَ فِي الْمَهْدِ (٢) . وَسَيَرْجِعُ إِلَى (كَانَ) الزائدة (٣) . و (كان) في قوله تعالى تعالى : ﴿لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ (ق: ٣٧) يَتَوَجَّهُ عَلَى الْأَوْجِه . وَإِذَا جُعِلَ (قَلْبٌ) فاعلًا يَكُونُ (له) حالًا (٤) .

وقال الإمام الرازي : (كان) في جميع مواقعها (٥) بمعنى : حَدَثَ وَوَقَعَ ، إِلَّا أَنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ الْجُمْلَةَ كَانَ الْحَادِثُ النِّسْبَةَ الْوَاقِعَةَ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ (٦) .

وهذا حسنٌ ، ولكنّه لم يوافق اصطلاح النحاة ؛ لأنَّ الفاعلَ ما رُفِعَ بالفعل ، والنسبة لم يُرْفَعْ بها ، بَلْ الْمُبْتَدَأُ رُفِعَ بها .

ومنه : (صَارَ) ، ومعناه : الانتقال (٧) .

قال الحاجبي : أي : «انتقل الفاعل إلى تلك الصفة» (٨) .

(١) "منا" سقطت من (س) .

(٢) ينظر : أسرار العربية (١٣٤) ، والبدیع (١/٤٦٣) ، وشرح المفصل (٧/٩٩) ، وشرح الرضي (٢/١٠٣٥) ، والوافية (٢٨٥) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٤٤٨) .

(٣) ينظر : مجاز القرآن (٧/٢) ، وشرح المفصل (٧/٩٩) ، والبحر المحيط (٦/١٨٧) .

(٤) ينظر : المفصل (٣٦٣) ، وشرحه (٧/١٠٢) ، وشرح الوافية (٣٦٥) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٧٩) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/٩٠٩) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٤٤٩) .

(٥) من (ن ، ط) ، وفي بقية النسخ : "موقعها" .

(٦) ينظر : مفاتيح الغيب (٧/١٠٨) .

(٧) ينظر : شرح السيرافي (٢/٣٥٥) ، والنكت (١/١٨١) ، والمفصل (٣٦٣) ، والبدیع (١/٤٦٤) ، وشرح المفصل (٧/١٠٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٨١) ، والتذييل (٤/١٤١) .

قلت : مِنْ حَيْثُ الظاهرُ كذلك ، لكنَّ الحقيقةَ^(٢) انتقل^(٣) الصفةُ إليه ؛ أي : حَصَلَتْ لَهُ ؛ لما مرَّ مِنْ أَنَّ النواقصَ مسندةٌ بالحقيقة إلى النسبة . ثُمَّ الانتقالُ قَدْ يكونُ باعتبارِ الحقائق ؛ أي : إلى صفةٍ حقيقيةٍ ، نحو : صَارَ زيدٌ عالمًا ، وصَارَ الطينُ خزفًا^(٤) . وقَدْ يكونُ باعتبارِ العوارضِ ، نحو : صَارَ زيدٌ غنيًّا^(٥) .

قَالَ : وقَدْ يكونُ باعتبارِ المكانِ ، نحو : صَارَ زيدٌ إلى عمرو^(٦) . و(صَارَ) قَدْ تكونُ تامةً ؛ إمَّا بمعنى : رَجَعَ ، فتُعَدَّى بـ(إلى) ، وإمَّا بمعنى : ضَمَّ ، فتتعدَّى بنفسها^(٧) . قلتُ : ويُعَلَمُ منه أَنَّ (صَارَ) باعتبارِ المكانِ تامةٌ أيضًا بمعنى : جَاءَ^(٨) .

ومنه : أصبحَ ، وأمسى ، وأضحى الخاصة ؛ وهي : الصَّبَاحُ ، والمَسَاءُ ، والضُّحَى .

==

(١) شرح المقدمة الكافية (٣/٩٠٩) ، وينظر : شرح المفصل (٧/١٠٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٤٤٩) .

(٢) في (س) : "بالحقيقة" .

(٣) هكذا في النسخ ، وصوابه : "انتقلت" .

(٤) ينظر : شرح السيرافي (٢/٣٥٦) ، والمقتصد (١/٣٩٩) ، والمفصل (٣٦٣) ، والتخمير (٣/٢٨٥) ، وشرح المفصل (٧/١٠٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٨١) ، والتذييل (٤/١٤١) .

(٥) ينظر : المفصل (٣٦٣) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/٩٠٩) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٤٥٠) ، والتذييل (٤/١٤٢) .

(٦) شرح المقدمة الكافية (٣/٩٠٩) ، وينظر : شرح السيرافي (٢/٣٥٦) ، وعلل النحو (٢٥٦) ، والنكت (١/١٨١) ، والمفصل (٣٦٣) ، وأسرار العربية (١٣٧) ، والبديع (١/٤٦٤) ، وشرح المفصل (٧/١٠٣) ، وشرح الرضي (٢/١٠٢٦) .

(٧) ينظر : شرح التسهيل (١/٣٤٢) .

(٨) ينظر : شرح المفصل (٧/١٠٣) .

وهي ^(١) لاقتراح مضمون الجملة بأوقاتها ؛ يعني : دخولها يفيد أن خبرها ثابت لفاعلها في هذه الأوقات ^(٢) .

والمراد بمضمونها : موصوفية المبتدأ بخبره .

وهذه الأفعال الثلاثة مثل (كَانَ) في أن فائدتها بيان زمن الخبر ^(٣) ، والفرق أن (كَانَ) تعم الأوقات الماضية ، وكل ما سواه يدل على زمن مخصوص ^(٤) ، و(كَانَ) يدل ^(٥) على الانقطاع غالباً دون غيرها ؛ إذ غنى زيد لم ينقطع حين قلت : أصبح زيد غنياً ^(٦) .

وقد تكون تامة فلا تحتاج إلى أخبار ^(٧) ، فيكون معنى : أصبح زيد - دخل في هذا الوقت ^(٨) . كما يقال : أظهر زيد واعتم ^(٩) . كقوله تعالى : ﴿ فَسُبْحَنَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ

(١) في (ن) : "وهو" ، تحريف .

(٢) "قال : وقد يكون .. في هذه الأوقات" في (ط ، س) تقديم وتأخير في النص .

(٣) يُنظر : المفصل (ص ٣٦٤) ، وشرحه (١٠٣/٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٩١٠/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٨١/٢) ، وأمثلة الجزولية (ص ٢٨٩) ، وشرح الرضي (١٠٣٢/٢) .

(٤) يُنظر : المفصل (ص ٣٦٤) ، والبديع (٤٦٤/١) ، وشرح المفصل (١٠٣/٧) ، وشرح المقدمة الجزولية (٧٦٧/٢) ، والمباحث الكاملة (٤٩٠/١) .

(٥) "يدل" سقطت من ط .

(٦) يُنظر : البديع (٤٦٤/١) ، وشرح المفصل (١٠٣/٧) .

(٧) في ن : (إخباره) .

(٨) يُنظر : المفصل (ص ٣٦٤) ، وشرحه (١٠٣/٧) ، والإيضاح في شرح المفصل (٨١/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٩١٠/٣) ، وشرح التسهيل (٣٤٢/١) .

(٩) يُنظر : المفصل (ص ٣٦٤) ، والبديع (٤٦٥/١) ، والمباحث الكاملة (٤٩٢/١) ، والتذيل والتكميل (١٤٠/٤) .

وَحِينَ تَصْبِحُونَ ﴿١٧﴾ (الروم: ١٧) . نظيرها^(١) : أَشْمَلْنَا ، وَأَجْنَبْنَا ، وَأَصْبَيْنَا^(٢) ؛ أَي : دخلنا في أوقات هذه الرياح . ومنه : أدْنَفَ الرَّجُلُ ؛ أَي : دَخَلَ فِي وَقْتِ الدَّنَفِ^(٣) . ومنه : قوله^(٤) :

وَمِنْ فَعَلَاتِي أَنِّي حَسَنُ الْقِرَى إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا

والشَّهْبَةُ : الْبَيَاضُ الَّذِي غَلَبَ السَّوَادُ^(٥) . ويُقَالُ لِلَّيْلَةِ ذَاتِ الرِّيحِ الْبَارِدَةِ : شَهْبَاءٌ ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْجَلِيدِ ، وَهُوَ مَطَرٌ يَجْمَدُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ^(٦) ، وَخَصَّ قِرَاهُ بِهَذَا الْوَقْتِ ؛ لِأَنَّهُ أدْلُ عَلَى سَخَائِهِ ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الْجَدْبِ ؛ لِقَلَّةِ الْحُبُوبِ حِينَئِذٍ وَانْقِطَاعِ مَنْ يَحْمِلُ الْمَبَرَّةَ إِلَيْهِمْ^(٧) . وقد يكونُ بِمَعْنَى : صَارَ^(٨) ؛ كَقَوْلِهِ^(٩) :

(١) في ط : (ونظيرها) .

(٢) في ن : (أصبينا وأجنبنا) ، فيها تقديم وتأخير .

(٣) يُنْظَرُ : الْكِتَابُ (٤/ ٦١) ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ (٧/ ١٠٤) ، وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ (١/ ٩٠) .

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ ، يُنسَبُ إِلَى عَبْدِ الْوَاسِعِ بْنِ أَسَامَةَ فِي الْمَفْصَلِ (ص ٣٦٤) ، وَشَرْحُهُ (٧/ ١٠٣) . وَيُنْظَرُ :

: أَمَالِي ابْنِ الْحَاجِبِ (١/ ٢٩٥) ، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (٢/ ٨٢) ، وَالْمُبَاحِثُ الْكَامِلِيَّةُ (١/ ٤٩٢) ،

، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (١/ ٣٤٢) ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ (٤/ ١٣٩) ، وَالْإِرْتِشَافُ (٣/ ١١٥٤) ، وَالْمُسَاعَدُ

(١/ ٢٥٣) .

(٥) يُنْظَرُ : الصَّحَاحُ (ش ه ب ١/ ١٥٩) ، وَاللِّسَانُ (١/ ٥٠٨) ، وَتَاجُ الْعُرُوسِ (٣/ ١٦٤) .

(٦) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ (٧/ ١٠٤) ، وَالْمُسَاعَدُ (١/ ٢٥٣) .

(٧) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ (٧/ ١٠٤) .

(٨) يُنْظَرُ : الْمَفْصَلُ (ص ٣٦٤) ، وَالبَدِيعُ (١/ ٤٦٥) ، وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٣/ ٩١٠) ، وَالتَّوْتُةُ (ص ٢٢٥)

(ص ٢٢٥) ، وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْجَزُولِيَّةِ (٢/ ٧٦٧) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (١/ ٣٤٦) ، وَشَرْحُ الرِّضِيِّ

(٢/ ١٠٣٩) .

ثم أضحوأ كأنهم ورق جف فألوت به الصبا والدبور

ولا يستقيم اعتبار الوقت فيه هنا ؛ لأنهم على هذه الصفة في هذا الوقت وغيره.
وألوت به : أي ذهبته به^(٢) . شبه أحياءه وانقراضهم بورق جف^(٣) .

ومنه : ظل ، وبات . وهما لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما^(٤) ، كما مر في
(أصبح)^(٥) . فمعنى ظل زيد سائراً : ثبت له السير في جميع نهاره دون ليله^(٦) . ومعنى بات
زيد سائراً : ثبت له السير في جميع ليلته^(٧) .

==

(١) البيت من الخفيف ، وهو لعدي بن زيد في ديوانه (ص ٩٠) . ويُنظر : شرح السيرا في (٢/ ٣٥٧) ، والمفصل
(ص ٣٦٤) ، وأما ابن الشجري (١/ ١٣٧) ، وشرح المفصل (٧/ ١٠٥) ، والإيضاح في شرح المفصل
(٢/ ٨٢) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢١١) ، وشرح التسهيل (١/ ٣٤٦) ، والجمع (٢/ ٧٦) .
(٢) يُنظر : تهذيب اللغة (لوي ١٥ / ٣٢٠) ، واللسان (١٥ / ٢٦٣) ، وتاج العروس (٣٩ / ٤٨٨) .
(٣) يُنظر : شرح المفصل (٧/ ١٠٥) .

(٤) يُنظر : المفصل (ص ٣٦٥) ، وشرحه (٧/ ١٠٥) ، وشرح الوافية (ص ٣٦٦) ، وشرح المقدمة الكافية
(٣/ ٩١١) ، وشرح التسهيل (١/ ٣٤٥) ، وشرح الرضي (٢/ ١٠٤٠) ، والبسيط في شرح الجمل
(٢/ ٦٦٦) .

(٥) "في أصبح" سقط من س .

(٦) يُنظر : شرح المفصل (٧/ ١٠٥) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/ ٩١١) ، والتوطئة (ص ٢٢٦) ، والتذييل
والتكميل (٤/ ١٤٠) .

(٧) في ن : (ليله)

يُنظر : شرح المفصل (٧/ ١٠٥) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/ ٩١١) ، والتوطئة (ص ٢٢٦) ، وشرح الرضي
(٢/ ١٠٤١) ، والمساعد (١/ ٢٥٣) .

وقد يجيئان بمعنى : صَارَ^(١) ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ۖ ﴾ (النحل: ٥٨) أي : يَصِيرُ ، وإن كَانَ لِيلاً^(٢) .

قَالَ الْمَالِكِيُّ - رَدًّا عَلَى الزَّخَّشِيِّ^(٣) - : لم يوجد لـ (بات) بمعنى (صَارَ) شاهدٌ ، وإن قِيلَ : قوله صلى الله عليه وسلم : (إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَيْهِ ثَلَاثًا فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ)^(٤) بمعنى : صَارَ ؛ لأنَّ^(٥) النَّوْمَ قَدْ يَكُونُ بِالنَّهَارِ ، وَلَا يَتَغَيَّرُ الْحُكْمُ الْحُكْمُ إِذَا اسْتَيْقَظَ^(٦) .

أَجَابَ : بَأَنَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ^(٧) . وَجَاءَ (ظَلَّ) بِمَعْنَى : دَامَ أَوْ طَالَ^(٨) . وكذا

(١) يُنْظَرُ : المِفْصَلُ (ص ٣٦٥) ، والبديع (١/ ٤٦٦) ، وشرح المِفْصَل (٧/ ١٠٦) ، وشرح الوافية (ص ٣٦٦) ، وشرح المقدمة الجزولية (٢/ ٧٦٩) ، وشرح الرضي (٢/ ١٠٤١) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/ ٤٥١) .

(٢) يُنْظَرُ : المِفْصَلُ (ص ٣٦٥) ، وشرحه (٧/ ١٠٦) .

(٣) يُنْظَرُ : المِفْصَلُ (ص ٣٦٥) ، والبديع (١/ ٤٦٦) ، وشرح الرضي (٢/ ١٠٤١) ، والتذييل والتكميل (٤/ ١٦٠) ، والهمع (٢/ ٧٦) .

(٤) يُنْظَرُ : المسند (٧/ ٣٠٣) ، حديث : (٧٥٠٨) ، والجامع الصحيح (١/ ٧٣) ، حديث : ١٦٢ ، كتاب الوضوء ، باب الاستنجار وتراً) ، وصحيح مسلم (١/ ٢٣٣) ، حديث : ٢٧٨ ، كتاب الطهارة ، باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثاً) ، وسنن النسائي (١/ ٧٣) .
(٥) في ط : (ولا)

(٦) شرح التسهيل (١/ ٣٤٦) ، ويُنْظَرُ : شرح الكافية الشافية (١/ ٣٩٤) ، وشرح الرضي (٢/ ١٠٤١) ، والتذييل والتكميل (٤/ ١٦٠) ، والارتشاف (٣/ ١١٥٦) .

(٧) يُنْظَرُ : المباحث الكاملية (١/ ٤٩٣) ، وشرح التسهيل (١/ ٣٤٦) ، وشرح الرضي (٢/ ١٠٤١) .

(٨) يُنْظَرُ : التسهيل (ص ٥٣) ، وشرح التسهيل (١/ ٣٤٢) ، وشرح الرضي (٢/ ١٠٤٠) ، والارتشاف

(بَاتَ) بمعنى : نَزَلَ بِقَوْمٍ لَيْلاً . فَتَتَعَدَّى بِنَفْسِهَا وَبِالْبَاءِ^(١) .

وَقَدْ يَسْتَعْمَلُ^(٢) (رَجَعَ) بمعنى : صَارَ^(٣) ؛ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كَفَارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ)^(٤) . وكذا (ارتَدَّ)^(٥) ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾^(٦) يوسف: ٩٦ وكذا آل ، وحرار ، واستحال ، وتحول^(٦) .

وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ لَا يُجْعَلُ مِنَ النِّوَاقِصِ (عَدَا) ، وَ(رَاحَ)^(٧) . وما بعد المرفوع بهما

=

(١١٥٥/٣) .

(١) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٣٤٢/١) ، وشرح الرضي (١٠٤١/٢) ، والارتشاف (١١٥٥/٣) .

(٢) "يستعمل" سقطت من س .

(٣) يُنْظَرُ : شرح الكافية الشافية (٣٩٠/١) .

(٤) يُنْظَرُ : الجامع الصحيح (٥٩/١) ، حديث : ١٢١ ، كتاب العلم ، باب الإنصات للعلماء ، وصحيح مسلم (١/٨١) ، حديث : ١١٨ ، كتاب الإيمان ، باب بيان معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم : «لا ترجعوا بعدي كفاراً» ، وسنن أبي داود (٤٣/٥) ، حديث : (٤٦٨٦) ، وسنن الترمذي (٤٨٦/٤) ، حديث : (٢١٩٣) .

(٥) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٣٤٧/١) ، وشرح الرضي (١٠٢٥/٢) ، والتذيل والتكميل (١٦٣/٤) ، والارتشاف (١١٦٥/٣) ، والمساعد (٢٥٩/١) .

(٦) يُنْظَرُ : شرح المفصل (٩٠/٧) ، وشرح الرضي (١٠٢٥/٢) ، والبسيط في شرح الجمل (٦٧٠/٢) ، والتذيل (١٦١/٤) ، والمساعد (٢٥٨/١) .

(٧) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٣٤٨/١) ، وشرح الرضي (١٠٢٩/٢) ، والتذيل والتكميل (١٦٥/٤) ، والارتشاف (١١٤٧/٣) .

وَأَلْحَقَهَا الزُّخْرِي ، وَالْجَزُولِي ، وَالشُّلُوبِين ، وَابْنُ عَصْفُور -بِالنِّوَاقِصِ .

يُنْظَرُ : المفصل (ص ٣٦٠) ، والمقدمة الجزولية (ص ١٠٤) ، وشرح المفصل (٩٠/٧) ، والتوطئة (ص ٢٧٧) ،

=

منصوبٌ على الحال ؛ إذ لم توجد معرفة^(١) ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم^(٢) : (لو تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ لَرُزِقْتُمْ كَمَا يُرْزَقُ الطَّيْرُ تَغْدُو خِصَاصًا وَتَرُوحُ بِطَانًا)^(٣) . وفي قول ابن مسعود : (أَعْدُ عَالِمًا أَوْ مَتَعَلِّمًا ، وَلَا تَكُنْ إِمْعَةً)^(٤)

النوع الثاني : وهو : ما زال ، وما فتىء ، وما انفك ، وما برح / . قال ابن يعيش : [٢٠٢/أ] كلُّها بمعنى : (زَالَ) قبلَ لحوقِ حرفِ النفي بأوائلها تامة ، ثُمَّ أُلْحِقَ بها أداة النفي وجَرَدَتْ عَنِ الحدث ، وأَدْخَلَتْ المبتدأ وخبره ، كما فُعِلَ مثله بـ(كَانَ)^(٥) ومعناها : أَنَّ أخبارَها حاصلةٌ لفاعلاتِها على سبيلِ الاستمرارِ مُدٌّ كَانَتْ فاعلاتُها قابلةً لها في المعتاد فحصولُ الأفعالِ لأسمائها باعتبارِ معانيها ، وهي ثبوتُ أخبارِها على الصفةِ المرادِ بها لأسمائها^(٦) .
وإنما قلنا : «مُدٌّ^(٧) قِيلَهُ» لَأَنَّهُ لَا يُفْهَمُ مِنْ مَا زَالَ زَيْدٌ أَمِيرًا أَنَّهُ كَانَ أَمِيرًا فِي أَوَّلِ^(٨)

☞ =

والمقرب (٩٣/١) .

(١) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٣٤٨/١) ، وشرح الرضي (١٠٢٩/٢) ، والتذيل والتكميل (١٦٥/٤) .

(٢) "صلى الله عليه وسلم" سقط من (س) .

(٣) يُنْظَرُ : المسند (٣١٨/١) ، حديث : (٣٧٠) ، وسنن ابن ماجه (١٣٩٤/٢) ، حديث (٤١٦٤) ، وسنن

الترمذي (ص ٥٢٩ ، حديث : ٢٣٤٤) ، وسنن النسائي (٣٨٩/١٠) ، حديث : (١١٨٠٥) .

(٤) يُنْظَرُ : شرح مشكل الآثار (٤٠٧/١٥) ، والفائق (٥٧/١) ، والنهاية في غريب الحديث والأثر (٦٧/١) ،

وكشف الخفاء (١٤٨/١) .

(٥) يُنْظَرُ : شرح المفصل (١٠٦/٧) .

(٦) يُنْظَرُ : المفصل (ص ٣٦٥) ، والمقدمة الجزولية (ص ١٠٤) ، وشرح الوافية (ص ٣٦٧) ، وشرح المقدمة

الكافية (٩١١/٣) ، والتوطئة (ص ٢٢٧) ، والتذيل والتكميل (١٢٣/٤) .

(٧) في س : (مدة)

(٨) في س : (مدة)

وجوده^(١). ويلزمها النفي ؛ أي : إنَّها تكونُ نواقصَ إذا كانتْ مصدرَةً بحرفِ نفي^(٢). وقلَّما
وقلَّما تصدَّر بـ(لَيْسَ) وبـ(غَيْرِ)^(٣) ؛ كقوله^(٤) :

لَيْسَ يَنْفَكُ ذَا غِنَى وَاعْتِزَّازٍ كُلُّ ذِي عَفَّةٍ مُقِلٌّ قَنُوعٌ

وكقوله^(٥) :

غَيْرُ مُنْفَكٍّ أَسِيرٌ هَوَى

لأنَّ معنى الأربعة النفي ، فلو استعملتْ من غير نفي لا يكونُ للثبوت والاستمرار
الذي هو شرطُ كونها نواقصَ ؛ بَلْ تُضَادُّهُ . وإذا كان معناها النفي ودخله النفي صارَ
معناها انتفى النفي ، وإذا انتفى النفي حصلَ الثبوتُ المستمرُ ؛ لأنَّه إِذْ ثَبَتَ ، وَلَمْ يَتَنَفَّ

(١) يُنْظَرُ : شرح المقدمة الكافية (٣/ ٩١١) ، وشرح الرضي (٢/ ١٠٤١) ، والبسيط في شرح الكافية
(٢/ ٤٥٢) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح عمدة الحافظ (ص ١٩٦) ، وشرح الرضي (٢/ ١٠٤٢) ، والبسيط في شرح الجمل (٢/ ٦٧١) ،
(٢/ ٦٧١) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/ ٤٥٤) ، والتذييل والتكميل (٤/ ١٢٧) .

(٣) يُنْظَرُ : شرح الكافية الشافية (١/ ٣٨٢) ، وشرح عمدة الحافظ (ص ١٩٦) ، والتذييل والتكميل (٤/ ١١٩)
(٤/ ١١٩) ، والارتشاف (٣/ ١١٦٠) .

(٤) البيت من الخفيف ، لم أقف له على نسبة .

يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١/ ٣٣٤) ، والتذييل والتكميل (٤/ ١١٩) ، وتخليص الشواهد (ص ٢٣٠) ، والهمع
(٢/ ٦٥) ، وشرح الأشموني (١/ ٣٠٥) ، والدرر (١/ ٢٠٥) .

(٥) صدر بيت من المديد ، وعجزه :

كُلُّ وَإِنْ لَيْسَ يَعْتَبَرُ

لم أقف له على نسبة . يُنْظَرُ : الارتشاف (٣/ ١١٦٠) ، والتذييل والتكميل (٤/ ١١٩) ، وشرح التصريح
(١/ ٢٣٥) ، والهمع (٢/ ٦٥) ، والدرر (١/ ٢٠٥) ، ومعجم شواهد العربية (ص ٢٠٤) .

استمرَّ فيحصلُ المقصودُ بها . بخلافِ مجردِ الثُّبُوتِ ؛ فإنَّه لا يلزَمُ منه الاستمرارُ ، فيمتنعُ :
 ما زالَ زيدٌ إلَّا^(١) عالمًا^(٢) . لأنَّ المُفَرَّغَ لا يكونُ بعدَ الإثباتِ^(٣) ، ولئن سُلِّمَ يلزمُ التناقضُ ؛
 لأنَّ (إلَّا) ^(٤) يقتضي نفي ما بعده إذا كان ما قبله مثبتًا ، وكونه خبر (ما زال) يقتضي إثباته ؛
 لأنَّه لاستمرارِ^(٥) خبره لفاعله ، فخبره لا يكونُ إلَّا مثبتًا^(٦) ؛ وَمِنْ ثَمَّةِ خَطَأِ الْأَصْمَعِيِّ
 والجرميُّ ذَا الرُّمَّةِ^(٧) فِي قَوْلِهِ^(٨) :

حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ عَلَى الْحَسَنِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا

(١) "إلَّا" سقطت من (س) ، .

(٢) يُنْظَرُ : الجمل (ص ٤٧) ، والحلييات (٢٧٣) ، والتبصرة والتذكرة (١٨٩/١) ، والمقتصد (٣٩٩/١) ،
 وأسرار العربية (ص ١٤١) ، والإنصاف (١٥٦/١) ، وشرح المفصل (١٠٦/٧) ، وشرح المقدمة
 الكافية (٩١٢/٣) .

(٣) يُنْظَرُ : المباحث الكاملية (٤٩٦/١) ، وشرح الرضي (١٠٤٣/٢) .

(٤) فِي س : (لا)

(٥) فِي س : (استمرار)

(٦) يُنْظَرُ : المسائل الحلييات (ص ٢٧٣) ، والمباحث الكاملية (٤٩٦/١) .

(٧) يُنْظَرُ : المسائل الحلييات (ص ٢٧٣) ، والتبصرة والتذكرة (١٩٠/١) ، والمفصل (ص ٣٦٥) ، والبديع
 (٤٦٧/١) ، وشرح المفصل (١٠٧/٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٩١٢/٣) ، وشرح الرضي
 (١٠٤٤/٢) .

(٨) البيت من الطويل ، وهو لذي الرُّمَّةِ فِي ديوانه : (ص ٨٦) ، وشرحه (١٤١٩/٣) ، وَيُنْظَرُ : الكتاب
 (٤٨/٣) ، ومعاني القرآن (٢٨١/٣) ، والمسائل الحلييات (ص ٢٧٣) ، والمحتسب (٣٢٩/١) ،
 والمفصل (ص ٣٦٦) ، والإنصاف (١٥٦/١) ، والمغني (٤٧٥/١) ، والخزانة (٢٤٧/٩) .

الْحُرْجُوحُ : النَّاقَةُ الطَّوِيلَةُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ^(١) . وَالْحَسْفُ : الْجَوْرُ وَالْحَمْلُ عَلَى الْمَكْرُوهِ . وَقِيلَ : سُوءُ الْحَالِ^(٢) . قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : أَخْطَأَ ذُو الرُّمَةِ فِي مَا قَالَهُ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ التَّقْدِيرُ : حَرَّاجِيْجٌ تَنْفَكُ مُنَاخَةً . وَهُوَ فَاسِدٌ الْمَعْنَى^(٣) .

وَقَالَ الْحَاجِبِيُّ : « لَا يَقَالُ كَانَ زَيْدٌ إِلَّا عَالِمًا ؛ إِذَا الْمَفْرَغُ لَا يَسْتَقِيمُ مِنَ الْمُثَبَّتِ فَهَذَا أَجْدَرُ »^(٤) . وَلَا يَنْفَكُ مُثَبَّتٌ أَيْضًا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى . وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا أَجْدَرُ امْتِنَاعًا ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ سَلَّمَ الْمَفْرَغُ مِنَ الْمُثَبَّتِ^(٥) فَلَا يَسْتَقِيمُ فِي (لَا يَنْفَكُ) ؛ لِلزُّوْمِ التَّنَاقُضِ ؟ كَمَا مَرَّ .

وَقَالَ بَعْضُ : إِنَّ خَبْرَهُ (عَلَى الْحَسْفِ) وَ (إِلَّا مُنَاخَةً) حَالٌ . أَيْ : إِنَّهَا لَا تَنْفَكُ كَائِنَةً عَلَى الْحَسْفِ ، أَوْ مَرْمِيًّا بِهَا بَلَدًا قَفْرًا فِي كُلِّ حَالٍ إِلَّا فِي حَالِ إِنْخَاتِهَا فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَحْصُلُ لَهَا رَاحَةٌ^(٦) ؛ كَمَا يُقَالُ : لَا يَزَالُ زَيْدٌ شَجَاعًا إِلَّا مَاشِيًا . وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْمَعْنَى بِالْإِنْخَاةِ : إِبْرَاكُ إِبْرَاكُ الْإِبِلِ عَلَى الْأَرْضِ^(٧) . وَعَلَى الْوَجْهِ الْفَاسِدِ يَكُونُ (عَلَى الْحَسْفِ) مُتَعَلِّقًا بِ(مُنَاخَةً) وَيَكُونُ الْمَعْنَى بِهَا : الدُّلُّ . أَيْ : لَا يَفَارِقُهُ الْجُوعُ وَالضَّرْبُ وَنَحْوُهُمَا . إِمَّا عَلَى مَعْنَى : أَنْ

(١) يُنْظَرُ : الصَّحَاحُ (حَرْج ١/٣٠٦) ، وَاللِّسَانُ (٢/٢٣٣) ، وَتَاجُ الْعُرُوسِ (٢/٢٥٧) .

(٢) يُنْظَرُ : اللِّسَانُ (خَسْف ٩/٦٧) ، وَالْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (ص ١٠٣٩) ، وَتَاجُ الْعُرُوسِ (٢٣/٢٠٢) .

(٣) يُنْظَرُ : الْمَسَائِلُ الْحَلِّيَّاتُ (ص ٢٧٨) ، وَالْخَزَانَةُ (٩/٢٤٨) ، وَشَرْحُ أَبْيَاتِ الْمَغْنِيِّ (٢/١٠٩) .

(٤) شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٣/٩١٢) ، وَيُنْظَرُ : الْإِنْصَافُ (١/١٥٦) ، وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (٢/٤٥٣) ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ (٤/٢٠٠) .

(٥) "فَهَذَا أَجْدَرُ ... مِنَ الْمُثَبَّتِ" سَقَطَ مِنْ س .

(٦) يُنْظَرُ : الْمَسَائِلُ الْحَلِّيَّاتُ (ص ٢٧٨) ، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ (ص ١٤٢) ، وَالْإِنْصَافُ (١/١٥٩) ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ الْمَفْصَلِ (٧/١٠٧) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (١/٣٥٨) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (١/٤٢٢) ، وَشَرْحُ الرِّضِيِّ (٢/١٠٤٥) .

(٧) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٣/٩١٣) .

إِنَاخَتْهَا عَلَى الْحَسْفِ عَوْضٌ مِنْهَا عَلَى الْأَرْضِ لِلْإِسْتِهْزَاءِ^(١) ؛ كَقَوْلِهِمْ^(٢) :

تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ

وإِذَا عَلَى إِلْزَامِ الْإِبْلِ الْإِهَانَةِ ؛ كَمَا يُقَالُ : أَنْخَتُهُ عَلَى كَذَا . أَي : أَلْزَمْتُهُ إِيَّاهُ^(٣) . وَفِي الْقَوْلِ بَأَنَّ (مَنَاخَةً) حَالٌ أَيْضًا - ضَعْفٌ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ تَقَدُّمُ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا الْمَعْنَوِيِّ ؛ لِأَنَّ عَامِلَهَا الظَرْفُ الْمَتَأَخِّرُ عَنْهَا^(٤) وَهُوَ (عَلَى الْحَسْفِ) ، فَيَكُونُ مِثْلُ قَوْلِكَ : زَيْدٌ قَائِمًا فِي الدَّارِ^(٥) الدَّارِ^(٥) . وَتَقْدِيرُ^(٦) الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ بَعْدَ الْمُسْتَثْنَى الْمُفْرَغِ ؛ لِأَنَّ (مَنَاخَةً) مُسْتَثْنَاءٌ مِنَ الْأَحْوَالِ ؛ لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي (عَلَى الْحَسْفِ) الْمَتَأَخِّرِ ، وَلَمْ يَوْجَدْ نَظِيرُهُ . وَالْإِسْتِثْنَاءُ الْمُفْرَغُ مِنَ الْمَثَبِ الَّذِي هُوَ قَلِيلٌ جَدًّا^(٧) .

(١) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٣/ ٩١٤) ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ (٢/ ١٠٤٢) .

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ وَهُوَ لَعَمْرُو بْنِ مَعْدِي كَرِبَ الزَّبِيدِي فِي دِيْوَانِهِ : (ص ١٤٩) . وَصَدْرُهُ :

وَخَيْلٌ قَدْ دَلَفَتْ لَهَا بِخَيْلٍ

وَيُنْظَرُ : الْكِتَابُ (٣/ ٥٠) ، وَالنَّوَادِر (ص ٤٢٨) ، وَالْمُقْتَضَبُ (٤/ ٤١٣) ، وَشَرْحُ أَيْبَاتِ سَبْيُوهِ لِابْنِ السِّيرَافِي (٢/ ١٤٢) ، وَالْخَصَائِصُ (١/ ٣٦٨) ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ (٢/ ٨٠) ، وَأَمَالِي ابْنِ الْحَاجِبِ (١/ ٣٤٥) ، وَالْخَزَانَةُ (٩/ ٢٥٧) .

(٣) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٣/ ٩١٤) .

(٤) فِي ن : (مِنْهَا) ، تَحْرِيفٌ .

(٥) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٣/ ٩١٣) ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ (٢/ ١٠٤٥) ، وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (٢/ ٤٥٣) .

(٦) فِي ن : (وَيَقْدَرُ)

(٧) يُنْظَرُ : شَرْحُ الرُّضِيِّ (٢/ ١٠٤٥) .

وَقَالَ الْمَازِنِيُّ : «إِلَّا زَائِدَةٌ»^(١) . وَقِيلَ : إِلَّا وَاقِعَةٌ فِي غَيْرِ مَوَاقِعِهَا ، وَالْمُرَادُ : مَا تَنَفَّكُ
مَنَاخَةً إِلَّا عَلَى الْخُسْفِ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ (الجاثية: ٣٢) ؛ إِذْ تَقْدِيرُهُ : إِنْ نَحْنُ
إِلَّا نَظُنُّ ظَنًّا . وَإِلَّا لَا يَفِيدُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُظَنَّ إِلَّا الظَّنُّ^(٢) . وَقَدْ يُحْذَفُ حَرْفُ النِّفْيِ^(٣) ؛
كَقَوْلِهِ^(٤) :

تَنَفَّكُ تَسْمَعُ مَا حَيٍّ سَيِّئَ بِهِالِكٍ^(٥) حَتَّى تَكُونَهُ

وَقَدْ وَرَدَ (لَا زَالَ) لِلنَّهْيِ^(٦) ؛ كَقَوْلِهِ^(٧) :

صَاحَ شَمَّرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرًا الْمَوْتَ فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

(١) يُنْظَرُ : الْمُحْتَسَبُ (١/٣٢٩) ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ (٧/١٠٧) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (١/٣٥٨) ، وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ
الْجُمْلِ (٢/٧٣٦) ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ (٤/٢٠٠) ، وَالْمَغْنِي (٤/٤٧٥) ، وَشَرْحُ آيَاتِ الْمَغْنِي
(٢/١٠٩) .

(٢) يُنْظَرُ : الْمَسَائِلُ الْحَلِّيَّاتُ (ص ٢٧٨) ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ (٧/١٠٧) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (١/٣٥٨) .

(٣) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ (٧/١٠٩) ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ (٢/١٠٤٢) ، وَالْأَرْتِشَافُ (٣/١١٦٠) .

(٤) الْبَيْتُ مِنْ مَجْزُوءِ الْكَامِلِ ، يَنْسَبُ لَخَلِيفَةِ بْنِ بَرَّازٍ فِي الْخِزَانَةِ (٩/٢٤٢) . وَيُنْظَرُ : الْمَفْصَلُ (ص ٣٦٧) ،
وَالْإِنْصَافُ (٢/٨٢٤) ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ (٧/١١٠) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (١/٢٢٥) ، وَتَحْلِيصُ الشُّوَاهِدِ
(ص ٢٣٣) ، وَالْمَقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ (٢/٦٢٤) ، وَالْمُهْمَعُ (٢/٦٦) .

(٥) فِي ن : (الْهَالِكُ)

(٦) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (١/٣٨٣) ، وَشَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ (ص ١٩٩) ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ (٤/١٢١)
(٤/١٢١) ، وَالْأَرْتِشَافُ (٣/١١٦١) .

(٧) الْبَيْتُ مِنَ الْخَفِيفِ ، وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ (١/٣٣٤) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (١/٣٨٣) ،
وَشَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ (ص ١٩٩) ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ (٤/١٢٢) ، وَتَحْلِيصُ الشُّوَاهِدِ (ص ٢٣٠) ،
وَالْمَقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ (٢/٥٨٤) ، وَالْمُهْمَعُ (٢/٦٥) ، وَالدَّرَرُ (١/٢٠٥) .

وكقولك : لا زِلْتُ مُنْعًا .

والمراد بـ(زَالَ) هنا : ما مُضَارِعُهُ (يَزَالُ) لا ما مُضَارِعُهُ (يَزُولُ) ؛ فَإِنَّهُ لَازِمٌ . ولا (يُزِيلُ) ؛ فَإِنَّ مَعْنَاهُ^(١) : عَزَلَهُ^(٢) .

وَقَدْ أَلْحَقَ^(٣) الْمَالِكِيُّ : (ما فَتًا ، وما أَفْتًا ، وما رَامَ ، وما وَنِيَ) - من النِّوَاقِصِ - بمعنى بمعنى (ما زال)^(٤) . ومنه : قوله تعالى : ﴿ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوسُفَ ﴾ (يوسف: ٨٥) ، إِلَّا أَنَّهُ حَذَفَ حَرْفَ النَّفْيِ ؛ لِأَنَّهُ جَوَابُ الْقِسْمِ ، و(لا) النافية تُحَذَفُ فِي جَوَابِ الْقِسْمِ ؛ لِأَنَّهُ مَسْمُوعٌ فِيهِ ، وَلَا يَخْتَصُّ بِالنِّوَاقِصِ^(٥) . ثم قال : «وقد جاء وَنِيَ بمعنى : فَتَرَ ، و رَامَ بمعنى : تَحَوَّلَ ؛ فَتَكُونَانِ تَامَتَيْنِ»^(٦) . وجاء (بَرَحَ) بمعنى : ذَهَبَ ، وَظَهَرَ . وَانْفَلَكَ مُطَاوِعٌ فَكَ الْخَاتَمَ وَنَحْوَهُ ؛ فَتَكُونَانِ تَامَتَيْنِ^(٧) .

(١) "والمراد بزال ... فإن معناه" سقط من س .

(٢) يُنْظَرُ : المسائل الحلييات (ص ٢٧١) ، وشرح المفصل (١٠٨/٧) ، والبديع (٤٦٧/١) ، وشرح عمدة الحافظ (ص ١٩٦) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٤٥٤) .

(٣) في س : (عدّ) .

(٤) يُنْظَرُ : التسهيل (ص ٥٢) ، وشرحه (٣٣٣/١) ، وشرح الرضي (١٠٢٧/٢) ، والتذييل والتكميل (٤/١٢٥) ، والارتشاف (٣/١١٤٧) ، والمساعد (١/٢٤٩) .

(٥) يُنْظَرُ : التوطئة (ص ٢٢٧) ، والبديع (٤٦٨/١) ، وشرح عمدة الحافظ (ص ١٩٨) ، والتذييل والتكميل (٤/١٢٠) ، والارتشاف (٣/١١٦٠) .

(٦) شرح التسهيل (٣٤٣/١) ، وينظر : التذييل والتكميل (٤/١٢٥-١٤٣) ، والمساعد (١/٢٥٠) .

(٧) "وجاء برح ... تامتين" سقط من ط ؛ لانتقال النظر ، ينظر : شرح التسهيل (٣٤٣/١) ، والتذييل والتكميل (٤/١٤٢، ١٤٣) ،

النوع الثالث : ما دَامَ ، وهو لتوقيت أمرٍ بمدةٍ ثبوتٍ خبرها لاسمها ؛ أي : لبيان وقت نسبة في جملة اسمية أو فعلية بمدة ثبوت^(١) خبر (ما دَامَ) [لاسمها]^(٢)؛ فإنَّك إذا قُلْتَ : اجْلِسْ ما دُمْتُ قائماً . وَقَتَّ (ما دام) الجلوسَ بمدة ثبوت القِيَامِ منسوباً إلى المخاطب^(٣) . [٢٠٢/ب] . وبه يَتَمَيَّزُ عَنْ سَائِرِ أَفْعَالٍ تَصَحُّبُهَا (ما) الظرفية ، نحو: أَجْلِسْ ما قُمْتَ . لأنَّه توقيتٌ لأمرٍ بمدةٍ ثبوتٍ ذلك الفعل نفسه لفاعله . / و(ما) في (ما دام) مصدريةٌ ثُمَّ صَارَتْ ظَرْفِيَّةً ؛ وذلك لأنَّه لَمْ يَرْتَبُطْ ما بعدها بما قبلها لو كَانَتْ لمجردِ المَصْدَرِيَّةِ . وكثيرٌ مِنَ المَصَادِرِ تُسْتَعْمَلُ ظَرْفًا لذلك ؛ كقولهم : آتِيكَ خُفُوقَ النَّجْمِ ، ومَقْدَمَ الْحَاجِّ^(٤) . وقد مرَّ؛ فلا حاجة إلى أن يُقالَ : إِنَّ أَصْلَهُ مُدَّةٌ دوامٍ زِيدَ على هذه الحالةِ ، ثُمَّ حُذِفَ (مُدَّةٌ) وأَقِيمَ (دوامٌ) مَقَامَهُ ، ثُمَّ حُذِفَ دوامٌ وأَقِيمَ ما دَامَ مَقَامَهُ؛ كما قاله الأندلسيُّ^(٥) . ومن أَجْلِ أنَّ ما دام لتوقيتِ أمرٍ احتاجَتْ إلى جملةٍ قبلها^(٦) ؛ لأنَّ ما هو لتوقيتِ أمرٍ يكونُ ظَرْفًا ، أي : مفعولاً فيه ؛ فلا

(١) "ثبوت" سقطت من ط .

(٢) تكملة من (ن ، ط ، س) .

يُنْظَرُ : المَفْصَلُ (ص ٣٦٨) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/ ٤٥٥) .

(٣) يُنْظَرُ : المَفْصَلُ (ص ٣٦٨) ، والمباحث الكاملية (١/ ٤٩٨) ، وشرح الوافية نظم الكافية (ص ٣٦٧) ، والتذييل والتكميل (٤/ ١١٨) .

(٤) يُنْظَرُ : التبصرة والتذكرة (١/ ١٨٨) ، والمقتصد (١/ ٤٠٠) ، والمفصل (ص ٣٦٨) ، والإنصاف (١/ ١٦٠) ، وشرح المفصل (٧/ ١١١) .

(٥) المباحث الكاملية (١/ ٤٩٩) . ويُنْظَرُ : المقتصد (١/ ٤٠٠) ، والإنصاف (١/ ١٦٠) ، وشرح المقدمة الجزولية (٢/ ٧٧١) ، وأمثلة الجزولية (ص ٢٩٤) .

(٦) يُنْظَرُ : التبصرة والتذكرة (١/ ١٨٩) ، والمفصل (ص ٣٦٨) ، والمقدمة الجزولية (ص ١٠٥) ، وشرح المفصل (٧/ ١١١) ، وشرح الوافية نظم الكافية (ص ٣٦٧) ، والبسيط في شرح الجمل (٢/ ٦٧٢) ،

يكونُ أحدَ جزئي الجملة؛ بلَّ فضلةً ، فلا بدَّ له مِنْ جملةٍ متقدمةٍ كغيره من الفضلات^(١) .

وقال ابنُ يعيش : لا يتقدَّمُها إلَّا المضارعُ ، نحو : لا أَكَلَمُكَ ما دُمْتَ قائماً^(٢) .

وقد تكونُ تامَّةً بمعنى : بقيَ ؛ كقوله تعالى : ﴿ خَلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ

وَالْأَرْضُ ﴾ (هود: ١٠٧)^(٣) . وبمعنى : سَكَنَ^(٤) . منه : ما رُوي أَنَّهُ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-

(نَهَى أَنْ يُبَالَ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ)^(٥) .

قال : (وليس لنفي مضمون الجملة)^(٦) .. إلى آخره .

أقول : (لَيْسَ) مِنَ النَّوعِ الْأَوَّلِ مِنَ^(٧) النَّوَاقِصِ ، وهي في أصلها كَانَتْ دالَّةً على

الماضي ؛ لأنَّه فعلٌ ؛ بدليل اتصالِ تاءِ التأنِيثِ الساكنةِ به ، واتِّصالِ الضَّميرِ المرفوعِ البارزِ

=

والبسيط في شرح الكافية (٣/ ٤٥٥) .

(١) يُنظَرُ : شرح المفصل (٧/ ١١١) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/ ٩١٥) ، وأمثلة الجزولية (ص ٢٩٤) .

(٢) شرح المفصل (٧/ ١١٤) ، ويُنظَرُ : البديع (١/ ٤٦٧) .

(٣) يُنظَرُ : شرح الكافية الشافية (١/ ٣٨٥) ، وشرح التسهيل (١/ ٣٤٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٠١) ،

والتذيل والتكميل (٤/ ١٤٢) ، والمساعد (١/ ٢٥٤) .

(٤) يُنظَرُ : شرح التسهيل (١/ ٣٤٣) ، والتذيل والتكميل (٤/ ١٤٢) .

(٥) يُنظَرُ : الجامع الصحيح (١/ ٩٦) ، حديث : ٢٣٩ ، كتاب الوضوء ، باب البول في الماء الدائم) ، وصحيح

مسلم (١/ ٢٣٥) ، حديث : ٢٨٢ ، كتاب الطهارة ، باب النهي عن البول في الماء الراكد

(٦) الكافية في النحو (ص ٢٠٨) .

(٧) "من" سقط من س .

به^(١)، نحو: لَسْتُ^(٢).

فإن قيل: قَدْ يَتَّصِلُ بِاسْمِ الْفِعْلِ بِسَبَبٍ مَعْنَاهُ، نحو: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُوا﴾ (الحاقة: ١٩)^(٣).

قلتُ: مرادنا التاء. أو نقول: لاشكَّ أنَّه لا^(٤) يَتَّصِلُ بِالْحَرْفِ، وَلَيْسَ (لَيْسَ) اسْمٌ فِعْلٌ، وَعَدَمُ تَصَرُّفِهَا لَا يَدُلُّ عَلَى حَرْفِيَّتِهَا كَمَا فِي: (نَعَمْ)، وَمَا أَحْسَنَ زَيْدًا، وَأَخَوَاتِهَا. إِلَّا أَنَّه لَمَّا قُطِعَتْ عَنْ زَمَنِ الْمَاضِي لِكَثْرَةِ احْتِيَاجِهِمْ إِلَى نَفْيِ الْحَالِ شَابَهَتْ الْحَرْفَ مَعْنَى، فَتَسَكَّنُ عَيْنُهُ الْمَكْسُورَةُ لِلتَّخْفِيفِ^(٥). والدليل على كونها مكسورة إسكانها؛ إذ يُسَكَّنُ نَحْوُ: كَتَفَ، وَلَا^(٦) جَيْلٌ^(٧)، وَلَمْ تَقْلُبْ أَلْفًا فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ الْبَاقِي عَلَى أَصْلٍ مَعْنَاهُ^(٨)؛ لِأَنَّ الْإِعْلَالَ نَوْعٌ مِنَ التَّصَرُّفِ وَقَدْ مُنِعَ مِنْهُ لِشَبَهِهِ الْحَرْفَ^(٩). فالأكثرُ نَصُّوا عَلَى أَنَّهَا لِنَفْيِ مَضمونِ الْجُمْلَةِ حَالًا؛ فَمَعْنَى: لَيْسَ زَيْدٌ عَالِمًا -انْتَفَى حَصول هذه الصِّفَةِ مِنْ زَيْدٍ فِي

(١) "في أصلها... البازية" سقط من س.

(٢) يُنْظَرُ: الْكِتَابُ (١/٥٧)، الْمُقْتَضِبُ (٤/٨٧)، وَالْأُصُولُ (١/٨٢)، وَالْمَفْصَّلُ (ص ٣٦٨)، وَالْإِنْصَافُ (١/١٦٢)، وَشَرْحُ الْمَفْصَّلِ (٧/١١١).

(٣) يُنْظَرُ: كِتَابُ الشَّعْرِ (ص ٦)، وَالْمُبَاحِثُ الْكَامِلِيَّةُ (١/٤٨٤).

(٤) "لا" سقط من (س).

(٥) يُنْظَرُ: التَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ (١/١٨٨)، وَشَرْحُ الْمَفْصَّلِ (٧/١١٢).

(٦) فِي ن: (لا)

(٧) فِي س: (لاجل)، وَيُنْظَرُ: الْمَغْنِي (٤/٢٧٢، ٢٧٣).

(٨) يُنْظَرُ: الْكِتَابُ (٤/١٠٩)، وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ (٢/٧٥٤).

(٩) فِي ن: (بالحرف).

الحال^(١) . قالوا : ولا يجوزُ : لَيْسَ زيدٌ قائماً غداً^(٢) .

وقولُ الحاجبي : «وَضَعُهَا لِنَفْيِ الْحَالِ»^(٣) أراد : وَضَعُهَا الثَّانِي .

وقيلَ : هي للنفي مطلقاً^(٤) ، ماضياً ، وغيره^(٥) . فيجوزُ حينئذٍ : لَيْسَ زيدٌ قائماً

غداً . ولا بُدَّ فيه ؛ لقوله تعالى : ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (هود: ٨) والمرادُ يومُ القيامةِ ، وهو مستقبلٌ ؛ أي : يَأْتِيهِم العذابُ^(٦) .

وقال الأندلسي : «هذا القولُ نصٌّ سيبويه ، والمبردُ ، وابنُ درستويه»^(٧) . وقال : «لا

«لا مخالفة بين النصين ؛ لأنَّ^(٨) مَنْ^(٩) نصَّ على أنَّه للحالِ أرادَ أنَّه إذا خلا عن قرينةٍ خلافٍ خلافِ الحالِ يُحمَلُ عليه مضمونُ الجملةِ المنفيةِ عليه^(١٠) ؛ كما يُحمَلُ الإيجابُ المطلقُ

(١) يُنظر : التبصرة والتذكرة (١/ ١٨٨) ، والمفصل (ص ٣٦٨) ، وشرح المفصل (٧/ ١١٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/ ٩١٥) ، وشرح التسهيل (١/ ٣٨٠) ، وشرح الرضي (٢/ ١٠٣٢) .

(٢) يُنظر : المفصل (ص ٢٦٨) ، والارتشاف (٣/ ١١٥٧) .

(٣) شرح المقدمة الكافية (٣/ ٩١٥) .

(٤) "مطلقاً" سقطت من س .

(٥) يُنظر : الأصول (١/ ٨٣) ، وشرح التسهيل (١/ ٣٨٠) ، وشرح الرضي (٢/ ١٠٣٢) ، والبسيط في شرح

الكافية (٢/ ٤٥٥) ، والتذيل والتكميل (٤/ ١٥٠) ، والارتشاف (٣/ ١١٥٧) .

(٦) يُنظر : شرح التسهيل (١/ ٣٨٠) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/ ٤٥٦) .

(٧) المباحث الكاملية (١/ ٥٠٠) .

(٨) من (ن ، س) ، وفي الآخر (لا) .

(٩) "من" سقطت من (س) .

(١٠) (عليه) يستقيم الكلام بدونها .

عليه»^(١).

قلت : فلا^(٢) يصح قولهم : إنَّ (ليس) لنفي الحالية ؛ لأنَّ الحالية مِنْ مقتضى الجملة الداخلة فيها (ليس) ، لا مِنْ مُقْتَضَاهَا .

فَرْعٌ : يُسْتَعْمَلُ المضارع والأمرُ مِنَ الأفعالِ النَّوَاقِصِ سِوَى كَيْسَ وَمَا دَامَ^(٣) ، ولا يُسْتَعْمَلُ الأمرُ مِمَّا يَلْزَمُ النَّفْيَ^(٤) . ولا يَدْخُلُ (صَارَ) وما يرادفه ، و(كَيْسَ) وكلُّ ما أولُهُ (مَا) على مبتدأ خبره فعلٌ ماضٍ ؛ لأنَّه منافٍ لِمَا يَرَادُ مِنْهَا^(٥) ؛ إذْ صَارَ للانتقال إلى حالٍ باقية باقية عندَ الإخبارِ ، وما زَالَ للاستمرارِ^(٦) . وما ورد يقدر فيه ضميرُ الشأن^(٧) ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم لرجل : (أَلَيْسَ قَدْ صَلَّيْتَ مَعَنَا؟)^(٨) وَيُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ الْبَاقِيَ تَدْخُلُ عَلَى

(١) المباحث الكاملية (١/ ٥٠٠) ، يُنظَرُ : شرح المقدمة الجزولية (٢/ ٧٧٢) ، والتوطئة (ص ٢٢٨) ، وشرح التسهيل (١/ ٣٨٠) ، والتذييل والتكميل (٤/ ١٥٠) .

(٢) في ط : (فلأن)

(٣) يُنظَرُ : الكتاب (١/ ٤٦) ، وشرح المفصل (٧/ ١١٤) ، وشرح الكافية الشافية (١/ ٣٨٦) ، وشرح التسهيل (١/ ٣٤٣) ، وشرح الرضي (٢/ ١٠٦١) ، والتذييل والتكميل (٤/ ١٤٧) .

(٤) يُنظَرُ : شرح التسهيل (١/ ٣٤٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٠٢) ، وشرح الرضي (٢/ ١٠٦١) ، والتذييل والتكميل (٤/ ١٧٤) ، والمساعد (١/ ٢٥٥) .

(٥) في ن : (بها)

(٦) يُنظَرُ : الكتاب (١/ ٧٠) ، والتوطئة (ص ٢٣٠) ، وشرح المقدمة الجزولية (٢/ ٧٧٩) ، وشرح التسهيل (١/ ٣٤٤) ، والارتشاف (٣/ ١١٦٧) ، والمساعد (١/ ٢٥٥) .

(٧) يُنظَرُ : التبصرة والتذكرة (١/ ١٩٣) ، والتسهيل (ص ٥٣) ، وشرحه (١/ ٣٦٧) ، والتذييل والتكميل (٤/ ١٤٨) ، والمساعد (١/ ٢٥٥) .

(٨) يُنظَرُ : الجامع الصحيح (٤/ ٢٥٥) ، حديث : ٦٨٢٣ ، كتاب الحدود ، باب : إذا أقر بالحد ولم يبين ، وفتح

مبتدأ خبره فعل ماضٍ ، وإن لم يقارنْهُ (قَدْ) ^(١) ؛ كقوله تعالى : ﴿إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قَبْلِ﴾ (يوسف: ٢٦) ، وكَقَوْلِهِ ^(٢) :

وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةً لِيَالِي لَأَقِينَا جُذَامًا وَحَمِيرًا

وقيل : لا بدَّ مِنْ (قَدْ) ظاهرةً أو مقدرةً فيه ؛ إذ مجرَّدُ الْمُضِيِّ عِلْمٌ ^(٣) مِنْ (كَانَ) ونحوه ^(٤) ، فلا بدَّ مِنْ فائدةٍ لصيغة الماضي ، فكان تقديرُ ^(٥) (قَدْ) : قَدْ قَدْ ^(٦) .

قال : «وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِ كُلِّهَا عَلَى أَسْمَائِهَا» ^(٧) .

أقول : كُلُّهَا أفعالٌ ، فتكونُ قويةً ^(٨) العملِ ، فيجوزُ تقديمُ بعضِ معمولاتها

✍ =

الباري (١٢/١٣٣) .

(١) يُنْظَرُ : التسهيل (ص ٥٣) وشرحه (١/٣٤٤) ، والتذييل والتكميل (٤/١١٦ ، ١٥١) ، والارتشاف (٣/١١٦٧) ، والمساعد (١/٢٥٥) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لزفر بن الحارث الكلابي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١/١٥٥) ، وشرح ديوان الحماسة للشتمري (١/٢٤٥) ، وشرحه المنسوب إلى أبي العلاء المعري (١/١١٤) ، وشرح التسهيل (١/٣٤٤) ، والتذييل والتكميل (٤/١٥٢) ، وشرح أبيات المغني (٧/٣٣٠) .

(٣) في س : (على) ، تحريف .

(٤) يُنْظَرُ : المباحث الكاملية (١/٥٠٩) ، والتسهيل (ص ٥٣) ، والبسيط في شرح الجمل (٢/٦٨٢) ، والتذييل والتكميل (٤/١١٦ ، ١٥١) ، والارتشاف (٣/١١٦٧) ، والمساعد (١/٢٥٦) .

(٥) "تقدير" سقطت من (س) .

(٦) يُنْظَرُ : المباحث الكاملية (١/٥٠٩) ، والتذييل والتكميل (٤/١١٦) .

(٧) الكافية في النحو (ص ٢٠٨) .

(٨) في س : (قدم)

كالأفعال التامة على بعض ؛ بخلاف (إن) و (ما) ^(١) . قال تعالى : ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ النمل: ٥٦ . وليس وما دام وإن لم يتصرف فيهما جاء في خبرهما التقديم ^(٢) ؛ كقوله ^(٣) :

سَلِي إِنَّ جَهْلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ فَلَيْسَ سِوَاءَ عَالَمٍ وَجَهْلٍ

وكقوله ^(٤) :

لَا طَيْبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَّةً لَذَّائِهِ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

وذكر ابن درستويه أن بعضاً منع تقديم خبر (ليس) على اسمها تغليباً للحرفية،

(١) يُنظر : شرح المفصل (١١٣/٧) ، والتوطئة (ص٢٢٩) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص٢٠٣) ، والبسيط في شرح الجمل (٢/٦٧٣) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٤٥٦) .

(٢) يُنظر : الكتاب (٣٧/٢) ، والإيضاح (ص١٣٨) ، والمسائل الحلييات (ص٢٨٠) ، والتبصرة والتذكرة (١/١٨٧) ، والمقتصد (١/٤٠٧) ، وشرح المفصل (٧/١١٤) ، وشرح الكافية الشافية (١/٤٠٠) .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للسموأل في ديوان عروة بن الورد والسموأل (ص٩٢) ، ويُنسب إلى عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي ، أو اللجلاج الحارثي .

يُنظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١/١٢٣) ، وشرحه للتبريزي (١/٦١) ، وشرح التسهيل (١/٣٤٩) ، وشرح ابن الناظم (ص٩٦) ، والتذيل والتكميل (٤/١٧٠) ، وتخليص الشواهد (ص٢٣٧) ، والمقاصد النحوية (٢/٦٢٥) ، وشرح الأشموني (١/٣١٩) .

(٤) البيت من البسيط ، لم أقف له على نسبة . يُنظر : شرح التسهيل (١/٣٤٩) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص٢٠٤) ، وشرح ابن الناظم (ص٩٦) ، وتخليص الشواهد (ص٢٤١) ، وشرح ابن عقيل (١/٢٥٤) ، والمقاصد النحوية (٢/٥٨٩) ، وشرح التصريح (١/٢٤٣) ، والهمع (٢/٨٧) ، وشرح الأشموني (١/٣٢٠) .

وتشبيهاً لها بـ (ما) النافية^(١) ، ولو قُدِّمَ رُفِعَ . وعليه حَمَلَ سَيِّوِيُهُ : لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ ، وَلَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ أَشْعَرَ مِنْهُ^(٢) . إِذَا صَحَّ رَفْعُ الْخَبَرِ فِيهِمَا عَلَى لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ^(٣) .

وَمَنْعَ ابْنِ مَعْطِي تَقْدِيمَ خَبَرٍ مَا دَامَ^(٤) ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْمَسْمُوعِ كَمَا مَرَّ وَلِلْقِيَاسِ^(٥) ؛
لَأَنَّهُ إِذَا جَازَ ذَلِكَ فِي (لَيْسَ) وَهُوَ أَوْعَفُّ مِنْ (مَا دَامَ) ؛ لِأَنَّ عَدَمَ تَصَرُّفِهِ لَازِمٌ / وَلِ (مَا دَامَ) عَارِضٌ ، وَلِأَنَّ (لَيْسَ) يَشْبَهُ (مَا) نَفِيًّا ، وَ (لَيْتَ) لَفْظًا ، إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ مِنْ تَقْدِيمِهِ ، نَحْوُ :
كَانَ فَتَاكَ مَوْلَاكَ ، وَمَا كَانَ زَيْدٌ إِلَّا فِي الدَّارِ^(٦) . وَقَدْ يَجِبُ التَّقْدِيمُ إِذَا أُريدَ الْحَصْرُ فِي
الاسْمِ^(٧) ؛ كَقَوْلِهِ^(٨) تَعَالَى : ﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ (الجنّة: ٢٥) . أَوْ لِيَلْزَمَ الْإِضْمَارُ

(١) يُنْظَرُ : شرح المفصل (١١٤ / ٧) ، والتذييل والتكميل (١٧٠ / ٤) ، والارتشاف (١١٦٩ / ٣) ، وشرح التصريح (١٨٧ / ١) .

(٢) يُنْظَرُ : الكتاب (١٤٧ / ١) ، وشرح المفصل (١١٤ / ٧) ، والمباحث الكاملية (٥٠٠ / ١) ، وشرح التسهيل (٣٧٩ / ١) ، والبسيط في شرح الجمل (٧٤٨ / ٢) .

(٣) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٣٧٩ / ١) ، والبسيط في شرح الجمل (٧٤٩ / ٢) .

(٤) يُنْظَرُ : الفصول الخمسون (ص ١٨١) ، والدرّة الألفية (ص ٤٥) ، والصفوة الصفية (٨ / ٢) ، وشرح التسهيل (٣٤٩ / ١) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٠٥) ، وشرح الرضي (١٠٤٨ / ٢) ، والتذييل والتكميل (٧١ / ٤) .

(٥) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٣٤٩ / ١ ش) ، وشرح الرضي (١٠٤٨ / ٢) ، والتذييل والتكميل (١٧١ / ٤) .

(٦) يُنْظَرُ : شرح عمدة الحفاظ (ص ٢٠٥) ، وشرح التسهيل (٣٤٩ / ١) ، والتذييل والتكميل (١٧٢ / ٤) ، والارتشاف (١١٧٤ / ٣) .

(٧) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٣٥٠ / ١) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٠٥) ، والتذييل والتكميل (١٧٢ / ٤) ، والارتشاف (١١٦٨ / ٣) .

(٨) فِي ن : (وَقَوْلُهُ)

الإضمار قبل الذكر ؛ كقولك : كَانَ شَرِيكَ هِنْدٍ أَخُوها^(١) .

وَحَسَنَ سَبِيوِيهِ تَقْدِيمَ الظَّرْفِ إِذَا كَانَ خَبْرًا . وهو الْمُسَمَّى بِالظَّرْفِ الْمُسْتَقَرِّ^(٢) ، وتأخيرُهُ إِذَا كَانَ لَعْوًا أَيْ : فَضْلَةً ، نحو : مَا كَانَ فِيهَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ ، وما كَانَ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْكَ فِيهَا . لِيُشْعَرَ تَقْدِيمُهُ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ بِأَنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ^(٣) . وَقُدِّمَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ (الإخلاص : ٤) ، مَعَ أَنَّ الْحَقَّ التَّأخيرُ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا وَجَبَ تَقْدِيمُهُ عَلَى أَحَدٍ ؛ لِثَلَا تَتَغَيَّرَ الْفَوَاصِلُ^(٤) - وَمَرَاعَاتُهَا أَهَمُّ مِنْ تَأخيرِ الظَّرْفِ - قُدِّمَ عَلَى الْخَبَرِ أَيْضًا أَيْضًا ؛ لِثَلَا يُفْصَلُ بَيْنَ الْمُسْنَدِ وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ . وَقِيلَ : لَمَّا لَمْ يُجْزُ حَذْفُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ حُذِفَ تَبَقَّى الْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ خَبَرٌ ؛ لِأَنَّهَا مَعطوفةٌ عَلَى الْخَبَرِ = بَلَا عَائِدٍ ، صَارَ مَقْصُودًا كَالظَّرْفِ الَّذِي هُوَ خَبَرٌ ، فَقُدِّمَ لِذَلِكَ^(٥) ، وَكَمَا قُدِّمَ (فِيهِنَّ) فِي قَوْلِهِ^(٦) :

(١) يُنْظَرُ : شرح المقدمة الجزولية (٧٧٣/٢) ، وأمثلة الجزولية (ص ٢٩٥) ، وشرح التسهيل (١/٣٥٠) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٠٦) ، والتذيل والتكميل (٤/١٧٢) .

(٢) يُنْظَرُ : الكتاب (١/٥٥) ، والمفصل (ص ٣٦٩) ، وشرحه (٧/٩٦ ، ١١٥) ، والبدیع (١/٤٧٤) ، وشرح الرضي (٢/١٠٦٣) .

(٣) يُنْظَرُ : الكتاب (١/٥٤) ، والمفصل (ص ٣٦٩) ، وشرحه (٧/٩٦ ، ١١٥) ، والمباحث الكامية (١/٥٠٤) ، وشرح الرضي (٢/١٠٦٣) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٤٦٢) .

(٤) يُنْظَرُ : المباحث الكامية (١/٥٠٤) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٨٩) ، وشرح الرضي (٢/١٠٦٣) .

(٥) يُنْظَرُ : شرح المفصل (٧/٩٦ ، ١١٥) .

(٦) البيتان من الرجز ، وهما لابن ميادة في شعره : (ص ٢٣٧) . وَيُنْظَرُ : الكتاب (١/٥٦) ، والنوادر (ص ٥١٢) ، والمقتضب (٤/٩١) ، وشرح السيرافي (١/٣٢٢) ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١/٢٨٦) ، والنكت (١/١٩٣) ، وشرح المفصل (٧/٩٦) ، وشرح الكافية الشافية (١/٣٨١) ،

لَتَقْرَبَنَّ قَرَبًا جُلْدِيًّا مَا دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا

لأنَّه مَقْصُودٌ؛ إِذْ لَوْ حُذِفَ يَصِيرُ الْمَعْنَى عَلَى التَّأْيِيدِ^(١). والجُلْدِيُّ: السَّيْرُ السَّرِيعُ^(٢).
قال الحاجبي: «قُدِّمَ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ نَفْيُ الْكَفِّ عَنْهُ لَا نَفْيُ^(٣) الْكُفِّ مطلقاً؛ وَذَلِكَ لَا
يَحْصُلُ بِدُونِ تَقْدِيمِهِ، فَلَمَّا لَمْ يَتَفَتَّحْ بَعْضُ الْعَرَبِ حِكْمَةَ التَّقْدِيمِ وَقَرَأَ: (لَمْ يَكُنْ كُفُّوا لَهُ
أَحَدٌ) وَصَفَهُمْ سَبِيوِيَّةً بِالْجَفَاءِ^(٤)، وَقَالَ: أَهْلُ الْجَفَاءِ^(٥) يَقْرَءُونَ (كُفُّوا لَهُ أَحَدٌ)»^(٦).

قال: «وهي في تقديمها عليها...»^(٧) إلى آخره.

أقول: هي -أي النواقص- باعتبار تقديم أخبارهن على أنفسهن، على ثلاثة أقسام:

قسم يجوز، وهو من (كان) إلى (راح)؛ لأنها أفعال متصرفة غير مصدرة بها له

==

والخزانة (٢٧٢/٩).

(١) في س: (التأكيد)، تحريف.

يُنْظَرُ: المقتضب (٩١/٤)، وشرح المفصل (١١٥/٧).

(٢) يُنْظَرُ: الصحاح (جلد ٢/٥٦٢)، واللسان (٣/٤٨١)، وتاج العروس (٩/٣٨٨).

(٣) في س: (لا يكفي)، وهو تحريف.

(٤) يُنْظَرُ: الإيضاح في شرح المفصل (٨٩/٢).

(٥) "وقال أهل الجفاء" سقط من س.

(٦) الكتاب (٥٦/١). ويُنْظَرُ: مختصر في شواذ القرآن (ص ١٨٣)، ومشكل إعراب القرآن (٢/٥١٠)،

والمفصل (ص ٣٦٩)، والبدیع (١/٤٧٤)، والإيضاح في شرح المفصل (٨٩/٢).

(٧) الكافية في النحو (ص ٢٠٨).

صدرُ الكلام ، نحو : قائماً كان زيد^(١) . ومنه قوله تعالى^(٢) : ﴿ أَهْوَآءَ إِنَّا كَرُّهُوا يَعْبُدُونَ ﴾ سبأ : ٤٠ ؛ لَأَنَّهُ قَدَّمَ مَعْمُولَ الخبر ، وتَقْدِيمُ معموله يدلُّ على جوازِ تَقْدِيمِهِ ؛ إذ لا يَقَعُ المَعْمُولُ حَيْثُ لا يَقَعُ عامِلُهُ^(٣) . ألا تَرَى أَنَّهُ يَمْتَنِعُ تَقْدِيمُ (الْقِتَالِ) على (حَيْثُ) كَمَا يَمْتَنِعُ تَقْدِيمُ عامِلِهِ ، وهو (تَأْتِي) في قولك : زيدٌ حَيْثُ تَأْتِي الْقِتَالُ^(٤) .

وقد يجب ، نحو : كَمْ كَانَ مَالُكَ ؟ وَأَيْنَ كُنْتَ ؟ وَمَنْ كَانَ أَبُوكَ ؟^(٥)

وقسم لا يجوز وهو ما أوله (مَا) أي مُصَدَّرٌ بـ(مَا) ؛ لِأَنَّ (مَا) فِيهَا فِي غَيْرِ (مَا دَامَ) نَفِيَّةٌ^(٦) ، وَفِيهَا مَصْدَرِيَّةٌ وَلَكِلَيْهِمَا صَدْرُ الْكَلَامِ^(٧) . أَمَّا الْمَصْدَرِيَّةُ فَظَاهِرَةٌ^(٨) ؛ لِأَنَّ دَامَ مَعَ^(٩) مَا بَعْدَهُ صَلَاحُهَا وَلَا تَتَقَدَّمُ ؛ إِذْ لَا تَتَقَدَّمُ الصَّلَةُ وَلَا شَيْءٌ مِنْهَا عَلَى الْمَوْصُولِ ؛ لِأَنَّ

(١) يُنْظَرُ : الْجُمْل (ص ٤٢) ، وَالتَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ (١/ ١٨٧) ، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ (ص ١٣٨) ، وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٣/ ٩١٦) ، وَالتَّوْتُطَةُ (ص ٢٢٨) ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ (٢/ ١٠٤٨) .

(٢) "تعالى" سقطت من ن .

(٣) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ (٧/ ١١٣) ، وَالْمُبَاحِثُ الْكَامِلِيَّةُ (١/ ٥٠١) ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ (٤/ ١٧٤) .

(٤) يُنْظَرُ : الْمُقْتَصِدُ (١/ ٤٠٦) ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ (٧/ ١١٣) .

(٥) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْجَزْوِيَّةِ (٢/ ٧٧٣) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (١/ ٣٥٠) ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ (٢/ ١٠٥٣) ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ (٤/ ١٧٤) ، وَالْإِرْتِشَافُ (٣/ ١١٦٩) .

(٦) فِي س : (نصبه)

(٧) يُنْظَرُ : الْمَفْصَلُ (ص ٣٦٨) ، وَالْإِنْصَافُ (١/ ١٥٩) ، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ (ص ١٣٩) ، وَالتَّوْتُطَةُ (ص ٢٢٨) ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ (٢/ ١٠٤٨) ، وَالبَّسِيطُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (٢/ ٤٥٧) .

(٨) فِي ن ، س : (فظاهر)

(٩) "مع" سقطت من س .

المجموع بمنزلة كلمة واحدة^(١). وأمّا النفي^(٢) فَلَمَّا حَقَّقَتْهُ فِي بَابِ شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ^(٣).

وَذَكَرَ ابْنُ يَعِيشَ وَغَيْرُهُ : لِأَنَّهَا نَوْعٌ مِنَ الْكَلَامِ ، فَتَكُونُ كَهَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ ؛ وَلِذَا تَتَلَقَّى الْقَسَمَ وَيُعَلَّقُ بِهَا الْفِعْلُ الْقَلْبِيُّ ؛ كَاللَّامِ ، وَ لَمْ ، وَ لَنْ . وَإِنْ كَانَتْ لِلنَّفْيِ اخْتِصَاصًا بِالْفِعْلِ وَصَارَتْ كَجُزْءٍ مِنْهُ ؛ إِذْ الْعَامِلُ وَالْمَعْمُولُ ككَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَيَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا مَعْمُولُ مَعْمُولِهَا^(٤) . وَكَذَا (لَا) فَإِنَّهَا وَإِنْ لَمْ تَخْتَصَّ بِالْفِعْلِ وَيُتَلَقَّى بِهِ الْقَسَمُ لَكِنْ تُوسَّعُ فِيهَا ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا يَعْمَلُ فِيهَا بَعْدَهَا ، نَحْوُ : خَرَجْتُ بَلَا زَادٍ . فَكَذَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيهَا قَبْلَهَا^(٥) .

وَحُكْمُ (إِنْ) النَّافِيَةِ حُكْمُ (مَا) فِي التَّصْدِيرِ ، كَمَا لَهَا حُكْمُهَا فِي التَّعْلِيلِ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَتُظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (الإسراء: ٥٢)^(٦) . فَلَمْ يَقُلْ : مَا أَوَّلُهُ النَّفْيُ . لِأَنَّهُ يَجُوزُ : قَائِمًا لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ ، وَعَالِمًا لَمْ يَكُنْ بَكْرٌ^(٧) . وَلَيْسَ لـ(مَا) أَيْضًا صَدْرُ الْكَلَامِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ قِيَاسًا عَلَى

(١) يُنْظَرُ : التَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ (١/ ١٨٨) ، وَالْإِنْصَافُ (١/ ١٦٠) ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ (٧/ ١١٤) ، وَشَرْحُ الْوَافِيَةِ الْوَافِيَةِ نَظْمُ الْكَافِيَةِ (ص ٣٦٧) ، وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٣/ ٩١٦) ، وَالتَّوْتُطَةُ (ص ٢٢٩) ، وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْجُزُؤِيَّةِ (٢/ ٧٧٤) ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ (٤/ ١٧٧) .

(٢) فِي س : (الْيَقِينِيَّةُ) ، تَصْحِيفٌ .

(٣) يُنْظَرُ : الْكِتَابُ الرُّكْنِيُّ (ل/ ٨٤ ح) ، وَانْظُرْ : شَرْحُ الرُّضِيِّ (٢/ ١٠٤٩) .

(٤) يُنْظَرُ : الْمَقْتَصِدُ (١/ ٤٠٧) ، وَالْإِنْصَافُ (١/ ١٥٩) ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ (٧/ ١١٣) ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ (٢/ ١٠٤٩) .

(٥) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ (٧/ ١١٣) .

(٦) يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (١/ ٣٥١) .

(٧) يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (١/ ٣٥١) ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ (٤/ ١٧٥) ، وَالْإِرْتِشَافُ (٣/ ١١٧٠) .

(لم) ^(١) .

وأَجَازَ أبو الحسنِ ابنُ كيسانَ ، والكوفيونَ التقديمَ على ما أولُهُ (ما) النافية ^(٢) ،
 وشُبِّهَتْهُمْ أَنَّهَا لما دخلت على ما معناه النفي صارَ معناه مثبتاً ^(٣) ؛ ولذا لم يجز : ما زال زيدٌ إلا
 عالماً . فيزولُ حكمُ النَّفْيِ عنها لزوالِ معناه ^(٤) . وهو ضعيفٌ ^(٥) ؛ لأنَّ عُرُوضَ تَغْيِيرِ الْمَعْنَى لا
 لا يُعَيِّرُ له حُكْمُ اللَّفْظِ ^(٦) ؛ ولذا يَمْتَنِعُ : أكلاً ما أبى زيدٌ . وإنَّ صارَ معناه مثبتاً ، وبقيَ
 تَصْدِيرُ الاستفهامِ في نحو : عَلِمْتُ أزيدُ عندك أمَ عمروٌ . مع تَغْيِيرِ معناه ^(٧) .

وَدَخَلَ الباءُ في قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾ (القيامة: ٤٠)
 نظراً إلى لفظِ النَّفْيِ . وإنَّ صارَ معناه مثبتاً ^(٨) . وأبعدُ منه دخولُ لامِ التوكيدِ في قوله

(١) يُنْظَرُ : شرح المفصل (١١٤/٧) .

(٢) يُنْظَرُ : الإنصاف (١٥٥/١) ، وشرح المفصل (١١٣/٧) ، والإيضاح في شرح المفصل (٨٧/٢) ، وشرح
 الكافية الشافية (٣٩٨/١) ، وشرح التسهيل (٣٥١/١) ، وشرح الرضي (١٠٤٨/٢) ، والبسيط في
 شرح الكافية (٤٥٨/٢) .

(٣) يُنْظَرُ : أسرار العربية (ص ١٣٩) ، والإنصاف (١٥٦/١) ، وشرح المقدمة الكافية (٩١٧/٣) ، وشرح
 المقدمة الجزولية (٧٧٤/٢) ، وشرح التسهيل (٣٥١/١) ، وشرح الرضي (١٠٤٨/٢) .

(٤) يُنْظَرُ : الإنصاف (١٥٦/١) ، والتذيل والتكميل (١٧٦/٤) .

(٥) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٣٥١/١) .

(٦) يُنْظَرُ : المباحث الكاملية (٥٠٣/١) ، وشرح التسهيل (٣٥١/١) ، والتذيل والتكميل (١٧٦/٤) .

(٧) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٣٥١/١) .

(٨) يُنْظَرُ : الأصول (٩٠/١) ، وشرح المفصل (١٠٨/٧) ، والمباحث الكاملية (٥٠٣/١) ، وشرح الكافية
 الشافية (٤٢٣/١) ، وشرح التسهيل (٣٨٢/١) .

تعالى^(١): ﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَسَجِرَتَيْنِ﴾ (طه: ٦٣) نظرًا إلى لفظ (إِنَّ)، وَإِنْ كَانَ معناه (نَعَمْ)^(٢).
وإنما لم يُجْزَ: مَا زَالَ زَيْدٌ إِلَّا عَالِمًا. لِثَلَا يُلْزَمُ التَّنَاقُضُ^(٣). كما مرَّ^(٤).

وَيُعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّ مَا أَوَّلَهُ (مَا) لَا يَدْخُلُ عَلَى مَا خَبَرَهُ مُفَرَّدٌ اسْتِفْهَامِيٌّ، أَوْ مُضَافٌ
إِلَيْهِ، نَحْوُ: كَيْفَ زَيْدٌ؟ وَأَيْنَ مِنْ^(٥) عَمْرٍو؟^(٦) إِذْ يَمْتَنَعُ تَقْدِيمُهُ وَتَأْخِيرُهُ. وَلَكِنْ يَجُوزُ:
أَيْنَ لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ؟^(٧). وَأَجَازَ الشُّلُوبِيُّ: أَيْنَ لَيْسَ زَيْدٌ؟ بِنَاءً عَلَى تَجْوِيزِ تَقْدِيمِ خَبَرِ (لَيْسَ)
عَلَيْهَا^(٨).

وَقِسْمٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَهُوَ (لَيْسَ). مَنَعَ^(٩) الْكُوفِيُّونَ وَالْجُرْجَانِيُّ تَقْدِيمَ خَبَرِهِ عَلَيْهِ^(١)،

[٢٠٣/ب]

(١) في س: (عزَّ وجلَّ).

(٢) يُنْظَرُ: شرح المفصل (١٠٨/٧).

(٣) يُنْظَرُ: شرح الكافية الشافية (٤٢١/١).

(٤) يُنْظَرُ: النص المحقق (ص ٥٢٠).

(٥) "مِنْ" سقط من (ن)، وهو الوجه، وانظر: شرح التسهيل (٣٤٣/١).

(٦) يُنْظَرُ: التوطئة (ص ٢٢٩)، والمباحث الكاملية (٥٠٦/١)، وشرح التسهيل (٣٤٣/١)، والمساعد (٢٥١/١).

(٧) يُنْظَرُ: شرح عمدة الحفاظ (ص ٢٠٩)، وشرح الرضي (١٠٥٣/٢)، والارتشاف (١١٥٠/٣)، والتذييل والتكميل (١٣٢/٤، ١٥٣)، والمساعد (٢٥٢/١، ٢٥٦).

(٨) شرح المقدمة الجزولية (٧٧٧/٢)، والتوطئة (ص ٢٢٨). ويُنْظَرُ: المباحث الكاملية (٥٠٦/١)، والتسهيل (ص ٥٣)، والارتشاف (١١٥٠/٣)، والتذييل والتكميل (١٥٤/٤)، والمساعد (٢٥٦/١).

ونقل الرضي منع الجزولي والشلوبين على خلاف مذهبهما في ذلك. يُنْظَرُ: شرح الرضي (١٠٥٣/٢).

(٩) في ن: (فمنع).

، واختاره المالكِيُّ مستدلاً بأنه فعلٌ لا يتصرّف في نفسه / فلا يتصرّف في معموله؛ كـ (عَسَى)، و(نعم)، و(بئس)، وفعلٌ التعجب، مع أنّه شبه بحرفٍ لا يشبه الفعل، وهو (مَا) ^(٢). و(عَسَى) يشبه حرفاً يشبه الفعل وهو (لعلّ) ^(٣). وإنّا قدّم خبرها على اسمها - وإن اقتضى شبهها بـ(مَا) ألا يتقدّمه -؛ لئلا يلغو فعليتها. ولمّ يقدموه ^(٤) على نفسها؛ لئلا تكثر مخالفة الأصل ^(٥).

واختار سيويّه، والسيرافي ^(٦)، والفارسي ^(٧)، والزحشري ^(٨) تقديمه عليها مستدلّين بأنّ (لئس) فعلٌ يدخل على جميع الظواهر والمضمرات، ويتقدّم خبرها على اسمها، وليس

✍ =

(١) يُنظر: الأصول (٩٠/١)، والمسائل الحليات (ص ٢٨٠)، والمقتصد (٤٠٨/١)، والإنصاف (١٦٠/١)، وشرح المفصل (١١٤/٧)، والتوطئة (ص ٢٢٨)، وشرح التسهيل (٣٥١/١)، وشرح الرضي (١٠٤٩/٢).

(٢) شرح التسهيل (٣٥١/١). ويُنظر: المقتصد (٤٠٨/١)، والإنصاف (١٦١/١)، وشرح الرضي (١٠٤٩/٢)، والبسيط في شرح الكافية (٤٥٩/٢)، والتذيل والتكميل (١٨٠/٤).

(٣) يُنظر: شرح عمدة الحفاظ (ص ٢٠٨)، وشرح التسهيل (٣٥١/١)، والتذيل والتكميل (١٨٠/٤). (٤) من س. وفي بقية النسخ: (يتقدموه).

(٥) يُنظر: الإنصاف (١٦٤/١)، وشرح التسهيل (٣٥٢/١)، والتذيل والتكميل (١٨١/٤).

(٦) يُنظر: شرح السيرافي (٣٠٠/١).

(٧) يُنظر: الإيضاح العضدي (ص ١٣٨)، والمسائل الحليات (ص ٢٨٠)، والبغداديات (ص ٢٥٧)، والخصائص (١٨٨/١).

(٨) من س. وفي بقية النسخ: (والزحشري والفارسي).

يُنظر: المفصل (ص ٣٦٨)، والإنصاف (١٦٠/١)، وشرح المفصل (١١٤/٧)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ١٠٦)، وشرح التسهيل (٣٥١/١).

الأفعال المذكورة كذلك ؛ فإنه لا يتصل بـ(نعم) و(بئس) ضمير المتكلم ، ولا يليه العلم ، ولا يرفع فعلاً التعجب إلا ضمير (ما) أو المخاطب ، ويلزمان طريقة واحدة ، فيزيدهما (ليس) قوة فيتقدم^(١) خبرها ؛ لئلا يلغو قوتها^(٢) .

فأجاب عنه المالكي^(٣) : بأن فعلية (نعم) و (بئس) أظهر من فعلية (ليس) ؛ لأنها مستقلان باسم واحد ؛ لأن معنى نعم الرجل : -مدح أو كمل . إلا أن فاعلهما لإبهامه يقتضي المخصوص ، فهو مقتضى فاعلهما لا لهما ؛ ولذا ليسا عاملين^(٤) فيه ، بخلاف (ليس) (ليس) فإن معناه لا يستقل إلا بجزأين^(٥) ، فهو أشبه بالحرف ، ولأن ما فعل بـ(ليس) من إسكان وسطه لم يوجد في شيء من الأفعال . وأما ما فعل بـ(نعم) ، و (بئس) من كسر فائهما وإسكان عينهما فهو مطرد في كل فعل عينه حليّة ، وكذا فعلاً^(٦) التعجب أقوى فعلية من (ليس) ؛ لأنها يعملان في الظرف ، والحال ، والتمييز . و (ليس) لا يعمل إلا في جزئي الجملة . وكذا (عسى)^(٧) أقوى فعلية منها ؛ لأن لا مهابا انقلب ألفا ، بخلاف عين (ليس) ، ولأنه يبنى منه أفعل التعجب نحو : ما أعساه بكذا . والصفة ، نحو : هو عسي بكذا . أي :

(١) "ليس قوة فيتقدم" سقط من (س) .

(٢) يُنظر : الإنصاف (١/ ١٦٢) ، وشرح التسهيل (١/ ٣٥٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/ ٤٥٩) .

(٣) "إن ، و (ما) قال تعالى : "فما كان جواب... فأجاب عنه المالكي" سقط من (ط) ، وهو سقط مقداره صفحة صفحة كاملة .

(٤) من س . وفي بقية النسخ : (عاملتين) .

(٥) في س : (بخبرين) .

(٦) من (ن ، ط ، س) . وفي بقية النسخ : (فعل) .

(٧) في س : (عين) ، وهو تحريف .

خَلِيقٌ . فتقديم خبر (لَيْسَ) عليها دون أخبار هذه الأفعال تَرْجِيحٌ للأضعف^(١) . وما ذكر من أن (لَيْسَ) تَدْخُلُ على جميع الظواهر... إلى آخره . على خلاف القياس ؛ لأنَّ مُقْتَضَى شبهه بالحرف لفظاً ومعنى ألا^(٢) يجوز ذلك ، لكنَّه جَوَزَ ذلك لِيُوجَدَ شيءٌ على فعليتها . والتفضيلُ المَحْجُوجُ إلى اعتذارٍ لا يُوجِبُ تفضيلاً آخر^(٣) . انتهى كلام المالكي .

وقلتُ : عليه ؛ لا يلزم من عَدَمِ التصرف في نفس الكلمة عَدَمُ^(٤) التَّصَرُّفِ في معموله ، أي : لا يَضَعُفُ به^(٥) عَمَلُهَا ، فإنَّ اسمَ الفعل لا يتصرَّفُ في نفسه ويتصرَّفُ في معموله . وشبهُ الفعل بالحرف لا يُنْقِصُ عَمَلَهُ ؛ وإلَّا يُنْقِصُ عَمَلَ أتمنى وأستفهم ونحوهما . وسرُّه : أنَّ عَمَلَهُ بسببِ شيءٍ لازم له ، وهو اقتضاؤه^(٦) المُعَلَّلُ بفعليته التي هي ذاتية ذاتية له . نعم . لو قيل : ضَعَفَ عَمَلَ (لَيْسَ) بَضْعَفِ فعليته^(٧) بسببِ انقطاعه عن زمانه الأصلي - لحسن . وهذا غيرُ مُحْتَصٍّ ؛ فإنَّ عَسَى ونحوه كذلك^(٨) .

وشبهه (لَيْسَ) بـ (لَيْتَ) لفظاً بعد إسكان عينها فلا يُعْتَبَرُ . وكُونُ (لَيْسَ) ونحوها

(١) في ن : (الأضعف) .

(٢) في ن : (أنَّه لا) .

(٣) شرح التسهيل (١ / ٣٥١) .

(٤) في ط : (ينعدم) .

(٥) "به" سقط من ط .

(٦) من س ، وفي الآخر : (اقتضاء) .

(٧) في ن : (فعلية ليس) .

(٨) يُنْظَرُ : البسيط في شرح الكافية (٢ / ٤٦٠) .

أكثر اقتضاءً لا^(١) يُنْقَضُ فعليتها ؛ إذ لم يقل أحد أن (ضَرَبَ) و (أَعْطَى) أنْقَضُ في الفعلية من (قَامَ) . وأيضا لو كَانَ كذلك يلزم ألا يتقدّم معمولاتُ بابي (عَلِمَ) و (كَانَ) عليهما ، و (ما أَعْساه !) - إنْ ثَبَتَ - لا يدلُّ على قُوَّة فعلية (عَسَى) ؛ فإنَّ أفعَلَ التعجب قد يُبنى من غير الفعلِ ، نحو : ما أَقْبَرَهُ ! بمعنى : ما أَمَرَهُ . وكثيرٌ من الأسماء والأفعال سَكَنَ عينُهُ ، نحو : كَتَفَ وشَهِدَ . ولم يقل : إنَّه [به]^(٢) صارَ كالحرفِ حكماً ، وإنَّما لم يَعْمَلْ (لَيْسَ) في غير جزئي جزئي الإسناد ؛ لعدم اقتضاءها غيرهما ، كغيرها من النواقص ؛ لا لِضَعْفِ^(٣) فعليتها .

والحقُّ أنَّه إنَّما لم يتقدّم معمول (عَسَى) وما ذُكِرَ معها عليها ؛ لإنشائها لا لضعفها . وأمَّا (لَيْسَ) فقليل : لا يتقدّم خبرها عليها ؛ لأنَّه لم يوجد مصراً حاكماً به ، ولأنَّه صارَ لمجرّد النَّفْيِ بسببِ انقطاعه عن زمانه ، فأشبهه (مَا) النافية ، فلا يتقدّم عليه ما حَقُّهُ أَنْ يُؤَخَّرَ عَنْهُ ؛ كما في (مَا) ، ولذا ضَعُفَ فعليته أيضاً فلم يتصرّف فيه . والصحيحُ أنَّه يتقدّم قياساً على (كَانَ) ، ولا مانع . والفرقُ بينهُ وبين (مَا) ضَعْفُ (مَا) في العمل ؛ بدليل امتناع : مَا زَيْدٌ قائماً بل قاعداً ، وما زَيْدٌ إلا قائماً^(٤) . وجوازُهُما في (لَيْسَ) ، ولتقدّم معمولِ خبره عليه في قوله تعالى : ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (هود: ٨) ، وذلك يدلُّ على جواز تقدّمه^(٥) ؛ لأنَّ تقدّم^(١) المعمولِ فرعُ تقديمِ العاملِ ؛ لأنَّه لا يَقَعُ المَعْمُولُ إلا حَيْثُ يَقَعُ

(١) في س : (إلا) .

(٢) تكملة من (ط ، س) .

(٣) في س : (يضعف) .

(٤) يُنْظَرُ : الإنصاف (١/ ١٦٣) ، والتذييل والتكميل (٤/ ١٨٠) .

(٥) في ط : (تقديمه) ، تحريف .

يُنْظَرُ : المسائل الحليّيات (ص ٢٨١) ، والإنصاف (١/ ١٦٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/ ٩١٧) ، وشرح

عامِلُهُ^(٢).

قَالَ الْمَالِكِيُّ : (مَصْرُوفًا) مَنْصُوبٌ بِمُقَدَّرٍ ؛ لِأَنَّ قَبْلَهُ (مَا يَجْبُسُهُ) ، فَتَقْدِيرُهُ : يَعْرِفُونَ (يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) . وَ (لَيْسَ مَصْرُوفًا) جُمْلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ أَوْ حَالِيَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ^(٣) . أَوْ (يَوْمَ) ظَرْفٌ ، فَيَتَوَسَّعُ فِيهِ مَا لَا يَتَوَسَّعُ فِي غَيْرِهِ^(٤) ؛ وَلِذَا جَازَ : مَا غَدَا زَيْدٌ أَكَلًا ، وَأَغَدَا تَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلَقًا . وَلَمْ يَجُزْ : مَا طَعَامَكَ زَيْدًا أَكَلًا ، وَأَأْنْتَ تَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلَقًا ؟^(٥)

قُلْتُ : التَّقْدِيرُ وَالْإِعْتِدَارُ بِأَنَّهُ ظَرْفٌ إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِمَا لَوْ تَمَّ دَلِيلٌ عَلَى امْتِنَاعِ تَقْدِيمِ خَيْرٍ لَيْسَ عَلَيْهَا ، وَلَكِنْ فِيهِ مَا ذُكِرَ .

فَرَعٌ : يَجُوزُ التَّقْدِيمُ إِنْ كَانَ جُمْلَةً ، نَحْوُ : كَانَ أَبُوهُ قَائِمٌ زَيْدٌ ، وَأَبُوهُ قَائِمٌ كَانَ زَيْدٌ . وَإِنْ لَمْ يُسَمَعْ^(٦) ؛ لِأَنَّهَا مِنْ / دَوَاخِلِ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، فَيَجُوزُ فِيهِمَا بَعْدَ دُخُولِهَا مَا جَازَ قَبْلَهُ ، مَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ . وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَهْوَآءًا إِنَّا كُنَّا يَعْبُدُونَهَا ﴾ (سبأ: ٤٠) فَإِنَّ

[٢٠٤/أ]

=

التسهيل (١/٣٥٤) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٤٥٩) .

(١) فِي س : (تقديم) .

(٢) يُنْظَرُ : الْمَسَائِلُ الْحَلِّيَّاتُ (ص ٢٨١) ، وَالْإِنْصَافُ (١/١٦٢) ، وَشَرْحُ الْوَافِيَةِ نَظْمُ الْكَافِيَةِ (ص ٣٦٨) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (١/٣٥٤) ، وَشَرْحُ الرِّضِيِّ (٢/١٠٥٠) ، وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ (٢/٦٧٧) ..

(٣) شَرْحُ التَّسْهِيلِ (١/٣٥٤) . وَيُنْظَرُ : الْإِنْصَافُ (١/١٦٣) ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ (٤/١٨١) .

(٤) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْوَافِيَةِ نَظْمُ الْكَافِيَةِ (ص ٣٦٧) ، وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ (٢/٦٧٧) .

(٥) يُنْظَرُ : الْمَسَائِلُ الْحَلِّيَّاتُ (ص ٢٨١) ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ (٤/١٨١) .

(٦) يُنْظَرُ : الْأَصُولُ (١/٨٨) ، وَحَاشِيَةُ الْإِيضَاحِ الْعِضْدِيِّ (١٣٨) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (١/٣٥٥) ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ (٤/١٨٢) ، وَالْإِرْتِشَافُ (٣/١١٧٣) .

(إِيَّاكُمْ) منصوبٌ بـ(يعبدون) ، وتقديمُ المفعولِ مجوزٌ^(١) لتقديمِ عاملِهِ^(٢) . وَلَمْ يَجْزْ : قائماً
 كَانَ زَيْدٌ أَبُوهُ . وَقَبِيحٌ : أَكَلًا كَانَ زَيْدٌ طَعَامَكَ^(٣) . وَجَائِزٌ : أَمْسِ كَانَ زَيْدٌ أَكَلًا . وَكَذَا :
 مَقِيماً كَانَ زَيْدٌ عِنْدَكَ . لِأَنَّ الْحَقَّ أَلَّا يُفْصَلَ بَيْنَ الْعَامِلِ وَمَعْمُولِهِ . وَالْمَرْفُوعُ كَجَزءِ عَامِلِهِ ،
 فَلَا يُقَدَّمُ وَلَا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا بِأَجْنَبِيٍّ بِحَالٍ . وَالظَّرْفُ وَشَبْهُهُ لَيْسَ كَجَزءٍ ، مَعَ أَنَّهُ يَتَّسَعُ فِيهِ
 فَيَجُوزَانِ^(٤) . وَالْمَفْعُولُ بِهِ بَيْنَ بَيْنٍ ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَجَزءٍ ، لَكِنْ لَا يَتَّسَعُ فِيهِ فَيَقْبَحُ^(٥) .
 وَكَذَا يَمْتَنِعُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ نَحْوُ : كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ يَأْكُلُ ، أَوْ أَكَلًا . وَكَذَا : كَانَ
 طَعَامَكَ يَأْكُلُ زَيْدٌ . عِنْدَ سَبْيَوِيهِ^(٦) ، وَجُوزَهُمَا الْكُوفِيُّونَ^(٧) ، وَمُسْتَشْهَدُهُمْ فِيهِ هُوَ قَوْلُهُ^(٨) :
 قَوْلُهُ^(٨) :

(١) فِي س : (يَجُوزُ) ، تَحْرِيفٌ .

(٢) يُنْظَرُ : التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ (١٨٢ / ٤) .

(٣) يُنْظَرُ : الْأَصُولُ (٨٩ / ١) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (٣٥٥ / ١) ، وَالْإِرْتِشَافُ (١١٧٣ / ٣) .

(٤) يُنْظَرُ : الْأَصُولُ (٨٩ / ١) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (٣٥٦ / ١) ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ (١٠٥٥ / ٢) .

(٥) يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (٣٥٥ / ١) .

(٦) يُنْظَرُ : الْجُمْلُ (ص ٤٥) ، وَالْحَلْلُ فِي إِصْلَاحِ الْخَلَلِ (ص ١٧١) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (٣٦٧ / ١) ، وَالْبَسِيطُ فِي
 فِي شَرْحِ الْجُمْلِ (٧٠٦ / ٢) .

(٧) يُنْظَرُ : الْحَلْلُ فِي إِصْلَاحِ الْخَلَلِ (ص ١٧١) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (٣٦٧ / ١) .

(٨) عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ ، صَدْرُهُ :

قَتَا فُذُّ هَذَا جُؤْنَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ

وَهُوَ لِلْفَرَزْدَقِ فِي دِيْوَانِهِ (٣٠٧ / ١) .

وَيُنْظَرُ : الْمَقْتَضَبُ (١٠١ / ٤) ، وَالْحَلْلُ فِي إِصْلَاحِ الْخَلَلِ (ص ١٧٢) ، وَشَرْحُ الْجُمْلِ (٣٩٣ / ١) ، وَشَرْحُ
 التَّسْهِيلِ (٣٦٧ / ١) ، وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ (٧٠٧ / ٢) ، وَالْمَغْنِي (٣٤٩ / ٦) ، وَالْمَقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ

بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَظِيَّةً عَوْدًا

مؤوّل بتقدير ضمير الشأن ، وعائد (ما) محذوف ؛ إذ (عوّدا) مُتَعَدٌّ إلى مفعولين^(١) . ويجوزُ ذلك الفصل بالظرف ، نحو : كَانَ عِنْدَكَ مَقِيمًا زَيْدٌ ، وَكَانَ عِنْدَكَ زَيْدٌ مَقِيمًا . لَأَنَّهُ مُتَّسِعٌ فِيهِ ؛ وَلِذَا فُصِّلَ بِهِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ^(٢) .

فائدة : رَوَى أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ : لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ . بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَشْهُورِ^(٣) ، وَبِالرَّفْعِ عَلَى جَعْلِ (لَيْسَ) حَرْفًا غَيْرَ عَامِلٍ كَمَا عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ . ذَكَرَهُ سَبِيوِيَّةُ^(٤) . وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ بِفَعْلِيَّتِهَا وَإِعْمَالِهَا فِي نَحْوِ : لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ ، وَلَيْسَ الْبِرُّ إِلَّا الْعَمَلُ الصَّالِحُ . إِذَا رَفَعَ الْخَبَرَ ، وَجَعَلَ اسْمَ (لَيْسَ) ضَمِيرَ الشَّأْنِ^(٥) . قَالَ الْمَالِكِيُّ : هُوَ فَاسِدٌ ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْمَخْبَرَةَ بِهَا عَنْ ضَمِيرِ الشَّأْنِ فِي حَكْمٍ مَفْرُودٍ هُوَ الْمَخْبَرُ عَنْهُ فِي الْمَعْنَى ؛ وَلِذَا لَمْ يَحْتَجْ إِلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ مِنْهَا إِلَيْهِ . فَإِذَا قُصِدَ إِجْبَاؤُهَا لَهُ بِ(إِلَّا) يَلْزَمُ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهَا ؛ إِذْ يَمْتَنِعُ تَوَسُّطُهَا

=

(٢/ ٥٩٢) ، والخزانة (٩/ ٢٦٨) ، وشرح أبيات المغني (٥/ ١٧٠) .

(١) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١/ ٣٦٨) ، وشرح الرضي (٢/ ١٠٥٥) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١/ ٣٦٨) ، والبسيط في شرح الجمل (٢/ ٧٠٦) ، والتذيل والتكميل (٤/ ١٨٤) .

(٣) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١/ ٣٧٩) ، والبحر المحيط (٨/ ٤١) .

(٤) يُنْظَرُ : الكتاب (١/ ١٣٧) ، والأصول (١/ ٩٠) ، والمسائل الشيرازيات (٢/ ٣١٣) ، والإنصاف

(١/ ١٦١) ، والبديع (١/ ٤٦٩) ، وشرح الكافية الشافية (١/ ٤٢٥) ، وشرح التسهيل (١/ ٣٧٩) ،

وشرح الرضي (٢/ ١٠٥٠) .

(٥) يُنْظَرُ : المسائل الحليّات (ص ٢١٠) ، وكتاب الشعر (ص ٧) ، وشرح الجمل (١/ ٣٩٧) ، وشرح التسهيل

(١/ ٣٧٩) ، والجنى الداني (ص ٤٩٦) ، وشفاء العليل (١/ ٣٣٣) .

بينَ جُزْأَيِ خبر^(١) قصدَ إيجابه لشيءٍ . فلو كان في (لَيْسَ) ضميرُ الشَّانِ لَزِمَ أَنْ يُقَالَ : لَيْسَ^(٢) إِلَّا الطَّيِّبُ الْمُسْكُ . كما يَجِبُ إِذَا أُريدَ حَصْرُ الخبرِ في : لَيْسَ كلامي زيدٌ قائمٌ . أَنْ يُقَالَ : لَيْسَ كلامي إِلَّا زيدٌ قائمٌ^(٣) . ويمتنعُ : لَيْسَ كلامي زيدٌ إِلَّا قائمٌ . قال الشاعر^(٤) :

[أَلَا] ^(٥) لَيْسَ إِلَّا مَا قَضَى اللَّهُ كَائِنٌ وَمَا يَسْتَطِيعُ الْمَرْءُ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا

ويمكن أن يُجْعَلَ (الطَّيِّبُ) اسمَ (ليس) ، و (المِسْكُ) بدلًا منه ، والخبرُ محذوفًا؛ استغناءً عنه بالبدل^(٦) . كما في : ((لا فتى إِلَّا عليٌّ ، ولا سيفَ إِلَّا ذو الفقار))^(٧) .

الثانية : قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ نَكْرَةً إِذَا وَقَعَ بَعْدَ نَفْيٍ ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا لـ (لَيْسَ)^(٨) . و (كَانَ) إِذَا وَقَعَ^(٩) بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ مَعْنَى نَفْيٍ نَكْرَتَيْنِ دُونَ اسْمِ أَخَوَاتِهَا^(١٠) ؛

(١) في ن : (خبره)

(٢) "ليس" سقط من ط .

(٣) "أَنْ يُقَالَ ... زيد قائم" سقط من س .

(٤) البيت من الطويل ، لم أقف له على نسبة . يُنظر : شرح التسهيل (١ / ٣٨٠) ، والمغني (٣ / ٥٦١) ، والجنى الداني (ص ٤٩٦) ، وشرح أبيات المغني (٥ / ٢٠٨) .

(٥) تكملة من المصادر .

(٦) شرح التسهيل (١ / ٣٧٩ ، ٣٨٠) . ويُنظر : البسيط في شرح الكافية (٢ / ٤٥٦) .

(٧) هذا من الأحاديث المكذوبة الموضوعية باتفاق أهل المعرفة بالحديث .

ينظر : الموضوعات لابن الجوزي (١ / ٣٨١) ، وذخيرة الحفاظ (٥ / ٦٥٦) ، ومنهاج السنة (٥ / ٧٠) ، والمقاصد الحسنة للسخاوي (٤٦٦) ، وكشف الخفاء (٢ / ٣٦٣) .

(٨) في س : (اسم ليس) .

(٩) بعدها في س (أي : كان) .

(١٠) يُنظر : الأصول (١ / ٨٤) ، وشرح التسهيل (١ / ٣٥٨) ، والتذيل والتكميل (٤ / ٢٠٤) ، والمساعد

؛ كقوله^(١) :

كَمْ قَدْ رَأَيْتُ وَلَيْسَ شَيْءٌ بَاقِيًا مِنْ زَائِرٍ ظَرَفَ الْهَوَى وَمَزُورٍ

و[كقوله]^(٢) :

وَلَوْ كَانَ حَيٌّ فِي الْحَيَاةِ مُحَلَّدًا خَلَدَتْ وَلَكِنْ لَيْسَ حَيٌّ بِخَالِدٍ

وكذا لإفادة (لَيْسَ) النفي اختُصَّت بجوازِ الاختصارِ على اسمها إذا وُجِدَ فيه قرينةٌ ؛

ككون^(٣) اسمها نكرةً عامةً ؛ إذ به يشبه اسم (لَا)^(٤) ؛ كقوله^(٥) :

أَلَا يَا لَيْلُ وَيَحْكُ نَبِيْنَا فَأَمَّا الْجُودُ مِنْكَ فَلَيْسَ جُودُ

==

(١/٢٦٥) .

(١) البيت من الكامل ، وهو لجرير في ديوانه (ص ٨٥٧) .

وَيُنْظَرُ : شرح التسهيل (١/٣٥٨) ، وشواهد التوضيح (ص ١٩٩) ، والتذييل والتكميل (٤/٢٠٤) ، وشفاء

العليل (١/٣١٩) ، والهمع (٢/٩٨) ، والدرر (١/٢٢٦) .

(٢) تكملة من (ط) . والبيت من الطويل ، لم أقف له على نسبة .

يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١/٣٥٩) ، والتذييل والتكميل (٤/٢٠٨) ، والهمع (٢/٩٨) ، والدرر (١/٢٢٦) .

(٣) في س : (لكون) ، تحريف .

(٤) يُنْظَرُ : التسهيل (ص ٥٥) ، وشرحه (١/٣٥٨) ، والتذييل والتكميل (٤/٢٠٤) ، والمساعد (١/٢٦٥) ،

وشفاء العليل (١/٣١٩) .

(٥) البيت من الوافر ، وهو لعبد الرحمن بن حسان في الكتاب (١/٣٨٦) ، وشرح أبياته للنحاس (ص ١٠٨) ،

والنكت (١/٤١٠) ، وتحصيل عين الذهب (ص ٢٣٣) ، وشرح التسهيل (١/٣٥٩) ، والتذييل

والتكميل (٤/٢٠٤) ، والمساعد (١/٢٦٥) ، وشفاء العليل (١/٣١٩) ، والدرر (١/٢١٧) .

أَرَادَ : لَيْسَ مِنْكَ أَوْ عِنْدَكَ جُودٌ^(١) .

وَقَالَ الْفَرَّاءُ : يَجُوزُ فِي (لَيْسَ) ، وَ (مَا) إِذَا كَانَ اسْمُهُمَا نَكْرَةً عَامَةً أَنْ يُصَاحَبَ خَبَرُهُمَا^(٢) الْجُمْلَةُ وَأَوْ ؛ لِشَبْهِهَا الْحَالِ ؛ لِتَوَهُّمِ تَامَمِهَا بِاسْمِهَا^(٣) ؛ كَقَوْلِهِ^(٤) :
لَيْسَ شَيْءٌ إِلَّا وَفِيهِ إِذَا مَا قَابَلَتْهُ عَيْنُ الْبَصِيرِ اعْتِبَارُ
وَكَقَوْلِهِ^(٥) :

إِذَا مَا سُتُورُ الْبَيْتِ أَرْخِيْنَ لَمْ يَكُنْ سِرَاجٌ لَنَا إِلَّا وَوَجْهَكَ أَنْوَرُ

وَمِنْ تَشْبِيهِ الْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ بِالْحَالِيَةِ^(٦) ، نَحْوُ قَوْلِهِ^(٧) :

(١) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٣٥٩/١) ، والتذييل والتكميل (٢٠٤/٤) .

(٢) مِنْ (ن ، س) ، وَفِي الْآخِرِ (خَبَرُهَا) .

(٣) معاني القرآن (٨٣/٢) . وَيُنْظَرُ : التسهيل (ص ٥٥) ، وشرحه (٣٥٩/١) ، والارتشاف (١١٨٣/٣) ، والتذييل والتكميل (٢٠٨/٤) ، والمساعد (٢٦٥/١) ، وشفاء العليل (٣١٩/١) .

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الْخَفِيفِ ، لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى نِسْبَةٍ .

يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٣٥٩/١) ، والتذييل والتكميل (٢٠٧/٤) ، وشفاء العليل (٣١٩/١) ، والهمع (٨٦/٢) ، والدرر (٢١٩/١) ، ومعجم شواهد العربية (ص ٢١٨) .

(٥) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ ، لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى نِسْبَةٍ .

يُنْظَرُ : معاني القرآن (٨٣/٢) ، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات (ص ٤٦٧) ، والأزهية (ص ٢٣٩) ، والتذييل والتكميل (٢٠٨/٤) ، والمساعد (٢٦٥/١) ، والهمع (٨٦/٢) ، والخزانة (٢٤٤/٨) ، والدرر (٢٢٠/١) .

(٦) يُنْظَرُ : التسهيل (ص ٥٥) ، وشرحه (٣٥٩/١) ، والتذييل والتكميل (٢٠٨/٤) ، والمساعد (٢٦٧/١) .

(٧) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ ، لِأَعَشَى تَغْلِبَ رَبِيعَةُ بْنُ نَجْوَانَ ، فِي الْحِمَاسَةِ الْبَصْرِيَّةِ (٣١٣/١) ، وشرح التسهيل

وَكَانُوا أَنَاسًا يَنْفَحُونَ فَأَصْبَحُوا وَأَكْثَرَ مَا يُعْطُونَكَ النَّظْرَ الشَّرُّ

الثالثة : إِنَّمَا يُزَادُ (كَانَ) الْمَاضِيَةَ الْمُتَوَسِّطَةَ بَيْنَ مُسْنَدٍ وَمُسْنَدٍ إِلَيْهِ ، أَوْ ^(١) بَيْنَ صِفَةٍ وَمَوْصُوفٍ ، نَحْوُ : مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا ، وَلَمْ يَرِ كَانَ مِثْلَهُمْ ^(٢) . وَكَقَوْلِهِ ^(٣) :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَزْتَ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا - كَانُوا - كِرَامٍ

وَقَالَ السَّيْرَافِيُّ : الزَّائِدُ يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ ؛ لِئَلَّا يَخْرُجَ عَنِ الْفَعْلِيَةِ رَأْسًا ، فَهَذَا كَالْإِغَاءِ (ظَنَنْتَ) ، فَكَمَا أَنَّ مَعْنَى : زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ : أَنَّ مَضْمُونَ الْجُمْلَةِ : فِي ظَنِّي كَذَا - مَعْنَى : إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا : أَنَّ مَضْمُونَهَا فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي ^(٤) .

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ : إِنَّمَا إِذَا لَمْ تُسْنَدْ إِلَى بَارِزٍ تَكُونُ مُسْنَدَةً إِلَى مُصَدِّرِهِ الْمُنَوِيِّ ^(٥) ؛ إِذْ لَا

==

(١/٣٤٥) ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ (٤/٢٠٩) ، وَالمُسَاعَدُ (١/٢٦٧) ، وَالمُهْمَعُ (٢/٨٥) ، وَالدَّرَرُ (١/٢١٨) .

(١) فِي س : (و)

(٢) يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (١/٣٦٠) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (١/٤١١) ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ (٢/١٠٣٦) ، (١٠٣٨) ، وَالْإِرْتِشَافُ (٣/١١٨٤ ، ١١٨٥) .

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ ، وَهُوَ لِلْفَرَزْدَقِ فِي دِيْوَانِهِ : (٥٩٧) ، وَشَرْحُهُ : (٢/٥٢٩) .

وَيُنْظَرُ : الْكِتَابُ (٢/١٣٥) ، وَمَجَازُ الْقُرْآنِ (٢/٧) ، وَالمُقْتَضَبُ (٤/١١٦) ، وَالأَزْهِيَّةُ (ص ١٨٨) ، وَالحُلُلُ فِي إِصْلَاحِ الْخُلُلِ (ص ١٧٤) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (١/٤١٢) ، وَالمَغْنِي (٣/٥٢٠) ، وَشَرْحُ أَيْبَاتِهِ (٥/١٦٩) ، وَالخَزَانَةُ (٩/٢١٧) .

(٤) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ (٧/٩٩) ، وَالمُبَاحِثُ الْكَامِلِيَّةُ (١/٤٨٨) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (١/٣٦١) .

(٥) فِي ط : (المعنوي)

فَعَلَّ مِنْ غَيْرِ مُحَدَّثٍ عَنْهُ^(١) . قَالَ الْمَالِكِيُّ : لَا يَبَالِي بِذَلِكَ . أَي: بَأَنَّ لَيْسَ لَهَا فَاعِلٌ ؛ لِأَنَّ (كَانَ) الزَّائِدَةَ تَشْبَهُ الْحَرْفَ الزَّائِدَ ، كَمَا أَنَّ الضَّمِيرَ الْوَاقِعَ فَصْلًا قُصِدَ بِهِ الدَّلَالَةُ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ .

وَقِيلَ : لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ^(٢) ، وَأَيْضًا يَلْزَمُ الْفَصْلُ حِينَئِذٍ بِالْجُمْلَةِ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ فِي قَوْلِهِ^(٣) :

عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ

وَلَا نَظِيرَ لَهُ^(٤) . وَأَمَّا الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِكَلِمَةٍ فَكَثِيرٌ^(٥) ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فِيمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ (آل عمران: ١٥٩) .

وَزَادَ الْأَنْدَلُسِيُّ ، وَقَالَ : يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ الزَّائِدَةُ هِيَ التَّامَّةُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ فَاعِلُهَا الْكُونُ ، / وَهُوَ الْخُرُوجُ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ ، وَهُوَ مَعْنَى الْحُدُوثِ الَّذِي هُوَ مَعْنَى التَّامَّةِ - [٢٠٤/ب] - فَيَكُونُ مَعْنَى : إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا : كَانَ كَوْنُ مَضمُونِ الْجُمْلَةِ . فَتَكُونُ تَامَّةً بَعِينَهَا ، وَتَفِيدُ مَعَ فَاعِلِهَا مَا تَفِيدُ النَّاقِصَةُ مَعَ اسْمِهَا وَخَبَرَهَا^(٦) .

(١) يُنْظَرُ : الْمَسَائِلُ الْحَلِيَّاتِ (ص ٢٥٥) ، وَالْإِيضَاحُ الْعَضْدِي (ص ١٣٩ ، ١٤٠) ، وَالْمُبَاحِثُ الْكَامِلِيَّةُ (١/ ٤٨٩) ، وَشَرْحُ الْجُمْلِ (١/ ٤٠٩) ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ (٢/ ١٠٣٧) ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ (٤/ ١٣٤) ، وَالْإِرْتِشَافُ (٣/ ١١٨٥) .

(٢) شَرْحُ التَّسْهِيلِ (١/ ٣٦١) .

(٣) سَبْقُ تَخْرِيجِهِ (ص ٥١١) .

(٤) يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (١/ ٣٦١) .

(٥) يُنْظَرُ : الْمَصْدَرُ السَّابِقُ .

(٦) الْمُبَاحِثُ الْكَامِلِيَّةُ (١/ ٤٨٨) .

قُلْتُ : حِينَئِذٍ لَا تَكُونُ زَائِدَةً أَصْلًا .

وأجازَ الفراءُ زيادةَ (يكون) في نحو : ما يكونُ أحسنَ زيدًا^(١) . وقد جاءَ عن بعضِ العربِ : ما أصبحَ أبرَدَها ، وما أمسى أدفأها^(٢) .

الرابعة : من حَوَاصِّ (كَانَ) جَوَازُ حَذْفِ لامِ مضارِعِهَا السَّاكِنِ جَزْمًا^(٣) ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ ﴿١٣٠﴾ (النحل: ١٢٠) . فَإِنْ وَلِيَهُ سَاكِنٌ امْتَنَعَ^(٤) حَذْفُهُ عِنْدَ سَبَبِيئِهِ^(٥) ، وَقَالَ : لِأَنَّهُ^(٦) لَمْ يُسْمَعْ^(٧) . وَلَمْ يَمْتَنِعْ عِنْدَ يُونُسَ^(٨) ، وَاخْتَارَهُ الْمَالِكِيُّ ، وَقَالَ : وَالْحَذْفُ حِينَئِذٍ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ حَذْفَهَا لِلتَّخْفِيفِ . وَالثَّقَلُ بَثْوَتِهَا قَبْلَ السَّاكِنِ أَشَدُّ مِنْهُ

(١) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١/٣٦٢) ، وشرح الرضي (٢/١٠٣٨) ، والمساعد (١/٢٦٨) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح الجمل (١/٤١٥) ، وضرائر الشعر (ص ٧٩) ، وشرح التسهيل (١/٣٦٢) ، وشرح الكافية الشافية (١/٤١٤) ، وشرح الرضي (٢/١٠٤٠) ، والبسيط في شرح الجمل (٢/٧٥٤) ، والارتشاف (٣/١١٨٦) ، والمساعد (١/٢٦٨) .

(٣) يُنْظَرُ : شرح عمدة الحفاظ (ص ٢١٢) ، وشرح التسهيل (١/٣٦٦) ، وشرح الرضي (٢/١٠٦١) ، والبسيط في شرح الجمل (٢/٧٢٢) ، والارتشاف (٣/١١٩٣) .

(٤) في س : (منع)

(٥) يُنْظَرُ : الكتاب (٤/١٨٤) ، وشرح التسهيل (١/٣٦٦) ، وشرح الرضي (٢/١٠٦٢) ، والبسيط في شرح الجمل (٢/٧٢٢) ، والارتشاف (٣/١١٩٣) .

(٦) "لأنه" سقط من س .

(٧) الكتاب (٤/١٨٤) .

(٨) يُنْظَرُ : شرح الكافية الشافية (١/٤٢٣) ، وشرح التسهيل (١/٣٦٦) ، وشرح الرضي (٢/١٠٦٢) ، والارتشاف (٣/١١٩٤) ، وشفاء العليل (١/٣٢٦) .

بثبوتها قَبْلَ الْمُتَحَرِّكِ^(١) ، وقال : وَقَدْ حَذَفَهَا الْعَرَبُ ، وَإِنْ لَمْ تَحْجُ فِي الْقُرْآنِ^(٢) أَصْلًا^(٣) ؛ كَقَوْلِهِ^(٤) :

إِذَا لَمْ تَكُ الْمَرْأَةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبَدَتْ الْمَرْأَةُ جِبْهَةً ضَيْغَمَ

مَعَ أَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ ؛ إِذْ يُمْكِنُهُ أَنْ يَقُولَ : فَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْمَرْأَةُ^(٥) .

قُلْتُ : الْحَقُّ مَعَ سَيَبُويهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ حُذِفَ اللَّامُ قَبْلَ السَّاكِنِ لَظَنَّ أَنَّ ذَلِكَ السَّاكِنَ هُوَ لَامُ الْفِعْلِ السَّاكِنِ بِالْجَزْمِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا حُذِفَ قَبْلَ الْمُتَحَرِّكِ . وَإِنَّمَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَقُولَ : فَإِنْ لَمْ ، إِذَا كَانَ (إِنْ) وَ (إِذَا) بِمَعْنَى . وَلَيْسَ كَذَا^(٦) .

(١) شرح التسهيل (١/٣٦٦) .

(٢) في ط : (القوافي)

(٣) المصدر السابق .

(٤) البيت من الطويل ، يُنسب لأبي صخر الأسدي ، أو الخنجر بن صخر الأسدي .

يُنْظَرُ : التمام (ص ١٧٦) ، وسر الصناعة (٢/٥٤٢) ، وشرح التسهيل (١/٣٦٧) ، وشرح الكافية الشافية (١/٤٢٣) ، والتذييل والتكميل (٤/٢٣٧) ، وتحليص الشواهد (ص ٢٦٨) ، والخزانة (٩/٣٠٤) ، والدرر (١/٢٣٧) .

(٥) هكذا في جميع النسخ ، والوزن لا يستقيم ، والوجه : فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِرْأَةً أَبَدَتْ ، وَيُنْظَرُ : شرح التسهيل (١/٣٦٧) ، والتذييل والتكميل (٤/٢٣٨) .

(٦) يُنْظَرُ : التذييل والتكميل (٤/٢٣٨) .

[أفعال المقاربة]

قال : ((أفعال المقاربة))^(١) .

أقول : هذه الأفعال بالحقيقة من النواقيص ؛ لأنها لتقرير الفاعل على صفة على سبيل المقاربة بالإسناد ، فيكون أثرها في الخبر ، فمعنى كَادَ زَيْدٌ يَخْرُجُ : زَيْدٌ يَقْرُبُ خُرُوجَهُ بالحصول . ويلزم منه أَنَّهَا تَدْخُلُ المبتدأ والخبر ؛ لإعطاء الخبر حكم معناها من مقاربة رجائيه ، أو حصوله ، أو الأخذ فيه . فجميعها للمقاربة لكن تنوعت بالرجاء ، والحصول ، والأخذ فيه^(٢) .

فالمراد من : كَادَ زَيْدٌ يَخْرُجُ : ما مرَّ . ومن : عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ : زَيْدٌ قُرْبَ في رجائي خروجه . ومن : طَفِقَ زَيْدٌ يَخْرُجُ : قُرْبُ حدوث خروجه . ومن : عَسَى اللهُ^(٣) أَنْ يَشْفِيكَ : قُرْبُ شفائك مرجو منه تعالى^(٤) . ومن^(٥) : كَادَ اللهُ يَشْفِيكَ : قُرْبُ شفائك قد حصل منه تعالى . وأَنَّهَا بُوَيِّتَتْ ؛ لأنها لَمْ تَقَرَّرِ الزمان ، ولالتزامهم أَنْ يَكُونَ خبرها فعلاً مضارعاً^(٦) . أمَّا

(١) الكافية في النحو (ص ٢٠٩) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح المفصل (١١٥/٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٩١٨/٣) ، وأما ابن الحاجب (٥١٢/٢) وشرح الكافية الشافية (٥٧٨/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٤٦٨/٢) .

(٣) "أَنْ يَخْرُجَ ... عَسَى اللهُ" سقط من (س) .

(٤) يُنْظَرُ : المفصل (ص ٣٧٢) ، وشرح الوافية (ص ٣٦٩) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٥٧٨/٢) .

وقد اعترض الرضي على هذه الأمثلة في شرحه الكافية (١٠٦٥/٢) .

(٥) في ن : (وما) .

(٦) يُنْظَرُ : الفصول الخمسون (ص ١٨١) ، وشرح المقدمة الكافية (٩١٨/٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٨١٠) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٥٧٧/٢) .

لـ(عسى) ، و(كاد) ، ونحوهما ؛ فَلَا تَنْهَ لَمْ يَقَعْ حَالَ التَّلْفِظِ بِهِ وَلَا قَبْلَهُ^(١) . وَأَمَّا لـ(طفق) ونحوه وَإِنْ وَقَعَ إِلَّا أَنَّ الْغَالِبَ أَنْ يَكُونَ التَّلْفِظُ بِهِ حَالَ بَقَائِهِ ، أَوْ قَرِيبًا مِنْ بَقَائِهِ ؛ وَمَا هُوَ مُتَّصِلٌ بِالْحَالِ فَهُوَ كَالْحَالِ ؛ وَلِذَا عَبَّرَ عَنْهُ بِلَفْظِ الْحَالِ ، نَحْوُ : زَيْدٌ يَخْبِرُ^(٢) . فَإِنْ كَانَ مِنْهُ فُظَاهَرٌ . وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : [Z { | } ~ الْجَنَّةِ Z طه: ١٢١) . فَلِإِلْحَاقِهِ بِالْأَغْلَبِ ؛ لِيَجْرِيَ الْبَابُ عَلَى سَنَنِ وَاحِدٍ . وَقَدْ جَاءَ خَبَرُ (عسى) ، و(كاد) اسمين منصوبين رجوعاً إلى أصله المتروك ، وتنبهاً على أَنَّ الْأَصْلَ ذَلِكَ^(٣) . كَمَا فُعِلَ ذَلِكَ بِالْقَوْدِ ، وَاسْتَحْوَذَ^(٤) ؛ كَقَوْلِهِ^(٥) :

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيَا^(٦) وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ

وكقول^(٧) زبَاءٍ فِي قِصَّةِ قَصِيرٍ^(١) : عَسَى الْغَوِيْرُ أَبُوساً

(١) يُنْظَرُ : شرح المفصل (١١٨/٧) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح الرضي (١٠٦٥/٢) .

(٣) يُنْظَرُ : أسرار العربية (ص ١٢٧) ، وشرح التسهيل (٣٩٣/١) .

(٤) فِي ط : (وليُجود به) ، وهو خطأ . وفي س : (واستحوذ به) ، وهو تحريف .

وَيُنْظَرُ : شرح التسهيل (٣٩٣/١) .

(٥) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَهُوَ لَتَأْبُطُ شَرًّا فِي دِيَوَانِهِ (ص ٩١) دَارُ الْغَرْبِ ، (ص ٣١) دَارُ الْمَعْرِفَةِ .

وَيُنْظَرُ : الخصائص (٣٩١/١) ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٨٣/١) ، والمفصل (ص ٣٧٠) ، وشرح

المفصل (١١٩/٧) ، وشرح التسهيل (٣٩٣/١) ، وشرح الرضي (١٠٧٩/٢) ، وشرح ابن الناظم

(ص ١١١) ، والخزانة (٣٧٤/٨) .

(٦) فِي س : (ولم أك) ، على رواية لا يكون فيها شاهد .

(٧) فِي س : "وكقوله تعالى" ، وهو خطأ .

وكقوله^(٢) :

أَكْثَرْتَ فِي الْعَدْلِ مُلِحًا دَائِمًا^(٣) لَا تَلَحْنِي إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

فإن قيل : رُوِيَ البيتُ الأولُ : وَلَمْ أَكُ أَبًا^(٤) .

قلت : رواية (مَا كِدْتُ) أَصَحُّ وَأَقْيَسُ من جهة المعنى ؛ إذ المرادُ : رجعتُ إلى قبيلتي ، وكدتُ لا أؤوبُ لمقاربتني التَّلف^(٥) .

قال : ((فالأول عسى))^(٦) .

أقولُ : النُّوعُ الموضوعُ لرجاء الخبر (عسى) ، وهو غيرُ متصرِّفٍ ؛ لِتَضَمُّنِهِ معنى

É =

(١) أصل هذا المثل من قول الزَّبَاء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ، ومعه الرجال ، وبات الغوير على طريقه : ((عسى الغوير أبؤسًا) ، أي : لعل الشرَّ يأتيكم من قِبَل الغار .

يُنْظَرُ : جمهرة الأمثال (٤٥/٢) ، ومجمع الأمثال (١٧/٢) ، والمستقصى في أمثال العرب (١٦١/٢) . ويُنْظَرُ : الكتاب (١٥٨/٣) ، والمقتضب (٧٠/٣) ، والإيضاح العضدي (ص ١١٦) .

(٢) البيتان من الرجز ، وهما لرؤبة في ملحق ديوانه : (ص ١٨٥ ، أبيات منسوبة إليه) .

ويُنْظَرُ : الخصائص (٩٨/١) ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٨٣/١) ، والمفصل (٣٣٤ ، ٣٧٠) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٦٣٠) ، وشرح المفصل (١٤/٧) ، وشرح الكافية الشافية (٤٥١/١) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٨٢٢) ، والمغني (٤٢١/٢) ، والخزانة (٣٧٤/٨) .

(٣) "أكثرت في العدل ملحًا دائمًا" سقط من (س) .

(٤) يُنْظَرُ : شرح المفصل (١١٩/٧) .

(٥) يُنْظَرُ : شرح المفصل (١١٩/٧) ، وشرح التسهيل (٣٩٣/١) .

(٦) الكافية في النحو (ص ٢٠٩) .

الإِنْشاء^(١) ، فَأَشْبَهَ الحَرْفَ ؛ لَمَّا مَرَّ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ مِنْ أَنَّ الْإِنْشَاءَ أَصْلُهُ أَنْ يَكُونَ بِالْحَرْفِ فَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ كَمَا لَا يَتَصَرَّفُ فِي الْحَرْفِ^(٢) ؛ وَلِذَا لَا يُضْمَرُ فِيهِ ضَمِيرُ^(٣) الشَّانِ ، وَيُضْمَرُ فِي أَخَوَاتِهَا^(٤) ، وَلِأَنَّ التَّصَرُّفَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْأَزْمَنَةِ مِنَ الْمَضِيِّ وَالْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ ، وَهِيَ تَنَافِي الْإِنْشَاءِ^(٥) . وَاخْلَوْلَقَ ، وَحَرَى ؛ كَعَسَى مَعْنَى ، وَاسْتَعْمَلَ^(٦) .

وَقِيلَ : (عَسَى) حَرْفٌ ؛ لِعَدَمِ تَصَرُّفِهَا ، وَلِدَلَالَتِهَا عَلَى مَعْنَى فِي خَبَرِهَا^(٦) .

فَأُجِيبَ^(٧) : إِنَّهَا فِعْلٌ ؛ أَمَّا لَفْظًا فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا اسْتِعْمَالًا فَلَا تَصِلُ الْمَرْفُوعُ بِهَا^(٨) . وَأَمَّا مَعْنَى فَلَا تُنْظَرُ دَلَّتْ عَلَى طَمَعٍ وَقَعَ فِي أَصْلِ وَضْعِهَا ، وَالْآنَ عَلَى طَمَعٍ سَيَقَعُ فَهُوَ الْمَطْمُوعُ فِيهِ^(٩) . وَلَمْ يَعْلَلْ عَدَمَ تَصَرُّفِهِ بِأَنَّهُ مِثْلُ (لَعَلَّ) فِي التَّرْجِيهِ ؛ لِأَنَّ الشَّبَهَ الْمَوْجِبَ لِلنَّقْصِ بِالْحَرْفِ شَبَهُ الْأِسْمِ بِالْحَرْفِ فِي مَعْنَاهُ ، نَحْوُ : (كَمْ) ، وَ(مَنْ) لَا شَبَهَ الْفِعْلِ بِهِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ مَعَانِي

(١) يُنْظَرُ : الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (٩٠/٢) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِابْنِ جُمُعَةَ (٥٧٨/٢) .

(٢) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٩١٩/٣) ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ (١٠٦٧/٢) .

(٣) "فِيهِ ضَمِيرٌ" سَقَطَ مِنْ ط .

(٤) يُنْظَرُ : شَرْحُ الرُّضِيِّ (١٠٧٣/٢) .

(٥) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ (١١٦/٧) ، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (٩٠/٢) .

(٦) يُنْظَرُ : أَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ (ص ١٢٦) ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ (١٠٦٩/٢) ، وَالْإِرْتِشَافُ (١٢٢٢/٣ ، ١٢٣٣) ،

وَالْتَذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ (٣٢٧/٤) ، وَالْجَنَى الدَّانِي (ص ٤٦١) .

وَيُنْسَبُ هَذَا الْقَوْلُ إِلَى ثَعْلَبَ ، وَالزَّجَّاجَ ، وَابْنِ السَّرَّاجِ .

(٧) فِي ن : (وَأُجِيبَ)

(٨) يُنْظَرُ : أَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ (ص ١٢٦) ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ (١١٦/٧) ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ (١٠٦٩/٢) ، وَشَرْحُ

الْكَافِيَةِ لِابْنِ جُمُعَةَ (٥٧٧/٢) ، وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (٤٦٨/٢) ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ (٣٢٧/٤) .

(٩) يُنْظَرُ : أَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ (١٢٦) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِابْنِ جُمُعَةَ (٥٧٨/٢) .

الحروف مكتسبةٌ مِنَ الأفعال^(١). ولذا قيل : إِنَّمَا تعمل (إِنَّ) وأخواتها و(مَا) و(لَا) ؛ لِأَنَّهَا بمعنى الأفعال ، وإِنَّمَا يُعْطَى المشبهُ حكمَ المشبهِ به مِنَ الضَّعْفِ وغيره ؛ إِذْ شابههُ في معنى هو فيه أَصلٌ ، أمَّا إِذَا شابههُ في معنى الأَصْلُ فيه المشبهُ ، أو في معنى هما فيه سواءٌ فلا ؛ فَإِنَّ (استَشْنَى) ، و (استفهم) لا يمتنعان مِنَ التَّصَرُّفِ ، وَإِنْ أَشْبَهَا (إِلَّا) وهمزة الاستفهام^(٢) .

واستعمالُ (عَسَى) ، ونحوه على وجهين :

[٢٠٥/أ] أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعُهُ اسْمًا وَمَنْصُوبُهُ (أَنْ) مَعَ الْفِعْلِ ، نَحْوُ : عَسَى / زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ^(٣) . وَإِنَّمَا جِيءَ بِالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ ؛ لِمَا مَرَّ ، وَبـ (أَنْ) تَقْرِيرًا لِمَعْنَاهُ فِي التَّرْجِيهِ ؛ فَإِنَّ تَعَلُّقَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُسْتَقْبَلًا^(٤) . فَإِذَا ذُكِرَ فِيهِ (أَنْ) يَطَابِقُ لَفْظُهُ مَعْنَاهُ ؛ وَلِذَا عُدِلَ فِيهِ عَنِ الْأَصْلِ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ اسْمًا إِلَى الْفِعْلِ^(٥) . وَلَمْ يَوْتِ بِالسَّيْنِ وَأَخَوَاتِهِ ؛ لِأَنَّهَا لِتَفْسِيرِ الزَّمَانِ ، وَالْغَرَضُ تَقْرِيبُهُ^(٦) . فَشَدَّ قَوْلُهُ^(١) :

(١) يُنْظَرُ : شرح المفصل (١١٦/٧) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح المفصل (١١٦/٧) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٥٧٨/٢) .

(٣) يُنْظَرُ : الإيضاح العضدي (ص ١١٦) ، والمفصل (ص ٣٧٠) ، وشرح المفصل (١١٦/٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٩١٩/٣) .

(٤) يُنْظَرُ : الإيضاح العضدي (ص ١١٧) ، والنكت (٧٨٩/٢) ، وأسرار العربية (ص ١٢٧) ، وشرح المفصل (١١٨/٧) ، والإيضاح في شرح المفصل (٩١/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٩١٩/٣) ، وشرح الرضي (١٠٨١/٢) .

(٥) يُنْظَرُ : الإيضاح في شرح المفصل (٩١/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٥٧٩/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٤٧٠/٢) .

(٦) يُنْظَرُ : شرح المفصل (١١٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٣٨/٢) ، وشرح الرضي (١٠٧٧/٢) ، والتذييل والتكميل (٣٤٢/٤) .

عَسَى طَيِّبٌ مِنْ طَيِّبٍ بَعْدَ هَذِهِ سَتُطْفِئُ غُلَّاتِ الْكُلَى وَالْجَوَانِحِ

وعلى هذا الوجه معناه : قَارَبَ .

والثاني : أَنْ يَدْخُلَ عَلَى (أَنْ) والفعل ، ويُستغنى بذلك عن اسم يُذَكَّرُ بعدها ،

فتقول : عَسَى أَنْ يَخْرَجَ زَيْدٌ . قال تعالى : [(* + , - . Z (البقرة: ٢١٦) ^(٢) . فتكونُ (أَنْ) مَعَ ^(٣) ما بعدها اسماً لـ (عسى) ، واستغنى بهما عن الخبر ^(٤) ، وتكونُ (عسى) حينئذٍ تامةً ، وبمعنى قَرَّبَ ^(٥) .

وسرّه : أَنَّ (عسى) مُقْتَضٍ أَنْ يُذَكَّرَ بعده مسند ومسند إليه ، و(أَنْ يَخْرَجَ زَيْدٌ) مشتملٌ عليهما ؛ فَيَسْتَعْنِي (عسى) بذلك عَنْ الاسم الصريح المرفوع به . ونظيره استغناؤهم في : علمت أَنْ يقومَ ، وعلمت أَنْ زَيْدًا قائمٌ عن الخبر ؛ أي : عمّا كان خبراً في

É =

(١) البيت من الطويل ، يُنسب لقسّام بن رواحة السّنسي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١/٩٦٠) ، وشرحه للتبريزي (٣/١٢) ، وشرح المفصّل (٧/١١٨) ، والإيضاح في شرح المفصّل (٢/٢٣٨) ، وشرح الرضي (٢/١٠٧٦) ، والجنى الداني (ص ٤٦٠) ، والمغني (٢/٤٢٣) ، والخزانة (٩/٣٤١) .
(٢) يُنظر : الإيضاح العضدي (ص ١١٨) ، والمفصّل (ص ٣٧٠) ، وشرحه (٧/١١٦) ، والإيضاح في شرح المفصّل (٢/٩١) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٨١٩) ، والارتشاف (٣/١٢٣٨) .
(٣) "مع" سقطت من (س) .

(٤) يُنظر : المقتضب (٣/٧٠) ، والجمل (ص ٢٠٠) ، والإيضاح العضدي (ص ١١٨) ، وأسرار العربية (ص ١٣٠) ، وشرح المفصّل (٧/١١٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/٩١٩) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٨١٩) .

(٥) يُنظر : المفصّل (ص ٣٧٠) ، وشرحه (٧/١١٨) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٥٧٩) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٤٧٤) .

الأصل^(١) ، فيكون (أن) مع ما بعده مفعولاً لـ (علمت) مطلقاً ، لا أنه^(٢) مفعول الأول^(٣) ، أو بـ (أن) مستغنٍ به عنهما ؛ لأنَّ المذكورَ بعد (علمت) [في المثالين ، وإن كان في تأويل المفرد مشتملاً على مسندٍ ومسندٍ إليه ، فكما أن معنى عَلِمْتُ^(٤) أن يقومَ زيدٌ : عَلِمْتُ زيداً قائماً ، كذلك معنى عَسَى أن يخرجَ زيدٌ : عَسَى زيدٌ أن يخرجَ^(٥) .

وَمَنْ قَالَ : إِنَّ الْخَبَرَ مَحذُوفٌ مَعَ (عَلِمْتُ) ، وتقدير : علمت أن زيداً قائمٌ : علمت قيامَ زيدٍ حاصلاً^(٦) ، لا بُعْدَ أن يقول بمثله هنا . وَقَدْ يُحْذَفُ (أن) مِنْ خَبَرِ (عَسَى) تشبيهاً له بـ (كاد) ، كما إذا دَخَلَ (أن) في خبر كَادَ تشبيهاً له به^(٧) ؛ لتقاربهما معنى ؛ فإنَّ خبر (عَسَى) قد يقرب من الحال ، فيكون كالحال . وقد يتأخَّرُ خبر (كاد) عن الحال فيكون استقبالاً^(٨) ؛ كقول هُدْبَةَ حين أُسِرَ قَوْمُهُ^(٩) :

(١) يُنْظَرُ : شرح المقدمة الكافية (٩١٩/٣) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٥٧٩/٢) .

(٢) في س : (لأنه) .

(٣) "الأول" سقطت من (ط) .

(٤) تكملة من (ن ، ط ، س) .

(٥) يُنْظَرُ : الإيضاح في شرح المفصل (٩١/٢) .

(٦) ينظر : المفصل (٤٠٩) .

(٧) يُنْظَرُ : الكتاب (١٥٨/٣) ، والجمل (ص ٢٠٠ ، ٢٠١) ، والإيضاح العضدي (ص ١١٨) ، والنكت

(٧٨٩/٢) ، والتوطئة (ص ٢٩٩) ، والتسهيل (ص ٥٩) ، وشرحه (٣٩١/١) .

(٨) "لتقاربهما معنى ... فيكون استقبالاً" سقط من س .

ويُنْظَرُ : الكتاب (١٦٠/٣) ، والنكت (٧٩٠/٢) ، وأسرار العربية (ص ١٢٨) ، والإيضاح في شرح المفصل

(٩٢/٢) .

(٩) البيت من الوافر ، وهو هُدْبَةَ بن الحُسَرمِ العُدْري في ديوانه : (٥٩) .

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرْجٌ قَرِيبٌ

وقال صلى الله عليه وسلم : (كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا) ^(١) .

وقال رؤبة ^(٢) :

رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طَوْلًا فَاتَّحَى قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا

وصف منزلاً بالقدم ^(٣) . وَمَصَّحَ أَي : ذَهَبَ كَتَفَ ^(٤) .

قال سيبويه : ((قولك : عَسَيْتُ أَنْ تَفْعَلَ بمنزلة : قَارَبْتَ الْفَعْلَ)) ^(٥) . فقال الحاجبي :

É =

وينظر : الكتاب (١٥٨/٣) ، والمقتضب (٧٠/٣) ، وأملی القالي (٧٢/١) ، والجمل (ص ٢٠٠) ، والإيضاح العضدي (ص ١٢٠) ، والنكت (٧٩٠/٢) ، والحامسة البصرية (١٤٤/١) ، وشرح الجمل (١٧٦/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٤٥٥/١) ، والخزانة (٣٢٨/٩) .

(١) يُنْظَر : حلية الأولياء (٥٣/٣) ، وشعب الإيمان (٢٦٧/٥) ، وكنز العمال (٤٩٢/٦) ، وفيض القدير (٥٤٢/٤) . وقد ضعّفه الألباني .

(٢) البيتان من الرجز ، وهما في ملحق ديوانه : (ص ١٧٢ : أبيات مفردات منسوبة إليه) .

وَيُنْظَر : الكتاب (١٦٠/٣) ، والمقتضب (٧٥/٣) ، والجمل (ص ٢٠٢) ، والإيضاح العضدي (ص ١٢١) ، والنكت (٧٩١/٢) ، والمفصل (ص ٣٧١) ، وأسرار العربية (ص ١٢٩) ، وشرح المفصل (١٢١/٧) ، وشرح الجمل (١٧٧/٢) .

(٣) يُنْظَر : النكت (٧٩١/٢) .

(٤) يُنْظَر : تهذيب اللغة (مصح ١٦١/٤) ، والصّاح (٤٠٥/١) ، واللسان (٥٩٨/٢) ، والقاموس المحيط (ص ٣٠٩) ، وتاج العروس (١٣٤/٧) .

(٥) الكتاب (١٥٧/٣) .

إنما قاله^(١) تحقيقاً للإعراب اللفظي ، كان أصله ذلك ، ثم دخله الإنشاء ؛ كما يقال في : ما أحسن زيداً أصله : شيءٌ حسنٌ زيداً ، وإلا فليس في (قارب) إنشاء ورجاء^(٢) .

وقال المالكيُّ : ((ليس المضارع المقرون بـ(أن) في هذا الباب خبراً عند سيبويه ، بل نصبه بحذف حرف الجر ، أو يتضمن الفعل معنى قارب))^(٣) .

وإليه أشار سيبويه بقوله : ((عَسَيْتُ أَنْ تَفْعَلَ بمنزلة : قاربتَ الفعل ، ومع ذلك لا يستعمل المصدر هنا ، كما لم يستعمل الاسم موضع الفعل الذي هو في موضعه في قولك : بذى^(٤) تسلم))^(٥) .

ثم قال المالكيُّ : ((وعندي أن تكون (عسى) في : عسى زيدٌ أن يخرجَ ناقصةً على أصلها ، و(زيدٌ) اسمها ، و (أن) ومدخولها بدلاً منه وساداً مسدّ جزئي الإسناد ؛ كما في قوله تعالى : [Z v u t s (العنكبوت: ٢) وكما في قوله تعالى : [() * + , - . Z (البقرة: ٢١٦) . فيكون (زيدٌ) اسمه ، و(أن يخرج) بدلاً منه وساداً مسدّ الجزأين . كما [لو]^(٦) لم يكن زيداً^(١) ؛ لأنَّ البدل كالمستقل^(٢) وبمثله وجه قراءة

(١) من (ط) ، وفي الآخر : (قال) .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (٩١/٢) ، ويُنظر : البسيط في شرح الكافية (٤٧١/٢) .

(٣) شرح التسهيل (٣٩٤/١) ، ويُنظر : شرح عمدة الحفاظ (ص ٨٢١) ، وشرح ابن الناظم (ص ١١٢) ، وشرح الرضي (١٠٧٠/٢) ، والتذيل والتكميل (٣٤٦/٤) .

(٤) "بذي" سقطت من (س) .

(٥) الكتاب (١٥٨/٣) ، ويُنظر : شرح عمدة الحفاظ (ص ٨٢١) ، وشرح ابن الناظم (ص ١١٢) ، والتذيل والتكميل (٣٤٦/٤) .

(٦) تكملة من (ط) .

حمزة قوله : [e f g h i j k l m Z] (آل عمران: ١٧٨)

بالخطاب^(٣) ، فجعل (أن) مع^(٤) ما بعده بدلاً من (الذين) وساداً مسد المفعولين^(٥) .

قلتُ : الحقُّ ما فهمه الحاجبيُّ من كلام سيبويه ؛ إذ لو تضمَّن (عسى) معنى قارب يكون راجعاً إلى أصله ، يكون^(٦) خالياً عن الرجاء والإنشاء . وليس كذا قطعاً . وما اختاره المالكيُّ فاسدٌ من جهة المعنى ؛ لأنَّ (زيدٌ) مقصودٌ لفظاً ومعنى ؛ فلا يكونُ مبدلاً منه . وكذا من جهة اللفظ ؛ لأنَّ المنصوب لا يبدلُ من المرفوع ، وأنَّ يخرج منصوبٌ ؛ لأنَّ ما جاء من الخبر المفرد منصوبٌ ، كقول الزبَّاءِ : عَسَى الغُوَيْرُ أبُوْسَا^(٧)

ولا يجعل (أن) مع معموليه^(٨) ساداً مسد جزئي الإسناد إلا لضرورة ، ولا ضرورة

هنا .

É =

(١) من (ن) ، وفي الآخر (زيدا) .

(٢) من (ن) : وفي بقية النسخ : (كالمستقبل) .

(٣) يُنظر : السبعة (٢٢٠) ، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ص ٥٧) ، والحجة للقراء السبعة للفارسي (١٠٧/٣) ، وحجة القراءات لابن زنجلة (ص ١٨٢) ، ومشكل إعراب القرآن (١٦٧/١) ، والكافي في القراءات السبع (ص ٩٦) .

(٤) "مع" سقطت من (ن) .

(٥) شرح التسهيل (٣٩٤/١) ، ويُنظر : شرح المفصل (١١٨/٧) ، والبسيط في شرح الكافية (٤٧١/٢) ، والتذيل والتكميل (٣٤٦/٤) .

(٦) "يكون" سقطت من (ط) ، وهو الجيد .

(٧) سبق تخريجه (ص ٥٥٦) .

(٨) في ط : (معموله) ، وهو تحريف .

فإن قلت : إذا كان (أن يخرج) خبراً و(أن) مع ما بعده في تأويل المصدر فيكون تقديره : عسى زيد الخروج ، والخروج غير صادق على زيد . وخبر النواقص يجب أن يصدق على اسمها .

قلتُ : إذا كان معناه : زيد قرب خروجه في رجائي ، يكون ما هو الخبر صادقاً على (زيد) ويكون مثل : زيدٌ عدلٌ ، معناه : ذو عدل .

قَالَ المَالِكِيُّ : ((قَدْ يَجِيءُ (عسى) ^(١) للإشفاق ، وقد جَمَعَ معنييه قوله تعالى : [

(* , + , - . | 0 1 2 3 4 5 6 Z (البقرة: ٢١٦) ^(٢) .

قال : ((والثاني : كاد)) ^(٣) .

أقول : النوع الثاني كاد ^(٤) ، وقد يساويه هَلْهَلْ ، وَكَرِبَ ، وَأَوْشَكَ ، وأولى . وأغربها أولى ^(٥) ، وهي لدنو الخبر للاسم على سبيل الحصول ^(٦) ، يقال : كاد الشمس تغربُ ، أي :

(١) "عسى" سقطت من ط .

(٢) شرح التسهيل (٣٩٠/١) ، ويُنظر : شرح المفصل (١١٥/٧) ، وشرح الرضي (١٠٦٧/٢) ، والتذيل والتكميل (٣٣٢/٤) ، والارتشاف (١٢٢٣/٣) .

(٣) الكافية في النحو (ص ٢٠٩) .

(٤) "كاد" سقطت من ط .

(٥) يُنظر : شرح التسهيل (٣٨٩/١) ، والتذيل والتكميل (٣٣٠/٤) ، والارتشاف (١٢٢٢/٣) .

(٦) يُنظر : المقتضب (٧٤/٣) ، والجمل (ص ٢٠١) ، وشرح المفصل (١١٩/٧) ، والإيضاح في شرح المفصل (٩٢ ، ٩٠/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٢٠/٣) ، وشرح الوافية (ص ٣٦٩) ، وشرح التسهيل (٣٨٩/١) .

الشمس / دنا غروبها في الحصول . وخبرها مضارع^(١) ؛ لما تقدم^(٢) . [٢٠٥/ب]

وقال الحاجبي : ((خبرها فعلٌ حالٌ تقريراً^(٣) ؛ لما يقتضيه معناها من تأكيد مقارنة الحصول^(٤))).^(٥) .

وفيه نظرٌ ؛ إذ ليس معناه الحال .

وكاد يكادُ مثل : خافَ يخافُ ، وهو واويٌّ ؛ لأنَّ الأجوفَ الواويَّ أكثرُ [استعمالاً]^(٦) .

وقال الأصمعيُّ : ((سمعت بعض العرب : لا أفعله ولا كود))^(٧) . وحكى سيويه :

(١) يُنظر : الكتاب (١٥٩/٣) ، والمفصل (ص ٣٧٠ ، ٣٧٢) ، وشرحه (١٢٧/٧) ، والإيضاح في شرح

المفصل (١/٢) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٨١٠) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٥٨٠) .

(٢) يُنظر : ما سبق (ص ٥٥٤) .

(٣) من (ن) ، وفي بقية النسخ : (تقريباً)

(٤) في ن : (للحصول) .

(٥) شرح المقدمة الكافية (٩٢٠/٣) ، ويُنظر : شرح المفصل (١١٩/٧) ، والإيضاح في شرح المفصل (٩١/٢) .

(٦) تكملة من ن .

ويُنظر : شرح المفصل (١٢٤/٧) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٥٠٨) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٤٧٦) .

(٧) يُنظر : الأصول (٣/٣٤٥) ، والمنصف (١/٢٥٧) ، وشرح المفصل (٧/١٢٤) ، وشرح الرضي

(١٠٧٧/٢) ، واللسان (٣/٣٨٢) ، والارتشاف (٣/١٢٣٥) .

((كُدت))^(١) بالضم ، فيكون فَعَلَ يَفْعُلْ مثل رَكَنَ يَرُكُنُ^(٢) .

قَالَ : ((وإذا دَخَلَ النفي على كَادَ))^(٣) .

أقول : إذا^(٤) دخل النفي على كَادَ وَيَكَادُ ؛ قال قوم : يكون معناهما الإثبات^(٥) .
وقيل : [أن]^(٦) يدخلهما معناهما النَّفْيُ ، والمراد منهما أَنَّ خبرَهُمَا مثبتٌ أو منفيٌّ^(٧) . وقال
قومٌ: معنى ما كاد : مثبت ، ومعنى ما يكاد : منفي^(٨) .

والصحيحُ : أَنَّهُ إذا دَخَلَ^(٩) النَّفْيُ فيهما يدلُّ على نفيِّ مقارنة خبرهما ؛ فهما كسائر
الأفعالِ إذا دخلهما النفي . والدليل عليه : أَنَّا علمنا أَنَّ كُلَّ فعلٍ معناه ما وضع له ما دامَ لَمْ
يدخل عليه حرفُ النفي^(١٠) ، وَأَنَّهُ إذا دخل عليه النَّفْيُ نفى معناه عَمَّنْ نُسِبَ إليه ، فوجبَ

(١) الكتاب (١١/٣) (٣٤٣/٤) ، وشرح المفصل (١٢٤/٧) ، والإيضاح في شرح المفصل (٩٢/٢) ،
والتذيل والتكميل (٣٧٢/٤) ، والارتشاف (١٢٣٦/٣) .

(٢) يُنظر : شرح المفصل (١٢٤/٧) .

(٣) الكافية في النحو (ص ٢٠٩) .

(٤) في ن : (وإذا) .

(٥) يُنظر : شرح المفصل (١٢٥/٧) ، وشرح الوافية (ص ٣٦٩) ، وشرح التسهيل (٣٩٩/١) ، وشرح الرضي
(١٠٦٦/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٤٧٧/٢) .

(٦) تكملة من (ط ، س) .

(٧) يُنظر : شرح المقدمة الكافية (٩٢٠/٣) ، وشرح الرضي (١٠٦٦/٢) ، والتذيل والتكميل (٣٦٩/٤) .

(٨) يُنظر : الإيضاح في شرح المفصل (٩٣/٢) ، وشرح الكافية لابن جعة (٥٨٢/٢) ، والبسيط في شرح
الكافية (٤٧٧/٢) ، والتذيل والتكميل (٣٦٩/٤) .

(٩) "مثبت معنى ... إذا دخل" سقط من س .

(١٠) "والدليل عليه ... حرف النفي" سقط من س ؛ لانتقال النظر .

أَنْ يَنْدَرَجَ (كَادَ وَيَكَادُ) فِي هَذَا الْأَمْرِ الْعَامِّ الْمَعْلُومِ مِنْ لَغْتِهِمْ^(١) . فَمَعْنَى كَادَ زَيْدٌ يَخْرُجُ :
إِبْثَاتٌ مُقَارِبَةٌ الْخُرُوجِ لُغَةً ، وَعَدَمٌ الْخُرُوجِ مِنْ قَضِيَّةِ الْعَقْلِ ؛ لِأَنَّهُ بِهِ عُلِمَ أَنَّ قَرِيبَ^(٢)
الْوُجُودِ لَمْ يَوْجَدْ حَيْثُذٌ ، وَلَوْ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ نَفِيًّا لَكَانَ قُرْبُ خُرُوجِ زَيْدٍ نَفِيًّا^(٣) . فَالْنَفْيُ
إِذَا دَخَلَهُمَا يَنْفِي^(٤) مُقَارِبَةَ الْخُرُوجِ ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ انْتِفَاءُ^(٥) الْخُرُوجِ بِالطَّرِيقِ الْأُولَى .

وَاسْتَدَلَّ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ لِلْإِبْثَاتِ فِي الْمَاضِي بِقَوْلِهِ تَعَالَى : [I J K

Z L (البقرة: ٧١) وَقَدْ ذَبَحُوهَا^(٦) . وَفِي الْمُسْتَقْبَلِ بِتَخْطِئَةِ الشَّعْرَاءِ ذَا الرِّمَةِ^(٧) بَعْدَ
إِنْشَادِهِ^(٨) :

(١) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٩٢٠/٣) ، وَشَرْحُ الْوَافِيَةِ (ص ٣٦٩) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (٤٦٧/١) ،
وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِابْنِ جَمْعَةٍ (٥٨١/٢) ، وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (٤٧٧/٢) ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ
(٣٦٨/٤) .

(٢) فِي ط : (قَرَب) .

(٣) يُنْظَرُ : الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (٩٣/٢) .

(٤) فِي ط : (نَفْي) .

(٥) فِي ط : (لَا تَنْفَاء) .

(٦) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٩٢٠/٣) ، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (٩٣/٢) ، وَشَرْحُ الْوَافِيَةِ
(ص ٣٧٠) ، وَشَرْحُ الرِّضِيِّ (١٠٦٧/٢ ، ١٠٨٤) ، وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (٤٧٧/٢) .

(٧) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٩٢١/٣) ، وَشَرْحُ الْوَافِيَةِ (ص ٣٧٠) ، وَشَرْحُ الرِّضِيِّ (١٠٨٤/٢) ، وَشَرْحُ
الْكَافِيَةِ لِابْنِ جَمْعَةٍ (٥٨١/٢) .

(٨) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَهُوَ لِذِي الرِّمَةِ فِي دِيْوَانِهِ : (١١٩٢/٢) ، وَشَرْحُهُ لِلخَطِيبِ التَّبْرِيزِيِّ (٤١٤) ، وَرَوَايَةُ
الدِّيْوَانِ (ت د/عبد القدوس أبو صالح) : إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ أَجِدْ . وَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ لَا شَاهِدَ فِيهِ .

وَيُنْظَرُ : الْمَفْصَلُ (ص ٣٧٠) ، وَشَرْحُهُ (١٢٥/٧) ، وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٩٢/٣) ، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ

$\bar{A} =$

إِذَا غَيَّرَ الْمَجْرُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيْسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةٍ يَبْرُحُ

وإبداله (لَمْ يَكَدْ) بـ (لَمْ يَجِدْ) إذا سمع قولهم ، فلو لم يفهموا أَنَّ معناه : أَنَّ رَسِيْسَ الهوى يبرح ولو بعد طولٍ ، لم يخطئوه ، ولم يغيّر^(١) شعره^(٢) .

أجيب : بأنَّ الآية محمولة^(٣) على وقتين : وقت وقوع الذبح ، بعد وقت عدم مقارنة الذبح ؛ كما يقال : خَلَصَ فلانٌ ، وما كَادَ يَخْلُصُ^(٤) . والذي يحقق ذلك : تعنتهم بقولهم : [

| { Z (البقرة: ٦٧) أو : [© لَنَا رَبِّكَ يُبَيِّنُ لَنَا مَا هِيَ Z (البقرة: ٦٨) و [أَدْعُ لَنَا

رَبِّكَ يُبَيِّنُ لَنَا مَا لَوْنُهَا Z (البقرة: ٦٩) وهذا التعنت دأب من لا يقارب أن يفعل ، وفعله بعد ذلك ؛ لإجائه إلى الفعل لا ينافي نفي مقاربتة الفعل أو لا^(٥) . نَعَمْ قد يريد القائل عرفاً بقوله : ما كَادَ زَيْدٌ يَسَافِرُ : أَنَّهُ سَافِرٌ بَعْسَرٍ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَقَارِبْ أَنْ يَسَافِرَ . وهو خلاف ما وضع له اللفظ له^(٦) أو لا^(١) . وهذا الذي غرهم ؛ حتى توهموا [أَنَّهُ]^(٢) للإثبات فخطؤوا ذا الرمة .

É =

المفصل (٩٥/٢) ، وشرح التسهيل (٤٠٠/١) ، وشرح الكافية الشافية (٤٦٨/١) ، وشرح الرضي

(١٠٦٧/٢) ، والخزانة (٣٠٩/٩) .

(١) في ط ، س : (يتغير) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح المفصل (١٢٦/٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٢١/٣) ، وشرح الرضي (١٠٨٤/٢) .

(٣) في ط ، س : (محمول) ، وهو تحريف .

(٤) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٤٠٠/١) ، وشرح الكافية الشافية (٤٦٩/١) ، والبسيط في شرح الكافية

(٤٧٨/٢) ، والتذيل والتكميل (٣٦٨/٤) .

(٥) يُنْظَرُ : شرح الوافية (ص ٣٧١) ، وشرح الرضي (١٠٨٣/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٥٨٢/٢) ،

والبسيط في شرح الكافية (٤٧٨/٢) .

(٦) هكذا في النسخ ، والوجه حذف (له) .

وَأَمَّا شَعْرُ ذِي الرُّمَّةِ فَلَا يُحْمَلُ عَلَى خَطئه ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى : [n m l]
 Z u t s r q p o (النور: ٤٠) فَإِنَّ مَعْنَاهُ : لَمْ يُقَارَبْ أَنْ يَرَاهَا^(٣) ؛ إِذْ لَوْ كَانَ
 مَعْنَاهُ : إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ يَرَاهَا يُبْطِلُ فَائِدَةَ شِدَّةِ الظُّلْمَةِ الْعَظِيمَةِ^(٤) . بَلْ مَعْنَى قَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ :

إِذَا غَيَّرَ الْهَجْرُ الْمُحِبِّينَ

لَمْ يُقَارَبْ حَتَّى التَّغْيِيرِ . فَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ نَفْيِ التَّغْيِيرِ^(٥) ؛ لِأَنَّهُ إِذَا انْتَفَى مُقَارَبَةُ فِعْلٍ يَلْزَمُ
 مِنْهُ نَفْيُ وَقُوعِهِ بَزِيَادَةِ مَبَالِغَةٍ . وَإِنْ سُلِّمَ تَغْيِيرُ ذِي الرُّمَّةِ فَلَا مَكَانَ مَا تَوَهَّمُوهُ عَرَفًا ، وَإِنْ كَانَ
 (لَمْ يَكُنْ) أَبْلَغُ مِنْ (لَمْ يَجِدْ)^(٦) . وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ فَلَقُرْبَ الْإِثْبَاتِ
 فِي نَظِيرِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : [Z L K J] (البقرة: ٧١) ، وَبَعْدَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : [S

É =

(١) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٩٢٢/٣) ، وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (٤٧٩/٢) .

(٢) تَكْمَلَةُ مِنْ (ن ، ط) .

(٣) يُنْظَرُ : مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ (٧٢/٢) ، وَحِجَازِ الْقُرْآنِ (٦٧/٢) ، وَالْمُقْتَضَبِ (٧٥/٣) ، وَالْجُمْلِ (ص ٢٠١)
 ، وَالْمَفْصَّلِ (ص ٣٧٣) ، شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٩٢٢/٣) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (٣٩٩/١) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ
 الشَّافِيَةِ (٤٦٨/١) .

(٤) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَفْصَّلِ (١٢٤/٧) ، وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٩٢٢/٣) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِابْنِ جُمُعَةَ (٥٨٢/٢)
 ، وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (٤٧٩/٢) .

(٥) "التَّغْيِيرُ" سَقَطَتْ مِنْ (س) .

وَيُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٩٢٣/٣) ، وَشَرْحُ الْوَافِيَةِ (ص ٣٧١) ، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَّلِ (٩٥/٢) ،
 وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (٤٦٨/١) ، وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (٤٧٩/٢) .

(٦) يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (٤٠٠/١) ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ (٣٦٨/٤) .

Z u t (النور: ٤٠) ^(١) .

وقد أوردَ على قائل: إِنَّه للإثبات في الماضي في قوله تعالى: [Z u t s] ؛ فإنَّ (لَمْ) للماضي ، فيكون بمعنى : ما كاد . ويلزم أن يكون للإثبات وهو قائل بأنه للنفي ^(٢) .
وأجيب : بأنه جوابٌ للشرط ^(٣) ، وهو مما يصير معناه مستقبلاً ، وإنْ كَانَ قَبْلَ أَنْ يقعَ في سياقِ الشرطِ ماضياً ^(٤) .

قال : ((الثالث : جَعَلَ وَطَفَّقَ)) ^(٥) .

أقول : النوع الثالث : جَعَلَ وَطَفَّقَ وَأَخَذَ ، ويساويها عَلِقَ وَأَنْشَأَ وَهَبَّ ؛ كُلُّهَا لِدُنُو الخبرِ على سبيلِ الأخذِ والشروعِ فيه ^(٦) . فإذا قيل : طَفَّقَ زَيْدٌ يَقُولُ ، معناه : أخذ في القول ^(٧) . ويكون خبرُها فعلاً مضارعاً من غير (أَنْ) كما لـ (كاد) ^(٨) ، ويمتنع (أَنْ) فيه ؛ لِأَنَّهُ

(١) يُنْظَرُ : شرح المقدمة الكافية (٩٢٣/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٩٤/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٤٨٠/٢) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح المقدمة الكافية (٩٢٣/٣) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٥٨٢/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٤٨٠/٢) .

(٣) من (ن) : (للشرط) ، وفي الآخر (الشرط) .

(٤) يُنْظَرُ : المصادر السابقة .

(٥) الكافية في النحو (ص ٢٠٩) .

(٦) يُنْظَرُ : الكتاب (١٦١/٣) ، والمفصل (ص ٣٧٤) ، وشرحه (١٢٧/٧) ، والإيضاح في شرح المفصل (٩٦/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٢٤/٣) ، وشرح ابن الناظم (ص ١١٠) .

(٧) يُنْظَرُ : شرح المقدمة الكافية (٩٢٤/٣) .

(٨) يُنْظَرُ : المقتضب (٧٥/٣) ، والجمل (ص ٢٠١) ، والنكت (٧٩٠/٢) ، والمفصل (ص ٣٧٤) ، وشرح

حَالٌ مُحَقَّقٌ ، أو ماضٍ مُقَدَّرٌ بِحَالٍ^(١) ، بخلاف خبر كَادَ^(٢) .

وَكَرِبَ معناه : دَنَا . واستُعْمِلَ بمعنى : طَفِقَ . وَأَوْشَكَ مِنَ الْوَشَكِ وهو :
السُّرْعَةُ^(٣) . واستُعْمِلَ بمعنى : قَارَبَ^(٤) مرادفًا لـ (كَادَ) ؛ لكن يستعمل خبرُهُ مع (أَنْ) كخبر
(عسى) ، وبدونه كخبر كَادَ^(٥) . قَالَ أُمِيَّةُ [بِنْ] ^(٦) [أَبِي] ^(٧) الصَّلْتُ ^(٨) :

É =

المفصل (١٢٧/٧) ، وشرح الجمل (١٧٧/٢) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٨١٠) ، وشرح ابن الناظم
(ص ١١٣) .

(١) في س : (بالحال) .

(٢) يُنْظَرُ : الإيضاح في شرح المفصل (٩٦/٢) ، والتوطئة (ص ٢٩٩) ، وشرح الجمل (١٧٧/٢) ، وشرح
الرضي (١٠٨٠/٢) .

(٣) يُنْظَرُ : النكت (٧٩٠/٢) ، وشرح المفصل (١٢٦/٧) ، وشرح الرضي (١٠٧٧/٢) ، وشرح الكافية لابن
جمعة (٥٨٣/٢) .

(٤) يُنْظَرُ : الكتاب (١٦٠/٣) ، وشرح المفصل (١٢٦/٧) .

(٥) يُنْظَرُ : الكتاب (١٦٠/٣) ، والنكت (٧٩٠/٢) ، والمفصل (ص ٣٧٤) ، وشرح المفصل (١٢٦/٧) ،
والإيضاح في شرح المفصل (٦٩/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٢٤/٣) ، والتوطئة (ص ٢٩٧) ،
وشرح الكافية الشافية (٤٥٤/١) .

(٦) تكملة من (س) .

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٨) البيت من المنسرح ، وهو لأمية بن أبي الصلت الثقفي في ديوانه : (ص ١٧٢) ، وشرح ديوانه (ص ٥٣) ،
ويُنْسَبُ لعمران بن حطان في شعر الخوارج (ص ١٧١) .

ويُنْظَرُ : الكتاب (١٦٠/٣) ، وشرح أبياته لابن السيرافي (١٢٢/٢) ، والنكت (٧٩١/٢) ، والمفصل
(ص ٣٧٤) ، والتوطئة (ص ٢٩٧) ، وشرح الجمل (١٧٦/٢) ، شرح عمدة الحفاظ (ص ٨١٨) ، وشرح
الكافية الشافية (٤٥٦/١) ، وتخليص الشواهد (ص ٣٢٣) ، والدرر (٢٦٣/١) .

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

الغَرَّةُ : الغَفْلَةُ^(١) .

فالإتيان^(٢) بـ(أَنْ) لازمٌ مع خبر أخوات (عَسَى) ، غالبٌ مع خبره ، يمتنعُ مع خبر (طَفِقَ) وأخواته ، نادرٌ مع خبر (كَادَ) سواءً مع خبر (أَوْشَكَ)^(٣) . وقد جاء خبرُ (جَعَلَ) جملةً اسميةً^(٤) ؛ كقوله^(٥) :

وَقَدْ جَعَلْتُ قُلُوصَ بَنِي سُهَيْلٍ مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعَهَا قَرِيبُ

قَالَ الْمَالِكِيُّ : ((وقد تكون فعلية مصدرية بـ(إِذَا) أو (كُلَّمَا)))^(٦) . كقول ابن عباس

(١) يُنْظَرُ : النكت (٧٩١/٢) .

(٢) في ط : (فلا يقال) ، وهو خطأ .

(٣) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٣٩٠/١) .

(٤) يُنْظَرُ : التسهيل (ص ٥٩) ، وشرحه (٣٩٣/١) ، وشرح الكافية الشافية (٤٥٢/١) ، وشرح ابن النازم (ص ١١١) ، وشرح الرضي (١٠٨٦/٢) ، والارتشاف (١٢٢٧/٣) ، والتذيل والتكميل ((٣٤٥/٤)) .

(٥) البيت من الوافر ، ينسب لرجل من بني بُحْثَرِ بْنِ عَتُودٍ فِي الْخَزَانَةِ (١٢٠/٥ ، ١٢٢) ، ولم أقف له على نسبة في المصادر الأخرى التي راجعتها .

وَيُنْظَرُ : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٣١٠/١) ، وشرحه للشنتمري (١٤٥/١) ، والتوطئة (ص ٢٩٨) ، وشرح التسهيل (٣٩٣/١) ، وشرح الرضي (١٠٨٦/٢) ، وشرح ابن النازم (ص ١١١) ، والمغني (٢٧٢/٣) ، وتخليص الشواهد (ص ٣٢٠) .

(٦) شرح التسهيل (٣٩٣/١) ، ويُنْظَرُ : شرح الكافية الشافية (٤٥٢/١) ، وشرح ابن النازم (ص ١١١) ، وشرح الرضي (١٠٨٦/٢) ، والارتشاف (١٢٢٨/٣) ، والتذيل والتكميل ((٣٤٥/٤)) .

رضي الله عنه : ((فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا))^(١)

قلتُ : / خبرُهُ (أَرْسَلَ) و (إِذَا) متعلق به إِنَّ كَانَ ظَرْفًا ، ومُحذوفُ الجوابِ إِنَّ كَانَ
شَرْطِيًّا . قال^(٢) :

طَفِقَ الْخَلِيُّ بِقَسْوَةِ يَلْحَى الشَّجِي وَنَصِيحَةِ اللَّاحِي^(٣) الْخَلِيِّ عَنَاءُ
وقال^(٤) :

أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا وَظَلَمُ الْجَارِ إِذْ لَأَلُ الْمُجِيرِ
وقال^(٥) :

لَمَّا تَبَيَّنَ مِيزُ الْكَاشِحِينَ لَكُمْ أَنْشَأْتُ أَعْرَبُ عَمَّا كَانَ مَكْنُونًا

(١) يُنْظَرُ : الجامع الصحيح (٣/٢٧٣ ، حديث : ٤٧٧٠ ، كتاب التفسير ، باب : [O P Q

Z (الشعراء: ٢١٤) ، وشواهد التوضيح (ص ١٣٥) ، وشرح التسهيل (١/٣٩٣) ، وشرح الكافية الشافية
(٤٥٢/١) ، والتذييل والتكميل (٤/٣٤٥) .

(٢) البيت من الكامل ، لم أقف له على نسبة .

يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١/٣٩٠) ، والتذييل والتكميل (٤/٣٢٨) .

(٣) في ط : (الدجي)

(٤) البيت من الوافر ، لم أقف له على نسبة .

يُنْظَرُ : شرح عمدة الحفاظ (ص ٨١٠) ، وشرح التسهيل (١/٣٩٠) ، والتذييل والتكميل (٤/٣٢٩) ، والجمع
(١٣٣/٢) ، وشرح الأشموني (١/٣٨٦) ، الدرر (١/٢٦٢) .

(٥) البيت من البسيط ، لم أقف له على نسبة .

يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١/٣٩١) ، والتذييل والتكميل (٤/٣٢٩) ، والجمع (٢/١٣٣) ، والدرر (١/٢٦٢) .

وقال^(١) :

هَبَيْتُ أَلُومَ الْقَلْبِ فِي طَاعَةِ الْهَوَىٰ فَلَجَّ كَأَنِّي كُنْتُ بِاللَّوْمِ مُغْرِبًا

وقال^(٢) :

وَطِئْنَا^(٣) بِلَادَ الْمُعْتَدِينَ فَهَلْهَلْتُ^(٤) نَفُوسَهُمْ قَبْلَ الْإِمَانَةِ تَزْهَقُ

وقال^(٥) :

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاءُ هِنْدُ^(٦) غَضُوبُ

وقال : يُوشِكُ مَنْ ... الْبَيْتُ^(٧).

(١) البيت من الطويل ، لم يُنسب إلى قائل معين .

يُنْظَرُ : شرح عمدة الحفاظ (ص ٨١٢) ، وشرح التسهيل (٣٩١/١) ، والتنزيل والتكميل (٣٢٩/٤) ، والجمع (١٣٣/٢) ، والدرر (٢٦٢/١) .

(٢) البيت من الطويل ، لم أقف له على نسبة .

يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٣٩١/١) ، والتنزيل والتكميل (٣٢٩/٤) ، والدرر (٢٦١/١) .

(٣) في س : (قطينا) ، وهو تحريف .

(٤) "فهلللت" سقطت من (ط ، س) .

(٥) البيت من الخفيف ، يُنسب إلى الكلّجبة اليربوعي ، أو لرجل من طيء .

يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٣٩٢/١) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٨١٤) ، وشرح ابن الناظم (ص ١١٢) ، والتنزيل والتكميل (٣٣٩/٤) ، وتحليص الشواهد (ص ٣٣٠) ، والمقاصد النحوية (٦٩٥/٢) ، والجمع (١٣٩/٢) ، والدرر (٢٦٦/١) .

(٦) "هند" في موضعها بياض في ط .

(٧) سبق البيت (ص ٥٧٢) .

فائدة^(١) : لا تستعمل هذه الأفعال بمعنى المقاربة إلا بلفظ الماضي ، إلا (كاد) و(أوشك) فإنه قد جاء مضارعهما بهذا المعنى^(٢) . وشذ مجيء اسم^(٣) الفاعل من (أوشك)^(٤) ، كقوله^(٥) :

فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الْخَلِيطِ^(٦) وَحُوشًا يَبَابَا

تنبيه : قال المالكي : ((لا تتقدم أخبارها عليها ؛ لأنها أشبهت الحروف ؛ لعدم التصرف فيها ؛ لما مر أنه لم يجيء إلا مضارع (كاد) و(أوشك) ، فلا يتقدم خبرها عليها كما لا يتقدم خبر الحرف عليه ، إلا أن لها قوة بالنسبة إلى الحرف بفعليتها ، فتتقدم أخبارها على أسماؤها ، فيجوز : طَفِقَ يُصَلِّيَانِ الزَّيْدَانِ))^(٧) .

وقال الحاجبي : ((لا تتقدم كما لا يتقدم خبر المبتدأ إذا كان فعلاً له [عليه]^(٧))

(١) يُنْظَر : شرح عمدة الحفاظ (ص ٨٢٣) ، وشرح التسهيل (٤٠٠/١) ، وشرح الكافية الشافية (٤٥٩/١) ، وشرح ابن الناظم (ص ١١٣) ، وشرح الرضي (١٠٨٦/٢) ، والتذيل والتكميل (٣٣٤/٤) .
(٢) من (س) ، وفي بقية النسخ : (الاسم) .

(٣) يُنْظَر : شرح التسهيل (٤٠١/١) ، والارتشاف (١٢٢٣/٣) ، (١٢٣٥) .

(٤) البيت من المتقارب ، وهو لأسامة بن الحارث الهذلي في ديوان الهذليين : (١٩٩/٢) ، وشرح أشعار الهذليين (١٢٩٣/٣) ، ويُنسب لأبي سهم الهذلي .

وَيُنْظَر : شرح عمدة الحفاظ (ص ٨٢٣) ، وشرح الكافية الشافية (٤٦١/١) ، وشرح التسهيل (٤٠١/١) ، وشرح ابن الناظم (ص ١١٤) ، والتذيل والتكميل (٣٧٢/٤) ، وتخليص الشواهد (ص ٣٣٦) ، والمقاصد النحوية (٧٠٩/٢) ، وشرح الأشموني (٣٩٠/١) ، والدرر (٢٦٤/١) .

(٥) في ن : (الخلوط) .

(٦) شرح التسهيل (٣٩٤/١ ، ٣٩٥) ، ويُنْظَر : التذيل والتكميل (٣٥٠/٤) .

(٧) تكملة من (ط ، س) .

للاشتباه ؛ لأنه فرُعُ المبتدأ وخبرُهُ ، فيمتنع هنا ما يمتنع ثَمَّة ؛ ولذا حُكِمَ على (أن يخرج زيداً) بأنَّ (أن) مع ما بعده اسم (عسى) ^(١) . ويجوز حذف خبرها إذا عَلِمَ ^(٢) ؛ كقولهم : (مَنْ تَأْتِي أصَابَ أو كَادَ ، ومن عَجَلَّ أخطأ أو كَادَ) ^(٣) . ومنه : قوله تعالى : [n m l] Z o (ص: ٣٣) تقديره : يمسح مسحاً ، فحذف ؛ لدلالة مصدره عليه ^(٤) .

وحق أسماؤها أن تكون معرفةً ، أو قريباً منها كما هو حق اسمِ كانَ ، وقد ^(٥) جاء نكرةً محضةً ^(٦) ؛ كقوله ^(٧) :

(١) أمالي ابن الحاجب : (٨١٠/٢) .

(٢) يُنظر : شرح الكافية الشافية (٤٦٢/١) ، وشرح التسهيل (٣٩٥/١) ، وشرح الرضي (١٠٧٤/٢) ، والتذييل والتكميل (٣٥٤/٤) .

(٣) هذا القول حديثٌ مرويٌّ . يُنظر : المعجم الأوسط للطبراني (٢٥٩/٣ ، ٣٠٠) ، وفيض القدير (٩٨/٦) . وقد ضعفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير (ص ٧٩٤) .

وَيُنظر : شرح التسهيل (٣٩٥/١) ، وشرح الكافية الشافية (٤٦٢/١) ، والتذييل والتكميل (٣٥٣/٤) ، والارتشاف (١٢٣٠/٣) .

(٤) يُنظر : شرح التسهيل (٣٩٥/١) .

(٥) من (ن) ، وفي الآخر (فقد) .

(٦) يُنظر : شرح التسهيل (٣٩٥/١) ، والتذييل والتكميل (٣٥٤/٤) ، والارتشاف (١٢٣١/٣) .

(٧) البيت من الطويل ، لم أقف له على نسبة .

يُنظر : الصحابي (ص ١٢٧) ، وشرح اللمع لابن برهان (٤٢٦/٢) ، وشرح التسهيل (٣٩٥/١) ، والتذييل والتكميل (٣٥٤/٤) ، وشرح شذور الذهب (ص ٢٩٣) ، وشرح ابن عقيل (٣٠٣/١) ، والمقاصد النحوية (٧١٠/٢) ، والدرر (٢٧٦/١) .

عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ إِنَّهُ [لَهُ^(١)] كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ^(٢) أَمْرٌ

فرع: لو وقع هذه الأفعال^(٣) بعد^(٤) المبتدأ ، وبعدها أفعالٌ مصدريةٌ بـ (أن) ، فلك أن تضمير فيه اسمها عائداً إلى المبتدأ ، فتقول : الزيدان أو شكاً أن يَفْعَلَا . وَلَكَ أن تجعل (أن) مع مدخولها مرفوعاً بها ، وَيُسْتَعْنَى عَنْ زَائِدٍ ، فتقول : الزيدان أو شكاً أن يَفْعَلَا^(٥) .
وإذا أُسْنِدَ عَسَى إلى ضميرٍ متكلمٍ أو مخاطبٍ ، أو إناثٍ غائباتٍ - جازَ كَسْرُ سينهما^(٦) .

وأجازَ الأَخْفَشُ^(٧) زيادةَ (كَادَ) مُسْتَدِلًّا بقوله تعالى : [3 4 5 6

7 Z (طه: ١٥) ، وليس كذا ؛ إذ المعنى : أكادُ أخفيها فلا أقولُ : هي آتية . وقيل : معناه : أكادُ أخفيها عَنْ نَفْسِي^(٨) . وَقُرِئَ : أَخْفِيهَا . بفتح الهمزة^(١) ؛ أي : أَظْهَرُهُ^(٢) .

(١) تكملة من (ن) .

(٢) في ط : (حاجته) ، وهو خطأ .

(٣) بعدها في س : (فعل)

(٤) "بعد" سقطت من (س) .

(٥) يُنْظَرُ : شرح المفصل (١٢٣/٧) ، وشرح الجمل (١٨٠/٢) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٨١٩) ، وشرح التسهيل (٣٩٦/١) ، وشرح ابن الناظم (١١٥) ، والبسيط في شرح الكافية (٤٧٤/٢) .

(٦) يُنْظَرُ : شرح المفصل (١١٦/٧) ، وشرح الكافية الشافية (٤٥٨/١) ، وشرح التسهيل (٣٩٦/١) ، وشرح الرضي (١٠٩٦/٢) ، والتذييل والتكميل (٣٥٧/٤) .

(٧) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٤٠٠/١) ، وشرح الرضي (١٠٨٥/٢) ، والتذييل والتكميل (٣٧٠/٤) ، والارتشاف (١٢٣٥/٣) .

(٨) يُنْظَرُ : معاني القرآن للفراء (١٧٦/٢) ، ومفاتيح الغيب (٢١/٢٢) ، وشرح التسهيل (٤٠٠/١) .

Ā =

خاتمة: العائدُ مِنَ الخبرِ إلى الاسمِ في هَذَا البَابِ لا يكونُ إِلَّا فاعلاً ، فإنْ وَقَعَ غيرُهُ فهو مؤوَّلٌ به ^(٣) ؛ كقوله ^(٤) :

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقَلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ مَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمَلِ
فإنَّ معناه : قَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ أَثْقَلُ ^(٥) . ذَكَرَهُ المَالِكِيُّ ^(٦) .

É =

والتذييل والتكميل (٤/ ٣٧٠) .

(١) قراءة سعيد بن جبير وأبي الدرداء . يُنْظَرُ : معاني القرآن للفراء (١٧٦/٢) ، ومختصر شواذ القراءات لابن خالويه (ص ٩٠) ، والمحاسب (٤٧/٢) ، والكشاف (٥٦/٣) ، والجامع لأحكام القرآن (١٨٢/١١) .
(٢) يُنْظَرُ : المحاسب (٤٧/٢) ، وشرح التسهيل (٤٠٠/١) ، وهي هكذا في النسخ (أظهره) ، وصوابها (أظهرها) .

(٣) يُنْظَرُ : شرح الجمل (١٧٩/٢) ، وشرح التسهيل (٣٩٨/١) .

(٤) البيت من البسيط ، ينسب لعمر بن أحرر الباهلي في ملحق ديوانه : (ص ١٨٢) ، وينسب إلى أبي حية النميري في ملحق ديوانه (ص ١٨٦) : ما ينسب إليه وإلى غيره . وروايته :

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يَوْجَعُنِي ظَهْرِي فَقُمْتُ قِيَامَ الشَّارِبِ السَّكْرِ

وَيُنْظَرُ : البيان والتبيين (٧٦/٣) ، والحيوان (٤٨٣/٦) ، والإيضاح العضدي (ص ٧٨) ، والمقرب (١٠١/١) ، وشرح الجمل (١٧٩/٢) ، وشرح التسهيل (٣٩٠/١) ، وشرح الرضي (١٠٨٦/٢) ، والمقاصد النحوية (٦٨٥/٢) ، والدرر (٢٦١/١) .

(٥) في (ط) زيادة قبل هذه العبارة "فإن معناه قد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض الشارب الثمل" وهي زيادة لا معنى لها .

(٦) شرح التسهيل (١/ ٣٩٨ ، ٣٩٩) .

فعلًا التَّعَجُّبُ

قال: ((فِعْلًا التَّعَجُّبُ : ما وُضِعَ لإنشاء التَّعَجُّبِ))^(١).

أقول : فِعْلُ^(٢) التَّعَجُّبُ : ما وُضِعَ لإنشاء التَّعَجُّبِ^(٣) . والتَّعَجُّبُ : انفعال النفس عَمَّا خَفِيَ سَبَبُهُ^(٤) . ولذا لا يصح التَّعَجُّبُ منه تعالى . وما ورد منه نحو : [فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ Z (البقرة: ١٧٥) صُرِفَ إلى المخاطب ؛ أي : يَحِبُّ أَنْ يُتَعَجَّبَ مِنْ هَؤُلَاءِ^(٥) . فنحو^(٦) : تَعَجَّبْتُ مِنْ زَيْدٍ ، وَعَجِبْتُ مِنْ زَيْدٍ - لا يكون منه ؛ لَأَنَّهُ لم يكن إنشاءً^(٧) . وكذا : نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ ، وَأَنَا زَيْدٌ ، ونحوهما ؛ لَأَنَّهُما ليست لإنشاء التَّعَجُّبِ . وقولهم : الله أنت ! وواهاً له !^(٨) وقوله - صلى الله عليه وسلم - لأبي هريرة : (سُبْحَانَ اللَّهِ ! إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا

(١) الكافية في النحو (ص ٢١١) . وعبارة : (فعلًا التَّعَجُّبُ : ما وضع لإنشاء التَّعَجُّبِ) في موضعها بياض في (ط) .

(٢) في ن : (فعلاً) .

(٣) يُنْظَرُ : شرح المقدمة الكافية (٩٢٥/٣) ، والبسيط في شرح الكافية (٤٨٢/٢) .

(٤) يُنْظَرُ : التبصرة والتذكرة (٢٦٥/١) ، وشرح اللامع (٤١٢/٢) ، والمقتصد (٣٧٣/١) ، وشرح المفصل (١٤٢/٧) ، وشرح الرضي (١٠٨٨/٢) ..

(٥) يُنْظَرُ : المقتضب (١٨٣/٤) ، وشرح الرضي (١٠٨٨/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٥٨٤/٢) .

(٦) "وما ورد منه نحو .. من هؤلاء فنحو" سقط من (ط ، س) .

(٧) يُنْظَرُ : الإيضاح في شرح المفصل (١٠٧/٢) ، وشرح الرضي (١٠٨٨/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٥٨٤/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٤٨٢/٢) .

(٨) في ن : (وأجاز)

(٩) يُنْظَرُ : شرح الرضي (١٠٨٨/٢) .

يُنَجِّسُ^(١) . وَيَا لِلْمَاءِ^(٢) ! للاستغاثة وغيرها ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ لِإِنْشَاءِ التَّعَجُّبِ لَيْسَتْ أَفْعَالًا^(٣) .

والمراد بـ(ما) الفعل : الذي هو (أفعل) و(أفعل) ؛ فلذا قال : صيغتان : ما أفعله، وأفعل به ، نحو : ما أكرمَ زيدًا ، وأكرمَ بَزيدٍ^(٤) .

وهاتان الصيغتان غيرُ متصرفتين ؛ يعني : لا يكونُ لهما مضارعٌ ، ولا أمرٌ ، ولا نهيٌ ، ولا يُشْتَقُّ منهما اسمُ فاعلٍ وغيره^(٥) ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا تَضَمَّتَا معنى الإنشاء أشبهتا الحروف ؛ كعسى المتضمن لـ(لعلَّ)^(٦) . والظاهر أنَّهما تَضَمَّتَا اللام ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ التَّعَجُّبِ مُسْتَعْمَلٌ بِاللَّامِ ، نحو : يَا لِلْمَاءِ !^(٧) ، وَيَا لَزَيْدٍ ! ، و :

(١) يُنْظَرُ : الجامع الصحيح (١/١٠٩) ، حديث : ٢٨٣ . كتاب الغسل ، باب عَرَقَ الْجُنُبَ ، وَأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ ، وصحيح مسلم (١/٢٨٢) ، حديث : ٣٧١ . كتاب الحيض ، باب الدليل على أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ . .

(٢) فِي ن : (وَلِلَّهِ) (وَيَا لِلَّهِ) .

(٣) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٣/٣٠) ، وشرح الكافية الشافية (٢/١٠٧٧) ، والارتشاف (٤/٢٠٨٦) ، وتمهيد القواعد (٦/٢٦١١) . .

(٤) يُنْظَرُ : الأصول (١/٩٨) ، والإيضاح العضدي (ص ١٣٠) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/١٠٧) ، وشرح الوافية (ص ٣٧٣) ، وشرح الرضي (٢/١٠٨٨) ..

(٥) يُنْظَرُ : الكتاب (١/٧٣) ، والمقتضب (٤/١٧٧) ، والجمل (ص ٩٩) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/٩٢٥) ، وشرح الكافية الشافية (٢/١٠٨٠) . .

(٦) يُنْظَرُ : شرح المفصل (٧/١٤٣) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/٩٢٥) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٢٩) ، وشرح الرضي (٢/١٠٨٨) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٣/٩٢٥) .

(٧) فِي (يَا لِكَمَا) .

..... اللَّهُ يَبْقَى عَلَى الْإِيَّامِ

البيت^(١).

و: اللَّهُ دُرَّكَ ! فالظاهر أَنَّ اللَّامَ له ، وَأَنَّ الألفاظَ التي لِلتَّعَجُّبِ ، ولا لَامَ فيها يَتَضَمَّنُهَا .

فائدة: الألفاظُ المستعملة لِلتَّعَجُّبِ : إمَّا قياسيٌّ ؛ كَفِعْلِي^(٢) التَّعَجُّبِ ، وإمَّا سماعيٌّ ؛ وهو قولهم : سُبْحَانَ اللَّهِ ! قال الأعشى^(٣) :

(١) البيت من البسيط ، وقامه :

..... ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخَرِّبِهِ الظِّئَانُ وَالْأَسُ

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في ديوانه (ص ١٤٠) ، ويُنسب لأمية بن أبي عائذ ، ومالك بن خالد الخناعي .

ويُنظَرُ : ديوان الهذليين (٢/٣) ، وشرح أشعار الهذليين (٢٢٧/١) ، والكتاب (٤٩٧/٣) ، والأصول (٤٣٠/١) ، والجُمْل (ص ٧١) ، واللامات (ص ٧٨) ، وأمالي ابن الشجري (١٤٠/٢) ، والمغني (١٨٠/٣) ، والخزانة (١٧٧/٥) .

وروايته في ديوان الهذليين :

وَالْخُنْسُ لَنْ يُعْجَزَ الْإِيَّامُ ذُو حَيْدٍ

وفي ديوان أبي ذؤيب ، وشرح أشعار الهذليين :

يَا مَيَّ لَا يُعْجَزُ الْإِيَّامُ ذُو حَيْدٍ

وعلى هاتين الروايتين لا شاهد فيه .

(٢) في ن : (كفعلا) ، وهو تحريف .

(٣) البيت من السريع ، وهو للأعشى في ديوانه : (١٤٣) ، والصبح المنير (١٠٦) .

ويُنظَرُ : الكتاب (٣٢٤/١) ، والمقتضب (٢١٨/٣) ، ومجالس ثعلب (٢١٦/٥) ، والمسائل البصريات (ص ٤١٠) ، والخصائص (١٩٧/٢) ، وأمالي ابن الشجري (١٠٧/٢) ، والمقرب (١٤٩/١) ،

Ā =

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ : سُبْحَانَ مَنْ عَلَّمَهُ الْفَاخِرَ !

وقوله تعالى : [فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ Z الأعراف: ١٤٣] يحتمل وجهين / .

/ ومنه : قول مَنْ^(١) رَأَى مَا لَا يُوجِدُهُ إِلَّا اللَّهُ : الْعِظَمَةُ لِلَّهِ ! وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ! تنبيهاً على أَنَّ مَنْ أَوْجَدَهُ لَهُ الْعِظَمَةُ وَالْوَحْدَانِيَّةُ^(٢) .

ومنه : قول ما^(٣) رَأَى مَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُنسَبَ إِلَى غيرِ اللَّهِ : اللَّهُ دَرْكُ ! أي : خيرُك ؛ تنبيهاً على أَنَّ الْخَيْرَ الصَّادِرَ مِنَ الْمُخَاطَبِ يَنْبَغِي أَنْ يُنسَبَ إِلَى اللَّهِ^(٤) ؛ لما فيه من الإبداع .

وقلت : تنبيهاً على أَنَّ ذَلِكَ الْخَيْرَ لِعِظَمَةِ ؛ فَيَنْبَغِي^(٥) أَنْ يَكُونَ مُرضِياً لِلَّهِ ، وَأَنَّهُ الْقَادِرُ عَلَى جَزَائِهِ .

ومنه : قولهم : وَأَبْرَحَتْ فَارِسًا ؛ أي : جِئْتُ بِالْبَرَحِ ؛ وهو : الْعَجَبُ .

ومنه : مجيء الاستفهام لِلتَّعَجُّبِ ؛ كقوله تعالى : [y z { |

{ Z (الواقعة: ٨) ، و [كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ Z (البقرة: ٢٨)^(٦) .

E =

والخزانة (٣٩٧/٣) . .

(١) "من" سقطت من ن ، ط .

(٢) ينظر : الارتشاف (٢٠٨٦/٤) .

(٣) هكذا في النسخ ، وصوابه (مَنْ) .

(٤) "لله درك ... إلى الله" سقط من س ؛ لانتقال النظر .

(٥) من ن ، وفي الآخر : (ينبغي)

(٦) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٣٢/٣) ، والارتشاف (٢٠٨٧/٤) . .

ولا يُتَعَجَّبُ بِهِ (هل) .

وكلام ابن يعيش والمالكِي دَلَّ على عدم إنشائيتهما^(١) . وسأبيته .

تنبيه: لا خِلافَ في فعلية (أفعل) ؛ لأنَّه وَزَنٌ مختصُّ بالفعل ، ويؤكد بالنون^(٢) .

واتفق البصريون على فعلية (أفعل) أيضًا ، وهو الصحيح ؛ للزوم اتصال نون الوقاية به إذا عمل في ياء المتكلم ، نحو : ما أَفْقَرَنِي !^(٣) ولا يَرِدُ عليه : عَلَيَّكَ ، ورُوِيَ دَنِي ، وَقَدَنِي . لأنَّ الفصحى فيها : عليك بي ، ورُوِيَ دَنِي^(٤) .

ومذهب الكوفيين : أَنَّهُ اسمٌ ؛ لأنَّه صُغِرَ^(٥) في قوله^(٦) :

(١) ينظر : شرح المفصل (١٥١/٨) ، وشرح التسهيل (٣٢/٣) ، (٣٦) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح الكافية الشافية (١٠٧٧/٢) ، وشرح التسهيل (٣٠/٣) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٢٧) .

(٣) يُنْظَرُ : الأصول (١٠١/١) ، وشرح اللمع (٤١١/٢) ، والإنصاف (١٢٩/١) ، وأسرار العربية (ص ١١٣) ، وشرح المفصل (١٤٣/٧) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٤٣) ..

(٤) يُنْظَرُ : الإنصاف (١٣١/١) ، وشرح المفصل (١٤٣/٧) ، وشرح التسهيل (٣١/٣) ، وتمهيد القواعد (٢٦١٣/٦) .

(٥) يُنْظَرُ : شرح السيرافي (٧١/٣) ، وعلل النحو (ص ٣٢٥) ، وأسرار العربية (ص ١١٤) ، والإنصاف (١٢٧/١) ، وشرح الرضي (١٠٩١/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٥٨٥/٢) .

(٦) البيت من البسيط . وهو لقيس بن الملوّح في ديوانه (ص ١٣٠) . ويُنسب للعرجي ، ولذي الرّمة . ولم أجده في ديوانيهما . ويُنسب لكامل الثقفي ، ولالحسين بن عبد الله .

ويُنْظَرُ : شرح السيرافي (٧١/٣) ، والتبصرة والتذكرة (٢٧٢/١) ، وأمالى ابن الشجري (٣٨٣/٢) ، والإنصاف (١٢٧/١) ، وشرح المفصل (١٤٣/٧) ، وشرح التسهيل (٤٠/٣) ، وشرح الرضي (١٠٩١/٢) ، والمقاصد النحوية (٣٨٠/١) ، والخزانة (٩٣/١) .

يَا مَا أُمِيلِحْ غَزْلَانَا شَدَنَّا لَنَا مِنْ هُوَلَيَاكُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمُرُ

وَلَعَدَمَ تَصَرُّفِهِ^(١).

أَجِيبُ : إِنَّ تَصْغِيرَهُ شَاذٌ مَعَ أَنَّهُ شَدِيدُ الشَّبَهِ بِالْأَسْمِ ، خَاصَّةً بِاسْمِ التَّفْضِيلِ ؛
فَيَكُونُ الْمُرَادُ : غَزْلَانَا أُمِيلِحْ مِنْ غَيْرِهَا^(٢).

وَأَمَّا لَمْ يَتَصَرَّفْ ؛ لِتَضَمُّنِهِ الْحَرْفِ^(٣) - كَمَا مَرَّ - .

قَالَ : ((وَلَا يُبْنِيَانِ))^(٤) ... إِلَى آخِرِهِ .

أَقُولُ : فَعَلًا التَّعَجُّبُ يُوَافِقُ^(٥) اسْمَ التَّفْضِيلِ فِي الزِّيَادَةِ فِي الْمُبَالَغَةِ عَلَى الَّذِي تَبَيَّنَ
مِنْهُ ، وَالِاخْتِصَاصُ بِالْمَذْكُورِ مَعَهَا ، فَالْتِزَمُوا أَنْ يُوَافِقَانِهِ^(٦) لَفْظًا وَحُكْمًا^(٧) ؛ فَلِذَا^(٨) قَالَ : ((لَا
يُبْنِيَانِ إِلَّا مِمَّا يُبْنَى مِنْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ))^(٩) . فَلَا يُبْنِيَانِ مِنَ الزَّائِدِ عَلَى الثَّلَاثَةِ ؛ كَدَحْرَجَ ،

(١) يُنْظَرُ : الْإِنْصَافُ (١٢٦/١) ، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ (ص ١١٤) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِابْنِ جُمُعَةَ (٥٨٥/٢) .

(٢) يُنْظَرُ : شَرْحُ السِّيَرَانِي (٧١/٣) ، وَعِلَلُ النَّحْوِ (ص ٣٢٥) ، وَالْإِنْصَافُ (١٤١/١) ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ
(١٤٤/٧) ، وَشَرْحُ ابْنِ النَّازِمِ (ص ٩٢٧) ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ (١٠٩٢/٢) .

(٣) يُنْظَرُ : الْأَصُولُ (١٠٠/١) ، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ (ص ١١٦) ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ (١٤٣/٧) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ
لِابْنِ جُمُعَةَ (٥٨٦/٢) .

(٤) الْكَافِيَةُ فِي النَّحْوِ (ص ٢١١) .

(٥) هَكَذَا فِي النَّسْخِ ، وَصَوَابُهُ (يُوَافِقَانِ) .

(٦) مِنْ (ن ، س) . وَفِي الْآخَرِ : (يُوَافِقَانِهِ) ، وَالصَّوَابُ (يُوَافِقَاهُ) .

(٧) يَنْظُرُ : شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٩٢٥/٣) .

(٨) فِي ن ، (وَلِذَا) .

(٩) الْكَافِيَةُ فِي النَّحْوِ (ص ٢١١) . وَيُنْظَرُ : الْمَفْصَلُ (ص ٣٨٠) ، وَشَرْحُ الْوَافِيَةِ (ص ٣٧٣) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ

واجتمع ليتمكن^(١). ولو حذف الزوائد يخلّ المعنى المقصود؛ من المطاوعة، والمشاركة، والطلب، ونحوها. ولا من الألوان، والعيوب؛ فيمتنع: ما أَسْوَدَهُ! وما أَعْوَرَهُ!^(٢)

وكذا لا يعتلّ إذا بُني من الأجوف، نحو: ما أقول زيدا، وأقول به. كما لا يعتلّ اسمُ التّفضيل المبنّي منه، نحو: أقول من زيد^(٣).

وقال المالكي: إنّما يُبنيان من: فعل، ثلاثي، تامّ، مُثَبَّت، مُتَصَرِّف، قابلٍ معناه للكثرة، غير مبنيٍّ للمفعول، ولا جاء صفة على أفعال فعلاء^(٤).

فلا يُبنيان من: الكلْب^(٥)، وكانَ، وظنَّ - إذا لم يقتصر على فاعله؛ فيصح: ما أظنَّ زيدا. ويمتنع: ما أظنَّ زيدا عمرا فاضلا^(٦) - و: لم يضرب، ويذرّ^(٧)، وماتَ، وفني، وضربَ. وهو ظاهرٌ.

E =

الكافية (٩٢٥/٣).

- (١) هكذا في النسخ، وكأنّ فيها تحريفاً، ويتّجه بنحو (واستمكن).
- (٢) يُنظر: الإيضاح العضدي (ص ١٣٢)، وشرح التسهيل (٤٥/٣).
- (٣) من قوله: (وكذا لا يعتلّ إذا بُني ...) إلى: (أقول من زيد) تابعٌ لأدلة الكوفيين على اسمية (أفعل). وما بينهما مقحم.
- ويُنظر: شرح السيرافي (٧١/٣)، وعلل النحو (ص ٣٢٥)، والإنصاف (١٢٨/١)، وأسرار العربية (ص ١١٥)، وشرح المفصل (١٤٣/٧)، وشرح الكافية لابن جمعة (٥٨٥/٢).
- (٤) يُنظر: شرح الكافية الشافية (١٠٨٤/٢)، والارتشاف (٢٠٧٧/٤).
- (٥) ينظر: شرح التسهيل (٤٤/٣).
- (٦) "وظنّ إذا لم ... عمراً فاضلاً" سقط من ط، س.
- (٧) في س: (زيد).

ولا من نحو: سَوَدَ ، وَعَرَجَ ، وَبَلَغَ ، وَبَرَصَ . لَأَنَّ حق الفعل من هذه الأشياء أن يكون (افْعَلَّ) ؛ ولذا صحَّ: عَوَرَ ، وَحَوَلَ ، ونحوهما ؛ حملاً على ما هو الأصل فيه والمنقول منه - وهو: افْعَلَّ -^(١) .

كما لم يعتلَّ: (اجْتَوَرَ) حملاً على تَجَاوَرَ . و (مَحْطَط) على مَحْطِط . فكأَنَّها مزيدة^(٢) .

ولا من مُلازِمِ النَّفْيِ ، نحو: ما عَاجَ زيدٌ بهذا الدواء . أي: ما انتفع به . فلأنَّه لم يُستعمل إلا في النفي ، فلو بُني منه التَّعَجُّبُ يلزم خروجه عن أصله، وهو النَّفْيُ^(٣) .

وقد يُبنى من مَبْنِي المفعول^(٤) إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ^(٥) ، نحو: ما أَجَنَّهُ ! و ما أَهْبَتْهُ !^(٦) ، و ما أَشْفَعَهُ ! ، و ما أَشْغَلَهُ ! و ما أَعْجَبَهُ بِرَأْيِهِ ! ، و ما أَبْغَضَهُ إِلَيَّ ! ، و ما أَخَوْفَهُ عِنْدِي ! و ما أَحَبَّهُ إِلَيَّ !^(٧) .

(١) يُنْظَر: الكتاب (٩٧/٤) ، المقتضب (١٨١/٤) ، والأصول (١٠٣/١) ، والجمل (١٠١) ، والإيضاح العضدي (١٣٣) ، والمقتصد (٣٨٠/١) ، والإنصاف (١٥١/١) .

(٢) يُنْظَر: شرح التسهيل (٤٥/٣) .

(٣) يُنْظَر: شرح الكافية الشافية (١٠٨٥/٢) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٣٠) .

(٤) "المفعول" سقطت من س .

(٥) يُنْظَر: شرح عمدة الحفاظ (ص ٧٤٤) ، وشرح الكافية الشافية (١٠٨٧/٢) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٣٠) ، وشرح الرضي (١٠٨٩/٢) .

(٦) في س: (ما أشبهته) .

(٧) "وما أشغله... أحبه إلي" سقطت من ط ، س .

وَيُنْظَر: الكتاب (٩٨/٤) ، وشرح التسهيل (٤٥/٣) ، وشرح الرضي (١٠٨٩/٢) ، والارتشاف (٢٠٨١/٤) .

قَالَ الْمَالِكِيُّ : كَثُرَ هَذَا عِنْدَ عَدَمِ اللَّبْسِ ؛ حَتَّى صَارَ قِيَاسًا ^(١) .

وقد يُبْنِيانِ مِنْ فَعَلٍ أَفْعَلَ فَعْلَاءً ^(٢) ، إِذَا فَهَمَ مِنْهُ مَعْنَى عَسَرَ أَوْ جَهَلَ ؛ إِجْرَاءً لَهُ مَجْرَاهُمَا ، نَحْوُ : لَدَّ ، إِذَا كَانَ عَسَرَ الْخُصُومَةِ ، وَحَقَّقَ . فَقِيلَ : مَا أَلَدَّهُ ! ، وَأَحْمَقَهُ ! ، وَأَنَوَكَهُ ! ، وَأَهْوَجَهُ ؛ وَهُوَ : الْجُرْأَةُ . وَالْدِدُّ بِهِ ! ، وَأَحْمَقُ بِهِ ! .. إِلَى آخِرِهِ ^(٣) .

وَشَدَّ بِنَاءَ التَّعَجُّبِ مِنَ الْمَزِيدِ ؛ كَقَوْلِهِمْ : مَا أَشَدَّهُ ! ، وَمَا أَشْوَقَهُ ! ، وَمَا أَحْوَلَهُ ! وَمَا أَتَّقَاهُ ! . مِنْ : اشْتَدَّ ، وَاشْتَأَقَ ، وَاحْتَالَ ، وَاتَّقَى ^(٤) .

وَقَوْلِهِمْ : مَا أَحْضَرَهُ ! مِنْ : احْتَضَرَ ؛ أَيْ : نَزَلَ بِهِ الْمَوْتَ - فِيهِ شَذُوذَانِ : بِنَاهُ مِنَ الْمَزِيدِ ، وَالْمَجْهُولِ ^(٥) . وَجَعَلَ الْأَكْثَرَ : مَا أَفْقَرُهُ ! ، وَمَا أَشْهَاهُ ! ، وَمَا أَحْيَاهُ ! - شَاذًا ؛ ظَنًّا مِنْهُمْ أَنَّهَا مِنْ افْتَعَلَ ، وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ لَهَا ثَلَاثِي ^(٦) .

قَالَ الْمَالِكِيُّ : ((نَقَلَ مَنْ يُوثِقُ بِقَوْلِهِ عَنِ الْعَرَبِ : فَقُرَ ، وَفَقِرَ ، وَشَهِيَ ، وَحَيِيَ - بِمَعْنَى : افْتَقَرَ ، وَاشْتَهَاهُ ، وَاسْتَحْيَا . وَقَوْلُهُمْ : مَا أَمَقَّتَهُ ! . قِيلَ : مِنْ مُقَتَّ . وَلَيْسَ كَذَا ؛ إِذْ

(١) شرح التسهيل (٤٥/٣) ، وَيُنْظَرُ : الْارْتِشَافُ (٢٠٨٢/٤) .

(٢) مِنْ (ط) ، وَفِي الْآخِرِ (أَفْعَلَاءُ) .

(٣) يُنْظَرُ : الْكِتَابُ (٩٨/٤) ، وَشرح اللمع (٤١٣/٢) ، وَشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٤٦) ، وَشرح الكافية الشافية (١٠٨٨/٢) ، وَشرح التسهيل (٣٤٦) ، وَشفاء العليل (٦٠٦/٢) .

(٤) "وَاتَّقَى" سَقَطَتْ مِنْ س .

وَيُنْظَرُ : الْأَصُولُ (١٠٢/١) ، وَشرح التسهيل (٤٦/٣) ، وَشرح ابن الناظم (ص ٣٣١) .

(٥) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٤٦/٣) ، وَشرح الكافية الشافية (١٠٨٦/٢) ، وَشرح ابن الناظم (ص ٣٣١) .

(٦) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٤٦/٣) .

جاء : مُقَّتَ الرَّجُلُ : إذا صار بغيضًا^(١) .

فائدة : قَالَ ابْنُ يَعِيشَ : ((قد جاء التَّعَجُّبُ من الإفعال ، فقليل : ما أَعْطَاهُ لِدِرْهِمٍ^(٢) ، وما أَوْلَاهُ ! . وهو مقصورٌ على السَّماعِ عند سيبويه))^(٣) .
والأصحُّ : قياسيٌّ إذا لم تكنْ هَمْزُهُ لِلتَّعْدِيَةِ^(٤) ، فيجوزُ : ما أَخْطَأَهُ ! ، وما أَنْتَنَهُ ! ، وما أَظْلَمَهُ ! ، وما أَضْوَأَهُ^(٥) . ولم يقل : ما أَجَوَبَهُ ! ؛ استغناء عنه بـ : ما أَحْسَنَ جَوَابَهُ !^(٦) .

والأخفُّ والمبردُ قالا : قياسيٌّ مطلقًا . وأجازا من المزيد بحذف الزوائد^(٧) . / وهو
ضعيف جدًا^(٨) ؛ لآَنَّهُ يَلْزَمُ الالْتِبَاسُ ؛ لآَنَّهُ إِذَا سُمِعَ : ما أَخْرَجَ زَيْدًا - لا يُعْلَمُ : أَرَادَ تَعَجُّبَ

(١) شرح التسهيل (٤٦/٣) . ويُنظر : الكتاب (٩٩/٤) ، والتبصرة والتذكرة (٢٦٦/١) ، والمقتصد (٣٨٩/١) ، والمفصل (ص ٣٨٠) ، وشرح الرضي (١٠٩٠/٢) ، والارتشاف (٢٠٧٧/٤) .
(٢) في ن : (للدهرم) .

(٣) شرح المفصل (١٤٤/٧) . ويُنظر : الكتاب (٩٧/٤) ، والمقتضب (١٧٨/٤) ، والأصول (٩٩/١) ، (١٠٣) ، وعلل النحو (ص ٣٢٩) ، والمقتصد (٣٧٩/١) ، والمفصل (ص ٣٨٠) ، وشرح المقدمة الجزولية (٨٨٩/٢) .

(٤) يُنظر : شرح المفصل (١٤٤/٧) .

(٥) يُنظر : الارتشاف (٢٠٧٨/٤) .

(٦) "والأصح ... أحسن جوابه" سقط من (ط ، س) ، وينظر : الكتاب (٩٩/٤) ، وشرح التسهيل (٤٧/٣) .

(٧) يُنظر : المقتضب (١٧٨/٤) ، وشرح المفصل (١٤٤/٧) ، وشرح الرضي (١٠٩٠/٢) . ويُنظر : هامش المقتضب (١٨١/٤) ، رقم ٢ ، تعليق الشيخ عزيمة) .

(٨) يُنظر : شرح المفصل (١٤٤/٧) .

الخروج ، أو الاستخراج^(١) .

ثُمَّ قَالَ : ((مَا أَعْطَاهُ ! ؛ لِلأَخْذِ مِنْ : عَطَوْتُ . وكذا : مَا أَوْلَاهُ ! لَا لِنَ اعْطَى ، وَأَوَّلَى))^(٢) .

قَالَ المَالِكِيُّ : مذهبُ سيبويه وأصحابه : أَنَّ بناءَ فعلِ التَّعَجُّبِ مِنْ (أَفْعَل) قياسيٌّ^(٣) ؛ لِمَا مَرَّ بَيَانُهُ فِي اسمِ التَّفْضِيلِ^(٤) ، إِلَّا إِذَا مَنَعَهُ مَانِعٌ^(٥) ؛ فَلَا يُبْنَى مِنْ (أَرْدَى) بِمَعْنَى : هَلَكَ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ قَابِلٍ لِلكَثْرَةِ . وَلَا مِنْ (أَصْبَحَ) ، وَنَحْوِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ النِّوَاقِصِ ، وَعَلَى هَذَا .

وَقَالَ سيبويه : ((قَدْ يُسْتَغْنَى عَنْ (مَا أَفْعَلَهُ) بِـ (مَا أَفْعَلَ فِعْلُهُ) ، كَمَا اسْتَغْنَى بِـ (تَرَكْتُ) عَنْ (وَدَعْتُ) ؛ فَلَمْ يَقُلْ : مَا أَجْوَبَهُ ! ، وَ أَجْوَبَ بِهِ ! ؛ بَلْ قَالُوا : مَا أَجْوَدَ جَوَابَهُ ! ، وَ أَجْوَدَ بِجَوَابِهِ ! . وَلَا [مَا]^(٦) أَفْيَلَهُ ! ؛ بَلْ قَالُوا : مَا أَكْثَرَ قَائِلَتَهُ !))^(٧) .

(١) يُنْظَرُ : المصدر السابق (١٤٥/٧) ..

(٢) شرح المفصل (١٤٥/٧) .

(٣) شرح التسهيل (٤٦/٣) ، ويُنْظَرُ : الكتاب (٧٣/١) ، والتوطئة (ص ٢٦٨) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٤٦) وشرح الكافية الشافية (١٠٨٩/٢) ، وشرح الرضي (١٠٩٠/٢) ، والارتشاف (٢٠٧٨/٤) .

(٤) يُنْظَرُ : الكتاب الركني (ل ١٦٧) .

(٥) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٤٦/٣) .

(٦) تكملة من المصادر يلتئم بها الكلام .

(٧) الكتاب (٩٩/٤) ، ويُنْظَرُ : الأصول (١٥٣/٣) ، والمفصل (ص ٣٨٠) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٠٨/٢) ، وشرح الرضي (١٠٩٣/٢) .

وليس قياسياً^(١) .

وقال ابن برهان : لم يُبْنَ فَعْلُ التَّعَجُّبِ من : شَكَرَ ، وقعد ، وجَلَسَ - ضِدًّا قام - ،
وقال - من القائلة - ؛ استغناء ب : ما أَشَدَّ شُكْرُهُ ! ، وما أَكْثَرَ قُعودَهُ ، وجُلُوسَهُ وقَائِلَتَهُ !^(٢) .

والدليل على ذلك : عدمُ سماع شيءٍ منها على الأصل ، مع كثرة وقوع معانيها في
كلامهم^(٣) .

وشدَّ بناؤه من غيرِ فَعْلٍ ؛ كقولهم : ما أَذْرَعُ فُلَانَةً ! ؛ أي : ما أَخَفَّهَا في الغَزْلِ ! مِنْ :
امْرَأَةً ذَرَاعٌ ؛ أي : خَفِيفَةُ اليَدِ في الغَزْلِ . ولم يسمع منه فَعْلٌ . ومنه^(٤) : أَقْمِنَ بِهِ ! . وهو مِنْ :
هو قَمِنٌ ؛ أي : جَدِيرٌ^(٥) .

ويُتَوَصَّلُ في الممتنع بمثل ما يُتَوَصَّلُ به إلى التفضيل^(٦) ؛ فيُؤْتَى بفعل التَّعَجُّبِ من
فعلٍ مُثَبَّتٍ متصرِّفٍ ؛ من : أَشَدَّ ، وَأَشَدُّ ، ونحوهما مما يستوعب^(٧) الشروط ، ويُعْطَى

(١) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٤٧/٣) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح اللمع (٤١٤/٢) ، وشرح التسهيل (٤٨/٣) .

(٣) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٤٨/٣) .

(٤) "أخفها في الغزل ... فعل منه" سقط من (س) .

(٥) يُنْظَرُ : شرح الكافية الشافية (١٠٩٢/٢) ، وشرح التسهيل (٤٨/٣) ، وشرح ابن النازم (ص ٣٣١) ،
والارتشاف (٢٠٧٧/٤) .

(٦) يُنْظَرُ : شرح المقدمة الكافية (٩٢٥/٣) ، وشرح الوافية (ص ٣٧٣) .

(٧) في (س) : (يشق عن) .

المصدر الذي التَّعَجَّبَ له ما لِلتَّعَجُّبِ^(١) منه ؛ يعني: بجعله معمولاً لفعل التَّعَجُّبِ ،
ويضيفه إلى المتعجب منه ، فيقول - مِنْ : دَخَرَجَ ، وانطَلَقَ ، ومَاتَ زَيْدٌ ، وَكَانَ صَدِيقُكَ :
ما أَشَدَّ دَخَرَجَتُهُ ، وانطلاقَهُ ومَوْتَهُ ، وَكَوْنَهُ صَدِيقَكَ ! . وَأَشَدُّ دَخَرَجَتِهِ ! .. إلى آخره^(٢) .

وإن أُريدَ بناؤه من فِعْلٍ مَبْنِيٍّ للمفعول ممَّا جاء معلومُهُ - جُعِلَ صِلَةً لـ(ما)
المصدرية، آخِذَةً حَكْمَ الْمُتَعَجِّبِ منه ، فتقول في : ضَرَبَ زَيْدٌ : ما أَشَدَّ مَا ضَرَبَ زَيْدٌ !
وَأَشَدُّ بِمَا ضَرَبَ زَيْدٌ ! . ولم يقل : ما أَشَدَّ ضَرْبُهُ ! ؛ لئلا يلتبس بالفاعل^(٣) .

ويقول في نحو : ما قام زيدٌ ، وما عاج بالدواء : ما أَقْرَبَ أَلَّا يَقُومَ ، وَأَلَّا يَعِيجَ^(٤)
بالدواء ! و أَقْرَبُ أَلَّا يَقُومَ ، وبأَلَّا يَعِيجَ به ! . ويكونُ (أَنْ) مع ما بعده معمولاً لفعل
التَّعَجُّبِ^(٥) .

ولا يُتَوَصَّلُ في ما لم يتصرَّف ؛ كـ(عسى) ، و (نعم) ؛ لأنَّه لا مصدر له ، لا صريحاً
ولا مؤوَّلاً^(٦) . فشذَّ قولُهُم : ما أَعْساهُ ! و أَعْسَ به !^(١) . المعنى : ما أَحَقَّه !^(٢) .

(١) هكذا في النسخ ، وصوابه (للمتعجب) .

(٢) يُنْظَرُ : الأصول (١٠٤/١) ، والجمل (ص ١٠٠) ، والإيضاح العضدي (ص ١٣٣) ، وشرح التسهيل
(٤٨/٣) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٣٠) ، وشرح الرضي (١٠٩٢/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة
(٥٨٦/٢) .

(٣) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٤٩/٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٤٦) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٣١) ، وشرح
الرضي (١٠٩٠/٢) .

(٤) في س : (يفتخر) .

(٥) يُنْظَرُ : شرح ابن الناظم (ص ٣٣١) ، والارتشاف (٢٠٨٥/٤) .

(٦) يُنْظَرُ : شرح ابن الناظم (ص ٣٣٠) .

فائدة: بُنِيَ لِلتَّعَجُّبِ صِيغَةٌ أُخْرَى ؛ وَهِيَ : فَعَّلَ - بِالضَّمِّ - ، وَلَا يُبْنَى إِلَّا مِمَّا يُبْنَى مِنْهُ (مَا أَفْعَلَهُ) ؛ فَلَا يَلْزَمُ فِي فَاعِلِهِ اللَّامُ ، تَقُولُ : ضَرَبَ زَيْدٌ . وَضَرَبَ الرَّجُلُ ^(٣) . بِمَعْنَى : مَا أَضْرَبَهُمَا ! . وَيَجُوزُ أَنْ يُزَادَ الْبَاءُ فِي الْفَاعِلِ ، فَيَقَالُ : ضَرَبَ بِزَيْدٍ ! إِجْرَاءً لَهُ مَجْرَى أَضْرَبَ بِزَيْدٍ ! ^(٤) . كَقَوْلِهِ ^(٥) :

حُبَّ بِالزَّوْرِ الَّذِي لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامٌ

وَإِذَا بَنَيْتَ مِنَ الْمَعْتَلِ اللَّامَ الْيَائِي قَلَبْتَ الْيَاءَ وَآوًا ، نَحْوُ : رَمَوْ الرَّجُلُ ! ^(٦) .

وَلَا يَتَصَرَّفَانِ بِتَقْدِيمٍ ؛ فَلَا يَقَالُ : أَحْسَنَ مَا زَيْدًا ! . وَلَا : أَحْسَنَ زَيْدًا مَا ! .

وَلَا بِتَأْخِيرٍ ؛ فَلَا يَقَالُ : مَا زَيْدًا أَحْسَنَ ! وَبَزَيْدٍ أَحْسَنَ ! ^(٧) .

É =

(١) مِنْ س . وَفِي الْآخِرِ : (بِهَا) .

(٢) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (١٠٩٢/٢) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (٤٨/٣) ، وَالْإِرْتِشَافُ (٢٠٧٩/٤) .

(٣) يُنْظَرُ : الْمُقْتَصِدُ (٣٧٨/١) ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ (١٤٤/٧) ، وَالْمُقَرَّبُ (٧٧/١) .

(٤) يُنْظَرُ : أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ (٢٨١/٣) ، وَالْهَمْعُ (٥٢/٥) .

(٥) الْبَيْتُ مِنَ الْمَدِيدِ ، وَهُوَ لِلطَّرْمَاحِ فِي دِيْوَانِهِ (ص ٢٢٨ ، دَارُ الشَّرْقِ الْعَرَبِيِّ) (ص ٣٩٣ ، وَزَارَةُ الثَّقَافَةِ

بِدِمَشْقٍ) . وَرَوَايَتُهُ : حَبْدَا الزَّوْرِ . وَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ لَا شَاهِدَ فِيهِ لِمَا سَبَقَ مِنْ أَجْلِهِ هُنَا .

وَيُنْظَرُ : الْكَامِلُ (٨٤٦/٢) ، وَالْمُقَرَّبُ (٧٨/١) ، وَتَذَكُّرَةُ النِّحَاةِ (ص ٦٨٧) ، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكِ (٢٨١/٣) ،

وَالْمَقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ (١٥١٥/٤) ، وَالْهَمْعُ (٥٣/٥) ، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ (٧٥/٣) ، وَالدَّرَرُ (٢٩٠/٢) .

(٦) "فائدة: ... رموا الرجل" سقط من (ط، س) .

وَيُنْظَرُ : الْمُقْتَصِدُ (٣٧٨/١) ، وَالْمُقَرَّبُ (٧٨/١) .

(٧) يُنْظَرُ : الْكِتَابُ (٧٣/١) ، وَشَرْحُ السِّيْرَافِيِّ (٧٣/٣) ، وَالْمَفْصَلُ (ص ٣٨١) ، وَشَرْحُهُ (١٤٩/٧) ، وَشَرْحُ

الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٩٢٦/٣) ، وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْجَزْوِيَّةِ (٨٩١/٢) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (١٠٩٦/٢) ،

Ā =

قال الحَاجِبِيُّ : ((لما تَضَمَّنَاهُ من معنى الإنشاء الذي له صَدَرَ الْكَلَامُ))^(١).

ولو قال : لِشَبَهَيْهِمَا بالحرف ؛ لتَضَمَّنْهُمَا معنى الإنشاء الذي حَقُّهُ أَنْ يكونَ بالحرف ؛ فيكون كـ(ما) النافية - لكان أولى . لأنَّ قولك : أَحَسَّنَ ما زيدًا - أَمَكَّنَ في الصدرية . ولم يُرد بقوله : ((بتقديم)) : تقديم معموله ؛ لأنَّه لا يُعلم امتناع تقدُّمه على (ما)، ويلزم زيادة تأخير .

توضيحه : ((أنَّه لا يُتصرَّفُ فيهما ، ولا يليهما ما لا يتعلق بهما ؛ كـ(عند الحاجة)، و(بمعروف) في قولك : ما أَنْفَعَ مُعْطِيكَ عند الحاجة ! ، وما أَصْلَحَ أَمْرِكَ بِمَعْرُوفٍ !. ولا ما يتعلق بهما من غير ظرفٍ ، وجارٍ ، ومجرورٍ ؛ فيصح : ما أَحَسَّنَ زَيْدًا مُقْبِلًا ! . ويمتنع : ما أَحَسَّنَ مُقْبِلًا زَيْدًا))^(٢) .

واختار المالكي^(٣) قولَ المازني^(٤) ؛ وهو : أنَّه يليهما الظرفُ والجارُ والمجرور ؛ لثبوته

É =

وشرح الرضي (١٠٩٣/٢) .

(١) شرح المقدمة الكافية (٩٢٦/٣) ، ويُنظر : الإيضاح في شرح المفصل (١١١/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٥٨٦/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٤٨٥/٢) .

(٢) شرح التسهيل (٤٠/٣) ، ويُنظر : شرح عمدة الحفاظ (٧٤٧، ٧٥٢) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٣١) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٥٨٧/٢) ، والارتشاف (٢٠٧١/٤) .

(٣) يُنظر : شرح التسهيل (٤١/٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٤٧) ، وشرح الكافية الشافية (١٠٩٨/٢) .

(٤) يُنسب هذا القول إلى الجرمي في شرح السيرا في (٧٣/٣) ، والمفصل (ص ٣٨١) ، وشرحه (١٥٠/٧) ، والإيضاح في شرح المفصل (١١١/٢) ، وشرح التسهيل (٤٢/٣) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٣٢) .

ولم أجد نسبته إلى المازني إلا عند ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية (٩٢٦/٣) ، وتبعه الحديثي ، وحاجي عوض في شرح الكافية (١٠٧٩) .

نظماً ونثراً وقياساً ؛ كقول عمرو بن معدي كرب^(١) : ((الله دُرُّ بني سُليم ما أحسنَ في الهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا ! وأكرمَ في اللَّزْبَاتِ عَطَاءَهَا))^(٢) . وكقول الصحابي^(٣) :

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ : تَقَدَّمُوا وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ نَكُونَ الْمُقَدَّمَا !

وكقوله^(٤) :

خَلِيلِيَّ، مَا أَحْرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى صَبُوراً وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

وَأَمَّا الْقِيَّاسُ ؛ فَلَأَنَّ (بُشْسَ) أضعفُ مِنْ فِعْلِي التَّعَجُّبِ ، وقد فُصِّلَ بينه وبين

(١) هو : عمرو بن معدي كرب بن ربيعة الزَّيْدِي . فارس اليمن ، وفد على النبي صلى الله عليه وسلم سنة

(٩هـ) في عشرة من بني زبيد ، فأسلم وأسلموا . شهد اليرموك ، وذهبت فيها إحدى عينيه . بعثه عمر

بن الخطاب رضي الله عنه إلى العراق ، فشهد القادسية . له شعر جيد . توفي عام (٢١هـ) .

تُنظَر ترجمته في : الأعلام (٨٦/٥) .

(٢) يُنظَر : المقرَّب (٧٦/١) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٤٨) ، وشرح الكافية الشافية (١٠٩٧/٢) ، وشرح

ابن الناظم (ص ٣٣٢) .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للعباس بن مرداس السلمي - رضي الله عنه - في ديوانه (ص ١٤٢) .

ويُنظَر : شرح التسهيل (٣٥/٣) ، وشرح الكافية الشافية (١٠٩٦/٢) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٣٢) ، والجنى

(ص ٤٩) ، والهمع (٥٧/٥) ، وشرح الأشموني (٣٤/٣) ، والدرر (٢٩٢/٢) .

وروايته في الديوان : وَحَبَّ إِلَيْنَا .

(٤) البيت من الطويل ، لم أقف له على نسبة .

ويُنظَر : شرح التسهيل (٤١/٣) ، وشرح الكافية الشافية (١٠٩٧/٢) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٣٢) ،

والارتشاف (٢٠٧٢/٤) ، وشفاء العليل (٦٠٤/٢) ، والمقاصد النحوية (١٤٨٣/٣) ، والهمع

(٦٠/٥) ، والدرر (٢٩٧/٢) .

معموله بالجار والمجرور في قوله تعالى : [يَتَسَّ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا Z (الكهف: ٥٠) ^(١) . ولأنه [إِنَّ] ^(٢) أضعفُ منها ^(٣) ، وقد جاء : إِنَّ في الدارِ زيدًا ^(٤) .

وقد جاء عن العرب : ما أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ ! ^(٥) . ومنع منه الأَخْفَشُ والمبرِّد ^(٦) ، وقالوا : لَأَنَّ فعلَ التَّعَجُّبِ كالمثل ؛ لأنَّه يُرادُ منه معنى غيرُ ما وُضِعَ له أوَّلًا ، فلا يغيِّر احتياطًا على فهم المقصود / منه ، فيلزم أن يبقى على طريقة واحدة ^(٧) .

[٢٠٧/ب]

والمثل وما يجري مجراه لا يتخلَّلها ظرفٌ ، ولا غيره . وما رواه المازنيُّ يُحمَل على

(١) يُنْظَر : البغداديات (ص ٢٥٦) .

(٢) تكملة من (ن) .

(٣) في (ط ، س) : (من "إِنَّ")

(٤) يُنْظَر : شرح السيرافي (٧٤/٣) ، وعلل النحو (ص ٣٣٢) ، والتبصرة والتذكرة (٢٦٩/١) ، وشرح المفصل (١٥٠/٧) .

(٥) "أن يصدق" سقط من (س) .

وَيُنْظَر : شرح السيرافي (٧٤/٣) ، والبغداديات (ص ٢٥٦) ، وعلل النحو (ص ٣٣٢) ، والمفصل (ص ٣٨١) ، والمقرب (٧٦/١) ، وشرح التسهيل (٤٢/٣) ، وشرح الرضي (١٠٩٤/٢)

(٦) يُنْظَر : المقتضب (١٧٨/٤) ، وشرح السيرافي (٧٣/٣) ، والبغداديات (ص ٢٥٦) ، وشرح المفصل (١٥٠/٧) ، وشرح الكافية الشافية (١٠٩٨/٢) ، وشرح ابن الناطم (ص ٣٣) ، وشرح الرضي (١٠٩٤/٢) .

وقد ذكر المبرِّد في (١٨٧/٤) : ((ما أَفْبَحَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَفْعَلَ ! . فالرجل الآن شائعٌ ، وليس التعجب منه ، وإنما التعجب من قولك : أَنْ يَفْعَلَ كذا)) ، وظاهره جواز ذلك عنده .

(٧) يُنْظَر : المقتضب (١٧٨/٤) ، والأصول (١٠٨/١) ، وشرح السيرافي (٧٤/٣) ، وشرح المفصل (١٥٠/٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٢٦/٣) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٥٨٧/٢) .

الشَّوَادُ.

وقال^(١) المالكي: ((ليس فعل التَّعَجُّب مَثَلًا ؛ لَأَنَّهُ يَلْزَم لَفْظًا وَاحِدًا ، نحو: الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبَنُ^(٢) . و :

خَلَا لَكَ الْجَوْ فَيُضِي وَاصْفُرِي^(٣)

ولا جاريًا مجرَى المثل ، نحو : حَبَدَا . والله دَرُكَ . لَأَنَّهُ يَلْزَم لَفْظًا وَاحِدًا ، مع اغتفار بعض التغيير ؛ فإنه لا يغيّر لَفْظًا : حَبَدَا . والله دَرُهُ^(٤) . ولكن أُجِيزَ للناطق أن يختتم بما هو غرضه . وفِعْلُ التَّعَجُّب لا يَلْزَم لَفْظًا وَاحِدًا أَصْلًا ؛ فلا يكون واحدًا منهما فيجوزُ الفصلُ بين جمليته^(٥) .

قلتُ : سلّمنا أَنَّهُ ليسَ واحدًا منهما ، ولكن شأبه المثلّ فله حكمه ، فلا يُفصلُ بظرفٍ ولا بغيره . وإنّما قدّم العربُ (بِالرَّجُلِ) فيما نُقِلَ^(٦) ؛ لَأَنَّهُ المقصود بالمدح^(٧) .

(١) من (ن) ، وفي الآخر (فقال) .

(٢) يُنْظَر : أمثال العرب (ص ٧) ، وجمهرة الأمثال (١/ ٤٧٣) ، والمستقصى في أمثال العرب (١/ ٣٢٩) .

(٣) هذا المثل بيتٌ من الشعر من الرجز لطرفة بن العبد ، في ديوانه (ص ٤٩) ، وقبلة :

يَا لَكَ مِنْ قُبْرَةٍ بِمَعْمَرٍ

وَيُنْظَر : جمهرة الأمثال (١/ ٣٤١) ، ومجمع الأمثال (١/ ٢٣٩) ، والمستقصى في أمثال العرب (٢/ ٧٥) .

(٤) في ط ، س : (درك) ، وهو تحريف .

(٥) شرح التسهيل (٣/ ٣٣) ، ويُنْظَر : تمهيد القواعد (٦/ ٢٦١٧) .

(٦) من س ، وفي الآخر : (يُقِلُّ) ، وهو تصحيف .

(٧) يُنْظَر : علل النحو (ص ٣٣٢) ، وشرح المفصل (٧/ ١٥٠) .

ولم يذكر سيبويه جواز الفصل بالظرف ولا امتناعه^(١).

قال: ((و) ابتداءً نكرةً عند سيبويه))^(٢).

أقول: أعلم أن إعرابه مبني على معناه، ومعناه الآن: إنشاء التعجب. ومثله لا يمكن إعرابه إلا باعتبار معناه الأصلي؛ فلا بد من تقديره وفرضه؛ فإننا إنما نقول في (يَعْتُ)^(٣) الإنشائي: فعل ماضٍ، و^(٤) فاعل؛ باعتبار أصله^(٥). فنقول: إن همزة (أَفْعَل) للتعدية؛ لحدوث التعدية بزيادتها في اللازم، نحو: ما أحسن زيدًا!.

فإذا بُني من اللازم: فإن كان من (فَعَل) بالضم أُبقي عليه. وإن كان من غيره، أو بُني من المتعدي - سواء كان متعديًا إلى واحدٍ أو أكثر - رُدَّ إلى (فَعَل) بالضم؛ لأنَّ مبالغة المدح والذم إنما تكون بفعلٍ تكرر وصار طبيعةً وغريزةً؛ فيكون في التقدير منقولاً إلى (فَعَل) ثم تُراد الهمزة للتعدية عليه، فيصير الفاعل مفعولاً لفظاً. واللازم والمتعدي - سواء كان إلى واحدٍ وإلى اثنين؛ كـ (حَسَنَ)، و (ضَرَبَ)، و (عَلَّمَ) متعديًا إلى واحدٍ؛ فيقال: ما أحسن زيدًا!، و ما أضربهُ!، و ما أعلمهُ^(٦).

(١) يُنظر: البغداديات (ص ٢٥٦)، وشرح المفصل (١٥٠/٧)، وشرح الكافية الشافية (١٠٩٨/٢)، وشرح التسهيل (٤٢/٣)، وشرح ابن الناظم (ص ٣٣١). ونسب الصيمري في (التبصرة) المنع إلى سيبويه (٢٦٨/١).

(٢) الكافية في النحو (ص ٢١١).

(٣) في س: (نعت).

(٤) "و" سقطت من ط.

(٥) يُنظر: الجمل (ص ٩٩)، وشرح المقدمة الكافية (٩٢٧/٣)، والإيضاح في شرح المفصل (١٠٩/٢).

(٦) يُنظر: الأصول (٩٩/١)، وأسرار العربية (ص ١٢١)، وشرح المفصل (١٤٤/٧)، وشرح التسهيل

وإذا أريد ذكر المفعول معه ذكر بعده بالباء ، فيقول في : عَرَفَ زَيْدٌ الْحَقَّ . و عَلِمَ زَيْدٌ بَكْرًا قائماً = ما أَعَرَفَ زَيْدًا بِالْحَقِّ . و ما أَعْلَمَ زَيْدًا بِقِيَامِ بَكْرٍ^(١) .

جئنا إلى إعرابه ، فنقول : (ما) في أوله اسمٌ ؛ لأنَّ فيه الابتدائية باعتبار معناه الأصلي ، ولأنَّ (أَفْعَلَ) لا بدَّ له من فاعلٍ ، وليس ظاهرًا فيكون مضمراً ، ولا مذكور يرجع إليه إلا (ما) ، وما يرجع [إليه]^(٢) الضمير اسمٌ ، فيكون اسماً . وهو مبتدأ ؛ لأنَّ المعنى عليه ، ولا يتوجَّه غيره^(٣) .

ثم اختلفوا ، فقال البصريون : (ما) مبتدأ نكرة بمعنى : (شيء) ؛ كأنَّ أصله : شَيْءٌ حَسَنَ زَيْدًا^(٤) . وأنَّه وإن كان نكرة فهو يصلح للابتداء ؛ لأنَّه في المعنى فاعل ؛ كما يقال : أَمُرُّ أَقْعَدَهُ^(٥) عن الخروج . أي : ما أقعد عنه إلا أمرٌ . فما بعده في موضع رفعٍ بأنَّه خبره^(٦) .

وأجاز الأخفش هذا ، وأن تكون (ما) في الأصل موصولة . والجملة بعده صلة

É =

(٣٨/٣) ، وشرح الكافية الشافية (١٠٩٤/٢) ، وشرح الرضي (١٠٨٩/٢) .

(١) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٣٩/٣) ، والارتشاف (٢٠٧٥/٤) .

(٢) تكملة من (ن ، ط) .

(٣) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٣١/٣) .

(٤) يُنْظَرُ : الكتاب (٧٢/١) ، والمقتضب (١٧٣/٤) ، والأصول (٩٩/١) ، والجمل (ص ٩٩) ، وشرح

السيرافي (٦٨/٣) ، والإيضاح العضدي (ص ١٣٠) ، والمقتصد (٣٧٤/١) ، وأسرار العربية (١١٢) .

(٥) "أمر أقعده" سقط من س .

(٦) يُنْظَرُ : المفصل (ص ٣٨٠) ، وشرحه (١٤٦/٧) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٠٩/٢) ، وشرح المقدمة

الكافية (٩٢٧/٣) ، والبسيط في شرح الكافية (٤٨٦/٢) ..

له^(١)، و^(٢)الخبرُ محذوفٌ ؛ كأنَّ أصله : الَّذِي حَسَنَ زَيْدًا شَيْئًا^(٣).

وقال الكوفيون : استفهامية في الأصل ما بعده الخبر ؛ كأنَّ أصله : أَيُّ شَيْءٍ حَسَنَ زَيْدًا^(٤).

ومذهب البصريين أَظْهَرُ من وجهٍ ؛ لأنَّ كَوْنَ المبتدأ نكرةً ثابتٌ ، مع أَنَّهُ سالمٌ عن حذفِ الخبر الذي التزمه الأَخْفَشُ ، وعن وُرُودِ أَنَّ الإبهام المقصود هنا لا يليق بـ(ما) الموصولة الموضوعه للمعَيَّن^(٥) ، وعن النَّقْل من الإنشاء إلى الإنشاء الذي التزمه الكوفيون^(٦) . وكلها على خلاف الأصل^(٧).

ومذهبُ الأَخْفَشِ أَوْجَهُ ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ (ما) الموصولة ثابتٌ . وأمَّا (ما) بمعنى :

(١) "له" سقطت من ط .

(٢) في ط : (أو) .

(٣) يُنْظَرُ : المقتضب (١٧٧/٤) ، والأصول (١٠٠/١) ، والمفصل (ص ٣٨١) ، وأسرار العربية (ص ١١٢) ، وشرح المفصل (١٤٩/٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٢٧/٣) ، وشرح الوافية (ص ٣٧٣) .

(٤) "شيء وقال ... حسن زيدا" سقط من ط ؛ لانتقال النظر .

وَيُنْظَرُ : معاني القرآن (١٠٣/١) ، وشرح السيرافي (٧٠/٣) ، والمفصل (ص ٣٨١) ، وشرحه (١٤٩/٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٢٧/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (١١١/٢) ، وشرح التسهيل (٣٢/٣) ، وشرح الرضي (١٠٩٦/٢) .

(٥) يُنْظَرُ : الأصول (٩٩/١) ، وشرح السيرافي (٧٢/٣) ..

(٦) "الموضوعه للمعين ... التزمه الكوفيون" سقط من ط .

(٧) يُنْظَرُ : أسرار العربية (ص ١١٢ ، ١١٣) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٢٨/٣) ، وشرح ابن الناطم (ص ٣٢٧) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٥٨٧/٢) .

(شيء) لم يثبت كونه مبتدأ . وكذا النقل من إنشاء إلى إنشاء^(١) .

ومذهب الكوفيين وإن سلم عن الحذف ، وعن كون المبتدأ نكرة ؛ لكنه لم يثبت نقل الإنشاء إلى^(٢) الإنشاء أصلاً ؛ فهو ضعيف جداً^(٣) .

فإن قيل : إذا كان (ما) بمعنى : (شيء) ، فهلاً استعمل في موضع (ما) ؛ فإن استعمال ما ليس بمشترك أولى ؟!^(٤)

قلت : لأن (ما) أخف . وقال ابن يعيش : ((لأن (ما) أشد إبهاماً ؛ لأن شيئاً قد يستعمل للقليل . والمتعجب^(٥) لمُعْظَم للأمر الذي أحسن زيداً ؛ فكأنه إذا قال : ما أحسنه - جعل الأشياء المحسنة متكاملة فيه . وإذا قال : شيء أحسنه - قصر حسنه على جهة واحدة))^(٦) .

والمالكي لم يُعْرِبه باعتبار أصله ، ولم يعترف بأن له أصلاً^(٧) نقل منه ، ولم يُقدِّره . وظاهر^(٨) كلامه وكلام غيره دَلٌّ على أنه خبر ؛ فوجه المذاهب بطريق آخر ، وقال :

(١) يُنْظَر : شرح المقدمة الكافية (٩٢٨/٣) ، ويُنْظَر : شرح المفصل (١٤٩/٧) ، وشرح الرضي (١٠٩٧/٢) .

(٢) "إنشاء ومذهب ... الإنشاء إلى "سقط من ط ؛ لانتقال النظر .

(٣) يُنْظَر : شرح المقدمة الكافية (٩٢٨/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (١١١/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٥٨٧/٢) .

(٤) يُنْظَر : علل النحو (ص ٣٢٣) .

(٥) من (ن ، ط) ، وفي الآخر (والمعجب) .

(٦) شرح المفصل (١٤٣/٧) ، ويُنْظَر : علل النحو (ص ٣٢٣) ، وأسرار العربية (ص ١١٢) .

(٧) في ط : (أماصلاً) ، وهو تحريف .

(٨) في ط : (فظاهر) .

((الصحيح : مذهب البصريين ؛ لأنَّ قَصْدَ الْمُتَعَجِّبِ بِهِ الإِعلامُ بأنَّ الْمُتَعَجِّبَ مِنْهُ ذُو مَزِيَّةٍ إدراكُهَا جَلِيٌّ ، وسببُ اختِصاصِهَا بِهِ خَفِيٌّ ؛ فلا بُدَّ وأنْ تَشْتَمِلَ الجُمْلَةُ عَلَى مُبْهَمٍ وَمُخْتَصٍّ ؛ لِيُسْتَفَادَ^(١) مِنْهَا خَفِيٌّ وَجَلِيٌّ ؛ لِيَكُونَ أَوْقَعُ . ولا ريب^(٢) أَنَّ الجَلِيَّ حَاصِلٌ بِإيقاعِ (أَفْعَل) عَلَى الْمُتَعَجِّبِ مِنْهُ ؛ إذْ لا يَكُونُ إِلَّا مُخْتَصًّا ، / فَتَعَيَّنَ أَنَّ^(٣) يَكُونُ^(٤) الباقِي ، وَهُوَ ما خَفِيَ ؛ فَيَتَعَيَّنُ القَوْلُ بِتَنْكِيرِهَا . ولا يَمْنَعُ تَنْكِيرُهَا أَنْ تَكُونَ^(٥) مُبْتَدَأً كـ (مَنْ) و (ما) الشَّرْطِيَّتَيْنِ^(٦) .

وعلى ما ذكره الأَخْفَشُ ؛ وإنْ اشْتَمَلَتِ الجُمْلَةُ أَيْضًا عَلَى مُخْتَصٍّ بِذِكْرِ المَوْصُولِ وَصَلَتِهِ ، وَعَلَى مُبْهَمٍ ، وَهُوَ الخَبْرُ المَحذُوفُ - إِلَّا أَنَّهُ خَالَفَ نَظائِرَهُ بِتَقَدُّمِ المَخْتَصِّ ؛ فَإِنَّ نَظَائِرَهُ مِنْ ضَمِيرِ الشَّانِ ، وَبَابِ (نَعْم) ، وَالتَّمْيِيزِ = تَقَدُّمِ المُبْهَمِ فِيهَا . والخبر إِنَّمَا يَجِبُ حَذْفُهُ إِذَا قَامَ فِي مَحَلِّهِ غَيْرُهُ ، وَهنا لَيْسَ كَذَا . على أَنَّ المَحذُوفَ لا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا ، وَهنا لو كان مَعْلُومًا لا تَشْتَمِلُ الجُمْلَةُ عَلَى مُبْهَمٍ . وَلَيْسَتْ اسْتِفْهَامِيَّةً ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ لِمَجْرَدِ الاسْتِفْهَامِ بِاتِّفَاقٍ ؛ فَيَكُونُ لَهُ وَلِلتَّعَجُّبِ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : [Y Z { |

} Z^(٧) (الواقعة: ٨) . والاسْتِفْهَامُ المَشْبُوبُ بِالتَّعَجُّبِ إِنَّمَا تَلِيهِ الأَسْمَاءُ غَالِبًا ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى :

[S U T V W Z (الواقعة: ٢٧) ، و [الْحَاقَّةُ ① مَا الْحَاقَّةُ Z (الحاقة: ١ -

(١) مَنْ (ن ، ط ، س) . وفي الأَصْلُ : (اسْتِفَاد)

(٢) مَنْ (ن ، س) . وفي الأَخَرُ : (رَأَيْت) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) "لِيَكُونَ أَوْقَعُ ... فَتَعَيَّنَ أَنَّ" سَقَطَ مِنْ ط ؛ لِانْتِقَالِ النِّظَرِ .

(٤) "يَكُونُ" سَقَطَتْ مِنْ ن .

(٥) "الباقِي وَهُوَ ... أَنْ تَكُونَ" سَقَطَ مِنْ س ؛ لِانْتِقَالِ النِّظَرِ ، وَبَعْدَهَا فِي (ن) (نَكْرَةٌ) .

(٦) شَرْحُ التَّسْهِيلِ (٣١/٣) . وَيُنْظَرُ : تَمْهِيدُ القَوَاعِدِ (٢٦١٣/٦ ، ٢٦١٤) .

(٧) يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (٣١/٣ ، ٣٢) ، وَتَمْهِيدُ القَوَاعِدِ (٢٦١٤/٦ ، ٢٦١٥) .

(٢) (١)، وكقوله (٢):

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوْطَأً الْأَكْنَافِ رَحْبِ الذَّرَاعِ

وهذه لم يَلِهَا إِلَّا الْأَفْعَالُ ، ويُجَاز (٣) أَنْ تُخْلَفَهَا (أَيَّ) ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُسْتَعْمَلُ لَهَا ؛ كَقَوْلِهِ (٤):

* أَيُّ فَتَى هَيَجَاءَ أَنْتَ وَجَارَهَا *

قلت (٥) : عليه ؛ لم يُذَكَّرْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ التَّعَجُّبِي سَبَبُهُ ، نَحْوُ : يَا لَكُمَا ! ، وَلِلَّهِ

دَرْكٌ ! ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : [مَا الْحَاقَّةُ Z (الحاقة: ٢)] .

ولو قصدَ الْمُتَعَجِّبُ مِنْ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا : ذَلِكَ - يَكُونُ الْمُتَعَجِّبُ مِنْهُ (مَا) يَعْنِي :

سَبَبَ حُسْنِ زَيْدٍ . لِأَنَّ الْعِظَمَ لَهُ حِينَئِذٍ لَا حُسْنَهُ . كَمَا أَنَّ التَّعَجُّبَ مِنْ (أَيَّ) فِي قَوْلِكَ : أَيُّ

(١) ينظر : شرح التسهيل : (٣٢/٣) .

(٢) البيت من السريع ، وهو للسفاح بن بكير في المفضليات (ص ٣٢٣) .

وَيُنْظَرُ : معاني القرآن (٣٧٥/٢) ، وإيضاح شواهد الإيضاح (ص ٢٥٦) ، والمقرب (١٦٥/١) ، وشرح التسهيل (٣٢/٣) ، وتمهيد القواعد (٢٦١/٦) ، والخزانة (٩٥/٦) ، والدرر (٢٩٢/٢) .

(٣) في س : (ولجاز) .

(٤) صدر بيت من الطويل ، عجزه :

إِذَا مَا رَجَالَ بِالرَّجَالِ اسْتَقَلَّتْ

يُنْسَبُ لِمَجْنُونِ بَنِي عَامِرٍ فِي (التبصرة والتذكرة : ١٤٣/١) ، وهو بلا نسبة في الكتاب (٥٥/٢) ، والأصول

(٣٩/٢) ، والبغداديات (ص ٤٢٦) ، وتحصيل عين الذهب (ص ٢٥٩) ، وشرح التسهيل (٣٣/٣) ،

وتمهيد القواعد (٢٦١٥/٦) .

(٥) في (ن) : (وقلت) .

أَخَذَ اللَّصُّ ! إذا أردت بهذا الكلام التَّعَجُّبَ وليس ما نَفَسَ أحسنه ؛ حتى يلزم [أن]^(١) تقدّم المبهّم ؛ ليكون أَوْقَعَ إذ لم يكشف الجليّ إبهامَ الخفيّ . بخلاف فاعل (نعم) والمخصوص^(٢) فليس نظيره ؛ فيمتنع أن يقاس عليه ، ولو كان نفسه ينبغي أن يُسند التَّعَجُّبُ إلى (ما) ، ويثوب له لا إلى الفعل^(٣) . وأيضاً لم يقصد من : أَحْسَنَ بِهِ ذَكَرَ خَفِيٍّ وَجَلِيٍّ . فكذا من : مَا أَحْسَنَهُ ! ؛ لاتحادهما معنى^(٤) ، والخبر معلوم - وهو : شيءٌ - . وإن أُبهمَ باعتبار تعيينه وإثنا يلي الاستفهام المشوب بالتَّعَجُّبِ الاسم إذا قصد رفع إبهام بالاسم ؛ كقوله تعالى : [مَا الْحَاقَّةُ Z .

ولم يخلفه ؛ أي ؛ لآَنَّهُ أَخَفَّ ، وَلآَنَّهُ صَارَ كَالْمَثَلِ / فلا يُغَيَّرُ .

[ب/٢٠٨]

قال : ((وَأَفْعِلْ بِهِ أَصْلُهُ خَبَرٌ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ))^(٥) .

أقول : أما أَحْسَنَ بِهِ ! فإعرابه أيضاً مبنيٌّ على أصله ، وأصلُهُ عند سيبويه : أَحْسَنَ زَيْدٌ ؛ أي : صارَ ذا حُسْنٍ^(٦) ؛ كما : أَعَدَّ البعيرُ ؛ أي : صارَ ذا غُدَّةٍ^(٧) . واتَّجَرَ زَيْدٌ ؛ أي : صارَ

(١) تكملة من (س) .

(٢) "والمخصوص" سقطت من (س) .

(٣) بعدها في (ط) : (وله) .

(٤) "وأيضاً لم ... لاتحادهما معنى" سقط من س .

(٥) الكافية في النحو (ص ٢١١) .

(٦) يُنظَرُ : الإيضاح العضدي (ص ١٣٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٢٨/٣) ، وشرح الوافية (ص ٣٧٤) ، وشرح الكافية الشافية (١٠٩٥/٢) ، وشرح الرضي (١٠٩٧/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٥٨٨/٢) .

(٧) يُنظَرُ : المفصل (ص ٣٨٠) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٢٩/٣) .

ذا مالٍ فيه التجارة ؛ فإنه يدل على التكرار ، وعلى أنه كالطبيعي ، فيستحق المدح عليه ، ثم نُقل إلى التَّعَجُّبِ ، وَغُيِّرَ إلى صيغة الأمر ؛ لِأَنَّهَا لِإِنْشَاءٍ . وَالتَّعَجُّبُ إِنْشَاءٌ .

وكذا فاعله بزيادة^(١) الباء فيه ؛ ليتعين أَنَّهُ لِلتَّعَجُّبِ^(٢) . كما أبدل الواو بالباء في:

وَاللَّهِ ! ؛ ليتعين للقسم . وجاء زيادة الباء في الفاعل ؛ كقوله تعالى : [Z è ê é (النساء: ٧٩) ، إِلَّا أَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُهُ مِنْ فَاعِلٍ (كفى) لَا مِنْ فَاعِلٍ (أَحْسِنُ) ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ (أَنْ) وَالْفِعْلُ^(٣) ؛ كقوله^(٤) :

وَأَحِبِّ إِلَيْنَا أَنْ نَكُونَ الْمُقَدَّمَا

ولا ضميرَ عندَ سيبويه في (أَحْسِنُ) ؛ ولذا لم يُطَهَّرْوه في التثنية والجمع والتأنيث ، فيقال : يا عَمْرَانِ أَحْسِنْ بَرِيدٍ ! ، و يا هِنْدُ أَحْسِنْ بَرِيدٍ !^(٥) . ويمتنع : أَحْسِنَا بَرِيدٍ ، و أَحْسِنِي بِهِ .

ولست تأمر المخاطبين بإحسان زيد ، وإنما تناديهم لاستماع كلامك ؛ فليس

(١) في س : (زيادة)

(٢) يُنْظَرُ : المقتصد (٣٧٦/١) ، وشرح المفصل (١٤٨/٧) ، وشرح الرضي (١٠٩٧/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٥٨٨/٢) ، وتمهيد القواعد (٢٦١٦/٦) .

(٣) يُنْظَرُ : المقتصد (٣٧٦/١) ، وأسرار العربية (ص ١٢٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٤٣) ، وشرح التسهيل (٣٤/٣) وشرح الكافية الشافية (١٠٧٨/٢) ، والارتشاف (٢٠٦٧/٤) .

(٤) سبق تخريجه (ص ٥٩٤) .

(٥) يُنْظَرُ : الأصول (١٠١/١) ، وعلل النحو (ص ٣٢٧) ، والمفصل (ص ٣٨١) ، وأسرار العربية (ص ١٢٢) ، وشرح المفصل (١٤٨/٧) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٠٩/٢) ، والمقرب (٧٧/١) .

(أَحْسَنُ) للمخاطَبَيْنِ حتى يكون فيه ضمير على وَفَقَهُمْ ؛ بل هو لزيد المذكور بعده ^(١) .
 فَإِنْ قِيلَ : لَا شَكَّ أَنْ مَعْنَى : أَحْسَنُ بَزَيْدٍ ! : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، وَ(زَيْدٌ) فِي : مَا أَحْسَنَ
 زَيْدًا : مَفْعُولٌ ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ فِي : أَحْسَنُ بَزَيْدٍ فَاعِلًا ؟!
 قُلْتُ : إِذَا كَانَ [هَمْزَةٌ : مَا] ^(٢) أَحْسَنَ لِلتَّعْدِيَةِ - يَكُونُ (زَيْدًا) فَاعِلًا فِيهَا مَعْنَى ؛ فَلَا
 تَنَافٍ ^(٣) .

وَأَيْضًا : مُحَسَّنُهُ شَيْءٌ فِيهِ مِنْ وَجْهِهِ ، أَوْ عَيْنِهِ ، أَوْ كَرَمِهِ ؛ لَا خَارِجَ عَنْهُ ^(٤) .
 وَجَمَاعَةٌ مِنْهُمْ : الْفَرَاءُ ، وَالْأَخْفَشُ ، وَالزَّمْخَشَرِيُّ - لَمَّا رَأَوْا فِيهِ شَذُوذًا :
 أَحَدُهَا ^(٥) : اسْتِعْمَالُ صِيغَةِ الْأَمْرِ لِلْمَاضِي ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ أَصْلُ التَّعَجُّبِ الْخَبَرُ يَكُونُ
 مَعْنَى هَذِهِ الصِّيغَةِ قَبْلَ أَنْ يَتَضَمَّنَ التَّعَجُّبُ مَاضِيًا . وَصِيغَةُ الْأَمْرِ بِمَعْنَى الْمَاضِي شَاذٌ ^(٦) .
 وَثَانِيهَا : زِيَادَةُ الْبَاءِ فِي الْفَاعِلِ ^(٧) .

-
- (١) يُنْظَرُ : الْأَصُولُ (١٠١/١) ، وَالْجُمْلُ (ص ١٠٣) ، وَالتَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ (٢٦٧/١) ، وَالْمُقْتَصِدُ (٣٧٦/١)
 ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ (١٤٨/٧) .
 (٢) تَكْمِلَةٌ مِنْ (ط ، س) .
 (٣) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ (١٤٨/٧) .
 (٤) يُنْظَرُ : الْأَصُولُ (١٠٢/١) .
 (٥) بَعْدَهَا فِي الْأَصْلِ : (صِيغَةٌ) ، وَهِيَ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَخْر ، وَهُوَ الصَّوَابُ .
 (٦) يُنْظَرُ : الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (١١٠/٢) ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ (١٠٩٧/٢) .
 (٧) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٩٢٨/٣) ، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (١١٠/٢) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِابْنِ
 جَمْعَةٍ (٥٨٨/٢) .

وثالثها : جعلُ الهمزة للصيرورة . والأصلُ فيها أن تكونَ للتعدية = جعلوه في الأصلِ أمراً للمخاطب بأن يجعلَ زيدًا حسنًا ؛ فتكون الهمزة للتعدية ، والباء مزيدةً في المفعول ، وهما كثيران^(١). ولا يكون فيه تغييرُ الصيغة^(٢) ؛ فيكون فاعله مستترًا فيه ، باقياً على حال واحدة ، للواحدِ والتثنية والجمع = مُفَرِّدًا مذكراً ؛ لما مرَّ أنه صارَ شبيهاً بالمثل^(٣) فلا يغيرُ^(٤).

وجعلَ بعضهم الهمزة للصيرورة ؛ كما في قولِ سيبويه . فمعنى (أَكْرَم) في الأصل : صرَّ ذا كرم . ثم زيدَ الباءُ فيه للتعدية ، فصيرَ ما كان فاعلاً مفعولاً ، ويتحمل الفعل ضميرَ الفاعل لكل مخاطب ؛ فيكون معنى : أَكْرَمَ بَزِيدٍ ! في الأصل : صيره كريماً^(٥).

قلتُ : لسببويه أن يقولَ : إِنَّمَا كُسِّيَ الخبرُ صيغةَ الأمر عندَ تضمُّنه التَّعَجُّبَ ، ولم يكن حينَ^(٦) كان خبراً بهذه الصيغة ، وزيادةُ الباءِ في الفاعل للفائدة لا يعد شاذاً ، والهمزة كثيرة للصيرورة ، نحو : أَتَرَبَّ . أي : صارَ ذا مالٍ كالترابِ . وَأَوْرَقَ الشَّجَرُ . أي : صارَ ذا

(١) يُنظَر : معاني القرآن (١٣٩/٢) ، والمفصل (ص ٣٨١) ، وشرحه (١٤٨/٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٢٩/٣) ، وشرح الوافية (ص ٣٧٤) ، والإيضاح في شرح المفصل (١١٠/٢) ، وشرح التسهيل (٣٣/٣) ، وشرح الرضي (١٠٩٧/٢) .

(٢) "فتكون الهمزة ... تغيير الصيغة" سقط من ط .

(٣) في ط : (للمثل) .

(٤) يُنظَر : المفصل (ص ٣٨١) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٢٩/٣) ، وشرح الوافية (ص ٣٧٤) ، والإيضاح في شرح المفصل (١١٠/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٥٨٩/٢) .

(٥) يُنظَر : المفصل (ص ٣٨١) ، وأسرار العربية (ص ١٢٤) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٢٩/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (١١٠/٢) ، وشرح الرضي (١٠٩٨/٢) .

(٦) من ن . وفي الآخر : (خبر) .

ورق . وأما النَّقْلُ من الإنشاء إلى إنشاءٍ آخر فلم يوجد .

وقال المالكيُّ : ((مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ وَالزَّمْخَشَرِيِّ أَنَّهُ أَمْرٌ بِاسْتِدْعَاءِ التَّعَجُّبِ مِنَ الْمَخَاطَبِ مُسْنَدًا إِلَى ضَمِيرِهِ))^(١) . ثم قال : ((وهذا باطلٌ ؛ لِأَنَّ النَّاظِقَ بِهِ لَوْ كَانَ أَمْرًا بِالتَّعَجُّبِ لَمْ يَكُنْ مُتَعَجِّبًا ؛ كَمَا لَا يَكُونُ الْأَمْرُ بِالنِّدَاءِ وَالْحَلْفِ مُنَادِيًا وَحَالِفًا . وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ مُتَعَجِّبٌ ، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي أَنَّهُ أَمْرٌ مَعَهُ أَمْ لَا ، وَلَا يُبْرَزُ^(٢) ضَمِيرُ التَّشْيِيعِ وَالْجَمْعِ ، وَلِأَعْلٍ ، نَحْوُ : أَبَيَّنْ بِهِ ! ، وَأَقْوَمُ بِهِ !))^(٣) .

قلتُ : كَلَامُ الزَّمْخَشَرِيِّ لَمْ يَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ حِينَ اسْتِعْمَالِهِ لِلتَّعَجُّبِ أَمْرٌ ؛ بَلْ عَلَى أَنَّ أَصْلَهُ الْمَفْرُوضُ أَمْرٌ . وَلَا يَبْرَزُ الضَّمِيرُ ؛ لِأَنَّهُ كَالْمَثَلِ .

توضيحٌ قولنا : أصله كذا في هذا الباب شيءٌ مفروضٌ ؛ ليتضح إعرابه ، لا أَنَّهُ أَمْرٌ مُحَقَّقٌ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَا لَوْجِبَ أَنْ يَقَالَ فِي الْأَجُوفِ : مَا أَبَانَهُ ! ، وَابْنُ بِهِ ! لِأَنَّ إِعْلَالَهُ يَكُونُ حِينَئِذٍ سَابِقًا عَلَى تَضَمِينِهِ التَّعَجُّبَ .

ثُمَّ قَالَ الْمَالِكِيُّ : ((بَلِ الصَّحِيحُ أَنَّهُ أَمْرٌ فِي الْفِعْلِ ، وَالْمُرَادُ مِنْهُ خَبَرٌ إِنْشَائِيٌّ ؛ أَيُ : خَبَرٌ بِلَفْظِ الْأَمْرِ))^(٤) .

(١) شرح التسهيل (٣/٣٣) .

(٢) "لا" سقطت من ن .

(٣) في ط : (يبرز) .

(٤) شرح التسهيل (٣/٣٣) ، ويُظَنَّرُ : تمهيد القواعد (٦/٢٦١٦) .

(٥) شرح التسهيل (٣/٣٣) . ويُظَنَّرُ : الإيضاح العضدي (ص ١٣١) ، وتمهيد القواعد (٦/٢٦١٦) .

وقال ابنُ يعيشَ : ((هو خبر^(١)) يحتمل الصدق والكذب ؛ إذ معناه : حسن زيدٌ جداً^(٢)) .

ونظيره : ما جاء من لفظ الأمر مراداً به الخبر = جواب الشرط في قوله تعالى : [قُلْ مَنْ كَانَ مُعْتَمِداً فَلْيَسْبُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ]^(٤) .

وقد يُعكس فيستفاد الأمر من الخبر المثبت والنهي من النفي^(٥) ؛ كقوله تعالى : [يُولَدِهَا]^(٦) (البقرة: ٢٣٣) بضم الراء^(٧) ، وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير^(٨) .

(١) "خبر" سقطت من (ط) .

(٢) شرح المفصل (١٤٨/٧) ، ويُنظر : الأصول (٩٩/١) .

(٣) "جداً ونظيره ... في الضلالة" سقط من ط .

(٤) يُنظر : الجامع الصحيح (١/٥٥) ، حديث : ١١٠ ، كتاب العلم ، باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ، وصحيح مسلم (١/١٠) ، حديث : ٣ ، المقدمة ، باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٥) "من المنفي" سقط من (س) .

(٦) يُنظر : شرح اللمع (٢/٤١٥) ، وشرح التسهيل (٣/٣٦) .

(٧) في جميع النسخ : (التاء) ، وهو تحريف .

(٨) يُنظر : السبعة (١٨٣) ، والحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه (ص ٤٣) ، ومعاني القراءات ، للأزهري (١/٢٠٥) ، والحجة للقراء السبعة ، للفارسي (٢/٣٣٣) وحجة القراءات ، لابن زنجلة (ص ١٣٦) .

وكذا قد يُستفاد الأمر من الاستفهام ؛ كقوله تعالى : [q p o n]

Z s r (آل عمران: ٢٠) ، و [Z E D C] (المائدة: ٩١) ^(١) .

مسائل :

الأولى : المتعجب منه مقصودٌ ، وإن كان مفعولاً ؛ إذ حذفه مُحلٌ بالكلام ؛ إذ لا يفيد شيءٌ لَوَقَعَ الحُسْنُ بمجهولٍ ^(٢) .

وقال المالكيُّ : ((لا يُحذفُ ؛ لأنَّه مُخبرٌ عنه في المعنى ، وقد كان فاعلاً في الأصل فصار بالهمزة مفعولاً ، فكأنَّه هو المسند إليه ؛ ولذا وجب أن يكون معرفةً أو نكرةً مختصةً بوصفٍ ، أو نحوه : ما أَحْسَنَ رَجُلًا مُتَّقِيًا ! . ولا يجوز : ما أَحْسَنَ رَجُلًا من الناسِ ؛ لأنَّه لم يختصَّ)) ^(٣) .

وإذا عَلِمَ جازَ حذفه ^(٤) ؛ كقوله ^(٥) :

جَزَى اللهُ عَنَّا بَخْرِيًّا وَرَهْطَهُ بَنِي عَبْدِ عَمْرِو مَا أَعَفَّ وَأَمَجَّدَا

(١) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٣/٣٦) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح عمدة الحفاظ (ص ٧٥٣) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٢٨) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٤٩٣) .

(٣) ينظر : شرح التسهيل (٣/٣٦) .

(٤) يُنْظَرُ : شرح عمدة الحفاظ (ص ٧٥٣) ، وشرح التسهيل (٣/٣٧) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٢٨) ، وشرح الرضي (٢/١٠٩٩) .

(٥) البيت من الطويل ، ينسب للحصين بن القعقاع .

ويُنْظَرُ : شرح الكافية الشافية (٢/١٠٨٠) ، وشرح التسهيل (٣/٣٧) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٥٤) ، واللسان (س ن ت : ٤٧/٢) .

والمراد: ما أعفهم وأمجدهم^(١).

وكقوله^(٢):

فَذَلِكَ إِنْ يَلْتَقِ الْمُنْيَةُ يَلْقَاهَا حَمِيدًا وَإِنْ يَسْتَغْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرُ

أي: فأجدِر به! . فحذف للعلم به مع أنه فاعل؛ لأنه كُيِّبَ صورة الفضلة بانتصابه، أو^(٣) بانجراره. وقيل: حذف الباء واستتر الضمير في (أجدِر) كما لو حذف الباء من: زيد كفى به فارسًا. وهو ضعيف، لاستلزامه^(٤) البروز في التثنية والجمع، ولم يبرز؛ كقوله تعالى: [أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ Z (مریم: ٣٨)، مع أنه حذف [بِهِمْ Z من [وَأَبْصِرْ Z (مریم: ٣٨) لدلالة ما تقدم عليه^(٥).

الثانية: قال الأندلسي: ((لا يُعْطَفُ على فاعلٍ فِعْلِي التَّعَجُّبُ؛ إذ لا شريك له، ولا يُبَدَّلُ؛ لأنه المقصود))^(٦).

(١) يُنْظَرُ: شرح الكافية الشافية (١٠٨٠/٢)، وشرح التسهيل (٣٧/٣).

(٢) البيت من الطويل، وهو لعروة بن الورد في ديوانه (ص ٣٧، دار صادر) (ص ٦٩، العلمية)، والأصمعيات (ص ٤٦، دار المعارف) (ص ٥٠، دار صادر)، وجمهرة أشعار العرب (ص ٤٥٤)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٤٢٤/١)، وشرح التسهيل (٣٧/٣)، وشرح الكافية الشافية (١٠٧٩/٢)، والخزانة (١٣/١٠).

(٣) في (ط): (و).

(٤) من (ن)، وفي الآخر (ولا ستلزامه).

(٥) شرح التسهيل (٣٧/٣)، ويُنْظَرُ: شرح الكافية الشافية (١٠٨٠/٢)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٥٥)، وشرح ابن الناظم (ص ٣٢٨)، وشرح الرضي (١٠٩٩/٢).

(٦) المباحث الكاملية (٩٧/٢)، وينظر: شرح الرضي (١٠٩٩/٢).

الثالثة : لا يُؤَكِّدُ فِعْلُ التَّعَجُّبِ ، ولا اسمُ التَّفْضِيلِ بالمصدر ؛ لاستغنائيهما عنه بدلالتهما على المبالغة^(١) .

الرابعة : صَحَّ : ما أَقْوَمَهُ ! و ما أَبَيَّنَهُ ! ؛ حَمَلًا على أَفْعَلِ [التفضيل]^(٢) ، كما حُمِلَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ عليه في إبقائه^(٣) مفردًا مذكَّرًا ؛ لتساوييهما وزنًا ومعنى ؛ فَاتَّبَعَ كُلُّ مِنْهُمَا الآخر في ما هو أصلٌ فيه ، كما حُمِلَ اسمُ الفاعل على المضارع في العمل وهو عليه في الإعراب ، وفي الاكتفاء بالضمير إذا وقع حالًا ، ثم صَحَّحَ : أَبَيَّنَ بِهِ ! و أَقْوَمَ بِهِ ! ؛ حَمَلًا على : [ما]^(٤) أَبَيَّنَهُ ! ، و أَقْوَمَهُ !^(٥) .

الخامسة : يمتنع إدغام : أَجْلِلْ بِهِ ! ، ونحوه ؛ لأنَّ سكونه لازمٌ ، بخلافه إذا كان أمرًا فإنَّه يتحرَّك / في : أَجْلِلِ اللهَ ، و أَجْلِلْهُ ، و أَجْلِيهِ^(٦) .

[أ/٢٠٩]

السادسة : صَغَرَ بَعْضُ : ما أَفْعَلَهُ ! ؛ لِشَبْهِهِ بِ(أَفْعَلِ) التَّفْضِيلِ^(٧) ، نحو :

* ما أُمِيلِحَ غَزْلَانَا *

... البيت^(٨) .

(١) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٣٣٨) ، و شرح الرضي (١٠٩٩/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٤٩٢/٢) .

(٢) تكملة من (ن ، س) .

(٣) في س : (إثباته)

(٤) تكملة من (س) .

(٥) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٣٩/٣) .

(٦) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٤٠/٣) .

(٧) يُنْظَرُ : شرح السيرافي (٧١/٣) ، وعلل النحو (ص ٣٢٥) ، وأسرار العربية (ص ١١٦) ، والإنصاف

(١٢٧/١) ، و شرح المفصل (١٤٣/٧) ، و شرح التسهيل (٤٠/٣) .

وهو أَشَدُّ مِنْ أَنْ يَقَاسَ عَلَيْهِ . خلافاً لِأَبْنِ كَيْسَانَ ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ وَصَفٌ فِي الْمَعْنَى .
وَالْفِعْلُ لَا يُوصَفُ^(٢) .

السابعة : لَمَّا سُلِبَ عَنْ فِعْلِ التَّعَجُّبِ الدَّلَالَةُ عَلَى الْمَاضِي ، وَكَانَ الْمُتَعَجِّبُ مِنْهُ صَالِحاً
لِلْمَاضِي = فَقَدْ يَزَادُ (كَانَ) عِنْدَ قَصْدِهِ إِشْعَاراً بِهِ^(٣) ، نَحْوُ : مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا ! . وَكَقَوْلِ
بَعْضِ مَا دَرَجِيهِ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]^(٤) :

مَا كَانَ أَسْعَدَ مَنْ أَجَابَكَ آخِذًا بِهَذَاكَ، مُجْتَنِبًا هَوًى وَعِنَادًا
وَشَذَّ زِيَادَةَ أَصْبَحَ وَأَمْسَى^(٥) فِي قَوْلِهِمْ :
مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا ، وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا!^(٦)

É =

(١) سبق تخريجه (ص ٥٨٤) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٤٠/٣) .

(٣) يُنْظَرُ : الجمل (ص ١٠٣) ، وشرح السيرافي (٧٧/٣) ، والبغداديات (ص ١٦٧) ، وشرح اللمع
(٤١٢/٢) ، والمفصل (ص ٣٨٢) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٥٢) .

(٤) تكملة من (ن ، س) .

والبيت من الكامل ، ينسب لعبد الله بن رواحة - رضي الله عنه - . ولم أجده في ديوانه المطبوع .

وَيُنْظَرُ : شرح التسهيل (٤٣/٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢١١ ، ٧٥٢) ، وشرح الكافية الشافية
(١٠٩٩/٢) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٣٢) ، والمقاصد النحوية (١٤٨٤/٣) ، وشرح الأشموني
(٤٥/٣) .

(٥) يُنْظَرُ : الأصول (١٠٦/١) ، وشرح السيرافي (٧٧/٣) ، والمفصل (ص ٣٨٢) ، وشرح المفصل
(١٥١/٧) ، والمقرب (٧٦/١) ، وشرح الرضي (١٠٩٥/٢) .

(٦) "وَشَذَّ زِيَادَةَ ... أَدْفَأَهَا" سقط من (ط ، س) .

Ā =

الثامنة: تَوَهَّم بَعْضٌ^(١) أَنَّ (أَفْعِلْ) أَمْرٌ خُوطِبَ بِهِ مُصَدَّرُهُ مجازاً ؛ فمعنى : أَحْسِنُ بِهِ = يا حُسْنُ أَحْسِنْ بِهِ . فلذا أُفْرِدَ وَذُكِّرَ . وهو باطل ؛ إذ من المصادر ما هُوَ مؤنَّث ؛ كالسَّهولة ، والنَّجَابَةِ ، فلو صحَّ ذلك لَقِيلَ منهما : أَسْهَلِ [به]^(٢) ، وَأَنْجِبِي بِهِ . وهو ممتنع قطعاً^(٣) .

التاسعة: لَشَبَّهِه (أَفْعِلْ) بفعل الأمر لفظاً جازَ توكيده بالنون^(٤) ؛ كقوله^(٥) :

* فَأَخْرَبَهُ بِطُولِ فَقْرٍ وَأَخْرَبَا *

كما يَزَادُ (أَنْ) بعد (ما) الموصولة ؛ لَشَبَّهَهَا بِ(ما) النافية لفظاً .

العاشره: مُتَعَلَّقَ فِعْلُ التَّعَجُّبِ إِنْ كَانَ الْمُتَعَجِّبُ مِنْهُ ، وَالظَّرْفُ ، وَالْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ - فظاهراً ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَهَا تُجَرَّبُ بِ(إِلَى)^(٦) إِنْ كَانَ فاعلاً في المعنى ، نحو: مَا أَحَبَّنِي إِلَى زَيْدٍ ! ؛ إِذْ مَعْنَاهُ : يُحِبُّنِي زَيْدٌ حُبًّا بَلِيغًا . وَإِلَّا جُرَّ بِالْبَاءِ إِنْ بُنِيَ فِعْلُ التَّعَجُّبِ مِنْ فِعْلٍ عِلْمٍ أَوْ جَهْلٍ ، نحو : مَا أَعْرَفَنِي بِزَيْدٍ ! ، و ما أَجْهَلَهُ بِي !.

É =

وسبق تخريج هذا القول (ص ٥٥٢) .

(١) يشير إلى ما ذكره الفراء ، والأخفش ، والزحشري .

(٢) تكملة من (س) .

(٣) يُنْظَرُ : البغداديات (ص ١٦٥ ، ١٦٦) ، وشرح التسهيل (٣/ ٣٧ ، ٣٨) .

(٤) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٣/ ٣٨) .

(٥) سبق تخريجه (ص ٢٠٤) .

(٦) في ط : (بأن) ، وهو خطأ .

وإن بُني مِنْ غَيْرِهِ وكان متعديًا بنفسه فباللام^(١) ، نحو : ما أَضْرَبَنِي لِزَيْدٍ ! . وإن كان مُتَعَدِّيًا بحرف الجر فبذلك ، نحو : ما أَزْهَدَ زَيْدًا فِي الدُّنْيَا ! وما أَبْعَدَهُ مِنَ الشَّرِّ ! ، وما أَضْبَرَهُ عَلَى الْأَذَى . وَإِنْ كان متعديًا إلى اثنين جَرَرْتَ الْأَوَّلَ بِاللَّامِ وَنَصَبْتَ الثَّانِي بِمُضْمَرٍ مُثَائِلٍ لَهُ فِي الْمَعْنَى عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ ، نحو : ما أَكْسَا زَيْدًا لِلْفُقَرَاءِ الثِّيَابَ ! . تقديره : يكسوهم الثِّيَابَ . والكوفيون ينصبونه بفعل التَّعَجُّبِ^(٢) .

خاتمة : إذا اضْطُرَّ شاعرٌ إلى حذف الباء الداخلة على غير (أَنْ) حَذَفَ ، وَيَرْفَعُ ذَلِكَ الْاسْمَ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ ، وَيَنْصِبُهُ عِنْدَ الْأَخْفَشِ^(٣) . وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِي قَوْلِهِ^(٤) :

أَلَا طَرَقَتْ رِحَالُ الْقَوْمِ لَيْلَى فَأَبْعَدُ دَارَ مُرْتَحِلٍ مَزَارَا

لإمكان أن يكونَ (أَبْعَدُ) دُعَاءً ، على معنى : أَبْعَدَ اللَّهُ دَارَ مُرْتَحِلٍ عَنْ^(٥) مَزَارِ محبوبه . يُجَرِّضُ^(٦) نفسه على الإقامة في منزلٍ زَارَتْهُ لَيْلَى^(٧) .

(١) في س : (وباللام) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٤٣/٣) ، وشرح الكافية الشافية (١٠٩٥/٢) .

(٣) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل (٣٥/٣) : ((وعلى مذهب الفراء يلزمه النصب)).

(٤) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل (٣٥/٣) ، والمساعد (١٥٠/٢) ، والهمع (٥٩/٥) ،

والدرر (٢٩٤/٢) . وفي الدرر :

لَقَدْ طَرَقَتْ رِجَالُ الْحَيِّ لَيْلَى

(٥) في (ط) : (على) ، وهو خطأ .

(٦) في س : (ويجر) ، وهو تحريف .

(٧) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٣٥/٣) .

أفعال المدح والذم

قال : (أفعال المدح والذم) ^(١) .

أقول : يعني بفعل المدح والذم : ما وضع لإنشاء مدح ، أو لإنشاء ذم . فيخرج :
مَدَحْتُهُ ، وَذَمَّمْتُهُ ، وَشَرَّفَ ، وَلَوَّمَّ ، ونحوها ؛ لأنها للإخبار [لا لإنشاء] ^(٢) . وكذا : عسى ،
وما أحسن زيداً ^(٣) ، ونحوه ^(٤) ؛ لأنها وإن كانت لإنشاء ، لكن لا مدح أو ذم ^(٥) .

فمنها (نعم) و(بئس) . ويدل على فعليتيهما : جواز اتصال تاء التانيث الساكنة بهما في
كل اللغات ^(٦) . ويجوز حذفها - وإن كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً - لأنه غير متصرف ، فأشبهه
الحرف ^(٧) ، وكذا ضمير المرفوع البارز في لغة بعض حكاها الكسائي نحو : أخواك نعماً
الرجلان ، وإخوتك نعموا رجلاً ^(٨) .

(١) الكافية في النحو (ص ٢١٣) .

(٢) تكملة من (ط) .

(٣) من (ط) ، وفي الآخر : " وكذا : وما أحسن زيداً ، وعسى " .

(٤) ((لأنها للإخبار .. وعسى ونحوه)) سقط من (س) .

(٥) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٩٣٠/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٩٦/٢) .

(٦) ينظر : علل النحو (ص ٢٩٢) ، والتبصرة والتذكرة (٢٧٦/١) ، والإنصاف (١٠٤/١) ، والتخمين
(٣١٣/٣) ، وشرح المفصل (١٢٧/٧) ، وشرح الجمل (٥٩٨/١) ، وشرح التسهيل (٥/٣) ، وشرح
الرضي (١١٠٥/٢) .

(٧) ينظر : الجمل (ص ١٠٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٠٣/٢) .

(٨) في (س) : ((رجلاً)) .

وينظر : المسائل البصريات (٤٢٢/١) ، والإنصاف (١٠٤/١) ، وشرح المفصل (١٢٧/٧) ، وشرح الجمل

⌘ =

وزعمَ الفراء^(١)، وأكثرُ الكوفيينَ أنَّهما اسمانِ ؛ لدخولِ حرفِ الجرِّ فيها^(٢) ؛ كقول بعضٍ حينَ قيلَ له في بنتٍ وُلِدَتْ له : ((نعمَ الولدُ هي)) : ((والله ما هيَ بنعمَ الولد ؛ نَصَرُها بَكَاءً ، وبرَّها سرقةً))^(٣) .

وكقول آخر : نعمَ السَّيرُ على بئسَ العير^(٤) .

فإذا لم يدخل فيهما الجارُ يكونان مبتدئين .

وأُجيبَ : مؤوَّلُ بقولنا : بمقولٍ : نعمَ الولدُ ، وعلى مقولٍ : بئسَ العيرُ ، أو بولدٍ يُقال له : نعمَ الولدُ ، وعلى عيرٍ يقال له : بئسَ العيرُ . فحذفَ الموصوفَ^(٥) ؛ كما في قوله^(٦) :

É =

(١) ، وشرح عمدة الحفاظ (٧٨٠) ، وشرح الرضي (١١٠٨/٢) .

(١) ظاهر كلام الفراء في معاني القرآن يدل على أنَّ (نعمَ) و(بئسَ) فعلان . ينظر : معاني القرآن (٥٧/١) .

(٢) ينظر : الإنصاف (٩٧/١) ، وشرح المفصل (١٢٨/٧) ، وشرح الجمل (٥٩٨/١) ، وشرح الكافية الشافية (١١٠٢/٢) ، وشرح التسهيل (٥/٣) ، وشرح الرضي (١١١٢/٢) ، وشرح ابن الناظم (٣٣٣) .

(٣) ((نصرها بكاء ، وبرها سرقة)) سقط من (س) .

وينظر : علل النحو (ص ٢٩٢) ، والإنصاف (٩٨/١) ، وشرح المفصل (١٢٨/٧) ، وشرح الجمل (٥٩٨/١) ، وشرح التسهيل (٥/٣) .

(٤) ينظر : الإنصاف (٩٨/١) ، وشرح التسهيل (٥/٣) ، وشرح الرضي (١١١٣/٢) ، وشرح ابن الناظم (٣٣٣) ، وائتلاف النصرة (ص ١١٥) .

(٥) ينظر : علل النحو (ص ٢٩٢) ، والإنصاف (١١٣/١) ، واللباب في علل البناء والإعراب (١٨١/١) ، وشرح الجمل (٥٩٩/١) ، وشرح التسهيل (٦/٣) .

وأنكر الرضي أن يكون ذلك على الحكاية ، وحذف القول . شرح الكافية (١١١٣/٢) .

(٦) البيتان من مشطور الرجز ، ينسبان للقناني في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : (٢٧١/٢) (٤١٦/٢) .

Ā =

عَمْرُكَ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ وَلَا مُحَالِطٍ^(١) اللَّيَّانِ جَانِبُهُ

تقديره : ما ليلي بليلٍ نَامَ صَاحِبُهُ^(٢) .

وبإضافته ؛ كقوله^(٣) :

صَبَّحَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ بَاكِرٍ بِنِعْمِ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَاجِرٍ

أجابَ عنه المالكيُّ : بَأَنَّهُ جَعَلَ (نِعْمَ) هنا اسماً للفظ وأضافه ، وأبقى لفظه على ما كان^(٤) . ونظيره : (لا) في قوله^(٥) :

بُئِثَ الزَّيْمِيُّ لَا إِنْ لَا إِنْ لَزِمْتِهِ عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِينَ أَيُّ مَعُونٍ

قلت : جعلَ (لا) مفعولَ (الزيمي) ، واسم (إِنَّ) لأنَّ المراد منه لفظه ، وهو باعتباره

É =

وينظر : الكامل (٤٩٧/٢) ، وعلل النحو (ص٢٩٣) ، والخصائص (٣٦٦/٢) ، وأمالى الشجري (٤٠٥/٢) ، والإنصاف (١١٢/١) ، وأسرار العربية (٩٩) ، وشرح الجمل (٢٢٠/١) ، والخزانة (٣٨٨/٩) ، ومعجم شواهد العربية (٥٧٢) .

(١) في (ن) : ((بخالط)).

(٢) ينظر : الإنصاف (١١٣/١) ، وشرح الجمل (٥٩٩/١) ، وشرح ابن الناظم (ص٣١٤) .

(٣) البيتان من الرجز ، لم أقف لهما على نسبة .

ينظر : شرح الجمل (٥٩٨/١) ، وشرح التسهيل (٥/٣) ، وشرح الكافية الشافية (١١٠٣/٢) ، وشرح ابن الناظم (٣٣٣) ، والمقاصد النحوية (١٥٠٣/٤) ، والدرر (٢٦٦/٢) .

(٤) ينظر : شرح التسهيل (٦/٣) ، وينظر : شرح الجمل (٥٩٩/١) .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لجميل بن معمر في ديوانه (ص٤٤) .

وينظر : إصلاح المنطق (ص٢٢٣) ، والخصائص (٢١٢/٣) ، والمحاسب (١٤٤/١) ، وشرح التسهيل (٦/٣) ، وشرح الشافية (١٦٨/١) .

اسم^(١) ، نحو : (من) جَارٌ ، بخلاف قوله : بِنِعْمَ طَيْرٌ .

وقال ابن المالكيّ مثل ذلك ؛ إذ قال : (([المعنى والتقدير]^(٢)) : صَبَّحَكَ اللهُ بكلمة نِعَمَ منسوبة إلى طائر ميمون^(٣)) .

قلت : هذا تكلفٌ فالأولى حمله على الشاذ^(٤) .

ولا يتصرّفان ، أي : لا يجيء هُما المضارع ، والأمر واسمُ الفاعل وغيرها ؛ لأنّها نُقلاً لإنشاء المدح والذم / على سبيلِ المبالغة الذي شأنُ الحرف^(٥) .

[٢٠٩/ب]

وأخطأ مَنْ توهّم عدم المبالغة ، رُوي أنّ شريكاً النخعيّ ذكرَ عليّاً **t** فقال له جليسٌ : نِعَمَ الرَّجُلُ عليّ . فغضب ، وقال : أَلَيْسَ تقولُ : نِعَمَ الرَّجُلُ ؟! فقال له جليسه : يا أبا عبد الله ، ألم يقل الله : [وَلَقَدْ نَادَيْنَا نُوحًا فَلَنِعَمَ الْمُجِيبُونَ **٧٥**] Z (الصفات: ٧٥) ، و [8 9 ؛ < Z (ص: ٤٤) فقال : بَلَى . فقال : ألم ترَضَ لعليٍّ ما رضيَ اللهُ تعالى^(٦) لنفسه ولأنبيائه ؟! فنبّه^(٧) على موضع غلطه^(٨) .

(١) ينظر : شرح التسهيل (٦/٣) .

(٢) تكملة من (س) ، وليست في شرح ابن الناظم .

(٣) شرح ابن الناظم (٣٣٤) .

(٤) من (ن) ، وفي الآخر ((الشأن)) .

(٥) في (ن) : ((الحروف)) .

ينظر : شرح عمدة الحفاظ (٧٨٠) ، وشرح التسهيل (٥/٣) .

(٦) ((تعالى)) سقطت من (ن) .

(٧) ((فنبّه)) سقطت من (س) .

وفيها أربع لغات :

كَسْرُ عَيْنِهَا ؛ وهو الأصل^(٢) ، وهو قراءة ابن عامر وحزمة^(٣) ، في قوله تعالى :
 [5 6 Z (البقرة: ٢٧١). وَسكُونُهُ لِلتَّخْفِيفِ مَعَ فَتْحِ الْفَاءِ ، وهو قراءة يحيى بن
 وثاب^(٤) في قوله: [Z u t s (الرعد: ٢٤) ، ومع كسره ، وهي كسرة العين نُقِلَتْ إلى
 الفاء ؛ وهو أبعد من الأصل ، وأكثر في الاستعمال^(٥) . وَجَازَ كَسْرُ الْفَاءِ تَبَعًا لِكَسْرِ الْعَيْنِ
 [مَثَلُ^(٦) مِنْخَرٍ^(٧) .

واللغات الأربع جارية في كل ثلاثي أوله مفتوح وثانيه حرف حلق مكسور ؛

É =

- (١) ينظر : درة الغواص (١٨١) ، وشرح التسهيل (٨/٣) .
- (٢) ينظر : الكتاب (١١٦/٤) ، والمقتضب (١٣٨/٢) ، والأصول (١١١/١) ، وعلل النحو (ص ٢٩١) ،
 والمفصل (٣٧٥) ، وشرحه (١٢٨/٧) ، وشرح الجمل (٥٩٩/١) .
- (٣) ينظر : السبعة (ص ١٩٠) ، ومعاني القراءات (٢٢٨/١) ، والتيسير في القراءات السبع (ص ٨٤) ، ومشكل
 إعراب القرآن (١١٣/١) .
- (٤) ينظر : مختصر في شواذ القرآن (ص ٧١) ، والمحتسب (٣٥٦/١) ، والبحر المحيط (٣١٥/٥) ، والدر
 المصون (٤٥/٧) .
- (٥) ينظر : المقتضب (١٣٨/٢) ، والإنصاف (١٢٦/١) ، وشرح المفصل (١٢٩/٧) ، وشرح الجمل
 (٥٩٩/١) ، وشرح التسهيل (٦/٣) .
- (٦) تكملة من (س) .
- (٧) ينظر : الكتاب (٤٣٩/٤ ، ٤٤٠) ، والإنصاف (١٢٥/١) ، وشرح المفصل (١٢٨/٧) ، وشرح الكافية
 الشافية (١١٠١/٢) .

كشَهِدَ ، وَفَخَذَ^(١) .

وقال الحَاجِبِيُّ : ((الظَّاهِرُ أَنَّهُ بَعْدَ النَّقْلِ لَا يَجُوزُ إِلَّا سَكُونُ الْعَيْنِ مَعَ كَسْرَةِ الْفَاءِ ، كَمَا أَنَّ حَبْدًا أَصْلُهُ حُبٌّ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ . وَبَعْدَ النَّقْلِ يَمْتَنِعُ الضَّمُّ . وَنَعِمًا ، وَإِنْ جَاءَ كَذَلِكَ بَعْدَ النَّقْلِ فَلِعَارِضٌ^(٢) تَحْرِيكُ الْعَيْنِ بِسَكُونِ^(٣) الْمِيمِ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْعَدُولِ إِلَى الْأَصْلِ فِي مَوْضِعٍ تَعَذَّرَ لَفْظُ الْمُنْتَقِلِ إِلَيْهِ الْعَدُولُ مُطْلَقًا^(٤) .

قلت : فيه نظرٌ ؛ لقراءة ابنِ عامرٍ وغيره [نَعِمَ ما هي Z بكسر العين^(٥) ، وَشَرَطُ كَوْنِهَا لِلْإِنْشَاءِ أَنْ يَكُونَ فاعِلُهُمَا مَبْهَمًا ، ثُمَّ يُفَسَّرُ بِمُعَيَّنٍ ؛ لِيَكُونَ أَوْقَعُ^(٦) ، فَيَكُونُ وَاحِدًا مِنَ الثَّلَاثَةِ :

إِمَّا مَعْرِفًا بِاللَّامِ^(٧) ؛ لِلْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ . وَاللَّامُ بِاعْتِبَارِ الذَّهْنِيِّ صَحِيحٌ^(٨) ؛ لِمَا مَرَّ أَنَّ كُلَّ

(١) في (س) : ((سجد)) .

ينظر : الكتاب (١١٦/٤) ، والأصول (١١١/١) ، وعلل النحو (ص ٢٩٠) ، والمفصل (ص ٣٧٥) ، والإنصاف (١٢٦/١) ، والتخمير (٣١٤/٣) ، وشرح التسهيل (٦/٣) .

(٢) من (ن ، ط) ، وفي الآخر : ((فلو عارض)) .

(٣) من (ن) ، وفي الآخر : ((فسكون)) .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل (٩٧/٢) .

(٥) بعدها في (ط) : ((والعين)) ، وهو خطأ . ينظر (ص ٦١٩) .

(٦) ينظر : الكتاب (١٧٦/٢) .

(٧) ينظر : المقتضب (١٣٩/٢) ، والأصول (١١١/١) ، والمفصل (ص ٣٧٦) ، وشرح المفصل (١٣٠/٧) ، وشرح الجمل (٦٠٠/١) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٨٠) .

(٨) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٩٣٠/٣) .

حقيقة موجودة في ذهن مَنْ له شعورٌ ، فإذا قلتَ : أكلتُ الخبزَ . أو شربتَ الماءَ . فاللّام^(١) لذلك الذهني ؛ فمعناه : أكلتُ الشيءَ المطابقَ للخبزِ المتصورِ في ذهنك . وهو وإن كان معرفةً بهذا الاعتبار فهو مُبْهَمٌ باعتبارِ الخارجِ ؛ لأنّه لم يُعْلَمَ أيُّ فردٍ هو من الأفراد الخارجية ، ولا بُعْدَ فيه ؛ فإنَّ أسامةَ - في قولك : قَتَلَ زيدٌ أسامةَ - معرفةٌ باعتبارِ الذّهنِ ، نكرةٌ باعتبارِ الوجودِ الخارجيّ ؛ فيحتاجُ إلى بيانِ المخصّصِ الخارجيّ ، وهو المخصوصُ كما يجيءُ . والمرادُ من : نِعَمَ الرَّجُلُ ونحوه : أنَّ جميعَ الخصالِ التي يُمدَحُ بها حاصلُ الرَّجُلِ ؛ لأنَّ الغرضَ من الكلامِ المبالغةَ في المدحِ ، وهي لا تحصلُ بدونه ، ولأنَّ اختصاصَ بعضٍ من خصالٍ يُمدَحُ بها له^(٢) دونَ بعضٍ تحكُّمٌ مع أنّه لا شعورَ به .

وإذا جَوَّزوا إطلاقَ اللّامِ للذهنيِّ الغيرِ الممدوحِ ، نحو : ادخل السوقَ ، فإطلاقُها له أولى^(٣) ، فيقولُ : هُمْ لما أرادوا المدحَ العامَّ^(٤) ، أو الذمَّ العامَّ - أي : إنَّ جميعَ^(٥) خصالِ الكمالِ أو الرَّذْلِ حاصلٌ لواحدٍ = أدوهُ بتركيبٍ يكونُ أوقعَ في ذهنِ السّامعِ تكميلاً للمبالغةِ ، فوجبَ أن يُذكرَ مَنْ قامَ به الخصالُ مبهمًا أوّلاً ، ومعينًا ثانيًا ؛ لأنَّ ذِكرَ الشيءِ كذلك أوقعُ وآثُرٌ^(٦) في الذهنِ مِنْ ذِكرِهِ مفسرًا أوّلاً^(٧) . فيجبُ أن يكونَ فاعلُ (نعم) و(بئس) : إمّا

(١) من (س) ، وفي الآخر : ((باللّام)) ، تصحيف .

(٢) من (س) ، وفي الآخر : ((به)) .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٩٧/٢) .

(٤) ((العام)) سقطت من (ن ، ط ، س) .

(٥) من (ن ، ط) ، وفي الآخر (اجتمع) .

(٦) في (ط) : ((آثر)) .

(٧) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٩٧/٢ ، ٩٨) .

معرفاً باللام للعهد الذهني^(١) ، وهو مبهمٌ بحسبِ الخارج^(٢) . أو مُضَافاً إلى المعرّف باللام التي للمعهود الذهني ، وفي حكم المضاف إليه المضاف إليه ، نحو : نَعَمْ غلامٌ صاحبُ القوم^(٣) .

أو مُضَمِّراً مُمَيِّزاً بِنَكْرَةٍ منصوبة^(٤) ، ويكونُ المضمرُ للذهني كما أنَّ المعرف باللام له ؛ لأنَّهم لما جَوَّزوا المعرّف باللام لواحد في الذَّهنِ مِنَ الجنسِ أضَمُّوه له ، أي : جاءوا بالمعرّف مضمراً كما جاءوا [به معرفاً]^(٥) باللام ، ثم فسروه منكرًا^(٦) بنكرة منصوبة من الجنس الذي قصدوا^(٧) إضمارَ فرد منه^(٨) . وَقَدْ مَرَّ تَمَامُ تَحْقِيقِهِ فِي أَوَّلِ الْمُضْمَرِ^(٩) .

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَخْصُوصُ أَخْصَصَ مِنَ الْفَاعِلِ ؛ لِيَفِيدَ ، فَيَمْتَنِعُ : نَعَمْ الرَّجُلُ

(١) ينظر : الأصول (١١٢/١) .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٩٣٠/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٩٧/٢) .

(٣) ينظر : المقتضب (١٤١/٢) ، والأصول (١١٢/١) ، والإيضاح العضدي (١٢٤ ، ١٢٥) ، وشرح المفصل (١٣٠/٧) ، وشرح الجمل (٦٠٠/١) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٨١) .

(٤) ينظر : الكتاب (١٧٧/٢) ، والأصول (١١٢/١ ، ١١٤) ، والإيضاح العضدي (ص ١٢٢) ، والمفصل (ص ٣٧٦) ، وشرحه (١٣٠/٧) ، وشرح الوافية (ص ٣٧٥) ، وشرح الجمل (٦٠٠/١) ، وشرح التسهيل (٩/٣) .

(٥) تكملة من (ن ، ط ، س) .

(٦) ((منكرًا)) سقطت من (ن ، ط) ، وهو الوجه .

(٧) من (س) ، وفي الآخر : ((قصد)) .

(٨) ينظر : الأصول (١١٣/١) ، والمقتصد (٣٦٤/١) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٣١/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٩٩/٢) .

(٩) يُنْظَرُ : الكتاب الركني (ل/١٠١) .

إنسان، ونَعَمَ الإنسانُ بشرٌ^(١).

والأفصحُ : أنْ تُثَنَّى النكرةُ المنصوبةُ وتُجْمَعُ على وَفْقِ المخصوصِ ، نحو : نَعَمَ رجلينِ الزيدانِ ، ونَعَمَ رجالًا الزيدونَ . إذا أُريدَ : نَعَمَ الزيدانِ . أو الزيدونَ إذا فَصَّلُوا الجنسَ رجلينِ رجلينِ^(٢) ، وجماعةً [جماعةً]^(٣) .

وقد يُسْتَعْنَى عن التَّمْيِيزِ إذا عَلِمَ جنسُ الضَّميرِ ؛ كقوله عليه السَّلامُ : (مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعِمَتْ)^(٤) أي : فَبِالسُّنَّةِ أَخَذَ ، وَنَعَمَ السُّنَّةُ [سُنَّةٌ]^(٥) ذَلِكَ الوضوءُ^(٦) .
قال الزمخشري^(٧) والحاجبي^(٨) أو بـ (ما) بمعنى : (شيئاً) ، والمُضْمَرُ يكونُ راجعاً إلى

(١) ((ويجب أن ... الإنسان بشرًا)) سقط من (ط ، س) .

ينظر : الكتاب (١٧٧/٢) ، والمقتضب (١٤٧/٢) ، والأصول (١١٣/١) ، وشرح الجمل (٦٠٢/١ ، ٦٠٣) ، والمقرب (٦٧/١) ، والارتشاف (٢٠٥٥/٤) .

(٢) ((رجلين)) سقطت من (ط) .

(٣) تكملة من (س) .

ينظر : معاني القرآن (٢٦٨/١) ، وشرح المفصل (١٣٧/٧) ، وشرح الجمل (٦٠٦/١) ، وشرح عمدة الحافظ (٧٨١) ، وشرح الرضي (١١١٦/٢) .

(٤) ينظر : سنن الترمذي (١٣١ ، حديث : ٤٩٧) ، وسنن النسائي (٢٦٨/٢) ، حديث : ١٦٩٦ .

(٥) تكملة من (ط ، س) .

(٦) ينظر : شرح الجمل (٦٠٢/١) ، وشرح الكافية الشافية (١١٠٦/٢) ، وشرح التسهيل (١٤/٣) ، وشرح عمدة الحافظ (ص ٧٨٥) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٣٥) .

(٧) المفصل (ص ٣٦٩) ، وينظر : شرح المفصل (١٣٤/٧) .

(٨) شرح المقدمة الكافية (٩٣١/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٠١/٢) .

فَرَدِ ذَهْنِيَّ يَكُونُ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : [2 3 4 5 6 Z
(البقرة: ٢٧١) . وهذه جملة محتاجة إلى البسط .

فأقول : قولهم : نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، ظاهرُهُ لَمَدَحٍ مُطْلَقٍ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ خَصْلَةٍ مَعِينَةٍ ؛
لَكِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ شَامِلٌ لْجَمِيعِ خَصَالِ / الْكَمَالِ . وَالْمَخْصُوصُ مُحَمَّدٌ بِجَمِيعِ خَصَالِ
[٢١٠/أ] الْحَمْدِ مَا يُمْكِنُ لَهُ عَكْسُ قَوْلِهِمْ : مَا كَانَ زَيْدٌ إِلَّا عَالِمًا . إِذْ لَوْ أُرِيدَ مَدْحُهُ^(١) بِخَصْلَةٍ غَيْرِ
مَعِينَةٍ لَمْ تُفَدْ ، وَإِنْ أُرِيدَ بِمَعِينَةٍ مِنَ الْعِلْمِ وَالضَّرْبِ يَلْزَمُ التَّحْكُمُ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ لَا يُشْعِرُ بِهَا
أَصْلًا ، وَلَكَانَ ذِكْرُهَا أَبْلَغَ ، فَيَقَالُ : زَيْدٌ عَلِيمٌ ، زَيْدٌ ضَرَّابٌ .

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَخْصُوصُ مَعْرِفَةً أَوْ^(٢) مُحْتَصًا ؛ لِأَنَّ الْعِنَايَةَ بِهِ^(٣) لِحَصُولِ
الْكَمَالِ الْمَحْمُودَةِ ، أَوِ الْمَذْمُومَةِ لَهُ ؛ فَلَا يَلِيقُ بِهِ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً مُحْضًا ، وَأَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ
مَعْلُومًا بِاعْتِبَارِ الذَّهْنِ ؛ إِشْعَارًا بِأَنَّهُ ذُو قَدَرٍ يَنْبَغِي أَلَّا يَخْلُوَ ذَهْنُ أَحَدٍ عَنْهُ . وَأَنْ يَكُونَ
مَعْرِفَةً مِنْ وَجْهِ ؛ إِمَّا لِأَنَّ مَا هُوَ مَعْلُومٌ فِي الذَّهْنِ مَعْرِفَةٌ ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ كَالرَّاجِعِ إِلَى الْمَخْصُوصِ
إِذَا جُعِلَ مَبْتَدَأً ؛ فَيَكُونُ كَذِكْرِهِ ثَانِيًا ، وَالْمَذْكُورُ ثَانِيًا مَعْرِفَةٌ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : [أَرْسَلْنَا ©
فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۖ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ Z (المزمل: ١٥-١٦) .

وَأَنْ يَكُونَ مَبْهَمًا مِنْ وَجْهِ ؛ أَيْ : بِاعْتِبَارِ الْخَارِجِ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ مَعْنًى خَارِجِيًّا يَتِمُّ
الْمَقْصُودُ بِهِ ، فَلَا يَكُونُ الْمَقْصُودُ مَفِيدًا فَيُلْغَوْا ذِكْرَهُ ، وَأَنْ يَكُونَ وَاحِدًا مِنْهَا ، فَلَا يَكُونُ

(١) ((مدحه)) في موضعها بياض في (ط) .

(٢) من (ط) ، وفي الآخر : ((ومختصًا)) .

(٣) ((به)) سقط من (س) ، ينظر : شرح التسهيل (١٨/٣) .

عَلَمًا؛ لَأَنَّ الْعَلَمَ لَا يَكُونُ مَبْهَمًا^(١) وَلَا ذَهْنِيًّا إِلَّا عِلْمُ الْجِنْسِ ؛ كَأَسَامَةِ^(٢) .

وَاسْتُغْنِيَ عَنْهُ بِاسْمِ الْجِنْسِ ؛ إِذْ هُوَ الْأَصْلُ ، وَاسْمُ الْإِشَارَةِ مِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ لَمْ يُطْلَبْ حَتَّى يَكُونَ ذَهْنِيًّا ، وَالْحَقِيقَةُ الَّتِي يُشَارَ بِهَ^(٣) إِلَيْهَا اسْمُ الْجِنْسِ ، فَيَسْتَغْنِي بِهِ عَنْهُ .
وَأَمَّا الْمَوْصُولُ فَيَقَعُ فَاعِلًا ؛ كَالْمَعْرِفِ بِاللَّامِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِبْهَامِ ، نَحْوُ : نَعَمْ الَّذِي يَقُومُ زَيْدٌ ، وَنَعَمْ مَنْ يَقُومُ زَيْدٌ^(٤) . كَقَوْلِهِ^(٥) :

وَكَيْفَ أَرْهَبُ أَمْرًا أَوْ أُرَاعُ بِهِ وَقَدْ زَكَتُ إِلَى بَشَرِ بْنِ مَرْوَانَ

وَنَعَمْ مَزَكَا مَنْ ضَاقتْ مَذَاهِبُهُ وَنَعَمْ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ

زَكَتُ إِلَيْهِ ، أَيْ : جَاءَتْ^(٦) . ف(مَنْ) فِي الْبَيْتِ فَاعِلٌ^(٧) . وَقَالَ الْفَارِسِيُّ : ((تَمَيِّزُ))^(٨) .

(١) في ن : ((منهما)) ، وفي الهامش الأيمن ((أي من المعرفة باللام والمضاف إلى المعرفة به)) .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٩٨/٢) .

(٣) ((به)) سقط من (س) .

(٤) ينظر : معاني القرآن (٥٧/١) ، والمقتضب (١٤١/٢) ، والأصول (١١٣/١) ، وشرح الجمل (٦٠١/١) ،

، والإيضاح في شرح المفصل (٩٩/٢) ، وشرح التسهيل (١١/٣) .

(٥) البيت من البسيط ، لم أقف له على نسبة .

ينظر : كتاب الشعر (ص ٣٨٠) ، وشرح الجمل (٦١٠/١) ، وشرح التسهيل (١١/٣) ، وشرح الكافية الشافية

(١١٠٩/٢) ، وشرح عمدة الحفاظ (٧٩٠) ، وشرح الرضي (١١٢٥/٢) ، والمغني (٢٠٦/٤) ،

والمقاصد النحوية (٤٥٤/١) ، والخزانة (٤١٠/٩) .

(٦) ينظر : اللسان (زكاً ٩٠/١) ، والقاموس المحيط (٥٣) ، وتاج العروس (٢٥٨/١) .

(٧) ينظر : شرح التسهيل (١١/٣) ، وشرح الكافية الشافية (١١١٠/٢) .

(٨) كتاب الشعر (٣٨١/٢) ، وينظر : شرح الجمل (٦٠٢/١) ، وشرح التسهيل (١١/٣) .

قَالَ الْمَالِكِيُّ : «هُوَ فَاسِدٌ ، وَكَذَا جَعُلُ (مَا) تَمْيِيزًا [لِأَنَّ التَّمْيِيزَ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً صَالِحَةً لِلْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَلِأَنَّ (مَا) إِذَا كَانَتْ مُوصُوفَةً لَا تَكُونُ تَمْيِيزًا]»^(١) ، فَكَذَا إِذَا لَمْ تَكُنْ مُوصُوفَةً»^(٢) .

تَنْبِيْهٌ : حَذَفَ اللَّامَ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ^(٣) :

فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرِّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانًا

لِدَلَالَةِ اللَّامِ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، فَلَا يَرُدُّ نَقْضًا^(٤) .

وَلَيْسَ اللَّامُ فِي : نِعْمَ الرَّجُلُ لِلْعُمُومِ ؛ أَيْ : لِجَمِيعِ الْجِنْسِ . وَهُوَ مُدْرَكٌ بِالْبَدِيْهِةِ ، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ وَاحِدٌ مِنَ الْجِنْسِ لَا الْجِنْسُ بِأَسْرِهِ ، وَلِأَنَّهُ لَا يُفَسِّرُ الْعَامُّ بِوَاحِدٍ ، وَلِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَلَّا يُثَنَّى وَلَا يُجْمَعُ ؛ لِأَنَّهُ شَأْنٌ مَا يُقْصَدُ بِهِ الْعُمُومُ . وَقَدْ فُسِّرَ بِالْوَاحِدِ ، وَثَنَّى ، وَجُمِعَ ؛ نَحْوُ : نِعْمَ الرَّجُلَانِ الزَّيْدَانِ ، وَنِعْمَ الرَّجَالُ الزَّيْدُونَ^(٥) .

وَلَمْ يَصْرَحْ الزَّمْخَشَرِيُّ أَنَّ اللَّامَ فِي : نِعْمَ الرَّجُلُ لِلْعُمُومِ ؛ مِثْلُ : أَهْلَكَ النَّاسَ

(١) تكملة من (ط ، س) .

(٢) شرح التسهيل (١١/٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (٧٩١) .

(٣) البيت من البسيط ، ينسب لحسان بن ثابت رضي الله عنه ، ولم أجده في ديوانه ، وينسب لكثير بن عبد الله النهشلي المعروف بابن الغريرة ، ولأوس بن مغراء .

ينظر : الإيضاح العضدي (١٢٦) ، والمسائل البصريات (١/٦٤٠) ، وشرح شواهد الإيضاح (١٠٠) ، وشرح المفصل (٧/١٣١) ، وشرح الجمل (١/٦٠١) ، والمقاصد النحوية (٤/١٥١٦) ، والخزانة (٩/٤١٥) .

(٤) ينظر : المسائل البصريات (١/٦٤٠) ، والمقتصد (١/٣٦٥) ، وشرح المفصل (٧/١٣٢) ، وشرح الرضي (٢/١١٢٥) .

(٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/٩٨) .

الدينار^(١) . فقول شارحي كتابه^(٢) : إنَّها للعموم مع ما يرد عليه . عجيب^(٣) .

فإن قيل : إذا جعل المخصوص مبتدأ ، وما تقدّمه خبره لا بدّ له من عائِد ، أو ما يقوم مقامه ، فينبغي أن يكون الرّجل للجنس ؛ ليشمل (زيداً) ، فيكون كالعائد ؛ كقوله^(٤) :

وَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنْ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

فالقِتَالُ : مبتدأ خبره ما بعده المشتمل له للنفي ، واستغنى لشموله إيّاه عن الضمير^(٥) إذا لم يكن اللّام للعموم ؛ لأنّه إذا جعلت لواحد ذهني ، وهو يغيّر المخصوص ؛ لأنّه ليس ذهنيّاً ، فلا يصلح لأن يقوم مقام العائد ؛ لمغايرتهما .

أجيب^(٦) : إذا قصد به معقول ذهني كان كاسم عام في المعنى من حيث أنّه يطابق كلّ فرد خارجي ، فالمطابقة كالاستغراق ، كما أنّ الحقيقة الذهنية صالحة لكل فرد خارجي ،

(١) المفصل (٤٦٣) ، وينظر : المقتضب (١٣٨/٤) ، والأصول (١٥٠/١) ، والإنصاف (٥٢٢/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٠١/٢) .

(٢) ينظر : شرح المفصل (١٣٠/٧) ، (١٩/٩) .

(٣) في شرح الوافية ((لا يستقيم أن يكون للعموم كما يقوله كثير من النحويين ، وهو من غلطهم الواضح)) (ص ٣٧٥) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه (ص ٤٥) ، وينظر : المقتضب (٦٩/٢) ، والإيضاح العضدي (ص ١٢٧) ، وأملّي ابن الشجري (٣/٢) ، وأسرار العربية (ص ١٠٦) ، والتخمين (٣١٨/٣) ، وشرح المفصل (١٣٤/٧) ، والخزانة (٤٥٢/١) .

(٥) ينظر : شرح المفصل (١٣٤/٧) .

(٦) ينظر : شرح الرضي (١١١٢/٢) .

فيصلح لأن يُجعل راجعاً له ؛ لأنَّ كلَّ فردٍ خارجيٍ مندرجٌ تحتَه في المعنى .

وقال المالكيُّ : يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ (ما) ^(١) تمييزاً في هذا الباب ، وكذا : مثل ، وغيرُ ، وأيّ ، وأَفْعَلُ مِنْ كَذَا ، وكلُّ ما لا يصلحُ دخولُ اللَّامِ فيه ؛ لأنَّه خَلَفَ عَنْ فاعِلٍ مَعْرَفٍ بِاللَّامِ ، فَاشْتَرَطَ صَلَاحِيَّتَهُ لَهُ ^(٢) ، ولأنَّ (ما) مساويةٌ لِلْمُضْمَرِ في الإبهامِ فلا يُمَيِّزُهُ ؛ لأنَّ التَّمْيِيزَ لِبَيَانِ جِنْسِ الْمُمَيِّزِ عَنْهُ . وقال : هي فاعِلٌ (نعم) ^(٣) .

وَيُعْلَمُ مِنْهُ : خَطَأُ الْفَارِسِيِّ ^(٤) ، وَالزَّخَشَرِيِّ ^(٥) ، في إعراب قوله تعالى : [2 3

4 5 6 Z (البقرة: ٢٧١) ونحوه ، وهو : أَنَّ الفاعِلَ مضمَرٌ ، و(ما) تمييزٌ ^(٦) ؛ لأنَّ (ما) اسمٌ تامٌّ معرفةٌ بغيرِ صلةٍ ، مُكَنَّى به عَنْ ذِي اللَّامِ الجَنَسِيَّةِ ؛ فمعنى الآية : فَنِعَمَ الشَّيْءُ إِبْدَاؤُهَا . فَحُذِفَ المضافُ وأُقيِمَ المضافُ إليه مُقَامَهُ ^(٧) . ولذا قَالَ الجَرْمِيُّ ^(٨) : قَالَ

(١) ((ما)) سقطت من (ط) .

(٢) شرح التسهيل (١٣/٣) ، وشرح عمدة الحافظ (٧٨٢) ، وينظر : معاني القرآن (٥٧/١) ، والارتشاف (٢٠٤٩/٤) .

(٣) شرح عمدة الحافظ (٧٨٥) ، وشرح التسهيل (١٣/٣) .

(٤) كتاب الشعر (٣٨١/٢) ، والمسائل الشيرازيات (٤٨٧/٢) ، والمسائل البغداديات (ص٢٩٩) .

(٥) المفصل (ص٣٧٧) ، وينظر : التخمير (٣١٦/٣) .

(٦) ينظر : شرح المفصل (١٣٤/٧) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٠٠/٢) ، وشرح الجمل (٦٠١/١) ، وشرح عمدة الحافظ (ص٧٨٢) ، وشرح الرضي (١١٢٣/٢) ، وشرح ابن الناظم (ص٣٣٦) .

(٧) ينظر : شرح الجمل (٦٠١/١) ، وشرح التسهيل (١٢/٣) ، وشرح ابن الناظم (ص٣٣٦) .

(٨) ينسب هذا القول إلى ابن خروف في شرح التسهيل (١٢/٣) ، وشرح الكافية الشافية (١١١٢/٢) ، وشرح عمدة الحافظ (ص٧٨٣) .

سيبويه^(١) : معنى دَقَّقْتُهُ دَقًّا نِعِمًّا^(٢) وَنِعِمًّا صَنَعْتَ : نِعَمَ الدَّقِّ ، وَنِعَمَ الشَّيْءِ شَيْءٌ صَنَعْتَ^(٣) ، فتقديرُ (مَا) بِالْدَّقِّ ، وَالشَّيْءِ ، لَا بِدَقِّ شَيْءٍ ؛ دَلِيلُ أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ تَامَّةٌ^(٤) .

وقال السِّيرافي : نظيره قَوْلُ الْعَرَبِ : إِنِّي مِمَّا أَنْ أَصْنَعَ^(٥) ، أَيِ : مِنَ الْأَمْرِ أَنْ أَصْنَعَ^(٦)(٧) كَذَا وَكَذَا ، ف(أَنْ أَصْنَعَ) أَيِ : صُنْعِي ، مُبْتَدَأٌ وَمِمَّا خَبَرُهُ ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ إِنِّي^(٨) .

وكذا قَالَ / الْكَسَائِيُّ : مَعْنَى نِعِمًّا صَنَعْتَ : نِعَمَ الشَّيْءِ مَا صَنَعْتَ ف(مَا) الموجودةُ فاعِلٌ ، وَالْمَقْدَرَةُ مُبْتَدَأٌ ، وَهَذَا عَيْنُ مَا تُقَالُ [عَنْ] سيبويه^(٩) .

(١) ليست هذه العبارة في الكتاب ، وفيه : ((ونظير جعلهم (ما) وحدها اسمًا قول العرب : إني مما أن أصنع ، أي : من الأمر أن أصنع ، فجعل (ما) وحدها اسمًا ، ومثل ذلك : غسلته غسلًا نِعِمًّا ، أي : نعم الغسل)) (٧٣/١) .

(٢) في (ن) : ((ناعمًا)) .

(٣) ينظر : المقتضب (١٧٥/٤) ، والمسائل الشيرازيات (٤٩٠/٢) ، وشرح الكافية الشافية (١١١٢/٢) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٨٣) ، والارتشاف (٢٠٤٤/٤) .

(٤) ينظر : شرح التسهيل (١٢/٣) ، وشرح الرضي (١١٢١/٢) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٣٦) ، وتمهيد القواعد (٢٥٤٠/٥) .

(٥) ((إني مما أن أصنع)) سقط من (ط) .

(٦) شرح السيرافي (٧٦/٣) ، وينظر : الكتاب (٧٣/١) ، والمسائل الشيرازيات (٤٩٠/٢) ، وشرح التسهيل (١٢/٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٨٣) .

(٧) ((أي : من الأمر أن أصنع)) سقط من (س) .

(٨) ينظر : شرح السيرافي (٧٢/٣) ، وشرح الكافية الشافية (١١١٢/٢) ، وشرح التسهيل (١٢/٣) .

(٩) تكملة من (ط ، س) .

وأيضاً يَدُلُّ على تعريفه جَوَازُ الاقتصارِ عليه نحو : عَسَلْتُهُ عَسَلًا نَعِمًا^(٢) ، فيكونُ كقولهِ تعالى : [8 9 Z (ص: ٤٤) ، و [فَنَعَمَ الْمَهْدُونَ Z (الذاريات: ٤٨) .

ثُمَّ قَالَ - أي : المَالِكِيُّ - : ((وهذه تَوَجِّهَاتٌ أُعِنْتُ عَلَيْهَا وَلَمْ أُسَبِّقْ إِلَيْهَا))^(٣) . ثُمَّ كَلَامُهُ .

وأنا أورد عليه : أَنَّ (ما) بمعنى : شيء - ثابتٌ ؛ إذ (ما) في : ما أحسنه ، بمعنى : (شيء) عندَ البصريين ، وفي محلِّ النزاعِ محتملةٌ . فلا تُجْعَلُ معرفةٌ مِنْ غيرِ دليلٍ ، معَ أَنَّهُمْ نَصَّوا على أَنَّ المعارفَ لم تتعدَّ المذكوراتِ . و(ما) بمعنى : الشيء ليست بواحدةٍ منها . والتمييزُ يُشْتَرَطُ فيه أَنْ يَرْفَعَ الإبهامَ ، لا أَنْ يُدْخَلَ فيه مَا في اسمِ الجنسِ الفاعلِ ، وليسَ هو خلفاً عنه ، و(ما) ليسَ مساوياً^(٤) للمضميرِ ؛ لأنَّ المرادَ به : شيءٌ له عِظَمٌ ، كما ذَكَرَ ابنُ يعيش في (ما أحسنه)^(٥) .

وإِنْ سُلِّمَ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ قَوْلُ سَيُويهِ ، فهو بيانُ المخصوصِ المحذوفِ^(٦) ؛ إذ تقديرُهُ : دَقَّقْتُهُ دَقًّا نَعِمًا^(٧) ، وَنَعِمًا صَنَعْتَ ، نَعِمَ مَا الدَّقُّ وَنَعِمًا^(٨) الشَّيْءُ شَيْءٌ صَنَعْتَ . والمخصوصُ

É =

(١) ينظر : شرح عمدة الحفاظ (٧٨٣ ، ٧٨٤) ، وشرح التسهيل (٩/٣) ، وشرح الرضي (١١٢١/٢) .

(٢) ينظر : الكتاب (٧٣/١) ، وشرح الكافية الشافية (١١١٣/٢) ، وشرح التسهيل (١٣/٣) .

(٣) ينظر : شرح التسهيل (١٤/٣) .

(٤) في (ط) : ((مشابهًا)) .

(٥) ينظر : شرح المفصل (١٤٢/٧) .

(٦) في (س) : ((محذوف)) ، وهو خطأ .

(٧) في (ن) : ((ناعمًا)) .

(٨) في (ن) : ((ونعم)) .

يكون معرفةً أو نكرةً^(١) مختصةً^(٢) ، وإنَّما لم يذكر سيويهُ (ما) لأنَّه معلومٌ. ومرادُه بتبيين
 المخصوص المحذوف . و(شيءٌ) هو المخصوص ، و(صنعت) صفتُه^(٣). وحذفُ
 المخصوص الموصوفِ بنكرةٍ ، أو بفعلٍ وفاعلٍ جائزٌ ؛ للعلم به ؛ كقوله تعالى: [إِنَّ اللَّهَ نِعَمًا
 يَعْظُمُ بِهِ] (النساء: ٥٨) تقديره : نَعَمَ شَيْئًا شَيْءٌ يَعْظُمُ بِهِ^(٤) ^(٥) ، وكقوله: [، -
 . / 0 Z (النساء: ٤٦) تقديره : قومٌ يحرفون .

وكذا ما ذكره الكسائيُّ دَلَّ على أَنَّ الشَّيْءَ هو المرجوعُ^(٦) إليه لمستترِ نَعَمًا و(ما) تمييزٌ ،
 والمخصوص محذوفٌ ، وهو ثابتٌ ؛ إذ لو كان مرادُه ما ذَكَرَ المالكيُّ يلزمُ حذفُ الموصولِ
 وإبقاءُ صلته ، ولم يوجد نظيرُه .

وقول السيرافي: إِنِّي مِمَّا أَنْ أَصْنَعُ^(٧) . إِنَّ صَحَّ عَنِ الْعَرَبِ فـ(ما) فيه موصولةٌ،
 ومعناه وتقديره: إِنِّي مِنَ الْأَمْرِ الَّذِي هُوَ صُنْعِي . وحذفَ صدرَ صلته . وهو كثير^(٨) .

(١) من (س) ، وفي الآخر : ((يكون)).

(٢) ينظر : شرح التسهيل (١٨/٣) .

(٣) في (ط) : ((صنعته)).

(٤) ينظر : شرح التسهيل (١٣/٣) ، وشرح الرضي (١١٢١/٢) .

(٥) ((تقديره : نعم شيئًا شيء يعظم به)) سقط من (ط) .

(٦) من (ن ، ط ، س) ، وفي الأصل : ((المرجوح)).

(٧) شرح السيرافي (٧٦/٣) ، وينظر : الكتاب (٧٣/١) .

(٨) ينظر : شرح عمدة الحفاظ (ص ٧٨٣) .

وكما جاز الاقتصار على الفاعل المعرّف جاز على التمييز النكرة ؛ كقوله^(١) :

تَقُولُ عَرِسِي وَهِيَ لِي فِي عَوْمَرَةٍ بَسَّ امْرَأً وَإِنِّي بَسَّ الْمَرَّةَ

ويجوز حذفه إذا عَلِمَ ؛ فالإقتصار عليه أولى^(٢) ؛ كقوله ۲ : (مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعِمَتْ)^(٣) أَي : فَبِالسَّنَةِ ، وَنَعِمَتْ السَّنَةُ سُنَّةَ الْوُضُوءِ^(٤) .

تنبيه : إذا ثَبَتَ جَوَازُ حَذْفِهِ حُمِلَ عَلَيْهِ مَا أَوْهَمَ ظَاهِرُهُ أَنَّ فَاعِلَهُ عَلَّمَ أَوْ مَضَافٌ إِلَى الْعَلَمِ ؛ كَقَوْلِ أَحَدٍ مِنَ الْعِبَادِلَةِ : بَسَّ عَبْدُ اللَّهِ أَنَا إِنْ كَانَ كَذًّا^(٥) . وكقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (نَعَمْ عَبْدُ اللَّهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ)^(٦) ، فَيَكُونُ (نَعَمْ) مُسْنَدًا إِلَى مُسْتَتِرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ مَخْصُوصًا ، وَمَا بَعْدَهُ بَدَلٌ مِنْهُ^(٧) .

(١) البيتان من الرجز ، لم أقف لهما على نسبة .

ينظر : شرح عمدة الحفاظ (ص ٧٨٥) ، وشرح التسهيل (١٣/٣) ، وشرح ابن عقيل (١٥٢/٢) ، والمقاصد النحوية (١٥٢٦/٤) ، وشرح الأشموني (٦٠/٣) .

(٢) ينظر : شرح الجمل (٦٠٢/١) ، وشرح عمدة الحفاظ (٧٨٤) ، وشرح التسهيل (١٤/٣) .

(٣) سبق تخريجه (ص ٦٢٣) .

(٤) ينظر : شرح الجمل (٦٠٢/١) ، وشرح التسهيل (١٤/٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٨٥) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٣٥) .

(٥) ينظر : المعجم الكبير للطبراني (١١٧/٦) ، وانظر : شرح التسهيل (١٤/٣) ، وتوضيح المقاصد (٩٠٧/٣) ، وشرح الأشموني (٥٣/٣) .

(٦) ينظر : سنن الترمذي (ص ٨٦٦ ، حديث : ٣٨٤٦) ، وصحيح الجامع الصغير (١١٤٧) ، حديث : ٦٧٧٦ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل (١٤/٣) .

قَالَ الْحَاجِبِيُّ^(١) ، وَالْفَارِسِيُّ^(٢) ، وَكَثِيرٌ^(٣) : إِذَا جَاءَ بَعْدَ (نَعْمًا) أَوْ (بُئْسًا) جُمْلَةٌ ؛
 كَقَوْلِهِ تَعَالَى : [= > ? Z (البقرة: ٩٠) يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ فَاعِلُهُ مَضْمُرًا مُمِيزًا بِ(مَا)
 ، وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ بَعْدَهُ صِفَةً لَهُ . وَالْمَخْصُوصُ إِذَا مَحْذُوفٌ ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : [j
 Z r q p | n m l k (البقرة: ١٠٢) أَي : ذَلِكَ الْفِعْلُ .
 وَإِذَا مَذْكُورٌ ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : [= > ? @ A
 Z B (البقرة: ٩٠)^(٤) .

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (مَا) فِيهِ بِمَعْنَى الَّذِي ؛ فَيَكُونُ فَاعِلًا ، وَالْجُمْلَةُ صِلَةً لَهُ ،
 وَالْمَخْصُوصُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ مِنَ الْحَذْفِ وَالذِّكْرِ^(٥) .

حَاصِلُهُ : (مَا) فِي : [j k l m n p | q
 Z r (البقرة: ١٠٢) وَنَعْمًا صَنَعْتَ - مَعْرِفَةٌ تَامَّةٌ ، فَاعِلٌ عِنْدَ الْمَالِكِيِّ . وَالْمَخْصُوصُ
 مَحْذُوفٌ ؛ أَي : نَعَمْ الشَّيْءُ شَيْءٌ صَنَعْتَ^(٦) . وَعِنْدَ الْفَارِسِيِّ^(٧) ، وَالْحَاجِبِيِّ^(٨) نَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ^(٩)

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٩٣١/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٩٩/٢ ، ١٠١) .

(٢) ينظر : المسائل الشيرازيات (٤٨٧/٢) .

(٣) ينظر : التخمير (٣١٧/٣) .

(٤) ينظر : معاني القرآن (٥٦/١) ، وشرح الرضي (١١٢٣/٢) .

(٥) ينظر : التخمير (٣١٧/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٩٩/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٣١/٣) ،
 وشرح الرضي (١١٢٠/٢) .

(٦) ينظر : شرح التسهيل (٩/٣) ، والارتشاف (٢٠٤٤/٤) .

(٧) ينظر : المسائل الشيرازيات (٤٨٧/٢) ، والبغداديات (ص ٢٩٩) .

بالجملة، أو فاعلٌ ، أو موصولةٌ بها ، والمخصوصُ محذوفٌ^(٣) .

وَعَلَى مَا قُلْتَهُ^(٤) نَكْرَةً ، والمخصوصُ محذوفٌ ، أو^(٥) موصوفٌ بِهَا ؛ فتقدير :

[= > ? Z (البقرة: ٩٠) بِئْسَ شَيْئًا شِئْتُ اشْتَرَوْا بِهِ^(٦) .

تنبيه : إِذَا جَاءَ الْفَاعِلُ عَلَى غَيْرِ مَا ذُكِرَ ؛ كَمَا إِذَا كَانَ ضَمِيرًا بَارِزًا ، أو نَكْرَةً ، وَإِنْ

كَانَ مَضَافًا فَشَادُ^(٧) [نحو]^(٨) : مَرَرْتُ بِقَوْمٍ نَعْمُوا رَجَالًا . وكقوله^(٩)^(١٠) :

بِئْسَ قَرِينًا يَفْنِ هَالِكٌ أُمُّ عُبَيْدٍ وَأَبُو مَالِكٍ

É =

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٩٩/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٣١/٣) .

(٢) في (ط) : ((موصولة)) .

(٣) ينظر : شرح التسهيل (٩/٣) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٣٦) ، وشرح الرضي (١١٢٠/٢) ، والارتشاف (٢٠٤٥/٤) .

(٤) في (س) : ((ما قلت)) .

(٥) ((أو)) سقطت من (س) .

(٦) ينظر : الإبانة في تفسير ماءات القرآن (ص ٥٥) .

(٧) ينظر : شرح الجمل (٦٠٠/١) .

(٨) تكملة من (س) .

(٩) في (ط) : ((لقوله)) .

(١٠) البيت من السريع ، لم أقف له على نسبة .

ينظر : أمالي القالي (١٨٣/٢) ، وشرح الجمل (٦٠١/١) ، وشرح التسهيل (١٠/٣) ، وشرح الكافية الشافية (١١٠٨/٢) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٨٩) ، والجمع (٣٦/٥) ، والدرر (٢٧٧/٢) .

مسألة: أجاز المبرد^(١) الجمع بين الفاعل الظاهر والتميز . واختاره الزمخشري^(٢) ،
والمالكي^(٣) ، وقالوا : فائدته التأكيد في البيان^(٤) . والتصريح لا يمنع التأكيد ، وقد جاء
كقوله^(٥) :

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَيْبِكَ فِينَا فَنَعَمَ الزَّادُ زَادُ أَيْبِكَ زَادًا

ومثله : قوله عز وجل : [ذَرَعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا Z (الحاقة: ٣٢) وكقوله تعالى :

l k j [Z { z y x w v u t [(التوبة: ٣٦)
Z p o n m (الأعراف: ١٤٢) ، وكقول أبي طالب^(٦) :

-
- (١) المقتضب (١٤٨/٢) ، وينظر : الأصول (١١٧/١) ، وعلل النحو (ص ٢٩٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٨٦) ، وشرح الكافية الشافية (١١٠٦/٢) ، وشرح الرضي (١١١٨/٢) .
- (٢) المفصل (ص ٣٧٦) ، وشرحه (١٣٢/٧) .
- (٣) شرح التسهيل (١٥/٣) ، وشرح الكافية الشافية (١١٠٦/٢) .
- (٤) شرح المفصل (١٣٢/٧) ، وشرح التسهيل (١٥/٣) ، وشرح الكافية الشافية (١١٠٧/٢) ، وينظر : علل النحو (ص ٢٩٣) ، والتبصرة والتذكرة (٢٧٦/١) ، والتخمير (٣١٦/٣) ، وشرح الرضي (١١١٨/٢) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٣٦) .
- (٥) البيت من الوافر ، وهو لجريز في شرح ديوانه : (ص ١٣٥) .
- وينظر : المقتضب (١٤٨/٢) ، والإيضاح العضدي (ص ١٢٩) ، والخصائص (٨٣/١) ، والمفصل (ص ٣٧٦) ، وشرحه (١٣٢/٧) ، وشرح الجمل (٦٠٦/١) ، وشرح التسهيل (١٥/٣) .
- (٦) البيت من الكامل ، وهو لأبي طالب بن عبد المطلب في ديوانه (ص ٨٧) ، وشرحه (ص ١٧٧) . وينظر : شرح التسهيل (١٥/٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٨٨) ، وشرح الكافية الشافية (١١٠٧/٢) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٣٦) ، والخزنة (٣٩٧/٩) .

وَلَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ / مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا [٢١١/١]

وَمَنْعَهُ سَيِّئِيهِ^(١) ، واختارَ الحاجبيُّ ؛ لبعده^(٢) ؛ إذْ هُوَ مِثْلُ قَوْلِكَ : عِنْدِي^(٣) قَمَحٌ قَمَحًا . والتَّمْيِيزُ لرفعِ الإبهامِ ، لَا لِلتَّأَكِيدِ ، و(ذِرَاعًا) تَمْيِيزٌ عَمَّا لَا دَلَالَةَ عَلَيْهِ ، وَهُوَ (سَبْعُونَ) وَالذَّرَاعُ غَيْرُ الذَّرْعِ ، وَإِنَّمَا يُعْلَمُ (ذِرَاعًا) لَوْ لَمْ يَذْكُرْهُ مِنْ خَارِجٍ ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : [ذَرْعُهَا Z^(٤) . وَمَا نَحْنُ فِيهِ ، وَهُوَ : نِعَمَ الرَّجُلِ رَجُلًا - لَيْسَ كَذًا^(٥) . وَكَذَا الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : [{ Z ، وَ [p Z .

و (زَادًا) فِي الْبَيْتِ ، كَانَ مَفْعُولًا لـ (تَزَوَّدَ) تَقْدِيرُهُ : تَزَوَّدَ زَادًا مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا . لَكِنَّهُ لَمَّا قَدَّمَ صِفَتَهُ عَلَيْهِ نَصَبَهُ عَلَى الْحَالِ ، أَوْ مَصْدَرٍ مُؤَكَّدٍ حُذِفَ زَوَائِدُهُ ، وَ(دِينًا) بَدَلُ حُذِفَ مِنْهُ وَصَفُهُ ؛ لِدَلَالَةِ مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ^(٦) .

قال : (وَهُوَ مُبْتَدَأٌ)^(٧) إِلَى آخِرِهِ .

أقول : فِي إِعْرَابِ الْمَخْصُوصِ بِالْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ وَجِهَانِ :

(١) الْكِتَابُ (١٧٨/٢) ، وَيَنْظُرُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ (١٣٢/٧) ، وَشَرْحُ الْجُمْلِ (٦٠٦/١) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (١٥/٣) ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ (١١١٩/٢) .

(٢) فِي (س) : ((فَبَعْدَهُ)) ، وَهُوَ خَطَأٌ .

(٣) ((عِنْدِي)) سَقَطَتْ مِنْ (ط) .

(٤) ((ذِرْعُهَا)) سَقَطَتْ مِنْ (س) .

(٥) الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (١٠٠/٢) ، وَيَنْظُرُ : الْخُصَائِصُ (٨٣/١) ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ (١٣٢/٧) ، وَالْإِرْتِشَافُ (٢٠٥٠/٤) .

(٦) يَنْظُرُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ (١٣٣/٧) ، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (١٠٠/٢) ، وَشَرْحُ الْجُمْلِ (٦٠٦/١) .

(٧) الْكَافِيَةُ فِي النُّحُو (ص ٢١٣) .

الأول : أن يكون مبتدأ ما قبله خبره . فكان أصله : زيدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ ^(١) ، فَاسْتَغْنَى
عَنِ الْعَائِدِ بِجُزْءِ الْخَبَرِ الَّذِي هُوَ الْمُبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى ^(٢) ، كَمَا مَرَّ .

وَكَلَامُ الْحَاجِبِيِّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ^(٣) ، وَالْمَفْصَّلِ ^(٤) مُشْعِرٌ أَنَّ الرَّجُلَ لَزِيدٍ الْمَذْكُورِ عَائِدٌ
عَلَيْهِ ، اسْتُعْمِلَ تَارَةً مُضْمَرًا ، وَتَارَةً مُظْهَرًا ؛ فَلَا تَكُونُ اللَّامُ لِلْعَمُومِ كَمَا مَرَّ ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ ^(٥) :

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ نَعَصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا

إِذَا الْأَصْلُ أَنْ يَقُولَ يَسْبِقُهُ ^(٦) شَيْءٌ ، وَإِنَّمَا أَعَادَ الظَّاهِرَ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ أَنَّهُ عَظِيمٌ
وَالظَّاهِرُ أَبْلَغُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ . ثُمَّ أُخِرَ (زيدٌ) ؛ لِيَحْصَلَ الْإِبْهَامُ وَالتَّفْسِيرُ ، وَلِيُضْمِنَ (نِعَمَ)
الْإِنْشَاءَ ^(٧) .

(١) ينظر : المقتضب (١٤٠/٢) ، والأصول (١١٢/١) ، والجمل (ص ١٠٨) ، والبغداديات (ص ٢٩٩) ،
والمفصل (ص ٣٧٧) ، وشرح الوافية (ص ٣٧٥) .

(٢) ينظر : الإيضاح العضدي (ص ١٢٦) ، والمقتصد (٣٩٧/١) ، والتخمير (٣١٨/٣) ، وشرح المفصل
(١٣٤/٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٣٢/٣) ، وشرح التسهيل (١٦/٣) .

(٣) شرح المقدمة الكافية (٩٣٢/٣) .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل (٩٩/٢) .

(٥) البيت من الخفيف ، وهو لعدي بن زيد في ديوانه (ص ٦٥) ، وينسب لسواد بن عدي في الكتاب (٦٢/١) ،
وشرح أبياته لابن السيرا في (٢١٤/١) ، وانظر : الخصائص (٥٣/٣) ، وأمالى ابن الشجري (٦/٢) ،
وشرح المقدمة الكافية (٩٣٢/٣) ، والخزانة (٣٧٨/١) .

(٦) في (س) : ((تشبيه)) .

(٧) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٩٣٢/٣) .

لا يُقَالُ على كلام الْحَاجِبِيِّ : يَلْزَمُ أَلَّا يَكُونَ لِلذِّهْنِيِّ حَيْثَنَدٍ - وَالْحَاجِبِيُّ قَائِلٌ بِهِ - ؛
إِذْ بَعْدَ التَّقْدِيمِ يَكُونُ لِلذِّهْنِيِّ مَعَ بَقَاءِ الرِّبْطِ . وَيُحَقِّقُ هَذَا جَوَابَنَا لِسُؤَالِ الْكُوفِيِّينَ ؛ إِذْ لَوْ لَمْ
يَرْجِعْ (رَبُّهُ رَجُلًا) إِلَى مَذْكُورٍ يَجِبُ أَنْ يَوْصَفَ (رَجُلًا)^(١) .

والوجه^(٢) الثاني : أَنْ يَكُونَ خَبَرَ مَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ؛ كَأَنَّهُ لَمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُ فَاعِلٍ مُبْهَمٍ سُئِلَ
عَنْهُ ، فَأُجِيبَ بِأَنَّهُ هُوَ زَيْدٌ^(٣) ، ثُمَّ حُذِفَ لِلْعِلْمِ بِهِ ، ثُمَّ عَرَضَ لِهَذَا الْكَلَامِ مَعْنَى إِنْشَاءٍ مَدْحٍ
عَامٍ لـ (زَيْدٍ) فَصَارَ الْمَجْمُوعُ فِي حُكْمِ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ^(٤) ؛ لِقِيَامِ الْمَعْنَى الْعَارِضِ بِالْجَمِيعِ ،
فَالْجَمِيعُ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ كَلَامٌ^(٥) ، وَعَلَى الثَّانِي كَلَامَانِ جَارِيَانِ مَجْرَى كَلَامٍ وَاحِدٍ ؛ إِذْ لَا
يُذَكَّرُ أَحَدُهُمَا بَدُونِ الْآخَرِ^(٦) .

وَاخْتَارَ الْمَالِكِيُّ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ^(٧) وَقَالَ : (([هُوَ]^(٨) الْمُتَعَيَّنُ^(٩) لِلصَّحَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى
الثَّانِي أَنْ يُنْصَبَ (زَيْدٌ) إِذَا دَخَلَهُ (كَانَ) ، لَكِنْ لَا نَجِدُهُ إِلَّا مَرْفُوعًا ؛ نَحْوُ : نِعَمَ الرَّجُلُ كَانَ

(١) ينظر : المسائل البصريات (٦٩٤/١) ، وشرح الرضي (١١١٦/٢) .

(٢) من (ن) ، وفي الآخر : ((فالوجه)) ، تحريف .

(٣) ينظر : المقتضب (١٣٩/٢) ، والأصول (١١٢/١) ، والجمل (ص ١٠٨) ، والإيضاح العضدي
(ص ١٢٧) ، والمقتصد (٣٦٩/١) ، وشرح المفصل (١٣٥/٧) ، وشرح ابن النازم (ص ٣٣٧) .

(٤) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٩٣٣/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٠١/٢) .

(٥) ((معنى إنشاء ... الأول كلام)) سقط من (س) ؛ لانتقال النظر .

(٦) ينظر : شرح المفصل (١٣٥/٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٣٣/٣) .

(٧) شرح التسهيل (١٦/٣) .

(٨) تكملة من (ط ، س) .

(٩) في (س) : ((المعنى)) .

زيدٌ . وأنْ يقالَ إذا دَخَلَهُ (ظَنَنْتُ) : نِعَمَ الرَّجُلُ ظَنَنْتُهُ زَيْدًا . لكنْ لَمْ نَجِدْهُ إِلَّا نِعَمَ الرَّجُلِ
ظَنَنْتُ زَيْدٌ . وليجب إذا دَخَلَ (وَجَدَ) على نِعَمَ الرَّجُلَانِ أَنْتُمَا ، أنْ يقالَ: نِعَمَ الرَّجُلَانِ
وَجِدَا إِيَّاكُمَا . ولمْ يُسَمَّعْ إِلَّا : نِعَمَ الرَّجُلَانِ وَجِدْتُمَا . كقولِ زُهَيْرٍ^(١) :

يَمِينًا^(٢) لِنِعَمِ السَّيْدَانِ وَجِدْتُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمٍ

ولصَحَّ دخولُ (إِنَّ) فيه مِنْ غيرِ تقديمِهِ ، لكنْ يمتنعُ ذلكُ^(٣) .

والْحَاجِبِيُّ اختارَ الوجهَ الثاني^(٤) ، وهو مَذْهَبُ سَيَّوِيهِ^(٥) ؛ مستدلًّا بأنَّه ليسَ فيه ممَّا
هو على غيرِ القياسِ إِلَّا حَذْفُ المبتدأِ ، وهو كثيرٌ^(٦) .

أَمَّا في الوجهِ الأوَّلِ : فَإِنَّ فِيهِ تَقْدِيمَ الخبرِ الذي هو فعلُ المبتدأِ ، وخُلُوَّ الخبرِ الذي
هو جملةٌ عَنْ عَائِدٍ إلى المبتدأِ ، ووقوعُ الظاهرِ موقعَ المضمرِ ، وهو شاذٌّ . وبأنَّ الإبهامَ
والتفسيرَ على الوجهِ الثاني محققٌ ، وعلى الأوَّلِ مُقَدَّرٌ^(٧) .

(١) البيت من الطويل ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٦٩) ، وشرح ديوانه لثعلب (ص ٤٠) ، وشرح
ديوانه للشتمري (ص ٦) .

وينظر : شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات (ص ٢٦٠) ، وشرح المعلقات السبع للزوزني (ص ١١٦) ،
وجمهرة أشعار العرب (ص ١٦١) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٩٢) ، وشرح الرضي (١١١١/٢) .

(٢) ((يمينا)) في موضعها بياض في (ط) .

(٣) شرح التسهيل (١٦/٣ ، ١٧) .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل (١٠١/٢) .

(٥) الكتاب (١٧٧/٢) .

(٦) الإيضاح في شرح المفصل (١٠٢/٢) .

(٧) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (١٠١/٢ ، ١٠٢) .

وذهب ابن عصفور إلى أنَّ المَخْصُوصَ مبتدأ ، والمَحذُوفُ خبرُهُ^(١) ، فلا يَرُدُّ عليه كلامُ المالكِي ، وهو ضعيفٌ ؛ لأنَّ الخبرَ اللازمَ حَذْفُهُ يَجِبُ أَنْ يَلْتَزِمَ فِي مَوْضِعِهِ غَيْرُهُ^(٢) .
 قَالَ المالكِي : إِذَا دَخَلَ النَوَاسِخُ عَلَى المَخْصُوصِ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى (نَعَمْ)^(٣) ؛ كَقَوْلِهِ^(٤) :

إِذَا أَرْسَلُونِي عِنْدَ تَقْدِيرِ حَاجَةٍ أَمَارِسُ فِيهَا كُنْتُ نَعَمْ المَارِسُ
 وَيَجُوزُ ابْقَاؤُهُ مُؤَخَّرًا^(٥) إِلَّا (إِنَّ) ، فَإِنَّهُ إِذَا دَخَلَ يَجِبُ تَقْدِيمُهُ^(٦) ؛ كَقَوْلِهِ^(٧) :

(١) شرح الجمل (١/٦٠٥) ، والمقرب (١/٦٩) .

(٢) ينظر : شرح التسهيل (٣/١٧) .

(٣) ينظر : المصدر السابق .

(٤) البيت من الطويل ، وهو ليزيد بن الطَّرِيفَةِ في شعره (ص ٤٥) .

وينظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٢/١٧٢٥) ، وشرح التسهيل (٣/١٧) ، والمساعد (٢/١٣٤) ، والمقاصد النحوية (٤/١٥٣٠) ، والهمع (٥/٤١) ، وشرح الأشموني (٣/٧٣) ، والخزانة (٩/٣٨٨) .

ورواية ديوانه :

* كنت عين الممارس *

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

(٥) ينظر : شرح عمدة الحفاظ (٧٩١ ، ٧٩٢) .

(٦) ينظر : المصدر السابق (ص ٧٩٣) .

(٧) البيت من مجزوء الكامل ، وهو لأبي ذَهَبٍ الجُمَحِي في ديوانه : (ص ٩٦) .

وينظر : شرح عمدة الحفاظ (ص ٧٩٣) ، وشرح التسهيل (٣/١٨) ، والمساعد (٢/١٣٤) ، والمقاصد النحوية (٤/١٥٣١) ، والهمع (٥/٤١) ، وشرح الأشموني (٣/٧٢) ، والخزانة (٩/٣٨٨) .

إِنَّ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ نَعْمَ — سَمَ أَخُو النَّدَى وَابْنُ الْعَشِيرَةِ

ويُشَنَّى الفاعل^(١) ويُجَمَعُ لثنية معناه وجمعه ، ويطابقه المخصوص^(٢) ؛ لآتته في المعنى تفسير له ، فتقول : نَعَمَ الرَّجُلَانِ الزيدانِ . ونَعَمَ الرجالُ الزيدونَ^(٣) .

وقوله تعالى : [Z [\] ^ _ ` a b c

d | f | g | h | i | j | Z (الجمعة: ٥) أوردَ اعتراضًا ، فإنَّ [Z [مَحْصُوصٌ ،

ولم يُطابقِ الفاعل ، وهو [Z Z لا لفظًا ، ولا معنى فأجاب : بأنه مؤوَّلٌ على وجهين :

أحدهما : أنَّ المخصوصَ محذوفٌ ، وهو [Z Z مضافٌ إلى [Z [فكان أصله : بَسَسَ مَثُلَ الْقَوْمِ مَثُلَ الَّذِينَ ، فَحُذِفَ الْمِضَافُ وَأُفِيْمَ الْمِضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ^(٤) .

الثاني : أن يجعل [Z [صفةً لـ [Z h والمخصوصُ محذوفًا ، فيكون

تقديره : مَثُلُ / الْقَوْمِ الْمَكْذِبِينَ هُوَ . وهو راجعٌ إلى المَثَلِ الْمُتَقَدِّمِ^(٥) في قوله تعالى : [Z [[ب/٢١١]

[\] Z^(٦) . وقريبٌ منه : قوله تعالى : [سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا

(١) من (ط) ، وفي الآخر : ((الفاعل)).

(٢) ينظر : الكتاب (١٧٧/٢) ، والإيضاح العضدي (١٢٧) ، والمسائل البصريات (٧٨٦/٢) ، والمفصل (٣٧٨) ، والتخمير (٣١٩/٣) ، وشرح الوافية (٣٧٦) .

(٣) ينظر : المقتصد (٣٧١/١) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٣٣/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٠٤/٢) .

(٤) ينظر : المقتصد (٣٧١/١) ، والمفصل (٣٧٨) ، وشرحه (١٣٨/٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٣٣/٣) ، وشرح التسهيل (١٩/٣) ، وشرح الرضي (١١١٨/٢) .

(٥) في (س) : ((المقدم)).

(٦) ينظر : الإيضاح العضدي (١٢٨) ، والمقتصد (٣٧١/١) ، والمفصل (ص٣٧٨) ، وشرح المفصل

ā =

يَتَّيْنِنَا وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴿١٧٧﴾ Z الأعراف: ١٧٧ فَإِنَّ تَقْدِيرَهُ : سَاءَ الْمَثَلُ مَثَلًا الْقَوْمُ ، ولم يُطَابِقِ الْقَوْمُ الْمَثَلَ فَأُجِيبَ عَنْهُ بِالْجَوَابِ الْأَوَّلِ ، فَتَقْدِيرُهُ : سَاءَ مَثَلًا مَثَلُ الْقَوْمِ ، فَحُذِفَ (مَثَلٌ) وَأُعْرِبَ [الْقَوْمُ Z بِإِعْرَابِهِ ^(١)] .

وَعِبَارَةُ الزَّخْمَشَرِيِّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ : لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمَخْصُوصُ مِنْ جِنْسِ الْفَاعِلِ ^(٢) ؛ لِأَنَّهُ مُفَسَّرٌ بِهِ . إِنْ قِيلَ : هُوَ خَبْرٌ مُحذُوفٌ ، وَعَائِدُهُ إِلَيْهِ . إِنْ قِيلَ : هُوَ مَبْتَدَأٌ وَإِنَّمَا يُلْزَمُ تَجَانُّسُهُمَا ، وَالْمَثَلُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ مَا ذُكِرَ بَعْدَهُ فِي الْآيَتَيْنِ ، فَيَجِبُ تَقْدِيرُ (مَثَلٌ) مِضَافٍ ؛ لِيَكُونَ الْمَخْصُوصُ مِنْ جِنْسِ الْفَاعِلِ ^(٣) .

تنبيه : إِنَّمَا يُعْلَمُ أَنَّ الْمَخْصُوصَ مُحذُوفٌ إِذَا لَمْ يَصْلُحِ الْمَذْكُورُ بَعْدَ الْفَاعِلِ لِلْخَبَرِ عَنِ الْفَاعِلِ مَوْصُوفًا بِالْمَمْدُوحِ أَوِ الْمَذْمُومِ ؛ فَإِنَّ مَعْنَى : الرَّجُلُ زَيْدٌ - مِنْ : نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ : الْمَمْدُوحُ زَيْدٌ . وَفِي الْآيَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ لَيْسَ كَذَا .

قال : (وَقَدْ يُحَذَفُ) ^(٤) .

É =

(١٣٨/٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٣٣/٣) ، وشرح التسهيل (١٩/٣) ، والبحر المحيط (٢٠٠/٨)

(١) ينظر : الإيضاح العضدي (ص ١٢٨) ، والمقتصد (٣٦٩/١) ، والمفصل (ص ٣٧٨) ، وشرحه (١٣٧/٧) ، وشرح الوافية (ص ٣٧٦) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٠٤/٢) .
(٢) المفصل (ص ٣٧٨) ، وينظر : الكتاب (١٧٧/٢) ، والإيضاح العضدي (ص ١٢٧) ، وشرح المفصل (١٣٧/٧) .

(٣) ينظر : المفصل (ص ٣٧٨ ، ٣٧٩) ، وشرحه (١٣٧/٧ ، ١٣٨) .

(٤) الكافية في النحو (ص ٢١٣) .

أقول^(١) : يَجُوزُ حَذْفُ المخصوصِ إِذَا كَانَ معلومًا بتقدُّمِ قرينةٍ دالةٍ عليه ؛ للاختصار؛ كقوله تعالى : [9 8 ؛ < Z = (ص: ٤٤) فَإِنَّهُ عُلِمَ من سياقِ الآية تفسيرُ العبدِ، والمرادُ منه أيوبُ ، فَحُذِفَ ؛ ويكونُ تقديرُهُ : نِعَمَ العبدُ أيوبُ ، أو هو^(٢) . وكذلك قوله تعالى : [وَالْأَرْضَ فَرَشْنَهَا فَنِعَمَ الْمَاهِدُونَ Z (الذاريات: ٤٨) ؛ فَإِنَّهُ عُلِمَ مِمَّا تقدَّمَ في الآية ، وهو (نا) أَنَّ تقديرُهُ : نِعَمَ الماهِدُونَ نَحْنُ^(٣) . ومثله قوله تعالى : [إِنَّ اللَّهَ نِعَمًا يُعْظِمُكُمْ بِهِ Z (النساء: ٥٨) وهو أداءُ الأمانةِ والعدلِ^(٤) . وَمَنْ يَقُولُ : إِنَّ المخصوصَ خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ يكونُ تقديرُهُ في الآية الأولى : نِعَمَ العبدُ هوَ . وهذا مثْلُ : زيدٌ أخوك . لا مثْلُ : شِعْرِي شِعْرِي ؛ لِأَنَّ (هُوَ)^(٥) الأولُ يعودُ إلى العبدِ ، والثاني إلى أيوبَ^(٦) .

وقد تُقَامُ مقامُهُ صِفَتُهُ اسْمًا ، أو فعلاً وفاعلاً ، نحو : نِعَمَ الصَّديقُ كَرِيمٌ . وكقوله تعالى : [بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ Z (البقرة: ٩٣)^(٧) ، وَنِعَمَ الصَّاحِبُ^(٨) تَسْتَعِينُ بِهِ

(١) ((أقول)) سقطت من (س) .

(٢) ينظر : المسائل البصريات (٨٤٧/٢) ، والإيضاح العضدي (ص١٢٨) ، والمقتصد (٣٧١/١) ، والمفصل (ص٣٧٧) ، وشرحه (١٣٥/٧) ، وشرح الجمل (٦٠٢/١) ، وشرح ابن الناظم (ص٣٣٧) .

(٣) ينظر : المقتصد (٣٧٢/١) ، والمفصل (ص٣٧٧) ، وشرح الوافية (ص٣٧٦) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٣٤/٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص٧٩٤) .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (١٠١/٢) .

(٥) في (ط) : ((غير)) .

(٦) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (١٠٢/٢) .

(٧) ينظر : شرح عمدة الحفاظ (ص٧٩٥) ، والارتشاف (٢٠٥٥/٤) .

(٨) من (ط) ، وفي الآخر : ((المصاحب)) .

فِيُعِينُكَ^(١) . وجاء مثله في غيره من المبتدآت ؛ كقوله^(٢) :

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتَغِي الْعَيْشَ أَكْدَحُ

تقديره : فمنهما تارة أَمُوتُ فيها^(٣) .

و(سَاء) يُسْتَعْمَلُ خَبَرًا كقولك : سَاءَ نِي . وهو نقيض سَرَّي^(٤) . وَيُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالًا

بِئْسَ ، وبِمَعْنَاهُ ؛ كقوله تعالى : [سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ Z (الأعراف: ١٧٧)^(٥) . وإعرابُ معمولاته والمخصوصُ الواقعُ بعدها كإعرابِ معمولاتِ بئسَ ، والمخصوصُ الواقعُ بعدها^(٦) .

قَالَ الْمَالِكِيُّ : وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ (بِئْسَ) فِي مَوْضِعِ (سَاءَ) ؛ كقوله تعالى : [f g

Z h (الجمعة: ٥) . وقد جُمِعَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : [^ _ ` Z a (الكهف:

(١) ينظر : شرح التسهيل (١٩/٣) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لتميم بن أبي بن مقبل في ديوانه : (ص ٣٨) .

وينظر : الكتاب (٣٤٦/٢) ، والكمال (١٠٩٦/٣) ، وحامسة البحري (٢٥٨) ، والمحاسب (٢١٢/١) ، والنكت (٦٤٧/١) ، وتحصيل عين الذهب (٣٧٢) ، والخزانة (٥٥/٥) .

(٣) ينظر : شرح التسهيل (١٩/٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٥٤٧) .

(٤) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٩٣٤/٣) .

(٥) ينظر : المقتضب (١٤٨/٢) ، والمفصل (ص ٣٧٥) ، والتخمير (٣١٥/٣) ، وشرح المفصل (١٢٩/٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٣٤/٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٩٨) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٣٨) .

(٦) ينظر : شرح التسهيل (٢٠/٣) .

(٢٩)^(١).

فَرَعُ : إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مُؤَنَّثًا ، نَحْوُ : نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ هُنْدٌ - يَجُوزُ تَأْنِيثُ الْفِعْلِ وَتَذْكِيرُهُ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى النِّسَاءِ^(٢) . أَمَّا عِنْدَ مَنْ قَالَ : الْمِرَادُ مِنْهُ الْجِنْسُ ، فَظَاهِرٌ^(٣) . وَأَمَّا عِنْدَ مَنْ قَالَ : الْمِرَادُ مِنْهُ الذَّهْنِيُّ وَهُوَ غَيْرُ مَعِينٍ فِي الْخَارِجِ ، وَيَصْلَحُ لِكُلِّ - فَيَكُونُ كَالْجِنْسِ أَيْضًا ؛ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ : أَكَلْتُ شَاةً كُلَّ شَاةٍ . لَمَّا أَثْنَوْا عَلَى الشَّاةِ بِالسَّمَنِ جُعِلَتْ جَمِيعُ الْجِنْسِ^(٤) . قَالَ ذُو الرُّمَّةِ^(٥) :

أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبَجَاءُ مُجْفَرَةٌ دَعَائِمَ الزَّوْرِ نِعَمْتُ زَوْرَقِ الْبَلَدِ

الزَّوْرَقُ مُذَكَّرٌ وَلَكِنْ كُنِيَ بِهِ عَنِ الْحُرَّةِ ، وَأَرَادَ بِالْحُرَّةِ وَبِزَوْرَقِ الْبَلَدِ : النَّاقَةُ الْكَرِيمَةُ^(٦) . وَالْعَيْطَلُ : الطَّوِيلُ الْعُنُقُ^(١) . وَالثَّبَجَاءُ : عَظِيمَةُ السَّنَامِ^(٢) . وَالْمُجْفَرَةُ : الْعَظِيمُ^(٣)

(١) ينظر : شرح عمدة الحفاظ (ص ٧٩٨) ، وشرح التسهيل (٣/٢٠ ، ٢١) .

(٢) من (ن) ، وفي الآخر : ((الإنشاء)) .

ينظر : الكتاب (٢/١٧٨) ، ومعاني القرآن (١/٢٦٧) ، والمقتضب (٢/١٤٤) ، والأصول (١/١١٤) ، والجمال (١٠٩) ، وشرح السيرافي (٣/١١) ، والإنصاف (١/١١١) ، والتخمير (٣/٣١٩) ، وشرح الرضي (٢/١١١٦ ، ١١٢٧) .

(٣) ينظر : علل النحو (ص ٢٩٥) ، وشرح الجمل (١/٦٠٤) .

(٤) ينظر : شرح المفصل (٧/١٣٦) .

(٥) البيت من البسيط ، وهو لذي الرُّمَّة في ديوانه : (١/١٧٤) ، وشرحه للتبريزي (ص ٦٨) .

وينظر : معاني القرآن (١/٢٦٨) ، والتبصرة والتذكرة (١/٢٧٦) ، والتخمير (٣/٣١٩) ، وشرح المفصل (٧/١٣٦) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٨٠٤) ، والمقرب (١/٦٨) ، وشرح التسهيل (٣/٢٠) ، والخزانة (٩/٤٢٠) .

(٦) ينظر : شرح المفصل (٧/١٣٧) ، وشرح الجمل (١/٦٠٧) .

. والزَّورُ: أَعْلَى الصَّدْرِ^(٤) . والدَعَائِمُ: الْقَوَائِمُ^(٥) . نُصِبَتْ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ^(٦) .

وإن كَانَ الْفَاعِلُ مَذَكَّرَ اللَّفْظِ ، وَالْمَخْصُوصُ مُؤَنَّثًا فَلأَجُودُ أَنْ يُذَكَّرَ ، وَقَدْ يُؤَنَّثُ ؛
لأَنَّهُمَا فِي الْمَعْنَى شَيْءٌ وَاحِدٌ ، نَحْوُ : نِعَمَ الثَّوَابُ الْجَنَّةُ ، وَنِعَمَتِ الثَّوَابُ الْجَنَّةُ^(٧) . كَقَوْلِهِ^(٨) :

نِعَمَتْ جَزَاءُ الْمُتَّقِينَ الْجَنَّةُ دَارُ الْأَمَانِ وَالْمُنَى وَالْمِنَّةُ

وإنَّ^(٩) كَانَ بِالْعَكْسِ فَالتَّذْكِيرُ أَحْسَنُ ، نَحْوُ : هَذَا الْبَلَدُ نِعَمَ الدَّارِ^(١٠) .

مسألة: يَجْرِي مَطْرَدًا مَجْرَى نِعَمَ وَبِنَسْ كُلِّ ثَلَاثِيٍّ^(١١) مَا كَانَ وَضْعُهُ عَلَى (فَعْلٍ)

É =

(١) ينظر: اللسان (عطل ٤٥٣/١١) ، وتاج العروس (٩/٣٠) .

(٢) ينظر: شرح ديوان ذي الرمة للتبريزي (ص ٦٨) ، واللسان (ثبج ٢١٩/٢) ، والمعجم الوسيط (ص ٩٣) .

(٣) ينظر: شرح ديوان ذي الرمة للتبريزي (ص ٦٨) ، وتاج العروس (جفر ٤٥٠/١٠) .

(٤) ينظر: اللسان (زور ٣٣٣/٤) ، وتاج العروس (٤٥٨/١١) .

(٥) ينظر: شرح المفصل (١٣٧/٧) .

(٦) ((إذا كان الفاعل ... التشبيه بالمفعول)) سقط من (ط ، س) . ينظر: شرح المفصل (١٣٧/٧) .

(٧) ينظر: الكتاب (١٧٩/٢) ، وشرح التسهيل (٢٠/٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٩٧) ، وشرح الرضي (١١٢٧/٢) .

(٨) البيتان من الرجز ، لم أقف لهما على نسبة .

ينظر: شرح التسهيل (٢٠/٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٩٨) ، والمساعد (١٣٧/٢) ، والخزانة (٤٢١/٩) .

(٩) في (ن) : ((فإن)) .

(١٠) ((وإن كان ... نعم الدار)) سقط من (ط ، س) .

(١١) ((كل ثلاثي)) سقط من (ط) .

مُضَمَّنًا تَعَجُّبًا مِنْ تَعْظِيمٍ وَتَكْثِيرٍ ، وَمَا حُوِّلَ إِلَيْهِ مِنْ فَعَلٍ وَفَعِلٍ ^(١) ، نَحْوُ : حَسَنَ الْخُلُقِ
 حِلْمُ الْحُكَمَاءِ ، وَقَبَحُ ^(٢) الْعَمَلِ عِنَادُ الشُّفَهَاءِ ^(٣) . وَمِنْهُ : قَوْلُهُ تَعَالَى : [(*
 + , - Z (الكهف: ٥) . وَمِثَالُ مَا حُوِّلَ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ قَوْلُ الْعَرَبِ ^(٤) : لَقَضَوْ
 الرَّجُلُ فَلَانٌ ، وَعَلِمَ الرَّجُلُ فَلَانٌ . بِمَعْنَى : نِعَمَ الْقَاضِي هُوَ ، وَنِعَمَ الْعَالَمُ هُوَ . وَفِيهِ مَعْنَى :
 مَا أَقْضَاهُ ! وَمَا أَعْلَمَهُ ! ^(٥) .

وَلَا يُقْتَصَرُ فِي هَذَا النَّوعِ عَلَى الْمَسْمُوعِ كَمَا فِي التَّعَجُّبِ . وَلِكَوْنِ (فَعُلٍ) الْمَذْكُورِ
 مُضَمَّنًا تَعَجُّبًا اسْتُحْسِنَ دُخُولُ الْبَاءِ فِي فَاعِلِهِ حَمَلًا عَلَى (أَفْعُلْ بِهِ) ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَحْسَنْ فِي
 فَاعِلِ (نِعَم) وَكَثُرَ مَجِيءُ فَاعِلِهِ غَيْرَ مُضْمِرٍ ، / وَلَا يُعَرَّفُ بِاللَّامِ ، نَحْوُ : حَسَنَ بَزِيدٍ رَجُلًا
 [Y Z [(النساء: ٦٩) ، مُنْزَلًا مَنْزِلَةً : أَحْسَنَ بَزِيدٍ رَجُلًا . وَمَا أَحْسَنَ
 أَوْلَئِكَ رَفِيقًا ^(٦) .

قَالَ : (وَمِنْهَا : حَبْدًا) ^(٧) ... إِلَى آخِرِهِ .

(١) ينظر : المقتضب (١٤٧/٢) ، والأصول (١١٥/١) ، وشرح المفصل (١٢٩/٧) ، وشرح الجمل
 (٦٠٧/١) ، وشرح الكافية الشافية (١١١٥/٢) ، وشرح الرضي (١١٢٨/٢) .

(٢) فِي (س) : ((قَبْلُ)) ، وَهُوَ خَطَأٌ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل (٢١/٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٩٨ ، ٧٩٩) .

(٤) ذَكَرَهُ ابْنُ السَّرَاجِ حِكَايَةً عَنِ الْكَسَائِيِّ ، يَنْظُرُ : الْأَصُولُ (١١٥/١) ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ (١٢٩/٧) .

(٥) ينظر : شرح عمدة الحفاظ (ص ٧٩٩) ، وشرح التسهيل (٢١/٣) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٣٨) .

(٦) ينظر : شرح التسهيل (٢١/٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٩٩) .

(٧) الكافية في النحو (٢١٤) .

أقول: حَبَّدَا مِنَ الْأَفْعَالِ التي يُقَصَّدُ بها إنشاء المَدْح ؛ كـ (نَعَمْ) . وفُصِّلَ [عَنْهُ] ^(١) مَعَ شبهه به مَعْنَى ؛ لاختصاصه بأنَّ فاعله ليس إِلَّا (ذَا) ^(٢) ، ولا تُرَاعَى ^(٣) المطابقة بينه وبين المَخْصُوصِ ؛ ولذا عاملوه معاملة (نَعَمْ) في الاختصار ، وجعلهم فاعله مُبْهَمًا - وهو (ذَا) - ، وهو وإنَّ كَانَ اسمًا ظاهرًا لم يُرَدَّ به مُشارٌ إليه بعينه ؛ أي : خارجيٌّ ، بَلْ أُرِيدَ به مُشارٌ إليه في الذَّهْنِ ^(٤) . يعني : يَدُلُّ عَلَى الحُضُورِ القَلْبِيِّ عَلَى وَجْهِ التعظيمِ والمحبةِ في القلوبِ ، وصيرورته محبوبًا ^(٥) ؛ ولذا قد يَتَمَيَّزُ بنكرة تبيِّنُ جنسه كما في (نَعَمْ) ، نحو : حَبَّدَا رَجُلًا زَيْدًا . والأَكْثَرُ أَنْ يُفَسَّرَ بالمخصوصِ ، على نحو : نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ .

ولا يَتَغَيَّرُ [بِتَغْيِيرِ] ^(٦) الممدوح تشنيَّةً وغيرها ^(٧) . قَالَ المالكِيُّ : ((لأنَّه جَرَى مَجْرَى المثل)) ^(٨) . وَقَالَ الحَاجِيُّ : لَأَنَّهُمْ عاملوه معاملة المَضْمَرِ في : نَعَمْ رَجُلًا . في أَنَّهُ لا يَخْتَلِفُ باختلافِ الممدوحِ ^(٩) . وشبهه بالمضمرِ في : نَعَمْ رَجُلًا ^(١٠) زيدٌ . أقوى مِنْهُ بِالظَّاهِرِ في : نَعَمْ

(١) تكملة من (ن ، ط ، س) .

(٢) ينظر : شرح المفصل (١٣٨/٧) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٠٥/٢) ، وشرح الوافية (٣٧٧) .

(٣) في (ط) : ((يرعى)) .

(٤) ينظر : المفصل (٣٧٩) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٣٥/٣) .

(٥) ينظر : المفصل (٣٧٩) ، وشرح عمدة الحفاظ (٨٠١) ، وشرح التسهيل (٢٦/٣) .

(٦) تكملة من (ط ، س) .

(٧) ينظر : الكتاب (١٨٠/٢) ، والمسائل البصريات (٨٤٥/٢) ، وشرح السيرافي (١٢/٣) ، والمفصل (٣٧٩) ، والتخمير (٣٢٣/٣) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٣٥/٣) ، وشرح ابن الناظم (٣٣٩) .

(٨) شرح التسهيل (٢٦/٣) ، وشرح الكافية الشافية (١١١٧/٢) ، وشرح عمدة الحفاظ (٨٠٣) ، وينظر :

الكتاب (١٨٠/٢) ، والمقتضب (١٤٣/٢) ، وشرح الجمل (٦٠٩/١) .

(٩) شرح المقدمة الكافية (٩٣٥/٣) ، وينظر : الأصول (١١٥/١) .

الرَّجُلُ زَيْدٌ . لزيادة إبهامه^(٢) .

وَهُمْ جَعَلُوا لِلظَّاهِرِ عَلَى غَيْرِ زِيَادَةٍ مَزِيَّةً فِي مُطَابَقَةِ لَفْظِهِ^(٣) لِمَعْنَاهُ ، وَلَمَّا هُوَ جَارٍ عَلَيْهِ ؛ فَيُفْرَدُ وَيُذَكَّرُ ، وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ مُؤَنَّثًا أَوْ تَنِينًا^(٤) أَوْ جَمْعًا^(٥) ؛ كَقَوْلِهِ^(٥) :

يَا حَبْدَا الْقَمَرَاءِ وَاللَّيْلُ السَّاجُ وَطُرُقُ^(٦) مِثْلُ مَلَأِ النَّسَاجِ

وَكَقَوْلِهِ^(٧) :

حَبْدَا أَنْتُمَا خَلِيلَيَّ إِنْ لَمْ تَعْزِلَانِي فِي دَمْعِي الْمَهْرَاقِ

وَكَقَوْلِهِ^(٨) :

É =

(١) ((في أنه ... نعم رجلاً)) سقط من (س) ؛ لانتقال النظر .

(٢) ينظر : التبصرة والتذكرة (١ / ٢٨٠) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٠٦ / ٢) .

(٣) ((لفظه)) سقطت من (س) .

(٤) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٣ / ٩٣٥) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٠٦ / ٢) .

(٥) البيتان من مشطور السريع ، ينسبان للحارثي في اللسان (سجا ١٤ / ٣٧٢) .

وينظر : الكامل (١ / ٣٧١) ، وأما القالي (١ / ١٧٤) ، والخصائص (٢ / ١١٥) ، واللمع (ص ١٠٠) ، واللباب

في علل البناء والإعراب (١ / ١٨٨) ، وشرح المفصل (٧ / ١٣٩) ، وشرح التسهيل (٣ / ٢٢) .

(٦) في (ط) : ((طرف)) .

(٧) البيت من الخفيف ، لم أقف له على نسبة .

ينظر : شرح التسهيل (٣ / ٢٢) ، والهمع (٥ / ٤٥) ، والدرر (٢ / ٢٨٢) .

(٨) من الطويل ، وتتمته :

..... أَنَّهُ إِذَا ذُكِرْتُ مَيِّ فَلَا حَبْدَا هَيَّا

وهو لذي الرُمة في ملحق ديوانه : (ص ٢٩٢) ، وشرحه للخطيب التبريزي (ص ٦٥٠) ، وينسب لكنزة أم شملة

Ā =

* أَلَا حَبْدًا أَهْلُ الْمَلَا غَيْرَ *

وإنَّما أُضْمِرَ في (نَعَمْ) دُونَ حَبْدًا ؛ لِأَنَّ (نَعَمْ) أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا ، فمِراعاة الاختصار فيه أَحَقُّ^(١) .

و حَبْدًا أَصْلُهُ مِنْ حَبَّةٍ يَحْبُهُ بِالْكَسْرِ ، وَهُوَ شَاذٌ ؛ لِأَنَّ الْمُضَاعَفَ الْمُتَعَدِّيَّ تُضَمُّ فِي الْمِضَارِعِ عَيْنُهُ ، وَمَا جَاءَ مَكْسُورًا جَاءَ مَضْمُومًا أَيْضًا ، مِنْهُ : يَشُدُّهُ^(٢) إِلَّا يَحْبُهُ - فَإِنَّهُ^(٣) لَا يُضَمُّ^(٤) ، ثُمَّ نُقِلَ لِإِنْشَاءِ الْمَدْحِ إِلَى (فَعَلَّ) بِالضَّمِّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْمَسْأَلَةِ ، ثُمَّ سَكَّنَ وَأُدْغِمَ .
وَقِيلَ : حُبٌّ ، وَقَدْ تُنْقَلُ الضَّمَّةُ ؛ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ مِمَّا نُقِلَ ، فَيَقَالُ : حُبٌّ ، وَلِيُعْلَمَ أَنَّ عَيْنَهُ مَضْمُومٌ^(٥) ؛ إِذْ لَا تَظْهَرُ ضَمَّتُهُ بِخِلَافِ (لَبَّ) فَإِنَّ ضَمَّةَ عَيْنِهِ تَظْهَرُ فِي نَحْوِ : لُبَيْتٌ ، وَلَمْ أَلْبِينُ^(٦) . وَقَدْ رُوِيَ بِالْفَتْحِ ، وَالضَّمُّ قَوْلُهُ وَاصِفًا الْخَمْرَ^(٧) :

E =

المنقري في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١٥٤٢/٢) . وينظر : شرح التسهيل (٢٢/٣) ، وشرح الكافية الشافية (١١١٦/٢) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٣٨) ، والهمع (٥١/٥) ، والدرر (٢٨٧/٢) .

(١) ينظر : شرح المفصل (١٣١/٧) .

(٢) في موضعها بياض في (ط) .

(٣) ((فإنه)) سقطت من (س) .

(٤) ينظر : شرح المفصل (١٣٩/٧) ، وشرح شافية ابن الحاجب (١٣٤/١) .

(٥) ينظر : شرح عمدة الحفاظ (٨٠٧) ، وشرح الرضي (١١٣١/٢) .

(٦) ((ألبين)) سقطت من (س) . ينظر : شرح التسهيل (٢٣/٣) .

(٧) البيت من الطويل ، وهو للأخطل في ديوانه (ص ٢٢٤) ، وينظر : إصلاح المنطق (ص ٣٥) ، والأصول (١١٦/١) ، والتبصرة والتذكرة (٢٨١/١) ، والمفصل (ص ٣٧٩) ، وشرحه (١٢٩/٧) ، وشرح التسهيل (٢٣/٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٨٠٦) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٤٠) ، وشرح الرضي

A =

فَقُلْتُ اقْتُلُوها عَنْكُمْ بِمِزَاجِها وَحُبَّ بِها مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

فَحَبِّتُ إِذَا كَانَ مِنْ حَبِّهِ بِمَعْنَى : مُحْبُوبٌ ، وَإِذَا كَانَ مِنْ (حُبِّ) الْمَقْتُولِ يَكُونُ بِمَعْنَى : فَاعِلٌ ، وَكَانَ مَعْنَاهُ : صَارَ مُحْبُوبًا بَلِيغًا^(١) . وَإِذَا قُرِنَ بِهِ (ذَا) يُقَالُ : حَبَّدَا بِالْفَتْحِ ، وَيَمْتَنِعُ الضَّمُّ ؛ لِئَلَّا يَثْقُلَ^(٢) .

وَقَالَ الْحَاجِبِيُّ : حُبٌّ مِنْ حُبِّ ؛ لِمُوافَقَتِهِ لَهُ فِي اللَّفْظِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ حُبِّ ، ثُمَّ غَيَّرَ^(٣) .

وَهَذَا أَبْعَدُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَغْيِيرٍ غَيْرٍ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى النِّقْلِ وَحِكْمَتِهِ . وَخُصَّ (ذَا) بِهَذَا الْمَوْضِعِ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ مَنْعُوتٌ ؛ لِإِبْهَامِهِ^(٤) بِأَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ ، فَيُنُوبُ عَنِ اسْمِ الْجِنْسِ فِي : نِعَمَ الرَّجُلُ . وَمُبْهَمٌ فَيُنُوبُ عَنِ الْمُضْمَرِّ فِي : نِعَمَ رَجُلًا . وَلِذَا قَدْ يُفَسَّرُ بِالْمَكْرَةِ ، نَحْوُ : حَبَّدَا رَجُلًا^(٥) . وَلَا يُؤْتَى بِحَرْفِ التَّنْبِيهِ فِي^(٦) (ذَا) مِنْ : حَبَّدَا ؛ لِشِدَّةِ اتِّصَالِهِ

É =

(١١٣٢/٢) .

ورواية الديوان :

* فأطيب بها مقتولة *

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

(١) ينظر : شرح المفصل (١٤١/٧) ، وشرح الرضي (١١٣٠/٢) .

(٢) ينظر : شرح المفصل (١٤١/٧) ، وشرح التسهيل (٢٣/٣) .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (١٠٥/٢) .

(٤) في (ط) : ((إِبْهَام)) .

(٥) ينظر : شرح المفصل (١٤٠/٧) .

(٦) ((فينوب عن ... التنبيه في)) سقط من (س) .

بـ(حَبَّ)؛ إذ لا يُفَصَّلُ بَيْنَهُمَا أَصْلًا .

وأُفِرِدَ، وَذُكِّرَ (ذَا) فِيهِ^(١)؛ لِمَا مَرَّ^(٢)، أَوْ لِأَنَّهُ كَضَمِيرٍ: نِعَمَ رَجُلًا . فَيُقَالُ: حَبَّدَا زَيْدًا ، وَحَبَّدَا هِنْدًا، وَحَبَّدَا الزَيْدَانَ، وَحَبَّدَا الزَيْدُونَ^(٣).

وَقَالَ سَيَبَوِيهٌ: (حَبَّ) فِي حَبَّدَا فَعْلٌ وَ(ذَا) فَاعِلُهُ^(٤). وَأَخْطَأَ مَنْ جَعَلَهَا^(٥) مُرَكَّبًا مُبْتَدَأًا وَمَا بَعْدَهُ خَبَرُهُ^(٦). وَقَالَ: تَقْدِيرُ حَبَّدَا زَيْدًا: الْمَحْمُودُ زَيْدٌ^(٧). لِأَنَّهَا لَمْ يَتَغَيَّرْ لَفْظًا وَلَا مَعْنَى، فَوَجَبَ إِبْقَاؤُهُمَا عَلَى أَصْلِهِمَا . بِخِلَافِ: بَرَقَ نَحْرُهُ^(٨). وَ(لَا) مُحْكَمٌ بِحَرْفِيَّتِهِ، وَ(غَلَامٌ) بِاسْمِيَّتِهِ فِي^(٩): لَا غَلَامَ . مَعَ تَغْيِيرِ لَفْظِ (غَلَامٌ) بَعْدَ التَّرْكِيبِ . فَالْحُكْمُ بِبَقَاءِ جُزْأَيْ حَبَّدَا عَلَى مَا كَانَا عَلَيْهِ أَوَّلَى، وَلِأَنَّهُ لَوْ صَارَ بِالتَّرْكِيبِ نَوْعًا آخَرَ لَلَزِمَهُ التَّرْكِيبُ؛ كَمَا لـ(إِذْ مَا) الشَّرْطِيَّةِ^(١٠)، وَبِالِاتِّفَاقِ جَازَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى حَبَّ عِنْدَ الْعَطْفِ^(١١)؛ كَقَوْلِ الْأَنْصَارِيِّ^(١٢)(٢).

(١) ينظر: شرح المفصل (١٣٩/٧، ١٤٠).

(٢) ينظر: ما سبق: (ص).

(٣) ((وحبذا الزيدون)) سقط من (ن). ينظر: شرح المفصل (١٤٠/٧، ١٤٢).

(٤) ينظر: الكتاب (١٨٠/٢)، والجمل (ص ١١٠)، وشرح السيرافي (١٢/٣)، والبغداديات (ص ٢٠١)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٨٠١)، وشرح التسهيل (٢٣/٣).

(٥) في (ط): ((جعلها)).

(٦) هذا مذهب المبرد، وابن السراج. ((جعلت (حَبَّ) و(ذَا) اسمًا واحدًا، فصار مبتدأ، ولزم طريقة واحدة)) المقتضب (١٤٣/٢)، وينظر: الأصول (١١٥/١)، والبغداديات (ص ٢٠١-٢٠٢).

(٧) ينظر: شرح السيرافي (١٢/٣).

(٨) من أمثلة سيبويه التي أوردها في باب الحكاية التي لا تغير الأسماء عن حالها في الكلام، (٣٢٦/٣).

(٩) ((في)) سقط من (ط).

(١٠) ينظر: شرح التسهيل (٢٣/٣، ٢٤)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٨٠٢).

الأنصاري^{(٢)(٣)} :

بِاسْمِ الْإِلَهِ وَبِهِ بَدَيْنَا وَلَوْ عَبْدُنَا غَيْرُهُ شَقِينَا

فَحَبَّذَا رَبًّا وَحَبَّ دِينَنَا

وَدُحُولُ (يَا) عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِمْ : يَا حَبَّذَاهُ لَا يَدُلُّ عَلَى صَيْرُورَتِهِ اسْمًا . خِلَافًا لِابْنِ

عَصْفُورٍ^(٤) ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى : [؟ @ Z (النمل: ٢٥)^(٥) فَتَقْدِيرُ الْمُنَادَى فِي نَحْوِهِ عَلَى حَسَبِ الْمَقَامِ^(٦) . وَتَصْغِيرُهُ فِي لُغَةٍ بَعْضٍ ، نَحْوُ : مَا أُحْيَيْتَهُ - شَاذٌ^(٧) .

وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهَا بَعْدَ التَّرْكِيبِ صَارَا فِعْلًا ؛ لِقَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ : لَا تُحَبِّدُهُ بِمَا لَا

يَنْفَعُهُ . فَهُوَ كَقَوْلِهِمْ : حَمَدَل . فِي الْاِشْتِقَاقِ مِنْ (الْحَمْدُ لِلَّهِ) ، وَالْمَخْصُوصُ / فَاعِلُهُ^(٨) . [ب/٢١٢]

E =

(١) فِي (ط) : ((النطق)). ينظر : المصادر السابقة .

(٢) فِي (ط) : ((النصاري)).

(٣) الْأَبْيَاتُ مِنَ الرِّجْزِ ، وَهِيَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي دِيْوَانِهِ (ص ١٤٢) ، وَيَنْظُرُ : شَرْحُ

التَّسْهِيلِ (٢٤/٣) ، وَشَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ (ص ٨٠٢) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (١١١٦/٢) ، وَشَرْحُ ابْنِ

النَّازِمِ (ص ٣٤٠) ، وَالْهَمْعُ (٤٦/٥) ، وَالْدَّرَرُ (٢٨٣/٢) .

(٤) شَرْحُ الْجُمْلِ (٦١٠/١ ، ٦١١) ، وَالْمَقْرَبُ (٧٠/١) ، وَيَنْظُرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (٢٤/٣) .

(٥) يُشِيرُ إِلَى قِرَاءَةِ الْكَسَائِيِّ ، وَهَمْزَةٍ ، وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ، وَحَمِيدِ الْأَعْرَجِ بِالْتَّخْفِيفِ

عَلَى مَعْنَى : أَلَا يَا هَؤُلَاءِ اسْجُدُوا .

يَنْظُرُ : مَعَانِي الْقُرْآنِ (٢٩٠/٢) ، وَالسَّبْعَةُ (ص ٤٨٠) .

(٦) يَنْظُرُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ (١٢٨/٧) ، وَشَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ (ص ٨٠٤) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (٢٤/٣) .

(٧) يَنْظُرُ : اللَّبَابُ فِي عِلَلِ الْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ (١٨٩/١) .

(٨) يَنْظُرُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ (١٤١/٧) ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ (١١٣٠/٢ ، ١١٣١) ، وَشَرْحُ ابْنِ النَّازِمِ (ص ٣٣٨) ،

A =

وهذا المذهب باطل ؛ لأنه لم يُوجد فعل مُركَّب مِنْهُ وَمِنْ اسمٍ . وما نُقِلَ مِنْ قَوْلِ
بَعْضِ الْعَرَبِ شَاذٌ^(١) .

وقال المالكِيُّ : مذهبُ بَعْضٍ ، وهو ظاهرُ كلامِ سيبويه : أنَّ (يا) في مثل : يا حَبْدًا ،
و :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارٍ^(٢)

لِلتَّنْبِيهِ كـ (ها) ، يؤيِّدُهُ كَثْرَةُ دُخُولِهِ عَلَى (لَيْتَ) و (رُبَّ) فِي كَلَامٍ مَنْ لَا يَخْضُرُهُ ، وَلَا
يُقْصَدُ نِدَاءٌ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : [يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ] (النساء: ٧٣)^(٣) ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ^(٤) :

É =

والارتشاف (٤/٢٠٦٠) .

(١) ينظر : شرح التسهيل (٣/٢٦) .

(٢) البيت من البسيط ، لم أقف له على نسبة .

ينظر : الكتاب (٢/٢١٩) ، والكامل (٣/١٩٩) ، وأما ابن الشجري (٢/٦٩) ، والإنصاف (١/١١٨) ،
وأما ابن الحاجب (١/٤٤٨) ، وشرح الجمل (٢/١١١) ، وشرح التسهيل (٣/٢٥) ، والمغني
(٤/٤٥٠) .

(٣) شرح عمدة الحفاظ (ص ٨٠٤) ، وشرح التسهيل (٣/٢٥) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو ملفق من بيتين ، وصواب عجزه :

* بَوَادٍ وَحَوْلِي إِذْ خَرُّ وَجَلِيلُ *

ينسب لبكر بن غالب الجرهمي . وهو مما تمثَّل به بلال رضي الله عنه . ينظر : الجامع الصحيح (٢/٢٧) ، حديث
(١٨٨٩) . وينظر : التعازي والمراثي (٢٦٧) ، وأما القالي (١/٢٤٦) ، وشرح التسهيل (٣/٢٥) ،
وشواهد التوضيح (ص ٦١) ، واللسان (١٣/١٢٨) .

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبِيتَن لَيْلَةً بِوَادِي وَلَا سَيًّا يَوْمَ بَدَارَةِ جَلْجَلٍ
وكقولِه^(١) :

فَيَا رَبَّ مَكْرُوبٍ كَرَرْتُ وَرَاءَهُ وَطَاعَنْتُ عَنْهُ الْخَيْلَ حَتَّى تَنْفَسَا
فائدة: إِذَا قُصِدَ دَمٌّ وَبُعِضَ بِهِ (حَبْدًا) يُقَالُ : لَا حَبْدًا^(٢) ؛ كقولِه^(٣) :

أَلَا حَبْدًا عَاذِرِي فِي الْهَوَى وَلَا حَبْدًا الْجَاهِلُ الْعَاذِلُ

وَيَجِبُ ذِكْرُهُ الْمَخْصُوصَ بَعْدَ حَبْدًا ؛ لِيُزَفَعَ بِهِ الْإِبْهَامُ . كَمَا مَرَّ ، فِي (نِعَم)^(٤) . فَهُوَ
مُبْتَدَأٌ وَحَبْدًا خَبْرُهُ قُدِّمَ عَلَيْهِ ؛ لِيَحْصُلَ الْإِبْهَامُ^(٥) . وَاسْتَغْنَى بِ(ذَا) عَنِ الْعَائِدِ ؛ كَمَا مَرَّ فِي :
(نِعَم) ، وَكَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : [N O P Q Z الأعراف: ٢٦ ، أَوْ هُوَ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ
مَحْدُوفٌ^(٦) . وَهَذَا الْقَوْلُ مُخْتَارُ الْمَالِكِيِّ^(٧) فِي^(١) : حَبْدًا زَيْدٌ . وَقَالَ : لَأَنَّ مَنَعَ ذَلِكَ فِي : نِعَمَ

(١) البيت من الطويل ، وهو لامريء القيس في ديوانه (ص ١٠٦) .

وينظر : الكامل (١/٣٧٩) ، وشرح التسهيل (٣/٢٦) .

(٢) ينظر : شرح الرضي (٢/١١٣٠) .

(٣) البيت من المتقارب ، لم أقف له على نسبة .

ينظر : شرح التسهيل (٣/٢٦) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٨٠٢) ، وأوضح المسالك (٣/٢٨٣) ، والمساعد

(٢/١٤٢) ، والمقاصد النحوية (٤/١٥١٦) ، وشرح التصريح (٢/٨٨) ، والهمع (٥/٥١) ، والدرر

(٢/٢٨٧) .

(٤) ينظر ما سبق (ص ٦٣٦) .

(٥) ((كما مَرَّ ... ليحصل الإبهام)) سقط من (س) ؛ لانتقال النظر .

(٦) ينظر : المسائل البصريات (٢/٨٤٥) ، وشرح الجمل (١/٦٠٩) ، وشرح التسهيل (٣/٢٧) .

(٧) ينظر : شرح التسهيل (٣/٢٧) .

الرَّجُلُ زَيْدٌ - نَشَأَ مِنْ دُخُولِ النَّوَاسِخِ ؛ وَهِيَ لَا تَدْخُلُ فِي حَبْدًا ؛ لِأَنَّهُ جَارٌ مَجْرَى الْمَثَلِ فَلَا يُعَيَّرُ ؛ وَلِذَا مُنِعَ تَقْدِيمُ الْمَخْصُوصِ عَلَى حَبْدًا^(٢) .

وَيَجُوزُ أَنْ يُذَكَّرَ قَبْلَ مَخْصُوصِهِ أَوْ بَعْدَهُ تَمَيِّزٌ ، أَوْ حَالٌ عَنْ فَاعِلٍ حَبْدًا عَلَى وَفْقِ مَخْصُوصِهِ^(٣) ؛ إِفْرَادًا ، وَتَثْنِيَّةً ، وَجَمْعًا ، وَتَذْكِيرًا ، وَتَأْنِيثًا ؛ نَحْوُ : حَبْدًا رَجُلًا زَيْدٌ . وَحَبْدًا زَيْدٌ رَجُلًا . وَحَبْدًا رَاكِبًا زَيْدٌ . وَحَبْدًا زَيْدٌ رَاكِبًا . وَحَبْدًا رَجُلَيْنِ - أَوْ رَاكِبَيْنِ - الزَّيْدَانِ . وَحَبْدًا امْرَأَةً هِنْدٌ . وَعَلَى هَذَا^(٤) .

وَمَعْنَى الْحَالِيَّةِ فِيهِ : قَرَبٌ مِنَ الْقُلُوبِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ .

وَالْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُمَا عَلَى الْمَخْصُوصِ ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُهُمَا الْأَصْلِيُّ^(٥) . وَمِنْ أَمْثَلِهَا قَوْلُهُ^(٦) :

É =

(١) فِي (ط) : ((و)) .

(٢) يَنْظُرُ : شَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ (٨٠٣) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (٢٧/٣) ، وَانْظُرْ : شَرْحُ الْجَمْلِ (٦٠٩/١) ، وَالْإِرْتِشَافُ (٢٠٦١/٤) .

(٣) يَنْظُرُ : الْأَصُولُ (١٢٠/١) ، وَالْجَمْلُ (ص ١١٠) ، وَالْمَسَائِلُ الْبَصْرِيَّاتُ (٨٤٥/٢) ، وَشَرْحُ الْجَمْلِ (٦١١/١) ، وَشَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ (ص ٨٠٥) ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ (١١٣١/٢) ، وَشَرْحُ ابْنِ النَّازِمِ (ص ٣٣٩) .

(٤) يَنْظُرُ : شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٩٣٥/٣) ، وَشَرْحُ الْوَافِيَةِ (ص ٣٧٧) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (٢٧/٣) .

(٥) يَنْظُرُ : الْمَسَائِلُ الْبَصْرِيَّاتُ (٨٤٥/٢ ، ٨٤٨) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (٢٧/٣) .

(٦) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ ، لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى نِسْبَةٍ .

يَنْظُرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (٢٨/٣) ، وَشَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ (ص ٨٠٥) ، وَتَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ (٢٥٩٥/٥) ، وَالْمَجْمَعُ (٤٩/٥) ، وَشَرْحُ أَبْيَاتِ الْمَغْنِيِّ (٢٧/٧) ، وَالْدَّرَرُ (٢٨٥/٢) .

أَلَا حَبْدًا قَوْمًا سُلَيْمٍ فَإِنَّهُمْ وَفُوا إِذْ تَوَاصَوْا بِالْإِعَانَةِ وَالنَّصْرِ
وقوله^(١) :

حَبْدًا النَّصْرُ^(٢) شِيْمَةً لِأَمْرِي رَا مَ مُبَارَاةً مُوَلِّعٍ بِالْمَعَالِي
وكقوله^(٣) :

يَا حَبْدًا الْمَالُ مَبْدُولًا بِلَا سَرْفٍ فِي أَوْجِهٍ الْبَرِّ إِسْرَارًا وَإِعْلَانًا
وَلَمْ يَلْتَرِمْوَا التَّمْيِيزَ فِي حَبْدًا وَالتَّزْمُوهُ فِي (نَعَمْ) إِذَا اسْتَتَرَ فَاعِلُهُ ؛ لِأَمْرَيْنِ :
أَحَدُهُمَا : أَنَّ فَاعِلَ (حَبْدًا) مَلْفُوظٌ ، وَفَاعِلُ (نَعَمْ رَجُلًا) غَيْرُ مَلْفُوظٍ ، وَلِلْمَلْفُوظِ
عَلَى غَيْرِ الْمَلْفُوظِ مَزِيَّةٌ فِي الْبَيَانِ ؛ فَغَيْرُ الْمَلْفُوظِ أَحْوَجُ إِلَى الْبَيَانِ^(٤) .

الثَّانِي : لَوْ لَمْ يُذَكَّرِ التَّمْيِيزُ فِي (نَعَمْ) لَالْتَبَسَ الْمَخْصُوصُ الْمَعْرَفُ بِاللَّامِ ، أَوِ الْمُضَافُ
إِلَيْهِ بِالْفَاعِلِ^(٥) ، نَحْوُ : نَعَمْ رَجُلًا السُّلْطَانُ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يُذَكَّرْ (رَجُلًا) لَمْ يُدْرَ أَنَّ السُّلْطَانَ

(١) البيت من الخفيف ، ينسب لرجل من طيء في شرح التسهيل (٢٨/٣) ، وينظر : شرح عمدة الحفاظ (ص ٨٠٥) ، وتمهيد القواعد (٢٥٩٥/٥) ، والهمع (٤٩/٥) ، وشرح أبيات المغني (٢٧/٧) ، والدرر (٢٨٦/٢) .

(٢) ((حبذا النصر)) سقط من (ط) .

(٣) البيت من البسيط ، لم أقف له على نسبة .

ينظر : شرح التسهيل (٢٨/٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٨٠٥) ، والمغني (٤١٩/٥) ، والارتشاف (٢٠٦١/٤) ، والمساعد (١٤٤/٢) ، وشفاء العليل (٥٩٧/٢) ، وتمهيد القواعد (٢٥٩٥/٥) ، وشرح أبيات المغني (٢٦/٧) .

(٤) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٩٣٥/٣) ، وشرح الرضي (١١٣١/٢) .

(٥) ينظر : شرح المفصل (١٤٢/٧) .

فَاعِلٌ ، وَالْمَخْصُوصُ مَحْذُوفٌ ، أَوْ هُوَ مَخْصُوصٌ ، وَالْفَاعِلُ مُضْمَرٌ . بِخِلَافٍ: حَبَدًا
السُّلْطَانُ . فَإِنَّ (ذَا) يُرْشَدُ بِأَنَّهُ الْمَخْصُوصُ ^(١) . وَيَنْدُرُ حَذْفُ الْمَخْصُوصِ ^(٢) ؛ كَقَوْلِهِ ^(٣) :

فَحَبَدًا رَبًّا وَحَبَّ ^(٤) دِينًا

أَيُّ : حَبَدًا رَبًّا الرَّبُّ ، وَحَبَدًا دِينًا الدِّينُ .

خاتمة : ذَكَرْنَا أَنَّ حَبَّ إِذَا أُفْرِدَ عَنْ (ذَا) يَجُوزُ أَنْ تُحْرَكَ فَأَوْهُ بِضَمَّةٍ عَيْنِهِ بِنَقْلِهَا
إِلَيْهِ ، وَهَذَا التَّقْلُّ جَائِزٌ فِي كُلِّ (فَعْلٍ) مَقْصُودًا بِهِ التَّعَجُّبُ ^(٥) ؛ كَقَوْلِهِ ^(٦) :

حُسْنُ فِعْلًا لِقَاءِ ذِي الثَّرْوَةِ الْمُمْدِ سَلَقَ بِالْبِشْرِ وَالْعَطَاءِ الْجَزِيلِ

وَقَدْ يُجْزَى فَاعِلٌ (حَبَّ) وَكُلُّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ مُضْمَنٍ ^(٧) مَعْنَى التَّعَجُّبِ بِبَاءٍ زَائِدَةٍ ^(٨) ؛

(١) ((محذوف أو هو ... بأنه المخصوص)) سقط من (ط) ؛ لانتقال النظر .

ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (١٠٦/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٣٦/٣) ، وشرح الوافية (ص٣٧٧) ،
وشرح الرضي (١١٣١/٢) .

(٢) ينظر : شرح التسهيل (٢٨/٣) ، وشرح الكافية الشافية (١١١٥/٢) ، وشرح ابن الناظم (ص٣٣٩) ،
وشرح الرضي (١١٣١/٢) ، والارتشاف (٢٠٦٢/٤) .

(٣) سبق تخريجه (ص٦٣٥) .

(٤) في (س) : ((حبذا)) .

(٥) ينظر : شرح عمدة الحفاظ (ص٨٠٧) ، وشرح الكافية الشافية (١١١٩/٢) ، وشرح التسهيل (٢٨/٣) ،
وشرح ابن الناظم (ص٣٤٠) ، وشرح الرضي (١١٣١/٢) .

(٦) البيت من الخفيف ، لم أقف له على نسبة .

ينظر : شرح التسهيل (٢٨/٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص٨٠٧) ، وتمهيد القواعد (٢٥٩٦/٥) ، والجمع
(٥٢/٥) ، والدرر (٢٨٨/٢) .

(٧) في (س) : ((يضمن)) .

كقولهِ^(٢):

وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ

تَشْبِيهَا ب: أَحْسَنُ بِهِ^(٣).

والحمد لوليِّهِ [الحميد ، وصلواته على رسوله السيد]^(٤)

É =

(١) ينظر : شرح عمدة الحفاظ (ص ٨٠٨) ، وشرح التسهيل (٢٩/٣) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٣٩) ، وشرح

الرضي (١١٣٢/٢) .

(٢) سبق تخريجه (ص ٦٥١) .

(٣) ينظر : شرح عمدة الحفاظ (٨٠٦، ٨٠٧) ، وشرح التسهيل (٢٨/٣) ، وشرح رضي (١١٢٨/٢) .

(٤) تكملة من (ن) .

بحث الحرف

قال : ((الحرف : ما دلَّ على معنى في غيره))^(١) .

أقول : عُلِمَ مما تقدَّم أنَّ وضع الكلمة على صَرِّين :

أحدهما : أنَّ تفيدَ معناها الإفرادي ، أي : الوضعي بنفسها غيرَ متوقِّفٍ دلالتها [عليه]^(٢) على مُتَعَلِّقٍ لها ، وهو الاسمُ ، والفعل^(٣) .

والثاني : أنَّ تتوقَّفَ دلالتها على معناها الإفرادي على مقارنة متعلق له بها ، فيه معناها^(٤) كدلالة (في) على ظرفية مدخولها ، وهو الحرف . فالمراد بـ(غيره) : مُتَعَلِّقُهُ كالدار في قولك : جلستُ في الدار . تُوضِّحُهُ (ال) منفردة لم تدلَّ على شيءٍ ، وفي قولك : الفرسُ تدلُّ على تعريفه^(٥) .

وهذه العبارةُ أَسَدٌ^(٦) مِنْ قولٍ غيره : الحرفُ ما وضعَ لمعنى في غيره ؛ لأنَّه إشارةٌ إلى عِلَّةٍ أنَّ الحرفَ ما يدل على معنى في غيره ، والحدُّ ما يدلُّ على الذاتِ لا على العِلَّةِ^(٧) ، ولا

(١) الكافية في النحو (ص ٢١٥) ، ويُنظر : الإيضاح في علل النحو (ص ٥٤-٥٥) ، والمفصل (ص ٣٩٤) .

(٢) تكملة من (ط ، س) .

(٣) يُنظر : الإيضاح في شرح المفصل (١٣٧/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٣٧/٣) .

(٤) يُنظر : شرح المقدمة الكافية (٩٣٧/٣) ، والبسيط في شرح الكافية (٥١٣/٢) ، والجنى الداني (ص ٢٢-٢٣) .

(٥) يُنظر : شرح المفصل (٢/٨) ، والجنى الداني (ص ٢٢) .

(٦) في س : (أشدَّ) .

(٧) يُنظر : شرح المفصل (٢/٨) .

تَرِدُ أَسْمَاءُ الاستفهام والشرط^(١)؛ فَإِنَّهَا مِنْ جِهَةٍ تَضْمُنُهَا الهمزة و(إِنْ) دالّةٌ على معنى في غيرها، فيلزم أَنْ تكونَ حُرُوفًا^(٢)؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ (أَيْنَ) و(مَا) في: أَيْنَ زَيْدٌ؟ وما تَأْكُلُ أَكُلَ - على المكانِ، والشَّيءِ غيرِ العاملِ بأنفسهما، وتَضْمُنُهَا الحرفَ عارضٌ فلا يعتبر مع أَنَّ الهمزة و(إِنْ) اللتين تَضْمَنَاهُمَا دلّتا على معانٍ / في مدلوليهما الأصليين؛ فكذا هما من جهة تَضْمُنُهُمَا [١٣/٢] لهما. وَإِنَّمَا لَا تَدُلُّ عَلَى معنى في غيرها فلا تكون حُرُوفًا^(٣).

قَالَ المَالِكِيُّ: ((علامةُ الحرفِ أَنْ يَدُلَّ عَلَى معنى في مسمًى غيرِ مفهومٍ جنسُهُ مِنْ لفظه - أي: جنسُ المسمًى لفظةً^(٤) الحرفِ - بخلافِ أَسْمَاءِ الاستفهام والشرط؛ فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى معنى في مسمًى مفهومٍ جنسُهُ بلفظها))^(٥).

وَلَا يَرِدُ قَوْلُ الفَارِسِيِّ: الْأَحْدَاثُ كُلُّهَا تَدُلُّ عَلَى معانٍ في غيرها^(٦)؛ لِأَنَّ كُلَّ اسمٍ حَدَثٍ؛ كَالْعِلْمِ، وَالضَّرْبِ سِمَةً مسمًى مُتَصَوِّرٍ مفهومٍ منه؛ وَإِنْ انفردَ عَنْ محلّه. وَإِنَّمَا لَمْ يَنْفَصِلْ بِالوجودِ عَنْهُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ عَرَضٌ، وَهُوَ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ، وَالْحَرْفُ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ شَيْءٌ بِدُونِ انضمامٍ متعلِّقه به^(٧).

وَكَذَا لَا يَرِدُ الْفَصْلُ فِي نَحْوِ: زَيْدٌ - هُوَ - الْقَائِمُ. مِنْ جِهَةِ دَلَالَتِهِ عَلَى خَبَرِيَّةٍ مَا بَعْدَهُ

(١) يُنْظَرُ: شرح المفصل (٣-٢/٨)، والتذييل والتكميل (٥٠/١).

(٢) يُنْظَرُ: شرح المفصل (٢/٨).

(٣) يُنْظَرُ: شرح المفصل (٣/٨)، والجنى الداني (ص ٢١).

(٤) في ط: (لفظ).

(٥) شرح التسهيل (١٧٥/٣). ويُنْظَرُ: الباب (٣٦٣/١)، وشرح الرضي (١١٧٥/٢).

(٦) يُنْظَرُ: شرح المفصل (٣/٨).

(٧) يُنْظَرُ: شرح المفصل (٣/٨).

لما قبله ، ولا التأكيد من جهة دلالة على تشديد^(١) ما قبله^(٢) ، ولا (مثل) من جهة دلالة على تشبيه في غيره^(٣) . ولا (كم) الخبرية من جهة دلالتها^(٤) على تكثير في غيره ؛ لأن اسمية الفصل عند مَنْ يجعله اسمًا باعتبار أصله قبل الغاية ، أي : جعله فصلًا . ولذا قيل : لا موضع له من الإعراب ؛ حين جعل فصلًا ؛ لتوغلّه في الحرفية . والتأكيد دالٌّ على ما دلّ عليه متبوعه ، والتشديد حصل من مجموعهما^(٥) .

وكذا الصفة ؛ فإنّها دلّت على معنى تحتها ، والتوضيح والتخصيص حصل من الجمع بينهما وبين موصوفها^(٦) ، وحكم (مثل) حكم مماثل ؛ لأنّه صفة أيضًا ، واقتضاؤه مُشبهًا به لازم له^(٧) لا موضوعه . و (كم) يدلّ بنفسه على عدد كثير ، وإنّما أضيف لتبيين جنس الكثير ؛ فهو مثل : خاتم فضة^(٨) .

والحرف الزائد نحو : [! " # Z (النساء: ١٥٥) داخل في الحد ؛ لأنّها تدلّ على فضل تأكيد ، ولزيادته تخطأه الباء ، وعملت فيما بعده^(٩) .

(١) في س : (تشديد) .

(٢) يُنظر : المصدر السابق .

(٣) يُنظر : المصدر السابق .

(٤) في س : (دلالتها) ، وهو تحريف .

(٥) يُنظر : شرح المفصل (٤/٨) .

(٦) يُنظر : المصدر السابق .

(٧) ((لازم له)) سقط من س .

(٨) يُنظر : شرح المفصل (٤/٨) .

(٩) يُنظر : شرح المفصل (٤/٨) ، والجنى الداني (٢٢) .

وإنما قلنا : معناه الإفرادي ؛ لثلاث يرد (زيد) في : جاء زيد ونحوه . فإن دلالة على معناها الإسنادي - وهو الفاعلية ونحوها - مشروطة بذكر متعلقه من الفعل وشبهه ، مع أنه ليس حرفاً ، ومن أجل أن دلالة الحرف على معناه الوضعي متوقف على متعلقه يلزم ذكره إذا أريد منه الدلالة^(١) .

والحرف يحصل معناه ؛ إما في اسم ، نحو : الرجل^(٢) . أو فعل ، نحو : قد ضرب ، وسيضرب^(٣) . أو جملة ، نحو : ما قام زيد^(٤) . وربما يكون معنى الحرف الربط ؛ كما في العطف ، والجملة الشرطية ، وفي نحو : نظرت إليك^(٥) .

وقد يستعمل الحرف غير مصحوب بشيء ، وهو حروف الإيجاب والنداء ، و(قد) في : كأن قد^(٦) . وإنما حذف متعلق حروف الإيجاب والنداء ؛ لدلالة الاستفهام والخطاب

(١) يُنظر : الإيضاح في شرح المفصل (١٣٩/٢) .

(٢) يُنظر : الأصول (٤٢/١) ، والمفصل (ص ٣٩٤) ، وشرحه (٥/٨) ، وشرح الرضي (١١٣٣/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥١٤/٢) .

(٣) يُنظر : الأصول (٤٢/١) ، والمفصل (٣٩٤) ، وشرح الرضي (١١٣٣/٢) .

(٤) يُنظر : الأصول (٤٣/١) ، وشرح المفصل (٥/٨) ، وشرح الرضي (١١٣٣/٢) .

(٥) يُنظر : الأصول (٤٢/١) ، وشرح المفصل (٥/٨) ، والتذييل والتكميل (٥٠/١) .

(٦) يُنظر : المفصل (ص ٣٩٤) ، وشرح الرضي (١١٣٣/٢) ، وهي قطعة من بيت من الكامل للناطقة الذبياني ، والبيت بتمامه :

أَفِدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رُكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

وهو في ديوانه (ص ٨٩) ، والمقتضب (١٨٠/١) ، والخصائص (٣٦١/٢) ، والمفصل (ص ٣٩٤) ، والتخمير (٨/٤) ، وشرح المفصل ، والخزانة (١٩٧/٧) .

عليه ، وصارت الحروف كالنائب عنه^(١) ؛ ولذا أميل (بلى) و(ياء) والمحذوف لدلالة شيء عليه كالملفوظ ، فلا ترد هذه الحروف نقضاً^(٢) .

قال الحاجبي : ((دلّ الحرف على معنى في غيره ، فلا يستقلّ^(٣) جزءاً [إلا]^(٤) باسم أو فعل ، وإذا لم يستعمل جزءاً إلا بأحدهما لم يكن على انفراده جزءاً من الكلام ، وإلا يؤدي إلى استعماله مجرداً عن متعلّقه ، وهو خلاف وضعه ؛ لأنّ وضعه على أنّ دلالة على معناه الإفرادي مشروط^(٥) بذكر متعلّقه ، فباستعماله مجرداً عنه يخرج عن وضعه))^(٦) .

قلت : في الملازمة نظر ؛ لأنّ كون دلالة على معناه مشروطة بذكر متعلّقه^(٧) معه لا يستلزم ألا يستقلّ جزءاً بعد ذكره معه ؛ فإنّ كون (زيد) فاعلاً ، و^(٨) مفعولاً مشروط بذكر فعله معه ، وإذا ذكر فعل مع استقلّ فاعلاً ومفعولاً . وكذا لا يوجب على انفراده جزءاً من الكلام تجريدّه عن متعلّقه ؛ فإنّ الموصول على انفراده جزء من الكلام ، مع أنّه لم يجرّد عن صلته الموضحة له .

أقول : وُضِعَ اللفظ ليدلّ على معنى في غيره ، وكون الموضوع لمعنى لا يدلّ عليه

(١) يُنظر : التخمير (٨/٤) ، وشرح المفصل (٦/٨) ، والبسيط في شرح الكافية (٥١٤/٢) .

(٢) يُنظر : شرح المفصل (٧-٦/٨) .

(٣) من (س) ، وفي الآخر (يستعمل) .

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٥) من (ن) ، وفي الآخر (مشروطة) .

(٦) شرح المقدمة الكافية (٩٣٧/٣) .

(٧) ((فباستعماله ... بذكر متعلّقه)) سقط من س ؛ لانتقال النظر .

(٨) في ن : (و) .

بدون ذكر غيره معه مستبعدٌ جدًّا ، وقد قالوا في فصلِ الحرفِ عن إخوته : حروفُ المعاني كلها مفيدةٌ معاني الأفعال ، نائبةٌ عنها للإيجاز . فاللام عن أَعْرِفُ ، والواو عن أَعْطِفُ ، والهمزة عن أَسْتَفْهِمُ ، و(ما) عن أَنْفِي ، والتنوينُ عن خَفَّ ، والباء عن التَصَقَّ ؛ ولذا لا يحذف ؛ لأنَّ^(١) اختصار المختصر إجحاف^(٢) .

وقيل عليه : فيلزم حينئذٍ أن يدلَّ الحرفُ على معنى في نفسه كمنوبه^(٣) . وأجابوا عنه : بأنَّ كلَّ متعدٍ ولو بواسطةٍ فإنَّه لفظٌ دالٌّ على فعلٍ واصلٍ إلى المفعول . فإنَّ (أدعو) في : أدعو زيدا . لم يصل إلى زيد ؛ بل دالٌّ على دعاء وصل إلى زيد ، ومدلوله : يا زيد . وليس (يا) كذلك في : يا زيد . بل هو مفهوم الدعاء الدال عليه أدعو . ف : يا زيد . مدلول الدعاء . و أدعو إخبار عن وقوعه ؛ لأنَّك إنَّما تقول : أدعو ، ودعوت ؛ / إذا صَدَرَ منك دعاءٌ . وكذا : أقام زيدٌ ؟ مدلول الاستفهام ، وأستفهم دالٌّ على وقوعه . فإذا أخبروا جازَ أن تفتَرِّق أحكامهما^(٤) . وهذا القولُ يزيدُ العلةَ ولا يسببها^(٥) ؛ لأنَّه يثبت أنَّه مدلولُ الفعلِ .

وأنا أقول : لمَّا علموا أنَّ تعلُّقَ الفعلِ بأسماءٍ لمعانٍ لا تقتضيها بصورة لا كالفاعلية فلا بدَّ له من رابطةٍ ، ولو جعلوا الروابط ألفاظا صريحةً ؛ بأن قالوا - مثلاً - بدَلْ : مررتُ برجلٍ : مررتُ مرورًا ملاصقَ رجلٍ . يفضي إلى الأطناب ؛ فتركوها ، ونظروا أنَّ فهم تلك المعاني من تلك الأسماء بحسب المقامات ؛ تركوا الروابط رأسًا ، وأنَّه كثير النظائر . فإنَّ

(١) في ن : (ولأنَّ) .

(٢) يُنظر : شرح المفصل (٧/٨) .

(٣) يُنظر : المصدر السابق .

(٤) يُنظر : شرح المفصل (٧/٨) .

(٥) في س : (ولا يستقبلها)

(الدار) في : رأيتُ الدَّارَ . مفعولٌ به . وفي : دخلتُ الدَّارَ . مفعولٌ فيه . وفي : رأيتها الدَّارُ . مبتدأ . وإلَّا وضعوا للربط حروفاً دالاً كُلُّ منها على معنى مرادٍ مِنْ كُلِّ مِنَ الأسماء بحسب المقامات ؛ كـ(مِنْ)^(١) مثلاً ؛ فإنه يدل على الابتداء والتبيين المضمَّن في الاسم بحسب المقام ؛ كـ(البصرة) في : سرت من البصرة ، وسرتُ بلدًا من البصرة .

وإذا كان وضعه ليدلَّ على معنى في الاسم ، ويختلف ذلك المعنى بحسب مقامات الاسم ، ونسبته من الفعل ، لا بُدَّ وإلَّا يدلَّ على المعنى^(٢) بدون انضمام متعلِّقه إليه ، وبدون العلمَ تعيَّن المعنى المراد بحسب المقام . وهذا كشف قولهم : دلالة الحرفِ مشروطةٌ بذكر مُتعلِّقه .

وأما قولهم : الباءُ للإلصاق . أو : معناه الإلصاق . لَمْ يُرَدَّ به أَنَّهُ مدلولها ، بل المرادُ به أَنَّهُ دالٌّ على أَنَّ مدخوله تضمن الإلصاق^(٣) ؛ ولذا يقال : الابتداء . ولا يقال : (مِنْ) خبرٌ . أو يقول : وَضِعَ (مِنْ) مثلاً على أَنَّ تعرضَ له الدلالةُ على أحد معانيه من الابتداء والبيان ، بحسب صلاحية مدخوليه لهما بحسب ما قبله . وهو المعنى بقولنا : الحرفُ يدلُّ بِحَسَبِ مُتعلِّقه . لَأَنَّهُ جُعِلَ للتعليلِ في قوله تعالى : [B C D E F Z G (البقرة: ١٩) وللظرفِ في قوله^(٤) :

(١) ((كـ(مِنْ))) سقط من س .

(٢) في ط : (معنى)

(٣) يُنْظَرُ : شرح المفصل (٨/٣-٤) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لعدي بن زيد في ديوانه (ص ١٠٧) ، وفي الديوان :

* من اليوم سؤلاً أن يسوءك في غد *

عَسَى سَائِلٌ ذُو حَاجَةٍ إِنْ مَنَعَتْهُ مِنْ الْيَوْمِ سُؤلاً أَنْ يَكُونَ لَهُ غَدٌ

مع صلاحيته للابتداء الذي هو فيه أظهر منه فيهما . ولو دلَّ على معنى قبل ذكرِ (الصَّاعِقَة) و(اليوم) ؛ لكان للابتداء ، فيمتنع أن يُجْعَلَ للتعليل والظرف ؛ لأنَّ الكلمة إذا أمكن حملها على ما ظهر فيه لا يحمل على غيره . وهذا تحقيق قول من قال : حروف الجرِّ تُقام بعضها مقام بعضٍ ؛ إذ دلالة بحسب المقام .

فإن قيل : قولهم : الحرف لا يستقل بالجزئية مُشعرٌ بأنَّه جزءٌ منه غيرٌ مستقلٌّ . ومعلومٌ أنَّه ليس جزءاً منه أصلاً .

قلتُ : جزءُ الكلام يُطلق على كلِّ مِنْ مُقَوِّمِيهِ ، وهو الأصلُ ، وعلى متمماتٍ وقيودهما ؛ كالنعت ، والحال ، أو الكلام^(١) ؛ كالشرط . وكلُّ جزءٍ منها مستقلٌّ ؛ فالحرف ليس واحداً ، فلا يكونُ جزءاً منها . أو تقول : الحرف وإن لم يستقل بنفسه جزءاً يصير مع غيره جزءاً^(٢) مستقلاً ، وقد يطلق الجزء على كلِّ مِنْ مفرداته وروابطه ، فيكونُ الحرفُ جزءاً^(٣) كالجار مع مجروره ، إذا كانا ظرفاً مستقراً ؛ نحو : زيدٌ في الدار .

ع =

وينسب لأبي اللحام التغلبي .

يُنظر : شرح الحماسة للمرزوقي (١١٥١/٢) ، وجهرة أشعار العرب (ص ٣٩٦) ، وشرح التسهيل (١٣٧/٣) ، والجنى الداني (ص ٣١٤) ، والخزانة (٥٥٩/٨) .

(١) من (س) ، وفي الآخر : (للكلام) .

(٢) ((منها أو ... غيره جزءاً)) سقط من (ن ، ط ، س) .

(٣) في (ن ، ط ، س) تقديم وتأخير في العبارات ، (أو تقول : الحرف وإن لم يستقل بنفسه جزءاً كالجار مع مجروره...) .

حروف الجرّ

قال: «حروف الجرّ»^(١).

أقول: الفعل إمّا تامّة^(٢) الاقتضاء لمقتضياته فإنّه يعمل فيها من غير احتياج إلى واسطة ورابطة؛ لقوته. كالمتعدي بنفسه بالنسبة إلى المفعول به^(٣). وإمّا ناقصة الاقتضاء والتعلّق، فتحتاج إلى مقوّم يقضي معناه إلى مقتضاه، فوضعت هذه الحروف له فإنّ (عَجِبَ) ضَعُفَ عن تجاوز الفاعل إلى المفعول واحتاج إلى مقوّم فوضع له (من) فقليل: عجبت من زيد^(٤). فسميت هذه الحروف حروف الإضافة باعتبار معانيها^(٥)؛ إذ تضيف معاني الأفعال الضعيفة الاقتضاء إلى أسماء تليها^(٦)، وحروف الجرّ باعتبار عملها كحرفي النصب والجزم^(٧).

(١) الكافية في النحو (ص ٢١٥).

(٢) هكذا في النسخ، والصواب: (تام).

(٣) يُنظر: شرح المفصل (٨/٨).

(٤) يُنظر: المصدر السابق.

(٥) يُنظر: شرح الجمل (٤٦٨/١).

(٦) يُنظر: الكتاب (٩٢/١)، (٤٢١/١)، والمقتضب (١٣٦/٤)، وعلل النحو (ص ٢٠٦)، والمفصل

(ص ٣٩٥)، وشرحه (٧/٨)، والإيضاح في شرح المفصل (١٤٠/٢)، وشرح الرضي (١١٣٤/٢).

(٧) يُنظر: شرح المفصل (٧/٨)، وشرح الوافية (ص ٣٨٠)، وشرح الرضي (١١٣٤/٢)، والبسيط في شرح

الكافية (٥١٥/٢).

- وسمّاها الكوفيون حروفَ صفاتٍ^(١)؛ لأنّها مع ما يليها تقعُ صفاتٍ لنكراتٍ^(٢).
- وهي فَوْصَى^(٣) أيّ^(٤): متساويةٌ في الاقتضاءِ والجَرِّ، وإن اختلف معانيها^(٥).
- والإفضاءُ لازمٌ فعُدِّي إلى مفعوليه^(٦) بالباء وإلى^(٧)، فهي بمعنى: الإصابة.
- وحُدَّ حرفُ الجرِّ بأنّه: كُلُّ حرفٍ وُضِعَ للإفضاءِ بفعلٍ أو معناه إلى ما يليه^(٨).
- وأراد بالفعل: الفعل ومتصلاته ظاهراً بنحو: مرَّ بزيد. وأنا مرّاً بزيد. ومروري بزيدٍ حسنٌ^(٩). أو مقدّراً، ومنه: زيدٌ في الدار؛ إذ تقديره: حصل في الدار.
- وأراد بمعنى الفعل: الظرف المستقرّ، واسم الإشارة^(١٠)، على ما مرَّ في الحال، نحو: زيدٌ في الدار^(١١) لإكرامك. وهذا في الدار أبوك. والمفضي به إلى (إكرامك) بواسطة
-
- (١) يُنظَر: الألامات لأبي القاسم الزجاجي (ص ٥٢)، وشرح المفصل (٧/٨).
- (٢) يُنظَر: شرح المفصل (٧/٨)، والبسيط في شرح الجمل (٨٣٨/٢).
- (٣) يُنظَر: المفصل (ص ٣٩٥).
- (٤) في ن: (أو).
- (٥) شرح المفصل (٧/٨)، والإيضاح في شرح المفصل (١٤١/٢).
- (٦) من (س)، وفي الآخر (مفعول).
- (٧) يُنظَر: شرح الرضي (١١٣٤/٢).
- (٨) يُنظَر: شرح المقدمة الكافية (٩٣٨/٣)، وشرح الوافية (ص ٣٨٠)، وشرح الرضي (١١٣٤/٢)، والبسيط في شرح الكافية (٥١٥/٢).
- (٩) يُنظَر: شرح المقدمة الكافية (٩٣٨/٣)، وشرح الرضي (١١٣٥/٢)، ووصف المباني (ص ١٥٢).
- (١٠) يُنظَر: شرح المقدمة الكافية (٩٣٨/٣)، وشرح الرضي (١١٣٥/٢)، ووصف المباني (ص ٨١).
- (١١) ((إذ تقديره... في الدار)) سقط من س؛ لانتقال النظر.

اللام في الدار ؛ مِنْ حيثُ إِنَّه معنى استقرَّ^(١) . يعني العامل في (إكرامك) : في الدار . من جهة أَنه بمعنى : استقرَّ ، وصار عوضًا منه لفظًا ، وتضمَّنه [معنى]^(٢) ، وكذا المفضي به .
والعامل للدار (هذا) في : هذا في الدار أبوك ؛ لَأَنه في معنى : أشير^(٣) / عَمَلُ ذلك أي :
الفعل ومعناه فيما يلي حرفَ الجرِّ كعملهما في الظَّرْفِ والحالِ^(٤) في قولك : سرْتُ يومًا .
وزيدٌ في الدارِ يومًا . وهذا زيدٌ قائمًا .

وقولُ الحَاجِبِيَّ ((عَمِلَ ذلكَ في الجارِّ))^(٥) كالسهو ؛ فاعلم أَنَّ الجارَ والمجرورَ إذا
صارا عوضًا عن عاملهما حُكِمَ على محلِّهما بإعراب هو إعرابه ، فيقال : محلُّ (من الكرامِ)
في: مررتُ برجلٍ من الكرامِ - جرَّ . وفي : زيد من الكرامِ - رفعٌ . أمَّا إذا لم يصيرا عوضًا
فالظاهر أَنَّ محلَّ المجرورِ نصبٌ ، كما نصبت إذا تعلق به متعدِّدٌ^(٦) ، كما يقال بدل : مررتُ
بزيدٍ - جزتُ زيدًا . وأَنه صارَ الجارُّ كجزء الفعل ؛ كما لو عُذِّيَ بالهمزة ، نحو : أذهب زيدًا .
ولذا نُصب معطوفه وصفته ، نحو : مرَّ بزيدٍ وعمراً^{(٧)(٨)} .

(١) يُنظر : شرح الرضي (١١٣٥/٢) .

(٢) تكملة من (س) .

(٣) يُنظر : شرح المقدمة الكافية (٩٣٨/٣) ، وشرح الرضي (١١٣٥/٢) .

(٤) يُنظر : المصادر السابقة .

(٥) شرح المقدمة الكافية (٩٣٨/٣) .

(٦) يُنظر : الكتاب (٩٢/١) ، وشرح الرضي (١١٣٤/٢) .

(٧) من (ط) ، وفي الآخر : (مررت وعمرو) .

(٨) يُنظر : شرح المفصل (٩/٨) .

وقال سيبويه : ((إذا قلت : مررتُ بزيدٍ ، فكأنَّكَ قُلْتَ : مررتُ بزيداً))^(١) . ويجوزُ أن يُجعلَ محلُّها نصب ، والجارُّ جزءٌ منَ المجرور به . وإليه سيقَ^(٢) عبارة أكثرهم .

وإنَّما لم يجرَّ الواو في المفعولِ معه ، و(إلا) المستثنى مع أنَّهما يفضيان معنى ما قبلهما إلى ما يليهما ؛ لأنَّهما لا يصلحان للعمل ؛ لأنَّ هذا الواو ، وهو واو العطف ، ولذا لا يصح أن يُجعلَ مفعولاً معه ما لا يصح عطفه على ما قبل الواو ؛ فيصح : تَرَكْتُ النَّاقَةَ وفصيلَها . لأنَّه يصحُّ العطف ؛ إذ التركُّ قد يقع على الفصيل كما يقع على الناقة . ويمتنع : ماتَ زيدٌ والشمسُ . وكذا : انتظرتُ والشمسُ . لأنَّ الموتَ والانتظارَ لا يسندان إلى الشمس ، وأنَّ (إلا)^(٤) يدخل^(٥) الكلم كلها ، نحو : ما رأيتُ زيداً إلا يصلي ، وإلا في المسجد . فإذا لم يصلحاً للعمل فأولى ألاَّ يجرَّ فتعيَّن أن يكونَ العاملُ فيما يليهما ما قبلهما ، وإنَّ كان بواسطتهما^(٦) . كما مرَّ .

قال : ((فمن)) إلى .. ((متأول))^(٧) .

أقول : شرعَ يعددُ حروفَ الجرِّ ، وبدأ منها بما لا يكون إلا حرفاً ، وهي العشرة

(١) الكتاب (٩٢/١) ، ويُنظر : شرح المفصل (١٠/٨) .

(٢) من (ن ، ط ، س) ، وفي الأصل : (أسبق) .

(٣) ((لم)) سقطت من ط .

(٤) ((إلا)) سقطت من س .

(٥) من (ط) ، وفي الآخر " (إلا) لا يدخل " .

(٦) يُنظر : شرح المفصل (٩/٨) .

(٧) الكافية في النحو (ص ٢١٥) .

الأولى^(١) ، وشيءٌ منها لم يوضعَ مشتركاً بينَ الحرفِ وغيره ؛ ولذا لم يقعنَ إلا حرفاً ؛ إذ لا يقعُ شيءٌ منها جزءَ كلامٍ ، ولا يدخل عليه حرفٌ جرٌّ .

قالوا : والدليلُ عليه حُسْنُ وقوعهنَّ في الصَّلَاتِ ، نحو : جاء الذي مِن الكرامِ ، و الذي في الدارِ . ولو كانَ شيءٌ منها اسماً يَقْبَحُ وقوع بعض منها فيها ؛ لأنَّها تكون جملة^(٢) .

ثم ذكرَ ما يكونُ حرفاً واسماً ؛ وهي الخمسة التالية^(٣) . ثم ما يكون حرفاً وفعلًا ؛ وهو الثلاثة الأخيرة^(٤) .

ولم يَعُدْ (لِ) و(مِنْ) فعلين وحرفين ، وإنَّ كانا فِعْلِيَّ امرٍ مِنْ (وَلِيٍّ، يَلِيٍّ) ، وَمَنْ يَمِينٌ .

ولا (إِلَى) اسماً إذا كانَ بمعنى النِّعْمَةِ ، ولا (عَلَى) فعلاً^(٥) ؛ لأنَّ مقصوده^(٦) مِنَ العَدِّ هنا أن يميزَ الاسمَ والفعلَ عن الحرفِ في موضع خِيفَ اشتباههما به . وموضع الاشتباه إنَّما

(١) يُنْظَرُ : المَفْصَل (ص ٣٩٥) ، وشرحه (١٠/٨) ، وشرح الرضي (١١٣٦/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥١٥/٢) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح المَفْصَل (١٠/٨) .

(٣) يُنْظَرُ : المَفْصَل (ص ٣٩٥) ، والتوطئة (ص ٢٤٣) ، وشرح الرضي (١١٣٦/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥١٦/٢) .

(٤) يُنْظَرُ : المَفْصَل (ص ٣٩٥) ، وشرحه (١٠/٨) ، والتوطئة (ص ٢٤٣) ، والمباحث الكاملية (٣/٢) ، وشرح الرضي (١١٣٦/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥١٦/٢) .

(٥) يُنْظَرُ : شرح المقدمة الكافية (٩٣٨/٣) ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير (٨١٥/٢) ، وشرح الرضي (١١٣٦/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥١٦/٢) .

(٦) في (س) : (المقصود) .

يكون إذا اتَّحَدَ الكلمة إذا كان اسماً أو فعلاً وحرّفاً لفظاً ومعنى أصلياً^(١) . و(لِ) ، و(مِنْ) ، و(إِلَى) المذكورة لم يوافقن (لِ) و(مِنْ) و(إِلَى) اللواتي^(٢) هنَّ حروفٌ ، لا معنى وهو ظاهر ، ولا لفظاً ؛ لأنَّ (لِ) التي هي فعلٌ عينُ الفعل ووزنه (عِ) و(مِنْ) التي هي فعل فاء الفعل ولامه ، وصار إلى هاتين الصيغتين بالإعلال . وكذا أَلِفُ (إِلَى) أصله ياء وصار أَلِفاً بالإعلال ؛ بدليل أَلِيان بمعنى نعمتين^(٣) .

وحركاتٌ وحروفٌ الجرُّ أصليّةٌ غيرُ منقلبةٍ عَنْ شَيْءٍ ، (وعلا) الفعل وإن وافق (على) الحرف معنى بوجه ما ، لم يوافق لفظاً ؛ لأنَّ الفعل عن الواو ؛ بدليل بقائه^(٤) واوّاً في : علوتُ . ونحوه ؛ لانتفاء موجب الإعلال ، ولأنَّه متصرفٌ لمجيء مضارعه وغيره . وألِفُ الحرف لم تنقلب عن شيء^(٥) ، و(على) الاسم يوافق (على) الحرف في المعنى الأصلي وكذا في اللفظ ؛ لأنَّه مبنيٌ فلا يكون متصرفاً ، ولا أَلِفُه منقلبة عن شيء ؛ لأنَّ أَلِفَ المبنى أصلي كألِف الحرف^(٦) .

فإن قيل : حاشا وعدا وخلا فعلاً وحرّفاً وألفاتها إذا كنَّ أفعالاً منقلبة ؛ لأنَّك

(١) يُنظر: شرح الرضي (١١٣٦/٢) .

(٢) في (ن) : (التي) .

(٣) يُنظر : الإيضاح في شرح المفصل (١٤١/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٣٨/٣-٩٣٩) ، والبسيط في شرح الكافية (٥١٧/٢) .

(٤) من (ن ، ط) ، وفي الآخر : (بقاء) .

(٥) يُنظر : شرح المقدمة الكافية (٩٣٩/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٤١/٢) ، والمباحث الكاملية (٣/٢) ، وشرح الرضي (١١٣٦/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥١٦/٢) .

(٦) يُنظر : الإيضاح في شرح المفصل (١٤١/٢) ، وشرح الرضي (١١٣٧/٢) .

تقول: خَلَا يَخْلُو ، وَخَلَوْتُ ، وكذا في أخويه^(١) ؛ كما تقول : عَلَا يَعْلُو عَلَوْتُ . إذا كَانَ فعلاً.

أُجِيبَ : إِنَّ خَلَا وَأَخُوهُ المعدودة حرفاً وفعلاً ليستَ خَلَا وإخويه التي يُقَالُ فيها: خَلَوْتُ ، وعدَوْتُ ، وحَاشَيْتُ . فَإِنَّهَا المعدودة حرفاً وفعلاً : خَلَا ، وَعَدَا ، وحَاشَا الواقعةُ آلةُ الاستثناء ، وهي كالحروف ؛ ولذا لا يجيءُ لهنَّ مضارعٌ ، ولا يسندَنَ إلى متكلم ولا مخاطب . فلا يُحَكَّمُ على ألفاتها بالانقلاب^(٢) ، لأنَّ القلبَ تصرُّفٌ ، وَلَمْ يُحَكَّمْ على ألفي (إذا) و(متى) بانقلابهما معَ اسميتهما لمشابهتهما^(٣) الحرفَ ، فَلَا أَنْ لا يحكم بانقلاب ألفاتِ أفعالٍ شبيهةٍ بالحرفِ أجدر^(٤) ؛ لَأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ لِعَدَمِ صلاحيتهما للإِسْنَادِ إِلَيْهِمَا . هكذا قَالَ الأندلسيُّ^(٥) وغيره^(٦) .

ولي فيه نَظَرٌ ؛ لَأَنَّهُ لو صحَّ ذلك لَحُرِّمَ أصولٌ ؛ إذ يلزم ألا يكون لـ(ليس) و(يكون) اللتان هما آلتا الاستثناء /أصلٌ ولا قلب وتصرف فيهما ، وأن يكونَ لنا فعل مجازي، ولا وَضَعَ أَوَّلَ له ، ولا مصدر ، ولم يُبَيِّنْ على الفتح في الأصل . ولـ(عسى ، وليس) وضعُ أَوَّلٍ وإن لم يستعمل فيهما . والظاهر أنَّ لكلَّ مصدرٍ وإن لم يستعمل .

(١) من (ن ، ط) ، وفي الآخر (أخواته) .

(٢) يُنْظَرُ : الإيضاح في شرح المفصل (١٤٢/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٣٩/٣) ، وشرح الرضي (١١٣٧/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥١٧/٢-٥١٨) .

(٣) من (ن ، ط ، س) ، وفي الأصل (بمشابهتهما) .

(٤) يُنْظَرُ : شرح المقدمة الكافية (٩٣٩/٣) .

(٥) المباحث الكاملية (٣/٢) .

(٦) يُنْظَرُ : شرح المقدمة الكافية (٣٩٣/٣) ، وشرح الرضي (١١٣٧/٢) .

وَيَبْطُلُ قول الحاجبي ((تقديرُ جاء القوم خلا زيداً : جاؤوا خلوهم من^(١) زيد أي وقت خلوهم منه))^(٢) ؛ لأنّه يدل على أنّ الخلو مصدره ، وهو مشتق منه ، وإذا اشتق منه يحكم بانقلاب ألفه .

والحقُّ عندي أن يقال : (خلا) وكلُّ فعلٍ استثنائي نُقل من معناه الفعلي ، ومن لفظه المتصرف إلى معنى (إلا) كما نُقل (غير) عن أصل معناه الوضعي إلى معنى (إلا) ، وبعد النقل الذي هو كوضع آخر لَزِمَ وتيرة واحدة كـ(إلا) المشبه هو به ، فلم يقلب إلفه أصلاً ، ولم يُتَصَرَّف فيه بعد النقل ، فأشبهه (خلا) الفعل الذي هو حرف لفظاً ومعنى . بخلاف (علا) الفعل فإنّه يقال فيه : علوت^(٣) .

وبدأ بـ(من) لمعناها ، ولكثرة دورها وتصرفها ومعانيها^(٤) . فقال : ((من للابتداء)) أي : ابتداء الغاية . ويُعرفُ بأن ينظرها (إلى) التي لانتهاه ، نحو : سرت من البصرة إلى بغداد^(٥) .

ويستصحبها (إلى) لفظاً أو تقديرًا^(٦) . وقد يستعمل للابتداء في مواضع يستبعد فيها

(١) ((خلوهم من)) سقط من س .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (٣٦٥/١) .

(٣) يُنظر : المباحث الكاملية (٣/٢) .

(٤) يُنظر : شرح المفصل (١٠/٨) ، وشرح الرضي (١١٣٧/٢) .

(٥) يُنظر : الأصول (٤٠٩/١) ، وحروف المعاني (ص ٥٠) ، والإيضاح العضدي (ص ٢٦٤) ، ومعاني الحروف (ص ٩٧) ، وعلل النحو (ص ٢٠٨) ، والأزهية (ص ٢٢٣) ، والمفصل (ص ٣٩٥) ، وشرح الجمل (٤٨٨/١) ، والمغني (١٣٦/٤) .

(٦) يُنظر : الإيضاح في شرح المفصل (١٤٢/٢) ، والمباحث الكاملية (٤/٢) ، والبسيط في شرح الكافية

الانتهاء ؛ لعدم القصد إليه . وهو إذا كان المقام لا يقتضي إلا مبتدأ منه ؛ كقولهم : أعوذُ بالله من الشيطان . وزيدٌ أفضل من عمرو . ونحوهما^(١) .

وزعم الفراء أن أصل (من) : منا . وهو لغة بعض العرب ، ثم خُففت^(٢)^(٣) .

قال المالكي : «ومجيئها لابتداء الغاية في المكان مجمع عليه ؛ كقوله تعالى :

[! " # \$ % & ' () * + Z (الإسراء: (١)^(٤) .

قال سيوييه : وبمنزلة المكان ما ليس بمكان ، ولا زمان ، نحو : قرأت من أول سورة البقرة إلى آخرها . وأعطيك من درهم إلى دينار . وزيدٌ أفضل من عمرو^(٥) .

É =

. (٥١٨/٢)

(١) يُنظر : معاني الحروف (ص ٩٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٤٠/٣) ، وشرح الوافية (ص ٣٨١) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٤٢/٢) ، وشرح الجمل (٤٨٨/١) ، والبسيط في شرح الكافية (٥١٨/٢) .

(٢) في (ن) : (خفف) .

(٣) يُنظر : إعراب القرآن للنحاس (٢٠١/٢) ، وشرح التسهيل (١٣٠/٣) ، وشرح الشافية للرضي (٢٤٦/٢) .

(٤) شرح التسهيل (١٣٠/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٧٩٦/٢) ، ويُنظر : المقتضب (١٨٢/١) ، وشرح الرضي (١١٣٧/٢) ، ورصف المباني (ص ٣٢٢) ، والجنى الداني (ص ٣٠٨) .

(٥) يُنظر : الكتاب (٢٢٤/٤) ، وعبارته : «وتقول إذا كتبت كتاباً : من فلان إلى فلان . فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها» . ويُنظر : المقتضب (١٣٦/٤) ، والأصول (٤٠٩/١) ، وشرح التسهيل (١٣٣/٣) ، وشرح الرضي (١١٣٧/٢) ، والجنى الداني (ص ٣٠٨) .

وأَمَّا مجيئُها للزمانِ فَمَنَعَهُ بعضٌ . قَالَ سيبويه : ((أَمَّا (مِنْ) فتكون لا ابتداء^(١) غاية فتكون لا ابتداء غاية المكان ، ومنذُ ومنذُ لا ابتداء غاية الأزمنة ، ولا تدخلُ واحدةٌ منهما على مدخول صاحبها))^(٢) .

وأجازَ المبردُ مجيءَ (مِنْ)^(٣) للزمان^(٤) .

قَالَ المالكِيُّ : ((هو الصحيح))^(٥) ؛ كقوله تعالى : [A B C D E

Z K J I H G (التوبة: ١٠٨) . ولقوله صلى الله عليه وسلم : (مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عَمَّالًا فَقَالَ : مَنْ يَعْمَلُ إِلَى نَصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِرَاطٍ قِرَاط ، فَعَمِلَتِ الْيَهُودُ إِلَى نَصْفِ الْيَوْمِ عَلَى قِرَاطٍ قِرَاط ، ثُمَّ قَالَ : مَنْ يَعْمَلُ مِنْ نَصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ عَلَى قِرَاطٍ قِرَاط فَعَمِلَتِ النَّصَارَى مِنْ نَصْفِ النَّهَارِ إِلَى الْعَصْرِ ...) ^(٦)

(١) ((لا ابتداء)) سقطت من س .

(٢) الكتاب (٢٢٤/٤-٢٢٦) ، وعبارته : "وأَمَّا (مِنْ) فتكون لا ابتداء غاية في الأماكن ، وَأَمَّا (مُذْ) فتكون غاية الأيام والأحيان كما كانت (مِنْ) فيما ذكرت لك ، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبها" . ويُنظر : الأصول (٤٠٩/١) ، والإنصاف (٣٧١/١) ، وشرح المفصل (١٠/٨) ، وشرح التسهيل (١٣١/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٧٩٧/٢) .

(٣) (مِنْ) سقطت من ط .

(٤) نسبه إلى المبرد ابن يعيش في شرح المفصل (١٠/٨-١١) ، ونسبه الآخرون إلى الكوفيين . يُنظر : الإنصاف (٣٧٠/١) ، وشرح الجمل (٤٨٨/١) ، وشرح الكافية الشافية (٧٩٦/٢) ، وشرح ابن الناظم (٢٥٩) ، والجنى الداني (٣٠٨) ، والمغني (١٣٧/٤) . وفي معاني القرآن للأخفش ما يشير إلى تجويزه استعمال (مِنْ) في الزمان : ((يريد : منذ أول يوم ...)) (٣٦٥/١) .

(٥) شرح التسهيل (١٣٠/٣) ، وشرح الكافية (٧٩٦/٢-٧٩٧) .

(٦) يُنظر : الجامع الصحيح (١٣٢/٢) ، حديث : ٢٢٦٨-٢٢٦٩ . كتاب الإجارة ، باب الإجارة إلى نصف

Ā =

الحديث . ولقول أنسٍ - رحمه الله - : (فَلَمْ أَزَلْ أَحِبَّ الدَّبَاءَ مِنْ يَوْمَئِذٍ)^(١) . ولقوله - صلى الله عليه وسلم - لفاطمة - رحمها الله - : (هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام)^(٢) .
وكقوله^(٣) :

وَكُلُّ حُسَامٍ أَخْلَصَتْهُ قُيُونُهُ تُخَيِّرَنَّ مِنْ أَرْمَانٍ عَادٍ وَجُرْهُمِ

وكقوله^(٤) :

أَلْفَتْ الْهَوَى مِنْ حَيْنِ أَلْفَيْتُ يَافِعًا إِلَى الْآنَ مَمْنُوءًا بِوَاشٍ وَعَاذِلِ

أجيب : أن التقدير : مِنْ تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ^(٥) . و مِنْ أَكْلِ النَّبِيِّ يَوْمَئِذٍ [و]^(٦) مِنْ

É =

النهار) ، وشواهد التوضيح (١٨٩) .

(١) يُنْظَرُ : الجامع الصحيح (٤٤٣/٣) ، حديث : ٥٤٣٩ . كتاب الأطعمة ، باب من ناول أو قدّم إلى صاحبه على المائدة شيئاً) ، وشواهد التوضيح (١٩٠) ، وروايته في صحيح مسلم : (منذ يومئذ) (٣/١٦١٥) ، حديث : ٢٠٤١ . كتاب الأشربة ، باب جواز أكل المرق ...

(٢) يُنْظَرُ : المسند (٢١٣/٣) ، حديث : (١٣٢٢٣) ، وإعراب الحديث النبوي للعكبري (١٢٠) .

(٣) البيت من الطويل ، ينسب إلى جبل بن جوال في شرح التسهيل (١٣٢/٣) ، ويُنْظَرُ : شواهد التوضيح (ص ١٩١) ، ومعجم شواهد العربية (ص ٤٧٠) .

(٤) البيت من الطويل ، لم أقف له على نسبة .

يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٣٣/٣) ، وشواهد التوضيح (ص ١٩١) ، ومعجم شواهد العربية (ص ٤٠١) .

(٥) يُنْظَرُ : الإنصاف (٣٧٢/١) ، وشرح المفصل (١١/٨) ، وشرح الجمل (٤٨٩/١) ، وشرح ابن النازم (ص ٢٦٠) ، ورصف المباني (ص ٣٢٢) ، والجنى الداني (ص ٣٠٩) ، والمغني (٤/١٣٨) .

(٦) تكملة من (ن ، ط) .

جوع ثلاثة أيام . و مِنْ إخلاصِ أزمانٍ^(١) ، وإن ضارعَ المصادرُ الأزمنةَ في التَّقْصِي ، وأنَّ النِّصْفَ ليسَ بزمانٍ^(٢) .

ويكون (مِنْ) للتبيين ؛ كقوله تعالى : [فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ Z (الحج: ٣٠)^(٣) . ويُعرَفُ بأنَّ يستقيمَ المعنى لو جُعِلَ مكانها (الذي) ، فيقال : اجتنبوا الرِّجْسَ الذي هو الوثن^(٤) . ويكونُ معَ مدخولها صفةً إن كان ما قبلها نكرةً ، وحالاً إن كان معرفةً^(٥) . ومرجعُها إلى الابتداء ؛ لأنَّها لا ابتداءً بيانٍ تخصيصٍ المذكور قبلها^(٦) . وفيه معنى التبعية ؛ لأنَّ كلَّ رَجَسٍ يجبُ أن يُجْتَنَبَ ، والمقصودُ هنا الوثن^(٧) .

ويكونُ للتبعية ، نحو : أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ ، كقوله تعالى : [" # \$

(١) في (ن) : (الزمان) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح المفصل (١١/٨) .

(٣) يُنْظَرُ : حروف المعاني (ص ٥٠) ، ومعاني الحروف (ص ٩٧) ، وعلل النحو (ص ٢٠٨) ، والمفصل (ص ٣٩٥) ، وأسرار العربية (ص ٥٩) ، وشرح ابن الناظم (ص ٢٥٩) .

(٤) يُنْظَرُ : الأزهية (ص ٢٢٥) ، وشرح المفصل (١٢/٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٤٠/٣) ، وشرح الجمل (٤٩١/١) ، وشرح الكافية الشافية (٧٩٩/٢) ، وشرح الرضي (١١٤١/٢) .

(٥) يُنْظَرُ : المغني (١٤١/٤) .

(٦) يُنْظَرُ : علل النحو (ص ٢٠٩) ، والتخمير (١٠/٤) ، وشرح الجمل (٤٩٢/١) ، وشرح الرضي (١١٤٢/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥١٩/٢) ، والجنى الداني (ص ٣١٠) ، والمغني (١٤٢/٤) .

(٧) يُنْظَرُ : شرح المفصل (١٢/٨-١٣) ، والبسيط في شرح الجمل (٨٤٦/٢) .

وقد اعترض ابن أبي الربيع على دلالة (مِنْ) على بيان الجنس ، وجعلها في الآية دالة على التبعية ، أي : ذلك بعض أحوال الوثن .

7 6 5 4 | 2 1 0 / . - [Z , + *) | ' & %

8 Z (النور: ٤٥) أي: مِنْ ماءٍ مخصوص^(١). ويُعرَفُ بأنَّ يُسْتَعْنَى عنها بـ(بعضٍ)، نحو: أخذْتُ بعضَ الدراهم^(٢). وكقراءة عبد الله (لن تنالوا البر حتى تنفقوا بعض ما تحبون)^(٣) وقراءة الجماعة: (مما تحبون).

وقال المبرد: هي للابتداء؛ إذا جُعِلَ الدرهم ابتداءً غاية ما أخذ^(٤).

ودلَّ على التبعض صيرورة^(٥) ما بقي^(٦) انتهاؤه؛ فمرجعُ كلِّها واحد^(٧).

وقدَّ يبيِّنُ للتعليل؛ كقوله تعالى: [F E D C B

(١) يُنظر: الكتاب (٢٢٥/٤)، والأصول (٤٠٩/١)، وحروف المعاني (ص ٥٠)، والإيضاح العضدي (ص ٢٦٤)، ومعاني الحروف (ص ٩٧)، وعلل النحو (ص ٢٠٩)، والمفصل (ص ٣٩٥)، وأسرار العربية (ص ٢٥٩)، وشرح التسهيل (١٣٣/٣).

(٢) يُنظر: الأزهية (ص ٢٢٤)، والإيضاح في شرح المفصل (١٤٢/٢)، وشرح المقدمة الكافية (٩٤١/٣)، وشرح الوافية (ص ٣٨٠)، والمباحث الكاملية (٤/٢)، ووصف المباني (ص ٣٢٣)، والبسيط في شرح الكافية (٥١٩/٢) ..

(٣) يُنظر: الكشف (٥٨٢/١)، ومفاتيح الغيب (١٤٨/٨)، والبحر المحيط (٤٠٠/٢)، وانظر: شرح التسهيل (١٣٤/٣)، والمغني (١٣٩/٤).

(٤) يُنظر: المقتضب (١٨٢/١) (١٣٦/٤)، وعلل النحو (ص ٢٠٩)، وشرح المفصل (١٢/٨)، وشرح الرضي (١١٤١/٢)، والبسيط في شرح الكافية (٥٢٠/٢).

(٥) من (ط، س) في الأصل، و(ن): (صيرورة وما نقي).

(٦) من س، وفي الآخر: (نفي).

(٧) يُنظر: الأصول (٤٠٩/١)، وشرح المفصل (١٢/٨)، والمباحث الكاملية (٤/٢).

Z G (البقرة: ١٩)^(١).

وللبدل ؛ كقوله تعالى : [T U V W X Z

(التوبة: ٣٨)^(٢) ، وكقوله^(٣) :

أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُبَّةً ظُلْمًا وَيُكْتَبُ لِلْأَمِيرِ أَفِيلًا

وَيَجِيءُ للمجاززة ؛ قَالَ الْمَالِكِيُّ : ((نحو : عُدْتُ مِنْهُ ، وَأَنْفَتُ مِنْهُ ، وَبَرْتُ مِنْهُ ،

/وزيدٌ أَفْضَلُ من عَمْرٍو))^(٤) ؛ إِذْ مَعْنَاهُ : جَاوَزَهُ عَوْدِي . وَفَضْلُ زَيْدٍ جَاوَزَ عَمْرًا . فَيَكُونُ :
[١/٢١٥] سِرْتُ مِنَ الْبَصَرَةِ . أَيْضًا لِلْمَجَاوِزَةِ^(٥) .

وهذا أَوَّلُ مِنْ قَوْلِ سَيَبَوِيهِ : ((إِنَّهَا لَا بَتْدَاءَ الْارْتِفَاعِ فِي : أَفْضَلُ مِنْهُ ، وَالْانْحِطَاطِ فِي :

(١) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٣٤/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٧٩٦/٢) ، وشرح الرضي (١١٤٧/٢) ،
وشرح ابن الناظم (ص ٢٦٠) ، والجنى الداني (ص ٣١٠) ، والمغني (١٤٤/٤) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٣٤/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٠٠/٢) ، وشرح الرضي (١١٤٣/٢) ،
وشرح ابن الناظم (ص ٢٦١) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٢٤/٢) ، والجنى الداني (ص ٣١٠) ،
والمغني (١٤٦/٤) .

(٣) البيت من الكامل ، وهو للراعي النميري في ديوانه (ص ٢٤٢) ، وَيُنْظَرُ : أمالي ابن الشجري (٢٧٢/٢) ،
وشرح المفصل (٤٤/٦) ، وشرح التسهيل (١٣٤/٣) ، والمغني (١٥١/٤) ، والخزانة (١٤٨/٣) ،
وشرح أبيات المغني (٣٢٥/٥) .

(٤) شرح التسهيل (١٣٤/٣) ، وَيُنْظَرُ : الجنى الداني (ص ٣١١) ، والمغني (١٥٤/٤) .

(٥) بعدها في ط : ((وهذا أَوَّلُ مِنْ قَوْلِ سَيَبَوِيهِ إِنَّهَا لَا بَتْدَاءَ دُونَ إِرَادَةِ انْتِهَاءِ نَحْوِ : أَخَذْتُ مِنْ دَارِكٍ)) ، وهو
تكرار لكلام يأتي بعده .

شَرَّ منه ؛ لأنَّه لم يقع بعدهما ((إلى))^(١) .

وقول سيبويه قد يقصدُ إلى ابتداءٍ دونَ إرادةٍ انتهاء ، نحو : أَخَذْتُهُ مِنْ دَارِكٍ . فَإِنَّهَا فيه أيضًا للمجاوزة ؛ إذ لو قصدَ الابتداءَ لصدقَ مع استصحابِ المأخوذِ أَخَذُ ؛ كما أنَّه لما قَصَدَ بـ(مِنْ) الابتداءَ في جملته (من دارك) صدقَ مع استصحابِ محمولٍ حَمَلٍ^(٢) .

وقد تجيءُ زائدةٌ في نكرةٍ أُريدَ بها العمومُ ، بعدَ نفيٍّ ، أو نهيٍّ ، أو استفهامٍ^(٣) .

فإنَّ كَانَ^(٤) المجرورُ بها اسمًا مقصورًا على العموم ؛ ك : أَحَدٍ ، وديارٍ - يكونُ لِجَرْدِ التوكيدِ^(٥) ، وإلَّا فلتنصيصِ العمومِ ، نحو : ما جاءني من رجلٍ . وما في الدارِ مِنْ رجلٍ . إذ قَدْ يُقْصَدُ بـ : ما جاءني رجلٍ - العمومِ^(٦) ، وقد يُقْصَدُ^(٨) به نفيٌّ واحدٍ . وعلامتها : أَنَّهُ يبقى أصلُ معنى الكلامِ بدونها ؛ لكن ذكرهُ لنصِّ العمومِ^(٩) ؛ ولذا يمتنعُ : ما فيها مِنْ رجلٍ ،

(١) الكتاب (٢٢٥/٤) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٣٤/٣-١٣٥) ، والجنى الداني (٣١٢) ، والمغني (١٥٥/٤) .

(٣) يُنْظَرُ : الأصول (٤١٠/١) ، ومعاني الحروف (ص ٩٧) ، والأزهيّة (ص ٢٢٦) ، والمفصل (ص ٣٩٥) ، وأسرار العربية (ص ٢٥٩) ، وشرح المقدمة الجزولية (٨١٩/٢) ، وشرح الجمل (٤٨٤/١) ، والبسيط في شرح الجمل (٨٤١/٢) .

(٤) ((كان)) سقطت من ط .

(٥) يُنْظَرُ : الأصول (٤١٠/١) ، وشرح التسهيل (١٣٧/٣) ، والجنى الداني (ص ٣١٦) ، والمغني (١٦٤/٤) .

(٦) ((نحو : ما جاءني ... رجل العموم)) سقط من ط ؛ لانتقال النظر .

(٧) يُنْظَرُ : شرح المفصل (١٣/٨) ، وشرح الجمل (٤٨٤/١) ، ووصف المباني (ص ٣٢٤) ، والجنى الداني (ص ٣١٦) .

(٨) ((بما جاءني في رجل العموم ، وقد يقصد)) سقط من ن ؛ لانتقال النظر .

(٩) يُنْظَرُ : شرح المفصل (١٣/٨) ، وشرح الوافية (ص ٣٨١) ، وشرح الجمل (٤٨٤/١) ، ووصف المباني

Ⓐ =

بُل رجلان . ويصحُّ : ما فيها رجلٌ بُل رجلان^(١) ، لأنَّه يحتملُ نفيَ واحدٍ فلا يلزم منه نفي ما فوقه^(٢) .

واختار الأندلسيُّ وكثيرٌ أنَّه مع غير المقصورِ على العموم غيرُ زائدة ؛ إذ لو حُذِفَ لَمْ يُفْهَمْ العمومُ إلَّا على قولِ الفقهاء ؛ لأنَّ التَّكرارَ في سياقِ النَّفي عندهم للعموم^(٣) قلتُ : عندَ غيرهم يحتملُ العمومَ وواحدًا ، فذكر (مِنْ) قرينةً أنَّه لَمْ يُرَدِّ واحدٌ مِنَ الجنسِ ، وقرينةً عدمَ إرادة^(٤) غيرِ العموم^(٥) ليستَ موضوعةً للعموم .

وقال المالكيُّ في كلامِ سيبويه : ((إنَّ المقصودَ بـ(مِنْ) المزیدة التبعيةُ ؛ لأنَّه قال بعد قوله : ما أتاني مِنْ رجلٍ : (هذا موضعُ تبعيةٍ)^(٦) قبل دخول (مِنْ) فأدخلت (مِنْ) التي لشمول الجنسِ ؛ ليدلَّ على أنَّ لكلِّ بعضٍ قسطًا من المنسوبِ إلى مدخول (مِنْ) [و]^(٧) هذا غير مرضيٍّ ؛ لأنَّه إنَّما يكونُ التبعيةُ ما لم يُقَصِّدْ به العموم ، ويحسن في موضعها بعضُ^(٨) .

É =

(ص ٣٢٤) ، والجنى الداني (ص ٣١٧) .

(١) يُنظَر : المغني (٤/ ١٦٣) .

(٢) يُنظَر : شرح التسهيل (٣/ ١٣٧) .

(٣) المباحث الكاملية (٢/ ٥) .

(٤) من (ط) ، وفي الآخر (إراد) .

(٥) من (ن ، ط) ، وفي الآخر (للعوم) .

(٦) الكتاب (٤/ ٢٢٥) ، ويُنظَر : الأصول (١/ ٤١٠) .

(٧) تكملة من (ط) .

(٨) شرح التسهيل (٣/ ١٣٥-١٣٦) .

قلتُ : كلامُ سيبويه مريضٌ ؛ لأنَّه دالٌّ على أنَّ مدخولَ (مِنْ) الزائدة يحتملُ التبعيةَ بدونها . وهو كذلك . أو لأنَّ المرادَ بـ(مِنْ) الزائدة : البعض الذي لا ينفك فردٌ منه ؛ فيلزمها الاستغراقُ كما سيجيء ؛ لأنَّه دالٌّ عليه^(١) .

ومَرَجِعُ^(٢) الزائدة إلى الابتدائية ؛ لأنَّ المرادَ ابتداءً نفْيِ المجيءِ (مِنْ رجلٍ) إلى آخر الرجال ، من قولك : ما جاءني مِنْ رجلٍ . وإذا دخلَ (مِنْ) الابتدائية في ما له أفرادٌ يمكن انتهاءها باعتبار ما يتعلق به يستغرقها ، ولا يذكر غايتها للعلم بها ؛ فإذا دلَّ (مِنْ) على الابتداء والغاية يلزم منه الاستغراقُ ، فيرادُ دلالةً على الاستغراق^(٣) .

ويَحْسُنُ أَنْ يقالَ توجيهًا لكلام سيبويه^(٤) : لا يصحُّ^(٥) ابتدائيةً في : ما جاءني مِنْ رجلٍ . فتكونُ التبعيةُ ، ويكون المراد منها : نفْيِ بعضِ الرجلِ الذي هو^(٦) حقيقةً ، لا يدهُ ورأسُه ونحوهما ؛ لأنَّه لا يتعقل مجيئُه حتَّى يحتاج إلى نفْيهِ ، ولا بعضُ أفراد الجنس ؛ لأنَّه يُفْهَمُ بدون (مِنْ) ، ويلزم منه دلالتها على نفْيِ الجنس أي : الأفراد بأسرها ؛ إذ لو جاء فردٌ لا يفيد ذكر (مِنْ) شيئاً^(٧) ؛ لأنَّ نفْيَ فردٍ مفهومٌ بدونها ؛ فيصحُّ أن يقال : زيدت مراداً

(١) ((أو لأنَّ المراد ... دال عليه)) سقط من ط .

(٢) من (ط) ، وفي الآخر (والمراجع) .

(٣) يُنظَر : الأزهية (٢٣٠) ، وشرح الجمل (٤٨٥/١) .

(٤) ((توجيهًا لكلام سيبويه)) سقط من ط .

(٥) في ن ، س : (يتصح) .

(٦) من (ط) ، وفي الآخر (الذي هو الذي) .

(٧) ((شيئاً)) سقطت من ط .

بها نفى جميع الأفراد^(١).

ودلالته^(٢) على ما ذكر من التبعية التي يلزمها نفى عموم الأفراد أظهر في قولك :
ما أخذت من دراهم ؛ لأتمها في مثبته ثابتة ، وللتبعية^(٣).

وأجاز الكوفيون والأخفش زيادتها في الموجب^(٤)^(٥) أيضًا ، وفي المعرفة^(٦).

واختاره المالكي مستدلًا بثبوته نثرًا^(٧) ؛ كقوله تعالى : [وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَائِ

الْمُرْسَلِينَ Z (الأنعام: ٣٤) ، و [يُكَلِّمُ فِيهَا مَنْ أَسَاوَرَ Z (الحج: ٢٣)] N M

O P Q R Z (الأحقاف: ٣١)^(٨) . وليس للتبعية في الآية ؛ لئلا يناقض قوله

(١) بعدها في ط : ((كما يزداد إن التأكيد النفي في قولك : ما إن زيد قائم لدالتها عليه في إن إن زيد قائم)).

(٢) ((على نفى الجنس الأفراد ودلالته)) سقط من س .

(٣) ((على ما ذكر ... وللتبعية)) سقط من ط .

(٤) يُنظر : الأزهية (ص ٢٢٧) ، والمفصل (ص ٣٩٥) ، والإنصاف (١/ ٣٧٦) ، وأسرار العربية (ص ٢٦٠) ،

وشرح المفصل (٨/ ١٣) ، وشرح الوافية (ص ٣٨١) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١٤٣) ، وشرح

المقدمة الكافية (٣/ ٩٤١) ، والبسيط في شرح الجمل (٢/ ٨٤٢) ، ورفض المباني (ص ٣٢٥) .

(٥) من (ط ، س) ، وفي الآخر (الواجب) .

(٦) يُنظر : معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٧٦-٢٩٨) ، وشرح الجمل (١/ ٤٨٥) ، وشرح التسهيل (٣/ ١٣٨)

، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٧٩٨) ، وشرح الرضي (٢/ ١١٤٤) ، والجنى الداني (ص ٣١٨) .

(٧) شرح التسهيل (٣/ ١٣٨) ، ويُنظر : الجنى الداني (ص ٣١٨) .

(٨) يُنظر : شرح التسهيل (٣/ ١٣٨) ، وانظر : شرح المقدمة الكافية (٣/ ٩٤١) ، والإيضاح في شرح المفصل

(٢/ ١٤٣) .

وقد اعترض الشلوبيين على زيادتها في قوله تعالى : [O P Q R Z ، وقال : ((أي : يغفر لكم

$\bar{A} =$

تعالى : [إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا Z (الزمر: ٥٣)^(١) ، و [* + , Z (البقرة: ٢٥) . وكقول عائشة -رحمها الله- : (إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ يُصَلِّي جَالِسًا فَيَقْرَأُ وَهُوَ جَالِسٌ ، فَإِذَا بَقِيَ مِنْ قِرَاءَتِهِ نَحْوُ ائْتَصَبَ نَحْوًا ، فَتَكُونُ قِرَاءَتُهُ قَاعِدًا وَنَاصِبًا نَحْوًا)^(٢) . وكقوله -صلى الله عليه وسلم- : (إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ)^(٣) . وكقولهم^(٤) : قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ . ونظرًا ، كقوله^(٥) :

É =

من ذنوبكم ما لو كشف عن كنهه الغطاء لاستكثرتموه ، لا كما قال من قال : إِنَّ (مِنْ) زائدة)) ، التوطئة (٢٤٤) .

(١) يُنْظَرُ : الإيضاح في شرح المفصل (١٤٣/٢) ، والمباحث الكاملية (٥/٢) ، وشرح الرضي (١١٤٤/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٢٢/٢) ..

(٢) يُنْظَرُ : الجامع الصحيح (٣٤٨/١) ، حديث : ١١١٩ . كتاب تقصير الصلاة ، باب إذا صلى قاعدًا ثم صحَّ أو وجد خفة تم ما بقي ، وصحيح مسلم (٥٠٥/١) ، حديث : ٧٣١ . كتاب صلاة المسافرين ، باب جواز النافية قائمًا وقاعدًا .

(٣) يُنْظَرُ : الجامع الصحيح (٨١/٤) حديث : ٥٩٥٠ ، كتاب اللباس ، باب عذاب المصورين يوم القيامة) ، وصحيح مسلم (١٦٧٠/٣) ، حديث : ٢١٠٩ . كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم تصوير صورة الحيوان .

(٤) حكى هذا القول البغداديون عن العرب .

يُنْظَرُ : شرح المقدمة الكافية (٩٤٢/٣) ، وشرح الوافية (ص ٣٨١) ، والتوطئة (ص ٢٤٤) ، وشرح المقدمة الجزولية (٨١٩/٢) ، وشرح الجمل (٤٨٥/١) ، والبسيط في شرح الجمل (٨٤٢/٢) ، ورصف المباني (ص ٣٢٥) ، والمغني (١٧٧/٤) .

(٥) ((كقوله)) سقطت من س . البيت من الطويل ، لم أقف له على نسبة .

Ā =

يَظَلُّ بِهِ الْحَرْبَاءُ يَمَثُلُ قَائِمًا وَيَكْثُرُ فِيهِ مِنْ حَيْنِ الْأَبَاعِرِ

وكقوله^(١) :

وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرْ

قَالَ الْحَاجِبِيُّ : ((مَنْ اسْتَقْرَأَ كَلَامَ الْعَرَبِ عَلِمَ امْتِنَاعَ نَحْوِ : مَاتَ مِنْ رَجُلٍ ، وَضَرَبَ مِنْ رَجُلٍ ، وَنَحْوَهُ . (وَمِنْ) فِي الْأَمْثَلَةِ إِمَّا عَلَى الْحِكَايَةِ ؛ أَيْ : كَأَنَّهَا أَجُوبَةٌ لِأَقْوَالِهِمُ الْمُقَدَّرَةِ ، وَهِيَ : [هَلْ] ^(٢) [جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ Z (الأنعام: ٣٤) . وَ هَلْ [يُحْكَلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ Z (الحج: ٢٣) . وَهَكَذَا قُدِّرَ فِي الْجَمِيعِ ، أَوْ عَلَى / حَذْفِ الْمَوْصُوفِ وَإِقَامَةِ (مِنْ) مَعَ مَدْخُولِهَا مَقَامَهُ ؛ أَيْ : لَقَدْ جَاءَكَ شَيْءٌ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ ، وَيَحْلُونَ فِيهَا شَيْئًا مِنْ أَسَاوِرَ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : [F G H I J K Z (النحل: ٦٧) تَقْدِيرُهُ : ثَمَرٌ تَتَخَذُونَ مِنْهُ ^(٣) .

É =

يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٣٩/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٧٩٩/٢) ، وشواهد التوضيح (ص ١٨٧) ، وشرح ابن الناضم (ص ٢٦٠) ، والهمع (٢١٦/٤) ، والدردر (٨٦/٢) .
(١) البيت من المتقارب ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (١٤٣) .
وَيُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٣٨/٣) ، وشواهد التوضيح (ص ١٨٦) ، والجنى الداني (ص ٣١٨) ، والمغني (١٧٧/٤) ، وشرح أبيات المغني (٣٢٩/٥) .
(٢) تكملة من (ط) .
(٣) الإيضاح في شرح المفصل (١٤٤/٢) ، وَيُنْظَرُ : شرح الجمل (٤٨٥/١) ، وشرح الرضي (١١٤٥/٢) ، والبسيط في شرح الجمل (٨٤٣/٢) ، ورصف المباني (ص ٣٢٥) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٢٣/٢) ، والمغني (١٨٠/٤-١٨١) .

وحينئذ يكون (من) للتبيين^(١). وقال الحاجبي: ((للتبعيض))^(٢).
وفيه نظر^(٣).

ويجاء عن: [O P Q R Z (الأحقاف: ٣١) أيضاً بجواب خاص ، وهو: أن (من) للتبعيض ، وأنه خطابٌ مع قوم نوح ، ويغفر الذنوب جميعاً مع أمة محمد - صلى الله عليه وسلم - ، ولا يلزم التناقض . ولئن سلم ورود الآيتين في حق أمة محمد فجاز أن يغفر الذنوب كلها لبعض ، وبعضها لبعض . وإذا كانت الأمثلة تحتمل ما ذكرناه ؛ فلا يثبت قول الكوفيين والأخفش ؛ إذ لا يثبت أصلٌ بمحتمل^(٤) .

تنبيه : تنفرد (من) بجرها ظروفاً لا تتصرف ؛ ك(قبل) ، و(بعد) ، و(عند) ، و(لدى) ، و(لدى) ، و(لدى) ، و(مع) ، و(بله) ، و(عن) ، و(على) الاسمين^(٥) . لكن إذا دخلت على (قبل) ، و(بعد) ، و(لدى) ، و(عن) فهي زائدة ؛ إذ لا يتغير المعنى بسقوطها . وإذا دخلت على البواقي فهي لا ابتداء الغاية^(٦) .

(١) يُنظر: المباحث الكاملية (٦/٢) ، وشرح الرضي (١١٤٥/٢) .

(٢) الإيضاح في شرح الفصل (١٤٤/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٤٢/٣) ، ويُنظر: شرح الجمل (٤٨٥/١) .

(٣) يُنظر: شرح الرضي (١١٤٥/٢) .

(٤) يُنظر: شرح المقدمة الكافية (٩٤٢/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٤٣/٢) ، وانظر: شرح الوافية (٣٨١) ، والمباحث الكاملية (٦٢٥/٢) ، وشرح الرضي (١١٤٤-١١٤٥) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٢٣/٢) .

(٥) يُنظر: شرح التسهيل (١٤٠/٣) ، وشرح الرضي (١١٤٨/٢) .

(٦) يُنظر: شرح التسهيل (١٤٠/٣) ، والمغني (١٨٢/٤) .

وتختصُّ أيضًا (مِنْ) في القَسَمِ بِالرَّبِّ محذوفِ الفعل ، نحو : مِنْ رَبِّ لَأَفْعَلَنَّ . -
 كاختصاصِ التاءِ ، واللامِ بـ(الله) في القَسَمِ .
 وقد تُضَمُّ ميمُها ؛ كقوله : مَنْ رَبِّي إِنَّكَ لَأَشَرُّ^(١) .
 وقد تُفْتَحُ أيضًا تنبيهًا على أَنَّ مدخولها مُقَسَّمٌ به ، ونظيره نصبُ (غدوةً) إذا أُضِيفَ
 إليها (لَدُنْ)^(٢) .

وليس مَنْ وَمَنْ رَبِّ محذوفين من أَيْمُنْ وَأَيْمَنْ^(٣) ، وإلَّا لدخلا فيما دخلاه مِنْ : الله ،
 والكعبة^(٤) . وشذَّ ما رواه الأخفش وهو دخول (مِنْ) على (الله) ، ودخولُ التاءِ على الربِّ ،
 نحو : مَنْ الله ، وترَبَّ^(٥) .

وقد يجيء (مِنْ) لالانتهاء نحو : قَرُبْتُ مِنْهُ . فَإِنَّهُ مَسَاوِلُ : قَرُبْتُ إِلَيْهِ . وتحقيقه أَنَّهُ
 غَايَةُ لِلْقُرْبِ^(٦) . وكقولك : شَمَمْتُ مِنْ دَارِي الرِّيحَانِ مِنَ الطَّرِيقِ . فَإِنَّ الثَّانِيَةَ لالانتهاء

(١) يُنْظَرُ : الكتاب (٤٩٩/٣) ، والأصول (٤٣١/١) ، ومعاني الحروف (ص٩٨) ، والمفصل (ص٤٩٣) ،
 والإنصاف (٤٠٩/١) ، وشرح المقدمة الجزولية (٨١٦/٢) ، وورصف المباني (ص٣٢٦) ، والجنى
 الداني (٣٢١-٣٢١) .

(٢) ينظر : الكتاب (٥١/١) (٤٩٩/٣) ، والأصول (١٤٤/٢) .

(٣) يُنْظَرُ : المفصل (ص٤٩٤) ، وشرح الجمل (٤٧٠/١) ، وشرح الرضي (١١٤٧/٢) ، وورصف المباني
 (ص٣٢٦) وفي المفصل قوله : ((ومن الناس من يزعم أنها مِنْ أَيْمُنْ)) .

وفي شرح الرضي : ((وقيل : المكسورة الميم مقصورة من يمين ، والمضمومة مقصورة من أَيْمُنْ)) .

(٤) يُنْظَرُ : شرح الجمل (٤٧٠/١) .

(٥) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٤٠/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٧٩٢/٢) ، والجنى الداني (ص٣٢١) .

(٦) شرح التسهيل (١٣٦/٣) ، ويُنْظَرُ : الكتاب (٢٢٥/٤) ، والأصول (٤١١/١) ، ومعاني الحروف

الغاية^(١).

وقَدْ يَجِيءُ بِمَعْنَى (على) ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : [Z Y \] ^ Z
(الأنبياء: ٧٧)^(٢).

وَقَدْ يَجِيءُ لِلْفَصْلِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى ثَانِيِ الْمُتَضَادِّينِ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : [2 3
Z 6 5 4 (البقرة: ٢٢٠)^(٣).

وَيَجِيءُ بِمَعْنَى الْبَاءِ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : [' (Z *) (الشورى: ٤٥) أي :
بِطَرَفٍ خَفِيٍّ^(٤).

وَيَجِيءُ بِمَعْنَى (في)^(٥) ؛ كَقَوْلِهِ^(١) :

É =

(ص ٩٨) ، والمباحث الكاملية (٦/٢) ، وشرح الجمل (٤٩٠/١) ، والارتشاف (١٧٢٠/٤) ، والجنى
الداني (ص ٣١٢) ، والمغني (١٦٢/٤) .

(١) يُنْظَرُ : شرح المفصل (١٣/٨) ، وشرح الجمل (٤٩٠/١) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٢٤/٢) ، والجنى
الداني (٣١٢) .

(٢) يُنْظَرُ : حروف المعاني (ص ٥٠ ، ٨٢) ، والصاحبي (ص ١٤٤) ، والأزهية (ص ٢٨٢) ، وشرح التسهيل
(١٣٦/٣) ، والجنى الداني (ص ٣١٣) ، والمغني (١٦٠/٤) .

(٣) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٣٧/٣) ، والارتشاف (١٧٢٠/٤) ، والجنى الداني (ص ٣١٣) ، والمغني
(١٦٠/٤) .

(٤) يُنْظَرُ : حروف المعاني (ص ٥٠-٧٦) ، وشرح التسهيل (١٣٧/٣) ، والجنى الداني (ص ٣١٤) ، والمغني
(١٥٦/٤) .

(٥) يُنْظَرُ : حروف المعاني (ص ٧٦) ، وشرح التسهيل (١٣٧/٣) ، والجنى الداني (ص ٣١٤) ، والمغني

Ā =

عَسَى سَائِلٌ ذُو حَاجَةٍ إِنْ مَنَعَتْهُ مِنْ الْيَوْمِ سُؤْلًا أَنْ يَكُونَ لَهُ عَدُوٌّ

قَالَ : ((وإلى الانتهاء))^(٢) .

أقول : (إلى) ظاهرة في انتهاء غاية^(٣) زمانًا ومكانًا ، نحو : سِرْتُ إلى آخر النهار^(٤) . ومدخول (إلى) آخر العمل فلا يدخل ما بعدها فيما قبلها^(٥) إلا مجازًا^(٦) ، أي : بقرينة ، وهو مذهب النحويين^(٧) . فإذا قيل : سِرْتُ إلى الكوفة يكون السير إلى أول حدّها ، وعند مَنْ يُدْخِلُ بعدها فيما قبلها لا يتجاوز سيره الكوفة ؛ لأن^(٨) ما بعده شيء لم يكن غاية^(٩) .

£ =

. (١٥٧/٤)

(١) سبق تخريجه (ص ٦٦٧)

(٢) الكافية في النحو (ص ٢١٥) .

(٣) من (ط) ، وفي الآخر : (العمل) .

(٤) يُنْظَرُ : الكتاب (٢٣١/٤) ، والأصول (٤١١/١) ، وحروف المعاني (ص ٦٥) ، ومعاني الحروف

(ص ١١٥) ، وعلل النحو (ص ٢٠٩) ، والمفصل (ص ٣٩٦) ، وشرح الجمل (٤٩٩/١) ، ورصف

المباني (ص ٨٠) ، والجنى الداني (ص ٣٨٥) ، والمغني (٤٨٩/١) .

(٥) في س : (بعدها) ، وهو خطأ .

(٦) يُنْظَرُ : شرح اللمع (١٦٤/١) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٤٣/٣) ، وشرح التسهيل (١٤١/٣) ، وشرح

الرضي (١١٤٩/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٢٦/٢) ، والجنى الداني (ص ٣٨٥) ، والمغني

. (٤٨٩/١)

(٧) في (ط) : ((البصريين)) . يُنْظَرُ : الإيضاح في شرح المفصل (١٤٤/٢) ، وشرح الجمل (٤٩٩/١) ، ورصف

المباني (ص ٨٠) ، والجنى الداني (ص ٣٨٥) ، والمغني (٤٨٩/١) .

(٨) من (ط) ، وفي الآخر (لأنه) .

(٩) يُنْظَرُ : شرح المفصل (١٤/٨) .

فجوبُ غَسَلِ المرافق والكعبين لَمْ يَدُلَّ عليه ظاهرُ الآية ، بل بالقريئة ، وهو بياؤه - صَلَّى
اللهُ عليه وسلَّم - وهو غَسَلُهُ^(١) إِيَّاهَا في وضوئه^(٢) .

وقيل : ظاهرُها الدُّخُولُ ؛ لقوله تعالى : [I J K L M Z (النساء: ٢) ،

و [مَن أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ Z (الصف: ١٤)^(٣) . وما لَمْ يَدْخُلْ فمجازٌ^(٤) .

وقيل : مشتركةٌ بينهما^(٥) .

وقيل : إِنْ كَانَ مِنْ جِنْسٍ ما قبلها يَدْخُلُ فيه ؛ لأنَّ حكمَ جزءِ الشيءِ حكمَ ذلك
الشيءِ ، وإِلَّا فلا^(٦) .

قال المالكيُّ : ((إِنَّمَا يَجْعَلُ بِمَعْنَى (مَعَ) إِذَا ضَمِمْتَ شَيْئًا إِلَى شَيْءٍ ؛ كَقَوْلِكُمْ : إِنْ
الدَّوْدَ إِلَى الدَّوْدِ إِبِلَ))^(٧) .

(١) في س : (علم) ، وهو خطأ .

(٢) يُنْظَرُ : شرح المقدمة الكافية (٩٤٣/٣) ، والإيضاح في شرح المفصَّل (١٤٤/٢) ، وشرح الوافية (٣٨٢) ،
والبسيط في شرح الكافية (٥٢٦/٢) .

(٣) يُنْظَرُ : حروف المعاني (ص ٦٥) ، وشرح المفصَّل (١٥/٨) ، وشرح الوافية (ص ٣٨١) ، ورصف المباني
(ص ٨١) .

(٤) يُنْظَرُ : شرح المقدمة الكافية (٩٤٣/٣) ، وشرح الوافية (ص ٣٨١) ، وشرح الرضي (١١٤٩/٢) ،
والبسيط في شرح الكافية (٥٢٦/٢) .

(٥) يُنْظَرُ : شرح المقدمة الكافية (٩٤٣/٣) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٢٦/٢) .

(٦) شرح المقدمة الكافية (٩٤٣/٣) ، وشرح الوافية (٣٨٢) ، وشرح الرضي (١١٤٩/٢) ، ورصف المباني
(ص ٨٠) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٢٦/٢) ، والجنى الداني (ص ٣٨٥) ، والمغني (٤٩٠/١) .

(٧) شرح التسهيل (١٤١/٣) ، ويُنْظَرُ : معاني القرآن (٢١٨/١) ، وتأويل مشكل القرآن (٥٧١) ، وأدب

ā =

ومنه^(١) :

بَرَى الْحُبُّ جِسْمِي لَيْلَةً بَعْدَ لَيْلَةٍ وَيَوْمًا إِلَى يَوْمٍ وَشَهْرًا إِلَى شَهْرٍ

والحق : أَنْ وَضَعَ [إِلَى] ^(٢) للانتهاء ، فما جاء بمعنى : (مَعَ) يكون نقلًا للصلة ؛
للتضمين ، يعني : إِذَا عُدِّي فِعْلَانِ قَرِيبَيِ الْمَعْنَى بِحَرْفَيْنِ يَجُوزُ أَنْ تَنْقُلَ حَرْفَ كُلِّ إِلَى الْآخَرِ
؛ تَوْسِعًا ، وَتَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ بِمَعْنَى الْآخَرِ ؛ فَإِنَّهُ يُقَالُ : رَفَثْتُ لَهَا ، وَأَفْضَيْتُ إِلَيْهَا -
لُغَةً ، فَقَالَ اللَّهُ [تَعَالَى] ^(٣) : [! " # \$ % & ' Z (البقرة: ١٨٧) ؛
لأنَّه بِمَعْنَى الْإِفْضَاءِ . فَكَذَا لَمَّا أَرَادَ بِالْأَكْلِ : الضَّمَّ ، وَبِالْأَنْصَارِ : مَنْ يَنْضَافُ فِي نَصْرِ
عِيسَى - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي الْآيَتَيْنِ ، عَدَّاهُمَا بِ(إِلَى) ^(٤) . وَقِيلَ : (إِلَى) فِي
قَوْلِهِ تَعَالَى : [+ ، Z (المائدة: ٦) غَايَةً فِي الْإِسْقَاطِ ، وَالْيَدُ مِنَ الْأَنَامِلِ ^(٥) إِلَى الْإِبْطِ ^(٦) .

É =

- الكتاب (ص ٥١٦) ، وحروف المعاني (ص ٦٥-٦٦) ، ومعاني الحروف (ص ١١٥) ، والأزھية
(ص ٢٧٢) ، وشرح الرضي (١١٥٠/٢) ، والجنى الداني (ص ٣٨٦) ، والمغني (٤٩٢/١) .
وَيُنْظَرُ الْمَثَلُ فِي : جَمْهَرَةُ الْأَمْثَالِ : (٣٧٥/١) .
(١) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ ، لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى نِسْبَةٍ . يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (١٤١/٣) .
(٢) تَكْمَلَةٌ مِنْ (ن ، ط ، س) .
(٣) تَكْمَلَةٌ مِنْ (ط ، س) .
(٤) شَرْحُ الْمَفْصَلِ (١٥/٨) ، وَيُنْظَرُ : الْخَصَائِصُ (٢٦٣/٣) ، وَالتَّوْطِئَةُ (٢٤٤) ، وَالمَبَاحِثُ الْكَامِلِيَّةُ (٧/٢) ،
وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ (٨٤٧/٢) ، وَالبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (٥٢٧/٢) ، وَالجنى الداني (٣٨٦) .
(٥) ((بِإِلَى وَقِيلَ : مِنَ الْأَنَامِلِ)) سَقَطَ مِنْ (ط) .
(٦) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ (١٥/٨) ، وَشرح الرضي (١١٥٠/٢) ، وَالبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (٥٢٧/٢) ،
وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ (٣٥٠/٣) .

وقد يجيء للتبيين ؛ أي : يبين فاعلية مصحوبها^(١) في تعجب أو تفضيل حب ، أو
بُغْض ؛ كقوله تعالى : [Z [\] ^ _ ` Z (يوسف: ٣٣)^(٢) .

ويجيء بمعنى اللام ؛ كقوله تعالى : [وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ Z (النمل: ٣٣) ؛ إذ اللام هي الأصل
في هذا المعنى ؛ كقوله تعالى : [لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ Z (الروم: ٤)^(٣) .

وقد يجيء اللام بمعنى (إلى) بعد فعل الهدى ؛ كقوله تعالى : [الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
هَدَانَا لِهَذَا Z (الأعراف: ٤٣) [> ? @ A Z (يونس: ٣٥)^(٤) .

وقد يجيء بمعنى (في)^(٥) ؛ كقوله^(٦) :

فَلَا تَتْرُكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنَّنِي إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْقَارُ أَجْرُبُ

(١) في (ط) : ((مضمونها)).

(٢) يُنْظَر : شرح التسهيل (١٤٢/٣) ، والجنى الداني (٣٨٦) ، والمغني (٤٩٣/١) .

(٣) يُنْظَر : شرح التسهيل (١٤٢/٣) ، والجنى الداني (ص ٣٨٧) ، والمغني (٤٩٣/١) .

(٤) يُنْظَر : حروف المعاني (٧٦) ، والأزهية (ص ٢٨٧) ، وشرح التسهيل (١٤٢/٣) ، ورصف المباني
(ص ٢٢٢) ، والجنى الداني (ص ٩٩) .

(٥) ((في)) سقط من (س) . يُنْظَر : حروف المعاني (ص ٧٩) ، ومعاني الحروف (ص ١١٥) ، والأزهية
(ص ٢٧٣) ، وشرح التسهيل (١٤٣/٣) ، وشرح الرضي (١١٥١/٢) ، ورصف المباني (ص ٨٣) ،
والجنى الداني (ص ٣٨٧) .

(٦) البيت من الطويل ، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه (ص ٧٣) .

ويُنْظَر : أدب الكاتب (ص ٥٠٦) ، وحروف المعاني (ص ٧٩) ، والأزهية (ص ٢٧٣) ، وأمالى ابن الشجري
(٦٠٨/٢) ، وضرائر الشعر (ص ٢٣٥) ، وشرح التسهيل (١٤٣/٣) ، وشرح الرضي (١١٥١/٢) ،
والارتشاف (١٧٣٢/٤) ، والخزانة (٤٦٥/٩) .

ومنه قوله تعالى : [' () * Z (النساء: ٨٧)^(١) .

[٢١٦/أ]

/ويجيء بمعنى (من) ^(٢) ؛ كقوله ^(٣) :

تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا : أَيَسْقَى فَلَا يَرَوِي إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَ
أي : مِنِّي ^(٤) .

وزعم الفراء أنها زائدة في قوله تعالى : [Z g f e d c b

(إبراهيم: ٣٧) ^(٥) على قراءة مَنْ فَتَحَ الواو ^(٦) . ونظراً بقوله تعالى : [رَدِفَ لَكُمْ Z (النمل: ٧٢)^(٧) .

(١) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٤٣/٣) ، والجنى الداني (ص ٣٨٨) ، والمغني (٤٩٥/١) .

(٢) يُنْظَرُ : أدب الكاتب (ص ٥١١) ، وحروف المعاني (ص ٦٦) ، وشرح التسهيل (١٤٣/٣) ، والجنى الداني (ص ٣٨٨) ، والمغني (٤٩٧/١) ..

(٣) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أحمد الباهلي في شعره : (ص ٨٤) ، ويُنْظَرُ : أدب الكاتب (ص ٥١١) ، وحروف المعاني (ص ٦٦) ، وضرائر الشعر (ص ٢٣٦) ، وشرح التسهيل (١٤٣/٣) ، والجنى الداني (ص ٣٨٨) ، والمغني (٤٩٧/١) ، وشرح أبياته (١٢٩/٢) .

(٤) يُنْظَرُ : أدب الكاتب (ص ٥١١) ، وشرح التسهيل (١٤٣/٣) ، والجنى الداني (ص ٣٨٩) ، والمغني (٤٩٧/١) .

(٥) معاني القرآن (٧٨/٢) ، ويُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٤٣/٣) ، والجنى الداني (ص ٣٨٩) .

(٦) تنظر القراءة في معاني القرآن (٧٨/٢) ، ومختصر في شواذ القرآن (ص ٧٣) ، والمحاسب (٣٦٤/١) ، والكشاف (٣٨٦/٣) ، وشواذ القراءات للكرماني (٢٦٢) ، والتبيان للعكبري (٧٧١/٢) ، والبحر المحيط (٣٥٣/٥) ، وهي قراءة علي بن أبي طالب ، وأبي جعفر محمد بن علي ، وجعفر بن محمد ، ومجاهد .

(٧) يُنْظَرُ : معاني القرآن (٧٨/٢) ، وشرح التسهيل (١٤٣/٣) ، والجنى الداني (ص ٣٨٩) ، والمغني

ā =

و(حتّى) في معنى (إلى) ، لكنّها ظاهرةٌ في دخول ما بعدها في حُكْم ما قبلها عند النحويين^(١) . فمعناها جارةٌ كمعناها عاطفة^(٢) ، ووضعها ليدلّ على أنّ حكمَ [ما]^(٣) قبلها شَمِلَ مدخولها ، مَعَ كونه أرفعَ وأدنى بالإضافة إلى الحكم المنسوب إليهما؛ فيدلّ على أنّ الحكم بلغَ الرفيعَ والدنيّ ؛ ليرفع وَهَمَ أَنَّهُ لَمْ يَشْمَلُهُمَا فيلزمُ أن يكونَ مدخولها جزءاً مما قبلها^(٤) ؛ إذ لا وَهَمَ للدخول وعدمه في غيره . فيمتنع : صَرَبْتُ الرجالَ حتّى النساءِ^(٥) . وذلك فيما يمتنعُ تعلُّقُ الفعلِ بجميعِ الأجزاء دفعةً ؛ لأنّه يناfi أرفعيةً وأدنيّةً جزءً . وهذا معنى قولهم : الغرضُ منها الدلالةُ على تقضي^(٦) ما يتعلّقُ به الفعلُ المُعدّى به ، باعتبار ذلك الفعل شيئاً فشيئاً عن آخره مَعَ مخالفةِ أجزائه . فلو لَمْ يَكُنْ داخلاً فيه ينبغي ما هو المقصودُ مِنْ وَضْعِهَا^(٧) ، ويلزمُ منه أن يكونَ ما بعدها جزءاً مما قبلها ، نحو : أَكَلْتُ السمكةَ حتّى

É =

(١٩٨/١) .

(١) يُنظَرُ : المقتضب (٣٧/٢-٤٢) ، والأصول (٤٢٤/١) ، والأزهية (ص٢١٤) ، والمفصل (ص٣٩٦) ، وشرحه (١٦/٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٤٤/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٧٩٩/٢) ، ورصف المباني (ص١٨٢) .

(٢) يُنظَرُ : المقتضب (٣٧/٢) .

(٣) تكملة من (ن ، ط ، س) .

(٤) يُنظَرُ : الأصول (٤٢٤/١) ، وشرح المفصل (١٦/٨) ، وشرح الرضي (١١٥٦/٢) ، ورصف المباني (ص١٨١) .

(٥) يُنظَرُ : الأصول (٤٢٤/١) ، وشرح المفصل (١٦/٨) .

(٦) في (س) : (مقتضى) .

(٧) يُنظَرُ : شرح المفصل (١٦/٨) .

رأسها . و قُتِلَ الجيشُ حَتَّى الأميرِ . و نِمْتُ البارحةَ حَتَّى الصباحِ^(١) ؛ لأنَّ التقضيَّ شيئاً فشيئاً لا دفعةً إنَّما يكون إذا كَانَ تعلقُ الفعلِ ببعضه أولى منه ببعض^(٢) ، فلو لَمْ يكنْ ما بعدها جزءاً أو كجزءٍ مما قبلها يكون بعيداً عنه ، والمتباعدان لا يلزم مِنْ تعلقِ الفعلِ بأحدهما تعلُّقُهُ بالآخر ، وعدمِ تعلُّقِهِ بالآخر حَتَّى يحتاجَ إلى ما يدلُّ على التعلُّقِ به . فيمتنعُ : ارتفعَ الدُّخانُ حَتَّى القمرِ . و كتبتُ حَتَّى زيدٍ .

ولمَّا شابهَتْ (حَتَّى) الجارةُ واوَ العطفِ^(٣) في اشتراك ما بعدها لِمَا قبلها استعملتْ حرفَ عطفٍ في أقوى موضعَيْها^(٤) ، وهو إذا كَانَ جزءاً منه ، لا ملاقياً له ، فيجوز : أكلْتُ السمكةَ حَتَّى رأسها بالنصب ، ويمتنع : نِمْتُ البارحةَ حَتَّى الصباحِ بالنصب^(٥) .

وامتناعُ استعمالها للعطفِ إذا لَمْ يَكُنْ ما بعدها جزءاً مما قبلها يدلُّ على أَنَّ كونها عاطفةً فرغُ كونها جارةً ؛ لأنَّه لَمْ يَسْتَعْمِلْ عاطفةً في ما لم يكن ما بعدها جزءاً مما قبلها^(٦)

(١) يُنظر : المقتضب (٣٧/٢-٤١) ، والمفصل (ص٣٩٦) ، وشرحه (١٦/٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٤٤/٣) ، وشرح التسهيل (١٦٦/٣) ، وشرح الرضي (١١٥٤/٢) ، ووصف المباني (ص١٨١) ، والبسيط في شرح الكافية (ص٥٢٨/٢) ، والجنى الداني (ص٥٤٤) .

(٢) يُنظر : المفصل (ص٣٩٦) ، والجنى الداني (ص٥٤٤) .

(٣) من (ط ، س) ، وفي الآخر (العاطفة) .

(٤) يُنظر : الأزهية (ص٢١٤) .

(٥) يُنظر : شرح المفصل (١٧/٨) ، وشرح الرضي (١١٥٤/٢) ، والجنى الداني (ص٥٤٦) ، والمغني (٢٦٤/٢) .

(٦) ((يدل على ... ما قبلها)) سقط من (س) ؛ لانتقال النظر .

الذي هو موضعُ الجارّةِ أيضاً^(١).

وقد يُستعملُ^(٢) بمعنى (إلى) نحو: صُمْتُ الأيامَ حتّى يومِ الفطرِ . ويَجِبُ جَرُّ (يومِ الفطر) ؛ لزوال معنى العطف عنها^(٣).

وإذا لم يكن ما بعدها جزءاً مما قبلها لا يتقوى شمولُ الحكمِ له ، فيمتنعُ العطفُ أيضاً . وفي ما جازت للعطف جازت للاستئناف^(٤).

وقال المالكِيُّ : ((لا يلزمُ أن يكونَ المجرورُ بها جزءاً ومُلاقياً لَمَّا قبلها ؛ لقوله حينَ وعدتُ معشوقتهُ ليلةً للوصالِ ، ولم تَفِ به^(٥) :

عَيَّتْ لَيْلَةً فَمَا زِلْتُ حَتَّى نَصَ فِيهَا رَاجِياً فَعَدْتُ يَوْساً))^(٦)

قلتُ : أرادَ بنصفِ الليلةِ آخرَها ، والتقديرُ : ما زِلْتُ راجِياً الليلةَ حتّى آخرَها، مَعَ أن الظاهرَ أنَّها وعدتُ النصفَ الأولَ مِنَ الليلةِ ؛ لأنَّهُ وقتُ المواصلَةِ ؛ إذ بعدهُ وقتُ

(١) يُنظر : شرح التسهيل (١٦٨/٣) .

(٢) ((عاطفة فيما لم ... وقد يستعمل)) سقط من (ط) ؛ لانتقال النظر .

(٣) يُنظر : الأصول (٤٢٦/١) ، وشرح المفصل (١٦/٨) ، وشرح الرضي (١١٥٤/٢) .

(٤) يُنظر : شرح المفصل (١٦/٨) .

(٥) ((تف به)) في موضعها بياض في (ط) . البيت من الخفيف ، لم أقف له على نسبة .

يُنظر : شرح التسهيل (١٦٨/٣) ، والارتشاف (١٧٥٥/٤) ، والجنى الداني (ص ٥٤٤) ، والمغني (٢٦٤/٢) ، والهمع (١٦٥/٤) ، وشرح أبيات المغني (٢٦٤/٢) .

(٦) شرح التسهيل (١٦٨/٣) ، ويُنظر : الجنى الداني (ص ٥٤٤) ، والمغني (٢٦٤/٢) ، هذا خلاف ما ذكره الزمخشري : ((مجورها يجب أن يكون آخر جزء من الشيء أو ما يلاقي آخر جزء منه ...)) المفصل (٣٩٦) .

المفارقة ، فيكون تقديره : وعدت^(١) أول ليلة فما زلت حتى نصفها^(٢) .

قال سيبويه : ((يمنع دخول (حتى) المضمّر ، فلا يقال : حتاه . وحتاك))^(٣) .

لأنه لم يقع ؛ إذ لو وقع لنقل ؛ لتوفرهم على النقل ، ولو نُقل لسمع ؛ لكنه لم يُسمع^(٤) .

وحكمته : أن كل ألف هو آخر حرف ، أو اسم مبنيّ قلبت ياءً إذا اتصلت بمضمّر ، نحو : عليه ، ولديه . فلو لم يغير ألف (حتى) إذا دخلت المضمّر يلزم مخالفتها لأخواتها ، وإن غيّرت يلزم ارتكاب تغيير يقتضي الأصل عدمه^(٥) ، واستثقال من غير حاجة ؛ للاستغناء^(٦) عنها^(٧) بـ(إلى)^(٨) ، كما امتنع دخول الكاف المضمّر استغناءً عنه بدخول (مثل)

(١) ((النصف الأول ... وعدت)) سقط من ط ؛ لانتقال النظر .

(٢) يُنظر : الجنى الداني (٥٤٥) .

(٣) الكتاب (٢٣١/٤) ، وفيه : ((ولا تقول : حتاه)) ، و(٣٨٣/٢) ، وفيه : ((واستغنوا عن الإضمار في (حتى) بقولهم : رأيتهم حتى ذاك)) .

وانظر : الأصول (٤٢٦/١) ، وشرح المفصل (١٦/٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٤٤/٣) ، وشرح الوافية (ص٣٨٢) ، وشرح التسهيل (١٦٨/٣) ، ورصف المباني (ص١٨٥) ، والجنى الداني (ص٥٤٣) .

(٤) شرح المقدمة الكافية (٩٤٥/٣) ، ويُنظر : شرح المفصل (١٦/٨) .

(٥) يُنظر : شرح المقدمة الكافية (٩٤٥/٣) ، والمغني (٢٦٣/٢) .

(٦) من (ط ، س) ، وفي الآخر (لاستغناء) .

(٧) في (س) : (عنها) .

(٨) يُنظر : الإيضاح في شرح المفصل (١٤٥/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٤٥/٣) ، وشرح الرضي (١١٥٧/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٢٨/٢) ، والمغني (٢٦٣/٢) .

فيه .

فإن قيل : إنما يستغني عن (حتيك) بـ(إليك) إذا كانتا بمعنى ، أمّا على الأصحّ وهو دخول ما بعد (حتّى) دون (إلى) فلا^(١) .

أجيب : يصحّ استعمالها بمعناها على كلّ تقدير فيُستغنى بها عنها مع المضمّر^(٢) .

وأجاز المبرد أن يدخل (حتّى) المضمّر ، فقال : ((يقال إذا دخل المرفوع : حتى هو ، وإذا دخل المنصوب : حتّى إياه . وإذا دخل المجرور : حتّاه ، وحتّاك))^(٣) .

تنبيه : قد يُحذف متلوها ؛ كقوله تعالى : [لَيْسَ جُنَّتُهُ حَتَّى حِينَ] Z (يوسف: ٣٥) أي : أحياناً إلى حين^(٤) .

قال المالكي : ((المجرور بـ(حتّى) إمّا مصدر مؤول من (أن) المضمّر والفعل الماضي ؛ كقوله تعالى : [حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ] Z (الأعراف: ٩٥) . أو من (أن)^(٥) والمضارع ؛

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (١٤٥/٢) .

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١٤٥/٢) ، وشرح الرضي (١١٥٧/٢) .

(٣) لم أجد نصّاً للمبرد يفيد القول بذلك ، وابن السراج نسبته إلى غير سيبويه ، ولم يصرح بنسبته إلى المبرد في الأصول (٤٢٦/١) ، ونسبه ابن هشام إلى الكوفيين والمبرد .

المغني (٢٦٠/٢) ، ويُنظر : شرح المفصل (١٦/٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٤٤/٣) ، وشرح الوافية (٣٨٢) ، وشرح التسهيل (١٦٨/٣) ، وشرح الرضي (١١٥٧/٢) ، والجني الداني (ص ٥٤٣) .

(٤) يُنظر : شرح التسهيل (١٦٦/٣) ، والجني الداني (ص ٥٤٨) .

(٥) ((أو من أن)) سقط من (س) .

كقوله تعالى : [Z G F E D] (البقرة: ١٨٧) ^(١).

وإذا لم يُقَدَّر (أن) بعدها كانت حرف ابتداء. / وقد مرَّ في نواصب الفعل ، وإمّا
اسم صريح ، نحو : ضَرَبْتُ الرَّجَالَ حَتَّى زِيدَ .

وإذا كان تاليها جزءاً ، أو كجزءٍ لمتلوها يجوزُ عطْفُهُ عليه ، واستئنافُهُ محذوفاً خبرُهُ
عِنْدَ الْأَكْثَرِ ؛ للعلم بخصوصيته مما سبق ^(٢) . فيجوز في : أَكَلْتُ السمكةَ حَتَّى رَأَسُهَا .
الرَّفْعُ والنَّصْبُ والجُرْ على ^(٣) الوجوه ، [و] ^(٤) كان الرأسُ مأْكولاً ^(٥) . وكذا بالأوجهِ قوله ^(٦) :

عَمَّمْتُهُمْ بِالنَّدَى حَتَّى غَوَاتِهِمْ فَكُنْتُ مَالِكَ ذِي عَيٍّ وَذِي رَشْدٍ

وكذا رُوي قوله ^(٧) :

(١) شرح التسهيل (١٦٦/٣) ، ويُنظر : الجنى الداني (ص ٥٤٣) .

(٢) يُنظر : شرح التسهيل (١٦٦/٣) .

(٣) في (ط) : ((وعلى))

(٤) تكملة من (ن) .

(٥) يُنظر : المفصل (ص ٣٩٧) ، وأسرار العربية (ص ٢٦٨) ، وشرح المفصل (٢٠/٨) ، والإيضاح في شرح
المفصل (١٤٦/٢) ، والمغني (٢٩٤/٢) .

(٦) البيت من البسيط ، لم أقف له على نسبة .

يُنظر : شرح التسهيل (١٦٧/٣) ، والجنى الداني (ص ٥٥٣) ، والمغني (٢٩٣/٢) ، والمساعد على تسهيل
الفوائد (٢٧٥/٢) ، وشرح أبيات المغني (١٣٢/٣) .

(٧) البيت من الكامل ، ينسب لمروان النحوي ، أو ابن مروان النحوي .

يُنظر : الكتاب (٩٧/١) ، والأصول (٤٢٥/١) ، ومعاني الحروف (ص ١٢٠) ، وأسرار العربية (ص ٢٦٩) ،

ā =

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالرَّادَ حَتَّى نَعْلُهُ أَلْقَاهَا

وقوله : (ألقاها) تأكيد للجزئية إن جر^(١) ، أو نصب النعل مستغنى عنه . والأحسن أن تكون مفسرة على تقدير النصب ؛ فهو كقوله : زيدا ضربته^(٢) .

قُلْتُ : جَعَلُهُ ما هو كجزءٍ لمتلوها معطوفاً ، أو مبتدأ مخالف لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْقِيَاسِ ، وَلَمْ نَجِدْ فِيهِ سِمَاعًا . و(نعله) جزءٌ مِنْ متلوها ؛ لآنه مما يثقل . والمراد : ألقى ما يثقل حتى النعل^(٣) .

وَقَدْ يُحْذَفُ ما قبلها^(٤) ؛ كقول الفرزدق^(٥) :

فَيَا عَجَبًا حَتَّى كَلَيْبٌ تَسْبِيئِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلٌ أَوْجَاشِعُ

تقديره : يَسْبِيئِي النَّاسُ حَتَّى كَلَيْبٌ تَسْبِيئِي^(٦) .

ودخول الواو فيها^(٧) في قوله^(١) :

£ =

واللباب (٣٨٥/١) ، وشرح المفصل (١٩/٨) ، وشرح التسهيل (١٦٧/٣) ، وشرح الرضي

(١١٥٤/٢) ، والجنى الداني (ص ٥٤٧) ، والخزانة (٢١/٣) .

(١) يُنْظَرُ : الكتاب (٩٧/١) ، الأصول (٤٢٥/١) ، وشرح المفصل (٢٠/٨) ، والجنى الداني (ص ٥٥٣) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح المفصل (٢٠/٨) ، والجنى الداني (ص ٥٥٣) .

(٣) ينظر : شرح التسهيل (١٦٨/٣) .

(٤) يُنْظَرُ : المغني (٢٨٨/٢) .

(٥) سبق تخريجه (ص ٢٩٠) .

(٦) يُنْظَرُ : المقتضب (٤٠/٢) ، وشرح المفصل (١٩/٨) ، والمغني (٢٨٨/٢) .

(٧) يُنْظَرُ : الكتاب (٢٧/٣) .

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيئَهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يَقْدَنَ بِأَرْسَانِ

يريدُ : أَنَّهَا لَيْسَتْ عاطِفَةً . والمعنى : أَنَّهُ سَرَى بِأَصْحَابِهِ حَتَّى تَكِلَ مَطَايَاهُمْ فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى أَرْسَانٍ تُقَيِّدُ بِهَا^(٢) .

وَيُعْلَمُ مِمَّا ذُكِرَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الِاسْتِنَافُ إِلَّا فِيْمَا صَحَّ الْعَطْفُ^(٣) .

وهذيلٌ تُبْدِلُ حَاءَ (حَتَّى) عَيْنًا^(٤) ، وعليه قراءةُ ابنِ مسعود : [لَيْسَ جُنُثُهُ عَتَى حِينَ^(٥)] . سَأَلَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - رَجُلًا يَقْرَأُ ذَلِكَ ، وَقَالَ : مَنْ أَقْرَأَكَ ؟ قَالَ : ابْنُ مَسْعُودٍ . فَكُتِبَ إِلَيْهِ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ هَذَا الْقُرْآنَ عَرَبِيًّا بِلُغَةِ قُرَيْشٍ ، فَأَقْرَأْهُ وَأَقْرِئِ النَّاسَ بِلُغَةِ قُرَيْشٍ ، لَا بِلُغَةِ هَذِيلٍ^(٦) .

É =

(١) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٩٣) .

وَيُنْظَرُ : الْكِتَابُ (٢٧/٣) ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ (١٣٣/١) ، وَالْمُقْتَضَبُ (٣٩/٢) ، وَالْمَفْصَّلُ (ص ٣٩٧) ، وَشَرْحُهُ (١٩/٨) ، وَرِصْفُ الْمَبَانِي (ص ١٨١) ، وَالْمَغْنِي (٢٩٢/٢) .

(٢) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَفْصَّلِ (١٩/٨) .

(٣) يُنْظَرُ الْمَصْدَرُ السَّابِقُ (١٩-١٨/٨) .

(٤) يُنْظَرُ : التَّسْهِيلُ (ص ١٤٦) ، وَشَرْحُهُ (١٦٨/٣) ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ (١١٥٢/٢) ، وَالْجَنَى الدَّانِي (ص ٥٥٨) .

(٥) يُنْظَرُ : مُخْتَصَرُ فِي شَوَازِ الْقُرْآنِ (٦٨) ، وَالْمَحْتَسَبُ (٣٤٣/١) ، وَشَوَازِ الْقُرَآءَاتِ لِلْكَرْمَانِيِّ (٢٤٧) ، وَالْكَشَافُ (٢٨٣/٣) ، وَإِعْرَابُ الْقُرَآءَاتِ الشَّوَازِ لِلْعَكْبَرِيِّ (٧٠٤/١) .

(٦) يُنْظَرُ : الْمَحْتَسَبُ (٣٤٣/١) ، وَالْكَشَافُ (٢٨٣/٣) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (١٦٨-١٦٩) ، وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ (٢٥٣/٥) .

قال : «و (في) للظرفية»^(١)

أقول : (في) للظرف^(٢) ؛ ولذا قُدِّرَ الظرفُ المجرَّدُ عَنْ (في) بـ (في)^(٣) .

والظرفُ إمَّا حقيقيٌّ ؛ كقوله تعالى : [! " # \$ % & Z (البقرة: ٢٠٣) ، وهي : أَنْ يَكُونَ ما بعدها حاوياً لما قبلها^(٤) ، أو مجازيةٌ ؛ كقوله تعالى : [وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ Z (البقرة: ١٧٩)^(٥) . وكقولك : في يدي دارٌ . وأتيتُكَ في أمره^(٦) . أي : اختَصَّ الأشياءَ بما قبلها ، وأَحَاطَتْ به . ومنه قوله تعالى : [أَفِي اللَّهِ شَكٌّ Z (إبراهيم: ١٠) . وهذا على طريق البلاغة ؛ إذ^(٧) أصلُهُ: أَفِي صفاتِهِ تعالى الدالَّةُ عليه شكٌّ ، ثُمَّ حُذِفَ

(١) الكافية في النحو (ص ٢١٦) .

(٢) يُنظَرُ : الكتاب (٤٢١/١) ، والإيضاح العضدي (ص ٢٦٤) ، والمفصل (ص ٣٩٧) ، وأسرار العربية (ص ٢٦١) ، وشرح الوافية (ص ٣٨٢) ، والمغني (٤/٢٢٦) .

(٣) يُنظَرُ : شرح المقدمة الكافية (٣/٩٤٦) .

(٤) يُنظَرُ : الكتاب (٤/٢٢٦) ، والأصول (١/٤١٢) ، وحروف المعاني (ص ١٢) ، وشرح المفصل (٨/٢٠) ، وشرح الرضي (٢/١١٦٠) ، والبسيط في شرح الجمل (٢/٨٥٠) ، ورصف المباني (ص ٣٨٨) ، والجنى الداني (ص ٢٥٠) .

(٥) يُنظَرُ : شرح المفصل (٨/٢٠) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/١٤٦) ، وشرح التسهيل (٣/١٥٥) ، وشرح ابن الناظم (ص ٢٦٣) ، والبسيط في شرح الجمل (٢/٨٥٠) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٥٣٣) ، والجنى الداني (ص ٢٥٠) .

(٦) يُنظَرُ : رصف المباني (ص ٣٨٨) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٥٣٣) .

(٧) من (ن) ، وفي الآخر (إذا) .

إيجازاً ؛ إذ لا شكَّ في ذاته لأحد^(١) .

وظَنَّ الأكثرُ أنَّها بمعنى : (عَلَى)^(٢) في قوله تعالى : [y x w

Z z (طه: ٧١) ونحوه ؛ لِمَا فيها استعلاء^(٣) .

وقال الزَّحَّشَرِيُّ : ((إِنَّهَا عَلَى أَصْلِهَا ؛ لِأَنَّ الْجَذْعَ ظَرَفٌ لِلْمَصْلُوبِ ؛ لِاسْتِقْرَارِهِ فِيهَا))^(٤) .

فقال الحاجبيُّ : ((كُلُّ مَا فِيهِ احتواءٌ ، أو مُنَزَّلٌ مَنْزِلَتَهُ فهو مَوْضِعٌ (في) ، وَكُلُّ مَا فِيهِ معنى الاستعلاء دُونَ الاستقرارِ فهو موضعٌ (عَلَى) ، وَكُلُّ مَا فِيهِ معناهما ، فَهُوَ مَوْضِعٌ^(٥) الحرفَيْنِ نظرًا إلى المعنيتين ؛ وَلِذَا يَصِحُّ : جَلَسْتُ عَلَى الْأَرْضِ . وَ فِي الْأَرْضِ . ومنه قوله تعالى : [Z G F E D C B A (يونس: ٢٢) وقوله تعالى : [! " # \$ % & ' Z (المؤمنون: ٢٨)^(٦) .

(١) يُنْظَرُ : شرح المفصَّل (٢٠/٨) .

(٢) ((عَلَى)) سقط من ط .

(٣) يُنْظَرُ : معاني القرآن (١٨٦/٢) ، وتأويل مشكل القرآن (ص ٥٦٧) ، والمقتضب (٣١٨/٢) ، وحروف المعاني (ص ١٢) ، والأزهية (ص ٢٦٧) ، وشرح الكافية الشافية (٨٠٥/٢) ، والجنى الداني (ص ٢٥١) ، والمغني (٥١٥/٢) .

(٤) الفصل (٣٩٧) ، وينظر : معاني الحروف (٩٦) ، والكشاف (٩٧/٤) ، وشرح المفصل (٢١/٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٤٦/٣) ، والتوطئة (٢٤٥) ، وشرح المقدمة الجزولية (٨٢٠/٢) ، والمباحث الكاملية (٧/٢) .

(٥) ((في ، وكل ... فهو موضع)) سقط من ط ؛ لانتقال النظر .

(٦) الإيضاح في شرح المفصَّل (١٤٦/٢-١٤٧) .

وقَدْ يَجِيءُ للمصاحبة ؛ كقوله تعالى : [" # \$ % & ']

(Z (الأعراف: ٣٨) أي : ادخلوا في النار مع أمم تقدم زمائهم زمانكم . وكقوله تعالى :

[Z [\] ^ _ Z (الأحقاف: ١٦) ^(١) .

ومنه قوله ^(٢) :

كَحَلَاءٍ فِي بَرَجٍ صَفْرَاءٍ فِي نَعَجٍ كَأَنَّهَا فِضَّةٌ قَدْ مَسَّهَا ذَهَبٌ

البرجُ : كونُ بياضِ العينِ مُحْدَقًا بالسوادِ لا لعب ^(٣) . والنَّعَج ^(٤) : الابيضاضُ الحَالِص ^(٥) .

وقَدْ يَكُونُ للتعليل ؛ كقوله تعالى : [لَوْلَا كُنْتُ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ

عَذَابٌ عَظِيمٌ Z (الأنفال: ٦٨) [D E F G Z (يوسف: ٣٢) ^(٦) ، وكقوله - صلى

(١) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٥٥/) ، وانظر : حروف المعاني (ص ٨٣) ، ومعاني الحروف (ص ٩٦) ، وشرح الكافية الشافية (٨٠٦/٢) ، ورصف المباني (ص ٣٩١) ، والجنى الداني (ص ٢٥٠) ، والمغني (٥١٤/٢) .

(٢) البيت من البسيط ، وهو لذي الرُّمَّة في ديوانه (٣٣/١) .

وَيُنْظَرُ : الكامل في اللغة والأدب (٩٣٤/٢) ، والصناعتين (ص ٣٧٧) ، والخصائص (٣٢٥/١) ، وأمالى المرزوقي (ص ٤١٥) ، وشرح التسهيل (١٥٥/٣) ..

(٣) يُنْظَرُ : اللسان (برج ١١/٢) ، وتاج العروس (٤١٦/٥) .

(٤) ((كأنها فضة ... والنَّعَج)) سقط من (ط) .

(٥) يُنْظَرُ : اللسان (نعج ٣٨٠/٢) ، وتاج العروس (٢٤٢/٦) .

(٦) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٥٥/٣) ، والجنى الداني (ص ٢٥٠) ، والمغني (٥١٤/٢) .

الله عليه وسلم - : (عُذِّبَتْ امْرَأَةٌ فِي هَرَّةٍ حَبَسَتْهَا) ^(١) ، وكقوله ^(٢) :

فَلَيْتَ رَجُلًا فِيكَ قَدْ نَذَرُوا دَمِي وَهُمْوَا بِقَتْلِي يَا بُتَيْنَ لَقُونِي

ويكون للمقايضة ، وهي : الداخلة على ما يُقصدُ تعظيمُهُ وتحقيرُ مَتَلَوِّهِ كقوله تعالى :

[Z] \ [Z] ^ _ ` a Z (التوبة: ٣٨) ^(٣) ، وكقوله - صلى الله

عليه وسلم - : (مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ) ^(٤) .

ويجيءُ بمعنى الباء ؛ كقوله تعالى : [% & ' (* +

, . / Z (الشورى: ١١) أي : يُكثِّرُكُمْ به ^(٥) .

قال : ((والباءُ للإلصاق)) ^(٦) إلى آخره .

(١) يُنظر : الجامع الصحيح (٤٤٧/٢) حديث : ٣٣١٨ ، كتاب بدء الخلق ، باب إذا وقع الذباب في شراب أحلكم ... ، وصحيح مسلم (٢٠٢٢/٤) ، حديث : ٢٢٤٢ ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب تحريم تعذيب الهرة ، ونحوها .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لجميل بثينة في ديوانه (ص ٤٢) ، ويُنظر : مجالس ثعلب (٤/١٧٣) ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٣٢٤/١) ، وشرح التسهيل (١٥٦/٣) ، واللسان (١٥٠/١٢) .

(٣) يُنظر : شرح التسهيل (١٥٦/٣) ، والجنى الداني (ص ٢٥١) ، والمغني (٥١٩/٢) .

(٤) يُنظر : الجامع الصحيح (١٩٦/٤) ، حديث : ٦٥٢٨ . كتاب الرقاق ، باب الحشر ، وصحيح مسلم (٢٠٠/١) ، حديث : ٢٢١ ، كتاب الإيمان ، باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنة .

(٥) يُنظر : معاني القرآن (٢٢/٣) ، وشرح التسهيل (١٥٧/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٠٦/٢) ، والجنى الداني (ص ٢٥١) ، وقد أنكر هذا المعنى ابن هشام ، وجعل الباء في الآية للتعليل . المغني (٥١٧/٢) .

(٦) الكافية في النحو (ص ٢١٦) .

أقول : الأصل في الباء الفتح^(١) ؛ لأنَّ كلَّ حَرْفٍ مفردٍ يَلْحَقُ أولَ الكلمةِ فُتِحَ ؛
للتخفيف كالواو العاطفة ، والكافِ الجارة ، وَقَدْ جَاءَ مفتوحًا إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كُسِرَ اللام
الجارّة^(٢) ؛ لما مرَّ . وما مرَّ هُوَ الفرقُ / بينه وبينَ لامِ الابتداءِ في نحو : إِنَّ الغلامَ هَذَا ، أو
لَمُوسَى^(٣) ، وَلَمْ يُغَيَّرْ مَعَ المضمِرِ ؛ لأنَّ صيغةَ المرفوعِ تُغَيِّرُ صيغةَ المجرورِ ، فيَقَالُ : الغلامُ
لأَنْتَ ، أو لَكَ . فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّغْيِيرِ^(٤) . وَقَدْ جَاءَ الباءُ مفتوحًا مَعَ المضمِرِ في : بِهِ وَبِكَ
إِبْقَاءً عَلَى الأصلِ ؛ كاللامِ تُحْمَلُ عَلَيْهِ الباءُ ؛ لشبهها بها في العَمَلِ ولزومِ الحرفيةِ بخلافِ
الواو ، والكافِ^(٥) .

وتكونُ الباءُ للإلصاق^(٦) ، أي : الإضافة^(٧) نحو : بَزِيدٌ دَاءٌ . أي : الداءُ خَامَرُهُ
والتصقُ به . وقولهم : مررتُ بزيدٍ . على الاتساعِ ؛ إِذْ مَعْنَاهُ : مررتُ مُرُورًا مُلتصِقًا بموضعٍ
يَقْرُبُ مِنْهُ زيدٌ^(٨) .

(١) يُنْظَرُ : سر الصناعة (١/١٤٤) ، والارتشاف (٤/١٦٩٥) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح المفصل (٨/٢٢) .

(٣) يُنْظَرُ : المقتضب (٤/٢٥٤) ، وشرح اللمع (٢/٦٩٠) .

(٤) يُنْظَرُ : شرح اللمع (١/١٧٩) .

(٥) يُنْظَرُ : معاني الحروف (ص٣٦) .

(٦) يُنْظَرُ : الكتاب (٤/٢١٧) ، والأصول (١/٤١٢) ، وحروف المعاني (ص٤٧) ، والإيضاح العضدي

(ص٢٦٤) ، وعلل النحو (ص٢٠٩) ، وأسرار العربية (ص٢٦١) ، وشرح الوافية (ص٣٨٢) ، وشرح

المقدمة الكافية (٣/٩٤٦) ، وشرح التسهيل (٣/١٤٩) .

(٧) يُنْظَرُ : الكتاب (١/٤٢١) ، وشرح المفصل (٨/٢٢) .

(٨) يُنْظَرُ : الكتاب (١/٤٢١) (٤/٢١٧) ، وعلل النحو (ص٢٠٩) ، والمفصل (ص٣٩٧) ، وشرحه

(٨/٢٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/٩٤٦) ، وشرح الجمل (١/٤٩٥) ، ووصف المباني (ص١٤٣) ،

فأصل الباء الاختصاص ، ثُمَّ قَدْ يَدْخُلُهَا مَعْنَى الاستعانة^(١) ، وهو العمل في الشيء بالقدرة ، أو الآلة ، فيدخل على الواسطة بين الفاعل والمفعول ، نحو : نَجَرْتُهُ بِالْقُدُومِ^(٢) .
 وَقَدْ يَدْخُلُهَا مَعْنَى المصاحبة ، نحو : خَرَجَ بِعَشِيرَتِهِ . وَاشْتَرَى الْفَرَسَ بِسَرِّجِهِ^(٣) .
 وهو ومدخولها في محلّ الحال^(٤) ؛ إِذْ تَقْدِيرُهُ : خَرَجَ مُصَاحِبًا عَشِيرَتَهُ . ومنه قوله تعالى :
 [Z D C] (المؤمنون: ٢٠) في قول المحققين ، وتقديره : تَنَبَّأَ مَا تَنَبَّأَ مُدْهَوْنًا ؛
 أَي^(٥) : والدَّهْنُ فِيهِ^(٦) .

وَقَدْ تُقَرَّنُ^(٧) بَاءُ الاستعانة بما يَصْلُحُ مدخولها أَنْ يُجْعَلَ فاعلاً لمتعلقها مجازاً ؛ كقوله

É =

والجنى الداني (ص ٣٦-٣٧) ، والمغني (١١٨/٢) .

(١) يُنْظَرُ : الأصول (٤١٢/١) ، ومعاني الحروف (ص ٣٦) ، والمفصل (ص ٣٩٧) ، وشرحه (٢٢/٨) ، وشرح الوافية (ص ٣٨٢) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٤٧/٢) ، وشرح ابن الناظم (ص ٢٦٣) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٣٤/٢) ، والجنى الداني (ص ٣٨) .
 (٢) يُنْظَرُ : الأصول (٤١٣/١) ، وشرح اللمع (١٧٣/١) ، والمفصل (ص ٣٩٧) ، وشرحه (٢٢/٨) ، وشرح الجمل (٤٩٥/١) ، ورصف المباني (ص ١٤٣) ، والارتشاف (١٦٩٥/٤) ، والجنى الداني (ص ٣٨) ، والمغني (١٢٦/٢) .

(٣) يُنْظَرُ : المفصل (ص ٣٩٧) ، وشرحه (٢٢/٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٤٦/٣) ، وشرح الوافية (ص ٣٨٢) ، وشرح الرضي (١١٦٣/٢) ، وشرح ابن الناظم (ص ٢٦٣) ، ورصف المباني (ص ١٤٥) .

(٤) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٥٠/٣) ، والجنى الداني (ص ٤٠) .

(٥) ((أي)) سقطت من (ن) .

(٦) يُنْظَرُ : الكشف (٢٢٤/٤) ، وشرح المفصل (٢٢/٨) .

(٧) من (ن) ، وفي الآخر (يُعرفُ) .

تعالى : [وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا © Z (البقرة: ٢٢) ^(١) فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ
يقال : ماءٌ أخرج من الثمرات رزقاً لكم . على المجاز .

وسَمَّاها المالكِي بَاءَ السَّبِيَةِ ؛ لأنَّ إطلاق الاستعانة في ما يُنسَبُ إليه تعالى لا
يجوز ^(٢) .

وباء المصاحبة بِمَا يَصْلُحُ في موضِعِهِ (مع) ^(٣) ^(٤) ولمساواتها (مع) رَبِّمَا عَبَرَ سبِيُوهُ
عَنْ المفعول مَعَهُ بالمفعول بِهِ ^(٥) .

ويكون للمقابلة ، وهي الداخلة على الأعراس ، نحو : اشترَيْتُهُ بِأَلْفٍ . وكافأت
إِحْسَانَهُ بضعْفِهِ ^(٦) .

ويكون للتعدية ، نحو : ذهبْتُ بزيدٍ . وكقوله تعالى : [* + ، Z (البقرة:
١٧) ^(٧) . وقد مرَّ معنى التعدية ، وتُسمَّى بَاءُ الإِلصاقِ وغيرُها بَاءُ التعدية ؛ إذ بواسطتها

(١) يُنظَر : شرح التسهيل (١٥٠/٣) ، والارتشاف (١٦٩٥/٤) ، والجنى الداني (ص ٣٩) .

(٢) شرح التسهيل (١٥٠/٣) ، ويُنظَر : الجنى الداني (ص ٣٩) .

(٣) يُنظَر : شرح التسهيل (١٥١/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٠٧/٢) ، ووصف المباني (ص ١٤٤) ،
والارتشاف (١٦٩٦/٤) ، والجنى الداني (ص ٤٠) ، والمغني (١٢٨/٢) .

(٤) ((مع)) سقطت من س .

(٥) يُنظَر : الكتاب (٢٩٧/١) ، وشرح التسهيل (١٥١/٣) .

(٦) يُنظَر : الإيضاح في شرح المفصل (١٤٩/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٤٦/٣) ، والتسهيل (١٤٥) ،
وشرحه (١٥١/٣) ، وشرح الرضي (١١٦٣/٢) ، ووصف المباني (ص ١٤٦) ، والبسيط في شرح
الكافية (٥٣٤/٢) ، والارتشاف (١٦٩٦/٤) ، والجنى الداني (ص ٤١) ، والمغني (١٣٣/٢) .

(٧) يُنظَر : الكتاب (١٥٣/١-١٥٤) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٤٩/٢) ، وشرح الوافية (ص ٣٨٢) ،

يَتَعَدَّى الفعلُ إلى مدخولها^(١).

وَشَدَّ مَجِيئُهَا لِلظرفيةِ ، وهي التي يَصْلُحُ في موضعِهَا وَضْعُ (في) نحو : ظَنَنْتُ بزيدٍ .

وَجَلَسْتُ بالمسجدِ . قال تعالى : [/ 0 1 2 Z (آل عمران: ١٢٣) و [Q P O]

Z T S (القمر: ٣٤)^(٢).

وللتعليل ؛ كقوله تعالى : [Z g f e d c]

(البقرة: ٥٤)، وهي التي بمعنى اللَّامِ المَانِعِ مِنْ وَضْعِهَا مَوْضِعَهَا مانع^(٣) . أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَرَبَ

تَقُولُ : غَضِبَ لزيدٍ؟ إِذَا غَضِبَ مِنْ أَجْلِهِ ، وَهُوَ حَيٌّ . وَغَضِبَ بزيدٍ . إِذَا غَضِبَ مِنْ أَجْلِهِ وَهُوَ مَيِّتٌ^(٤).

É =

وشرح التسهيل (١٤٩/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٠٦/٢) ، ووصف المباني (ص ١٤٣) ، والجنى

الداني (ص ٣٧) ، والمغني (١٢٢/٢) .

(١) يُنْظَرُ : الجنى الداني (ص ٣٧) ، والمغني (١٢٢/٢) .

(٢) يُنْظَرُ : الأصول (٤١٤/١) ، والأزهية (ص ٢٨٦) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٤٦/٣) ، والإيضاح في

شرح المفصل (١٤٩/٢) ، وشرح التسهيل (١٥١/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٠٤/٢) ، ووصف

المباني (ص ١٤٥) ، والارتشاف (١٦٩٦/٤) ، والجنى الداني (ص ٤٠) ، ولم يذكر النحاة شذوذ مجيء

الباء للظرفية ، فلعله من أوهام الحديثي .

(٣) يُنْظَرُ : شرح الجمل (٤٩٥/١) ، وشرح التسهيل (١٥٠/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٠٤/٢) ، وشرح

الرضي (١١٦٤/٢) ، وشرح ابن الناظم (ص ٢٦٢) ، ووصف المباني (ص ١٤٤) ، والارتشاف

(١٦٩٦/٤) ، والجنى الداني (ص ٣٩) .

(٤) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٥٠/٣) ، والجنى الداني (ص ٣٩) .

وَقَدْ يَكُونُ لِلْبَدَلِ^(١) ؛ كَقَوْلِهِ^(٢) :

* فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا *

... البيت .

وبمعنى (عَنْ) ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : [T U V W Z (الفرقان: ٢٥) ،

و [% & ') Z (الحديد: ١٢)^(٣) .

وبمعنى (عَلَى) ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : [l m n o p q r s

Z t (آل عمران: ٧٥)^(٤) . وَجَعَلَ الْأَخْفَشُ مِنْهُ : مَرَرْتُ بِهِ . قَالَ تَعَالَى : [وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ

(١) يُنْظَرُ : شرح الكافية الشافية (٨٠١/٢) ، وشرح التسهيل (١٥١/٣) ، والارتشاف (١٦٩٦/٤) ، والجنى

الداني (ص ٤٠) ، والمغني (١٣٢/٢) .

(٢) صدر بيت من البسيط ، عجزه :

* شَنُّوا الْإِغَارَةَ فَرَسَانًا وَرَكْبَانًا *

ينسب لقریط العنبري .

يُنْظَرُ : شرح الحماسة للمرزوقي (٢٤/١) ، وشرح الحماسة للتبريزي (١٠/١) ، وشرح التسهيل (١٥١/٣) ،

وشرح الكافية الشافية (٨٠١/٢) ، وشرح ابن الناظم (ص ٢٦١) ، والارتشاف (١٦٩٦/٤) ، والجنى

الداني (ص ٤٠) ، والمغني (١٣٣/٢) ، وشرح أبياته (٣٠٤/٢) .

(٣) يُنْظَرُ : أدب الكاتب (ص ٥٠٨) ، ومشكل إعراب القرآن (٤٠٦/٢) ، وشرح الجمل (٤٩٣/١) ، وشرح

التسهيل (١٥١/٣-١٥٢) ، وشرح ابن الناظم (ص ٢٦٣) ، وشرح الرضي (١١٦٥/٢) ، والارتشاف

(١٦٩٨/٤) ، والجنى الداني (ص ٤١) ، والمغني (١٣٦/٢) .

(٤) يُنْظَرُ : حروف المعاني (ص ٨٦) ، والأزهية (ص ٢٨٥) ، والتسهيل (ص ١٤٥) ، وشرحه (١٥٢/٣) ،

والارتشاف (١٦٩٩/٤) ، والجنى الداني (ص ٤٢) ، والمغني (١٣٨/٢) .

يَنَغَامَزُونَ Z (المطففين: ٣٠) أَي: عَلَيْهِمْ^(١). وكتوله^(٢):

أَرْبُّ مَنْ يُبُولُ الثُّعْلَبَانُ بِرَأْسِهِ لَقَدْ هَانَ مَنْ بَالَتَ عَلَيْهِ الشَّعَالِبُ

وبمعنى (مَنْ) الْبَعْضِيَّةُ^(٣)؛ كقوله^(٤) ^(٥):

شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجُحِ حُضْرٍ لَهْنٍ نَيِّجُ

(١) معاني القرآن للأخفش (٥١/١)، ويُنظر: شرح التسهيل (١٥٢/٣)، والارتشاف (١٦٩٩/٤)، والجنى الداني (ص ٣٧)، والمغني (١١٨/٢).

(٢) البيت من الطويل، ينسب للعباس بن مرداس السلمي، وهو في ديوانه (ما يُنسب للعباس ولغيره من الشعراء) (١٦٧). وينسب لراشد بن عبد ربه، ولأبي ذر الغفاري

يُنظر: أدب الكاتب (ص ١٠٣)، والاقتضاب (ص ٨٦)، وأمالي ابن الشجري (٦١٥/٢)، وشرح التسهيل (١٥٢/٣)، والجنى الداني (ص ٤٣)، والمغني (١٣٩/٢)، وشرح أبياته (٣٠٤/٢).

(٣) يُنظر: تأويل مشكل القرآن (ص ٥٧٥)، وحروف المعاني (ص ٤٧)، والأزهية (ص ٢٨٣)، وشرح التسهيل (١٥٢/٣)، وشرح الكافية الشافية (٨٠٦/٢)، وشرح الرضي (١١٦٥/٢)، وشرح ابن الناظم (ص ٢٦٣)، والارتشاف (١٦٩٧/٤)، والجنى الداني (ص ٤٣)، والمغني (١٤٠/٢).

وقد أنكر ابن برهان دلالة الباء على (من) التبعية بقوله: ((ومن زعم أن الباء تفيد التبعية فقد جاء أهل اللغة بما لا يعرفونه)) شرح اللمع (١٧٤/١).

(٤) ((أَرْبُّ مَنْ.... كقوله)) سقط من ط.

(٥) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في ديوانه (ص ٤٧). ورواية البيت في الديوان:

تَرَوْتُ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَنَصَّبَتْ عَلَى حَبَشِيَّاتٍ لَهْنٍ نَيِّجُ

ويُنظر: ديوان الهذليين (٥٢/١)، وتأويل مشكل القرآن (٥٧٥)، وحروف المعاني (٤٧)، والخصائص (٨٥/٢)، والأزهية (٢٨٤)، وأمالي ابن الشجري (٦١٣/٢)، وشرح التسهيل (١٥٣/٣)، ووصف المباني (١٥١)، والمغني (١٤١/٢).

ذَكَرَهُ الْفَارِسِيُّ^(١) ، نَاجَ أَي : ذَهَبَ^(٢) . وَلَهُ نَيْجٌ أَي : مَرَّ سَرِيعًا مَعَ صَوْتٍ^(٣) .
وَلَجَّ أَي : ضَيَّقَ^(٤)^(٥) .

وَقَالَ الْمَالِكِيُّ : ((الْأَجُودُ أَنْ يُضَمَّنَ (شَرِبْنَ) مَعْنَى : رُوَيْنَ ، فَيَعَامَلُ مُعَامَلَتَهُ ، كَمَا
ضَمَّنَ يُجْمَى مَعْنَى : يُوقَدُ ، فَعُدِّي بِ(عَلَى) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : [_ a b c

Z d (التوبة: ٣٥) ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَعْمَلَ أَحْمِيَّتُهُ فِي النَّارِ ، وَأَوْقَدْتُهُ عَلَيْهِ^(٦) .

وَيَزَادُ فِي خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ فِي الْاسْتِفْهَامِ ، وَفِي النَّفْيِ قِيَاسًا ، نَحْوُ : هَلْ زَيْدٌ بَقَائِمٌ ؟ وَمَا
زَيْدٌ بَقَائِمٌ^(٧) .

وَيَزَادُ فِي غَيْرِ مَا ذُكِرَ سَمَاعًا^(٨) ، وَهُوَ إِمَّا فِي الْفَاعِلِ^(٩) ؛ كَقَوْلِهِ^(١٠) :

(١) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٥٣/٣) .

(٢) يُنْظَرُ : اللسان (نأج ٣٧١/٢) ، وتاج العروس (٢٢٣/٦) .

(٣) يُنْظَرُ : اللسان (نأج ٣٧١/٢) ، وتاج العروس (٢٢٤/٦) .

(٤) ((نأج أي ... ضيق)) سقط من س .

(٥) يُنْظَرُ : اللسان (لجج ٣٥٣/٢) ، وتاج العروس (١٧٩/٦) ، ولم أقف على هذا المعنى في المعاجم .

(٦) شرح التسهيل (١٥٣/٣) ، ويُنْظَرُ : شرح الكافية الشافية (٨٠٧/٢) ، والارتشاف (١٦٩٨/٤) ، والجنى
الداني (ص ٤٤) ، والمغني (١٤٤/٢) .

(٧) يُنْظَرُ : الكتاب (٢٢٥/٤) ، ومعاني الحروف (ص ٤٠) ، وشرح المفصل (٢٣/٨) ، وشرح الوافية
(ص ٣٨٢) ، والتوطئة (ص ٢٤٧) ، وشرح الجمل (٤٩٢/١) ، وشرح الرضي (١١٦٦/٢) ، والجنى
الداني (ص ٥٢) .

(٨) يُنْظَرُ : معاني الحروف (ص ٣٧) ، وشرح المفصل (٢٣/٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٤٧/٣) ، والإيضاح
في شرح المفصل (١٤٧/٢) ، وشرح الجمل (٤٩٣/١) ، وشرح الرضي (١١٦٦/٢) ، والبسيط في

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ؟

وكقوله^(٣) :

أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ بَأَنَّ أَمْرًا الْقَيْسَ بَنَ تَمَلِّكَ بَيَقَرًا؟

بَيَقَرُ ؛ أَيُ : هَلَكَ ، وَأَقَامَ بِالْحَضَرِ ، وَتَرَكَ قَوْمَهُ بِالْبَادِيَةِ^(٤) .

وإِذَا فِي الْمَفْعُولِ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : [Z x w v u t (البقرة: ١٩٥)

[وَهَزِيَّ إِلَيْكَ بِحِجْزِ النَّخْلَةِ Z (مريم: ٢٥) ^(٥) . وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : [< = >

É =

شرح الكافية (٥٣٥/٢) ، والجنى الداني (ص ٥٠) .

(١) يُنْظَرُ : معاني الحروف (ص ٣٧) ، ورصف المباني (ص ١٤٩) ، والمغني (١٥٧/٢) .

(٢) البيت من الوافر ، ينسب لقيس بن زهير .

يُنْظَرُ : الكتاب (٣١٦/٣) ، ومعاني القرآن (١٨٨/٢) ، والأصول (٤٤٣/٣) ، وكتاب الشعر (ص ٢٠٤) ، والخصائص (٣٣٣/١) ، والإنصاف (٣٠/١) ، وأسرار العربية (ص ١٠٣) ، وشرح المفصل (٢/٨) ، والخزانة (١٢٦/٨) .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه : (تحقيق رواية الديوان ، قصائده وأبياته) (ص ٣٩٢) .
ويُنْظَرُ : شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات (ص ٤٥٩) ، والخصائص (٣٣٥/١) ، والمفصل (٣٩٨) ، والإنصاف (١٧١/١) ، وشرح المفصل (٢٤/٨) ، وشرح التسهيل (١٥٣/٣) ، وشرح الرضي (١١٦٧/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٣٥/٢) ، والخزانة (٥٢٤/٩) .

(٤) يُنْظَرُ : شرح المفصل (٢٤/٨) .

(٥) يُنْظَرُ : معاني الحروف (ص ٣٨) ، والمفصل (ص ٣٩٧) ، والكشاف (٢٦٠/١) ، والإنصاف (٢٨٣/١) ، وشرح المفصل (٢٤/٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٤٧/٣) ، والتوطئة (ص ٢٤٧) ، وشرح التسهيل (١٥٣/٣) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٣٤/٢) ، والجنى الداني (ص ٥١) .

؟ Z (الحج: ٢٥) ، و [C D Z (المؤمنون: ٢٠) عِنْدَ بعضٍ ؛ فيكونُ الإلحادُ والدَّهْنُ مفعولين^(١).

وكقوله^(٢) :

تِلْكَ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتُ أَخْمِرَةٍ سُوْدُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأُ بِالسُّورِ
يَصِفُ رَثَائِثَهُنَّ . وَمَحْجَرُ^(٣) الْعَيْنِ : مَا يَبْدُو مِنَ النَّقَابِ^(٤) .

وَكَثُرَ زِيَادَتُهَا فِي فَاعِلٍ (كَفَى) وَمَفْعُولِهِ ، قَالَ تَعَالَى : [é ê
Z ë (النساء: ٧٩)^(٥) .

وكقوله^(٦) :

(١) يُنْظَرُ : معاني الحروف (ص ٣٩) ، وشرح المفصل (٢٥/٨) ، وشرح الجمل (٤٩٤/١) ، وشرح التسهيل (١٥٤/٣) ، ورصف المباني (ص ١٥١) ، والارتشاف (١٧٠١/٤) ، والمغني (١٢٤/٢) .
(٢) البيت من البسيط ، وهو للراعي النميري في ديوانه (ص ١٢٢) ، وينسب للقتال الكلابي .
وَيُنْظَرُ : مجاز القرآن (٤/١) ، وأدب الكاتب (ص ٥٢١) ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٣٨٣/١) ، والمفصل (ص ٣٩٨) ، وشرحه (٢٣/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٤٨/٢) ، والمغني (١٦٣/٢) ، والخزانة (٣٠٥/٧ ، ١٠٧/٩) .

(٣) ((محجر)) سقطت من (ط) .

(٤) يُنْظَرُ : اللسان (حجر ٤/١٦٥) ، وتاج العروس (١٠/٥٣٢) .

(٥) يُنْظَرُ : الكتاب (٩٢/١) (٢٢٥/٤) ، والإيضاح العضدي (ص ٢٦٤) ، والمفصل (٣٩٨) ، وشرحه (٢٤/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٤٨/٢) ، وشرح الجمل (٤٩٢/١) ، وشرح التسهيل (١٥٣/٣) ، وشرح الرضي (١١٦٦/٢) ، والجنى الداني (ص ٤٩) ، والمغني (١٤٨/٢) .

(٦) البيت من الكامل ، وهو لكعب بن مالك - رضي الله عنه - في ديوانه (ص ٢٨٩) ، ولحسان بن ثابت -

Ā =

وَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

أَيُّ : كَفَانَا - حُبَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِيَّانَا - ^(١).

قَالَ الْمَالِكِيُّ : ((كَثُرَ زِيَادَتُهَا فِي مَفْعُولٍ عَرَفَ ، وَشَبَّهُ)) ^(٢).

وَقَدْ زِيدَ فِي الْمُبْتَدَأِ ، نَحْوُ : بِحَسْبِكَ زَيْدٌ ^(٣).

/وَعِنْدَ الزُّخْمَشَرِيِّ مِنْ زِيَادَتِهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : [p q r s [ب/٢١٧]

Z t (القلم: ٥ - ٦) ^(٤). وَهَذَا إِذَا جُعِلَ [Z t اسْمَ مَفْعُولٍ ؛ لِيَصَحَّ الْمَعْنَى ^(٥).

É =

رضي الله عنه - في زيادات ديوانه (٥١٥/١) ، وينسب لعبد الله بن رواحة - رضي الله عنه - وليس في ديوانه ، وينسب لبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك .

وَيُنْظَرُ : الكتاب (١٠٥/٢) ، ومعاني القرآن (٢١/١) ، والجمل (ص٣٢٣) ، والأزهية (ص١٠١) ، والمقتصد (١٢٨/١) ، وأملاني ابن الشجري (٤٤١/١) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٤٩/٢) ، وشرح الجمل (٤٩٢/١) ، وشرح التسهيل (١٥٤/٣) ، والمغني (١٦٥/٢) ، والخزانة (١٢٠/٦) .

(١) يُنْظَرُ : شرح الجمل (٤٩٢/١) ، وشرح التسهيل (١٥٤/٣) ، والارتشاف (١٧٠٣/٤) .

(٢) شرح التسهيل (١٥٤/٣) ، ويُنْظَرُ : شرح الرضي (١١٦٦/٢) ، والارتشاف (١٧٠٢/٤) ، والجنى الداني (ص٥١) ، والمغني (١٦٤/٢) .

(٣) يُنْظَرُ : الكتاب (٦٧/١) (٢٩٣/٢) ، ومعاني الحروف (ص٣٨) ، والمفصل (ص٣٩٨) ، وشرح المفصل (٢٣/٨) ، وشرح الوافية (ص٢٨٣) ، وشرح المقدمة الكافية (ص٣٩٨/٣) ، وشرح التسهيل (١٥٤/٣) ، وشرح الرضي (١١٦٦/٢) ، والجنى الداني (ص٥٣) .

(٤) الكشف (١٨١/٦) ، والمفصل (ص٣٩٨) ، ويُنْظَرُ : معاني القرآن للأخفش (٥٤٧/٢) ، والارتشاف (١٧٠٣/٤) ، والمغني (١٦٧٢/٢) .

(٥) يُنْظَرُ : الكشف (١٨١/٦) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٤٧/٢) ، والمغني (١٦٨/٢) .

وهذا ضعيف ؛ لأنَّ الخطابَ له - صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ - ، ولمعارضيه ، ولا يستقيم أن يُقالَ لواحدٍ وجماعةٍ معارضين له : بَأَيِّكُمْ^(١) صَاحِبُ الْفِتْنَةِ . أو بَأَيِّكُمْ غَنِيٌّ . بَلْ لَا بُدَّ لَهُ فِي مِثْلِهِ مِنْ تَعَدُّدٍ كُلِّ مِنَ الْمُقَابِلِينَ لِيَصَحَّ ذَلِكَ الْخَطَابُ ، فالأولى جَعْلُهَا غَيْرَ زَائِدَةٍ^(٢) .

و [Z t مصدرًا كالميسور ؛ فيكونُ [p q r s Z الفتنة ، أي : الجنون . جوابًا لقولهم : [Z w v (القلم: ٥١) . ولا يَلْزَمُ التَّعَدُّدُ حِينَئِذٍ فِي كُلِّ مَعَارِضٍ ؛ لأنَّ الْفِتْنَةَ مَعْنَى يَصْحُ قِيَامُهُ بَفَرْدٍ ، وكذا الاستفهامُ عَنْ مُحَلِّهِ ؛ كقولك : بَأَيِّ الرَّجُلَيْنِ الْفِتْنَةُ . ولا يَصْحُ : بَأَيِّ الرَّجُلَيْنِ صَاحِبُ الْفِتْنَةِ . إذ لا يكونُ صَاحِبُ الْفِتْنَةِ^(٣) مُحَلًّا لِنَفْسِهِ ، فَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَسْتَفْهَمَ بِهِ عَنْهُ^(٤) .

وَقَدْ يُزَادُ (مَا) بَعْدَ الْبَاءِ غَيْرُ كَافَةٍ ؛ كقوله تعالى : [* Z^(٥) (آل عمران: ١٥٩) .

وكافَةٍ ؛ فَتُحْدِثُ فِي الْبَاءِ مَعْنَى رُبَّ^(٦) ؛ كقوله^(٧) :

(١) في س : (بالحكم)

(٢) يُنْظَرُ : الإيضاح في شرح المفصّل (١٤٧/٢) .

(٣) ((إذ لا يكون صاحب الفتنة)) سقط من س .

(٤) يُنْظَرُ : المصدر السابق (١٤٧/٢ - ١٤٨) .

(٥) ينظر : الكتاب (٢٢١/٤) ، والمقتضب (١٨٦/١) ، وحروف المعاني (٥٤) ، ومعاني الحروف (٩٠) ، والأزمية (ص ٦٦) .

(٦) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٧٢/٣) ، والارتشاف (١٦٩٩/٤) .

(٧) البيت من الخفيف ، ينسب لمطيع بن إياس ، ولصالح بن عبد القدوس .

يُنْظَرُ : أمالي القالي (٢٧١/١) ، وشرح التسهيل (١٧٢/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٤٢/٢) ، والمغني

Ā =

فَلَيْتَ صِرْتَ لَا تَحِيرُ جَوَابًا لَبَيَّا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ

أي : لَرَبِّيَا قَدْ تُرَى .

قال : ((واللّام))^(١) إلى آخره .

أقول : اللّام للاختصاص^(٢) ، أي : دالّة على أنّ بين متلوّها وتاليها نسبة باعتبار ما دلّ عليه متلوّها^(٣) ؛ مِنْ مُلْكٍ ، وغيره - ليست بينه وبين غيره .

فيكون للملك في نحو: الغلام لك^(٤) .

ولشبهه في نحو: أدوم لك ما تدوم لي^(٥) .

É =

(٨٨/٤) ، والمقاصد النحوية (١٢٧٦/٣) ، والجمع (٢٢٨/٤) ، والخزانة (٢٢١/١٠) ، وشرح أبيات المغني (٢٥٨/٥) .

وقد ردّ أبو حيان الاستشهاد بهذا البيت بقوله : ((وما ذهب إليه من أنّ (ما) فيها ذكر كافة ، وأنها أحدثت معنى التقليل غير صحيح ، بل (ما) في ذلك مصدرية)) ، شرح أبيات المغني (٢٥٩/٥) ، وانظر : الجمع (٢٢٩/٤) .

(١) الكافية في النحو (ص٢١٦) .

(٢) يُنظر : حروف المعاني (ص٤٠) ، ومعاني الحروف (ص١٦٦) ، والمفصل (ص٣٩٩) ، والجنى الداني (ص٩٦) ، والمغني (١٥٢/٣) .

(٣) يُنظر : الإيضاح في شرح المفصل (١٤٩/٢) ، وشرح الوافية (ص٣٨٢) .

(٤) يُنظر : الكتاب (٢١٧/٤) ، والأصول (٤١٣/١) ، واللامات لأبي القاسم الزجاجي (ص٤٧) ، وحروف المعاني (ص٤٤) ، والإيضاح العضدي (ص٢٦٤) ، ومعاني الحروف (ص٥٥) ، وعلل النحو (ص٢٠٩) ، وشرح المفصل (٢٥/٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٤٧/٣) .

(٥) يُنظر : شرح المفصل (٢٦/٨) ، وشرح التسهيل (١٤٤/٣) ، وشرح ابن الناظم (ص٢٦٢) ، والجنى

Ā =

ومنه الْمُفْهِمَةُ مَا يُقَابِلُ (على) ؛ كقوله تعالى : [à عَمِلَ â فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ

ç Z (فصلت: ٤٦) ^(١) .

وَلَمَجَازِ الْمَلِكِ نحو : الْمَسْجِدُ لِلْإِمَامِ . وهكذا كُلُّ مَا يُضَافُ إِلَى غَيْرِ مَالِكِهِ .

وَلَمُْجَرَّدِ الْاِخْتِصَاصِ ، نحو : الْحَلَاوَةُ لِلْعَسَلِ ^(٢) .

وَلِلتَّمْلِيكِ ، نحو : وَهَبْتُ لِزَيْدٍ أَلْفًا ^(٣) . وَلشَبْهِهِ ؛ كقوله تعالى : [وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ

مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ Z (النحل: ٧٢) ^(٤) .

وَلِلْاِسْتِحْقَاقِ ، نحو : الْجَلْبَابُ لِلنِّسَاءِ ، وَالْجُلُّ لِلْفَرَسِ ^(٥) .

وَلِلنَّسَبِ ، نحو : لِزَيْدِ ابْنِ ^(٦) .

É =

الداني (ص ٩٦) .

(١) يُنْظَرُ : شرح الكافية الشافية (٨٠٢/٢) ، وشرح التسهيل (١٤٤/٣) .

(٢) يُنْظَرُ : حروف المعاني (ص ٤٤) ، ومعاني الحروف (ص ٥٥) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٣٥/٢) ، والمغني (١٥٢/٣) .

(٣) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٤٤/٣) ، والارتشاف (١٧٠٧/٤) ، والجنى الداني (ص ٩٦-٩٧) ، والمغني (١٥٤/٣) .

(٤) يُنْظَرُ : المصادر السابقة .

(٥) يُنْظَرُ : اللامات لأبي القاسم الزجاجي (ص ٥١) ، وحروف المعاني (ص ٤٤) ، وشرح المفصل (٢٥/٨) ، والتوطئة (ص ٢٤٨) ، وشرح التسهيل (١٤٤/٣) ، وشرح الرضي (١١٦٩/٢) ، والارتشاف (١٧٠٧/٤) ، والمغني (١٥٢/٣) .

(٦) يُنْظَرُ : معاني الحروف (ص ١٦٦) ، وشرح التسهيل (١٤٤/٣) ، والارتشاف (١٧٠٧/٤) ، والجنى الداني

Ā =

وللتعليل ، كقولك : جِئْتُ لِلسَّمَنِ^(١) .

قَالَ الْمَالِكِيُّ : ((ومنه الدَّاخلَةُ اسمٌ مَنْ غَابَ حَقِيقَةً أَوْ حَكْمًا عَنْ قَائِلٍ قَوْلٍ تَعَلَّقَتْ

به؛ كقوله تعالى : [وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ ۚ إِلَيْهِ Z (الأحقاف:

١١) ، أي : قَالَ الْكَافِرُونَ مِنْ أَجْلِ الْمُؤْمِنِينَ : (لَوْ كَانَ الْإِسْلَامُ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ) .

ومثله: [ۚ إِلَيْهِ Z (الأحقاف: ١١) ، إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُرَى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا

مَاتُوا وَمَاقُتِلُوا Z (آل عمران: ١٥٦) : [ۚ إِلَيْهِ Z (الأعراف:

(٣٨) .

وكقوله^(٢) :

حَسَدُوا الْفَتَى إِذْ لَمْ يَتَأَلَّوْا سَعِيَهُ فَالنَّاسُ أَعْدَاءُ لَهُ وَخُصُومُ

كَضَرَّائِرِ الْحَسَنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا حَسَدًا وَبُغْضًا : إِنَّهُ لَدَمِيمٌ^(٣)

وقَالَ الْحَاجِبِيُّ : ((الَّلَامُ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ بِمَعْنَى (عَنْ) ؛ إِذْ فِي الْآيَةِ الْأُولَى هُمْ لَمْ

É =

(ص ٩٧) .

(١) يُنْظَرُ : شرح المقدمة الكافية (٩٤٧/٣) ، وشرح التسهيل (١٤٤/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٠٣/٢) ،

وشرح الرضي (١١٦٩/٢) ، وشرح ابن الناظم (ص ٢٦٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٣٦/٢) ،

والارتشاف (١٧٠٧/٤) ، والجنى الداني (ص ٩٧) ، والمغني (١٥٥/٣) .

(٢) البيتان من الكامل ، وهما لأبي الأسود الدؤلي في مستدرك ديوانه (ص ٤٠٣) .

وَيُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٤٥/٣) ، والجنى الداني (ص ١٠٠) ، وتخليص الشواهد (ص ٣٦٠) ، والمغني

(١٧٧/٢) ، وشرح أبياته (١٧٧/٣) ، والخزانة (٥٦٧/٨) ، والدرر (٧٧/٢) .

(٣) شرح التسهيل (١٤٥/٣) ، وَيُنْظَرُ : الكشف (٤٩٢/٥ - ٤٩٧) ، والجنى الداني (ص ٩٩) .

يُخَاطَبُوا الْمُؤْمِنِينَ بِذَلِكَ ؛ إِذْ لَوْ خَاطَبَهُمْ بِذَلِكَ لَقَالَ تَعَالَى : لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقْتُمُونَا إِلَيْهِ .
وليس هذا موضع الالتفات ، كما زعم بعض ، وإنما المعنى : وقال الذين كفروا عن الذين آمنوا ، أي : باعدين متجاوزين عن الذين آمنوا^(١) .

وقلت : الظاهر قول الحاجبي ؛ لأن غيبة المَقُولِ لَهُ عَنِ الْقَائِلِ لَا بُدَّ مِنْهُ . وأما التعليل فغير لازم ، ولا مفهوم منه ، والدليل عليه : أَنَّهُ لَوْ خَاطَبَهُ نَحْوُ : قُلْتُ لَكَ . أو أقول لك : أَنْتَ بَخِيلٌ - يُسَمَّى لَامُ التَّبْلِيغِ ، مَعَ أَنَّ الْمَعْنَى لَا يَتَغَيَّرُ .

ولامُ التَّبْلِيغِ هِيَ الْجَارَةُ اسْمَ سَامِعٍ قَوْلٍ ، أو مَا فِي مَعْنَاهُ ، نَحْوُ : قُلْتُ لَهُ . وَبَيَّنْتُ لَهُ . وَفَسَّرْتُ لَهُ . وَأَدَيْتُ لَهُ . وَشَكَرْتُ لَهُ . وَنَصَحْتُ لَهُ^(٢) . وَجَاءَ الْأَخِيرَانِ مُتَعَدِّيَيْنِ بَأَنْفُسِهِمَا^(٣) .

وَقَدْ يُزَادُ فِي مَفْعُولِ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّيِّ إِلَى وَاحِدٍ ، نَحْوُ [رَدَفَ لَكُمْ Z (النمل: ٧٢)^(٤)] .

(١) شرح المقدمة الكافية (٩٤٧/٣) ، وَيُنْظَرُ : البسيط في شرح الكافية (٥٣٦/٢) ، والجنى الداني (ص ٩٩) ، والمغني (١٧٥/٣) ، والهمع (٢٠٣/٤) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٤٥/٣) ، والارتشاف (١٧٠٧/٤) ، والجنى الداني (ص ٩٩) .

(٣) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٤٥/٣) .

(٤) يُنْظَرُ : معاني القرآن (٢٢٢/١) ، والمقتضب (٣٦/٢) ، والكشاف (٥٥٨/٢) ، والمفصل (ص ٣٩٩) ، وشرحه (٢٥/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٤٩/٢) ، والتسهيل (ص ١٤٥) ، وشرحه (١٤٨/٣) ، والبحر المحيط (٣٧٧/٢) ، والجنى الداني (ص ١٠٥) .

وقد أنكر ابن هشام زيادة اللام في الآية : ((وليس منه [رَدَفَ لَكُمْ Z (النمل: ٧٢) خلافاً للمبرد ومن وافقه ، بل ضمنَ (ردف) معنى (اقترب) ، فهو مثل : [! " # Z (الأنبياء: ١) ، المغني (١٨٤/٣) .

وكقوله^(١) :

وَمَنْ يَكُ ذَا عُودٍ صَلِيبٍ رَجَا بِهِ لِيَكْسِرَ عُودَ الدَّهْرِ فَالدَّهْرُ كَاسِرُهُ
وهو مَقْصُورٌ عَلَى السَّاعِ^(٢) .

وأما المزیدة لتقوية عاملٍ ضَعُفَ بالتأخيرِ أو بالفرعية ؛ كقوله تعالى : [إِنْ كُنْتُمْ
لِلزَّيْنَةِ يَاقَعُونَ Z (يوسف: ٤٣) و [إِنْ رَبَّكَ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ Z (هود: ١٠٧) - فقياسي^(٣) .
ويجىءُ بمعنى الواوِ في القَسَمِ إذا اشتملَ على التَّعَجُّبِ^(٤) ؛ كقوله^(٥) :

(١) البيت من الطويل ، ينسب لتوبة بن الحُمَيْر ، ولنصيب الأسود .

يُنْظَرُ : المؤتلف والمختلف (ص ٨٤) ، وشرح التسهيل (١٤٨/٣) ، والمغني (١٨٣/٣) ، وشرح أبياته
(٣٠٦/٤) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٤٨/٣) ، والارتشاف (١٧١٠/٤) ، والجنى الداني (ص ١٠٧) .

(٣) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٤٨/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٠٣/٢) ، ووصف المباني (ص ٢٩٧) ، والجنى
الداني (ص ١٠٦) ، والمغني (١٩٠/٣) ، والمساعد (٢٥٩/٢) .

(٤) يُنْظَرُ : الكتاب (٤٩٧/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٤٩/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٤٨/٣) ،
وشرح الوافية (ص ٣٨٢) ، والارتشاف (١٧٠٨/٤) ، والجنى الداني (ص ٩٧) ، والمغني (١٨٠/٣) .

(٥) البيت من البسيط ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في ديوانه (ص ١٤٠) ، ورواية الديوان :

* يامي لا يُعجزُ الأيامُ ذو حَيِّدٍ *

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

وينسب لأمية بن أبي عائذ ، ومالك بن خالد الخناعي ، ولعبد مناة الهذلي .

يُنْظَرُ : ديوان الهذليين (٢/٣) ، والكتاب (٣٩٧/٣) ، والأصول (٤٣٠/١) ، واللامات (ص ٧٣) ، والمفصل
(ص ٤٩٣) ، وشرحه (٩٩/٩) ، وشرح التسهيل (١٤١/٣) ، والجنى الداني (ص ٩٨) ، والمغني

ā =

لله يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخَرِّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْآسُ

وَلَا يُسْتَعْمَلُ لِلْقَسَمِ الْخَالِي عَنِ التَّعَجُّبِ ؛ فَلَا يَقَالُ : اللَّهُ لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ . وَلَكِنْ : اللَّهُ لَا يُؤْخَرُ الْأَجْلُ^(١) .

الْحَيْدَةُ : عُقْدَةٌ فِي قَرْنِ الْوَعْلِ ، وَجَمْعُهَا حَيْدٌ ؛ مِثْلُ : بَدْرَةٌ وَبَدَرٌ^(٢) . وَرُويَ بفتح الحاءِ أَيِ : مِثْلُ ؛ فَإِنَّ الْوَعْلَ يَحِيدُ عَنِ الصَّائِدِ^(٣) (٤) . وَالْمُشْمَخَرُّ : الْجَبَلُ الْعَالِي^(٥) . الظَّيَّانُ : يَاسْمِينُ الْبَرِّ ، وَيُقَالُ : هُوَ الْعَسَلُ^(٦) . وَالْآسُ : شَجَرٌ مَعْرُوفٌ ، وَيُقَالُ : هُوَ بَقِيَّةُ الْعَسَلِ فِي الْحَلِيَّةِ^(٧) . تَقْدِيرُهُ : لَا يَبْقَى ، فَحُذِفَ لَا أَقْسَمُ ، عَلَى أَنَّ الْمَوْتَ يُدْرِكُ كُلَّ حَيٍّ حَتَّى هَذَا الْوَعْلُ فِي رَأْسِ الْجَبَلِ ، مَعَ أَنَّهُ يَجِدُ / مَا يَشْتَهِيهِ ؛ مُتَعَجِّبًا مِنْهُ^(٨) .

[١/٢١٨]

وَقَالَ الْمَالِكِيُّ : ((يَكُونُ اللَّامُ لِلتَّعَجُّبِ))^(٩) . وَلَمْ يَذْكُرِ الْقَسَمَ ، وَأَنْشَدَ فِي مِثَالِهِ^(١) :

É =

(١٨٠/٣) .

(١) يُنْظَرُ : شرح المفصل (٩٩/٩) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٤٩/٣) ، وشرح الوافية (ص ٣٨٢) .

(٢) يُنْظَرُ : اللسان (حيد ١٥٨/٣) ، وتاج العروس (٤٧/٨) . وانظر : شرح المفصل (٩٩/٩) .

(٣) ((وروي بفتح ... عن الصائد)) سقط من س .

(٤) يُنْظَرُ : المصادر السابقة .

(٥) يُنْظَرُ : اللسان (شمخر ٤٢٩/٤) ، وتاج العروس (٢٤٢/١٢) .

(٦) يُنْظَرُ : جَهْرَةُ اللُّغَةِ (أ س س ٥٧/١) ، واللسان (ظين ٢٧٥/١٣) ، وتاج العروس (٣٧١/٣٥) (٥٢٩/٣٨) .

(٧) يُنْظَرُ : جَهْرَةُ اللُّغَةِ (أ س س ٥٧/١) ، واللسان (أوس ١٧/٦) ، وتاج العروس (٤٢٦/١٥) .

(٨) ((أقسم على ... متعجباً منه)) سقط من س .

(٩) شرح التسهيل (١٤٦/٣) ، ويُنْظَرُ : الجنى الداني (ص ٩٨) ، والمغني (١٨٠/٣) .

شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَافْتِقَارٌ وَثَرَوَةٌ^(٢) فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا

ويجيء للتبيين إذا تعلقَّ باسم فعلٍ ، أو مصدرٍ يشبهه ، مبيِّنةً لصاحبهما . أو بحُبٍّ في تَعَجُّبٍ ، أو تفضيلٍ مبيِّنةً لمفعوليهما^(٣) ، نحو : هيهاتَ لزيدٍ . وهَيْتَ لَهُ . وما أَحَبَّ زيدًا لعمرٍو ! [Z Y [\] Z (البقرة: ١٦٥)^(٤) .

ويجيء للصَّيرورة ؛ كقوله تعالى : [L K J I H G

Z M (القصص: ٨)^(٥) . وكقوله^(٦) :

* كُلُّ حَيٍّ لِفَنَاءٍ وَنَفْدٍ *

É =

- (١) البيت من الطويل ، وهو للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه (ص ١٣٥) .
ويُنظَرُ : أمالي ابن السجري (٤٠٩/١) ، وشرح التسهيل (١٤٦/٣) ، والجنى الداني (ص ٩٨) ، والمغني (١٨١/٣) ، وشرح الأشموني (٣٨٧/٢) ، وشرح أبيات المغني (٣٠٤/٤) .
(٢) ((ثروة)) سقطت من ط .
(٣) في (ن) : (لمفعوليهما) ، تصحيف .
(٤) يُنظَرُ : اللامات لأبي القاسم الزجاجي (ص ١٢٩) ، وشرح التسهيل (١٤٦/٣) ، وشرح الكافية الشافية (١١٤٤/٢) ، والارتشاف (١٧٠٧/٤) ، والجنى الداني (ص ٩٧) ، والمغني (٢٠٦/٣) .
(٥) يُنظَرُ : اللامات لأبي القاسم الزجاجي (ص ١٢٥) ، ومعاني الحروف (ص ١٤٢) ، وشرح التسهيل (١٤٦/٣) ، ووصف المباني (ص ٢٢٥-٢٢٦) ، والجنى الداني (ص ٩٨) ، والمغني (١٧٧/٣) .
(٦) عجز بيت من الرمل ، صدره :

* لَا أَرَى حِصْنًا يُنْجِي أَهْلَهُ *

لم أقف له على نسبة ، يُنظَرُ : شرح التسهيل (١٤٦/٣) .

وَيُسَمَّى لَامُ الْعَاقِبَةِ^(١) . وَيَجِيءُ لِلْإِقْحَامِ ، نَحْوُ : لَا أَبَا لَزِيدٍ^(٢) .

وَيَجِيءُ بِمَعْنَى (فِي) ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : [: ؛ وَكَقَوْلِهِ^(٤) : (الأنبياء: ٤٧)^(٣) ، وَكَقَوْلِهِ^(٤) :

وَكُلُّ أَبٍ وَابْنٍ وَإِنْ عَبَرَا مَعًا مُقِيمَيْنِ مَفْقُودٌ لَوْ قَتَّ وَفَاقِدٌ

وَبِمَعْنَى (عِنْدَ) ؛ كَقَوْلِكَ : كَتَبْتُ خَمْسَ خَلَوْنَ^(٥) .

وَبِمَعْنَى (إِلَى) ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : [B E D | F G Z (الرعد: ٢)^(٦) .

وَبِمَعْنَى (بَعْدَ) ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : [= > ? @ Z (الإسراء: ٧٨) أَي :
بَعْدَ زَوَالِهَا^(٧) . وَكَقَوْلِهِ رَائِيًا أَخَاهُ^(١) :

(١) يُنْظَرُ : معاني الحروف (ص ١٤٢) ، والجنى الداني (ص ٩٨) ، والمغني (١٧٧/٣) .

(٢) يُنْظَرُ : رصف المباني (ص ٢٤٤) ، والجنى الداني (ص ١٠٧) ، والمغني (١٨٧/٣) .

(٣) يُنْظَرُ : الأزهية (ص ٢٨٨) ، وشرح التسهيل (١٤٦/٣) ، والارتشاف (١٧٠٨/٤) ، والجنى الداني (ص ٩٩) ، والمغني (١٧١/٣) .

(٤) البيت من الطويل ، ينسب إلى الحكم بن صخر ، يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٤٧/٣) .

(٥) يُنْظَرُ : حروف المعاني (ص ٨٤) ، والمحتسب (٢٨٢/٢) ، وشرح التسهيل (١٤٧/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٠٢/٢) ، والارتشاف (١٧٠٨/٤) ، والجنى الداني (ص ١٠١) ، والمغني (١٧٢/٣) .

(٦) يُنْظَرُ : اللامات لأبي القاسم الزجاجي (ص ١٥٧) ، والأزهية (ص ٢٨٧) ، وشرح التسهيل (١٤٧/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٠٠/٢) ، والجنى الداني (ص ٩٩) ، والمغني (١٦٩/٣) .

(٧) يُنْظَرُ : حروف المعاني (ص ٨٥) ، والأزهية (ص ٢٨٩) ، وأمالى ابن الشجري (٦٢٦/٢) ، وشرح التسهيل (١٤٧/٣) .

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا لَطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعًا

وبمعنى (على) ؛ كقوله تعالى : [F G H Z (الإسراء: ١٠٧) ، و] !

" # \$ Z (الصفات: ١٠٣) ^(٢) .

وبمعنى (من) ^(٣) ؛ كقول جرير ^(٤) :

لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفَكَ رَاغِمٌ وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ

أَيُّ : أَفْضَلُ مِنْكُمْ ^(٥) .

وَتَكْسِيرُ اللَّامِ إِذَا دَخَلَتْ الْمُضَمَّرَ خُرَاعَةً ، وَتَفْتَحُهَا إِذَا دَخَلَتْ الْفَعْلَ عُكْلُ

É =

(١) البيت من الطويل ، وهو لمتهم بن نورية في ديوانه : (١١٢) .

وَيُنْظَرُ : الكامل (٣/١٤٤٠) ، وحروف المعاني (ص ٨٥) ، والأزهية (ص ٢٨٩) ، وأمللي ابن الشجري

(٢/٦١٦) ، وشرح التسهيل (٣/١٤٧) ، وشرح الكافية الشافية (٢/٢٠٨) ، والجنى الداني

(ص ١٠٢) ، والمغني (٣/١٤٧) .

(٢) يُنْظَرُ : الأزهية (ص ٢٨٧) ، وشرح التسهيل (٣/١٤٧) ، ورصف المباني (ص ٢٢١) ، والارتشاف

(٤/١٧٠٨) ، والجنى الداني (ص ١٠٠) ، والمغني (٣/١٦٩) .

(٣) يُنْظَرُ : الأزهية (ص ٢٨٨) ، وشرح التسهيل (٣/١٤٨) ، والجنى الداني (ص ١٠٢) ، والمغني (٣/١٧٥) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لجرير في ديوانه (١/١٤٣) .

وَيُنْظَرُ : شرح التسهيل (٣/١٤٨) ، والارتشاف (٤/١٧٠٨) ، والجنى الداني (ص ١٠٢) ، والمغني (٣/١٧٤)

، وشرح أبياته (٣/١١٦) ، والدرر (٢/٧٧) .

(٥) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٣/١٤٩) .

وَبَلَعْنَبَرٍ^(١) .

تنبيه: قَالَ الْمَلِكِيُّ : ((كَيَّ) إِمَّا مَصْدَرِيَّةٌ - وَقَدْ مَرَّتْ فِي الْفِعْلِ - ، وَإِمَّا جَارَّةٌ ، وَهِيَ تَسَاوِي لَامِ التَّعْلِيلِ عَمَلًا وَمَعْنَى . وَلَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى (أَنْ) أَوْ (مَا) الْمَصْدَرِيَّتَيْنِ ، نَحْوُ : جِئْتُكَ كَيَّ أَنْ تَكْرَمَنِي . وَكَقَوْلِهِ^(٢) :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

أَوْ (مَا) الِاسْتِفْهَامِيَّةُ ؛ كَقَوْلِكَ سَائِلًا عَنِ الْعَلَّةِ : كَيِّ مَ فَعَلْتَ ؟ وَفِي الْوَقْفِ كَيْمَهُ^(٣) .

وَلَمْ يَذْكُرِ الزَّمْخَشَرِيُّ دُخُولَهَا الْمَصْدَرَيْنِ ، وَقَالَ : ((إِذَا دَخَلَتْ (مَا) الِاسْتِفْهَامِيَّةُ نَحْوُ : كَيْمَهُ^(٤))) ، وَهِيَ جَارَّةٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ^(٥) ، وَنَاصِبَةٌ لِفِعْلِ مُحذُوفٍ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ تَقْدِيرُهُ : كَيِّ يَفْعَلُ مَاذَا^(٦) ، وَصَوَّبَ هَذَا الْقَوْلَ الْحَاجِبِيُّ^(١) ؛ إِذْ مُشْتَرَكُ الدُّخُولِ لَا يَعْمَلُ .

(١) يُنْظَرُ : معاني القرآن (٢٨٥/١) ، وشرح اللمع (١٩٠/٢) ، والتسهيل (ص ١٤٥) ، وشرحه (١٤٩/٣) ، وشرح الرضي (١١٦٨/٢) ، والارتشاف (١٧٠٦/٤) ، والجنى الداني (ص ١٨٣) ، والمغني (١٥١/٣) .

(٢) سبق تخريجه (ص ٢٧٤) .

(٣) شرح التسهيل (١٤٨/٣-١٤٩) ، ويُنْظَرُ : شرح عمدة الحفاظ (٢٦٥) ، وشرح الكافية الشافية (٧٨١/٢) ، والجنى الداني (٢٦١-٢٦٢) ، والمغني (٣٢/٣) .

(٤) المفصل (٤٠٥) ، وينظر : المقتضب (٩/٢) ، وشرح ابن الناظم (٢٥٥) ، ورصف المباني (٢١٥) .

(٥) ينظر : الكتاب (٦/٣) ، والمقتضب (٩/٢) ، والأصول (١٤٧/٢) ، وعلل النحو (١٩٢) ، والإنصاف (٥٧٠/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٧٨١/٢) .

(٦) ينظر : المفصل (٤٦١) ، والإنصاف (٥٧٢/٢) ، والجنى الداني (٢٦٢) ، والمغني (٨٣/٣) .

É =

(١) يُنظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٦٥، ٢٦٦).

[رُبَّ]

قال: (ورُبَّ) ^(١) .. إلى آخره .

أقول: ومنها رُبَّ وفيها لغات ، أربعٌ منها بتشديد الباء: رُبَّ ، رُبُّ ، رُبَّتْ ، رُبَّتَ . وستٌ منها بتخفيفها: رُبْ ، رُبَّ رُبُّ ، رَبَّ ، رُبَّتْ ، رُبَّتْ ^(٢) . أمَّا الإسكان فقياس ك(أَنْ)؛ فإنها إذا خُفِّفَتْ يقال: (أَنْ) . وأمَّا الحركة فلائنه يُشَبَّه الماضي ؛ للحوق تاء الساكنة بها ^(٣) . وهي حرف عند البصريين ^(٤) - وهو الصحيح - لخلوها عن علامات الأسماء ^(٥) . وقال المالكي: ((لدالتها على معنى في مسمًى غير مفهوم جنسه بلفظها ، و (كم) ^(٦) ؛ وإن كان كذلك أيضًا إلا أنَّ فيها علامات الأسماء من الإضافة إليها ، والإسناد ، ودخول حرف

(١) الكافية في النحو (ص ٢١٧) .

(٢) يُنظَر: الأصول (٤١٨/١) ، والتبصرة والتذكرة (٢٩١/١) ، والمفصل (ص ٤٠٠) ، وشرحه (٣١/٨) وشرح التسهيل (١٧٥/٣) ، وشرح الرضي (١١٧٣/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٤١/٢) ، والجنى الداني (ص ٤٤٧) .

(٣) يُنظَر: شرح المفصل (٣١/٨) .

(٤) يُنظَر: الكتاب (١٧٠/٢) ، والمقتضب (٥٧/٣) ، والأصول (٤١٦/١) ، والأزهية (ص ٢٥٩) ، والإنصاف (٨٣٢/٢) ، واللباب (٣٦٣/١) ، وشرح المفصل (٢٧/٨) ، وشرح التسهيل (١٧٥/٣) ، والارتشاف (١٧٣٧/٤) ، والمغني (٣١٩/٢) .

وتفصيل المسألة في الإنصاف (م ١٢١ ، ٨٣٢/٢) ، وائتلاف النصرة (ص ١٤٤) .

(٥) يُنظَر: الإنصاف (٨٣٣/٢) ، وشرح المفصل (٢٧/٨) ، وشرح التسهيل (١٧٥/٣) .

(٦) في (س): (لم) ، وهو خطأ .

الجر فيها^(١) . واسم عند الكوفيين والأخفش^(٢) ؛ لظنهم أنها مبتدأ في قوله^(٣) :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارٌ

و(عَارٌ) خبرها^(٤) .

أجيب : (عَارٌ) خبرٌ مبتدأ محذوف . وهو (هو) ، وهما معاً صفة (قَتْلٍ) ؛ إذ المعنى عليه ؛ ولئلا يخلو مدخولها عن الصفة^(٥) .

وهي للتقليل ؛ يعني : يدلُّ على قلة وقوعها بالنسبة إلى ما عداها^(٦) .

(١) شرح التسهيل (١٧٥/٣) ويُنظر : الباب (٣٦٣/١) ، وشرح الرضي (١١٧٥/٢) ، والجنى الداني (ص٤٣٨) .

(٢) يُنظر : الأصول (٤١٨/١) ، والإنصاف (٨٣٢/٢) ، واللباب (٣٦٣/١) ، وشرح المفصل (٢٧/٨) ، والمباحث الكاملية (١/٢) ، وشرح التسهيل (١٧٥/٣) ، وشرح الرضي (١١٧٥/٢) ، والارتشاف (١٧٣٧/٤) ، والجنى الداني (ص٤٣٩) .

(٣) البيت من الكامل ، ينسب لـ(ثابت بن قطنة) .

يُنظر : المقتضب (٦٦/٣) ، وكتاب الشعر (ص٣١٨) ، والأزهية (ص٢٦٠) ، وأملالي ابن الشجري (٤٦/٣) ، واللباب (٣٦٤/١) ، وشرح التسهيل (١٧٥/٣) ، والجنى الداني (ص٤٣٩) ، والمغني (٣١٩/٢) ، والخزانة (٧٩/٩) .

(٤) يُنظر : الباب (٣٦٤/١) ، وشرح التسهيل (١٧٥/٣) ، وشرح الرضي (١١٨٠/٢) ، والجنى الداني (ص٤٣٩) ، والمغني (٣١٩/٢) ، وشرح الكافية ، لحاجي عوض (ص١١١٧) .

(٥) يُنظر : كتاب الشعر (ص٣١٨) ، والأزهية (ص٢٦٠) ، والمباحث الكاملية (١/٢) ، وشرح التسهيل (١٧٥/٣) ، وشرح الرضي (١١٨٠/٢) ، والجنى الداني (ص٤٣٩) .

(٦) يُنظر : المقتضب (١٣٩/٤) ، والأصول (٤١٦/١) ، وحروف المعاني (ص١٤) ، والبغداديات (ص٢٩٣) ، والتبصرة والتذكرة (٢٨٦/١) ، والمفصل (ص٣٩٩) ، والإيضاح في شرح المفصل

Ⓐ =

قَالَ أَبُو بَكْرِ السَّرَّاجُ : ((النَّحْوِيُّونَ أَجْمَعُونَ عَلَى ذَلِكَ))^(١)

قُلْتُ : وَلَئِنْ قَوْلَكَ : رَبِّ رَجُلٍ كَرِيمٍ = جَوَابٌ تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا لِسَائِلٍ يَقُولُ : هَلْ رَأَيْتَ رَجُلًا كَرِيمًا ؟ ! لَتَعَجُّبُهُ أَنْ يَرَاهُ أَحَدٌ ؛ لِقَلَّةِ وَجُودِهِ فِي زَعْمِهِ ، فَيَلْزَمُ قَلَّتُهُ ؛ لِئَلَّا يَكُونَ السَّائِلُ مُخْطِئًا فِي زَعْمِهِ^(٢) .

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا ؛ قَالُوا : ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَ مَعْنَاهَا لَتَقْلِيلِ الْمُضَادِّ^(٣) لِلتَّكْثِيرِ ، وَعَمَلُهَا فِي النِّكَرَةِ أَشْبَهَ (كَمْ) فَحُمِلَتْ عَلَيْهِ فِي التَّصْدِيرِ^(٤) (٥) . وَقِيلَ : لِأَنَّهَا لِلتَّقْلِيلِ ؛ وَهُوَ يَشْبَهُ النَّفْيَ ؛ حُمِلَتْ عَلَى (مَا)^(٦) . وَقَالَ الْحَاجِبِيُّ : ((لَمَّا فِيهَا مَعْنَى الْإِنْشَاءِ فِي التَّقْلِيلِ ؛ كَمَا لَ (كَمْ) فِي التَّكْثِيرِ))^(٧) بِالتَّوْجِيهِ الْمَذْكُورِ فِي (كَمْ) حُمِلَتْ عَلَيْهِ .

قُلْتُ : وَلَمْ يَبْعُدْ أَنْ يَقَالَ : إِنَّ قَائِلَ : رَبِّ رَجُلٍ كَرِيمٍ = مُتَعَجِّبٌ مُبْتَهَجٌ بِذَلِكَ ؛ وَلِذَا

É =

(١٤٩/٢) ، وَشَرَحَ الْمَقْدَمَةَ الْجُزْوِيَّةَ (٨٢/٢) ، وَشَرَحَ ابْنَ النَّازِمِ (ص ٢٥٨) ، وَالْإِرْتِشَافَ (١٧٣٨/٤) .

(١) الْأُصُولُ (٤١٧/١) ، وَيُنْظَرُ : شَرَحَ التَّسْهِيلِ (١٧٥/٣) .

(٢) يُنْظَرُ : الْأُصُولُ (٤١٧/١) ، وَشَرَحَ التَّسْهِيلِ (١٧٦/٣) ، وَشَرَحَ الرُّضِيِّ (١١٧٤/٢) .

(٣) فِي (ط) : ((الْمَصَادِر)) .

(٤) ((التَّصْدِيرُ)) سَقَطَتْ مِنْ (ط) .

(٥) يُنْظَرُ : الْأُصُولُ (٤١٦/١) ، وَشَرَحَ الْمَقْدَمَةَ الْكَافِيَّةَ (٩٤٩/٣) ، وَشَرَحَ التَّسْهِيلِ (١٧٦/٣) ، وَشَرَحَ الرُّضِيِّ (١١٨٠/٢) ، وَرَصَفَ الْمُبَانِي (ص ١٩١) .

(٦) يُنْظَرُ : مَعَانِي الْحُرُوفِ (ص ١٠٦) ، وَالْأَزْهِيَّةُ (ص ٢٥٩) ، وَاللِّبَابُ (٣٦٧/١) ، وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ (٢٨/٨) ، وَالْمُبَاحِثُ الْكَامِلِيَّةُ (١٠/٢) ، وَشَرَحَ الرُّضِيُّ (١١٧٨/٢) ، وَالْجَنَى الدَّانِي (ص ٤٥٢) .

(٧) شَرَحَ الْمَقْدَمَةَ الْكَافِيَّةَ (٩٤٩/٣) ، وَيُنْظَرُ : شَرَحَ الْمَفْصَلَ (٢٨/٨) ، وَالْمُبَاحِثُ الْكَامِلِيَّةُ (١٠/٢) .

صَرَّحَ ما منه تعجُّبه تلذُّذًا وتأكيدًا ، مع أنَّ قَلَّتَهُ متحقِّقٌ عنده ، وإلا لأجاب بـ (نعم) أو (لا). ولا شكَّ أنَّ التعجُّب إنشاءٌ ؛ فالدَّالُّ^(١) عليه صَدْرُ الكلام ؛ ففعلها المتعلِّقة هي به يكون بعد صفةٍ مَدْخُولِها مَفْرَعًا لها مذكورًا إنَّ قِيلَ بجوازه ؛ نحو : رَبِّ رَجُلٍ كَرِيمٍ عَرَفْتُ . أو مَقْدَرًا ، نحو : رَبِّ رَجُلٍ لَقِيْتُهُ ، وَرَبِّ رَجُلٍ رَأَيْتُ ، وَرَبِّ رَجُلٍ كَرِيمٍ رَأَيْتُهُ .
/والمقدَّر في الأمثلة : عَرَفْتُ .

[٢١٨/ب]

ويختصُّ بنكرةٍ موصوفةٍ^(٢) .

أَمَّا النِّكْرَةُ ؛ فَلأنَّ وضعها لأنَّ يدلَّ على أنَّ ما بعدها نوعٌ قليلُ الوجودِ مِنْ جنسِهِ^(٣) ؛ ولذا يُقال^(٤) : رَبِّ عامي تحقَّقتُ . وما يقبلُ التَّقليلَ نِكْرَةٌ ؛ إذ قِلَّةُ المعارفِ واختصاصُها معلومةٌ أصليَّةٌ بالوضعِ فلا احتياجَ إلى شيءٍ يدلُّ عليها ، فلا يدخلُ إلَّا في جنسٍ مُنكَّرٍ ، ولأنَّه لو عُرِّفَ وقع التعريف ضائعًا زائدًا ؛ كما في كلِّ رجلٍ^(٥) .

وأما كونها موصوفة ؛ فليُعْلَمَ جهةُ قِلَّتِها ، ولأنَّه أدلُّ على القِلَّةِ .

وقال المالكيُّ : ((الصحيحُ : أنَّ معناه التَّكثيرُ . وهو مذهبُ سيبويه ؛ إذ قال : ((معنى

(١) من (س) : ((فالدَّالُّ)) ، وفي الآخر : ((فللدَّالُّ)) .

(٢) يُنظر : الكتاب (٤٢٧/١ ، ٥٦/٢) ، والأصول (٤١٨/١ ، ٤١٩) ، والمقتصد (٨٣٠/٢) ، والمفصل

(ص ٣٩٩) ، وشرح التسهيل (١٨١/٣) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٣٧/٢) .

(٣) يُنظر : الأصول (٤١٦/١) ، (٤١٧) ، واللباب (٣٦٧/١) ، وشرح المفصل (٢٧/٨) ، وشرح المقدمة

الكافية (٩٤٩/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٥٠/٢) ، وشرح المقدمة الجزولية (٨٢٣/٢) .

(٤) في (ط) : ((لا يقال)) .

(٥) يُنظر : شرح المقدمة الكافية (٩٤٩/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٥٠/٢) .

(كَمْ) معنى (رُبَّ) ^(١) . ولذا يقع (كَمْ) موقعها إلا نادرًا ؛ كقوله ^(٢) :

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيَالِ

الرَّفْدُ : اللَّبَنُ وَالْقَدْحُ أَيضًا ^(٣) . وَأَسْرَى : جَمَعَ أَسِيرٍ ^(٤) . وَالْقَيْلُ : مَلِكٌ مِنْ حِمِيرٍ . ^(٥)
 المعنى : قِيلَتِ السَّادَةُ ؛ فَرُبَّ قَدَحٍ يَشْرَبُونَ مِنْهَا وَيَسْقُونَ النَّاسَ بِهَا هَرَقْتُهُ . وَ (أَسْرَى)
 معطوفٌ عَلَى (رَفْدٍ) ^(٦) . وَ (مِنْ) الْمَذْكُورِ مُتَعَلِّقٌ بِمَقْدَرٍ ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : رُبَّ أَسْرَى كَاتِنِينَ مِنْ
 مَعْشَرٍ ؛ لَا بـ (أَسْرَى) ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ خُلُوءُ (أَسْرَى) عَنِ الصِّفَةِ . وَكَقَوْلِهِ ^(٧) :

رُبَّمَا تَكَرَّرَ النُّفُوسُ مِنَ الْأُمِّ — رِ لَهْ فُرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

(١) الكتاب (١٦١/٢ ، ٢٧٤) .

(٢) سبق تخريجه (ص ٢١٥) .

(٣) يُنْظَرُ : اللِّسَان (ر ف د ١٨١/٣) ، وإكمال الإعلام (٢٥٦/١) ، وتاج العروس (١٠٧/٨) ، وشرح
 المفصل (٢٩/٨) ، وشرح الرضي (١١٧٩/٢) .

(٤) يُنْظَرُ : شرح المفصل (٢٩/٨) .

(٥) يُنْظَرُ : اللِّسَان (ق ي ل ٥٧٢/١١) ، وتاج العروس (٣٠٨/٣٠) .

(٦) يُنْظَرُ : البسيط في شرح الكافية (٥٣٨/٢) .

(٧) البيت من الخفيف ، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه (ص ١٠٢) ، ولأمية بن أبي الصلت في صلة ديوانه
 (ص ١٨٩) ، وشرح ديوانه (ص ٦٣) . ويُنسب لِحُتَيْفِ بْنِ عُمَيْرِ الْيَشْكِرِيِّ ، ولنهار ابن أخت مسيلمة
 الكذاب .

يُنْظَرُ : الكتاب (١٠٩/٢) ، والأصول (٣٢٥/٢) ، والتبصرة والتذكرة (٢٩١/١) ، والمفصل (ص ١٧١) ،
 وأُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ (٥٥٤/٢) ، والحماسة البصرية (٤٣٤/٢) ، وشرح المفصل (٣٠/٨) ، والمباحث
 الكاملية (١٢/٢) ، وشرح التسهيل (١٧٧/٣) .

وكقول حسان^(١) :

رُبَّ حِلْمٍ أَضَاعَهُ عَدَمُ الْمَا لٍ وَجَهْلٍ غَطَّى^(٢) عَلَيْهِ النَّعِيمُ

وكقوله - صلى الله عليه وسلم - : (يا رُبَّ كَاسِيَاتٍ^(٣) فِي الدُّنْيَا عَارِيَّةٌ^(٤) يَوْمَ الْقِيَامَةِ)^(٥) والتقليل بها نادرٌ ؛ منه قوله^(٦) :

أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

يريد : آدم ، وعيسى - عليهما السلام - .

وكقول أخِي الخنساء^(٧) :

(١) البيت من الخفيف ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (٤٠/١) ، ويُنظر : شرح التسهيل (١٧٧/٣) ، وشواهد التوضيح (ص ١٦٤) ، واللسان (١٢٩/١٥) .

(٢) ((غطى)) سقطت من (ط) .

(٣) هكذا في النسخ ، وصوابه : ((كاسية)) .

(٤) في (ن) : ((عاريات)) .

(٥) الجامع الصحيح (٣٥١/١) ، حديث : ١١٢٦ ، كتاب التهجد ، باب تحريض النبي صلى الله عليه وسلم على قيام الليل ، وشواهد التوضيح (ص ١٦٤) .

(٦) البيت من الطويل ، يُنسب لرجل من أزد السراة . وقيل : لعمر بن الجني .

يُنظر : الكتاب (٢٦٦/٢) ، والأصول (٣٦٤/١) ، والخصائص (٣٣٣/٢) ، والمفصل (ص ٥٠٤) ، وشرحه (١٢٦/٩) ، وشرح التسهيل (١٧٨/٣) ، وشواهد التوضيح (ص ١٦٥) ، والجنى الداني (ص ٤٤١) ، والمغني (٣٢٤/٢) ، والخزانة (٣٨١/٢) .

(٧) البيت من الطويل ، يُنسب لصخر بن عمرو بن الشريد ، وهو أخو الخنساء .

يُنظر : شرح الحماسة ، للمرزوقي (١٠٩٤/٢) ، وشرح التسهيل (١٧٨/٣) .

وَذِي إِخْوَةٍ قَطَعْتُ أَقْرَانَ بَيْنَهُمْ كَمَا تَرَكَونِي وَاحِدًا لَا أَحَا لِيَا

أراد بـ(ذِي إِخْوَةٍ): دُرَيْدُ بْنُ حَرْمَلَةَ؛ قَاتَلَ أَخِيهِ مَعَاوِيَةَ^(١).

قُلْتُ: الرَّفْدُ: الْمَهْرَاقُ يَقْتُلُ مَالِكَهُ. وَالْأَمْرُ: الْمَكْرُوهُ إِذَا انْفَرَجَ بَعْتُهُ بِلا تَعَبٍ، ونحوهما = قليلة بالنسبة إلى مُطْلَقِهَا. وموضوع (رُبَّ): أَنَّ مَدْخُولَهَا قَلِيلٌ بِالنسبة إلى ما عداها؛ فلا يقع (كَمْ) موضعها في الأمثلة. وأيضًا: لَمَّا سَلَّمَ أَنَّهَا لِلتقليل في بعض المواضع يلزمه أن يكون له فيما عداها؛ لِئَلَّا يلزم الاشتراك، ووضع الشيء للضدين من غير ضرورة، وأن يُفَدَّر ما يصحُّ تعليلها به فيما يصلح للكثرة. وإنَّما يُفْهَم منها الكثرة، ويُعَبَّر عنها بكثير؛ لِأَنَّ وَضْعَ مَدْخُولِهَا وَإِنْ كَانَ عَلَى الْقَلَّةِ عَرَضَ لَهُ مِنَ اللَّوَاحِقِ بِالنسبة إلى بعض الأشخاص ما يريد به^(٢) أَنَّهُ كَالكثير بالنسبة إلى ما وضعه عليه؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ لِأَمِيرٍ مَلِكٍ أَلْفَ دِينَارٍ: مُقِلٌّ. وَلِسَائِلِ مَلِكٍ مِائَةَ دِينَارٍ: مُكْثِرٌ. فَمَا اللَّاتِقُ بِهِ أَنْ يَقُلَّ وَجُودُهُ إِذَا وَجِدَ شَخْصٌ مِنْهُ عَدَدًا^(٣) أَكْثَرَ مِمَّا يَلِيقُ بِهِ يَفْتَخِرُ بِهِ، وَيُعَبَّرُ عَنْهُ بِلَفْظِ التَّكْثِيرِ^(٤).

فإن قيل: ما ذكرت دالًّا على أَنَّهُ اجتمع فيما بعدها القلة باعتبار، والكثرة باعتبار، والقول بأنَّها للتقليل^(٥) تحكُّم.

قُلْتُ: إِنْ سُلِّمَ فَمَدْخُولُهَا قَلِيلٌ مِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ، وَكَثْرَتُهُ عَارِضَةٌ بِلَحْوَ شَدُوذٍ

(١) يُنْظَرُ: شرح التسهيل (٣/١٧٦-١٧٩).

(٢) من (ط). وفي الآخر: ((ما تريه)).

(٣) من (ط). وفي الآخر: ((عدلوا)).

(٤) ينظر: الارتشاف (٤/١٧٣٧)، والجنى الداني (٤٤٠، ٤٤٤).

(٥) من (ن). وفي الآخر: ((لتقليل)).

عدوله ؛ حقه ألا يلحقه . وقلته كالذاتي^(١) له ، وكثرته عارضة له بسبب اتفافي غير ظاهر ؛ فتسمية ما يدخل فيه بحرف التقليل أولى ؛ لأن حرف الجر يُسمى بمعنى في مدخولها ؛ فإن (الباء) في : مررت بزيد = يُسمى الإلصاقية . وفي : جلست بالمسجد = الظرفية .

فائدة : قال المالكي : ((قال الزمخشري في المفصل : (رُبَّ للتقليل)^(٢) ، ولكنه هُدي إلى الحق في تفسيره ؛ لأنه قال : (معنى قوله تعالى : [Z o n m l (البقرة: ١٤٤) : رَبِّما نرى . ومعناه : كثره^(٣) الرؤية)^(٤) ؛ ولكنه قال في قوله تعالى : [* + ، - . / Z 0 (الحجر: ٢) : (إن هذا التقليل كقول العرب : لعلك^(٥) ستندم على فعلك ، وربما تندم على فعلك = حين لا يشكون في ندمه ، ولا يقصدون تقليله ؛ لكن مرادهم من الكلامين لو كان الندم مشكوكا فيه أو قليلا : لحق عليك ألا تفعل هذا الفعل ؛ لأن العاقل يتحرر من الغم المظنون ، والقليل كما يتحرر من الغم المتيقن والكثير . وكذا المعنى في الآية : لو كانوا يودون الإسلام مرة في القيامة لحق عليهم المسارعة إليه ؛ فكيف وهم يودونه كل ساعة^(٦) . وهذا مناقض لكلام الحق من غير ضرورة^(٧) . انتهى كلامه .

(١) في (ط) : ((فقلب كالداري)).

(٢) المفصل (ص ٣٩٩) ، ويُنظر : شرح المفصل (٢٦/٨) .

(٣) في (ط) : ((تكثر)).

(٤) الكشف (٣٤٢/٢) . ونص ابن مالك في شرح التسهيل (١٨٠/٣) .

(٥) في (ن) : ((إذ ذلك)) ..

(٦) الكشف ((٣٩٦/٣ ، ٣٩٧) .

(٧) شرح التسهيل (١٨٠/٣ ، ١٨١) .

قُلْتُ: لا تناقض بين كلامه ؛ فإنه - لا شك - أن (قد) للتقليل ، لكنه لما وقع تَقَلُّب وجهه - صلى الله عليه وسلم - في طلب تحويل القبلة مرّاتٍ كثيرةً مع أنّه يكفي أقلُّ منها لإجابته وموافقته - صلى الله عليه وسلّم - ؛ لأنّه مُستجابُ الدَّعوة ومسارعٌ في مشيئته ؛ فهو به ، كما قالت عائشة - رضي الله عنها - حين نزلت : [! " # \$ % & '] [أ/٢١٩]

(Z) (الأحزاب: ٥١) : ((ما أرى ربك إلا يسارع في هواك))^(١) = صار (قد) كـ (رُبّ) في أن وقع مدخولها على عددٍ ينبغي أن يقع^(٢) أقلُّ منه ، فقال : وقع في مدخول (قد) كثرةٌ مثل كثرةٍ هي شأن مدخول (رُبّ) .

قال المالكِيُّ : ((أكثرُ المتأخرين قلّدوا المبرّدَ والفارسيَّ في وجوب وصف مدخول (رُبّ) وحذف متعلّقها ؛ وهو خلافُ مذهبِ سيبويه . ولهم شُبّهتان :

الأولى : إنّها للتّقليل ، ويدخلُ النّكرة ، وهي تكثُرُ بالشّيع . فليوصف ؛ ليقلّ . وهي ضعيفةٌ ؛ لأنّا إذا أبطلنا أنّها للتّقليل بطلت الشُّبهةُ المبنيةُ عليه . ولئن سلّم فالتّقليل يُستفادُ منها ؛ كما تُستفادُ الكثرةُ من اللّامِ الجنسيّة .

قُلْتُ : أثبتنا أنّها للتّقليل ، وإنّا يُستفادُ التّقليلُ^(٣) منها إذا كانت مُطلقَ التّقليل ، أمّا إذا كانت لتقليل نوعٍ مخصوصٍ من جنسِهِ فلا يتمّ تقليلها بدونِ الوصف .

قال : الثّانيةُ : إنّها جوابٌ - تحقيقًا أو تقديرًا - لنفي ، أو لاستفهامٍ عن نكرةٍ

(١) يُنظر : الجامع الصحيح (٣/٢٧٨ ، حديث : ٤٧٨٨ ، كتاب التفسير ، باب : [! " # \$ %

& ') (Z) (الأحزاب: ٥١) .

(٢) ((أن يقع)) سقط من (ن) .

(٣) ((يستفاد منها ... يستفاد التقليل)) سقط من (ط) .

موصوفة ؛ فلو لم يُوصَفْ لم يوافق . وهي أيضًا ضعيفة ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ سُلِّمَ أَنَّهَا جَوَابٌ فَقَدْ
يَكُونُ جَوَابًا لغير موصوفٍ . ومما جاء غير موصوفٍ قوله^(١) :

رُبَّ مُسْتَغْنٍ وَلَا مَالٍ لَهُ وَعَظِيمٍ الْفَقْرِ وَهُوَ ذُو نَسَبٍ

وَقَوْلٍ هِنْدٍ^(٢) :

يَا رَبَّ قَائِلَةٍ عَدَا : يَا هُفَّ أُمِّ مُعَاوِيَةَ^(٣)

قُلْتُ : إِذَا كَانَ لْجَوَابِ مَوْصُوفٍ لِلطَّيْفَةِ الْمَذْكُورَةِ لَا يَجَابُ بِهَا غَيْرُ مَوْصُوفٍ .
وموصوفا (مستغنٍ) ، و (قائلةٍ) محذوفان .

قَالَ : (وَفَعَلُهَا)^(٤) .

أَقُولُ : رَبٌّ مَعَ أَنَّهَا لِلتَّقْلِيلِ كَاللَّامِ الْمُقَوِّيةِ لِلتَّعْدِيَةِ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ؛ نَحْوُ : لَزِيدٍ
ضَرَبْتُ^(٥) . وَالْفِعْلُ الْمُتَعَلِّقُ بِهِ (رَبٌّ) ؛ أَيِ الْمُعْدَى بِهَا مَاضٍ ؛ لِأَنَّهَا لِلتَّقْلِيلِ مَا ثَبَتَ وَتَحْقِيقُهُ .
أَوْ يَقُولُ : هِيَ لِلتَّقْلِيلِ الْمُحَقَّقِ . وَهُوَ بِالْمَاضِي أَجْدَرُ^(٦) ؛ نَصٌّ عَلَيْهِ الْمَبْرَدُ^(١) . وَكَذَا فِعْلٌ هُوَ

(١) البيت من الرمل ، لم أقف له على نسبة .

يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٨٢/٣) .

(٢) البيت من مجزوء الكامل ، ينسب لهند بنت عتبة .

يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٨٢/٣) ، وشواهد التوضيح (ص ١٦٦) ، والبحر المحيط (٣٦١/٥) ، والجنى الداني
(ص ٥٤١) ، والمغني (٣٣٦/٢) ، والهمع (١٨٤/٤) ، وشرح أبيات المغني (٢٠٣/٣) .

(٣) شرح التسهيل (١٨١/٣ ، ١٨٢) .

(٤) الكافية في النحو (ص ٢١٧) .

(٥) يُنْظَرُ : شرح ابن الناظم (ص ٢٥٩) .

(٦) يُنْظَرُ : المفصل (ص ٢٩٩) ، وشرحه (٢٩/٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٥٠/٣) ، والإيضاح في شرح

صفة لدخولها إذا وُصف بجملة فعلية ؛ كقولك : رَبِّ إِحْسَانٍ ^(٢) تَقَدَّمَ مِنِّي إِلَيْكَ = جواب :
مَا أَحْسَنْتَ إِلَيَّ ^(٣) .

وقال المالكيُّ : ((قد يكون مستقبلاً ؛ كقوله ^(٤) :

فَإِنْ أَهْلِكَ فَرُبَّ فَتًى سَيِّئِي عَالِيٍّ مُهَذَّبٍ رَخِصِ الْبَنَانِ

وقد يكون حالاً ؛ كقوله ^(٥) :

É =

المفصل (١٥٢/٢) ، وشرح الوافية (ص ٣٨٣) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٣٧/٢) ، والجنى الداني (ص ٤٥١) .

(١) نقل ذلك ابن السراج في الأصول (٤١٦/١) : ((قال أبو العباس : رَبُّ تُنْبِئ عَمَّا وَقَعَتْ عَلَيْهِ ، أنه قد كان ليس بكثير)) . ويُنْظَر : شرح التسهيل (١٧٩/٣) .

(٢) من (ط) . وفي الآخر : ((آجال)) .

(٣) يُنْظَر : الأصول (٤١٧/١) ، والمباحث الكاملية (١٢/٢) .

(٤) البيت من الوافر ، يُنسب لجحدر اللصّ ، أو جحدر بن مالك .

يُنْظَر : أمالي القالي (٢٨٢/١) ، وشرح التسهيل (١٧٩/٣) ، وشواهد التوضيح (ص ١٦٦) ، والجنى الداني (ص ٤٥٢) ، والمغني (٣٣٦/٢) ، والخزانة (٢٠٩/١١) ، وشرح أبيات المغني (٢٠٣/٣) .

(٥) عجز بيت من الطويل ، صدره :

* فَمِتْ وَلَمْ تَعْلَمْ عَلَيَّ خِيَانَةً *

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص ٦٨ ، المطبعة الوطنية) (ص ١٣٣ ، مطبعة السعادة) . وهو لكثير عزة في ما يُنسب إليه (ص ٥٢٧) ، وروايته فيه :

* وَكَمْ طَالِبٍ لِلرَّبِّحِ لَيْسَ بِرَاحٍ *

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

ويُنْظَر : شرح التسهيل (١٨٠/٣) ، وشرح أبيات المغني (٢٠٤/٣) .

أَلَا رُبَّ بَاغِي الرِّيحِ لَيْسَ بِرَاحٍ^(١)

فَقَالَ الْحَاجِبِيُّ : ((هذا وأمثاله نحو : رُبَّ رَجُلٍ يُسَافِرُ - أو : سيسافر - متعلقاتٍ لدخول (رُبَّ) لا صفات له))^(٢) .

قُلْتُ : يلزم أن يكون فعلها غير ماضٍ ، وأن تكون هذه الأمثلة من باب : مِنْ زَيْدٍ عَجِبَ = إِذَا عَجِبَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسِهِ . وَقَدْ مَرَّ امْتِنَاعُ أَنْ يَعْمَلَ فِعْلٌ ضَمِيرُهُ مَتَّصِلٌ فِي مُفَسِّرِهِ ؛ نحو : زَيْدٌ أَضْرَبُ^(٣) .

وَيُحْذَفُ فِعْلُهَا عِنْدَ الْأَكْثَرِ وَجَوَابًا^(٤) ، وَعِنْدَ الزَّخْمَشَرِيِّ وَالْمَالِكِيِّ غَالِبًا^(٥) ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ ؛ وَهُوَ : تَحَقَّقْتُ ، أَوْ عَرَفْتُ . كَمَا حُذِفَ نَحْوُ : زَيْدٌ فِي الدَّارِ^(٦) .

وَقِيلَ : إِنَّمَا يُحْذَفُ ؛ لِأَنَّ (رُبَّ) لَا يَقَعُ إِلَّا جَوَابًا^(٧) ؛ فَمَتَّعَلَقُهَا مَعْلُومٌ مِمَّا تَقَدَّمَهَا ؛ كَمَا حُذِفَ مُتَعَلِّقُ (بِاسْمِ اللَّهِ) لِقَرِينَةِ الْحَالِ^(٨) . وَعَلَى هَذَا يَكُونُ مِنْ جَنْسِ مَا ذَكَرَ فِي السُّؤَالِ مِنْ

(١) شرح التسهيل (١٨١/٣ ، ١٨٢) .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (١٥٢/٢) ، ويُنظر : شرح الكافية ، لحاجي عوض (١١٨) .

(٣) يُنظر : شرح التسهيل (١٨٣/٣) .

(٤) يُنظر : الأصول (٤١٧/١) ، وشرح المفصل (٢٩/٨) ، والجنى الداني (ص ٤٥٣) .

(٥) يُنظر : المفصل (ص ٣٩٩) ، وشرحه (٢٩/٨) ، والتوطئة (ص ٢٤٦) ، والمباحث الكاملية (١٢/٢) ، وشرح التسهيل (١٧٩/٣) ، ورصف المباني (ص ١٩٣) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٣٧/٢) .

(٦) يُنظر : الإيضاح في شرح المفصل (١٥/٢) ، والمباحث الكاملية (١٢/٢) .

(٧) يُنظر : الأصول (٤١٧/١) ، والتوطئة (ص ٢٤٦) .

(٨) يُنظر : المفصل (ص ٣٩٩) ، وشرحه (٢٩/٨) ، والمباحث الكاملية (١٢/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٣٧/٢) ، وشرح الكافية ، لحاجي عوض (ص ١١١٨) .

: رأيتُ ، وأكرمت ، وغيرهما . ومثال ما ظهر فعلُها : رُبَّ رجلٍ كريمٍ تحقَّقتُ^(١) . والحقُّ أن يقال : وفعلُها ماضٍ محذوفٌ على الأصح ؛ لِأَنَّ مَنْ خَصَّهَا بنكرةٍ موصوفةٍ حَذَفَ فعلُها .

قال : (وقد يدخل ...)^(٢) إلى آخره .

أقول : قد يدخل (رُبَّ) على مُضمَرٍ مُبْهِمٍ ؛ أي : لم يُقصد به مُعَيَّنٌ يُرْجَع إليه ؛ بل مجهولٌ ذهنيٌّ ؛ كالضمير في : نَعَمْ رجلاً زيدٌ . ويميِّزُ بنكرةٍ منصوبةٍ ؛ ليقُل إبهامُها ، نحو : رُبَّهُ رجلاً^(٣) .

قال الأندلسي : ((هو أكثرُ إبهامًا من النكرة))^(٤) .

قلت : لِأَنَّهُ لم يدلَّ على الحقيقة ولا على الكميَّة ؛ بخلافِ : (رجُل) ، و(عشرين) ؛ ولذا وجبَ تمييزُها ، فيكونُ مفردًا مذكرًا وإنْ أُنتَّ أو ثُنِّي أو جُمِعَ مميِّزُه ؛ لِأَنَّهُ للذهنيِّ^(٥) . وعند الكوفيين : هو راجع إلى المذكور في السؤال ؛ فإنَّ السائلَ إذا قال : هل تحقَّقتَ رجلاً كريماً . فقلتُ : رُبَّهُ رجلاً = قصَدْتَ عَوْدَهُ ؛ أي : قوله : رجلاً كريماً . فيؤنَّثُ ، ويثنَّى ،

(١) يُنظر : شرح المقدمة الكافية (٣/٩٥٠) ، والتوطئة (ص ٢٤٦) .

(٢) الكافية في النحو (ص ٢١٧) .

(٣) يُنظر : الأصول (١/٤١٩) ، والأزهية (ص ٢٦١) ، والمفصل (ص ٣٩٩) ، وشرحه (٨/٢٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/٩٥١) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/١٥٠) ، وشرح التسهيل (٣/١٨٤) ، والجنى الداني (ص ٤٤٩) .

(٤) المباحث الكاملية (٢/٨) ، ويُنظر : شرح المقدمة الجزولية (٢/٨٢) .

(٥) يُنظر : الأصول (١/٤١٩) ، والأزهية (ص ٢٦١) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/٩٥١) ، وأمالى ابن الحاجب (١/٣٠٢) ، وشرح الكافية الشافية (٢/٧٩٤) ، وشرح ابن الناظم (ص ٢٥٨) ، ووصف المباني (ص ١٩٠) ، والجنى الداني (ص ٤٤٩) .

وَيُجْمَعُ عَلَى حَسَبِ الْمَرْجُوعِ هُوَ إِلَيْهِ^(١).

وقيل للكوفيين : يلزمكم أَنْ تُجِيزُوا (رُبَّهُ) ، و (رُبَّهُمَا) مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ تَمْيِيزٍ ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَكُمْ يَرْجِعُ إِلَى مُتَقَدِّمِ الذِّكْرِ^(٢).

فَقَالُوا : وَيَلْزَمُ الْبَصْرِيِّينَ أَنْ يُجِيزُوا : (رُبَّ رَجُلٍ) مِنْ غَيْرِ وَصْفٍ ؛ كَمَا أَجَازُوا : (رُبَّهُ رَجُلًا) ؛ إِذْ لَا فَرْقَ ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُمْ لَا يَرْجِعُ إِلَى مَذْكُورٍ^(٣).

فَأَجِيبُوا : بِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ عَوْدَهُ إِلَى الْمَذْكُورِ فِي السُّؤَالِ ، لَكِنْ الْمَذْكُورُ فِيهِ يُرْشَدُ إِلَى مَفْسَّرِهِ ؛ يَعْنِي : رَجُلًا كَرِيمًا الْمَذْكُورُ فِي السُّؤَالِ - يُرْشَدُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِكَ : رَجُلًا . فِي (رُبَّهُ رَجُلًا) : إِيَّاهُ . فَيَسْتَغْنَى عَنِ الْوَصْفِ . وَنَظِيرُهُ : إِذَا قِيلَ : جَاءَنِي زَيْدٌ . فَقُلْتُ : نَعَمْ رَجُلًا حَاقِظًا . فَالْمَخْصُوصُ^(٤) مِنْهُ ، وَهُوَ (زَيْدٌ) لِإِرْشَادِ (زَيْدٍ) الْمَذْكُورِ إِلَى الْمَخْصُوصِ الَّذِي هُوَ تَفْسِيرٌ لِمُسْتَر (نَعَمْ) فِي الْمَعْنَى ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ / عَوْدَهُ إِلَى (زَيْدٍ) الْمَذْكُورِ^{(٥)(٦)}.

[٢١٩/ب]

تَنْبِيْهٌ : إِنَّمَا عَمِلْتُ (رُبَّ) فِي الْمَعْرِفَةِ فِي قَوْلِهِمْ : رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ رَأَيْتُهُ . بِوَسْاطَةِ عَمَلِهَا أَوَّلًا فِي النَّكْرَةِ^(٧) ؛ فَإِنَّهُ جُوزَ فِي التَّابِعِ مَا لَمْ يُجُوزَ فِي الْمَتْبُوعِ ، نَحْوُ : كُلُّ شَاةٍ وَسَخَلَتْهَا

(١) يُنْظَرُ : الْأَصُولُ (٤٢٢/١) ، وَالْأَرْهِيَّةُ (ص ٢٦١) ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ (٢٨/٨) ، وَشَرْحُ الْوَافِيَةِ (ص ٣٨٣) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (١٨٤/٣) ، وَرَصْفُ الْمَبْنِيِّ (ص ١٩١) ، وَالْجَنَى الدَّانِي (ص ٤٤٩) .

(٢) يُنْظَرُ : الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (١٥٠/٢) ، وَالْمُبَاحِثُ الْكَامِلِيَّةُ (٨/٢) .

(٣) يُنْظَرُ : الْمَصَادِرُ السَّابِقَةُ .

(٤) مِنْ (س) . وَفِي الْأَخْرَ : ((الْمَخْصُوصُ)) .

(٥) ((إِلَى الْمَخْصُوصِ ... زَيْدُ الْمَذْكُورِ)) سَقَطَ مِنْ (س) .

(٦) يُنْظَرُ : الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (١٥٠/٢ ، ١٥١) .

(٧) يُنْظَرُ : التَّوْطِئَةُ (ص ٢٤٥) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (١٨٤/٣) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (٧٩٢/٢) ، وَالْإِرْتِشَافُ

يَذَرُهُمْ^(١) . والنَّحَاةُ حَكَمُوا بَأَنَّهُ نَكْرَةٌ ؛ لِأَنَّ مَرَادَ الْعَرَبِ مِنْهُ : رَجُلٌ وَأَخِي رَجُلٌ لِقِيَّتِهِمَا .
فَأُضْمِرَ تَخْفِيفًا غَيْرَ قَاصِدَةٍ بِالْمَرْجُوعِ إِلَيْهِ وَاحِدًا بَعِينَهُ ؛ يَعْنِي : يَعُودُ إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ ، فَيَبْقَى
نَكْرَةً مَعْنَى^(٢) .

قُلْتُ : فِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمُرْتَبِيُّ رَجُلًا ، وَأَخَا رَجُلٍ آخَرَ ، وَالْمَعْلُومُ أَنَّ
الْمُرْتَبِيَّ رَجُلٌ وَأَخُو ذَلِكَ الرَّجُلِ .

وقد تتلى بـ(ما)^(٣) إذا قصدوا إلى بيانِ تقليلِ النسبةِ المفهومة من الجملةِ الفعلية أو
الاسمية ، وتُسَمَّى (ما) هذه كَافَّةً وَ(رَبِّ) مكفوفةً ، نحو : رَبِّمَا قَامَ زَيْدٌ ، وَرَبِّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ^(٤) .
إِذَا نَأَى بِتَقْلِيلِ نِسْبَةِ الْقِيَامِ إِلَى (زَيْد) ؛ إِذِ التَّقْلِيلُ كَمَا يَقَعُ فِي الْمَفْرُودِ يَقَعُ فِي الْجُمْلَةِ^(٥) . قَالَ
الشَّاعِرُ^(٦) :

É =

(٤/١٧٤٠) ، وَالْجَنَى الدَّانِي (ص ٤٤٩) .

(١) يُنْظَرُ : الْكِتَابُ (٢/٥٥) ، وَالْمَبَاحِثُ الْكَامِلِيَّةُ (٢/٩) ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ (٢/١١٨٢) .

(٢) يُنْظَرُ : الْكِتَابُ (٢/٥٤ ، ٥٥) ، وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْجَزُولِيَّةِ (٢/٨٢٢) ، وَالْمَبَاحِثُ الْكَامِلِيَّةُ (٢/٩) ، وَيُنْظَرُ :
الْمَسَائِلُ الْحَلِيَّيَاتِ (ص ٢٤٥) .

(٣) ((بـ(ما)) سَقَطَتْ مِنْ (س) .

(٤) يُنْظَرُ : الْجَنَى الدَّانِي (ص ٤٥٦) .

(٥) يُنْظَرُ : الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (٢/١٥٢) ، وَشَرْحُ الْوَافِيَةِ (ص ٣٨٣) ، وَالْمَبَاحِثُ الْكَامِلِيَّةُ (٢/١٠) ،
وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (٢/٥٣٥) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِحَاجِي عَوْضٍ (ص ١١٢٠) .

(٦) الْبَيْتُ مِنَ الْخَفِيفِ ، وَهُوَ لِأَبِي دَوَادٍ الْإِيَادِي فِي دِيَوَانِهِ : (٣١٦) ، وَيُنْظَرُ : الْأَزْهِيَّةُ (٩٤) ، وَالْمَفْصَلُ (٤٠٠)
، وَشَرْحُهُ (٨/٣٠) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (٢/٨١٩) ، وَالْجَنَى الدَّانِي (٤٤٨) ، وَالْمَغْنِي (٢/٣٣٤) ،
وَالْخَزَانَةُ (٩/٥٨٦) .

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ^(١)

و العَنَاجِيحُ^(٢) : جِيَادُ الْخَيْلِ . وَاحِدُهَا : عُنْجُوجٌ^(٣) . وَ الْمُهَرُّ : وَلَدُ الْفَرَسِ^(٤) . وَأَبْلُ الرَّجُلُ : إِذَا اقْتَنَى إِبِلًا لِلتَّنَاجِ لَا لِلْأَعْمَالِ^(٥) . وَالْجَامِلُ : مَالِكُ الْجِمَالِ^(٦) . الْمَعْنَى : أَنَّهُمْ ذَوُو إِبِلٍ كَثِيرَةٍ ، وَخَيْلٍ مَتَوَالِدَةٍ ، وَلَيْسُوا فَقَرَاءَ^(٧) .

وَقَالَ الْجَزَوِيُّ : ((مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ : أَنَّ يَدْخُلَ (رُبَّمَا) الْجُمْلَةَ الْفَعْلِيَّةَ ؛ لِأَنَّهَا لِحَقِيقٍ مَا مَضَى ، فَإِذَا دَخَلَتْ الْأَسْمِيَّةُ تَكُونُ وَاقِعَةً مَوْقِعَ الْفَعْلِيَّةِ ؛ كَمَا فِي (هَلَّا))^(٨) ؛ كَقَوْلِهِ^(٩) :

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَى فَهْلًا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

(١) ((وعناجيج بينهم المهار)) سقط من (س) .

(٢) من (ط) . وفي الآخر : ((وعناجيج)) .

(٣) يُنْظَرُ : اللسان (ع ن ج ٣/٣٢٩) ، وتاج العروس (١١٧/٦) ، ويُنْظَرُ : شرح المفصل (٣٠/٨) ، والجنى الداني (ص ٤٥٥) .

(٤) يُنْظَرُ : اللسان (م ه ر ٥/١٨٤) ، وتاج العروس (١٥٧/١٤) .

(٥) يُنْظَرُ : شرح المفصل (٣٠/٨) ، والجنى الداني (ص ٤٥٥) .

(٦) يُنْظَرُ : أمالي ابن الشجري (٥٦٥/٢) ، والجنى الداني (ص ٤٥٥) .

(٧) يُنْظَرُ : الإيضاح في شرح المفصل (١٥٣/٢) .

(٨) النص ليس في المقدمة الجزولية ؛ بل هو في شرح المقدمة الجزولية (٨٢٥/٢) ، والمباحث الكاملية (١١/٢) ، ويُنْظَرُ : المقدمة الجزولية (ص ١٢٦) .

(٩) البيت من الطويل ، وهو لقيس بن الملوح في ديوانه (ص ١٥٤) ، ويُنسب لابن الدمينية في زيادات ديوانه (ص ٢٠٦) ، ويُنسب للصمة القشيري .

يُنْظَرُ : شرح ديوان الحماسة (١٢٢٠/٢) ، وشرح المقدمة الجزولية (٨٢٧/٢) ، والمباحث الكاملية (١١/٢) ، وشرح الكافية الشافية (١٦٥٤/٣) ، والخزانة (٦١/٣) .

ولأنَّ (رُبَّ) للمضي إذا دخلت (ربَّما) المضارع تقلُّبُهُ إلى الماضي^(١) . كما مرَّ .

تنبيه : (ما) إذا زيدت في آخر كلمة يتأكَّد بها معناها ، إلَّا إذا نقلتها إلى معنى آخر ؛ نحو : إذ ما . فإنَّ (ما) نقلت (إذ) من المضي إلى المجازاة ؛ فلا يؤكدها . وقد يستعمل للتحقيق لا للتقليل^(٢) . قال الحاجبي : ((كقوله تعالى : [* + , Z (الحجر: ٢) (٣) .

وقول الزَّخْشَرِيِّ في الآية قد مرَّ^(٤) .

وقيل : إنَّما صار مدخولها في الآية مقطوعاً به ؛ لِأَنَّهُ منه تعالى^(٥) .

وهي تشبه (قَدْ) ؛ فإنَّها في الماضي للتقريب الذي هو تقليل الزمان ، فإذا دخلت المضارع فإنَّها تدل على تقليل الفعل ، وقد تدل على تحقيقه ؛ كقوله تعالى : [N M L K Z P O (الأحزاب: ١٨) (٦) .

(١) يُنظر : الأصول (٤١٩/١) ، والمباحث الكاملية (١٢/٢) ، ووصف المباني (ص ١٩٢) ، والجنى الداني (ص ٤٥٦) .

(٢) يُنظر : شرح المقدمة الكافية (٩٥١/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٥٣/٢) .

(٣) شرح المقدمة الكافية (٩٥١/٣) ، ويُنظر : المقتضب (٤٧/٢) ، والأصول (٤١٩/١) ، والأزھية (ص ٢٧٥) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٣٩/٢) .

(٤) يُنظر : ما سبق (٥٣٩) .

(٥) يُنظر : الأصول (٤٢٠/١) ، والأزھية (ص ٢٦٦) ، واللباب (٣٦٧/١) ، والمباحث الكاملية (١٢/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٤٠/٢) ، والجنى الداني (ص ٤٥٧) .

(٦) يُنظر : شرح المقدمة الكافية (٩٥١/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٥٣/٢) ، وشرح الرضي (١١٧٥/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٣٩/٢) ، وشرح الكافية لحاجي عوض (١١٢٠) .

وقلما يجري مجراها (رُبَّ) ؛ ولذا قيل : رُبَّ في قوله ^(١) :

* رُبَّ رَفِدٍ * ...

للتحقيق ^(٢) .

ويتعلق (رُبَّاً) المكفوفة أيضاً بمقدّرٍ مِنْ (تَحَقَّقْتُ) ^(٣) ، ونحوه .

وإنما لم يعمل ؛ لِأَنَّ المقصودَ بها تقليلُ النسبة ^(٤) ؛ فليست مقتضيةً للمفرد ولا داخلَةً

فيه ، بخلاف الباءِ في نحو قوله تعالى : [* Z (آل عمران: ١٥٩) . وعملت (لَيْتَماً) في قوله ^(٥) :

* لَيْتَماً هَذَا الْحَمَامَ لَنَا *

في رواية ؛ لِأَنَّهَا شبيهةٌ بالفعل فيكون أقوى عملاً . وقد لا يكفُّها (ما) إذا لم يُرد

(١) سبق تخريجه (ص ٢١٥) .

(٢) يُنظر : الإيضاح في شرح المفصل (١٥٣/٢) .

(٣) يُنظر : المباحث الكاملية (١٢/٢) .

(٤) يُنظر : الإيضاح في شرح المفصل (١٥٢/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٣٩/٢) .

(٥) صدر بيت من البسيط ، وهو بتمامه :

قَالَتْ : أَلَا لَيْتَماً هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصْفَهُ فَقَدْ

وهو للنابعة في ديوانه (ص ٢٤) .

و يُنظر : الكتاب (١٣٧/٢) ، والأصول (٢٣٣/١) ، والخصائص (٤٦٠/٢) ، والمفصل (ص ٤٠٨) ،

والإنصاف (٤٧٩/٢) ، والمغني (٤١١/١) ، والخزانة (٢٥١/١٠) .

بـ (رَبِّها) تقليل النسبة^(١) ؛ كقوله^(٢) :

مَاوِيَّ يَا رَبَّتْهَا غَارَةً شَعَوَاءَ كَاللَّذَعَةِ بِالمُيَسِّمِ

فيكون كقوله تعالى : [(* Z)^(٣)

قال : (وواوها)^(٤) .

أقول : قد تُجَرُّ نكرةٌ موصوفةٌ بواوٍ يقال لها واوُ ربٍّ . وهي واوٌ يُبتدأ بها الكلام بمعنى (رَبِّ) ^(٥) ؛ كقوله^(٦) :

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَلْعِيسُ

(١) يُنْظَرُ : شرح الكافية الشافية (٨١٧/٢) ، وشرح الرضي (١١٨٣/٢) .

(٢) البيت من السريع ، يُنسب لضمرة بن ضمرة النهشلي .

يُنْظَرُ : النوادر (ص ٢٥٣) ، والأزھية (ص ٢٦٢) ، وشرح المفصل (٣١/٨) ، وشرح التسهيل (١٧٢/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨١٧/٢) ، وشرح الرضي (١١٨٣/٢) .

(٣) يُنْظَرُ : شرح المفصل (٣٠/٨) .

(٤) الكافية في النحو (ص ٢١٧) .

(٥) يُنْظَرُ : الكتاب (١٠٦/١ ، ٢٦٣) ، والأصول (٤٢٠/١) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٥٢/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٢١/٢) ، وشرح الرضي (١١٨٦/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٤٢/٢) .

(٦) البيتان من الرجز ، وهما لجران العود النميري في ديوانه (ص ٥٢) .

و يُنْظَرُ : الكتاب (٢٦٣/١) ، ومعاني القرآن (٢٨٨/١) ، والمقتضب (٣١٨/٢) ، ومعاني الحروف (ص ٦١) ، والإنصاف (٢٧٧/١) ، وشرح المفصل (٥٢/٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٥٢/٣) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٤٢/٢) .

وكقوله^(١) :

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي

فَقَالَ الْمَبْرَدُ : الْجُرُّ بِهَا ، وَإِنَّهَا بِمَعْنَى (رُبَّ) ^(٢) ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ عَاطِفَةً يَكُونُ الْجُرُّ بِـ(رُبَّ) مَقْدَرَةً ، وَإِعْمَالُ الْحَرْفِ الْمَقْدَرِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ ؛ وَلِأَنَّهُ حِينَئِذٍ تَكُونُ عَاطِفَةً وَهِيَ لَا تَقَعُ صَدْرَ الْكَلَامِ ^(٣) .

أُجِيبَ : بَأَنَّ الْحَرْفَ يَعْمَلُ كَثِيرًا ؛ نَحْوُ : أَسْلَمْتُ لِأَدْخَلَ الْجَنَّةَ . وَكَمَا سَيَجِيءُ ، فَيُقَدَّرُ جُمْلَةً أُخْرَى يَكُونُ مَا بَعْدَ الْوَاوِ مَعْطُوفًا عَلَيْهَا ^(٤) .

وَقَالَ الْمَالِكِيُّ : ((الْوَاوُ عَاطِفَةٌ ، وَيُقَدَّرُ فِي الْأَرَاجِيزِ الْمَفْتُوحِ بِهَا عَطْفُ الرَّاجِزِ إِيَّاهُ عَلَى بَعْضٍ مَا فِي نَفْسِهِ)) ^(٥) . ثُمَّ قَالَ : ((وَقَدْ يُقَدَّرُ رُبَّ بَعْدَ الْفَاءِ)) ^(٦) ؛ كَقَوْلِهِ ^(١) :

(١) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ١٨) .

و يُنْظَرُ : شرح المعلقات السبع (ص ٤٤) ، و شرح التسهيل (١٨٧/٣) ، و شرح الكافية الشافية (٨٢١/٢) ، و شرح عمدة الحفاظ (ص ٢٧٢) ، و شرح ابن الناظم (ص ٢٧٠) ، و الخزنة (٣٢٦/٢) .
(٢) وهو مذهب الكوفيين . يُنْظَرُ : المقتضب (٣١٨/٢) ، و معاني الحروف (ص ٦١) ، و الإنصاف (٣٧٦/١) ، و اللباب (٣٦٥/١) ، و شرح التسهيل (١٨٩/٣) ، و شرح الكافية الشافية (٨٢١/٢) ، و شرح الرضي (١١٨٨/٢) .

(٣) يُنْظَرُ : شرح المقدمة الكافية (٩٥٣/٣) ، و البسيط في شرح الكافية (٥٤٢/٢) ، و شرح الكافية لحاجي عوض (ص ١١٢١) ، و يُنْظَرُ : الإنصاف (٣٧٧/١) .

(٤) يُنْظَرُ : شرح المقدمة الكافية (٩٥٣/٣) ، و شرح الوافية (ص ٣٨٣) ، و ينظر : الإنصاف (٣٨١/١) .

(٥) شرح التسهيل (١٨٩/٣) ، و شرح الكافية ، لحاجي عوض (ص ١١٢١) .

(٦) شرح التسهيل (١٨٨/٣) ، و شرح الكافية الشافية (٨٢١/٢) ، و البسيط في شرح الكافية (٥٤٣/٢) ،

Ⓐ =

فَمِثْلُكَ حُبْلَى قَدْ طَرَفْتُ وَمَرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مَحْوَلٍ

وبعد (بَلْ) ^(٢) ؛ كقوله ^(٣) :

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفَجَاجِ قَتَمُهُ لَا يُشْتَرَى كِتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ

والجهرم : قرية بفارس ^(٤) . وأراد : (جَهْرَمِيَّة) فحذف ياء النسبة ^(٥) .

وقد يُجَرُّ بها مقدرة ولا شيء منها ثمة ^(٦) ؛ كقوله ^(٧) :

É =

وشرح الكافية ، لحاجي عوض (ص ١١٢١) .

(١) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ١٢) .

و يُنْظَرُ : شرح المعلقات السبع (ص ٢٦) ، وشرح التسهيل (١٨٨/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٢١/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٤٣/٢) ، والمغني (٣٢٩/٢) .

(٢) يُنْظَرُ : الباب (٣٦٦/١) ، وشرح التسهيل (١٨٩/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٢٢/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٤٣/٢) .

(٣) البيتان من الرجز ، وهما لرؤبة بن العجاج في ديوانه (ص ١٥٠) .

و يُنْظَرُ : المقتصد (٨٣٦/٢) ، والإنصاف (٥٢٩/٢) ، واللباب (٣٦٦/١) ، وشرح الجمل (٤٦٩/١) ، وشرح التسهيل (١٨٩/٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٧٣) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٤٣/٢) .

(٤) يُنْظَرُ : معجم البلدان (١٩٤/٢) .

(٥) يُنْظَرُ : اللسان (ج ٥ ر ١٢/١١١) ، وتاج العروس (٤٣٥/٣١) .

(٦) يُنْظَرُ : شرح الكافية الشافية (٨٢٢/٢) .

(٧) البيت من المنسرح ، وهو لجميل بن معمر في ديوانه (ص ٥٢) .

و يُنْظَرُ : معاني الحروف (ص ٤٧) ، والخصائص (٢٨٥/١) ، والإنصاف (٣٧٨/١) ، وشرح المفصل (٥٢/٨) ، وشرح الجمل (٤٧٠/١) ، وشرح التسهيل (١٨٩/٣) ، ورصف المباني (ص ١٩١) ، والجنى الداني (ص ٤٥٥) ، والمغني (٣٣٠/٢) .

رَسَمَ دَارٍ وَقَفَتْ فِي طَلَلِهِ كِدْتُ أَفْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ

تذنيب: قَالَ الْمَالِكِيُّ : ((قَدْ يُجَرُّ بِمَقْدَرٍ غَيْرِ (رُبَّ) إِذَا وَقَعَ الْمَجْرُورُ فِي جَوَابِ مَا تَصَمَّنَ^(١) مِثْلَهُ ؛ كَقَوْلِكَ : (زَيْدٍ) = فِي جَوَابِ : بِمَنْ مَرَرْتَ ؟ . وَكَقَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : (أَقْرَبَهُمَا بَابًا) فِي جَوَابِ : فَلِإِ أَيْبَاهَا أَهْدِي ؟^(٢) . وَيَقَعُ ذَلِكَ بَعْدَ عَاطِفٍ مُتَّصِلٍ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ... [1 2 3 4 5 6 7 8 9 : ; < = Z

(الجائية: ٤ - ٥) .. الآية - جَرَّ (اختلاف) بـ (في) مقدرة ؛ / لِتَصَمَّنَ^(٣) ما قبلها ذلك))^(٤) . [٢٢٠/أ]

وَالْوَاوُ لَيْسَتْ لِعَاطِفٍ (اختلاف) عَلَى (خَلَقَكُمْ) ؛ لِأَنَّ (اختلاف) [خبر]^(٥) الْآيَاتِ الْآتِيَةِ فِي آخِرِ الْآيَةِ = بَلْ لِعَاطِفِ الْجُمْلَةِ . وَلَوْ عَاطِفٌ بِهَا (اختلاف) عَلَى (خَلَقَكُمْ) يَكُونُ مِنَ الْعَاطِفِ عَلَى عَامِلَيْنِ الْمُنْكَرِ عِنْدَ سِيَوِيهِ^(٦) .
وَمِثْلُهُ : قَوْلُهُ^(٧) :

(١) مِنْ (س) . وَفِي الْآخِرِ : ((يُضْمَرُ)) .

(٢) يُنْظَرُ : مُسْنَدُ أَحْمَدَ (٦/١٨٧ ، حَدِيثُ : ٢٥٥٧٧) ، وَجَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحُكْمِ (ص ١٣٨) .

(٣) مِنْ (س) . وَفِي الْآخِرِ : ((لِيُضْمَرَ)) .

(٤) يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (٣/١٩٠) ، وَ يُنْظَرُ : شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (٣/١٢٤٣) .

(٥) تَكْمَلَةُ مِنْ (ط ، س) .

(٦) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (٣/١٢٤٣) .

(٧) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ ، يُنْسَبُ لِقَيْسِ بْنِ ذَرِيحٍ ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي دِيْوَانِهِ . وَيُنْسَبُ لِلْبُعَيْثِ خَدَاشِ بْنِ بَشْرِ الدَّارِمِيِّ .

يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (٣/١٩٠) ، وَ شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (٣/١٢٤٣) ، وَالْمَقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ (٣/١٢٨١) ،
وَالْهَمْعُ (٥/٢٧١) ، وَالْدَّرَرُ (٢/٤٦٢) .

أَلَا يَا لَقَوْمِي كُلَّمَا حُمَّ وَاقِعٌ وَلِلطَّيْرِ مَجْرَى وَالْجُنُوبِ مَصَارِعُ

وقوله^(١) :

أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ وَمُذْمِنِ الْقَرَعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَأَ

وَبَعْدَ مَنْفَصِلٍ بـ (لو) أو (لا) ، نحو : جئ بـ زيد وعمرو - ولو أحدهما^(٢) ؛ كقوله^(٣) :

مَتَى عُدْتُمْ بِنَا وَلَوْ فِتْنَةً مِنَّا كُفَيْتُمْ وَلَمْ تَخْشَوْا هَوَانًا وَلَا وَهْنًا

وكقوله^(٤) :

مَا لِحَبِّ جَلْدٍ إِنْ هَجَرَا وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةٍ فَيُجْبَرَا

وقد يُضمَر بعد الهمزة و(هلا) ؛ كقولك : أزيد بن عمرو؟ . لمن قال : مررت بزيد ،

(١) البيت من البسيط ، ينسب لمحمد بن بشير .

يُنظر : شرح ديوان الحماسة ، للتبريزي (٩٨/٣) ، وشرح التسهيل (١٩٠/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٢٩/٢) .

(٢) يُنظر : شرح التسهيل (١٩١/٣) .

(٣) البيت من الطويل ، لم أقف على نسبه .

يُنظر : شرح التسهيل (١٩١/٣) ، والمساعد (٢٩٨/٢) ، والهمع (٢٢٤/٤) ، وشرح الأشموني (٤٣٢/٢) ، والدرر (٩٨/٢) .

(٤) البيتان من الرجز ، ولم أقف لهما على نسبة .

و يُنظر : شرح التسهيل (١٩١/٣) ، وتوضيح المقاصد (٣٧٣/١) ، والمساعد (٢٩٨/٢) ، والهمع (٢٢٤/٤) ، وشرح الأشموني (٤٣١/٢) ، والدرر (٩٧/٢) .

و هَلَّا دِينَارٌ ؟ لَمَنْ قَالَ : جِئْتُكَ بِدِرْهَمٍ ^(١) . وَقَدْ يَقَعُ ذَلِكَ بَعْدَ (إِنْ) وَالْفَاءِ الْجَزَائِيَّتَيْنِ ؛ كَقَوْلِهِمْ : جَالِسٌ لِرَجُلٍ عَالِمٍ وَإِلَّا عَالِمٌ فَصَالِحٌ ^(٢) . تَقْدِيرُهُ : إِنْ لَا فَجَالِسٌ لَصَالِحٍ ^(٣) .

وَمِنْهُ : قَوْلُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : (مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامٌ اثْنَيْنِ فَلْيُذْهِبْ بِثَالِثٍ ، وَإِنْ أَرْبَعَةً فَخَامِسٍ أَوْ سَادِسٍ) ^(٤) . وَيَجُوزُ رَفْعُ (أَرْبَعَةٍ) عَلَى إِقَامَتِهَا مَقَامَ مُضَافِهَا الْمَحذُوفِ ؛ وَهُوَ الْأَكْثَرُ . وَالْقِيَاسُ عَلَى هَذِهِ الْأَوْجِهَةِ جَائِزٌ ^(٥) .

وَقَوْلُ الْعَرَبِ : خَيْرٌ - بِالْجَرِّ - لَمَنْ قَالَ : كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟ إِذْ مَعْنَى (كَيْفَ) : بِأَيِّ حَالٍ . وَإِذَا اعْتَبَرَ مَعْنَى الْحَرْفِ ، فَالْحَرْفُ الْمَلْفُوظُ أَوْلَى بِالْإِعْتِبَارِ ^(٦) .

وَقَدْ يُجَرُّ بِمَحذُوفٍ :

إِمَّا مَقْيِسًا ، نَحْوُ : كَمْ دِرْهَمٍ لِي . وَكَقَوْلِهِ : وَلَا سَابِقَ شَيْئًا ^(٧) . وَآلَا رَجُلٍ جَزَاهُ اللَّهُ

(١) يُنْظَرُ : الْإِنْصَافُ (٣٩٨/١) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (١٩٢/٣) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (٨٣٠/٢) .

(٢) مِنْ (ط) . وَفِي الْأَخْرَجِيِّ : ((وَصَالِحٌ)) .

(٣) يُنْظَرُ : الْكِتَابُ (٢٦٢/١) ، وَالْإِنْصَافُ (٣٩٣/١) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (١٩٢/٣) .

(٤) يُنْظَرُ : الْجَامِعُ الصَّحِيحُ (٢٠٣/١) ، حَدِيثٌ : ٦٠٢ ، كِتَابُ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ ، بَابُ السَّمْرِ مَعَ الضَّيْفِ وَالْأَهْلِ) ، وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ (١٦٢٧/٣) ، حَدِيثٌ : ٢٠٥٧ ، كِتَابُ الْأَشْرَبَةِ ، بَابُ إِكْرَامِ الضَّيْفِ وَإِثَارِهِ) .

(٥) يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (١٩٢/٣) .

(٦) يُنْظَرُ : الْمَصْدَرُ السَّابِقُ .

(٧) جُزْءٌ مِنْ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَهُوَ بِتَمَامِهِ :

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكًا مَا مَضَى وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

وَهُوَ لَزْهِيرُ بْنُ أَبِي سَلَمَى فِي دِيَوَانِهِ (ص ٧٦) ، وَشَرْحُهُ لَتَعْلَبُ (ص ٢٠٨) ، وَالْخَصَائِصُ (٣٥٣/٢) ، وَالْمَفْصَلُ

خيرًا؟^(١) وقد مرَّ هذه في أبوابها^(٢). وكقولك: ها الله لأفعلن. في القسم^(٣)، وسيأتي^(٤).
وفي غير هذه المواضع الأربعة يُنصب الاسم المحذوف منه حرف الجر؛ كقولهم:
استغفرت الله الذنب. وأمرت زيدًا الخير. والله لأفعلن؛ لأنَّه مفعول.
وحذفه من (أن) و(أن) قياسي، نحو: عجت أن تقوم. وجئت أنك تكرميني.
تقديره: من أن، ولأنك. والصحيح: أنهما مع ما يليهما في موضع نصب؛ إجراء لها
مجرى استغفرت الله الذنب. وقال الخليل: ((في موضع الجر))^(٥). فالخلاف نشأ من أن
الجار محذوف منهما؛ لأنَّه الأكثر، أو مُقدَّر (رَبَّ) المقدرة بعد واوها فيبقى عمله.
وقولهم: الله لأفعلن. روي بالجر أيضًا^(٦).
وإمَّا سماعيًا^(٧)؛ كقوله^(١):

É =

(ص ٣٤٨)، والإنصاف (١/١٩١)، والخزانة (١/١٢٠).

(١) جزء من بيت من الوافر، وهو بتمامه:

أَلَا رَجُلٌ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحْصَلَةٍ تَبَيَّنَتْ؟

يُنسب لعمر بن قعاس.

يُنظر: الكتاب (٢/٣٠٨)، والنوادر (ص ٢٥٦)، والأصول (١/٣٩٨)، ومقاييس اللغة (٢/٥٣)، وشرح
المفصل (٢/١٠١)، وشرح الكافية الشافية (١/٥٣٣)، والمغني (١/٤٤٩)، والخزانة (٣/٥١).

(٢) يُنظر: شرح التسهيل (٣/١٩٣).

(٣) يُنظر: المصدر السابق.

(٤) في الفصل التالي.

(٥) لم أفق على قول الخليل، وينظر: الكتاب (٣/١٥٤).

(٦) ينظر: الكتاب (٣/٤٩٨)، ومعاني القرآن (٢/٤١٣)، والأصول (١/٤٣٣).

(٧) يُنظر: شرح التسهيل (٣/١٩٣).

أَلَا تَسْأَلِ الْمَكِّيَّ ذَا الْعِلْمِ مَا الَّذِي يَحِلُّ مِنَ التَّقْيِيلِ^(٢) فِي رَمَضَانَ
فَقَالَ لِي^(٣) الْمَكِّيُّ : أَمَّا لِزَوْجَةٍ فَسَبْعٌ وَأَمَّا خُلَّةٌ فَثَمَانِي
أَي : خُلَّةٌ^(٤) .

وليس من المقدّر ؛ بخلاف : المال لزيد وبكر . لِأَنَّ^(٥) (أَمَّا) للاستئناف^(٦) .

فائدة : قد انفصل للضرورة بين حرف الجرّ والمجرور به بالطرف ونحوه ،
وبالمفعول به^(٧) ؛ كقوله^(٨) :

يَقُولُونَ فِي الْأَكْفَاءِ أَكْبَرُ هَمِّهِ أَلَا رُبَّ مِنْهُمْ مَنْ يَعِيشُ بِإِلْكََا
أَرَادَ : رُبَّ مَنْ يَعِيشُ بِإِلْكَ مِنْهُمْ^(٩) . وكقوله^(١) :

É =

(١) البيتان من الطويل ، ينسبان لأعرابي في الكامل (٣٧٤/١) ، وينظر : شرح التسهيل (١٩٣/٣) ، وشرح أبيات المغني (١٩٢/٥) .

(٢) من (س) . وفي الآخر : ((التغسيل)) .

(٣) ((لي)) سقط من (ن) .

(٤) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٩٣/٣) .

(٥) ((لَأَنَّ)) سقطت من (س) .

(٦) يُنْظَرُ : المصدر السابق .

(٧) يُنْظَرُ : المقتضب (٦٢/٣) ، شرح التسهيل (١٩٤/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٣٢/٢) .

(٨) البيت من الطويل ، وهو للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه (ص ٦٦) .

و يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٩٤/٣) ، وشرح أبيات المغني (١٢/٤) .

(٩) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٩٤/٣) .

إِنَّ عَمْرًا لَا خَيْرَ فِي الْيَوْمِ عَمِرُوا إِنَّ عَمْرًا مُحَبَّرٌ الْأَخْزَانِ

أراد^(٢) : لا خير اليوم في عمرو^(٣) .

وكقول الفرزدق^(٤) :

وَإِنِّي لَأَطْوِي الكَشْحَ مِنْ دُونِ مَا انْطَوَى وَأَقْطَعُ بِالْخَرْقِ الهَبُوعَ الْمُرَاجِمَ

تقديره : أقطع الخرق بالهبوع^(٥) . الهبوع : فصل نتج في آخر التتاج ؛ أي : قريب الصيف^(٦) . والرجم : القتل^(٧) .

وحكى الكسائي بالفصل في الاختيار بالقسم ، نحو اشتريته ب- والله - درهم . وهذا غلام - والله - زيد^(٨) .

É =

(١) البيت من الخفيف ، لم أقف له على نسبة .

يُنظر : شرح التسهيل (١٩٤/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٣٢/٢) ، والمساعد (٣٠١/٢) ، والجمع (٢٢٦/٤) ، والدرر (٩٩/٢) .

(٢) ((إن عمراً... أراد)) سقط من (ط) .

(٣) يُنظر : شرح التسهيل (١٩٤/٣) .

(٤) البيت من الطويل ، ينسب للفرزدق ، ولم أجده في ديوانه .

يُنظر : شرح التسهيل (١٩٤/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٣٢/٢) ، واللسان (٣٦٥/٨) ، والجمع (٢٢٧/٤) ، والدرر (٩٩/٢) .

(٥) يُنظر : شرح التسهيل (١٩٤/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٣٢/٢) .

(٦) يُنظر : اللسان (هـ ب ع ٣٦٥/٨) ، وتاج العروس (٣٧٩/٢٢) .

(٧) يُنظر : اللسان (رج م ٢٢٦/١٢) ، وتاج العروس (٢١٨/٣٢) .

(٨) يُنظر : شرح التسهيل (١٩٤/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٣٢/٢) .

[القسم]

قال : (وواو القسم) ^(١) .

أقول : القسم اصطلاحاً : جملة إنشائية مؤكدة جملة أخرى ^(٢) ، هي جواب القسم ؛ ولتعلق كل من الجملتين بالأخرى خرجت كل منهما عن الاستقلال ، كالشرط ، والجزاء ^(٣) .

وقال جار الله ^(٤) : ((فإن الجملة المقسم بها ليست مقصودة لذاتها ، بل ذكرت تأكيداً للجملة المقسم عليها)) ^(٥) .

وقال جار الله : الجملة المقسم عليها قضيئة القسم ، كما أن جواب السؤال قضيئة السؤال ؛ فسميت جواب القسم تشبيهاً لها به . وكذا جواب (إذا) ، و(لما) ، وما أشبههما . وأصله أن يكون الحرف كسائر الإنشاءات ^(٦) .

(١) الكافية في النحو (ص ٢١٨) .

(٢) يُنظر : الكتاب (١٠٤/٣) ، وشرحه للسيرافي (٧/١٤) ، والإيضاح العضدي (ص ٢٧٦) ، واللباب (٣٧٤/١) ، والإيضاح في شرح المفصل (٣٢٢/٢) ، وتمهيد القواعد (٣٠٦٦/٦) .

(٣) يُنظر : الإيضاح العضدي (ص ٢٧٦) ، والمقدمة الجزولية (ص ١٣٦) ، والإيضاح في شرح المفصل (٣٢٢/٢) ، والتوطئة (ص ٢٥٥) ، وشرح المقدمة الجزولية (٨٥٣/٢) ، والمباحث الكاملية (٤٩/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٨٣٤/٢) .

(٤) ((وقال : جار الله)) سقط من (ط ، س) .

(٥) الكشف (٤٥٣/٢) ويُنظر : المفصل (ص ٤٩٢) ، والتخمير (٢٤٩/٤) ، والبحر المحيط (٣٧٢/١) .

(٦) لم أقف على هذا النص على طول التفتيش في كتب الزمخشري .

والأصل في حروفه الباء ؛ لِأَنَّ تَعَلُّقَ الْفِعْلِ بِالْمَقْسَمِ بِهِ إِصَاقٌ ، وَالْأَصْلُ فِيهِ الْبَاءُ^(١) ؛
وهي عَامٌّ يَسْتَعْمَلُ مَعَ ذِكْرِ الْفِعْلِ أَوْ شَبْهِهِ ، وَمَعَ حَذْفِهَا ، وَفِي الْقَسَمِ الَّذِي جَوَابُهُ طَلْبِيٌّ ،
وَيُسَمَّى الْقَسَمُ الْاسْتِعْطَافِيُّ ، نَحْوُ : بِاللَّهِ أَخْبِرْنِي . وَبِاللَّهِ هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ ؟ وَفِي غَيْرِهِ ، وَمَعَ
الْمَقْسَمِ بِهِ الْمَظْهَرِ وَالْمُضْمَرِ^(٢) .

وَالْقَسَمُ مِنْ جِهَةِ كَثَرَةِ وَقُوعِهِ بِطَوِيلِهِ ؛ لِذِكْرِ الْفِعْلِ ، وَالْحَرْفِ ، وَالْمَقْسَمِ بِهِ ، وَالْمَقْسَمِ
عَلَيْهِ - يُخَفَّفُ بِأَنْوَاعِهِ ، فَيَكْثُرُ حَذْفُ الْفِعْلِ وَإِبْقَاءُ الْبَاءِ^(٣) ، وَكَذَا حَذْفُهَا مَعَوِضًا عَنْهَا
الْوَاوُ^(٤) . وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ : أَنَّهُ^(٥) لَمْ يُجْمَعْ بَيْنَ أَحَدِهِمَا وَبَيْنَهَا^(٦) ، وَلِأَنَّهَا عَاطِفَةٌ ، فَلَوْ جُعِلَتْ
جَارَةً / بِالْإِسْتِقْلَالِ يَلْزَمُ الْإِشْتِرَاكُ ؛ وَلَمَّا خُصَّ بِالْمَظْهَرِ ، وَبِحَذْفِ الْفِعْلِ وَبِغَيْرِ الطَّلَبِ^(٧) .

[٢٢٠/ب]

(١) يُنْظَرُ : الْمُقْتَضَبُ (٣١٧/٢) ، وَالْأَصُولُ (٤٣٠/١) ، وَمَعَانِي الْحُرُوفِ (ص ٣٦) ، وَعِلَلُ النُّحُو
(ص ٢١١) ، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (١٥٤/٢) ، وَشَرْحُ الْجُمْلِ (٥٢٤/١) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ
الشَّافِيَةِ (٨٦٢/٢) .

(٢) يُنْظَرُ : عِلَلُ النُّحُو (ص ٢١١) ، وَالتَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ (٤٤٥/١) ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ (٣٣/٨) ، وَالْإِيضَاحُ فِي
شَرْحِ الْمَفْصَلِ (٣٢٨/٢) ، وَشَرْحُ الْجُمْلِ (٥٢٣/١) ، وَالْجَنَى الدَّانِي (ص ٤٥) ، وَالْمَغْنَى (١٤٠/٢) .
(٣) يُنْظَرُ : الْمُقْتَضَبُ (٣١٧/٢) ، وَالْإِيضَاحُ الْعِضْدِي (ص ٢٧٦) ، وَعِلَلُ النُّحُو (ص ٢١٣) ، وَالْإِيضَاحُ فِي
شَرْحِ الْمَفْصَلِ (٣٢٣/٢) .

(٤) يُنْظَرُ : الْكِتَابُ (٢١٧/٤) ، وَالْإِيضَاحُ الْعِضْدِي (ص ٢٦٨ ، ٢٧٦) ، وَعِلَلُ النُّحُو (ص ٢١١) ، وَشَرْحُ
الْمَعِ (٥٦٩/٢) ، وَالْمَفْصَلُ (٤٠١ ، ٤٩٢) ، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (١٥٣/٢) ، وَالبَسِيطُ فِي
شَرْحِ الْكَافِيَةِ (٥٤٣/٢) .

(٥) ((أَنَّهُ)) سَقَطَ مِنْ (س) .

(٦) يُنْظَرُ : الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (٣٢٣/٢) ، وَالْمَبَاحِثُ الْكَامِلِيَّةُ (٥٢/٢) .

(٧) يُنْظَرُ : عِلَلُ النُّحُو (ص ٢١١) ، وَالْمَبَاحِثُ الْكَامِلِيَّةُ (١٧/٢) .

وُحْصَ الواو بالعوضِ لِاتِّحَادِهَا مَعَ الْبَاءِ مَخْرَجًا^(١) ، وَهِيَ أَخْفُ ؛ لِتَجَانُفِي الشَّفَتَيْنِ عِنْدَ النُّطْقِ بِهَا^(٢) . وَمَعْنَى ؛ لِأَنَّ الْإِلْصَاقَ قَرِيبٌ مِنَ الْجَمْعِ الَّذِي هِيَ لَهُ دَائِمًا^(٣) - عَوَّضَتْ إِذَا كَانَ الْقَسْمُ بِالْمُظْهِرِ^(٤) ؛ فَيَكُونُ الْقَسْمُ غَيْرَ^(٥) الطَّلْبِيِّ ؛ لِأَنَّ الْكَثْرَةَ الَّتِي هِيَ عَلَّةُ التَّخْفِيفِ إِنَّمَا تَكُونُ إِذَا كَانَ الْقَسْمُ^(٦) كَذَلِكَ ؛ فَيَمْتَنَعُ : أَقْسَمُ^(٧) وَوَكَّ . وَاللَّهُ أَخْبَرَنِي^(٨) .

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْوَائِدَ بَدَلٌ عَنْهُمَا : أَنَّ مَانَعَ الْعَطْفِ عَلَى عَامِلَيْنِ إِذَا أوردَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تعالى : [Z l k j i h g f (الليل: ١-٢) فَإِنَّ فِيهِ الْعَطْفَ عَلَى عَامِلَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ عَطَفَ بِالْوَائِدِ^(٩) (j) عَلَى (الليل) الْمَجْرُورِ بِوَائِدِ الْقَسْمِ وَ [Z k] الثَّانِي عَلَى [Z k]

(١) يُنْظَرُ : الْمُقْتَضَب (٣١٨/٢) ، وَالْأَصُول (٤٢٣/١) ، وَالتَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ (٤٤٥/١) ، وَشرح اللمع (٥٦٩/٢) ، وَاللِّبَاب (٣٧٥/١) ، وَشرح الجمل (٥٢٥/١) ، وَالبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْجَمْلِ (٩٢٥/٢) .

(٢) يُنْظَرُ : الْمُقْتَضَب (٣١٨/٢) ، وَالْمُبَاحِثُ الْكَامِلِيَّةُ (١٧/٢) .

(٣) يُنْظَرُ : مَعَانِي الْحُرُوفِ (ص ٤١) ، وَاللِّبَاب (٣٧٥/١) ، وَشرح المَفْصَل (٣٤/٨) ، وَالْمُبَاحِثُ الْكَامِلِيَّةُ (١٧/٢) ، وَشرح الجمل (٥٢٥/١) ، وَشرح الرُّضِيِّ (١١٩٠/٢) .

(٤) يُنْظَرُ : الْإِبْصَاحُ الْعُضْدِيُّ (ص ٢٦٨) ، وَشرح المَفْصَل (٣٤/٨) ، وَالْمُبَاحِثُ الْكَامِلِيَّةُ (١٧/٢) ، وَشرح الجمل (٥٢٤/١) .

(٥) مِنْ (ن ، س) . وَفِي الْأُخْرَى : ((الغیر)) .

(٦) ((بِالْمُظْهِرِ فَيَكُونُ ... كَانَ الْقَسْمُ)) سَقَطَ مِنْ (ط) ؛ لِانْتِقَالِ النَّظَرِ .

(٧) ((أَقْسَمُ)) سَقَطَتْ مِنْ (س) .

(٨) يُنْظَرُ : التَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ (٤٤٥/١) ، وَالْمَفْصَلُ (ص ٤٠١) ، وَشرح المَفْصَل (٣٤/٨) ، وَشرح المقدمة الْكَافِيَّةُ (٩٥٣/٣) ، وَشرح الرُّضِيِّ (١١٩٠/٢) ، وَالبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَّةِ (٥٤٤/٢) .

(٩) هَكَذَا فِي النُّسخِ ، وَصَوَابُهُ (بِوَائِدِ) .

الأوّل المنصوب بـ (أقسم) المقدّر^(١).

أَجَابَ : بأنَّ واوَ القسمِ عوضٌ من الفعلِ والباءِ فهي كعاملٍ عَمِلَ عملين فيكونُ قوله تعالى : [Z l k j] عطفاً على معمولي عاملٍ واحدٍ^(٢) ؛ فهو مثل : ضَرَبَ زيدٌ عمرًا وبكرٌ خالدًا^(٣) . قَالَ الْحَاجِبِيُّ : ((هذا حَسَنٌ ، لكنَّهُ منقوضٌ بقوله تعالى : [{ ~ وَالْأَيْلِ وَمَا وَسَقَ ۝ وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ Z (الانشقاق: ١٦ - ١٨) وبقوله تعالى : [Z [\] ^ _ ` a b c d e f g Z (التكوير: ١٥ - ١٨)^(٤) .

قُلْتُ : في كلامه نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ لم يبطل كَوْنُ الواوِ عوضاً من الفعل والباء فيما مرَّ من الآية .

نَعَمْ ، نحو هاتين الآيتين وارِدٌ على مانعِ العطفِ على عاملين .

وَيُجَابُ عنه هُنَا : بأنَّ الواوَ للقسمِ لا للعطفِ ، وجوابُ أحدِ القسمين محذوفٌ ، وهو أسهلُّ تحمُّلاً من ارتكابِ العطفِ على عاملين .

وإنَّما قَالَ الخليلُ : ((واو [j Z للعطفِ لا للقسمِ ، وإلَّا وَجَبَ له جوابٌ مستقلٌّ))^(٥) .

(١) يُنْظَرُ : الإيضاح في شرح المفصّل (١٥٣/٢ ، ١٥٤ ، ٣٣١ ، ٣٣٢) .

(٢) يُنْظَرُ : المفصّل (ص ٤٩٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٥٣/٣) .

(٣) يُنْظَرُ : الإيضاح في شرح المفصّل (١٥٣/٢ ، ١٥٤) .

(٤) يُنْظَرُ : الإيضاح في شرح المفصّل (١٥٤/٢ ، ٣٣٣) .

(٥) الكتاب (٥٠١/٣) ، وشرح الرضي (١١٩٨/٢) .

وليس كذا ؛ إذ قوله تعالى : [Z u t s (الليل: ٤) جوابٌ له ولما قبله ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْزَمْ مِنْهُ مَحْذُورٌ .

والتَّاءُ مثلُ الواوِ في أَنَّهَا تَسْتَعْمَلُ مَعَ حَذْفِ الْفِعْلِ في قَسَمٍ غَيْرِ طَلْبِيٍّ ؛ لَكِنَّهَا تَخْتَصُّ بِلَفْظِ (الله) ^(١) إِذَا كَانَ فِي الْقَسَمِ تَعَجُّبٌ وَتَعْظِيمٌ ^(٢) ؛ كَأَنَّهَا عَوْضٌ أَوْ مَبْدَلَةٌ عَنْ واوِ (والله) ؛ لِأَنَّ الْقَسَمَ بِلَفْظِ (الله) أَكْثَرُ ، وَمَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ تَوَسَّعُوا فِيهِ ؛ لِثَلَا يَسْأَمُوا مِنْ تَكَرُّرِهِ بِطَرِيقٍ وَاحِدٍ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : [تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوسُفَ Z (يوسف: ٨٥) ^(٣) .

وقولُ الْحَاجِبِيِّ : ((لَمَّا كَثُرَ الْقَسَمُ بِاللَّهِ أَرَادُوا التَّخْفِيفَ فِيهِ ، فَعَوَّضُوا مِنَ الْوَائِ حُرْفًا صَحِيحًا)) ^(٤) ^(٥) . عَجِيبٌ ؛ إِذِ التَّاءُ أَثْقَلُ مِنَ الْوَائِ .

وَأَجْرَى الْأَخْفَشُ قَوْلَكَ : وَرَبُّ الْكَعْبَةِ = مَجْرَى : وَاللَّهُ . فِي إِبْدَالِ التَّاءِ عَنِ الْوَائِ .

(١) يُنْظَرُ : الْكِتَابُ (٥٩/١ ، ٤٩٦/٣) ، وَالْمُقْتَضِبُ (٣١٩/٢) ، وَالْأُصُولُ (٤٢٣/١) ، وَاللَّامَاتُ (ص ٧٥) ، وَالْجَمْلُ (ص ٧٢) ، وَالْإِيضَاحُ الْعُضْدِي (ص ٢٦٩) ، وَمَعَانِي الْحُرُوفِ (ص ٤١) ، وَعِلَلُ النُّحُو (ص ٢١٤) ، وَالْمَفْصَلُ (ص ٤٠١ ، ٤٩٢) .

(٢) يُنْظَرُ : الْمُقْتَضِبُ (٣٢٣/٢) ، وَالْأُصُولُ (٤٣٠/١) ، وَشَرْحُ السِّيْرَانِي (٨/١٤) ، وَمَعَانِي الْحُرُوفِ (ص ٤١) ، وَالتَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ (٤٤٥/١) ، وَالْكَشَافُ (١٥١/٤) ، وَالْمُبَاحَثُ الْكَامِلِيَّةُ (١٩/٢) ، وَشَرْحُ ابْنِ النَّازِمِ (ص ٢٥٩) ، وَالبَّسِيطُ فِي شَرْحِ الْجَمْلِ (٩٢٦/٢) ، وَالْمَغْنِي (٢١١/٢) .

(٣) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ (٣٤/٨ ، ٣٥) ، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (١٥٤/٢) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ (٨٦٥/٢) .

(٤) ((صَحِيحًا)) سَقَطَتْ مِنْ (س) .

(٥) الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (١٥٤/٢) .

وَرُوي عنهم : تَرَبَّ الكَعْبَةِ . وهو شاذٌّ^(١) .

والباءُ أعمُّ من الواو ، والباءُ يُستعملُ في الجميع ؛ يعني مع المقسم به المظهر والمضمر ، وفي القسم الطلبي ، وفي غيره ، ومع حذف الفعل وذِكْرِهِ . قال تعالى :
[4 5 6 7 Z (التوبة: ٥٦) ، و : [é ê ë Z (ص: ٨٢)
وكقوله : بالله أخبرني . وبك لزيد قائم^(٢) . قال^(٣) :

أَلَا نَادَتْ أُمَامَةً بِاحْتِمَالٍ لَتَحْزُنَنِي ، فَلَا بِكَ مَا أُبَالِي

أُمَامَةٌ : اسمُ امرأةٍ . والاحتمالُ : بمعنى الارتحال . و (لا) في قوله : (فلا بك) زائدة .

وقال^(٤) :

(١) يُنظر : المفصل (ص ٤٠١ ، ٤٩٤) ، وشرحه (٣٤/٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٥٤/٣) ، وشرح الجمل (٤٧٠/١) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٧٠) ، وشرح الرضي (١١٩٠/٢) ، ووصف المباني (ص ١٧٢) .

(٢) يُنظر : المفصل (ص ٤٠١ ، ٤٩٤) ، وشرحه (٣٣/٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٥٤/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٦٢/٢ ، ٨٦٣) ، والبسيط في شرح الجمل (٩٢٥/٢) ، وشرح الكافية لحاجي عوض (ص ١١٢٣) .

(٣) البيت من الوافر ، ينسب لغويّة بن سلمى بن ربيعة .

يُنظر : التعليقة (٥/٤) ، والمسائل العسكرية (ص ٦٠) ، ومعاني الحروف (ص ٦١) ، والخصائص (١٩/٢) ، والتبصرة والتذكرة (٤٤٥/١) ، وشرح الحماسة للمرزوقي (١٠٠١/١) ، والمفصل (ص ٤٩٤) ، وشرحه (٣٤/٨) ، ووصف المباني (ص ١٤٦) .

(٤) البيت من الوافر ، وهو لقيس بن الملوّح في ديوانه (ص ٢٢٢) .

Ā =

بِدَيْنِكَ هَلْ صَمَمْتَ إِلَيْكَ نُعْمَى قُبِيلَ الصُّبْحِ أَوْ قَبَلَتْ فَاهَا ؟

نُعْمَى : اسمُ امرأة . حَلَفَ على المخاطبِ مستخبرًا عن شأنها ، وخصَّ ذلك الوقتَ ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ تَغْيِيرِ الْأَفْوَاهِ .

وَمِنْ حُرُوفِهِ^(١) اللَّامُ ، وَهِيَ مَخْتَصَّةٌ بِاللَّهِ إِذَا تَصَمَّنَ الْقَسَمُ مَا يَتَعَجَّبُ مِنْهُ ؛ كَقَوْلِهِ^(٢) :
لِلَّهِ لَا يُؤَخَّرُ الْأَجَلُ^(٣) .

وَقَدْ يُعَوَّضُ عَنِ الْوَائِ فِي (وَاللَّهُ) هَاءُ التَّنْبِيهِ ، وَهَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ ؛ فَيَجْرانِ (اللَّهُ) كَالْوَاوِ^(٤) . وَقَالَ الْمَالِكِيُّ : ((لَيْسَا عَوَضًا عَنْهَا ، وَإِنَّ جَرَّهُ^(٥) بَعْدَهُمَا بِمَقْدَرٍ لَمْ يُلْفَظْ بِهِ ، كَمَا أَنَّ نَصَبَ الْمُضَارِعِ بَعْدَ الْفَاءِ وَنَحْوَهُ بِمُقَدَّرٍ))^(٦) .

É =

وَيُنَظَرُ : المسائل الشيرازيات (٨٥/١) ، والمقتصد (٨٦٥/٢) ، والمفصل (ص ٤٩٥) ، وشرحه (١٠٢/٩) ،
وشرح الجمل (٥٢٢/١) ، وشرح الرضي (١٢٠٠/٢) ، وتمهيد القواعد (٣٠٧٢/٦) ، والخزانة
(٤٧/١٠) .

(١) فِي (س) : ((حُرُوفُهَا)) .

(٢) بَعْدَهَا فِي النُّسخِ : ((تَعَالَى)) وَمَا بَعْدَهُ لَيْسَ آيَةً .

(٣) يُنَظَرُ : الْكِتَابُ (٤٩٧/٣) ، وَالْمُقْتَضَبُ (٣٢٣/٢) ، وَالْأَصُولُ (٤٣٠/١) ، وَاللَّامَاتُ (ص ٧٣) ، وَالْجُمْلُ
(ص ٧٢) ، وَشَرْحُ اللَّمَعِ (٥٦٩/٢) ، وَالْمَفْصَّلُ (ص ٤٩٣) ، وَاللِّبَابُ (٣٧٥/١) ، وَشَرْحُ الْمَفْصَّلِ
(٩٩/٩) ، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَّلِ (٣٢٦/٢) .

(٤) يُنَظَرُ : الْكِتَابُ (٤٩٩/٣) ، وَالْأَصُولُ (٤٣١/١) ، وَالْجُمْلُ (ص ٧٢) ، وَشَرْحُ اللَّمَعِ (٥٧٠/٢) ،
وَالْمَفْصَّلُ (ص ٤٩٢ ، ٤٩٩) ، وَاللِّبَابُ (٣٧٦/١) ، وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٩٥٤/٣) ، وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ
الْجُزُؤِيَّةِ (٨٥٥/٢ ، ٨٥٦) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (١٩٩/٣) ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ (١١٩٣/٢) .

(٥) فِي (ن) : ((جَرَّ)) .

(٦) شَرْحُ التَّسْهِيلِ (٢٠٠/٣) ، وَيُنَظَرُ : شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (٨٦٦/٢) .

قُلْتُ : الفاء ونحوه لم يكن عوضاً عن (أَنْ) ؛ لِأَنَّ الفاء ونحوه باقٍ على معناه الأصلي ، فلا يعمل . بخلاف الهمزة والهاء ؛ فَإِنَّهُمَا خرجا عن معنى الاستفهام والتنبيه ، فتَلِيَ الهمزة أَلْفٌ ؛ لِئَلَّا يشتبه بغير القسم ، وإن التقى ساكنان ؛ لِأَنَّ الألف كجزء الكلمة ، فصار

ك [C Z (الفاتحة: ٧) ^(١) .

وفي (ها الله) لُغَاتٌ :

أَنْ يُذكَرَ بَعْدَ الهاءِ أَلْفٌ ، وبعدهُ همزةُ الوصلِ ؛ لِأَنَّ لَهْمَزَةَ (الله) شَأْنًا لَيْسَ لغيرِها ؛
بدليل : (يا الله) بقطعها ^(٢) ؛ فيُقَالُ : (ها الله) ^(٣) .
وَأَنْ يُحْذَفَا مَعًا ^(٤) . أَمَّا حَذْفُ الهمزة فلائِهَا للوصلِ ، وَأَمَّا حَذْفُ الألفِ فللِسَّاكِنَيْنِ .
وَأَنْ يُحْذَفَ الهمزة ؛ لِأَنَّهَا للوصلِ ^(٥) دُونَ الألفِ ؛ نَظْرًا إِلَى أَنَّهُ جُعِلَ كجزءِ (الله) ؛
كما في (الله) .

(١) يُنْظَرُ : شرح السيرافي (١٣/١٤) ، والتبصرة والتذكرة (٤٤٧/١) ، والإيضاح في شرح المفصل (٣٣٠/٢) .

(٢) من (س) . وفي الآخر : ((بعطفها)) ، تصحيف .

(٣) يُنْظَرُ : المقتضب (٣٢١/٢) ، والمسائل البصريات (ص ٩٠٨) ، وشرح اللمع (٥٧٠/٢) ، وشرح الرضي (١١٨٦/٢) .

(٤) يُنْظَرُ : الكتاب (٤٩٩/٣) ، والمقتضب (٣٢١/٢) ، والأصول (٤٣١/١) .

(٥) ((وأما حذف ... للوصل)) سقط من (س) ؛ لانتقال النظر .

وَأَنْ تَبْقَى الْهَمْزَةُ؛ لَمَّا مَرَّ، وَتُحَذَفُ الْأَلْفُ نَظَرًا إِلَى أَنَّ الْهَمْزَةَ مُحذوفةٌ حُكْمًا^(١).

والدليل على أَنَّهما عَوَضَا عَنْ حَرْفِ الْقِسْمِ: امْتِنَاعُ اجْتِمَاعِهِمَا مَعَهُ؛ إِذْ يَمْتَنَعُ: هَا وَاللَّهُ، وَاللَّهُ، وَوَجوبُ الْجَرِّ بَعْدَهُمَا^(٢).

ثُمَّ قَالَ الْخَلِيلُ: ((ذَا) فِي: لَا هَا اللَّهُ ذَا. وَفِي: هَا لَعَمْرُ اللَّهِ / ذَا. مُقْسَمٌ عَلَيْهِ. وَأَصْلُهُ: وَاللَّهُ = لِلْأَمْرِ هَذَا [فَحُذِفَ الْأَمْرُ]^(٣) وَقُدِّمَ (هَآ)، وَجُعِلَ عَوَضًا مِنَ الْوَآوِ لَكثَرَةِ الْقِسْمِ بِاللَّهِ^(٤).

وَقَالَ الْأَخْفَشُ: ((هُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْقِسْمِ توكِيدٌ لَهُ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: ذَا قَسَمِي = لِأَمْرَيْنِ:

الأول: أَنَّهُمْ يَذْكُرُونَ الْمُقْسَمَ عَلَيْهِ بَعْدَهُ، نَحْوُ: لَا هَا اللَّهُ ذَا لَقَدْ كَانَ كَذَا. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْقِسْمِ.

الثاني: أَنَّهُمْ يَأْتُونَ بِالْمُقْسَمِ عَلَيْهِ مَنْفِيًّا، وَلَوْ كَانَ (ذَا) مِنَ الْمُقْسَمِ عَلَيْهِ وَهُوَ مَثْبُتٌ؛ لَكَانَ الْمُقْسَمُ عَلَيْهِ إِذَا ذُكِرَ طَابَقَهُ فِي الْإِثْبَاتِ^(٥).

(١) يُنْظَرُ: الْمَفْصَلُ (ص ٤٩٦)، وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٣/٩٥٥)، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (٢/٣٢٩)، (٣٣٠)، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ (٢/١١٩٣، ١١٩٤).

(٢) يُنْظَرُ: الْكِتَابُ (٣/٤٩٩)، وَالْمُبَاحِثُ الْكَامِلِيَّةُ (٢/٥٢).

(٣) تَكْمَلَةٌ مِنْ (س).

(٤) يُنْظَرُ: الْكِتَابُ (٣/٤٩٩)، وَالْمُقْتَضَبُ (٢/٣٢١)، وَالْأَصُولُ (١/٤٣١)، وَشَرْحُ السِّيْرَافِيِّ (١٤/١٣)، وَالْمَفْصَلُ (ص ٤٩٧)، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (٢/٣٣٠)، وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٣/٩٥٥)، وَشَرْحُ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطِي، لِابْنِ الْقَوَاسِ (١/٤٢٤)، وَالصَّفْوَةُ الصَّفِيَّةُ (١/٣٢٧).

(٥) يُنْظَرُ: شَرْحُ السِّيْرَافِيِّ (١٤/١٤)، وَالْمَفْصَلُ (ص ٤٩٧)، وَشَرْحُهُ (٩/١٠٦)، وَالتَّخْمِيرُ (٤/٢٦٠)، وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٣/٩٥٥)، وَالْمُبَاحِثُ الْكَامِلِيَّةُ (٢/٥٢)، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ (٢/١١٩٤)،

قَالَ الْحَاجِبِيُّ : ((كلا القولين باطلٌ ؛ أَمَّا قَوْلُ الْخَلِيلِ فَلَأَنَّ الْمُقْسَمَ عَلَيْهِ عَلَى مَا قَالَهُ فِي هَذَا الْكَلَامِ مُثَبَّتٌ ، وَقَدْ عَلِمَ بِالِاسْتِقْرَاءِ أَنَّهُ مَنْفِيٌّ ؛ إِذْ لَا نِزَاعَ فِي أَنَّ (لَا) فِي : لَا هَا اللَّهُ = لِلنَّبِيِّ . وَأَمَّا قَوْلُ الْأَخْفَشِ فَلَأَنَّهُ أَيْضًا قَدَّرَهُ مُثَبَّتًا ، وَأَجَازَ حَذْفَهُ بِأَسْرِهِ ، وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ . وَجَعَلَ (ذَا) إِشَارَةً إِلَى الْقَسَمِ ، وَلَمْ يَوْجِدْ لَهُ نَظِيرًا فِي كَلَامِهِمْ))^(١) . ثُمَّ قَالَ : ((وَالْمُسْتَقِيمُ : أَنْ يُجْعَلَ (ذَا) مَقْسَمًا عَلَيْهِ لَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْخَلِيلُ ؛ بَلْ عَلَى مَعْنَى : لَا هَا اللَّهُ لَا يَكُونُ الْأَمْرُ ذَا . فَيَسْلَمُ عَنِ الْمَحْذُورَاتِ الْمَتَقَدِّمَةِ))^(٢) .

قُلْتُ : اسْتَقْرَأُوهُمَا أَقْوَى مِنْ اسْتَقْرَائِهِ .

وَنَصَّ الزَّخَّشِيُّ : ((أَنَّ (لَا) فِي : لَا هَا اللَّهُ = زَائِدَةٌ لِلتَّوَكِيدِ))^(٣) ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : [Z (القيامة: ١) ؛ كَمَا قَالَ الْخَلِيلُ وَالْأَخْفَشُ . وَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ ، وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ قَتَادَةُ : ((قَتَلْتُ عَامَ حَنِينَ رَجُلًا ، وَتَرَكْتُهُ ، وَأَخَذَ غَيْرِي سَلْبَهُ ، فَلَمَّا رَجَعْنَا جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ : (مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ) ، فَقُمْتُ وَأَخْبَرْتُهُ قِصَّتِي ، وَقُلْتُ : مَرَارًا : مَنْ يَشْهَدُ لِي ؟ فَقَامَ رَجُلٌ وَقَالَ لِلنَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : صَدَقَ ، وَعِنْدِي سَلْبُهُ فَأَرْضِيهِ مِنِّي . فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا هَا اللَّهُ إِذَنْ ، لَا يَعْمَدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ يُقَاتِلُ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَيُعْطِيكَ سَلْبَهُ . فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (صَدَقَ فَأَعْطِيهِ) فَأَعْطَانِيهِ))^(٤) . حَمَلَهُ

É =

والصفوة الصفية (١/٣٢٧) .

(١) الإيضاح في شرح المفصل (٢/٣٣٠) .

(٢) يُنْظَرُ : الإيضاح في شرح المفصل (٢/٣٣٠) .

(٣) المفصل (ص ٤٩٧) .

(٤) يُنْظَرُ : الجامع الصحيح (٢/٤٠١ ، حديث : ٣١٤٢) ، كتاب فرض الخمس ، باب من لم يخمس الأسلاب) ، وصحيح مسلم (٣/١٣٧٠ ، حديث : ١٧٥١) ، كتاب الجهاد والسير ، باب استحقاق

Ā =

بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ عَلَى أَنَّهُ غَلَطٌ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ ؛ إِذْ الْعَرَبُ لَا تَسْتَعْمَلُ (لَا هَا اللَّهُ) بِدُونِ (ذَا) . وَإِنْ سَلَّمَ اسْتِعْمَالُهُ بِدُونِ (ذَا) فَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ (إِذَنْ) ؛ لِأَنَّهُ لِلْجَزَاءِ ، وَهُوَ هُنَا عَلَى نَقِيضِهِ . وَمَقْتَضَى الْجَزَائِيَّةِ أَلَّا يُذَكَّرَ (لَا) وَيَقُولُ : إِذَنْ يَعْمَدُ إِلَى أَسَدٍ = لِيَصِحَّ جَوَابًا لَطَالِبِ السَّلْبِ ، وَلَيْسَ بِقَاتِلٍ ، فَقَالُوا : الظَّاهِرُ أَنَّ الْحَدِيثَ : لَا هَا اللَّهُ ذَا لَا يَعْمَدُ . فَصَحَّفَ ، ثُمَّ نُقِلَ كَذَلِكَ ^(١) .

قُلْتُ : الْحَدِيثُ صَحِيحٌ ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يَلَازِمَ ^(٢) (ذَا) (هَا) الْقِسْمَ ، كَمَا لَا يَجِبُ أَنْ يَلَازِمَ غَيْرَهَا مِنْ حُرُوفِهِ . وَتَحْقِيقُ الْجَزَائِيَّةِ بِـ (إِذَنْ لَا يَعْمَدُ) أَصَحُّ ؛ إِذْ مَعْنَاهُ : إِذَا صَدَقَ أَسَدٌ غَيْرُكَ لَا يَعْمَدُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِإِبْطَالِ حَقِّهِ ، وَإِعْطَاءِ سَلْبِهِ إِيَّاكَ .

فائدة : الْمُقَسَّمُ بِهِ إِمَّا جُمْلَةً فَعْلِيَّةً أَوْ اِسْمِيَّةً ^(٣) ، وَلِلْقِسْمِ كَثْرَةٌ وَهِيَ تَنَاسُبُ التَّخْفِيفِ ، فَيُخَفَّفَانِ بِحَذْفِهَا ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : [W X Y Z] (الحشر: ١٢) . وَبِحَذْفِ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا .

أَمَّا مِنَ الْفَعْلِيَّةِ نَحْوُ : بِاللَّهِ . فَإِنَّهُ حَذَفَ الْفَعْلَ وَأَبْقَى الْبَاءَ . وَقَدْ يُحَذَفَانِ بِأَنْ يُحَذَفَ الْحَرْفُ أَوَّلًا ، فَيَنْصَبُ الْفَعْلُ الْإِسْمَ ، ثُمَّ يُحَذَفُ الْفَعْلُ وَيَبْقَى عَمَلُهُ ، نَحْوُ : اللَّهُ لَا أَفْعَلَنَّ ^(٤) ؛

E =

سلب القتيل) .

(١) يُنْظَرُ : شرح المقدمة الكافية (٣/٩٥٥) ، وشرح الكافية ، لحاجي عوض (ص ١١٢٥) .

(٢) ((أَنْ يَلَازِمَ)) سَقَطَ مِنْ (ط) .

(٣) يُنْظَرُ : شرح اللمع (٢/٥٧٧) ، والمباحث الكاملية (٢/٥٠) .

(٤) يُنْظَرُ : الكتاب (٣/٤٩٧ ، ٤٩٨) ، والمقتضب (٢/٣٢٠) ، والأصول (١/٤٣٢) ، والجمل (ص ٧٢) ،

وشرح السيرافي (٩/١٤) ، والإيضاح العضدي (ص ٢٧٧) ، والمسائل البصريات (ص ٩١١) ،

والمقتصد (٢/٨٦٨) ، والمفصل (ص ٤٩٥) ، والإنصاف (١/٣٩٣) ، وشرح المقدمة الجزولية

A =

لِأَنَّ بقاءَ العملِ بعدَ حَذْفِ عامِلِهِ إِنما يكونُ لِقوَّتِهِ ، والحرفُ ضعيفُ العملِ^(١).

وقالَ الحاجبيُّ : ((يجوزُ خَفْضُهُ ؛ لقولهم : لا هِ أبوك))^(٢).

ولم يَجْزُ خَفْضُ غيرِ لفظِ (الله)^(٣).

ويمتنعُ حَذْفُ حَرْفِهِ وإِبقاءُ فِعْلِهِ ؛ فلا يُقالُ : حلفتُ اللهَ . وإنْ جازَ : استغفرتُ اللهَ الذنبَ . وكَلَّمْتُهُ زيْدًا . أي : من الله ، ولزيد^(٤).

وقالَ الكوفيونَ : إذا حُذِفَ حرفُ الجرِّ يبقى الاسمُ مخفوضًا ، أو يُرفعُ . ولا يُنصبُ إلا اسمان ؛ وهما : كعبةُ الله ، وقضاءُ الله^(٥) . فأبطلَ قولهم : أمانةً ، ويمينَ - بالنَّصبِ - في قوله^(٦) :

إِذَا مَا الْخُبْرُ تَأَدَّمَهُ بِلَحْمٍ فَذَاكَ أَمَانَةٌ اللَّهِ الشَّرِيدُ

É =

. (٨٥٧/٢)

(١) يُنظرُ : المباحثُ الكامليَّة (٥٥/٢) .

(٢) الإيضاحُ في شرحِ المفصَّل (٣٢٩/٢) ، ويُنظرُ : الكتاب (١١٥/٢ ، ١٦٢) ، والأصول (٤٣٣/١) ، وشرح الرضي (١١٨٩/٢) ، والبسيط في شرح الجمل (٩٣٤/٢) .

(٣) يُنظرُ : المباحثُ الكامليَّة (٥٥/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٨٦٠/٢) .

(٤) يُنظرُ : المقتضب (٣٢٠/٢) .

(٥) يُنظرُ : شرح التسهيل (٢٠٠/٣) .

(٦) البيت من الوافر ، لم أقف له على نسبة .

يُنظرُ : الكتاب (٤٩٨ ، ٦١/٣) ، والأصول (٤٣٣/١) ، والنكت (٧٢٩/٢) ، والمفصَّل (ص ٤٩٦) ، وشرحه (١٠٤/٩) ، وشرح الجمل (٥٣٢/١) ، وشرح التسهيل (٢٠٠/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٦١/٢) .

وفي قول امرئ القيس^(١) :

فَقُلْتُ : يَمِينُ اللَّهِ أَتَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

قَالَهُ لَابْنَةُ الْقَيْصِرِ حِينَ أَمَرَتْهُ بِالْانْصِرَافِ حِينَ دَخَلَ قَصْرَهَا بَعْدَ أَنْ أَجَابَتْهُ ؛ أَبَيَّا
الانصرافَ حَتَّى يَنَالَ مِنْهَا مَرَادَهُ .

وإِنَّمَا نُصِبَ مَا نُصِبَ - من قولهم : اللَّهُ ، وَكَعْبَةُ اللَّهِ ، وَأَمَانَةُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنَ - وَلَمْ يُرْفَعْ ؛
لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْقِسْمِ الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ ؛ إِذِ الْإِنْشَاءُ وَتَضَمُّنُ الْحَرْفِ بِهَا أُولَى ؛ وَلِذَا أَكْثَرَ
الْقِسْمَ بِهَا^(٢) . وَإِنْ^(٣) لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَلْيُنْصَبْ بِفَعْلٍ مُقَدَّرٍ^(٤) ؛ كَقَوْلِهِ^(٥) :

فَإِنَّكَ عَمَرُ اللَّهِ إِنْ تَسْأَلِيهِمْ بِأَحْسَابِنَا زَادًا تَجُلُّ الْكَبَائِرُ

وَقَدْ يُرْفَعُ : يَمِينُ اللَّهِ ، وَأَمَانَةُ اللَّهِ ؛ تَشْبِيهًا بِ(لَعَمْرُ) اللَّهِ ، وَعَهْدُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنَ^(٦)^(٧) .

(١) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٣٢) .

و يُنْظَرُ : الكتاب (٣/٥٠٤) ، ومعاني القرآن (٢/٥٤) ، والمقتضب (٢/٣٢٥) ، والأصول (١/٤٣٤) ،
والجمل (ص ٧٣) ، والمسائل الشيرازيات (١/٩٥) ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي (٢/١٥٤) ،
والخصائص (٢/٢٨٤) ، وشرح اللمع (٢/٥٧٥) ، والمفصل (ص ٤٩٦) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح المقدمة الجزولية (٢/٨٦١) ، والمباحث الكاملية (٢/٥٦) .

(٣) في (س) : ((فإن)) .

(٤) يُنْظَرُ : شرح الكافية الشافية (٢/٨٧٤) .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لأبي شهاب المازني في : شرح أشعار الهذليين (٢/٦٩٥) .

و يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٣/٢٠٢) ، وشرح الكافية الشافية (٢/٨٧٥) .

(٦) ((وقد يرفع ... لأفعلن)) سقط من (س) .

(٧) يُنْظَرُ : الجمل (ص ٧٢) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٣٢٩) ، والتوطئة (ص ٢٥٥) ، وشرح الجمل

والمانع من نصب : لَعَمْرُ اللهِ = اللام^(١) .

أما من الاسمية فإن كان المبتدأ متعيناً للقسم وهو (لَعَمْرُ) ، و (لَأَيُّمُنْ) المضافان إلى أي اسم كان ، نحو : لَعَمْرُ اللهِ . و لَعَمْرُكَ^(٢) . و لَعَمْرِي . و لَأَيُّمُنْكَ . و أَيُّمُنْ الكعبة . ونحوها = يجبُ رَفْعُهُ وحذفُ / خبره ؛ للعلم به ، ولسدِّ جوابه مسدده^(٣) .

[٢٢١/ب]

وكذا كلُّ مبتدأٍ تعيّن للقسم بقريئة ؛ كقول مَنْ تَوَجَّهَ عليه يمينٌ لازمةٌ : لَعَهْدُ اللهِ لقد كان كذا . فلو لم يتعيّن له جاز إثبات خبره ؛ كقولك حالفاً : عليّ عهدُ الله . ويمينُ الله تلزمني . وحذفه بأن لم يذكر (عليّ) ، و (تلزمني) ؛ لدلالة الجواب عليه^(٤) .

تنبيه : يُفْتَحُ عَيْنُ (عَمْرُ)^(٥) وَيُضَمُّ ، وإذا دَخَلَهُ اللّامُ يجب فَتْحُهُ ؛ لِيَخْفَ ، فإنه أكثر وقوعاً . وَيُنْصَبُ مع اللّام ، وعدمه^(٦) .

É =

(٥٣٣/١) .

(١) يُنْظَرُ : التعليقة (١٣/٤) ، والتوطئة (ص٢٥٦) ، والمباحث الكاملية (٥٦/٢) ، وشرح التسهيل (٢٠١/٣) .

(٢) ((اللام إما ... ولعمرك)) سقط من (س) .

(٣) يُنْظَرُ : الكتاب (٥٠٢/٣ ، ٥٠٣) ، والأصول (٤٣٤/١) والجمل (ص٧٤) ، والإيضاح العضدي (ص٢٧٦) ، والتبصرة والتذكرة (٤٤٨/١) ، وشرح التسهيل (٢٠١/٣) ، وشرح الرضي (١١٩٦/٢) .

(٤) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٢٠١/٣) .

(٥) ((عمر)) سقطت من (س) .

(٦) يُنْظَرُ : الإيضاح في شرح المفصل (٣٢٤/٢) ، والمباحث الكاملية (٥٦/٢) ، وشرح التسهيل (٢٠٢/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٧٤/٢ ، ٨٧٦) .

مسألة: (أَيْمُنْ) مقطوعُ الهمزة جمعُ (يَمِينٍ) ؛ بلا خلافٍ ^(١).

وحُكْمُهُ إذا أُقْسِمَ به حُكْمُ مفْرَدِهِ ^(٢).

وأَمَّا (ايْمُنْ) موصولُ الهمزة يلزَمُ أَنْ يضافَ إلى (الله) ، أو (الكعبة)، أو ضمير المخاطب ، أو إلى (الذي) . وإضافتهُ إلى (الكعبة) أكثر ^(٣) . وهو عند الكوفيين والفَرَّاءِ جمعُ يمينٍ ، وهمزته تُحذفُ في الوصل تخفيفاً ^(٤) . وعند غيرِهِمْ ^(٥) : كلمةٌ مفردةٌ اشتقت من اليْمُنِ ؛ وهو : البركةُ ، والقوةُ ^(٦) . ساكنةُ الأوَّلِ ، فاجتلبت الهمزةُ للنُّطْقِ ؛ كامري ^(٧) . فُتَحَتْ لِشَبِّهِ (ايْمُنْ) بالحرفِ في عدمِ تصرُّفه ؛ للزومه موضعاً واحداً على حالٍ واحدٍ ^(٨) . كما سيأتي .

(١) يُنظَرُ : الإنصاف (٤٠٤/١) ، وشرح المفصَّل (٣٦/٨) ، وشرح التسهيل (٢٠٢/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٧٧/٢) .

(٢) يُنظَرُ : شرح المفصَّل (٣٧/٨) ، وشرح التسهيل (٢٠٢/٣) .

(٣) يُنظَرُ : شرح التسهيل (٢٠٢/٣) ، وتفصيل المسألة في الإنصاف (٤٠٤/١) .

(٤) يُنظَرُ : الجمل (ص ٧٤) ، وشرح المفصَّل (٣٦/٨) ، والإيضاح في شرح المفصَّل (٣٢٤/٢) ، والمباحث الكاملية (٥٦/٢) ، وشرح التسهيل (٢٠٤/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٨٧٨/٢) ، وشرح الرضي (١١٩٧/٢) .

(٥) يشير إلى مذهب البصريين .

(٦) يُنظَرُ : الكتاب (٤٧/٢) ، والجمل (ص ٧٣) ، وعلل النحو (ص ٢١٤) ، واللباب (٣٨٠/١) ، وشرح الكافية الشافية (٨٨١/٢) ، والبسيط في شرح الجمل (٩٣٥/٢) .

(٧) يُنظَرُ : الكتاب (٥٠٣/٣) ، والإيضاح في شرح المفصَّل (٣٢٤/٢) .

(٨) يُنظَرُ : الجمل (ص ٧٣) ، وعلل النحو (ص ٢١٤ ، ٢١٥) ، وشرح المفصَّل (٣٦/٨) ، وشرح الرضي (١١٩٧/٢) .

ودليل إفراده : مجيء همزه مكسورًا ، ومجيء ميمه مفتوحًا ، ولم يوجد جمع كذلك^(١).

ومن لغاته : آيَم ، إيم ، إم ، مُ ؛ بالحركات^(٢).

أمّا (مُن) مضموم الميم قيل : حرف برأسه ؛ كـ(مِنْ) الابتدائية ، إلّا أنّه لم يُستعمل إلا في القسم مع لفظ الربّ^(٣) ، وقيل : محذوف من (أَيْمُنْ)^(٤).

وقال الزّخشي : ((لم يبعد أن يُجعل مُ بدلًا من (واو) والله ؛ كـ(تاء) تا الله))^(٥). وضعفه المالكي : ((بأنّه لو كان كذا لوجب فتحه كالتاء ، ولأنّ لإبدال التاء منه نظائر

(١) يُنظر : الإنصاف (٤٠٩/١) ، وشرح المفصل (٣٧/٨) ، والمباحث الكاملية (٥٦/٢) ، وشرح التسهيل (٢٠٣/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٧٨/٢).

(٢) يُنظر : الجمل (ص ٧٤) ، والإنصاف (٤٠٩/١) ، وشرح المفصل (٣٦/٨) وشرح المقدمة الجزولية (٨٦٢/٢) ، وشرح الجمل (٤٧٠/١) ، وشرح الكافية الشافية (٨٧٨/٢) ، والبسيط في شرح الجمل (٩٣٨/٢).

(٣) يُنظر : الكتاب (٤٩٩/٣) ، والأصول (٤٣١/١) ، وشرح اللمع (٥٧٠/٢) ، والمفصل (ص ٤٩٣) ، وشرحه (٣٥/٨) ، والمباحث الكاملية (١٧/٢) ، وشرح الجمل (٤٦٨/١) ، وشرح الرضي (١١٩١/٢).

(٤) يُنظر : المفصل (ص ٤٩٤) ، وشرحه (٣٥/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٣٢٤/٢) ، وشرح المقدمة الجزولية (٨٣٤/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٨٦٥/٢) ، وشرح الرضي (١١٤٧/٢) ، ورصف المباني (ص ٣٢٦).

(٥) المفصل (ص ٤٩٤) ، ويُنظر : شرح المفصل (٣٥/٨ ، ٣٧) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٥٥/٢) ، (٣٢٧) ، والمباحث الكاملية (١٨/٢) ، وشرح التسهيل (٢٠٣/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٧٩/٢) ، والجنى الداني (ص ١٣٩).

مَطْرِدَةٌ؛ ك : اتَّعَدَ ، وَاتَّصَلَ . وَغَيْرُ مَطْرِدَةٍ ؛ ك : تُرَاثَ ، وَتَجَاهَ . وَلَمْ يُبَدَّلْ مِيمٌ مِنْهَا إِلَّا فِي (فَمٍ) وَهُوَ شَاذٌ . وَكَذَا لَيْسَ مُحذُوفًا مِنْ : مِنْ رَبِّي . كَمَا ظَنَّهُ الزَّخَشَرِيُّ^(١) ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَلَّا يُسْتَعْمَلَ إِلَّا مَعَ (رَبِّي) كَمَا يَسْتَعْمَلُ نَوَاقِصُ (أَيْمُنُ) مَعَ كُلِّ مَا يَسْتَعْمَلُ مَعَهُ (أَيْمُنُ))^(٢) .

وَيَجِبُ رَفْعُ (أَيْمُنُ)^(٣) ؛ لِأَنَّهُ الْمَسْمُوعُ فِيهِ ، فَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ^(٤) .

تَذْنِيبٌ : قَدْ يُخْبَرُ بـ (لَكَ) ، وَ عَلَيَّ يَمِينُ اللَّهِ = مَقْسَمًا بِهِ^(٥) ؛ كَقَوْلِهِ^(٦) :

لَكَ اللَّهُ لَا أُلْفَى لِعَهْدِكَ نَاسِيًا فَلَا تَكُ إِلَّا مِثْلَ مَا أَنَا كَائِنُ

وَكَقَوْلِهِ^(٧) :

نَهَى الشَّيْبُ قَلْبِي عَنْ صَبَا وَصَبَابَةٍ أَلَا فَعَلَى اللَّهِ أَوْجَدُ صَابِيَا

وَقَدْ يُجْعَلُ النَّذْرُ قَسَمًا مَرْفُوعًا بِالْأَبْتَدَاءِ^(٨) ؛ كَقَوْلِهِ^(٩) :

(١) المَفْصَلُ (ص ٤٩٤) ، وَيُنْظَرُ : الإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (١٥٤/٢) .

(٢) شَرْحُ التَّسْهِيلِ (٢٠٣/٣) ، وَيُنْظَرُ : شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ (٨٦٥/٢) ، وَالْجَنَى الدَّانِي (ص ١٣٩) .

(٣) ((وَيَجِبُ رَفْعُ أَيْمُنٍ)) سَقَطَ مِنْ (س) .

(٤) يُنْظَرُ : الْجُمْلُ (ص ٧٣) ، وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْجَزُولِيَّةِ (٨٦٢/٢) ، وَالْمُبَاحِثُ الْكَامِلِيَّةُ (٥٦/٢) .

(٥) يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (٢٠٤/٣) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ (٨٥٦/٢) .

(٦) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ ، لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى نِسْبَةٍ .

يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (٢٠٤/٣) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ (٨٥٦/٢) ، وَالْمُسَاعَدُ (٣١٢/٢) .

(٧) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ ، لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى نِسْبَةٍ .

يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (٢٠٤/٣) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ (٨٥٦/٢) ، وَالْمُسَاعَدُ (٣١٢/٢) .

(٨) يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (٢٠٤/٣) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ (٨٥٥/٢) .

عَلَيَّ إِلَى الْبَيْتِ الْمُحَرَّمِ حِجَّةً أَوْافِي بِهَا نَذْرًا وَلَمْ أَنْتَعِلْ نَعْلًا
لَقَدْ مَنَحْتُ لَيْلَى الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَإِنَّ لَهَا مِنَّا الْمَوَدَّةَ وَالْبَدَلَا

فائدة: قد مُحذِفُ الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ الْقَسَمِيَّةُ لدلالة الظرف المعمول لجوابه عليها^(٢)؛
كقولهم: لا أَفْعَلْ ذَلِكَ عَوْضًا ، و لا أَفْعَلُهُ دَهْرَ الدَّاهِرِينَ = حُذِفَ (أُقْسِمُ بِاللَّهِ) قَبْلَهُمَا؛
لدلالة الظرفين عليه^(٣)؛ لِأَنَّهَا لِلتَّيْدِ ، فيفيدان التأكيد المستفاد منه . ولا يُسْتَعْمَلُ مثل هذا
الظرف إلا في القسم المنفي^(٤) . وقلما يُذَكَّرُ الْقَسَمُ^(٥) ؛ كقوله^(٦) :

* بِأَسْحَمِ دَاجٍ عَوْضٌ لَا نَتَفَرَّقُ *

É =

(١) البيتان من الطويل ، لم أقف لها على نسبة .

يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٢٠٤/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٥٥/٢) ، والمساعد (٣١٣/٢) .

(٢) يُنْظَرُ : المقدمة الجزولية (ص ١٤٠) .

(٣) يُنْظَرُ : الجُمْل (ص ٧٥) ، والتوطئة (ص ٢٥٨) ، وشرح الرضي (١٢١٢/٢) ، والبسيط في شرح الجمل (٩٤٧/٢) .

(٤) يُنْظَرُ : شرح المقدمة الجزولية (٨٦٩/٢) ، والمباحث الكاملية (٦١/٢) ، وشرح الكافية ، لحاجي عوض (١١٢٧) .

(٥) يُنْظَرُ : المباحث الكاملية (٦٢/٢) .

(٦) عجز بيت من الطويل ، صدره :

* رَضِيعِي لَبَانٍ تُذِي أُمَّ تَحَالَفَا *

وهو للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه (الصبح المنير في شعر أبي بصير) (ص ١٥٠) .

و يُنْظَرُ : الجمل (ص ٧٥) ، والخصائص (٢٦٥/١) ، والمفصل (ص ٢٠٢) ، والإنصاف (٤٠١/١) ، وشرح
المفصل (١٠٨/٤) ، والمباحث الكاملية (٦٢/٢) ، وشرح التسهيل (٢١٨/٣) ، والخزانة (١٣٨/٧) ،
وشرح أبيات المغني (٢٧٧/٢) .

وربما يتقدّم الظرف الدالّ على الجواب العامِل فيه ؛ كما في هذا البيت^(١) . وربما يُزادُ حرفُ التصديق على الجواب توطئةً للجواب - نحو : جبر لأفعلن ، لا للقسم^(٢) . بخلاف نحو قوله تعالى : [لَئِنْ أَشْرَكَتَ Z (الزمر: ٦٥) ؛ لِأَنَّهُ لِلتَّحْقِيقِ ؛ كاللام . والقسم أيضًا لتحقيق الجواب^(٣) .

وقيل : الظرف مُقسّم به ؛ لِأَنَّ الدَّهْرَ ونحوه مما يُقسّم به ؛ فلا يكون معمولاً للجواب^(٤) .

قال : (ويتلقّى القسمُ)^(٥) .. إلى آخره .

أقول : القسم وإن صار كجزء جوابه لم يعمل فيه ، بخلاف الشرط ؛ ولذا إذا حُذِفَ لا يتغيّر الجواب ؛ كقولهم : لا أفعل ذلك عوض ، وإن زيداً قائم ؛ إذ كان الأصل : والله إن زيداً قائم . بخلاف الجزاء ؛ فَإِنَّهُ إذا حُذِفَ منه الشرط يزول انجزامه وفأؤه . فإذا لم يعمل القسم في جوابه لا بدّ فيه من حرف يدلّ على أنّه جواب القسم .

واعلم أوّلاً : أن القسم إمّا صريحٌ ؛ وهو : ما يُعلم بمجرد لفظه أنّ الناطق به مُقسّم

(١) يُنظر : شرح التسهيل (٢١٨/٣) .

(٢) يُنظر : الجمل (ص ٧٤) ، والمقدمة الجزولية (ص ١٤٠) ، والتوطئة (ص ٢٥٨) ، وشرح المقدمة الجزولية (٨٦٩/٢) ، والمباحث الكاملية (٦٢/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٨٨٢/٢) ، وشرح الرضي (١٢١٢/٢) .

(٣) يُنظر : المباحث الكاملية (٦٣/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٨٩٥/٢) .

(٤) يُنظر : شرح المقدمة الجزولية (٨٧٠/٢) ، والمباحث الكاملية (٦٣/٢) .

(٥) الكافية في النحو (ص ٢١٨) .

ك: أَحْلَفُ بِاللَّهِ ، وَأُقْسِمُ بِهِ . وَأَنَا حَالِفٌ بِاللَّهِ ، وَلَعَمْرُ اللَّهِ ، وَائْمِنُ بِاللَّهِ^(١) .

وإِذَا غَيْرُ صَرِيحٍ ؛ وهو : ما يحتاجُ إلى قرينةٍ ، نحو : عَلِمَ اللَّهُ . وَعَاهَدْتُهِ . وَوَأَثَقْتُهِ ،
وَعَلَى عَهْدِ اللَّهِ ، وَفِي ذِمَّتِي مِثَاقُ اللَّهِ .

وإنَّما يُعَلِّمُ أَنَّ الألفاظَ قَسَمٌ بقرينة ؛ كَأَنْ تُجِيبَ بِقولك : لَأَنْصُرَنَّكَ . أو لا أَعِينُ

ظَالِماً . ومنه قوله تعالى : [_ a b c d e f g h Z (البقرة: ١٠٢)^(٢) .

وقوله^(٣) :

وَأَثَقْتُ مِيَّةً لَا تَنْفَكُ مُلْغِيَةً قَوْلَ الْوُشَاةِ فَمَا أَلَعَتْ لَهُمْ قِيَلًا

وقوله تعالى : [d e f g Z (المنافقون: ١) كَسِرُ (إِنَّ) بعده ، وَتَسْمِيهِ يَمِينًا

في قوله تعالى : [s t u * Z (المنافقون: ٢) يَدْلَانِ عَلَى أَنَّهُ قَسَمٌ^(٤) . [٢٢٢/أ]

وَقَالَ الْفَرَّاءُ : ((قوله تعالى : [5 6 7 8 9 Z (هود: ١١٩) يَمِينٌ،

(١) يُنْظَرُ : الكتاب (١٠٤/٣) ، والمقتضب (٣٢٤/٢) ، وشرح التسهيل (١٩٥/٣) ، وتمهيد القواعد (٣٠٦٦/٦) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٩٥/٣) ، وتمهيد القواعد (٣٠٦٧/٦) .

(٣) البيت من البسيط ، لم أقف له على نسبة .

يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٩٦/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٥٨/٢) ، والمساعد (٣٠٣/٢) ، وتمهيد القواعد (٣٠٦٧/٦) .

(٤) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٩٦/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٥٧/٢) ، وتمهيد القواعد (٣٠٦٧) .

نحو: حَلَفِي لِأَضْرِبَنَّ^(١).

و (نَشَدْتُكَ) ، و (عَمَرْتُكَ) قَسَمَانِ إِذَا وَلِيَهُمَا (الله) . ولا يستعملان إلا في قَسَمٍ طلبِي^(٢) ، نحو: نَشَدْتُكَ اللهُ أَلَا تُعِينُنِي . و عَمَرْتُكَ اللهُ لَا تُطْعُ هَوَاكَ^(٣) .

ومعنى (نَشَدْتُكَ) : سَأَلْتُكَ مُذَكِّرًا اللهُ . ومعنى (عَمَرْتُكَ اللهُ) : سَأَلْتُ اللهُ تَعْمِيرَكَ . ثم ضُمَّنَا معنى الْقَسَمِ الطَّلْبِي ، ثم اسْتَعْمَلُوا (عَمَرَكَ اللهُ) بدلًا من اللفظِ بِ(عَمَرْتُكَ اللهُ)^(٤) ، والأصلُ : تَعْمِيرَكَ اللهُ . فَخَفَّفَ بِحَذْفِ زَوَائِدِهِ .

وَرُويَ : عَمَرَكَ اللهُ . بِالرَّفْعِ أَيْضًا^(٥) ؛ فَقَالُوا : أَصْلُهُ : أَسَأَلُكَ بِتَعْمِيرِكَ اللهُ . فَحُذِفَ لِلتَّخْفِيفِ حَتَّى صَارَ : عَمَرَكَ اللهُ ، وَقَعَدَكَ اللهُ ، وَقَعِيدَكَ اللهُ ، هُمَا مَصْدَرَانِ بِمَعْنَى الْمِرَاقَبَةِ ، نُصِيبَا بِتَقْدِيرِ (أَقْسِمُ) ؛ أَيِ : أَقْسِمُ بِمِرَاقِبَتِكَ اللهُ . ثُمَّ ضُمَّنَا معنى الْقَسَمِ الطَّلْبِي^(٦) . وَقِيلَ : هُمَا بِمَعْنَى : الرَّقِيبُ الْحَفِيفُ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى [4 5 6 7 8 Z (ق: ١٧) ؛ أَيِ : رَقِيبٌ حَفِيفٌ . نَحْوُ : خَلٌّ ، وَخَلِيلٌ ؛ فَحِينَئِذٍ الْمَعْنَى بِهِمَا : اللهُ تَعَالَى . وَنُصِيبَا بِ(أَقْسِمُ) مُعَدَّى بِالْبَاءِ ، ثُمَّ حُذِفَا ، وَيَكُونُ (الله) بدلًا مِنْهُمَا^(٧) .

(١) معاني القرآن (٣١/٢) ، يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٩٦/٣) .

(٢) في (ن) : ((القسم الطلبي)) .

(٣) يُنْظَرُ : الكتاب (١٠٦/٣) ، وشرح الرضي (١١٩٩/٢) ، وتمهيد القواعد (٣٠٦٨) .

(٤) يُنْظَرُ : المقتضب (٣٢٧/٢) .

(٥) يُنْظَرُ : المباحث الكاملية (٥٧/٢) ، وشرح التسهيل (١٩٧/٣) .

(٦) يُنْظَرُ : التبصرة والتذكرة (٤٤٨/١ ، ٤٤٩) .

(٧) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٩٧/٣ ، ١٩٨) ، وشرح الكافية الشافية (٨٦٨/٢ - ٨٧١) ، ويُنْظَرُ : المباحث الكاملية (٥٧/٢) .

و (عَزَمْتُ) ، و (أَقْسَمْتُ) مثل : (نَشَدْتُ) فيما ذكرت^(١) .

وَيُنَوَّبُ عن الصَّريح ؛ كـ (أَخْلَفُ) لفظ : قَسَمَ ، و يَمِينٌ ، وَأَلِيَّةٌ ، وقَضَاءٌ ، و يَقِينٌ ، و حَقٌّ ، ونحوهما^(٢) ؛ كقوله^(٣) :

قَسَمًا لَأَصْطَبِرَنَّ عَلَى مَا سُمِّتَنِي مَا لَمْ تَسُومِي هِجْرَةَ وَصُدُودًا

وكقوله^(٤) :

* يَمِينًا لِنَعَمِ السَّيِّدَانِ وَجِدْمًا *

وكقوله تعالى : [" # \$ % & ' Z (ص: ٨٤-٨٥)]^(٥)^(٦) .

وكقوله^(٧) :

(١) شرح التسهيل (١٩٨/٣) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٩٨/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٥٣/٢) ، وتمهيد القواعد (٣٠٦٩/٦) .

(٣) البيت من الكامل ، لم أقف له على نسبة .

يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٩٨/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٥٤/٢) ، والمساعد (٣٠٤/٢) ، وتمهيد القواعد (٣٠٦٩/٦) .

(٤) سبق تخريجه (ص ٦٣٩) .

(٥) ((يَمِينًا لِنَعَمِ ... جَهَنَّمَ)) سقط من (ط) .

(٦) يُنْظَرُ : شرح الكافية الشافية (٨٥٥/٢) .

(٧) من الخفيف ، لم أقف له على نسبة ، وتماهه :

* فَعَاجِلًا وَتَنِيَّةً *

يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٩٨/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٥٥/٢) ، والمساعد (٣٠٥/٢) ، وتمهيد القواعد (٣٠٧٠/٦) .

وَيَقِينًا لِأَشْرَبَنِّ بِمَاءٍ وَرَدُّهُ

ثُمَّ الْقَسَمُ الصَّرِيحُ وَغَيْرُهُ :

إِنْ كَانَ قَسَمَ الطَّلَبِ = يُتَلَقَّى ؛ أَي : يُؤْخَذُ^(١) جوابه - وهو : الْمُقَسَّمُ عَلَيْهِ - بِمَا فِيهِ
معنى الطلبِ ، ولا يحتاج إلى رابطٍ ؛ نحو : بالله أَخْبِرْنِي . وَ بِاللَّهِ هَلْ قُمْتَ ؟^(٢)

وغيرُ الطلبيِّ إِنَّمَا يُتَلَقَّى جوابه مُصَدَّرًا بحرف تأكيد ؛ كَاللَّامِ ، وَ (إِنَّ) ، وَنُونِ
التَّأْكِيدِ^(٣) ؛ لِيُعْلَمَ مَا هُوَ الْمُقَسَّمُ عَلَيْهِ .

وَحِكْمَتُهُ : أَنَّ الْجُمْلَةَ مُسْتَقَلَّةً فَلَا يَرْتَبِطُ بِأَمْرٍ ، وَلَا يَصِيرُ كَمَفْرَدٍ إِلَّا بِحَرْفِ رَابِطٍ ؛
كَمَا فِي جَوَابِ الشَّرْطِ .

وَجُعِلَ مِنْ حُرُوفِ التَّوَكِيدِ ؛ إِذِ الْقَسَمُ عَلَى مَا فِيهِ تَأْكِيدٌ^(٤) . فَإِنْ كَانَ جُمْلَةً اسْمِيَّةً
مُثَبَّتَةً يُصَدَّرُ بِاللَّامِ الْمَفْتُوحَةِ ، أَوْ بِ(إِنَّ) الْمَكْسُورَةِ مَثْقَلَةً أَوْ مَخْفَفَةً ؛ كَقَوْلِكَ : وَاللَّهِ لَزِيدٌ قَائِمٌ .
أَوْ : إِنَّكَ لِقَائِمٌ . قَالَ تَعَالَى : [Z u t s (الليل: ٤) ، وَ ، - . / 0 1 Z
(الطارق: ٤)^(٥) .

(١) فِي (س) : ((يُوجَدُ)) .

(٢) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٩٥٦/٣) ، وَ شَرْحُ التَّسْهِيلِ (١٩٩/٣) .

(٣) يُنْظَرُ : الْإِيضَاحُ الْعَضْدِي (ص ٢٧٦) ، وَ شَرْحُ اللَّمَعِ (٥٧٥/٢) ، وَالْمُفَصَّلُ (ص ٤٩٢) ، وَ شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ
الْكَافِيَةِ (٩٥٦/٣) ، وَ شَرْحُ الْجُمْلِ (٥٢٦/١) ، وَ شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (٨٣٥/٢) .

(٤) يُنْظَرُ : شَرْحُ الرِّضِيِّ (١٢٠٠/٢) .

(٥) يُنْظَرُ : الْمُقْتَضَبُ (٣٣٣/٢) ، وَالْأَصُولُ (٤٣٥/١) ، وَ التَّبَصُّرَةُ وَ التَّذَكُّرَةُ (١٥٢/١) ، وَ الْمَقْدَمَةُ الْجَزُولِيَّةُ
(ص ١٣٩) ، وَ شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٩٥٦/٣) ، وَ شَرْحُ الْجُمْلِ (٥٢٦/١) ، وَ شَرْحُ التَّسْهِيلِ
(٢٠٥/٣) ، وَ شَرْحُ الرِّضِيِّ (١٢٠٠/٢) .

وَحَسُنَ حَذْفُهَا إِذَا طَالَ الْمُقَسَّمُ بِهِ بِصِلَةٍ أَوْ عَطْفٍ وَنَحْوَهُمَا^(١) ؛ كَقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ ((وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ ؛ هَذَا مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ))^(٢) . أَيُ : هَذَا^(٣) .
وَكَقَوْلِهِ^(٤) :

وَرَبُّ السَّمَاوَاتِ الْعُلَى وَبِرُّوَجِهَا وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهَا الْمُقَدَّرُ كَائِنُ

أَيُ : لِلْمُقَدَّرِ . وَإِلَّا فَشَاذٌ ؛ كَقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : ((وَاللَّهُ أَنَا كُنْتُ أَظْلَمَ مِنْهُ))^(٥) .

وَيُصَدَّرُ فِي الشَّرْطِ الْاِمْتِنَاعِي بِ(لَوْ) ، وَبِ(لَوْلَا) ، نَحْوُ : وَاللَّهُ لَوْ أَكْرَمْتَنِي لِأَكْرَمْتِكَ^(٦) . وَكَقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّيْبِرِ^(٧) :

(١) يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (٢٠٥/٣) .

(٢) يُنْظَرُ : الْجَامِعُ الصَّحِيحُ (٥٣٠/١) ، حَدِيثُ : ١٧٤٧ ، كِتَابُ الْحَجِّ ، بَابُ رَمِي الْجِمَارِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي) ، وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ (٩٤٢/٢) ، حَدِيثُ ١٢٩٦ ، كِتَابُ الْحَجِّ ، بَابُ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي) .

(٣) يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (٢٠٦/٣) .

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ ، لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى نَسْبَةٍ .

يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (٢٠٦/٣) ، وَشَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ (ص ٢٢٣) ، وَالْمَغْنِي (٢٦٦/٦) ، وَالْمَجْمَعُ (٢٤٩/٤) ، وَالْدَّرَرُ (١٢٠/٢) .

(٥) يُنْظَرُ : الْجَامِعُ الصَّحِيحُ (٢٣١/٣) ، حَدِيثُ ٤٦٤٠ ، كِتَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ ، بَابُ : [s r t

Z y x w v u (الأعراف: ١٥٨) ، وَشَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ (ص ٢١٩) .

(٦) يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (٢٠٦/٣) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (٨٩٤/٢) .

(٧) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ ، يَنْسَبُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّيْبِرِ .

يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (٢٠٦/٣) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (٨٩٤/٢) .

فَوَاللهِ لَوْ لَا خَشْيَةُ النَّارِ بَعَثَتْ عَلَيَّ لَقَدْ أَقْبَلْتُ نَحْرِي مِغْوَلًا

وإن كانت منفية يُصَدَّرُ بحرفٍ نفي يدخل الفعل والاسم ؛ وهو : (ما) ، و(لا) ،
و(إن) ^(١) ؛ لا بما يختص الفعل وهو : (لَنْ) ، و(لَمْ) ، و(لَمَّا) . كَأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَكُونَ مِمَّا
يُنْفَى بِهِ الْاسْمُ وَالْفِعْلُ ؛ إِذْ يُبْدَأُ بِكُلِّ مِنْهُمَا فِي جَوَابِ الْقِسْمِ . وَالْمُنْفِيُّ بِهَا فِيهِ كَالْمُنْفِيِّ بِهَا فِي
غَيْرِهِ ، إِلَّا أَنَّ الْجَوَابَ الْمَاضِي يَصِيرُ بِهَا مُسْتَقْبَلًا ، فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : [۞] الَّذِينَ
أَوْتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ (البقرة: ١٤٥) ، [i j k l m n o]
Z p (فاطر: ٤١) ^(٢) .

وجاء تصديره بـ(لن) ، و(لم) نادرًا ^(٣) ؛ كقول أبي طالب ^(٤) :

وَاللهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتَّى أَوْسَدَ ^(٥) فِي التُّرَابِ دَفِينًا

-
- (١) يُنْظَرُ : الكتاب (١٠٥/٣) ، والمقتضب (٣٣٣/٢) ، والأصول (٤٣٥/١) ، والجمل (ص ٧٠) ،
واللامات (ص ٧٥) ، والإيضاح العضدي (ص ٢٧٦) ، والمفصل (ص ٤٩٢) ، وشرح المقدمة الكافية
(٩٥٦/٣) ، وشرح الجمل (٥٢٦/١) ، وشرح التسهيل (٢٠٦/٣) .
- (٢) يُنْظَرُ : الكتاب (١٠٩/٣) ، وشرح التسهيل (٢٠٦/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٤٤/٢) .
- (٣) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٢٠٧/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٤٨/٢) .
- (٤) البيت من الكامل ، وهو لأبي طالب بن عبد المطلب في ديوانه (ص ٨٧) ، (ص ٩١) ، وشرحه : غاية
المطالب (ص ١٧٦) .
- و يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٢٠٧/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٤٩/٢) ، والجنى الداني (ص ٢٧٠) ، والمغني
(٥٠٨/٣) ، والهمع (٢٤٤/٤) ، والخزانة (٢٩٦/٣) ، وشرح أبيات المغني (١٥٨/٥) ، والدرر
(١١١/٢) .
- (٥) من (ن) . وفي الآخر : ((أوارى)) .

وكقول أعرابي - حين قيل : ألك بنون ؟ - : ((نَعَمْ ، وَخَالِقِهِمْ لَمْ تَقُمْ عَنْ مِثْلِهِمْ مُنْجِبَةً))^(١) .

وقد جُمَعَ اللامُ مع (مَا) النافية للضرورة^(٢) ، في قوله^(٣) :

لَعَمْرُكَ يَا سَلَمَى لَمَا كُنْتُ رَاجِئًا حَيَاةً ، وَلَكِنَّ الْعَوَائِدَ تُحْرِقُ

وإن كان فعليةً ؛ فإن كان مثبتةً وأولها ماضٍ وجب اقتران اللام ، أو (قد) به^(٤) ؛ كقوله^(٥) :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَأْمُوا فَمَا إِنِّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي

الفاجرُ : الكاذب^(٦) . والمعنى : نام الركبان فلم يتحدثوا ، ولم يصطلوا^(٧) .

(١) يُنْظَرُ : أمالي القالي (٥٢/١) ، وشرح التسهيل (٢٠٧/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٤٩/٢) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٢٠٦/٣) .

(٣) البيت من الطويل ، لم أقف له على نسبة .

يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٢٠٧/٣) ، والمساعد (٣١٥/٢) .

(٤) يُنْظَرُ : الكتاب (١٠٥/٣) ، والمقتضب (٣٣٥/٢) ، والأصول (٤٣٦/١) ، ومعاني الحروف (ص ٥٤) ،

والمقتصد (٨٦٥/١) ، واللباب (٣٧٨/١) ، والإيضاح في شرح المفصل (٣٢٥/٢) ، والتوطئة

(ص ٢٥٧) ، وشرح الجمل (٥٣٦/١) ، وشرح التسهيل (٢١٣/٣) .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٣٢) .

ويُنْظَرُ : الأصول (٢٤٢/١) ، ومعاني الحروف (ص ٥٤) ، والتبصرة والتذكرة (٤٥٢/١) ، والأزهية (ص ٥٢) ،

وشرح اللمع (٥٧٥/٢) ، والمقتصد (٨٦٥/٢) ، والمفصل (ص ٤٦٤) ، وشرحه (٢١/٩) ، وشرح

التسهيل (٢١٤/٣) ، والخزانة (٧٩/١٠) .

(٦) يُنْظَرُ : اللسان (ف ج ر ٤٥/٥) ، وتاج العروس (٣٠١/١٣) .

والأكثرُ اقترائهما معاً به ؛ كقوله تعالى : [u v w x Z y (يوسف: ٩١) ^(٢) .

فإن طَالَ الْقَسَمُ يَجُوزُ خُلُوهُ عَنْهُمَا ؛ كقوله تعالى : [! " # \$ % & ' () * + , - Z (البروج: ١-٤) ^(٣) .

وإن كان ممّا لا يتصرّف لا يقارنه إلّا اللّام ^(٤) ؛ كقوله ^(٥) :

لَعَمْرِي لِنَعْمَ الْفَتَى مَالِكٌ إِذَا الْحَرْبُ أَصْلَتْ لَظَاهَا رَجَالًا

وإن كَانَ مُضَارِعًا وَأُرِيدَ الْحَالُ يُصَدَّرُ / بِاللّامِ دُونَ نُونِ التوكيد ؛ لِأَنَّهَا
لِلإِسْتِقْبَالِ ^(٦) ؛ كقوله ^(٧) :

É =

(١) يُنْظَرُ : ديوان امرئ القيس (ص ٣٢) ، وشرح المفصل (٢١/٩) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٢١٤/٣) ، وشرح الرضي (١٢٠٢/٢) ، والبسيط في شرح الجمل (٩١٤/٢) .

(٣) يُنْظَرُ : المقتضب (٣٣٦/٢) ، والمقدمة الجزولية (ص ١٣٩) ، وشرحها (٨٦٧/٢) ، وشرح التسهيل

(٢١٣/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٤/٢) ، وشرح الرضي (١٢٠٦/٢) .

(٤) يُنْظَرُ : شرح الكافية الشافية (٨٤٠/٢) ، وشرح التسهيل (٢١٣/٣) ، وشرح الرضي (١٢٠٦/٢) .

(٥) البيت من المتقارب ، لم أقف له على نسبة .

يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٢١٣/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٤٠/٢) ، والخزانة (٣٤٥/١١) .

(٦) يُنْظَرُ : المقتصد (٨٦٥/٢) ، والنكت (٧٥٥/٢) ، والمباحث الكاملية (٥٨/٢) ، وشرح الجمل

(٥٢٧/١) ، وشرح التسهيل (٢٠٨/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٣٥/٢) ، وشرح الرضي

(١٢٠٥/٢) .

(٧) البيت من الطويل ، وهو للكُميت بن معروف الأسدي في شعره (شعراء مقلون) (١٦٩) .

Ā =

لَيْتُنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ

وإن أُريدَ به الاستقبالُ لزمَ اقترائُهما به ؛ كقوله تعالى : [وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ Z (الأنبياء: ٥٧) ^(١) .

والاقتصارُ على أحدهما نادرٌ ^(٢) ؛ كقوله ^(٣) :

فَلَا وَآبِي لَتَأْتِيَهَا جَمِيعًا وَلَوْ كَانَتْ بِهَا عَرَبٌ وَرُومٌ

وكقوله ^(٤) ^(٥) :

É =

وَيُنْظَرُ : معاني القرآن (١/٦٦ ، ٢/١٣١) ، وشرح التسهيل (٣/٢٠٨) ، وشرح الكافية الشافية (٢/٨٣٧) ، وشرح الرضي (٢/١٢٠٥) ، والمساعد (٢/٣١٦) ، وشرح الأشموني (٣/٣٩٧) ، والخزانة (١٠/٦٨) .

(١) يُنْظَرُ : الأصول (١/٤٣٦) ، والجمل (ص ٧٠) ، واللامات (ص ٧٠) ، واللباب (١/٣٧٨) ، والمباحث الكاملة (٢/٥٩) ، وشرح التسهيل (٣/٢٠٩) ، وشرح الرضي (٢/١٢٠٣) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح الجمل (١/٥٢٧ ، ٥٢٨) ، وشرح التسهيل (٣/٢٠٩) ، وشرح الكافية الشافية (٢/٨٥٣) ، وشرح الرضي (٢/١٢٠٤) .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لعبد الله بن رواحة في ديوانه (ص ١٤٩) . وروايته فيه :

* فَلَا وَآبِي مَابَ لَتَأْتِيَنَّهَا *

و يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٣/٢٠٩) ، وشرح الكافية الشافية (٢/٨٥٣) ، والمغني (٦/٤٩٧) ، والمساعد (٢/٣١٥) .

(٤) ((وكقوله)) سقطت من (س) .

(٥) البيت من الكامل ، وهو لعامر بن الطفيل في ديوانه (ص ٥٦) ، وروايته :

* فَرَعٌ وَإِنْ أَحَاهُمْ لَمْ يُقْصِدِ *

Ā =

وَقَتِيلُ مُرَّةٍ أَثَارَنَّ فَإِنَّهُ فِرْعُ، وَإِنَّ أَحَاكُمُ لَمْ يُثَارَ

يُقَالُ : أَثَارْتُ^(١) القَتِيلَ ؛ أَيِ : قَتَلْتُ قَاتِلَهُ^(٢) .

هذا إذا لَمْ يُقَرَّنْ به حرفُ تنفيسٍ ، ولم يُقَدِّمَ عليه معمولُهُ ؛ فَإِنْ وُجِدَ أَحَدُهُمَا تَعَيَّنَ

مقارنته اللامِ بِحَرْفِ التنفيسِ وبالمعمولِ المُقَدِّمِ ؛ كقوله تعالى : [V U T

Z W (الضحى: ٥) ، [! " # \$ % & ' Z (آل عمران: ١٥٨)^(٣) .

وكقوله^(٤) :

يَمِينًا لَيَوْمًا يَجْتَنِي الْمَرْءُ مَا جَنَتْ يَدَاهُ فَمَسْرُورٌ وَلَهْفَانٌ نَادِمٌ

وقد يؤكَّد بالنون المضارعُ المنفي بـ(لا) لِشَبْهِهِ بِالنَّهْيِ^(٥) ؛ كقوله^(٦) :

É =

و يُنْظَرُ : المفضليات (ص ٣٦٤) ، والأصمعيات (ص ٢١٦) ، ومعاني الحروف (ص ٥٥) ، وشرح الحماسة ،
للمرزوقي (٥٥٨/١) ، وأمالي ابن الشجري (١٤١/٢) ، وشرح المقدمة الجزولية (٨٦٥/٢) ،
والمباحث الكاملية (٥٩/٢) ، وضرائر الشعر (ص ١٥٧) ، وشرح التسهيل (٢١٠/٣) ، وشرح الرضي
(١٢٠٤/٢) ، والخزانة (٦٠/١٠) .

(١) من (س) . وفي الآخر : ((ثاءرت)) .

(٢) يُنْظَرُ : اللسان (ث أ ر ٩٧/٤) ، وتاج العروس (٣٠٣/١٠) .

(٣) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٢٠٨/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٣٥/٢) ، وشرح الرضي (١٢٠٢/٢) ،
والبسيط في شرح الجمل (٩١٩/٢) .

(٤) البيت من الطويل ، لم أقف له على نسبة .

يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٢٠٩/٣) .

(٥) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٢١٠/٣) .

(٦) البيت من البسيط ، لم أقف له على نسبة .

Ā =

تَاللَّهِ لَا يُحْمَدَنَّ الْمَرْءُ مَجْتَنِبًا فِعْلَ الْكِرَامِ وَإِنْ فَاقَ الْوَرَى حَسَبًا

فَرْع: يَكْتُرُ حذفُ الحرفِ النافي مِنَ المضارعِ ؛ لِعَدَمِ اللَّبْسِ ؛ كقوله تعالى : [تَأَلَّهْ
تَقْتَوُوا تَذَكَّرُ يُوسُفَ Z (يوسف: ٨٥) ^(١) .

وكقوله ^(٢) :

أَقْسَمْتُ أَنْسَاهَا وَأَتْرُكُ ذِكْرَهَا حَتَّى يُغَيَّبَ فِي الضَّرِيحِ عِظَامِي

إلا إذا كان مؤكِّداً بالنون فإنه لا يُحذفُ ؛ خَوْفُ أَنْ يُظَنَّ أَنَّ الجوابَ مُثَبَّتٌ ؛ كما مرَّ
من قوله ^(٣) :

* وَقَتِيلُ مَرَّةً أَثَارَنَ ... *

... البيت .

وإذا حُذِفَ القسم لا يُحذفُ الحرف النافي إلا إذا عُلِمَ بآلا يصحَّ المعنى بدون تقدير
النَّفْيِ ^(٤) ؛ كقوله ^(١) :

É =

يُنظَرُ : شرح التسهيل (٢١٠/٣) ، والمساعد (٣١٨/٢) ، وشرح الأشموني (٣٩٦/٣) .

(١) يُنظَرُ : الأصول (٤٠١/١ ، ٤٣٥) ، والجمل (٧٠) ، والإيضاح العضدي (٢٧٧) ، وشرح المفصل

(٩٧/٩) ، وشرح التسهيل (٢١٠/٣) ، وشرح الرضي (١٢٠٩/٢) ، والبسيط في شرح الجمل

(٩٢٠/٢) .

(٢) البيت من الكامل ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (٢٩/١) .

و يُنظَرُ : شرح التسهيل (٢١١/٣) .

(٣) يُنظَرُ : شرح التسهيل (٢١١/٣) .

(٤) يُنظَرُ : شرح التسهيل (٢١١/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٤٧/٢) .

وَقَوِّلي إِذَا مَا أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِمْ : تُلَاقُونَهُ حَتَّى يَوُوبَ الْمُنْخَلُّ

تقديره : والله لا تُلَاقُونَهُ ؛ إذ المعنى لا يَصِحُّ إلا به ؛ فَعِلِمَ أَنَّ حَرَفَ النَّفْيِ إِنَّمَا يُحذفُ مِنْ المضارعِ إِذَا كَانَ جوابَ القسمِ ، ولم يُوَكَّدْ بالتَّوْنِ^(٢) .

وقد يُحذفُ من الماضي عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ^(٣) ؛ كقوله^(٤) :

فَإِنْ شِئْتَ أَلَيْتُ بَيْنَ الْمَقَا مِ وَالرُّكْنِ وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ

نَسِيتُكَ مَا دَامَ عَقْلِي مَعِي أَمَدٌ بِهِ أَمَدَ السَّرْمَدِ

أراد : لا نسييتك ؛ إذ المعنى لا يَصِحُّ بدونه^(٥) .

وإنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ نَفْيٌ كَانَ حَذْفُهُ أَسهَلُ^(٦) ؛ كقوله^(١) :

É =

(١) البيت من الطويل ، وهو للنمر بن تَوَلَّبِ العُكْلِيِّ في ديوانه : (ص ٩٩) ، ورواية الديوان :

* وَقَوِّلي إِذَا مَا غَابَ يَوْمًا بَعِيرُهُمْ *

و يُنظَرُ : جَهْرَةُ أَشعار العرب (ص ٤٢٢) ، وشرح التسهيل (٢١١/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٤٨/٢) ، والمغني (٤٧٧/٦) ، والمساعد (٣١٨/٢) ، وشرح أبيات المغني (٣٣٧/٧) .

(٢) يُنظَرُ : الكتاب (١٠٥/٣) ، والإيضاح العضدي (ص ٢٧٧) ، والإيضاح في شرح المفصل (٣٢٦/٢) ، والمباحث الكاملية (٦١/٢) ، وشرح التسهيل (٢١١/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٤٨/٢) .

(٣) يُنظَرُ : شرح التسهيل (٢١١/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٤٥/٢) .

(٤) البيتان من المتقارب ، وهما لأمية بن أبي عائذ الهذلي في شرح ديوان الهذليين (٤٩٣/٢) .

و يُنظَرُ : شرح التسهيل (٢١١/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٤٦/٢) ، والمساعد (٣١٩/٢) ، والجمع (٢٥٠/٢) ، والخزانة (٩٤/١٠) ، والدرر (١٢١/٢) .

(٥) يُنظَرُ : شرح التسهيل (٢١٢/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٤٦/٢) .

(٦) يُنظَرُ : شرح التسهيل (٢١٢/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٥١/٢) .

فَلَا وَاللَّهِ نَادَى الْحَيُّ صَيِّفِي هُدُوءًا بِالسَّاءَةِ وَالْعِلَاطِ

أَرَادَ : لَا نَادَى ^(٢) .

وَشَدَّ حَذْفُهُ عَنِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ ^(٣) ؛ كَقَوْلِهِ ^(٤) :

فَوَاللَّهِ مَا نَلْتُمُ وَمَا نَيْلَ مِنْكُمْ بِمُعْتَدِلٍ وَفِي وَلَا مُتَقَارِبٍ

أَرَادَ : مَا مَا نَلْتُمُ . فَحُذِفَ ؛ لظهوره ، ولدلالة الباء الزائدة في الخير عليه ^(٥) . ويمتنع أن يُقال : إن المحذوف (ما) الموصولة والباقية النافية ؛ لأن الموصولة لا تُحذف - خلافاً للكوفيين - ^(٦) .

وَجَازَ وَكَثُرَ حَذْفُهُ مِنَ الْفِعْلِيَّةِ ، وَشَدَّ مِنَ الْأَسْمِيَّةِ ؛ لِأَنَّ أَصْلَ النَّفْيِ لِلْفِعْلِ وَفِيهِ

É =

(١) البيت من الوافر ، وهو للمتنخل الهذلي في ديوان الهذليين (٢١/٢) ، وشرحه (١٢٦٩/٣) .

وَيُنْظَرُ : شرح التسهيل (٢١٢/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٥٢/٢) ، والمغني (٤٧٦/٦) ، والمساعد (٣١٩/٢) ، والهمع (٢٥٦/٤) ، وشرح أبيات المغني (٣٣٥/٧) ، والدرر (١٢٦/٢) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٢١٢/٣) .

(٣) يُنْظَرُ : شرح الكافية الشافية (٨٤٦/٢) .

(٤) البيت من الطويل ، ينسب لحسان بن ثابت ، ولعبد الله بن رواحة - رضي الله عنهما - ، ولم أجده في ديوانيهما .

يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٢٣٥/١ ، ٢١٢/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٤٦/٢) ، والمغني (٤٧٩/٦) ، والمساعد (٣٢٠/٢) ، والهمع (٢٤٩/٤) ، والحزانة (٩٤/١٠) ، وشرح أبيات المغني (٣٤٦/٧) ، والدرر (١٢٠/٢) .

(٥) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٢١٢/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٤٧/٢) .

(٦) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٢١٢/٣) .

أَكْثَرُ، فَيُعْلَمُ ؛ وَلِذَا حُذِفَ مِنْهُ فِي غَيْرِ الْقَسَمِ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : [Z S R Q P O]
(النساء: ١٧٦) .

وَقَالَ الْعَنْبَرِيُّ^(١) : ((لَا يُحْذَفُ غَيْرَ (لَا)))^(٢) ؛ لِأَنَّ (لَمْ) أَوْ (لَنْ) لَوْ حُذِفَ لَا يَجُوزُ بَقَاءُ عَمَلِهَا ؛ لِضَعْفِهَا . وَلَا إِبْطَالُهُ ؛ لِاجْتِمَاعِ التَّغْيِيرِ^(٣) .

وَكَذَا يَمْتَنَعُ حَذْفُ (مَا) مِنَ الْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ ، وَكَذَا يَمْتَنَعُ مِنَ الْفِعْلِيَّةِ طَرْدًا لِلْبَابِ^(٤) .

قُلْتُ : هَذَا فِي غَيْرِ الْقَسَمِ ؛ كَقَوْلِهِ :

* مَا نِلْتُمْ .. *

...البيت .

قَالَ الْمَالِكِيُّ : ((قَدْ يَقَعُ الْقَسَمُ جَوَابَ قَسَمٍ آخَرَ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : [3 2 1]

4 5 Z (التوبة: ١٠٧) . وَمَعْنَاهُ وَتَقْدِيرُهُ : وَاللَّهُ لِيَحْلِفَنَّ الْمُنَافِقُونَ : [3 2 1]

4 5 Z))^(٥) ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى [3 2 Z] جَوَابُ : (لِيَحْلِفَنَّ) ، وَهُوَ جَوَابُ : (وَاللَّهُ) .

(١) هكذا في جميع النسخ ، وصوابه (الصيمري) .

(٢) التبصرة والتذكرة (٤٥٤/١) ، ويُنظر : المباحث الكاملية (٦١/٢) ، والبسيط في شرح الجمل (٩٢٠/٢) .

(٣) المباحث الكاملية (٦١/٢) .

(٤) المصدر السابق .

(٥) شرح التسهيل (٢١٣/٣) .

و إذا أُجِيبَ بمضارعٍ ماضي المعنى يُصَدَّرُ بما يُصَدَّرُ به ما هو ماضٍ لفظاً^(١) ؛
كقوله^(٢) :

لَئِنْ أَمْسَتْ رُبُوعُهُمْ يَبَابًا لَقَدْ تَدْعُو الْوُفُودُ لَهَا وَفُودًا

وإذا قُدِّمَ معمولُ الماضي المُجَابُ به قُرِنَ باللام خاصّةً^(٣) ؛ كقوله^(٤) :

لَعَمْرِي لَقَدْ مَّا عَصَنِي الْجُوعُ عَصَةً فَالَيْتُ أَلَّا أَمْنَعَ الدَّهْرَ جَائِعًا

وَجُوزَ أَنْ يَتَقَدَّمَ ظَرْفٌ أَوْ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ تَعَلَّقًا بِجَوَابِ الْقَسَمِ عَلَيْهِ ، وعلى الحرف
المصدر به ؛ لِتَوَشُّعِهِمَا ، ولأنَّهما كالمطروح حينئذٍ ؛ كقوله تعالى : [عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحَنَّ
نَادِمِينَ Z (المؤمنون: ٤٠)]^(٥) . لا مفعولٌ به تعلق به ؛ فيمتنعُ : والله زيدا لأضربَنَّ^(٦) .

قَالَ الْحَاجِبِيُّ : ((إِنَّمَا لَزِمَ مَعَ اللَّامِ فِي الْفِعْلِ النَّوْنُ ، أَوْ (قَدْ) ، وَاكْتَفِيَ بِهَا فِي الْاسْمِ ؛

(١) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٢١٤/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٤١/٢) .

(٢) البيت من الوافر ، لم أقف له على نسبة .

يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٢١٥/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٤٢/٢) ، والمساعد (٣٢٣/٢) ، وشفاء العليل
(٦٩٦/٢) ، والهمع (٢٤٨/٤) ، والخزانة (٧٦/١٠) ، والدرر (١١٧/٢) .

(٣) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٢١٥/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٤٠/٢) .

(٤) البيت من الطويل ، ينسب لأَم حاتم الطائي .

يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٢١٥/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٤١/٢) ، والمساعد (٣٢٣/٢) ، وشفاء العليل
(٦٩٦/٢) ، والخزانة (٧٧/١٠) .

(٥) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٢١٨/٣) .

(٦) يُنْظَرُ : المصدر السابق (٢١٩/٣) .

لِأَنَّهَا أَصْلِيَّةٌ فِي الْأِسْمِ^(١) لَا فِي الْفِعْلِ ، فَكُتِفِي بِهَا فِي الْأِسْمِ وَقَوِيَتْ بِغَيْرِهَا فِي الْفِعْلِ^(٢) . وكذا قال : ((جَعَلَ النَّحْوِيُّونَ الْبَاءَ فِي الْقَسَمِ الْاسْتِعْطَافِيَّ فِي مِثْلِ : بِاللَّهِ أَخْبِرْنِي مُتَعَلِّقَةً بِ(أُقْسِمُ) عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِعْطَافِ ، وَلَوْ قَالُوا : إِنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِ(اسْتَعْطَفْتُ) ، وَأَنَّهَا لِلْاسْتِعَانَةِ وَتَعَلَّقُهَا بِفِعْلِ الطَّلَبِ الْمَذْكُورِ بَعْدَهَا ؛ كَقَوْلِهِمْ : بِتَوْفِيقِ اللَّهِ حَاجَجْتُ . = كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَطْلُبُ مِنْكَ الْخَبَرَ مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ فِي إِخْبَارِكَ . وَلِذَا لَا يَجَابُ بِمَا يَجَابُ بِهِ الْأَقْسَامُ = / لَكَانَ جَيِّدًا))^(٣) .

قُلْتُ : سُمِّيَ قَسَمًا وَفِيهِ مَعْنَى الْقَسَمِ ؛ وَلِذَا جَاز : أَقْسَمْتَ عَلَيْكَ بِاللَّهِ أَخْبِرْنِي . فَلَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بِهِ .

قال : (وَيُحَذَفُ جَوَابُهُ)^(٤) .

أقول : قَالَ النُّحَاةُ : جَوَابُ الْقَسَمِ الْجُمْلَةُ التَّالِيَةُ لَهُ الْمُؤَكَّدَةُ بِهِ ؛ فَيَتَحَلَّى بِاللَّامِ أَوْ بِنَحْوِهَا ، إِلَّا الْجُمْلَةَ الْمُتَوَسِّطَةَ بَيْنَ جَزْئِيهَا الْقَسَمِ ، وَلَا الْمُتَقَدِّمَةَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَتْ فِي مَعْنَى الْجَوَابِ ؛ لِأَنَّ جَوَابَهُ يَتَأَخَّرُ عَنْهُ كَجَوَابِ الشَّرْطِ عَنْهُ ، وَيُحَذَفُ الْجَوَابُ عِنْدَ وَجُودِهِمَا ؛ لِدَلَالَتِهِمَا عَلَيْهِ ، نَحْوُ : زَيْدٌ - وَاللَّهُ - قَائِمٌ ، وَضُرِبَ - وَاللَّهُ - زَيْدٌ . وَزَيْدٌ قَائِمٌ - وَاللَّهُ - . وَضُرِبَ زَيْدٌ - وَاللَّهُ - . وَالتَّقْدِيرُ : زَيْدٌ - وَاللَّهُ - قَائِمٌ : لَزَيْدٌ قَائِمٌ . وَكَذَا قَدَّرَ فِي بَقِيَةِ الْأَمْثَلَةِ . فَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَعَادِ لِدَلَالَةِ الْمُتَقَدِّمِ عَلَيْهِ^(٥) .

(١) ((لأنها أصلية في الاسم)) سقط من (س) .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (٣٢٥/٢) .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (٣٢٨/٢) .

(٤) الكافية في النحو (ص ٢١٨) .

(٥) يُنْظَرُ : شرح المقدمة الكافية (٩٥٦/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٣٢٥/٢) ، وشرح المقدمة الجزولية

(٨٥٥/٢) ، والمباحث الكاملية (٥١/٢) ، وشرح الجمل (٥٣٠/١) .

وأنا أقول : مَنْ قَالَ بَأَنَّ الجملةَ المتقدِّمةَ على الشرطِ في نحو : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ . وَتُكْرِمُنِي إِنْ أَكْرَمَكَ = جوابُ الشرطِ ؛ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَقُولَ هُنَا : الجملةُ المتقدمةُ أو المتوسطةُ بين جزئيهما القسم - جوابه ؛ لِأَنَّ المقصودَ مِنَ المتقدِّمةِ على الشرطِ خبرٌ تَعَلَّقَ بِهِ لَا خَبَرٌ مُتَأَخِّرَةٌ عَنْهُ ؛ لَا أَخْبَارٌ مُطْلَقَةٌ . كَمَا أَنَّ المقصودَ مِنَ المتقدِّمةِ على الشرطِ خبرٌ تَعَلَّقَ بِهِ لَا خَبَرٌ مُطْلَقٌ ؛ وَإِلَّا لَوَقَعَ الطَّلَاقُ إِذَا قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ ، وَإِنْ لَمْ تَدْخُلِهَا .

فَأَقُولُ : قَالَ بَعْضُ : الجملةُ المتقدِّمةُ على الشرطِ جوابه ، وَإِلَّا لَكَانَ خَبَرًا مُطْلَقًا لَا مَعْلَقًا عَلَى الشرطِ . فَوَجِبَ أَنْ يَقَعَ طَلَاقُهُ مُطْلَقًا إِذَا تَكَلَّمَ بِ(أَنْتِ) طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ . لَكِنْ لَا يَقَعُ إِلَّا إِذَا دَخَلَتْهَا بِالْإِجْمَاعِ ؛ فَيَكُونُ جَوَابَهُ . إِذَا لَا مَعْنَى لْجَوَابِهِ إِلَّا ذَلِكَ ^(١) .

توضيحه : مَنْ بَدَأَ بِخَبَرٍ مُطْلَقٍ ؛ كَأَنَّ قَالَ : جِئْتُكَ . ثُمَّ بَدَأَ لَهُ قَبْلَ تَمَامِهِ إِلَّا يَجِيئُهُ إِلَّا بِسَبَبٍ ، فَيَقُولُ : إِنْ جِئْتَنِي = يُخْرِجُ عَنْ إِطْلَاقِهِ ، وَتَقْيِدُ بِالْشَّرْطِ ، وَهُوَ حَقِيقَةُ الْجَوَابِ .

قَالَ الْحَاجِبِيُّ : ((هَذَا قَوِيٌّ ، إِلَّا أَنَّ الْأَحْكَامَ اللَّفْظِيَّةَ تَعَارَضُهَا ؛ وَهِيَ : عَدَمُ لِحُوقِ الْفَاءِ بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، وَعَدَمُ انْجِزَامِ الْمِضَارِعِ الْمُقَدَّمِ - كَمَا مَرَّ مِثَالُهَا - ، وَامْتِنَاعُ : أَضْرَبُ غُلَامُهُ إِنْ تَضَرَّبَ زَيْدًا ؛ لِأَنَّهُ إِضْمَارٌ قَبْلَ الذِّكْرِ ، وَلَوْ كَانَ الْمُتَقَدِّمَةُ جَزَاءً لَانْعَكَسَ الْأُمُورُ)) ^(٢) .

ثُمَّ رَامَ الْجَمْعَ ، فَقَالَ : ((الْخَبَرُ الْمُتَقَدِّمُ مَعْلَقٌ عَلَى الشَّرْطِ الْمُؤَخَّرِ ؛ فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ فِي : (أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتِهَا) بِدُونِ دُخُولِهَا . وَلَيْسَ جَوَابًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْتَ فِيهِ (فَاءٌ) ، وَلَمْ يُجْزَمْ مِضَارِعٌ لَوْ وَقَعَ ثَمَّةً ؛ بَلِ الْجَوَابُ مُقَدَّرٌ . وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ : أَنَّ قَائِلَ : (أَنْتِ طَالِقٌ) لَوْ خَطَرَ

(١) يُنْظَرُ : الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (٢/٢٥٥ ، ٢٥٦) ، وَيَنْظُرُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ (٩/٧) .

(٢) الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (٢/٢٥٦ ، ٢٥٧) .

ببالة قبل تمامه أن يعلِّقه بشرطٍ صحَّ تعليقه به ، وإن لم يخطر الشرط وتعليقه به ببالة حين ابتداء بكلمة به . والسَّر فيه : أنه لا يُحكَّم على الكلام بالخبرية ، وبمضمونات الجُمْل إلا بعد تمامه ؛ لأنَّه لم يوجد في أحد أجزائه . فإذا لم يتمَّ صحَّ تعليقه كسائر أحكام الجُمْل - وقد مرَّ نظيره في الاستثناء عند الاختلاف في حقيقته - ، ولا يصيرُ بتعليقه بالشرط جواب الشرط ؛ لما مرَّ من الإعدام^(١) ، ولأنَّه يجب أن يخطر الشرط^(٢) ببالٍ من يتلفَّظ بالجواب قبل تلفُّظه به ؛ لأنَّ الجواب بمثابة جزء الجملة كالمفعول ، وإنَّك إذا نصبتَ (زيداً) وجبَ عليك قبله القصدُ إلى ما نصَّبه بعده^(٣) .

ثمَّ قال : ((فإن قيل : حُكِّم المفرد كحُكْم النَّسْب ؛ ولذا إذا قال قائل : (قائم) قاصداً به الإخبار عن (بكر) ثم بدا له وقصد الإخبار عن (زيد) = صحَّ أن يقول : (زيد) ، ويُفهم منه الإخبار عن (زيد) . قلتُ : هذا تحيُّلٌ^(٤) ؛ لأنَّ السَّامِعَ إنَّما لم يحكم بفساده ؛ لعدم علمه بغلطِ القائل ؛ فظَهَرَ الفرقُ))^(٥) . تمَّ كلامه .

وقُلتُ عليه : للقائل بأنَّ المقَدَّم جزاءٌ أن يقول : الحكمُ المعنوي هو المعتبر إذا خالفهُ اللَّفْظِيُّ ؛ ولذا ارتكب الإضمارُ في قوله : [Z k j (يوسف: ٨٢) . والجزاءُ ما علَّقَ بالشرط ؛ سواء قُصد به تعليقه بالشرط قبل التلفُّظ به أو قبل تمامه . وجَوَّازُ الإعدام الثلاثة

(١) في (س) : ((الإعلام)) .

(٢) ((وتعليقه به ... يخطر الشرط)) سقط من (ط) ؛ لانتقال النظر .

(٣) الإيضاح في شرح المفصَّل (٢/٢٥٦، ٢٥٧) ، وينظر : شرح المفصَّل (٩/٩٣) .

(٤) من (س) . وفي الآخر : ((تحيل)) .

(٥) يُنظر : الإيضاح في شرح المفصَّل (٢/٢٥٧، ٢٥٨) .

ليس لأنَّ المقدم ليس جزاءً ؛ بل لتعذر الجزم ودخول الفاء في الجزاء المقدم ؛ إذ أداة^(١) الشرط لضعفها لا تعمل فيما تقدّمها^(٢) ، والابتداء ليس موضع فاء التعقيب ؛ مع أن أبا زيد القائل بأنَّ المقدم جوابٌ = جَوَزَ دخول الفاء فيه ، مستدلًّا بقوله^(٣) :

فَلَمْ أَرْقِهْ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا فَإِنْ يَمُتْ فَطَعْنَةُ لَا نِكْسٍ وَلَا بِمُعَمَّرٍ

المُعَمَّرُ بمعنى : العَمَرُ^(٤) .

ولأنَّه إنما يتقدم الجزاء غالبًا إذا طرأ قصدُ المتكلم إلى تعليق الخبر المقدم بشرطٍ يليه ؛ فلا يمكنه إدخال الفاء وجزؤه .

ولا يلزم من عَدَمِهما فيه ألا يكون جزاءً ؛ فإن الجزاء المؤخر قد يخلو عنهما - كما مرَّ .
وإذا كان : (أَضْرَبَ / غَلَامَهُ إِنْ يَضْرِبُ زَيْدًا)^(٥) ممتنعًا لذاته لا تعلقٌ لشيءٍ ؛ لأنَّ الفاسد لا اعتبار له ، ولا يصيرُ جائزًا بطرياقِ القصدِ إلى تعليقه بما بعده ، ولا يلزم من جواز : (ضَرَبَ غَلَامَهُ زَيْدٌ) جواز : (أَضْرَبَ غَلَامَهُ إِنْ يَضْرِبُ زَيْدًا) ؛ لأنَّه في الصورة جملتان = فهو نحو :

(١) ((ما علق بالشرط ... إذ أداة)) سقط من (ط) .

(٢) في (ن) : ((قبلها)) .

(٣) البيت من الطويل ، ينسب لزهير بن مسعود .

يُنْظَرُ : النوادر (ص ٢٨٣) ، والخصائص (٣٨٨/٢) ، والإنصاف (٦٢٦/٢) ، وشرح الكافية الشافية (١٦١١/٣) ، واللسان (١٥٤/٦) .

ورواية النوادر :

* فَطَعْنَةُ لَا غُسٍّ وَلَا بِمُعَمَّرٍ *

(٤) وهو الجاهل الغرُّ الذي لم يجرب الأمور . يُنْظَرُ : اللسان (عمر ٢٩/٥) ، وتاج العروس (٢٥٦/١٣) .

(٥) ((إن يضرب زيدًا)) سقط من (ن ، ط) .

صَرَّبْتُهُ وَصَرَّبَنِي زَيْدٌ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنِ الْمَقْدَمُ جِزَاءً يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْجِزَاءُ مَحذُوفًا مِنْ غَيْرِ
 ضَرُورَةٍ^(١) ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَخْطُرْ بِبَالٍ أَحَدٍ جِزَاءً مَحذُوفٌ فِي نَحْوِ : أَنْتَ مُكْرَمٌ إِنْ أَكْرَمْتَنِي . وَلَا
 بُعْدَ فِي كَوْنِ الْمَقْدَمِ جِزَاءً إِذَا قَصَدَ جِزَائِيَّتُهُ بَعْدَ التَّلْفُظِ بِهِ وَقَبْلَ إِتْمَامِهِ ، وَيَكُونُ كَخَبَرِ الْمَبْتَدَأِ
 الْمَقْدَمِ وَنَحْوِهِ .

وَإِذَا صَحَّ فِي الْبَيْعِ -تَقَدُّمُ- : (اشْتَرَيْتُ) عَلَى (بِعْتُ) مَعَ أَنَّهُ جَوَابٌ وَقَبُولٌ لَهُ^(٢) لَفْظًا
 وَمَعْنَى ، وَقَصَدَ بِهِ الْجَوَابِيَّةَ^(٣) قَبْلَ التَّلْفُظِ بِهِ -فَمَا نَحْنُ فِيهِ أَجْدَرُ . نَعَمْ ، إِنْ أَرَادَ الْقَائِلُ بِأَنَّ
 الْمَقْدَمَ لَيْسَ جِزَاءً ، امْتِنَاعُ انْجِزَامِهِ وَدُخُولِ الْفَاءِ فِيهِ وَالْإِضْمَارُ فَهُوَ مُسَلَّمٌ . وَإِذَا كَانَ
 الْإِسْتِنَاءُ -مَعَ أَنَّهُ مَدْلُولٌ مُفْرَدٌ - جُعِلَ مِنْ مَضْمُونَاتِ^(٤) الْجُمْلِ فَالْجِزَائِيَّةُ أَوْلَى .

فَإِنْ قِيلَ : الشَّرْطُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ ؛ لِأَنَّهُ إِنْشَاءٌ كَالِاسْتِفْهَامِ ؛ وَلِذَا يَمْتَنَعُ : زَيْدًا إِنْ
 يَضْرِبُ أَضْرِبَهُ . وَجِزَاؤُهُ كَعَجْزِهِ ، وَهُمَا كَكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ؛ وَلِذَا يَمْتَنَعُ : إِنْ يَقُمُ زَيْدًا أَضْرِبَ .
 فَيَمْتَنَعُ تَقَدُّمُ جِزَائِهِ عَلَيْهِ^(٥) .

قُلْتُ : لَا شَكَّ أَنَّ لَأَدَاةَ الشَّرْطِ صَدْرَ الْكَلَامِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الشَّرْطِ ، فَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا
 مَعْمُولُهُ . وَكَذَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى جِزَاءٍ عَمَلٍ فِي لَفْظِهِ أَوْ مُحَلِّهِ تَصَدَّرَ كُلُّ عَامِلٍ ضَعِيفٍ عَلَى مَعْمُولِهِ
 ؛ فَلَا يَتَقَدَّمُ ذَلِكَ الْجَوَابُ عَلَيْهِ . وَأَمَّا^(٦) الْجِزَاءُ الَّذِي لَا عَمَلَ لَهَا فِيهِ أَصْلًا فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَقَعَ

(١) ((من غير ضرورة)) سقط من (ن) .

(٢) في (ن) : ((وقوله)) .

(٣) في (ن) : ((الجزائية)) .

(٤) في (ط) : ((مضمومات)) .

(٥) يُنْظَرُ : الْإِنْصَافُ (٢/٦٢٧) .

(٦) في (ن) : ((أَمَّا)) .

مقدمًا عليها غير معمول لها ؛ لِأَنَّ عملها ليس ذاتيًا لها حتى لا يتخلّف عنها ، وإنّما يمتنع أن يعمل العامل في أحد معموليه دون الآخر إذا كان تعلّقه بهما من جهة واحدة ، وإلا فلا . ولذا يمتنع : زيدٌ قائمًا ظننتُ . ويصحّ : زيدٌ قائمٌ ظننته ، وإنّما يمتنع : إنَّ يَقُمَ زيدًا يَضْرِبُ . لا ؛ لِأَنَّ المجموعَ ككلمةٍ واحدةٍ . فلا يتقدم آخرها على وسطها ؛ لجواز : إنَّ زيدًا لَطَعَمَكَ أَكَلٌ ؛ بَلْ^(١) لِأَنَّ فاءَ الجزاءِ مقدَّرٌ حُكْمًا في أوّلِ (تضربُ) ؛ فلا يتقدّم عليه معمولُهُ . وإذا جازَ : قائمٌ زيدٌ بَلْ بَكَرٌ . فأولى أن يجوزَ : قائمٌ زيدٌ . وإنَّ عَلِمَ السَّامِعُ أنَّ المتكلمَ بدأ بـ(قائم) ليُخبرَ عَنْ (بكر) ، ثم بدّاه وأخبر به عَنْ (زيد) .

خاتمة : إذا دُكِرَ بعدَ القسمِ ما يصلُحُ أن يكونَ جوابه ، وأن يكونَ تتمّةً لما قبله = جاز كل واحدٍ منهما فيه ، نحو : زيدٌ - والله - أبوه قائمٌ . و : إنَّ أباه قائمٌ .

قَالَ الْمَالِكِيُّ : ((يَكْثُرُ الاستغناءُ عن القسمِ بجوابه إذا قارَنَهُ (لقد) ، أو (لئن) ، أو نونُ تأكيد ، أو اللامُ المفتوحةُ . وقد يُستغنى عن الجواب بمعموله ؛ كقوله تعالى : [يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ Z النازعات : ٦ . تقديره : لَتُبْعَثَنَّ يَوْمَ تَرْجُفُ . وَكَثُرَ الاستغناءُ عَنْ جوابِهِ إذا قُرِنَ بأحدِ حروفِ الإجابةِ ؛ مِنْ (بلى) ، و (لا) ، وغيرهما . وقد يُستغنى بأحدِ حروفِ الإجابةِ عنه أيضًا ؛ كقوله^(٢) :

قَالُوا قَهْرَتْ فَقُلْتُ : جَيْرٌ لِيَعْلَمَنْ عَمَّا قَلِيلٍ أَئِنَّا لَمَقْهُوْرٌ

(١) ((بل)) سقطت من (س) .

(٢) البيت من الكامل ، لم أقف له على نسبة .

يُنظَرُ : شرح التسهيل (٢٢٠/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٨٨٢/٢) ، والارتشاف (١٧٩٠/٤) ، والمساعد (٣٢٨/٢) ، وشفاء العليل (٦٩٩/٢) ، والهمع (٢٥٧/٤) ، والدرر (١٢٦/٢) .

إِلَّا (إِي) فَإِنَّهَا لَا تُسْتَعْمَلُ بِدُونِ الْقَسَمِ^(١).

(١) شرح التسهيل (٢١٩/٣ ، ٢٢٠) ، وَيُنْتَظَرُ : شرح الكافية الشافية (٨٦٧/٢) ، وشرح الرضي (١٢١٤/٢).

[عن]

قال: (وعن للمجاورة)^(١).

أقول: (عن) للمجاورة والبعد؛ يعني: هي تدل على مجاوزة مدخولها عما قبلها، نحو: رَمِيَتْ عن القوس^(٢). فَإِنَّكَ فَصَلْتَ السَّهْمَ وَبَعَدْتَهُ عَنْكَ^(٣). ومنه قولهم: أَطْعَمُهُ عَنِ الْجُوعِ، وَكَسَاهُ عَنِ الْعُرْيِ^(٤). قَالَ الْحَاجِبِيُّ: ((أَيُّ: جَعَلَهُمَا مُتَجَاوِزَيْنِ عَنْهُ))^(٥). ولذا عُدِّيَ بها: صَدَّ، وَأَعْرَضَ، وَعَدَلَ، وَنَمَى، وَنَأَى، وَرَحَلَ، وَاسْتَعْنَى، وَغَفَلَ، وَسَلَا. وكذا: رَغِبَ، وَمَالَ، ونحوهما؛ إِذَا قُصِدَ بِهَا تَرْكُ الْمُتَعَلِّقِ بِهِ، نحو: رَغِبْتُ عَنِ اللَّهِو، وَمِلْتُ عَنْهُ. وقيل: رَوِيْتُ عَنْ فُلَانٍ، وَأَنْبَأْتُكَ عَنْهُ. كَأَنَّ الْمُرُويَّ وَالْمُنْبَأَّ بِهِ مُجَاوِزَانِ لِمَنْ أَخَذَا عَنْهُ^(٦). وقولهم: أَخَذْتُ الْعِلْمَ مِنْ فُلَانٍ. نظرًا إلى أَنَّ الْمَرَادَ: انْتَقَلَ إِلَيْهِ مِنْ مَحَلِّهِ^(٧).

(١) الكافية في النحو (٢١٩).

(٢) يُنْظَرُ: الإيضاح العضدي (٢٧٢)، ومعاني الحروف (٩٥)، وعلل النحو (٢٠٦)، والمقتصد (٨٤٧/٢)، والمباحث الكاملية (٢٦/٢)، ورصف المباني (٣٦٧).

(٣) يُنْظَرُ: المفصل (٤٠٢)، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٢٩/٢)، والجنى الداني (٢٤٥).

(٤) من (ط)، وفي الآخر: (من).

(٥) يُنْظَرُ: المفصل (٤٠٢)، وشرح المقدمة الكافية (٩٥٧/٣)، والمباحث الكاملية (٢٦/٢)، وشرح الرضي (٢٦/٢)، والبسيط في شرح الكافية (٥٤٧/٢).

(٦) شرح المقدمة الكافية (٩٥٧/٣)، ويُنْظَرُ: المباحث الكاملية (٢٦/٢)، والبسيط في شرح الكافية (٥٤٧/٢).

(٧) يُنْظَرُ: شرح التسهيل (١٥٨/٣)، والجنى الداني (٢٤٥).

(٨) يُنْظَرُ: شرح الكافية لابن جمعة (٦٢٩/٢).

ولا اشتراك (من) ، و (عن) في معنى المجاوزة تعدى بهما بعض الأفعال ، نحو :
كسوته من عري ، وعن عري . وتقبلت منه ، وعنه . ومنع عنه ، ومنه^(١) .

وقولهم : جلست عن يمينه = مؤول ب : جلست متجاوزاً عن موضع بدنه^(٢) ،
وجوانبه إلى حبال يمينه^(٣) .

وقوله تعالى : [] ^ _ ` a Z (النور: ٦٣) بأن المراد : يفعلون
المخالفة متجاوزين عن أمره^(٤) .

وجاءت للبدل ؛ كقوله تعالى : [وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْرَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ Z (البقرة: ٤٨) .
وقضى عنه دينه . أي : بدل قضائه^(٥) .
وللاستعلاء^(٦) ؛ [كقوله^(٧)(٨)]

(١) يُنظر : شرح التسهيل (١٥٨/٣) .

(٢) في (ن ، س) : "يديه" ، وهو تصحيف .

(٣) يُنظر : المفصل (٤٠٢) ، وإيضاحه (١٥٦/٢) ، والمغني (٤٠٦/٢) .

(٤) يُنظر : المفصل (٤٠٢) .

(٥) يُنظر : شرح التسهيل (١٥٩/٣) ، والجنى الداني (٢٤٥) ، والمغني (٣٩٤/٢) .

(٦) يُنظر : شرح الكافية الشافية (٨٠٩/٢) ، وشرح التسهيل (١٥٩/٣) ، ورصف المباني (٣٦٨) ، والجنى
الداني (٢٤٦) .

(٧) تكملة من (ن ، س) .

(٨) البيت من البسيط ، وهو لذي الإصبع العدواني في ديوانه : (٨٩) ، وينسب لكعب الغنوي في الأزهية (٩٧) ،
(٢٧٩) .

ويُنظر : المفضليات (١٦٠) ، وحروف المعاني (٧٩) ، والأمال (٩٣/١) ، وكتاب الشعر (٤١) ، ومعاني

لَا إِبْنَ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

أي : علي^(١) . يعني : لَمْ يَعْزُ حَسَبُكَ عَلَى حَسَبِي^(٢) ، وَلَا أَنْتَ مَلَكَتَ أَمْرِي فَتَسُوْسُنِي^(٣) . وخزاهُ أي : ساسَهُ ، وقَهَرَهُ^(٤) .

ومنه قولهم : بَخِلَ عَنْهُ . أصله : بَخِلَ عَلَيْهِ . لِأَنَّ مَا يُسْأَلُ فَيُبْخَلُ بِهِ يُحْمَلُ السَّائِلَ ثِقَلُ الْحَيَةِ مُضَافًا إِلَى ثِقَلِ الْحَاجَةِ ؛ / ففِي (بَخِلَ) معنى ثَقُلَ . فَالْحَقُّ أَنْ يُشَارِكَ فِي التَّعْدِيَةِ بِ(عَلَى)^(٥) ، ف(عَنْ) الْمَعْدَى بِهِ (بَخِلَ) بِمعنى : عَلَى . وَلَمْ يُفْعَلْ هَذَا بِ(شَحَّ) وَ (ضَنَّ) بِمعنى : بَخِلَ . وَالْفَرْقُ : أَنَّ (بَخِلَ) أَكْثَرَ اسْتِعْمَالًا ؛ فَرُئِمَ فِيهِ التَّخْفِيفُ^(٦) .

ومنه : رَضِيَ [اللَّهُ]^(٧) عَنْهُ . الْأَصْلُ : عَلَيْهِ . لِأَنَّ قَائِلَهُ مُقْبَلٌ عَلَى الْمُعْلَقِ بِهِ وَمُثْنٍ عَلَيْهِ ؛ لَكِنْ لَمَّا صَلَحَ (عَنْ) لِلْإِسْتِعْلَاءِ عُذِّي (رَضِيَ) بِهَا ؛ لِيُخَالِفَ : غَضِبَ ، وَسَخِطَ^(٨) .

É =

الحروف (٩٥) ، والخصائص (٢٨٨/٢) ، وأُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ (١٩٥/٢) ، وَالْإِنْصَافُ (٣٩٤/١) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (١٥٩/٣) ، وَالْخَزَانَةُ (١٧٣/٧) .

(١) يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (١٥٩/٣) ، وَالْجَنَى الدَّانِي (٢٤٦) .

(٢) يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (١٥٩/٣) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِابْنِ جَمْعَةٍ (٦٣٠/٢) .

(٣) يُنْظَرُ : الْمَغْنِي (٣٩٦/٢) .

(٤) يُنْظَرُ : اللِّسَانُ (خَزَا : ٢٢٦/١٤) ، وَتَاجُ الْعُرُوسِ (٥٤٢/٣٧) .

(٥) يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (١٥٩/٣) ، وَالْجَنَى الدَّانِي (٢٤٦) .

(٦) يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (١٥٩/٣) ، (١٦٠) .

(٧) تَكْمَلَةٌ مِنْ (ن ، س) .

(٨) يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (١٦٠/٣) ، وَشَرْحُ الرِّضِيِّ (١٢١٨/٢) .

وجاء على الأصل المرفوض قوله^(١):

إِذَا رَضِيتُ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ أَيْبِكَ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

قَالَ الْمَالِكِيُّ: ((وللاستعانة؛ كقولهم: رَمِيتُ عن القوسِ . أي: بالقوس))^(٢).

قُلْتُ: إذا نظر إلى المجاوزة عدّى بـ(عن)، وإذا نظر إلى الاستعانة عدّى بالباء؛ فلا يكون للاستعانة.

وجاء للتعليل؛ كقوله تعالى: [H I J K L M N

O P Q Z (التوبة: ١١٤)^(٣).

ويجيء بمعنى (بعد)؛ كقوله تعالى: [لَتَرَكِبَنَّ © عَنْ طَبَقِ Z (الانشقاق: ١٩)؛ أي: حالاً بعد حال^(٤).

(١) البيت من الوافر، ينسب للقحيف العقيلي.

يُنظَر: النوادر (٤٨١)، والكمال (٧٢٢/٢)، والمقتضب (٣١٨/٢)، والأزهية (٢٧٧)، والإنصاف (٦٣٠/٢)، وشرح المفصل (١٢٠/١)، وشرح الكافية الشافية (٨٠٩/٢)، والمغني (٣٧٤/٢)، والخزانة (١٣٢/١٠).

(٢) شرح التسهيل (١٦٠/٣)، ويُنظَر: معاني القرآن (٢٦٧/٢)، وحروف المعاني (٧٤)، والأزهية (٢٨٩)، وورصف المباني (٣٦٩)، والجنى الداني (٢٤٦)، والمغني (٤٠٢/٢).

(٣) يُنظَر: شرح التسهيل (١٦٠/٣)، والجنى الداني (٢٤٧)، والمغني (٣٩٧/٢).

(٤) يُنظَر: شرح الكافية الشافية (٨٠٨/٢)، وشرح التسهيل (١٦٠/٣)، وشرح ابن الناظم (٢٦٤)، وشرح الرضي (١٢١٦/٢)، وورصف المباني (٣٦٧)، والبسيط في شرح الكافية (٥٤٨/٢)، والجنى الداني (٢٤٧)، والمغني (٣٩٨/٢).

وبمعنى (في) ^(١)؛ كقوله ^(٢) :

وَأَسِرْ سَرَاةَ الْحَيِّ حَيْثُ لَقِيتَهُمْ وَلَا تَكُ عَنْ حِمْلِ الرَّبَاعَةِ وَإِنِّيَا

لأنَّ (وَنَى) يُعَدَّى بـ (في)؛ كقوله تعالى : [Z p o n m] (طه: ٤٢) ^(٣) .

وقد يُزَادُ (عَنْ) ، و (على) ، و (الباء) عَوَضًا ^(٤)؛ كقوله ^(٥) :

أَتَجَزَّعُ إِنْ نَفْسُ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا اللَّيِّ عَنْ بَيْنَ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

وكقوله ^(٦) :

(١) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٦١/٣) ، والجنى الداني (٢٤٧) ، والمغني (٤٠٠/٢) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للأعشى في ديوانه (٣٢٩) ، والصبح المنير في شعر أبي بصير (٢١٧) .

وَيُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٦١/٣) ، والجنى الداني (٢٤٧) ، والمغني (٤٠٠/٢) ، والمساعد (٢٦٧/٢) ، والهمع (١٩١/٤) ، وشرح أبيات المغني (٢٩٨/٣) .

(٣) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٦١/٣) ، والجنى الداني (٢٤٨) ، والمغني (٤٠٠/٢) .

(٤) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٦١/٣) ، والجنى الداني (٤٧٨ ، ٢٤٨) ، والمغني (٣٧٩/٢ ، ٤٠٣) .

(٥) البيت من الطويل ، ينسب لزيد بن رزين المحاربي .

يُنْظَرُ : معاني القرآن للأخفش (٣٥٤/١) ، والمؤتلف والمختلف للآمدني (٢٥٠) ، والمحاسب (٢٨١/١) ، وشرح التسهيل (١٦١/٣) ، والجنى الداني (٢٤٨) ، والمغني (٤٠٣/٢) ، والمساعد (٢٦٨/٢) ، والهمع (١٦٣/٤) ، والخزانة (١٤٤/١٠) .

(٦) البيتان من الرجز ، نسبهما سيبويه لبعض الأعراب .

يُنْظَرُ : الكتاب (٨١/٣) ، وأمالي الزجاجي (٢٣٤) ، والمسائل العسكرية (٩٥) ، والخصائص (٣٠٥/٢) ، وأمالي ابن الشجري (٤٤٠/٢) ، وشرح التسهيل (١٦١/٣) ، وشرح الرضي (١٢١٩/٢) ، والجنى الداني (٤٧٨) ، والمغني (٣٧٩/٢) .

إِنَّ الْكَرِيمَ - وَأَبْنَيْكَ! - يَعْتَمِلُ إِنَّ لَمْ يَحِدْ^(١) يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ^(٢)

وكقوله^(٣) :

وَلَا يُؤَاتِيكَ فِي مَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إِلَّا أَخُو ثِقَةٍ فَانْظُرْ بِمَنْ تَتَّقُ

حذفوا^(٤) الحروف مِنْ مواضع ، وزادوها في آخر ؛ إذ المرادُ : فهلاً عَنِ التي بَيْنَ جنبيكَ تَدْفَعُ . و : إِنَّ لَمْ يَحِدْ مَنْ يَتَّكِلُ عَلَيْهِ . فانْظُرْ مَنْ تَتَّقُ بِهِ^(٥) .

قَالَ الْمَالِكِيُّ : «يَجُوزُ عِنْدِي أَنْ تُعَامَلَ هَذِهِ الْمَعَامَلَةُ مَعَ (مِنْ) ، وَ (اللام) ، وَ (إِلَى) ، وَ (فِي) ؛ قِيَاسًا عَلَى الْمَذْكُورَاتِ ، فَيَقَالُ : عَرَفْتُ مِمَّنْ عَجِبْتَ ، وَلِمَنْ قُلْتَ ، وَإِلَى مَنْ أَوَيْتَ ، وَفِي مَنْ رَغِبْتَ . وَالْأَصْلُ : عَرَفْتُ مَنْ عَجِبْتَ مِنْهُ ، وَمَنْ قُلْتَ لَهُ ، وَمَنْ أَوَيْتَ إِلَيْهِ ، وَمَنْ رَغِبْتَ فِيهِ . فَحُذِفَ (مِنْ) [مِنْ]^(٦) مَا بَعْدَ (مَنْ) وَزِيدَتْ قَبْلَهُ^(٧) .

قُلْتُ : لَمْ تَكْثُرْ هَذِهِ الْمَعَامَلَةُ حَتَّى يَصِيرَ قِيَاسًا : فِيمَا فَعَلْتَ بِهِ . فَكَيْفَ يُقَاسُ عَلَيْهَا مَا لَمْ تُسَمَعْ هَذِهِ الْمَعَامَلَةُ مَعَهُ مِنْ سَائِرِ الْحُرُوفِ ؟

(١) فِي (ن) : "يَحِرْ" .

(٢) فِي (ط) : "مَا" .

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ ، يَنْسَبُ لِسَالِمِ بْنِ وَابِصَةَ الْأَسَدِيِّ .

يُنْظَرُ : النُّوَادِرُ (٤٩٠) ، وَمَجَالِسُ ثَعْلَبٍ (٢٤٩/٦) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (١٦١/٣) ، وَالْمَغْنِي (٣٨٠/٢) ، وَالْمُسَاعَدُ (٢٦٨/٢) ، وَالْمُهْمَعُ (١٦٣/٤) ، وَشَرْحُ أَيْبَاتِ الْمَغْنِيِّ (٢٤٤/٣) .

(٤) مِنْ (ط ، س) وَفِي الْآخِرِ : (حَذَفَ) .

(٥) يُنْظَرُ : الْخُصَائِصُ (٣٠٦/٢) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (١٦١/٣) ، وَالْجَنَى الدَّانِي (٢٤٨) ، وَالْمَغْنِي (٤٠٤/٢) .

(٦) تَكْمَلَةٌ مِنْ (ن)

(٧) شَرْحُ التَّسْهِيلِ (١٦٢/٣) .

وقد يُزادُ (ما) بعد (عَنْ) غيرَ كافّةٍ ؛ كقوله تعالى : [عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ Z
 المؤمنون: ٤٠ . وكذلك بعد (مِنْ) ؛ كقوله تعالى : [مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ أُغْرِقُوا Z (نوح: ٢٥) ^(١) .

(١) يُنظر : معاني القرآن (١٨٩/٣) ، ومجاز القرآن (٢٧١/٢) ، والتعليقة (١٢/١) ، والخصائص (٢٨٢/٢) ،
 والكشاف (٦٣٠/٤) .

[على]

و (عَلَى) للاستعلاء حَسًّا ؛ كقوله تعالى : [! " # \$ % & ' Z

المؤمنون: ٢٨ ، و [Z R Q P O (الرحمن: ٢٦) . أو معنًى ؛ كقوله تعالى : [" # \$

% & ' Z (البقرة: ٢٥٣) . ونحو : عليه دَيْنٌ^(١) . وفلانٌ علينا أميرٌ ؛ لأنَّ للأميرِ عُلُوًّا على المأمور^(٢) ؛ ولذا قيلَ : (على) للإيجاب^(٣) .

ومنه (على) المقابلةُ اللَّامُ ، المُفْهِمَةُ ما يُحِبُّ^(٤) ؛ كقوله^(٥) :

* فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا *

(١) يُنْظَرُ : معاني الحروف (١٠٨) ، وعلل النحو (٢١٠) ، والمفصَّل (٤٠١) ، وشرحه (٣٧/٨) ، والإيضاح في شرح المفصَّل (١٥٥/٢) ، وشرح التسهيل (١٦٢/٣) ، وشرح الرضي (١٢١٧/٢) ، والجنى الداني (٤٧٦) .

(٢) يُنْظَرُ : المفصَّل (٤٠١) ، وشرحه (٣٧/٨) ، والمباحث الكاملية (٢٧/٢) .

(٣) ينظر : المباحث الكاملية (٢٧/٢) .

(٤) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٦٢/٣) .

(٥) صدر بيت من المتقارب ، وعجزه :

وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرُ

وهو للنمر بن تولب العُكَلِيُّ في ديوانه (٦٥) .

وَيُنْظَرُ : الكتاب (٨٦/١) ، وحماسة البحري (٢٥٩) ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس (٤٨) ، وتحصيل عين الذهب (١٠٥) ، وأمالي ابن الحاجب (٧٤٩/٢) ، وشرح التسهيل (١٤٤/٣) ، وتحليص الشواهد (١٩٣) ، والهمع (٣٠/٢) .

ومنه : مَا وَقَعَ بَعْدَ (كَبُرَ) ، و (صَعُبَ) ، و (عَسُرَ) ، و (عَظُمَ) ^(١) .

وللمصاحبة ؛ كقوله تعالى : [اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى] Z © (إبراهيم: ٣٩)

[4 5 6 7 8 9 Z (البقرة: ١٧٧) ^(٢) . وقوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حين استأذن عثمان : (اُذْنُ لَهُ ، وَبَشْرُهُ بِالْجَنَّةِ عَلَى بُلُوَى تُصِيبُهُ) ^(٣) . قَالَ الْمَالِكِيُّ : ((هو منه)) ^(٤) . قلتُ : هو بالتعليل أليق .

وللمجاورة ؛ إذا وقع بَعْدَ (بَعْدَ) و (خَفِيَ) ، و (تَعَذَّرَ) ، و (استَحَالَ) ، و (حَرُمَ) ، و (غَضِبَ) ، وَأَشْبَاهَهَا ^(٥) .

وجاءَ للتعليل ؛ كقوله تعالى : [وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ] μ

¶ Z (البقرة: ١٨٥) ^(٦) ، وكقوله ^(٧) :

عَلَامَ تَقُولُ الرُّمْحُ يُثْقِلُ سَاعِدِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ

(١) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٦٣/٣) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٦٣/٣) ، والجنى الداني (٤٧٦) ، والمغني (٣٧٣/٢) .

(٣) يُنْظَرُ : الجامع الصحيح (١٨/٣) ، حديث : (٣٦٧٤) . كتاب فضائل الصحابة ، باب مناقب عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وصحيح مسلم (٤/١٨٦٧) ، حديث : (٢٤٠٣) ، كتاب فضائل الصحابة ، باب فضائل عثمان بن عفان رضي الله عنه) .

(٤) شرح التسهيل (١٦٣/٣) .

(٥) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٦٣/٣) ، والجنى الداني (٤٧٧) .

(٦) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٦٤/٣) ، والجنى الداني (٤٧٧) ، والمغني (٣٧٦/٢) ، والمساعد (٢٧٠/٢) .

(٧) سبق تخريجه (ص ٤٨٨) .

وللظرفية ؛ كقوله تعالى : [! " # \$ % & ' Z (البقرة: ١٠٢) ^(١) .

وبمعنى (من) ؛ كقوله تعالى : [6 7 8 9 : ; < Z = (المؤمنون: ٥-٦) ^(٢) .

وبمعنى (الباء) ؛ كقوله تعالى : [! " # \$ % & ' (Z (الأعراف: ١٠٥) ^(٣) .

وتكون زائدة ^(٤) ؛ كقوله ^(٥) :

أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَرَحَ مَالِكٍ عَلَى حَدِّ أَفْئَانِ الْعِضَاءِ تَرَوْقُ

فإنَّ (راق) مُتَعَدِّ بنفسه ؛ لآئه بمعنى : أَعْجَبَ ^(٦) . وكقوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - :

(١) يُنْظَرُ : شرح الكافية الشافية (٨٠٨/٢) ، وشرح التسهيل (١٦٤/٣٦) ، وشرح ابن الناظم (٢٦٤) ، والجنى الداني (٤٧٧) ، والمغني (٣٧٧/٢) .

(٢) يُنْظَرُ : حروف المعاني (٢٣) ، وشرح التسهيل (١٦٤/٣) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٣٠/٢) ، والمغني (٣٧٨/٢) .

(٣) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٦٥/٣) ، والجنى الداني (٤٧٨) ، والمغني (٣٧٨/٢) .

(٤) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٦٥/٣) ، والجنى الداني (٤٧٩) .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لحميد بن ثور الهلالي في ديوانه : (٤١) .

وَيُنْظَرُ : أدب الكاتب (٥٢٣) ، وضرائر الشعر (٦٦) ، وشرح التسهيل (١٦٥/٣) ، والجنى الداني (٤٧٩) ، والمغني (٣٨١/٢) ، والمساعد (٢٧١/٢) ، والهمع (١٨٧/٤) ، وشرح أبيات المغني (٢٥٢/٣) .

(٦) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٦٥/٣) .

(مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ ، وَلْيَفْعَلِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ)^(١) .

وقد يكونُ (عَنْ) ، و (عَلَى) اسمين ؛ وهو : إذا دخلها (مِنْ) الجارّة ؛ لما ثبت أنَّ حرفَ الجرِّ اختصَّ دخوله مِنْ أنواعِ الكلامِ^(٢) بالاسمِ^(٣) . وقالَ الحاجبيُّ : «(بالنوع الذي اختصَّ بمعنى الاسمية)»^(٤) يعني : الكلامُ كُلُّها ؛ باعتبار لفظها اسمٌ . وإنَّما يتنوّع ثلاثة أنواع باعتبار المعنى ؛ فالحرف الجارُّ يختصُّ دخوله بالنوع الذي يختصُّ بمعنى الاسمية . / صوابه : [٢٢٤/ب] مما قُصِدَ به معنى الاسمية ؛ يعني : لا يدخل ما هو حرفٌ جرٌّ باعتبار المعنى إلا على ما هو اسمٌ باعتبار المعنى وقالوا : إذا كانَ (عَنْ) مدخول (مِنْ) يكون بمعنى : الجانب ؛ كقولك : جلستُ مِنْ عَنْ يَمِينِهِ^(٥) . وكقوله^(٦) :

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَا حِ دَرِيئَةً
مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي

أي : جانبُ يميني .

فإن قلتَ : إنَّما تُعدُّ الكلمةُ حرفاً واسماً إذا اتَّحدَ أصلُ معنيهما ، والجانبُ ليسَ بمعنى المجاوزة .

(١) يُنظر : صحيح مسلم (٣/١٢٧٢) ، حديث : ١٦٥٠ ، كتاب الأيمان ، باب ندب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها ، أن يأتي الذي هو خير) .

(٢) "من أنواع الكلام" سقط من س .

(٣) يُنظر : شرح المفصل (٨/٣٨) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٦٣١) .

(٤) يُنظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/١٥٥) .

(٥) يُنظر : معاني الحروف (٩٥) ، والمفصل (٤٠٢) ، وشرحه (٨/٤٠) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/١٥٦) ، والمباحث الكاملية (٢/٢٦) ، والجنى الداني (٢٤٢) ، والمغني (٢/٤٠٥) .

(٦) سبق تخريجه (ص ٤٧٤) .

قلتُ : مَرَّ [أَنَّ] ^(١) قولهم : جلسْتُ عَنْ يمينه = مؤوَّل بـ : جلسْتُ مجاوزًا عن موضع يديه إلى موضع بحيال يمينه . فيؤوَّل هذا بـ : جلسْتُ من جانبٍ وموضعٍ مُجَاوِزٍ مكانَ يديه مُتَّصِلٍ بمكانٍ يمينه . فيكونُ المرادُ بالجانب : الجهةُ المجاوزةُ يديه ، لا مُطْلَقَ جهةٍ ؛ فيتَّحدُّ أصلُ معنى (عَنْ) ^(٢) . ومثالُ (على) قولُك : أخذْتُ مِنْ عَلَى زَيْدٍ . أي : من فوقه ^(٣) ، وكقولُه ^(٤) :

غَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَيِّدَاءَ مَجْهَلٍ

يصفُ قِطَاةً تركتُ فَرَخَهَا ، وأسْرَعَتْ في طلبِ الماءِ ؛ لِلْعَطَشِ . واستعارَ الظَّمَاءَ لها ؛ إذ هو للإبل خاصَّةٌ . وَتَصِلُ ؛ أي : تُصَوِّتُ من شِدَّةِ العَطَشِ ^(٥) . والقَيْضُ : قِشْرُ البَيْضِ ^(٦) . وَمَجْهَلٌ : صِفَةُ بَيِّدَاءَ ^(٧) . وقيل : (على) في البيت بمعنى (عند) ^(٨) ؛ لأنَّ الفَرَخَ بعد خروجه

(١) تكملة من (س) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح المفصل (٤١/٨) .

(٣) يُنْظَرُ : شرح المفصل (٣٨/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٥٥/٢) ، والمباحث الكاملية (٢٧/٢) ، والمغني (٣٨٥/٢) .

(٤) البيت من الطويل ، ينسب لمزاحم بن الحارث العقيلي في النوادر (٤٥٤) .

ويُنْظَرُ : الجمل (٦٥) ، والإيضاح العضدي (٢٧٢) ، ومعاني الحروف (١٠٧) ، والأزهية (١٩٤) ، والتبصرة والتذكرة (٢٨٣/١) ، والمقتصد (٨٤٥/٢) ، والمفصل (٤٠٢) ، وشرحه (٣٨/٨) ، ورصف المباني (٣٧١) ، والجنى الداني (٤٧٠) .

(٥) يُنْظَرُ : شرح المفصل (٣٩/٨) .

(٦) يُنْظَرُ : المصدر السابق .

(٧) يُنْظَرُ : المصدر السابق .

(٨) يُنْظَرُ : الأزهية (١٩٤) .

من البيضة يكونَ عندَ أمِّه لا تحتها ، و(عَنْ) المعطوفة على (عليه) في البيت تكون اسماً ، تقديره : وَمِنْ عَنْ قَيْض .

و (عن) ، و (على) الاسمانِ مَبْنِيَّانِ ؛ لَشَبَهِمَا بهما حرفين لفظاً ومعنى^(١) ؛ وإِنَّمَا قُلِبَ أَلِف (على) ياءً في : (مِنْ عَلَيْهِ) الذي هو شأنُ المَبْنِيِّ ، نحو : لديه ، وإليه^(٢) .
وَمِنْ لغاتها : قولهم : مِنْ عَلَو ، وَمِنْ عَلَ ، وَمِنْ عَالِ^(٣) .

(١) يُنْظَرُ : المباحث الكاملية (٢٨/٢) ، والجنى الداني (٤٧٥) .

(٢) يُنْظَرُ : الإيضاح في شرح المفصل (١٥٦/٢) ، والمباحث الكاملية (٢٨/٢) .

(٣) يُنْظَرُ : المباحث الكاملية (٢٧/٢) .

[الكاف]

قال : (والكاف)^(١).

أقول : الكاف للتشبيه . يعنى : يُوصِلُ الفعلَ أو معناه إلى ما بعده على سبيل التشبيه^(٢) ، وهو تعيّن للحرفية إذا وقع مع مدخوله صلةً ، نحو : الذي كزید أخوك^(٣) ؛ إذ لا يقع الاسم المفرد صلةً .

فإن قلت : هلاً يكون بمعنى (مثل) ، ويكون خبر مبتدأ محذوف ؛ فيكون تقديره : الذي هو كزید أخوك ؟

قلت : إذا استغنى عن حذف بعض الصلة يمتنع حذفه^(٤) . ويتعيّن للاسمية إذا دخل^(٥) فيه حرف جر^(٦) ؛ كقوله^(١) :

(١) الكافية في النحو (٢١٨) .

(٢) يُنظر : الكتاب (٢١٧/٤) ، وحروف المعاني (٣٩) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٥٦/٢) ، والمباحث الكاملية (٢٨/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٣١/٢) ، والجنى الداني (٨٤) .

(٣) يُنظر : الإيضاح العضدي (٢٧٣) ، ومعاني الحروف (٤٨) ، وعلل النحو (٢٠٩) ، والمقتصد (٨٥٠/٢) ، والمفصل (٤٠٢) ، وشرحه (٤٢/٨) ، وإيضاحه (١٥٦/٢) ، وشرح الرضي (١٢٢٠/٢) .

(٤) يُنظر : شرح المفصل (٤٢/٨) ، والمباحث الكاملية (٢٨/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٣١/٢) .

(٥) "إذا دخل" سقط من س .

(٦) وخصها سيبويه بالضرورة الشعرية . الكتاب (٤٠٨/١) .

ويُنظر : الإيضاح العضدي (٢٧٣) ، وسر صناعة الإعراب (٢٨٢/١) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٥٨/٣) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٥٠/٢) .

* يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُتْنَهَمَّ *

يُقَالُ : اِنْهَمَّ ؛ أَيُّ : ذَابَ ^(٢) .

وكقوله ^(٣) :

بِكَالَلْقُوَّةِ الشَّغْوَاءِ جُلْتُ فَلَمْ أَكُنْ لِأَوَّلَعٍ إِلَّا بِالْكَمِيِّ الْمُقَنَّعِ

قَالَ الْمَالِكِيُّ : ((وَيَقَعُ فَاعِلًا ، وَمَبْتَدَأً ، وَاسْمَ (كَانَ) ؛ كَقَوْلِهِ ^(٤) :

وَمَا هَذَاكَ إِلَى أَرْضٍ كَعَالِمِهَا وَلَا أَعَانَكَ فِي غُرْمٍ كَغَرَامِ

وكقوله ^(٥) :

£ =

(١) البيت من الرجز ، وقبله : يَنْضُ ثَلَاثُ كَنْعَاجٍ جُمٌ ، وهو للعجاج في ملحقات ديوانه (٣٢٨/٢) .

وَيُنْظَرُ : الْمُفَصَّلُ (٤٠٣) ، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ (٢٠٨) ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ (٤٤/٨) ، وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَّةِ (٩٥٨/٣) ، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (١٥٧/٢) ، وَالتَّوْتُةُ (٢٤٣) ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ (١٢٢١/٢) ، وَالْجَنَى الدَّانِي (٧٩) ، وَالْخَزَانَةُ (١٦٦/١٠) .

(٢) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ (٤٤/٨) .

(٣) البيت من الطويل ، لم أقف له على نسبة .

يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (١٧٠/٣) ، وَشَرْحُ الشَّافِيَّةِ الْكَافِيَّةِ (٨١٣/٢) ، وَشَرْحُ ابْنِ النَّازِمِ (٢٦٦) ، وَالْجَنَى الدَّانِي (٨٢) ، وَالْهَمْعُ (١٩٧/٤) ، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ (٤١١/٢) ، وَالدَّرَرُ (٦٩/٢) .

(٤) البيت من البسيط ، ينسب إلى عمرو بن بَرَّاقَةَ فِي شَرْحِ أَيْيَاتِ الْمَغْنِيِّ (٣٠/٨) .

وَيُنْظَرُ : جَهْرَةُ الْأَمْثَالِ (١٠٣/٢) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (١٧١/٣) ، وَشَفَاءُ الْعَلِيلِ (٦٧١/٢) .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لجرير في تذييل ديوانه : (١٠٠٠/٣) .

وَيُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (١٧١/٣) ، وَشَفَاءُ الْعَلِيلِ (٦٧١/٢) ، وَالْهَمْعُ (١٩٨/٤) ، وَالدَّرَرُ (٧١/٢) .

بِنَا كَاجُؤَى مَّا يُخَافُ وَقَدْ نَرَى شِفَاءَ الْقُلُوبِ الصَّادِيَاتِ الْحَوَائِمِ
وكقوله^(١) :

لَوْ كَانَ فِي قَلْبِي كَقَدْرِ قَلَامَةٍ فَضْلًا لَغَيْرِكَ مَا أَتَيْتُكَ رَسَائِلِي^(٢)

قلتُ : يمكنُ أن يكونَ (الكافُ) حرفاً في المواضع ، والموصوفُ بها وبمدخولها محذوفاً ، ويحتملُهما إذا وقعَ خبراً ، نحو : زيدٌ كعمرو ؛ لتساوي الإضمار والمجاز إذا تعارضاً .

ورفضوا دخوله على المضمر ؛ لأدائه إلى ما يهجنُ ؛ وهو : كك^(٣) . مع الاستغناء عنه بـ : مثلك^(٤) . وشدَّ دخوله فيه في قوله في وصفٍ غيرِ وأثن^(٥) :

(١) البيت من الكامل ، وهو لجميل بن معمر في ديوانه : (٥٤) (١٠٧) .

ويُنظر : الخصائص (٤١٦/٢) ، وشرح التسهيل (١٧١/٣) ، والجنى الداني (٨٣) ، وشفاء العليل (٦٧١/٢) ، والهمع (١٩٨/٤) ، والخزانة (٢٢٢/٥) ، والدرر (٧١/٢) .

(٢) شرح التسهيل (١٧١/٣) .

(٣) يُنظر : المسائل البصريات (٦٨٧) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٥٧/٢) ، وشرح الرضي (١٢٢٤/٢) .

(٤) يُنظر : الكتاب (٣٨٣/٢) ، والمفصل (٤٠٣) ، وأمالي السهيلي (٤٠) ، وشرح المفصل (٤٤/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٥٧/٢) ، وشرح الجمل (٤٧٥/١) ، وشرح الكافية الشافية (٧٩٣/٢) .

(٥) البيتان من الرجز ، وهما لرؤبة بن العجاج في ديوانه (١٢٨) .

وينسب للعجاج في الكتاب (٣٨٤/٢) ، وليس في ديوانه .

ويُنظر : الأصول (١٢٣/٢) ، وشرح أبيات سيويه لابن السيرا في (١٢٠/٢) ، وشرح الجمل (٤٧٤/١) ، وضرائر الشعر (٣٠٨) ، وشرح التسهيل (١٦٩/٣) ، وشرح عمدة الحافظ (٢٦٩) ، وشرح ابن الناظم (٢٥٨) ، وشرح الرضي (١٢٢٥/٢) ، ورصف المباني (٢٠٤) .

وَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَاثًا كَهُ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاظِلًا

وكقوله^(١) :

نَحَى الذُّنَابَاتِ شِمَالًا كَثَبًا

وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

ذَاتِ الْيَمِينِ غَيْرَ مَا إِنْ يَنْكَبَا

الذُّنَابَاتِ : مكانٌ بَعَيْنِهِ^(٢) . وَأُمُّ أَوْعَالٍ : هَضْبَةٌ^(٣) . وَالْكَثَبُ : القريبُ^(٤) . وَيَنْكَبُ : أي يجوزُ ويميلُ^(٥) . ومستترٌ^(٦) (نَحَى) للغير . وضميرُ (كَهَا) للذُّنَابَاتِ . يعني : يميل عن طريقه مرّةً شمالًا إلى الذُّنَابَاتِ ، ومرّةً يمينًا إلى أمّ أوعال القريبة من الطريق كقرب الذُّنَابَاتِ منه ، أو أقرب ؛ فلا يَبْعُدُ عن الطريق^(٧) .

(١) الأبيات من الرجز ، وهي في ملحقات ديوان العجاج (٢٦٩/٢) .

وينظر : الكتاب (٣٨٤/٢) ، والأصول (١٢٣/٢) ، والمسائل العسكرية (٧٧) ، والمفصل (٤٠٣) ، وشرحه (٤٤/٨) ، وضرائر الشعر (٣٠٨) ، والمباحث الكاملية (٣١/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٧٩٣/٢) ، والخزانة (٢٠٢/١٠) .

(٢) يُنْظَرُ : صفة جزيرة العرب (٢٩٤) ، وانظر : شرح المفصل (٤٤/٨) .

(٣) يُنْظَرُ : معجم البلدان (٢٤٩/١) .

(٤) يُنْظَرُ : اللسان (كتب ١/٧٠٢) ، وتاج العروس (١٠٧/٤) .

(٥) يُنْظَرُ : اللسان (نكب ١/٧٧٠) ، وتاج العروس (٣٠٥/٣) .

(٦) "الذنابات... ويميل ومستتر" سقط من ط .

(٧) يُنْظَرُ : شرح المفصل (٤٤/٨) .

وَشَدَّ دَخُولُهُ الْمَضْمَرَ الْمَنْفَصَلَ الْمَرْفُوعَ أَوْ الْمَنْصُوبَ^(١) ؛ كَقَوْلِهِ^(٢) :

قُلْتُ : إِنِّي كَأَنْتَ ثُمَّتَ لَمَّا شَبَّتِ الْحَرْبُ خُضَّتْهَا وَكَعَعَتْهَا

وَكَقَوْلِهِ^(٣) :

فَأَحْسِنُ وَأَجْمِلُ فِي أَسِيرِكَ إِنَّهُ ضَعِيفٌ وَلَمْ يَأْسِرْ كَأَيَّاكَ آسِرُ

قَالَ الْمَالِكِيُّ : ((كَثُرَ مَجِيءُ الْكَافِ لِلتَّعْلِيلِ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : [V W

X Z (البقرة: ١٩٨) . وَكَمَحْكِي سَيُوبِيهِ : ((كَمَا أَنَّه لَا يَعْلَمُ فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ))^(٤) أَيُّ :
لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ فَتَجَاوَزَ^(٥) .

قَالَ الْفَرَّاءُ : قَدْ يَجِيءُ بِمَعْنَى^(٦) : (عَلَى) ؛ كَقَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ : كَخَيْرٍ . فِي جَوَابِ :

(١) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٦٩/٣) .

(٢) البيت من الخفيف ، لم أقف له على نسبة .

يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٦٩/٣) ، وشفاء العليل (٦٧٠/٢) ، والهمع (١٩٦/٤) ، والدرر (٦٧/٢) .

(٣) البيت من الطويل ، لم أقف له على نسبة .

يُنْظَرُ : مجالس ثعلب (١٣١/٣) ، وما يجوز للشاعر في الضرورة (٣٣٦) ، وشرح التسهيل (١٧٠/٣) ، وشرح

عمدة الحافظ (٢٧٠) ، والهمع (١٩٧/٤) ، والخزانة (١٩٤/١٠) ، والدرر (٦٧/٢) .

(٤) الكتاب (١٤٠/٣) ، ويُنْظَرُ : الأصول (٢٧٧/١) ، والتعليقة (٢٥٣/٢) ، والبحر المحيط (٥٩/٢) ،

والجنى الداني (٨٤) ، والمغني (٧/٣) ، وتمهيد القواعد (١٢٩٣/٣) .

(٥) شرح التسهيل (١٧٣/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٧٩١، ٧٩٠/٢) ، ويُنْظَرُ : شرح ابن الناظم (٢٦٥) ،

والجنى الداني (٨٤) ، والمغني (٧/٣) .

(٦) ((بمعنى)) سقطت من (س) .

كيف أصبحت؟^(١).

وقد يُزادُ إذا أُمِنَ اللَّبَسُ ؛ بأنْ لمْ يَصْلُحْ المَوْضِعُ للتشبيه ؛ كقوله تعالى : [1
2 3 Z (الشورى: ١١) ^(٢) ؛ إذ لو لم تكن زائدةً ثَبَتَ مِثْلٌ لشيءٍ لا شيءٍ مِثْلُهُ . وهو
مُحَالٌّ ، والمُنْفِضِي إلى المُحَالِّ مُتَمَتِّعٌ ^(٣) . ومنه : قوله تعالى : [> ? @ Z (الواقعة:
٢٣) ^(٤) .

قال العلماء : المِثْلُ زائدٌ في نحو قولهم : مِثْلُكَ لا يفعلُ كَذَا ^(٥) .

/ قُلْتُ : فإذا دخلت عليه الكافُ أُحِيلَ الزيادةُ إليها ؛ لأَنَّها بالحرفِ أولى ^(٦) . وهذا
إذا لم يُجْعَلِ المِثْلُ للحقيقة ، فأَمَّا إذا جُعِلَ لها - كما ذكرته في العطفِ على عاملين - لا يكونُ

(١) يُنظَرُ : معاني القرآن (٤٦٦/١) ، وسر صناعة الإعراب (٣٢٠/١) ، وشرح التسهيل (١٧٠/٣) ،
ورصف المباني (٢٠٠) ، والجنى الداني (٨٤) ، والمغني (١٨/٣) .

(٢) يُنظَرُ : الأصول (٢٩٤/١) ، وحروف المعاني (٤٠) ، ومعاني الحروف (٤٨) ، وسر صناعة الإعراب
(٢٩١/١) ، والمقتصد (٤٤٦/١) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٥٨/٣) ، وشرح التسهيل (١٧٠/٣) ،
وشرح الرضي (١٢٢٢/٢) .

(٣) يُنظَرُ : معاني الحروف (٤٨) ، وسر صناعة الإعراب (٢٩١/١) ، وشرح الرضي (١٢٢٤/٢) ، وشرح
الكافية لابن جمعة (٦٣٢/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٥٠/٢) ، والجنى الداني (٨٦) ، والمغني
(١٩/٣) .

(٤) يُنظَرُ : شرح التسهيل (١٧٠/٣) ، والجنى الداني (٨٦) .

(٥) يُنظَرُ : الكشف (٥٨١/١) ، وشرح الشافية (١٤٧/٤) ، والبحر المحيط (٣٩٩/٢) ، والجنى الداني (٨٨)
، والدر المصون (٥٤٥/٩) ، والمغني (١٩/٣) .

(٦) يُنظَرُ : سر صناعة الإعراب (٣٠١/١) ، والمغني (٢٠/٣) .

المِثْلُ وَلَا الْكَافُ زَائِدًا هُنَا^(١) .

وقَدْ يُزَادُ بعدها (ما) كَافَّةً^(٢) ؛ كَقَوْلِهِ^(٣) :

لَعَمْرُكَ إِنِّي وَأَبَا حَمِيدٍ كَمَا النَّشَوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ

وغيرَ كَافَّةً^(٤) ؛ كَقَوْلِهِ^(٥) :

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

وَتُحْدِثُ (ما) الكافَةُ في الكافِ معنى التعليل^(٦) .

قُلْتُ : لِلْمَحْ معنى (ما) الشرطية فيها ؛ ولذا معنى قوله تعالى : [W V

X Z (البقرة: ١٩٨) : لَمَّا هَذَاكُمْ . وهكذا فَسَّرَ الْأَخْفَشُ قَوْلَهُ تَعَالَى : [كَمَا أَرْسَلْنَا

© رَسُولًا Z (البقرة: ١٥١) وَقَالَ : تَعَلَّقُهُ بِمَا بَعْدَهُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : [فَأَذْكُرُوا فِي Z (البقرة:

(١) يُنْظَرُ : شرح الكافية لابن جمعة (٦٣٢/٢) ، والجنى الداني (٨٩) ، والمغني (٢١/٣) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٧١/٣) .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لزياد بن الأعجم في ديوانه (٩٧) .

وَيُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٧١/٣) ، والمغني (١٤/٣) ، والمقاصد النحوية (١٢٧٧/٣) ، والخزانة (٢٠٦/١٠) ، وشرح أبيات المغني (١٢٦/٤) .

(٤) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٧١/٣) ، وشرح ابن الناظم (٢٦٨) ، والمغني (١٣/٣) .

(٥) البيت من الطويل ، ينسب لعمر بن بركة الهمداني .

يُنْظَرُ : الأُمَامِي (١٢٢/٢) ، وشرح التسهيل (١٧١/٣) ، وشرح ابن الناظم (٢٦٩) ، والمغني (١٣/٣) ، والجمع (٢٣١/٤) ، والخزانة (٢٠٧/١٠) .

(٦) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٧٣/٣) .

١٥٢) أي : فاذكروني أذكركم لما^(١) [أَرْسَلْنَا © رُسُولًا Z (البقرة: ١٥١)]^(٢)^(٣) . وجعل منه ابنُ برهانٍ قوله تعالى : [وَيَكَاذِبُ ۖ] μ ¶ Z (القصص: ٨٢) ؛ أي : أَعْجَبُ لَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الكافرون^(٤) .

فإنَّ وَلِيَهَا مُضَارِعٌ تَنْصِبُهُ ؛ لشبهها بـ (كي)^(٥) ؛ كقوله^(٦) :

فَطَرَفُكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاصْرِفْنَهُ كَمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

وقال الفارسيُّ : ((أصله (كيا) فحذف الياء))^(٧) .

قال المالكيُّ : ((لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا التَّكْلُفِ))^(٨) .

قُلْتُ : وَقَدْ مَرَّ هَذَا^(٩) .

(١) في ن : (كما)

(٢) "وقال تعلقه ... فيكم رسولاً" سقط من ط ، س .

(٣) معاني القرآن للأخفش (١/١٦٣) ، ويُنظر : الكشاف (١/٣٤٧) ، وشرح التسهيل (٣/١٧٣) ، والمغني (٣/٩) .

(٤) شرح اللمع (١/١٢٨) ، ويُنظر : شرح الكافية الشافية (٢/٧٩٠) ، وشرح التسهيل (٣/١٧٣) ، والجنى الداني (٨٤) ، والمغني (٣/٨) .

(٥) يُنظر : شرح الكافية الشافية (٢/٨١٩) ، وشرح التسهيل (٣/١٧٣) ، وشرح الرضي (٢/١٢٢٨) .

(٦) سبق تخريجه (ص ٢٧٧) .

(٧) يُنظر : شرح التسهيل (٣/١٧٣) ، وشرح الكافية الشافية (٢/٨٢٠) (٣/١٥٣٤) ، والمغني (٣/١١) ، والهمع (٤/١٠٣) .

(٨) يُنظر : شرح التسهيل (٣/١٧٣ ، ١٧٤) ، وشرح الكافية الشافية (٢/٨٢٠) ، والمغني (٣/١١) .

(٩) يُنظر ما سبق () .

[مُدَّ وَمُنْدُ]

قال : (و مُدُّ ، و مُنْدُ...) ^(١) إلى آخره .

أقول : اتفقوا أنَّ (مُدُّ) ، و (مُنْدُ) إنما يدخلان أسماءَ الزَّمانِ ^(٢) . ثم قالوا : إنَّ أريد بمدخولها ابتداءَ الزمان الماضي الذي انتهأؤه أنت فيه = يكونان للابتداء ، نحو : ما رأيته مُدُّ يومين ، أو مُدَّ سَنَةٍ كذا ؛ أي : انتفى الرؤية مِنْ ابتداءِ يومين أنا في آخرهما ^(٣) .

وليسا بمعنى (في) في نحوهما ، وإنَّ قالَ به بعضٌ ؛ لأنَّ المفهومَ منهما نفيُ الرؤية في مدَّةٍ معيَّنة أنت في آخرها ^(٤) ، مقصودًا به ابتداؤها وانتهأؤها ، وإنَّ لم ينطق بانتهاؤها . ولو استعمل في موضعها لم يفهم تعيين المدة وابتداؤها وانتهأؤها .

وإنَّما اختلفوا في (مِنْ) ، فقال البصريون : هي مختصةٌ بغير الزمان ، كما اختص (مُدُّ) و (مُنْدُ) بالزمان ^(٥) . وقال الكوفيون : هي تدخلُ الزمان كما يدخلُ غيره ؛ مُستدلِّين بقوله

(١) الكافية في النحو (٢١٨) .

(٢) يُنظر : الإيضاح في شرح المفصل (١٥٨/٢) ، وشرح الجمل (٥٩/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٧٩١/٢) ، وشرح ابن الناظم (٢٥٨) ، والجنى الداني (٥٠٣) .

(٣) يُنظر : المفصل (١٩٧) ، وشرحه (٤٦/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٥٨/٢) ، والتوطئة (٢٥٣) ، وشرح الجمل (٥٥/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٨١٤/٢) ، وشرح ابن الناظم (٢٥٨) ، والجنى الداني (٥٠٣) .

(٤) "وليسا بمعنى ... في آخرها" سقط من ط ؛ لانتقال النظر .

(٥) يُنظر : الكتاب (٢٢٤/٤) ، والأصول (٤٠٩/١) ، والجمل (١٣٩) ، والمفصل (٤٠٣) ، والإنصاف (٣٧٠/١) ، وشرح المفصل (١٠/٨) .

تعالى : [A B C D E F G Z] (التوبة: ١٠٨) ^(١) وبقوله ^(٢):

أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

أُجِيبَ : بأنّ تقديره : من تأسيسٍ أوّلٍ يومٍ . و : مِنْ مَرٍّ حَجَجٍ ^(٣) . إذ الإضمارُ أولى من الاشتراك ولو بوجهٍ . وإنّما قلتُ : بوجهٍ ؛ لأنّه لا اشتراك بالحقيقة ؛ إذ معناه وهو الابتداء لا يتغيّر ، بل الاشتراكُ أن يدخل الزمان وغيره ^(٤) .

واختارَ الحاجبيُّ مذهبَ الكوفيين ؛ لأنّه قال : ((ولا حاجةٌ إلى التأويل)) ^(٥) . وكذا المالكيُّ ؛ مُستدلاً بقوله - صَلَّى اللهُ عليه وسلّمَ - لفاطمة - رضي اللهُ عنها - : (هَذَا أَوَّلُ طَعَامٍ أَكَلَهُ أَبُوكَ مِنْ ثَلَاثَةٍ) ^(٦) .

(١) يُنْظَرُ : الأزهية (٢٩٢) ، والإنصاف (٣٧٠/١) ، وشرح المفصل (١٠/٨) ، وشرح الجمل (٤٨٨/١) .

وقد سبق تفصيل المسألة ص (٦٧٧) ، وتنظر في الإنصاف (٣٧٠/١) .

(٢) عجز بيت من الكامل ، وصدره : لَمِنَ الدِّيَارِ بِقِنَّةِ الحِجْرِ ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (٣١) ، وشرحه لثعلب (٩١) . ويُنْظَرُ : الجمل (١٣٩) ، ومعاني الحروف (١٠٣) ، والأزهية (٢٩٢) ، والمقتصد (٨٥٤/٢) ، والإنصاف (٣٧١/١) ، وشرح المفصل (١١/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٥٨/٢) ، وشرح الجمل (٣٤٥/١) ، وشرح الرضي (١١٣٨/٢) .

(٣) يُنْظَرُ : الجمل (١٣٩) ، ومعاني الحروف (١٠٣) ، والمقتصد (٨٥٥/٢) ، والإنصاف (٣٧٢/١) ، وشرح المفصل (١١/٨) ، ورصف المباني (٣٢١) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٥٣/٢) .

(٤) في (ن) في الهامش الأيمن : "هذا ليس من الأصل بل حاشية للمصنف" من قوله : "وإنّما قلت بوجه .. يدخل الزمان وغيره" ، وهو ساقط من (ط ، س) .

(٥) شرح المقدمة الكافية (٩٥٩/٣) .

(٦) سبق تخريجه ص (٦٧٨) .

وإن أُريدَ بمدخولهما الزمانُ الحاضرُ مِنْ غيرِ تعرُّضٍ للابتداء والانتهاء = يكونان للظرفية ؛ أي : يكونان بمعنى (في) ، نحو : ما رأيتهُ مُذْ يومنا ، ومُذْ شهرنا . أي : في جميع يومنا ، وفي جميع شهرنا^(١) .

ولا يُستعملان في المستقبلِ حرفين أو اسمين .

وقال المالكيُّ : ((إذا كانَ مدخولُهما حاضرًا غيرَ مُثنًى ولا مَجْمُوعٍ صحَّ أن يرادَ منهما معنى (في)^(٢) ؛ كقوله - صلى الله عليه وسلم - في حديث الرؤيا : (طَوَّفْتَنِي مُنْذُ اللَّيْلَةِ)^(٣) .

(١) يُنظر : التبصرة والتذكرة (٢٨٤/١) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٦٠/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٥٨/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٧٨٩/٢) ، وشرح ابن الناظم (٢٥٨) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٣٣/٢) .

(٢) يُنظر : شرح التسهيل (١٣٥/٣) .

(٣) يُنظر : مسند الإمام أحمد (١٤/٥) ، والمعجم الكبير (٣٩٠/٦) ، والجامع الصغير (٦٥١/١) .

[حاشا]

قال : (و حَاشَا)^(١)

أقول : استعمال (حاشا) حرف جرّ هو الفصيح الكثير^(٢) ، وفعلاً ضعيف^(٣) .

وأنشد^(٤) المبرد^(٥) والأخفش^(٦) لفعليته قوله :

((اللّهم اغفر لي ولَمَن سَمِعَ ، حَاشَا الشَّيْطَانَ وَابْنَ الْأَصْبَغِ))^(٧) .

وقالا : لا يوجد حرفٌ يَنْصَبُ ولا يَرْفَعُ غَيْرُ الْمَشْبَهَةِ ، وهو ليس منها فتعيّن أن

يكونَ فعلاً^(٨) .

(١) الكافية في النحو (٢١٩) .

(٢) يُنظر : الكتاب (٣٤٩/٢) ، والمقتضب (٣٩١/٤) ، وشرح السيرافي (٥١/١١) ، ومعاني الحروف

(١١٨) ، وعلل النحو (٢٠٧) ، والإنصاف (٢٧٨/١) ، وشرح المفصل (٤٧/٨) ، وشرح المقدمة

الكافية (٩٦٠/٣) ، والجنى الداني (٥٦٢) .

(٣) يُنظر : شرح المقدمة الكافية (٩٦٠/٣) ، والتوطئة (٢٤٢) ، ووصف المباني (١٧٨) .

(٤) هكذا في النسخ ، ولعلها (وأورد) ، ففيها تحريف .

(٥) يُنظر : المقتضب (٣٩١/٤) ، والأصول (٢٨٩/١) ، والمفصل (٤٠٥) .

(٦) يُنظر : الإنصاف (٢٧٨/١) ، والمباحث الكاملية (٢/٢) ، والجنى الداني (٥٦٣) ، والمغني (٢٥٧/٢) ،

والهمع (٢٨٦/٣) .

(٧) يُنظر : الأصول (٢٨٨/١) ، والمفصل (٤٠٥) ، وشرحه (٤٨/٨) ، والتوطئة (٢٤٢) ، ووصف المباني

(١٧٩) ، والجنى الداني (٥٦٢) ، والمغني (٢٥٧/٢) ، وروايته في أكثر المصادر (وأبا الإصْبَغ) .

(٨) يُنظر : المباحث الكاملية (٢/٢) .

تنبيه: مُدْ ، و مُنْدُ ، و حَتَّى ، و الكافُ ، و الواو ، و رَبِّ - لا يدْخُلْنَ المضمَرَ^(١) ،
وَأَمَّا (رُبَّه) فقليلٌ جدًّا^(٢) .

(١) يُنْظَرُ : الكتاب (٢٣١ / ٤) ، والمباحث الكاملية (٢٣ / ٢) ، وشرح الكافية الشافية (٧٩١ / ٢) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح الكافية الشافية (٧٩٢ / ٢) ، وشرح ابن الناظم (٢٥٧) .

[الحروف المشبهة بالفعل]

قال: (الحروف المشبهة)^(١).

أقول: عبارة الأكثرين: أن الأحرف المشبهة بالفعل التام ستة، ووجهها ظاهر. وقال سيوبه والمبرد: ((هي خمسة))^(٢). قال المالكي: ((هذه العبارة أولى؛ لأن (أن) فرع (إن) المكسورة؛ لاستغنائها بمعموليها عن غير؛ إذ ما بعدها غير مؤول بمفرد، بخلاف المفتوحة. وكون المنطوق به جملة من كل وجه، أو مفرداً من كل وجه أصل؛ لكونه جملة من وجه، مفرداً من وجه))^(٣).

قلت: عدم استغناء معمولي عامل لا يوجب فرعيته؛ إذ لم يحكم أحد بفرعية أحرف الجر، و (ما)، /، و (أن) المصدريين. ولئن سلم لا يلزم منه أن لا يذكر (أن) استغناء بـ (إن)؛ لأنها لم تغير منها، بخلاف (أن) المخففة من (أن)، ولم تُرادفها؛ إذ لا يصح أن توضع إحداهما موضع الأخرى.

فإن قلت: ينبغي أن يقول: الأحرف المشبهة.

قلت: كأنه لحظوا به إياها وفروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها، ولغات لعل^(٤)؛ كما

(١) الكافية في النحو (٢٢٠).

(٢) الكتاب (١٣١/٢)، والمقتضب (١٠٧/٤)، والأصول (٢٧٧/١)، وشرح التسهيل (٥/٢)، وشرح الكافية الشافية (٤٧١/١)، والجنى الداني (٤٠٣)، وتمهيد القواعد (١٢٩١/٣).

(٣) شرح عمدة الحفاظ (٢١٩)، وشرح التسهيل (٥/٢)، وشرح الكافية الشافية (٤٧١/١)، والتذيل والتكميل (٥/٥).

(٤) يُنظر: شرح التسهيل (٦/٢)، والتذيل والتكميل (٥/٥).

قال تعالى : [H I J K L Z (البقرة: ٢٢٨) موضع (أقراء) ملاحظة لاختلاف عوائد النساء^(١) . وقد مر وجه عملها ؛ وهو اختصاصها بالمبتدأ والخبر ، مستغنيةً بهما ، ووجه العمل الخصوص^(٢) .

(ولها صدرُ الكلام) ؛ لأنَّ كلاً منها يدلُّ على نوعٍ من الكلام^(٣) .

(أنَّ)^(٤) ، و (إنَّ) على التأكيد والإثبات ؛ ف : إنَّ زيدًا قائمٌ . بمنزلة : زيدٌ قائمٌ زيدٌ قائمٌ^(٥) . و (ليت) على التمني . وعلى هذا ، وذلك يقتضي التقديم ؛ ليتحقق ويتضح^(٦) للمخاطب معنى الكلام الذي فيه أحديها من أول الأمر ، فيفرغُ باله عن غيره ، ويبنى على المعنى المفهوم منه ، ويجعلُ المذكور بعده منه ؛ فإنه إذا سمع -مثلاً- : ليت ، أو كأنَّ أوَّلاً قبل ذكر معمولهما = عَلِمَ أنَّ الكلامَ تَمَنٍّ أو تشبيهُ . فإذا سَمِعَ بعدهما (قائمٌ) يجعله المتمنى أو المشبَّه به ؛ لا المترجى ، أو غيره^(٧) . ولو لم يقدم ما يدلُّ على قسمٍ من الكلام ويؤخَّر ، فيقال :

(١) يُنظر : شرح التسهيل (٥/٢) ، وتمهيد القواعد (١٢٩١/٣) .

(٢) يُنظر : المقتضب (١٠٨/٤ ، ١٠٩) ، وأسرار العربية (١٤٨) ، والإنصاف (٢٢٦/١) ، وشرح المقدمة الجزولية (٧٨٣/٢) ، وشرح ألفية ابن معطي لابن جمعة (٩٠٨/٢) ، ووصف المباني (١١٨ ، ١١٩) ، والتذيل والتكميل (٢٥/٥) .

(٣) يُنظر : شرح المقدمة الكافية (٩٦١/٣) ، وشرح الرضي (١٢٣٩/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٣٦/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٥٦/٢) .

(٤) ((وجه العمل ... الكلام أنَّ)) سقط من (س) .

(٥) يُنظر : شرح المفصل (٥٩/٨) ، والمباحث الكاملية (٥١٦/١) .

(٦) من (ن ، س) وفي الآخر : (يصلح)

(٧) يُنظر : شرح المقدمة الكافية (٩٦١/٣) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٥٦/٢) .

زيد قائمٌ ليت . أو كأن ؛ لكان السامع حين سمع أول الكلام في حيرة^(١)؛ إذ هو لم يدْرِ أنه إثباتٌ ، أو نفيٌ ، أو تمنٍّ ، أو تشبيهٌ = حتى يسمع ما يدلُّ على أحديها آخرًا . والإيقاع في الحيرة إضلال^(٢) ، والإنقاذ منه إرشادٌ ؛ فلا يتقدّم عليها معمولها ، وليست مع معموليها جزءًا من الكلام حتى يتقدّم عليها الجزء الآخر جوازًا؛ كما لو كان مفعولًا ، أو وجوبًا ؛ كما لو كان فاعلًا ، سوى (أنّ) المفتوحة ؛ فإنّها وإن لم يتقدّم عليها شيءٌ من معموليها - لأنها كالموصول ؛ إذ هي معها في تأويل المفرد - يتقدّم عليها غيرهما ؛ لما مرّ في المبتدأ والخبر^(٣) .

قوله : (وهي بعكسها) . يعني : أنّ المفتوحة . وإن عُلِمَ من قوله : (سوى أنّ ليس لها صدر الكلام) فليُعلَمَ الآن أنّها لا تقع أصلًا في صدر الكلام^(٤) ؛ بل يلزم أن يتقدّم عليها جزءٌ من الكلام الذي هو مع معموليها جزءٌ منه ؛ إذ لو جاز وقوعها صدر ذلك الكلام يلزم محذورٌ - كما مرّ - . وليس هذا على الإطلاق ؛ فإنها تقع أول الكلام إذا تلي (لولا) و(إذا) التي للمفاجأة . والخبر مقدّرٌ بعد ذلك . ألا تراهم يقولون : تقدير : (لولا أنّك منطلقٌ) ، و (إذا أنّه عبدُ القفا)^(٥) : لولا انطلاقتك موجودٌ ، وعبوديته ثابتة^(٦) . نعم ؛ إنّما

(١) يُنظر : البسيط في شرح الكافية (٥٥٦/٢) .

(٢) من (ن ، س) ، وفي الآخر (إخلال) .

(٣) يُنظر : شرح الرضي (١٢٤٠/٢) .

(٤) يُنظر : البسيط في شرح الكافية (٥٥٦/٢) .

(٥) جزء من بيت ، وهو بتمامه :

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

وسياي تخريجه في موضعه فيما سيأتي .

(٦) يُنظر : المفصل (٤٠٩) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٦٦/٣) .

يُمتنع أن يقع أول كلام يصح أن يقع أوله (أن) التي بمعنى (لعل) . وبعد (لولا) و (إذا) يمتنع ذلك^(١) .

قال : ((وَيَلْحَقُهَا (مَا)))^(٢)

أقول : قد يلحق هذه الحروف (ما) زائدة^(٣) للتأكيد ؛ فيمنعها ويكفها عن العمل^(٤) ؛ للفصل بها^(٥) . بخلاف نحو قوله تعالى : [(* Z آل عمران : ١٥٩)^(٦) ؛ لأن (الباء) عملت بالأصالة ، وما نحن فيه بالشبهة ؛ فيكون أضعف . ولذا إذا لحقتها يصح دخولها الجملة الفعلية ؛ قال تعالى : [Q R S T (الأعراف : ٣٣)^(٧) . وقال الفرزدق^(٨) :

(١) يُنظر : الإيضاح في شرح المفصل (١٨٦/٢) .

(٢) الكافية في النحو (٢٢٠) .

(٣) "زائدة" سقطت من (س) .

(٤) يُنظر : الكتاب (١٢٩/٣) ، والمقتضب (٣٦٠/٢) ، والأصول (٢٣٢/١) ، وشرح السيرافي (٣٠/١١) ، والإيضاح العضدي (١٦٠) ، والتعليقة (١١/١) ، والمسائل البغداديات (٢٨٦) ، وشرح اللمع (٧٤/١) ، والمفصل (٤٠٧) .

(٥) يُنظر : الخصائص (١٦٨/١) ، والتبصرة والتذكرة (٢١٤/١) .

(٦) يُنظر : التبصرة والتذكرة (٢١٥/١) ، وشرح اللمع (٧٦/١) ، والمقتصد (٤٦٩/١) ، وشرح التسهيل (٣٨/٢) .

(٧) يُنظر : شرح اللمع (٧٤/١) ، والتخمير (٣٧/٤) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٦٣/٢) ، وشرح الوافية (٣٨٩) ، والمباحث الكاملية (٥١٩/١) .

(٨) البيت من الطويل ، وهو في ديوانه : (٣٠٥/١) .

وَيُنظر : الإيضاح العضدي (١٦١) ، والأزهية (٨٨) ، وشرح اللمع (٧٧/١) ، والمفصل (٤٠٧) ، وأمالى ابن الشجري (٥٦١/٢) ، وشرح المفصل (٥٧/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٦٣/٢) ، وشرح

Ā =

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّهَا أَصَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

المعنى : أَنَّهُمْ ضُعَفَاءُ ، قَيَّدُوا حِمَارَهُمْ وَأَطْفَأُوا نَارَهُمْ خَوْفَ مَنْ يَطْرُقُهُمْ^(١) . وليس (ما) فيه موصولة ؛ لأن القوافي منصوبة^(٢) .

وقال العُكِّيُّ^(٣)(٤) :

تَحَلَّلْ وَعَالِجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَانْظُرْ أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّهَا أَنْتَ حَالِمٌ

يَهْزَأُ بِرَجُلٍ أَوْعَدَهُ . أَيُ : أَنْتَ كَالْحَالِمِ فِي وَعِيدِكَ وَتَرْجِيكِ مُضَرَّتِي^(٥) . وتَحَلَّلْ : أَيِ اسْتَنْ^(٦) . وعالِجْ ؛ أَيُ : تَدَارِكُ ذَهَابَ عَقْلِكَ^(٧) .

وَرُوي إِعْمَالُ (لَيْتَهَا)^(٨) ، فِي قول النابغة^(٩) :

É =

الجميل (٤٣٥/١) ، والمغني (٥٢٢/٣) .

(١) يُنْظَرُ : شرح المفصل (٥٨/٨) .

(٢) يُنْظَرُ : المصدر السابق .

(٣) "العكلي" سقطت من (ن) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لسويد بن كُزَاعِ العُكِّي ، فِي شعره (شعراء مقلون) : (٩٩) .

وَيُنْظَرُ : الكتاب (١٣٨/٢) ، والأصول (٢٣٣/١) ، والبغداديات (٢٨٧) ، والأزهية (٨٩) ، والتبصرة

والتذكرة (٢١٥/١) ، والمفصل (٤٠٧) ، والتخمير (٣٧/٤) ، وشرح المفصل (٥٨/٨) ، وشرح ألفية

ابن معطي لابن جمعة (٩١٦/٢) .

(٥) يُنْظَرُ : شرح المفصل (٥٨/٨) .

(٦) يُنْظَرُ : المصدر السابق .

(٧) يُنْظَرُ : المصدر السابق .

(٨) يُنْظَرُ : الكتاب (١٣٧/٢) ، والأصول (٢٣٣/١) ، والمقتصد (٤٦٩/١) ، والمفصل (٤٠٨) ، وشرحه

Ä =

أَحْكُمُ كَحُكْمِ فَتَاةٍ الْحَيِّ إِذْ نَظَرْتُ إِلَى حَمَامٍ سَرَّاعٍ وَارِدِ الشَّمَدِ
قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا وَنُصْفُهُ فَقَدْ

وفي حكمها : (لعل) و (كأن) ؛ قياساً عليها [على الأصح] ^(٢) ، دون (أنما) ،
و(لكننا) ^(٣) . وإنما عملت الثلاثة مع (ما) ؛ لأنها أقوى عملاً من (أن) ، و (لكن) ؛ لتغييرها
معنى الجملة الخبرية إلى الإنشائية ^(٤) . وهو المعنى بقولهم : غَيَّرْتُ معنى الابتداء ^(٥) . وأجرى
ابن السراج أخوات (ليتما) مجراها قياساً عليها مطلقاً ^(٦) .

قوله : أَحْكُمُ ، أي : كن حكيماً ^(٧) . وفتاة الحي هي : الزرقاء المشهورة بقوة النظر ^(٨) .

£ =

(٥٨/٨) ، وشرح التسهيل (٣٨/٢) .

(١) سبق تخريجه (ص ٧٤٦) .

(٢) تكملة من (ط ، س) .

(٣) نسبه ابن عصفور إلى ابن السراج وأبي إسحاق الزجاج .

يُنْظَرُ : شرح الجمل (٤٣٣/١) ، وانظر : المفصل (٤٠٨) ، وشرح الرضي (١٢٤٣/٢) ، والمغني (٥٢٣/٣) .

(٤) يُنْظَرُ : التبصرة والتذكرة (٢١٥/١) ، والتخمير (٤٠٠/٤) ، وشرح المفصل (٥٨/٨) ، والإيضاح في

شرح المفصل (١٦٤/٢) ، وشرح ألفية ابن معطي لابن جمعة (٩١٧/٢) ، والمغني (٥٢٣/٣) .

(٥) يُنْظَرُ : شرح الجمل (٤٣٤/١) .

(٦) يُنْظَرُ : الأصول (٢٣٢/١) ، والجمل (٢٩٥) ، وشرح المقدمة الجزولية (٧٨٧/٢) ، وشرح الجمل

(٤٣٣/١) ، وشرح عمدة الحفاظ (٢٣٣) ، وشرح التسهيل (٣٨/٢) .

(٧) ديوان النابغة (٢٣) .

(٨) يُنْظَرُ : المصدر السابق .

وَالْتَمَدُّ : الماء القليل^(١) . و إلى : بمعنى : مَعَ ، [أَي] ^(٢) : تَثَبَّتْ يَا نُعْمَانُ فِي أَمْرِ مَنْ سَعَى بِـ
إِلَيْكَ حَتَّى تُصَبَّ فِي الْحَكَمِ كَمَا أَصَابَتْ الزَّرْقَاءُ حِينَ نَظَرَتْ إِلَى حَمَامٍ يَطِيرُ بَيْنَ جَبَلَيْنِ
فَعَدَّتْهَا ، فَقَالَتْ : ^(٣)

لَيْتَ الْحَمَامَ لِيَهْ إِلَى حَمَامَتِيَهْ

وَنَصَفَهْ قَدِيَهْ تَمَّ الْحَمَامُ مِيَهْ

فَأَتْبَعَ الْحَمَامُ إِلَى أَنْ وَرَدَنَ / الماءَ فَعُدَّتْ فَإِذَا هِيَ سَتَّةٌ وَسِتُّونَ . وَلَا شَكَّ أَنَّهُ إِذَا ضُمَّ
إِلَيْهَا نَصَفُهَا ثُمَّ وَاحِدًا آخَرَ بَلَغَتْ مَائَةً .

وَرَوَى الْأَخْفَشُ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ : إِنَّهَا زَيْدًا قَائِمٌ^(٤) . وَاخْتَارَ الْمَالِكِيُّ جَوَازَهْ ؛
(لِيَجْرِيَ الْبَابُ عَلَى سَنَنِ وَاحِدٍ ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ فِي جَمِيعِهَا النَّقْلُ)^(٥) . وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا
يُقَاسُ عَلَى الشَّاذِّ^(٦) ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ (اسْتَجَوَزَ) قِيَاسًا عَلَى (اسْتَحَوَذَ) مَعَ الْفَرْقِ النَّيِّرِ الْمَقْدَمِ .

فائدة : (إِنَّا) يَدُلُّ عَلَى الْحَضَرِ ؛ أَيْ : عَلَى إِثْبَاتِ مَا يُذَكَّرُ بَعْدَهُ . وَعَلَى نَفْيِ مَا عَدَاهُ ؛

(١) يُنْظَرُ : تَهْذِيبُ اللُّغَةِ (ثَمَد ١٤ / ٦٥) ، وَاللِّسَانُ (٣ / ١٠٥) .

(٢) تَكْمَلَةٌ مِنْ (س) .

(٣) الْبَيْتَانِ مِنْ مَنْهَوَكِ الرَّجَزِ ، يَنْسَبَانِ لَزَرْقَاءِ الْيَمَامَةِ .

يُنْظَرُ : جَهْرَةُ الْأَمْثَالِ (١ / ٣٢٧) ، وَالْمُسْتَقْصَى فِي أَمْثَالِ الْعَرَبِ (١ / ٢٠) ، وَاللِّسَانُ (١٢ / ١٥٠) ، وَالْخَزَانَةُ
(١٠ / ٢٥٧) .

(٤) يُنْظَرُ : شَرْحُ اللَّعْمِ (١ / ٧٥) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (٢ / ٣٨) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (١ / ٤٨٠) ، وَشَرْحُ ابْنِ
النَّازِمِ (١٢٥) .

(٥) فِي ن ، ط : (الثَّقَلُ) . يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (٢ / ٣٨) .

(٦) فِي س : (الْبَابُ) .

لقولهم : معنى (إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ) : ما زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ^(١) .

قال سيويهُ : (مَعْنَى إِنَّمَا : التَّحْلِيلُ)^(٢) ؛ أَي : يَسْلُبُ عَنِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ غَيْرَ الْمَذْكُورِ مَعَهُ ؛ كَقَوْلِهِ^(٣) :

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِثِ

فَقِيلَ : سَبَبُهُ أَنَّ (مَا) النَّافِيَةَ اتَّصَلَتْ بِ(إِنَّ) الَّتِي لِلإِثْبَاتِ ؛ فَيَدُلُّ (إِنَّ) عَلَى تَأْكِيدِ إِثْبَاتِ مَا بَعْدَهَا ؛ لِأَنَّهَا وُضِعَتْ لَهُ ، وَحِينَئِذٍ مُمْتَنِعٌ أَنْ يَدُلَّ عَلَى نَفْيِ مَا بَعْدَهَا ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْكَلَامُ مُثَبَّتًا مَنْفِيًّا ؛ فَيَدُلُّ عَلَى نَفْيِ مَا عَدَاهُ^(٤) . ف : إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ = خَطَابٌ مِنْ اعْتِقَادِ أَنْ زَيْدًا لَيْسَ قَائِمًا ، وَأَنَّهُ عَالِمٌ ، وَتَاجِرٌ ، وَشَجَاعٌ . وَالْأَمْرُ بِالْعَكْسِ فِيهِمَا .
قَالَ صَاحِبُ الْمِفْتَاحِ^(٥) : ((هَذَا قَوْلٌ مَنْ لَمْ يَقِفْ عَلَى أَصُولِ النُّحُو))^(١) .

(١) يُنْظَرُ : التَّخْمِيرُ (٣٧/٤) ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ (٥٦/٨) ، وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٩٦٣/٣) ، وَالْمُبَاحِثُ الْكَامِلِيَّةُ (٥٢٠/١) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِابْنِ جُمُعَةَ (٦٣٨/٢) ، وَرِصْفُ الْمُبَانِي (١٢٤) ، وَالْجَنَى الدَّانِي (٣٩٦) .

(٢) الْكِتَابُ (٢٢/٣) ، وَيُنْظَرُ : الْأَصُولُ (٢٣٤/١) ، وَالتَّعْلِيْقَةُ (٢٩٠/١) ، وَشَرْحُ اللَّعْمِ (٧٤/١) ، وَالتَّخْمِيرُ (٣٨/٤) ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ (٥٦/٨) .

(٣) الْبَيْتُ مِنَ السَّرِيعِ ، وَهُوَ لِلْأَعَشَى فِي دِيْوَانِهِ (١٤٣) ، وَالصَّبِيحُ الْمُنِيرُ (١٠٦) .
وَيُنْظَرُ : النُّوَادِرُ (١٩٦) ، وَالْمَسَائِلُ الْبَصْرِيَّاتُ (٥٩٦) ، وَالْخَصَائِصُ (١٨٥/١) ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ (١٠٣/٦) ، وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٩٦٣/٣) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (١١٣٥/١) ، وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (٥٥٧/٢) ، وَالْخَزَانَةُ (١٨٥/١) .

(٤) يُنْظَرُ : مِفْتَاحُ الْعُلُومِ (٤٠٢، ٤٠٣) ، وَالْجَنَى الدَّانِي (٣٩٧) .

(٥) صَاحِبُ الْمِفْتَاحِ هُوَ سِرَاجُ الدِّينِ أَبُو يَعْقُوبَ يُوْسُفَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ السَّكَّاتِي الْخَوَارِزْمِي الْحَنْفِي ، وَلَدَ فِي

Ⓐ =

قلتُ : لامتناع اجتماعِ حَرْفَيِ الإِثباتِ والنفي من غيرِ فَصْلٍ بَيْنَهُمَا^(٢) ؛ لما مرَّ . ووضَعُ (ما) لنفي ما ذُكرَ بعدها ؛ لا لنفي ما سواه . ولأنَّه يلزَمُ نَصْبُ (قائم) في : إِنَّمَا زِيدٌ قائم . لأن الحرفَ يعمل وإنْ زِيدَ^(٣) . وقال : ((بل سببه أن كلمة (إن) لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه))^(٤) .

واللائقُ بهذا الموضع أن تكونَ (ما) هذه هي التي أصلُها لتأكيد النكرة في شياعها ، نحو : جئته لأمرٍ ما . وإذا زِيدَتْ بعد (إن) تفيد تأكيد معنى (إن) ؛ لأنَّ وضعها للتأكيد ، واللفظُ المستعملُ في^(٥) غير ما وُضِعَ لَهُ = لا بدَّ من بقاء أصل معناه فيه . والتأكيدُ غيرُ الشُّمولِ يدلُّ على نفي ما عدا المذكور بعده . ألا ترى أنَّ (نفسه) في : (ضرب زيد نفسه) دالٌّ على أنَّ الضارب ليس غيره من أتباعه وخدَمه ؟ وإلا لا يفيد شيئاً ؛ لأنَّ (زيد) يدلُّ على أنَّه فاعلٌ ، وليس هنا معنى ثالثٌ يدلُّ (نفسه) عليه .

فـ(ما) معَ (إن) كـ(إن) الزائدة بعد (ما) الحجازية ؛ حتَّى يَصِحَّ أن يكفَّها . - وفي

É =

قرية من قرى خوارزم عام (٥٥٥هـ) ، اشتهر بلقب السَّكَّاكي ، واختلف في سبب نسبته تلك ، فقيل : بسبب أن أسرته كانت تحترف صنع المعادن .

عاش في فترة خلافة الناصر لدين الله الخليفة العباسي الذي تولى الخلافة عام (٥٧٥هـ) ، توفي السكَّاكي في عام (٦٢٦هـ) . يُنظَر : معجم الأدباء (٥٨/٢٠) ، وبغية الوعاة (٣٦٤/٢) ، والأعلام (٢٢٢/٨) .

(١) مفتاح العلوم (٤٠٣) ، ويُنظَر : الإيضاح في علوم البلاغة (١٠٢) ، والجنى الداني (٣٩٧) .

(٢) يُنظَر : الجنى الداني (ص ٣٩٨) .

(٣) يُنظَر : الجنى الداني (ص ٣٩٨) .

(٤) مفتاح العلوم (٤٠٣) ، ويُنظَر : الإيضاح في علوم البلاغة (ص ١٠٢) .

(٥) في (ن) : (من) .

خَلَدِي أَنْ أَحَقَّقَهُ فِي (شرح المفتاح) - إِنْ وَفَّقَنِي اللَّهُ تَعَالَى لَهُ - .

وإذا لَحِقَ بأواخرها (ما) تدخُل على الجملتين ، نحو : إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ . وَإِنَّمَا قَامَ زَيْدٌ^(١)
= قَالَ الْمَالِكِيُّ : ((وَأَجَازَ^(٢) سَيَبُويه^(٣) فِي بَيْتِ النَّابِغَةِ أَنْ تَكُونَ (ما) موصوفةً أو موصولةً ، و
(هذا) خبرٌ مبتدأً محذوفٍ ، والجمله صفةٌ أو صلةٌ (لِما) تقديرُهُ : لَيْتَ مَا هُوَ هَذَا الْحِمَامُ لَنَا .
وأيَّدَ قَوْلَهُ أَنَّ لِحُوقَ (ما) بِهَا لَمْ يَسُوِّغْ دُخُولَهَا الْفِعْلَ . بخلاف أخواتها مِنْ : (إِنَّمَا) ، و
(لَعَلَّما) ، و (كَأَنَّمَا))^(٤) .

قال : (فإن لا تُغَيَّرَ)^(٥)

أقول : (إِنَّ) و (أَنَّ) كلاهما لتأكيد النسبة الإثباتية ؛ فلا يدخلان إلا الجملة^(٦) .

وَمِنْ الْجُمْلِ مَا هُوَ فِي تَأْوِيلِ الْمَفْرَدِ ؛ وَهِيَ الْوَاقِعَةُ فَاعِلًا ، أَوْ مَفْعُولًا ، أَوْ خَبْرًا ،
وَنَحْوَهَا . فَخَصَّوْا بِهَا (أَنَّ) الْمَفْتُوحَةَ^(٧) .

ومنها مَا لَيْسَ فِي تَأْوِيلِ الْمَفْرَدِ ؛ كَالوَاقِعَةِ بَعْدَ الْقَوْلِ ، أَوْ صِلَةً لِلْمَوْصُولِ . فَخَصَّوْا

(١) يُنْظَرُ : شرح اللمع (١/٧٤) ، وشرح الوافية (٣٨٩) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/١٦٣) .

(٢) مِنْ (ط) وَفِي الْآخِرِ : (وإذا أجاز) .

(٣) الْكِتَابُ (٢/١٣٨) .

(٤) شرح التسهيل (٢/٣٨) .

(٥) الْكَافِيَةُ فِي النُّحُو (ص ٢٢٠) .

(٦) يُنْظَرُ : شرح الرضي (٢/١٢٤٥) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٦٣٨) .

(٧) يُنْظَرُ : المقتصد (١/٤٧١) ، والمفصل (٤٠٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/٩٦٤) ، والبسيط في شرح

الجمال (٢/٨٢٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٦٣٨) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٥٥٩) .

بها المكسورة ؛ فرقا بينهما^(١) . ولم يعكسوا ؛ لأنَّ المفتوحة أشبه بالفعل ؛ لفتح طرفيها ، وما بعد الفعل مفردٌ ، فجعلوا ما بعد المفتوحة جملةً هي في تأويل المفرد ؛ لأنَّها كالفعل^(٢) .

فالمكسورة تدخل الجملة الاسمية المثبتة الباقي معناها على ما وُضعت له ؛ فلا تدخل المنفية ، ولا الاستفهامية ، ونحوها - لأنَّها ليست مثبتة ؛ لأنَّها طلبية^(٣) - ، ولا التي في موضع مُفردٍ .

وعِبارة الحَاجِبِي : ((إِنَّمَا تدخل الجملة الاسمية التي لا تضادُّها ؛ فلا تدخل الاستفهامية ؛ لأنَّ [لكل] ^(٤) منها صدر الكلام . ولا المنفية ؛ لذلك ، ولتضادَّ معنييهما . ولظهور ذلك لم يحتج إلى الاحتراز عنه))^(٥) .

قُلْتُ : تُنْقَضُ الصدريةُ بوقوعها بعد حَرْفِ التَّنْبِيهِ ، والموصولِ . والمفتوحةُ تدخل جملةً هي معها في تأويل المفرد ؛ فيفتقر إلى جزءٍ آخر يكون مجموعُهما كلامًا . ف (زيدٌ قائمٌ) إنَّ اقتضى الحال إلى أن يكونَ فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مضافاً إليه ، أو مبتدأً = تدخلها المفتوحةُ ، فيقالُ : أعجبتُ أنَّ زيداً قائمٌ . وكرهتُ أنَّ زيداً قائمٌ . وعجبتُ من أنَّ زيداً قائمٌ ، وعندِي أنَّ زيداً قائمٌ . فإنَّ كلَّها أحكامُ المفردِ ، وكلُّ منها مؤوَّلٌ بـ (قيام زيد) ، ولولا إرادةُ التَّأَكِيدِ يَجِبُ في موضعها بالمصدر ، ويُعلَمُ منه أنَّ الأصلَ المكسورةُ ؛ / لأنَّ مدخولها لم يؤوَّلَ بمفردٍ ، ولم يحتجْ إليه .

(١) يُنظر : شرح الكافية لابن جمعة (٦٣٨/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٥٩/٢) .

(٢) "كالفعل" سقطت من س .

(٣) في س : "ليست طلبية"

(٤) تكملة من (ن ، ط ، س) .

(٥) شرح المقدمة الكافية (٩٦٤/٣) .

قال : (وَمِنْ ثَمَّةٍ...) ^(١) إلى آخره .

أقول : ولأجل (إنَّ) المكسورة وضعها لأنَّ يُؤكِّد الجملة التي لا تكون مؤوَّلةً بمفردٍ؛ أي : لا تكون في موضع المفرد ؛ بل تبقى على كونها جملةً = وجب أن تدخل المكسورة كل جملةٍ باقيةٍ على كونها جملةً ؛ أي : تكون جملةً لو خُلِّيت عن (إنَّ) و(أنَّ) ، غير محتاجةٍ إلى جزءٍ آخر ^(٢) . وكذا لأجل أنَّ المفتوحة تصيرُّها في حكم المفرد ؛ أي : تكون في موضع المفرد لو خُلِّيت عنهما = وجب أن تدخل المفتوحة جملةً مؤوَّلةً بمفردٍ ؛ أي : تكون في موضع مفردٍ فتحتاج إلى جزءٍ آخر ^(٣) ؛ فكُسِرَتْ ابتداءً ، أي : يُؤتى بالمكسورة بدء الكلام لفظاً ؛ كقوله تعالى : [V W X Z (الكوثر: ١) ^(٤) أو معنًى ؛ كقوله تعالى :] أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ Z (البقرة: ١٣) . ونعم ، إنَّ زيذاً قائمٌ ^(٥) .

وكذا بعد القول المجرَّد ؛ فإنَّ الذي يُستعمل بمعنى الظنِّ فيه خلافٌ ^(٦) . قال تعالى :

(١) الكافية في النحو (٢٢٠) .

(٢) يُنظر : المفصل (ص ٤٠٩) ، وشرحه (٥٩/٨) ، والمباحث الكاملية (٥٤٦/١) ، وشرح الكافية الشافية (٤٨٢/١) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٣٩/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٦٠/٢) .

(٣) يُنظر : الإيضاح في شرح المفصل (١٦٤/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٤٨٢/١) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٦٠/٢) .

(٤) يُنظر : الكتاب (١٢٠/٣) ، وشرح السيرافي (٧/١١) ، والإيضاح العضدي (ص ١٦٣) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٦٥/٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (٢٢٥) ، وتوضيح المقاصد (٥٢٤/١) .

(٥) يُنظر : معاني الحروف (ص ١٠٩) ، والمباحث الكاملية (٥٤٦/١) ، وشرح التسهيل (١٩/٢) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٢٥) ، وشرح ابن الناظم (ص ١١٨) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٤٠/٢) ، والجنى الداني (ص ٤٠٥) .

(٦) يُنظر : الكتاب (١٤٢/٣) ، والمقتضب (٣٤٨/٢) ، والجمال (ص ٥٩) ، والتخمير (٤٢/٤) ، وشرح

ā =

[Z Y \ Z] (مريم: ٣٠) ^(١).

وكذا بعد الموصول ؛ كقوله تعالى : [مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ Z
(القصص: ٧٦) ^(٢).

وكذا المُجَابُّ بها القسم ؛ لأنَّ جوابه جملة ^(٣).

وجوَّز الكوفيون وبعضُ البصريين فتحَّها ^(٤).

أُجِيبَ : ما روه فيه شاذُّ ^(٥).

وكذا الواقعة حالاً ؛ كقوله تعالى : [c d e f

É =

الكافية الشافية (١/٤٨٤) ، وشرح ابن الناظم (١١٨) ، والبسيط في شرح الجمل (٢/٨١٨) ، ورفض
المباني (ص ١٢٦) .

(١) يُنْظَرُ : الأصول (١/٢٦٣) ، والتعليقة (٢/٢٥٨) ، وشرح التسهيل (٢/١٩) ، وشرح عمدة الحفاظ
(٢٢٧) ، وشرح الرضي (٢/١٢٤٥) ، والجنى الداني (٤٠٥) .

(٢) يُنْظَرُ : الكتاب (٣/١٤٦) ، والأصول (١/٢٦٣) ، وشرح السيرافي (١١/١٠) ، والإيضاح العضدي
(ص ١٦٣) ، والمقتصد (١/٤٧٥) ، والتخمير (٤/٤٣) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/٩٦٥) .

(٣) يُنْظَرُ : الكتاب (٣/١٤٧) ، والمقتضب (٤/١٠٧) ، والجمل (ص ٥٧) ، ومعاني الحروف (ص ١١٠) ،
وشرح الجمل (١/٤٦٠) ، وشرح التسهيل (٢/١٩) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٦٣٩) ، والجنى
الداني (ص ٤٠٥) .

(٤) يُنْظَرُ : المقتضب (٤/١٠٧) ، والأصول (١/٢٧٩) ، والجمل (ص ٥٨) ، وشرح الجمل لابن عصفور
(١/٤٦٠) ، وشرح الرضي (٢/١٢٤٦) ، والبسيط في شرح الجمل (٢/٨١٧) ، والجنى الداني
(ص ٤١٣) .

(٥) يُنْظَرُ : المباحث الكاملية (١/٥٤٦) ، وشرح الجمل (١/٤٦١) .

g Z (الأفعال: ٥)^(١)، وكقوله^(٢) :

مَا أُعْطِيَاني وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لَحَاجِرِي كَرَمِي

قلتُ : الحال - وإن كان مؤوَّلاً بمفردٍ - كخبر المبتدأ ، إلا أنَّه لما صَلُحَتْ أن تقع بعد الواو أَشْبَهَتْ عطفَ الجملة على الجملة ، فصارت كالمستقل المنفصل عمَّا قبلها ، بخلاف خبر المبتدأ ونحوه .

وكذا الداخلةُ خبرَ اسمٍ عينٍ ؛ إذ المصدرُ لا يقعُ خبراً عن اسمٍ عينٍ ؛ كقوله تعالى :

[+ , - . / 0 1 2 3 4 5 6

7 8 9 : Z (الحج: ١٧)^(٣) . وكقوله^(٤) :

(١) يُنْظَرُ : التوطئة (ص ٢٤٠) ، وشرح عمدة الحفاظ (٢٢٧) ، وشرح التسهيل (١٩/٢) ، وشرح الكافية

الشافعية (٤٨٣/١) ، وشرح ابن الناظم (ص ١١٨) ، والجنى الداني (ص ٤٠٦) .

(٢) البيت من المنسرح ، وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٢٧٣) .

وَيُنْظَرُ : الكتاب (١٤٥/٣) ، والمقتضب (١٠٧/٤) ، والأصول (٢٧٩/١) ، والجمال (٥٨) ، وشرح الجمل

(٤٦٠/١) ، وشرح عمدة الحفاظ (٢٢٧) ، وشرح التسهيل (١٩/٢) ، وشرح الرضي (١٢٤٦/٢) ،

والجنى الداني (٤١٣) .

(٣) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٢٠/٢) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٢٥) ، وشرح الرضي (١٢٤٧/٢) ، والجنى

الداني (٤٠٦) .

(٤) البيت من البسيط ، وهو لجرير في ديوانه (ص ٦٧٢) ، ورواية الديوان : يكفي الخليفة أن الله ، وعلى هذه

الرواية لا شاهد فيه .

وَيُنْظَرُ : معاني القرآن (١٤٠/٢) ، وتأويل مشكل القرآن (ص ٢٥١) ، وأمالي الزجاجي (ص ٦٢) ، وشرح

التسهيل (٢٠/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٤٠/٢) ، وشرح ألفية ابن معطي لابن جمعة

(٩٢٩/٢) ، والخزانة (٣٦٤/١٠) .

إِنَّ الْخَلِيفَةَ إِنَّ اللَّهَ سَرَبَلَهُ سِرْبَالَ مُلْكٍ بِهِ تُرْجَى الْخَوَائِمُ

ومنه الداخلة جملة هي مفعول ثانٍ لباب (عَلِمْتُ) ، نحو : ظننتُ زيدًا إِنَّهُ قائمٌ^(١) ؛
كقول كثيرٍ^(٢) :

أَرَانِي - وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ - إِنَّمَا أُوَاحِي مِنَ الْأَقْوَامِ كُلَّ بَخِيلٍ

وكذا إذا وَقَعَتْ قَبْلَ لَامٍ مَعْلُوقَةٍ ؛ وهي اللامُ المسبوقةُ بفعلٍ قلبيٍّ ، أو جارٍ مجرأه ؛
كقوله تعالى : [k j i p o n m l q z (النافقون: ١)]^(٣) ؛
لأنَّه لا يصحُّ وقوعُ المصدرِ في المواضع الستة ، فلا يكونُ مؤوَّلًا بمفردٍ ، ولأنَّ الكلامَ مبتدأً
به ، والمحكيُّ به القولُ ، والموصولُ به ، والمُجَابَ به القسمُ = لا يكونُ إلا جملةً ، ويُكسَرُ بعد
(حتى) الابتدائية ، نحو : قَامَ الْقَوْمُ حَتَّى إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ^(٤) .

ويفتحُ في كل موضعٍ هو مؤوَّلٌ بمصدرٍ^(٥) :

فَتَفْتَحُ إِذَا وَقَعَتْ مَعَ مَا بَعْدَهَا مَبْتَدَأً ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً ؛ كقوله تعالى : [!

(١) يُنْظَرُ : شرح ألفية ابن معطي لابن جمعة (٩٢٩/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٤٠/٢) ، والجنى الداني (٤٠٦) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة في ملحقات ديوانه : (ص ٥٠٨) .

وَيُنْظَرُ : الكتاب (١٣١/٣) ، ومعاني القرآن للأخفش (١١٩/١) ، والمسائل المثورة (ص ١٩٠) ، والخصائص (٣٣٨/١) ، وشرح المفصل (٥٥/٨) .

(٣) ينظر : الكتاب (١٤٨/٣) ، والمقتضب (٣٤٤/١) ، والأصول (٢٤١/١) ، والمسائل المثورة (ص ١٨٣) ، ومعاني الحروف (ص ٥١ ، ١٠٩) ، والمقتصد (٤٥٧/١) ، والتخمير (٥٠/٤) .

(٤) يُنْظَرُ : المِفْصَل (٤١٥) ، وشرحه (٦٢/٨) ، والمباحث الكاملية (٥٤٦/١) ، وشرح التسهيل (٢٤/٢) .

(٥) يُنْظَرُ : الجنى الداني (٤٠٧) .

" # \$ % & Z (فصلت: ٣٩) ، و [أَوْلَمْ يَكْفِيهِمْ أَنَّا © عَلَيْكَ
الْكِتَابَ Z (العنكبوت: ٥١) . وكقولك : كرهْتُ أَنَّكَ قائمٌ^(١) .

أو خبرًا عن اسم عين^(٢) ، نحو : مُرَادِي أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ .

أو مجرورًا بحرف جرٍّ ، أو بمُضافٍ ؛ كقوله تعالى : [! " # \$ % Z الحج: ٦ ،
و [إِنَّهُ، لَحَقُّ مَثَلٍ مَا أَنْتُمْ نَظِّفُونَ Z الذاريات: ٢٣^(٣) . وكقوله^(٤) :

تَظَلُّ الشَّمْسُ كَاسِفَةً عَلَيْهِ كَابَةٌ أَنَّهَا فَقَدَتْ عَقِيلًا .

تنبيه : (إنَّها) المكسورة كـ (إنَّ) المكسورة في اختصاصها بالجملة ، أو بخبر اسم
عين ، و (أَنَّها) المفتوحة كـ (أَنَّ) المفتوحة في اختصاصها بالمفرد^(٥) .

(١) يُنْظَرُ : الأصول (٢٦٦/١) ، وشرح السيرافي (٨/١١) ، والتبصرة والتذكرة (٢٠٤/١) ، وشرح الكافية
الشافية (٤٨٨/١) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٤٠/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٦١/٢) ،
والجنى الداني (ص ٤٠٨) .

(٢) هكذا في النسخ ، وصوابه (اسم معنى) .

(٣) يُنْظَرُ : الكتاب (١٤٠/٣) ، والأصول (٢٧٥/١) ، وشرح السيرافي (٥٢/١١) ، وشرح التسهيل
(٢١/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٦١/٢) ، والجنى الداني (ص ٤٠٩) .

(٤) البيت من الوافر ، لم أقف له على نسبة .

يُنْظَرُ : الكتاب (١٥٧/٣) ، وشرح التسهيل (٢١/٢) ، وشرح ابن الناظم (ص ١٢٢) ، وتحليص الشواهد
(ص ٣٥٣) ، والمقاصد النحوية (٧٢٩/٢) .

(٥) يُنْظَرُ : الكتاب (١٢٩/٣) ، والأصول (٢٦٩/١) ، والمسائل المشورة (ص ١٨٩) ، وشرح المفصل
(٥٦،٥٥/٨) .

فائدة: قَالَ الْأَكْثَرُ: تُفْتَحُ إِذَا كَانَ^(١) مَعَ مَا بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ الْمَفْرَدِ^(٢). وَقَالَ بَعْضُ: فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ^(٣). وَهُوَ أَوْلَى^(٤)؛ لِأَنَّ الْوَاقِعَةَ حَالًا وَخَبْرًا عَنِ اسْمٍ عَيْنٍ فِي تَأْوِيلِ الْمَفْرَدِ، مَعَ أَنَّهَا تُكْسَرُ^(٥).

قَالَ: «وَقَالُوا»^(٦)

أَقُولُ: هَذَا كَأَنَّهُ جَوَابٌ عَنْ اعْتِرَاضٍ عَلَى الْكَلَامِ السَّابِقِ؛ وَهُوَ أَنَّ الْوَاقِعَ بَعْدَ (لَوْلَا)، وَ (لَوْ) جُمْلَةٌ؛ فَيَجِبُ أَنْ يُكْسَرَ بَعْدَهُمَا^(٧). فَقَالَ: فَتَحُوا بَعْدَ (لَوْلَا)، نَحْوُ: لَوْلَا أَنَّكَ مَنْطَلِقٌ لَكَانَ كَذَا^(٨). لِأَنَّ (أَنَّ) الْوَاقِعَةَ بَعْدَهُ مَعَ مَعْمُولِهَا فِي تَأْوِيلِ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ خَبْرُهُ؛ إِذْ تَقْدِيرُ الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ: لَوْلَا انْطِلَاقُكَ مَوْجُودٌ. وَالْجُمْلَةُ مَعْمُولُهَا مَعَ الْمَحْذُوفِ، وَبِمَجْرَدِ مَعْمُولِهَا^(٩) لَيْسَ جُمْلَةٌ مُسْتَقْلَةً، وَإِلَّا لَوَجَبَ عِنْدَ حَذْفِ (أَنَّ) أَنْ يَقَالَ: لَوْلَا أَنْتَ مَنْطَلِقٌ

(١) هَكَذَا فِي النُّسخِ، وَصَوَابُهُ، (كَانَتْ).

(٢) يُنْظَرُ: شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٣/٩٦٥)، وَرِصْفُ الْمَبْنِيِّ (ص ١٢٥).

(٣) يُنْظَرُ: الْمُقْتَضِبُ (٢/٣٣٩)، وَالْأَصُولُ (١/٢٣٤)، وَشَرْحُ السِّيْرَانِي (١١/٨)، وَالتَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ

(٢٠٤/١)، وَمَعَانِي الْحُرُوفِ (ص ١٧٢)، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ (٨/٥٩)، وَالْمُبَاحِثُ الْكَامِلِيَّةُ (١/٥٤٨)،

وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ (٢/٧٦٦).

(٤) يُنْظَرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ (٢/٢١).

(٥) يُنْظَرُ: الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

(٦) الْكَافِيَةُ فِي النُّحُو (ص ٢٢١).

(٧) يُنْظَرُ: شَرْحُ الرِّضِيِّ (٢/١٢٤٧).

(٨) يُنْظَرُ: الْكِتَابُ (٣/١٢٠)، وَالْأَصُولُ (١/٢٦٨)، وَشَرْحُ السِّيْرَانِي (١١/٩)، وَالْمَسَائِلُ الْمَثُورَةُ

(ص ٢٠٠)، وَشَرْحُ الرِّضِيِّ (٢/١٢٤٧)، وَبِالسِّبْطِ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (٢/٥٦٢).

(٩) ((فِي تَأْوِيلِ ... مَعْمُولِهَا)) سَقَطَ مِنْ (ط).

لكانَ كذا . وهو ممتنعٌ .

وإذا ثبت أنَّها مع معموليهما مبتدأٌ حُذِفَ خبره يكونُ معَ ما بعدها مفردًا ؛ فيُفْتَحُ^(١) . وكذا
فُتِحَتْ بعد (لو) ، نحو : لو أنَّكَ انطلقتَ انطلقتُ^(٢) . لأنَّها مع ما بعدها فاعلٌ لفعلٍ مقدرٍ ؛
لأنَّ (لو) يجب أن تدخل الفعل^(٣) وتُحذفَ ذلك الفعل إذا كان فاعله (أنَّ) مع ما بعدها .
وتقدير المثال المذكور : لو ثبت أنَّكَ انطلقتَ . وهو مؤوَّل بـ (لو ثبت انطلاؤُكَ) فَحُذِفَ
/(ثَبِتَ) لِمَا مَرَّ . والمُبْقَى بعده مُفْرَدٌ ؛ فيجب الفتح^(٤) . وكذا بعد (ما) الوقتية ؛ كقولك : لا
أَكَلْتُكَ ما أنَّكَ قائمٌ . تقديره : ما ثبت أنَّكَ قائمٌ^(٥) .

قال : (فإن جاز التقديران جاز الأمران)^(٦) .

أقول : كلُّ موضعٍ جاز أن يُقدَّرَ بمفردٍ باعتبارٍ وبجملةٍ باعتبار آخر جاز فيه الفتحُ

(١) يُنظَرُ : الإيضاح العضدي (١٦٣) ، وشرح اللمع (٨٠/١) ، والمقتصد (٤٧٦/١) ، وشرح المفصل
(٦٠/٨) ، وشرح الوافية (٣٨٩) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٦٥/٣) ، والمباحث الكاملية (٥٤٩/١) ،
وشرح التسهيل (٢١/٢) ، ورصف المباني (ص ١٢٦) .

(٢) يُنظَرُ : الكتاب (١٣٩ ، ١٢١) ، والمفصل (ص ٤٠٩) ، والتخمير (٤٣/٤) ، وشرح الوافية (ص ٣٩٠) ،
وشرح التسهيل (٢١/٢) ، والجنى الداني (ص ٤١٠) .

(٣) يُنظَرُ : شرح السيرافي (١٦/١١) ، والإيضاح العضدي (ص ١٦٣) ، وشرح الوافية (ص ٣٩٠) ، وشرح
الرضي (١٢٤٨/٢) ، وشرح ألفية ابن معطي لابن جمعة (٩٢٧/٢) ، ورصف المباني (ص ١٢٦) .

(٤) يُنظَرُ : المسائل المنثورة (١٨٤) ، والمقتصد (٤٧٦/١ ، ٤٧٧) ، وشرح المفصل (٦٠/٨) ، وشرح المقدمة
الكافية (٩٦٥/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٦٩/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٤٠/٢) ،
(٦٤١) ، والجنى الداني (٤١٠) .

(٥) يُنظَرُ : شرح التسهيل (٢٢/٢) ، وشرح الرضي (١٢٤٨/٢) ، والجنى الداني (٤١٠) .

(٦) الكافية في النحو (٢٢١) .

والكسر^(١)؛ فمنه : الواقعة بعد فاء الجزاء ، نحو : مَنْ يَكْرُمْنِي فَإِنِّي أَكْرُمُهُ^(٢) . ولا شكَّ أنَّ الجزاء جملةٌ . فإن لم يكن شيءٌ مما بعد الفاء محذوفًا كَسَرَتْهَا ؛ لأنَّ المراد منه حينئذٍ : مَنْ يَكْرُمْنِي فَأَنَا أَكْرُمُهُ^(٣) . وإن قصد أنَّ المذكورَ خبرٌ مبتدأٌ حُذِفَ ؛ لدلالة الكلام عليه =فَتَحَّتْهَا ؛ إذ يكون تقديره : مَنْ يَكْرُمْنِي فَجَزَاؤُهُ أَنِّي أَكْرُمُهُ . أي : إكرامي^(٤) . ومنه الواقعة بعد (إذا) المفاجأة^(٥)؛ فَرُوي بالفتح والكسر قوله^(٦) :

وَكُنْتُ أَرَى زَيْنًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْفَقَا وَاللَّهَازِمِ

(١) يُنظَر : شرح الوافية (٣٩٠) ، وشرح التسهيل (٢٢/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٦٧/٢) ، والجنى الداني (٤١٠) .

(٢) يُنظَر : شرح المقدمة الكافية (٤٨٦/١) ، وشرح التسهيل (٢٢/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٤٨٦/١) ، وشرح ابن الناظم (١٢٠) ، وشرح الرضي (١٢٤٨/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٤٢/٢) .

(٣) يُنظَر : شرح المقدمة الكافية (٩٦٦/٣) ، وشرح الوافية (٣٩١) ، وشرح التسهيل (٢٢/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٤٢/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٦٧/٢) .

(٤) يُنظَر : شرح المقدمة الكافية (٩٦٦/٣) ، وشرح الوافية (٣٩١) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٦٧/٢) .

(٥) يُنظَر : الكتاب (١٤٤/٣) ، والأصول (٢٦٥/١) ، والمسائل المنثورة (٢٠١) ، والمفصل (٤٠٩) ، واللباب (٢٢٥/١) ، وشرح المفصل (٦١/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٧٢/٢) ، وشرح عمدة الحفاظ (٢٢٨) ، وشرح الرضي (١٢٤٨/٢) ، والبسيط في شرح الجمل (٨١٩/٢) .

(٦) البيت من الطويل ، ولم أقف له على نسبة .

يُنظَر : الكتاب (١٤٤/٣) ، والأصول (٣٢١/١) ، والخصائص (٣٩٩/٢) ، وأملالي السهيلي (١٢٦) ، وشرح المفصل (٦١/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٦٧/٢) ، وشرح الجمل (٤٦١/١) ، وشرح التسهيل (٢٢/٢) ، وشرح ابن الناظم (١١٩) .

يَهْجُوهُ بِأَنَّهُ ظَنَّهُ عَزِيزًا مَوْقَرًا ، فَإِذَا هُوَ ذَلِيلٌ الْقَفَا وَاللَّهَازِمُ ^(١) . وَإِنَّمَا ذَكَرَهَا لِلذَّلَّةِ ؛
لأنَّ ^(٢) الخضوع والتكبر بالرأس والعنق ؛ أي هو خادمٌ . واللَّهْزِمَتَانِ : عَظْمَانِ فِي أَصْلِ
اللَّحْيَيْنِ ^(٣) .

فَإِنْ لَمْ يُقْصَدْ فِيهِ حَذْفُ شَيْءٍ كَسَرَتْهُ ؛ لِأَنَّ (إِذَا) يَدْخُلُ الْجُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ ، وَيَكُونُ
تَقْدِيرُهُ : فَإِذَا هُوَ عَبْدٌ الْقَفَا ^(٤) . فَيَكُونُ النَّظَرُ إِلَى الشَّخْصِ نَفْسِهِ لَا إِلَى عَمَلِهِ وَخِدْمَتِهِ ^(٥) .

وَإِنْ قَصِدَ أَنَّهَا مَعَ مَعْمُولِيهَا فِي تَأْوِيلٍ مَفْرَدٍ هُوَ مُبْتَدَأٌ حُذِفَ خَبَرُهُ فَتَحْتَهَا ، وَيَكُونُ
تَقْدِيرُهُ : إِذَا عَبْدِيَّتُهُ حَاصِلَةٌ ^(٦) . فَيَكُونُ النَّظَرُ إِلَى الْمَعْنَى ، وَهُوَ الْخِدْمَةُ ^(٧) . قَالَ الْمَالِكِيُّ :
(«وَالأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْحَذْفِ ؛ وَلِذَا قُرَأَ الْقِرَاءَةُ السَّبْعَةُ بِالْكَسْرِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ ؛
كَقَوْلِهِ تَعَالَى : [وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ] (الجن: ٢٣) [إِنَّهُ ، مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ ،

(١) يُنْظَرُ : شرح الرضي (١٢٤٨/٢) .

(٢) "لأنَّ" سَقَطَتْ مِنْ (ط) .

(٣) يُنْظَرُ : اللسان (لهزم ١٢/٥٥٦) ، وتاج العروس (٤٦٥/٣٣) .

(٤) يُنْظَرُ : الكتاب (١٤٤/٣) ، والأصول (٢٧٢/١) ، وشرح المفصل (٦١/٨) ، وشرح المقدمة الكافية
(٩٦٦/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٤٨٦/١) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٤٢/٢) ، والجنى الداني
(٤١١) .

(٥) يُنْظَرُ : شرح المفصل (٦٢/٨) .

(٦) يُنْظَرُ : الكتاب (١٤٤/٣) ، والمفصل (٤٠٩) ، وشرح الوافية (٣٩٠) ، والإيضاح في شرح المفصل
(١٨٦/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٤٨٦/١) ، وشرح الرضي (١٢٤٩/٢) ، والبسيط في شرح
الكافية (٥٦٨/٢) .

(٧) يُنْظَرُ : شرح المفصل (٦١/٨) .

جُزِمَا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ Z (طه: ٧٤) ؛ إلا إذا وقعت بعد (أَنَّ) المفتوحة ؛ فَإِنَّهَا قُرِئَتْ بالوجهين^(١) ؛

كقوله تعالى : [؛ < = > ؟ | A B C D E F G

H I J K L M N Z (الأنعام: ٥٤)^(٢) .

تنبيه : قالوا : ينبغي أن يُكسَرَ في نحو : ظننتُ أن زيدًا قائمٌ ؛ إذ مُتَعَلَّقُ أَفْعَالِ القلوبِ جملةٌ مستقلةٌ بفائدتها^(٣) .

أَجَابَ عنه الحاجبيُّ : ((بأنَّه موضعُ الجملةِ ، إلا أنَّ الجملةَ كالمفردِ ؛ لأنَّها مفعولٌ ، والمفعولُ فَضْلَةٌ ؛ فلا تكونُ مستقلةً بفائدتها . ولأنَّ الفعل لا يعمل في الجملة المستقلة ، وإنَّما سَدَّ (أَنَّ) مع معموليها مَسَدَّ المفعولين ؛ لحصول مقتضى الفعل القلبي ، وهو تعلُّقه بشيءٍ على صفةٍ^(٤))).

قلتُ : الحال مع أنَّها فضلة تُكسَر (إِنَّ) الداخلة فيها ، و (كان) وأخواته عاملةٌ في الجملة المستقلة ، ومقتضى القلبيّ تعلُّقه بمُسْنَدٍ إليه ؛ على أنَّ مُسْنَدَه ثابتٌ له لا لشيءٍ على صفةٍ مطلقًا ، وإلَّا يكفي أن يكون متعلِّقه موصوفًا .

(١) قرأ ابن كثير وحزمة وأبو عمرو والكسائي : (إنَّه من عمل) (فإنَّه) ، وقرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب (أنَّه من عمل) (فأنَّه) ، وقرأ نافع (أنَّه من عمل) (فإنَّه) .

يُنْظَرُ : السبعة (٢٥٨) ، والحجة في القراءات السبع (٧٤) ، ومعاني القراءات للأزهري (٣٥٥/١) ، والحجة للقراء السبعة (٣١١/٣) ، ومشكل إعراب القرآن (٢٦٧/١) ، والتبيان في إعراب القرآن (٥٠٠/١) .

(٢) شرح التسهيل (٢٣/٢) .

(٣) يُنْظَرُ : الإيضاح في شرح المفصَّل (١٧٠/٢) .

(٤) يُنْظَرُ : الإيضاح في شرح المفصَّل (١٧١، ١٧٠/٢) .

وأجاب الزمخشري " بأنَّ (أنَّ) مع معموليها في موضع المفعول الأول ، والثاني محذوف . وتقدير المثال المذكور : ظننت قيامَ زيدٍ حاصلًا . كما لو^(١) بعد (لولا) ((^(٢) . فالزَمَ الحاجبي وجوب الكسر إن لم يقصد إلى حذفه ، وجواز ذكره ؛ لأنَّ المفعول الثاني أقلُّ أموره أن يجوزَ ذكره إن لم يُقلَّ بوجوبه^(٣) .

قُلْتُ : لا يلزمه إذا كان المفعول الثاني مما يجبُ حذفه في مثله عند العرب ؛ للعلم به ، بدلالة (أنَّ) عليه مع طول الكلام ؛ كالخبر بعد (لولا) . نَعَمْ ؛ يَرِدُ على الزمخشري : علمتُ إنَّ زيدا لقائِمٌ . فإنه يمتنع أن يُقال : حُذِفَ معموله الثاني ؛ لأنَّ اللام وكسر (إنَّ) يدلان على كونها جملةً ، مع أنَّ معناها مع اللام وبدونه لم يتغيَّر . فالحقُّ أن يقال : إذا دخل القلبُ على جملةٍ ، نحو : زيدٌ قائمٌ = تخرُجُ عن استقلالها بفائدتها ؛ لأنَّ المستقلةَ مجموعٌ : علمتُ زيدا قائما . وإذا خرجت عنه يكون موضع المفتوحة ، ومفعولا (عَلِمَ) يكونان قبل دخوله عليها جملةً مستقلةً ؛ لا بعد دخوله ، ولا بعد أن معمولاً^(٤) (كان) بعد دخوله عليها جملةً مستقلةً^(٥) ؛ كمعمولا^(٦) (أنَّ) من جهة أنَّ (كان) لما لم يدلَّ على الحدث يكون كالحرف ، وإنما يكسر بعد دخول اللام ؛ لأنَّ موضوعها دخول الجملة لفظاً ومعنى . فإذا تعدَّر كونه جملةً معنى - أي مستقلةً - يُجعلُ جملةً لفظاً ؛ لئلا يزول عنها وضْعُها بالكلية .

(١) ((لو)) سقط من (ط ، س) .

(٢) المفصل (٤٠٩) ، ويُنظر : المقتضب (٣٣٩/٢) .

(٣) يُنظر : الإيضاح في شرح المفصل (١٧٠/٢) .

(٤) هكذا في النسخ ، وصوابه (معمولي) .

(٥) ((لا بعد دخوله ... مستقلة)) سقط من (س) ؛ لانتقال النظر ،

(٦) ((معمولا)) سقطت من (ط) ، وهي هكذا في بقية النسخ ، وصوابه (كمعمولي) .

فائدة: قال الحاجبي وغيره: ((التمييز بين موضعَيْ (إِنَّ) و(أَنَّ) بما ذكرنا أولى منه بما ذكره الفارسي؛ فإنه قال: (كلُّ موضعٍ صلحٌ للجملة الاسمية والفعلية يجبُ الكسرُ فيه، وكلُّ موضعٍ لا يصلحُ إلَّا لأحدهما يجبُ الفتحُ / فيه)^(١)؛ لأنَّ (إذا) المفاجأة لا يصلحُ بعدها إلَّا الجملة الاسمية؛ فيلزمُ أن لا يُكسرَ بعدها. وقد صحَّ الكسرُ بعدها في قوله^(٢):

* إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ *

وكذا بعدَ الفاء في نحو: مَنْ يَكْرِمنِي فَإِنِّي أَكْرُمُهُ = تَعَيَّنُ الاسمية، وقد جاءَ الكسرُ فيه. فإن زَعَمَ زاعِمٌ أَنَّهُ يجوزُ أن يَقْدَرَ: فَأَجْزِيَهُ بِالْإِكْرَامِ = يلزمُ أن يَتَعَيَّنَ الكسرُ. وكذا في قولك: مُرَادِي: أَنَّكَ لَحَسَنٌ = تَعَيَّنَ الفتحُ. فإن لم يكن هذا الموضعُ صالحًا للجملة لا يكون تعريفه شاملاً، وإن كان صالحًا لها وهو خبرُ المبتدأ، وخبرُ المبتدأ يكون جملةً اسميةً وفعليةً فيلزمُ أن يجوزَ الكسرُ والفتحُ فيها^(٣). انتهى اعتراضُ الحاجبي.

وأنا أقول: عِبَارَةُ الْفَارِسِيِّ^(٤): كلُّ موضعٍ صحَّ فيه الاسمُ والفعلُ أي: يتعاقبان فيه

(١) الإيضاح العضدي (١٦٢)، والمسائل المثورة (١٨٣)، ويُنظر: الأصول (٢٦٢/١)، والمقتصد (٤٧٥/١)، والإيضاح في شرح المفصل (١٦٥/٢)، والمباحث الكاملية (٥٤٧/١)، وشرح الجمل (٤٥٩/١).

(٢) ((لا)) سقط من (س).

(٣) سبق تخريجه (ص ٨٤٠).

(٤) شرح المقدمة الكافية (٩٦٧/٣)، والإيضاح في شرح المفصل (١٦٥/٢ - ١٦٧)، ويُنظر: شرح ألفية ابن معطي لابن جمعة (٩٢٩/٢، ٩٣٠)، والبسيط في شرح الكافية (٥٦٥/٢، ٥٦٦).

(٥) يُنظر: الإيضاح العضدي (١٦٢).

؛ يُكسّر فيه ^(١) ؛ لآثته لا يكون معمولاً لعاملٍ ؛ لأنَّ العاملَ ^(٢) يجبُ أن يختصَّ بأحدهما ،
والمكسورة ليست معمولاً بشيءٍ ؛ فيجبُ أن يدخله . وما لا يصحُّ إلا لأحدهما ؛ أراد به :
إلا للاسم يُفتح فيه ؛ لآثته يكون مبنياً على ما قبله ومعمولاً لعاملٍ لفظي ؛ كأنَّ كان فاعلاً أو
مفعولاً . أو معنوي ؛ كأنَّ كان مبتدأً أو خبراً ، والمفتوحة معموله ؛ فيدخله . فالمذكورة بعد
(إذا) و (الفاء) جملةٌ إن لم يُقدَّر حذفٌ ، والجملة من حيث هي هي يصحُّ أن يكون أولُّه
مبتدأً وفعلًا ، ولا يصحُّ أن تكون معمولاً لشيءٍ ؛ فيجبُ أن تدخلها المكسورة . وإنَّ قدَّر
ثمَّة حذفٌ يكون الباقي بعد (إذا) مبتدأً - كما بعد (لولا) - ، وبعد (الفاء) خبراً . وكلُّ منهما
اسمٌ مفردٌ أو مؤوَّل به ؛ فيجبُ أن يُفتح .

فإن قلتَ : المبدوء بعد (إذا) المفاجأة اسمٌ قدَّر ثمَّة حذفٌ شيءٍ أو لا ؛ فيجبُ الفتح
أولاً ^(٣) .

قلتُ : إذا لم يُقدَّر حذفٌ يكون الواقع بعدها جملةً مستقلةً ، وهي من حيث
هي [تقع] ^(٤) فعليةً واسميةً ؛ فيُنظرُ إليه ولا يُعتبرُ اختصاصه بالاسمية بسببِ عارضٍ ؛
وهو : أنَّ مفاجأة الأفعال لا تصحُّ ، أو ليحصلَ الفرقُ بينه وبين الواقع بعد (إذا) الشرطية ؛
فلا مُغايرةَ بين عبارتي الفارسي وغيره في المعنى . وينبغي ^(٥) أن يقال في هذا الباب : خبرُ
المبتدأ اسمٌ مفردٌ أو مؤوَّل به . ولا يقال : جملةٌ اسميةٌ أو فعليةٌ . كما قال الحَاجِبِيُّ .

(١) يُنظر : شرح اللمع (١/٤٨٣) ، والمقتصد (١/٤٧٤) .

(٢) ((لأنَّ العامل)) سقط من (ط) .

(٣) في ط : (مطلقاً)

(٤) تكملة من (س) .

(٥) في (ن) : ((فينبغي)) .

مَسْأَلَةٌ: مِمَّا يَجْرِي فِيهِ التَّأْوِيلَانِ فَيَصِحُّ فِيهِ الْأَمْرَانِ : قَوْلُكَ : أَوَّلُ مَا أَقُولُ إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ . وَمِثْلُهُ : أَوَّلُ قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ^(١) :

فَإِنْ أُريدَ بِهِ : أَوَّلُ قَوْلِي حَمْدُ اللَّهِ = يُفْتَحُ ؛ لِأَنَّهُ مَقْدَرٌ بِمَصْدَرٍ هُوَ خَبَرٌ (أَوَّلُ)^(٢) .
و(أَوَّلُ) : أَفْعَلٌ مُضَافٌ إِلَى الْمَصْدَرِ ؛ فَيَكُونُ أَيْضًا مَصْدَرًا ، وَصَحَّ الْخَبَرُ عَنْ مَصْدَرٍ بِمَصْدَرٍ^(٣) . وَيَصْدُقُ هَذَا الْكَلَامُ حِينَئِذٍ عَلَى كُلِّ لَفْظٍ تَضَمَّنَ حَمْدًا ، وَلَا يَخْتَصُّ بِهَذِهِ الصِّيغَةِ^(٤) .

وَإِنْ أُريدَ بِهِ : أَوَّلُ قَوْلٍ أَتَكَلَّمُ بِهِ : هَذَا الْكَلَامُ الْمَفْتُوحُ بِ(إِنَّ) = يُكْسَرُ ؛ لِأَنَّهُ جُمْلَةٌ^(٥) . وَلَا يَصْدُقُ حِينَ كَسَرَتْ إِلَّا عَلَى هَذِهِ الصِّيغَةِ الْمَصْدَرَةِ بِ(إِنِّي) ، وَيَكُونُ الْقَوْلُ عَامًّا شَامِلًا لـ: إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ، وَلِغَيْرِهِ^(٦) . وَالْمَرَادُ : أَوَّلُ أَقْوَالِهِ الْمُتَعَدِّدَةِ : هَذِهِ الصِّيغَةُ . وَأَوَّلُ الْأَقْوَالِ :

(١) يُنْظَرُ : الْكِتَابُ (١٤٣/٣) ، وَالْإِيضَاحُ الْعُسْـدِيُّ (١٦٣) ، وَالْمَسَائِلُ الْمَشْهُورَةُ (٢٠٠) ، وَاللِّبَابُ (٢٢٣/١) ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ (٦١/٨) .

(٢) يُنْظَرُ : الْكِتَابُ (١٤٣/٣) ، وَالْأَصُولُ (٢٧٢/١) ، وَالْمَفْصَلُ (٤٠٩) ، وَالتَّخْمِيرُ (٤٤/٤) ، وَشَرْحُ الْجُمْلِ (٤٦٤/١) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (٢٢/٢) ، وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ (٨٣٣/٢) .

(٣) يُنْظَرُ : الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (١٧٢/٢) ، وَشَرْحُ الرِّضِيِّ (١٢٥١/٢) .

(٤) يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (٢٢/٢) .

(٥) يُنْظَرُ : الْكِتَابُ (١٤٣/٣) ، وَالْأَصُولُ (٢٧٢/١) ، وَالْإِيضَاحُ الْعُسْـدِيُّ (١٦٣) ، وَالْمَقْتَصِدُ (٤٧٩/١) ، وَالْمَفْصَلُ (٤٠٩) ، وَشَرْحُهُ (٦١/٨) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (٢٢/٢) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (٤٨٧/١) ، وَشَرْحُ الرِّضِيِّ (١٢٥٠/٢) .

(٦) يُنْظَرُ : الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (١٧٢/٢) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (٤٨٨/١) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (٢٢/٢) .

قول^(١) . ويصحُّ أن تقع الجملة خبر القول ، نحو : قولي زيد قائم . ويكون القول حينئذٍ بمعنى القول^(٢) . وعلى كلا التأويلين (أن) و (إن) مع ما بعدهما خبر (أول) .

وقال الزمخشري : ((إن قرئ بالكسر يكون محكيًا ؛ أي : مفعولًا لـ (أقول) ، ويكون خبر (أول) محذوفًا^(٣) ، تقديره : أول ما أقول إني أحمد الله ثابت^(٤))).^(٥) .

قال الحاجبي^(٦) : ((هذا فاسد ؛ لأن المحكي - أي : متعلق القول - نفسه ؛ فيكون تقديره أول إني أحمد الله ثابت . و (أول) للتفضيل مُضافٌ إلى ما هو بعضه^(٧) ؛ فيلزم أن يكون الإخبار بثابت عن (الهمزة) ، أو عن (إني) ؛ لأن أول (إني أحمد الله) باعتبار الحروف : (الهمزة) ، وباعتبار الكلمات : (إني) ، وإرادة كل منهما من الكلام فاسد^(٨))).^(٩) .

تذنيب : يُفتح بعد (حتى) العاطفة ، والجارة ؛ إذ لا يقع بعدهما إلا المفرد ، نحو : عرفت أمورك حتى أنك فاضل . أي : فضلك^(٩) . والعاطفة ما بعدها من جنس ما قبلها ،

(١) يُنظر : الإيضاح في شرح المفصل (١٧٢/٢) .

(٢) يُنظر : الإيضاح في شرح المفصل (١٧٢/٢) ، وشرح الجمل (٤٦٥/١) .

(٣) المفصل (٤٠٩) ، ويُنظر : المقتصد (٤٧٩/١) ، وشرح المفصل (٦١/٨) ، وشرح الجمل (٤٦٦/١) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٤٢/٢) .

(٤) ((ثابت)) سقطت من (ن) .

(٥) يُنظر : شرح المفصل (٦١/٨) .

(٦) ((قال الحاجبي)) سقط من (ط) .

(٧) في (ن) : ((بعض))

(٨) الإيضاح في شرح المفصل (١٧٢/٢) ، ويُنظر : شرح الكافية لابن جمعة (٦٤٣/٢) .

(٩) يُنظر : الكتاب (١٤٣/٣ ، ١٤٤) ، والمفصل (٤١٠) ، وشرحه (٦٢/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل

والفَضْلُ مِنْ جُمْلَةِ الْأُمُورِ^(١) . ومثَالُ الْجَارَّةِ : عَجِبْتُ مِنْ أَحْوَالِكَ حَتَّى أَنَّكَ مُفَاخِرِي .
تَقْدِيرُهُ : إِلَى الْمَفَاخِرَةِ^(٢) . وَيُكْسَرُ بَعْدَ الْإِبْتِدَائِيَّةِ ؛ نَحْوُ : مَرَضَ حَتَّى إِنَّهُ لَا يُرْجَى^(٣) .

وَقَالَ الْحَاجِبِيُّ : ((يَجُوزُ رَفْعُهَا ؛ عَلَى أَنْ يَقْدَرَ الْمَذْكُورُ بَعْدَهَا^(٤) بِمَفْرَدٍ^(٥) هُوَ مَبْتَدَأٌ
حُذِفَ خَبَرُهُ ؛ أَيْ : حَتَّى أَنْ عَدَمَ الرَّجَاءِ مَعْلُومٌ))^(٦) .

قُلْتُ : فِيهِ نَظَرٌ ؛ إِذَا الْأَصْلُ عَدَمَ الْحَذْفِ ، وَإِنَّمَا قُدِّرَ الْحَذْفُ فِي نَحْوِ : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ
حَتَّى رَأْسُهَا تَقْدِيرُهُ : مَأْكُولٌ - بَرَفَعَ الرَّأْسِ .

وَكَذَا يُفْتَحُ بَعْدَ / (لَا جَرَمَ) ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ أَوْ خَبَرٌ ؛ لِمَا مَرَّ فِي اسْمِ (لَا) النَّاصِبَةِ . أَوْ عَلَى
[١/٢٢٨] أَنَّهُ صَارَ كَالْقَسَمِ يُكْسَرُ بَعْدَهَا ؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ : وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا كَرِيمٌ^(٧) .

É =

(١٧٣/٢) ، وشرح التسهيل (٢٤/٢) ، وشرح ابن النازم (١٢١) ، والجنى الداني (٤١٣) .

(١) يُنْظَرُ : شرح المفصل (٦٢/٨) .

(٢) يُنْظَرُ : المصدر السابق .

(٣) يُنْظَرُ : الكتاب (١٤٣/٣) ، والمقتضب (٣٤٩/٢) ، والأصول (٢٦٤/١) ، والمسائل المثورة (٢٠١) ،
والمفصل (٤١٠) ، وشرح التسهيل (٢٤/٢) ، وشرح الرضي (١٢٥٢/٢) ، والبسيط في شرح الجمل
(٨١٤/٢) .

(٤) ((بعدها)) سقطت من ط .

(٥) من (س) ، وفي الآخر ((المفرد)) .

(٦) الإيضاح في شرح المفصل (١٧٣/٢) .

(٧) يُنْظَرُ : الكتاب (١٣٨/٣) ، والمقتضب (٣٥٠/٢) ، والأصول (٢٧٩/١) ، وشرح السيرافي (٤٩/١١) ،
والتعليقة (٢٥٠/٢) ، والمسائل المثورة (١٩٥) ، وشرح التسهيل (٢٤/٢) ، والجنى الداني (٤١٣) ،
(٤١٥) .

وَتُكْسَرُ بَعْدَ (أَمَّا) الاستفتاحية^(١). وَيُفْتَحُ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى : حَقًّا ، أَمَّا أَنْتَ ذَاهِبٌ^(٢) ؛
لأنَّ الواقعةَ بَعْدَ (حَقًّا) مفتوحةٌ ؛ لِأَنَّهَا مُؤَوَّلَةٌ مَعَ مَعْمُولَيْهَا بِمَفْرَدٍ ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ ، وَ (حَقًّا)
خَبَرُهُ ؛ لِأَنَّهُ مُصَدِّرٌ وَاقِعٌ ظَرْفًا . وَتَقْدِيرُ : حَقًّا أَنْتَ قَائِمٌ = فِي حَقِّ قِيَامِكَ^(٣) . وَقَالَ الْمَالِكِيُّ :
((حَقًّا) مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ الْوَاقِعِ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِفِعْلِهِ ، وَ (أَنْ) مَعَ مَا بَعْدَهَا فَاعِلُهُ))^(٤) .

قال : (ولذلك جاز...) ^(٥) إلى آخره .

أَقُولُ : جاز رَفْعُ المعطوف على اسمِ (إِنَّ) المكسورة ؛ لما مرَّ من أَنَّهَا لا تَغْيِرُ معنى
الجملة ؛ فيكون كالمعدوم ، فيَقْدَرُ اسْمُهَا باقياً على رفعه ، فيُعْطَفُ عليه بالرفْع ، فيقال : إِنَّ
زيدًا قائمٌ وبكرٌ أو لا بكرٌ^(٦) .

قوله : (ولذلك)

-
- (١) يُنْظَرُ : الكتاب (١٢٢/٣) ، والمقتضب (٩/٣) ، والمسائل المنثورة (١٨٤) ، وشرح الرضي (١٢٥٢/٢) ،
والبسيط في شرح الجمل (٨٢١/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٤٣/٢) .
- (٢) يُنْظَرُ : الكتاب (١٢٢/٣) ، والمقتضب (٣٥١/٢) (٩/٣) ، والأصول (٢٧٠/١) ، والمسائل
المنثورة (١٨٥) ، والتخمير (٤٥/٤) ، وشرح الكافية الشافية (٤٨٧/١) ، وشرح ابن الناظم (١٢١) .
- (٣) يُنْظَرُ : المسائل المنثورة (١٨٥) ، وشرح التسهيل (٢٣/٢) ، وشرح ابن الناظم (١٢١) ، وشرح الرضي
(١٢٥١/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٤٣/٢) .
- (٤) شرح التسهيل (٢٣/٢ ، ٢٤) .
- (٥) الكافية في النحو (٢٢٢) .
- (٦) يُنْظَرُ : الكتاب (١٤٤/٢) ، والجمل (٥٥) ، والمقتصد (٤٤٨/١) ، والمفصل (٤١٢) ، وأسرار العربية
(١٥١) ، واللباب (٢١٥/١) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٦٧/٣) ، وشرح التسهيل (٤٨/٢) ، وشرح
ابن الناظم (١٢٥) .

أي : لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ (إِنَّ) لَا تُغَيِّرُ معنى الجملة . والمُقَدَّمُ تعليله أَقَرُّ في النَّفْسِ مِمَّا لَمْ
يَتَقَدَّمَ تعليله^(١) ؛ أي : ولأجلِ (إِنَّ) المكسورة لَا تُغَيِّرُ معنى الجملة الداخلة فيها = جازَ
العطفُ على محلِّ اسمِها ؛ كما قال الله تعالى : [E D F G H | J Z (التوبة :
(٣)^(٢) .

وقال جرير^(٣) :

إِنَّ الْخِلَافَةَ وَالنُّبُوَّةَ فِيهِمْ وَالْمَكْرُمَاتُ وَسَادَةُ أَطْهَارُ

أَطْهَارُ : جمع طاهر .

وقال غيره^(٤) :

فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنَجِّبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّ النَّجِيَّةَ وَالْأَبَ

(١) يُنْظَرُ : الإيضاح في شرح المفصل (١٧٨/٢) .

(٢) يُنْظَرُ : الكتاب (١٤٤/٢) ، والأصول (٢٤٠/١) ، والجمل (٥٥) ، والمقتصد (٤٤٨/١) ، والمفصل
(٤١٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٦٨/٣٦) ، وشرح الكافية الشافية (٥١٣/١) ، وشرح الكافية لابن
جمعة (٦٤٤/٢) .

(٣) البيت من الكامل ، ينسب لجرير ، ولم أجده في ديوانه المطبوع .

يُنْظَرُ : الكتاب (١٤٥/٢) ، والتبصرة والتذكرة (٢٠٨/١) ، والمفصل (٤١٢) ، وشرحه (٦٧/٨) ، وشرح
التسهيل (٤٨/٢) ، وشرح ابن الناظم (١٢٦) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٤٤/٢) ، وتخليص
الشواهد (٣٦٩) .

(٤) البيت من الطويل ، ولم أقف له على نسبة .

يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٤٨/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٥١١/١) ، وشرح ابن الناظم (١٢٦) ، وتخليص
الشواهد (٣٧٠) ، والهمع (٢٨٦/٥) ، والدرر (٤٧٩/٢) .

وعند الحاجبي أن المفتوحة الواقعة بعد الفعل القلبي من جهة أنه يدخل الجملة في موضع المكسورة ؛ فيكون حكمها حكم المكسورة في العطف بالرفع على محل اسمها^(١) ؛ فلذا قال : ((على اسم المكسورة لفظاً أو حكماً بالرفع . ومثله : عَلِمْتُ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ وَبَكْرٌ . فيكون رَفُعُ (بكر) على محل (زيد) . أو يكون (بكر) مؤكّداً بـ(أَنَّ) أيضاً . وإنما قيل : العامل إذا لم يغيّر المعنى كالمعدوم ؛ لصحة : ليس زيدٌ بقائم ولا قاعداً - بالنصب - . وكقوله^(٢) :

وَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(٣)

و (إِنَّ) مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَمْ يَزِدْ الْكَلَامَ إِلَّا التَّحْقِيقَ ؛ ليسرَّ السامعُ إلى التَّصْدِيقِ = يكون كاللام المؤكدة ، ويمتنعُ العطفُ بالرفعِ على اسم (ليت) ، و (لعل) و (كأن) ؛ لأنها غيَّرتُ المعنى ، فيمتنعُ تقديرُها معدومة^(٤) ، فاسمُها يخالفُ المبتدأ المجردَ فلم يبقَ للتجريد فيه أثرٌ أصلاً حتَّى يقدَّرَ في المعطوفِ عليه ، ويُرفعَ به ، ولا على اسمِ المفتوحة ؛ لأنَّ معنى الابتداء نُسَخَ بالكُلِّيَّةِ وصار (أَنَّ) مع معموليها مفرداً معمولاً لغير ؛ فلو عطفَ عليه يلزمُ

(١) يُنظر : شرح المقدمة الكافية (٩٦٨/٣) ، وأمالى ابن الحاجب (٥٥١/٢) ، وشرح الرضي (١٢٥٩/٢) .

(٢) عجز بيت من الوافر ، و صدره : مَعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَاسْحَجْ . ينسب لعقبة بن هيرة الأسدي .

يُنظر : الكتاب (٦٧/١) ، والمقتضب (٣٣٨/٢) ، والجمل (٥٥) ، والأمالى (٣٦/١) ، وشرح أبيات سيويه

لابن السيرافي (٣٠٣/١) ، وسر الصناعة (١٣١/١) ، والإنصاف (٣٣٢/١) ، وشرح المفصل

(١٠٩/١) ، وأمالى ابن الحاجب (١٦٠/١) ، ورصف المباني (١٢٢) .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (١٧٨/٢ ، ١٧٩) ، وأمالى ابن الحاجب (٥٥١/٢) ، وشرح المقدمة الكافية

(٩٦٨/٣) ، ويُنظر : شرح الكافية الشافية (٥١٣/١) ، وشرح الرضي (١٢٥٩/٢) ، وشرح الكافية

لابن جمعة (٦٤٤/٢ ، ٦٤٥) ، ورصف المباني (١٢٧) .

(٤) يُنظر : الجمل (٥٦) ، والإيضاح العضدي (١٥١) ، والتعليقة (٢٩٤/١) ، والمقتصد (٤٥٢/١) ،

والإنصاف (٢١٧/١) .

التناقض ؛ لأنه يكون باعتبار أنه مبتدأ عامله التجريد ، فيكون جزءاً تاماً من الكلام^(١) .
والتقدير : أن (أن) أزال^(٢) عنه الجزئية ، وصار المجموع جزءاً واحداً من الكلام ؛ فلا
يبقى فيه ابتدائية ولا عاملية التجريد أصلاً ، فيمتنع العطف بالرفع .

ويجاب عن قول الحماسي^(٣) :

فَلَا تَحْسَبِي أَنِّي تَخَشَّعْتُ بَعْدَكُمْ لَشَيْءٍ وَلَا أَنِّي مِنَ الْمَوْتِ أَفْرَقُ
وَلَا أَنَا مِمَّنْ يَزْدَهِيهِ وَعَيْدُكُمْ

بأنه من عطف الجملة ، وهو لا يوجب التشريك في العامل ؛ بل في الحصول^(٤) ،
فلا يكون (أنا) معطوفاً على محل (ياء) (إني) ، ولا يكون لـ (أن) ولا لـ (حسب) تعلق به لا
لفظاً ولا معنى .

وكلام الزمخشري^(٥) وكثير^(٦) دالٌّ على أن العطف بالرفع على محل (إن) مع اسمها .

(١) يُنظر : شرح الرضي (١٢٦١/٢) .

(٢) من (ن) وفي الآخر : (زالت)

(٣) البيتان من الطويل ، وعجز البيت الثاني :

* وَلَا أَنَّنِي بِالْمَشْيِ فِي الْقَيْدِ أَخْرَقُ *

وهما لجعفر بن عُلْبَةَ الحارثي ، في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٥٤/١) ، وشرحه للتبريزي (٢٧/١) ،
ويُنظر : المباحث الكاملية (٥٢٥/١) ، وشرح الرضي (١٢٦٢/٢) ، والخزانة (٣٠٣/١٠) .

(٤) يُنظر : المباحث الكاملية (٥٢٦/١) .

(٥) يُنظر : المفصل (٤١٢) ، وردَّ ابن يعيش قول صاحب المفصل بقوله : "وقول صاحب الكتاب : ولأن محل
المكسورة وما عملت فيه الرفع ليس بسديد" شرح المفصل (٦٧/٨) .

(٦) يُنظر : الإيضاح العضدي (١٥١) ، والمقتصد (٤٤٨/١) ، والمباحث الكاملية (٥٢٤/١) ، وشرح الرضي

وقال الحاجبي في شرح الكافية: ((معنى كلامهم ما ذكرته))^(١).

وفي شرح المفصل: ((هذا الوجه أيضاً مستقيم؛ لأننا لو قلنا: وَلَا الْحديدَا في قوله: ^(٢)

* وَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحديدَا *

عَطْفٌ على محل الجار والمجرور = لكان سديداً))^(٣).

قلت: هذا بناء على أَنَّ محلَّ الجار والمجرور نَصَبٌ في نحو: سِرْتُ في الخميس. والتَّحْقِيقُ فيه. وقريبٌ منه كلامُ الأندلسي: ((هو أَنَّ الرَّفْعَ بِالْعَطْفِ على محلِّ اسمِ (إِنَّ) إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا أَشْكَلَ تَصَوُّرُ رَفْعِهِ؛ لِأَنَّ (إِنَّ) مِنْ نَوَاسِخِ الْإِبْتِدَاءِ = شُبِّهَتْ مَعَ اسْمِهَا بِ(لَا) الْجَنْسِيَةِ الْمَجْعُولَةِ^(٤) مَعَ اسْمِهَا الْمَبْنِيِّ اسْمًا وَاحِدًا؛ فَكَمَا يَكُونُ الْمَعْطُوفُ بِالرَّفْعِ فِي بَابِ (لَا) عَلَى مَوْضِعِ (لَا) مَعَ اسْمِهَا))^(٥).

قالوا هنا: إِنَّ الرَّفْعَ على محلِّ (إِنَّ) مَعَ اسْمِهَا؛ تَسْهِيلاً، خُصُوصًا على المبتدئ؛ إذْ لَمْ يُقَلَّ: إِنَّ (إِنَّ) مَعَ اسْمِهَا كَلِمَةً وَمَبْتَدَأً، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: الْمَرْفُوعُ مَعْطُوفٌ عَلَى مُسْتَتِرٍ (قَائِمٍ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوَكَّدْ بِمَنْفَصِلٍ، وَلِأَنَّهُ يَمْتَنَعُ الرَّفْعُ فِي نَحْوِ: إِنَّ زَيْدًا غَلَامُكَ وَبَكْرٌ^(٦).

É =

(١٢٥٨/٢)، والبسيط في شرح الكافية (٥٧٠/٢).

(١) شرح المقدمة الكافية (٩٦٧/٣).

(٢) سبق تخريجه (ص ٨٥١).

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (١٧٩/٢).

(٤) ((المجعولة)) في موضعها بياض في (ط).

(٥) يُنْظَرُ: المباحث الكاملية (٥٢٧/١).

(٦) يُنْظَرُ: الإيضاح في شرح المفصل (١٧٩/٢).

ويستقيم أن يُرفع بالابتداء محذوفاً خبره ؛ لدلالة^(١) السابق عليه ، فيكون من عطف الجملة من غير تَشْرِيكِ في عامل ؛ فلا يكون المعطوف مؤكّداً بـ(إنَّ)^(٢) ؛ بل هو مع خبره المحذوف جملة ساذجة ؛ مثل : قام زيدٌ وبكرٌ مُنْطَلِقٌ . وبهذا الوجه يصحُّ رفع المعطوف بعد (ليتما) وشبهها .

وقال المالكيُّ : ((وجهُ الرفع هذا لا غير كما ظنّه بعض^(٣) ؛ ولذا لم يقع العطف بالرفع إلا بعد تمام الجملة / ولو تقدّيراً . ولو كان من عطف المفردات لكان وقوعه قبل التمام أولى ؛ لأنَّ وصل المعطوف بالمعطوف عليه أجود من فصله ، ولجاز رفع غيره من التوابع ، ولما جعل سيبويه قوله تعالى : [Z ê é (سبأ: ٤٨) خبر مبتدأ محذوف ، أو بدلاً من فاعل [Z ç في قوله تعالى : [إِنَّ رَبِّي Z ê é è ç (سبأ: ٤٨)^(٤) . وأيضاً : (إنَّ) وأخواتها قويّة الشّبه بالفعل ؛ لِشَبْهَها به لفظاً ومعنى ؛ فلا يعملُ الابتداء في معمولها كما في معمولي الأفعال الناسخة ؛ إذ يمتنع : كنتُ^(٥) قائماً وكريماً . ولقوّة شَبْهَها لم يُبطل عملها الفصل ، ولا تقدّمُ المُسند ؛ نحو : إنَّ فيكَ زيداً راغبٌ . وإنَّ عندكَ زيداً . بخلاف (ما) المشبّهة بـ(ليس) ، و(لا) المشبّهة بـ(إنَّ) ؛ فإنها يُبطلان عملها ؛ لضعف شَبْهَها . ولا يعمل (لا) في الخبر عند سيبويه^(٦) ؛ فلضعف شبه (لا) يبقى عملُ الابتداء في محلِّ اسمِهِ ؛ ولذا

(١) في (ن) : ((وللدلالة))

(٢) يُنظر : المصدر السابق (١٧٩/٢ ، ١٨٠) .

(٣) ((بعض)) سقطت من (س) .

(٤) الكتاب (١٤٧/٢) ، وينظر : الأصول (٢٥١/١) .

(٥) في (س) : ((ليت)) .

(٦) يُنظر : الكتاب (٢٧٤/٢ ، ٢٨٥) .

جَازَ أَنْ يُرْفَعَ نَعْتُهُ ، وَلَآئِنَّ نَصَّ سَيَبُويَه^(١) فِي نَحْوِ : إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو قَائِمٌ = أَنَّ تَقْدِيرَهُ : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو كَذَلِكَ^(٢) .

ثُمَّ قَالَ : ((وَلَوْ قَالَ سَيَبُويَه^(٣) : حُذِفَ خَبَرُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ لِدَلَالَةِ خَبَرِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ^(٤) = لَكَانَ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّهُ مَقْطُوعٌ بِثَبُوتِهِ^(٥) ؛ كَقَوْلِهِ^(٦) :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

وَكَقَوْلِهِ^(٧) :

خَلِيلِي هَلْ طِبُّ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهُوَى دَنْفَانِ^(٨)

(١) الكتاب (١٤٤/٢) .

(٢) شرح التسهيل (٤٨/٢ - ٥٠) .

(٣) الكتاب (١٥٥/٢) .

(٤) ((لدلالة خبر المعطوف عليه)) سقط من (س) .

(٥) في (ن) : ((ثبوته)) .

(٦) البيت من المنسرح ، وهو لقيس بن الخطيم في ديوانه (٢٣٩) .

وينسب للمرار الأسدي في معاني القرآن للفراء (٣٦٣/٢) ، وينسب لعمر بن امرئ القيس الأنصاري في تأويل مشكل القرآن (٢٨٩) ، وجمهرة أشعار العرب (١١٣/١) ، وشرح ديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه (٢٨١) ، والخزاعة (٢٧٥/٤) .

ويُنظَرُ : الكتاب (٧٥/١) ، واللباب (٢١٣/١) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٨٤/٢) .

(٧) البيت من الطويل ، ولم أقف له على نسبة .

يُنظَرُ : شرح التسهيل (٥٠/٢) ، وشرح ابن الناظم (١٢٧) ، وتخليص الشواهد (٣٧٤) ، والمغني (٤٧١/٥) ، والمقاصد النحوية (٧٥٠/٢) ، وشرح أبيات المغني (٣٠٠/٧) .

إِذْ تَقْدِيرُهُمَا : نَحْنُ بِهَا عِنْدَنَا رَاضُونَ . وَإِنِّي دَرَيْتُ .

قُلْتُ : ما ذكره المالكي حَسَنٌ ؛ وَإِنْ كَانَ فِي بَعْضِ كَلِمَاتِهِ نَظَرٌ ؛ إِذْ وَصُلَّ الْمُعْطُوفُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ بِهِ إِنَّمَا يَكُونُ أَجُودَ إِذَا صَحَّ أَنْ يَكُونَ خَبْرُهُمَا شَيْئًا وَاحِدًا بِاعْتِبَارِ الْعَامِلِ ؛ أَيْ يَكُونُ عَامِلٌ خَبْرُهُمَا وَاحِدًا . وَمَا نَحْنُ فِيهِ لَيْسَ كَذَلِكَ ؛ فَيَكُونُ وَصُلَّ خَبْرَ (إِنَّ) بِاسْمِهَا أَوَّلَى .

وَلَمْ يَجْزُ رَفْعُ غَيْرِهِ مِنَ التَّوَابِعِ ؛ لِأَنَّ الْمُعْطُوفَ كَالْمُسْتَقِلِّ مَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ تَيَمَّةِ الْمُعْطُوفِ مَعْنَى ، وَكَذَا لَفْظًا لِلَوَاوِ ؛ فَإِنَّهَا نَائِبٌ مِنَ الْعَامِلِ ، أَوْ مَفْسَّرٌ بِتَكْرِيرِهِ . مَعَ أَنَّ الزَّجَّاجَ أَجْرَى الصِّفَةِ مَجْرَى الْمُعْطُوفِ^(٢) ، وَرَفَعَ [$\hat{e}$ $\hat{e}$ $\hat{e}$] عَلَى الصِّفَةِ لِمَحَلِّ [رَفَعَ]^(٣) .

وَدَلَالَةُ السَّابِقِ عَلَى الْمُسَبُّوقِ أَوَّلَى مِنَ الْعَكْسِ ؛ إِلَّا أَنَّ فِي تَأْخِيرِ الْحُكْمِ عَنِ الْمُعْطُوفِ سِرًّا ؛ فَإِنَّ قَوْلَكَ : زَيْدٌ مَشْنُوٌّ وَعَمْرُوٌّ = يُؤْهِمُ أَنْ لَزِيدٍ مَزِيدَةٌ فِي الْإِخْبَارِ عَنْهُ بِالشَّئَاءِ عَلَى عَمْرٍو . وَلِأَنَّ مَا أُثْبِتَ لَهُ الْحُكْمُ أَوَّلًا أَمَكَّنُ فِي النَّفْسِ^(٤) مِمَّا أُثْبِتَ لَهُ آخِرًا . وَلَمَّا كَانَ غَرَضُ الْمُتَكَلِّمِ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمَا آخَرَ الْحُكْمَ عَنْهُمَا وَحَكَمَ بِهِ عَلَيْهِمَا دَفْعَةً ؛ لِئَلَّا يَكُونَ لِأَحَدِهِمَا مَزِيَّةٌ^(٥) .

$\hat{e} =$

(١) شرح التسهيل (٥٠/٢) ، وَيُنْظَرُ : شرح ابن النازم (١٢٧) .

(٢) فِي (س) : ((العطف)) .

(٣) يُنْظَرُ : معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢٥٧/٤) ، وانظر : الكتاب (١٤٧/٢) ، والمفصل (٤١٢) ، وشرحه (٦٨/٨) ، والإيضاح فِي شرح المفصل (١٨١/٢) ، والمباحث الكاملية (٥٢٦/١) ، وشرح التسهيل (٥٢/٢) ، وشرح الرضي (١٢٦٣/٢) .

(٤) فِي (س) : ((التعيين)) .

(٥) يُنْظَرُ : الإيضاح فِي شرح المفصل (١٨٥/٢، ١٨٦) .

توضيح: رُفِعَ بَكْرٌ في نحو: عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وبَكْرٌ = عند الحاجبي^(١) على محلّ (زيد)؛ إذ الابتدائية كالباقية فيه؛ لأنَّ (إِنَّ) الداخلة فيه مكسورةً حكمًا عنده. وعند الزمخشري^(٢) على أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ حُذِفَ خَبْرُهُ؛ إذ يمتنع رفعه على محلّ (زيد)؛ لأنَّ (إِنَّ) نَسَخَتْ عنه الابتدائية بالكليّة؛ إذ صَارَتْ مع معموليها مفردةً عنده. وكذا على محلّ (أَنَّ) مع معموليها؛ لأنَّه نُصِبَ بِأَنَّهُ مَفْعُولٌ أَوَّلٌ لـ (عَلِمْتُ). وكذا مَبْتَدَأٌ حُذِفَ خَبْرُهُ عِنْدَ المالكبي^(٣). وهو ظاهر. وقد أشرت إلى ذلك في التثنية.

وَيُسْتَرْطُ فِي الْعَطْفِ بِالرَّفْعِ عَلَى الْمَحَلِّ تَقَدُّمُ خَبَرِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ لَفْظًا، نحو: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَبَكْرٌ. أو تقديرًا، نحو: إِنَّ زَيْدًا وَبَكْرٌ قَائِمٌ. إذ تقديره: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَبَكْرٌ = على التقديم والتأخير. أو: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَبَكْرٌ قَائِمٌ = على حَذْفِ الْخَبَرِ مِنَ الْأَوَّلِ^(٤). فيمتنع أَنْ يَتَّحِدَ خَبْرَاهُمَا لَفْظًا [وتقديرًا]^(٥)، نحو: إِنَّ زَيْدًا وَبَكْرٌ ذَاهِبَانِ^(٦). لأنَّ (ذَاهِبَانِ) مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَكُونُ خَبْرًا عَنْ (زيد) يَكُونُ عَامِلُهُ (إِنَّ)؛ لِأَنَّهَا تَقْتَضِي خَبْرًا. وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَكُونُ خَبْرًا عَنْ (بكر) يَكُونُ عَامِلُهُ الْإِبْتِدَاءُ^(٧)؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي خَبْرًا، فَيَلْزِمُ أَنْ يَعْمَلَ عَامِلَانِ

(١) يُنْظَرُ: شرح المقدمة الكافية (٩٦٨/٣).

(٢) يُنْظَرُ: المِفْصَل (٤٠٩).

(٣) شرح التسهيل (٥٠/٢).

(٤) يُنْظَرُ: التبصرة والتذكرة (٢١٠/١)، وشرح المِفْصَل (٦٨/٨)، وشرح الوافية (٣٩٢)، والإيضاح في

شرح المِفْصَل (١٨٢/٢)، وشرح الرضي (١٢٦٤/٢)، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٤٦/٢).

(٥) تكملة من (ن).

(٦) يُنْظَرُ: الإنصاف (١٨٦/١)، وشرح المقدمة الكافية (٩٦٩/٣)، وشرح الوافية (٣٩٢)، والتوطئة

(٢٣٣)، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٤٦/٢)، والبسيط في شرح الكافية (٥٧١/٢).

(٧) يُنْظَرُ: شرح المقدمة الكافية (٩٦٩/٣)، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٤٦/٢).

في شيء واحد ، وهو ممتنع^(١) ؛ لآنَّه من اجتماع عِلَّتَيْنِ^(٢) على معمولٍ واحدٍ^(٣) ؛ فيؤهِمُّ أَنَّهُ معمولٌ لـ (إن) غير معمولٍ لها^(٤) .

وأجازهُ الكوفيون^(٥) بناءً على أَنَّ رَفَعَ خبر (إن) ليس بها ؛ بل بما كان به قبل دخولها ، فلا يلزمُ إعمالُ عاملَيْنِ في واحدٍ ؛ بل يكونُ مثَل : زيدٌ وعمرو قائلان^(٦) .

قلتُ : إِنَّمَا يَصَحُّ هذا المثال إذا جُعِلَ من عطفِ المفرداتِ ، أمَّا لو كان من عطفِ الجُمْلِ يكونُ من إعمالِ عاملَيْنِ في معمولٍ واحدٍ .

وقالَ الجزوليُّ^(٧) : «جَوَزَ سَيَّوِيهِ وَالْخَلِيلُ - لا المبردُ وغيره - أَنْ يَقَعَ المثنى خبرَ مبتدأَيْنِ ، أو فاعِلَ فِعْلَيْنِ وإن اختلفَ معناهما ؛ نحو : زيدٌ وبكرٌ قائلانِ . و جاءَ وقامَ الزيدانِ ؛ لأنَّ العاملَ / والمُقْتَضِيَّ والأثرَ فِيهِ واحدٌ بالنوع ؛ فلا اختلافَ»
قلتُ : فِيهِ اختلافُ الشَّخصِ ، فيمتنعُ ؛ لما مرَّ .

[أ/٢٢٩]

(١) يُنْظَرُ : أسرار العربية (١٥٢) ، والإنصاف (١٨٧/١) ، وشرح المفصل (٦٩/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٨١/٢) ، وشرح الوافية (٣٩٢) ، وشرح الرضي (١٢٦٤/٢) .
(٢) في (س) : ((عكس)) .

(٣) يُنْظَرُ : البسيط في شرح الكافية (٥٧١/٢) .

(٤) يُنْظَرُ : شرح المقدمة الكافية (٩٦٩/٣) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٧٢/٢) .

(٥) يُنْظَرُ : الإنصاف (١٨٦/١) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٦٩/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٨١/٢) ، والمباحث الكاملية (٥٢٦/١) ، وشرح الرضي (١٢٦٥/٢) .

(٦) يُنْظَرُ : شرح الرضي (١٢٦٥/٢) ، وشرح ابن الناظم (١٢٦) .

(٧) لم أقف على هذا القول للجزولي ، وينظر : شرح الجزولية للأبدي (٦٠٧/٢) .

وأجازَ الفراءُ العطفَ بالرفعِ على اسمِ (إنَّ) مبنياً^(١) . فيصحُّ عنده : أنَّكَ وزيدٌ ذاهبان^(٢) .

قالَ النُّحاةُ^(٣) : الذي غرَّهُ والكوفيُّ : مَا رُوِيَ عن بعضِ العربِ ؛ وهو قولُهُم : ((إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ وَإِنَّكَ وَزِيدٌ ذَاهِبَانِ))^{(٤)(٥)} .

قالَ سيويهِ ((إِنَّ قَائِلِيهِمَا غَلَطُوا فِيهِمَا))^(٦) .

وسببُهُ : أَنَّهُمْ لَمَّا رَأَوْا أَنَّ معنَاهما معنى الابتداء - لَأَنَّ (إِنَّ) لا تغيِّرُ معنى الجملة - رَأَوْا أَنَّهُمْ قالوا : هُمْ وَأَنْتَ^(٧) . فَأَثْبَتُوا حُكْمَهَا في الجاري عليهما^(٨) . ونظيره : ما زيدٌ بقائمٍ

(١) في (س) : ((مُثَبَّتًا)) .

(٢) يُنْظَرُ : معاني القرآن (٣١١/١) ، وأسرار العربية (١٥٢) ، والإنصاف (١٨٦/١) ، والتخمين (٥٣/٤) ، واللباب (٢١٢/١) ، وشرح المفصل (٦٩/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٨١/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٥١٢/١) ، وشرح التسهيل (٥١/٢) .

(٣) يُنْظَرُ : شرح المقدمة الكافية (٩٦٩/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٨١/٢) .

(٤) ((قال النحاة... ذاهبان)) سقط من (ط) .

(٥) يُنْظَرُ : الكتاب (١٥٥/٢) ، والأصول (٢٥٢/١) ، والمسائل المنثورة (١٣٧) ، والإنصاف (١٨٦/١) ، وأسرار العربية (١٥٣) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٦٩/٣) ، والتوطئة (٢٣٣) ، والبسيط في شرح الجمل (٨١٠/٢) .

(٦) الكتاب (١٥٥/٢) ، ويُنْظَرُ : الأصول (٢٥٢/١) ، والمفصل (٤١٢) ، والإنصاف (١٩١/١) ، وشرح المفصل (٦٩/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٨٢/٢) ، وشرح التسهيل (٥١/٢) .

(٧) يُنْظَرُ : المفصل (٤١٢، ٤١٣) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٦٩/٣) ، وشرح التسهيل (٥١/٢) .

(٨) يُنْظَرُ : شرح المفصل (٦٩/٨، ٧٠) .

ولا قاعدًا . وعكسه قوله^(١) :

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

وقول العرب إذا كان خارجًا عن القياس ، واستعمال الفصحاء ، وعن وَفَّقِي ما وضعه الواضع = يُرَدُّ^(٢) .

قَالَ الْمَالِكِيُّ: ((وَهُمَ سَيَبُوه ؛ لِأَنَّ الْمَطْبُوعَ عَلَى الْعَرَبِيَّةِ لَوْ جَازَ غَلَطُهُ لَمْ يُوثَّقْ بِشَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِ ، بَلْ يَجِبُ اعْتِقَادُ الصَّوَابِ فِي جَمِيعِ مَا نَطَقَ بِهِ ، وَسَيَبُوه مُوَافِقٌ عَلَى هَذَا . وَلَوْ لَا^(٣) ذَلِكَ مَا قِيلَ نَادِرًا ؛ كَ : لَدُنْ غُدْوَةٍ . وَجُحْرُ ضَبِّ خَرِبٍ . بَلِ الصَّوَابُ أَنْ يُحْمَلَ الْقَوْلَانِ عَلَى أَنَّ تَقْدِيرَ الْأَوَّلِ : إِنَّهُمْ [هُمْ]^(٤) أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ . فَ(هُمْ) مُبْتَدَأٌ ، وَ (أَجْمَعُونَ) تَأْكِيدُهُ ، وَ (ذَاهِبُونَ) خَبَرُهُ ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ (إِنَّ) . وَتَقْدِيرُ الثَّانِي : إِنَّكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ . فَ (أَنْتَ) مُبْتَدَأٌ ، وَ (زَيْدٌ) مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ ، وَ (الذَاهِبَانِ) خَبَرُهُمَا ، وَالْمَجْمُوعُ خَبَرُ (إِنَّ) . وَحَذَفَ الْمَتْبُوعُ إِذَا عُلِمَ جَائِزٌ ؛ فَالْقَوْلُ بِهِ رَاجِعٌ))^(٥) .

قُلْتُ : النَّصْبُ بَعْدَ (لَدُنْ) سُمِعَ عَنْ كَثِيرٍ ، وَكَذَا إِجْرَاءُ الصِّفَةِ عَلَى الْمَجَاوِرِ ؛ كَقِرَاءَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى : [عَذَابٌ يَوْمَ أَلِيمٍ Z (هود: ٢٦) . وَمَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ لَمْ يُسَمَّعَا مِنْ مُتَعَدِّدٍ ،

(١) سبق تخريجه (ص ٣٩١) .

(٢) يُنْتَظَرُ : الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (١٨١/٢) ، وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٩٦٩/٣) ، وَشَرْحُ الْوَافِيَةِ (٣٩٢) ، وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (٥٧٥/٢) .

(٣) مِنْ (ن ، ط ، س) ، وَفِي الْأَصْلِ ((وَلَوْ كَانَ)) .

(٤) تَكْمَلَةٌ مِنْ (ن) .

(٥) شَرْحُ التَّسْهِيلِ (٥١/٢ ، ٥٢) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (٥١٥/٢) .

وَحَذَفُ الْمُؤَكَّدِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ لَا يُرْتَكَبُ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ .

وأجازَ الفراءُ في ^(١) المعطوف على أسماء أخوات (إِنَّ) ما جاز في المعطوف على اسمها ^(٢)؛ مُسْتَدِلًّا بقوله ^(٣) :

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَيْسُ فِي بَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنْيْسُ

فُضِعَفَ رَأْيُهُ بِأَنَّ تَقْدِيرَهُ : وَأَنْتَ مَعِيَ . وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ حَالًا ^(٤) .

وأجازَ الرَّجَّاجُ ^(٥) والفراءُ ^(٦) رَفَعَ نَعْتِ اسْمِ (إِنَّ) وتأكيده ، وعطفَ بيانه ؛ مُسْتَدِلِّينَ

بقوله تعالى : [قُلْ إِنَّ رَبِّي Z ê é è ç (سبأ: ٤٨) ؛ قائلين : إِنَّهُ ^(٧) صِفَةٌ عَلَى مَحَلِّ رَبِّي Z ^(٨)] .

(١) "والمعطوف عليه ... الفراء في "سقط من س .

(٢) معاني القرآن (٣١١/١) ، ويُنظر : شرح التسهيل (٥٢/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٥١٤/١) .

(٣) البيتان من الرجز ، ينسبان لرؤبة في ملحقات ديوانه (أبيات مفردة) : (١٧٦) .

وَيُنظر : معاني القرآن (٣١١/١) ، ومجالس ثعلب (٢٦٢/٦) ، وشرح التسهيل (٥٢/٢) ، وشرح الكافية

الشافية (٥١٤/١) ، وأوضح المسالك (٣٦٤/١) ، والهمع (٢٩٢/٥) ، والدرر (٤٨٤/٢) .

(٤) يُنظر : شرح التسهيل (٥٢/٢) .

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥٧/٤) .

(٦) معاني القرآن للفراء (٣٦٤/٢) .

(٧) من (ط) ، وفي الآخر "قائلين على أنه" .

(٨) يُنظر : المفصل (٤١٢) ، وشرحه (٦٨/٨) ، وشرح التسهيل (٥٢/٢) .

قال : (ولكنَّ ؛ كذلك) ^(١) .

أقول : أراد به : أنَّ يجوزُ العطف بالرفع على محلِّ اسم (لكنَّ) ؛ لأنَّها لم تغيَّر معنى الجملة الداخلة فيها ؛ إذ ^(٢) لم يجعلها في تأويل المفرد ، ولا إنشائية ؛ كما لا يغيَّر (إنَّ) مدخولها بشيءٍ منها ^(٣) .

قال : (ولذلك ...) ^(٤) إلى آخره .

أقول : لأم الابتداء هي الداخلة في المبتدأ توكيداً للكلام ، نحو : لَزِيدٌ مُنْطَلِقٌ ^(٥) . قال تعالى : [وَلَمَنْ صَبَرَ وَعَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ Z (الشورى: ٤٣)] ^(٦) . ثم إنَّهم وإنَّ أتوا بـ(إنَّ) نائبةً عن الفعل اختصاراً = أرادوا أن يجمعوا بينهما لزيادة التأكيد ؛ حتى يكون تكرير الجملة ثلاث مرَّاتٍ . ولا منافاة بينهما ؛ إذ كلاهما لتأكيد الإثبات ، ومدخولهما المبتدأ في الأصل ؛ فجَامَعَتْهَا ، ولا يجامعُ شيئاً آخرَ مِنْ أخواتها ^(٧) ؛ لوجود المنافاة بينها

(١) الكافية في النحو (٢٢٣) .

(٢) في (ن ، س) : ((إذا)) .

(٣) يُنظر : الكتاب (١٤٦/٢) ، والجمل (٥٦) ، والإيضاح العضدي (١٥١) ، والتعليقة (٢٩٣/١) ، والمقتصد (٤٥١/١) ، والإنصاف (٢١٧/١) ، وشرح المفصل (٦٧/٨ ، ٦٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٨٠/٢) ، والتوطئة (٢٣٣) .

(٤) الكافية في النحو (٢٢٣) .

(٥) يُنظر : شرح التسهيل (٢٥/٢) .

(٦) يُنظر : شرح المفصل (٦٣/٨) .

(٧) يُنظر : الأصول (٢٣١/١) ، وشرح المفصل (٦٣/٨ ، ٦٤) ، وشرح التسهيل (٢٦/٢) .

وبينها^(١). أمّا المفتوحة فلائها مع معموليها مؤوّل بمفرد^(٢). وأمّا البواقي غير (لكنّ) فلائها للإنشاء^(٣)، وإنّما لا يكون مدخولها جملة خبريّة، ومدخول اللام يجب أن يكون جملة خبريّة؛ فلا يجامعها.

وحقّ اللام أن يدخل أوّل الكلام؛ لدلالاتها على نوع من الكلام، وهو التأكيد^(٤)، لكن لما دخلته (أنّ)، واجتماع حرفين متّفقي المعنى = مكروه^(٥)؛ لما مرّ، وإذ لم يُجمَع بينهما في اللفظ آخر اللام؛ لأنّ (إنّ) عاملة، والعامل أولى بالتقديم^(٦). وقال الحاجبي: ((لائها أقوى من اللام لفظاً ومعنى؛ فهي بقاءها على أصلها أولى))^(٧).

وإذا أُخّر اللام فإنّ فُصل بين (إنّ) وبين اسمها بخبرها أو بمعموله = دخلت اسمها^(٨)، وإن لم يُفصل بينهما يدخل خبرها؛ إلا إذا تقدّم على الخبر معموله فإنها تدخل

(١) يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل (١٧٤/٢).

(٢) يُنظر: البسيط في شرح الجمل (٧٨٥/٢).

(٣) يُنظر: الجمل (٥٤)، واللباب (٢١٧/١)، وشرح المفصل (٦٤/٨)، والبسيط في شرح الجمل (٧٨٤/٢)، ورصف المباني (٢٩٩).

(٤) يُنظر: المقتصد (٤٥٤/١)، وشرح المفصل (٦٣/٨)، والبسيط في شرح الكافية (٥٧٦/٢).

(٥) يُنظر: المقتضب (٣٤٣/٢)، والأصول (٢٤١/١)، والجمل (٥٧)، والإيضاح العضدي (١٥٤)، والمسائل المثورة (١٨٣، ١٨٦)، والمقتصد (٤٥٤/١)، واللباب (٢١٦/١)، وشرح المفصل (٦٣/٨).

(٦) يُنظر: علل النحو (٤٤٧)، وشرح المفصل (٦٣/٨)، وشرح الرضي (١٢٦٨/٢)، والبسيط في شرح الجمل (٧٨١/٢).

(٧) أمالي ابن الحاجب (٦٩٥/٢)، ويُنظر: التخمير (٤٩/٤)، واللباب (٢١٦/١).

(٨) ((أو بمعموله دخلت اسمها)) سقط من (س). يُنظر: المقتضب (٣٤٢/٢)، وعلل النحو (٤٤٧)،

معمول^(١)، والأمثلة الأربعة هذه: **إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا**، و**إِنَّ فَيْكَ لَزَيْدًا رَاغِبٌ**، و**إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ**، و**إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ آكِلٌ**.

وإنما يدخل الخبر أو معموله إذا أُخِرَ عن الاسم؛ فيمتنع: **إِنَّ غَدًا لَعِنْدَنَا زَيْدًا^(٢)**؛ لأنَّ تقديم المفعول كـتقديم عامله؛ فيكون تقديره: **إِنَّ لَعِنْدَنَا غَدًا زَيْدًا**، فلا يُؤَخَّرُ عن الاسم والخبر؛ فيمتنع: **إِنَّ زَيْدًا آكِلٌ لَطَعَامَكَ**، وكذا: **إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ لَفِي الدَّارِ^(٣)**؛ لأنَّ أصلها أن يُصدَّرَ بها، ولكنه مَنَعَ منه مانع؛ فلا يُؤَخَّرُ عن الجزئين؛ لأنَّ ما وقع للضرورة يُقدَّرُ بقدرها^(٤).

وموضعها / الأصلي قبل (إِنَّ)؛ لأنَّ (إِنَّ) عاملةٌ، فحقُّها أن تلي معمولها^(٥).
وقال المالكِيُّ: «لأنَّها تُعلِّقُ الفعلَ القوليَّ^(١)، مع أنَّه أقوى عملاً من (إِنَّ). فلو لم يُنَوَّ

É =

والمقتصد (٤٥٤/١)، والمفصل (٤١٠)، وشرحه (٦٥/٨)، والإيضاح في شرح المفصل (١٧٥/٢)،
والبسيط في شرح الجمل (٧٧٨/٢).

(١) يُنظر: المقتصد (٤٥٥/١)، والمفصل (٤١١)، وشرحه (٦٥/٨)، والتوطئة (٢٣٢)، وشرح الرضي
(١٢٧٠/٢)، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٤٨/٢)، والبسيط في شرح الكافية (٥٧٦/٢).

(٢) يُنظر: الأصول (٢٣١/١)، والإيضاح العضدي (١٥٢، ١٥٣)، وعلل النحو (٤٤٧)، والمقتصد
(٤٥٥/١)، والمفصل (٤١١)، وشرح الوافية (٣٩٤)، والمباحث الكاملية (٥٢١/١)، وشرح الكافية
لابن جمعة (٦٤٨/٢).

(٣) يُنظر: الأصول (٢٣١/١)، والتعليق (٢٨٦/١)، والإيضاح العضدي (١٥٣)، والمقتصد (٤٥٨/١)،
والمفصل (٤١١)، وشرحه (٦٦/٨)، وشرح المقدمة الجزولية (٧٨٨/٢)، وشرح التسهيل (٢٧/٢).

(٤) من (ن، ط) وفي الآخر: «(يتعذَّر تقدِّمها)»، ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١٧٦/٢).

(٥) يُنظر: شرح المقدمة الكافية (٩٧٠/٣)، والإيضاح في شرح المفصل (١٧٦/٢)، وشرح التسهيل
(٢٦/٢).

تَقَدَّمَهَا عَلَى (إِنَّ) لَكَانَ تَعْلِيْقُهَا أَوَّلَى^(٢) .

وَأُخْرَتْ عَنْ (إِنَّ) بِكَلِمَةٍ كَرَاهَةٍ تَقَدَّمَتْ مُؤَكِّدِينَ ؛ مَعَ أَنَّ حَقَّ الْمُؤَكِّدِ تَأْخُرُهُ عَنِ الْمُؤَكِّدِ . وَرَبَّمَا نَبَّهُوا عَلَى مَوْضِعِهَا الْأَصْلِيِّ ، فَقَلَّبُوا هَمْزَةَ (إِنَّ) هَاءً^(٣) لِيَصِيرَ كَحَرْفٍ آخَرَ ، وَأَدْخَلُوا عَلَيْهَا اللَّامَ^(٤) ؛ كَقَوْلِهِ^(٥) :

أَلَا يَا سَنَا بَرَقَ عَلَى قُلُلِ الْحِمَى لَهْنَكَ مِنْ بَرَقٍ عَلَيَّ كَرِيمٌ

وَلَا يَدْخُلُ اللَّامُ الْخَبَرَ الْمُنْفِيَّ^(٦) ؛ فَلَا يَقَالُ : إِنَّ زَيْدًا لَمَّا يَقُومُ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ خَبَرًا فِي كَلَامٍ مُنْفِيٍّ بِ (مَا) ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ الْمُنْفِيَّ بِ (مَا) أَوَّلُهُ لَامٌ غَالِبًا ، فَلَوْ دَخَلَتْ خَبَرَهَا يَتَكَرَّرُ اللَّامُ ؛ فَلَا يَدْخُلُ خَبَرًا مُنْفِيًّا أَصْلًا ؛ لِيَجْرِيَ النَّفْيُ عَلَى سَنَنِ وَاحِدٍ^(٧) .

وَكَذَا لَا يَدْخُلُ الْخَبَرَ إِذَا كَانَ جُمْلَةً شَرْطِيَّةً ؛ خَوْفَ التَّبَاسُهَا بِالْمَوْطِئَةِ لِلْقَسَمِ ؛ كَقَوْلِهِ

É =

(١) هَكَذَا فِي النِّسْخِ ، وَصَوَابُهُ (الْقَلْبِي) .

(٢) شَرْحُ التَّسْهِيلِ (٢٦/٢) .

(٣) يُنْظَرُ : الْكِتَابُ (١٥٠/٣) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (٢٦/٢ ، ٣١) .

(٤) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ (٦٣/٨) ، وَشَرْحُ الْجُمْلِ (٤٣٢/١) ، وَرِصْفُ الْمَبَانِي (١٢١) .

(٥) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ ، يَنْسَبُ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي نَمِيرٍ .

يُنْظَرُ : الْأُمَالِي (٢٢٠/١) ، وَمَعَانِي الْحُرُوفِ (٥١) ، وَالْخَصَائِصُ (٣١٥/١) ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ (٦٣/٨) ، وَشَرْحُ

الْجُمْلِ (٤٣٣/١) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (٣١/٢) ، وَشَرْحُ الرِّضِيِّ (١٢٧٦/٢) ، وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ

(٧٨٥/٢) ، وَالْخَزَانَةُ (٣٣٨/١٠) .

(٦) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (٤٩٠/١) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (٢٦/٢) ، وَشَرْحُ عِمْدَةِ الْحَافِظِ (٢٢٢) ، وَشَرْحُ

ابْنِ النَّازِمِ (١٢٢) .

(٧) يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (٢٦/٢ ، ٢٧) .

تعالى : [% & ') (* + , Z (الأعراف: ٢٣) ^(١) .

وقال الأنباري : إذا امتنع دخول اللام الشرط الواقع خبراً يجوز أن يدخل جوابه ؛ لأنّ الجواب لا يقع توطئة للقسم ^(٢) .
فقالوا : لم يُسمع ؛ فلا يجوز ^(٣) .

واعلم أنّ هذه اللام غير الموطئة ، وغير الداخلة في جواب القسم ؛ لأنّها تدخل المُقسّم به ، نحو : لَعَمْرُكَ لأفعلن . والمُقسّم به لا يكون جواب القسم . ولأنّها تتجرّد عن نون التوكيد ؛ كقوله تعالى : [k l m n o p Z (النحل: ١٢٤) . ولا مُ جواب القسم لا يفارقها إلّا في الشّعير ^(٤) ؛ ولذا إذا وُجدت اللام داخلة في فعلٍ واقعٍ موقعٍ خبرٍ (إنّ) بعد فعلٍ قلبيٍّ وقُصِدَ بها لامُ جوابِ القسم = تبقي (أنّ) مفتوحةً ، وحكم (أنّ) هنا قسماً محذوفاً ؛ نحو : عَلِمْتُ أنّ زيداً لَيَقُومَنَّ . أو : لَقَامَ . ^(٥) بخلاف نحو : عَلِمْتُ إنّ زيداً لَكَرِيمٌ . فإنّها تُكسّر ^(٦) ؛ كما يأتي ^(٧) .

(١) يُنظر : شرح التسهيل (٢٨/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٤٩٠/١) .

(٢) يُنظر : شرح التسهيل (٢٨/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٤٩٠/١) .

(٣) يُنظر : شرح التسهيل (٢٨/٢) .

(٤) يُنظر : شرح التسهيل (٢٦/٢) ، وشرح ابن النازم (١٢٣) .

(٥) يُنظر : شرح التسهيل (٣١/٢) ، وانظر : الأصول (٢٧٥/١) .

(٦) يُنظر : شرح التسهيل (٣٢/٢) .

(٧) ((إذا وجدت ... كما يأتي)) سقط من (ط) .

فائدة: لما كان حق هذه اللام أن تدخل الاسم تدخل المضارع ؛ ليشبهه به^(١) ؛ لا الماضي لبُعْدِهِ عنه^(٢) ، إلا إذا كان غير مُتَصَرِّفٍ ، نحو : إنَّ زيدا لَنِعْمَ الرَّجُلُ^(٣) . لأنَّ الإنشاء مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يستلزم الحضورَ أَشْبَهَ المضارعَ ، أو كان فيه (قَدْ) ، نحو : إنَّ زيدا لَقَدْ قَامَ . لأنَّه يُقَرَّبُ من الحالِ ، فيُشَبَّه المضارعَ .^(٤)

وأجاز الفراء دخولها معموّل الماضي إذا قُدِّم عليه ، نحو : إِنَّكَ لَطَعَامَكَ أَكَلْتَ^(٥) . وهو ضعيفٌ ؛ لأنَّ ما لا يدخل العامل لا يدخل معموّلَه ؛ لأنَّ دخولَه فيه فرعٌ دخولَه فيه^(٦) .

تنبيه : لا يَضُرُّ بَعْدُهَا ؛ كقوله^(٧) :

(١) يُنظر : الأصول (٢٤١/١) ، وشرح الجمل (٤٣١/١) ، وشرح التسهيل (٢٨/٢) ، وشرح الرضي (١٢٦٩/٢) ، وشرح ابن الناظم (١٢٣) ، والبسيط في شرح الجمل (٧٧٩/٢) ، ووصف المباني (١٢١) .

(٢) يُنظر : شرح الكافية الشافية (٤٩٠/١) .

(٣) يُنظر : شرح الجمل (٤٣٢/١) ، وشرح عمدة الحفاظ (٢٢٢) ، وشرح التسهيل (٢٨/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٤٩٠/١) ، وشرح ابن الناظم (١٢٣) .

(٤) يُنظر : الأصول (٢٤٤/١) ، وشرح التسهيل (٢٨/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٤٩٠/١) ، وشرح الرضي (١٢٦٩/٢) .

(٥) نسبه ابن مالك إلى الأخفش . شرح التسهيل (٢٩/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٤٩١/١) ، ويُنظر : شرح الرضي (١٢٧٠/٢) .

(٦) يُنظر : شرح التسهيل (٢٩/٢) .

(٧) البيت من البسيط ، وهو لأبي زيد الطائي في ديوانه : (٦٢٢) .

وَيُنظر : الكتاب (١٣٤/٢) ، والأصول (٢٤٥/١) ، والمقتصد (٤٥٥/١) ، والمفصل (٤١١) ، والإنصاف

⌘ =

إِنَّ أَمْرًا خَصَّنِي عَمْدًا مَوَدَّتُهُ عَلَى التَّنَائِي لِعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ

دَخَلَتْ الظَّرْفَ^(١) المتعلق بـ(مكفور)^(٢) . وإِنَّمَا عَمِلَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ فِي الْمَقْدَمِ عَلَى مُضَافِهِ ؛ إِمَّا لِأَنَّهُ ظَرْفٌ فَاتَّسَعَ فِيهِ^(٣) ، وَإِمَّا لِأَنَّ (غَيْر) بِمَعْنَى (لَا) ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : لِعِنْدِي لَا مَكْفُورٌ . فَيَمْتَنِعُ : أَنْتَ زَيْدًا مِثْلُ ضَارِبٍ^(٤) .

مَدَحَ أَبَا زَيْدٍ بِإِنْعَامِهِ عَلَيْهِ عَلَى بُعْدِهِ مِنْهُ ؛ فَلَا يَجْحَدُ مَوَدَّتَهُ .

وَمَنْ يُدْخِلُهَا^(٥) الفصل ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : [! " # \$ % Z (آل عمران: ٦٢) ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْخَبَرِ لِرَفْعِهِ تَوَهُّمَ السَّمَاعِ أَنَّهُ نَعَتْ^(٦) . وَإِذَا وَقَعَ الْخَبَرُ جُمْلَةً يَدْخُلُ صَدْرُهَا^(٧) ، فَشَدَّ قَوْلُهُ^(٨) :

É =

(٤٠٤/١) ، والتخمير (٤٨/٤) ، وشرح الفصل (٦٥/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٧٦/٢) ، وشرح التسهيل (٢٧/٢) .

(١) بعدها في الأصل ، و (ن) : ((الظرف)) مكرّر مرّة أخرى .

(٢) يُنْظَرُ : الكتاب (١٣٤/٢) ، والأصول (٢٤٥/١) ، والتبصرة والتذكرة (٢١٤/١) .

(٣) يُنْظَرُ : شرح المفصل (٦٦/٨) ، والبسيط في شرح الجمل (٧٨٢/٢) ، وشرح ألفية ابن معطي لابن جمعة (٩١٣/٢) .

(٤) يُنْظَرُ : شرح المفصل (٦٦/٨) ، وشرح ألفية ابن معطي لابن جمعة (٩١٣/٢) .

(٥) في (ن ، ط ، س) : ((يدخلها)) .

(٦) يُنْظَرُ : شرح المقدمة الجزولية (٧٨٨/٢) ، وشرح التسهيل (٢٧/٢) ، وشرح الرضي (١٢٧٠/٢) ، وورصف المباني (١٢٠) ، والارتشاف (١٢٦٦/٣) .

(٧) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٢٧/٢) ، والارتشاف (١٢٦٦/٣) .

(٨) البيت من البسيط ، ينسب لبعض الطائيين .

Ā =

إِنَّ الْأَلَى وَصَفُوا قَوْمِي لَهُمْ فَاصْخِ وَعُدَّ بِهِمْ تَلَقُّ مَنْ عَادَاكَ مَحْذُولًا
إِذْ حَقُّهُ : لَهُمْ قَوْمِي .

فَرَع : سَبَقَ أَنَّ الواقعةَ بعد الفعلِ القلبِيِّ المفتوحة ؛ فإذا دخلت عليها اللّامُ تُكسَرُ وجوباً^(١) . أمّا على قولِ الزّخشيّ فلا متناع تقديرِ المفعولِ الثاني ؛ لاستلزامه دخولَ اللّامِ في مفردٍ^(٢) . وأمّا على قول غيره فلزيادة استقلالِ ما بعد الفعلِ القلبِيِّ باللّامِ المختصة بالجملة . وَضَعَفَ شَبَّهُهُ بالمفردِ ؛ فيمتنعُ الفتحُ^(٣) .

وقولُ الزّخشيّ : ((مَنْ جُرْأَةُ الْحَجَّاجِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى لَمَّا سَبَقَ لِسَانُهُ فِي مَقْطَعِ الْعَادِيَاتِ إِلَى فَتْحِهِ أَنْ أَسْقَطَ اللَّامَ مِنْ خَبَرِهَا ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : [* Z (الْعَادِيَاتِ: ١١) عَمْدًا^(٤) = ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ الْجَائِزِ أَنْ يَكُونَ حَذْفُهُ اللَّامَ غَلْطًا ؛ كَمَا أَنَّ فَتْحَهُ (أَنَّ) غَلْطًا ؛ فَلَا يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ أَسْقَطَهَا عَمْدًا^(٥) ؛ لِأَنَّهُ إِثْبَاتٌ لِكُفْرِ مُسْلِمٍ مِنْ غَيْرِ ثَبُتٍ . وَالْمُسْلِمُ لَا

É =

يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٢٨/٢) ، وشرح الكافية الشافية (١٢٩٢/٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (٢٩٨) ، وشواهد التوضيح (٢٦٧) ، والبحر المحيط (٢٤٩/١) ، وشرح الأشموني (٢٥٠/٣) .

(١) يُنْظَرُ : المَفْصَل (٤١١) ، والتخميم (٥٠/٤) ، وشرح المَفْصَل (٦٦/٨) ، والإيضاح في شرح المَفْصَل (١٧٧/٢) .

(٢) يُنْظَرُ : الإيضاح في شرح المَفْصَل (١٧٧/٢) .

(٣) يُنْظَرُ : المصدر السابق .

(٤) المَفْصَل (٤١١) ، ويُنْظَرُ : إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه (١٥٨) ، والتخميم (٥٠/٤) ، وشرح المَفْصَل (٦٦/٨) .

(٥) ((ضعيف لأنه ... أسقطها عمداً)) سقط من (ط) ؛ لانتقال النظر .

يَفْعَلُهُ^(١).

قال : (وفي لكنَّ ضعيفٌ)^(٢)

أقول : أجاز الكوفيون وقوع اللَّام بعد (لكنَّ)^(٣) ؛ لأنَّها [على بناءٍ لا يُوجدُ مثله في الأسماء والأفعال ؛ فيجبُ أن يُحكَمَ عليها بالتركيب^(٤)].

وأصلها : (إنَّ) زِيدَتْ عليها (لا) والكاف^(٥) ، وحُذِفَتْ الهمزة منها ؛ فيجوزُ أن تُجامعَها اللَّام^(٦).

أجيبُ : لم يُوجدْ حرفٌ مركَّبٌ من ثلاثة أحرفٍ^(٧) . قالوا : لم^(٨) [تغيّرَ الجملةُ [الخبرية] ك(إنَّ)^(٩) ، ولقوله^(١٠) :

(١) يُنظَرُ : الإيضاح في شرح المفصل (١٧٨/٢) .

(٢) الكافية في النحو (ص ٢٢٣) .

(٣) يُنظَرُ : الإنصاف (٢٠٨/١) ، واللباب (٢١٧/١) ، وشرح المفصل (٦٤/٨) ، وشرح الجمل (٤٣٠/١) ، وشرح الكافية الشافية (٤٩٢/١) ، وشرح التسهيل (٢٩/٢) ، وشرح الرضي (١٢٧٨/٢) ، والمغني (٥٤٧/٣) .

(٤) يُنظَرُ : الجنى الداني (٦١٨) .

(٥) يُنظَرُ : الإنصاف (٢٠٩/١) ، واللباب (٢١٧/١) ، وشرح المفصل (٦٤/٨) ، والتذيل والتكميل (١١/٥) ، والجنى الداني (٦١٧) .

(٦) يُنظَرُ : الإنصاف (٢١١/١) ، وشرح المفصل (٧٩/٨) .

(٧) يُنظَرُ : الإنصاف (٢١٤/١) ، وشرح المفصل (٨٠/٨) .

(٨) تكملة من (ن) .

(٩) تكملة من (ن ، ط ، س) .

* وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ *

وَمَنْعَةُ البصريون ، وقالوا : علّة دخول اللّام بعد (إِنَّ) ليست بقاء معنى الجملة الخبرية فحسب ؛ بل هو مع أنّها للتوكيد^(٣) مثل (إِنَّ)^(٤) . وأيضاً (لَكِنَّ) من حيث افتقارها إلى جملة سابقة ؛ لأنّها تتوسط بين كلامين متغايرين أشبهت (أَنَّ) المفتوحة في الاحتياج إلى مقدّم عليها . وما بعد اللّام لا يحتاج إلى شيء سابق ؛ فهي تنافياها ؛ إذ الجمع بينهما مقتضى لكلام سابق ، وغير مقتضى له^(٥) .

/وَأَمَّا الْبَيْتُ فَشَاذٌ وَضَعِيفٌ^(٦) ؛ إِذْ لَا يُعْرَفُ قَائِلُهُ ، وَلَا تَتِمَّتْهُ^(٧) . ولو صحَّ لَوُجُّهُ [١/٢٣٠]

E =

(١) يُنْظَرُ : الباب (٢١٧/١) ، وشرح التسهيل (٢٩/٢) ، وشرح الرضي (١٢٧٨/٢) ، وشرح ألفية ابن معطي لابن جمعة (٩١٢/٢) .

(٢) عجز بيت من الطويل ، صدره :

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي

ولم أقف له على نسبة .

يُنْظَرُ : معاني القرآن (٤٦٥/١) ، واللامات (١٧٧) ، ومعاني الحروف (٥٣) ، وشرح اللمع (٨٧/١) ، والمفصل (٤١٠) ، والإنصاف (٢٠٩/١) ، وشرح المفصل (٦٤/٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٧٠/٣) ، وشرح الجمل (٤٣٠/١) ، وشرح التسهيل (٢٩/٢) ، وشرح ابن عقيل (٣٣٣/١) .

(٣) من (ن ، ط ، س) وفي الأصل : ((لتوكيد)) .

(٤) يُنْظَرُ : شرح المفصل (٦٤/٨) .

(٥) يُنْظَرُ : الإنصاف (٢١٤/١) ، وأمالى ابن الحاجب (٦٩٤/٢) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٧٤/٢) ، وشرح التسهيل (٢٩/٢) .

(٦) يُنْظَرُ : معاني الحروف (١٣٤) ، والإنصاف (٢١٤/١) ، واللباب (٢١٧/١) ، وشرح المفصل (٦٤/٨) .

(٧) شرح التسهيل (٢٩/٢) ، والجنى الداني (٦٢٠) .

بأنَّ أصله : (ولكنْ إنَّني) ؛ لتكونَ اللامُ داخلَةً في خبرِ إنَّ ، ثم حُفِّفَتْ بنقلِ الهمزة إلى النون، ثم حَذَفَهَا ، ثُمَّ حَذَفَ النون الأولى^(١) . ومثله في النقل : قوله تعالى : [@ إذ أصله : (لكن أنا) اتِّفَاقًا ، فنقل حركة الهمزة إلى النون ، وحُذِفَت الهمزة وأدغَمَتْ ؛ فبقي [Z L ^(٢) ولذا توقف عليه بالألف كما لو وقف على (أنا)^(٣) . ووصله ابنُ عامر بالألف^(٤) لرفع اللبسِ بالناصبَةِ ، و [Z M مبتدأ ، و [Z N بدل منه أو عطف بيان ، و [Z O خبرُهُ ، والجملة خبر (أنا) وعائده ياء [Z O ^(٥) ، ويكون (لكنْ) مخففة من الثقيلة . إذ الواو لا تجامع العاطفة ، أو تجعل لام (لَعَمِيذُ) زائدة^(٦) ؛ كما في الخبر في قوله^(٧) :

(١) يُنْظَر : المِفْصَل (٤١٠) ، والتخمير (٤٦/٤) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٧١/٣) ، وشرح الجمل (٤٣٠/١) ، وشرح التسهيل (٢٩/٢) ، وشرح الرضي (١٢٧٩/٢) ، ووصف المباني (٢٧٩) ، والجنى الداني (٦٢٠) .

(٢) يُنْظَر : المِفْصَل (٤١٠) ، وشرحه (٦٤/٨) ، وشرح الوافية (٣٩٣) ، والإيضاح في شرح المِفْصَل (١٧٥/٢) ، والمباحث الكاملية (٥٢٢/٢) ، وشرح الجمل (٤٣٠/١) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٤٩/٢) .

(٣) يُنْظَر : الإيضاح في شرح المِفْصَل (١٧٥/٢) ، وشرح الوافية (٣٩٣) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٤٩/٢) .

(٤) يُنْظَر : السبعة (٣٩١) ، ومعاني القراءات للأزهري (١١٠/٢) ، والحجة لابن خالويه (١٣١) ، والحجة للقراء السبعة للفارسي (١٤٥/٥) ، والكشف عن وجوه القراءات السبع (٦١/٢) .

(٥) يُنْظَر : الإيضاح في شرح المِفْصَل (١٧٥/٢) ، وشرح الوافية (٣٩٣) .

(٦) يُنْظَر : شرح اللمع (٨٧/١) ، وشرح المِفْصَل (٦٤/٨) ، وشرح التسهيل (٢٩/٢) ، والمغني (٥٤٧/٣) .

(٧) البيتان من الرجز ، وهما لرؤبة في ملحقات ديوانه (١٧٠) . وينسبان لعنترة بن عَرُوس .

ā =

وَحَسَّنَ زِيَادَتُهَا فِي خَبَرٍ مُبْتَدَأٍ مَعْطُوفٍ عَلَى مَحَلِّ اسْمٍ (إِنَّ) الدَّاخِلَةَ هِيَ فِي خَبَرِهِ
أَيْضًا ، نَحْوُ : إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ وَبَكْرٌ^(١) لَكَرِيمٌ^(٢) .

قال : (وَيُخَفَّفُ ...) ^(٣) إِلَى آخِرِهِ .

أقول : قَدْ تُخَفَّفُ (إِنَّ) الْمَكْسُورَةَ لِلتَّخْفِيفِ ، وَإِذَا خُفِّفَ يَشْتَبَهُ بِ(إِنْ) النَّافِيَةِ ؛ فَإِنَّهَا
تَدْخُلُ الْمُبْتَدَأَ أَيْضًا ، فَيَلْزَمُ أَنْ يُؤْتَى مَعَهَا اللَّامُ فِي الْخَبَرِ ، أَوْ فِي الْاسْمِ ، أَوْ فِي غَيْرِهِمَا - عَلَى
مَا مَرَّ - ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا^(٤) . فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا اللَّامُ يُفْهَمُ مِنْهَا النَّفْيُ ؛ إِذَا الْأَصْلُ عَدَمُ
التَّخْفِيفِ .

فإن قيل : لَا اشْتِبَاهَ إِذَا عَمِلَتْ الْمُخَفَّفَةُ فَلَا يُؤْتَى بِهَا^(٥) .

أجيب : أَوْجَبَ دَخُولُهَا حِينَئِذٍ أَيْضًا ؛ لِيَجْرِيَ الْبَابُ عَلَى سَنَنِ وَاحِدٍ ، وَلِأَنَّ اسْمَهَا
قَدْ يَكُونُ مَبْنِيًّا أَوْ مَقْدَرًا إِعْرَابُهُ ؛ فَيَلْتَبَسُ حِينَئِذٍ . مِثَالُهُ : إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ وَإِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ^(٦) .

E =

والارتشاف (١٢٦٧/٣) .

(١) فِي (س) : ((بَكْرًا)) .

(٢) يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (٣١/٢) .

(٣) الْكَافِيَةُ فِي النَّحْوِ (٢٢٣) .

(٤) يُنْظَرُ : الْكِتَابُ (١٣٩/٢) ، وَالْمُقْتَضَبُ (٣٦٠/٢) ، وَالْأَصُولُ (٢٢٩/١ - ٢٣٥) ، وَالْمَسَائِلُ الْبَغْدَادِيَّاتُ
(١٧٧) ، وَالْمُقْتَصِدُ (٤٩٠/١) ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ (٧١/٨) ، وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٩٧١/٣) ، وَشَرْحُ
التَّسْهِيلِ (٣٤/٢) .

(٥) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ (٧٢/٨) ، وَشَرْحُ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطِي لَابْنِ جَمْعَةٍ (٩١٨/٢) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لَابْنِ جَمْعَةٍ
(٦٥٠/٢) ، وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (٥٧٨/٢) .

(٦) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ (٧٢/٨) ، وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٩٧١/٣) ، وَشَرْحُ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطِي لَابْنِ جَمْعَةٍ

A =

وقال المالكي^(١) والأندلسي^(٢) : ((لا يلزم مع الإعمال ؛ لعدم اللبس ، كما لا يلزم مع الإلغاء في موضع لا يصلح للنفي ؛ كقول الطرمّاح^(٣) :

أَنَا ابْنُ أَبَا الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

وكقولهم : إِنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا^(٤) . فإنه دعاء ، والمستعمل فيه حقيقة صفة الأمر ، والأمر لا يدخل عليه النفي ؛ فلا يلتبس^(٥) .

فائدة : زعم الفارسي^(٦) - ويدل عليه كلام الزمخشري^(٧) ، وغيره^(٨) - أَنَّ اللَّامَ

É =

(٩١٨/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٥٠/٢) .

(١) شرح التسهيل (٣٤/٢) ، وشرح عمدة الحفاظ (٢٣٧) ، وشرح الكافية الشافية (٥٠٧/١) ، ويُنظر : الفصول الخمسون (٢٠١) .

(٢) المباحث الكاملية (٥٢٩/١) .

(٣) البيت من الطويل ، وهو في ديوانه : (٢٨٠) .

وَيُنظر : شرح عمدة الحفاظ (٢٣٧) ، وشرح التسهيل (٣٤/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٥٠٩/١) ، وشرح ابن الناظم (١٢٨) ، وتذكرة النحاة (٤٣) ، والجنى الداني (١٣٤) ، وتخليص الشواهد (٣٧٨) .

(٤) يُنظر : الكتاب (١٦٨/٣) ، والأصول (٢٤٠/١) .

(٥) يُنظر : المباحث الكاملية (٥٣٠/١) ، وشرح الرضي (١٢٨٢/٢) ، وشرح ألفية ابن معطي لابن جمعة (٩١٩/٢) .

(٦) البغداديات (١٧٧ - ١٧٩) ، ويُنظر : شرح التسهيل (٣٥/٢) ، وشرح ألفية ابن معطي لابن جمعة (٩١٩/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٥١/٢) .

(٧) يُنظر : المفصل (٤٦٦) .

(٨) كابن برهان ، والجرجاني . يُنظر : شرح اللمع (٦٩/١) ، والمقتصد (٤٩٠/١ ، ٤٩١) .

الفارقة غيرُ الابتدائية المفصولة^(١) عن (إِنَّ) المشددة ؛ لأنَّ ما بعدَ الفارقةِ يعملُ فيما قبلها ، وبالعكس ؛ كقوله تعالى : [وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَنَفِيلَتِ Z (الأنعام: ١٥٦)] وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَنَسِقِينَ Z (الأعراف: ١٠٢) .

وكقوله^(٢) :

* شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا^(٣) *

فأجاب المالكي وغيره : ((أَنَّ اللام رُتِبَتْهُ التَّقديمُ ؛ فكأنَّه مُقدِّم لفظاً ؛ إذ تقدُّمه مَنَوِيٌّ ؛ لما مرَّ في المشددة))^(٤) .

قلتُ : لو قيل مثل هذا في نحو : إِمَّا زَيْدًا فَاضْرِبْ = لكان حسناً .

وإذا خُفِّفَ (إِنْ) فالغاوُّها عن العمل أكثر . وجاء إعمالها كثيراً .

قال الحاجبيُّ : مَبْنَى الخِلافِ : أَنَّ عِلَّةَ عَمَلِهَا ؛ وهي : شَبْهُهَا بِالْفِعْلِ المَجْمُوعُ ؛ وهو

(١) ((المفصولة)) سقطت من (س) .

(٢) صدر بيت من الكامل ، وعجزه :

حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وهو لعاتكة بنت زيد العدوية .

يُنْظَرُ : الأمالي (١١٣/٣) ، والبغداديات (١٧٨) ، والأزهية (٤٩) ، وشرح اللمع (٦٩/١) ، والمفصل

(٤١٥) ، والإنصاف (٦٤١/٢) ، وشرح المفصل (٧٦/٨) ، وشرح الوافية (٣٩٥) ، وشرح عمدة

الحافظ (٢٣٦) ، وشرح التسهيل (٣٦/٢) .

(٣) البغداديات (١٧٧ - ١٧٩) (١٨١ - ١٨٦) ، ويُنْظَرُ : شرح التسهيل (٣٦، ٣٥/٢) .

(٤) شرح التسهيل (٣٦/٢) .

: كَوْنُهَا ثَلَاثِيَّةً مَفْتُوحَةً الْآخِرَ =مَقْتَضِيَّةٌ لِلْأَسْمِينَ ؛ فَلَا تَعْمَلُ الْمَخْفَفَةُ لَزْوَالِ بَعْضِ مَا هُوَ الْعِلَّةُ الْمَعْتَبَرَةُ . أَوْ مَجْرَدُ اقْتِضَائِهَا الْأَسْمِينَ ؛ فَيَعْمَلُ لِبَقَاءِ مَا هُوَ الْعِلَّةُ^(١) .

قُلْتُ : فِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الْعَرَبِ جَوَّزَ الْإِعْمَالَ وَالْإِلْغَاءَ ؛ إِذْ لَيْسَ الْإِلْغَاءُ لُغَةً بَعْضٌ وَالْإِعْمَالُ لُغَةً بَعْضٌ . فَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ : مَنْ قَالَ : الْعِلَّةُ الْمَجْمُوعُ =جَوَّزَ إِلْغَاءَ الْمَخْفَفَةِ ؛ لَزْوَالِ جُزْءِ الْعِلَّةِ ، وَجَوَّزَ إِعْمَالَهَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَحذُوفَ الَّذِي لَمْ يَجِبْ حَذْفُهُ كَالْبَاقِي . فَهَذَا كَالْخِلَافِ فِي الْمَنَادَى الْمَرْخَمِ : أَيْجَعُلُ^(٢) اسْمًا بِرَأْسِهِ أَمْ لَا ؟ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَحذُوفَ كَالْبَاقِي أَمْ لَا ؟^(٣) . وَكَذَا مَنْ قَالَ : بِأَنَّ الْعِلَّةَ مَجْرَدُ الْاِقْتِضَاءِ =جَوَّزَ الْإِعْمَالَ ؛ لِبَقَائِهِ ، وَجَوَّزَ الْإِلْغَاءَ ؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ صَارَتْ مُحْتَاجَةً إِلَى غَيْرٍ ؛ وَهُوَ اللَّامُ الْفَارِقَةُ ؛ فَيُشَبِّهُ (لَوْلَا) الْاِمْتِنَاعِيَّةَ الْمُحْتَاجَةَ إِلَى الْجَوَابِ .

وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ (إِنْ) الْخَفِيفَةُ إِنْ لَمْ تَكُنْ بَعْدَ اللَّامِ هِيَ الْمَخْفَفَةُ وَتَنْصَبُ . أَمَّا إِذَا ذُكِرَ بَعْدَهَا اللَّامُ - كَمَا فِي الْأَمْثَلَةِ الْمَذْكُورَةِ - فَهِيَ النَّافِيَةُ ، وَاللَّامُ الْمَذْكُورُ بَعْدَهَا بِمَعْنَى^(٤) (إِلَّا) ، وَيَمْتَنَعُ نَصْبُهَا^(٥) .

وُنُصِبَ [ZN] فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : [Z P O N 2] (هود: ١١١) وَهُوَ قِرَاءَةٌ

(١) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٩٧١/٣) ، وَانْظُرْ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ (٥٤/١) .

(٢) فِي (ن) : ((أَنْ يَجْعَلَ)) .

(٣) يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (٤٢٤/٣) ، وَالْاِرْتِشَافُ (٢٢٣٦/٥) .

(٤) ((بِمَعْنَى)) سَقَطَتْ مِنْ (ط) .

(٥) يُنْظَرُ : الْأَصُولُ (٢٦٠/١) ، وَالتَّخْمِيرُ (٥٧/٤) ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ (٧٢/٨) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (٣٤/٢) ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ (١٢٨٥/٢) ، وَالْجَنَى الدَّانِي (٢٠٨) ، وَالْمَغْنَى (٢٣٤/١) .

نافع وابن كثير^(١) بفعل يُفسَّرُه [Z P ، أو به نفسه^(٢) . وقولهم ضعيف^(٣) ؛ لأنهم نَصُّوا على أن ما بعد (إلا) واللام التي هي بمعناها^(٤) لا يعمل في ما قبلها ، ولا يفسر عاملاً [قبلها]^(٥) . فقراءة النَّصْب لا توجَّه إلا على قول البصريين ، فيجب المصير إليه^(٦) .

وقال سيويو / والأخفش : صحَّ عن العرب نحو : إن زيدا مُنْطَلِقٌ^(٨) . ولم يثبت أن اللام بمعنى (إلا) ، ويلزم صحَّة وقوع اللام بعد ما هو نصُّ على النفي ؛ وهو قولك : لم يَقُمْ لزيد . بمعنى : لم يَقُمْ إلا زيد = فيمتنع^(٩) باتفاق^(١٠) .

(١) قرأ نافع وابن كثير : (وإن) مخففة ، (كلاً لماً) مخففة ، وعاصم في رواية أبي بكر : (وإن) مخففة ، (لماً) مشددة ، وقرأ حمزة وابن عامر : (وإن) مشددة النون ، (لماً) مشددة ، وقرأ الكسائي وأبو عمرو (وإن) مشددة النون ، (لماً) مخففة .

يُنْظَر : السبعة (٣٣٩) ، والحجة لابن خالويه (١٠٨) ، والحجة للقراء السبعة (٣٨٠/٤) ، ومشكل إعراب القرآن (٤١٥/١) . ويُنْظَر : معاني القرآن للفراء (٢٨/٢) .

(٢) يُنْظَر : شرح التسهيل (٣٥/٢) .

(٣) المصدر السابق .

(٤) من (ن ، ط ، س) وفي الأصل : ((لمعناها)) .

(٥) تكملة من (ط ، س) .

(٦) يُنْظَر : شرح التسهيل (٣٥/٢) .

(٧) يُنْظَر : المصدر السابق .

(٨) الكتاب (١٤٠/٢) ، ومعاني القرآن للأخفش (١٢٠/١) ، ويُنْظَر : البغداديات (١٨١) ، وشرح التسهيل (٣٥/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٥٠٦/١) ، وشرح ابن الناظم (١٢٨) ، والمغني (١٣٩/١) .

(٩) من (ن ، س) وفي الآخر : ((ممتنع)) .

(١٠) يُنْظَر : المباحث الكاملية (٥٣١/١) ، وانظر : شرح المفصل (٧٢/٨) ، وشرح التسهيل (٣٥/٢) ،

Ⓐ =

بَسَطُ : قرئ قوله تعالى : [M N O P Q R Z بتشديد (إنَّ) و(لَمَّا)، وتخفيفها . وبتخفيف أحدهما فقط . وكلُّها سَبْعَةٌ^(١) . فإذا قرئ (إنَّ) بالتشديد ، و(لَمَّا) بالتخفيف = يكونُ [Z N منصوب بـ(إنَّ)^(٢) ويكون (ما) في (لَمَّا) زائدةً ، وفائدتها إِلَّا تَجْتَمِعُ اللَّامُ الْفَارِقَةُ مَعَ لَامِ الْقَسَمِ . وقوله : [P Z جوابُ الْقَسَمِ ، وسَدَّ مَسَدَ الخبر^(٣) . وقيل : (ما) خبرُ (إنَّ) وما بعده صلته ؛ أي : إنَّ هؤلاء الذين ليُوفينَّهم . و [Z O بالتشديد قيل : مصدرٌ لَمْ ؛ كما في قوله تعالى : [أَكْثَلًا لَمَّا Z الفجر : ١٩ ، وحُذِفَ التنوينُ إجراءً للوصل مجرى الوقف ؛ أي : إنَّ [Z N : جميعًا . فَضَعَّفَ بَأَنَّ [Z O بهذا المعنى بعيد^(٤) . وحُذِفَ التنوين من المنصرف في غير الوقف أبعد^(٥) .

قَالَ الْحَاجِبِيُّ : ((جَعَلُهَا جَازِمَةً مَحذُوفًا فَعَلُهَا ؛ كما في قولهم : قَرَّبَ زَيْدٌ مِنَ الْمَدِينَةِ وَلَمَّا = أَشْبَهُ ؛ فيكون تقديره : وَإِنْ كَلَّا لَمَّا يُتْرَكُوا . فَحُذِفَ لِدَلَالَةِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : [فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ Z (هود : ١٠٥) عليه . ثُمَّ بَيَّنَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : [P Q Z هود : ١١١^(٦) . و إنَّ قرئ (إنَّ) بالتخفيف ، و [Z O بالتشديد ، ونصب [Z N بَأَنَّ يكون

É =

وشرح الرضي (٢/١٢٨٥) .

(١) سبق تحريجها (ص ٨٧٨) ، ويُنظر : أمالي ابن الحاجب (١/١٦٤) .

(٢) يُنظر : الكتاب (٢/١٤٠) .

(٣) يُنظر : أمالي ابن الحاجب (١/١٦٦) .

(٤) ((وحذف التنوين ... المعنى بعيد)) سقط من (ط) ؛ لانتقال النظر .

(٥) المصدر السابق .

(٦) أمالي ابن الحاجب (١/١٦٦) .

حُكْم [ZO] كما مرَّ^(١) . وإنْ جُعِلَ (إنْ) نافية يكون [ZN] منصوبًا بفعل مقدَّر ، ويكون [ZO] بمعنى (إلا) ؛ كما في قوله تعالى : [، - / 0 1 Z الطارق: ٤ ^(٢)] ، فتقديره :
 إنْ أَرَى كَلًّا لَّمَّا لَيُوفِيَنَّهُمْ . وهذا أقرب^(٣) .

وقد يلي (إنْ) المخففة فعلٌ من أفعال المبتدأ ؛ كقوله تعالى : [Z Y X W]
 [\ [Z ^] البقرة: ١٤٣ ، [وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَسِقِينَ Z الأعراف: ١٠٢ ، و [؛
 < = Z الصفات: ٥٦ ^(٤) ؛ لَأَنَّهُ لَمَّا ضَعُفَ شَبَهَهَا بالفعل ولم يقوَ اقتضاؤها الاسم دخل
 الفعل الذي مقتضاه يوافق مقتضاها الأصلي ؛ لئلا يزول عنها وضْعُها بالكَلِّية ؛ وهو :
 وقوعُ المبتدأ وخبره بعدها ؛ إذ معنى : إنْ كَانَ زَيْدٌ لِقَائِهَا = إنْ زَيْدًا لِقَائِهَا ^(٥) . فلا يلزم منه
 دخولها في سائر الأفعال ، وما يُوجدُ داخلَةً فيه يُحْفَظُ ، ولا يُقاسُ عليه ^(٦) ؛ كقوله ^(٧) :

(١) أمالي ابن الحاجب (١/١٦٧) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح المفصل (٨/٧٥) .

(٣) يُنْظَرُ : أمالي ابن الحاجب (١/١٦٧) .

(٤) يُنْظَرُ : المفصل (٤١٤) ، وشرحه (٨/٧٢) ، والمباحث الكاملية (١/٥٣٠) ، وشرح الكافية الشافية (١/٥٠٤) ، وشرح عمدة الحفاظ (٢٣٥) ، وشرح الرضي (٢/١٢٨٢) ، ووصف المباني (١٠٨) ، والجنى الداني (٢٠٧) ، والمغني (١/١٤٢) .

(٥) يُنْظَرُ : شرح المفصل (٨/٧٢) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/١٩٠) ، وشرح التسهيل (٢/٣٧) ، وشرح الرضي (٢/١٢٨٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٥٨٠) .

(٦) يُنْظَرُ : شرح المقدمة الكافية (٣/٩٧٢) ، وشرح الوافية (٣٩٥) ، وشرح الجمل (١/٤٣٨) ، وشرح التسهيل (٢/٣٧) ، وشرح الكافية الشافية (١/٥٠٤) ، وشرح ابن الناظم (١٢٩) .

(٧) سبق تخريجه (ص ٨٧٦) .

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وكقوله^(١) : إِنْ تَزِينُكَ لِنَفْسِكَ ، وَإِنْ تَشِينُكَ لَهُيْهَ

لأنه يخالف القياس ؛ لما مرَّ ، ولم يوجد مثله في كلام فصيح^(٢) .

وقال الأندلسي : ((تقدير البيت : إِنَّكَ لِمُسْلِمًا قَاتِلٌ . فهو نحو : إِنْ زِيدًا لَطَعَامِكَ

آكِلٌ))^(٣) . خلافاً للكوفيين والأخفش ؛ فإنهم جَوَّزُوا دخولها جميع الأفعال ، فيجوز عندهم : إِنْ قَامَ لَزِيدٌ وَإِنْ^(٤) قَعَدَ لَأَنَا . قياساً على المتَّفَقِ عليه^(٥) . ولم يقولوا : إِنْ (إِنْ) مُخَفَّفَةٌ ، واللام للابتداء ؛ بل قالوا : هي ما فيه متأصلة ؛ سواء دخلت الاسم أو الفعل . وقد مرَّ أمثلتها .

واللَّامُ الواقعة بعدها بمعنى (إِلَّا)^(٦) .

وفَرَّقَ الكسائيُّ ، وقال : إِنْ الخفيفة إِذَا دخلت الاسم ويوجد بعدها اللام مخففة من

(١) يُنْظَرُ : الأصول (٢٦٠/١) ، والمقتصد (٤٩١/١) ، والمفصل (٤١٥) ، والإنصاف (٦٤٠/٢) ، وشرح المفصل (٧٦/٨) ، وشرح عمدة الحفاظ (٢٣٦) ، وشرح التسهيل (٣٧/٢) ، وشرح الرضي (١٢٨٣/٢) ، والمغني (١٤٤/١) .

(٢) يُنْظَرُ : شرح المقدمة الكافية (٩٧٢/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٩٠/٢) ، وشرح ألفية ابن معطي لابن جمعة (٩١٩/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٥١/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٨٠/٢) .

(٣) المباحث الكاملية (٥٣١/١) .

(٤) مكررة في الأصل .

(٥) يُنْظَرُ : الإيضاح في شرح المفصل (١٩٠/٢) ، وشرح التسهيل (٣٧/٢) ، والجنى الداني (٢٠٧) ، والمغني (١٤٤/١) .

(٦) يُنْظَرُ : شرح المفصل (٧٢/٨) ، وشرح التسهيل (٣٤/٢) ، (٣٥) .

الثَّقِيلَةُ ، وإذا دخلتَ الفعلَ فهي نافيةٌ ؛ لأنَّ المخففةَ لا تطلبُ الفعلَ ؛ كالتّي خُفِّتْ عنها ،
والنافيةُ تطلبُهُ^(١) ؛ لأنَّ أصلَ النفي للفعل .

وقال المالكيُّ : دخولُها المضارعَ - وإنْ كانَ مِنَ النَّوَاسِخِ - شاذٌّ ؛ كقوله تعالى : [ا
Z q p o n m (القلم: ٥١)^(٢) ؛ لأنها تُشَبَّهُ بِ(إن) الشرطية التي أُصلُ دخولها
المضارع .

قال : (وَيُخَفَّفُ...) ^(٣) إلى آخره .

أقولُ : حَكَمَ النَّحْوِيُّونَ بِوَجوبِ عَمَلِ أَنْ [المفتوحة] ^(٤) المخففة ؛ لأمرين :

الأول : أنَّهم رأوا جوازَ عَمَلِ المكسورة المخففة ، مع ضَعْفِ شَبِّهِ أَصْلِهَا بِالْفِعْلِ ؛ إذْ
لَيْسَ لَهَا مَعْنَى مَخْصُوصٌ ، أو معناها التأكيدُ الذي هو معنى الزوائدِ كُلِّهَا ؛ ولذا لو حُذِفَتْ
يبقى ما بعدها كلامًا مستقلًّا ؛ فوجودها كالعدم ؛ ولذا جازَ رَفْعُ المعطوفِ على اسمها
= وَشَبَّهُ الْمُفْتَوَحَةُ قَوِيًّا ؛ إذْ لَهَا مَعْنَى مَخْصُوصٌ . وما بعدها مُفْرَدٌ ؛ كما بعدَ الفعلِ ؛ ولذا امتنعَ
حذفُها ؛ لأنَّه لا يكونُ ما بعدها جملةً ؛ لأنه ليسَ من مواضعِها ، ولا مفردًا ؛ إذْ لا يكونُ هنا
شيءٌ نَوَوُلُهُ به . وامتنعَ رَفْعُ المعطوفِ على اسمها . وإنْ كانَ شَبَّهُهَا أَقْوَى ، فلو ساواها في
جوازِ العَمَلِ يلزمُ الاتفاقُ في الحُكْمِ معَ الافتراقِ في الحكمِ ؛ وهو ممتنعٌ ؛ فيكونُ إعمالُها
واجبًا .

(١) المباحث الكاملية (٥٣١/١) ، ويُنظر : شرح الرضي (١٢٨٤/٢) .

(٢) يُنظر : شرح التسهيل (٣٧/٢) ، وعبارة ابن مالك : ((فإن كان مضارعاً حفظ))

(٣) الكافية في النحو (٢٢٤) .

(٤) تكملة من (ط ، س) .

وأيضاً : وجدوها داخله على أفعال لا تدخل المبتدأ ، وقد مرَّ أن (إنَّ) المكسورة لا تدخلها ؛ لئلا تخرج عن أصلها بالكلية ؛ فلو أوجب عملها / يكون في نحو : عَلِمْتُ أَنْ قَدْ قَامَ زَيْدٌ = عاملة في ضميرٍ مقدَّرٍ ؛ فتكون داخله في جملة اسمية ؛ فلا يلزم محذورٌ خروجها عن أصلها ودخولها في فعلٍ غير أفعال المبتدأ^(١) . وإن لم يوجب^(٢) وذلك^(٣) يلزم المحذور . فإذا وجب إعمالها ولم تعمل في الظاهر تكون عاملة في مقدَّرٍ ، وتقدير ضميرٍ للشأنِ أولى ؛ لأنَّ تقديره مستقيمٌ في جميع الصور ، وليكون داخلًا على جملة اسمية ؛ فتكون باقية على أصلها ، فيكون تقديره تقدير معلومٍ مُطَّرِدٍ ، فيتعين^(٤) ، فيعضد ذلك قول الأعشى^(٥) :

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَن هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَتَعَلَّ

فَلَوْ لَمْ يُقَدَّرْ ضَمِيرُ شَأْنٍ لَمْ يَسْتَقِمَّ تَقْدِيرُ الْخَبْرِ هُنَا ؛ لَأَنَّهُ يَمْتَنَعُ تَقْدِيمُ الْخَبْرِ بَعْدَ التَّخْفِيفِ عِنْدَهُمْ كَمَا قَبْلَ التَّخْفِيفِ^(٦) ؛ ولذا امتنع : أَنْ مُنْطَلِقُ لَزَيْدٍ . لئلا تخرج عن أصلها .

(١) يُنْظَرُ : شرح المقدمة الكافية (٩٧٣/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٨٨/٢) .

(٢) في (س) : ((وجب)) .

(٣) من (ن ، ط ، س) وفي الأصل : ((ولكن)) .

(٤) يُنْظَرُ : البسيط في شرح الكافية (٥٨١/٢) .

(٥) البيت من البسيط ، وهو للأعشى في ديوانه (٥٩) ، والصبح المنير (٤٥) .

وروايته في الديوان : أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الْحِيلَةِ الْحِيلُ .

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

يُنْظَرُ : الكتاب (١٣٧/٢) ، ومعاني القرآن للأخفش (٣٢٦/١) ، والمقتضب (٩/٣) ، والأصول (٢٣٩/١) ،

والتعليق (٢٧٢/٢) ، والمسائل المنثورة (٢٢٨) ، وشرح أبيات سيويه لابن السيرافي (٧٠/٢) ،

والخصائص (٤٤١/٢) ، والأزهية (٦٤) ، وشرح اللمع (٧٠/١) ، والمقتصد (٤٨٣/١) .

(٦) يُنْظَرُ : الكتاب (١٣٧/٢) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٨٩/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٥٢/٢) .

وإذا لم تكن عاملة فيه تكون عاملة^(١) في الظاهر ؛ وإن قلَّ جدًّا^(٢) ؛ كقوله^(٣) :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمُلُونَ إِذَا اغْبَرَّ أَفُقٌ وَهَبَّتْ شَمَالًا
بَأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا

وكقوله^(٤) :

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي فِرَاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقٌ

وقال المالكي : ((لا يتعين إضمار ضمير الشأن - كما زعم بعض - ؛ بل إذا أمكن جعل الضمير المقدّر لحاضر أو غائب غيره فهو أولى ؛ إذ قال سيبويه في باب : (يكون أن

(١) ((تكون عاملة)) سقط من (ط) .

(٢) يُنظر : شرح المفصل (٧٣/٨) ، وشرح الوافية (ص ٣٩٦) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٧٣/٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٤٢) ، وشرح التسهيل (٤٠/٢) ، وشرح ابن الناظم (ص ١٢٩) ، ووصف المباني (ص ١١٥) ، والمغني (١٨٩/١) .

(٣) البيتان من المتقارب ، وهما لـ (جنوب) أخت عمرو ذي الكلب ، في ديوان الهذليين (١٢٢/٣) ، وشرح ديوان الهذليين (٥٨٥/٢) . ويُنسب لكعب بن زهير في الأزهية (ص ٦٢) ، وليس في ديوانه المطبوع .

وَيُنظر : معاني القرآن (٩٠/٢) ، وأمالى ابن الشجري (١٥٣/٣) ، والإنصاف (٢٠٦/١) ، وشرح المفصل (٧٥/٨) ، وشرح التسهيل (٤٠/٢) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٤٢) ، وشرح ابن الناظم (ص ١٣٠) ، وشرح الرضي (١٢٨٦/٢) ، والمغني (١٩١/١) ، والخزانة (٣٨٢/١٠) .

(٤) البيت من الطويل ، ولم أقف له على نسبة .

يُنظر : معاني القرآن (٩٠/٢) ، والأزهية (ص ٦٢) ، وأمالى ابن الشجري (١٥٣/٣) ، والإنصاف (٢٠٥/١) ، والتخمير (٥٧/٤) ، واللباب (٢٢٠/١) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٨٧/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٧٣/٣) ، وشرح الرضي (١٢٨٦/٢) ، والخزانة (٣٨١/١٠) .

بمعنى أي) ممثلاً بقوله تعالى : [& ' () * + Z (الصفات: ١٠٤-
 ١٠٥)؛ كأنه قال تعالى : أَنْكَ قَدْ صَدَقْتَ^(١) . وقال بعده : يقول : كُتِبَتْ إِلَيْهِ أَنْ لَا يَقُولَ
 بالنصب على تقدير : (لئلا يقول) وبالرفع على تقدير : لَأَنْكَ تَقُولُ^(٢) .
 ثُمَّ إِذَا كَانَ خَبْرُ (أَنْ) الْمُخَفَّفَةِ جُمْلَةً فَعَلِيَّةً مُصَدَّرَةً بِفَعْلٍ مُتَصَرِّفٍ غَيْرِ^(٣) دَعَاءٍ = يَجِبُ
 أَنْ يُصَدَّرَ بِ(قَدْ) ، أو حرف التنفيس ، أو حرف النفي^(٤) ؛ ليحصل الفرق بينها وبين
 الناصبة من أَوَّلِ الأَمْرِ^(٥) . فَإِنَّهَا تَدْخُلُ الْمُتَصَرِّفَ غَيْرَ الْإِنْشَاءِ وَالشَّرْطِ . وَلَمْ يَعْكِسْ لِأَنَّهُ
 حَذَفَ مِنَ الْمُخَفَّفَةِ إِحْدَى نَوْنِيهَا وَالضَّمِيرِ ، لَا مِنَ النَّاصِبَةِ ؛ فَيَكُونُ كَالْعَوَاضِ عَنْهَا^(٦) ؛
 كقوله تعالى : [وَتَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقَتْنَا Z (المائدة: ١١٣) ، و [Z H G F E D
 (المزمل: ٢٠) ، و [. / 0 1 2 3 Z (طه: ٨٩) ، [g f e d

(١) الكتاب (١٦٣/٣) . ويُنظر : الجنى الداني (ص ٢١٨) .

(٢) شرح التسهيل (٤١/٢) .

(٣) من (ط ، س) وفي الآخر : ((غيره)) .

(٤) يُنظر : الكتاب (١٦٧/٣) ، والمقتضب (٥/٣) ، والأصول (٢٣٩/١) ، والمفصل (ص ٤١٤) ، والتخمير
 (٥٨/٤) ، واللباب (٢٢١/١) ، وشرح المفصل (٨٤/٨) ، وأمالى ابن الحاجب (٥٠٨/٢) ، وشرح
 التسهيل (٤٢/٢) .

(٥) يُنظر : الإيضاح في شرح المفصل (١٩٢/٢) .

(٦) ((لا من الناصبة فيكون كالعوض عنها)) سقط من (ط) . يُنظر : الكتاب (١٦٧/٣) ، والمقتصد
 (٤٨٤/١) ، وشرح المفصل (٧٥ ، ٧٤/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٩٢/٢) ، وشرح التسهيل
 (٤٢/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٨٣/٢) .

Z h (القيامة: ٣) ^(١).

إمّا إذا كان خبرها جملة اسمية أو فعلية مصدرية بكلمة الشرط ، أو بـ (رُبَّ) أو فعلٍ دعاءٍ ، أو غير متصرفٍ = فلا يُؤتى بشيءٍ منها ، نحو : عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ . وقوله تعالى : [> = ? @ A C D E Z (هود: ١٤) ^(٢) . و عَلِمْتُ أَنْ مَنْ يُسَلِّمِ يُرَحِّمْ . وقوله تعالى : [فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتْ الْجُنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ Z à (سبأ: ١٤) . و عَلِمْتُ أَنْ رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَقِيَّتْهُ . وقوله تعالى : [وَالْخَمِيسَةَ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا Z (النور: ٩) ^(٣) ، و [وَأَنْ عَسَى أَنْ © قَدْ أَقْرَبَ أَجْلُهُمْ Z (الأعراف: ١٨٥) ، [وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى Z (النجم: ٣٩) ؛ لأنَّ (أَنْ) المصدرية لا تدخل في شيءٍ منها ؛ فليست مواضع اشتباهٍ ، ولأنَّ السينَ و(قد) ينافيان المواضع ^(٤) .

وُحْصَ (قَدْ) في الماضي ، وحرف التنفيس في المضارع ؛ لأنَّ (قد) يقربُ الماضي من الحال ، وحرف التنفيس يختصُّ المضارع بالاستقبال . وهذان المعنيان بعيدان من المصدر وحرفه ؛ لأنَّه لا يقتضي زماناً . ومقتضى ذلك : أَنْ يُؤْتَى بهما مع حرف النفي أيضاً للفرق ؛

(١) يُنظر : الكتاب (١٦٥/٣) ، والأصول (٢٤٩/١) ، والمفصل (ص ٤١٦) ، وشرحه (٧٤/٨) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٣٨) ، وشرح التسهيل (٤٢/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٤٩٨/١) .

(٢) يُنظر : شرح التسهيل (٤١/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٤٩٧/١) ، ووصف المباني (ص ١١٤) ، والجنى الداني (ص ٢١٨) .

(٣) يُنظر : الكتاب (١٦٣/٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٣٨ ، ٢٣٩) ، وشرح التسهيل (٤٢/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٤٩٨ ، ٤٩٧/١) ، وشرح ابن الناظم (ص ١٣٠) ، ووصف المباني (ص ١١٥) ، والجنى الداني (ص ٢١٧) .

(٤) يُنظر : شرح المقدمة الكافية (٩٧٤/٣) .

لأنَّ حرف النفي يقع بعد المخففة والناصبة ؛ تقولُ : عَلِمْتُ أَلَّا يَقُومَ . و أُريدُ أن لا يقومَ .
إلاَّ أنها حرفاً إثباتٍ فلا يُجامعان حرفَ النفي ؛ فاكْتَفَيْ بحرفِ النفي ^(١) .

فإن قيل : يُعْلَمُ مِنْ (عَلِمْتُ) أَنَّ (أَنَّ) الواقعة بعده مخففة ؛ فينبغي ألاَّ يُؤتى بـ(قد) ،
ولا بحرف التنفيس .

قلتُ : (عَلِمْتُ) فارقٌ خارجيٌّ ، فلم يُكْتَفَ به ؛ كما في نحو : أكلَ زيدُ الخبزَ . ولأنَّه
قد يُذهَلُ عن تقدُّمِ (عَلِمْتُ) . ويضعفُ حذفها ؛ لأنَّ العوض يُكرهُ تركُّه . وشذَّ قولُ
امرئ القيس ^(٢) :

وحدَّثْ بَأَنَّ زَالَتْ بَلِيلٌ مُهْمُهُمْ كَنَخْلٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ غَيْرِ مُنْبِقٍ

[و] ^(٣) تركُّها بعد الفعلِ القلبِيِّ أو معناه أسهل ؛ إذ به يُعْلَمُ أَنَّها مخففة ^(٤) ؛ كقوله ^(٥) :

عَلِمُوا أَنَّ يُؤَمِّلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

وقوله : [لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ Z (البقرة: ٢٣٣) على قراءة الرفع ^(٦)] . قال

(١) يُنظر : شرح المقدمة الكافية (٩٧٤/٣) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٨٤/٢) . .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ١٦٨) .

وَيُنظر : شرح التسهيل (٤٣/٢) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٣٩) .

(٣) تكملة من (ن ، ط ، س) .

(٤) يُنظر : شرح التسهيل (٤٤/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٥٠٠/١) ، وشرح ابن النازم (ص ١٣١) ،
والجنى الداني (ص ٢١٩) .

(٥) سبق تخريجه (ص ٢٦٧) .

(٦) هي قراءة مجاهد . يُنظر : مختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه (ص ٢١) ، والكشاف (٤٥٥/١) ، والبحر

البصريون : (أَنْ) هذه هي الناصبة للمضارع ، ولم تَعْمَلْ حملاً على أختها (ما) . وعند الكوفيين مخففة وقعت موقع الناصبة شاذاً^(١) ؛ كوقوعها موقعها في قول جرير^(٢) :

نَرَضَى عَنْ اللَّهِ إِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا أَنْ لَا يُدَانِيَنَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرٌ

ومنه قوله^(٣) :

رَأَيْتُكَ أَحْيَيْتَ النَّدَى بَعْدَ مَوْتِهِ / فَعَاشَ النَّدَى مِنْ بَعْدِ أَنْ هُوَ حَامِلٌ [٢٣١/ب]

لأنَّ (أَنْ) التي لم تُسَبِّقْ بفعلٍ قلبي ناصبة ، وهي لا تدخل جملة اسمية ؛ فيجب أن يقال مخففة وقعت موقع الناصبة^(٤) .

قال المالكي : ((مذهب الكوفيين أصوب ؛ لأنه لا يلزم منه إهمال ما وجب إعماله))^(٥) .

قلت : فيه نظر ؛ لأنه معارض بأن استعمال الناصبة للفعل موضع (ما) من حيث اتحادهما معنى وموضعاً قريباً ، واستعمال المخففة موضع الناصبة بعيداً ؛ لتنافيهما^(٦) فيها .

£ =

المحيط (١٥٤/٢) . .

(١) يُنْظَرُ : الإنصاف (٥٦٣/٢) ، وشرح التسهيل (٤٤/٢) ، والجنى الداني (ص ٢٢٠) .

(٢) سبق تخريجه (ص ٢٧٠) .

(٣) البيت من الطويل ، ولم أقف له على نسبة .

يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٤٥/٢) وشرح الكافية الشافية ١/٥٠٠ .

(٤) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٤٥/٢) .

(٥) شرح التسهيل (٤٥/٢) . ويُنْظَرُ : الجنى الداني (٢١٩) .

(٦) من (ن ، ط ، س) ، وفي الأصل (لتنافيهما) .

وما بعد القلبي ، والجملة الاسمية ليستا موضع الناصبة حتى يُقال وقعت المخففة موقع الناصبة .

فائدة: قولهم : أما أن جزاك الله خيراً ، وأما أن يغفر الله لك^(١) = جائز ؛ لأنه دعاء .
وسمع : أما إن جزاك الله . بالكسر ؛ تشبيهاً للمكسورة بالفتوحة^(٢) . و (أما) بمعنى حقاً قبل المفتوحة ؛ كما قبل المشددة المفتوحة^(٣) . وبمعنى (ألا) قبل المكسورة^(٤) .
قال سيويه^(٥) ، وقال المالكي : ((أما) في الجميع بمعنى (ألا) ، و (إن) المكسورة زائدة في : أما إن جزاك . كزيادتها في قوله^(٦) :

* أَلَا إِنْ سَرَى لَيَلِي فَبِتْ كَثِيْبًا *

والمفتوحة زائدة أيضاً ، أو مع ما بعدها في موضع الرفع بالابتداء محذوف الخبر ،

(١) يُنظر : الكتاب (١٦٧/٣ ، ١٦٨) ، والأصول (٢٤٠/١) ، وشرح التسهيل (٤٣/٢) .

(٢) يُنظر : الكتاب (١٦٨/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٥٠٥/١) ، وشرح التسهيل (٤٣/٢) .

(٣) يُنظر : شرح التسهيل (٤٣/٢) .

(٤) ((قبل المكسورة)) سقط من (س) .

(٥) الكتاب (١٢٢/٣) .

(٦) صدر بيت من الطويل ، عجزه :

* أَحَازِرُ أَنْ تَنْأَى النَّوَى بَعْضُوبًا *

لم أقف له على نسبة .

يُنظر : شرح التسهيل (٣٧٢/١ ، ٤٣/٢) ، والجنى الداني (ص ٢١٠) ، والمغني (١٤٩/١) ، والجمع (١١٨/٢) ، والخزانة (٤٤٣/٨) ، والدرر (ص ٢٤٧) .

تقديره : أَمَّا مِنْ دُعَائِي أَنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا^(١) .

تَمَمَّة : يُعَلِّمُ مِنْهَا مَوَاضِعُ^(٢) الْمَخْفَفَةِ وَالنَّاصِبَةِ :

فَالْخَفِيفَةُ إِنْ ذُكِرَتْ بَعْدَ فِعْلٍ مُسَلَّطٍ عَلَيْهَا : فَإِنْ كَانَ فِعْلٌ تَحْقِيقِي [وَهُوَ مَا رُجِّحَ جَانِبُهُ الْمَذْكُورُ]^(٣) = فَهِيَ خَفَّفَةٌ^(٤) . وَإِنْ كَانَ فِعْلٌ ظَنٌّ يَحْتَمِلُهَا وَالنَّاصِبَةُ ؛ نَظَرًا إِلَى الرَّجْحَانِ وَعَدَمِهِ^(٥) . قَرَأْ قَوْلَهُ تَعَالَى : [! " # \$ Z (المائدة: ٧١) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ^(٦) .

وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُمَا فَهِيَ نَاصِبَةٌ .

فَعَلِمَ مِنْهُ أَنَّ الْوَاقِعَةَ بَعْدَ فِعْلِ الْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ نَاصِبَةٌ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَقَعَ وَالْأَيُّ يَقَعَ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : [وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي Z (الشعراء: ٨٢)^(٧) . وَالتَّأْكِيدُ فِي مَا ثَبَتَ .

(١) شرح التسهيل (٤٣/٢) .

(٢) من (ن ، ط ، س) ، وفي الأصل ((موضع)) .

(٣) تكملة من (ط) .

(٤) يُنْظَرُ : الْكِتَابُ (١٦٥/٣) ، وَالْمَقْتَضِبُ (٧/٣) ، وَالْإِيضَاحُ الْعُضْدِي (ص ١٦٤) ، وَالتَّعْلِيقَةُ (٢٧٥/٢) ، وَالْمَقْتَصِدُ (٤٨٢/١) ، وَالْمَفْصَلُ (ص ٤١٦) ، وَالتَّخْمِيرُ (٦٤/٤) ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ (٧٧/٨) ، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (١٩٣/٢) .

(٥) يُنْظَرُ : الْكِتَابُ (١٦٦/٣) ، وَالْمَقْتَضِبُ (٧/٣) ، وَالتَّعْلِيقَةُ (٢٧٦/٢) ، وَالْمَقْتَصِدُ (٤٨٧/١) ، وَالْمَفْصَلُ (٤١٦ ، ٤١٧) ، وَالتَّخْمِيرُ (٦٤/٤) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِابْنِ جُمُعَةَ (٦٥٤/٢) .

(٦) سَبَقَ تَحْرِيجُهَا (ص ٢٦٩) .

(٧) يُنْظَرُ : الْكِتَابُ (١٦٧/٣) ، وَالْإِيضَاحُ الْعُضْدِي (ص ١٦٤) ، وَعِلَلُ النَّحْوِ (ص ٤٤٩) ، وَالْمَفْصَلُ (ص ٤١٦) ، وَشَرْحُهُ (٧٧/٨) ، وَشَرْحُ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطِي ، لِابْنِ جُمُعَةَ (٩٢٣/٢) ، وَالْجَنَى الدَّانِي

وإن لم يتقدمها فعلٌ مسلَّطٌ عليها^(١) : فَإِنْ صُدِّرَتْ بِهَا الْجُمْلَةُ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : [_
 Z b a (البقرة: ١٨٤) = فَبِئْسَ نَاصِبَةً^(٢) . وَإِلَّا نَحْوُ : مُرَادِي أَنْ تَقُومَ . وَحَسَنٌ أَنْ تَجُودَ
 =يَحْتَمِلُهَا^(٣) .

مسألة: تجيء (إنَّ) المكسورة بمعنى (نعم)^(٤) ؛ كما سيجيء من قول ابن الزبير :
 ((إنَّ وصاحبها))^(٥) .

ويجيء (أَنَّ) بالفتح بمعنى (لعل) ؛ كقولك : إِيَّتِ السُّوقَ أَنْكَ تَشْتَرِي لَحْمًا . أَيْ :
 لَعَلَّكَ^(٦) . كَقَوْلِهِ تَعَالَى : [لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنَنَّ بِهَا قُلُوبُكُمْ إِنْ مَّا أَتَاكُمْ مِنْهُ عِلْمٌ مِنْ رَبِّكُمْ
 أَنَّهُآ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ Z (الأنعام: ١٠٩) على قراءة الفتح^(٧) . يؤيده على^(٨) قراءة أبي - رضي

É =

(ص ٢٢٠) ، والمغني (١/١٦٦) .

(١) يُنْظَرُ : الإيضاح في شرح المفصل (٢/١٩٣) .

(٢) يُنْظَرُ : الكتاب (٣/١٥٣) ، وشرحه ، للسيرافي (١١/٩) ، والجنى الداني (٢٢٠) ، والمغني (١/١٦٠) .

(٣) يُنْظَرُ : الإيضاح في شرح المفصل (٢/١٩٣ ، ١٩٤) .

(٤) يُنْظَرُ : الكتاب (٣/١٥١) ، والأصول (١/٢٥٩) ، وحروف المعاني (ص ٣٠) ، والمقتصد (١/٤٩٢) ،
 والمفصل (ص ٤١٧) ، وشرحه (٨/٧٨) ، وشرح التسهيل (٢/٣٣) .

(٥) يُنْظَرُ : شرح اللمع (١/٧٢) ، والمفصل (ص ٤١٧) ، وشرحه (٨/٧٨) ، وشرح التسهيل (٢/٣٣) ،
 وورصف المباني (ص ١٢٤) ، والجنى الداني (ص ٣١٩) ، والمغني (١/٢٣٧) .

(٦) يُنْظَرُ : الكتاب (٣/١٢٣) ، والأصول (١/٢٧) ، وشرح السيرافي (١١/١٧) ، والمسائل المنشورة
 (ص ١٨٦) ، ومعاني الحروف (ص ١١٢) ، والمفصل (ص ٤١٧) ، والفصول الخمسون (ص ٢٠٢) ،
 وشرح المفصل (٨/٨٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/١٦٥) ، وشرح التسهيل (٢/٤٦) .

(٧) يُنْظَرُ : الكتاب (٣/١٢٣) ، وشرح السيرافي (١١/١٧) ، والمسائل المنشورة (ص ١٨٥) ، ومعاني الحروف

Ā =

الله عنه - (لعلها) ^(٢) . ولو كانت بمعناها الأصلي لكانت مع ما بعدها فاعلاً لـ [يُشْعِرُكُمْ Z
 فيتغير معنى الآية ؛ إذ يصيرُ عُذْرًا لأهل المدينة ^(٣) ؛ وإنما سيقَّت ردًّا عليهم لقولهم : [لَنْ
 جَاءَتْهُمْ ءَايَةُ لِيُؤْمِنُوا بِهَا Z ^(٤) . وقيل : (لا) زائدة ؛ فيستقيم المعنى حينئذٍ ^(٥) . ويجوز أن تكون
 بمعناها التأكيدي ، فيكون تعليلًا لتوبيخهم ، وجوابًا لسؤال مقدّر ، وتقديره : لم يُؤْبَخُوا
 بقوله تعالى : [وَمَا يُشْعِرُكُمْ Z ؟ أي : أي شيء يُشْعِرُكُمْ إيمانكم عند مجيء الآية ؟ فقال :
 لأنها [إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ Z ^(٦) . وعلى قراءة الكسر المعنى مستقيم ؛ لأنه يكون مُستأنفًا ^(٧) .
خاتمة : قد يدخل على (أن) المفتوحة إحدى أخواتها فيلزم الفصل بالخبر ، نحو :

É =

- (ص ١١٢) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٩٥/٢) ، وشرح التسهيل (٤٦/٢) ، والبسيط في شرح
 الجمل (٧٦٣/٢) ، ورصف المباني (ص ١٢٧) .
 وقراءة الفتح هي قراءة نافع ، وعاصم في رواية حفص ، وحزمة ، والكسائي ، وابن عامر .
 يُنظر : السبعة (ص ٢٦٥) ، ومعاني القرآن ، للأخفش (١/١٣٠) ، والحجة ، لابن خالويه (ص ٧٩) ، والحجة
 للقراء السبعة (٣/٣٧٦) .
 (١) (على) سقط من (س) ، وهو الصواب .
 (٢) يُنظر : الحجة ، لابن خالويه (ص ٧٩) ، والكشاف (٢/٣٨٧) .
 (٣) يُنظر : الكتاب (٣/١٢٣) ، والأصول (١/٢٧١) ، وشرح المفصل (٨/٧٨) ، والإيضاح في شرح المفصل
 (٢/١٩٥) .
 (٤) يُنظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/١٩٥) .
 (٥) يُنظر : البسيط في شرح الجمل (٢/٧٦٤) .
 (٦) شرح المفصل (٨/٧٩) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/١٩٥) .
 (٧) يُنظر : شرح المفصل (٨/٧٩) .

إِنَّ عِنْدِي أَنَّكَ قَائِمٌ^(١) . وشذَّ دخولُ (ليت) عليها من غير فصلٍ^(٢) ؛ كقوله^(٣) :

فَيَا لَيْتَ أَنَّ الظَّاعِنِينَ تَلَفَّتُوا فَيُعْلَمَ مَا بِي مِنْ جَوَى وَغَرَامِ

فسدَتْ بِصِلَتِهَا مسدَّ اسمٍ وخبرٍ (ليت)^(٤) ؛ كما إذا وقعت بعد الفعل القلبى يقومُ

بهما مقامَ مفعوليه^(٥) ، وكما بعد (لو) ؛ كقوله تعالى : [Z v u t] (البقرة: ١٠٣)^(٦) .
وسيجيء في الشرط .

وَمَنْ قَالَ : المفعولُ الثاني محذوفٌ في نحو : ظننت أن زيدًا قائمٌ^(٧) = يقولُ : إِنَّ خَبَرَ
(ليت) محذوفٌ هنا ؛ إذ لا فرقَ بينَ البابين .

وقاسَ الأَخْفَشُ (لعل) في هذا^(٨) على (ليت) ، وأجازَ : لعلَّ أَنَّ الله تعالى يرحمُنا^(٩) .

(١) يُنظَرُ : الأصول (٢٤٣/١) ، وشرح السيرافي (١٨/١١) ، والمقتصد (٤٧٣/١) ، والمفصل (ص ٤١٤) ،
والتخمير (٥٥/٤) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٨٦/٢) ، وشرح الرضي (١٢٧٩/٢) ، والجنى
الداني (ص ٤٠٨) .

(٢) يُنظَرُ : المسائل المثورة (ص ٢٠٠) ، وشرح التسهيل (٣٩/٢) ، والجنى الداني (ص ٤٠٨) .

(٣) البيت من الطويل ، لم أقف له على نسبة .

يُنظَرُ : شرح التسهيل (٣٩/٢) ، والجنى الداني (ص ٤٠٨) ، والمساعد (٣٣٠/١) .

(٤) يُنظَرُ : شرح التسهيل (٣٩/٢) .

(٥) يُنظَرُ : (المفصل (ص ٤٢١) .

(٦) يُنظَرُ : شرح التسهيل (٤٠/٢) .

(٧) الزمخشري هو القائل بذلك . يُنظَرُ : المفصل (ص ٤٠٩) . ويُنظَرُ : المقتضب (٣٣٩/٢) .

(٨) من (ن ، ط ، س) وفي الأصل : (وهذا) .

(٩) يُنظَرُ : شرح التسهيل (٤٠/٢) ، وشرح الرضي (١٢٣٨/٢) ، والجنى الداني (ص ٤٠٨) .

وهو ضعيف^(١)؛ إذ لا يُقاس على ما وقع على خلاف الأصل ؛ فإن مقتضى الدليل ألا يُستغنى بـ(أن) مع صلتها عن اسم وخبر (ليت) ؛ لأنه إنما يُكتفى بـ(أن) وصلتها ؛ حيث يكتفى بمصدرٍ صريح ، وبعد (ليت) لا يكتفى بمصدرٍ صريح ؛ فما سُمع بعد (ليت) مخالفٌ للقياس ، فلا يقاس عليه^(٢) .

قال : (كأن للتشبيه)^(٣)

أقول : كأن حرفٌ لإنشاء التشبيه المؤكّد، خصوصاً عند القائل بتركيبها^(٤)؛ كما أن (ليت) حرفٌ لإنشاء التّمني^(٥) . ورأى بعضُ أنّها مركّبةٌ من كاف التشبيه و(إنّ) المؤكدة المكسورة^(٦)؛ كما رُكّب (كذا) و (كأيّ)^(٧)؛ فأصل : كأن زيداً أسدٌ = إن زيداً كأسدٍ^(٨) . إذ هما

[أ/٢٣٢]

(١) يُنظر : شرح التسهيل (٤٠/٢) . ويُنظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٠٢/٢) ، وشرح الكافية ، لابن جمعة (٦٥٩/٢) .

(٢) يُنظر : شرح التسهيل (٤٠/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٥٩/٢) .

(٣) الكافية في النحو (ص ٢٢٤) .

(٤) يُنظر : شرح التسهيل (٦/٢) ، وشرح ابن النازم (ص ١١٦) ، والمغني (٧٥/٣) .

(٥) يُنظر : شرح المقدمة الكافية (٩٧٤/٣) ..

(٦) يُنظر : الكتاب (١٥/٣) ، والأصول (٢٣٠/١) ، والخصائص (٣١٧/١) ، والمقتصد (٤٤٥/١) ، وشرح المفصل (٨١/٨) ، وشرح الرضي (١٢٨٧/٢) ، وشرح الكافية ، لابن جمعة ، والبسيط في شرح الكافية (٥٨٤/٢) .

(٧) يُنظر : الكتاب (١٥١/٣) ، والمقتصد (٤٤٥/١) ، وشرح المفصل (١٣٥/٤) ، وشرح الرضي (١٢٨٨/٢ ، ١٢٣٢) ، والارتشاف (٧٨٩/٢ ، ٧٩٤) .

(٨) يُنظر : المفصل (ص ٤١٩) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٧٤/٣) ، والمباحث الكاملية (٥٤١/١) ، وشرح التسهيل (٦/٢) ، وشرح الكافية ، لابن جمعة (٦٥٥/٢) .

بمعنى ؛ فقدّم الكافَ ليدلّ من أوّل الأمر على التشبيه^(١)؛ / كما قدّم (إمّا) على المعطوف عليه؛ ليدلّ من أوّل الأمر على التشكيك . وفَتَحَ الهمزة لأنّ ما بعد الكاف مفردٌ ، وإن كان المعنى على الجملة والكسر^(٢) . ونظيره : الضاربُ زيدًا أخوك . فإنه غيّر لفظ يضربُ إليه ؛ إذ اللام لا تدخله وإن كان معناه على الفعلية .

قال الحاجبي : ((هذا ضعيفٌ ؛ لأنّ التركيبَ على خلافِ الأصلِ ، ولأنّها به تصويرٌ مخالفةٌ أخواتها ؛ إذ لا شيء منها مركّبٌ . ولأنّ الكلامَ المستقلّ لا يحصل من جارٍّ ومجرورٍ))^(٣) .

يمكن أن يجاب عنه : بأنّه كثر ما خالف^(٤) الأصل ، والأخوات إذا وُجدَ عليه دليلٌ ؛ ك (إذن) ، و (لن) الناصبتين ، عند القائل بتركبهما . والتركيبُ نَسَخَ كَوْنَهَا جَارًّا ومَجْرورًا ؛ إذ لم يدلّ مجرد الكافِ على التشبيه ؛ كما في (كذا)^(٥) . ولذا لم يقل أحدٌ أنّ الكافَ فيهما متعلّقةٌ بفعلٍ ؛ فإذن لا يبعدُ أن تكون (كأن) مع معموليّتهما كلامًا^(٦) .

(١) يُنظر : الخصائص (٣١٧/١) ، وسر الصناعة (ص ٣٠٤) ، والمفصل (ص ٤١٩) ، واللباب (٢٠٥/١) ، وشرح المفصل (٨١/٨) ، وشرح التسهيل (٦/٢) ، وشرح الرضي (١٢٨٧/٢) ، والتذيل والتكميل (١٢/٥) .

(٢) يُنظر : شرح الرضي (١٢٨٧/٢) ، والبسيط في شرح الجمل (٧٦٢/٢) ، والتذيل والتكميل (١٢/٥) .
(٣) الإيضاح في شرح المفصل (١٩٧/٢) ، ويُنظر : اللباب (٢٠٦/١) ، وشرح ألفية ابن معطي ، لابن جمعة (٩١٠/٢) ، ورصف المباني (ص ٢٠٩) ، والتذيل والتكميل (١٢/٥) ، وتوضيح المقاصد (٥٢٣/١) ، والجنى الداني (ص ٥٦٩) .

(٤) في (ن) : ((يخالف)) .

(٥) يُنظر : شرح المفصل (٨١/٨) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٨٥/٢) .

(٦) يُنظر : سر الصناعة (ص ٣٠٤) ، وشرح التسهيل (٦/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٨٥/٢) ،

وقد تجيء للتحقيق^(١)؛ كقول راثي هشام^(٢):

وَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقَشَّعًا كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ لَهَا هِشَامُ

وقال المالكي: ((الكاف عندي للتعليل^(٣)؛ معناه: لأن الأرض . وعليه حمل قوله

تعالى: [وَيَكَاذِبُ ۖ μ ¶ Z (القصص: ٨٢) . أي: أعجب لأنه لا يُفْلَحُ))^(٤).

وَيُخَفَّفُ (كَأَنَّ) فَيُلْغَى^(٥)؛ لبُعدها عن الفعل إذ لم يُوازن الفعل الرباعي^(٦)،

ولدخول الكاف عليها عند القائل به^(٧)؛ إلا عند قليل^(٨)؛ كقوله^(٩):

É =

والتذييل والتكميل (١٣/٥).

(١) يُنْظَرُ: شرح الجمل (٤٤٧/١)، وشرح التسهيل (٦/٢)، وشرح الرضي (١٢٣٣/٢)، والتذييل

والتكميل (١٣/٥)، والجنى الداني (ص ٥٧١)، والمغني (٧٦/٣)، وتمهيد القواعد (١٢٩٢/٣).

(٢) البيت من الوافر، وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه (ص ٩٣)، ويُنْظَرُ: الكامل (٦٧/٢)،

والفاضل (ص ٤٩)، والنكت (٥٢٣/١)، وشرح الجمل (٤٤٨/١)، وشرح التسهيل (٦/٢)، وشرح

ابن الناظم (ص ١٣٢)، والجنى الداني (ص ٥٧١)، والمغني (٧٦/٣).

(٣) من (ن، س) وفي الأصل: ((لتعليل)).

(٤) شرح التسهيل (٧/٢)، ويُنْظَرُ: التذييل والتكميل (١٥/٥)، والجنى الداني (ص ٨٤)، والمغني (٧٨).

(٥) يُنْظَرُ: المفصل (ص ٤١٩)، واللباب (٢٢٢/١)، وشرح المفصل (٨٢/٨)، والتوطئة (ص ٢٣٨)،

وشرح الرضي (١٢٨٨/٢)، والجنى الداني (ص ٥٧٤).

(٦) يُنْظَرُ: أمالي ابن الحاجب (٦٩٥/٢).

(٧) يُنْظَرُ: المصدر السابق.

(٨) يُنْظَرُ: الكتاب (١٣٤/٢)، وشرح المفصل (٨٢/٨)، وشرح الجمل (٤٣٧/١)، وشرح عمدة الحفاظ

(ص ٢٤١)، وشرح الكافية الشافية (٤٩٦/١)، وشرح ابن الناظم (ص ١٣١)، والجنى الداني

(ص ٥٧٤).

وَيَوْمًا تُؤَاغِنَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

فإنَّه رُوِيَ بالنَّصْبِ على حذفِ الخبرِ ، [تقديره]^(٢) : كَأَنَّ ظَبِيَّةً عاطِيَّةً المذكورة^(٣) .
والسَّلَمُ : شَجَرٌ مِنَ الْعِضَاهِ^(٤) .

وقال الحاجبي : ((إعماؤها - ولو كان نادرًا - دليلٌ على أنَّها لم تُرَكَّبْ ؛ لأنها لو كانت مركَّبةً لكانت حكمها حكم المفتوحة ؛ فيكون عملها في ضمير شأنٍ مُقدَّرٍ))^(٥) .

قلتُ : عند مَنْ جعلها مركَّبةً^(٦) حُكِّمَتْ حكمَ المكسورة ؛ لأنَّ أصلها الكسرُ عنده ،
إلاَّ أنَّها فتحت لفظًا لوقوعها بعد الكافِ . وقُرِئ برفع (ظبيَّة) ، فيكون (كأن) مُلغاةً^(٧) .

قال المالكي : ((إذا أُلغيت لفظًا عمِلَتْ في مُقدَّرٍ (كأن) المخففة ؛ فتقدير البيت :
كأنَّها ظبيَّةٌ . إلاَّ أنَّه يجوزُ أن يكون خبرها مفردًا ؛ بخلاف خبر (أن) المخففة فإنَّه جملةٌ))^(٨) .

قلتُ : إعماؤها في مُقدَّرٍ إثباتُ حُكمٍ من غيرِ دليلٍ ؛ وإنَّما يمتنع أن يكون خبرُ (أن)

É =

(١) سبق تخريجه (ص ٢٦٩) .

(٢) تكملة من (س) .

(٣) يُنظر : معاني الحروف (ص ١٢١) ، وشرح المفصل (٨٣/٨) ، والمباحث الكاملية (٥٤١/١) ، وشرح
عمدة الحفاظ (ص ٢٤٢) ، وشرح التسهيل (٤٦/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٨٦/٢) .

(٤) يُنظر : اللسان (س ل م ، ٢٨٩/١٢) ، وتاج العروس (٣٧٢/٣٢) .

(٥) الإيضاح في شرح المفصل (١٩٧/٢ ، ١٩٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٧٥/٣) .

(٦) ((حكمها حكم ... جعلها مركبة)) سقط من (ط) .

(٧) يُنظر : الباب (٢٢٢/١) .

(٨) يُنظر : شرح الكافية الشافية (٤٩٧/١) ، وشرح التسهيل (٤٦/٢) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٤٢) .

المخففة مفردًا إذا كان اسمها ضمير الشأن ، أمّا إذا كان ضمير مخاطبٍ أو غائبٍ - وقد ذهب إليه المالكي^(١) - فلا تُسَلَّم امتناعه قبل إعمالها في ضمير الشأن المقدّر ؛ لدليل ، وهو قول الحاجبي : ((مُقْتَضَى ما ذُكِرَ في (أن) المفتوحة المخففة من كونها لمعنى مخصوص ؛ فيجب أن يعمل في ضمير الشأن المقدّر إذا أُلْغِيَتْ لفظًا أن يعمل فيه (كأن) المخففة إذا أُلْغِيَتْ لفظًا))^(٢) .

قُلْتُ : إعمال (أن) المخففة ليس لمجرد أنها لمعنى مخصوص ؛ بل هو مع أن أصلها قوِّي الشبّه بالفعل ، ولئلا يلزم مزيّة (إن) المكسورة ؛ كما مرّ .

وجوّز الكوفيون أن تنصب (كأن) معموليها كما نصبت (ليت) معموليها^(٣) ؛ مستدلّين بقوله^(٤) :

كَأَنَّ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَتْ قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُمَزَّقًا

(١) شرح التسهيل (٤١/٢) .

(٢) يُنظَر : شرح المقدمة الكافية (٩٧٥/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٨٨/٢) .

(٣) يُنظَر : شرح المقدمة الكافية (٩٧٥/٣) ، وشرح الجمل (٤٢٥/١) ، وشرح الكافية الشافية (٥١٦/١) ،

والتذيل والتكميل (٢٧/٥) ، والجنى الداني (ص ٣٩٣) ، والمغني (٨٢/٣) .

(٤) البيت من الرجز ، يُنسب لمحمد بن ذؤيب العماني .

يُنظَر : الكامل (١٠٤٦/٢) ، والخصائص (٤٣٠/٢) ، والمبهم (ص ١٥٤) ، والمباحث الكاملية (٥٤٢/١) ،

وشرح الجمل (٤٢٥/١) ، وضرائر الشعر (ص ١٠٨) ، وشرح الكافية الشافية (٥١٧/١) ، وشرح

الرضي (١٢٣٧/٢) ، والخزانة (٢٢٧/١٠) .

ورواية البيت في المصادر : أوقلًا مُحَرَّفًا .

قال: (ولكن للاستدراك) ^(١).

أقول: الاستدراك عُرِفَ: رَفَعَ تَوَهُّمٍ حَصَلَ عَنْ كَلَامٍ سَابِقٍ رَفْعًا شَبِيهًا بالاستثناء ^(٢). يعني: يُتَدَارَكُ بِالْكَلَامِ الْآخِرِ تَوَهُّمُ السَّابِقِ. ويقال: (لكن) لِرَفْعِ تَوَهُّمٍ حُصُولِ حُكْمٍ مَا قَبْلَهُ لِمَا بَعْدَهُ؛ بِسَبَبٍ تَعَلَّقَ بَيْنَهُمَا يَوْجِبُ ذَلِكَ ^(٣). وَمِنْ ثَمَّ قُدِّرَ الِاسْتِثْنَاءُ الْمُنْقَطِعُ بِـ (لكن) ^(٤). و (بل)، و (لكن) العاطفة ليستا للاستدراك ^(٥)؛ فَيَكُونُ مُتَوَسِّطًا بَيْنَ كَلَامَيْنِ يَخَالِفُ الثَّانِي الْأَوَّلَ مَعْنَى، مَعَ اقْتِضَاءِ حُكْمِ الْأَوَّلِ أَنْ يُوَافِقَهُ الثَّانِي ^(٦). فالمعتبرُ التَّغَايُرُ الْمَعْنَوِيُّ؛ سِوَاءَ وَجَدَ مَعَهُ التَّغَايُرَ اللَّفْظِيَّ ^(٧)، نَحْوُ: جَاءَ الْأَمِيرُ لَكِنَّ الْوَزِيرَ لَمْ يَجِئْ. أَوْ لَمْ يَوْجِدْ، نَحْوُ: سَافَرَ الْقَوْمَ لَكِنَّ زَيْدًا أَقَامَ. إِذْ الْمَعْنَى: لَكِنَّ زَيْدًا مَا سَافَرَ. فَيُسْتَقِيمُ قَوْلُكَ: مَا سَافَرَ الْأَمِيرُ لَكِنَّ الْوَزِيرَ لَمْ يُقِمْ. لَا قَوْلُكَ: سَافَرَ الْأَمِيرُ لَكِنَّ الْوَزِيرَ لَمْ يُقِمْ. فَيُسْتَقِيمُ قَوْلُهُ تَعَالَى: [s t u v w x y z (الأنفال):

(١) الكافية في النحو (ص ٢٢٤).

(٢) المباحث الكاملية (١/٥٤٠)، وشرح الرضي (٢/١٢٣٣)، و يُنْظَرُ: التخمير (٤/٨٦)، وشرح الكافية، لابن جمعة (٢/٦٥٧)، والتذييل والتكميل (٥/٩).

(٣) يُنْظَرُ: الارتشاف (٣/١٢٣٧)، والمغني (٣/٥٤١).

(٤) يُنْظَرُ: المباحث الكاملية (١/٥٤٠)، و يُنْظَرُ: حروف المعاني (ص ٣٣)، وشرح الرضي (٢/١٢٣٣)، وشرح الكافية، لابن جمعة (٢/٦٥٧).

(٥) يُنْظَرُ: الكتاب (١/٤٣٥).

(٦) يُنْظَرُ: المفصل (ص ٤١٨)، والتخمير (٤/٦٧)، وشرح المفصل (٨/٨٠)، وشرح الوافية (ص ٣٦٩)، والبسيط في شرح الكافية (٢/٥٨٧)، والجنى الداني (ص ٦١٥).

(٧) ((المعنوي سواء وجد معه التغاير)) سقط من (س).

(٤٣)؛ لأنَّ المعنى : ولكنَّ الله ما أراكم كثيرًا ؛ لِيُسَلِّمَكُم^(١) . وإنَّما المعنى ذلك ؛ لأنَّه جاء في سياق (لو) الدالَّة على أنَّ الأداة متنفية ؛ لأنَّ (لو) لامتناع الشيء لامتناع غيره . فقلوله : [Z { | Z (الأنفال: ٤٣) يدلُّ على انتفاء إثبات ما فُهم إثباته أوَّلاً ؛ وهو : نفْي الرؤية الذي هو سبب التسليم ؛ فحذف السبب المنفي وأقيم المسبب مقامه^(٢) .

ويُخَفَّف (لكنَّ) بحذف النون الآخر ؛ فيلغى باتفاق^(٣) ؛ لأنَّها ضعيفة الشَّبه بالفعل ؛ لِبَيَانَةِ لَفْظِهَا لَفْظُهُ ؛ فلم يعمل مُحَفِّفُهَا^(٤) ، ولم يُنْقَضْ بِ(كأنَّ) ؛ لأنَّ فيها شائبة التركيب . وقال الحاجبيُّ : ((لأنَّ المخففة أشبهت العاطفة لفظًا / ومعنى ، فأجريت مجراها في ترك العمل . بخلاف (أنَّ) و (إنَّ) المخففتين ؛ فإنه ليس لهما ما أجرينا عليه في ترك العمل))^(٥) .

فإن قيل : ينبغي أن يعمل لتمييز عن العاطفة .

(١) يُنظر : المفصل (ص ٤١٨) ، وشرحه (٨٠/٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٧٥/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٩٦/٢) ، وشرح الرضي (١٢٩١/٢) ، والتذيل والتكميل (١٠/٥) ، والجنى الداني (ص ٦١٩) .

(٢) يُنظر : الإيضاح في شرح المفصل (١٩٦/٢) ، ويُنظر : شرح المفصل (٨٠/٨) .

(٣) يُنظر : معاني الحروف (ص ١٣٣) ، والمفصل (ص ٤١٨) ، والتخميم (٨٦/٤) ، وشرح الوافية (ص ٣٦٩) ، وشرح الجمل (٤٣٦/١) ، وشرح الرضي (١٢٩١/٢) ، ورصف المباني (ص ٢٧٧) ، والجنى الداني (ص ٥٨٦) ، والمغني (٥٤٨/٣) .

(٤) يُنظر : شرح المفصل (٨٠/٨) ، وشرح التسهيل (٣٨/٢) .

(٥) الإيضاح في شرح المفصل (١٩٧/٢) ، ويُنظر : شرح الكافية ، لابن جمعة (٦٥٨/٢) .

قلتُ : تَمَيَّزَتْ عنها بأنَّ الواقعَ بعدها الجملةُ ، وبعد العاطفةِ المفرد^(١) .

وأجازَ الفراءَ إعمالها قياساً على أخواتها المخففة^(٢) (٣) .

قلتُ : مرَّ أن مثله لا يُثبَّت بالقياس .

ويجوزُ أن يجامعَ (لكنَّ) الواوُ، نحوَ : قامَ القومُ ولكنَّ عمرًا جالسٌ . كأنَّك قلتَ :

وأستدرِكُ جلوسَ عمرو^(٤) . ويضعفُ جماعة الواو مع المخففة ؛ لأنَّها شبيهة^(٥) بالعاطفة^(٦) .

وقال الزمخشري : ((المخففة تقعُ حرفَ عطفٍ ؛ كـ (بل)، نحو : [لَكِنَّ الرَّسِيخُونَ

فِي الْعِلْمِ Z (النساء: ١٦٢)^(٧) . وسأذكرُه .

(١) يُنظر : معاني الحروف (ص ١٣٣) ، ورصف المباني (ص ٢٧٤) ، والجنى الداني (ص ٥٩١) .

(٢) ونسبه ابن مالك إلى يونس والأخفش ، وضعفه .

يُنظر : شرح التسهيل (٣٨/٢) ، وشرح الرضي (١٢٩/٢) ، والارتشاف (١٢٧٤/٣) ، والجنى الداني (ص ٥٨٧) ، والمغني (٥٤٨/٣) .

وذهب إلى ذلك المبرِّد بقوله : ((ولكن للاستدراك ، وإن كانت ثقيلاً عاملة بمنزلتها وهي مخففة)) . المقتضب (١٠٧/٤) .

(٣) ((قلت : تميزت ... المخففة)) سقط من (ط) .

(٤) يُنظر : شرح المفصل (٨٠/٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٧٥/٣) ، والجنى الداني (٥٨٧) ، والمغني (٥٤٩/٣) .

(٥) هكذا في النسخ ، وصوابه : ((شبيهة)) .

(٦) يُنظر : المباحث الكامفية (٥٤٠/١) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٨٨/٢) ، والجنى الداني (ص ٥٨٧) .

(٧) المفصل (ص ٤١٨) ، وشرحه (٨٠/٨) .

قال : (وليت للتمني) ^(١) .

أقول : ليت لإنشاء التمني ؛ ولذا يجب تقديمها على الجملة ^(٢) . والتمني وإن كان نوعاً من الطلب قد فرّق بينهما بأن الطلب في العرف : ما يتعلق باللسان . والتمني : شيء يهّجس في النفس بقدرة التمني .

وأجاز الفراء نصب متعلقها بها ؛ لأنها بمعنى : أتمنى . وهو متعدّد إلى مفعولين ؛ فيجوز : ليت زيدياً قائماً ^(٣) . وأجازه الكسائي على إضمار (كان) ؛ فيكون تقديره : ليت زيدياً كان قائماً ^(٤) . والذي غرهما قوله ^(٥) :

(١) الكافية في النحو (ص ٢٢٤) .

(٢) يُنظر : الكتاب (٤/٢٣٣) ، ومعاني الحروف (ص ١١٣) ، والمفصل (ص ٤٢١) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/١٩٨) ، وشرح التسهيل (٢/٧) ، ورصف المباني (ص ٢٩٨) ، والجنى الداني (ص ٤٩١) .
(٣) معاني القرآن (١/٤١٠) ، ويُنظر : المفصل (ص ٤٢١) ، والتخمير (٤/٧١) ، وشرح المفصل (٨/٨٤) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/٩٧٥) ، وشرح الجمل (١/٤٢٥) ، وشرح التسهيل (٢/٩) ، ورصف المباني (ص ٢٩٨) ، والجنى الداني (ص ٣٩٤) .

(٤) يُنظر : الأصول (١/٢٤٨ ، ٢٥٨) ، والمفصل (ص ٤٢١) ، وشرحه (٨/٨٤) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/١٩٩) ، وشرح الوافية (ص ٣٩٧) ، والمباحث الكاملية (١/٥٤٢) ، وشرح الرضي (٢/١٢٣٧) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٥٨٩) .
(٥) البيت من الرجز ، ولم أجد في المصادر شيئاً قبله أو بعده .

وهو للعجاج في ملحقات ديوانه : (٢/٣٠٦) .

و يُنظر : الكتاب (٢/١٤٢) ، والأصول (١/٢٤٨) ، وشرح أبيات سيويه للنحاس (ص ١٢٥) ، والتعليقة (١/١٥٣) ، والإفصاح (ص ١٦٧) ، وشرح المفصل (٨/٨٤) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/٩٧٦) ، والخزانة (١٠/٢٣٤) .

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا^(١)

وقال البصريون : يُحْمَلُ هذا على وجهٍ ثابتٍ في لغتهم ؛ وهو أن يقال : خبرٌ (ليت) محذوفٌ ، و (رواجعًا) حالٌ من مستترٍ فيه عائدٌ إلى (أيَّام) تقديره : يا ليت أيَّامَ الصَّبَا لنا رَوَّاجِعًا^(٢) . فهو مثلٌ : زيدٌ في الدارِ قائمًا . وإذا أمكن حمله على ما ثبت فحمله على ما لم يَثْبُت في لغتهم مُتَمَنِّعٌ . وما خالف القياس واستعمال الفصحاء ولو كان نصًّا لا يُقبل ؛ فكيف يَثْبُت به أَصْلٌ؟^(٣) وما قال الكسائي وإن ثبت مثله ؛ وهو : إضمارُ (كان) إِلَّا أَنَّهُ قَلِيلٌ = ليس بقياسٍ^(٤) . وحذف خبر (ليت) في أمثاله قياسيٌّ . وقوى المالكي مذهب الكسائي ((بأنه كثيرٌ وقوع (كان) بعد (ليت) ؛ كقوله تعالى : [يَلَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُمْ Z (النساء: ٧٣) . وأنشد^(٥) :

(١) يُنْظَرُ : المِفْصَل (ص ٤٢١) ، وشرحه (٨/ ٨٤) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/ ٩٧٦) ، وشرح الوافية (ص ٣٩٦) ، والمباحث الكاملية (١/ ٥٤٢) ، والجنى الداني (ص ٣٩٢) .

(٢) يُنْظَرُ : الكتاب (٢/ ١٤٢) ، والأصول (١/ ٢٤٨) ، ومعاني الحروف (ص ١١٣) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/ ٩٧٦) ، والتوطئة (ص ٢٣٩) ، وشرح الجمل (١/ ٤٢٥) ، ووصف المباني (ص ٢٩٨) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/ ٥٨٩) .

(٣) يُنْظَرُ : الإيضاح في شرح المِفْصَل (٢/ ١٩٩) .

(٤) يُنْظَرُ : شرح المقدمة الكافية (٣/ ٩٧٦) ، والإيضاح في شرح المِفْصَل (٢/ ١٩٩) .

(٥) البيت من الكامل . نسبته محقق المساعد إلى القطامي ، ولم أجده في ديوانه المطبوع . يُنْظَرُ : المساعد (١/ ٣٠٧) .

و يُنْظَرُ : معاني القرآن (١/ ٤٠٩) ، وشرح التسهيل (٢/ ٩) ، وشرح الكافية الشافية (١/ ٥١٦) ، والتذيل والتكميل (٥/ ٢٨) ، والجنى الداني (ص ٤٩٣) .

ورواية الشطر الثاني في المصادر :

ā =

لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرَّجِيعُ عَلَى الْفَتَى وَالشَّيْبُ كَانَ لِي الْبَدِيَّ الْأَوَّلَا

وقال: أصله (كان) الرجيع، فحذف (كان) وأبرز مُستتره. ولا يصلح للاستدلال على جواز نصب خبر (إنَّ) قوله - صلى الله عليه وسلم - : (إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا)^(١) لأنَّ (قَعْر) مصدرٌ قَعَرْتُ الشيءَ : إذا بلغتْ قَعْرَهُ . و(سبعين) ظرفٌ، والزمان يُجَبَّرُ به عن المصدر^(٢).

قال : (ولعل)^(٣).

أقول : (لعل) لإنشاء الترجي^(٤)، وأصله لتوقع أمرٍ مَرَجُوٍّ وَمُخَوِّفٍ^(٥)؛ فكثير في المرجوِّ حتَّى غلبت فيه . وقوله تعالى : [= > ? Z (الشورى: ١٧)^(٦)] ؛ لتوقع

É =

* وَالشَّيْبُ كَانَ هُوَ الْبَدِيَّ الْأَوَّلُ *

(١) يُنْظَرُ : صحيح مسلم (١/١٨٧ ، حديث : ٣٢٩ ، كتاب الإيمان ، باب : أدنى أهل الجنة منزلةً فيها) .
ولفظه في مسلم : (إن قعر جهنم لسبعون خريفاً) .

(٢) شرح التسهيل (٢/٩ ، ١٠) ، وشرح الكافية الشافية (١/٥١٦ ، ٥١٨) ، والتذييل والتكميل (٥/٣١) ،
والمغني (١/٢٣٠) .

(٣) الكافية في النحو (ص ٢٢٤) .

(٤) يُنْظَرُ : حروف المعاني (ص ٣٠) ، وشرح المفصل (٨/٨٥) ، وشرح المقدمة الكافية (٢/٩٧٧) ، وشرح
الوافية (ص ٣٩٧) ، وشرح التسهيل (٢/٧) ، وشرح ابن الناظم (ص ١١٦) ، والجنى الداني
(ص ٥٧٩) .

(٥) يُنْظَرُ : المقتضب (٣/٧٣) ، والأصول (١/٢٢٩) ، والأزھية (ص ٢١٧) ، والمفصل (ص ٤٢٢) ، وشرحه
(٨/٨٥) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٠٠) ، والبسيط في شرح الجمل (٢/٧٦٧) .

(٦) يُنْظَرُ : المفصل (ص ٤٢٢) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٠٠) ، والمباحث الكاملية (١/٥٣٥) .

المخوف . وذَكَرَ [Z لأنَّ الساعةَ بمعنى البعث ، ولأنَّ تقديرَه: لعلَّ مجيء الساعة^(١)^(٢) . ومثل قوله تعالى: [z y x w v u t s r | } ~ يَخْشَى Z (طه: ٤٣ - ٤٤) = تَرْجُّ للعباد^(٣) ؛ لأنَّه من الباري تعالى مُحَالٌ ؛ لأنَّه يكونُ مِمَّنْ جَهْل عاقبة الأمر . فهو مِمَّا يُرَدُّ معناه إلى المخاطَبِ ؛ أي : اذهباً على رجائكما ذلك مِن فرعون^(٤) . ومثله قوله تعالى : [وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ Z (الصافات: ١٤٧) أي : لو قَدَّرَهُمْ رَءِ لَكَانَ هَذَا حَالُهُ^(٥) .

وقيل : (لعل) في مثله للتعليل ، فَضَعَّفَ بقوله : [= > ? Z^(٦) .

وقيل : في حقَّه تعالى للتحقيق . فَنَقَضَ قوله تعالى : [| } ~ يَخْشَى Z (طه: ٤٤) ؛ فَإِنَّه لم يحصل التذكُّر ولا الخشية . لا يقال : حصلاً بقوله : [= Z (يونس: ٩٠) ؛ لأنَّه أُرْسِلَ إليه بالتذكُّر النَّافِع^(٧) .

وقال المالكي : ((لعل) إمَّا للتعليل ؛ كقوله تعالى : [| } ~ يَخْشَى Z (طه: ٤٤) .

(١) ((وذكر قريب ... مجيء الساعة)) سقط من (س) .

(٢) يُنْظَر : شرح المفصل (٨/٨٦) .

(٣) يُنْظَر : البسيط في شرح الكافية (٢/٥٩١) .

(٤) يُنْظَر : المفصل (ص ٤٢٢) ، والتخمين (٤/٧٢) ، وشرح المفصل (٨/٨٦) ، وأما ابن الحاجب (١/٢٠٩) ، والمباحث الكاملية (١/٥٣٥) ، والجنى الداني (ص ٥٨٠) .

(٥) يُنْظَر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٠٠) .

(٦) يُنْظَر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٠٠) ، والجنى الداني (ص ٥٨٠) .

(٧) يُنْظَر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٠٠ ، ٢٠١) .

(٤٤) ، أو للإشفاق ؛ كقوله تعالى : [4 5 6 Z (الكهف: ٦) ، أو للاستفهام ؛ كقوله تعالى : [() * + Z (عبس: ٣)^(١) .

وقد لَحَ فيها معنى التَّمَنِّي مَنْ نَصَبَ (فأطلع) على جوابٍ (لعل) في قوله تعالى : [j i h g f e d c b a ` _ ^] \ Z k (غافر: ٣٦-٣٧)^(٢) .

قَالَ الْحَاجِبِيُّ : ((إِنَّهَا غَلَبَتْ فِي مَوْضِعِ الْمَرْجُوِّ ، وَهُوَ يُلَازِمُ مَعْنَى التَّمَنِّي ، فَأُجِيبَتْ كَمَا يُجَابُ التَّمَنِّي))^(٣) .

وَقَالَ الْأَنْدَلِسِيُّ : ((لَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ يُشْرَبَ (لعل) مَعْنَى (لَيْتَ) حَتَّى يَنْصَبَ بَعْدَهَا ؛ بَلْ هُمَا مُسَاوِيَانِ فِي أَنَّ الْكَلَامَ مَعَهُمَا غَيْرُ وَاجِبٍ . وَهُوَ قَانُونُ النَّصْبِ مَعَ الْفَاءِ وَالْوَاوِ))^(٤) .
وَقُلْتُ : لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لُنْصِبَ بَعْدَهَا فِي الْفَاءِ وَالْوَاوِ دَائِمًا .

(١) شرح التسهيل (٧/٢ ، ٨) ، وشرح عمدة الحفاظ (٢١٩ ، ٢٢٠) ، وَيُنْظَرُ : معاني القرآن ، للأخفش (٤٤٥/٢) ، وحروف المعاني (ص ٣٠) ، وشرح ابن الناظم (ص ١١٦) ، وشرح الرضي (١٢٣٦/٢) ، والتذليل والتكميل (٢٤/٥) ، والجنى الداني (ص ٥٨٠) ، والمغني (٥٢٥/٣) .

(٢) يُنْظَرُ : المِفْصَل (ص ٤٢٢) ، والتخمير (٧٣/٤) ، وشرح المِفْصَل (٨٦/٨) ، والمباحث الكاملية (٥٤٥/١) ، والبسيط في شرح الجمل (٧٦٧/٢) ، وشرح الكافية ، لابن جمعة (٦٥٩/٢) ، ورصف المباني (ص ٣٧٤) ، والجنى الداني (ص ٥٨١) ، والمغني (٥٢٧/٣) .

(٣) الإيضاح في شرح المِفْصَل (٢٠١/٢) .

(٤) المباحث الكاملية (٥٤٥/١) .

وقيل : نُصِبَ لَأَنَّهُ جَوَابُ الأَمْرِ ، وهو [_ Z (غافر: ٣٦) ^(١) .

الفرق بين التَّمَنِّي والتَّرجِّي : أن التَّمَنِّي لا يتوقَّف على أن يكون المُتَمَنِّي مُمَكَّنًا للمُتَمَنِّي ، ويتوقَّف الترجي على أن يكون المرجوُّ ممكناً للراجي ؛ فيصحُّ : لَيْتَ الشَّابَّ يَعُودُ . ولا يصحُّ : لعلَّه يعودُ ^(٢) .

/تنبيه: يَصِحُّ أَنْ يُجَبَّرَ فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ وَغَيْرِهِ عَنْ اسْمٍ مَعْنَى بِفَعْلٍ مُصَدَّرٍ بـ(أَنْ)، نحو: الصَّلَاحُ أَنْ يُعْصَى الْهُوَى . ويمتنعُ أَنْ يُجَبَّرَ بِهِ عَنْ اسْمٍ عَيْنٍ، إِلَّا فِي بَابِ (عسى) ^(٣) . وقد جُوِّزَ فِي (لَعَلَّ) حَمَلًا عَلَيْهِ ^(٤)؛ كقوله - صلى الله عليه وسلم - : (لَعَلَّكَ أَنْ تُخَلَّفَ فَيَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيَضْرَبَ بِكَ آخَرُونَ) ^(٥) . وكقوله ^(٦) :

(١) يُنْظَرُ : الحجة للقراء السبعة (١١١/٦) .

(٢) شرح المفصل (٨٦/٨) ، والمباحث الكاملية (٥٤٥/١) ، وشرح التسهيل (٧/٢) ، وشرح الرضي (١٢٣٤/٢) ، والبسيط في شرح الجمل (٧٦٧/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٩٢/٢) .

(٣) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (٤٧/٢) ، ويُنْظَرُ : التخمير (٧٣/٤) .

(٤) يُنْظَرُ : المقتضب (٧٤/٣) ، والمفصل (٤٢٢) ، وشرحه (٨٦/٨) ، والمباحث الكاملية (٥٤٥/١) ، وشرح التسهيل (٤٧/٢) ، والارتشاف (٥٠٠/١) .

(٥) يُنْظَرُ : الجامع الصحيح (٣٩٩/١) ، حديث ١٢٩٦ ، كتاب الجنائز ، باب : رثاء النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن خولة) ، وسنن أبي داود (١٩٢/٣) .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لمتهم بن نويرة في ديوانه : (١١٩) .

وَيُنْظَرُ : الفضليات (ص ٢٧٠) ، والمقتضب (٧٤/٣) ، والمفصل (٤٢٢) ، والتخمير (٧٣/٤) ، وشرح المفصل (٨٦/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٠٢/٢) ، والمباحث الكاملية (٥٤٥/١) ، والمغني (٥٢٨/٣) ، والخزانة (٣٤٥/٥) .

لَعَلَّكَ يَوْمًا^(١) أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُوكَ أَجْدَعًا

وقيل : خبرها محذوف ، تقديره : لعلك تهلك . لأن تُلِمَّ مُلِمَّةٌ^(٢) .

وفي (لعل) عشر لغات ؛ لكثرة وقوعها ؛ إذ هي للطَّمع ، فلا يخلو إنسان عنه^(٣) .
سِتُّ مشهورة^(٤) : لعل ، عل ، لعن ، عن ، لأن ، أن^(٥) . وأربع نادرة : رعن ، رغن ، لغن ،
لعلت^(٦) .

وشدَّ الجرَّ بـ (لعل)^(٧) مكسورة اللام الأخيرة ومفتوحها^(٨) ؛ كقوله^(٩) :

(١) في (ط) : ((تهلك)) .

(٢) يُنظر : المباحث الكاملية (٥٤٥/١) .

(٣) يُنظر : شرح المفصل (٨٧/٨) .

(٤) ((ست مشهورة)) في موضعها بياض في (ط) .

(٥) يُنظر : معاني القرآن (٣٥٠/١) ، وشرح السيرافي (١٧/١١) ، ومعاني الحروف (ص ١٢٤) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٧٧/٢) .

(٦) يُنظر : المفصل (ص ٤٢٣) ، والإنصاف (٢٢٤/١) ، واللباب (٢٠٧/١) ، والفصول الخمسون (ص ٢٠٢) ، والتوطئة (ص ٢٣٦) ، وشرح التسهيل (٤٦/٢) ، والبسيط في شرح الجمل (٧٦٤/٢) ، وشرح ألفية ابن معطي ، لابن جمعة (٩١٠/٢) ، ورصف المباني (ص ٣٧٥) ، والجنى الداني (ص ٥٨٢) .

(٧) يُنظر : معاني الحروف (ص ١٢٥) ، واللباب (٢٠٧/١) ، وشرح الوافية (ص ٣٩٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٧٨/٣) ، والمباحث الكاملية (٥٤٤/١) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٩٢/٢) .

(٨) من (ط) وفي الآخر : ((ومفتوحًا)) .

(٩) يُنظر : التوطئة (ص ٢٣٩) ، وشرح التسهيل (١٨٦/٣) ، وشرح الرضي (١٢٩٣/٢) ، ورصف المباني (ص ٣٧٤) .

لَعَلَّ اللَّهَ يُمَكِّنِي عَلَيْهَا جَهَارًا مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أَسِيدٍ

وكقوله^(٢) :

* لَعَلَّ أَبِي الْمَغَوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ *

وهذه لغةٌ عقيل^(٣). وهو كالجُرِّ بـ (لولا) للمُضْمَرِ^(٤)، وبـ (متى) في لغةٍ هُذَيْلٍ؛ فيكون بمعنى (من)^(٥)؛ كقوله^(٦) :

É =

(١) البيت من الوافر، يُنسب لخالد بن جعفر العبسي .

يُنْظَرُ : البصريات (ص ٥٥٠)، وأملّي المرتضي (٢١٢/١)، والإفصاح (ص ١١١)، والتوتطة (ص ٢٣٩)، وشرح التسهيل (١٨٦/٣)، وشرح الكافية الشافية (٨٧٣/٢)، وشرح الرضي (١٢٩٤/٢)، والجنى الداني (ص ٥٨٣)، والمغني (١٦٦/٥)، والخزانة (٤٣٨/١٠) .

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدّره :

* فَقُلْتُ : اذْعُ أُخْرَى وَارْزَعْ الصَّوْتَ جَهْرَةً *

يُنْسَبُ لكعب بن سعد الغنوي . وقيل : سهم الغنوي .

ورواية الأصمعي : لعل أبا المغوار . وعلى هذا لا شاهد فيه .

يُنْظَرُ : النوادر (ص ٢١٨)، والأصمعيات (ص ٩٦)، واللامات (ص ١٤٨)، والبصريات (ص ٥٥٢)، والحجة، للفارسي (١٧٦/١)، وسرّ الصناعة (ص ٤٠٧)، وأملّي الشجري (٣٦١/١)، وشرح الوافية (ص ٣٩٧)، وشرح الجُمْل (٤٢٦/١) .

(٣) يُنْظَرُ : شرح التسهيل (١٨٦/٣) .

(٤) يُنْظَرُ : الكتاب (٣٧٣/٢)، والمباحث الكاملية (٥٤٤/١)، وشرح التسهيل (١٨٥/٣) .

(٥) يُنْظَرُ : الصاحبي (ص ١٤٥)، وشرح التسهيل (١٨٦/٣)، والجنى الداني (ص ٥٠٥)، والمغني (٢٤٣/٤)، والهمع (٢١٠/٤) .

(٦) سبق تخريجه (ص ٧١٣) .

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَّ حُضْرٍ لهنَّ نَيْيُجٌ

ومذهب المبرد وكثير من البصريين: أَنَّ اللّام الأولى في (لعل) زائدة؛ لِحُلُوِّ (علّ) عنها، مع أنّها بمعنى (لعل) ^(١).

ومذهب المتأخرين والكوفيين: أنّها لغتان؛ إذ التركيب في الحرف بعيد ^(٢).

ويُبدَل اللّام نوناً؛ فيقال: لَعَنَّ؛ للتخفيف. إذ النون أقرب إلى حروف العلة؛ ولذا استضعف الجرمي كَوْنَ اللّام من حروف الزيادة؛ لبعدها عن حروف العلة ^(٣).
وقد يُبدَل العين غيناً؛ لأنّها أخف.

و(أَنَّ) التي بمعنى (لعل) كأنَّ عين (عَنَّ) قُلِبَتْ همزةً كما قُلِبَتْ همزة ^(٤) (أَنَّ) التي للتحقيق عيناً؛ فقليل: أَشْهَدُ عَنْ مُحَمَّدًا نَبِيٍّ ^(٥).

(١) يُنظر: الكتاب (٣٣٢/٢)، والمقتضب (٧٣/٣)، والمفصل (ص ٤٢٣)، والإنصاف (٢١٨/١)، وشرح المفصل (٨٧/٨)، والمباحث الكاملية (٥٣٦/١)، وشرح الرضي (١٢٩٥/٢)، والجنى الداني (ص ٥٧٩).

(٢) يُنظر: الإنصاف (٢١٨/١، ٢١٩)، واللباب (٢٠٧/١)، وشرح المفصل (٨٨/٨)، والمباحث الكاملية (٥٣٦/١).

(٣) يُنظر: شرح المفصل (٨٨/٨).

(٤) ((كما قُلِبَتْ همزة)) سقط من (ط).

(٥) يُنظر: شرح المفصل (٨٨/٨).

[الحروف العاطفة]

قال: (الحروفُ العاطفة) ^(١).

أقول: الحرفُ العاطفُ ^(٢) حرفٌ يشتركُ به التابعُ مع متبوعه في عامله فيتَّحدا في الإعراب ^(٣). وقد تقدّم الكلام في التابع به، فتكلّم الآن فيه نفسه ^(٤). وهو عشرة ^(٥)، وعند أبي علي تسعة ^(٦)؛ فإنّه لم يعدد (إمّا) حرفَ عطفٍ، وقال: ((يُمتنعُ أن يكونَ (إمّا) الأولى حرفَ عطفٍ، وهو ظاهرٌ. وكذا الثانية؛ لأنّ الواو يقرئُها، وهم لا يجمعون حرفين بمعنى)) ^(٧).

وقال بعضُ: ((إنَّ (حتّى) ليستُ عاطفةً؛ لأنّها غايةٌ)) ^(٨).

(١) الكافية في النحو (ص ٢٢٥).

(٢) من (ن، ط، س)، وفي الأصل: (العاطفة).

(٣) ينظر: الأصول (٥٥/٢)، والإيضاح العضدي (ص ٢٩٥)، والتبصرة والتذكرة (١٣١/١)، وشرح المفصل (٨٨/٨).

(٤) الإيضاح في شرح المفصل (٢٠٢/٢).

(٥) ينظر: الأصول (٥٥/٢)، والتبصرة والتذكرة (١٣١/١)، وشرح الوافية (ص ٣٩٩)، والمباحث الكاملية (٣٥٤/٢)، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٦١/٢).

(٦) الإيضاح العضدي (ص ٢٩٥).

(٧) الإيضاح العضدي (ص ٢٩٧)، وينظر: معاني الحروف (ص ١٣١)، وشرح اللمع (٢٥٨/١)، والمقتصد (٩٤٥/٢)، والمفصل (ص ٤٢٧)، وشرحه (٨٩/٨)، وشرح المقدمة الكافية (٩٨٣/٣)، وشرح

عمدة الحافظ (ص ٦٠٧)، وشرح الكافية الشافية (١٢٢٦/٣)، ورصف المباني (ص ١٠٠).

(٨) ينظر: شرح المفصل (٨٩/٨).

وهو ضعيف ؛ لأنَّ المقصودَ هو الاشتراكُ [حاصلٌ] ^(١) ، ولا تضرُّ المخالفةُ من وجهٍ آخر .

ثم ؛ إن وقعَ بعدَ العاطفةِ مفردٌ فظاهرٌ ^(٢) . وإن وقعَ جملةٌ :

فإن صَلَحَتْ لمعمولٍ ما قبلها فحكمُها حكمُ المفرد في تشريكِ العاملِ ؛ نحو :
أصبحَ زيدٌ قائماً وبكرٌ قاعداً ^(٣) .

وإلا فإن كانت فعليةً تلي ماله عاملٌ يصحُّ أن يكونَ الفعلُ الواقعُ بعدَ العاطفةِ معطوفاً عليه باعتبارِ عامله =عُطِفَ الفعلُ عليه باعتبارِ عامله دونَ معموله ؛ نحو : أريدُ أن يضربَ زيدٌ عمرًا ويكرِّمَ خالدٌ بكرًا . فعُطِفَ (يكرم) خاصَّةً على (يضرب) ؛ لاشتراكه معه في عامله - وهو (أن) - ، ولم يعطف معموله من فاعله ومفعوله على معمولهما ؛ إذ لم يشترك معمولاهما في عاملٍ ^(٤) .

وإن لم تكن فعليةً تلي ماله عاملٌ ؛ نحو : قامَ زيدٌ وخرجَ بكرٌ ، وزيدٌ قائمٌ وبكرٌ خارجٌ . فالمراد من مثل ذلك حصولُ مضمونِ الجملتين ، فكأنَّه قال : حَصَلَ قيامُ زيدٍ وخروجُ بكرٍ ^(٥) . فيدخل في حد العطف حينئذ ؛ لأنَّ المعطوف يكون مقصودًا بالنسبة ،

(١) تكملة من (ط ، س) .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٠٢/٢) .

(٣) ينظر : المصدر السابق .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٠٢/٢ ، ٢٠٣) .

(٥) "وزيد قائم ... وخروج بكر" سقط من س .

وهي نسبةٌ (حَصَلَ) إلى متبوعه^(١).

وفائدةُ العاطف الإيذانُ لحصولها ، وألَّا يُتَوَهَّمَنَّ أنَّ المقصودَ الجملةُ الثانيةُ^(٢) وأنَّ الأولى من الغلط ؛ فكما في بَدَلِ الغلطِ إذا قيل : جاء زيدٌ عمرو - فالعاطفُ رابطٌ بينهما^(٣).

وهذا أحسنُ من قولِ إمامِ الحرمين^(٤) : ((فائدةُ العاطفِ في الجملِ تحسِينُ الكلامِ لا غير))^(٥). فإنه لو كانَ كما ذَكَرَ لم يكنْ فرْقٌ بينَ الواوِ والفاءِ وغيرهما ، ونحنُ قاطعون بأنَّ معنى (جاءَ زيدٌ وذهبَ بكرٌ) يغيّرُ معنى (جاءَ زيدٌ ثمَّ ذهبَ بكرٌ)^(٦).

(١) ينظر : شرح المفصل (٩٠/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٠٣/٢) ، وشرح الرضي (١٣٠٦/٢).

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٠٣/٢).

(٣) ينظر : شرح المفصل (٩٠/٨).

(٤) هو: أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني ، الملقب بإمام الحرمين ، أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي ، ولد في جوين ، ورحل إلى بغداد ، فمكة حيث جاور أربع سنين ، ثم عاد إلى نيسابور . وكان يحضر دروسه أكابر العلماء ، له مؤلفات كثيرة منها : البرهان في أصول الفقه ، ونهاية المطلب في دراية المذهب ، والشامل . توفي عام ٤٧٨ هـ .

تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (١٦٧/٣) ، وسير أعلام النبلاء (٤٦٨/١٨) ، والوافي بالوفيات (١١٦/١٩).

(٥) البرهان في أصول الفقه (١٣٧/١) ، وعبارته : ((خاض الفقهاء في الواوِ العاطفة ، وأنها هل تقتضي ترتيباً أو جمعاً فاشتهر من مذهب الشافعي - رحمه الله - المصير إلى أنها للجمع ، وذهب أصحاب أبي حنيفة - رحمه الله - إلى أنها للجمع . وقد زلَّ الفريقان ، فأما من قال : إنها للترتيب فقد احتكم في لسان العرب ... من قال : رأيت زيدا وعمرا ، لم يقتضي رؤية زيد ، وقد يعلم الناطق والمخاطب أن رؤية عمرو كانت متقدمة ، ويحسنُ نظم الكلام كذلك)). وينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٠٣/٢) ، وأمالي ابن الحاجب (٦٩٠/٢).

(٦) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٠٣/٢).

قال : (فالأربعة)^(١) .

أقول : الحروفُ العاطفةُ وإنْ اشتركتْ في الدلالة على أنَّ تعلُّقَ العامل بالتابع والمتبوع معاً = تنقسم ثلاثة أقسامٍ باعتبار حصول الحكم ، أو نحوه^(٢) :

فالأربعة الأولى تدلّ على حصول الحكم بالإثبات أو النفي لهما^(٣) .

والثلاثة - أعني : (أو) ، و(أم) ، و(إمّا) تدلّ على حصوله لأحدهما ، من غير تعيين ذلك الواحد^(٤) ، والآخران يدلان على حصوله لأحدهما على التعيين^(٥) .

ثم كل قسم من الثلاثة ينقسم أفرادُه باعتبار معانٍ يتميَّز بها كلُّ فردٍ منه عن أخواته؛ بسبب اختصاص كلٍّ معنًى منها بكلِّ فردٍ^(٦) :

أمّا الأربعة الأولى ف(الواو) منها يتميَّز عن أخواتها بأنها للجمع مطلقاً ؛ أي يدل على أنَّ الحكمَ يجمعهما ، من غير دلالةٍ على تقديم ، أو مصاحبة^(٧) . ووزائنه (رجل)؛ فإنه

(١) الكافية في النحو (ص ٢٢٥) .

(٢) ينظر : شرح الوافية (ص ٣٩٩) .

(٣) ينظر : المفصل (ص ٤٢٤) ، والمقدمة الجزولية (ص ٧٠) ، وشرح الوافية (ص ٣٩٩) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٠٤/٢) ، والمباحث الكاملية (٣٥٤/١) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٩٥/٢) .

(٤) ينظر : المباحث الكاملية (٣٦٨/١) .

(٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٠٤/٢) ، وشرح التسهيل (٣٤٨/٣) .

(٦) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٠٤/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٦٢/٢) .

(٧) ينظر : الكتاب (٢١٦/٤) ، والمقتضب (١٤٨/١) ، والأصول (٥٥/٢) ، وحروف المعاني (ص ٣٦) ، والإيضاح العضدي (ص ٢٩٥) ، وعلل النحو (ص ٣٧٧) ، والمفصل (ص ٤٢٤) .

يدلُّ على ذَكَرٍ من بني آدم ، ولا يدلُّ على عالمٍ وجاهلٍ ؛ لا بظهورٍ ، ولا باشتراكٍ^(١) .

قَالَ النُّحَاةُ : ولذا صحَّ : جاء زيدٌ وبكرٌ قبله ، وعمروٌ معه ، وخالدٌ بعده . ولو

كانت لواحدٍ يمتنع / الأخيران^(٢) . وقال الله تعالى في البقرة : [+ ، -] [ب/٢٣٣]

. Z / (البقرة: ٥٨) . وفي الأعراف : [^ _ ` a Z

(الأعراف: ١٦١) . والقصة واحدة^(٣) .

وقال سيبويه : ((الواو للشركة ، وقولك : مررتُ برجلٍ وحمارٍ . ولم يزد تقديمُ

(رجلٍ) شيئاً في المعنى ، وإنما هو شيءٌ في اللفظ ، فكأنك قلت : مررتُ بهما))^(٤) .

كما أنَّ (الفاء) لما كانت للترتيب يمتنع : جاء زيدٌ فبكرٌ قبله ، أو : معه .

قلتُ : من قال بأنَّ الواو للترتيب أرادَ أنَّه ظاهرٌ فيه لا أنَّه نصٌّ فيه . وحملَ اللَّفْظَ

على خلاف ظاهره بقرينة لا يمتنع ؛ إذ يجوزُ : رأيتُ أسداً يرمي . والفاءُ نصٌّ في الترتيب ، فيمتنع أن يُرادَ بها غيرَ مدلوله .

قال المالكيُّ : ((ولأنَّ الواو للجمع مطلقاً خُصَّتْ بعطف سببيٍّ على أجنبيٍّ رُفِعَ

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٠٥/٢) .

(٢) ينظر : شرح المفصل (٩٢/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٠٥/٢) ، وشرح التسهيل (٣٤٨/٣) ، وشرح الكافية الشافية (١٢٠٤/٣) .

(٣) ينظر : التبصرة والتذكرة (١٣١/١) ، وشرح اللمع (٢٣٩/١) ، والمفصل (٤٢٤) ، وشرحه (٩٢/٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٧٩/٣) ، وشرح الرضي (١٣٠٦/٢) .

(٤) الكتاب (٤٣٧/١ ، ٤٣٨) ، وانظر : المفصل (ص ٤٢٤) ، وشرحه (٩٣/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٠٥/٢) .

بصفةٍ أو شبيهها ؛ نحو : أتى رجلٌ حَذِرٌ أخوكَ وابنه . وهذا يدلُّ على أنَّ المعطوفَ والمعطوفَ عليه بالواو كشيءٍ لا يُعتبرُ ترتيبٌ بينَ مفردَيْهِ^(١) . وجاز أن يُجعلَ المعطوفُ بها معطوفاً عليه . ومن عطف السابق على اللاحق قوله تعالى : [إِنَّ هِيَ إِلَّا حِكَاؤُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا Z (المؤمنون: ٣٧) .

وقولٌ لبيدٍ^(٢) :

أُغْلِي السَّبَاءَ بِكُلِّ أَدَكْنٍ عَاتِقٍ أَوْ جَوْنَةٍ قُدَحَتْ وَفُضَّ خِتَامُهَا^(٣)

أَغْلَيْتُهُ : اشترَيْتُهُ غالباً . والسَّبَاءُ : الخَمْرُ^(٤) . والأَدَكْنُ : ما فيه دُكْنَةٌ . والجَوْنَةُ : السَّوَادُ ، أو المراد بها : المطليَّةُ بالقَطِرَانِ^(٥) . والقَدْحُ : الغَرْفُ^(٦) . والفُضُّ : الكَسْرُ^(٧) .

المعنى : أَشْتَرِي الخَمَرَ لِلنَّدْمَاءِ غَالِيَةً مِنْ كُلِّ زَقٍّ أَدَكْنٍ ، وَجَانِبُهُ سَوْدَاءٌ قَدْ فُضَّ

(١) "مفرديه" سقطت من (س) .

(٢) البيت من الكامل ، وهو للبديد بن ربيعة في ديوانه (ص ١١٣) ، وشرحه (ص ٣١٤) . وينظر : سر صناعة الإعراب (٦٣٢/٢) ، وشرح اللمع (٢٣٩/١) ، وشرح المعلقات السبع (ص ١٥٨) ، واللباب (٤١٧/١) ، وشرح المفصل (٩٢/٨) ، وشرح الكافية الشافية (١٢٠٥/٣) ، وشرح الرضي (١٣٠٥/٢) ، وشرح ألفية ابن معطى لابن جمعة (٧٧٧/١) ، ورصف المباني (ص ٤١١) .

(٣) شرح الكافية الشافية (١٢٠٤/٣ ، ١٢٠٥) ، وينظر : شرح عمدة الحفاظ (ص ٦٣٣) ، وشرح الرضي (١٣٠٥/٢) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٧٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٦٢/٢) .

(٤) ينظر : اللسان (سبأ/١) ، وتاج العروس (٢٦٥/١) .

(٥) ينظر : شرح المفصل (٩٣/٨) ، وانظر : اللسان (جون/١٣) ، وتاج العروس (٣٨٤/٣٤) .

(٦) ينظر : اللسان (قدح/٢) ، وتاج العروس (٤٠/٧) .

(٧) ينظر : الصحاح (فضض/٣) ، واللسان (٢٠٦/٧) .

خَتَمَهَا^(١)، وأَعْتَرَفَ الخَمَرُ منها . والقَدْحُ مسبوْقٌ بالفَصِّ^(٢) .

ووقعَ العطفُ بالواو حيثُ يمتنعُ التَّرتيبُ ؛ نحو : المألُ بين زيدٍ وعمرو . واختصم زيدٌ وبكرٌ^(٣) . و سَيَّانٍ قِيَامُكَ وقَعُودُكَ ؛ إذُ الشَّرَكَةُ والخصامُ والمثليَّةُ لا تكونُ من واحدٍ^(٤) . والقول بأنَّ بعضَ الكوفيين قائلٌ بأنَّ الواوَ للتَّرتيبِ = تَقُولُ^(٥) .

تنبيهٌ : إذا امتنع السكوتُ على المعطوف عليه يتعيَّن الواوُ ؛ نحو : اختصمَ زيدٌ وبكرٌ . وسَيَّانٍ [زيدٌ]^(٦) وعمرو^(٧) .

وجوَزَ البغداديون^(٨) زيادةَ الواو مستدلِّين بقوله تعالى : [! " # \$ %

& ' (Z (الصفات: ١٠٣-١٠٤) . وبقوله تعالى : [حَقَّ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ

(١) في ن : (ختامها)

(٢) ينظر : شرح المفصل (٩٣/٨) .

(٣) ينظر : الإيضاح العضدي (ص ٢٩٥) ، وشرح المفصل (٩١/٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٧٩/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٠٥/٢) ، والمباحث الكاملية (٣٥٥/١) ، وشرح التسهيل (٣٥٠/٣) ، وشرح الرضي (١٣٠٥/٢) .

(٤) ينظر : الإيضاح العضدي (ص ٢٩٥) ، واللباب (٤١٨/١) ، وشرح المفصل (٩١/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٠٥/٢) ، والمباحث الكاملية (٣٥٥/١) .

(٥) ينظر : شرح التسهيل (٣٤٩/٣) ، وشرح الكافية الشافية (١٢٠٦/٣) .

(٦) تكملة من (ن ، ط ، س) .

(٧) ينظر : الجمل (ص ٢٠) ، وشرح المفصل (٩١/٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٧٩/٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦٣٣) ، وشرح التسهيل (٣٥٠/٣) ، ووصف المباني (ص ٤١١) .

(٨) نُسِبَ في الإنصاف إلى الكوفيين ، والأخفش ، والمبرد ، وأبي القاسم بن برهان (٤٥٦/٢) .

أَبْوَيْهَا Z (الزمر: ٧٣) . فَإِنْ وَآوَيْ [Z &] وَفُتِحَتْ Z زائدتان ؛ إذْ ما يليهما الجواب^(١) .

قَالَ الْبَصْرِيُّونَ : الْجَوَابُ مَحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : نَالَا ، وَنَالُوا الثَّوَابَ^(٢) .

والفاءُ منها تتميز عن أخواتها بأنها لتعقيبٍ تاليها لما قبلها مِنْ غَيْرِ مُهْلَةٍ تَعْقُبُهَا فِي الْمَعْنَى^(٣) . وَأَكْثَرُهُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ سَبَبًا وَالْمَعْطُوفُ مُتَسَبِّبًا ؛ نَحْوُ : أَقَمْتُهُ فَقَامَ^(٤) .

وقد لا يكون كذلك قوله تعالى : [كَمَا أَرْسَلْنَا © فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥] فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ Z (الزمل: ١٥-١٦)^(٥) أو تعقيبًا في اللفظ^(٦) ، وهو إما أَنْ يُعْطَفَ بِهَا مُفَصَّلٌ عَلَى جُمْلٍ هُمَا وَاحِدٌ فِي الْمَعْنَى ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : [فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ © Z (النساء:

(١) ينظر : معاني الحروف (ص ٦٣) ، والإنصاف (٢/٤٥٦ ، ٤٥٧) ، وشرح المفصل (٨/٩٣ ، ٩٤) ، وشرح التسهيل (٣/٣٥٥) ، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٥٠ ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٥٩٨) .

(٢) ينظر : الإنصاف (٢/٤٥٩) ، واللباب (١/٤٢٠) ، وشرح المفصل (٨/٩٤) ، وشرح الرضي (٢/١٣٢٠) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٥٩٨) .

(٣) ينظر : الكتاب (٣/٤٢) ، (٤/٢١٧) ، والأصول (٢/٥٥) ، والجمل (ص ١٧) ، وحروف المعاني (ص ٣٩) ، ومعاني الحروف (ص ٤٣) ، والمفصل (ص ٤٢٥) ، وشرحه (٨/٩٥) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٠٦) ، وشرح التسهيل (٣/٣٥٢) .

(٤) ينظر : شرح اللمع (١/٢٤١) ، واللباب (١/٤٢١) ، وشرح المفصل (٨/٩٥) ، وشرح الكافية الشافية (٣/١٢٠٦) ، وشرح عمدة الحافظ (ص ٦١٠) ، وشرح التسهيل (٣/٣٥٢) ، وشرح الرضي (٢/١٣١٣) .

(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية (٣/١٢٠٦) ، وشرح عمدة الحافظ (ص ٦١٠) .

(٦) ينظر : الجنى الداني (ص ٦٤) .

(١٥٣)^(١). وكقوله : (تَوْضُأَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، فغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ) ^(٢) .
وإِذَا أَنْ يُعْطَفَ بِهَا لِمَجْرَدِ التَّشْرِيكِ ؛ فَيَحْسُنَ فِي مَوْضِعِهَا الْوَاوُ ^(٣) ؛ كَقَوْلِهِ ^(٤) :

* بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ *

ومنها : (ثُمَّ) . وهو مثل الفاء في التعقيب لكن بمُهْلَةٍ ^(٥) ؛ ولذا قال سيبويه : ((إذا قيل : مُرَّ بَزِيدٍ ثُمَّ بَكْرٍ - فالمرورُ مُرورانٍ)) ^(٦) ؛ يعنى : أَنَّ الثَّانِي يَكُونُ مُنْفَصِلًا عَنِ الْأَوَّلِ .
وما جاءَ بِالْفَاءِ مَعَ مَهْلَةٍ وَزَمَانٍ كَثِيرٌ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ (الْمُؤْمِنُونَ) : [u t v

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية (٣/١٢٠٦) ، وشرح التسهيل (٣/٣٥٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦١١) ،
وشرح الرضي (٢/١٣٠٩) ، والجنى الداني (ص ٦٤) ، والمغني (٢/٤٧٧) .

(٢) ينظر : الجامع الصحيح (١/٧٩) ، حديث : ١٨٢ ، كتاب الوضوء ، باب الرجل يوضئ صاحبه ، وصحيح
مسلم (١/٢٢٩) ، حديث : ٢٧٤ ، كتاب الطهارة ، باب المسح على الخفين) .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية (٣/١٢٠٧) ، وشرح ابن الناظم (٣٧٣) ، والمغني (٢/٤٨١) .

(٤) عجز بين من الطويل ، وصدرة : قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل .

وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٨) ، وينظر : شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات (ص ١٥) ،
وشرح المعلقات السبع للزوزني (ص ١٧) ، والأزهية (ص ٢٤٤) ، وشرح الكافية الشافية (٣/١٢٠٧) ،
وشرح الرضي (٢/١٣١٠) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٧٣) ، والمغني (٢/٤٧٩) ، والخزانة
(١/٣٣٢) .

(٥) ينظر : الكتاب (١/٤٢٩) ، والأصول (٢/٥٥) ، والجمل (ص ١٧) ، والإيضاح العضدي (ص ٢٩٦) ،
والمفصل (ص ٤٢٥) ، وشرحه (٨/٩٦) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/٩٨٠) .

(٦) الكتاب (١/٤٣٨) ، وينظر : المفصل (ص ٤٢٥) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٠٦) ، والمباحث
الكاملية (١/٣٥٧) ، وشرح الرضي (٢/١٣١٥) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٦٦٤) ، والبسيط في
شرح الكافية (٢/٦٠٠) .

$\sim \{ \mid \} \sim \text{الْعَظَمَ لَحْمًا } Z \text{ (المؤمنون):}$
 $o n m l k j i h g f e d$ [وفي موضع آخر :
 $Z p$ (الحج: ٥) ^(١). وكقوله تعالى : [أَلَمْ تَرَ أَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً
 μ (الحج: ٦٣) ^(٢).

قَالَ الْحَاجِبِيُّ : ((قَدْ يُعَدُّ الشَّيْءُ فِي الْعَادَةِ مُرْتَبًا مِنْ غَيْرِ مُهْلَةٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى عِظَمِ الْأَمْرِ
 الْمُسْتَعْقِبِ ، وَإِنْ طَالَ الزَّمَانُ بَيْنَهُمَا . وَقَدْ تَقْصُرُ الْعَادَةُ بِطَوِيلِ الزَّمَانِ بَيْنَهُمَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى حَقَارَةِ
 الْمُسْتَعْقِبِ ، وَإِنْ قَصُرَ الزَّمَانُ بَيْنَهُمَا . فَنَحْنُ الْأَوَّلُ نَنْظُرُ تَارَةً إِلَى عِظَمِ الْأَمْرِ ، وَاسْتَقْلَالِ الزَّمَانِ ،
 وَاسْتَعْمَلْنَا ^(٣) الْفَاءَ . وَتَارَةً لَمْ يَنْظُرْ إِلَى عِظَمِهِ ، أَوْ لَمْ يَسْتَقِلَّ الزَّمَانُ فَاسْتَعْمَلْنَا (ثُمَّ) . وَفِي الثَّانِي
 نَظَرْنَا إِلَى عِظَمِ الْمُسْتَعْقِبِ ، وَاسْتَقْلَالِ الزَّمَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ ، وَاسْتَعْمَلْنَا الْفَاءَ . وَإِنَّمَا اسْتَعْمَلْنَا الْفَاءَ
 فِي مَوْضِعِهَا)) ^(٤) .

وَقِيلَ : فَاءٌ [Z لِمَجَرَّدِ السَّبَبِيَّةِ ؛ كَفَاءِ الْجُزْءِ ، فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا التَّعْقِيبُ ^(٥) .

قَالَ الْمَالِكِيُّ : ((قَدْ يُحْمَلُ الْفَاءُ عَلَى (ثُمَّ) وَقَدْ يُعْكَسُ ؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي التَّرَاخِي)) ^(١) .

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٠٦/٢) ، وشرح الكافية الشافية (١٢٠٨/٣) ، وشرح عمدة الحفاظ
 (ص ٦١٢) ، وشرح التسهيل (٣٥٤/٣) ، وشرح الرضي (١٣١٤/٢) ، والمغني (٤٨١/٢) .

(٢) ينظر : معاني الحروف (ص ٤٤) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٨٠/٣) ، وشرح التسهيل (٣٥٤/٣) ، وشرح
 الرضي (١٣١٤/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٥٩٩/٢) ، والجنى الداني (ص ٦٢) .

(٣) في س : "فاستعمل"

(٤) شرح المقدمة الكافية (٩٨٠/٣) ، وينظر : شرح الرضي (١٣١٦/٢ ، ١٣١٧) ، والبسيط في شرح الكافية
 (٥٩٩/٢) .

(٥) ينظر : أمالي بن الحاجب (١٢٣/١) ، والمغني (٤٨٠/٢) .

قلتُ : فيكونُ المستعملُ في غير موضوعه مجازًا .

قال سيبويه : ((المرور في قولك : مررتُ برجلٍ ثمَّ امرأةٍ = مرورانٍ))^(٢) .

قلتُ : هو كذلك ؛ لأنَّ (ثمَّ) لما دلَّت على المهلة فيقطعُ المرور به قبلَ المرورِ بها^(٣) .

فإن قيلَ : قوله تعالى : [J I H G F E D C B A /]

Z K (الأعراف: ٤) ، وقوله : [Z m l k j i h g f e] (طه: ٨٢)

واردانِ على عكس ما ذكر في الفاء و (ثمَّ) من الترتيب^(٤) .

أُجيبُ : بأنَّ المرادَ من [Z D] حَكَمْنَا بِإِهْلَاكِهَا ؛ أي : أردْنَا وقوعَه بهم

[Z F E] . أو المرادُ : لما أهلكناها حَكَمَ عَقِبَهُ بِأَنَّ بَأْسَنَا جَاءَهَا ؛ أي مجيءُ البأسِ

كانَ مجهولًا عندَ النَّاسِ فَقَدَّرَ معدومًا ، فلما حصلَ الهلاكُ علموا وجودَه وبأنَّ المرادَ مِن

[Z m l] ثم دَامَ ذَلِكَ^(٥) .

ومنها (حتَّى) . تتميزُّ عن أخواتها بأنَّ تاليها آخرُ جزءٍ باعتبار تعلُّق الحكم بها هو

É =

(١) شرح التسهيل (٣/ ٣٥٤) ، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٠٨) .

(٢) الكتاب (١/ ٤٣٨) ، وينظر : المفصل (ص ٤٢٥) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٢٠٦) .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٢٠٦) .

(٤) ينظر : المفصل (ص ٤٢٥) ، وإيضاحه (٢/ ٢٠٦) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/ ٥٩٩) .

(٥) ينظر : المفصل (ص ٤٢٥) ، وإيضاحه (٢/ ٢٠٧) ، ووصف المباني (ص ٣٧٧) ، والبسيط في شرح الكافية

(٢/ ٥٩٩ ، ٦٠١) ، والجنى الداني (ص ٦٢) ، والمغني (٢/ ٤٧٨) .

جزؤه^(١).

وقد مرَّ أنَّ الأصل فيها أن تكون جازّةً ، لكنها شابهت الواو في الدلالة على شمول الحكم لما قبلها وما بعدها^(٢).

فاستُعْمِلَتْ عاطفةً في أظهر معنيها ، وهو كون تاليها جزءاً من متلوها أو فرداً من أفراد^(٣) ؛ فهي تدلُّ على ترتيب بلا مُهْلَةٍ ؛ كالفاء . وتَقْضِي متلوها شيئاً فشيئاً باعتبار تعلُّق الفعل به إلى أن بلغ ، وتعلّق بآخر جزء منه^(٤) وهو المذكور بعدها ؛ لقوّة تعلُّقه عقلاً أو عادةً بما قبلها وضعفه بما بعدها ، فينبغي^(٥) أن يكون لفظه^(٦) المتن^(٧) ؛ ليفيد قوّة أو ضعفاً^(٨).

وعبارة الحاجبي : ((هي للمُهْلَةِ . وشرطها كون المعطوف بها جزءاً للمعطوف عليه؛

(١) ينظر : شرح اللمع (٢٦١/١) ، والمفصل (ص ٤٢٥) ، والمقدمة الجزولية (ص ٧٠) ، والتوطئة (ص ١٩٦) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٤٤/٣) ، وشرح الوافية (ص ٣٩٩) ، وشرح الكافية الشافية (١٢٠٩/٣) ، وشرح التسهيل (٣٥٧/٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦١٣) .

(٢) ينظر : الأزهية (ص ٢١٤) .

(٣) ينظر : المفصل (ص ٤٢٥) ، وشرحه (٩٦/٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٤٤/٣) ، وشرح الكافية الشافية (١٢٠٩/٣) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٤٦٦/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٠٣/٢) ، والجنى الداني (ص ٥٤٧) ، والمغني (٢٨٥/٢) .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٠٧/٢) ، وشرح الرضي (١٣٢٣/٢) .

(٥) "فينبغي" سقطت من س .

(٦) من (ن) ، وفي الآخر (لفظ) .

(٧) هكذا في الأصل ، وفي (ن) : "المتنى" ، وصوابه (المنتهى) .

(٨) ينظر : شرح الرضي (١٣٢٣/٢) .

لأنَّ الغَرَضَ منها كَوْنُ تاليها مُنتَهَى مُتْلُوها^(١) . باعتبار زيادة أو نقصانٍ تعلُّقِ الفعل به لا مطلقاً^(٢) ، وإلا لجاز أن يعطِفَ آخرَ جزءٍ شيءٍ يساوي سائرَ أجزائه عليه ؛ بل القصدُ بها بيانُ مخالفةِ تاليها لِمَتْلُوها فيما وَجَبَ من قُوَّةٍ أو ضَعْفٍ لِلْمُهْلَةِ والتراخي للمعطوف عليه .
وتحقيقُ القُوَّةِ والضَّعْفِ : أنَّ الفعلَ المعطوفَ على مُتعلِّقه شيءٌ بها تعلُّقه بما قبلها أقوى منه بما بعدها :

إمَّا لأنَّ الفعلَ مرغوبٌ فيه ، وفيه^(٣) نقصانٌ يقتضي منعَ تعلُّقه به : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَسَهَا . و قَدِمَ الْحَاجُّ حَتَّى الْمَشَاةِ^(٤) . ومنه قولهم : اسْتَنْتِ^(٥) الْفَصِيلُ حَتَّى الْقَرَعَى^(٦) . وَالْقَرِيعُ : فَصِيلٌ بِهِ بُثْرٌ^(٧) .
وإمَّا لأنَّ الفعلَ مرغوبٌ عنه ، وفيه كمالٌ ينبغي أن يُصَانَ عنه ويقتضي منعَ تعلُّقه به ؛

(١) شرح المقدمة الكافية (٩٨٠/٣) .

(٢) ينظر : التوطئة (ص ١٩٦) ، والمباحث الكاملية (٣٥٧/١) ، وشرح التسهيل (٣٥٧/٣) ، وشرح الكافية الشافية (١٢٠٩/٣) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٧٤) .

(٣) في ن : (وفي ما بعدها)

(٤) ينظر : الإيضاح العضدي (ص ٢٧٠) ، ومعاني الحروف (ص ١١٩) ، والأزهية (ص ٢١٤) ، وشرح الفصل (٩٦/٨) ، والتوطئة (ص ١٩٦) ، وشرح الوافية (ص ٣٩٩) ، وشرح الكافية الشافية (١٢٠٩/٣) ، والجنى الداني (ص ٥٤٨) .

(٥) في س : "استثنت" .

(٦) يضرب هذا المثل للرجل يفعل ما ليس له بأهل .

ينظر : جهرة الأمثال (٩١/١) ، ومجمع الأمثال (٣٣٣/١) ، وانظر : شرح عمدة الحفاظ (ص ٦١٥) ، وشرح الكافية الشافية (١٢١٠/٣) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٧٤) .

(٧) يُنظر : تاج العروس (قرع ٥٣٩/٢١) .

نحو: قُتِلَ الفرسَانُ حتَّى السُّلْطَانُ. و ماتَ النَّاسُ حتَّى الأنْبِيَاءُ^(١).

وقد اجتمعَ القوَّةُ والضعفُ في قوله^(٢):

قَهَرْنَاكُمْ حتَّى الكُفَّاءُ وَإِنَّكُمْ لَتَخْشَوْنَنا حتَّى بَيْنَا الأصَاغِرَا

وأقولُ: سببُ جعلِها عاطفةً: إِذَا كَانَ تَالِيهَا جُزْءًا مِنْ مَتْلُوِّهَا. واختصاصُ العطفِ بها بهذا^(٣) الموضعِ أَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ يَتَّحِدُ أَفْرَادُ كُلِّ حَقِيقَةٍ، وكذا أَجْزَاءُ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ كُلِّ حَقِيقَةٍ؛ كأفْرَادِ البَسَائِطِ، وأفْرَادِ غَيْرِهَا، وَأَجْزَائِهَا [الأفْرَادِ]^(٤)، وكذا كُلُّ مُتَجَاوِرِينَ؛ باعتبارِ مساواةِ تَعَلُّقِ الْأَفْعَالِ بها؛ ولذا الْأَغْلَبُ مِنْ كُلِّ مِنْهَا كَذَلِكَ، يوجدُ -يعني: كُلُّ فِعْلٍ مِنَ الرُّوْيَةِ، والأَكْلِ، واللمسِ، وغيرها ساوَى تَعَلُّقِهِ بِفَرْدٍ مِنْ حَبَّاتِ الْبُرِّ مثلاً وَبِجُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْبُرَّةِ؛ لتَعَلُّقِهِ بِالْآخَرِ-. وكذا في المُتَجَاوِرِينَ.

وكثيراً يَخْتَلِفُ التَعَلُّقُ؛ فَإِنَّ الْأَكْلَ لَا يَتَعَلَّقُ بِقَرْنِ الشَّاةِ وَجِلْدِهَا، وما يَتَعَلَّقُ الْفِعْلُ بِهِ مِنَ الْأَجْزَاءِ وَالْأَفْرَادِ وَالْمُتَجَاوِرَاتِ، لكن تَعَلُّقَهُ بِبَعْضِهَا قَوِيٌّ وَبِبَعْضِهَا ضَعِيفٌ، بعيدٌ عقلاً، نادرٌ وَجُودًا؛ فَلَا بَدَّ لَهُ مِنْ حَرْفٍ يَتَوَسَّطُ بَيْنَ مَا تَعَلَّقَهُ بِهِ قَوِيٌّ وَبَيْنَ مَا تَعَلَّقَهُ بِهِ

(١) ينظر الإيضاح العضدي (ص ٢٧٠)، والأزهية (ص ٢١٤)، والمفصل (ص ٤٢٥)، وشرح الرضي (١٣٢٣/٢)، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٦٤/٢).

(٢) البيت من الطويل، لم أقف له على نسبة.

ينظر: شرح التسهيل (٣٥٨/٣)، وشرح الكافية الشافية (١٢١٠/٣)، وشرح عمدة الحفاظ

(ص ٦١٥)، والجنى الداني (ص ٥٤٩)، والمغني (٢٨٢/٢)، والهمع (٢٥٨/٥)، وشرح أبيات المغني

(١٠٧/٣)، والدرر اللوامع (٤٥٣/٢).

(٣) في ن: (في هذا).

(٤) تكملة من (س).

ضعيفٌ ؛ وهو (حتى) الجارّة ؛ لكن لندرة هذا القسم يُحْمَلُ كثيرًا (حتى)^(١) على الانتهاء كـ(إلى) ، وهذا الاحتمال والتوهُّمُ في الأجزاء والأفراد أقوى منه في المتجاورات ؛ لأنّ المُقْتَضِي لَاتِّحَادِهِمَا أقوى عقلاً ووجودًا ، فالاهتمام برفعه فيها أشدُّ منه في المتجاورات ، فجعلوا موافقة إعراب تاليها [لإعراب]^(٢) مَتَلَّوْها قرينة رفع ذلك الاحتمال ، فصارَ (حتى) حَرْفٌ عطْفٍ ، وهذا حكمه اختصاص (حتى) بالعطف ، فيما كان تاليها جزءًا من مَتَلَّوْها .

وقال المالكِيُّ : ((المعطوفُ بـ (حتى) بعضٌ ، أو كـبعضٍ . وغايةٌ للمعطوف عليه في نقصٍ أو زيادةٍ . ومثَّلَ ما هو كـبعضه بقوله : أعجبنى زيدٌ حتى حديثه . فإن (حديثه) مِنْ حيثُ هو معنى فيه كـبعضه ، والمباينُ المعطوفُ بها يُقَدَّرُ جُزْئِيه ؛ كقوله^(٣) :

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْفَاهَا

فإنَّه مُؤَوَّلٌ بـ(ألقى ما يُثْقَلُ حتى نَعْلَهُ))^(٤) .

ثمَّ قالَ : ((هو في الترتيب كالواو ، فيجوز أن يُعْطَفَ بها المصاحِبُ والمتقدِّمُ ؛ نحو : قَدِمَ الحَاجُّ حَتَّى المشاةَ معهم ، أو قَبْلَهُمْ . وقوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : (كُلُّ شَيْءٍ يُقَدَّرُ حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَيْسُ)^(٥) . ولا ترتيب في الفضائل في ظهور المقتضيات))^(٦) .

(١) "حتى" سقطت من (س) .

(٢) تكملة من (ط ، س) .

(٣) سبق تخريجه (ص ٧٠٢) .

(٤) شرح التسهيل (٣/٣٥٧ ، ٣٥٨) ، وشرح الكافية الشافية (٣/١٢١٠ ، ١٢١١) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦١٤) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٧٤ ، ٣٧٥) .

(٥) ينظر : صحيح مسلم (٤/٢٠٤٥ ، حديث : ٢٦٥٥ ، كتاب القدر ، باب كل شيء بقدر) .

(٦) شرح التسهيل (٣/٣٥٩) ، وشرح الكافية الشافية (٣/١٢١١ ، ١٢١٢) ، وشرح عمدة الحفاظ

قلتُ : ظاهرُ (حتَّى) من جهة أنَّ القَصْدَ بها بيانُ مخالفةِ تاليها لِمَتَلَوَّها قوَّةً وضعفًا - يقتضي التراخي. وما ذكرتُ يخالفه لقرينة لفظية أو معنوية؛ فلا يُخرجُها عما دلَّت عليه ظاهراً .

تنبيه : إذا عطفَ مجرورٌ على مجرورٍ بـ (حتى) أعيدَ الجارُّ ؛ نحو : مررتُ بالقوم حتى يزيد . لئلا / يُظنَّ أنَّها الجارَّةُ^(١) . وإذا^(٢) نُصِبَ ما يليها يتعيَّن للعطف ، وإذا رُفِعَ يَحْتَمِلُهُ والابتدائية ؛ فيكون خبره محذوفاً ؛ نحو : قام^(٣) القومُ حتى زيدُ .

قال : (وَأَوْ ، وَإِمَّا)^(٤) .

أقولُ : (أَوْ) ، و (إِمَّا) ، و (أَمْ) المتَّصلة ؛ ثلاثُها لإثبات الحُكْم لأحدِ الأمرين من غير تعيينٍ ما ثبتَ له الحُكْم^(٥) ، فمعنى : جاء زيدٌ أو بكرٌ ، وجاء إمَّا زيدٌ وإمَّا بكرٌ = جاء أحدهما من غير تعيينٍ^(٦) . والأغلبُ أن يكون القائلُ بها شاكاً^(٧) ، وقد لا يشكُّ ولكن يُبهِمُ ذلك الحُكْم على السامع . ومنه قوله تعالى : [وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ Z

É =

(ص ٦١٦) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٧٥) .

(١) ينظر : المباحث الكاملية (١/٣٥٨) ، وشرح التسهيل (٣/٣٥٨) ، والمغني (٢/٢٨٤) .

(٢) في س : "فإذا"

(٣) "قام" سقطت من ط .

(٤) الكافية في النحو (ص ٢٢٥) .

(٥) ينظر : المفصل (ص ٤٢٦) ، وشرح المفصل (٨/٩٧) ، وشرح الوافية (ص ٣٩٩) ، والإيضاح في شرح

المفصل (٢/٢٠٧) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٦٦٥) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٦٠٤) .

(٦) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٣/٩٨١) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٠٧) .

(٧) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٠٧) .

(الصفات: ١٤٧) ^(١). وقول لييد ^(٢):

تَمَنَّى ابْتِئَايَا أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا وَمَا أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةٍ أَوْ مُضَرٍّ

فدلالة الثلاثة على أحد الشئيين لا غير ، وأما الشك والتخير والإباحة وغيرها فإنها من صفات الكلام الذي هي فيه ، فإضافتها إليها مجاز ^(٣).

و (أَمْ) المنقطعة ليست لأحد الشئيين ؛ لأن المتكلم بها عند شروع في الكلام ونطقه بالمعطوف عليه لم يشك في أحد الشئيين ؛ بل أثبت الحكم لمعين ، غير قاصد إلى ما بعد (أَمْ) ، ثم طرأ له قصد إليه ؛ فلذا لم يحتج إلى بيان موضع المنقطعة من الشك ، وتمييز موضعها عن الثلاثة .

وقال : «و (إِذَا) قبل المعطوف عليه لازمة مع (إِذَا) جائزة مع (أَوْ) ، و (أَمْ) المتصلة» ^(٤). إلى آخره .

أقول : ذكر ما اشترك الثلاثة فيه ، وبه تميز عن السبعة الباقية ، ثم ذكر ما يميز كل

(١) ينظر : حروف المعاني (ص ١٣) ، ومعاني الحروف (ص ٧٨) ، والتبصرة والتذكرة (١/ ١٣٢) ، والإنصاف (١/ ٤٨١) ، وشرح المفصل (٨/ ٩٩) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٢٠٧) ، والمباحث الكاملية (١/ ٣٦٩) ، ورصف المباني (ص ١٣٢) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للييد بن ربيعة في ديوانه (ص ٥٠) ، وشرحه (ص ٢١٣) وينظر : التبصرة والتذكرة (١/ ١٣٢) ، والأزهية (ص ١١٧) ، وأمالى ابن السجري (٣/ ٧٥) ، وشرح المفصل (٨/ ٩٩) ، والمباحث الكاملية (١/ ٣٦٩) ، وشرح الرضي (٢/ ١٣٢٦) ، والمغني (٦/ ١٧٢) ، والخزانة (١١/ ٦٨) .

(٣) ينظر : المباحث الكاملية (١/ ٣٧٠) ، وشرح المقدمة الجزولية (٢/ ٦٧٣) .

(٤) الكافية في النحو (ص ٢٢٦) .

من الثلاثة عن الآخرين به من المعنى المخصوص بها ؛ ف(أَمْ) يتميز عن (أَوْ) و(إِمَّا) بآتهما يقعان في أقسام الكلام من الخبر ، والأمر ، والاستفهام ، وغيرها^(١) .

و(أَمْ) تختص بالاستفهام وضعاً ، فلا تجامع الأمر والخبر^(٢) ؛ لأنّ الكلام الواحد لا يكون استفهاماً وأمرًا أو خبرًا . فإذا وقع في غير الاستفهام فلا لبس ، وإن وقع فيه - و(أَمْ) يقع فيه أيضًا - فالتمييز بأنّ (أَمْ) يختصّ بالسؤال عن أحد الشيئين إذا علِمَ السائل ثبوت الحكم لواحد من الشيئين ، وسؤاله عن تعيين ذلك لواحد منهما^(٣) . ويُعرف بأن يكون ذلك الكلام صالحًا لـ (أَيّ) . فقولك : أزيد عندك أم عمرو؟ = مؤوّل بقولك : أيهما عندك؟^(٤)

فلسؤال أربع مراتب :

الأول : السؤال بالهمزة ، نحو : أعندك شيء؟ فيقول : نعم . فيقال : ما هو ؟ فيقال : ملبوس . فيقال : وأي ملبوس؟ فيقول : قميص . فيقال : أهو قطن أم كتان ؟

(١) ينظر : الكتاب (١٦٩/٣) ، وشرح اللمع (٢٤٧/١) ، والمفصل (ص٤٢٦) ، وشرحه (٩٧/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢١٢/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٨/٣) ، والمباحث الكاملية (٣٦٨/١) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٦٥/٢) .

(٢) ينظر : الإيضاح العضدي (ص٢٩٨) ، والمفصل (ص٤٢٦) ، وإيضاحه (٢٠٨/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٦٥/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٠٥/٢) .

(٣) ينظر : معاني الحروف (ص١٣٠) ، والأزهية (ص٤٣٥) ، والمفصل (ص٤٢٦) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٨/٣) ، وشرح التسهيل (٣٤٨/٣) ، وشرح الكافية الشافية (١٢٠٣/٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص٦٠٨) .

(٤) ينظر : الكتاب (١٦٩/٣) ، والأصول (٢١٣/٢) ، والجمل (ص٣٥٥) ، وعلل النحو (ص٤٥٤) ، والتبصرة والتذكرة (٤٧٢/١) ، والأزهية (ص١٢٤) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٠٨/٢) ، وورصف المباني (ص٩٣) .

فِيُجَاب عنه بالتعيين . فكلُّ منها أشدُّ إبهامًا مما يليه ؛ إذْ كُلُّ تالٍ يفصلُ ما أجمله متلوه .
فأهمزة (أم) يفصلان ما أجمله (أي) ، و (أي) ما أجمله (ما) ؛ فالسؤال عن الوجود .

و(ما) عن حقيقة الشيء بعد العلم بوجوده .

و(أي) عما يفصله عن غيره بعد العلم بحقيقته^(١) .

و(أو) و(إمّا)^(٢) بالسؤال عن أحد الشيئين منهما ، مع أنَّ السائل بهما لم يعلم ثبوت الحكم لأحد الشيئين^(٣) ؛ ولذا وجب أن يُجاب عن السؤال بـ(أم) بتعيين أحد الشيئين^(٤) ، ولا يكفي (نعم) ؛ لأنّه لا يفيد شيئاً فيما نحن فيه ؛ لأنّه يدلُّ على ثبوت الحكم لأحدهما والسائل عالمٌ به ، وإنّما يُسأل عن التعيين . وكذا (لا) ؛ لأنّه يدلُّ على نفي الحكم عن الشيئين^(٥) ؛ بل لا يصحّ لأنّه إنّما يُسأل بـ(أم) إذا ثبت الحكم لأحدهما، وإنّما السؤال عن تعيينه . والجوابُ بنفي الحكم عنهما في موضع ثبوته لأحدهما باطلٌ ، والجواب المطابق (لا).

(١) ينظر : شرح المفصل (٩٧/٨) .

(٢) "فالسؤال عن ... و أو وإمّا" سقط من ط .

(٣) ينظر : الأصول (٥٥/٢) ، ومعاني الحروف (ص ٨٠) ، وعلل النحو (ص ٤٥٣) ، والأزھية (ص ١٣٤) ، وشرح اللمع (٢٥٠/١) ، والمفصل (ص ٤٢٦) ، والتوطئة (ص ١٩٩) .

(٤) ينظر : الكتاب (١٦٩/٣) ، والأصول (٥٧/٢ ، ٢١٤) ، والجمل (ص ٣٥٥) ، والتوطئة (ص ١١٨) ، ورفص المباني (ص ٩٣) ، والبسيط في شرح الكافية (٦١٠/٢) ، والمغني (٢٧٧/١) .

(٥) ينظر : الكتاب (١٦٩/٣) ، والأصول (٥٧/٢) ، والإيضاح العضدي (ص ٢٩٩) ، وعلل النحو (ص ٣٥٤) ، والتبصرة والتذكرة (٢٧٤/١) ، والأزھية (ص ١٣٥) ، وشرح المفصل (٩٩/٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٨١/٣) .

وَأَمَّا (نعم) أو (لا) ؛ فَإِنْ أَجِيبَ السَّائِلُ بِهِمَا بِالتَّعْيِينِ^(١) : قَالَ الْحَاجِبِيُّ : ((فزيادةٌ على السُّؤال))^(٢) .

والأولى أَنْ يُقَالَ : فزيادةٌ على الجوابِ ؛ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ تَعْيِينِ أَحَدِهِمَا ثَبُوتُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، فَحَصَلَ الْجَوَابُ مَعَ زِيَادَةٍ ، وَيُعْلَمُ مِنْهُ امْتِنَاعُ (أو) مَقَامِ (أَمْ) فِي نَحْوِ : أَزِيدُ أَفْضَلَ أَمْ بَكْرٌ ؟ لِأَنَّهُ يُوَدِّي إِلَى اسْتِفْهَامٍ عَنْ مَعْلُومٍ بـ(أو) ، أَوْ إِلَى تَرْكِ الْمَفْضَلِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ بِهِ^{(٣)(٤)} .

تنبيه : قد يُقَالَ : أَقَامَ ، أَوْ قَعَدَ ؟ وَ أَأَذَّنَ أَوْ أَقَامَ ؟ إِذَا صَدَرَ الْفِعْلَانِ مِنْهُ إِذَا لَمْ يَعْتَدِ بَقِيَامِهِ لِسُرْعَةِ تَرْكِهِ وَأَقَامَ سَاعَةَ الْأَذَانِ ، أَوْ بِالْعَكْسِ^(٥) .

وَأَمَّا الْفَضْلُ بَيْنَ (أو) وَ (إِمَّا) فَبَأَمْرِ لَفْظِيٍّ^(٦) ، وَهُوَ أَنَّهُ وَجِبَ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ بـ(إِمَّا) حَرْفٌ يُشْعِرُ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ بِأَنَّهُ مَشْكُوكٌ فِيهِ^(٧) كَالْتَالِي لِلْعَاطِفِ ، وَجَعَلَ ذَلِكَ الْحَرْفَ (إِمَّا) ؛ لِأَنَّ (إِمَّا) الْعَاطِفَةَ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى الشَّكِّ ، فَتُجَانِسُهَا لَفْظًا وَمَعْنَى ،

(١) ينظر : الإيضاح العضدي (ص ٢٩٨ ، ٢٩٩) .

(٢) شرح المقدمة الكافية (٩٨١/٣) ، وانظر : البسيط في شرح الكافية (٦١١/٢) .

(٣) "من غير علم به" سقط من س .

(٤) ينظر : الكتاب (١٧٩/٣) .

(٥) ينظر : الأصول (٢١٤/٢ ، ٢١٥) ، واللباب (٤٢٣/١) ، والمباحث الكاملية (٣٦٧/١) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٠٧/٢) .

(٦) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢١٢/٢) .

(٧) "فيه" سقطت من س .

ولم تُجانسها حُكمًا ؛ إذ ليس المتقدمة للعطف ؛ نحو : جاءَ إمَّا زيدٌ وإمَّا بكرٌ^(١).

وجُوزَ مع (أو) أن يتقدَّم (إمَّا) على المعطوف عليه ؛ ليشعر بما يشارك المعطوف في الشك^(٢).

ولم يجب ؛ لأنَّ لـ (إمَّا) مع (إمَّا) تجانُسًا ليس لها مع (أو) . ثم إذا استعملتا في الأمر بما أصلُ المأمور به أن يكون ممنوعًا يبقى الآخر ممنوعًا^{(٣)(٤)} . وسُمِّيَ تَخْيِيرًا ؛ نحو: خُذْ الدَّراهمَ / أو الدينارَ^(٥) . وإن لم يكن أصله ممنوعًا يكون للوضع ؛ مما يُثبت فَضْلُ المأمور في الأمرين^(٦) . ويسمَّى إباحةً ؛ نحو : جالِسُ الحَسَنِ أو ابنَ سيرينَ^(٧) ، وتعلَّم إمَّا الفقهَ وإمَّا

[٢٣٥/أ]

(١) ينظر : الإيضاح العضدي (ص ٢٩٦) ، وعلل النحو (ص ٣٧٨) ، والمقدمة الجزولية (ص ٧٢) ، وشرح الوافية (ص ٤٠٠) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢١٢) ، وشرح الرضي (٢/١٣٣٠) .
(٢) ينظر : شرح المفصل (٨/١٠٠) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/٩٨٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦٢٤) ، وشرح الكافية الشافية (٣/١٢٢٦) ، وشرح الرضي (٢/١٣٣٠) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٦٧٠) .

(٣) "يبقى الآخر ممنوعًا" سقط من ن .

(٤) ينظر : شرح المقدمة الجزولية (٢/٦٧١) .

(٥) ينظر : حروف المعاني (ص ١٣) ، ومعاني الحروف (ص ٧٧) ، والتبصرة والتذكرة (١/١٣٣) ، والأزھية (ص ١١١) ، وشرح اللمع (١/٢٤٧) ، وشرح المفصل (٨/١٠٠) ، وشرح التسهيل (٣/٣٦٤) ، وشرح الرضي (٢/١٣٢٦) .

(٦) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/٢١١) ، وشرح الرضي (٢/١٣٢٦) .

(٧) ينظر : المقتضب (١/١٤٩) ، والأصول (٢/٥٦) ، والإيضاح العضدي (ص ٢٩٦) ، والتبصرة والتذكرة (١/١٣٣) ، والأزھية (ص ١١١) ، والمفصل (ص ٤٢٦) ، وشرحه (٨/١٠٠) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢١١) .

النَّحْوُ^(١) . ومنه قوله تعالى : [] ^ _ ` a b c d e
f Z (النور: ٦١)^(٢) .

وقيل : إذا استعملتا^(٣) للإباحة لا يكونان لأحد الأمرين ؛ لأنه يصح أن يستعمل
الواو موضعهما^(٤) حينئذ ؛ نحو : جالس الحسن وابن سيرين . أي : الصنف الذي هما منه ؛
لأن كلاً منهما أهل أن يجالس معه^(٥) .

قلت : يدل (أو) و(إمّا) على أن المأمور أحد الأمرين . وأنه ممثّل به ونفّي الجبر
عن الآخر مأخوذ من أمر خارج عن أمره بأحد الأمرين ؛ فلا ينفيه^(٦) . وعبارة الجزولي^(٧)
وكثير^(٨) : أمّهما إذا وقعتا في الأمر لا يكونان للشك والإبهام ؛ لأنّهما ليسا^(٩) من صفاته^(١) .

(١) ينظر : معاني الحروف (ص ١٣٠) ، ورصف المباني (ص ١٠١) ، والجنى الداني (ص ٥٣٠) ، والمغني
(٣٨٨/١) .

(٢) ينظر : الأزهية (ص ١١٣) .

(٣) في ن : (استعملت)

(٤) في ن : (موضعها)

(٥) ينظر : الكتاب (٣/ ١٨٤) ، والإيضاح العضدي (ص ٢٩٧) ، والأزهية (ص ١١١) ، وشرح اللمع
(١/ ٢٤٧) ، وشرح المقدمة الجزولية (٢/ ٦٧٢) ، وشرح التسهيل (٣/ ٣٦٤) ، وشرح الرضي
(٢/ ١٣٢٦) .

(٦) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٢١١) ، وشرح التسهيل (٣/ ٣٦٤) ، وشرح الرضي (٢/ ١٣٢٧) .

(٧) المقدمة الجزولية (ص ٧٢) ، وينظر : شرح المقدمة الجزولية (٢/ ٦٧٠ ، ٦٧١) ، والتوطئة (ص ١٩٩) ،
وأمثلة الجزولية (ص ٢٤٥) .

(٨) ينظر : شرح الرضي (٢/ ١٣٢٥) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/ ٦٠٦) .

(٩) في ط : "ليس"

قَالَ الْفَارِسِيُّ : ((إِمَّا لَيْسَتْ عَاطِفَةً ؛ لِأَنَّ الْعَاطِفَةَ -وهي الواو- ^(٢) تُجَامِعُهَا ، وَلَا يَجْتَمِعُ حَرْفَا عَطْفٍ)) ^(٣) . وَلِأَنَّ الْعَاطِفَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ^(٤) ، وَإِفَادَةُ الْعَطْفِ مِنَ الْوَاوِ الَّتِي قَبْلَهَا ، وَأَنَّهَا لِبَيَانِ الْمَشْكُوكِ فِيهِ . وَوَزَائِهَا فِي تَقَدُّمِ الْوَاوِ عَلَيْهَا وَزَانِ (لَا) فِي قَوْلِكَ : مَا جَاءَ زَيْدٌ وَلَا بَكْرٌ = فَإِنَّ (لَا) فِيهِ لَيْسَتْ عَاطِفَةً ؛ بَلْ هِيَ لِمَجَرَّدِ النَّفْيِ ^(٥) .

أُجِيبَ أَوَّلًا : بِأَنَّ مَجْمُوعَ قَوْلِنَا : وَإِمَّا حَرْفُ عَطْفٍ فِي نَحْوِ : جَاءَ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا بَكْرٌ . وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ (إِمَّا) عَاطِفًا مُسْتَقِلًّا فِي مَوْضِعٍ وَبَعْضُ عَاطِفٍ فِي مَوْضِعٍ ؛ كـ(يَا) ، مَعَ (أَيَا) ؛ مَعَ أَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ (إِمَّا) لِعَطْفٍ مَا قَبْلَهَا عَلَى مَا يَلِي (إِمَّا) الْمُتَقَدِّمَةَ .

وَالْوَاوُ لِلْجَمْعِ ؛ أَيِ الْعَطْفِ بَيْنَ (إِمَّا) ، وَ(إِمَّا) الْمُتَقَدِّمَةِ ؛ فَلَيْسَتْ لِعَطْفِ شَيْءٍ وَاحِدٍ ^(٦) ، وَتَعَدَّرَ تَقْدِيرُ مِثْلِ ذَلِكَ فِي (وَلَا) ^(٧) ، وَالَّذِي يَحْقِّقُهُ : أَنَّ (إِمَّا) بِمَعْنَى (أَوْ) ، وَفِي

É =

(١) ينظر : شرح المقدمة الجزولية (٢/٦٧٠ ، ٦٧١) .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، وَ (ط) ، وَ (س) : ((الْوَاوُ لَا تَجَامِعُهَا)) ، وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ (ن) هُوَ الصَّوَابُ .

(٣) الْإِيضَاحُ الْعُضْدِيُّ (ص ٢٩٧) ، وَيَنْظُرُ : مَعَانِي الْحُرُوفِ (ص ١٣١) ، وَشَرْحُ اللَّعْمِ (١/٤٥٨) ، وَالْمُقْتَصِدُ

(٢/٩٤٥) ، وَالْمِفْصَلُ (ص ٤٢٧) ، وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٣/٩٨٣) ، وَالْمُبَاحِثُ الْكَامِلِيَّةُ (١/٣٧١) ،

وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (٣/١٢٢٦) ، وَشَرْحُ الرِّضِيِّ (٢/١٣٣٣) ، وَرِصْفُ الْمُبَانِيِّ (ص ١٠٠) .

(٤) ينظر : شَرْحُ الْمِفْصَلِ (٨/١٠٤) ، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمِفْصَلِ (٢/٢١٢ ، ٢١٣) ، وَشَرْحُ ابْنِ النَّازِمِ

(ص ٣٨٠) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِابْنِ جَمْعَةَ (٢/٦٦١) .

(٥) ينظر : الْأَصُولُ (٢/٥٩) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (٣/٣٤٤) ، وَشَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ (ص ٦٠٧) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ

الشَّافِيَةِ (٣/١٢٢٦) ، وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (٢/٦١٧) ، وَالْجَنَى الدَّانِي (ص ٥٢٩) .

(٦) ينظر : التَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ (١/١٣٩) ، وَالْمُبَاحِثُ الْكَامِلِيَّةُ (١/٣٧١) ، وَرِصْفُ الْمُبَانِيِّ (ص ١٠٠) ، وَالْجَنَى

الدَّانِي (ص ٥٢٩) ، وَالْمَغْنِيُّ (١/٣٨٤) .

(٧) ينظر : الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمِفْصَلِ (٢/٢١٣) ، وَالْمُبَاحِثُ الْكَامِلِيَّةُ (١/٣٧١) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِابْنِ جَمْعَةَ

Ā =

موضعها واو عاطفٌ باتفاقٍ . فكذا ما هو بمعناه وفي موضعه^(١) . و (إِذَا) المتقدمة ليست عاطفةً باتفاقٍ ؛ فلا يَرُدُّ نَقْضُهَا^(٢) .

وقد لا يُذكَرُ الواو قبل (إِذَا) العاطفة^(٣) ؛ كقوله^(٤) :

يَا لَيْتَنَا أَمَّنَّا شَالَتْ نَعَامَتُهَا إِذَا إِلَى جَنَّةٍ أَيْنَا إِلَى نَارِ

فَتَحَ الهمزة على لغةٍ تميمٍ ، وَقُلِبَتْ الميمُ ياءً^(٥) ، يُقَالُ : شَالَتْ نَعَامَةُ الْقَوْمِ = إذا تَفَرَّقُوا .

فإن قيل : ليس (أو) لأحدِ الأمرين ؛ لأنه لو انتهى في قوله تعالى : [وَلَا أَهْلُ مِنْهُمْ

É =

(٦٦١/٢) .

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٩٨٣/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢١٣/٢) ، والمباحث الكاملية (٣٧١/١) ، وشرح التسهيل (٣٤٤/٣) ، وشرح الرضي (١٣٣٣/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦١٢/٢) .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢١٣/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦١٢/٢) ، والجنى الداني (ص ٥٣٠) ، والمغني (٣٨٥/١) .

(٣) ينظر : شرح التسهيل (٣٤٤/٣) ، وشرح الرضي (١٣٣٢/٢) ، والجنى الداني (ص ٥٣٣) ، والمغني (٣٨٣/١) .

(٤) البيت من البسيط ، ينسب للأحوص الأنصاري في شعره (ص ٢٧٤) ، ويُنسب لسعد بن قُوط الملقب بالثُخَيْف من بني جذيمة

ينظر : المحتسب (٢٨٤/١) ، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي (١٧٥/٤) ، وشرح التسهيل (٣٤٤/٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦٤٣) ، وشرح الرضي (١٣٣٢/٢) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٨٢) ، ووصف المباني (ص ١٠١) ، والجنى الداني (ص ٥٣٣) ، والمغني (٣٨٣/١) ، والخزانة (٨٦/١١) .

(٥) ينظر : شرح التسهيل (٣٦٦/٣) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٨٢) .

ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا Z (الإنسان: ٢٤) عن امتثال أحد المذكورين لم يَمَثُلْ^(١) .

فأجاب بعض: بأنها في الآية بمعنى الواو^(٢) .

وقال الحاجبي: ((إنها باقية على معناها ، وإنما جاء التعميم من النهي الذي فيه معنى النَّهي ؛ أي : سَلْبُ مَا فِي مُثْبِتِهِ ؛ فكانَ قَبْلَ دخولِ النهي : (تَطِيعُ آثِمًا أَوْ كَفُورًا) أي : واحدًا منهما ؛ فإذا دخله النَّهي يصيرُ معناه : لا تُطِيعُ واحدًا منهما . فيقتضي العموم ؛ لأنه لا يحصلُ سَلْبُ مَا فِي مُثْبِتِهِ ، وهو الانتهاء عن أحدهما إلا بالانتهاء عن كليهما))^(٣) .

ثم قال: ((وهذا معنى دقيق))^(٤) .

قلت: أَخَذَهُ عَنْ قَوْلِ الزَّخَشَرِيِّ فِي الْحَوَاشِي : ((يَقُولُ : كُلُّ خُبْرًا أَوْ لَحْمًا - كَأَنَّكَ قُلْتَ : كُلُّ أَحَدُهُمَا . فَإِذَا نَفَيْتَ هَذَا وَقُلْتَ : لَا تَأْكُلُ خُبْرًا أَوْ لَحْمًا - فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : لَا تَأْكُلُ^(٥) شَيْئًا مِنْهَا))^(٦) .

(١) ينظر: شرح الرضي (١٣٣٠/٢) .

(٢) نسبه ابن الأنباري في الإنصاف إلى الكوفيين . (٤٧٩/٢) ، وينظر: التبصرة والتذكرة (١٣٣، ١٣٤/١) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢١١/٢ ، ٢١٢) ، وشرح التسهيل (٣٦٥/٣) ، والجنى الداني (ص ٢٣٠) .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (٢١٢/٢) ، وينظر: الكتاب (١٨٤/٣) ، وحروف المعاني (ص ٥١) ، وشرح اللمع (٢٤٨/١) ، واللباب (٤٢٣/١) ، وشرح الوافية (ص ٤٠٠) ، وشرح الرضي (١٣٣٠/٢) ، والجنى الداني (ص ٢٣١) ، والمغني (٤٠٢/١) .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل (٢١٢/٢) .

(٥) "خُبْرًا أَوْ لَحْمًا فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : لَا تَأْكُلُ" سقط من س .

(٦) حواشي على المفصل للزخشي (١٣٨/ب) ، وينظر: الكتاب (١٨٤/٣) .

وقد تُذَكَّر (أو) ؛ لتبيين التَّقسيم^(١) ؛ نحو : الاسمُ نكرةٌ أو معرفةٌ^(٢) ، وتُسَمَّى :
التَّنْوِيعةَ^(٣) . وقريبٌ منها ما يُفَصِّلُ^(٤) الأنواعَ ؛ نحو : أكلتُ بالبصرةِ السمكَ أو الجرادَ .
وقد أكلها ؛ فلا شكَّ^(٥) .

وللإيهام ؛ كقوله تعالى : [F G H I J K L M N Z
(سبأ: ٢٤)^(٦) .

وللشكِّ ؛ نحو : قام زيدٌ أو بكرٌ^(٧) .

وقال الفارسيُّ والكوفيون : قد يجيء بمعنى (بل) ؛ نحو : أنا أخرجُ أو أُقيمُ . أي :
لا بل أُقيمُ^(٨) .

(١) في س : "القسمة"

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية (٣/١٢٢٠) ، والجنى الداني (ص ٢٢٨) ، والمغني (١/٤٢٢) .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الجزولية (٢/٦٧١) ، والتوطئة (ص ١٩٩) ، والمباحث الكاملية (١/٣٦٨) .

(٤) "التنويعة وقريب منها ما يفصل" سقط من س .

(٥) ينظر : الباب (١/٤٢٣) ، والمباحث الكاملية (١/٣٦٨) ، وشرح التسهيل (٣/٣٦٣) ، وشرح الرضي
(٢/١٣٢٦) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٦٦٥) .

(٦) ينظر : التوطئة (ص ١٩٩) ، وشرح التسهيل (٣/٣٦٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦٢٥) ، وشرح
الكافية الشافية (٣/١٢٢٠) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٧٩) ، والمغني (١/٣٩٩) .

(٧) ينظر : الأصول (٢/٥٦) ، والتبصرة والتذكرة (١/١٣٣) ، والأزهية (ص ١١١) ، والتوطئة (ص ١٩٩) ،
وشرح التسهيل (٣/٣٦٢) ، وشرح الرضي (٢/١٣٢٥) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٦٦٥) .

(٨) ينظر : حروف المعاني (ص ١٣) ، والأزهية (ص ١٢١) ، وشرح اللمع (١/٢٤٧) ، والإنصاف
(٢/٤٧٨) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦٢٦) ، وشرح الكافية الشافية (٢/١٢٢٠) ، وشرح ابن الناظم
(ص ٣٧٩) ، والجنى الداني (ص ٢٢٩) ، والمغني (١/٤١٧) .

وقال المالكي: ((أكثر وقوع (أو) التي للإباحة في تشبيه لفظي؛ كقوله تعالى: [Z q p o n m (البقرة: ٧٤)، أو تقديرِي؛ كقوله تعالى: [H G F I Z (النجم: ٩)] وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ Z (الصفات: ١٤٧)، فلو جيء بالواو بدلها لم يختلف))^(١).

قلت: فيه نظر.

وقد يقع (أو) موضع الواو إذا أمن اللبس^(٢)؛ كقوله^(٣):

فَظَلَّ طُهَاءُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضَجٍ صَفِيفَ شَوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلٍ

الطَّهْوُ: الإنضاج^(٤). والصَّفِيفُ: المنضوج على الحجارة^(٥). والقَدِيرُ: المنضوج في القِدْر. أي: كثر لحم الصيد فظل الطَّهَاءُ يَشْوَوْنَهُ وَيُنْضِجُونَهُ^(٦).

(١) شرح الكافية الشافية (١٢٢٣/٣)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦٢٤، ٦٢٥)، والمغني (١/٤٠٤).

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية (١٢٢٢/٣)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦٢٧)، وشرح ابن الناظم (ص ٣٧٩).

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٢٢).

وينظر: شرح القصائد السبع الطوال (ص ٩٧)، وشرح المعلقات السبع للزوزني (ص ٥٨)، وجمهرة أشعار العرب (ص ١٤١)، وشرح الكافية الشافية (١٢٢٣/٣)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦٢٨)، وشرح ابن الناظم (ص ٣٨٩).

(٤) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال (ص ٩٧)، وشرح المعلقات السبع للزوزني (ص ٥٨)، وجمهرة أشعار العرب (ص ١٤١).

(٥) ينظر: المصادر السابقة.

(٦) ينظر: شرح المعلقات السبع للزوزني (ص ٥٨).

وقد يجيء (أو) بمعنى الواو^(١)؛ كقوله^(٢):

فَقَالُوا لَنَا ثِنْتَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أَشْرَعَتْ أَوْ سَلَالِشُ

قلت: هذا إذا لم يكن تقدير البيت لا بد من أحدهما. والأولى أن يُمثَّلَ بقوله^(٣):

وَكَانَ سَيَّانٍ أَنْ لَا يَسْرُحُوا نَعْمًا أَوْ يَسْرُحُوهُ بِهَا وَاعْبَرَتْ الشُّوحُ

وهذا من الشاذ الذي لا يُقاس عليه^(٤). ووجه مجيء ذلك: (أو) الإباحة القريبة من

الواو؛ نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين = فإثما في معنى: جالسهما^(٥).

و(أم) المتصلة. وسميت متصلة لأن مدخولها كجزء من الكلام الذي قبله فلم

(١) ينظر: الإنصاف (٤٧٨/٢)، وشرح التسهيل (٣٦٤/٣)، وشرح الكافية الشافية (١٢٢٢/٣)، وشرح

الرضي (١٣٢٧/٢)، ورصف المباني (ص ١٣٣)، والجنى الداني (ص ٢٢٩)، والمغني (٤٠٥/١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لجعفر بن عُلْبَةَ الحارثي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٤٥/١)

وينظر: شرح التسهيل (٣٦٣/٣)، وشرح الكافية الشافية (١٢٢٥/٣)، والمغني (٤٢٤/١)، والمساعد

(٤٥٧/٢)، وشرح أبيات المغني (٦٠/٢).

(٣) البيت من البسيط، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في ديوانه (ص ٨٢).

وينظر: ديوان الهذليين (١٠٧/١)، والإيضاح العضدي (ص ٢٩٦)، ومعاني الحروف (ص ٧٧)، والخصائص

(٣٤٨/١)، وأمالي ابن الشجري (٩٣/١)، وشرح المفصل (٩١/٨)، والمباحث الكاملية (٣٦٩/١)،

وشرح الرضي (١٣٢٧/٢).

(٤) ينظر: شرح المفصل (٩٢/٨)، ورصف المباني (ص ١٣٣).

(٥) ينظر: الإيضاح العضدي (ص ٢٩٦)، وشرح المفصل (٩٢/٨)، والإيضاح في شرح المفصل (٢١١/٢)،

وشرح التسهيل (٣٦٤/٣)، وشرح الكافية الشافية (١٢٢٣/٣).

يستقل^(١) ، ولأن المتكلم كان قاصداً ما بعدها / مع ما قبلها ؛ إذ ابتداء الكلام بخلاف [ب/٢٣٥] المنقطعة فيهما^(٢) .

وشرط استعمالها : أن يقرن بما يُعطفُ عليه همزة الاستفهام قبلها واحد من الأمرين المسئول عنهما والآخر يلي الهمزة ؛ ليُعلم من أول الأمر أتهما المستويان في الاستفهام عن تعيين أحدهما بعد علم المستفهم بثبوت الحكم لأحدهما بلا تعيين ؛ نحو : أزيد عندك أم عمرو^(٣) . ويُعرف بأن يُستغنى عنهما بـ (أي)^(٤) كما مر ، فيضعف حذف الهمزة وإن علم^(٥) .

وعبارة الأندلسي : ((يَمْتَنِعُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ))^(٦) . فيضعف أو يمتنع : زيد عندك أم عمرو^(٧) .

(١) ينظر : التوطئة (ص ١٩٧) ، وشرح المقدمة الجزولية (٦٦٨/٢) ، والمباحث الكاملية (٣٦٤/١) ، وشرح التسهيل (٣٥٩/٣) ، وشرح الكافية الشافية (١٢١٢/٣) .

(٢) ينظر : شرح المفصل (٩٨/٨) .

(٣) ينظر : الأصول (٥٧/٢) ، وشرح اللمع (٢٥٦/١) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٠٨/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٨٢/٣) ، وشرح الوافية (ص ٤٠٠) ، وشرح التسهيل (٣٥٩/٣) ، وشرح الرضي (١٣٣٩/٢) .

(٤) ينظر : الكتاب (١٦٩/٣) ، والأصول (٢١٣/٢) ، والجمل (ص ٣٥٥) ، وعلل النحو (ص ٤٥٤) ، والتبصرة والتذكرة (٤٧٢/١) ، والأزهية (ص ١٢٤) .

(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية (١٢١٥/٣) .

(٦) المباحث الكاملية (٣٦٦/١ ، ٣٦٧) .

(٧) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٩٨٢/٣) .

وَجَوَزَ الْفَرَاءُ حَذْفَ الْهَمْزَةِ^(١) فِي الْإِخْتِيَارِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهَا (أَمْ)^(٢) ؛ كَقَوْلِهِ وَارْتًا
مِنْ تَسْعَةِ إِخْوَتِهِ^(٣) (٤) :

أَفْرَحُ أَنْ أُزْرَأَ الْكِرَامَ وَأَنْ أُورَثَ ذَوْدًا شَصَائِصًا نَبَلًا

الشُّصُوصُ : النَّاقَةُ الْقَلِيلَةُ اللَّبَنِ^(٥) ؛ أَي : أَفْرَحُ بِصِغَارِ الْإِبِلِ وَرُزْنَتْ بِكِبَارٍ .

وَيَمْتَنِعُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَبَيْنَ مُعَادِلِي مَا يَلِي (أَمْ) ؛ نَحْوُ : أَرَأَيْتَ زَيْدًا أَمْ بَكْرًا . لِأَنَّهُ
يُوهِمُ أَنَّ الْمَسْئُولَ عَنْهُمَا : (رَأَيْتَ) ، وَ(بَكْرًا)^(٦) . وَ(أَمْ) فِي نَحْوِ : أَزِيدُ أَمْ بَكْرٌ عِنْدَكَ = أَوَّلَى
بَأَنْ يَكُونَ مَتَّصِلَةً مِنْهَا فِي : أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ بَكْرٌ^(٧) . لِأَنَّ حَذْفَ الْخَبَرِ فِي الْأَوَّلِ أَبْعَدُ ؛ إِذْ دَلَالَةُ
الْمَتَأَخَّرِ عَلَى مَحذُوفٍ سَابِقٍ أَوْضَعُفٌ مِنَ الْعَكْسِ .

وَقَدْ يَتَوَسَّطُ (أَمْ) بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ اسْمِيَّتَيْنِ أَوْ فِعْلِيَّتَيْنِ ؛ لِوَاحِدٍ ، وَلِاثْنَيْنِ^(٨) (٩) ؛ كَقَوْلِهِ^(١) :

(١) "وإن علم ... حذف الهمزة" سقط من ط ؛ لانتقال النظر .

(٢) الذي جَوَزَ ذَلِكَ هُوَ الْأَخْفَشُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ (٢/٤٦١) ، وَانْظُرْ : شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (٣/١٢١٦) .

(٣) فِي ن : "إِخْوَةٌ"

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الْمُنْسَرَحِ ، يَنْسَبُ لِحُضْرَمِيِّ بْنِ عَامِرٍ .

يَنْظُرْ : أَدَبُ الْكَاتِبِ (ص ٢٠٩) ، وَأَمَالِي الْقَالِي (١/٦٧) ، وَالْإِقْتِضَابُ (١/١٧٩) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ

(٣/١٢١٦) ، وَاللِّسَانُ (٧/٤٧) ، وَالْخَزَانَةُ (٣/٤٢٩) .

(٥) يَنْظُرُ الصَّحَاحُ (شَصَصَ ٢/١٠٤٣) ، وَاللِّسَانُ (٧/٤٧) ، وَتَاجُ الْعُرُوسِ (١٨/١٢) .

(٦) يَنْظُرْ : شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (٣/١٢١٨) .

(٧) يَنْظُرْ : الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (٢/٢٠٨) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (٣/١٢١٨) .

(٨) فِي س : "وَلَا يَعْنِي"

(٩) يَنْظُرْ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ (٣/٣٦٠) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (٣/١٢١٣) ، وَالْمَغْنِي (١/٢٧٤) .

[لَعَمْرُكَ] ^(٢) مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا أَشْعَيْتُ ابْنَ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْتُ ابْنَ مِنْقَرٍ

وابن سَهْمٍ وابنُ مِنْقَرٍ خبران لا صِفَتَانِ ^(٣) . وحُذِفَ التنوين من (شُعَيْث) كما حُذِفَ مِنْ (عَمْرُو) في قوله ^(٤) :

عَمْرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ ^(٥) وَرَجَالُ مَكَّةَ مُسْتَتُونَ عِجَافُ

جعل شعيثاً دَعِيًّا . الهَشْمُ : الكَسْرُ ^(٦) . ومنه سُمِّيَ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ مَنْافٍ هَاشِمًا ^(٧) .

É =

(١) البيت من الطويل ، وهو لأوس بن حجر في ديوانه (ص ٤٩) ، وروايته :

لعمرك ما أذري أين حزنٍ محجنٍ شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ لِحَزْنٍ بِنِ مِنْقَرٍ

ويُنسب للأسود بن يعفر ، وقيل : اللَّعِينُ الْمِنْقَرِيُّ

وينظر : الكتاب (١٧٥/٣) ، والمقتضب (٢٩٤/٣) ، والكمال (٧٩٣/٢) ، والمحتسب (٥٠/١) ، وضرائر الشعر (ص ١٥٩) ، وشرح التسهيل (٣٦٠/٣) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٧٦) ، وشرح الرضي (١٣٣٥/٢) .

(٢) تكملة من (ن) .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية (١٢١٤/٣) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٧٦) .

(٤) البيت من الكامل ، ينسب لمطروود بن كعب الخزاعي .

وينظر : النوادر (ص ٤٦٤) ، والمقتضب (٣١١/٢) ، والكمال (٣٢٨/١) ، والفاخر (ص ٢٣٧) ، والاشتقاق (ص ١٣) ، وسر صناعة الإعراب (٥٣٥/٢) ، والمبهج (ص ٩٤) ، وأمالي المرتضى (٢٦٨/٢) ، (٢٦٩) ، والإفصاح للفارقي (ص ٥٦) ، والإنصاف (٦٦٣/٢) ، وشرح الجمل (٤٤٧/٢) .

(٥) من (س) ، وفي الآخر : "كقومه" .

(٦) ينظر : اللسان (هشم ١٢/٦١١) ، وتاج العروس (٩٩/٣٤) .

(٧) ينظر : المصادر السابقة .

ونحو : أقام زيد أم قعد ؟ و أقام زيد أم قعد بكر . فحكم كل جملة حكم مفرد؛
يعني : كِلْتاهُما مُؤَوَّلَةٌ بجملة واحدة^(١) ؛ وهي : أيها أبو شعيب ، وأيُّ الفِعلَيْنِ فَعَلَ .
قالَ الحاجبيُّ : ((ولا تُمَيِّزُ هذه عن المنقطعة إلا بالقصد ؛ لأنَّها تحتُمِلُها في المواضع
المذكورة))^(٢) .

قلتُ : لا يَصِحُّ قولُه بَعْدَ^(٣) أنْ ثَبَتَ قولُ المالكيِّ ؛ وهو : ((أنْ شَرَطَ المنقطعة أنْ لا
يسبقها الهمزة ؛ لا لفظاً ولا معنى ، أو لا يتضمَّنُ الكلامُ ؛ (أي) كقوله تعالى : [Z { |
{ ~ أَلْعَلَمِينَ ﴿٣٧﴾ أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَنَاهُ Z (يونس: ٣٧-٣٨) ، و [أَلْهَمَ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ
أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا Z (الأعراف: ١٩٥) ^(٤) .
فَلِ (أم) المتصلة ثلاثة شروط :

أن يكون المعطوف بها مفرداً لفظاً أو تقديرًا .

وأن يكون السائل بها عالماً بواحدٍ من المسؤولِ عنهما [لا بعينه]^(٥) ؛ إذ سؤاله
للتعيين^(٦) .

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٠٨/٢) .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (٢٠٨/٢) .

(٣) في (ط ، س) : "هذا"

(٤) شرح الكافية الشافية (١٢١٩/٣) ، وشرح التسهيل (٣٦٠/٣ ، ٣٦١) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦١٨) .

(٥) تكملة من (ط ، س) .

(٦) ينظر : المباحث الكاملية (٣٦٣/١ ، ٣٦٥) ، وشرح الكافية الشافية (١٢١٣/٣) ، وشرح الرضي

(١٣٣٧/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٦٨/٢) ، ورصف المباني (ص ٩٣) .

وأن يُقَارَنَ المعطوفُ عليه بها الهمزة، مع صحّة قيام (أيّ) أو (متى) أو (أين) أو (ما) مقامهما على حسب المقام^(١). ولا يَنْتَقِضُ^(٢) بقوله تعالى: [Z [\] ^ . ` Z (النازعات: ٢٧) ، وبقوله: [أَهْمَّ خَيْرٌ أَمْ قَوْمٌ تُبَعِّعُ Z (الدخان: ٣٧) ؛ لأنّه مُزَالٌ عَنْ أَصْلِهِ ؛ إذ هو لتوبيخ المشرك ، واستفهامٌ عن إذعانه الفاسد^(٣) .

وإذا تَوَسَّطَ (أَمْ) بين جملتين هما جزء جملة تكون بمعنى الواو ، ويجب أن يُذَكَّرَ قبلها الهمزة ؛ لأنّ الكلمة لا تُغَيَّرُ عن أصل استعمالها بتغيّر معناها إلا نادراً ؛ ألا ترى أنّ (أَحْوَصَ) يُجْمَعُ على (حُوصٍ) وإن زال وصفيته؟!

وأن تُجَرَّدَ الهمزة عن معنى الاستفهام بوقوعها في وسط الكلام .

وأن يبقى فيها معنى التسوية ؛ لئلا يخرج عن أصلها بالكليّة .

وأن يكون (أَمْ) بمعنى الواو ؛ لئلا يخرج عن العاطفة ، وليستقيم معنى التسوية^(٤) ؛ إذ هي لا تتحقق بالنسبة إلى شيء واحد . فلا تقع الجملتان حالين ؛ لأنّهما قد يتضادّان والحال مقيدة للفعل ؛ فإذا قُيِّدَ بهما يجتمع ضدان .

وأن يُقَدَّرَا بمفردَيْن ؛ لأنّهما جزءٌ من الكلام ، ويكون المفردان مصدرَيْن لا مشتقَيْن ؛

(١) ينظر : الأصول (٥٧/٢) ، والبصرة والتذكرة (١٣٥/١) ، وشرح اللمع (٢٥٦/١) ، وشرح المفصل (٩٨/٨) ، وشرح الكافية الشافية (١٢١٢/٣) .

(٢) "ينتفض" سقطت من س .

(٣) ينظر : الأصول (٥٧/٢) ، وشرح المفصل (٩٨/٨) ، والمباحث الكاملية (٣٦٥/١) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٠٩/٢) .

(٤) "لئلا يخرج ... التسوية" سقط من س ؛ لانتقال النظر .

لئلا يلزم استعمالهما في غير موضعيهما ؛ لأن من الموضع الأصلي للمشتق الحال . وقد مرَّ امتناع وقوعهما حالين ؛ نحو : سواءً عليّ أقمّت أم قعدت . وما أبالي أضربت أم أكرمت^(١) . وكقوله^(٢) :

مَا أَبَالِي أَنَّبَ بِالْحَزَنِ تَيْسُ أَمْ جَفَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَيْئِمُ

تقديره : سواءً عليّ قيامك وقعودك . ولا أبالي بضربك وإكرامك . وبنبّ تيسٍ وبجفاء لئيم^(٣) .

ولو قدّرت (أو) موضع الواو ، أو أوّلت (قُمْتُ) ونحوه بمشتق لم يستقيم ؛ لما مرَّ . ولو توسّط (أو) بين جملتين هما جزء جملة لا يكون قبلها الهمزة^(٤) ؛ إذ لانه مُقتضي^(٥) لذكرها ؛ إذ لم يجب في أصل استعمالها ، مع أنّ معنى الاستفهام في الكلام معدوم الآن ، ويبقى (أو) على أصلها وهو إثبات الحكم لأحد الأمرين ؛ إذ لا موجب لأن يصير بمعنى

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٠٩/٢) .

(٢) البيت من الخفيف ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (٤٠/١) ، وشرحه (ص ٣٧٨)

وينظر : الكتاب (١٨١/٣) ، ومجاز القرآن (١٥٨/٢) ، والحجة للقراء السبعة (٢٧١/١) ، ومعاني الحروف (٣٤) ، والأزهية (ص ١٢٥) ، وأمالي ابن الشجري (١٠٧/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٠٩/٢) ، وشرح الكافية الشافية (١٢١٣/٣) ، وشرح الرضي (١٣٤٤/٢) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٧٥) ، والخزانة (١٥٥/١١) .

(٣) ينظر : الكتاب (١٨١/٣) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٧٥) .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢١١/٢) .

(٥) في س : "يقتضي" .

الواو ويقدر بمشتقين^(١) من اسم فاعل ونحوه ؛ إذ لو قُدِّرَتَا^(٢) بمصدرين لاستعملتا في غير / موضعيهما^(٣) .

[١/٢٣٦]

قال الحاجبي : ((لأنهما حالان ، والحال لا يكون مصدرًا ؛ نحو : أنا أضربك قمت أو قعدت . تقديره : أضربك قائمًا أو قاعدًا . ولو قُدِّرَت : قائمًا وقاعدًا لم يصح ؛ لأن اجتماعهما اجتماع ضدين . وكذا لو قُدِّرَا بقولك : قيامًا وعودًا . إذ ما وقع المصدر حالًا مؤوَّل بمشتق ؛ ليصح المعنى))^(٤) .

تنبيه : اعلم أنه وإن ذكر سيويه^(٥) : أن الجملتين المتوسّط بينهما (أو) إذا كانتا جزء الكلام تكونان حالًا . لكن الظاهر جواز وقوعهما خبرًا وصفة ؛ على حسب المقام ، نحو : زيد قام أبوه أو قعد . و مرَّ برجلٍ إمّا قام وإمّا قعد .

فأقول : كل موضع هو موضع مفرد يكون الأصل فيه أن يكون مشتقًا - كالحال ، وخبر المبتدأ - تؤوَّل الجملتان المتوسّط بينهما (أو) إذا وقعتا ذلك الموضع بمشتقين . ولا يتوسّطهما (أم) ؛ لما مرَّ . وكل موضع أصله أن يكون موضع^(٦) مفرد جامد كالمبتدأ والمفعول يؤوَّلان بمصدرين إذا وقعتا فيه ، ويتوسّطهما (أم) دون (أو) .

(١) من (ن) . وفي الآخر : "المشتقين" .

(٢) من (ن) . وفي الآخر : "قُدِّرَتَا" .

(٣) ينظر : أمالي ابن الحاجب (٧٤٥/٢) .

(٤) أمالي ابن الحاجب (٧٤٥/٢ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧) .

(٥) ينظر : الكتاب (١٨٣/٣) .

(٦) "مفرد يكون ... يكون موضع" سقط من ط ؛ لانتقال النظر .

وإذا اطلّعت على ذلك اطلّعت على حقيقة قول سيويوه ؛ فإنه قال : قَوْل :

مَا أَبَالِي أَنَّبَ بِالْحَزَنِ تَيْسٌ أَمْ جَفَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَيْيَمٌ^(١)

مُتَعَيِّنٌ لِـ (أَمْ)^(٢) .

نَيْبُ التَّيْسِ : صَوْتُهُ عِنْدَ هَيْجَانِهِ^(٣) . وَجَفَانِي ؛ أَيُّ : يَغْتَابُنِي .

وَقَوْلُهُ^(٤) :

وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ مَوْتِ مُطَرِّفٍ حُتُوفَ الْمَنَايَا أَكْثَرَتْ أَوْ أَقَلَّتْ

مُتَعَيِّنٌ لِـ (أَوْ)^(٥) .

وَالْفَرْقُ : أَنَّ (أَنْبَ) مَفْعُولٌ لَا حَالٌ ، وَأَنَّ الْمُرَادَ نَفْيَ الْمَبَالَاةِ عَنْ بُبُوبٍ^(٦) وَجَفَاءٍ

مَعًا ، لَا عَنْ أَحَدِهِمَا^(٧) .

وَلَوْ بَدَّلَ (أَمْ) بـ (أَوْ) وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : مَا أَبَالِي نَابًا أَوْ جَافِيًا = يَتَغَيَّرُ الْمَبَالَى بِهِ ، مَعَ أَنَّ

(١) سبق تخريجه (ص ٩٤٤) .

(٢) ينظر الكتاب (١٨١/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢١٠/٢) .

(٣) ينظر : الأزهية (ص ١٢٥) ، وأمالى ابن السجري (١٠٧/٣) .

(٤) البيت من الطويل ، ينسب للمُليح بن علاّق القعيني في شرح أبيات سيويوه لابن السيرافي (١١١/٢) .

وينظر : الكتاب (١٨٥/٣) ، والأزهية (ص ١٢٧) ، وأمالى ابن الحاجب (٧٤٧/٢) ، والإيضاح في شرح

المفصل (٢١٠/٢) ، وشرح الرضي (١٣٤٦/٢) ، والخزانة (١٦٩/١١) .

(٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢١٠/٢) ، وشرح الرضي (١٣٤٦/٢) .

(٦) في ن : "نبيب"

(٧) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢١٠/٢) .

استعمال^(١) المشتق مفعولاً على غير أصله . وإنَّ (أَكْثَرْتُ) حالٌ ؛ إذْ (حُتُوفَ) مفعولٌ (أُبَالِي)^(٢) .

فلو بدَّلَ بِـ (أَمْ) : فإنَّ كان مُقَدَّرًا بِـ (ما أُبَالِي حتوفَ المنايا كثرةً وقلةً) يقعُ الحالُ مصدرًا ، مع لزوم اجتماعِ ضِدَّينِ^(٣) . وإنَّ كان تقديرُهُ : (مُكثِّرةً ومُقلِّلةً) يلزمُ اجتماعُ ضِدَّينِ ؛ لا يُقالُ : لِمَ لا يجوزُ استعمالُ إحداهما مقامَ الأخرى مجازًا ؟ لأنَّه فيهما موضعُ الغلط^(٤) .

وقالَ المالكيُّ : لأنَّنا لم نُثَبِّتِ الأحكامَ بالمعاني ؛ بَلْ وَجَّهْنا^(٥) الواقعَ بِجَرِّهِ على قياسِ كلامِهِمْ^(٦) .

ولا يقعُ بعدَ الفعلِ القلبيِّ إلَّا (أَمْ) ، والهمزةُ ؛ نحو : علمتُ أزيدُ عندَكَ أَمْ عمُرُو . والمعنى : علمتُ ما هو جوابُ ذلك ؛ أي : علمتُ ما يتعيَّنُ منها^(٧) . وإنَّ أُبِهِمَ تعيينُهُ على بعضٍ . ولو قيل : أزيدُ عندَكَ أو بكرٌ = لم يستقم ؛ لأنَّه ليس شيئًا متعينًا فيعلمُهُ ؛ إذ تارةً يكون (نعم) وتارةً (لا) . ويمتنعُ تعلقُ العلمِ بِمَا لَمْ يَتَّعَيَّنْ .

تنبيهٌ : لا تصيرُ الهمزةُ مع (أَمْ) المسوِّيةَ مُجَرَّدَةً عن الاستفهامِ بعدَ الفعلِ النفسيِّ ؛

(١) "عن أحدهما ... أنَّ استعمال "سقط من ط .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/٢١٠) .

(٣) "فإن كان ... اجتماعِ ضدينِ " سقط من ط .

(٤) ينظر : المصدر السابق ، وأما لي ابن الحاجب (٢/٧٤٧) .

(٥) في س : "وههنا"

(٦) ينظر : شرح التسهيل (٢/٣٢٨ ، ٣٣٠) .

(٧) ينظر علل النحو (ص ٤٥٥) .

لأنَّ الواقعَ بعده كالواقعِ أوَّل الكلام .

قال : (و (أم) المنقطعة) ^(١) .

أقول : (أم) المنقطعة تكونُ بمعنى (بَل) وهمزة الاستفهام ^(٢) . وقد مرَّ أنَّ شرطها ألاَّ تُصدَّرَ الجملةُ قبلها بالهمزة ^(٣) . وإنَّ صُدِّرتْ بها لا يصلحُ - أيُّ : موضعها - ^(٤) .

وهي لعطفِ جملةٍ على جملةٍ تكونُ خبراً واستفهاماً ، وغيرهما ؛ كقولك حينَ رأيتَ شبحاً : إنَّها لابلٌ أم شاء . و أزيدُ عندك أم عندك عمرو ^(٥) . فإنَّما قلتَ : أم شاء ، وأم عندك عمرو . إذا أَضْرَبْتَ عن الجملة الأولى بسببِ حصولِ شكٍّ لك في أنَّها شاءَ وأنه عمرو ، فاستأنفتَ السؤالَ وكأنَّكَ قلتَ : بل أهي شاء ؟ ^(٦)

فائدة : قال الزَّخْشَرِيُّ : إذا كانت الجملة الأولى خبريةً جازَ حذفُ أحدِ شَطْرَيْ

(١) الكافية في النحو (ص ٢٢٦) .

(٢) ينظر : الإيضاح العضدي (ص ٢٩٩) ، والتبصرة والتذكرة (١/١٣٥) ، والأزهية (ص ١٢٨) ، وشرح اللمع (١/٢٦٠) ، واللباب (١/٤٣٠) ، والتوطئة (ص ١٩٩) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٠٩) ، وشرح التسهيل (٣/٣٦٠) ، ورصف المباني (ص ٩٥) .

(٣) ينظر : المباحث الكاملية (١/٣٦٧) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٧٨) ، والجنى الداني (ص ٢٠٥) .

(٤) ينظر : التبصرة والتذكرة (١/١٣٥) ، والأزهية (ص ١٢٨) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٧٨) .

(٥) ينظر : الكتاب (٣/١٧٢) ، والأصول (٢/٢١٣) ، وحروف المعاني (ص ٤٨) ، والإيضاح العضدي (ص ٢٩٩) ، والتبصرة والتذكرة (١/١٣٥) ، والأزهية (ص ١٢٨) ، وشرح اللمع (١/٢٥٩ ، ٢٦٠) ، وشرح المفصل (٨/٩٨) ، وشرح الوافية (ص ٤٠٠) .

(٦) ينظر الإيضاح العضدي (ص ٢٩٩) ، ومعاني الحروف (ص ٧٠) ، والتبصرة والتذكرة (١/١٣٥) ، وشرح المفصل (٨/٩٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٠٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/٩٨٢) ، وشرح الكافية الشافية (٣/١٢١٩) ، وشرح الرضي (٢/١٣٣٧) ، ورصف المباني (ص ٩٥) .

الجملة الثانية ؛ كما في هذا المثال ، وهو : **إِنَّهَا لِابْلُ أُم شَاءَ . إِذْ أَصْلُهُ : أُم هِيَ شَاءَ؟**^(١) .

وقد يقال : **إِنَّ (أُم)** المنقطعة بمعنى الهمزة خاصة ؛ ولذا قد يأتي للإنكار ، ومنه قوله

تعالى : **[أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ Z (الطور: ٣٠)]**^(٢) .

وقد يجيء بمعنى **(بَل)**^(٣) ؛ كقوله^(٤) :

وَلَيْتَ سُلَيْمَى فِي الْمَمَاتِ ضَحِيعَتِي هُنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةِ أَمْ جَهَنَّمَ^(٥)

تنبيه : قولهم : **إِنَّهَا** بمعنى **(بَل)** ، أو بمعنى **(بَل)** والهمزة = على التشبيه ؛ لأنها

يؤتى بها في أول كلام مستأنف بعد كلام متروك ؛ ك **(بَل)** ، مع تردّد فيه ؛ كالمذكور بعد الهمزة ، لا على التحقيق ؛ إذ لم يُعرض عن الأولى بالكلية ، ولم تكن الثانية استفهاماً حقيقياً

؛ ولذا لم يستقم أن يُبدّل **ب(بَل)** أو بها وبالهمزة في بعض الصور ؛ فإنه لو قيل : موضع [%

& (' Z (البقرة: ٢)] أَمْ يَقُولُونَ أَفَرَكَّهُ Z (يونس: ٣٨) ، و [_ a Z (الطور: ٣٩)] +

، Z (الطور: ٣٣) ، و [z { Z (البقرة: ١١٦) = يصيرُ خبراً حقيقياً^(٦) . ولو قيل : بَل

(١) ينظر : المفصل (٣٠٥) ، وشرح المفصل (٩٨/٨) ، وشرح الرضي (١٣٣٩/٢) .

(٢) ينظر : الأزهية (ص ١٣٠) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٨٢/٣) .

(٣) ينظر : عمدة الحفاظ (ص ٦٢٠) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص ٢٦٦) .

وينظر : شرح عمدة الحفاظ (ص ٦٢٠) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٧٨) ، وأوضح المسالك (٤٢٠/٣) ،

والمقاصد النحوية (١٦٢٩/٤) .

(٥) في ن : "أو"

(٦) ينظر : شرح اللمع (٢٦٠/١) ، وشرح المفصل (٩٨/٨) ، والمباحث الكاملية (٣٦٦/١) .

أَيَقُولُونَ = يَصِيرُ إِعْرَاضًا^(١) وَتَوْبِيخًا .

تذنيب : قال المالكي : ((أَصْلُ (إِمَّا) (إِنْ) ضَمٌّ إِلَيْهَا (مَا) وَأُدْغِمَتْ ؛ وَلِذَا قَدْ يُفْرَدُ^(٢) عَنْ (مَا) ؛ كَقَوْلِ دُرَيْدِ بْنِ الصَّمَّةِ^(٣) :

فَقَدْ كَذَبْتُكَ نَفْسُكَ فَكَذَّبَتْهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالًا صَرِيحًا^(٤)

أي : كَذَّبَ نَفْسَكَ ببقائها . وليس (إِنْ) فيه للشرط ؛ لِأَنَّهَا إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الْفَاءِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا / مَا يَسُدُّ مَسَدَّ الْجَوَابِ^(٥) . بخلاف قوله^(٦) :

[ب/٢٣٦]

(١) في ط : "اعتراضا"

(٢) في ن : "يعزّو"

(٣) البيت من الوافر ، وهو لدريد بن الصمة في ديوانه (ص ١١٠) .

وينظر : الكتاب (٢٦٦/١) (٣٣٢/٣) ، والبغداديات (ص ٣٢١) ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٢٥٩/١) ، وعلل النحو (ص ٣٧٧) ، وشرح المفصل (١٠١/٨) ، وشرح الكافية الشافية (١٢٢٧/٣) ، وشرح الرضي (١٣٣٣/٢) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٨٠) ، ورصف المباني (ص ١٠٢) ، والجنى الداني (ص ٢١٢) .

(٤) شرح التسهيل (٣٦٧/٣) ، وشرح الكافية الشافية (١٢٢٧/٣) ، وينظر : الكتاب (٢٦٦/١) (٣٣١/٣) ، ومعاني الحروف (ص ١٣١) ، وعلل النحو (ص ٣٧٧) ، والجنى الداني (ص ٢١٢) .
(٥) ينظر : الكتاب (٢٦٦/١) .

(٦) صدر بيت من البسيط عجزه : فَمَا اعْتَدَارُكَ مِنْ شَيْءٍ إِذَا قِيلًا .

ينسب للنعمان بن المنذر بن ماء السماء .

ينظر : الكتاب (٢٦٠/١) ، والفاخر (ص ١٧٢) ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٣٢٩/١) ، والمفصل (ص ٩٢) ، وأمالي ابن الشجري (٩٦/٢) ، وشرح المفصل (١٠/٨) ، والمغني (٣٩٢/١) ، والمقاصد النحوية (٦١٩/٢) ، والخزانة (١٠/٤) .

* قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنَّ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا *

قلتُ : لما نَعِ التَّرْكِيبَ فِي الحَرْفِ أَنْ يَقُولَ : حَذَفَ (مَا) ضَرْوَرَةً .

وَقَدْ يُسْتَغْنَى بِـ (وَإِلَّا) عَنْ (وَإِمَّا) ^(١) ؛ كَقَوْلِهِ ^(٢) :

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصَدَقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي

وَإِلَّا فَاطَّرَحْنِي وَاتَّخَذْنِي عَدُوًّا أَتَقِيكَ وَتَتَّقِينِي

وَشَذَّ تَرَكُّ (إِمَّا) الْمُتَقَدِّمَةِ ^(٣) ؛ كَقَوْلِهِ ^(٤) :

(١) ينظر : الأزهية (ص ١٤٠) ، وشرح التسهيل (٣/٣٦٦) ، وشرح الكافية الشافية (٣/١٢٢٧) ، وشرح

الرضي (٢/١٣٣١) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٨١) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٦٦٦) ، ووصف

المباني (ص ١٠٢) ، والجنى الداني (ص ٥٣٢) ، والمغني (١/٣٩٤) .

(٢) البيتان من الوافر ، وهو للمُثَقَّبِ العَبْدِيِّ فِي ديوانه (ص ٢١١ ، ٢١٢) .

وينظر : المفضليات (ص ٢٩٢) ، والأزهية (ص ١٤٠) ، وأمالي ابن الشجري (٣/١٢٦) ، وشرح الجمل

(١/٢٣٢) ، وضرائر الشعر (ص ١٦٣) ، وشرح التسهيل (٣/٣٦٦) ، وشرح الكافية الشافية

(٣/١٢٢٨) ، وشرح الرضي (٢/١٣٣٢) ، ووصف المباني (ص ١٠٢) ، والمغني (١/٣٩٤) .

(٣) ينظر : شرح التسهيل (٣/٣٦٦) ، وشرح الكافية الشافية (٣/١٢٢٨) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦٤٢) ،

وشرح الرضي (٢/١٣٣١) ، ووصف المباني (ص ١٠٢) ، والجنى الداني (ص ٥٣٢) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق فِي ديوانه (ص ٤٢٤) ، وشرحه (٢/١٨٩) .

وينسب لذي الرمة ، ولم أجده فِي ديوانه المطبوع .

وينظر : معاني القرآن للفراء (١/٣٩٠) ، والأزهية (ص ١٤٢) ، وشرح المفصل (٨/١٠٢) ، وشرح التسهيل

(٣/٣٦٦) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦٤٢) ، وشرح الكافية الشافية (٣/١٢٢٨) ، وشرح الرضي

(٢/١٣٣١) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٨١) ، ووصف المباني (ص ١٠٢) .

نُهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَ حَيَاهَا

هَاضُ الْعِظَمِ : كَسَرُهُ^(١) . أَيِ : يُكْسَرُ إِمَّا بِدَارٍ وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ^(٢) .

قَالَ : (و (لا) و (بل))^(٣) .

أَقُولُ : (لا) و (بل) و (لكن) ثلاثُها يُثَبِّتُ الْحُكْمَ لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مُعَيَّنًا مِنَ الْمَعْطُوفِ

والمعطوف عليه بها^(٤) ، فيذكر ما يميز كلاً منها عن أُخْتَيْهِمَا بِمَعْنَى يَخْتَصُّ بِهَا .

فـ(لا) إِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ^(٥) عَاطِفَةً إِذَا أُريدَ ثَبُوتُ الْحُكْمِ لِلأَوَّلِ وَنَفْيُهُ عَنْ تَالِيهَا^(٦) ؛

فَيَكُونُ الْحُكْمُ ثَابِتًا لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ خَبَرًا وَأَمْرًا أَوْ نَدَاءً ؛ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرُؤَ . وَأَكْرَمُ

زَيْدًا لَا عَمْرًا . وَيَا زَيْدٌ لَا عَمْرُؤَ^(٧) = يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ (لا) لَا يُسْتَعْمَلُ فِي الاسْتِفْهَامِ وَنَحْوِهِ مِمَّا

(١) ينظر : اللسان (هـض ٢٤٩/٧) ، وتاج العروس (١١٥/١١٩) .

(٢) ينظر : شرح الرضي (١٣٣١/٢) .

(٣) الكافية في النحو (ص ٢٢٦) .

(٤) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٩٨٤/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢١٤/٢) ، وشرح الوافية

(ص ٤٠١) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٧٠/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦١٣/٢) .

(٥) من (ط ، س) ، وفي الآخر (يختص) .

(٦) ينظر : الكتاب (٤٣٩/١) ، والمقتضب (١٤٩/١) ، والأصول (٥٦/٢) ، والجمل (ص ١٧) ، والإيضاح

العضدي (ص ٢٩٧) ، والتبصرة والتذكرة (١٣٧/١) ، والمفصل (ص ٤٢٨) ، وشرح المفصل

(١٠٤/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢١٤/٢) .

(٧) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢١٤/٢) ، وشرح الكافية الشافية (١٢٣١/٣) ، وشرح عمدة الحفاظ

(ص ٦٣٣) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٨٣) ، والجنى الداني (٢٩٤) .

لا ثبوت له ؛ لأنها لإثبات حُكْمٍ ما قبلها^(١) . وكذا (لكن) العاطفة وكذا الناصبة وإنْ خُفِّفَتْ ؛ لأنها لإثبات نقيض الحُكْمِ الثابت لما قبلها لما بعدها .

وكذا يمتنع أن يُعْطَفَ بـ(لا) على المنفيِّ بـ(لن) أو غيرها ؛ لأنها تنفي عن تاليها ما ثبت لِمَتَلَوْهَا . وإذا لم يثبت لِمَتَلَوْهَا شيءٌ كيف يُنْفَى عن تاليها؟^(٢)

ولا يظهر العامل بعدها ؛ فيمتنع : قام زيدٌ لا قام بكرٌ . لئلا يلتبس بالدعاء^(٣) .

وهي بمعنى (لم) إذا دخلت الماضي للدعاء ؛ كقوله تعالى : [Z V U T S R] (القيامة: ٣١)^(٤) .

وقول المالكِي : ((قَوْلُ الزَّجَّاجِ)^(٥) : لا تقعُ (لا) العاطفة بعد الفعل الماضي لئلا يُتَوَهَّمَ الدَّعَاءُ = منقوض بقول العرب : جَدُّكَ لا كَدُّكَ^(٦) . إذ تقديره : نَفَعَكَ جَدُّكَ لا كَدُّكَ))^(٧) . فيه نظرٌ .

(١) ينظر : المقدمة الجزولية (ص ٧١) ، وشرح الرضي (١٣٥٠/٢) .

(٢) ينظر : الإيضاح العضدي (ص ٢٩٧) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٧٠/٢) .

(٣) ينظر : شرح الكافية لابن جمعة (٦٧٠/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦١٣/٢) .

(٤) ينظر : الأصول (٦٠/٢) ، وحروف المعاني (ص ٨) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٧٠/٢) .

(٥) صوابه : (الزجاجي) ، ينظر : حروف المعاني (ص ٨) ، وشرح الجمل (٢٤٠/١) .

(٦) مثل يراد به : جَدُّكَ يغني عنك لا كَدُّكَ .

ينظر : جمهرة الأمثال (٢٤٤/١) ، ومجمع الأمثال (١٧٢/١) ، وانظر : معاني القرآن (٨٣/١) ، وشرح

الكافية الشافية (١٢٣٢/٣) .

(٧) شرح الكافية الشافية (١٢٣٢/٣) ، وانظر : شرح الرضي (١٣٥١/٢) ، وشرح ابن النازم (ص ٣٨٣) ،

والبسيط في شرح الكافية (٦١٣/٢) .

و (بَل) للإضراب - أي : الإعراض - عن الأوّل^(١) :

فإن كان ما قبلها مُثبتاً فالإضرابُ عن الفاعل ؛ فيكون ما بعدها مُثبتاً ؛ نحو : جاء زيدٌ بل بكَرٌ . فقد أَعْرَضَتْ عَنْ نِسْبَةِ المَجِيءِ إلى زيدٍ سواءً كان ثابتاً له أو لا ، وأُثْبِتَهُ لبكرٍ^(٢) . فلا يقعُ هذا في كلامٍ فصيحٍ ؛ لأنّه من بابِ الغلطِ^(٣) .

وإن كان منفيّاً ؛ نحو : ما جاء زيدٌ بل بكَرٌ = قال الأكثرون : الإعراضُ عن النفي خاصةً ؛ لأنّ (بَل) للإثبات ، وكان بكَرٌ جاء^(٤) . وقال المبرّدُ : الإضرابُ عن الفاعل أيضاً كما في المثبت ، فيكون ما بعدها منفيّاً^(٥) . فهو من باب الغلطِ أيضاً^(١) .

(١) ينظر : الكتاب (٤٣٩/١) (٢٢٣/٤) ، والمقتضب (١٥٠/١) ، والأصول (٥٧/٢) ، والجمل (ص١٨) ، وحروف المعاني (ص١٤) ، ومعاني الحروف (ص٩٤) ، والتبصرة والتذكرة (١٣٦/١) ، وشرح اللمع (٢٤٨/١) ، وشرح المفصل (١٠٥/٨) .

(٢) ينظر : علل النحو (ص٣٧٩) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢١٤/٢) ، وشرح الكافية الشافية (١٢٣٣/٣) ، وشرح الرضي (١٣٥٢/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٧٠/٢) ، ووصف المباني (ص١٥٥) .

(٣) ينظر : الكتاب (٤٣٤/١) ، وعلل النحو (ص٣٧٩) ، وشرح المفصل (١٠٥/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢١٤/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٨٤/٣) ، وشرح الرضي (١٣٥٢/٢) ، ووصف المباني (ص١٥٣) .

(٤) ينظر : الكتاب (٤٣٩/١) ، وعلل النحو (ص٣٧٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٨٤/٣) ، وشرح الكافية الشافية (١٢٣٤/٣) ، وشرح الرضي (١٣٥٢/٢) ، وشرح ابن الناظم (ص٣٨٣) ، والجنى الداني (ص٢٣٦) .

(٥) المقتضب (١٥٠/١) ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور (٢٣٩/١) ، وشرح التسهيل (٣٦٨/٣) ، وشرح الكافية الشافية (١٢٣٤/٣) ، وشرح ابن الناظم (ص٣٨٤) ، والجنى الداني (ص٢٣٦) ، والمغني (١٨٨/٢) .

وقال المالكيُّ مُقَوِّبًا لقول الأكثر : ((إذا وقع بعد نفيٍّ أو نهيٍّ ؛ نحو : ما ضَرَبَ زيدٌ بَلْ بكَرٌ . و لا تضربُ زيدًا بَلْ بكَرًا = يقرَّر (بَلْ) نفي الضربِ لزيدٍ ، ويُثَبِّت الضَّرْبَ [لبكرٍ]^(٢)، ويقرَّر نهي المخاطبِ عن ضَرْبِ زيدٍ ، ويُؤْذَنُ بأنَّهُ مأمورٌ بضربِ بكرٍ . ولذا لم يَجْزُ في المعطوف بـ(بَلْ) ، و(لكن) على (ما) إلَّا الرفعُ ؛ لأنَّ (ما) لا يعملُ إلَّا في منفيٍّ))^(٣) .

تنبيه : هذا إذا وقع بعد (بَلْ) مُفْرَدًا^(٤) ، أمَّا إذا وقع بعدها جملةٌ = يجوزُ أن يوافقَ ما بعدها لما قبلها نفيًا وإثباتًا ، وأن يُخالفَ فيهما ؛ إلَّا أنَّها تدلُّ على انتهاءِ غرضٍ واستئنافٍ غيره ؛ أي : على الخروجِ من قضيةٍ إلى أخرى ؛ فلا يدلُّ على أنَّها لم تقع^(٥) .

وعبارَةُ الحاجبيِّ : ((على تركِ الأولِ وإن كانَ موجودًا ، والأخذُ فيما هو أهمُّ منه ؛ كقوله تعالى : [، - . 0 1 2 3 4 Z (السجدة: ٣) . وكثُرَ نظائره في القرآن))^(٦) ؛ كقوله تعالى : [، لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ

É =

(١) ينظر : شرح المفصل (١٠٥/٨) ، وشرح الرضي (١٣٥٣/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٧٠/٢) ، ورصف المباني (ص ١٥٤) .

(٢) تكملة من (ط) .

(٣) شرح التسهيل (٣٦٨/٣) ، وشرح الكافية الشافية (١٢٣٤/٣) ، وشرح الرضي (١٣٥٣/٢) .

(٤) ينظر : المباحث الكاملية (٣٦٠/١) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦٣٠) .

(٥) ينظر : شرح اللمع (٢٤٩/١) ، والمباحث الكاملية (٣٥٩/١) ، وشرح الكافية الشافية (١٢٣٣/٣) ، وشرح الرضي (١٣٥٤/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٧١/٢) ، والجنى الداني (ص ٢٣٥) ، والمغني (١٨٤/٢) .

(٦) شرح المقدمة الكافية (٩٨٤/٣) ، وينظر : حروف المعاني (١٤ ، ١٥) ، وشرح المفصل (١٠٥/٨) ، والبسيط في شرح الكافية (٦١٤/٢) .

تَجْهَلُونَ Z (النمل: ٥٥) .

وعلى كلِّ حالٍ : ما بعدَ (بَلْ) مقصودٌ وما قبلها متروكٌ ؛ مُثَبَّتًا أو مَنْفِيًّا .

وقيل : إنَّها ليست عاطفةً ، وإعرابٌ ما بعدها على أنَّه بدلٌ مما قبلها كإعرابِ ما بعدَ (أَيُّ) المفسَّرة ؛ ولذا استُعْمِلَتْ في بدلِ الغلطِ^(١) .

وإذا ذُكِرَ (لا) مع (بَلْ) تكون زائدةٌ بعد النفي والنهي ؛ للتوكيد ، نحو : ما يُكْرِمُ - أو : لَا تُكْرِمُ - زيدًا لا بَلْ بكَرًا^(٢) . ويكونُ بعدَ الإيجابِ لِنَفْيِهِ وبعدَ الأمرِ للنَّهْيِ عنه ؛ نحو : قامَ زيدٌ لا بَلْ بكَرٌ . و أَكْرَمَ زيدًا لا بَلْ بكَرًا^(٣) .

و (لكن) للاستدراك^{(٤)(٥)} ؛ ولذا قُدِّرَ (إِلَّا) المنقطعةُ بها^(٦) . ويُستعملُ إذا خالفَ حُكْمٌ ما بعدها لما قبلها ؛ لا لمجرّد الإضرابِ عنه . بخلافِ (بَلْ)^(٧) .

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية (١٢٣١/٣) .

(٢) ينظر : التوطئة ص (١٩٧) ، وشرح المقدمة الجزولية (٦٦٦/٢) ، وشرح التسهيل (٣٦٩/٣) ، وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٣٢) ، وشرح الرضي (١٣٥٤/٢) .

(٣) ينظر : شرح الرضي (١٣٥٣/٢ ، ١٣٥٤) .

(٤) في ط : "الاستقبال" ، وهو خطأ .

(٥) ينظر : الجمل (ص ١٧) ، والإيضاح العضدي (ص ٢٩٨) ، ومعاني الحروف (ص ١٣٣) ، والتبصرة والتذكرة (١٣٦/١) ، والمفصل (ص ٤٢٨) ، وشرحه (١٠٦/٨) ، وشرح التسهيل (٣٤٣/٣) ، وشرح الرضي (١٣٥٥/٢) .

(٦) ينظر : الكتاب (٣٦٦/١) ، والأصول (٢٩٠/١) ، والمباحث الكاملية (٣٦٢/١) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٧١/٢) .

(٧) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢١٤/٢) ، وشرح الكافية الشافية (١٢٣٠/٣ ، ١٢٣١) .

وإنَّما يُعطَفُ بها المفرد لِيَتَمَيَّزَ عن المَخْفَفَةِ^(١) . فيجبُ أن يكونَ قَبْلَها النَّفْيُ والنَّهْيُ ؛
 نحو : ما جاءَ زيدٌ لكنْ بكَرٍّ^(٢) . إذْ لو كانَ قَبْلَها إثباتٌ لكانَ بَعْدَها نَفْيٌ ؛ لأنَّها للمغايرةِ بينَ
 ما قَبْلَها وما بَعْدَها ، والمفرد لا يكونُ نَفْيًا ؛ لأنَّ النَّفْيَ يَخْتَصُّ بِالْجُمْلَةِ . وإذا وجبَ أن يكونَ
 ما قَبْلَها منفيًّا أو منهيًّا يكونُ ما بَعْدَها مثبتًا أو مأمورًا ؛ لِتَحْصُلَ المَغايرَةُ . وإنَّما يكونُ بَعْدَها
 مفردٌ^(٣) .

قالَ^(٤) الزَّخَشَرِيُّ : ((وإنَّ عُطِفَ بِها الجُمْلَةُ))^(٥) .

قلتُ : قد بيَّنا / أنَّ العاطفةَ يَقَعُ بَعْدَها المفردُ ، وأنَّ (لكنْ) الَّتِي بَعْدَها الجُمْلَةُ هيَ
 المَخْفَفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ^(٦) ؛ فَالصَّوابُ أن يُقالَ : وَيَقَعُ بَعْدَ المَخْفَفَةِ الجُمْلَةُ ، فيجوزُ أن يكونَ
 قَبْلَها نَفْيٌ فيكونَ بَعْدَها إثباتٌ ، وأنَّ يكونَ إثباتٌ فيكونَ بَعْدَها نَفْيٌ نحوُ : جاءَ الأميرُ لكنْ
 الوزيرَ لم يَجِئ . والمرعيُّ المَغايرةَ المعنويةَ ؛ فيصحُّ : تكلَّمَ زيدٌ لكنْ أخوهُ سَكَتَ . إذْ معناه :

(١) ينظر : شرح المفصل (١٠٧/٨) ، والتوطئة (ص ١٩٧) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢١٤/٢) ، وشرح
 الكافية لابن جمعة (٦٧١/٢) ، والمغني (٥٥٠/٣) .

(٢) ينظر : الكتاب (٤٣٥/١) ، والأصول (٥٧/٢) ، والجمل (ص ١٩) ، وحروف المعاني (١٥ ، ٣٣) ،
 والتبصرة والتذكرة (١٣٦/١) ، والمفصل (ص ٤٢٨) ، وشرحه (١٠٦/٨) ، والإيضاح في شرح
 المفصل (٢١٤/٢) ، وشرح التسهيل (٣٧٠/٣) .

(٣) ينظر : علل النحو (ص ٣٧٩) ، وشرح المقدمة الجزولية (٦٦٧/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٨٤/٣) ،
 وشرح التسهيل (٣٧٠/٣) ، وشرح الرضي (١٣٥٥/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦١٥/٢) .

(٤) في ن : "وقال"

(٥) المفصل (ص ٤٢٨) .

(٦) ينظر : المقدمة الجزولية (ص ٧١) .

ما تكلّم^(١).

تنبيه :

إذا وقع بعد (لكن) مفردٌ فهي عاطفةٌ ، ويمتنع أن يجامعها الواو^(٢) ؛ إذ يلزم أن يوافق ما بعدها لما قبلها ؛ لأنَّ عطفَ المفردِ بالواو يقتضي ذلك وأن يخالفه لوجود (لكن) .
فإن وُجد معها الواو ؛ كقوله تعالى : [مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ Z (الأحزاب: ٤٠) = تكونُ مخففةٌ ؛ لامتناع اجتماع عاطفين .

وتقدّر ما بعدها جملةٌ معطوفةٌ بالواوِ على ما قبلها^(٣) ، ولا يمتنع اجتماعُ الموافقةِ والمخالفةِ هنا ؛ لأنَّ عطفَ الجملةِ بالواوِ لا يقتضي الموافقةَ ، نحو : جاء زيدٌ ولم يجيء بكرٌ .
وإن كان ما بعدها جملةٌ فهي مخففةٌ ؛ جامعتها الواوُ أم^(٤) لم يجامعها^(٥) ، فلا تكونُ عاطفةً إلا إذا كان بعدها مفردٌ^(٦) = نصّ عليه الجزولي^(٧) . ولا بُدَّ ؛ فإنَّ (لا) و (أم) المتصلة لا يُعطفُ بهما إلا المفردُ .

(١) ينظر : شرح المقدمة الجزولية (٢/٦٦٧) ، والتوطئة (ص ١٩٧) ، والمباحث الكاملية (١/٣٦٣) .

(٢) ينظر : شرح المفصل (٨/١٠٦) ، وشرح الكافية الشافية (٣/١٢٣٠) ، وشرح الرضي (٢/١٣٥٦) ، والجنى الداني (ص ٥٨٧) ، والمغني (٣/٥٥٠) .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية (٣/١٢٣٠) ، وشرح ابن النازم (ص ٣٨٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٦٧١) ، ورصف المباني (ص ٢٧٥) .

(٤) في ن ، س : "أو"

(٥) ينظر : المقدمة الجزولية (ص ٧١) ، وشرح الرضي (٢/١٣٥٦) .

(٦) ينظر : المصادر السابقة .

(٧) المقدمة الجزولية (ص ٧١) ، وانظر : المباحث الكاملية (١/٣٦٢) ، وشرح الرضي (٢/١٣٥٦) .

وزعم ابنُ حُرُوفٍ^(١) ، وبِه قالَ يونسُ : أنَّ (لكن) لا تستعملُ بدونِ الواوِ ؛ فلا تكونُ عاطفةً^(٢) . والمثالُ الذي ذكرَه سيبويه لـ (لكن) : ما مررتُ بصالحٍ ولكن طالح^(٣) = فكأنَّها لم يجدوها خاليةً عن الواوِ^(٤) .

خاتمة : جعلَ الكوفيُّونَ [ليس] ^(٥) عاطفةً^(٦) ، محتجِّينَ بقوله^(٧) :

أَيْنَ الْمَقْرُ وَالْإِلَهَ الطَّالِبُ وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ

أُجِيبُ : بأنَّ خبرَ (ليس) حُذِفَ ضرورةً ، وهو كان ضميرًا متصلًا^(٨) .

(١) ينظر : شرح ابن الناظم (ص ٣٨٢) .

(٢) ينظر : شرح المفصل (٨١/٨) ، وشرح التسهيل (٣٤٣/٣) ، وشرح الكافية الشافية (١٢٣١/٣) ، وشرح

الرضي (١٣٥٥/٢) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٨٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٧١/٢) .

(٣) الكتاب (٤٣٥/١) ، وعبارته : ((ما مررت برجلٍ صالحٍ لكن طالح ، .. فإن قلت : مررت برجلٍ صالحٍ ولكن طالح ، فهو محال ؛ لأنَّ (لكن) لا يتداركُ بها بعد إيجاب ، .. وإن شئت رفعت فابتدأت على (هو) فقلت : ما مررت برجلٍ صالحٍ ولكن طالح)) .

(٤) ينظر : شرح التسهيل (٣٤٣/٣) ، وشرح الكافية الشافية (١٢٣١/٣) .

(٥) تكملة من (ط) .

(٦) ينظر : الأزهية (ص ١٩٦) ، وشرح الجمل (٢٢٠/١) ، وشرح التسهيل (٣٤٦/٣) ، وشرح الكافية

الشافية (١٢٣٢/٣) ، وشرح الرضي (١٣٥٢/٢) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٧١) .

(٧) البيتان من الرجز ، وينسبان لنُفَيْلِ بْنِ حَبِيبٍ الْجُمَيْرِيِّ .

ينظر : شرح التسهيل (٣٤٦/٣) ، وشرح الكافية الشافية (١٤٣٣/٣) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٧١) ، والجنى

الداني (ص ٤٩٨) ، والمغني (٥٦٥/٣) ، والمقاصد النحوية (١٦١٠/٤) ، والهمع (٢٦٣/٥) .

(٨) ينظر : شرح التسهيل (٣٤٦/٣) ، وشرح الكافية الشافية (١٢٣٣/٣) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٧١) ،

والجنى الداني (ص ٤٩٨) ، والمغني (٥٦٦/٣) .

والأشرم: مشقوق الأنف^(١).

تذنيب: العاطف المبني على حرف واحد يمتنع فصله عن المعطوف به؛ ولذا يمتنع الوقف عليه؛ لأنه كجزء منه.

أما المبني على أكثر من حرف^(٢)؛ كـ(ثم) يجوز أن يفصل عنه يمين، أو شرط، أو ظن؛ نحو: قام زيد ثم - والله - بكر. وخرج بكر أو - أظن - زيد^(٣). ولذا سكون اللام في [وَلْيُؤْفُوا Z (الحج: ٢٩) أحسن منه في] { Z (الحج: ٢٩).

ولأجل ما في (غير) من معنى النفي أقاموا (لا) مقامه في غير العلم؛ فيقال: أنت غير قائم ولا ضارب. و غير القائم ولا الضارب. قال تعالى: [Z C B (الفاتحة: ٧)^(٤). ويمتنع: أنت غير زيد ولا بكر. ويجوز: أنت^(٥) غير زيد وبكر. لأن (لا) لنفي النكرة في أصلها، وهي مكررة معنى، ولا تكرر للعلم معنى. بخلاف المعرفة باللام؛ فإن اللام قد تكون للجنس فلا تتخصص تخصص العلم^(٦).

واعلم أنه يمتنع في عطف المفرد عطف الاسم على الفعل، أو بالعكس؛ لعدم اتحاد عاملهما؛ فيؤول قوله تعالى: [© أم أنت صمنون Z (الأعراف: ١٩٣) ب:

(١) ينظر: اللسان (شرم ١٢/٣٢١)، وتاج العروس (٤٦١/٣٢).

(٢) "حرف واحد... أكثر من حرف" سقط من ط.

(٣) ينظر: المباحث الكاملية (٣٧٥/١)، وشرح الكافية الشافية (١٢٤٠/٣).

(٤) ينظر: الأزهية (ص ١٦٠).

(٥) في س: "رأيت"

(٦) ينظر: المباحث الكاملية (٣٧٥/١)، وشرح الرضي (١٣٥٠/٢).

أَدْعُوهُمْ أَمْ صَمَّتُمْ . بَأَنَّ (أَمْ) لِعُطْفِ الْمَفْرَدِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا^(١) .

وإذا عُطِفَ الاسمُ على الاسمِ يَجِبُ اتِّحَادُ عاملَيْهِمَا فيمتنعُ : ماتَ زيدٌ والشمسُ .

وإذا عُطِفَ الفعلُ على الفعلِ يَجِبُ اتِّحَادُ زمانَيْهِمَا^(٢) ؛ فيصحُّ : قامَ زيدٌ ولم يقعدْ^(٣) .

ويمتنعُ : قامَ زيدٌ ولا يقعدُ . لأنَّ (لا) لنفْيِ المستقبلِ . وكذا يمتنعُ : لم يَقمْ زيدٌ ولا يقعدُ .

ويجوزُ لو رفع (يقعدُ) ؛ لأنَّه يكونُ حينئذٍ من عطفِ جملةٍ على جملةٍ ، ولا يُشترطُ فيهما اتِّحَادُ زمانَيْهِمَا^(٤) .

وقال ابنُ يعيشَ : يمتنعُ : قامَ زيدٌ ويقعدُ^(٥) . ولم يُفصِّلْ .

(١) ينظر : الكتاب (١٠٨/٣) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٠٩/٢ ، ٦١٠) .

(٢) ينظر : المباحث الكاملية (٣٧٥/١) ، وشرح التسهيل (٣٨٣/٣) ، وشرح الكافية الشافية (١٢٧٠/٣) .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية (١٢٧٠/٣) .

(٤) ينظر : المباحث الكاملية (٣٧٥/١) .

(٥) ما أورده ابن يعيش : ((... بأن تكون صفة نحو : مررت برجل يقوم ، أو حالاً ، نحو : مررت بزيد يكتب ونحوها لم تحتج إلى الواو)) ، شرح المفصل (٧٥/٣) .

[حروف التنبيه]

قال: (حروفُ التَّنْبِيهِ: (أَمَّا)، و(أَلَا)، و(هَآ))^(١).

أقول: التَّنْبِيهِ: الإيقاظُ. ووُضِعَتْ الحروفُ الثلاثةُ لتنبيةِ المخاطَبِ فيُقْبَلُ على مَنْ يُنَبِّهُهُ مُصَغًى إلى ما يخاطبُهُ به قبلَ الشُّرُوعِ فيه؛ لِيَتَفَتَّحَ بِجُمْلَتِهِ حتَّى لَا يَفُوتَهُ شَيْءٌ مِنْهُ؛ لِعِغْلَتِهِ^(٢). وَلَا يُؤْتَى بِحَرْفِ التَّنْبِيهِ لِحَرْفِ التَّنْبِيهِ؛ لِأَنَّ فُوتَ شَيْءٍ مِنْهُ عَلَى الْمَخاطَبِ لَا يَضُرُّ^(٣)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُقْصَدْ بِالذَّاتِ^(٤).

وَحَقُّهَا أَنْ يُصَدَّرَ بِهَا الْكَلَامُ؛ لِثَلَاثِ فُوتَ بَعْضُهُ عَلَى السَّامِعِ^(٥)؛ كَقَوْلِهِ^(٦):

هَآ إِنْ تَا عِذْرَةٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ نَفَعَتْ فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ

(١) الكافية في النحو (ص ٢٢٧).

(٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٩٨٥/٣)، والإيضاح في شرح المفصل (٢٢٠/٢)، وشرح الوافية (ص ٤٠١)، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٧١/٢)، والبسيط في شرح الكافية (٦١٨/٢).

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٩٨٥/٣)، والبسيط في شرح الكافية (٦١٨/٢).

(٤) ينظر: البسيط في شرح الكافية (٦١٨/٢).

(٥) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٩٨٦/٣)، والإيضاح في شرح المفصل (٢٢٠/٢)، وشرح الرضي (١٣٦١/٢)، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٧٢/٢).

(٦) البيت من البسيط، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه (ص ٢٨).

وروايته:

هَآ إِنْ ذِي عِذْرَةٍ إِلَّا تَكُنْ نَفَعَتْ فَإِنَّ صَاحِبَهَا مُشَارِكُ النَّكَدِ

وينظر: المفصل (ص ٤٣٣)، وشرحه (٧٤/٨)، وشرح المقدمة الكافية (٩٨٦/٣)، وشرح الرضي (١٣٥٨/٢)، والجنى الداني (ص ٣٤٩)، والخزانة (٤٥٩/٥).

العُذْرُ والعِذْرَةُ والمَعْدِرَةُ ؛ بمعْنَى^(١) . المعْنَى : عَذَرْتُ عَلَيْكَ فَإِنْ قَبِلْتَ عُذْرِي
ورَضِيتَ عَنِّي، وَإِلَّا لَا أَفَارِقُ بَلَدَكَ مَا دُمْتَ سَاخِطًا عَلَيَّ . وتَاهَ فِي الْبَلَدِ : أَيُّ : لَا يَفَارِقُ
بَلَدَكَ .

وَقَدْ يَدْخُلُ (هَا) مِنْ بَيْنِ حُرُوفِ التَّنْبِيهِ عَلَى اسْمِ الْإِشَارَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَوَّلَ الْكَلَامِ ؛
لِمَا عَلِمَ أَنَّ شَرْطَ دَلَالَتِهِ قِيَامُ قَرِينَةِ الْإِشَارَةِ لِصَحَّةِ إِطْلَاقِهِ عَلَى كُلِّ حَاضِرٍ^(٢) ؛ وَلِذَا افْتَقَرَ إِلَى
الْصِّفَةِ فَاشْتَدَّ افْتِقَارُهُ إِلَى تَنْبُهِ الْمَخَاطَبِ ؛ لِئَلَّا يَفُوتَهُ قَرِينَةُ الْإِشَارَةِ، فَيُدْرِكُ الْمَشَارَ إِلَيْهِ بَعِينُهُ^(٣) .
وغيرُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى قَرِينَةٍ ؛ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى مَقَارِنَتِهِ^(٤) ؛ كَقَوْلِهِ^(٥) :

[و] ^(٦) نَحْنُ افْتَسَمْنَا الْمَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا فَقُلْتُ لَهُمْ : هَذَا لَهَا ؛ هَا ، وَذَا لِيَا^(٧)

نعم ؛ الْمُضْمَرُّ وَإِنْ كَانَ مَدْلُولُهُ مَعِينًا - إِذْ جَزُمُ / الْخَطَابُ فِي نَحْوِ : أَنْتَ . وَتَقَدَّمَ [٢٣٧/ب]

(١) ينظر : شرح المفصل (١١٤/٨) .

(٢) ينظر : المفصل (ص ٤٣٤) ، وإيضاحه (٢٢٠/٢) ، وشرح الوافية (ص ٤٠١) ، وشرح التسهيل
(١١٥/٤) ، وشرح الرضي (١٣٥٧/٢) .

(٣) ينظر : شرح المفصل (١١٦/٨) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٢٠/٢) .

(٤) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٩٨٥/٣) .

(٥) البيت من الطويل ، ينسب للبيد في ملحقات شرح ديوانه (ص ٣٦٠) .

وينظر : الكتاب (٣٥٤/٢) ، والمقتضب (٣٢٢/٢) ، وما يجوز للشاعر في الضرورة (ص ٣٢٧) ، وتحصيل عين
الذهب (ص ٣٧٤) ، والمفصل (ص ٤٣٣) ، وشرحه (١١٤/٨) ، وشرح الكافية لابن جمعة
(٦٧٣/٢) ، والخزانة (٤٦١/٥) .

(٦) تكملة من بعض المصادر .

(٧) في ن : "ثم ذا"

ذَكَرَهُ فِي نَحْوِ : هُوَ قَائِمٌ - يُشْعِرُ بِهِ بِشَبَهِهِ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ (هَا) ؛ نَحْوِ : هَا أَنَا ذَا . وَهَا هُوَ ذَا^(١) .

وَقَالَ الْخَلِيلُ : ((تَقْدِيرُهُ هَذَا أَنَا))^(٢) . فَيَكُونُ دَاخِلًا عَلَى اسْمِ الْإِشَارَةِ تَقْدِيرًا .
وإِنَّمَا قُدِّمَ [أَنَا عَلَى ذَا ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ ظَنَّ] ^(٣) ذَا^(٤) قَدْ^(٥) ظَنَّ أَنَّ الْمُخَاطَبَ اعْتَقَدَهُ غَائِبًا^(٦) ، فَيَقُولُ : هَا أَنَا ذَا . أَيِ : أَنَا حَاضِرٌ لَا غَائِبٌ . وَكَذَا فِي : هَا هُوَ ذَا . وَنَحْوِهِ^(٧) .
وَالْحَرْفُ وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ [فِيهِ]^(٨) أَلَّا يَكُونَ مُرَكَّبًا وَلَا مُغَيَّرًا ؛ وَلِذَا لَمْ يُشْتَقَّ هُوَ مِنْ شَيْءٍ ، وَلَا شَيْءٌ مِنْهُ .

ذَكَرَ فِي الْكَشَافِ : أَنَّ (أَلَا) وَ (أَمَّا) مُرَكَّبَانِ مِنْ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ وَحَرْفِ النَّفْيِ ؛ لِدَلَالَتِهِمَا عَلَى تَحْقِيقِ مَا بَعْدَهُمَا ، مَعَ دَلَالَتِهِمَا عَلَى التَّنْبِيهِ^(٩) .

(١) ينظر الكتاب (٣٥٣/٢) ، والمفصل (ص ٤٣٤) ، وشرحه (١١٦/٨) ، وشرح الوافية (ص ٤٠١) ، وشرح التسهيل (١١٥/٤) ، وشرح الرضي (١٣٥٨/٢) ، والجنى الداني (ص ٣٤٧) ، والمغني (٣١٨/٤) .
(٢) الكتاب (٣٥٤/٢) .

(٣) تكملة من (ن) ، وصواب العبارة : ((وإِنَّمَا قُدِّمَ أَنَا عَلَى ذَا ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَدْ ظَنَّ أَنَّ الْمُخَاطَبَ اعْتَقَدَهُ غَائِبًا)) .
(٤) "وقال الخليل .. وإنما قدم ذَا" سقط من ط .

(٥) من (س) . وفي الآخر : "فلا" .

(٦) ينظر : الكتاب (٣٥٤/٢) ، وشرح المفصل (١١٦/٨) ، وشرح الرضي (١٣٥٩/٢) .

(٧) ينظر : شرح المفصل (١١٦/٨) .

(٨) تكملة من (ن ، ط ، س) .

(٩) الكشاف (١٨٠/١) ، وينظر : شرح المفصل (١١٥/٨) ، وشرح الرضي (١٣٥٦/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٧٢/٢) ، والجنى الداني (ص ٣٨١) ، والمغني (٤٤٠/١) .

وقلتُ: سببه أنَّ الاستفهامَ كثيرًا يكونُ للإنكار والنهي الذي يتضمَّنُ النفي؛ نحو:
 أَتَضْرِبُ زَيْدًا وهو أخوك؟!^(١). والنَّفي إذا دخل النفي يفيد الإثبات؛ كقوله تعالى: [أَلَيْسَ
 ذَلِكَ بِقَدِيرٍ عَلَى أَنْ © الْمَوْقُ Z (القيامة: ٤٠)]^(٢).

ويدخلُ - غالبًا - على ما يُصدَّرُ به القسم من (إنَّ)، واللامِ، وحرفِ النفي؛ كقوله
 تعالى: [! " # \$ % & ' () * Z (يونس: ٦٢)]^(٣)
 وكقوله^(٤):

أَلَا لَا يَجْهَلْنَ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَجْهَلُ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَ

وبالتركيبِ خَرَجَ (لا) عن النَّفي فجازَ دخولُها النهي والنَّفي^(٥)، وعلى غيره^(٦)؛
 كقوله^(٧):

(١) ينظر: المفصل (ص ٤٥٤)، وشرحه (١١٥/٨)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٣٩)، وشرح المقدمة
 الكافية (٣/١٠٠٠)، وشرح الوافية (ص ٤١٠).

(٢) ينظر: شرح الكافية لابن جمعة (٢/٦٧٢).

(٣) ينظر: حروف المعاني (ص ١١)، وشرح المفصل (١١٥/٨)، والجنى الداني (ص ٣٨١)، والمغني
 (٤٤١/١).

(٤) البيت من الوافر، وهو لعمر بن كلثوم في ديوانه (ص ٧٨).

وينظر: شرح القصائد السبع الطوال (ص ٤٢٦)، وشرح المعلقات السبع للزوزني (ص ١٨٦)، وجمهرة أشعار
 العرب (ص ٨٧)، وشرح المفصل (١١٥/٨)، والخزانة (٦/٤٣٧).

(٥) "وبالتركيب خرج ... والنفي" سقط من ط.

(٦) ينظر: شرح المفصل (١١٥/٨)، وشرح الرضي (٢/١٣٥٦).

(٧) البيت من الطويل، وهو للشماخ بن ضرار الذبياني في ملحقات ديوانه (ص ٤٥٦).

ā =

أَلَا يَا أَصْبَحَانِي قَبْلَ غَارَةِ سَنْجَالٍ وَقَبْلَ مَنَايَا غَادِيَاتٍ وَأَجَالٍ

وَسَنْجَالٍ : موضعٌ بأذربيجان^(١) .

وفي (أما) زيادةٌ تحقيقٍ ؛ فلذا يقعُ طليعةُ اليمين^(٢) ؛ كقول أبي الصَّخْرِ^(٣) :

أَمَّا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمَرُهُ الْأَمْرُ

وَقَدْ جَاءَ بِمَعْنَى (حَقًّا) ؛ فَيَكُونُ ظَرْفًا ، فَيُمْتَحُ (أَنَّ) بَعْدَهَا ؛ نحو : أَمَّا أَنْتَ قَائِمٌ^(٤) .

فَيُؤَوَّلُ مَعَ مَا بَعْدَهَا بِمَفْرَدٍ يَكُونُ مُبْتَدَأً وَالظَرْفُ خَبْرُهُ^(٥) ، وَفَاعِلًا لِلظَرْفِ عِنْدَ الْمَبْرَدِ^(٦) .

É =

وينظر : الكتاب (٤/٢٢٤) ، والمفصل (ص٤٣٤) ، وشرحه (٨/١١٥) ، والجنى الداني (ص٣٥٦) ،
والمغني (٤/٤٤٩) .

(١) ينظر : شرح المفصل (٨/١١٥) .

(٢) ينظر : الكشف (١/١٨٠) ، وشرح المفصل (٨/١١٥) ، وشرح التسهيل (٤/١١٥) ، وشرح الرضي
(٢/١٣٥٦) ، والجنى الداني (ص٣٩٠) ، والمغني (١/٣٤٣) .

(٣) من ن . وفي الآخر : "الصحراء" .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لأبي صخر عبد الله بن سلمة الهذلي .

ينظر : شرح أشعار الهذليين (٢/٩٥٧) ، والأُمالي (١/١٤٩) ، والمفصل (ص٤٣٤) ، وشرحه (٨/١١٥) ،
وشرح المقدمة الكافية (٣/٩٨٥) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٦٧٢) ، وشرح ألفية ابن معطي لابن
جمعة (٢/١١٤٧) ، ورصف المباني (ص٩٧) ، والمغني (١/٣٤٣) .

(٥) ينظر : شرح المفصل (٨/١١٥) ، وشرح الرضي (٢/١٣٥٧) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٦٧٣) ،
والجنى الداني (ص٣٩٠) ، والمغني (١/٣٤٥) .

(٦) ينظر : الكتاب (٣/١٢٢) ، وشرح المفصل (٨/١١٥) ، والجنى الداني (ص٣٩١) ، والمغني (١/٣٤٨) .

(٧) ذكره ابن هشام في المغني (١/٣٤٨) ، وينظر : الخزانة (١٠/٢٧٥) .

وقد جاء: أَمَ والله لأفعلنَ . بحذف ألف (أما) تخفيفاً لطوله^(١) ، وإن كان على غير القياس ؛ لِخِفَّتِهَا . ومنه قوله تعالى : [(* + Z) (الفجر: ٤)] .

وَلَيْسَ (أَمَ) حرفاً برأسها ؛ إذ لو كان كذا لسكن ميمها كآخر (بَلْ) و(أَوْ)^(٢) وفي كلام هِجْرَسِ بْنِ كُلَيْبٍ حِينَ شَبَّ وَعَلِمَ أَنَّ خَالَه (وهو : جَسَّاسُ بْنُ مُرَّةٍ) كَانَ قَاتِلَ أَبِيهِ - بعد أن قال^(٣) :

يَا لِلرَّجَالِ لِقَلْبٍ مَا لَهُ آسٍ كَيْفَ الْعَزَاءُ وَثَأْرِي عِنْدَ جَسَّاسٍ ؟!

: ((أَمَ وَسَيْفِي وَزَرِّيهِ وَرُحْمِي وَنَصْلِيهِ وَفَرْسِي وَأُذُنِي = لَا يَدْعُ الرَّجُلُ قَاتِلَ أَبِيهِ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ))^(٤) . ثُمَّ طَعَنَهُ فَقَتَلَهُ .

الزُّرُّ : واحدُ أزرارِ القميصِ ، ونحوه . والزُّرُّ - بالضمِّ - : مصدرُ زَرَرْتُ القميصَ : إِذَا شَدَدْتُ أَزْرَارَهُ^(٥) .

وقد جاء : هَمَّا والله . وَعَمَّا والله . وَعَمَّ والله . بإبدال الهمزة هاءً وعيناً^(٦) .

(١) ينظر : المفصل (ص ٤٣٥) ، وشرحه (١١٦/٨) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٦٧٣) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٦٢٠) .

(٢) "وإن كان ... بل وأَوْ" سقط من ط ، س .

(٣) ينظر : شرح المفصل (١١٦/٨ ، ١١٧) .

(٤) البيت من البسيط ، ينسب للهرجس بن كليب . ينظر : شرح المفصل (١١٧/٨) .

(٥) ينظر : المفصل (ص ٤٣٥) ، وشرحه (١١٧/٨) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٦٧٣) .

(٦) يُنْظَرُ : اللسان (زور ٤/٣٢١) .

(٧) ينظر : المفصل (ص ٤٣٥ ، ٤٣٦) ، وشرحه (١١٥/٤) ، وشرح الرضي (٢/١٣٥٦ ، ١٣٥٧) ، وشرح

[حروفُ النداءِ]

قال: (النداءُ) ^(١).

أقول: حروفُ النداءِ: الخمسةُ المذكورةُ ^(٢).

وَعَدَّ بعضهم (وا) مَعَهَا ^(٣)، وليسَ بالصَّوابِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا تَخْتَصُّ
بِالْمَنْدُوبِ ^(٤) وهو ليسَ بِمَنَادَى؛ لِأَنَّهُ مَطْلُوبٌ إِقْبَالَهُ. وَالْمَنْدُوبُ مُتَفَجِّعٌ عَلَيْهِ؛ فَافْتَرَقَا
بِحَقِيقَتِهِمَا ^(٥). وَلَمْ يَبْعُدْ ذِكْرُهَا مَعَهَا بِاعْتِبَارِ مُوَافَقَةِ مَدْخُولِيهِمَا بِنَاءً وَإِعْرَابًا ^(٦).

وَالنِّدَاءُ لُغَةً: مُصْدَرُ نَادَى. وَرُؤْيَى بَضْمِ النَّونِ مَجْعُولًا مِنْ قَبْلِ الْأَصْوَاتِ؛
كَالصَّرَاحِ، وَالبِكَاءِ ^(٧).

É =

الكافية لابن جمعة (٢/٦٧٣)، والجنى الداني (ص ٣٩٠)، والمغني (١/٣٤٤).

(١) الكافية في النحو (ص ٢٢٨).

(٢) ينظر: الأصول (١/٣٢٩).

(٣) ينظر: المفصل (ص ٤٣٧)، وشرحه (٨/١١٨)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٢٠)، وشرح الكافية الشافية (٢/٥٠٥).

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٢٠)، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٦٧٤)، والبسيط في شرح الكافية (٢/٦٢١).

(٥) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٣/٩٨٧)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٢٠)، وشرح الرضي (١/٤٠٦)، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٦٧٤).

(٦) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٣/٩٨٧)، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٦٧٤).

(٧) ينظر: اللباب (١/٣٢٨)، وشرح المفصل (٨/١١٨).

واصطلاحاً : طَلَبُ إِقْبَالِ بحرفٍ نَائِبٍ لِـ (أَدْعُو) ^(١) .

وهو معنًى من المعاني ؛ كالتمني ، ونحوه . فَوُضِعَتْ له حروفٌ تدلُّ عليه كما وُضِعَتْ لغيره من المعاني .

وهو إنشاءٌ ؛ كقولك ^(٢) : كَذَبْتَ . لِمُنَادِيٍ صالحٍ بـ : يا فاسقُ . لم تَرُدَّ على النَّداءِ ؛ إذ لا فرق بين نداء الاسم والصفة ، وإنَّما وَرَدَ على أَنَّهُ غيرُ موصوفٍ بصفةٍ ناداه بها ^(٣) .
ولـ (يا) فَضْلٌ على أخواتها ؛ لكثرة النَّداءِ بها ، ووقوعها في الاستغاثة ، والنَّدبة ، وللقريب ، والبعيد ^(٤) . وتليها الهمزة في كثرة النَّداءِ بها ^(٥) ، قال عُرْوَةُ ^(٦) :

أَعْفَاءُ ! كَمْ مِنْ عِبْرَةٍ أَنْتَ هِجْتَهَا وَأَذْرَيْتَ دَمْعَ الْعَيْنِ بِالْهَمَلَانِ
العفراء : التي يعلو بياضها حمرة ^(٧) .

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٤٩/١) ، وشرح الرضي (٤٠٦/١) .

(٢) في ن : "فقولك"

(٣) ينظر : اللباب (٣٢٨/١) .

(٤) ينظر : شرح المفصل (١١٨/٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٨٧/٣) ، وشرح المقدمة الجزولية (٩٥٠/٣) ، وشرح الجمل (٨٢/٢) ، وشرح الرضي (١٣٦٢/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٧٤/٢) ، والجنى الداني (ص ٣٥٤) ، والمغني (٤٤٧/٤) .

(٥) ينظر : رصف المباني (ص ٥٢) .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لعروة بن حزام في ديوانه (ص ٤٨) ، وروايته :

أَعْفَاءُ كَمْ مِنْ زَفْرَةٍ قَدْ أَذْفَنِي وَحُزْنِ أَلَجِ الْعَيْنِ بِالْهَمَلَانِ

وينظر : الأملالي (١٦١/٣) ، والخزانة (٣٨٠/٣) .

(٧) ينظر : اللسان (عفر ٥٨٣/٤) ، وتاج العروس (٨٣/١٢) .

و(أيا) للبعيد . وفي حكمه : النائم ، والسَّاهي ، والمتحير^(١)^(٢) ؛ كقولهِ^(٣) :

أَيَا كَبِدًا كَادَتْ عَشِيَّةٌ غُرْبٍ مِنْ الشَّوْقِ إِثْرَ الظَّاعِنِينَ تَصَدَّعُ

لأنَّ نِدَاهُمْ يحتاج إلى رفع الصوت ؛ وهو حاصل بكثرة حروفها ، وإلى مدِّهِ . وهو حاصل بأنَّ آخرَها أَلِفٌ^(٤) .

وقد انتفى المعنيان في (أ) ، و (أَي) . ويوجد المعنى الثاني في (يا) ؛ فلذا يصحُّ للبعيد^(٥) .

وقد يُستعمل (أيا) للقريب ؛ للحرصِ على إقبال المدعوِّ على المنادي ؛ ليفطن ما يدعوه له^(٦) .

و (هَيَا) مثل (أَيَا)^(٧) . والأصحُّ أنَّها موضوعةٌ كذلك^(١)^(٢) ؛ إذ لا تغييرَ في الحرفِ .

(١) "المتحير" في موضعها بياض في ط .

(٢) ينظر : معاني الحروف (ص ١١٧) ، والمفصل (ص ٤٣٧) ، وشرحه (١١٨/٨) ، وشرح الجمل (٨٢/٢) ، والمباحث الكاملية (١٨١/٢) ، وشرح الرضي (١٣٦٢/٢) ، وورصف المباني (ص ١٣٦) ، والجنى الداني (ص ٤١٩) .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لجران العود في ديوانه (ص ٣١) .

وينظر : شرح الحماسة للمرزوقي (١٢٢٧/٢) .

(٤) ينظر : شرح المفصل (١١٨/٨) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٧٤/٢) ، وورصف المباني (ص ١٣٦) .

(٥) ينظر : شرح عمدة الحفاظ (ص ٢٧٦) ، وورصف المباني (ص ٤٥٢) .

(٦) ينظر : الأصول (٣٢٩/١) ، وشرح الكافية الشافية (١٢٨٩/٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٧٦) ، وشرح ابن الناظم (ص ٤٠١) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٧٤/٢) .

(٧) ينظر : معاني الحروف (ص ١١٧) ، وورصف المباني (ص ٤٠٨) ، والجنى الداني (ص ٥٠٧) .

وقال ابن السكيت: هاء (هيا) بدل من همزة (أيا) ^(٣)؛ كما في ^(٤):

هياك والأمر الذي إن توسعت موارده ضاقت عليك المصادير

وقيل: (ها) للتنبيه، دخلت بالندائية فحذفت ألفها تخفيفاً ^(٥). قال ذو الرمة ^(٦):

هيا ظبية الوعساء بين جلال
وبين النقاء أنت أم أم سالم؟

و (أي) والهمزة / للقريب خاصة ^(٧).

[أ/٢٣٨]

É =

(١) "للحرص على ... موضوعه كذلك" سقط من س.

(٢) ينظر: الجنى الداني (ص ٥٠٧).

(٣) ينظر: شرح المفصل (١١٨/٨)، ورصف المباني (ص ٤٠٩)، والجنى الداني (ص ٥٠٧).

(٤) البيت من الطويل، ينسب لطيف الغنوي في ديوانه (ما روي له ولغيره) (ص ١٤٣)، وينسب لمضر بن

ربيعي.

ينظر: سر صناعة الإعراب (٥٥١/٢)، والمحتسب (٤٠/١)، وشرح الحماسة للمرزوقي

(١١٥٢/٢)، والإنصاف (٢١٥/١)، وشرح المفصل (١١٨/٨).

(٥) ينظر: شرح المفصل (١١٩/٨).

(٦) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه (٧٦٧/٢)، وروايته:

* أيا ظبية الوعساء بين جلال *

وينظر: الكتاب (٥٥١/٣)، والخصائص (٤٥٨/٢)، وسر صناعة الإعراب (٧٢٣/٢)، والأمال

(٥٨/٢)، والأزمية (ص ٣٦)، والمفصل (ص ٣٢)، والإنصاف (٤٨٢/٢)، وشرح المفصل

(١١٩/٩)، ورصف المباني (ص ٢٦).

(٧) ينظر: الأزمية (ص ٣٢)، والمفصل (ص ٤٣٧)، وشرح الجمل (٨٢/٢)، وشرح التسهيل (٣٨٦/٣)،

وشرح الكافية الشافية (١٢٨٨/٣)، وشرح ابن الناظم (ص ٤٠١)، ورصف المباني (ص ٥١)، والجنى

الداني (ص ٣٥).

وقال الرَّخْشَرِيُّ وكثيرٌ : ((إِنَّ (يا) للبعيد ؛ ك (أَيَا) ، وَهَيَا . وَسُبُّهُ : أَنَّ الألفَ أَفْعَدُ في المدِّ وهو مطلوبٌ في النداءِ للسَّاهِي [والبعيد] ^(١) . وقولُ الداعي : ياربِّ ! يا الله ! . وقد قال تعالى : [* + ، - . / Z : ١٦ = استقصارٌ منه لنفسه واستبعادٌ عن مظانِّ القبولِ ؛ لعلَّه يُستَجَابُ)) ^(٢) .

ورُويَ مجيءُ (أَيِ) بألفٍ وياءٍ ساكنةٍ بعد الهمزة . ولم يُوجد لها شاهدٌ ^(٣) .

وقيلَ : أصلُ جميعها : (أَيَا) ؛ فإذا حُذِفَ الهمزةُ بقي (يا) ، وإذا قُلبتْ هاءٌ صار (هَيَا) ، وإذا حُذِفَ (يا) بقي (أ) ، وإذا حُذِفَ الألفُ بقيَ (أَيِ) . وهذا بعيدٌ عن القياس ؛ إذ لا يتصرَّفُ في الحرف ؛ لعدم الاشتقاق خاصَّةً بالاختصارِ ؛ لأنَّه نائبٌ عن الفعل للاختصارِ ؛ فاختصارُ المختصرِ إجحافٌ .

وقولُ مَنْ قال ^(٤) : ((إِنَّ كلماتِ النداءِ أسماءُ أفعالٍ ؛ لأنَّها معَ المناذِ كَلامٌ مستقلٌّ، والحرفُ معَ الاسمِ لا يَسْتَقِلُّ كَلامًا)) ^(٥) . وَهُمْ ^(٦) ؛ إذ لَيْسَ لنا اسمٌ فعِلٍ على حرفٍ . ولو

(١) تكملة من (س) .

(٢) الفصل (ص ٤٣٧) ، وينظر : شرح الفصل (١١٩/٨) ، والإيضاح في شرح الفصل (٢٢٠/٢) ، وشرح الجمل (٨٢/٢) ، وشرح الرضي (١٣٦٢/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٧٤/٢) .

(٣) ينظر : شرح الجمل (٨٢/٢) ، وشرح الكافية الشافية (١٢٨٩/٣) ، وشرح الرضي (١٣٦٢/٢) ، والجنى الداني (ص ٤١٨) ، والمغني (١٠٤/١) .

(٤) نسبه ابن يعيش إلى أبي علي الفارسي، ولم أجد هذا الرأي للفارسي، ينظر : شرح الفصل (١٢٧/١) .

(٥) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٩٨٧/٣) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٢٣/٢) ، والجنى الداني (ص ٣٥٥) .

(٦) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٩٨٧/٣) .

عُلِمَ أَنَّ الْمَرَادَ مِنْ : يَا زَيْدٌ - يَا أَطْلُبُ زَيْدَ الْعَلَمِ = إِنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ كَلَامًا لِذَلِكَ ^(١). والمحذوفُ
 باقٍ تقديرًا . ألا ترى أَنَّ الحَرْفَ لَا يَسْتَقِلُّ بِالْإِفَادَةِ ؛ وَلِذَا لَزِمَ أَنَّ يَسْتَصْحِبُهُ غَيْرُهُ . وَلَا
 يَنْتَقِضُ بِحُرُوفِ الْإِيجَابِ ؛ لِأَنَّ صَمِيمَتَهَا مُقَدَّرَةٌ ؛ إِذْ تَقْدِيرُ قَوْلِكَ : (نَعَمْ) لِقَائِلٍ : قَامَ زَيْدٌ
 = نَعَمْ قَامَ زَيْدٌ . وَإِنَّمَا حُذِفَ لِدَلَالَةِ الْمَذْكُورِ عَلَيْهِ ، وَالْمَقْدَرُ كَالْمَلْفُوظِ .

(١) ينظر : المصدر السابق .

[حروف الإيجاب]

قال : (حروف الإيجاب)^(١) .. إلى آخره .

أقول : سُمِّيَتْ حروفُ الإيجابِ حروفَ التَّصْدِيقِ أيضًا ؛ إذ يُصَدِّقُ بها كلامُ المتكلِّم . وذلك في غير (بلى) ظاهر^(٢) .

وأما (بلى) فتصديقٌ أيضًا في بعضِ الصُّورِ ؛ نحو قولك : بلى . في جوابِ : ألم أحسن إليك ؟ إذ الهمزةُ للتَّقريرِ ، فكأنَّه قالَ : إنِّي أحسنتُ إليك . وأجبتُه بـ (نعم) . ولم يَجْزُ أَنْ يُجَابَ بـ (بلى) قولُك : إنِّي أحسنتُ إليك^(٣) . إذ شرطُها أَنْ يُجَابَ بها النفي لفظًا أو معنى ؛ كقوله تعالى : [9 8 : ؛ Z (الزمر: ٥٩) في جواب : [# \$ % &

(') (Z (الزمر: ٥٧) . إذ معنى : [# \$ % & Z : ما هداي ؛ ولذا حَقَّقَه بقوله : [9 : ؛ Z (الزمر: ٥٩) ، وهي من أعظم الهدايا^(٤) . فـ (نعم) مَقَرَّرَةٌ ومَصَدِّقَةٌ لما سَبَقَها من كلامٍ موجبٍ أو منفيٍّ ؛ كان خبرًا أو استفهامًا^(٥) . فمعنى (نعم) لقائل : قام زيدٌ ، أو أقام زيدٌ ؟ = قد قامَ . ولقائل : لم يقم زيدٌ . أو ألم يقم زيدٌ ؟ = لم

(١) الكافية في النحو (ص ٢٢٩) .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٢١/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٧٤/٢) .

(٣) "وأجبتُه بنعم ... أحسنتُ إليك" سقط من س ؛ لانتقال النظر .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٢١/٢) .

(٥) ينظر : المفصل (ص ٤٣٨) ، والجزولية (ص ٣٢١) ، وشرح المفصل (١٢٣/٨) ، وشرح المقدمة الكافية

(٩٨٨/٣) ، وشرح الوافية (ص ٤٠٢) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٢١/٢) ، وشرح المقدمة

الجزولية (١١٥٧/٣) ، وشرح الجمل (٤٨٤/٢) ، وشرح الرضي (١٣٦٣/٢) .

يَقُمْ^(١) . هذا وَضَعُهَا لُغَةً ، ثُمَّ غَيَّرَهَا الْعَرَفُ فِي نَفْيٍ مَعَهُ اسْتِفْهَامٌ ؛ وَلِذَا أُلْزِمَ بِالْفِ قَائِلُ (نَعَمْ) فِي جَوَابِ : أَلَيْسَ لِي عَلَيْكَ أَلْفٌ ؟ إِذُ الْمُرَادُ مِنْهُ عُرْفًا لَكَ عَلَيَّ أَلْفٌ^(٢) . وَالْعُرْفُ مَقْدَمٌ عَلَى اللُّغَةِ بِاعْتِبَارِ أَحْكَامِ الشَّرْعِ . وَمُسْتَنْدُ إِخْرَاجِ الْعَرَفِ (نَعَمْ) عَنْ وَضْعِهِ الْأَصْلِيِّ : أَنَّ النَفْيَ الْوَاقِعَ بَعْدَ الْاسْتِفْهَامِ لِلتَّقْرِيرِ ، فَيَكُونُ مُوجِبًا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى . أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَدْوَحَ بِقَوْلِهِ^(٣) :

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونَ رَاحٍ

يَفْرَحُ وَيَهْتَزُّ بِهِ !؟^(٤)

وَإِذَا وَقَعَ (نَعَمْ) فِي جَوَابِ الطَّلَبِ كَانَتْ عِدَّةً . فَمَعْنَى (نَعَمْ) لِقَائِلٍ : زُرْنِي أَزُورُكَ^(٥) . وَقَدْ يُكْسَرُ عَيْنُهُ ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (نَعَمْ) : اسْمُ الْإِبِلِ^(٦) . وَقَدْ يُكْسَرُ نُونُهُ إِتْبَاعًا

(١) ينظر : المفصل (ص ٤٣٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٨٨/٣) ، وشرح الوافية (ص ٤٠٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٢١/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٧٥/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٢٤/٢) .
(٢) ينظر : التوطئة (ص ٣٥٥) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٨٨/٣) ، وشرح الوافية (ص ٤٠٣) ، والمباحث الكاملية (٤٧١/٢) ، وشرح الرضي (١٣٦٤/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٢٤/٢) ، والمغني (١٩٤/٢) .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لجرير في ديوانه (٨٩/١) .

وينظر : حروف المعاني (ص ١٩) ، ومعاني الحروف (ص ١٤٤) ، والخصائص (٤٦٣/٢) ، وجمهرة أشعار العرب (ص ١٠٥) ، وشرح المفصل (١٢٣/٨) ، ووصف المباني (ص ٤٦) ، والجنى الداني (ص ٣٢) .

(٤) ينظر : شرح المفصل (١٢٤/٨) .

(٥) ينظر : الكتاب (٢٣٤/٤) ، وحروف المعاني (ص ٦) ، ومعاني الحروف (ص ١٠٤) ، وشرح المفصل (١٢٣/٨) ، والمباحث الكاملية (٤٧٠/٢) ، ووصف المباني (ص ٣٦٤) ، والجنى الداني (ص ٥٠٦) .

للعَيْنِ^(٢) . وهو في كلامه - عليه السَّلام - وكلام أصحابه كثير^(٣) . وقلْبُ الْعَيْنِ جاء لغةً فيه^(٤) .

و (بلى) مختصة بإيجاب النفي . أي : يُبطله ويجعل الكلام إيجاباً ؛ سواء كان النفي خبراً أو استفهاماً . فمعنى قولك : بلى . لمن قال : لم يَقم زيدٌ . أو ألم يَقم زيدٌ ؟ = قد قام زيدٌ^(٥) . فالمراد بها في قوله تعالى : [C B E F Z (الأعراف: ١٧٢) = أَأَنْتَ رَبُّنَا^(٦) . وقال المفسرون : لو قالوا (نعم) لكفروا^(٧) . وقال الكوفيون : هي (بَل) العاطفة زيدت عليها ألف التانيث ، كتاء (لات) و (رَبَّت) . ولذا أُمِلَّت^(٨) .

É =

- (١) ينظر : المفصل (ص ٤٣٩) ، والمباحث الكاملية (٤٦٩/٢) .
- (٢) ينظر : شرح الجمل (٤٨٦/٢) ، وشرح الرضي (١٣٦٦/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٧٥/٢) .
- (٣) ينظر : الكافي شرح الهادي (١٥٧٧/٤) .
- (٤) ينظر : المفصل (ص ٤٣٩) ، والمباحث الكاملية (٤٦٩/٢) ، وشرح الرضي (١٣٦٦/٢) ، والجنى الداني (ص ٥٠٦) ، والمغني (٢٩٤/٤) .
- (٥) ينظر : الكتاب (٢٣٤/٤) ، وحروف المعاني (ص ٦) ، والمفصل (ص ٤٣٨) ، وشرحه (١٢٣/٨) ، والتوطئة (ص ٣٥٥) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٨٨/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٢١/٢) ، وشرح الجمل (٤٨٤/٢) ، وشرح الرضي (١٣٦٦/٢) .
- (٦) ينظر : الجمل (ص ٣٥٤) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٨٨/٣) ، وشرح المقدمة الجزولية (١١٥٧/٣) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٢٥/٢) .
- (٧) ينظر : معاني الحروف (ص ١٠٥) ، وأمالى السهيلي (ص ٤٦) ، وشرح المفصل (١٢٣/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٢١/٢) ، وشرح الرضي (١٣٦٤/٢) ، ورصف المباني (ص ٣٦٤) ، والجنى الداني (ص ٤٢٢) .
- (٨) ينظر : معاني القرآن (٥٣/١) ، والمباحث الكاملية (٤٧٤/٢) ، وشرح الرضي (١٣٦٧/٢) ، والجنى

Ā =

و (إِي) لم يُسَمَّعْ إِلَّا وأن يليها الْقَسَمُ المحذوفُ فَعُلْهُ^(١) . ذلك عُلِمَ بالاستقراء، ولم يُسَمَّعْ (أَي) مجرّداً عن القسم ، ولا : إِي أقسمتُ بالله . بل المسموعُ : إِي والله، وإِي بالله ، وإِي الله ، وإِي لَعَمْرِي ، ونحوها^(٢) .

وفي (إِي الله) أَوْجُهُ :

حذَفُ يا (إِي) ؛ لِلسَّكِينِ عَلَى الْقِيَّاسِ ، وإبقاؤها ساكنةً ؛ تشبيهاً بـ(دَابَّة) و(جَان) إجراءً للمنفصل مجرى المتصل ؛ كراهة حذْفها ؛ لِأَدَائِهِ إِلَى اشْتِبَاهِهِ بِلَفْظِ (الله) مكسورِ الهمزة ، وتحريكها ؛ حذراً من المحذورين .

وبالفتح ؛ لِثِقَلِ الْكسرةِ عَلَى الْياءِ بَعْدَ الْكسرةِ عَلَى الهمزة^{(٣)(٤)} .

وَيُنَصَّبُ (الله) فِي (إِي الله) وَلَا يُخَفَّضُ ؛ لِأَنَّ (إِي) لَيْسَ عَوْضًا عَنْ حَرْفِ الْقَسَمِ .

É =

الداني (ص ٤٢٠) ، والمغني (١٩١/٢) .

(١) ينظر : الجزولية (ص ٣٢٣) ، وشرح المفصل (١٢٤/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٢٣/٢) ، والمباحث الكاملية (٤٧٧/٢) ، وشرح الرضي (١٣٦٩/٢) ، ورصف المباني (ص ١٣٦) ، والجنى الداني (ص ٢٣٥) .

(٢) ينظر : الكتاب (٤٩٩/٣) ، والمفصل (ص ٤٣٩) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٨٨/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٢٣/٢) ، وشرح الرضي (١٣٦٩/٢) .

(٣) "وتحريكها حذراً... على الهمزة" سقط من ط .

(٤) ينظر : المفصل (ص ٤٣٩) ، وشرحه (١٢٥/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٢٣/٢) ، والمباحث الكاملية (٤٧٧/٢) ، وشرح الرضي (١٣٦٩/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٧٦/٢) ، والجنى الداني (ص ٢٣٥) .

بخلاف هاء (الله) فإنه يُحَقِّضُ^(١).

و (أَجَلَ) و (جَيْر) و (إِنَّ) يُجَابُ بها الخبرُ خاصَّةً^(٢)؛ فيقول لمن قال: قام زيدٌ = أَجَلَ. أو: جَيْر. أو: إِنَّ^(٣).

وزعم بعض جواز وقوع (أَجَلَ) بعد الاستفهام^(٤). وقال العزِّيُّ: ((يختصُّ بالواجب))^(٥).

وقيل: قد جاء (جَيْر) بمعنى (حَقًّا)^(٦)؛ فَعِلَّةُ بنائه حينئذٍ إمَّا أَنَّهُ اسمُ فعلٍ؛ وهو: / (أَعْتَرَفْتُ)؛ ولذا يُنَوَّن إذا أُريدَ به التأكيد. ويفسَّرُهُ^(٧) النَّحْوِيُّونَ بـ (حَقًّا) مُساهلةً؛ كقولهم: هيهاتَ لذلك. أي: بُعْدًا له^(٨). وإمَّا أَنَّهُ موافقٌ لـ (جَيْر) الذي هو حرفٌ لفظًا

(١) ينظر: شرح المفصل (١٢٥/٨)، وشرح الرضي (١٣٦٩/٢)، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٧٧/٢).

(٢) ينظر: المفصل (ص ٤٣٨)، وشرح الوافية (ص ٤٠٣)، والإيضاح في شرح المفصل (٢٢٢/٢)، والمباحث الكاملية (٤٧٤/٢)، ورصف المباني (ص ٥٩)، والجنى الداني (ص ٣٥٩)، والمغني (١٠٧/١).

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٩٨٩/٣)، والجنى الداني (ص ٣٦٠)، والبسيط في شرح الكافية (٦٢٦/٢).

(٤) ينظر: شرح المفصل (١٢٤/٨)، والإيضاح في شرح المفصل (٢٢٢/٢)، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٧٧/٢).

(٥) الكافي شرح الهادي (١٥٧٨/٤).

(٦) ينظر: المفصل (ص ٤٣٩)، والمقدمة الجزولية (ص ٣٢٣)، والتوطئة (ص ٣٥٦)، والمباحث الكاملية (٤٧٧/٢)، والبسيط في شرح الكافية (٦٢٦/٢)، ورصف المباني (ص ١٧٦)، والجنى الداني (ص ٤٣٣).

(٧) من (س)، وفي الآخر "وتفسيره".

(٨) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٢٢٢/٢)، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٧٨/٢)، والبسيط في شرح الكافية (٦٢٦/٢).

وأصلُ معنى ؛ إذ معناه في الحرفية الإثباتُ والتحقيقُ أيضًا^(١) . وقد اجتمع اثنانِ منها للتوكيد ؛ كما في قوله^(٢) :

وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ : أَجَلْ ، جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أُبَيِّحَتْ دَعَائِرُهُ

الْفِرْدَوْسُ : مكانٌ معروفٌ^(٣) . والدُّعُورُ : الحوضُ المثلَّمُ^(٤) .

وأكثرُ استعمالِ (جَيْرٍ) مع القَسَمِ ؛ يقال : جَيْرٍ لَأَفْعَلَنَّ . أي : نَعَمْ والله^(٥) . ومكسورُ الآخر ، وقد يُفْتَحُ^(٦) . ولم يُسَكَّنْ للسَّاكِنِينَ . وَإِنَّمَا فُتِحَ آخِرُ (كَيْفَ) ، و (لَيْتَ) و (أَيْنَ) للتخفيفِ ، وكُسِرَ آخِرُ جَيْرٍ على أصلِ تحريكِ أحدِ الساكِنِينَ^(٧) ؛ لأنَّ تخفيفَ اللفظِ على مقدارِ كثرةِ استعمالِهِ . و (لَيْتَ) و (كَيْفَ) أكثرُ استعمالاً من (جَيْرٍ) ، فطلبوا تخفيفَهَا . وقُلْ

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٢٢/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٧٨/٢) .

(٢) البيت من الطويل ، ينسب لمُصَرِّس بن ربيعي الأسدي .

ينظر : معاني القرآن (١٢٢/٢) ، والأُمالي (٢١١/٣) ، والمفصل (ص٤٣٨) ، وشرحه (١٢٤/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٢٣/٢) ، وشرح الكافية الشافية (١١٨٦/٣) ، وشرح الرضي (١٢١٣/٢) ، والجنى الداني (ص٣٦٠) ، والخزانة (١٠٣/١٠) .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٢٣/٢) .

(٤) ينظر : شرح المفصل (١٢٤/٨) .

(٥) ينظر : معاني الحروف (ص١٠٦) ، والمفصل (ص٤٣٩) ، وشرحه (١٢٤/٨) ، والمباحث الكاملية (٤٧٧/٢) .

(٦) ينظر : المفصل (ص٤٣٨) ، وشرحه (١٢٤/٨) ، والمباحث الكاملية (٤٧٧/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٧٧/٢) .

(٧) ينظر : الكتاب (٢٨٦/٣) ، ومعاني الحروف (ص١٠٦) ، والمغني (٢٣٩/٢) .

استعمال (جَرٍ) فلم يُبالوا بِثَقَلِهِ^(١) .

و(إِنَّ) بِمعنى (أَجَل)^(٢) ، وإِنَّمَا اسْتُعْمِلَ بِمعناه لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ أَصْلُهُ لِتحقيق كلام المتكلم ؛ نحو : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ = اسْتُعْمِلَتْ لِتحقيق كلام السائل ؛ لوجود التحقيق في كلام الكلامين^(٣) . وَيُلْحَقُ بِهَا هَاءُ لِيَبَانَ حَرَكَةُ الْآخِرِ فِي الْوَقْفِ ؛ لِئَلَّا يَجْتَمَعَ سَاكِنَانِ دُونَ الْوَصْلِ ؛ فَيَقَالُ : إِنَّهُ . وَإِنَّ نَاقَتِي^(٤) .

وَأُثْبِتَ بَعْضُ أَنَّهُ بِمعنى (أَجَل) بقوله^(٥) :

بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصَّبُو ح يَلْمُنَنِي وَالْوُمُهْنَةُ
وَيَقْلُنَ : شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ ، وَقَدْ كَبُرَتْ . فَقُلْتُ : إِنَّهُ

فَقِيلَ عَلَيْهِ : هُوَ (إِنَّ) الْمُحَقَّقَةُ وَالْهَاءُ اسْمُهُ ، وَحُذِفَ خَبَرُهَا لِلْعِلْمِ بِهِ ؛ أَيِ : إِنَّهُ

(١) ينظر : معاني الحروف (ص ١٠٦) ، وشرح المفصل (١٢٤/٨) ، والمباحث الكاملية (٤٧٧/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٧٧/٢) .

(٢) ينظر : الكتاب (١٦٢/٤) ، والجزولية (ص ٣٢٢) ، وشرح المفصل (١٢٤/٨) ، وشرح الرضي (١٣٧٠/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٢٧/٢) .

(٣) ينظر : شرح المفصل (١٢٥/٨) .

(٤) ينظر : شرح المفصل (١٢٤/٨) ، وشرح الرضي (١٣٧٠/٢) .

(٥) البيتان من مجزوء الكامل ، وهما لعبيد الله بن قيس الرقيّات في ديوانه (ص ٦٦) .

وينظر : الكتاب (١٦٢/٤) ، والأصول (٣٨٣/٢) ، وحروف المعاني (ص ٥٦) ، ومعاني الحروف (ص ١١٠) ، والنكت (١٠٩٩/٢) ، والمفصل (٤١٧ ، ٤٣٩) ، وشرحه (٧٨/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٢٢/٢) ، والتوطئة (ص ٣٥٥) ، ورصف المباني (ص ١٢٤) .

كذلك^(١).

وَأَثَبَتْ ذَلِكَ بَعْضُ بَقُولِ ابْنِ الزُّبَيْرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ؛ إِذْ أَتَاهُ فُضَالَةُ ، فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^(٢) ، إِنَّ نَاقَتِي دَبَّرَتْ وَنُقِيتْ حَتَّى وَصَلْتُ إِلَيْكَ . فَقَالَ لَهُ : أَرْقِعْهَا بِسَبْتٍ وَأَخْصِفْهَا بِهَلَبٍ ، وَسِرْ بِهَا الْبَرْدَيْنِ . فَقَالَ : إِنِّي جِئْتُكَ مُسْتَوْصِلًا وَلَمْ آتِكَ مُسْتَوْصِفًا ، لَعَنَ^(٣) اللَّهُ نَاقَةً حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ^(٤) . فَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ : ((إِنَّ وَرَاكِبَهَا))^(٥) . أَي : أَجَلٌ وَرَاكِبَهَا^(٦) . وَهُوَ أَقْعَدُ لِلْإِثْبَاتِ بِهِ ، يُقَالُ : أَدَبَرَ الرَّجُلُ : إِذَا دَبَرَ بَعِيرُهُ . وَنُقِيتُ الْعِظَمُ اسْتُخْرِجْتُ نَقِيَّةً . السَّبْتُ : الْمَدْبُوعُ مِنْ جِلْدِ الْبَقَرِ بِالْقَرْظِ^(٧) . وَاهْلُبْ : شَعْرُ الْخَنَزِيرِ الَّذِي يُخَرَزُ بِهِ^(٨) .

(١) ينظر : معاني الحروف (ص ١١١) ، والمقدمة الجزولية (ص ٣٢٢) ، وشرحها (١١٦٢/٣) ، والتوطئة (ص ٣٥٥) ، وشرحه المقدمة الكافية (٩٨٩/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٢٢/٢) ، وشرح الرضي (١٣٧٠/٢) ، والجنى الداني (ص ٣٩٩) .

(٢) "المؤمنين" سقطت من ن .

(٣) في ن : (فلعن)

(٤) "فقال إني ... حملتني إليك" سقط من (ط) .

(٥) ينظر : شرح اللمع (٧٢/١) ، والمفصل (ص ٤١٧) ، وشرحه (١٠٣/٢) (٧٨/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (١٩٥/٢) ، وشرح التسهيل (٣٣/٢) ، وشرح الرضي (١٣٧٠/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٥٤/٢ ، ٦٧٨) ، والمغني (٢٣٧/١) .

(٦) ينظر : حروف المعاني (ص ٥٦) ، وورصف المباني (ص ١٢٤) .

(٧) ينظر : الصحاح (سبت ٢٥١/١) ، واللسان (٣٦/٢) ، وتاج العروس (٥٣٧/٤) .

(٨) ينظر : اللسان (هلب ٧٨٦/١) ، وتاج العروس (٣٩٨/٤) .

[حروف الزيادة]

قال : (حروف الزيادة)^(١) .. إلى آخرها .

أقول : الحروف التي لم يحصل للكلام بدخولها فيه معني^(٢) ؛ بل فائدتها تأكيد معنى شيء من الجملة^(٣) . سُمِّيَتْ الحروفُ زوائد ؛ لزيادتها حينئذٍ ، إذ بِحَذْفِهَا لا يَحْتَلُّ أَصْلُ المعنى^(٤) . وَقَدْ تُسَمَّى حُرُوفُ الْإِلْغَاءِ^(٥) ، وَسَمَّاهَا الْكُوفِيُونَ حُرُوفَ الصَّلَةِ^(٦) ؛ لِأَنَّهُ يُوصَلُ بِهَا إِلَى زِنَةٍ أَوْ إِعْرَابٍ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ عَدَمِهَا^(٧) . مِنْهَا : (إِنْ) فَإِنَّهَا تُزَادُ مَعَ (مَا) النافية، وفائدتها تأكيد النفي^(٨) . وَكَثُرَ زِيَادَتُهَا مَعَهَا حَتَّى صَارَتْ قِيَاسًا ؛ نَحْوُ : مَا إِنْ زِيدَ قَائِمٌ^(٩) . قَالَ دُرَيْدٌ

(١) الكافية في النحو (ص ٢٣٠) .

(٢) ينظر : شرح المفصل (١٢٨/٨) .

(٣) ينظر : شرح الرضي (١٣٧١/٢) .

(٤) ينظر : الأزهية (ص ٧٩) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٩١/٣) ، وشرح الرضي (١٣٧١/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٧٩/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٢٨/٢) .

(٥) ينظر : شرح المفصل (١٢٨/٨) .

(٦) ينظر : المفصل (ص ٤٤٢) ، وشرحه (١٢٨/٨) .

(٧) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٢٧/٢) ، وشرح الرضي (١٣٧٢/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٧٩/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٢٨/٢) .

(٨) ينظر : الكتاب (٢٢٢/٤) ، والجمل (ص ٣٥١) ، والأزهية (ص ٥١) ، والمفصل (ص ٤٤٢) ، وشرحه (١٢٩/٨) ، وشرح الوافية (ص ٤٠٤) ، وشرح الرضي (١٣٧٣/٢) ، والمغني (١٤٥/١) .

(٩) ينظر : المقتضب (١٨٩/١) ، والجمل (ص ٣٥١) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٩١/٣) ، ورصف المباني (ص ١٠٩) ، والجنى الداني (ص ٢١٠) .

ابن الصِّمَّة^(١):

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ^(٢) كَالْيَوْمِ هَانِي أَيْتَقِ جُرْبِ
مُتَبَذِّلًا تَبْدُو مَحَاسِنُهُ يَضَعُ الْهِنَاءَ مَوَاضِعَ النُّقْبِ

ضميرُ (به) راجعٌ إلى (هاني) ؛ لأنه مقدّمٌ تقديرًا . ولم يقل : هائنة . وإن أُريدَ به المرأة ؛ لأنه من قبيل شاهدي امرأة ، إذا أُريدَ به الشيءُ الشاهدُ امرأةً . و (أَيْتَقِ) أصلها : (أَتَوْق) ؛ لأنها جمعُ ناقةٍ ، استثقل الضمة على الواو ، ولم يجوز نقلها إلى النون ؛ لأنها لم تخالف الفعل ، فوجب نقل العين إلى موضع الفاء ليحصل سكونه ، ثم قلبت ياء للتخفيف^(٣) . و (هَنَاءَةٌ) ؛ أي : طَلَّتُهُ بِالْهِنَاءِ ؛ وَهُوَ الْقَطْرَانُ^(٤) . و (النُّقْبَةُ) : أَوَّلُ مَا يَبْدُو مِنَ الْجُرْبِ^(٥) .

وليسَتْ نافيةً ؛ إذْ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ حَرْفَيْنِ بِمَعْنَى مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ^(٦) ، وَلِأَنَّ الْكَلَامَ إِذَا دَخَلَ فِيهِ النَّفْيُ عَلَى النَّفْيِ يَصِيرُ مُثَبَّتًا^(٧) . وَيُعْلَمُ مِنْهُ ضَعْفُ رَأْيِ الْفَرَّاءِ^(٨) ؛ لِأَنَّ رَأْيَهُ أَنَّهَا

(١) البيتان من الكامل ، وهما لدريد بن الصِّمَّة في ديوانه (ص ٤٣ ، ٤٤) .

وينظر : معاني القرآن (٣٠٠/٢) ، والمفصل (ص ٤٤٢) ، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري (ص ٥٧٨) ، وشرح المفصل (١٢٩/٨) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٧٩/٢) ، والمغني (٦٤٥/٦) .

(٢) من الديوان ، وفي النسخ (به) .

(٣) ينظر : شرح المفصل (١٢٩/٨) .

(٤) ينظر : اللسان (هنا ١٨٤/١) ، وتاج العروس (٥١٢/١) .

(٥) ينظر : الصحاح (نق ٢٢٧/١) ، واللسان (٧٦٥/١) .

(٦) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٩٩١/٣) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٧٩/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٢٩/٢) .

(٧) ينظر : شرح المفصل (١٣٠/٨) .

نافية ، كما أنَّ اللام للتأكيد في نحو : إنَّ زيدًا لقائم^(٢) . وإنَّما تفيد (إنَّ) الزائدة تأكيد نفي (ما) ؛ لأنَّها هي النافية في الأصل ؛ لأنَّها تناسب (ما) معنى ، وغيرها ينافيها .

وإذا عَرَضَ مانعٌ من أن يكون اللفظ مُستعملًا في موضوعه الحقيقي يُحمَلُ على معناه المجازي إنَّ كانَ نَحْوَ : إنَّه ؛ بمعنى : أجل . وألا يُلَمَحُ فيه أصل معناه الحقيقي ؛ لئلا يكون ذكره هدرًا ؛ فإنَّ حقَّها أن تبقى جملة اسمية مُصدِّرة له عاملة للحال ، فإذا لم يُصدَّر بها ونفى الجملة غيرها ولم يعمل = شَمَّ منه معنى النفي محافظة لأصله بقدر الإمكان ، فيؤكِّد معنى (ما) النافية التي قبله . وقَلَّ زيادتها بعد (ما) المصدريّة الزمانية ؛ نحو : انتظرتُك ما إنَّ جَلَسَ القَاضِي^(٣) . وهي أصلها السَّبِيَّةُ الشرطية ؛ إذ الكلامُ المشتَمِلُ على (ما) المصدريّة مشتملٌ على كلامين بينهما سببيةٌ بوجهٍ ما ؛ لأنَّ قولك : أَكْرِمُك / ما تُكْرِمُنِي = في معنى : إكرامك سببٌ إكرامي^(٤) . وكذا يُزادُ بعد لما الشرطية ؛ كقولك : لَمَّا إنَّ جِئْتُ قُمْتُ^(٥) .

[أ/٢٣٩]

E =

(١) ينظر : الفصل (ص ٤٤٢) ، والإنصاف (٢/٦٣٦) ، وشرح الفصل (٨/١٢٩) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/٩٩١) ، وشرح الوافية (ص ٤٠٥) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٦٧٩) .

(٢) ينظر : الفصل (ص ٤٤٢) ، والإنصاف (٢/٦٣٦) ، وشرح الفصل (٨/١٢٩) ، والإيضاح في شرح الفصل (٢/٢٢٧) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٦٧٩) .

(٣) ينظر : الأزهية (ص ٥٢) ، والفصل (ص ٤٤٢) ، وشرحه (٨/١٣٠) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/٩٩١) ، والإيضاح في شرح الفصل (٢/٢٢٧) ، وشرح الوافية (ص ٤٠٥) ، وشرح الرضي (٢/١٣٧٣) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٦٧٩) .

(٤) ينظر : شرح الفصل (٨/١٣٠) .

(٥) ينظر : حروف المعاني (ص ٥٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/٩٩١) ، والإيضاح في شرح الفصل (٢/٢٢٧) ، وشرح الرضي (٢/١٣٧٣) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٦٨٠) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٦٢٩) ، وقد اعترض ابن هشام على ذلك ، وجعله سهوًا من ابن الحاجب ؛ لأنَّ تلك (أنَّ)

A =

وأصلها الشرطية أيضًا ، والمناسبة بينهما ظاهر .

وقلما يُزاد بعد (لا) ؛ كقوله^(١) :

يَا دَابِرَ الْبَيْنِ لَا إِنَّ زِلْتَ ذَا وَجَلٍ مِنْ الْمُقْنَصِ وَالْقُنَاصِ مُحْجُوبًا
فَأَصْلُهَا النَّافِيَةُ .

ومنها : (أَنْ) المفتوحة ؛ فَإِنَّهَا تُزَادُ بَعْدَ (لَمَّا) الشَّرْطِيَّةِ ؛ شَائِعًا كَثِيرًا . قال تعالى :

[! " # \$ % & ' Z (يوسف: ٩٦)^(٢) . ويدلُّ على زيادتها قولاه^(٣) تعالى :

[E F G H I J K Z (العنكبوت: ٣٣) . وفي سورة هود : [C

d e f g h Z (هود: ٧٧) . والقَصَّةُ واحدةٌ^(٤) .

ووجه زيادتها معها عند الكوفيين ظاهرٌ ؛ لِأَنَّ (أَنْ) عندهم بمعنى (إِنَّ) المكسورة

الشَّرْطِيَّةِ ؛ ولذا قالوا : إِنَّ (أَنْ) في قولنا : أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ = لِلشَّرْطِ .

وأما عند البصريين فَإِنَّهَا تَكُونُ هِيَ الْمُخَفَّفَةُ الْمُتَضَمِّنَةُ لِلتَّعْلِيلِ ؛ لكثرة استعمال اللّام

معها . ولذا وُجِدَ حَذْفُهَا عَنْهَا مَعَ بَقَاءِ مَعْنَاهَا ؛ فبسببِ تَضَمُّنِهَا التَّعْلِيلَ تَحْتَاجُ إِلَى جَمْلَتَيْنِ

É =

المفتوحة . المغني (١٥١/١) .

(١) البيت من البسيط ، لم أقف له على نسبة .

(٢) ينظر : المقتضب (١٨٨/١) ، وحروف المعاني (ص ٥٩) ، ومعاني الحروف (ص ٧٣) ، والتبصرة والتذكرة

(١٦٥/١) ، والأزهية (ص ٦٨) ، والمفصل (ص ٤٤٣) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٩٠/٣) ، ورصف

المباني (ص ١١٦) ، والجنى الداني (ص ٢٢١) .

(٣) في ن : "قوله" .

(٤) ينظر : شرح المفصل (١٣١/٨) ، والمغني (٢١٤/١) .

بينهما السببية ، فتناسب (لَمَّا) ، وتؤكد معناها^(١) .

وقد تُزاد قبل (لو) بعد القسم ؛ أي في جواب القسم ، نحو : والله أن لو قُمتَ قُمتَ^(٢) . والسبب : تَضَمُّنُهَا التوكيد ؛ إذ هي المخففة^(٣) .

وَقَلَّتْ زِيادتها بعد الكاف^(٤) ؛ كقوله^(٥) :

* كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى نَاضِرِ السَّلَمِ *

إذا قُرِئَ (ظَبْيَةً) بالجر^(٦) .

و(أن) في قوله تعالى : [وَأَنَّ عَسَىٰ أَنْ © قَدْ أَقْرَبَ أَجْلُهُمْ Z (الأعراف: ١٨٥) .

و [3 4 Z (الجن: ١٦) = قيل : زائدة . وقيل : مخففة .

وفي قوله تعالى : [وَأَنَّ أَقْرَبَ Z (يونس: ١٠٥) = قيل : زائدة . وقيل : مصدرية^(٧) .

(١) ينظر : الكتاب (٢٩٣/١) ، والأصول (٣٥٤/٢) .

(٢) ينظر : المقتضب (١٨٨/١) ، والتبصرة والتذكرة (٤٦٥/١) ، وشرح المفصل (١٣١/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٢٧/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٩٠/٣) ، وشرح الرضي (١٣٧٤/٢) ، ورصف المباني (ص ١١٦) ، والمغني (٢٠٦/١) .

(٣) ينظر : شرح الكافية لابن جمعة (٦٨٠/٢) .

(٤) ينظر : معاني الحروف (ص ١٢١) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٢٧/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٩٠/٣) ، وشرح الرضي (١٣٧٤/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٨٠/٢) ، والجنى الداني (ص ٢٢٢) ، والمغني (٢٠٩/١) .

(٥) سبق تخريجه (ص ٢٦٩) .

(٦) ينظر : شرح الرضي (١٣٧٤/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٨٠/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٣٠/٢) ، والجنى الداني (ص ٢٢٢) ، والمغني (٢١٠/١) .

ومنها : (ما) . وهي تُزَادُ بعد إذا ، ومتى ، وأي ، وأين ، وإن = إذا كُنَّ أدوات الشرط ؛ كقولك : إذا ما تُكْرِمْنِي أُكْرِمَكَ . ومتى ما تُكْرِمْنِي أُكْرِمَكَ^(٢) .

ولا يزيد (ما) (متى) التكرير^(٣) ؛ بل عند القائل بأن (متى) ليس للتكرير ، وهو الصحيح ؛ لا يكون (متى ما) مفيداً للتكرير مع مصاحبة (ما)^(٤) ، وأياً تضرب أضرب ، وأينما تكن أكن ، و [Z n m l (الزخرف: ٤١)]^(٥) .

والأغلب أن يكون فعل الشرط مؤكداً بالنون إذا زيدت (ما) بعد أدواته ، فيكون مضارعاً غالباً ؛ لأنه إذا أُكِّدَ (إن) بـ (ما) فتأكيد ما هو المقصود الحقيقي أولى^(٦) . وقُلْ مثْل : إِمَّا تَقُمُ أَقُمُ^(٧) . ولا يَزَادُ (ما) معها إذا كُنَّ لغير الشرط^(٨) ؛ كأن كان (متى) ، و (أين) ، و (أنى) لمجرد الظرف ، و (أى) للاستفهام أو غيره . وكان (إن) مخففة ؛ إذ لا مناسبة .

ولا يبعد أن يَزَادَ بعد (إن) النافية ، ولم يُسَمَّعْ ؛ لأن (ما) أَعْدَتْ في النفي من (إن) ،

É =

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٢٧/٢) ، وشرح الرضي (١٣٧٥ ، ١٣٧٤/٢) .

(٢) ينظر : الكتاب (٢٢١/٤) ، والأزهية (ص ٧٨) ، والمفصل (ص ٤٤٣) ، وشرحه (١٣٣/٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٩٢/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٢٧/٢ ، ٢٢٨) ، وشرح الوافية (ص ٤٠٥) ، وشرح الرضي (١٣٧٥/٢) .

(٣) ينظر : شرح الرضي (١٣٧٥/٢) .

(٤) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٩٩٢/٣) ، وشرح الرضي (١٣٧٥/٢) .

(٥) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٩٩٢/٣) ، وشرح الوافية (ص ٤٠٥) ، وشرح الرضي (١٣٧٥/٢) .

(٦) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٩٩٢/٣) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٣١/٢) .

(٧) ينظر : المصدرين السابقين .

(٨) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٩٩٢/٣) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٣١/٢) .

والحكم بزيادة الأقوى وأصالة الأدنى وتبعيته له على غير الأصل .

وليسَتْ زائدةً في (حيثما) و (إذما) ، وإن حُكِمَ باسميَّة (إذما) ؛ لا فادتها ما لم يفيدا
إذا جُرِّدا عنها ؛ وهي : الشرطيَّة ، والإعمال^(١) . والأولى ألا يُحَكَمَ بزيادتها في : إنَّما زيدٌ
منطلق^(٢) . و [(* +) ، Z (الحجر: ٢) . و قلَّما يقومُ زيدٌ = لأنَّها تفيدُ المتَّصلَ
بها الكفَّ عن العمل ، وجواز وقوع كلتا الجملتين بعده ، والحصَرُ فيما بعد (إنَّما) ؛ إذ معنى :
إنَّما ضَرِبَ زيدٌ = أن لا ضاربَ غيره . كقولك : ما ضَرِبَ إلا زيدٌ . فليس مدخولها ومعناه
مع وجود (ما) كمدخولها ومعناه مع عدمها ؛ فلا تكونُ زائدةً فيها^(٣) . وكذا في : قلَّما يقومُ
زيدٌ ؛ لأنَّه قبل اتِّصالِ (ما) بـ(قلَّ) يمتنعُ دخوله الفعل ؛ إذ الفعلُ لا يدخلُ الفعلَ . وبعد
اتِّصالها به تعيَّن دخوله الفعل^(٤) ؛ فـ(وصال) في قوله^(٥) :

صَدَدْتُ فَأَطُولُ الصَّدُودَ وَقَلَّما وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٢٨/٢) ، وشرح الرضي (١٣٧٦/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٨١/٢) .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٢٨/٢) ، وشرح الرضي (١٣٧٥/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٨٢/٢) .

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٢٢٨/٢) ، وشرح الرضي (١٣٧٥/٢ ، ١٣٧٦) .

(٤) ينظر : الكتاب (١١٥/٣) .

(٥) البيت من الطويل ، ينسب لعمر بن ربيعة في ديوانه (ص ٣٥٨) ، وينسب للمرَّار الفقعسي .

ينظر : الكتاب (٣١/١) (١١٥/٣) ، والمقتضب (٢٢٢/١) ، والأصول (٢٣٤/٢) ، والخصائص

(٢٥٧/١) ، والنكت (١٥١/١) ، والإنصاف (١٤٤/١) ، وشرح المفصل (١٣٢/٨) ، والمغني

(٦٨/٤) ، والخزانة (٢٢٦/١٠) .

لم يرتفع بالابتداء ؛ بل بأنه فاعلٌ فعلٍ يفسرُهُ (يدوم) ؛ وهو: يبقى ، أو نحوه^(١) .
 وأُجرِيَ قولهم : أكثر ما يقولون . مجرى : قلما يقول . أي : أريد منه خلافه .
 وقد يُزادُ بينَ (غير) و (مثل) وبين ما أضيفا إليه ؛ نحو : غَضِبَ مِنْ غيرِ ما جُرِمَ^(٢) .
 و [إِنَّهُ لَحَقُّ مَثَلٍ مَا أَنْتُمْ نَطِقُونَ Z (الذاريات: ٢٣)]^(٣) ؛ لأنَّهما لا يغالهما في الإبهام يناسبهما أصلُ
 معنى (ما) الواقعة بعد النكرة ؛ كقولك : أَضْرِبُ ضَرْبًا ما^(٤) .
 وقد يُزاد (ما) بعد بعض حروف الجر؛ أي بعد (الباء) ، و (من) ؛ كقوله تعالى:
 [! " # Z (النساء: ١٥٥) . و [مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ أُعْرِقُوا Z (نوح: ٢٥)]^(٥) = فتقوى
 بها السببية ؛ أي سبب اللعن والإغراق : النَّقْضُ ، والخطيئة .
 ومنها : (لا) ؛ فإنها تزداد بعد (أن) المصدرية . قال تعالى : [! " # \$ % Z

-
- (١) ينظر : الأزهية (ص ٧٨) ، وشرح المفصل (١٣٢/٨) ، والمغني (٦٩/٤) .
 (٢) ينظر : الكتاب (٢٢١/٤) ، والمفصل (ص ٤٤٣) ، وشرحه (١٣٣/٨) ، وشرح المقدمة الكافية
 (٩٩٣/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٢٨/٢) ، وشرح الرضي (١٣٧٧/٢) ، والبسيط في شرح
 الكافية (٦٣٢/٢) .
 (٣) ينظر : الكتاب (١٤٠/٣) ، وشرح المفصل (١٣٥/٨) ، وشرح الرضي (١٣٧٧/٢) ، وشرح الكافية لابن
 جمعة (٦٨١/٢) .
 (٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٢٨/٢) .
 (٥) ينظر : الكتاب (٢٢١/٤) ، والمقتضب (١٨٦/١) ، وحروف المعاني (ص ٥٤) ، ومعاني الحروف
 (ص ٩٠) ، والأزهية (ص ٧٨) ، وشرح المفصل (١٣٤/٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٩٢/٣) ،
 والإيضاح في شرح المفصل (٢٢٨/٢) ، وشرح الرضي (١٣٧٦/٢) .

(الأعراف: ١٢)^(١)؛ إذ لآَنَّهُ لم يمتنع من عدم السجود وإنما امتنع من السجود؛ إذ الذم عليه . وأظن أنها إنما زيدت بعدها إذا لم يقع (ما) بعدهما؛ فيؤكد الكلام باعتبار أصل وضعها .

وكذا تَزَادُ بعدَ حرفِ عطفٍ قُدِّمَ عليه النفي؛ كقوله تعالى: [Z]

[Z ^ (فصلت: ٣٤)^(٢) . وإنما تعيّن زيادتها لأنّ (استوى) لا تكتفي بفاعل واحد .

وكذا في نحو: ما جاء زيدٌ ولا بكرٌ . لأنّ معناه: ما جاء زيدٌ وبكرٌ^(٣) .

قال الرُّمائي: /بوجودها يكونُ الكلامُ نصًّا في نفي المجيء عن كل واحدٍ منهما، وبتركها ظاهرًا في نفيه عن كلٍّ منهما؛ إذا جازَ أن يكونَ معناه نفي المجيء عنهما على جهة الاجتماع . وما يتغيّر^(٤) بحذفه معنى الكلام لا يُحكّم بزيادته^(٥) .

أُجِيبُ: معنى الكلام في الحالين واحدٌ، وزيادة قوة المعنى بوجود شيءٍ من باب التوكيد . ولا شكّ أنّ المزيادات تفيّد التوكيد فلا يخرجها عن كونها زوائد؛ إذ الظاهر قد

(١) ينظر: الأزهية (ص ٦٦)، وشرح المقدمة الكافية (٩٩٣/٣)، وشرح الوافية (ص ٤٠٦)، والإيضاح في شرح المفصل (٢٢٨/٢)، وشرح الرضي (١٣٧٧/٢)، ورصف المباني (ص ٢٧٢)، والجنى الداني (ص ٣٠٣)، والمغني (٣٣١/٣) .

(٢) ينظر: الأصول (٤٠١/١)، والأزهية (ص ١٥١)، والمفصل (ص ٤٤٤)، وشرحه (١٣٧/٨)، وشرح المقدمة الكافية (٩٩٣/٣)، والإيضاح في شرح المفصل (٢٢٩/٢)، وشرح الوافية (ص ٤٠٦)، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٨٢/٢)، والجنى الداني (ص ٣٠١) .

(٣) ينظر: الأصول (٥٩/٢)، ومعاني الحروف (ص ٨٤)، والمفصل (ص ٤٤٤)، والإيضاح في شرح المفصل (٢٢٩/٢)، وشرح الوافية (ص ٤٠٦)، وشرح الرضي (١٣٧٧/٢) .

(٤) من (ن، ط، س)، وفي الأصل (يتعين) .

(٥) ينظر: معاني الحروف (ص ٨٤) .

يصيرُ نصًّا إذا أُكِّدَ بزائدٍ ، ولذا الخبر المؤكِّد بزائدٍ يُقدِّم على غير المؤكِّد عند التعارض^(١) .

وقلما يُزادُ (لا) قبل القسم والمشتق منه . قال تعالى : [Z] \ [Z] (القيامة :

(١) [! " # \$ % Z (المعارج: ٤٠) .] فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ Z الواقعة: ٧٥^(٢)

أَيُّ : أُقْسِمُ = دَلَّ عليه قوله تعالى : [وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ Z (الواقعة: ٧٦)^(٣) .

قيل : التأكيد يتأخر عن المؤكِّد ؛ ف [ZZ] في [Z] [Z] رَدُّ لِمَا اعتقده المشركون

مِنْ عَدَمِ الْبَعْثِ ونحوه . ثمَّ قالَ [] \ [Z] ونحوه^(٤) . وهو منقوض بنحو : إِنَّ

زَيْدًا قَائِمٌ . فَإِنَّ (إِنَّ) أَكَّدَ ما بعده ، ولأنَّ كلامه تعالى كشيءٍ واحدٍ^(٥) . وإثما يفيد (لا) المزيدة

في أول الكلام تأكيده ؛ لأنَّ الكلام المعبر عنه بلفظ القسم والمشتق منه أقوى كلام ، وأهمُّ

في موضعه ، ومتضمِّنٌ أنَّ ما عداه لم يَقوَ قُوَّتُهُ . ف(لا) المزيدة أوله إشارة وتلويحٌ أنَّ ما عداه

لم يبلغ رُتَبَهُ ؛ إذ أصل معناها النفي .

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٢٩) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٦٨٢) .

(٢) ينظر : حروف المعاني (ص ٨) ، ومعاني الحروف (ص ٨٤) ، والأزهية (ص ١٥٣) ، والمفصل (ص ٤٤٤) ،

وشرحه (٨/١٣٦) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/٩٩٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٢٩) ،

وشرح الرضي (٢/١٣٧٨) .

(٣) ينظر : الأصول (١/٤٠١) ، وشرح المفصل (٨/١٣٦) .

(٤) ينظر : معاني القرآن (٣/٢٠٧) ، ومعاني الحروف (ص ٨٤) ، والأزهية (ص ١٥٤) ، وشرح المفصل

(٨/١٣٦) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٦٨٣) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٦٣٣) ، والمغني

(٣/٣٣٦) .

(٥) ينظر : الأصول (١/٤٠١) ، ومعاني الحروف (ص ٨٤) ، وشرح المفصل (٨/١٣٦) ، والمغني (٣/٣٣٦) .

كما قالوا: إِنَّ (ما) في: إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ = يَفِيدُ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى صِفَةٍ أُخْرَى^(١).

وَشَدَّ زِيَادَتُهَا مَعَ الْمُضَافِ^(٢)؛ كَقَوْلِهِ^(٣):

* فِي بَيْتٍ لَا حُورٍ سَرَى وَمَا شَعَرَ *

الْحُورُ: الْهَلَكَةُ^(٤).

وَمِنْ الزَّوَائِدِ: مِنْ، وَالْبَاءُ، وَاللَّامُ. وَقُدِّمَ ذِكْرُ مَوَاضِعِ زِيَادَتِهَا فِي حُرُوفِ الْجَرِّ^(٥).

(١) شرح المفصل (١٣٦/٨)، وينظر: المغني (٣٣٨/٣).

(٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٩٩٣/٣)، والإيضاح في شرح المفصل (٢٣٠/٢)، وشرح الوافية (ص ٤٠٧)، وشرح الرضي (١٣٧٨/٢)، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٨٣/٢)، والبسيط في شرح الكافية (٦٣٤/٢).

(٣) البيت من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه (٢٠/١).

وينظر: معاني القرآن (٨/١)، ومجاز القرآن (٢٥/١)، والخصائص (٤٧٧/٢)، والمفصل (ص ٤٤٤)، وشرحه (١٣٦/٨)، وشرح المقدمة الكافية (٩٩٣/٣)، والإيضاح في شرح المفصل (٢٣٠/٢)، وشرح الرضي (١٣٧٨/٢).

(٤) ينظر: شرح المفصل (١٣٦/٨)، وشرح الرضي (١٣٧٨/٢)، وينظر: مجاز القرآن (٢٦/١).

(٥) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٩٩٤/٣)، وشرح الرضي (١٣٧٨/٢).

[حرفا التفسير]

قال: (التفسير) ^(١).

أقول: ما بعد (أي) و (أن) عبارة عما قبلها ومفسر له، فسمي حرفي التفسير ^(٢).

ويعرب المفسر محلاً بإعراب مفسره إن كان له إعراب؛ لأنه بيان له ^(٣).

وقال المالكي: ((معطوف عليه و (أي) عاطف)) ^(٤).

وهو سهو ^(٥)؛ لأنه عينه، والعطف يقتضي المغايرة بينهما ^(٦).

وشرطهما: أن يقعا بين جملتين ثانيتهما تفسير الأولى وعينها ^(٧). هكذا قالوا. وإن

كانت المفسرة في بعض المواضع تفسر جزءاً من الأولى.

(١) الكافية في النحو (ص ٢٣١).

(٢) ينظر: شرح المفصل (١٤٠/٨)، والبسيط في شرح الكافية (٦٣٥/٢).

(٣) ينظر: شرح التسهيل (٣٤٧/٣)، وشرح الرضي (١٣٠٤/٢).

(٤) لم يقل ذلك المالكي، وعبارته: ((وجعل صاحب المستوفي (أي) التفسيرية حرف عطف في نحو: مررت

بغضنفر أي: أسد...، والصحيح أنها حرف تفسير))، شرح التسهيل (٣٤٧/٣)، وانظر: التسهيل

(ص ١٧٤)، وشرح الرضي (١٣٠٤/٢)، والجنى الداني (ص ٢٣٤)، والمغني (٥٠٦/١).

ونسب أبو حيان هذا القول إلى الكوفيين، وابن السكاكي. ارتشاف الضرب (١٩٧٨/٤)، وانظر:

الجنى الداني (ص ٢٣٤)، والمغني (٥٠٦/١)، والخزانة (٢٢٦/١١).

(٥) "سهو" سقطت من ط.

(٦) ينظر: شرح التسهيل (٣٤٧/٣).

(٧) ينظر: شرح المفصل (١٤٠/٨)، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٨٥/٢).

و (أَيُّ) أَعْمُ ذِكْرًا . تَقُولُ فِي (رَمَيْتُهُ) : أَيُّ أَلْقَيْتُهُ . وَفِي (رَكَبَ زَيْدٌ بِسَيْفِهِ) : أَيُّ
وَسَيِّفُهُ مَعَهُ ^(١) . قَالَ ^(٢) :

وَتَرَمَيْتَنِي بِالطَّرْفِ أَيُّ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلَيْتَنِي وَلَكِنْ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي

معناه : تنظرين إليَّ بنظرٍ مُغْضَبٍ؛ وذلك عن ذنبٍ لا غير ^(٣) . ففسَّرَ ^(٤) الجملة بقوله :
أَنْتَ مُذْنِبٌ ^(٥) ، وَحَذَفَ عَنْ (لَكِنْ) ضَمِيرَ الشَّانِ ^(٦) ^(٧) .

وقد يُحَذَفُ جزءٌ مِنَ الجملةِ المفسَّرةِ كقولهم قال تعالى : [وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ
سَبْعِينَ Z (الأعراف: ١٥٥) أَيُّ : مِنْ قَوْمِهِ . تَقْدِيرُهُ : أَيُّ اخْتَارَ مِنْ قَوْمِهِ ^(٨) .

(١) ينظر : شرح المفصل (١٤٠/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٣٠/٢) ، وشرح الوافية (٤٠٧) ، والكافي
شرح الهادي (١٥٥٧/٤) ، والخزانة (٢٢٦/١١) .

(٢) البيت من الطويل ، لم أقف له على نسبة .

ينظر : معاني القرآن (١٤٤/٢) ، ومعاني الحروف (ص ٨٠) ، والمفصل (ص ٤٤٦) ، والتخمير
(١٢١/٤) ، وشرح المفصل (١٤٠/٨) ، وشرح الرضي (١٣٧٩/٢) ، والجنى الداني (ص ٢٣٣) ،
والمغني (٥٠٧/١) ، والخزانة (٢٢٥/١١) .

(٣) ينظر : الكافي شرح الهادي (١٥٥٨/٤) .

(٤) من (ن) ، وفي الآخر "يفسر" .

(٥) ينظر : شرح المفصل (١٤٠/٨) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٨٥/٢) .

(٦) "يفسر الجملة ... ضمير الشأن" سقط من ط .

(٧) ينظر : الكافي شرح الهادي (١٥٥٨/٤) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٨٥/٢) .

(٨) ينظر : المفصل (ص ٤٤٦) ، وشرحه (١٤٠/٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٩٥/٣) ، والكافي شرح الهادي
(١٥٥٧/٤) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٨٥/٢) .

وقيل : قَدْ يُفَسَّرُ الْكَلَامُ بِـ(إِذَا) ؛ كقولك : عَسَّسَ اللَّيْلُ = إِذَا أَظْلَمَ^(١) . لكنْ إِذَا
فُسِّرَتْ بِـ(أَيِّ) جملة فعلية نُسِبَ فِعْلُهَا إِلَى الْمُتَكَلِّمِ = ضَمَمَتْ تَاءَ الضميرِ ؛ فتقول :
اسْتَكْتَمْتُهُ سِرِّي، أَيِ : سَأَلْتُهُ كِتْمَانَهُ . وَإِنْ فُسِّرَتْ بِـ(إِذَا) فتَحَتِ التَّاءُ ؛ نحو: تقولُ
اسْتَكْتَمْتُهُ سِرِّي^(٢) = إِذَا سَأَلْتُهُ كِتْمَانَهُ ؛ لِأَنَّكَ تَخَاطَبُهُ . يعني : أَنْتَ تقول ذلك إِذَا فعلتَ ذلك
الفعل . و(إِذَا) ظَرْفٌ للقول^(٣) .

و(أَنْ) الخفيفة ؛ في نحو : كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ أَخْرُجَ = بِمَعْنَى (أَيِّ)^(٤) ، إِلَّا أَنَّهُ أُخْصِيَ مِنْ
(أَيِّ) ؛ لِاخْتِصَاصِهَا بِتَفْسِيرِ (مَا) فِي مَعْنَى [القول]^(٥)^(٦) .

وَبَسْطُ الْكَلَامِ فِيهَا : أَنَّهَا تَكُونُ مُفَسَّرَةً بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ^(٧) :

أَنْ يَكُونَ الْمَفْسَّرُ بِهَا بِمَعْنَى الْقَوْلِ ؛ نحو : أَشْرْتُ إِلَيْهِ أَنْ قُمْ . وَكَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ أَخْرُجَ .
قال تعالى : [& ' (Z (الصفات: ١٠٤)^(٨) . فَإِنَّ الْإِشَارَةَ وَالْكِتَابَةَ وَالنِّدَاءَ فِي

(١) ينظر : الكافي شرح الهادي (٤/ ١٥٥٨) .

(٢) "أُسْ سَأَلْتَهُ ... اسْتَكْتَمْتُهُ سِرِّي" سقط من (س) .

(٣) ينظر : الكافي شرح الهادي (٤/ ١٥٥٨) ، والمغني (١/ ٥٠٨) ، والخزانة (١١/ ٢٢٧) .

(٤) ينظر : الكتاب (٣/ ١٦٢) ، ومعاني الحروف (ص ٧٣) ، والأزهية (ص ٦٩) ، وشرح المفصل (٨/ ١٤١) ،
والجنى الداني (ص ٢٢٠) .

(٥) تكملة من (ط) .

(٦) ينظر : شرح الوافية (ص ٤٠٧) ، وشرح الرضي (٢/ ١٣٧٩) .

(٧) ينظر : شرح المفصل (٨/ ١٤٢) ، والكافي شرح الهادي (٤/ ١٥٥٨) .

(٨) ينظر : الكتاب (٣/ ١٦٣) ، والتبصرة والتذكرة (١/ ٤٦٥) ، والمفصل (ص ٤٤٦) ، والإيضاح في شرح
المفصل (٢/ ٢٣٠) ، وشرح الوافية (ص ٤٠٧) ، وشرح الرضي (٢/ ١٣٧٩) ، وشرح الكافية لابن

معنى القول .

وَأَلَّا يَتَّصَلَ بِهَا شَيْءٌ مِنْ صِلَةِ الْمُفَسِّرِ بِهَا ؛ لِأَنَّهَا حَيْثُ تَصِيرُ مِنْ صِلَتِهِ وَجُمْلَتِهِ .
والتفسيرُ إنما يكونُ جملةً مستقلةً غيرَ الجملةِ الأولى ؛ فلا تكونُ مفسرةً في قولك : أوعزتُ
إليه بأنْ قُمْ ، وكتبتُ إليه بأنْ أُخْرِجْ^(١) .

وَأَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا كَلَامًا تَامًا^(٢) ؛ وَلِذَا لَمْ تُجْعَلْ مَفْسَرَةً فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : [Q

Z W V U T S R (يونس: ١٠) ، فَجُعِلَتْ خَفَفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ^(٣) .

وَجَوَّزَ بَعْضُهُمْ تَفْسِيرَ الْقَوْلِ الصَّرِيحِ بِهَا ؛ تَمَسُّكًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : [} ~ لَهُمْ إِلَّا مَا

أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي © Z (المائدة: ١١٧) ، فَجُعِلَ ء [أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ Z تفسيرا لـ [
مَا أَمَرْتَنِي Z . ومقول القول قول^(٤) .

É =

جمعة (٦٨٦/٢) ، والجنى الداني (ص ٢٢١) .

(١) ينظر : شرح المفصل (١٤٢/٨) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٨٥/٢) ، والجنى الداني (ص ٢١٧) .

(٢) ينظر : المقتضب (١٨٨/١) ، وشرح المفصل (١٤٢/٨) ، والكافي شرح الهادي (١٥٥٩/٤) ، وشرح
الرضي (١٣٨١/٢) ، والمغني (١٩٤/١) .

(٣) ينظر : الكتاب (١٦٣/٣) ، وشرح المفصل (١٤٢/٨) ، وشرح الرضي (١٣٨١/٢) ، والجنى الداني
(ص ٢١٨) ، والمغني (١٩٥/١) .

(٤) ينظر : التبصرة والتذكرة (٤٦٥/١) ، والأزهية (ص ٦٩) ، والكشاف (٣١٥/٢) ، وشرح المفصل
(١٤٢/٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٩٥/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٣١/٢) ، وشرح
الرضي (١٣٨٠/٢) ، ورصف المباني (ص ١١٦) .

وجعلها بعضٌ مصدريةً ، وذلك المصدر بدلاً من [مَا أَمَرْتَنِي Z ^(١) .

وَضَعَّفَ الْأَوَّلَ بَأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ أَصْلٌ بِمَحْتَمِلٍ ^(٢) ، وَأَنَّ الْمَقُولَ لَيْسَ قَوْلًا صَرِيحًا ^(٣) .

وجعلها بعضٌ زائدةً ^(٤) . وفيه نظر ؛ إذ ليس الموضع من مواضعها ، مع أَنَّهُ إِذَا أُمِّكِنَ حُمِلَ كَلِمَةً عَلَى الْأَصَالَةِ لَا تُجْعَلُ زَائِدَةً ^(٥) .

واستدلَّ الْأَوَّلُونَ أَيضًا بِأَنَّ تَقْدِيرَ قَوْلِهِ تَعَالَى : [Z T S R Q P O

(ص:٦) : وانطلق / الملاء قائلين أَنَّ امشوا . فهي مفسَّرةٌ لِلْقَوْلِ الصَّرِيحِ ^(٦) . فَضَعَّفَ هَذَا بِأَنَّ الْقَوْلَ الْمَقْدَّرَ لَيْسَ كَالْقَوْلِ الصَّرِيحِ فِي لَفْظِ الْقَوْلِ ؛ إِذْ لَمْ يَتَّعِنْ تَقْدِيرُهُ ، وَلَا أَوْلَوِيَّةُ تَقْدِيرِهِ مِنْ تَقْدِيرِ مَا هُوَ بِمَعْنَاهُ ^(٧) ؛ بَلْ يَتَّعِنُ تَقْدِيرُ مَا هُوَ بِمَعْنَاهُ ؛ لِئَلَّا يَضْطَرَّ هَذَا الْحُكْمُ

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢٢٣/٢) ، والكشاف (٣١٦/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٩٥/٣) ، وشرح الرضي (١٣٨٠/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٨٦/٢) .

(٢) ينظر : شرح الرضي (١٣٨٠/٢) .

(٣) ينظر : الكشاف (٣١٧/٢) .

(٤) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٩٩٥/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٣١/٢) ، وشرح الرضي (١٣٨٠/٢) .

(٥) " وفيه نظر ... تجعل زائدة " سقط من ط ؛ لانتقال النظر .

(٦) ينظر : الكتاب (١٦٢/٣) ، ومعاني القرآن للفراء (٣٩٩/٢) ، والمقتضب (١٨٨/١) ، ومعاني الحروف (ص٧٣) ، والتبصرة والتذكرة (٤٦٥/١) ، والأزهية (ص٦٩) ، وشرح الرضي (١٣٨٠/٢) ، والمغني (١٩٦/١) .

(٧) ينظر : معاني الحروف (ص٧٣) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٩٥/٣) ، وشرح الرضي (١٣٨٠/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٣٧/٢) .

=فيكونُ تقديرُ الآية: انطلقَ المَلَأُ يشيرونَ - أو ينادونَ - أنْ امشوا .

والمراد من [S Z أتمُّوا ، واجتمعوا . من مَشَتْ المرأةُ مَشَاءً - بالمدِّ - أي : كُثُرَ نَسْلُهَا^(١) . وقيل : أسرعوا لئلا تسمعوا القرآنَ وكلامَ النبي - عليه السلام -^(٢) . ولو قيل : المعنى : انطلقَ المَلَأُ في الحديث ؛ كما يقال : اندفعَ في الحديث ، أو فاض فيه = لكانَ وجهًا^(٣) .

(١) ينظر : الكافي شرح الهادي (١٥٥٩/٤) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٣٧/٢) .

(٢) ينظر : الكافي شرح الهادي (١٥٥٩/٤) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٣٦/٢) .

(٣) ينظر : شرح الرضي (١٣٨٠/٢) .

[جروف المصدر]

قال: (المصدر (ما))^(١)

أقول: يدخل كل من (ما) و (أن) المصدرين الفعل ، فيصير معه مؤولا بمصدره^(٢)، ويُحكم بإعراب يقتضيه العامل رفعاً ونصباً وجراً . فتقدير : أعجبنى أن تضرب = أعجبنى ضربك^(٣) .

فإن لم يوجد مصدره قُدرَ معناه ؛ فتقدير قوله تعالى : [وَأَنْ عَسَى أَنْ © قَدْ أَقْرَبَ أَجَلُهُمْ Z (الأعراف: ١٨٥) =توقع أجَلُهُمْ قَرَبَ^(٤) .

وجوز بعضهم دخول (ما) في الاسم ؛ نحو : أعجبنى ما أنت صانعٌ . أي : صناعتك^(٥) . والأصح منعه ، وهي في مثله موصولة .

وفائدة ذكرهما مع الفعل مع الاستغناء بالمصدر : الدلالة على الزمان المعين ؛ فإنه يقرب بِذِكْرِ المصدر ، و(ما) يبقى الفعل دالاً على الزمان المعين ؛ نحو أعجبنى ما صنعت . وقد يدل مع كونها مصدرية على الزمان نفسه ؛ ولذا سميت زمانية ، إذ معنى : أَنْظُرْنِي مَا

(١) الكافية في النحو (ص ٢٣٢) .

(٢) ينظر : شرح المفصل (١٤٢/٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٩٦/٣) ، وشرح الوافية (ص ٤٠٨) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٨٦/٢) ، ورصف المباني (ص ٢١٣) .

(٣) ينظر : شرح الوافية (ص ٤٠٨) ، ورصف المباني (١١١ ، ١١٢) .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٣١/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٨٨/٢) .

(٥) ينظر : شرح المفصل (١٤٣/٨) .

جَلَسَ الْقَاضِي = انظرني زمانَ جلوسه^(١) . والظاهر أنَّ (زمانَ) كان مضافاً وحُذِفَ لدلالة المصدر عليه ؛ إذ كُلُّ غَيْرٍ قَارٌّ الذَّاتِ .

وذهب المبرِّدُ والأخفشُ إلى أنَّ (ما) اسمٌ . فإنَّ كانتَ معرفةً فما بعدها صلتها ، وإنَّ كانتَ نكرةً فما بعدها صِفَتُها^(٢) .

وهو ضعيفٌ ؛ لأنَّها تقعُ حيثُ لا ضميرٌ يرجعُ إليها ؛ كقوله تعالى : [2 3
4 Z (البقرة: ٣)] % & ' () * + Z (التوبة: ١١٨) ^(٣) .
وكقوله^(٤) :

يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابًا

والحقُّ أنَّ يقالَ : إِنَّهُ^(٥) اسمٌ إنَّ كَانَ ثَمَّةَ ضميرٍ يرجعُ إليها ؛ إذ الحرفُ لا يرجعُ إليه ضميرٌ^(٦) . وإلَّا فهي مصدريةٌ كما في الأمثلة المذكورة ؛ إذ الضميرُ المذكورُ في الاثنين راجعٌ

(١) ينظر : الأزهية (ص ٩٦) ، ورصف المباني (ص ٣١٤) ، والجنى الداني (ص ٣٣٠) .

(٢) ينظر : شرح المفصل (١٤٢/٨) ، ونسبه المرادي إلى الأخفش وابن السراج ، وجماعة من الكوفيين ، الجنى الداني (ص ٣٣٢) .

(٣) ينظر : شرح المفصل (١٤٣/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٣٢/٢) ، والجنى الداني (ص ٣٣١) .

(٤) البيت من الوافر ، لم أقف على نسبه .

ينظر : المفصل (ص ٤٤٧) ، والتخمير (١٢٦/٤) ، وشرح المفصل (١٤٣/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٣٣/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٨٧/٢) ، والجنى الداني (ص ٣٣١) ، والجمع (٢٨١/١) ، والدرر (١٤٢/١) .

(٥) في ط : "هي"

(٦) ينظر : الأزهية (ص ٨٧) ، وشرح المفصل (١٤٣/٨) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٣٨/٢) .

إلى غير (ما) ، وتعذر تقدير ضمير آخر يرجع إليها^(١) .

فإن قدّرت مفعول (صنعت) في قولك : أعجبني ما صنعت = ضميراً راجعاً إلى (ما) تكون موصولةً ، والذي يعجبك متعلّق الصّناعة من كتاب ، أو ثوب^(٢) .

وإن قدّرت مفعوله غير ذلك فهي مصدريةٌ ، والذي يعجبك نفس الصّناعة من حركاته المخصوصة بتلك الصّناعة^(٣) . ويكثر وقوع مثله في المتعدّي ويقل في اللازم؛ كقولك : أعجبني ما سار ، بعد ذكر سائر . فإن قدّرت (أن) مستتره^(٤) لذلك المذكور فمصدريةٌ ، وتقديره : أعجبني سيّره . وإن قدّرت أنه لـ (ما) فهي موصولةٌ . فيكون تقديره : أعجبني السائر^(٥) .

و (أن) الخفيفة المصدرية تختصّ بالفعل ؛ فلذا تعمل^(٦) ؛ فإن دخلت الماضي كان المصدر - المؤوّل هما به - ماضياً . وإن دخلت المضارع أخلصه للاستقبال^(٧) ؛ فمعنى : أريد أن تقوم = أريد قيامك فيما يأتي من الزّمان .

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٣٣/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٨٦/٢) .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٣٢/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٨٨/٢) .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٣٢/٢) .

(٤) في ط ، س : " مسيره "

(٥) ينظر : المصدر السابق .

(٦) ينظر : معاني الحروف (ص ٧١) ، وشرح المفصل (١٤٣/٨) .

(٧) ينظر : معاني الحروف (ص ٧٢) ، وشرح المفصل (١٤٣/٨) ، وشرح الرضي (١٣٨٤/٢) ، والمغني (١٧١/١) .

ومذهبُ البغداديينَ جوازُ إلغاءِ (أَنْ) حملاً على (ما) ^(١).

قالَ ابنُ جنِّي : قالَ أستاذي محمدُ بنُ حسنٍ : وجهُ رفعِ (تقرآن) في قوله ^(٢) :

يَا صَاحِبَيَّ فَدَتِ نَفْسِي نُفُوسَكُمَا وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لَا قَيْتُمَا رَشَدًا

أَنْ تَقْرَأَنْ عَلَى أَسْمَاءَ - وَيُحْكُمَا! - مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

تشبيهُ أَنْ بـ (ما) ^(٣) و(أَنْ تقرآن) مفعول لمقدّر تضمّنه البيت المقدم . والمقدّر : أسألكما ^(٤).

وقالَ البصريونَ : (أَنْ) مخففةٌ من الثَّقِيلَةِ ، وتقديره : أسألكما أنكما تقرآن ^(٥) .
والتشبيهُ لا يستقيمُ ؛ لأنَّ (ما) للحالِ ، و(أَنْ) للاستقبالِ ؛ إذا دخلا المضارعَ ^(٦) .

والثَّالِثُ من الحروفِ المصدريَّةِ : (أَنْ) المشددة . وهي تختصُّ بأنْ تدخلَ الجملةَ الاسميةَ ^(٧) ؛ فتقدّر (أَنْ) بمصدرٍ فعلٍ في خبرها إنْ كانَ خبرُها جملةً فعليةً ، أو مشتقاً من فعلٍ ، أو في معنى المشتقِّ . فتقديرُ : أعجبني أَنْ زيداً قائمٌ ، أو قامَ ، أو أخوك = أعجبني

(١) ينظر : الفصل (ص ٤٤٧) ، وشرحه (١٤٣/٨) ، والإيضاح في شرح الفصل (٢/٢٣٣) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٦٣٩) .

(٢) سبق تخريجه (ص ٢٧١) .

(٣) الخصائص (١/٣٩٠) ، وينظر : شرح الفصل (٨/١٤٣) ، ورصف المباني (ص ١١٢) ، والمغني (١/١٨٤) ، وانظر : الإنصاف (٢/٥٦٣) .

(٤) ينظر : شرح الفصل (٨/١٤٣ ، ١٤٤) .

(٥) ينظر : الخصائص (١/٣٩٠) ، وشرح الفصل (٨/١٤٤) ، ورصف المباني (ص ١١٣) .

(٦) ينظر : شرح الفصل (٨/١٤٤) .

(٧) ينظر : شرح الوافية (ص ٤٠٨) ، وشرح الرضي (٢/١٣٨٤) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٦٣٨) .

قيامه ، وأُخُوَّتُهُ لَكَ^(١) . وَإِنْ تَعَذَّرَ ذَلِكَ قَدَّرًا بِالْكَوْنِ ، فَتَقْدِيرٌ : أَعْجَبَنِي أَنَّكَ إِنْسَانٌ
=أَعْجَبَنِي كَوْنُكَ إِنْسَانًا . وقوله تعالى : [وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمُ Z (لقمان: ٢٧)
: لَوْ ثَبَّتَ كَوْنٌ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمًا^(٢) .

وقال الحاجبي في شرح المفصل : ((يُقَدَّرُ بِمَصْدَرٍ فِعْلٍ خَبْرِهِ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِعْلٌ قُدِّرَ
بِالْكَوْنِ ؛ نَحْوُ : أَعْجَبَنِي أَنَّ زَيْدًا أَخَوَكَ))^(٣) .

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٣١/٢) ، وشرح الوافية (ص ٤٠٨) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٣٨/٢) .

(٢) ينظر : الكشف (٢٠/٥) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٩٦/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٣١/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٨٨/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٣٩/٢) .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (٢٣١/٢) ، وينظر : شرح المقدمة الكافية (٩٩٦/٣) .

[حروف التحضيض]

قال: (التح ييض)^(١).

/أقول: التَّحْضِيضُ: الحُثُّ على الشيء^(٢). والاسمُ الحَضِيضُ. تقول: أَلَا تَقُومُ؟! [٢٤٠/ب]
إذا تريدُ حَثَّهُ على الْقِيَامِ، واستبطاءِ الْقُعُودِ^(٣).

وإنْ بَعُدَ التَّرْكِيبُ وَالتَّصَرُّفُ فِي الْحُرُوفِ قَالُوا: كُلُّ مِنَ الْأَرْبَعَةِ مَرْكَبَةٌ؛ لَوْضَعِ
طَرَفِي كُلِّ مِنْهَا لِمَعْنَيْنِ يُنَاسِبَانِ الْمَرَادَ مِنَ الْمَرْكَبِ مِنْهُمَا بَوَجهٍ؛ فَهِيَ مِثْلُ: خَمْسَةَ عَشَرَ،
وَكَذَا^(٤). وَلَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ^(٥)؛ لِدَلَالَتِهَا عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْكَلَامِ وَهُوَ التَّحْضِيضُ، أَوِ الْبَعْثُ،
وَالتَّوْبِيخُ، وَاللُّومُ^(٦).

وَيَلْزَمُ مِنَ الْفِعْلِ^(٧)؛ لِأَنَّهِنَّ لِلطَّلَبِ، فَهِيَ مِثْلُ لَامِ الْأَمْرِ^(٨).

(١) الكافية في النحو (ص ٢٣٣).

(٢) ينظر: شرح المفصل (١٤٤/٨)، وشرح التسهيل (١١٣/٤)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣١٥).

(٣) ينظر: المفصل (ص ٤٤٩).

(٤) ينظر: شرح الكافية لابن جمعة (٦٨٩/٢).

(٥) ينظر: شرح التسهيل (١١٣/٤)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٢٠)، وشرح الرضي (١٣٨٧/٢).

(٦) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٩٩٧/٣)، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٨٩/٢)، والبسيط في شرح الكافية (٦٤١/٢).

(٧) ينظر: الكتاب (١٠/٣، ١١٥)، ومعاني الحروف (١٢٣، ١٣٢)، وشرح الوافية (ص ٤٠٨)، والإيضاح في شرح المفصل (٢٣٤/٢)، وشرح الجمل (٤٤٢/١)، وشرح التسهيل (١١٣/٤)، وشرح الكافية الشافية (١٦٥٢/٣)، وشرح الرضي (١٣٨٧/٢).

وبيان ذلك : أنهم إمّا للحثّ - والحثُّ إنّما يكون على مطلوبٍ - ، وإمّا لللوم على التّرك - واللوم إنّما يكون على مطلوبٍ تُركٌ - . والطلب ليس إلا بفعلٍ ؛ فيدخل المضارع إنّ كان للتحضيض^(٢) ، والماضي إنّ كان للوم ؛ نحو : هَلَّا تصلي . وهَلَّا صليتَ^(٣) .

وفي قوله تعالى : [لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ] (المنافقون: Z ٩١ μ ٧)

(١٠) المراد من مدخولها المستقبل وإن كان ماضياً لفظاً ؛ لأنها تضمّنت الشرط لأنها للطلب والحثّ . فمعناه : إنّ أخّرني . ولذا جُزِمَ (أُكُنْ) ؛ لعطفه على محل [فَأَصَّدَّقَ] Z^(٤) .

فإن دخلت اسماً منصوباً أو مرفوعاً يُقدَّرُ فعلٌ هو ناصبه أو رافعه ؛ كقولك لمن يضربُ القومَ ولم يضربْ زيداً : هَلَّا زيداً . تقديره : هَلَّا تضربُ زيداً^(٥) . وكقولك حين جاءكَ قومٌ دعوتهم ولم يجيئْ زيدٌ وهو منهم : هَلَّا زيدٌ . تقديره : هَلَّا جاءَ زيدٌ^(٦) .

É =

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٩٩٧/٣) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٤١/٢) .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٣٤/٢) ، وشرح الرضي (١٣٨٦/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٨٩/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٤١/٢) .

(٣) ينظر : شرح المفصل (١٤٤/٨) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٩٧/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٣٤/٢) ، وشرح التسهيل (١١٣/٤) ، وشرح الرضي (١٣٨٦/٢) ، ورصف المباني (ص ٢٩٢) ، والجنى الداني (ص ٦٠٦) ، والمغني (٤٥٣/٣) .

(٤) شرح المفصل (١٤٤/٨) .

(٥) ينظر : الكتاب (٩٨/١ ، ٢٦٨) ، والمفصل (ص ٤٤٩) ، وشرحه (١٤٤/٨ ، ١٤٥) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٩٧/٣) ، وشرح الكافية الشافية (١٦٥٣/٣) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٢٠) ، وشرح الرضي (١٣٨٧/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٨٩/٢) ، ورصف المباني (ص ٤٠٨) .

(٦) ينظر : شرح الكافية لابن جمعة (٦٩٠/٢) .

قال سيبويه : يقال لمن فعلَ فعلاً غيره خيراً منه : هلاً خيراً من ذلك . بالنصبِ على تقدير : هلاً فعلتَ خيراً منه^(١) . وبالرفع على تقدير : هلاً صدرَ منك خيراً منه .

ووجب نصبُ (الكَميِّ) في قول جرير هاجياً الفرزدق^(٢) :

تَعُدُّونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقَنَّعَا

لأنَّ المقدَّر : تَعُدُّونَ . وإنَّما حُذِفَ لدلالة المقَدَّم عليه^(٣) . والضَّوْطَرَى : الضَّخْمُ الذي لا غناء عنده^(٤) . والنَّيْبُ : جمع نَاب وهي المُسِنَّة مِنَ الْإِبِلِ^(٥) . وَالْكَمِيُّ : الشُّجَاعُ الْمُتَكَمِّي ؛ أي : المُسْتَرِ في سلاحه ، والمُتَقَنَّعُ الذي على رَأْسِهِ الْبَيْضَةُ^(٦) . أي : أنتم يا بني ضَوْطَرَى تَعُدُّونَ الضَّيَافَةَ وَالكَرَّمَ أَكْبَرَ مَجْدِكُمْ لَا الشُّجَاعَةَ = يَنْسُبُهُمْ إِلَى الْفَشَلِ^(٧) .

(١) الكتاب (٢٦٨/١) ، وينظر : المفصل (ص ٤٤٩) ، وشرحه (١٤٥/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل

(٢٣٤/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٦٩٠) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٦٤٢) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لجرير في تذييل ديوانه (٣/٩٠٧) .

وينسب للأشهب بن رُمَيْلَةَ في مجاز القرآن (١/٥٢) ، وينظر : الكامل (١/٣٦٣) ، والجمل (ص ٣١١) ،

وحروف المعاني (ص ٤) ، والخصائص (٢/٤٠) ، والأزھية (ص ١٦٨) ، والمفصل (ص ٤٥٠) ، وأمال

ابن الشجري (١/٤٢٦) ، وشرح المفصل (٨/١٤٥) ، وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٢١) .

(٣) ينظر : الأزھية (ص ١٦٩) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٣٥) ، وشرح التسهيل (٤/١١٤) ، وشرح

عمدة الحافظ (٣٢١) .

(٤) ينظر : اللسان (ضطر ٤/٤٨٩) ، وتاج العروس (١٢/٣٩٦) .

(٥) ينظر : اللسان (نيب ١/٧٧٦) ، وتاج العروس (٤/٣٢٢) .

(٦) ينظر : شرح المفصل (٨/١٤٥) .

(٧) ينظر : شرح المفصل (٨/١٤٥) .

وقد جاء (لولا) و (لوما) بمعني آخر ؛ وهو : ارتباط جملتين على معنى أن مضمون الثانية امتنع لحصول مضمون الأولى . ويدخلان حينئذ الأسماء^(١) . وشذ قوله^(٢) :

أَلَا زَعَمْتَ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أُحِبُّهَا فَقُلْتُ : بلى ؛ لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُعْلِي

وقيل : تقديره : لولا أن . فحذف (أن) ورفع الفعل^(٣) . وجوابها جملة فعلية ماضية مُصدرة باللام غالباً؛ فتكون الجملة الأولى كالشرط والثانية كالجزاء ، ويُحذف الخبر من الأولى لقيام الثانية مقامه^(٤) . وقد مر في المبتدأ .

(١) ينظر : الجمل (ص ٣١١) ، وحروف المعاني (ص ٣) ، ومعاني الحروف (١٢٣ ، ١٢٤) ، والأزمية (ص ١٦٦) ، والمفصل (ص ٤٥٠) ، وشرحه (١٤٥/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٣٥/٢) ، وشرح التسهيل (١١٤/٤) ، ورصف المباني (ص ٢٩٣) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في ديوانه (ص ١٨٣) .

وينظر : ديوان الهذليين (٣٤/١) ، واللباب (١٣٢/١) ، وشرح الرضي (١٣٨٨/٢) ، والجنى الداني (ص ٦٠٧) ، والمغني (٤٦٣/٣) ، والهمع (٤٣/٢) ، والخزانة (٢٤٦/١١) ، والدرر (١٩٦/١) .

(٣) ينظر : التسهيل (ص ٢٤٤) ، وشرحه (١١٥/٤) ، وشرح الرضي (١٣٨٨/٢) ، والمغني (٤٦٤/٣) .

(٤) ينظر : شرح المفصل (١٤٥/٨ ، ١٤٦) .

[حرف التوقُّع]

قال: (حرفُ التوقُّع) ^(١).

أقول: (قد) إذا دخلَ الماضي يُقَرَّبُهُ مِنَ الزَّمنِ الذي أنت فيه . فقولك: قَدْ قَامَ زيدٌ = دالٌّ على أنَّ قِيَامَهُ قَرِيبٌ مِنْ إخبارِكَ ^(٢) . بخلاف قولك: قَامَ زيدٌ = فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ^(٣) .

ومنه قول المؤذن: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ . أي: حَانَ وَقْتُهَا فِي هَذَا الزَّمانِ ^(٤) .

ولكونها للمُقَارَبَةِ يَحْسُنُ أَنْ يَقَعَ الماضي المصاحِبُ لـ (قد) موضع الحال ^(٥)؛ كقولك: رَأَيْتُ زَيْدًا قَدْ عَزَمَ عَلَى الخُرُوجِ . أي: عازِمًا ^(٦) .

ويدلُّ على التَّوكِيدِ أيضًا ؛ لقول سيبويه: ((قَدْ فَعَلَ يَقَالُ فِي جواب: هل فعلٌ، ولمَّا

(١) الكافية في النحو (ص ٢٣٤) .

(٢) ينظر: حروف المعاني (ص ١٣)، ومعاني الحروف (ص ٩٨)، والمفصل (ص ٤٥١)، وشرحه (١٤٧/٨)، وشرح المقدمة الكافية (٩٩٨/٣)، وشرح الوافية (ص ٤٠٩)، ورصف المباني (ص ٣٩٢)، والجنى الداني (ص ٢٥٧)، والمغني (٥٣٤/٢) .

(٣) ينظر: شرح المفصل (١٤٧/٨)، والإيضاح في شرح المفصل (٢٣٥/٢) .

(٤) ينظر: المفصل (ص ٤٥١)، وشرحه (١٤٧/٨)، والإيضاح في شرح المفصل (٢٣٦/٢)، وشرح المقدمة الكافية (٩٩٨/٣)، وشرح الرضي (١٣٨٩/٢)، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٩٠/٢)، والبسيط في شرح الكافية (٦٤٢/٢)، والجنى الداني (ص ٢٥٥) .

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٢٣٦/٢) .

(٦) ينظر: شرح المفصل (١٤٧/٨) .

يفعل))^(١). وفيهما معنى التوكيد ، وجواب المؤكّد مؤكّد^(٢) .

وفيها معنى التّوقُّع والانتظار أيضًا^(٣) ؛ لقول الخليل : ((أَنَّمَا يُجَبَّرُ بـ(قد قام) و(قد ضرب) لمن يَتَنَظَّرُ الإِخْبَارَ بِهِ))^(٤) في ظَنِّكَ أَوْ عَلِمِكَ . ومنه : قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ .

هذا كُلُّهُ معناها إِذَا دَخَلَتْ الماضي^(٥) ، أَمَّا إِذَا دَخَلَتْ المضارعَ فَيَدُلُّ عَلَى التَّخْلِيلِ^(٦) ؛ كَقَوْلِهِمْ : إِنَّ الْكَذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ^(٧) ، وَإِنَّ الْجَوَادَ قَدْ يَعْتُرُ^(٨) ؛ لِأَنَّ التَّخْلِيلَ يَنَاسِبُ التَّقْرِيبَ ؛

(١) الكتاب (٢٢٣/٤) ، وينظر : الأصول (٢١٢/٢) ، وحروف المعاني (ص١٣) ، والمفصل (ص٤٥١) ، وشرحه (١٤٧/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٣٦/٢) ، ورصف المباني (ص٤٥٦) ، والجنى الداني (ص٢٥٥) .

(٢) ينظر : شرح المفصل (١٤٧/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٣٦/٢) ، وشرح الوافية (ص٤٠٩) ، وشرح الرضي (١٣٨٩/٢) .

(٣) ينظر : شرح المفصل (١٤٧/٨) ، وشرح الرضي (١٣٨٩/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٦٩٠) ، والجنى الداني (ص٢٥٤) .

(٤) الكتاب (٢٢٣/٤) ، وينظر : حروف المعاني (ص١٣) ، والمفصل (ص٤٥١) ، وشرحه (١٤٧/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٣٦/٢) ، وشرح الوافية (ص٤٠٩) ، والجنى الداني (ص٢٥٦) ، والمغني (٥٣٢/٢) .

(٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٣٦/٢) .

(٦) ينظر : معاني الحروف (ص٩٩) ، والمفصل (ص٤٥١) ، وشرحه (١٤٧/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٣٦/٢) ، وشرح الرضي (١٣٨٩/٢) ، ورصف المباني (ص٣٩٢) ، والجنى الداني (ص٢٥٥) ، وجعلها الزجاجي للتحقيق مع المضارع ، ينظر : حروف المعاني (ص١٣) .

(٧) يضرب هذا المثل للرجل تكون الإساءة الغالبة عليه ، ثم تكون منه الهتة من الإحسان .

ينظر : مجمع الأمثال (١٧/١) ، والمستقصى (٤٠٩/١) ، وانظر : المفصل (ص٤٥١) ، وشرحه (١٤٧/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٣٦/٢) .

إِذْ كُلُّ تَقْرِيْبٍ تَقْلِيْلٌ ؛ إِذْ فِيْهِ تَقْلِيْلُ الْمَسَافَةِ وَالْمَدَّةِ^(٢) .

وفي نحو قوله تعالى : [Z O N M L K (الأحزاب: ١٨) لِلتَّحْقِيْقِ^(٣) ؛ لِأَنَّ
أَلْفَاظَهُ قَدْ تَسْتَعْمَلُ لَهُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : [) * + , Z (الحجر: ٢) ؛ إِذْ الْمَوْجُودُ
وَجُودُهُ الْقَلِيْلُ مُحَقَّقٌ ؛ لَا الْكَثِيْرُ . وَقِيْلَ : هُوَ بَاقٍ عَلَى أَصْلِهِ فِي التَّقْلِيْلِ^(٤) بِتَأْوِيلٍ ؛ كَمَا ذُكِرَ فِي
(رُبِّ)^(٥) .

وَيَجُوزُ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ فَعْلِهِ بِالْقَسَمِ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمُ الْقَسَمَ ، أَوْلَانَّهُ لِتَأْكِيْدِ
مَعْنَى الْجُمْلَةِ ؛ إِذْ لَا يَفِيْدُ مَعْنَى زَائِدًا ، فَكَانَ كَأَحَدِ حُرُوفِهَا ؛ فَجُوزَ أَنْ يَعْتَرِضَ بَيْنَهُمَا ؛
نَحْوُ: قَدْ - وَاللّٰه ! - قَامَ . وَقَدْ - لَعَمْرِي ! - بِتَّ سَاهِرًا^(٦) . فَيَكُونُ جَوَابُهُ مَحْذُوفًا / وَمَا
اعْتَرَضَ بَيْنَهُمَا دَالًّا عَلَيْهِ^(٧) . وَيَجُوزُ حَذْفُ الْفِعْلِ الدَّاخِلِ عَلَيْهِ (قَدْ) إِذَا وُجِدَ قَرِيْنَةٌ دَالَّةٌ

É =

(١) ينظر : شرح المفصل (١٤٧/٨) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٩٠/٢) ، والبسيط في شرح الكافية
(٦٤٢/٢) .

(٢) شرح المفصل (١٤٧/٨) .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٩٩٨/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٣٦/٢) ، وشرح الرضي
(١٣٨٩/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٩٠/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٤٣/٢) ، والجنى
الداني (ص ٢٥٥) ، والمغني (٥٤٤/٢) .

(٤) "في التقليل" سقط من ط .

(٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٣٦/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٩٠/٢) .

(٦) ينظر : المفصل (ص ٤٥١) ، وشرحه (١٤٨/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٣٧/٢) ، وشرح الرضي
(١٣٩٠/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٩١/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٤٣/٢) ، والمغني
(٥٢٩/٢) .

(٧) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٣٧/٢) .

عليه^(١)؛ إجراء لها مجرى ما هي جوابه^(٢)؛ وهو (لَمَّا) الجازمة؛ كقوله^(٣):

أَفَدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ

أَي: قد زالت^(٤). أَفَدَ التَّرْحُلُ: أَي دَنَا.

(١) ينظر: الأزهية (ص ٢١١)، والمفصل (ص ٤٥١)، وشرحه (١٤٨/٨)، وشرح الرضي (١٣٩٠/٢)،

وشرح الكافية لابن جمعة (٦٩١/٢)، والجنى الداني (ص ٢٦٠)، والمغني (٥٣٠/٢).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (٢٣٧/٢).

(٣) سبق تخريجه (ص ٦٦٣).

(٤) ينظر: البسيط في شرح الكافية (٦٤٤/٢)، والجنى الداني (ص ٢٦٠).

[حرفا الاستفهام]

قال: (الاستفهام: الهمزة...) ^(١) إلى آخره.

أقول: الفهم: العلم. والاستفهام: طلب الفهم ^(٢)؛ كاستخبار، فإنه طلب الخير. وحقيقته: استعلام المجهول ^(٣).

وهو معنى من المعاني العامة؛ فحقه أن يكون بحروف موضوعية له ^(٤)؛ ولذا بُني أسماء الاستفهام. ولأدواتها صدر الكلام؛ لدالتها على نوع الكلام ^(٥)، فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها، ولا بالعكس؛ فيمتنع: زيدا أضربت؟ ورأيت أزيذا؟ وزيدا أضرب؟ بل يجب في كلها أن تقدم الهمزة ^(٦).

والهمزة أعم ذكرًا واستعمالًا من (هل) ^(٧)؛ إمّا لأنها أوجز لفظًا فكثرت تصرفهم فيها

(١) الكافية في النحو (ص ٢٣٥).

(٢) ينظر: البسيط في شرح الكافية (٦٤٤/٢).

(٣) ينظر: شرح المفصل (١٥٠/٨).

(٤) المصدر السابق.

(٥) ينظر: المفصل (ص ٤٥٥)، وشرحه (١٥٥/٨)، وشرح المقدمة الكافية (٩٩٩/٣)، والإيضاح في شرح المفصل (٢٤٠/٢)، وشرح التسهيل (١١٧/٤)، وشرح الرضي (١٣٩١/٢)، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٩١/٢)، والبسيط في شرح الكافية (٦٤٤/٢).

(٦) ينظر: المفصل (ص ٤٥٥)، وشرحه (١٥٥/٨).

(٧) ينظر: المفصل (ص ٤٥٤)، وشرحه (١٥١/٨)، وشرح المقدمة الكافية (٩٩٩/٣)، وشرح الوافية (ص ٤١٠)، وشرح التسهيل (١١٠/٤).

لسهولة اللَّفْظِ بها ، وإِذَا لَا تُنْهَى الْأَصْلُ^(١) . و (هَلْ) محمولةٌ عليها^(٢) .

قَالَ سَيَبَوِيهِ : « (هَلْ) كَانَ وَضَعَهُ بِمَعْنَى (قَدْ) »^(٣) . ومنه قوله تعالى : [هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ Z (الإنسان: ١) أَي : قَدْ أَتَى^(٤) .

وَعَلِمُوا كَثْرَةَ وَقُوعِهَا بَعْدَ الْهَمْزَةِ فِي الْاسْتِفْهَامِ ؛ لِدَلَالَتِهَا عَلَى التَّأَكُّدِ ، فَيَكْثُرُ نَحْوُ : أَهْلٌ قَامَ ؟ فَحُذِفَ الْهَمْزَةُ مِنْهَا لِدَلَالَتِهَا عَلَيْهَا ؛ لِكَثْرَةِ وَقُوعِهَا مَعَهَا^(٥) ، وَفَرَارًا مِنْ اجْتِنَاعِ حَرْفَيْنِ ثَقِيلَيْنِ ، وَتَضَمُّنِهَا (هَلْ) حَتَّى يَمْتَنِعَ أَنْ يُقَالَ : الْهَمْزَةُ مُقَدَّرَةٌ . وَشَذَّاجَتُهَا^(٦) فِي قَوْلِهِ^(٧) :

(١) ينظر : شرح المفصل (١٥١/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٣٨/٢ ، ٢٣٩) ، وشرح التسهيل (١١٠/٤) ، وشرح الرضي (١٣٩١/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٩٢/٢) .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٣٨/٢) .

(٣) الكتاب (١٨٩/٣) ، وينظر : المفصل (ص ٤٥٤) .

(٤) ينظر : المقتضب (١٨١/١) ، وحروف المعاني (ص ٢) ، ومعاني الحروف (ص ١٠٢) ، والتبصرة والتذكرة (٤٦٧/١) ، والأزهية (ص ٢٠٨) ، وشرح المفصل (١٥٢/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٤٠/٢) ، وشرح التسهيل (١٠٩/٤) ، وشرح الرضي (١٣٩١/٢) .

(٥) ينظر : الكتاب (١٨٩/٣) ، والمفصل (ص ٤٥٤) ، وشرحه (١٥٢/٨) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٤٥/٢) .

(٦) ينظر : شرح المفصل (١٥٣/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٤٢٠/٢) .

(٧) البيت من البسيط ، وهو لزيد الخليل في شعره (ص ١٥٥) .

وينظر : المقتضب (١٨٢/١) ، والخصائص (٤٦٣/٢) ، وأمالي ابن الشجري (١٦٣/١) ، والمفصل (ص ٤٥٤) ، وشرحه (١٥٣/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٤٠/٢) ، وشرح التسهيل (١١٢/٤) ، ورصف المباني (ص ٤٠٧) ، والجنى الداني (ص ٣٤٤) .

سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا أَهْلُ رَأُونَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكَمِ

يُقَالُ : سَأَلْتُهُ مِنْ كَذَا وَبَكَذَا ؛ بِمَعْنَى . وَسَفَحُ الْجَبَلِ : أَسْفَلُهُ ؛ حَيْثُ يَسْفَحُ فِيهِ الْمَاءُ^(١) .

وإذا كان أصل (هل) ذلك لا يفارق أصلها ما أمكن فلا يدخل الاسم إلا إذا تعدّر دخولها الفعل ؛ وهو : إذا كان الاستفهام عن جملة اسمية صريحة ؛ أي لا يكون الخبر فيها فعلاً . وأمّا إذا كان الخبر فعلاً^(٢) يلزم أن يدخل الفعل ؛ إمّا بتقديمه أو بتقديره ؛ لأنّه إذا غيّرت (هل) عن أصل وضعها إلى الاستفهام فمقتضاها في نفسها أن يكون ذكرها مع الفعل ؛ إذ أصل وضعها أن يدخل الفعل . ومقتضاها باعتبار الاستفهام العارض أن يدخل الاسم أيضًا . ومراعاة مقتضاها في نفسها - وهو دخوله الفعل - أولى ما أمكن من اعتبار كونها للاستفهام العارض لها ؛ فيجوز : هل قام زيدٌ . ويمتنع : هل زيدٌ قام ؟^(٣) وهل زيدًا ضربت ؟ بل يلزم أن يقدّم الفعل ويقال : هل قام زيدٌ؟ وهل ضربت زيدًا ؟^(٤) ويقول : هل زيدًا ضربته ؟ فيكون (زيدًا) منصوبًا بفعل مقدّر ، ويمتنع أن يرفع على كونه مبتدأ . وإنّما جاز : هل زيدٌ قائمٌ^(٥) ؟ لعدم وجود فعل يقع بعدها^(٦) . وجاز : أزيدًا ضربت ؟

(١) ينظر : الصحاح (سفع ١/٣٧٥) ، واللسان (٢/٤٨٥) ، وتاج العروس (٦/٤٧٥) .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٣/٩٩٩) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٦٤٤) .

(٣) ينظر : شرح الرضي (٢/١٣٩١) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٦٤٤) .

(٤) ينظر : شرح الرضي (٢/١٣٩١) ، والجنى الداني (ص ٣٤٣) .

(٥) "قائم" سقطت من ط .

(٦) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٣/٩٩٩) .

و أزيدُ قام ؟ و أزيدُ ضربته ؟^(١) بالرفع .

والاستفهام ولو بالهمزة بالفعل أولى وأكثر وقوعاً؛ لأنَّ الاسم ثابت لا يُستفهم عنه إلا نادراً ، فجعل (زيد) في : أزيدُ قام ؟ =فاعلاً لـ(قام) مقدّراً ، يفسّره المذكور . وفي قولك : أزيداً ضربت ؟ =مفعولاً للمذكور بعده . وفي قولك : أزيداً ضربته ؟ =مفعولاً لمقدّر . أحسن من أن يُرفع في كلّها على الابتداء . وشذّ نحو : هل زيدُ قام^(٢) .

(والهمزة أعمُّ ذكراً) .

يعني : يدخل مواضع لا يدخلها (هل)^(٣) ؛ منها ما مرّ ، ومنها : أنّها تقع لإتّكار إثبات مدخولها ، تقول : أتضربُ زيداً وهو أخوك =مُنْكَرًا لِضَرْبِهِ حَالَةً صدور الضرب منه^(٤) . ومنه قوله تعالى : [عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ Z (يونس: ٦٨) ؛ لقوة الهمزة وأصالتها . ولا تقع في هذا الموضع (هل)^(٥) ؛ لأنَّ المستفهم عنه محذوفٌ بالحقيقة ؛ إذ أصله: أترضى بضربك زيداً وهو مُنْكَرٌ غَيْرُ مُسْتَحْسِنٍ منك ؟

و(هل) دخيلٌ في الباب ، فلا يُحذف فعلها ؛ لضعفها في الاستفهام ، ولأنَّ المغيّر لا

(١) ينظر : شرح الكافية لابن جمعة (٦٩٢/٢ ، ٦٩٣) .

(٢) ينظر : الجنى الداني (ص ٣٤٣) .

(٣) ينظر : الجنى الداني (ص ٣١) .

(٤) ينظر : الفصل (ص ٤٥٤) ، وشرحه (١٥١/٨) ، والإيضاح في شرح الفصل (٢٣٩/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (١٠٠٠/٣) ، وشرح الوافية (ص ٤١٠) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٩٢/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٤٦/٢) .

(٥) ينظر : الفصل (ص ٤٥٤) ، والإيضاح في شرح الفصل (٢٣٩/٢) ، وشرح الرضي (١٣٩٢/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٩٢/٢) .

يُغَيَّرُ^(١) . ولم يمتنع نحو قوله تعالى : [هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا] Z الرحمن : ٦٠ ؛
لأنّها لنفي ما ذكر بعدها مِنْ أصله ؛ لا لإنكار ثابتٍ ذكر بعدها^(٢) .

وكذا تقعُ الهمزةُ للتّقريرِ والتّحقيقِ ؛ وذلك إذا وقعَ بعدها أداةُ نفيٍ ، وأريدَ تحقيقُ
ما بعدَ النّفي^(٣) ؛ كقوله تعالى : [Z W V U T (الزمر: ٣٦)] أَلَمْ تُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ Z
(المرسلات: ١٦)^(٤) [Z N M L K J I (الشورى: ٥٣) . والتّقديرُ : ألم يُقرّرْ أَنَّ الله
كافٍ . وسُمّيَتْ به لإلجاء المخاطبِ إلى الإقرارِ بأمرٍ يعرفه . وقيلَ : لحملها على الإقرارِ بفعلٍ
فَعَلَهُ^(٥) . ومنه قوله تعالى : [Z x w v u (الشرح: ١)^(٦)] .

وقد يكونُ معَ الإيجابِ / للتّقريرِ^(٧) ؛ كقوله^(٨) :

[ب/٢٤١]

(١) "لا يغير" سقطت من س .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٣٩/٢) ، وشرح عمدة الحفاظ (٣٨٦) ، وشرح الرضي (١٣٩٣/٢) ،
وشرح الكافية لابن جمعة (٦٩٢/٢) ، والمغني (٣٣١/٤) .

(٣) ينظر : حروف المعاني (ص ١٩) ، وشرح الوافية (ص ٤١٠) ، وشرح التسهيل (١٠٩/٤) ، وشرح الرضي
(١٣١٨/٢) ، ورصف المباني (ص ٤٦) ، والجنى الداني (ص ٣٤) .

(٤) ينظر : شرح اللمع (٢٥٦/١) ، والإيضاح في علوم البلاغة (١١٤) .

(٥) في ن : "يفعله" .

(٦) ينظر : شرح عمدة الحفاظ (ص ٣٨٤) ، وشرح الرضي (١٣٩٣/٢) ، والجنى الداني (ص ٣٤٢) .

(٧) ينظر : الكتاب (١٧٦/٣) .

(٨) البيت من الرجز ، وهو للعجاج في ديوانه (٤٨٠/١) .

وينظر : الكتاب (٣٣٨/١) ، والمقتضب (٢٢٨/٣) ، وشرح أبيات سيويه للنحاس (ص ١٠٢) ،
والإيضاح العضدي (ص ٣٠٠) ، والتبصرة والتذكرة (٤٧٣/١) ، وشرح اللمع (٢٥٦/١) ، والمقتصد

* أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْسَرِيٌّ *

وقَدْ يشوبُها الإنكارُ .

وقَدْ تكونُ للاستعجالِ ؛ كقوله تعالى : [أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ
لِذِكْرِ اللَّهِ Z (الحديد: ١٦) ^(١) . وللتنبية ؛ كقوله تعالى : [I J K L Z (طه: ١٧) ^(٢) .

ومنها : وقوعُ الهمزة معادلةً لأم المتصلة ^(٣) ؛ نحو : أزيدُ عندك أم عمرو ^(٤) . دون
(هل) ؛ لأنَّ الهمزة أصلٌ في الباب ^(٥) ؛ فيصلح لأن يُستفهم بها عن متعدّدٍ .

وأنْ يدخلَ في الاستفهام ما يقاربه ويعادله وإنْ لم يُوضع له وهو (أَمْ) ؛ فإنَّ (أَمْ)
عُدَّتْ من حروف الاستفهام ؛ لأنَّ ما بعدها مستفهمٌ ؛ إذ المعنى : أيهما عندك . إلّا أنَّها لم
تخلص له ؛ لما فيها معنى العطف .

É =

(٢/٩٥٥) ، وشرح المفصل (١/١٢٣) ، وشرح الرضي (٢/١٣٩٣) .

(١) جعلها المرادي في هذه الآية للاستبطاء ، الجنى الداني (ص ٣٣) ، وانظر : مفتاح العلوم (ص ٤٢٥) .

(٢) ينظر : الجنى الداني (ص ٣٣) ، وقد استشهد المرادي للتنبية بقوله تعالى : [أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ
مَاءً Z (الحج: ٦٣) .

(٣) "المتصلة" سقطت من ط .

(٤) ينظر : حروف المعاني (ص ١٩) ، وشرح المفصل (٨/١٥١) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/١٠٠٠) ،
والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٣٩) ، وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٨٤) ، وشرح الرضي (٢/١٣٩٣)
، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٦٩٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٦٤٦) ، والجنى الداني
(ص ٣٤١) .

(٥) ينظر : شرح المفصل (٨/١٥١) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٣٩) ، وشرح الرضي (٢/١٣٩٣) .

ويقعُ (هل) مع (أُم) المنقطعة ؛ فإذا قلتَ : هل زيدٌ عندك أُمٌ بكرٌ = كان تقديره: أبلٌ عندك بكرٌ^(١) .

وكذا تُستعملُ الهمزة مع (أُم) لمجرد التسوية ؛ كقوله تعالى : [\$ % & ') (Z (البقرة: ٦) أي : الإنذارُ وعدُّهُ . ولولا هذا التقدير لا يصح الكلامُ ؛ إذ لا عائدٌ . وكذا تقدير : ما يضرُّني أجئتُ أُمٌ ذهبتُ = ما يضرُّني مجيئُك وذهابُك . فإنَّ (يضرُّ) فعلٌ ويمتنعُ أن يكونَ فاعلهُ جملةٌ ؛ فالكلامُ محمولٌ على المعنى .

ومنها : أنَّه تدخلُ الهمزةُ على الواوِ والفاءِ وثُمَّ العاطفةِ ؛ كقوله تعالى : [أَوْكَلِمَا عَهْدُوا © نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ Z (البقرة: ١٠٠) [Z g f e d (الزخرف: ٥) [أَثَرُ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنُكُمْ بِهِ Z (يونس: ٥١) ^(٣) .

والأصلُ أن يدخلَ عليها حرفُ العطفِ ؛ كقوله تعالى : [Z E D C (هود: ١٤) [@ A B C Z (المائدة: ٤٣) ^(٤) .

فوجهُ الحاجبيُّ : ((بأنَّ الهمزةَ لما كانت هي الأصلُ وأخصرُ اختصَّت بهذه المحال.

(١) ينظر : شرح التسهيل (١١١/٤) .

(٢) ينظر : معاني الحروف (ص ٣٤ ، ٧٠) ، والأزهية (ص ١٢٥) ، وشرح ابن الناظم (ص ٣٧٥) ، ورصف المباني (ص ٤٦) ، والجنى الداني (ص ٣٢) .

(٣) ينظر : الكتاب (١٨٩/٣) ، والتبصرة والتذكرة (٤٦٥/١) ، والمفصل (ص ٤٥٤) ، وشرحه (١٥١/٨) ، وشرح المقدمة الكافية (١٠٠٠/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٣٩/٢) ، وشرح التسهيل (١١١/٤) ، وشرح الرضي (١٣١٧/٢ ، ١٣١٨) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٩٢/٢) .

(٤) ينظر : التبصرة والتذكرة (٤٦٥/١) ، وشرح الرضي (١٣٩٤/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦١٨/٢) .

وبأنّه لَمَّا امتنع : هل زيدًا ضربت ؟ فامتناعُ : هل فتؤمنون ببعض الكتابِ ، ونحوه
=أجدرُ^(١).

ووجهُ السِرَافِيّ : ((بأنَّ العاطفَ كبعضٍ من الجملةِ المعطوفِ عليها؛ لأنّه لِرَبْطِ ما
بعدها بها ، والهمزة تدخل على بعض الجملة دون (هل) ؛ كقولك : أزيدًا يا فتى ؟ لقائلٍ :
رأيت زيدًا))^(٢).

ولي في كلاميهما نظرٌ يُذكرُ في (شرح المفتاح) - إن يسره الله تعالى - ؛ فالأولى أن
يقال: المستفهم محذوفٌ إذا دخلت الهمزة على العاطفِ ، فتقديرُ : أفضرب عنكم الصفح
=أئهملكم فنضرب عنكم^(٣).

ولا يُحذف المستفهم بعد (هل) . وشذَّ حذف الهمزة - وإن وُجدت قريبتها^(٤)؛
كقوله^(٥) :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا بِسَبْعِ رَمَيْتِ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانِ

(١) شرح المقدمة الكافية (٣/١٠٠٠) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٣٩) .

(٢) شرح المفصل (٨/١٥١) .

(٣) ينظر : الكشف (٥/٤٢٥ ، ٤٢٦) ، وشرح التسهيل (٤/١١١) ، والجنى الداني (ص ٣١) .

(٤) ينظر : شرح المفصل (٨/١٥٤) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٤٢٠) ، والبسيط في شرح الكافية
(٢/٦٤٦) ، والجنى الداني (ص ٣٤) .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص ٣٦٢) (ص ٢٧٣) .

وينظر : الكتاب (٣/١٧٥) ، والمقتضب (٣/٢٩٤) ، والكامل (٢/٧٩٣) ، والأزهية (ص ١٢٧) ،
والمفصل (ص ٤٥٥) ، وشرحه (٨/١٥٤) ، وشرح التسهيل (٣/٣٦١) ، وورصف المباني (ص ٤٥) ،
والجنى الداني (ص ٣٥) .

أَرَادَ : أَبْسَعَ . وَإِنَّمَا حُذِفَتْ لِأَنَّ (أُمَّ) عَدِيلَهَا^(١) فِيدُلُّ عَلَيْهَا ، وَلَيْسَتْ مَنْقُطَعَةً ؛ إِذْ
الْمَعْنَى : مَا أَدْرِي أَيُّهُمَا كَانَتْ^(٢) .

وَإِنَّمَا شَدَّ حَذْفُهَا ؛ لِأَنَّ الْمُخْتَصَرَ لَا يُخْتَصَرُ ، وَلِأَنَّ الدَّالَّ عَلَى الْإِنْشَاءِ لَا يُتَصَرَّفُ فِيهِ ؛
وَلِذَا لَا يُؤَخَّرُ عَنْ مَوْضِعِهِ - وَهُوَ صَدْرُ الْكَلَامِ - ، وَالْحَذْفُ تَصَرُّفٌ ؛ فَلَوْ جَازَ حَذْفُهَا لَجَازَ
تَأْخِيرُهَا ؛ وَهُوَ مَمْتَنَعٌ^(٣) .

(١) ينظر : الأزهية (ص ١٢٧) ، وشرح المفصل (١٥٥/٨) ، ووصف المباني (ص ٤٥) .

(٢) ينظر : شرح المفصل (١٥٥/٨) .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (٢٤٠/٢) .

[حروف الشرط]

قال : (الشرط : (إن) ، و (لو))^(١)

أقول : الشرط لغة : العلامة^(٢) . وأشرائط الساعة : علاماتها . فكأنَّ الفعل الذي هو السبب المسمى بالشرط علامة للجزاء^(٣) .

والشرط عند النحويين : السبب المقترن به أداة ارتباط مسببة به . لأنهم^(٤) يقولون : إذا وجد الشرط وجد الجزء^(٥) .

وعند الفقهاء : شرط الشيء : كل خارجي عنه ينتفى بانتفائه ، ولا يلزم وجوده عند وجوده . وهو عكس السبب^(٦) .

ولأدوات الشرط ؛ سواء كانت حروفاً ، وهي : (إن) و (لو) ، و (أمّا) ، و (إذما) - على وجه - أو أسماء ؛ وهي ما مرَّ = صدر الكلام ؛ لدلالاتها على قسم من الكلام^(٧) ؛ فيمتنع :

(١) الكافية في النحو (ص ٢٣٦) .

(٢) ينظر : اللسان (ش ر ط ٣٢٩/٧) ، والقاموس المحيط (٦٧٣) ، وتاج العروس (٤٠٥/١٩) .

(٣) ينظر : شرح المفصل (٤١/٧) ، وشرح التسهيل (٧٣/٤) .

(٤) من (ط) ، وفي الآخر "لا" .

(٥) ينظر : شرح التسهيل (٧٣/٤) ، وشرح كتاب الحدود (ص ٢٧٥) .

(٦) ينظر : أصول السرخسي (٣٠٣/٢) ، ومختصر ابن الحاجب (٣٣٨/١) ، وشرح مختصر الروضة (١٧١/١) ، والبحر المحيط للزركشي (٣٠٩/١) ، والتعريفات (ص ١٦٦) .

(٧) ينظر : المفصل (ص ٤٥٨) ، وشرحه (٧/٩) ، وشرح المقدمة الكافية (١٠٠١/٣) ، وشرح الرضي (١٣٩٧/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٩٥/٢) .

زيدًا إنْ تَضَرَّبَ أَضْرِبَ = لَأَنَّهُ لَا يُنْصَبُ بـ (تَضَرَّبَ) وَلَا بـ (أَضْرِبَ)؛ إذْ لَا يَقَعُ المَعْمُولُ إِلَّا حَيْثُ يَقَعُ عَامِلُهُ .

وامتناعُ تقدُّمِ الشرطِ والجزاءِ على أداةِ الشرطِ ظاهرٌ ، ولا بمقدَّرٍ يفسِّره ما بعد (إنْ)؛ لأنَّ ذلكَ إِنَّمَا يَجُوزُ حَيْثُ يُمْكِنُ تَسْلِيْطُ المَفْسَّرِ عَلَيْهِ^(١) - كما مرَّ - . وَإِنَّمَا جاز : بِمَنْ تَمَرَّزَ أَمَرَّزَ . ونحوه . مع أنَّ قولك (بِمَنْ) محلُّه نصبٌ بـ (تَمَرَّزَ) المذكور بعده ؛ لأنَّ الجارَّ كجزءِ المجرور به^(٢) ، ولا يُمْكِنُ الفصلُ . وأداةُ الشرطِ إذا دخلتْ الجملتين المستقلَّتين تجعلهما كلامًا واحدًا ؛ كُلُّ محتاجةٍ إلى الأخرى ؛ إذ معنى : إنْ تَكْرِمْنِي أَكْرِمَكَ = إكْرَامُكَ سببُ إكْرَامِي . واحتياجُ الأولى إلى الثانية أشدُّ^(٣)؛ ولذا قيل : إِنَّمَا قِيدُهَا .

والشَّرْطُ فِعْلٌ؛ لَأَنَّهُ يَقَعُ بِمَا لَيْسَ بِمَوْجُودٍ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَوْجَدَ وَأَلَّا يَوْجَدَ . والأسماءُ موجودةٌ ثابتةٌ^(٤) ، والأصل أن تكون مستقبلًا ؛ لَأَنَّكَ تَشْرُطُ فِيهَا يَأْتِي أَنْ يَقَعَ شَيْءٌ لَوْ قَوَّعَ غَيْرُهُ ؛ فيصير الماضي مستقبلًا / إنْ وَقَعَ شَرْطًا^(٥) ؛ إِلَّا (كان) فَإِنَّهُ يَبْقَى ماضِيًا؛ لَأَنَّهُ أَصْلُ الأفعالِ الماضيةِ وعبارتها^(٦) ، فله قُوَّةٌ لَا يَقَاوِمُهَا وَلَا يَقْلِبُهَا (إنْ)^(١) . ونحوه : قوله تعالى :

(١) ينظر : شرح المفصل (٧/٩) .

(٢) ينظر : الكتاب (٧٩/٣) ، وشرح المفصل (٧/٩) .

(٣) ينظر : البسيط في شرح الكافية (٦٤٨/٢) .

(٤) ينظر : شرح المفصل (١٥٧/٨) .

(٥) ينظر : شرح المفصل (١٥٦/٨) ، وشرح المقدمة الكافية (١٠٠١/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل

(٢٤١/٢) ، وشرح الوافية (ص ٤١٢) ، وشرح الرضي (١٣٩٧/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة

(٦٩٥/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٤٩/٢) ، وورصف المباني (ص ١٠٤) .

(٦) ينظر : شرح المفصل (١٥٦/٨) .

[h i j k l Z المائدة: ١١٦ وأوله ابن السراج : بأن يتبين في الزمان الآتي أنني كنت قلت^(٢) . وكذا يؤول أمثاله^(٣) .

والجزء : أصله أن يكون فعلاً أيضاً ؛ لأن وجوده متوقف على وجود الشرط ،
والأسماء موجودة ثابتة ؛ فيصير الماضي مستقبلاً أيضاً كالشرط . وأما نحو : إن أكرمتني
اليوم فقد أكرمتك أمس . وقوله تعالى : [v w x y z { | Z
(يوسف: ٢٦) = فمؤول ب : إن أكرمتني اليوم يكن سبباً لإخباري أنني أكرمتك أمس . و : إن
ثبت قد قميصه من قبل يكن سبباً لإخباري بأنها صدقت^(٤) . وكذا يؤول قوله^(٥) :

* أَنْغَضُ إِنْ أَذْنَا قُتِيَّةَ حُرَّتَا *

ب : إن ثبت حرهما تغضب . ثم استفهمت مَدْخلاً همزة الانكار على الغضب

É =

(١) ينظر : المصدر السابق .

(٢) الأصول (١٩١/٢) ، وينظر : شرح المفصل (١٥٦/٨) ، وأمالى ابن الحاجب (٢١٨/١) ، والتوطئة
(ص ١٣٨) ، وشرح التسهيل (٩٣/٤) ، وشرح الرضي (٩٤٢/٢) .

(٣) ينظر : شرح المفصل (١٥٦/٨) .

(٤) ينظر : شرح المقدمة الكافية (١٠٠١/٣) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٩٥/٢) ، والبسيط في شرح الكافية
(٦٤٩/٢) .

(٥) صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

جَهَارًا وَلَمْ تَغْضَبْ لَيَوْمِ ابْنِ خَازِمٍ .

وهو للفرزدق في ديوانه (ص ٦١٤) ، وشرحه (٥٦٤/٢) .

وينظر : الكتاب (١٦١/٣) ، ومعاني القرآن (٢٧/٣) ، والكمال (٥٩٩/٢) ، وشرح المقدمة الكافية
(١٠٠١/٣) ، وشرح الرضي (٩٤٢/٢) ، والجنى الداني (ص ٢٢٥) ، والمغني (١٥٣/١) .

المشروط من حيث المعنى بثبوت حَزَّ الأذن^(١) . ورُويَ بفتح (أَنْ) ^(٢) ؛ لاستبعاد وقوع الشرط ماضياً^(٣) .

ومن حروفِ الشَّرْطِ : (لو) . وهي تربطُ الشَّرْطَ بالمشروطِ في الماضي تقديرًا وإنْ كان مدخولها مضارعًا ؛ نحو : لو أكرمتني أكرمتك . و لو تكرمُني أكرمُك^(٤) . فهو مثل (إنْ) في ربطها الجوابَ بالشَّرْطِ ، إلَّا أنَّه لوضعها للمضيَّ يوجبُ (إنْ) الشرطيَّة التي بها مقدَّرة^(٥) ، وأنَّ الشَّرْطَ والجوابَ معدومان .

وظاهرُ قولِ النَّحويين : إنَّ (لو) دالة على انتفاء الجوابِ لانتفاء الشرط = لأنَّهم يقاربون (لو) بـ(لولا) ويقولون : (لو) تدلُّ على امتناع الشيء لامتناع غيره^(٦) . و(لولا) يدل على امتناع الشيء لوجود غيره^(٧) . والممتنع في (لولا) لغيره هو الثاني

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية (١٠٠١/٣) .

(٢) الكتاب (١٦١/٣) ، ومعاني القرآن (٢٧/٣ ، ٢٨) ، والمغني (١٥٧/١) .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الكافية (١٠٠١/٣) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٥٠/٢) .

(٤) ينظر : المفصل (ص ٤٥٦) ، وشرحه (١٥٦/٨) ، وشرح المقدمة الكافية (١٠٠٢/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٤١/٢) ، وشرح الجمل (٤٤١/٢) ، وشرح الرضي (١٣٩٧/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٩٦/٢) .

(٥) شرح المقدمة الكافية (١٠٠٢/٣) .

(٦) ينظر : حروف المعاني (ص ٣) ، ومعاني الحروف (ص ١٠١) ، وشرح المفصل (١٥٦/٨) ، وشرح التسهيل (٩٥/٤) ، وشرح ابن الناظم (ص ٥٠٤) ، ورصف المباني (ص ٢٨٩) ، والجنى الداني (ص ٢٧٢) .

(٧) ينظر : حروف المعاني (ص ٣) .

بالاتفاق ؛ فينبغي أن يكون كذا مع (لو) ^(١).

وقال الحاجبي : «(الأولى - وهو الظاهر - أن (لو) يدلّ على انتفاء الثاني ، فيلزم منه انتفاء الأول ؛ لأنّه يلزم من انتفاء المسبّب انتفاء السبّب قطعاً ، ولا يلزم من انتفاء السبّب انتفاء المسبّب ؛ لجواز تعدّد السبّب . والدليل عليه : أن سياق قوله تعالى : [لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءِلَهُهُ ۚ μ ¶ Z (الأنبياء: ٢٢) لبيان انتفاء تعدد الآلهة لانتفاء فسادهما ؛ وهو زوال نظامهما الموجود عن حاله ، لا لانتفاء فسادهما لانتفاء تعدده ؛ لجواز وقوع فسادهما بسبب آخر مع عدم تعدّد الآلهة) » ^(٢).

ولأنّه صدّق قولنا : لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً . ولا يصح أن تنتفي الحيوانية بانتفاء الإنسانية ؛ لأنّه يستلزم أن يكون كلّ حيوان إنساناً . وإنّما يصحّ قول النحويين : لو أسلّمت دخلت الجنة . فإنه ينتفي الثاني بانتفاء الأول ؛ لاتّحاد السبّب ، فهو لخصوص المادة ^(٣).

ثمّ قال : «(وإذا كان (لو) دالّة على انتفاء الأول لانتفاء الثاني يكون انتفاء الثاني معلوماً ؛ لتعليل انتفاء غيره به ، فلا تُذكر المقدمة الثانية - أي الاستثنائية - في القياس الشرطي بـ (لو) عند ذكر المقدمة الأولى - أي الشرطية - غالباً ؛ للعلم بها ؛ كقوله تعالى : [

(١) ينظر : شرح المفصل (١٥٦/٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٤١/٢) ، وشرح الرضي (١٣٩٧/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٩٦/٢).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (٢٤١/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (١٠٠٢/٣) ، وينظر : شرح الرضي (١٣٩٧/٢ ، ١٣٩٨) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٩٧/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٥٠/٢) ، (٦٥١) ، والمغني (٣٩٤/٣) ، وانظر : البحر المحيط للزركشي (٢٨٥/٢ ، ٢٨٦) .

(٣) ينظر : الكافي شرح الهادي (١٢٧٨/٣) .

لَوْكَانَ فِيهِمَا إِلَهَةٌ ۚ μ ٩ Z . والتقدير والمراد: لكن ما فسدتا . وهو المراد بالمقدمة الثانية ، وحذف للعلم بها^(١) .

والتحقيق: أن الاختلاف في أن (لولا) الامتناعية مركبة من (لو) و(لا) أم ليست بمركبة = مبني على هذا ؛ إن قيل : (لو)^(٢) لامتناع الثاني لامتناع الأول = صح القول بتركيبها ؛ لأن [لا]^(٣) إذا لحق ما هو للنفي من حيث المعنى يجعل مدلوله وجودياً من حيث المعنى ؛ فيكون (لولا) لامتناع الثاني لوجود الأول ، وإذا نفي الشيء المقيد بقيد يكون المنفي قيده .

أمّا على القول الآخر لا يصح أن يكون مركباً ؛ لأن (لو) إذا كان دالاً على انتفاء الأول لانتفاء الثاني = ينبغي أن يدل (لولا) إذا رُكّب عن (لو) و(لا) على انتفاء الأول لوجود الثاني ، والأمر بالعكس .

وأقول يصح قول النحويين أنهم أعرف بوضع اللغات ؛ لتقدمهم وقربهم من العرب ، وأنّ المقدم أولى بالسببية وبالوصف بأن ينتفي المتأخر بانتفائه ؛ إذ الداخل عليه سائر أدوات الشرط كذلك^(٤) ، وأنّ : لو أكرمتني لأكرمتك = مقدّر عند الجميع بـ : إن أكرمتني في الزمن الماضي أكرمتك فيه . ولا شك أن الثاني منتفٍ لانتفاء الأول مع (إن) ، فكذا مع (لو) ، وأنّه كما لم يستعمل (إن) إلا في شرط لم يبق للمسبب سواه . كذا يكون

(١) شرح المقدمة الكافية (١٠٠٢/٣) ، وينظر : الكافي شرح الهادي (١٢٧٨/٣) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٩٧/٢) .

(٢) من (ن ، ط ، س) . وفي الأصل : ((لولا)) .

(٣) تكملة من (ن ، ط ، س) .

(٤) ينظر : الكافي شرح الهادي (١٢٧٨/٣) .

(لو)؛ فينتفي الثاني لانتفاء الأول^(١).

وما ذكره مما يدلّ ظاهرًا على أنَّ الأول منتفٍ لانتفاء الثاني من نحو قوله تعالى :

[لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءِلهٌ ۚ μ Z مجازٌ . ونحو قولك : لَو ارتَدَّ زَيْدٌ قُتِلَ ، / ولو اشترى الدارَ مَلَكُها المراد منهما : قَتْلُ ، ومُلكٌ . سببهما هما ؛ فينتفي الثاني بانتفاء الأول^(٢) ؛ إذ قال العلماء : قَتْلُ الرَّدَّةِ يُغَايِرُ قَتْلَ الْقَصَاصِ ، ومَلِكِيَّةُ الشَّرَاءِ تُغَايِرُ مَلِكِيَّةَ الْإِيهَابِ ؛ فسببتهما لهما لا ينافي انتفاءهما مع قتلِهِ بالقصاصِ ومَلِكِهِ بِالْإِيهَابِ .

وقوله : ((ولو انتفى الثاني لانتفاء الأول)) في : لو كان هذا إنسانًا لكان حيوانًا = يلزم

انتفاء الحيوانية بانتفاء الإنسانية ؛ فإنَّه من المباحث الدقيقة لا يتعلق وُضْعُ اللغة بأمثالها .

أو نقولُ : المرادُ : تنتفي الحيوانية^(٣) التي هي جزءُ الإنسان بانتفاء الإنسانية .

أو نقولُ : هذا الكلام إذا عُلِمَ انتفاءُ سائرِ الحيواناتِ عن المشارِ إليه ؛ فلا يرد نقضًا .

وقد يعارض ظاهرَ دلالة (لو) على انتفاء الجواب قرينةُ ثباته من خارج الكلام، أو

من نفس سياق الكلام ؛ فلا ينتفي الجواب مع بقاء دلالة (لو) على ارتباط الأول بالثاني على

سبيل التقدير :

مثالُ الأول : قوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في مدحِ صهيبٍ : (نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ ؛

لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهُ لَمْ يَعِصْهِ)^(٤) ؛ فَإِنَّ (لو) وَإِنْ رَبَطَ نَفْيَ الْخَوْفِ بِنَفْيِ الْعَصِيَانِ تَقْدِيرًا ، لكن

(١) ينظر : الكافي شرح الهادي (٣/١٢٧٦) .

(٢) "وما ذكره مما ... بانتفاء الأول" سقط من ط ؛ لانتقال النظر .

(٣) "بانتفاء الإنسانية ... تنتفي الحيوانية" سقط من ط .

(٤) ينسب هذا القول إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في جميع المصادر ، ولم يجعله حديثًا سوى ابن الحاجب

يُمْتَنَعُ تَقْدِيرُ نَفِي نَفْيِ الْعَصِيَانِ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِثْبَاتُ الْعَصِيَانِ لَهُ وَهُوَ نَقِيضُ الْمَدْحِ الَّذِي سَبَقَ لَهُ الْكَلَامُ^(١) . وَمِثْلُهُ : قَوْلُكَ لِحَبِيبِكَ : لَوْ أَهْتَنَّتَنِي لِأَكْرَمَتِكَ^(٢) .

وَمِثَالُ الثَّانِي : قَوْلُهُ تَعَالَى : [وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفَدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ Z (لقمان: ٢٧) ؛ إِذْ لَوْ قُدِّرَ نَفْيُ نَفْيِ النَّفَادِ يُلْزَمُ حَصُولُ النَّفَادِ . وَذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى الْأَشْجَارَ وَالْبَحَارَ لِأَنَّهَا أَقْلَامٌ وَمِدَادٌ مُشْعِرٌ بِأَنَّ مَرَادَهُ تَعَالَى نَفْيُ النَّفَادِ لَا حَصُولُ النَّفَادِ^(٣) ؛ فَكُلُّ مَوْضِعٍ عُلِمَ أَنَّ قَصْدَ الْمُتَكَلِّمِ لَزُومُ الْمَشْرُوطِ لِلْمَشْرُوطِ

É =

فِي الْإِيضَاحِ (٢٤٢/٢) ، وَتَبَعَهُ الْحَدِيثُ .

وَهُوَ مِنَ الْأَقْوَالِ الَّتِي اشْتَهَرَتْ فِي كَلَامِ الْأَصُولِيِّينَ وَأَصْحَابِ الْمَعَانِي ، وَأَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَذَكَرَ الزَّرْكَشِيُّ : ((وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ مِنْ كَلَامِ - عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَقَدْ كَثَرَ السُّؤَالُ عَنْهُ ، وَلَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى أَصْلٍ ، وَسُئِلَ بَعْضُ شُيُوخِنَا الْحَفَازِ عَنْهُ ، فَلَمْ يَعْرِفْهُ)) . التَّذَكُّرَةُ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَشْتَهَرَةِ (ص ١٦٩) . وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ : ((لَا أَصْلَ لَهُ)) ، سِلْسِلَةُ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَالْمَوْضُوعَةِ وَأَثَرُهَا السَّيِّئُ فِي الْأُمَّةِ (٥٦/٣) . وَيَنْظُرُ : الْمَقَاصِدُ الْحَسَنَةُ (ص ٤٤٩) ، وَكَشَفُ الْخَفَاءِ (٣٢٣/٢) . وَانْظُرْ : شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (١٠٠٢/٣) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (٩٤/٤) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (١٦٣٠/٣) ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ (١٣٩٩/٢) ، وَالْجَنَى الدَّانِي (ص ٢٧٣) .

(١) يَنْظُرُ : الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (٢٤٢/٢ ، ٢٤٣) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (٩٤/٤) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِابْنِ جُمُعَةَ (٦٩٧/٢) ، وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (٦٥١/٢) ، وَالْجَنَى الدَّانِي (ص ٢٧٣) ، وَالْمَغْنِيُّ (٣٧٣/٣) . (٢) يَنْظُرُ : شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (١٠٠٢/٣) ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ (١٣٩٨/٢) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِابْنِ جُمُعَةَ (٦٩٧/٢) .

(٣) يَنْظُرُ : الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (٢٤٣/٢) ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (٩٤/٤ ، ٩٥) ، وَالْجَنَى الدَّانِي (ص ٢٧٣) ، وَالْمَغْنِيُّ (٣٧٣/٣) .

الذي يتوهم بَعْدَهُ عَنْهُ = فذلك المشروط أولى بأن يستلزمه نقيض ذلك الشرط. فإذا استلزم^(١) نَفْيُ الخوف^(٢) نَفْيُ العصيان ، فاستلزام الخوفِ نَفْيُ العصيان أجدر^(٣) .

فالمقصود من مثل هذا الكلام : أنَّ المشروط ثابتٌ دائماً ؛ لأنَّ الشيء إذا كان لازماً لشيء ولنقيضه يكون ثابتاً على كلِّ حالٍ ؛ لحصول أحدٍ ملزوميه دائماً ؛ إذ الزمان لا يخلو عن ذلك الشيء ونقيضه ، فكلُّ منهما يستلزمه^(٤) .

وقيل : انتفاء المشروطِ مقدَّرٌ في جميعها ، فيقدَّر في قولك لحبيبك : لو أهتني لأكرمك = انتفاء الإكرام المرتبط بنفي الإهانة ، والإكرام الحاصل هو المرتبط بالإهانة. لكن لما كان إكراماً تُوهم تعدُّر تقدير انتفائه^(٥) .

قال الحاجبي : ((هذا ميسَّر فيما وقع الجوابُ مثبتاً ؛ لأنَّ الإكرامَيْن خاصَّان ، فأمكن أن يقدَّر المنتفي غيرُ المثبت ، ولكنه يَعْسُر فيما وقع منفياً ؛ نحو : لو لم تُعطني لما ضربتك . إذ يلزم التناقض ؛ لأنَّه إذا قُدِّرَ نَفْيُ الضربِ لَزِمَ إثباتُ الضربِ . والمفهوم من القرينة هو بقاء نَفْيِ الضربِ مطلقاً ؛ فينتفي كلُّ الضربِ ويثبتُ ضربٌ ، وذلك عين التناقض))^(٦) .

قلتُ : يمكن أن يجاب عنه بأنَّ اللغة لم تُبن على مثل هذه الدقائق . وبعض الفقهاء

(١) "الذي يتوهم ... فإذا استلزم" سقط من ط .

(٢) "نفي الخوف" سقط من س .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٤٣ ، ٢٤٤) ، وشرح الرضي (١٣٩٨/٢) ، والجنى الداني (ص٢٧٤) .

(٤) ينظر : شرح التسهيل (٩٥/٤) .

(٥) ينظر : شرح الرضي (١٣٩٨/٢) .

(٦) الإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٤٤) .

قالوا : إنَّ (لو) إنما يفيد الاستلزام ولا يفيد الانتفاء لانتفاء الغير . والدليل عليه : قوله تعالى : [{ ~ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ }] (الأنفال: ٢٣) .
إذ لو دلَّ على الانتفاء يكون المعنى : ما علم الله تعالى فيهم خيرًا وما تولَّوا ، وعدم التَّوَلَّى خيرٌ . فأول الكلام يقتضي نفْي الخير وآخره حصول الخير ؛ وهو تناقض^(١) . وكذا قوله - صلى الله عليه وسلم - : (نِعَمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ)^(٢) ... الحديث .

وأجيب : إنَّ جواب (لو) الأولى في الآية انتفى لانتفاء شرطه ، وجواب (لو) الثانية ثابت بالقرينة ، فلم يوجد عدم التَّوَلَّى ؛ فلا تناقض^(٤) . وعن^(٥) الحديث : ما مرَّ .
ولم يَعُْدَّ سيبويه (لو) من حروف الشرط ؛ لأنَّه إنَّما يتحقَّق في المستقبل ، إذ هو وقوف حصول الشيء على حصول غيره^(٦) .

قالوا : قد يتوقف عليه في ما مضى بالتقدير ، فيستعمل (لو) لذلك^(٧) ؛ ف(لو) لشرطٍ تقديرِيٌّ ، وهو مثل التحقيق في التوقيف والتعقُّل .
واللَّامُ الْمَاتِيٌّ بها في جواب (لو) ، و (لولا) = قيل : لامٌ تدلُّ على ارتباط الجملة

(١) "وهو تناقض" سقط من س .

(٢) ينظر : البحر المحيط للزركشي (٢/٢٨٦، ٢٨٧) .

(٣) سبق تخريجه (ص) .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٤٣) .

(٥) في ن : "في"

(٦) ينظر : شرح المفصل (٨/١٥٥) ، والكافي شرح الهادي (٣/١٢٧٦) .

(٧) ينظر : المصدران السابقان .

الأولى بالثانية ؛ كسائر الروابط من الفاء ، وغيرها^(١) .

وقال الزمخشري^(٢) ، والأكثر^(٣) : هي اللام المأتي بها في جواب القسم . والقسم إذا لم يكن مذكوراً قبل (لو) و (لولا) فهو مقدّر إذا جيء باللام . وتقدير : لو جئتني - أو : لولا زيد - لأكرمته = / والله لو جئتني - والله لولا زيد - لأكرمته .

[١/٢٤٣]

كما وجب اللام لو صرح بالقسم^(٤) ؛ كقوله^(٥) :

وَاللّٰهُ لَوْ كُنْتُ لِهَٰذَا خَالِصًا لَّكُنْتُ عَبْدًا يَأْكُلُ الْأَبْرَصَا

وكقوله^(٦) :

(١) ينظر : المفصل (ص ٤٦٥) ، والكافي شرح الهادي (١٢٧٩/٣) ، والجنى الداني (ص ٢٨٣) .

(٢) ينظر : المفصل (ص ٤٦٥) .

(٣) ينظر : شرح اللمع (٦٩٥/٢) ، والكافي شرح الهادي (١٢٧٩/٣) ، ووصف المباني (ص ٢٤١) .

(٤) ينظر : الكافي شرح الهادي (١٢٧٩/٣) .

(٥) البيتان من الرجز ، لم أقف لهما على نسبة .

ينظر : الحيوان (٣٠٠/٤) ، والبرصان والعرجان (ص ١٤٤) ، وأدب الكاتب (ص ١٩٥) ، والمنصف

(٢٣٢/٢) ، وسر صناعة الإعراب (٣٩٣/١) ، والإفصاح (ص ٢٦١) ، وشرح أدب الكاتب

(ص ٢٠٠) ، وشرح المفصل (٢٣/٩) ، والكافي شرح الهادي (١٢٧٩/٣) ، ووصف المباني

(ص ٢٤١) .

(٦) البيت من الطويل ، ينسب إلى امرأة من الأنصار .

ينظر : سر صناعة الإعراب (٣٩٤/٢) ، وشرح المفصل (٢٣/٩) ، والحماسة البصرية (٣٢٢/٢) ، ووصف

المباني (ص ٢٤١) ، واللسان (١٤١/٨) ، والمغني (٤٤٩/٣) ، وشرح أبياته (١٢٢/٥) ، والخزانة

(٣٣٣/١٠) .

وَاللّٰهُ لَوْلَا اللّٰهُ لَا شَيْءٌ غَيْرُهُ لَزُعْزَعٌ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِيهُ

وقال أبو علي: هي زائدة للتوكيد؛ إذ أصلها التحقيق والسببية، فيصلح لأن يؤكد تعلق ما قبلها بما بعدها^(١)؛ ولذا لم يذكر كثيراً؛ كقوله تعالى: [لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا Z (الواقعة: ٧٠)^(٢)، وكقوله^(٣)]:

لَوْ مَا الْحَيَاءُ وَلَوْ مَا الدِّينُ عِبْتُكُمَا بَعْضُ مَا فِيكُمَا إِذْ عِبْتُمَا عَوْرِي

قلت: ضَعَّفَ القول الأول؛ إذ الرِّبْط حصل بـ(لولا) به^(٤)؛ لأنّه أثر في معنى الجواب، فلا حاجة إلى رابط آخر كما في جواب (إِنْ) إذا أثرت فيه. وكذا الثاني؛ لأنّ تقدير القسم قبل كلّ (لو) و(لولا) بعيد جدّاً، ولأنّه يوجد اللام حيث لم يقصد القسم أصلاً، ولأنّه يلزم نون التوكيد في نحو: لو جئتني لأكرمُتك.

فائدة: يكثر حذف جواب (لو) إذا وُجد ما يدل عليه. وقد مرّ طرف منه؛

(١) ينظر: شرح اللمع (٦٩٤/٢)، والكافي شرح الهادي (١٢٧٩/٣).

(٢) ينظر: شرح اللمع (٦٩٥/٢)، والمفصل (ص ٤٦٥)، والكافي شرح الهادي (١٢٧٩/٣)، والجنى الداني (ص ٢٨٣).

(٣) البيت من البسيط، وهو لتمييم بن أبي بن مقبل في ديوانه (ص ٧١). ورواية الديوان:

لولا الحياء ولولا الدين عبتكما.

وينظر: الشعر والشعراء (٤٥٦/١)، والكشاف (٣٩٩/٣)، والكافي شرح الهادي (١٢٧٩/٣)، والمقرب (٩٠/١)، ووصف المباني (ص ٢٤٢)، واللسان (١١٩/٧)، والجنى الداني (ص ٥٩٨)، والهمع (٣٥٢/٤)، والدرر (٢٠٣/٢).

(٤) "به" سقط من س.

كقولك : لو كان لي مَالٌ = وسكتَ ؛ فإنه يُعَلِّمُ أَنَّ المرادَ : لأنفقت منه^(١) . وقالوا : تقدير قوله تعالى : [وَلَوْ عَزَّ وَشَدَّ] (الأنعام: ٢٧) : لو ترى إذْ وَقَفُوا عَلَى النارِ لَرَأَيْتَ شِدَّةَ عَذَابِهِمْ^(٢) .

وحذفه أَبْلَغُ فِي المعنى من إظهاره ؛ ألا ترى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ لِعَبْدِكَ بَعْدَ نَهْيِهِ عن القيام: وَاللهَ لَئِنْ قُمْتَ = وَسَكَتَ عن الجوابِ ذَهَبَ فِكْرُهُ إِلَى أنواعِ المكروه ، فهو أَقْوَى فِي انزجاره مِنْ أَنْ تقول : لضربتك^(٣) .

وقد يجيء (لو) للتمني^(٤) فلا يفتقر إلى جوابٍ ؛ بل يكون لمجرد الطلب ، فيلزم الفعل^(٥) ؛ لأنها كالشرط في اقتضاء الفعل^(٦) ؛ لأنها للطلب أيضًا إِمَّا لفظًا ؛ نحو : لو أعطاني، وكقوله تعالى : [لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوَى إِلَيَّ رُكْنٌ شَدِيدٌ] (هود: ٨٠) ، أو تقديرًا، نحو : لو أَنْتَ تعطيني^(٧) . وقولهم : (لو ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي)^(٨) = حُجِّلَ عَلَى كِلَا معْنِييها .

(١) ينظر : الفصل (ص ٤٦٥) ، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٤١) ، ورصف المباني (ص ٢٩٠) .

(٢) ينظر : الكتاب (٣/ ١٠٣) ، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٦٤٧) ، والكشاف (٢/ ٣٣٥) ، وشرح المفصل (٧/ ٩) .

(٣) ينظر : شرح المفصل (٩/ ٩) ، والكافي شرح الهادي (٣/ ١٢٨١) .

(٤) ينظر : الكتاب (٣/ ٣٦) ، والمفصل (ص ٤٥٩) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٢٦٠) ، وشرح الجمل (٢/ ٤٤١) ، ورصف المباني (ص ٢٩١) ، والجنى الداني (ص ٢٨٨) .

(٥) ينظر : شرح المفصل (٩/ ١١) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٢٦٠) ، وشرح الوافية (ص ٤١٣) ، والمغني (٣/ ٤١١ ، ٤١٦) .

(٦) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٢٦٠) .

(٧) ينظر : شرح المفصل (٩/ ٩) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٢٦٠) ، وشرح الجمل (٢/ ٤٤٠) ، وشرح الرضي (٢/ ١٤٠٠) ، والجنى الداني (ص ٢٧٩) ، والمغني (٣/ ٤١٦) .

فيجب أن يفسر بفعلٍ مثل المقدّر إن وُجد ؛ فيمتنع : لو زيد مُكرّمي^(٢) .

وقد يجيء لها جوابٌ ؛ تقول : لو تأتني فتحدّثني . بالنصب على الجواب ، وبالرفع على الاستئناف ؛ كما تقول : ليتك تأتني فتحدّثني . معاً^(٣)^(٤) .

قال : (وتلزمان الفعل)^(٥) .

أقول : ذكر أنّهما للشرط ، وقد مرّ أنّ الشرط إنّما يكون بالفعل .

وهما يدخلان الفعل إمّا لفظاً - وهو ظاهر^(٦) - ، وإمّا تقديرًا ؛ كقوله تعالى : [،
أحدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ Z (التوبة: ٦) : أصله : إن استجارك أحدٌ . فحذف
(استجارك) لوجود مفسره الذي هو مثله لفظاً ومعنى ؛ فيكون عوضاً منه^(٧) . وقد مرّ .

É =

(١) يضرب هذا المثل للكريم إذا ظلمه اللئيم .

ينظر : جهرة الأمثال (١٦٠/٢) ، ومجمع الأمثال (١٧٤/٢) ، وينظر : المقتضب (٧٧/٣) ، والأصول

(٢٦٩/١) ، واللامات (ص ١٣٧) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٦٠/٢) ، وشرح الجمل

(٤٤٠/٢) ، وشرح التسهيل (٩٨/٤) .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٦٠/٢) .

(٣) "معاً" سقطت من ط ، س .

(٤) ينظر : المفصل (ص ٤٥٩) .

(٥) الكافية في النحو (ص ٢٣٦) .

(٦) ينظر : المفصل (ص ٤٥٩) ، وشرحه (٩/٩) ، وشرح المقدمة الكافية (١٠٠٣/٣) ، والإيضاح في شرح

المفصل (٢٥٨/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٩٧/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٥١/٢) .

(٧) ينظر : معاني الحروف (ص ٧٤) ، وشرح المفصل (٩/٩) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٥٨/٢) ،

والبسيط في شرح الكافية (٦٥٢/٢) .

فَيُجْزَمُ إِنْ كَانَ مُضَارِعًا ، وَمَحَلُّهُ جَزْمٌ إِنْ كَانَ مَاضِيًا ؛ لِأَنَّهُ بَدَلُ الْمُجْزُومِ . فَحُكْمُهُ
يَكُونُ كَحُكْمِهِ^(١) ؛ كَقَوْلِهِ^(٢) :

فَمَتَى وَاعِلٌ يَنْبَهُمْ يُحْيِيهِ وَتَعَطَّفَ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي

وَيَمْتَنَعُ حَذْفُ مُجْزُومٍ غَيْرِهِ ، فَيَمْتَنَعُ : لَمْ زَيْدٌ يَضْرِبْ . كَمَا يَمْتَنَعُ حَذْفُ
مُجْرُورٍ^(٣) بِحَرْفٍ جَرٍّ^(٤) .

وَحُكْمُ (لَوْ) فِي لُزُومِ الْفِعْلِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا كَحُكْمِ (إِنْ) ، قَالَ تَعَالَى : [i j k
Z o n m l (الإسراء: ١٠٠)^(٥) . أَصْلُهُ : لَوْ تَمْلِكُونَ . فَلَمَّا جِيءَ بِ(تَمْلِكُونَ)
الثَّانِي حُذِفَ الْأَوَّلُ لَوْجُودَ عَوَضِهِ ، وَجُعِلَ فَاعِلُهُ الْمُتَّصِلُ - وَهُوَ الْوَائِ - مُنْفَصِلًا - وَهُوَ
أَنْتُمْ - ؛ لِتَعَذُّرِ اتِّصَالِهِ ؛ كَمَا هُوَ قِيَاسُ بَابِ الضَّمَائِرِ^(٦) .

قَالَ الْحَاجِبِيُّ : «(لَا يَبْعُدُ أَنْ يُجْعَلَ (أَنْتُمْ) تَأْكِيدًا لِفَاعِلِ (تَمْلِكُونَ) الْمَحْذُوفِ وَيَكُونُ

(١) ينظر : شرح المفصل (١٠/٩) .

(٢) سبق تخريجه (ص ٣٨٧) .

(٣) من (ط ، س) ، وفي الأصل ، و(ن) : مجرورة

(٤) ينظر : شرح المفصل (٩/٩) .

(٥) ينظر : اللامات (ص ١٣٦) ، ومعاني الحروف (ص ١٠١) ، والمفصل (ص ٤٥٩) ، وشرحه (١٠/٩) ،
والبسيط في شرح الكافية (٢/٢ ، ٦٥٢) ، والجنى الداني (ص ٢٧٩) .

(٦) ينظر : الكتاب (٣/١٢١ ، ١٤٠) ، والكشاف (٣/٥٥٥) ، والتبيان (٢/٨٣٤) ، وشرح المفصل
(١١/٩) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/١٠٠٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٥٨) ، والبحر
المحيط (٦/٨٤) ، والجنى الداني (ص ٢٧٩) .

فاعله محذوفاً معه^(١) .

قلت : يَبْعُدُ ؛ لآثِهِ يلزَمُ إبقاء الفرع مع ذهاب الأصل المقصود .

وقال الحاجبي : ((لا لآثِهِ إذا أمكن أن يُجْعَلَ أصلاً لا يُجْعَلُ فرعاً . ويمتنع : لو زيد ذاهبٌ ذهبٌ . لتعذر تقدير الفعل بعد (لو) ؛ إذ لا مفسر ؛ لأنَّ الاسمَ أَنْقَضَ دلالةً عن الفعل فلا يصلح عوضاً عنه ، ولآثِهِ بعدها المبتدأ والخبر فلا يمكن تقدير الفعل ؛ إذ المبتدأ لا يكون فاعلاً له^(٢) . بخلاف نحو : [أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ Z . ولو جوب وقوع الفعل بعدهما وجب فتح (أنَّ) في نحو : لو أَنَّكَ انطلقتَ لا نطلقُ . ليكون مع صلته مؤوَّلاً بمفردٍ يكون فاعلاً للفعل المقدَّر الذي يقتضيه (لو) ؛ وهو : ثَبَّتَ ، أو ما في معناه^(٣) . إذ لو كُسِرَ (إنَّ) تكون أول الكلام فيمتنع تقدير الفعل قبلها ، وجعلها مع معمولها فاعله . وإنَّما وجب حذفُ (ثَبَّتَ) بعد (لو) إذا كان فاعله (أنَّ) مع صلته ؛ لأنَّ في (أنَّ) معنى الثبوت ، فيصلح أن يكون عوضاً عنه معنى^(٤) .

وأوجبوا أن يكون خبره فعلاً - ما أمكن - ؛ ليكون عوضاً عنه لفظاً ، فيستغنى بهما

(١) الإيضاح في شرح المفصل (٢٥٨/٢) .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (٢٥٨/٢ ، ٢٥٩) .

(٣) ينظر : شرح المفصل (١١/٩) ، وشرح المقدمة الكافية (١٠٠٣/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٥٩/٢) ، وشرح الوافية (ص ٤١٢) ، وشرح الجمل (٤٤٠/٢) ، وشرح الرضي (١٤٠٠/٢) ، وشرح ابن الناظم (ص ٥٠٦) .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٥٩/٢) ، وشرح الوافية (ص ٤١٢) ، وشرح الرضي (١٤٠١/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٩٨/٢) .

عن عوضٍ هو مثله / لفظًا ومعنى^(١)؛ لوجود ما فيه تَوْفِيَةُ المِثْلِيَّةِ ، فقالوا : وجود الفعل في (لو) أمر ضروري ، وفي نحو : لو أَنَّكَ قُمْتَ = اسْتِحْسَانِي . إذ لو قلت بدله : لو أَنَّكَ قَائِمٌ قُمْتَ = صَحَّ معناه^(٢) .

ويُحذف أيضًا إذا وقع خبر (أنَّ) الواقع بعد (لو) ظرفًا ؛ لأنَّه مقدَّر بالفعل ، فيقال : لو أَنَّكَ في الدار . ولو أَنَّكَ كعمرو^(٣) لقمتُ . ويمتنع : لو أَنَّكَ مثل بكرٍ^(٤) .

وإنَّ تعذَّر أن يؤتى خبر (أنَّ) فعلًا جاز أن يؤتى به اسمًا ؛ كقوله تعالى : [وَلَوْ أَنَّمَّا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمُ Z (لقمان: ٢٧)]^(٥) .

ولو قيل : يجب أن يكون خبر (أنَّ) فعلًا ماضيًا إذا أمكن^(٦) في ما نحن فيه ليطابق معنى (لو) في الماضي = لكان قولًا صحيحًا^(٧) .

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية (١٠٠٣/٣) ، وشرح الوافية (ص ٤١٢) ، وشرح التسهيل (٩٩/٤) ، وشرح الرضي (١٤٠١/٢) ، وشرح ابن الناظم (ص ٥٠٦) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٩٨/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٥٢/٢) ، والجنى الداني (ص ٢٨١) .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٥٩/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٩٨/٢) .

(٣) من (ن ، ط ، س) . وفي الأصل : ((لعمرو)) .

(٤) الكافي شرح الهادي (١٢٨٣/٣) .

(٥) ينظر : شرح المقدمة الكافية (١٠٠٣/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٥٩/٢) ، وشرح الوافية (ص ٤١٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٩٨/٢) ، والجنى الداني (ص ٢٨٢) .

(٦) "إذا أمكن" سقط من س .

(٧) شرح المقدمة الكافية (١٠٠٣/٣) ، وشرح الرضي (١٤٠٢/٢) ، وشرح ابن الناظم (ص ٥٠٧) .

قال : (وإذا تقدّم القسم^(١)) .. إلى آخره .

أقول : إذا اجتمع الشرط مع القسم فإمّا أن يُجامعها شيء آخر لا يكون من صلتها؛ أو لا .

ففي الصور :

أن يُقدّم القسم على الشرط ؛ سواء لم يوجد معها شيء آخر ، أو وُجدَ آخر وهو متأخر عن القسم ؛ سواء تأخر عن الشرط أيضًا أو لا = فالجواب لفظًا للقسم^(٢) ؛ لأنّ تقديمه دليلٌ اعتباره والعناية به ، ولأنّه إذا توجّه إليها والشرط متأخر عنه صار معترضًا ، والمعتراض ملغى^(٣) ؛ كما في قولك : زيدٌ - ظننتُ - قائمٌ . فتجعل الجواب له ؛ أي يتحلّى بما يقتضيه القسم غير مجزوم . فيلزم أن يؤتى بفعل [الشرط]^(٤) ما لا يصح عمل أداة الشرط فيه لفظًا - وهو الماضي - ؛ إمّا لفظًا نحو : والله إن أتيتني لأكرمَنَّكَ^(٥) . أو معنى^(٦) نحو :

(١) الكافية في النحو (ص ٢٣٦) .

(٢) ينظر : الكتاب (٨٤/٣) ، وشرح الوافية (ص ٤١٥) ، وشرح الرضي (١٤٠٤/٢ ، ١٤١٠) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٩٩/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٥٣/٢) .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الكافية (١٠٠٤/٣) ، وشرح الوافية (ص ٤١٦) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٩٩/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٥٣/٢) .

(٤) تكملة من (ط ، س) .

(٥) ينظر : شرح الوافية (ص ٤١٥) ، والإيضاح في شرح المفصل (٤٤/٢) ، وشرح الرضي (١٤١٢/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٩٩/٢) .

(٦) "والله إن أتيتني لأكرمَنَّكَ أو معنى "سقط من س" .

والله إن لم تأتني لأكرمَنَّك^(١) . حتى يوافق الشرط الجزاء في إلغاء عمل أداة الشرط فيها . ونظيره موجودٌ ؛ نحو : بكرٌ قائمٌ - ظننتُ - . ولو جيء به مستقبلاً لكان الأداة عاملةً فيه دون جوابه ، فتكون ملغاةً بالنسبة إلى أحد مقتضييها دون الآخر ؛ ولا نظير له . فقولك : لأكرمَنَّك - في المثال المذكور - جوابُ القسم لفظاً ومعنى ؛ لتحلّيه باللام ونون التوكيد اللذين هما مقتضاه ، وجوابُ الشرط معنى . ومثله نحو : والله أنت إن أتيتني - أو إن لم تأتني - لأكرمَنَّك^(٢) .

وقلما وقع الجواب للشرط في كلام بعض المتأخرين من الشعراء والمصنّفين ، وهو خطأ محض .

أمّا إن توسّط القسم - سواء تقدّم عليه الشرط أو غير الشرط ، أو هما - جاز أن يُعتبر القسم فيجعل الجواب له ، وجاز أن يُلغى^(٣) .

أمّا إذا تقدم عليه الشرط لا غير فوجه اعتبار الشرط أن تقدّمه دليل العناية به^(٤) - كما إذا تقدّم القسم - ؛ فيُلغى القسم ويتحلّى الجواب بما يقتضيه الشرط من جزم^(٥) ، ودخول الفاء فيه ، فتقول : إن أتيتني - أو إن تأتني - والله آتاك . بجزم (آتاك) . أو : فأنا

(١) ينظر : المصادر السابقة .

(٢) ينظر : شرح الكافية لابن جمعة (٢/٦٩٩) .

(٣) ينظر : شرح الوافية (ص ٤١٦) ، وشرح الرضي (٢/١٤٠٨) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٦٩٩) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٦٥٤) .

(٤) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٣/١٠٠٤) ، وشرح الوافية (ص ٤١٦) ، وشرح الرضي (٢/١٤٠٦) / (١٤٠٨) .

(٥) من (ن) ، وفي الآخر : (جزم) .

آتَيْكَ^(١) .

وجاز أن يُعتبر القسم أيضًا مع اعتبار الشرط لإمكان اعتبارهما معًا ، وتوفير مقتضى كلٍّ منهما عليه ؛ فتقول : إن أتيتني - أو إن تأتني - فوالله لآتينك . فيجعل الجواب للقسم^(٢) ، وهو مع الجواب جواب الشرط^(٣) . وإنما امتنع إذا تقدم القسم أول الكلام على الشرط أن يجعل الجواب جواب الشرط . وكلاهما جواب القسم ؛ لما مرَّ أن القسم إنشائي ، والإنشائي لا يُقيّد ولا يتوقّف على شيء .

وقيل : لأن جواب القسم لا يكون إنشاءً ؛ ولذا لا يجاب القسم بالقسم .

وإذا تقدّم عليه شيء غير الشرط - كالمبتدأ - أو ذكر عقّبهما جاز أيضًا أن يُعتبر وأن يُلغى^(٤) :

أمّا وجه الاعتبار في ما تقدم عليه غير الشرط ؛ نحو : أنا - والله - إن أتيتني - أو إن لم تأتني - لآتينك . ومثله : أنا إن أتيتني - أو إن لم تأتني - والله لآتينك = أن يجعل الجملة القسمية خبرًا لـ (أنا) . فيكون الجواب له ، والشرط ملغى^(٥) ؛ فيلزم أن يؤتى بالشرط ماضيًا

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية (١٠٠٤/٣) .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية (١٠٠٤/٣) ، وشرح الرضي (١٤٠٨/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٩٩/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٥٤/٢) .

(٣) ينظر : شرح الرضي (١٤٠٨/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٩٩/٢) .

(٤) ينظر : الكتاب (٨٤/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٤٥/٢) ، وشرح الوافية (ص ٤١٦) ، وشرح الرضي (١٤١٠/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٩٩/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٥٤/٢) .

(٥) ينظر : شرح المقدمة الكافية (١٠٠٤/٣) ، وشرح الوافية (ص ٤١٦) ، وشرح الرضي (١٤٠٩/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٥٤/٢) .

لفظاً أو معنى ؛ لما ذُكر .

وأما وجه الإلغاء : فأن يُجعل خبرُ المبتدأ الجملة الشرطية ، فيُلغوا القسم ؛ نحو: أنا - والله - إن تأتني آتكَ . ومثله : أنا إن تأتني - والله - آتكَ . ونظيره قولك : زيدٌ - والله - قائمٌ . فإن القسم مَلغِيٌّ^(١) . وإذا تقدم وجب اعتباره ؛ نحو : والله لزيدٌ قائمٌ^(٢) .

قال : (وتقدير القسم)^(٣) .

أقول : والقسم المقدّر كالمفوض في اعتباره ورُجحانه على الشرط المؤخّر ؛ كما في قوله تعالى : [Z Y X W [[Z (الحشر: ١٢) Z e d c b (الأنعام: ١٢١) ؛ إذ تقديرهما : والله لئن . وجعل الجواب فيهما للقسم ؛ إذ لو جعل للشرط لقال : لا يخرجوا = مجزوماً ، و فإنكم لمشركون ؛ بالفاء . وإنما حُذف القسم لكثرة استعماله ودلالة الكلام عليه . وتقديرُ القسم الذي لم يُستبعد حذفه أولى من حذفِ الفاء المستبعد حذفه^(٤) . ومنه قول كُثيرٍ^(٥) :

لئن عادَ لي عبْدُ العزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنْتَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أُقِيلُهَا

(١) ينظر : الكتاب (٨٤/٣) ، والمفصل (ص ٣٤٨) ، وشرحه (٥٨/٧) ، وشرح الوافية (ص ٤١٦) ، وشرح الرضي (١٤٠٩/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٥٥/٢) .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية (١٠٠٤/٣) .

(٣) الكافية في النحو (ص ٢٣٦) .

(٤) ينظر : شرح المقدمة الكافية (١٠٠٥/٣) ، وشرح الوافية (ص ٤١٦ ، ٤١٧) ، وشرح الرضي (١٤١٣/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٦٩٩/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٥٥/٢) .

(٥) سبق تخريجه (ص ٢٨٠) .

تنبيه: اللام في نحو قوله تعالى / : [W X Z (الحشر: ١٢) وفي قولك : لئن أكرمتني لأكرمك = يسمّى لام الشرط ؛ لدخولها عليه ، واللام الموطئة للقسم ؛ فهي زائدة مُشْعِرَةٌ بأنّ الجواب المذكور بعدها جواب القسم الذي يعقبه (إن) ؛ لا للشرط . وليست اللام المأني بها في جواب القسم ؛ لأنّ القسم^(١) لا يُجاب بالشرط^(٢) . ويدل على زيادتها جواز تركها ؛ كما في قوله^(٣) :

فَإِنْ لَمْ تُغَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمْ لَا تَتَحَيَّنَ لِلْعَظْمِ ذُو أَنَا عَارِفُهُ
ولا يكون هذا اللام إلا في الشرط الذي يليه جواب القسم .

ويمتنع دخولها حرف شرط لم يله جوابه ؛ فيمتنع : لئن أكرمتني أكرمك^(٤) .
قال : (و (أما) للتفصيل)^(٥) .. إلى آخره .

أقول : (أما) لتفصيل نسب أنواع جنس ، أو أفراد نوع^(٦) ؛ على سبيل التأكيد

(١) "الذي يعقبه ... لأنّ القسم" سقط من ط .

(٢) ينظر : المفصل (ص ٤٦٥) ، وشرحه (٢٢/٩) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٧٠٠/٢) ، وانظر : البغداديات (ص ٢٣٥ ، ٢٣٦) .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لقيس بن جروة الطائي الملقب بعارق الطائي .

ينظر : النوادر (ص ٢٦٦) ، والكمال (١١٤١/٣) ، والمحتسب (١٤٢/١) ، وسر صناعة الإعراب (٣٩٧/١) ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١٧٤٦/٢) ، والمفصل (ص ١٦٨) ، وأمالى ابن الشجري (٥٢/٣) ، وشرح المفصل (١٤٢/٣) ، والخزانة (٤٣٨/٧) (٣٣٩/١١) .

(٤) ينظر : الجنى الداني (ص ١٣٦) .

(٥) الكافية في النحو (ص ٢٣٦) .

(٦) ينظر : معاني الحروف (ص ١٢٩) ، وشرح المفصل (١١/٩) ، وشرح المقدمة الكافية (١٠٠٥/٣) ،

والعزيمة ، أي : لتبيين وتوكيد حكم كل فرد ؛ نحو : جاءني بنو تميم أمّا زيد فراكبٌ وأمّا بكرٌ فضاحكٌ إلى آخرهم . يعني : إذا قصدَ توكيد قوله : (زيدٌ راکبٌ) ، وأنّه بصدده وأنّه منه عزيمة = قلتَ : أمّا زيدٌ فراكبٌ .

وقد لا يُذكرُ جميعُ الأفرادِ فإنّه غير لازم ، فيُذكر فردٌ ولا يُذكر آخر بعده ؛ كقوله تعالى : [u v w x y z z Z (آل عمران: ٧) الآية ^(١) .

وقيل : يجب التعدّد ؛ لأنّ وضعه لتفصيل متعدّد ^(٢) . وقال : تقدير الآية : وأمّا الراسخون في العلم فيقولون آمنا به . وقُطِع (الراسخون) عن العطف على (الله) ^(٣) . قال الحاجبي : ((وإن أُخْتِير في هذه الآية القطعُ عن العطف على (الله) وتقدير (أمّا) أخرى ، إلّا أنّ الظاهر في غيرها خلافه ، و [هو] ^(٤) عدم وجوب التعدّد ؛ إذ لا إشكال في صحة قولك : أمّا أنا فقد فعلتُ كذا . وتسكت عليه)) ^(٥) .

É =

والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٦٠) ، وشرح الرضي (٢/١٤١٨) .

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٣/١٠٠٥) ، وشرح الوافية (ص٤١٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٦٠) ، وشرح الرضي (٢/١٤١٨) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٧٠١) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٦٥٦) ، والمغني (١/٣٦٠) .

(٢) ينظر : شرح الوافية (ص٤١٨) .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٣/١٠٠٥) ، وشرح الرضي (٢/١٤١٨) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٧٠١) ، والمغني (١/٣٦١) .

(٤) تكملة من (ن) .

(٥) شرح المقدمة الكافية (٣/١٠٠٥) .

وَيُكْتَفَى بالتعُدُّ اللازم الذي في نفس المتكلم^(١) . وإِنَّمَا قال : اختيار القطع عن العطف في الآية = إِذْ العطفُ يوجبُ أَنْ يرجعَ ضميرًا [يَقُولُونَ Z (آل عمران: ٧)] و [ءَامَنَّا Z (آل عمران: ٧)] إِلَى [اللَّهُ Z (آل عمران: ٧)] ، و (الراسخين) ؛ إِذْ ما هو حكم المعطوف هو حكم المعطوف عليه ، ويمتنع القول بأنَّه تعالى آمن بشيء .

قيل : يكون قوله تعالى [يَقُولُونَ Z حالًا من [وَالرَّاسِخُونَ Z (آل عمران: ٧)] خاصَّةً^(٢) ؛ إِذْ لم يجب استواءُهما في جميع الأحكام ؛ لجواز : جاء زيدٌ وهندٌ ضاحكةٌ .

قلتُ : جميعُ المؤمنين آمنوا بجميع ما أُنْزِلَ ، فلا وجه لاختصاص الراسخين بقول : [ءَامَنَّا بِهِ Z (آل عمران: ٧)] ، ولأنَّه يلزم انتفاء علم (الراسخين) بتأويله عند انتفاء قولهم : [ءَامَنَّا بِهِ Z ؛ لانعدام عاملِ الحال بانعدامها . وأيضًا إِنَّمَا يُقال (آمن به) عرفًا في أمثال هذا الموضع ، إِذْ لم يطلع عليه حقُّ الاطلاع ؛ كما يقال : آمنت بقوله تعالى : [Y Z [\ Z (طه: ٥) .

وإِنَّمَا قلنا (أَمَّا) للشرط ؛ لأَنَّها في نحو : أَمَّا زيدٌ فقائمٌ = في معنى (مهما يكن من شيء) أو (يذكر من شيء) فزيدٌ قائمٌ ؛ أي : حصلَ له القيامُ على كُلِّ تقديرٍ^(٣) . نصَّ على هذا سيبويه^(٤) . وقوله هذا بيانٌ أَنَّها في معنى الشرط لا أَنَّ ذلك مدلولُها الحقيقي^(١) ؛ إِذْ مدلولُها

(١) ينظر : شرح الكافية لابن جمعة (٧٠١/٢) .

(٢) ينظر : الكشف (٥٢٩/١) ، والبحر المحيط (٣٩٢/٢) .

(٣) ينظر : الأزهية (ص ١٤٤) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٦٠/٢) ، وشرح الرضي (١٤٢١/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٧٠٠/٢) ، ورصف المباني (ص ٩٧) ، والجنى الداني (ص ٥٢٢) .

(٤) الكتاب (٢٣٥/٤) ، وينظر : المقتضب (٢٧/٣) ، والمفصل (ص ٤٦٠) ، وشرح الوافية (ص ٤١٩) ،

الحقيقي أن ما يليها يستلزم ما يلي الفاء ، ولأنّ الفاء الذي بعدها ليس للعطف [إذ]^(٢) لا يُعْطَفُ الخبرُ على المبتدأ ، و لا زائدة ؛ لاختلال الكلام بحذفه ، إذ بحذف الفاء يفوت استلزام ما قبله لما بعده ، كما يفوت بحذف (إن) مِنْ : إن أعطيتني أكرمك = استلزام الإعطاء الإكرام ؛ فيكون للجزاء ، والجزاء لا يخلو عن الشرط وحرفه المقدّمين عليه . فيلزم تقدير الشرط بفعل عامّ - كما ذكر - . وإنّا حذف للعلم به^(٣) ؛ لأنّه فعل عامّ جارٍ على طريقة واحدة ، وهو : (يكن) أو نحوّه في جميع المواضع ؛ فيُحذف كما حذف الفعل العامّ المتعلّق للظرف المستقرّ^(٤) .

وأوجبوا أن يكون بين (أمّا) وبين فائها كلمة ؛ لتكون كالعوض عن المحذوف^(٥) ، وبوقوعها موقع الشرط بتوسطها بينهما اكتسبت استلزامها بحكم ذكر بعد الفاء ، ووجب أن تكون تلك الكلمة المتوسطة الاسم المقصود بيان حكمه وتفصيل جنسه ؛ لأنّه الأولى بالذّكر ، ووقوعه موقع الشرط ، واكتسابه معناه ؛ وهو : الاستلزام .

وقال الحاجبي : ((إنّا حذف الفعل ليُعلم أنّ المقصود ب(أمّا) حكم تاليها لا الفعل ، ثم اختلفوا فقليل : ذلك الاسم كان بعد الفاء ، فقدّم بعد حذف الشرط ليدلّ تقديره على

É =

وشرح الرضي (١٤٢١/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٧٠٠/٢) .

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية (١٠٠٦/٣) ، وشرح الرضي (١٤٢١/٢) .

(٢) تكملة من (ن ، ط ، س) .

(٣) ينظر : شرح الوافية (ص ٤١٨) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٧٠١/٢) .

(٤) ينظر : شرح المقدمة الكافية (١٠٠٦/٣) .

(٥) ينظر : الإيضاح في شرح الفصل (٢٦١/٢) ، وشرح الوافية (ص ٤١٨) ، وشرح الكافية لابن جمعة

(٧٠١/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٥٧/٢) .

أنَّه المقصودُ بالحكم ، ولأنَّ إعرابه على حسبِ اقتضاء ما بعد الفاءِ إذ أوجب رفعه في قولك: أمَّا زيدٌ فقائمٌ . إذ القائم يقتضي مبتدأ . والنصبُ في : أمَّا يومَ الجمعة فزيدٌ منطلقٌ^(١).

لأنَّ (منطلقٌ) يقتضي ظرفاً ، ولا يبعدُ أن يصيرَ جزءاً من الجزاء عوضاً من الشرط ؛ لأنَّها كجملة واحدة . ألا ترى أنَّ جوابَ / (لولا) عوضٌ خيرِ المبتدأ المحذوفِ بعدها ؟! [٢٤٤/ب]
وقيل : هو معمولُ الفعل المحذوف مطلقاً^(٢) ؛ سواء [كان مرفوعاً أو منصوباً . وسواء]^(٣) وُجد بعد الفاء ما له صدرُ الكلامِ المانعُ عمَل ما بعده فيما قبله ؛ ك (إنَّ) و (ما) النافية ، وأداة الإنشاء ؛ نحو : أمَّا يومَ الجمعة فإنَّ زيداً منطلقٌ . أو : لم يوجد . لأنَّ الأصلَ عدمُ التقديم ، أو لأنَّ للفاء صدرَ الكلام ؛ إذ هي الفاء الجزائية ، فيقدَّر عامله على حسبِ إعرابه . فتقديرُ : أمَّا يومَ الجمعة فزيدٌ منطلقٌ = مهما تذكرُ يومَ الجمعة . وتقديرُ : أمَّا زيدٌ فقائمٌ = مهما يُذكر زيدٌ فهو قائمٌ^(٤) .

وهذا القولُ باطلٌ^(٥) ؛ لأنَّه يجوز عكسُ الإعراب في المثالين ؛ فإنَّه لو كان معمول

(١) شرح المقدمة الكافية (١٠٠٦/٣) ، وانظر : شرح الكافية لابن جمعة (٧٠٢/٢) .

(٢) ينظر : شرح المفصل (١٢/٩) ، وشرح المقدمة الكافية (١٠٠٦/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٦١/٢) ، وشرح الوافية (ص ٤١٩) .

(٣) تكملة من (ن) .

(٤) ينظر : شرح الوافية (ص ٤١٩) ، وشرح الرضي (١٤٣٠/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٧٠٢/٢) ، والجنى الداني (ص ٥٢٦) .

(٥) ينظر : شرح المقدمة الكافية (١٠٠٦/٣) ، وشرح الرضي (١٤٣٠/٢) .

المحذوف لجاز رُفِعَ (يوم الجمعة) في المثال المذكور على تقدير (مهما يكن) ^(١) ، ولجاز نصب (زيد) في المثال المذكور على تقدير (مهما تذكر زيداً) ؛ فهو قائمٌ ، إذ لا مانع حينئذ من هذين التقديرين ، لكن يجب نصبُ (يوم الجمعة) ورفع (زيد) فيها ؛ لأنَّ ما بعد الفاء يقتضيها فيها ^(٢) . ولذا وجب النصبُ في قوله تعالى : [Z j i h g f (الضحى: ٩) ^(٣) والرفعُ في قولك : أَمَّا الْيَتِيمَ فَحَرَامٌ فَهَرَهُ ^(٤) .

وكذا يُبْطَل هذا القولُ أنَّ ^(٥) الغرض من المتوسطِ بينهما وبين الفاء في (أَمَّا زيد فقائم) = الإخبارُ عنه بالقيام ، ومن (أَمَّا يوم الجمعة فزيد منطلقٌ) ظرفيَّته للانطلاق لا الخبرُ عنه بما بعده ، ولا بآئهِ يذكرُ حتَّى يجوزَ رفعه ^(٦) .

توضيحه : (يوم الجمعة) في قوليك : يومُ الجمعة ضُرِبَتْ فيه . ويومَ الجمعة ضُرِبَتْ = مضروبٌ فيه رفعته أو نصبته ؛ لكن ذكره في الأول ليحكم عليه بما بعده ، لا ليدلَّ على أنَّه مضروبٌ فيه ؛ فهي مبتدأٌ لكن لما رجع ضمير فيه إليه عُلِمَ أنَّه وقع الضرب فيه . ومع ذلك يمتنع نصبه ؛ لأنَّ وقوع الضرب فيه ، وفي الثاني دُكِرَ ليدلَّ من أول الأمر على وقوع الضرب

(١) ينظر : المصدر السابق .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية (١٠٠٦/٣) .

(٣) ينظر : الأزهية (ص ١٤٥) ، وشرح الرضي (١٤٢٠/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٧٠١/٢) ، والمغني (٣٦٦/١) .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٦٢/٢) .

(٥) في س : "لأنَّ" .

(٦) ينظر : شرح المقدمة الكافية (١٠٠٦/٣) ، وشرح الوافية (ص ٤١٨) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٥٨، ٦٥٧/٢) .

فيه ؛ فيجبُ نصبُهُ^(١) .

وقيل : إن كان الاسم المتوسط بينهما بحيث لو كان في الأصل بعد الفاء لجاز تقديمه عليها مع بقاء إعرابه على ما يقتضيه ما بعد الفاء = حُكِمَ عليه بأنه كان في حيز الفاء ثم قُدِّمَ ؛ نحو : أمّا زيدٌ فمنطلقٌ . و أمّا يومَ الجمعة فزيدٌ قائمٌ^(٢) . وإلا يُحَكَّم عليه بأنه معمول المحذوف^(٣) ؛ نحو : أمّا الخميس فإنّ زيدا قائمٌ ، وأمّا السبتُ فليتك قائمٌ . لأنّ لِـ(إنّ) و(ليت) صدرَ الكلام فلا يعملُ ما بعدهما فيما قبلهما^(٤) .

وهذا القولُ أيضًا ضعيفٌ لأنّه إذا تفكّر هذا الفارق لَعَلِمَ أنّ للفاء الجزائية أيضًا صدرُ الكلام ، وكما ترك هذا الأصل - وهو : أن لا يعمل ما بعد ماله صدر الكلام في ما قبله في الفاء الجزائية - في هذا الباب لغرضٍ ذكّر ما هو المقصود أوّلاً = كذا يلتزم تركّه في (إنّ) ونحوها للغرض المذكور ؛ فلا فرق حينئذٍ من جواز التقديم في : أمّا الخميس فزيدٌ قائمٌ . وبين : أمّا الخميس فإنّ زيدا قائمٌ^(٥) .

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٦١/٢ ، ٢٦٢) .

(٢) ينظر : شرح الوافية (ص ٤١٩) ، وشرح الرضي (١٤٣٠/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٧٠١/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٥٧/٢) .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٦٢/٢) ، وشرح الوافية (ص ٤١٩) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٧٠٢/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٥٨/٢) .

(٤) ينظر : شرح الوافية (ص ٤١٩) ، وشرح الرضي (١٤٢٠/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٧٠٢/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٥٨/٢) .

(٥) ينظر : شرح المقدمة الكافية (١٠٠٧/٣) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٧٠٢/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٥٨/٢) .

وقيل : يجوز : أمّا اليومَ فإنّي ضاربٌ . ويمتنعُ : أمّا زيدًا فإنّي ضاربٌ . فينصب (اليوم) بما في (أمّا) من معنى الفعل ؛ إذ الظرف يكفي فيه روائح الأفعال لا المفعول به. ونصبُ (اليوم) في : أمّا اليومَ فزيدٌ ضاربٌ = يجوز أن يكون بـ(ضارب) ، ويجوز أن يكون بما في (أمّا) من معنى الفعل^(١) . ومسألة الكتاب : أمّا علماً فعليماً^(٢) = فإنَّ نصبه على المصدر بـ(عليم)^(٣) أو بما في (أمّا) من معنى الفعل ؛ فيكون حالاً في موضع (علماً)^(٤) . ويجوزُ حذف الفاء من جواب (أمّا) للضرورة ؛ كما حذف من جواب غيرها^(٥) ، كقوله^(٦) :

وَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عَرَاضِ الْمَوَاقِبِ

القتال : مبتدأ ، خبره ما بعده ، تقديره : فلا قتال . وحذف العائد ؛ إذ عموم النفي

(١) ينظر : شرح الكافية لابن جمعة (٧٠٢/٢) ، والمغني (٣٦٩/١) .

(٢) الكتاب (٣٨٤/١) .

(٣) ينظر : شرح الرضي (١٤٢٣/٢) ، والجنى الداني (ص ٥٢٥) ، والمغني (٢٧٣/١) .

(٤) ينظر : شرح الرضي (١٤٢٣/٢) ، والمغني (٣٧٤/١) .

(٥) ينظر : شرح المفصل (١٢/٩) ، وشرح الرضي (١٤٢٢/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٧٠٢/٢) ، والجنى الداني (ص ٥٢٤) ، والمغني (٣٥٤/١) .

(٦) البيت من الطويل ، وهو للحارث بن خالد المخزومي في شعره (ص ٤٥) .

وينظر : المقتضب (٦٩/٢) ، والمنصف (١١٨/٣) ، وسر صناعة الإعراب (٢٦٥/١) ، وشرح المفصل

(١٣٤/٧) ، وشرح الكافية الشافية (١٦٤٨/٣) ، وشرح الرضي (٣٠٤/١) ، والجنى الداني

(ص ٥٢٤) ، والمغني (٣٥٤/١) ، والخزانة (٤٥٢/١) .

الشامل للمبتدأ وغيره قام مقام العائد إليه^(١).

(١) ينظر: الخزانة (١/٤٥٢).

[حرف الرَّدْع]

قال: (الرَّدْعُ: كَلًّا)^(١).

أقول: قال سيبويه: ((في (كَلًّا) رَدْعٌ، وزَجْرٌ))^(٢)، وتنبيةً على الخطأ؛ كقوله تعالى: (كَلًّا) بعد قوله: [Z x w v u t s r q p o] (الفجر: ١٦) أي: ارتدع عن هذا القول فإنه خطأ^(٣)، وليس الأمر كما زعم؛ إذ قد يُوسَّعُ في الدنيا على من لا يكرمه؛ كالكفار. وقد يُضَيَّقُ على من يكرمه؛ كالأولياء؛ للاستصلاح^(٤).

وقول الزَّجَاج: إنها بمعنى ارتدع^(٥) = وَهْمٌ؛ لأنه يصير حينئذ اسم فعل. بل يفيد الردع؛ كما أفاد (لا) في جواب: (قام أخوك) النَّفْيِ.

قال الحاجبي: ((شَرَطُ (كَلًّا) أَنْ يُرَدَّ بها ما تقدمها؛ وهو إمَّا من كلام المتكلم بها على سبيل الحكاية كما ذكر، وكقوله تعالى: [يَقُولُ © يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفْرُؤُ] (القيامة: ١٠)

(١) الكافية في النحو (ص ٢٣٨).

(٢) الكتاب (٢٣٥/٤)، وينظر: الأصول (١٧٩/٣)، وحروف المعاني (ص ١١)، ومعاني الحروف (ص ١٢٢)، والمفصل (ص ٤٦٢)، وشرح الكافية لابن جمعة (٧٠٣/٢)، ورصف المباني (ص ٢١٢)، والجنى الداني (ص ٥٧٧)، والمغني (٦٠/٣).

(٣) المفصل (ص ٤٦٢)، وينظر: شرح المقدمة الكافية (١٠٠٨/٣)، وشرح الوافية (ص ٤٢٠).

(٤) المفصل (ص ٤٦٢)، وينظر: شرح الكافية لابن جمعة (٧٠٣/٢)، وشرحه لألفية ابن معطي (١١٣٤/٢)، والبسيط في شرح الكافية (٦٥٩/٢).

(٥) ينظر: المفصل (ص ٤٦٢)، وشرح الكافية لابن جمعة (٧٠٣/٢)، وشرح ألفية ابن معطي لابن جمعة (١١٣٤/٢)، والجنى الداني (ص ٥٧٧).

(١١-) أو على سبيل الانتكار ؛ كقوله تعالى : [! " # \$ % & ' () * + Z (الشعراء: ٦١ - ٦٢) ، وإمّا من كلام غيره ؛ كقولك : كَلَّا = لقائل : أنا أهين العالم^(١) .

ومنه مجيئه لنفي الإجابة بعد الطلب ؛ كقولك : كَلَّا = لقائل لك : افعلْ كذا . أي : لا تُجِبْ إليه . قال تعالى : / [~ أَرْجِعُونِ ﴿١١﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا Z المؤمنون: ٩٩ [١/٢٤٥] - ١٠٠^(٢) .

وقد يكون (كَلَّا) بمعنى (أَلَا)^(٣) . وقال الحاجبي : ((بمعنى (حقًا)) . قال تعالى : [Z g f e d (العلق: ٦)^(٤) . فيجوزُ حينئذٍ أن يكونَ اسمًا ، ويكونَ مبنياً لكونه اسمَ فعلٍ^(٥) . وربما يفسَّرُ اسمُ الفعل بالمصدر ؛ لقربه منه - كما مرَّ في (جِر) - .

وقولُ الحاجبي ((بني لموافقته (كَلَّا) الحرف في لفظه وأصل معناه ؛ ك (على) الاسم

(١) الإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٦٧) .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٣/١٠٠٨) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٦٦٠) .

(٣) ينظر : التسهيل (ص ٢٤٥) ، وشرح ألفية ابن معطي لابن جمعة (٢/١١٣٤) ، ونسبه المرادي إلى أبي حاتم السجستاني ، ووافقه الزجاج . الجنى الداني (ص ٥٧٧) ، وانظر : المغني (٣/٦٤) ، وشرح الكافية ليعقوب حاجي عوض (ص ١٢٠٩) .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٦٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/١٠٠٨) ، وينظر : معاني الحروف (ص ١٢٢) ، وشرح المفصل (٩/١٦) ، وشرح الوافية (ص ٤٢٠) ، والتسهيل (ص ٢٤٥) ، وشرح الرضي (٢/١٤٣٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٧٠٣) ، والمغني (٣/٦٤) .

(٥) ينظر : شرح الرضي (٢/١٤٣٣) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٦٦٠) .

لـ (على الحرف))^(١) = وَهْمٌ ؛ لتنافي معنييهما ؛ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقُولَ : إِنَّ التي للردع يلزمها معنى التنبيه ، فتوافقها التي هي بمعنى (حقاً) ؛ لأن التحقيق يقارب التنبيه معنى . والنحويون حكموا بحرفيتها ؛ لِمَا رَأَوْا مِنْ أَنَّ المقصودَ تحقيقُ الجملة الداخلة فيها كالمقصود بـ(إِنَّ) ؛ فكأنَّها^(٢) بمعناها ؛ فلم يُخْرِجْها معنى تحقيقها عن الحرفية^(٣) .

ويُوقَفُ عليها إِنْ كَانَتْ للردع^{(٤)(٥)} ، وَلَا يُوقَفُ عليها إِنْ كَانَتْ بمعنى (ألاً) و(حقاً) ؛ كقوله تعالى : [كَلَّا وَالْقَمَرِ ﴿٣٢﴾ وَاللَّيْلِ إِذَا أَدْبَرَ Z (المدر: ٣٢-٣٣)^(٦) .

(١) شرح المقدمة الكافية (١٠٠٨/٣) ، وينظر : شرح الرضي (١٤٣٣/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٦٠/٢) .

(٢) من (ن ، ط ، س) ، وفي الأصل (وكأنها) .

(٣) شرح المقدمة الكافية (١٠٠٨/٣) ، وينظر : شرح الرضي (١٤٣٣/٢) ، وشرح الكافية ليعقوب حاجي عوض (ص ١٢٠٩) .

(٤) "فلم يخرجها ... كانت للردع" سقط من س .

(٥) ينظر : شرح الوافية (ص ٤٢٠) ، وشرح الرضي (١٤٣٣/٢) ، ورصف المباني (ص ٢١٢) ، والمغني (٦٠/٣) .

(٦) ينظر : شرح المفصل (١٦/٩) ، وشرح الرضي (١٤٣٣/٢) .

[تاء التانيث الساكنة]

قال : (تاء التانيث الساكنة) ^(١) .

أقول : هذه التاء تلحق الماضي ؛ لِتُؤْذِنَ بِأَنَّ ما أُسْنِدَ إليه فاعلاً أو مفعولاً لم يسم فاعله = مؤنثٌ ؛ نحو : ضَرَبَتْ هُنْدٌ . و طَلَعَتِ الشَّمْسُ ^(٢) .

وتقدّم موضعٌ وجوبِ لحوقها وموضعُ جوازِهِ ؛ فلا فائدةَ في ذكرهما هنا مرّةً أخرى .

وإنّما سُكِّنَتْ لِتُنَاسِبَ حُكْمَ ما يلحقه وهو الماضي ^(٣) ، وحُرِّكَتْ تاءُ التانيثِ اللاحقةُ الاسمَ لأنّها [لَمَّا] ^(٤) امتزجتْ ما حُكِّمَهُ الإعرابُ كامتزاجِ ألفِ التانيثِ والألفِ والنونِ في : صحراء ، وعثمان مالحقاه ^(٥) = وجبَ أَنْ يقعَ عليها الإعرابُ كما يقعُ عليهما ، فوجبَ أَنْ يُجَرَّكَ ^(٦) .

(١) الكافية في النحو (ص ٢٣٩) .

(٢) ينظر : المفصل (ص ٤٦٨) ، وشرحه (١٧/٩) ، وشرح المقدمة الكافية (١٠٠٩/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٧٥/٢) ، وشرح الوافية (ص ٤٢١) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٧٠٤/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٦١/٢) .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٧٥/٢) ، وشرح الرضي (١٤٣٤/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٧٠٤/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٦١/٢) .

(٤) تكملة من (س) .

(٥) من (ن ، ط ، س) ، وفي الأصل (فألقاه) .

(٦) الإيضاح في شرح المفصل (٢٧٥/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٧٠٤/٢) .

وفائدة اللّاحقة الاسم الجامد الدلالة على أنّ نفسه مؤنث ؛ نحو : ليلة ، وتمرّة ، وكلبة .

واللّاحقة الاسم المشتقّ نحو : ضاربة = يجوز أن يقال : فائدتها الدلالة على تأنيث ما أسند إليه مدخولها . وهذا ظاهر قول الحاجبي ^(١) .

ويجوز أن يقال : فائدتها الدلالة على تأنيث ^(٢) نفس مدخولها ، وإنما دخولها فيه فرع دخولها [في] ^(٣) فعله ؛ فيجب حيث يجب في فعله ، ويجوز حيث يجوز في فعله . فيجب في قولك : عندي المرأة القائمة . كما يجب في : عندي امرأة قامت . وجاز في : عندي امرأة حسنة صورتها . كما جاز في : عندي امرأة حسنت صورتها ^(٤) .

وإذا لقي التاء الساكنة ساكن آخر يجب تحريكها ؛ للسّاكنين . والقياس الكسر ؛ نحو : قالت امرأة ^(٥) .

وقد يضمّ إذا كان على الحرف الذي بعد الساكن الثاني ضمة أصلية ؛ نحو : قالت أخرج . وقالت أغز . دون : قالت الحكم لي . وقالت ازموا = فإنها يكسر فيهما ^(٦) . ويُفتح في نحو : صرَبنا ؛ للألف .

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٧٥) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٧٠٤) .

(٢) "ما أسند إليه ... على تأنيث" سقط من ط ؛ لا تتقال النظر .

(٣) تكملة من (ن) .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٧٥) .

(٥) ينظر : شرح المفصل (٩/٢٨) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٧٦) .

(٦) ينظر : شرح المفصل (٩/٢٨) .

وتحريكها في المواضع عارضٌ فلا يُعتدُّ به^(١) ؛ كتحرّيك نون [Z G F E D]
 (البيئة: ١) ^(٢) ؛ ولذا لم يُردّ المحذوف في نحو : رَمَتَا . وَرَمَتِ المرأةُ^(٣) . أي : لم يَقُلْ : رَمَاتَا .
 وَرَمَاتِ المرأةُ . كما لم يقل : لم يكون الذين^(٤) . لخلاف (خَفَ) ؛ فإنّ المحذوف منه يُردُّ إذا
 لحق به ألفُ الضمير ؛ فيقال : خَافَا^(٥) .

وشدَّ رَدُّها في لغة بعضٍ ، فقالوا : المرأتان رماتا . تشبيهاً بـ(خافا) ، وجُهِهُ المضمَرُ
 المرفوعُ المتَّصِلُ كجزءٍ^(٦) ؛ ولذا وقع الإعرابُ بعده في نحو : يضربان . فقد حُرِّكتا (رماتا)
 و(خافا) كالحركة الأصلية^(٧) . وأنشد فيه قوله^(٨) :

لَهَا مَتْنَانِ خَطَاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمْرُ

(١) الفصل (ص ٤٦٨) .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح الفصل (٢/٢٧٦) .

(٣) ينظر : الفصل (ص ٤٦٨) ، وشرح الرضي (٢/١٤٣٥) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٦٦١) .

(٤) ينظر : شرح الكافية لابن جمعة (٢/٧٠٤) .

(٥) ينظر : شرح الفصل (٩/٢٨) ، وشرح الرضي (٢/١٤٣٥) .

(٦) ينظر : شرح الرضي (٢/١٤٣٥) .

(٧) ينظر : شرح الفصل (٩/٢٨) ، والإيضاح في شرح الفصل (٢/٢٧٦) .

(٨) البيت من المتقارب ، وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ١٦٤) .

وينظر : سر صناعة الإعراب (٢/٤٨٤) ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١/٨٠) ، وشرح الفصل

(٩/٢٨) ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (٢/٢٣٠) ، واللسان (متن ١٣/٣٩٨) ، والخزانة

(٧/٥٠٠) .

خَطَا اللَّحْمُ : اِكْتَنَزَ ، وَكَثُرُ^(١) .

وقال الفراء : أصله (خطاتان) فحذف النون ضرورة^(٢)(٣) .

قلت : لامٌ (خَفَ) أصلها التَّحْرِيكُ ، وإسكانها عارضٌ ؛ فباعتبارٍ اقتضاءٍ أصله الحركة قوَى الحركة التي عرضت عليه ؛ للساكِنين ، فصارت كالحركة الأصلية ، فردَّ الياء^(٤) الساكنَ المحذوفَ منه ، فقالوا : خافا . وتاء (رَمَت) ساكنةٌ في أصلها فلا تُقَوَّى حركتها العارضة في (رَمَتَا) بشيءٍ ؛ فلا يرجعُ المحذوفُ للساكِنين^(٥) .

وإلحاقُ الألفِ بآخر الفعل الماضي ؛ لِيُعْلَمَ أَنَّ فاعله تشيئةٌ . وواو ونون ؛ لِيُعْلَمَ أَنَّ فاعله جمعٌ ؛ نحو : قاما الزيدان . وقاموا الزيدون . و (قُمْنَ الهنداتُ) ضعيفٌ^(٦) ؛ أي لم يثبت بطريق قطعيٍّ . نُقِلَ عن العرب : (أكلوني البراغيثُ)^(٧) وعنه صلى الله عليه وسلم : (يتعاقبونَ فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار)^(٨) . وقوله^(٩) :

(١) ينظر : شرح المفصل (٢٨/٩) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٧٠٤/٢) .

(٢) "وقال الفراء أصله لخطاتان فحذف النون ضرورة" سقط من س .

(٣) ينظر : سر صناعة الإعراب (٤٨٤/٢) ، وشرح المفصل (٢٨/٩) ، وشرح الشافية (١٥٧/٤) .

(٤) "الياء" سقطت من (ن ، ط ، س) ، وهو الوجه في العبارة .

(٥) ينظر : شرح الرضي (١٤٣٥/٢) .

(٦) ينظر : شرح المقدمة الكافية (١٠٠٩/٣) ، وشرح الرضي (١٤٣٥/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة

(٧٠٥/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٦١/٢) .

(٧) ينظر : الكتاب (١٩/١ ، ٧٨) ، ومجاز القرآن (١٠١/١) ، والأصول (٧١/١) ، والبغداديات (ص ١٠٩)

، وعلل النحو (ص ٢٧٢) ، وسر صناعة الإعراب (٦٢٩/٢) ، والهمع (٢٥٦/٢) .

(٨) ينظر : الجامع الصحيح (١٩٠/١) ، حديث : ٥٥٥ ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب فصل صلاة العصر ،

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيفِ لِي قَوْمِي فَكُلُّ يَعْذِلُ

ومع ضَعْفِهَا لَا يَقْدِرُونَ ضَمَائِرَ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ تَقْدِيمُ الضَّمِيرِ عَلَى مَا يَعُودُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ^(٢) ، وَلِأَنَّ الْوَائِ لَا يَكُونُ ضَمِيرًا لِغَيْرِ الْعَاقِلِينَ . وَقَدْ قَالُوا : (أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ) فَحَمَلَهَا النُّحَاةُ عَلَى أَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى أَحْوَالِ الْفَاعِلِينَ مِنَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ؛ كَمَا أَنَّ التَّاءَ دَالَّةٌ عَلَى حَالَةِ الْفَاعِلِ مِنَ التَّأْنِيثِ^(٣) .

وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ ؛ فَإِنَّ الْأَلْفَاظَ الصَّالِحَةَ لِلْمَذْكَرِ وَالْمُؤْنِثِ كَثِيرَةٌ ، فَإِذَا وَقَعَتْ (فَوَاعِلُ) فَيَفِيدُ التَّاءُ أَنَّهَا لِلْمُؤْنِثِ . وَأَلْفَاظُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ لَا يَصْلُحُ لِغَيْرِهَا ؛ اللَّهُمَّ إِلَّا نَادِرًا ، كَمَا إِذَا أُرِيدَ مِنَ التَّثْنِيَةِ الْجَمْعُ ، أَوْ بِالْعَكْسِ ؛ فَلَا تُفِيدُ الْأَلْفُ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ شَيْئًا^(٤) .

É =

وصحيح مسلم (٤٣٩/١) ، حديث : ٦٣٢ ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب فصل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما) .

(١) البيت من المتقارب ، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٩٩) ، وشرحه (ص ٦١) ، وينسب لأحيحة بن الجلاح .

وينظر : معاني القرآن (٣١٦/١) ، وسر صناعة الإعراب (٦٢٩/٢) ، وأملّي ابن الشجري (٢٠١/١) ، وشرح المفصل (٨٧/٣) (٧/٧) ، والمغني (٤٠٤/٤) ، والمقاصد النحوية (٩٢٢/٢) ، والهمع (٢٥٧/٢) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (ص ٢٦٥) .

(٢) ينظر : البسيط في شرح الكافية (٦٦١/٢) .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الكافية (١٠٠٩/٣) ، وشرح الرضي (١٤٣٥/٢ ، ١٤٣٦) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٦١/٢) .

(٤) "الألف والواو والنون شيئاً" سقط من س .

[التنوين]

قال : (التنوين) ^(١).

أقول : التنوين لغةً : مَصْدَرُ نَوَّنَ ^(٢) . واصطلاحاً : لقبٌ لنونٍ / ساكنةٍ تابعةٍ ؛ أي :
تالية حركة آخر الكلمة ؛ غير مؤكّدها ، ولا جزءٍ غيرها ^(٣) .

اُحْتُزِرَ بـ (ساكنة) عن نونِ التثنية ونحوه ؛ كالزّيدِ ، واثنين . وبـ (تالية حركة
الآخر) عن نون : عنسل ، ورعشن ^(٤) . وبـ (غير مؤكّد الكلمة) عن النون الخفيفة ؛ نحو :
اضربن ^(٥) . وبـ (لا جزءٍ غيرها) أي : جزء غير الكلمة التي وليت حركة آخرها ؛ نحو : أحمد
انطلق .

والحركة إمّا لفظيةٌ ؛ نحو : زيدٌ .

وإمّا تقديريةٌ ؛ نحو : عصاً ، وقاضٍ . فإن أصلهما : عَصَوُ ، وقاضِيٌ . ولا يَرِدُ
(ضَيِّقُنْ) في الوقف ؛ إذ ليس آخره ألفاً حتّى تكون النون لاحقةً آخره ؛ لاختلال معناه
بحذف النون منه وهي من حروف المعاني ؛ لأتّها دالّةٌ على عدم إضافة مدخولها إلى ما بعدها

(١) الكافية في النحو (ص ٤٢٠) .

(٢) ينظر : شرح المفصل (٢٩/٩) ، وشرح الرضي (١٤٣٧/٢) .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الكافية (١٠١٠/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٧٦/٢) ، ورصف المباني
(ص ٣٤٣) ، والمغني (٢٦٤/٤) .

(٤) ينظر : شرح المفصل (٢٩/٩) ، ورصف المباني (ص ٣٤٣) .

(٥) ينظر : شرح المقدمة الكافية (١٠١٠/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٧٧/٢) ، وشرح الرضي
(١٤٣٧/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٧٠٦/٢) .

؛ ولذا جاز في (جاء غلامٌ لزيد يومًا) : جاء غلامٌ يومًا لزيد . وامتنع في (جاء غلامٌ زيد يومًا) : جاء غلامٌ يومًا زيد . إلا لضرورة .

ولأنّها إمّا للتمكّن ؛ وهي الدالة على أصالة مدخولها ؛ أي بقائه على أصله ، أي لم يُشبه فعلًا ولا حرفًا إذ لم يوجد في المشبّه أحدهما^(١) .

وإمّا للتّكثير ؛ وهي الدالة على أنّ مدخولها نكرة ، فإنّ المراد من (صه) السكوت . وإذا أريد سكوتًا قيل : (صه)^(٢) . وكذا في (سيويه ، وسيويه)^(٣) .

والظاهر : أنّ هذه اختصّت بالمبني كما اختصّت التي للتمكّن بالمعرب . فليس تنوين (رجل ، وفرس) للتّكثير^(٤) .

قال الحاجبي : ((لأنّها لم تُزلْ إذا جُعِلَ (رجل ، وفرس) عَلَمَيْن . ولو كانت للتّكثير

(١) ينظر : الكتاب (٢٢/١) ، والإيضاح في علل النحو (ص ٩٧) ، والمفصل (ص ٤٦٩) ، وشرحه (٢٩/٩) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/١٠١٠) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٧٧) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٩٧) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٧٠٦) ، ووصف المباني (ص ٣٤٤) ، والجنى الداني (ص ١٤٤) .

(٢) ينظر : المفصل (ص ٤٦٩) ، وشرحه (٢٩/٩) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٧٧) ، وشرح الوافية (ص ٤٢١) ، وشرح الكافية الشافية (٣/١٤٢١) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٩٧) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٦٦٢) ، والمغني (٤/٢٦٦) .

(٣) ينظر : الكتاب (٢/١٩٩) ، والإيضاح في علل النحو (ص ٩٨ ، ٩٩) ، وشرح الوافية (ص ٤٢١) ، وشرح الكافية الشافية (٣/١٤٢١) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٧٠٦) ، ووصف المباني (ص ٣٤٤) ، والجنى الداني (ص ١٤٥) .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية (٣/١٤٢٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٦٦٢) ، والمغني (٤/٢٦٦) .

لزالَتْ بزواله^(١) .

قلتُ : عليه للخصم أن يقولَ : زالتْ ، ودخلت التي للتمكّن ؛ لأنّ الموضعَ موضعُها . والأوّلُ أن يقالَ : التنوينُ التي في (رجلٍ) ونحوه ليست للتنكير ؛ إذ ليس (رجلٌ) قبل دخولها معرفةً فينكره . بخلاف سيبويه .

وإمّا للعوض . قالوا : هي ما عوّضَ عن المضاف إليه المحذوف .

والمضافُ إليه المحذوف :

إمّا جملةٌ ؛ كقوله^(٢) تعالى : [G H I Z (الزلزلة: ٤)] ؛ فإن أصله : إذا تزلزلت الأرضُ ، وتخرجُ الأرضُ أثقالها ، ويقولُ الإنسانُ ما لها . فحذف الجُمْلُ الثلاثَ وعوّضَ عنها التنوين^(٤) .

وإمّا مفردٌ ؛ نحو : [n p q r Z (البقرة: ٢٨٥)] ؛ أي : كلُّ المؤمنين^(٥) . ومَرَرْتُ بِكُلِّ قَائِمًا . فإنَّ (قائمًا) حالٌ ، وهي لا تصحّ عن نكرةٍ متقدمةٍ ؛ فيُعْلَمُ منه أنَّ (كُلِّ)

(١) شرح المقدمة الكافية (٣/١٠١٠) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٧٧) .

(٢) في (ن ، س) ، وفي الآخر "لقوله" .

(٣) ينظر : المفصل (ص ٤٦٩) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/١٠١٠) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٧٧) ،

وشرح الكافية الشافية (٣/١٤٢٢) ، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٩٧) ، وشرح الكافية لابن جمعة

(٢/٧٠٦) ، ورصف المباني (ص ٣٤٦) ، والجنى الداني (ص ١٤٥) ، والمغني (٤/٢٧٤) .

(٤) شرح المفصل (٩/٣٠) .

(٥) ينظر : المغني (٤/٢٧٤) .

مُضَافٌ^(١) . وَأَمَّا قَوْلُهُ^(٢) :

طَلَبُوا صَلَحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

قَالَ الْمَبْرَدُ : تَقْدِيرُهُ : وَلَاتَ أَوَانٍ أَنْ تَطْلُبَ صَلَحَنَا . فَكَانَ (أَوَانٍ) مَبْنِيًّا لِحَاجَتِهِ إِلَى الْجُمْلَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهَا ، وَبُنِيَ عَلَى السَّكُونِ كـ (إِذْ) ثُمَّ حُذِفَ الْجُمْلَةُ وَعَوِّضَ عَنْهَا التَّنْوِينُ ، وَكُسِرَ النَّونُ لِلْسَّاكِنَيْنِ ؛ كـ (يَوْمئِذٍ)^(٣) . وَالَّذِي غَرَّهُ كَسْرُ نُونِ أَوَانٍ وَلَا جَارًا^(٤) .

وَقَالَ الْبَاقُونَ : إِنَّ (أَوَانًا) تَضَافُ إِلَى الْمَفْرُودِ وَالْجُمْلَةِ ، وَأَنَّهُ فِي الْبَيْتِ مَخْفُوضٌ بـ (لَاتٍ) ؛ فَإِنَّ (لَاتٍ) جَارَةٌ فِي لُغَةٍ بَعْضٍ . وَ(أَوَانٍ) مُعَرَّبٌ وَمَجْرُورٌ^(٥) . وَقَدْ يُعَوِّضُ عَنِ الْحَرْفِ أَوْ الْحَرَكَةِ فِي نَحْوِ : جَوَارٍ^(٦) . كَمَا تَقَدَّمَ .

(١) ينظر : الكتاب (١١٤/٢) ، والكشاف (١٧٦/٥) ، والمفصل (ص ٤٦٩) ، وشرح الرضي (١/٣٥) .

(٢) البيت من الخفيف ، وهو لأبي زيد الطائي في شعره (ص ٣٠) .

وينظر : معاني القرآن (٣٩٨/٢) ، ومعاني القرآن للأخفش (٤٩٢/٢) ، والأصول (١٤٣/٢) ، وحروف المعاني (ص ٦٩) ، وشرح السيرافي (١٧٤/١) ، والمسائل المثورة (ص ١١٢) ، والخصائص (٣٧٧/٢) ، وسر صناعة الإعراب (٥٠٩/٢) ، والمفصل (ص ٤٦٩) ، والإنصاف (١/١٠٩) .

(٣) لم أجد هذا القول للمبرد في كتبه المطبوعة ، وينظر قوله في : الأصول (١٤٣/٢) ، وشرح الكتاب للسيرافي (١٧٥/١) ، والمسائل المثورة (ص ١١٣) ، والخصائص (٣٧٧/٢) ، وسر صناعة الإعراب (٥٠٩/٢) ، وشرح المفصل (٣٢/٩) .

(٤) ينظر : شرح المفصل (٣٣/٩) .

(٥) ينظر : معاني القرآن (٣٩٨/٢) ، وسر صناعة الإعراب (ص ٥٠٩) ، وشرح المفصل (٣٣/٩) .

(٦) ينظر : الإيضاح في علل النحو (ص ٩٧) ، وشرح الكافية الشافية (١٤٢٢/٣) ، ورصف المباني (ص ٣٤٦) ، والجنى الداني (ص ١٤٥) ، والمغني (٢٧٠/٤) .

وإِذَا لِلْمُقَابِلَةِ ؛ وَهِيَ : مَا يَلْحَقُ جَمْعَ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ لِتَوَازِيِّهَا جَمْعَ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ ؛ فَإِنَّ الْأَلْفَ وَالتَّاءَ فِيهِ عِلَامَةُ الْجَمْعِ ؛ كَمَا أَنَّ الْوَأَوَ عِلَامَتُهُ فِي جَمْعِ الْمَذْكَرِ = فَلَمْ يُوجَدْ فِيهِ مَا يَقَابِلُ النُّونَ فِي ذَلِكَ ، فَزِيدَ التَّنْوِينُ فِي آخِرِهِ لَتَقَابُلِ النُّونِ فِي ذَلِكَ ^(١) .

وَلَمْ يَذْكُرْهَا الزَّخْمَشَرِيُّ ^(٢) وَجَمَاعَةٌ ؛ لَظَنَهُمْ أَنَّهَا تَنْوِينُ التَّمَكُّنِ . وَهُوَ غَلَطٌ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا سُمِّيَتْ امْرَأَةٌ بِـ(قَائِمَاتٍ) ثَبَتَ فِيهَا التَّنْوِينُ ، وَلَوْ كَانَتْ لِلتَّمَكُّنِ لَزَالَتْ لِلْعَلَّتَيْنِ : التَّائِيثُ ، وَالتَّعْرِيفُ ^(٣) . نَعَمْ ؛ يَكُونُ لِلتَّمَكُّنِ فِي لُغَةٍ مَنْ يَقُولُ : جَاءَتْنِي مُسْلِمَاتٌ . بَغَيْرِ التَّنْوِينِ . وَهِيَ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ ^(٤) .

وَقَوْلُ الزَّخْمَشَرِيِّ : ((صُرِفَ (عَرَفَاتُ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : [L M N

Z O (البقرة: ١٩٨) وَلَا يُصْرَفُ (مُسْلِمَاتُ) إِذَا سُمِّيَتْ بِهِ امْرَأَةٌ)) ^(٥) = وَهُمْ ^(٦) ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا

(١) ينظر : شرح المفصل (٣٤/٩) ، وشرح المقدمة الكافية (١٠١٠/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٧٧/٢) ، وشرح الوافية (ص ٤٢١) ، وشرح الكافية الشافية (١٤٢٦/٣) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٧٠٧/٢) ، ورصف المباني (ص ٣٤٥) ، والجنى الداني (ص ١٤٥) .

(٢) ينظر : المفصل (ص ٤٦٩ ، ٤٧) ، وانظر : شرح الرضي (٣٢/١) .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الكافية (١٠١٠/٣) ، وانظر : الكتاب (٢٣٣/٣) (٣١٠/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٧٨/٢) ، وشرح الكافية الشافية (١٤٢٦/٣) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٧٠٧/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٦٣/٢) ، والجنى الداني (ص ١٤٥) ، والمغني (٢٦٨/٤) .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل (٢٧٨/٢) .

(٥) الكشف (٤١٠/١) ، وانظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٧٨/٢) ، والمغني (٢٦٩/٤) .

(٦) الإيضاح في شرح المفصل (٢٧٨/٢) .

يُحَكِّمُ بصرها إذا كَانَ تنوينها للتمكُّن^(١) .

وهذه الأربعة تختص بالاسم ، وإمّا للترنم ، وهي التي تنوب عن حرف الإطلاق ؛
أي : عن حرف المدّ التي تقع آخر الأبيات ، والأنصافِ المصَّرعة ؛ لحسن الإنشاد . وترك
التغني^(٢) ؛ إذ النون وإن كانت فيه الغنة ليس فيها مدّ حروف العلة .

وهي تلحقُ القافية المطلقّة ؛ وهو ما يكون رويها متحرّكًا . كما أنشد بنو تميم^(٣) من
قول جرير^(٤) :

أَقْلِي اللّوْمَ عَاذَلْ وَالْعِتَابِنْ وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ : لَقَدْ أَصَابِنْ

المعنى : يا عاذلة أتركي لومي ، وتأملي حتّى يتبيّن لك صوابُ أمري ، ثمّ قولي ما
تقولين على علم .

(١) ينظر : المصدر السابق .

(٢) ينظر : الكتاب (٢٠٤/٤) ، والمفصل (ص٤٦٩) ، وشرحه (٣٣/٩) ، وشرح المقدمة الكافية
(١٠١١/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٧٧/٢) ، وشرح الكافية الشافية (١٤٢٣/٣ ، ١٤٢٧) ،
وشرح الكافية لابن جمعة (٧٠٧/٢) ، ورصف المباني (ص٣٥٣) ، والجنى الداني (ص١٤٦) ، والمغني
(٢٧٥/٤) .

(٣) ينظر : المفصل (ص٤٦٩) ، وشرحه (٣٣/٩) ، وشرح الكافية الشافية (١٤٢٨/٣) .

(٤) البيت من الوافر ، وهو لجرير في تذييل ديوانه (٨١٣/٣) .

وينظر : الكتاب (٢٠٥/٤) ، والنوادر (ص٣٨٧) ، والمقتضب (٣٧٥/١) ، والأصول (٣٨٦/٢) ،
والخصائص (٩٨/٢) ، والمفصل (ص٤٦٩) ، وأمالي ابن الشجري (٢٤١/٢) ، والأنصاف
(٦٥٥/٢) ، وشرح المفصل (٣٣/٩) .

وقوله^(١) :

* يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَنْ *

ومنه^(٢) :

* قَفَا نَبِّكَ مِنْ ذِكْرَى حَيْبٍ وَمَنْزِلِ *

وإِذَا لِلْغُلُوِّ ؛ وهي ما تلحق القافية المقيدة فيلزم تحريكها . ويسمى التنوين الغالي ؛ لِثِقَلِهِ^(٣) ، إِذْ هُوَ زَائِدٌ عَلَى بِنَاءِ الْبَيْتِ ، وَلِذَا لَمْ يَدْخُلْ فِي التَّقْطِيعِ^(٤) ؛ كَقَوْلِ رُؤْبَةٍ^(٥) :

(١) البيت من الرجز ، وهو لرؤبة في ملحقات ديوانه (أبيات مفردات منسوبة إليه) (ص ١٨١) .

وينظر : الكتاب (٢٠٧/٤) ، والمقتضب (٧١/٣) ، والأصول (٣٢٨/٢) ، واللامات (ص ١٤٦) ، والخصائص (٩٦/٢) ، والمفصل (ص ١٦٠) ، والإنصاف (٢٢٢/١) ، وشرح المفصل (٣٣/٩) ، وشرح الكافية الشافية (١٤٢٨/٣) .

(٢) سبق تخريجه (ص ٩١٩) .

(٣) ينظر : القوافي (ص ٣٦) ، وسر صناعة الإعراب (٥٠٢/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (١٠١٢/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٧٧/٢) ، وشرح الوافية (ص ٤٢٢) ، وشرح الكافية الشافية (١٤٢٩/٣) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٧٠٩/٢) ، ورصف المباني (ص ٣٥٥) ، والجنى الداني (ص ١٤٧) ، والمغني (٢٧٧/٤) .

(٤) ينظر : سر صناعة الإعراب (ص ٥٠٣) ، والمفصل (ص ٤٧٠) ، وشرحه (٣٤/٩) ، والفوائد الضيائية (٤٠١/٢) .

(٥) البيت من الرجز ، وهو لرؤبة في ديوانه (ص ١٠٤) .

وينظر : الكتاب (٢١٠/٤) ، ومجاز القرآن (٣٨٠/١) ، والخصائص (٢٦٤/١) ، والمفصل (ص ٤٧٠) ، والمرتل (ص ٢٢٣) ، وشرح المفصل (٣٤/٩) ، وشرح الوافية (ص ٤٢٢) ، ورصف المباني (ص ٣٥٥) ، والجنى الداني (ص ١٤٧) ، والمغني (٢٧٨/٤) .

* وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقِ *

وفائدته : الدلالة على الوقف ؛ إذ لو أُبْقِيَ على أصله وقُرِئ (المخترق) لم يُعْلَمَ أوقف هو / أم واصل^(١) . والقاتم : الأغبر^(٢) . والعُمُقُ : البُعد^(٣) . والخواوي : الخالي^(٤) . [أ/٢٤٦]
والمُخْتَرَقُ : موضع المرور^(٥) . المعنى : طريق هذا الموضع خالٍ .

وإذا جيء بتنوين الغلو قال الحاجبي : ((الأشبه أن يحرك ما قبلها بالفتحة ؛ لِمَا ثَبَتَ أَنَّ مِثْلَهَا إِذَا لَحِقَ بِهَا آخَرُهُ سَاكِنٌ فُتِحَ ذَلِكَ السَّاكِنُ ؛ نَحْوُ اضْرَبْنَ ، وَاقْتُلْنَ))^(٦) .

ولم يُنْظَرْ إِلَى أَنَّ التَّعَاثُفَ السَّاكِنِينَ يَقْتَضِي تَحْرِيكَ الْأَوَّلِ بِالْكَسْرِ .

ثم قال : ((فإن قيل : الكسر أولى =نُظِرَ إِلَى التَّعَاثُفِ السَّاكِنِينَ . وَلَآئِهْ أَشْبَهَ بِمِثْلَهَا فِي :
يَوْمئِذٍ ، وَحِينَئِذٍ =فجوابه : أَنَّ حَمْلَهَا عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلٌ فِي الْمَعْنَى - وَهُوَ نُونُ التَّأْكِيدِ -
أَشْبَهَ مِنْ حَمْلِهَا عَلَى مَا لَهُ أَصْلٌ فِي الْمَعْنَى - وَهُوَ الْعَوَظُ عَنْ الْمُضَافِ إِلَيْهِ - ؛ فَالْفَتْحُ
[أولى])^(٧) (٨) .

(١) ينظر : شرح الكافية لابن جمعة (٧٠٩/٢) .

(٢) ينظر : اللسان (ق ت م ١٢/٤٦٠) ، وتاج العروس (٢٢٥/٣٣) .

(٣) ينظر : اللسان (ع م ق ١٠/٢٧٠) ، وتاج العروس (٢٠٣/٢٦) .

(٤) ينظر : اللسان (خ و ي ١٤/٢٤٥) ، وتاج العروس (٢٣/٣٨) .

(٥) ينظر : اللسان (خ ر ق ١٠/٧٣) ، وتاج العروس (٢٣٣/٢٥) .

(٦) شرح المقدمة الكافية (١٠١٢/٣) ، وينظر : البسيط في شرح الكافية (٦٦٤/٢) .

(٧) تكملة من (ط ، س) .

(٨) شرح المقدمة الكافية (١٠١٢/٣) .

قلت عليه : لنون التوكيد أصلٌ في المعنى ؛ إذ التوكيد من المعاني الأصلية ، وليس معنى نون التوكيد مثل الذي يحصل من الحروف الزوائد ، وليس فتحُ باء (اضْرَبَنَّ) لمجرد الساكّنين ؛ بل لأنّه يُشَبَّه بالمخاطبة لو كُسِر ، وحُمِّلَه على (يومئذٍ)^(١) أولى ؛ لأنّه حُمِّلَ على ما يماثله ؛ وهو التنوين أيضًا . وإذا اعتدَّ تنوين العوض حرفَ معنى لكونها بدلًا عن المضاف إليه ؛ فاعتدَّ الغالية حرفَ معنى ؛ لأنّها تفرّق بين الوقف والوصل =أولى . نَعَمْ ؛ لو قيل : فُتِحَ ما قبل الغالي للتخفيف ؛ لأنّه زائدٌ على بناء البيت ، فلو كُسِر ما قبلها لَزَادَ الثَّقُلُ لكان قويًّا ؛ كما فتح في (ردّ) و (لم يردّ) ؛ لذلك .

قال : (وَيُحَذَفُ مِنَ الْعَلَمِ)^(٢) .

أقول : الأصلُ في التَّنوينِ السُّكُونُ^(٣) ؛ إذ هو الأصلُ في المبني^(٤) ، وإذا لقيه ساكنٌ يُجَرِّكُ ولا يُحَذَفُ^(٥) . بخلاف النون الخفيفة بالكسر على أصل التحريك للساكّنين . ولا يعتدُّ بتلك الكسرة ؛ لعروضها كعروض كسرة [Z F E D (البينة:١) ؛ فلا يردُّ المحذوف للساكّنين ؛ فلا يردُّ الياء في نحو : قاضٍ ابنُ رجلٍ .

وقد تُحذفُ إمّا طردًا : إذا أضيفَ مدخوله ، أو دخل فيه اللام - إذا لم يكن للترتيم والغلو - ؛ لأنّ الذي للتذكير أو للعوض عن المضاف إليه لا يجامع اللام ؛ فحُمِّلَ عليها كلُّ

(١) "يومئذٍ" في موضعها بياض في ط .

(٢) الكافية في النحو (ص ٤٢٠) .

(٣) ينظر : سر صناعة الإعراب (ص ٤٩٠) ، والمفصل (ص ٤٧٠) ، وشرحه (٣٥/٩) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٧٨/٢) .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٧٨/٢) .

(٥) ينظر : المفصل (ص ٤٧٠) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٧٨/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٦٤/٢) .

تنوين يختص الاسم . وكذا إذا أشبه [مدخوله] ^(١) الفعل أو الحرف ^(٢) ؛ بما مر . وكذا من علم وُصِفَ بـ (ابن ، أو ابنة) مضافين إلى علم آخر . واللقب والكنية كالعلم في هذا الحكم ^(٣) ؛ فتكون صورته المقدرة تسعاً عقلاً ، وستاً وقوعاً ؛ لكثرة وقوع الابن بين علمين ؛ نحو : جاء زيد بن بكر ^(٤) . وكقوله ^(٥) :

* مِنْ ذُهِلَ بْنِ شَيْبَانَ *

وقال سيوييه : ((حذف للكثرة)) ^(٦) . و[قيل] ^(٧) : التقاء الساكنين ^(٨) .

قال عز الدين : ((أثر الخلاف يظهر في : جاءت هند بنت زيد = فيمن نون هندا؛ فإنَّ

(١) تكملة من (ن) .

(٢) ينظر : رصف المباني (ص ٣٥٧) .

(٣) ينظر : الكتاب (٥٠٦/٣) (٥٠٤/٣) ، وشرح الوافية (ص ٤٢٣) ، وشرح الجمل (٤٤٨/٢) ، وشرح الرضي (١٤٣٨/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٦٥/٢) ، ورصف المباني (ص ٣٥٩) .

(٤) ينظر : شرح الرضي (ص ١٤٣٨) .

(٥) جزء من بيت من البسيط ، وتمامه :

لو كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِلَيَّ بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهِلَ بْنِ شَيْبَانَ

وهو لقريط بن أنيف العنبري في شرح ديوانه الحماسة للتبريزي (٥/١) .

وينظر : مجالس ثعلب (٤٠٥/٩) ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٢٣/١) ، وشرح الرضي (٦٢٨/٢) ، والمغني (١١٣/١) ، والخزانة (٤٤١/٧) .

(٦) الكتاب (٥٠٦/٣) ، وينظر الكافي شرح الهادي (٦٥٨/٢) .

(٧) تكملة من (ن) .

(٨) ينظر : الكافي شرح الهادي (٦٥٨/٢) ، وشرح الجمل (٤٤٨/٢) .

الكثرة وَجِدَتْ فيها لا الساكنان^(١) .

وإذا ثَنِيَ ابنٌ أو ابنةٌ ، وجُعِلَا وصفًا ؛ نحو : زيدٌ وبكرٌ ابنا عمرو = لا يُحذف التنوين من موصوفهما ؛ لأن ذلك يقع قليلًا^(٢) . وإذا حُذِفَ التنوينُ من موصوفَي ابنٍ وابنةٍ حُذِفَ همزُهما خطأ ويثبت التنوينُ ضرورةً^(٣) ؛ كقوله^(٤) :

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ ابْنِ نَعْلَبَةَ قَبَاءُ ذَاتِ سُرَّةٍ مُقَعَّبَةٌ

وحُذِفَ في قراءةٍ عاصِمٍ والكسائيِّ من قوله تعالى : [k l m n

o Z (التوبة: ٣٠)^(٥) مع أنه مبتدأ ؛ تشبيهاً بالموصوفِ . و (عَزِيْرٌ) منصرفٌ ؛ لأنه عربيُّ الأصلِ ، أو لأنَّ أصله (عِيزَارٌ) ؛ فَصَغُرَ تصغيرَ الترخيمِ حينَ عُرِّبَ ، فَصُرِفَ لصيرورته ثلاثيًا . كما أنَّ (أَشْتَر) إذا صُغِرَ ينصرفُ . وقيل : (عَزِيْرٌ) خبرٌ محذوفٌ ؛ أي: هو عَزِيْرٌ .

(١) الكافي شرح الهادي (٦٥٨/٢) ، وينظر : الكتاب (٥٠٦/٣) ، وسر صناعة الإعراب (٥٢٧/٢) ، وشرح الجمل (٤٤٨/٢) ، وشرح الكافية الشافية (١٢٩٨/٣) ، (١٢٩٩) .

(٢) ينظر : الكافي شرح الهادي (٦٥٩/٢) .

(٣) ينظر : الكتاب (٥٠٥/٣) ، وشرح الجمل (٤٤٨/٢) .

(٤) البيتان من الرجز ، ينسبان للأغلب العجليّ .

ينظر : الكتاب (٥٠٦/٣) ، ومعاني القرآن (٤٣٢/١) ، والمقتضب (٣١٣/٢) ، وسر صناعة الإعراب (٥٣٠/٢) ، والخصائص (٤٩١/٢) ، وأمالى ابن السجري (١٦١/٢) ، وشرح المفصل (٦/٢) ، وشرح الجمل (٤٤٨/٢) ، والخزانة (٢٣٦/٢) .

(٥) ينظر : السبعة (ص ٣١٣) ، والحجة في القراءات السبع (ص ٩٧) ، ومعاني القراءات (٤٥٠/١) ، والحجة للقراء السبعة للفارسي (١٨١/٤) ، والكشف عن وجوه القراءات السبع (٥٠١/١) ، وانظر : معاني القرآن (٤٣١/١) ، وسر صناعة الإعراب (٥٣٢/٢) .

فيكون (ابن) صفةً له^(١).

وإِذَا غَيْرَ طَرْدٍ؛ وهو حذفه للسّاكِنَيْنِ . وهو مسموعٌ قليلٌ^(٢) ^(٣). قرأ بعضُ : (أَحَدُ
الله الصَّمَدُ)^(٤) . وكقوله^(٥) :

فَذَكَرَتْهُ ثُمَّ عَاتَبَتْهُ عِتَابًا رَقِيقًا وَقَوْلًا جَمِيلًا

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

إِنْ جَرَّ (ذَاكِرٌ) فعلى العطف على (مستعتبٍ) ويكون (لا) زائدة . وإن نُصِبَ يكون
(لا) بمعنى (غير) ، وهي لا تستحق الإعراب ؛ فُعْرِبَ^(٦) بإعرابها تَمَّتْهَا ؛ وهو (ذاكِرٌ)^(١).

(١) ينظر : المقتضب (٣١٥/٢) ، وسر صناعة الإعراب (٥٣٢/٢) ، والكشف عن وجوه القراءات السبع
(٥٠١/١) ، وشرح المفصل (٣٥/٩) ، وشرح الجمل (٤٤٨/٢) .

(٢) ينظر : رصف المباني (ص ٣٥٨) .

(٣) "قليل" سقطت من (ط) .

(٤) قرأ أبو عمرو (أحد) بغير تنوين ، فيها حدث به الخزاز عن محمد بن يحيى عن عبيد عن هارون عنه . (أحدُ
الله) يقف على (أحد) ولا يصل ، فإن وصل قال (أحدُ الله) بالتنوين .

ينظر : السبعة (ص ٧٠١) ، ومعاني القرآن (٤٣٢/١) ، ومختصر في شواذ القرآن (ص ٣٨١) ، ومعاني
القراءات (١٢٧/٣) ، والحجة للقراء السبعة (٤٥٤/٦) ، والكشف عن وجوه القراءات السبع
(٣٩١/٢) .

(٥) البيتان من المتقارب ، وهما لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه (ص ٥٣ ، ٥٤) .

وينظر : الكتاب (١٦٩/١) ، ومعاني القرآن (٢٠٢/٢) ، والمقتضب (١٥٧/١) ، والأصول
(٤٥٥/٣) ، والحجة للقراء السبعة (٤٥٧/٦) ، والخصائص (٣١١/١) ، وسر صناعة الإعراب
(٥٣٤/٢) ، والإفصاح للفارقي (ص ٥٦) ، والمفصل (ص ٤٧٠) ، والإنصاف (٦٥٩/٢) .

(٦) هكذا في النسخ ، وصوابه (فأعرب) .

وسبب الشعر : أن نسيب بن أحمد اشترى جبة حسناء ، فوصفها لأبي الأسود - وكان بينهما مودة - ، فقال أبو الأسود : أُرسل بها إليّ حتى أنظرُ فيها . فأرسلها إليه ، فأعجبته ، فاستباعها منه بثمنها^(٢) - وهي ثمانون درهماً - ، فأبى ؛ قال : أكسوكها . فلم يقبل هبتها ، فزاد في ثمنها حتى بلغ مائتين وخمسين [درهماً]^(٣) ، ولم يرخص بها . فهجأه بهذين البيتين ؛ أي ذكرته ما بيننا من المودة ، فوجدته غير مُستعيب ؛ أي : غير راجع بالعتاب عن فعله القبيح^(٤) .

É =

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٧٨ ، ٢٧٩) .

(٢) في س : " بقيمتها "

(٣) تكملة من (ن) .

(٤) ينظر : شرح المفصل (٩/٣٦) .

[نُونُ التَّأْكِيدِ]

قال : (نون التأكيد) ^(١) .

أقول : نون التوكيد : نونٌ تلحقُ المضارعَ للمستقبل أو صيغةَ الأمر ؛ لِشِدَّةِ طَلَبِهِ ^(٢) .
فَقَوْلُكَ : اضْرِبَنَّ = أَكْدُ مِنْ (اضْرِبْ) فِي الطَّلَبِ . فَوِزَانُهُ فِيهَا وَزَانُ (قَدْ) فِي : قَدْ ضَرَبَ .
فَإِنَّهُ أَكْدُ مِنْ (ضَرَبَ) ^(٣) .

وقال عزُّ الدِّينِ : ((اضْرِبَنَّ) بمثابة (اضْرِبْ اضْرِبْ) . و (اضْرِبَنَّ) بالثَّقِيلَةِ
مَرَارًا ^(٤)) .

وهي ضَرْبانِ : خفيفةٌ ؛ وهي ساكنةٌ . وثقيلةٌ ؛ وهي مشددةٌ مفتوحةٌ ^(٥) ، إِلَّا إِذَا
وَقَعَتْ بَعْدَ الْأَلِفِ - أَيْ ضَمِيرِ الْمُنَى - ، وَالْأَلِفُ الْفَارِقَةُ / بَيْنَ نُونِ الضَّمِيرِ ، وَنُونِ التَّوَكِيدِ ؛ [ب/٢٤٦]
فَإِنَّهَا بَعْدَهُ تُكْسَرُ ؛ نَحْوُ : اضْرِبَنَّ ، وَاضْرِبَنَّ ^(٦) . تَشْبِيهًا لَهَا بِنُونِ التَّثْنَةِ ؛ لَوْقُوعِهَا بَعْدَ

(١) الكافية في النحو (ص ٢٤١) .

(٢) ينظر : الجمل (ص ٣٥٦) ، والإيضاح العضدي (ص ٣٣٤) ، والتبصرة والتذكرة (١/٤٢٥) ، والمفصل
(ص ٤٧١) ، وشرحه (٩/٣٧ ، ٣٩) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/١٠١٤) ، وشرح الجمل (٢/٤٨٩) ،
وشرح الكافية الشافية (٣/١٤٠٠) ، وشرح الرضي (٢/١٤٤٠) .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٧٩) .

(٤) الكافي شرح الهادي (٣/١٣٠١) ، وعبارته : ((فَإِذَا قُلْتَ : اذْهَبْ بِالْخَفِيفَةِ فَكَأَنَّكَ كَرَرْتَ الْفِعْلَ مَرَّتَيْنِ ،
فَقُلْتَ : اذْهَبْ ، اذْهَبْ ، وَإِذَا قُلْتَ : اذْهَبْ بِالْثَقِيلَةِ فَكَأَنَّكَ كَرَرْتَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ)) .

(٥) ينظر : الأصول (٢/٢٠١) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٨٠) ، وشرح الوافية (ص ٤٢٤) ، وشرح
الكافية لابن جمعة (٢/٧٠٩) .

(٦) ينظر : الكتاب (٣/٥٢٦) ، والأصول (٢/٢٠١) ، والتوطئة (ص ٣٥٨) ، وشرح المقدمة الكافية

ā =

الألف أيضًا^(١)، وأنها لتأكيد الطلب، أو لتأكيد ما يُشبهه؛ فإن لطالب الشيء زيادة اهتمام بحصوله له؛ إذ له فيه مصلحة، وكان ذلك مقتضياً تأكيداً، فوضعت النون له^(٢)، وكان مدخولها مستقبلاً؛ لأن الطلب إنما يتعلق بغير موجود؛ فلا يدخل الماضي والحال لحصولهما، ولا مستقبلاً هو خبرٌ خالٍ عن الطلب^(٣)، وإنما يدخل القسم وإن لم يكن فيه طلب، ولا للقاسم فيه غرض؛ كقولك: مَنْ أتى كبيرةً والله ليعاقبن. إمّا لأن الغالب أن يُقسم على مطلوبٍ فحمل بقية الباب عليه؛ لأنه منه^(٤)، وإمّا لأن المقسم عليه من جهة أن القسم له مطلوبٌ به فأجري القسم مجرى الطلب^(٥).

ويُعَلَم منه: اختصاصها بالخمسة المذكورة في المتن؛ نحو: اضربن، ولا يخرجن، وهل يذهبن، وألا تنزلن، ليتك تنصرن، والله لآتين^(٦).

É =

- (١٠١٤/٣)، والمباحث الكاملية (٤٤٨/٢)، وشرح الرضي (١٤٤٠/٢)، وشرح الكافية لابن جمعة (٧٠٩/٢)، والبسيط في شرح الكافية (٦٦٦/٢).
- (١) ينظر: الكتاب (٥٢٧/٣)، والإيضاح في شرح المفصل (٢٨١/٢)، وشرح الرضي (١٤٤٠/٢)، والبسيط في شرح الكافية (٦٦٦/٢).
- (٢) الإيضاح في شرح المفصل (٢٧٩/٢).
- (٣) ينظر: الكتاب (١٠٥/٣)، والمفصل (ص ٤٧٢)، وشرح المقدمة الكافية (١٠١٤/٣)، والإيضاح في شرح المفصل (٢٧٩/٢)، وشرح الجمل (٤٨٩/٢)، وشرح الرضي (١٤٤٠/٢)، وشرح الكافية لابن جمعة (٧١٠/٢)، والجنى الداني (ص ١٤٢)، والمغني (٢٦١/٤).
- (٤) ينظر: شرح الرضي (١٤٤٠/٢).
- (٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٢٧٩/٢، ٢٨٠)، وشرح المقدمة الكافية (١٠١٤/٣).
- (٦) ينظر: الكتاب (٥٠٩/٣، ٥١٢)، والتوطئة (ص ٣٥٧)، والمباحث الكاملية (٤٤٤/٢)، وشرح الجمل (٤٨٩/٢)، وشرح الرضي (١٤٤٠/٢)، والبسيط في شرح الكافية (٦٦٦/٢).

وقلما يدخل النَّفْيُ - وهو مذهبُ ابنِ الجَنِّيِّ والزَّخَشَرِيِّ - وإنْ خلا عن الطلب؛
لأنَّه يشبه النَّهْيَ^(١)؛ لأنَّه^(٢) المقصودُ منه ومُسْتَشْهَدُهُمَا : [وَأَتَّقُوا فِتْنَةَ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ
ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً Z (الأنفال: ٢٥)]^(٣).

وَأُحِقَّ بِالنَّفْيِ نَحْوُ : رَبِّمَا يَقُومَنَّ^(٤) . لَأَنَّ (رَبَّ) إِنْ كَانَ لِلتَّقْلِيلِ فِظَاهَرٌ ، وَإِنْ كَانَ
لِلتَّكْثِيرِ فَإِنَّهُ ضِدُّ التَّقْلِيلِ ؛ فَيُسَبِّهُهُ^(٥) . قَالَ^(٦) :

(١) ينظر : اللمع (ص ١٣٢) ، والمفصل (ص ٤٧٢) ، وشرحه (٤٢/٩) ، وشرح المقدمة الكافية (١٠١٤/٣) ،
وشرح الكافية الشافية (١٤٠٣/٣) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٦٦/٢) .
(٢) من (ط) ، وفي الآخر (لأنَّ) .

(٣) ينظر : المحتسب (٢٧٧/١) ، والكشاف (٥٧١/٢) ، والكافي شرح الهادي (١٣٠٣/٣) ، والمباحث
الكاملية (٤٤٦/٢) ، وشرح الكافية الشافية (١٤٠٣/٣) ، وشرح الرضي (١٤٤٣/٢) ، وارتشاف
الضرب (٦٥٧/٢) ، والبحر المحيط (٤٨٣/٤) .

(٤) ينظر : الكتاب (٥١٨/٣) ، والأصول (٢٠١/٢) ، والمفصل (ص ٤٧٢) ، والإيضاح في شرح المفصل
(٢٨١/٢) ، والمباحث الكاملية (٤٤٥/٢) ، وشرح الكافية الشافية (١٤٠٦/٣) ، وشرح الرضي
(١٤٤٣/٢) ، ورصف المباني (ص ٣٣٥) ، وارتشاف الضرب (٦٥٨/٢) .
(٥) ينظر : المباحث الكاملية (٤٤٦/٢) .

(٦) البيت من المديد ، ينسب لجذيمة بن الأبرش في الكتاب (٥١٧/٣) ، وينسب لعمر بن هند في المفصل
(ص ٤٧٢) .

وينظر : النوادر (ص ٥٣٦) ، والمقتضب (١٥/٣) ، والأصول (٤٥٣/٣) ، والإيضاح العضدي
(ص ٢٦٦) ، وإيضاح الشعر (ص ٣٩٢) ، والبغداديات (ص ٣٠١) ، والتبصرة والتذكرة (٤٣١/١) ،
والمقتصد (٨٣٤/٢) ، والمفصل (ص ٤٧٢) ، وشرحه (ص ٤١/٩) ، وشرح الكافية الشافية
(١٤٠٦/٣) ، والخزانة (٤٠٤/١١) .

رُبَّمَا أُوفِيَتْ فِي عِلْمٍ تَرْفَعَنْ نُوبِي شِمَالَاتٍ

أَوْفَى : أَشْرَفَ^(١) . وَالْعَلَمُ : الْجَبَلُ الطَّوِيلُ^(٢) . وَالشَّمَالُ : رِيحٌ تَهْبُتُ مِنْ جِهَةِ
الْقُطْبِ^(٣) . أَي : يَحْفَظُ أَصْحَابَهُ إِذَا خَافُوا مِنْ عَدُوِّهِمْ ؛ فَهُوَ طَلِيْعَتُهُمْ^(٤) .
وَحُمِلَ عَلَيْهِ قَوْلُكَ : قَلَّمَا تَفَعَّلَنَّ^(٥) . وَجَازَ : كَثُرَ مَا تَفَعَّلَنَّ . لِأَنَّهُ ضَدُّ (قَلَّمَا) ، فَأُعْطِيَ
حُكْمَهُ^(٦) .

وَالْأَصْلُ فِيهَا الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ ، وَالْبَوَاقِي لِتَضَمُّنِهَا الطَّلَبَ ، وَلَمْ تَكُنْ مُوجِبَةً = حُمِلَتْ
عَلَيْهَا^(٧) .

وَدُخُولُهَا التَّوَقُّعَ - أَيِ الْعَرَضَ - مَذْهَبُ يُونُسَ ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ : أَلَا تَنْزَلَنَّ = اسْتِدْعَاءُ
النَّزُولِ^(٨) . وَشَدَّ دُخُولُهَا نَفْيًا لَيْسَ بِمُسْتَقْبَلٍ ؛ كَالْمَنْفِيِّ بِ(مَا) وَبِ(لَمْ)^(٩) ؛ كَقَوْلِهِ^(١٠) :

(١) ينظر : اللسان (وفي ٣٩٨/١٥) ، وتاج العروس (٢٢٠/٤٠) .

(٢) ينظر : اللسان (علم ٤١٦/١٢) ، وتاج العروس (١٣٢/٣٣) ، وانظر : شرح المفصل (٤٢/٩) ، الخزانة
(٤٠٥/١١) .

(٣) ينظر : شرح المفصل (٤٢/٩) ، والخزانة (٤٠٥/١١) .

(٤) ينظر : شرح المفصل (٤١/٩) ، والخزانة (٤٠٥/١١) .

(٥) ينظر : الخصائص (٣٨٩/٢) ، وشرح المفصل (٤٣/٩) ، والمباحث الكاملية (٤٤٦/٢) ، وشرح الرضي
(١٤٤٢/٢) .

(٦) ينظر : الخصائص (٣٨٩/٢) ، والمفصل (ص ٤٧٢) ، وشرح الرضي (١٤٤٢/٢) .

(٧) ينظر : الكتاب (٥١٤/٣) .

(٨) الكتاب (٥١٤/٣) ، والأصول (٢٠٠/٢) ، والكافي شرح الهادي (١٣٠٣/٣) .

(٩) ينظر : الكتاب (٥١٦/٣) ، والتبصرة والتذكرة (٤٣١/١) ، والمباحث الكاملية (٤٤٧/٢) ، وشرح

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا

وَكثُرَتِ النَّونُ فِي مِثْلِ: إِمَّا يَفْعَلَنَّ. قَالَ تَعَالَى: [Z n m l] (الزخرف: ٤١) ^(٢)،
و: حَيْثَمَا تَكُونُ أَكُنْ. لِأَنَّهُ لَمَّا زِيدَ عَلَى أَدَاةِ الشَّرْطِ (مَا) وَهِيَ تَفِيدُ تَوْكِيدَ الْمَزِيدِ عَلَيْهِ،
وَالْمُشْعِرُ ^(٣) بَأَنَّهُ مَقْصُودٌ. وَلَا شَكَّ أَنَّ أَدَاةَ الشَّرْطِ مَقْصُودٌ لِلشَّرْطِ، فَتَأْكِيدُ الْمَقْصُودِ الْحَقِيقِيِّ
- وَهُوَ فِعْلُ الشَّرْطِ - أَوَّلَى ^(٤)؛ فَكَأَنَّهُ لَا بَسَ مَا يَقْتَضِي تَوْكِيدَهُ كَجَوَابِ الْقَسَمِ الْمُلَابِسِ
لِلْقَسَمِ ^(٥)، ثُمَّ أُحِلَّ بِهِ قَوْلُهُمْ فِي الْخَبَرِ: بِجُحْدٍ مَا يَبْلُغُنَّ. جَعَلَ عَدَمَ بُلُوغِهِ إِلَّا بِجُحْدٍ بِمَنْزِلَةِ
غَيْرِ وَاجِبٍ لَا يُبْلَغُ ^(٦). و: بَعِينَ مَا أُرَيْتَكَ. أَي: تَحَقَّقَ ذَلِكَ وَلَا شَكَّ فِيهِ ^(١). وَقَدْ يَخْلُو

E =

الكافية الشافية (١٤٠٦/٣)، وشرح الرضي (١٤٤٤/٢)، وشرح الكافية لابن جمعة (٧١٤/٢).

(١) البيتان من الرجز، ينسبان لجُبَابَةِ اللَّصِّ، ولمساور العبسي، ولأبي حيان الفقعي، ولعبد بني عبس.

وينظر: الكتاب (٦١٥/٣)، والنوادر (ص ١٦٤)، ومجالس ثعلب (٥٥٢/١١)، والأصول

(١٧٢/٢، ٢٠٠)، والإنصاف (٦٥٣/٢)، وشرح المفصل (٤٢/٩)، وشرح الكافية الشافية

(١٤٠٦/٣)، والمقاصد النحوية (١٥٧٠/٤، ١٨٠٤)، والخزانة (٤٠٩/١١).

(٢) ينظر: الكتاب (٥١٤/٣)، والأصول (٢٠٠/٢)، والجمل (ص ٣٥٦)، وشرح المفصل (٤١/٩)،

والتوطئة (ص ٣٥٧)، وشرح المقدمة الكافية (١٠١٤/٣)، وشرح الرضي (١٤٤٠/٢)، والجنى

الداني (ص ١٤٢)، والمغني (٢٦٢/٤).

(٣) من (ط، س)، وفي الآخر "المسؤول".

(٤) ينظر: الكتاب (٥١٥/٣)، والأصول (٢٠٠/٢)، وشرح المفصل (٤١/٩)، وشرح المقدمة الكافية

(١٠١٤/٣)، والإيضاح في شرح المفصل (٢٨١/٢)، والمباحث الكاملية (٤٤٥/٢)، وشرح الجمل

(٤٨٩/٢).

(٥) ينظر: شرح الكافية لابن جمعة (٧١٤/٢).

(٦) الكتاب (٥١٦/٣، ٥١٧).

عنها^(٢)؛ كقوله^(٣) :

رَعَمْتُ نُهَاضِرُ أَنْيِّ إِمَّا أَمْتُ يُسَدِّدُ أَبْنُوها الْأَصَاغِرُ خُلَّتِي

وكقوله^(٤) :

إِمَّا تَرِنِي الْيَوْمَ أَزْجِي طَعِيتِي أَصَعَّدُ سَيْرًا فِي الْبِلَادِ وَأُفْرِغُ

أَزْجِي : أي أسوق بِرَفْقٍ^(٥) . وَالطَّعِينَةُ : المرأة في الهودج^(٦) . وَأُفْرِغُ : أي أَنْحَدِرُ^(٧) .

É =

(١) ينظر : الكتاب (٥١٦/٣ ، ٥١٧) ، وشرح المفصل (٤١/٩) ، والتوطئة (ص ٣٥٧) ، والمباحث الكاملية

(٤٤٥/٢) ، وشرح الكافية الشافية (١٤٠٧/٣) ، وشرح الرضي (١٤٤٢/٢) .

(٢) ينظر : شرح المفصل (٤١/٩) .

(٣) البيت من الكامل ، وهو لِسَلْمَى بن رُبَيْعَةَ في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٥٤٧/١) ، ولِعَلْبَاءَ بن أَزْقَمَ

في الأصمعيات (ص ١٦١) .

وينظر : النوادر (ص ٣٧٥) ، وأمالي ابن الشجري (٦٣/١) ، وشرح المفصل (٤١/٩) ، وشرح الرضي

(٦٧٥/٢) ، والهمع (٣٤٠/٤) ، والخزانة (٣٦/٨) .

(٤) البيت من الطويل ، ينسب لعَبْدِ اللَّهِ بن هَمَامِ السَّلُولِيِّ .

ينظر : الكتاب (٥٧/٣) ، والأصول (١٦٠/٢) ، والأزهية (ص ٩٨) ، والمفصل (ص ٤٥٨) ، وأمالي ابن

الشجري (٥٦٨/٢) ، والخزانة (٣٣/٩) .

(٥) ينظر : اللسان (زج و ٣٥٥/١٤) ، وتاج العروس (٢١١/٣٨) .

(٦) ينظر : اللسان (ظع ن ٢٧٠/١٣) ، وتاج العروس (٣٦٣/٣٥) .

(٧) ينظر : اللسان (ف رع ٢٤٦/٨) ، وتاج العروس (٤٨٤/٢١) .

وَلَزِمَتْ التَّنُونُ عِنْدَ غَيْرِ أَبِي عَلِيٍّ^(١) فِي جَوَابِ الْقِسْمِ الْمَثْبُتِ ؛ لِأَنَّهَا تَنَاسَبُهُ جَدًّا^(٢) ،
وَلْيُعْلَمَ بِهَا أَنَّهُ جَوَابٌ لِلْقِسْمِ^(٣) ؛ إِذْ لَوْ قِيلَ : إِنَّكَ لَتَقُومُ = جَازَ أَنْ لَا يَكُونَ جَوَابَ قِسْمٍ ؛
لَأَنَّ اللَّامَ يَكْثُرُ أَنْ يَدْخَلَ خَبَرَ (إِنَّ) . أَمَّا إِذَا قِيلَ : لَتَقُومَنَّ = تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ جَوَابَ
الْقِسْمِ^(٤) .

وَجَائِزَةٌ فِي الْمَوَاضِعِ الْبَاقِيَةِ ؛ لِأَنَّهَا لَضَرْبٌ مِنَ الِاسْتِحْسَانِ لَا لِلْفَرْقِ بَيْنَ مَعْنَيْنِ^(٥) .
وَجَازَ حَذْفُهَا عَنْ جَوَابِ الْقِسْمِ الْمَثْبُتِ ضَرُورَةً^(٦) .

قال : (وما قبلها إلى يونس)^(٧) .

أَقُولُ : مَا قَبْلَ نُونِ التَّوَكِيدِ إِذَا اتَّصَلَتْ بِالْفِعْلِ مَضْمُومٌ إِنْ كَانَ فِي آخِرِ ضَمِيرِ
الْمَذْكُورِينَ - وَهُوَ الْوَاوُ - ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَقِيََتْ النُّونَ الْوَاوُ :

فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا ضَمَّةً يُحذفُ عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ^(١) ، وَلَا يَحْرُكُ ؛ لِأَنَّ الضَّمَّةَ

(١) الإيضاح العضدي (ص ٣٣٤) ، وانظر : شرح المفصل (٣٩/٩) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٧١١/٢) .

(٢) ينظر : الكتاب (١٠٤/٣) ، والأصول (١٩٩/٢) ، والكافي شرح الهادي (١٣٠٢/٣) .

(٣) ينظر : التوطئة (ص ٣٥٨) ، وشرح الجمل (٤٨٩/٢) ، وشرح الرضي (١٤٤٥/٢) .

(٤) ينظر : الكتاب (٥٠٩/٣) ، والأصول (١٩٩/٢) ، والتبصرة والتذكرة (٤٣٠/١) ، وشرح المفصل

(٤٣ ، ٣٩/٩) ، والمباحث الكاملية (٤٤٧/٢) ، وشرح الجمل (٤٩٠/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة

(٧١١/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٦٦/٢) .

(٥) ينظر : الأصول (٢٠٠/٢) ، والتبصرة والتذكرة (٤٣٠/١) ، وشرح المفصل (٤٣/٩) ، والمباحث

الكاملية (٤٤٧/٢) ، وشرح الجمل (٤٩٠/٢) .

(٦) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٨١/٢) .

(٧) الكافية في النحو (ص ٢٤١) .

تدلّ عليه ؛ كما في قولك : اضربوا الرَّجُلَ .

ولا يبقى إذا لقيها الثقيلة ؛ لأنّهما ليستا في كلمة . بخلاف : تمودّ الثوب . والتقاء الساكنين في غير الوقف^(٢) ونحو : قاف ميم = إنّما يجوز إذا كان الأوّل حرف اللين والثاني مدغمًا ، وهما من كلمة ؛ لأنّه يجمّعها كلمة تُقَوِّي اتّصالهما ، وإلّا يُضَمّ الواو ؛ نحو : لِيَخْشَوْنَ .

وما قبلها إذا اتصل بفعلٍ في آخره ضميرُ المخاطبة - وهي الياء - مكسور^(٣) ؛ لأنّ ما قبل تلك الياء إن كان مكسورًا حُذِفَتْ إذْ لَقِيَتْهَا النونُ ؛ للساكنين ، نحو : اضْرِبَنَّ ؛ كما يقول : ارمي الغَرَضَ^(٤) . وإلّا يُكْسَر الياءُ ، نحو : اخْشَيْنَ^(٥) .

£ =

(١) ينظر : الكتاب (٥١٩/٣) ، والأصول (٢٠١/٢) ، والإيضاح العضدي (ص ٣٣٥) ، والتبصرة والتذكرة (٤٢٦/١) ، وشرح المقدمة الكافية (١٠١٥/٣) ، وشرح الجمل (٤٩٣/٢) ، وشرح الرضي (١٤٤٦/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٧١٥/٢) .

(٢) ينظر : التبصرة والتذكرة (٤٢٩/١) ، وشرح الرضي (١٤٤٦/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٦٨/٢) ، (٦٦٩) .

(٣) ينظر : الكتاب (٥٢١/٣) ، والتبصرة والتذكرة (٤٢٦/١) ، وشرح الوافية (ص ٤٢٥) ، والمباحث الكاملية (٤٤٨/٢) ، وشرح الرضي (١٤٤٧/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٧١٥/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٦٧/٢) .

(٤) ينظر : الكتاب (٥٢٠/٣) .

(٥) ينظر : الأصول (٢٠٤/٢) ، والتبصرة والتذكرة (٤٢٦/١ ، ٤٢٧) ، وشرح المقدمة الكافية (١٠١٥/٣) ، والمباحث الكاملية (٤٤٨/٢ ، ٤٤٩) ، وشرح الجمل (٤٩٢/٢) ، وشرح الكافية الشافية (١٤١٤/٣) ، وشرح الرضي (١٤٤٧/٢) .

وإنَّما يكونُ ما قبلَ النُّونِ معَ الواوِ مضمومًا ، ومعَ الياءِ مكسورًا^(١) ، وما قبلَ النُّونِ في غيرِ الموضعينِ [مفتوحٌ]^(٢) ؛ لأنَّه عادَ بلحوقِ النُّونِ ساكنًا ؛ لأنَّه عادَ به مبنياً والأصلُ فيه السُّكونُ ؛ فحرَّكَ لئلا يلتقي السَّاكنانَ ، وفتحَ للتخفيفِ ؛ نحو : لَيَضْرِبَنَّ . ولأنَّه لو ضُمَّ لاشتبه / بفعلِ جماعةِ الذُّكورِ ، ولو كُسِرَ بفعلِ المُخاطبةِ^(٣) .

[أ/٢٤٧]

وأما إذا لحقتْ الثَّقيلةُ فعلَ الاثنينِ يكونُ ما قبلها أَلِفٌ ضميرِ المثنى ؛ نحو : اضْرِبَانِ^(٤) . وكذا إذا لحقت فعل جمع المؤنث ؛ لأنَّه يُؤتى بعد نونِ ضميرِ الجمعِ أَلِفٌ ليفصل بين النُّونِ حتَّى لا يثقلَ تواليها^(٥) ؛ فهي مثل الألفِ الفاصلِ بين همزَيَّ [& Z (البقرة: ٦) ، نحو : يَضْرِبَانِ^(٦) . ففي الموضعينِ يكون ما قبلها أَلِفٌ^(٧) .

ولا يُحذفُ وإن اقتضى القياسُ حذفها ؛ كما في نحو : عَصَا اتَّخَذَ . إذ لو حُذِفَ أَلِفٌ

(١) ينظر : الأصول (٢٠١/٢) ، والجمل (ص ٣٥٦ ، ٣٥٧) .

(٢) تكملة من (ط ، س) .

(٣) ينظر : الكتاب (٥١٩/٣) ، والتبصرة والتذكرة (٤٢٧/١) ، والمباحث الكاملية (٤٤٨/٢) ، وشرح الجمل (٤٩١/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٧١٥/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٦٨/٢) .

(٤) ينظر : الإيضاح العضدي (ص ٣٣٤) ، والمباحث الكاملية (٤٤٨/٢) ، وشرح الجمل (٤٩٣/٢) ، وشرح الرضي (١٤٤٧/٢) .

(٥) ينظر : الكتاب (٥٢٣/٣ ، ٥٢٦) ، والأصول (٢٠١/٢) ، والجمل (ص ٣٥٧) ، والإيضاح العضدي (ص ٣٣٥) ، والتبصرة والتذكرة (٤٢٦/١) ، والمباحث الكاملية (٤٥٠/٢) ، وشرح الجمل (٤٩٣/٢) ، وشرح الكافية الشافية (١٤١٨/٣) .

(٦) من (ن ، ط ، س) ، وفي الأصل (يضر بناني) .

(٧) ينظر : الإيضاح العضدي (ص ٣٣٥) ، وشرح المفصل (٣٨/٩) ، والمباحث الكاملية (٤٥٠/٢) .

الضَّمِيرِ لِفَتْحِ النَّونِ ، ويلتبسُ بالواحد^(١)؛ إذ كسَّرها عارضٌ لغرضٍ وقوعها بعد الألف .
ولو حذف ألف^(٢) الفصل يعود ما فرَّ منه - وهو اجتماع النونات -^(٣) . ولا يدخلها الخفيفة؛
إذ لو دخلتها التقى الساكنان ؛ نحو : اِضْرِبَانْ ، واضْرِبَانْ . فإنْ أُبْقِيََا ساكنتين يلزَمُ ما لا
نظير له في كلامهم^(٤) ، وإنْ حُرِّكَ [النون] يخرج عن وضعها وهو لزومُ السُّكون^(٥) ؛ ولذا
يُحذفُ في : اِضْرِبِ الرجلَ . ولم يُحَرِّكْ . بخلاف التنوين ؛ نحو : جاءَ زيدٌ العالمُ^(٦) . وإنْ
حُذِفَ الألف يشبهُ فعل الاثنين بفعل الواحد؛ لأنَّه يفتح ما قبل النون ، ويجتمع نونان
زائدتان على بناء الكلمة في فعل جمع المؤنث^(٨) .

(١) ينظر : الكتاب (٥١٩/٣ ، ٥٢٦) ، وشرح الرضي (١٤٤٩/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٦٨/٢) .

(٢) "الضمير لفتح ... حذف ألف" سقط من س ؛ لانتقال النظر .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الكافية (١٠١٥/٣) ، وشرح الرضي (١٤٤٩/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٦٨/٢) .

(٤) ينظر : الكتاب (٥١٩/٣) ، والأصول (٢٠٣/٢) ، والجمل (ص ٣٥٧ ، ٣٥٨) ، والإيضاح العضدي (ص ٣٣٥) ، والإنصاف (٦٥٢/٢) ، والتوطئة (ص ٣٥٨) ، وشرح الجمل (٤٩٣/٢) ، وشرح الرضي (١٤٤٩/٢) ، ورصف المباني (ص ٣٣٧) .

(٥) تكملة من (ط ، س) .

(٦) ينظر : المفصل (ص ٤٧١) ، وشرح المقدمة الكافية (١٠١٥/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٨٠/٢) ، والمباحث الكاملية (٤٤٩/٢ ، ٤٥٠) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٧١٦/٢) .

(٧) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٨١/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (١٠١٧/٣ ، ١٠١٨) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٧١٨ ، ٧١٧/٢) .

(٨) ينظر : التبصرة والتذكرة (٤٢٩/١) ، والإنصاف (٦٥٢/٢) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٨٠/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٧١٦/٢) .

فإن قيل : هَلَّا يجوزون أن يدخلها الثقيلة مع لزوم التقاء الساكنين على غير بابه ؟
 قلتُ : الألف والنون فيهما كجزئي الفعل المتصلان به ؛ فيكون المجموع ككلمة واحدة . والتقاء الساكنين في كلمة^(١) أولهما حرف لين وثانيهما مدغم = جائز^(٢) .
 ولو دخلها الخفيفة التقى ساكنان في كلمة بعد أن رُكبت ، ولا يكون الثاني مدغمًا في غير الوقف .

فإن قيل : فَلْيَجْزُ (اضْرِبَانَّ) في الوقف .
 قلتُ : الوقف تابع ؛ لأنه عارض .
 فقيل : الوقف إن كان النون متحركًا يلزم خروجه عن وضعه ، وإن كان ساكنًا يلزم التقاء الساكنين في غير الوقف والمدغم .
 وقال الحاجبي : ((إنما جاز أن يدخلها الثقيلة وإن التقى ساكنان على غير بابه ؛ لأنهم جمعوا بين الساكنين على هذا الحد ؛ نحو : [C Z (الفاتحة: ٧)]^(٣)
 قلتُ : ما نحن فيه ليس على حد [C Z إذ لم تُحَوَّ^(٤) اللينة^(٥) والمدغم كلمة .

(١) "في كلمة" سقط من (س) .

(٢) ينظر : الإنصاف (٦٥٢/٢) .

(٣) شرح المقدمة الكافية (١٠١٥/٣) ، وينظر : الخصائص (٩٢/١) ، وشرح الرضي (١٤٤٩/٢) .

(٤) في س : "يبرز"

(٥) "وقال الحاجبي ... تحو اللينة" سقط من ط .

ويؤنس جَوَزَ دخولَ الخفيفةِ فيهما ، فيقول : اِضْرِبَانْ ، واَضْرِبَانْ^(١) . وهو رديءٌ^(٢) ؛ لأنَّه لا نقلَ له ، والقياسُ ضعيفٌ^(٣) .

قال : (وهما)^(٤) .

أقول : الغرضُ من هذا الفصلِ بيانُ أحوالِ ما قبلَ النونِ إذا اتصلتْ بالفعلِ المعتلُّ اللامُ ؛ إذْ بَانَ مما تقدَّم أحوالُ ما قبلها إذا اتَّصلتْ بغيره ، وحكمُ ما قبلها في فعلِ الاثنينِ وجمعِ المؤنثِ المعتلي اللامِ المتصلِ بها النون = حُكْمُهُ في الفعلِ الصحيحِ المتصلِ به النونُ على السواءِ ؛ إذْ لا موجبَ للتغيير ؛ نحو : تَرَيَانْ ، وتَرَيَانْ . واغْزَوَانْ واغْزَوَانْ . كما يقال : اِضْرِبَانْ ، واَضْرِبَانْ^(٥) .

أمَّا هما - أي : النونان - ؛ يعني : حكمُهما معَ الفعلِ المعتلِّ اللَّامِشِ غيرِ فِعْلِي^(٦) المثني

(١) ينظر : الكتاب (٥٢٧/٣) ، والأصول (٢٠٣/٢) ، والخصائص (٩٢/١) ، والتبصرة والتذكرة (٤٣٠/١) ، والمفصل (ص ٤٧١) ، والإنصاف (٦٥٠/٢) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٨٠/٢) ، والكافي شرح الهادي (١٣٠٩/٣) ، وشرح الرضي (١٤٥٠/٢) .

(٢) ينظر : الكتاب (٥٢٧/٣) ، وشرح المقدمة الكافية (١٠١٥/٣) ، وشرح الوافية (ص ٤٢٦) ، وشرح الرضي (١٤٥٠/٢) .

(٣) ينظر : الإنصاف (٦٦٦/٢) ، وشرح الرضي (١٤٥٠/٢) .

(٤) الكافية في النحو (ص ٢٤١) .

(٥) ينظر : الأصول (٢٠٤/٢) ، والجمل (ص ٣٥٩) ، وشرح الوافية (ص ٤٢٦) ، والمباحث الكاملية (٤٤٩/٢) ، وشرح الرضي (١٤٤٧/٢ ، ١٤٥١) .

(٦) من (ن ، س) ، وفي الآخر "فعل" .

المثنى وجمع المؤنث ؛ وهو : فعلا الواحد مذكراً كان أو مؤنثاً ، وجمع المذكر = إذا اتصلتا به كحُكِّم ساكنٍ في أول كلمةٍ مع ساكنٍ لقيه من كلمةٍ منفصلةٍ تليها^(١) .

قال الحاجبي : ((فيجب أن يُعطى آخر الفعل من ضمٍّ أو كسرٍ أو سُكونٍ ما هو حُكِّم إذا اتصلت به ساكنٌ من كلمةٍ منفصلةٍ))^(٢) (٣) .

قلت : ليُحْمَل قوله على أنه يجب أن يُعطى آخر الفعل إن لم يكن فاعله بارزاً ، ويعطى الضمير إن كان بارزاً متصلاً بالفعل من ضمٍّ وكسرٍ وحذفٍ = ما هو حكمه لو اتصل به ساكن من كلمة منفصلة .

فإذا لَحِقَتْ بـ(تَرَيْنَ) وحذف نون الإعراب ، أو (تري) ، أو بـ(لا ترى) = يلاقي الضمير ؛ وهو ياء ساكنة مفتوح ما قبلها نون ساكنة ؛ فيجب أن يُكْسَر الياء إذ هو حكم الياء الساكنة المفتوح ما قبلها ؛ إذ لا قاءها ساكنٌ من كلمةٍ منفصلةٍ ؛ نحو : اخشي القوم . و لم^(٤) تَرِي الناس . إذ يمتنع إبقاؤها ساكنة للسَّاكنين . وكذا حذفها ؛ إذ حركة ما قبلها لم تجانسها ، فلا يدل عليها فيُحرَّك بحركة من جنسها ، فيقال : تَرِينَ . و رِينَ . و لا تَرِينَ . وإذا لحقت بـ(تَرُونَ) ، أو (تروا) ، أو بـ(لا تروا) = ضُمَّت الواو بعد حذف نون الإعراب ، فيقال : تَرُونَ و رُونَ . و لا تَرُونَ ؛ لأنه حكمه إذا لقيه ساكن من كلمة أخرى كقوله تعالى :

(١) ينظر : الكتاب (٥٢٨/٣) ، والجمل (ص ٣٥٩) ، وشرح الوافية (ص ٤٢٦) ، وشرح المقدمة الكافية (١٠١٦/٣) ، والمباحث الكاملية (٤٤٩/٢) ، وشرح الرضي (١٤٤٧/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٧١٩/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٦٩/٢) .

(٢) "تليها قال ... منفصلة" سقط من س .

(٣) شرح المقدمة الكافية (١٠١٦/٣) .

(٤) في س : "لا"

[وَلَا تَنْسُوا الْفَصْلَ بَيْنَكُمْ Z (البقرة: ٢٣٧) ، وكقولك: لم تَرَوْا القوم^(١) . لأنه يمتنع إبقاؤه ساكنًا . وحذفه وتحريكه يغيّر الضمّ . كما مرّ في الياء . ويُحذف الضمير البارز إذا كان حركة ما قبلها تجانسُه ولحق النون بفعله .

فإذا لحقت بـ(اغزي) ، وهل تَغْزِينَ يا امرأة ؟ قلت : إغْزَنَ / وهل تَغْزَنَ ؟ لأنَّ حكمه الحذف إذا اتصل به ساكنٌ من كلمة منفصلة ؛ نحو : اغْزِي القومَ ؛ لأنه التقى ساكنان على غير حدّه ، ولا حاجة إلى تحريكه ؛ لأنَّ حركة ما قبله تجانسُه فتدُلُّ عليه^(٢) . وكذا إذا لحقت بـ(أغزوا) ، وهل تَغْزُونَ - للمذكر - = يحذف الواو ، فيقال : أُغْزَنَ . وهل تَغْزَنَ . كما يقال : أُغْزُوا الجيشَ^(٣) . وإن لم يكن ضمير الفعل المتصل به النون بارزًا ؛ وهو بأن يستترَ فاعله ، أو يظهرَ = فحُكْمُ النون مع ساكنٍ في آخره حُكْمُ حرفٍ هو كجُزئِهِ ؛ فيكونُ النون كضميرٍ مرفوعٍ متّصلٍ به ، فيُردُّ مع النون ما يُردُّ مع ألف الضمير ، ويُفتح معها ما يُفتح معه .

فإذا لحقت (بِرَه) ، و (اخش) ، و (اغْز) قلت : رَيْنَ ، واخْشَيْنَ ، واغْزُونَ . فيُردُّ

(١) ينظر : الأصول (٢/٢٠٤) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/١٠١٦) ، وشرح الوافية (ص٤٢٦) ، والكافي شرح الهادي (٣/١٣٠٩) ، والمباحث الكاملية (٢/٤٤٩) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٧١٦) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٦٦٩ ، ٦٧١) .

(٢) ينظر : الجمل (ص٣٥٩) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/١٠١٦) ، وشرح الوافية (ص٤٢٦) ، والمباحث الكاملية (٢/٤٤٩) ، وشرح الرضي (٢/١٤٥٢) .

(٣) ينظر : الجمل (ص٣٥٩) ، وشرح المقدمة الكافية (٣/١٠١٦) ، والمباحث الكاملية (٢/٤٤٩) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٧١٧) ، والبسيط في شرح الكافية (٢/٦٧١) .

المحذوف كما يردّ إذا لحقها ألف الضمير ؛ نحو : رَيَا ، وَاخْشَا ، وَاغْزُوا^(١) ، لأنّه لم يبق آخرًا حتى يقال حُذِفَ بالجزم ، أو بما في حكمه - وهو صيغة الأمر - ؛ فإنّها ليست مجزومةً ؛ لأنّها مبنيةٌ .

ولفظُ الحاجبيّ مُشعرٌ بخلافه هنا . والسّرّ : أَنَّ النُّونَ تُؤَكِّدُ الفعلَ فهي كجزءٍ منه لا الضمير ، فهي معه كالأجنبي . ويُحرِّكُ اللّامَ المردودُ وكذا الباقي ساكنًا أو متحرِّكًا ؛ كما إذا اتَّصَلَ النُّونُ بفعلٍ لم يكن ضميرُهُ بارزًا ؛ نحو : اغْزَوْنَ ، واهل تَرْصِيْنَ ، وتَرْمِيْنَ ، وَيَغْزَوْنَ ، وَتَنْصُرْنَ . لأنّه إذا لحقَ به النون صار اللّامُ الباقي والمردودُ ساكنًا ؛ لأنّ الفعلَ يصيرُ مبنياً ، والأصل في البناء السكون^(٢) ، فحرَّك لئلا يلزمُ التقاء الساكنين على غير حدّه في الحقيقة^(٣) .
وقيل : حركة اللّام بنائيةٌ ؛ لأنّ التي للسّاكنين عارضةٌ لا يعودُ لها العينُ^(٤) المحذوفةُ ؛ كقوله : [Z F E D (البيئة : ١) . ويقال هنا : خافن .

فأجيب : بأنّ حركة فاء (خافن) وإن كانت عارضةً فلائ المجموع صار كلمة كانت كاللازمة ، فيعود المحذوف^(٥) . بخلاف [Z G F E D (البيئة : ١) . وفُتِحَ إمّا تخفيفًا ، وإمّا لأنّ النون تشبه الألف ؛ لأنّها تنقلب ألفًا في الوقف ، وإمّا لأنّه لو ضُمّ أو كُسِر يشبهه

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية (١٠١٧/٣) ، وشرح الكافية الشافية (١٤١٥/٣) ، والمباحث الكاملية (٤٤٩/٢) ، وشرح الرضي (١٤٥٢/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٧٢/٢) .

(٢) "لأنّه إذا لحق ... البناء السكون" سقط من س .

(٣) ينظر : الأصول (٢٠٢/٢) ، وشرح الرضي (١٤٤٨/٢) .

(٤) في س : "الغير"

(٥) ينظر : شرح المفصل (٣٧/٩) ، والكافي شرح الهادي (١٣١١/٣) ، وشرح الرضي (١٤٤٨/٢) .

المذكر أو المخاطبة ، ثُمَّ حُمِلَ عَلَيْهَا الثَّقِيلَةُ وَعُمِلَ مَعَ مَا قَبْلَهَا ذَلِكَ الْعَمَلُ . وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ جَوَازٌ : أَيْرِضَانٌ ، وَأَيْرَمِينَ^(١) . لِأَنَّهُ التَّقَاءُ السَّاكِنِينَ عَلَى حَدِّهِ .

وَالْمُخَفَّفَةُ إِذَا وَلِيَهَا سَاكِنٌ مِنْ كَلِمَةٍ مُنْفَصِلَةٍ يُحْذَفُ ، وَيَبْقَى مَا قَبْلَهَا كَمَا كَانَ . وَإِذَا وَلِيَ (لَا ضَرِيْنَ) قَوْلُكَ : (ابْنُكَ)^(٢) ؛ كَقَوْلِهِ^(٣) :

لَا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

إِذْ فِي إِثْبَاتِهَا أَحَدُ الْمَحْذُورَيْنِ : تَحْرِيكُهَا الَّذِي هُوَ خِلَافٌ وَضْعُهَا ، أَوْ التَّقَاءُ السَّاكِنِينَ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِ . وَإِنَّمَا بَقِيَ مَا قَبْلَهَا عَلَى^(٤) حَالِهِ لِيَدُلَّ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهَا مُرَادَةٌ^(٥) ، وَإِلَّا لَوَجَبَ أَنْ تُكْسَرَ الْبَاءُ فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ^(٦) وَيَقُولُ : اضْرِبْ ابْنَكَ^(٧) .

(١) في س : "أيرضيان وأيرميان" .

(٢) ينظر : الكتاب (٥٢٣/٣) ، ومعاني الحروف (ص ١٥٠) ، والتبصرة والتذكرة (٤٣٣/١) ، والمفصل (ص ٤٧٣) ، وشرحه (٤٣/٩) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٨١/٢) ، والكافي شرح الهادي (١٣٠٦/٣) ، وشرح الكافية الشافية (١٤١٨/٣) ، وشرح الرضي (١٤٥٣/٢) .

(٣) البيت من المنسرح ، ينسب للأضبط بن قُرَيْع السَّعْدِيِّ .

ينظر : البيان والتبيين (٣٤١/٣) ، والشعر والشعراء (٣٨٣/١) ، والكامل (٦٦٢/٢) ، والأمل (١٠٨/١) ، والبغداديات (ص ٤٣٧) ، والمسائل العسكرية (ص ٩٩) ، ومعاني الحروف (ص ١٥٠) ، والمفصل (ص ٤٧٣) ، والإنصاف (٢٢١/١) ، والخزانة (٤٥٠/١١) .

(٤) من (ن ، ط ، س) ، وفي الأصل (ما قبلها على ما حاله ليدل) .

(٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٨٢/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٧٢/٢) .

(٦) من (ن ، ط ، س) ، وفي الأصل (المذكورة) .

(٧) ينظر : الكتاب (٥٢٧/٣ ، ٥٢٨) ، والإيضاح العضدي (ص ٣٣٦) ، والإنصاف (٦٥٩/٢) .

فإن قيل : هَلَّا كَسَرُوهَا كَمَا كُسِرَ التَّنْوِينُ فِي : زَيْدٌ الْعَالَمُ؟^(١)

أَجَابَ الْحَاجِبِيُّ : «لِيَكُونَ لِلتَّنْوِينِ اللَّاحِقَةِ لِلْأَسْمِ مَزِيَّةٌ عَلَى التَّنْوِينِ اللَّاحِقَةِ لِلْفِعْلِ»^(٢).

وَأُجِيبُ : بِأَنَّ التَّنْوِينَ لَا زَمَّ لِلْأَسْمِ الْأَمْكَنِ إِذَا خَلَا عَنِ اللَّامِ وَالْإِضَافَةِ ، وَاللَّازِمُ كَجَزَاءِ الْكَلِمَةِ فَلَا يُحْذَفُ . وَالْخَفِيفَةُ لَمْ تَلْزَمْ الْفِعْلَ^(٣) ، وَشَدَّ حَذْفُهَا فِي قَوْلِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ^(٤) :

يَا رَاكِبًا بَلَغَ إِخْوَانَنَا مَنْ كَانَ مِنْ كِنْدَةَ أَوْ وَائِلَ

وَفُتِحَ لِأَنَّ إِثْبَاتَهَا لِلْعَنَاءَةِ بِالْفِعْلِ ، وَالْحَذْفُ يَنَاقِضُهَا^(٥) . وَكَذَا يُحْذَفُ فِي الْوَقْفِ تَخْفِيفًا إِذَا ضُمَّ أَوْ كُسِرَ مَا قَبْلَهَا ؛ كَمَا يُحْذَفُ التَّنْوِينُ فِي الْوَقْفِ إِذَا ضُمَّ أَوْ كُسِرَ مَا قَبْلَهُ . مَعَ أَنَّهَا أَقْعَدُ مِنْهَا^(٦) .

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية (١٠١٧/٣) .

(٢) شرح المقدمة الكافية (١٠١٧/٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٨١/٢) ، وشرح الوافية (ص ٤٢٨) ، وينظر : الإيضاح العضدي (ص ٣٣٦) ، وشرح الرضي (١٤٥٣/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٧٢/٢) .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الكافية (١٠١٨/٣) ، وشرح الرضي (١٤٥٥/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٧٣/٢) .

(٤) البيت من السريع ، وهو لامرئ القيس في ديوانه (زيادات ملحق الطوسي) (ص ٢٥٨) .

وينظر : ضرائر الشعر (ص ١١٢) ، والخزانة (٤٥١/١١) .

(٥) ينظر : الكافي شرح الهادي (١٣٠٧/٣) .

(٦) ينظر : الإيضاح العضدي (ص ٣٣٦) ، وشرح المقدمة الكافية (١٠١٧/٣) ، وشرح الوافية (ص ٤٢٦) ،

وإذا حُذِفَتْ يُرَدُّ ما حُذِفَ مِنْ حَرْفٍ عِلَّةٍ أَوْ حَرْفٍ^(١) إِعْرَابٍ ، وَيُسَكَّنُ ما حُرِّكَ لأجلها ؛ فيقولُ في الوقفِ على : (هل يَضْرِبُنَّ؟) ، و (يُخْشَوْنَ) ، و (اضْرِبُنَّ يا قوم) ، و(أَتَرَيْنَّ؟) ، و (أَتَغَزِنَنَّ يا امرأة؟) = (هل يَضْرِبُونَ؟) ، و (يُخْشَوْنَ) ، و(اضْرِبُوا) ، و(أَتَرَيْنَ؟) ، و (أَتَغَزِنَنَّ؟) ؛ بإعادة واو الضمير ، ويائه ، ونون الإعراب. وإسكان واو الضمير ، ويائه^(٢) . بخلاف ما حُذِفَ للتنوين فإنه لا يُرَدُّ بحذفه في الوقف - على الفصح - . فإذا وَقِفَ على (قاضي ، و غاز) يقال : (قاض ، وغاز) ؛ لا (قاضي ، وغازي) على الأفصح^(٣) .

قَالَ الْحَاجِبِيُّ : ((قَدَّرَ الْخَفِيفَةَ الْمَحذُوفَةَ فِي الْوَقْفِ مَعْدُومَةً مِنْ أَصْلِهَا ، وَالتَّنْوِينَ بَاقِيَةً . وَالْفَرْقُ : لُزُومُهُ ، وَجَوَازُهَا))^(٤) .

وهو الفرق الذي ذَكَرْتُ فيما حُذِفَتْ إِذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ ؛ فَوَرَدَ عَلَيْهِ : فَهَلَّا^(٥) يَقْدَرُهَا

É =

(٤٢٧) ، وشرح الرضي (١٣٥٤/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٧١٧/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٧٣/٢) .

(١) في س : "جزم" .

(٢) ينظر : الكتاب (٥٢٢/٣) ، والأصول (٢٠٢/٢) ، والإيضاح العضدي (ص٣٣٦) ، والإنصاف (٦٥٩/٢) ، وشرح المقدمة (١٠١٧/٣) ، وشرح الوافية (ص٤٢٧) ، وشرح الرضي (١٤٥٥/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٧٣/٢) .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الكافية (١٠١٨/٣) ، وشرح الرضي (١٤٥٥/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٧٣/٢) .

(٤) شرح المقدمة الكافية (١٠١٨/٣) ، وينظر : الإنصاف (٦٥٩/٢) ، وشرح الرضي (١٤٥٥/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٧٣/٢) .

(٥) من (ط) ، وفي الآخر (فلما) .

معدومةً من أصلها إذا حُذِفَتِ للسَّاكِنَيْنِ ؛ حتَّى لا يبقى ما قبلها على حاله؟^(١)

فقلتُ^(٢) : الفرقُ : أنَّه إنَّما يُرَدُّ المحذوفُ إذا حُذِفَتِ للوقوفِ ؛ لئلاَّ يَلْتَبَسَ بعضُ الكلامِ بِبعضٍ ، وتَحْتَلَّ المعاني . فإنَّه لو قِيلَ في الوقفِ على : (أَتَضْرِبَنَّ ؟ وَتَضْرِبَنَّ وَاضْرِبَنَّ وَاضْرِبَنَّ : أَتَضْرِبُ وَاضْرِبُ) = يَشْتَبُه بالمفردِ المذكَّرِ ، أمَّا إذا حُذِفَ للسَّاكِنَيْنِ وأُبْقِيَ ما قبلها على حاله = لم يُؤدِّ إلى لَبْسٍ . فيلزمُ أنْ يبقى كما كانَ ؛ / ليدلَّ على النَّونِ ، وعلى المعنى المقصودِ.

وإذا وَقَفَ على الخفيفةِ المفتوحِ ما قبلها [تُقَلَّبُ]^(٣) أَلِفًا ؛ تشبيهاً بالتَّنوينِ المفتوحِ ما قبلها . فإذا وَقَفَ على (اضْرِبَنَّ) ، يقالُ : (اضْرِبَا)^(٤) .

وأنشد ابنُ جَنِّي^(٥) في لُحُوقِ نونِ التَّوكِيدِ باسمِ الفاعِلِ إجراءً له مجرى المَضارعِ قوله^(٦) :

(١) شرح المقدمة الكافية (١٠١٨/٣) .

(٢) في س : " فقال " .

(٣) تكملة من (ط ، س) .

(٤) ينظر : الكتاب (٥٢١/٣) ، والأصول (٢٠٢/٢) ، والجمل (ص٣٥٨) ، والإيضاح العضدي (ص٣٣٦) ، وشرح الوافية (ص٤٢٧) ، وشرح الكافية الشافية (١٤١٩/٣) ، وشرح الرضي (١٣٥٤/٢) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٧١٧/٢) ، والبسيط في شرح الكافية (٦٧٣/٢) .

(٥) سر صناعة الإعراب (٤٤٧/٢) ، وانظر : الكافي شرح الهادي (١٣١٢/٣) .

(٦) البيتان من الرجز ، ينسبان لرؤبة في ملحقات ديوانه (ص١٧٩) .

وينظر : سر صناعة الإعراب (٤٤٧/٢) ، والكافي شرح الهادي (١٣١٢/٣) ، وضرائر الشعر (ص٣١) ، وشرح الرضي (١٤٤٥/٢) ، واللسان (٤٣١/٤) ، وتوضيح المقاصد (٣٩/١) ، والخزانة (٤٢١/١١) ،

يَا لَيْتَ شِعْرِي عَنْكُمْ حَنِيفًا أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا السُّيُوفَا ؟
وهو في غاية الشُّدُوذِ^(١) .

É =

. (٤٢٧)

(١) الكافي شرح الهادي (١٣١٢/٣)، وانظر : شرح الرضي (١٤٤٤/٢) .

الفهارس العامة

وتشمل :

- ✧ فهرس الآيات القرآنية .
- ✧ فهرس الأحاديث والآثار .
- ✧ فهرس الشعر .
- ✧ فهرس الأمثال وأقوال العرب .
- ✧ فهرس الأعلام .
- ✧ فهرس القبائل .
- ✧ فهرس البلدان والمواضع .
- ✧ فهرس الكتب الواردة في المتن .
- ✧ فهرس المصادر والمراجع .
- ✧ فهرس المحتويات .

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿الضَّالِّينَ﴾	الفاتحة	٧	٩٦٠ ، ٧٦٣ ١٠٨٢
﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾	البقرة	٢	٩٤٩
﴿وَمَا رَزَقْنَهُمْ يُفْقُونَ﴾	البقرة	٣	١٠٠٠
﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	البقرة	٦	١٠١٨ ، ٢١٤
﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ﴾	البقرة	١٣	٨٣٣
﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾	البقرة	١٧	٧١٠
﴿يَجْعَلُونَ أَصْبَعَهُمْ فِيءِ أَذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾	البقرة	١٩	٦٨١ ، ٦٦
﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾	البقرة	٢٢	٧٠٩
﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾	البقرة	٢٥	٦٨٦
﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾	البقرة	٢٨	٥٨٢
﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكُنُوا لِلْحَقِّ﴾	البقرة	٤٢	٣١٦
﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾	البقرة	٤٦	٤٧٩
﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ﴾	البقرة	٤٨	٧٩٧
﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلِ﴾	البقرة	٥٤	٧١١
﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾	البقرة	٥٨	٩١٥

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿أَتُنْخِذُنَا هُرُورًا﴾	البقرة	٦٧	٥٦٨
﴿أَدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ﴾	البقرة	٦٨	٥٦٨
﴿أَدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْ نُهَا﴾	البقرة	٦٩	٥٦٨
﴿وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾	البقرة	٧٠	٣٩٦
﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾	البقرة	٧١	٥٦٧ ، ٥٦٩
﴿فَهِىَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾	البقرة	٧٤	
﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾	البقرة	٨٣	٣٢٩
﴿يُسَمَّا أَشْتَرُوا بِهِ﴾	البقرة	٩٠	٦٣٣
﴿يُسَمَّا يَا مُرْكُم بِهِ إِيمَنُكُمْ﴾	البقرة	٩٣	٦٤٣
﴿يُودُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾	البقرة	٩٦	٢٣١
﴿أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾	البقرة	١٠٠	١٠١٨
﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ﴾	البقرة	١٠٢	٤٦٣
﴿بِهِ أَنْفُسُهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾	البقرة	١٠٢	٦٣٣
﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَنَلُوا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلِيمٍ﴾	البقرة	١٠٢	٨٠٥
﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾	البقرة	١٠٢	٧٧٥
﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا﴾	البقرة	١٠٣	٨٩٣
﴿يُرُدُّونَكُمْ مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾	البقرة	١٠٩	٤٨٠
﴿بَلْ لَهُ﴾	البقرة	١١٦	٩٤٩

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾	البقرة	١١٧	٣٠٣
﴿وَإِذْ أُنزِلَتْ إِبراهيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَةٍ﴾	البقرة	١٢٤	٣٤٣
﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾	البقرة	١٣٦	٤٨٦
﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾	البقرة	١٤٣	٨٨٠
﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾	البقرة	١٤٤	٧٣٦
﴿وَلَمَّا أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾	البقرة	١٤٥	٧٨٠
﴿وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ﴾	البقرة	١٤٩	٢١٤
﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾	البقرة	١٥١	٨١٥
﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾	البقرة	١٦٥	٧٢٥
﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾	البقرة	١٧٥	٥٧٩
﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى﴾	البقرة	١٧٧	٨٠٤
﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾	البقرة	١٧٩	٧٠٤
﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾	البقرة	١٨٤	٢٣٠ ، ٢٦٦ ، ٨٩١ ، ٢٦٧
﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْنَاكُمْ﴾	البقرة	١٨٥	٨٠٤
﴿فَلَيْسَتْ جِبُورًا إِلَى وَلِيٍّ مُنْوَأِي﴾	البقرة	١٨٦	٣٦٢
﴿فَالْأَنزِلُ بِشَرُّهُنَّ﴾	البقرة	١٨٧	٣٢٢
﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾	البقرة	١٨٧	٦٩٣
﴿وَأَشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ﴾	البقرة	١٨٧	٧٠١

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾	البقرة	١٩٥	٧١٥
﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾	البقرة	١٩٨	٨١٣ ، ٨١٥
﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾	البقرة	١٩٨	١٠٦٣
﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾	البقرة	٢٠٣	٧٠٤
﴿وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾	البقرة	٢١٤	٢٨٨ ، ٢٩١
﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾	البقرة	٢١٦	٤٥٣
﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾	البقرة	٢١٦	٥٦٤
﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾	البقرة	٢١٦	٥٥٩ ، ٥٦٢
﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾	البقرة	٢٢٠	٦٩٠
﴿فَأَنذَرْتُ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾	البقرة	٢٢٢	
﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَرْبِضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾	البقرة	٢٢٨	٨٢٣
﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَرْبِضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾	البقرة	٢٢٨	٦٠٨
﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا﴾	البقرة	٢٣٣	٦٠٨
﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ﴾	البقرة	٢٣٣	٢٢٩ ، ٢٥٣ ، ٣٣٠
﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾	البقرة	٢٣٣	٨٨٧
﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾	البقرة	٢٣٧	١٠٨٥
﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾	البقرة	٢٤٦	٢٦٨
﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾	البقرة	٢٥٣	٦٨٠ ، ٨٠٣

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَأِنْ تَخَفُوا هَا وَتَوْتَوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ﴾	البقرة	٢٧١	٣٨٢
﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾	البقرة	٢٧١	٦١٩ ، ٦٢٤ ، ٦٢٨ ،
﴿وَأِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾	البقرة	٢٨٠	٥١٠
﴿إِنْ تَضِلْ أَحَدُهُمَا فَتَذَكَّرْ أَحَدُهُمَا الْأُخْرَى﴾	البقرة	٢٨٢	٣٧٦
﴿فَلْيَكْتُبْ وَلِيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلِيَتَقِ اللَّهَ﴾	البقرة	٢٨٢	٣٦٢
﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ﴾	البقرة	٢٨٤	٣٨٩
﴿وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ﴾	البقرة	٢٨٥	١٠٦١
﴿وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾	البقرة	٢٨٥	٤٨٦
﴿لَا تَتَوَخَّذْنَا﴾	البقرة	٢٨٦	٣٦٤
﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ﴾	آل عمران	٧	١٠٤٣
﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَسْلَمْتُمْ﴾	آل عمران	٢٠	٦٠٨
﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾	آل عمران	٦٢	٨٦٨
﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِقِنطَارٍ يُودِّهِ إِلَيْكَ﴾	آل عمران	٧٥	٧١٢
﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾	آل عمران	١٠٣	٥٠٦
﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾	آل عمران	١٠٦	٤٩١
﴿أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾	آل عمران	١٠٦	٤٩١
﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾	آل عمران	١٢٣	٧١١

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿مَنْ بَعْدَ مَا أَرْسَلَكُمْ مَا تُحِبُّونَ مِنْكُمْ﴾	آل عمران	١٥٢	٤٤٧
﴿يُظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾	آل عمران	١٥٤	٤٥٧
﴿كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَاقُتِلُوا﴾	آل عمران	١٥٦	٧٢١
﴿وَلَيْنَ مُتَمِّمٍ أَوْ قُتِلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾	آل عمران	١٥٨	٧٨٤
﴿فِيمَا رَحِمَهُ﴾	آل عمران	١٥٩	٧٤٦ ، ٧١٨ ، ٨٢٥
﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾	آل عمران	١٥٩	٥٥١ ، ٣٧٧
﴿فِيمَا رَحِمَهُ﴾	آل عمران	١٥٩	٢١٤
﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾	آل عمران	١٧٨	٥٦٣
﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾	النساء	٢	٦٩٢
﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾	النساء	٢٦	٢٣٠
﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾	النساء	٤٦	٦٣١
﴿كَلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾	النساء	٥٦	٢١٤
﴿إِنَّ اللَّهَ نِعَمًا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾	النساء	٥٨	٦٣١
﴿وَحَسَنَ أَوْلِيَّكَ رَفِيقًا﴾	النساء	٦٩	٦٤٧
﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾	النساء	٧٣	٦٥٤
﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾	النساء	٧٣	٩٠٣

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿يَلَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾	النساء	٧٣	٣٠١
﴿أَيُّنَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾	النساء	٧٨	٦٧٠
﴿وَكفى بِاللّهِ شَهِيدًا﴾	النساء	٧٩	٧١٦ ، ٦٠٤
﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾	النساء	٨٧	٦٩٥
﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ﴾	النساء	١٠٠	٣٩٢
﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَبَكَ اللَّهُ﴾	النساء	١٠٥	٤٤٧
﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾	النساء	١٢٥	٤٨١
﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾	النساء	١٣٣	٢٣٠
﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾	النساء	١٤٦	٢٠١
﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾	النساء	١٣٤	٥٠٦
﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾	النساء	١٣٥	٤٩٨
﴿إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهمُ﴾	النساء	١٤٠	٢٧٨ ، ٢٧٧
﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾	النساء	١٥٣	٩١٨
﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾	النساء	١٥٥	٩٨٩ ، ٦٦٢
﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾	النساء	١٦٢	٩٠١
﴿أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهمُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾	النساء	١٦٢	٢٠١
﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾	النساء	١٧٦	٧٨٧
﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾	المائدة	٣٤	٢١٤

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّورَةُ﴾	المائدة	٤٣	١٠١٨
﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾	المائدة	٧١	٨٩٠ ، ٢٦٩
﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ﴾	المائدة	٩١	٦٠٨
﴿وَتَعْلَمَ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾	المائدة	١١٣	٨٨٥
﴿إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾	المائدة	١١٦	١٠٢٣، ٣٦٦
﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾	المائدة	١١٧	٩٩٦
﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾	الأنعام	١	٤٧٦
﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾	الأنعام	٢٧	١٠٣٣
﴿يَلَيِّنُنَا نَرُدُّ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	الأنعام	٢٧	٣١٤
﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّائِ الْمُرْسَلِينَ﴾	الأنعام	٣٤	٦٨٧، ٦٨٥
﴿وَإِنْ كَانَ كِبَرُكَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ أُسْتَطِعْتَ أَنْ تَبْنِغِي﴾	الأنعام	٣٥	٣٩٤
﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْهُ بَعْدَهُ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾	الأنعام	٥٤	٨٤٢
﴿ثُمَّ ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾	الأنعام	٩١	٤٠٥
﴿لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	الأنعام	١٠٩	٨٩١
﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾	الأنعام	١٢١	١٠١٤، ٣٨٤
﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَفْلِينَ﴾	الأنعام	١٥٦	٨٧٦
﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾	الأنعام	١٦٠	٣٦٥
﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾	الأعراف	٤	٩٢١

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿			
﴿قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا تَسْجُدَ﴾	الأعراف	١٢	٩٨٩
﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾	الأعراف	١٦	٤٣٤
﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾	الأعراف	٢٠	٤٩٧
﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾	الأعراف	٢٣	٨٦٦
﴿وَلِبَاسُ الْقُوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾	الأعراف	٢٦	٦٥٥
﴿إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ﴾	الأعراف	٣٣	٨٢٥
﴿أَدْخُلُوا فِي أَمْرٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾	الأعراف	٣٨	٧٠٦
﴿قَالَتْ أَخْرِبْهُمْ وَلَا يُولَٰهُمُ رَبَّنَا هَٰؤُلَاءِ أَضَلُّونَا﴾	الأعراف	٣٨	٧٢١
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا﴾	الأعراف	٤٣	٦٩٤
﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَانِهِمْ قَالُوا مَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ﴾	الأعراف	٤٨	٤٩٢
﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾	الأعراف	٦٩	٣٤٣
﴿حَتَّىٰ عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ﴾	الأعراف	٩٥	٧٠٠
﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾	الأعراف	١٠٢	٨٨٠، ٨٧٦
﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾	الأعراف	١٠٥	٨٠٥
﴿مَهْمَا تَأْتَانِي بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرَنَّا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾	الأعراف	١٣٢	٦٣٥
﴿فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَنَكَ﴾	الأعراف	١٤٣	٥٨٢
﴿أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾	الأعراف	١٥٠	٤٣٤
﴿وَأَخْبَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ﴾	الأعراف	١٥٥	٩٩٤

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾	الأعراف	١٦١	٩١٥
﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾	الأعراف	١٧٢	٩٧٦
﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيِنِنَا وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾	الأعراف	١٧٧	٦٤١
﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ﴾	الأعراف	١٧٧	٦٤٤
﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ حِنَّةٍ﴾	الأعراف	١٨٤	٩٨٥، ٤٦٩
﴿وَأَنْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ﴾	الأعراف	١٨٥	٩٩٩، ٨٨٦
﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾	الأعراف	١٨٦	٣٨٢
﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾	الأعراف	١٨٦	٣٨٩
﴿أَدْعَوْهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَمِتُونَ﴾	الأعراف	١٩٣	٩٦٠
﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا﴾	الأعراف	١٩٥	٩٤٢
﴿وَإِنَّ قَرِيبًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَرِهُونَ﴾	الأنفال	٥	٨٣٤
﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾	الأنفال	٢٣	١٠٣٠
﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾	الأنفال	٢٥	١٠٧٤
﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾	الأنفال	٣٣	٢٩٦
﴿وَلَوْ أَرَدْنَاكَاهُمْ كَثِيرًا لَفَاشَلْتُمْ وَلِنَنْزَعَنَّهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾	الأنفال	٤٣	٨٩٩
﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَايِكَ قَلِيلًا﴾	الأنفال	٤٣	٤٤٧
﴿لَوْ لَا كُنْتُمْ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾	الأنفال	٦٨	٧٠٦
﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾	التوبة	٣	٨٥٠

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾	التوبة	٦	١٠٣٤، ٣٣٩
﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾	التوبة	٣٠	١٠٦٩
﴿يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾	التوبة	٣٥	٧١٤
﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾	التوبة	٣٦	٦٣٥
﴿فَمَا مَتَّعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾	التوبة	٣٨	٧٠٧
﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾	التوبة	٣٨	٦٨١
﴿وَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾	التوبة	٥٦	٧٦١
﴿وَلِيَحْلِفْنَ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ﴾	التوبة	١٠٧	٧٨٨
﴿لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾	التوبة	١٠٨	٦٧٧
﴿وَمَا كَانَتْ أَسْتَغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾	التوبة	١١٤	٧٩٩
﴿حَتَّىٰ إِذَا صَافَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾	التوبة	١١٨	١٠٠٠
﴿وَأَخْرَجُوا دَعْوَتَهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	يونس	١٠	٩٩٦
﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَائِي نَفْسِي إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾	يونس	١٥	٢٢٨
﴿قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ﴾	يونس	١٦	٤٧٨
﴿دَعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَنْجَيْتَنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾	يونس	٢٢	٤٩١
﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينَ بَيْنَهُمْ﴾	يونس	٢٢	٧٠٥

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ﴾	يونس	٣٥	٦٩٤
﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ٣٧ ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾	يونس	٣٧ - ٣٨	٩٤٢
﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾	يونس	٣٨	٩٤٩
﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنْتُمْ بِهِ﴾	يونس	٥١	١٠١٨
﴿فَإِذْ لَكَ فُلْتَفَرَحُوا﴾	يونس	٥٨	٣٥٧ ، ٤١١ ، ٤١٤
﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾	يونس	٦٢	٩٦٥
﴿أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾	يونس	٦٨	١٠١٥
﴿ءَامَنْتُ﴾	يونس	٩٠	٩٠٥
﴿وَأَنْ أَقِمَّ﴾	يونس	١٠٥	٩٨٥
﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ عَلَى .﴾	هود	٨	٥٤٤ ، ٥٣٠
﴿وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾	هود	١٤	٨٨٦
﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ﴾	هود	١٥	٣٦٥
﴿عَذَابٌ يَوْمَ أَلِيمٍ﴾	هود	٢٦	٨٦٠
﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾	هود	٣٤	٣٩٨
﴿وَنَادَى نُوحٌ أُمَّتَهُ، وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَبْنِي أَرْكَبَ مَعَنَا﴾	هود	٤٢	٤٩١
﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ، فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾	هود	٤٥	٤٩٢
﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾	هود	٦٩	٤٩٠
﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِئَاءَ بِهِمْ﴾	هود	٧٧	٩٨٥

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾	هود	٨٠	١٠٣٣
﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾	هود	٩٨	٢١٣
﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾	هود	١٠٥	٨٧٩
﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾	هود	١٠٧	٧٢٣
﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾	هود	١٠٧	٥٢٨
﴿وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا يُوقِفَتُهُمْ﴾	هود	١١١	٨٧٧
﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لِأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾	هود	١١٩	٧٧٥
﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾	يوسف	١٣	٢٢٦
﴿إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَذِبِينَ﴾ ﴿٢٦﴾ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ	يوسف	٢٦ - ٢٧	٣٧٤
﴿إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قُبُلٍ﴾	يوسف	٢٦	١٠٢٣، ٥٣١
﴿فَذَلِكَ الَّذِي لُمْتَنِي فِيهِ﴾	يوسف	٣٢	٧٠٦
﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾	يوسف	٣٣	٦٩٤
﴿لَيْسَ جُنَّتُهُ حَتَّىٰ حِينَ﴾	يوسف	٣٥	٧٠٠
﴿إِنِّي أَرِنِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾	يوسف	٣٦	٤٧٤، ٤٨١
﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾	يوسف	٤٣	٧٢٣
﴿لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾	يوسف	٤٦	٢٣٠
﴿وَسَّالِ الْقَرْيَةَ﴾	يوسف	٨٢	٧٩٢
﴿تَاللَّهِ نَفْتَوْا تَذْكُرُ يُوْسُفَ﴾	يوسف	٨٥	٧٨٥، ٧٦٠

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوسُفَ﴾	يوسف	٨٥	٥٢٦
﴿نَالَهُ لَقَدْ عَاشَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾	يوسف	٩١	
﴿فَأَرْتَدَّ بَصِيرًا﴾	يوسف	٩٦	٥١٩
﴿وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا أَعْنَا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾	الرعد	٥	٤٨٦
﴿وَالْمَلَكُ يُدْخِلُونَ / عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾	الرعد	٢٣ - ٢٤	٤٩٦
﴿فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ﴾	إبراهيم	١٣	٤٩١
﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾	إبراهيم	٣١	٣٥٨
﴿فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾	إبراهيم	٣٧	٨٠٤، ٦٩٥
﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴿٢﴾﴾	الحجر	٢	٧٣٦
﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	الحجر	٢	٧٤٥
﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	الحجر	٢	١٠١٠، ٩٨٨
﴿لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾	النحل	٧	٤٧٧
﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾	النحل	٥٨	٥١٨
﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ نَتَخِذُونَ مِنْهُ﴾	النحل	٦٧	٦٨٧
﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ﴾	النحل	٧٢	٧٢٠
﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾	النحل	١٢٠	٥٥٢
﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾	النحل	١٢٤	٨٦٦، ٢٢٦

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾	النحل	١٢٧	٣٦٤
﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عَدْنَا﴾	الإسراء	٨	٣٦٥
﴿فَنَقُذْ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾	الإسراء	٢٩	٥٠٣
﴿وَتُظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾	الإسراء	٥٢	٥٣٨، ٤٦٤
﴿إِنْ يَشَأْ يُرْحَمَكُمُ﴾	الإسراء	٥٤	٣٦٥
﴿وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خِلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾	الإسراء	٧٦	٢٨١
﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾	الإسراء	٧٨	٧٢٦
﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾	الإسراء	١٠٠	١٠٣٥
﴿يَخْرُجُونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾	الإسراء	١٠٧	٧٢٧
﴿أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾	الإسراء	١١٠	٣٤٦
﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾	الكهف	٥	٦٤٧
﴿فَلَعَلَّكَ بَنِيعٌ نَفْسَكَ﴾	الكهف	٦	٩٠٥
﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾	الكهف	١٩	٤٧١، ٤٦٩
﴿وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذَا أَبْكَدَا﴾	الكهف	٢٠	٢٧٨
﴿يُسْكَ الشَّرَابِ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾	الكهف	٢٩	٦٤٤
﴿أَكْفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاهُ رَجُلًا﴾ ﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾	الكهف	٣٧ - ٣٨	٨٧٢
﴿يُسْ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾	الكهف	٥٠	٥٩٤
﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾	الكهف	٥٩	٣٥١

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿لَنَخْذَتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾	الكهف	٧٧	٤٨٠
﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾	مريم	٤	٣٤٨
﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴿٥٠﴾ يَرْتُدَّنِي وَيَرِثُ﴾	مريم	٥ - ٦	٤٠٤
﴿وَهَزَى إِلَيْكَ بِجُذْعِ النَّخْلَةِ﴾	مريم	٢٥	٧١٥
﴿فَأَمَّا ثَرِيْنٌ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾	مريم	٢٦	٣٧٢
﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾	مريم	٢٩	٥١٣
﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾	مريم	٣٠	٨٣٤
﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾	مريم	٣٨	٦١٠
﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَنُ أَيْ ذَا مَا مِتُ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾	مريم	٦٦	٢٢٥
﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ﴾	مريم	٦٩	٤٦٩
﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلِمَ دِدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾	مريم	٧٥	٦٠٨
﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾	طه	٥	١٠٤٤
﴿إِنَّ السَّاعَةَ ءَانِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا﴾	طه	١٥	٥٧٧
﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَمْوَسَى﴾	طه	١٧	١٠١٧
﴿وَلَا نَبِيَا فِي ذِكْرِي﴾	طه	٤٢	٩٠٤
﴿أَذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى ﴿٤٣﴾ فَقُولَا لَهُ قَوْلَا لَنَا لَعَلَّهُ يُنْذِرُكَ أَوْ يَخْشَى﴾	طه	٤٣ - ٤٤	٧٠٥
﴿وَلَا صَلْبَيْتُكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾	طه	٧١	٤٧١
﴿وَلَنَعْلَمَنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾	طه	٧١	٤٦٣

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَلَنَعْلَمَنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ﴾	طه	٧١	٨٤٢
﴿إِنَّهُ مِنْ يَأْتِ رَبُّهُ مُجْرِماً فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ﴾	طه	٧٤	٤٠٧
﴿فَأَضْرَبَ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾	طه	٧٧	٢٩٨ ، ٢٩٩
﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾	طه	٨١	٩٢١
﴿وَأِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾	طه	٨٢	٢٧٠
﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾	طه	٨٩	٨٨٥
﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾	طه	٨٩	٢٨٦
﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾	طه	٩١	٥٥٥
﴿وَطُفِقًا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾	طه	١٢١	٤٢٠
﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾	طه	١٣٢	
﴿أَقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾	الأنبياء	١	
﴿فَلَمَّا أَحْسَوْا بِأَسَنَّا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ﴾	الأنبياء	١٢	٣٥٢
﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا﴾	الأنبياء	١٧	٤٨١
﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾	الأنبياء	٢٢	١٠٢٥
﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾	الأنبياء	٤٧	٧٢٦
﴿وَنَالَهُ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾	الأنبياء	٥٧	٧٨٣
﴿سَمِعْنَا فَنَقَى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾	الأنبياء	٦٠	٤٨٢ ، ٤٨٦
﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾	الأنبياء	٦٥	٤٦٤
﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾	الأنبياء	٧٧	٦٩٠

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَإِنْ أَدْرَيْتَ أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعِدُونَ﴾	الأنبياء	١٠٩	٤٦٣، ٢٢٧
﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاهُمْ﴾	الحج	٥	٣١٧
﴿لَتُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾	الحج	٥	٣١٧
﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ﴾	الحج	٥	٩٢٠
﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾	الحج	٦	٨٣٧
﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾	الحج	١٧	٨٣٥
﴿وَيُحْكَمُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾	الحج	٢٣	٦٨٧، ٦٨٥
﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَامِ﴾	الحج	٢٥	٧١٥
﴿لَيَقْضُوا﴾	الحج	٢٩	٩٦٠
﴿وَلَيُوفُوا﴾	الحج	٢٩	٣٦٢
﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلَيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾	الحج	٢٩	٣٦١
﴿وَلَيُوفُوا﴾ ﴿وَلَيَطُوفُوا﴾	الحج	٢٩	٣٦٢
﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾	الحج	٣٠	٦٧٩
﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾	الحج	٦٣	٩٢٠
﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾	الحج	٧٣	٤٨٣
﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ﴿٥﴾ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ﴾	المؤمنون	٥ - ٦	٨٠٥

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا﴾	المؤمنون	١٤	٩٢٠
﴿تَبَّتْ يُالدُّهِنَّ﴾	المؤمنون	٢٠	٧١٥، ٧٠٩
﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾	المؤمنون	٢٧	٢٦٨
﴿فَإِذَا أَسْتَوَيْتِ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكِ﴾	المؤمنون	٢٨	٨٠٣، ٧٠٥
﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾	المؤمنون	٣٧	٩١٦
﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾	المؤمنون	٤٠	٨٠٢، ٧٨٩
﴿كُلُّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا كَذِبُهُ﴾	المؤمنون	٤٤	٢١٤
﴿رَبِّ ارْجِعُونِ ﴿١٩﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا﴾	المؤمنون	٩٩ - ١٠٠	١٠٥٢
﴿وَالْخَمِيسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾	النور	٩	٨٨٦
﴿ظَلُمْتُ بَعْضَهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُهُ لَمْ يَكْدِرْ بِهَا﴾	النور	٤٠	٥٦٩
﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾	النور	٤٥	٦٨٠
﴿وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾	النور	٦١	٩٣٢
﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾	النور	٦٣	٧٩٧
﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا أَنْهُمْ لِيَا كُفُونُ﴾	الفرقان	٢٠	٨٧٣
﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾	الفرقان	٢٣	٤٨٠
﴿وَيَوْمَ تَشْقَقُ السَّمَاءُ بِالْغَمِيمِ﴾	الفرقان	٢٥	٧١٢

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾	الشعراء	٤	٣٦٧
﴿فَلَمَّا تَرَى الْجَمْعَانَ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّا﴾	الشعراء	٦١ - ٦٢	١٠٥٢
﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ﴾	الشعراء	٧٢ - ٧٣	٤٨٢
﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي﴾	الشعراء	٨٢	٨٩٠
﴿مَا لِي لَا أَرَى الْهَدْهَدَ﴾	النمل	٢٠	٢٣٣
﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾	النمل	٢٥	٦٥٣
﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾	النمل	٣٣	٦٩٤
﴿أَيْنَكُمْ لِنَاتُونَ الرِّجَالِ شَهْوَةٌ مِنَ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ بِجَهْلُونَ﴾	النمل	٥٥	٩٥٥
﴿فَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا قَالُوا﴾	النمل	٥٦	٥٣٢
﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾	النمل	٧٢	٧٢٢، ٦٩٥
﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾	النمل	٩٠	٣٧٥
﴿فَالنَّقْطَةُءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾	القصص	٨	٧٢٥
﴿أَيُّهَا الْأَجَلِينَ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾	القصص	٢٨	٣٤٦
﴿مَا إِنْ مَفَاتِحَهُ لِنُنْزِلُ بِالْعَصْبَةِ﴾	القصص	٧٦	٨٣٤
﴿وَيَكُنَّ لَهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾	القصص	٨٢	٨٩٦، ٨١٦
﴿أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يَتْرَكُوا﴾	العنكبوت	٢	٥٦٢، ٢٦٩
﴿وَلَنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ﴾	العنكبوت	١٢	٣٥٦
﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِئَاءَ بِهِمْ﴾	العنكبوت	٣٣	٩٨٥

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿أَتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾	العنكبوت	٤١	٤٨١
﴿وَأُولَئِكَ يَكْفِيهِمْ أَنَّا أُنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾	العنكبوت	٥١	٨٣٧
﴿وَلِيَسْتَمْنَعُوا﴾	العنكبوت	٦٦	٣٦٢
﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾	الروم	٤	٦٩٤
﴿فَسُبِّحْنَ اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾	الروم	١٧	٥١٦
﴿فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾	الروم	٢٨	٣٠٤
﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾	الروم	٣٦	٣٨٥
﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾	لقمان	٢٧	١٠٠٣، ١٠٣٧
﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾	لقمان	٢٧	١٠٢٨
﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْنَصِدٌ﴾	لقمان	٣٢	٣٥٢
﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾	السجدة	٣	٩٥٥
﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾	الأحزاب	١٨	٧٤٥
﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ﴾	الأحزاب	١٨	١٠١٠
﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾	الأحزاب	٤٠	٩٥٨
﴿تُرْجَى مِنْ نَشَأٍ مِنْهُمْ وَتَوَّيَ إِلَيْكَ مِنْ نَشَأٍ﴾	الأحزاب	٥١	٧٣٧
﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ إِذَا مُزِقْتُمْ كُلٌّ مُمْزِقِ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾	سبأ	٧	٤٥٦
﴿فَلَمَّا خَرَّ تِينَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ﴾	سبأ	١٤	٨٨٦

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَأِنَّا أَوْيَاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾	سبأ	٢٤	٩٣٦
﴿أَهْوَلَاءِ إِنَّا كُنَّا نَعْبُدُونَ﴾	سبأ	٤٠	٥٤٥، ٥٣٦
﴿إِنَّ رَبِّي يَذْفُ بِالْحَقِّ عِلْمَ الْغُيُوبِ﴾	سبأ	٤٨	٨٦١، ٨٥٤
﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا﴾	فاطر	٣٦	٣٠٢
﴿وَلَيْنَ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾	فاطر	٤١	٧٨٠، ٢١٣
﴿أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ﴾	يس	١٩	٣٩٣
﴿إِنْ كِدْتَ لِتَزِينَ﴾	الصفات	٥٦	٨٨٠
﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾	الصفات	١٠٣	٧٢٧
﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَتَدَيَّنُهُ أَنْ يَتَابَرَهِيْمُ﴾	الصفات	١٠٣-١٠٤	٩١٧، ٨٨٥
﴿وَتَدَيَّنُهُ أَنْ يَتَابَرَهِيْمُ﴾	الصفات	١٠٤	٩٩٥
﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾	الصفات	١٤٧	٩٢٧، ٩٠٥ ٩٣٧
﴿وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمْسُوا وَأَصْبِرُوا﴾	ص	٦	٩٩٧
﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾	ص	٣٣	٥٧٦
﴿وَنَعَمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾	ص	٤٤	٦٤٢
﴿نَعَمَ الْعَبْدُ﴾	ص	٤٤	٦٣٠
﴿نَعَمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴿٤٤﴾﴾	ص	٤٤	٦١٨
﴿فَعِزَّنَاكَ لِأَعْيُنِهِمْ أَجْمَعِينَ﴾	ص	٨٢	٧٦١
﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾	الزمر	٣٦	١٠١٦
﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾	الزمر	٥٣	٦٧٦

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿لَوْ أَنِ اللَّهُ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾	الزمر	٥٧	٩٧٤
﴿بَلَىٰ قَدْ جَاءَ تَكَ ءَايَتِي﴾	الزمر	٥٩	٩٧٤
﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ﴾	الزمر	٦٥	٧٧٤
﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾	الزمر	٧٣	٩١٨
﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَهْمُنُ ابْنُ لِي صِرَاحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَبَ ۖ ﴿٣٦﴾ أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلَعَ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ زِلْمٌ	غافر	٣٦ - ٣٧	٩٠٦، ٣٠٣
﴿وَلَا تَسْتَوِ الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾	فصلت	٣٤	٩٩٠
﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ ۚ أَنَّكَ تَرَىٰ الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾	فصلت	٣٩	٨٣٧
﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾	فصلت	٤٦	٧٢٠
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	الشورى	١١	٨١٤
﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذَرُوكُمْ فِيهِ﴾	الشورى	١١	٧٠٧
﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾	الشورى	١٧	٩٠٤
﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾	الشورى	٣٧	٣٨٤
﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْصَرُونَ﴾	الشورى	٣٩	٣٨٤
﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾	الشورى	٤٣	٨٦٢
﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾	الشورى	٤٥	٦٩٠
﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ	الشورى	٥١	٣٢٧

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿جَابِ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾			
﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾	الشورى	٥٣	١٠١٦
﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا﴾	الزخرف	٥	
﴿وَجَعَلُوا أَمَلَكِيَّةَ الَّذِينَ هُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ إِنِّثًا﴾	الزخرف	١٩	٥٨٦، ٤٧٦
﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾	الزخرف	٤١	١٠٧٦
﴿يَمْلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْكَ﴾	الزخرف	٧٧	٣٦٤
﴿أَهْمَ خَيْرٌ أَمْ قَوْمٌ تُبْعُ﴾	الدخان	٣٧	٩٤٣
﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ (٤) ﴿وَخَلِيفَ الَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾	الجاثية	٤ - ٥	٧٥٠
﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾	الجاثية	٢٥	٥٣٤
﴿وَإِذْ أَنْتَلَى عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾	الجاثية	٢٥	٣٨٤
﴿إِنْ نَنْظُرُ إِلَّا ظَنًّا عَلَيَّ﴾	الجاثية	٣٢	٥٢٤
﴿وَمَا أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾	الأحقاف	٩	٢٢٧
﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾	الأحقاف	١١	٧٢١
﴿وَنَنْجَاوُزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ﴾	الأحقاف	١٦	٧٠٦
﴿وَأَءَامِنُوا بِهِ يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾	الأحقاف	٣١	٦٨٨، ٦٨٢
﴿وَإِنْ تَوَمَّنْوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ﴾	محمد	٣٦	٣٩٧
﴿نُقَلِّبُوهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾	الفتح	١٦	٣٢٦

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾	ق	١٦	٩٧٢
﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾	ق	١٧	٧٧٦
﴿لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾	ق	٣٧	٥١٣
﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾	الذاريات	١٢	٤٦٩
﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مَثَلٍ مَا أَنْتُمْ نَاطِقُونَ﴾	الذاريات	٢٣	٩٨٩، ٨٣٧
﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمُهْدُونَ﴾	الذاريات	٤٨	٦٤٣
﴿فَنِعْمَ الْمُهْدُونَ﴾	الذاريات	٤٨	٦٣٠
﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ﴾	الطور	٣٠	٩٤٩
﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾	الطور	٣٣	٩٤٩
﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ﴾	الطور	٣٩	٩٤٩
﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾	النجم	٩	٩٣٧
﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾	النجم	٣٩	٨٨٦
﴿إِلَّا آءَالُ لُوطٍ بِخَيْبَتِهِمْ يَسْحَرِ﴾	القمر	٣٤	٧١١
﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾	الرحمن	٢٦	٨٠٣
﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾	الرحمن	٦٠	١٠١٦
﴿وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًا ۖ فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًا﴾	الواقعة	٥ - ٦	٥٠٧
﴿فَأَصْحَبُ الْيَمِينَةِ مَا أَصْحَبُ الْيَمِينَةِ﴾	الواقعة	٨	٦٠١، ٨٥٢
﴿كَأَمْثَلِ اللَّوْثِ الْمَكُونِ﴾	الواقعة	٢٣	٨١٤
﴿وَأَصْحَبُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَبُ الْيَمِينِ﴾	الواقعة	٢٧	٦٠١
﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾	الواقعة	٧٠	١٠٣٢

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿فَلَا أَقْسَمُ بِمَوْجِعِ الْجُومِ﴾	الواقعة	٧٥	٩٩١
﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾	الواقعة	٧٦	٩٩١
﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ﴾	الحديد	٨	٣٦٣
﴿يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾	الحديد	١٢	٧١٢
﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾	الحديد	١٦	١٠١٧
﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾	الحديد	٢٣	٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٧
﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾	الحديد	٢٩	٣٣٤
﴿لَنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾	الحشر	١٢	١٠٤١، ٧٦٦
﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾	الصف	٨	٤٣٦
﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾	الصف	١١	٣٦١
﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذُكُم عَلَىٰ تَحْرِيقِ نُجُجِكُمْ مِنْ عَذَابِ الْإِيمِ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرَ لَكُمْ﴾	الصف	١٠ - ١٢	٤٠١
﴿يَغْفِرَ لَكُمْ﴾	الصف	١٢	٣٦١
﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾	الصف	١٤	٦٩٢
﴿يُسْ مَثَلُ الْقَوْمِ﴾	الجمعة	٥	٦٤٤
﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا الثَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَثْقَارًا يُسْ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا﴾	الجمعة	٥	٦٤١
﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾	المنافقون	١	٨٣٦

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾	المنافقون	١	٧٧٥
﴿اتَّخِذُوا أَيْمَنَهُمْ جُنَّةً﴾	المنافقون	٢	٧٧٥
﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾	المنافقون	١٠	٣٩٠، ١٠٠٥
﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾	الطلاق	٧	٣٦٤
﴿مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا﴾	التحريم	٣	٤٤٤
﴿إِنْ نُّوْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾	التحريم	٤	٣٨٣
﴿لِيَبْلُوكُمُ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾	الملك	٢	٤٦٩
﴿فَسَتْبِرْ وَيَصِرْ وَبَصِرْ ۝٥ يَأَيُّكُمْ الْمَقْتُولُ﴾	القلم	٥ - ٦	٧١٧، ٤٦٩
﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ﴾	القلم	٥١	٨٨٢، ٧١٨
﴿الْحَاقَّةُ ۝١ مَا الْحَاقَّةُ﴾	الحاقة	١ - ٢	٦٠٢، ٦٠١
﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُوا﴾	الحاقة	١٩	٥٢٨
﴿ذَرَعَهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾	الحاقة	٣٢	٦٣٥
﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَهُ قَرِيبًا﴾	المعارج	٦ - ٧	٤٧٩
﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾	المعارج	٤٠	٩٩١
﴿مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ أُعْرِقُوا﴾	نوح	٢٥	٩٨٩، ٨٠٢
﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾	الجن	١٣	٣٧٦
﴿وَالْوِاسْتَقْمُوا﴾	الجن	١٦	٩٨٥
﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾	الجن	٢٣	٨٤١
﴿أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾	المزمل	١٥ - ١٦	٦٢٤، ٩١٨

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾	المزمل	٢٠	٨٨٥
﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾	المزمل	٢٠	٤٧٧
﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ ﴿٣٢﴾ وَاللَّيْلِ إِذَا أَدْبَرَ﴾	المدثر	٣٢ - ٣٣	١٠٥٣
﴿لَا أَقْسِمُ﴾	القيامة	١	٧٦٥
﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾	القيامة	١	٩٩١
﴿أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾	القيامة	٣	
﴿يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَلَمْ أَكُنْ ﴿١٠﴾ كَلَّا﴾	القيامة	١٠ - ١١	١٠٥١
﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾	القيامة	٣١	٩٥٣
﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾	القيامة	٤٠	٩٦٥، ٥٣٩
﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾	الإنسان	١	٣٤٨، ١٠١٣
﴿وَلَا تَطْعَمُ مِنْهُمْ عَائِماً أَوْ كُفُوراً﴾	الإنسان	٢٤	٩٣٥
﴿أَلَمْ نُهَبِكِ الْأَوَّلِينَ﴾	المرسلات	١٦	١٠١٦
﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴿٣٥﴾ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾	المرسلات	٣٥، ٣٦	٣٠٨
﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ﴾	النازعات	٦	٧٩٥
﴿ءَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾	النازعات	٢٧	٩٤٣
﴿وَمَا يَذُرُّكَ لَعَلَّهُ يَزَرُّكَ﴾	عبس	٣	٩٠٥
﴿فَلَا أَقْسِمُ بِالْخُنُوسِ ﴿١٥﴾ الْجَوَارِ الْكُنُوسِ ﴿١٦﴾ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ ﴿١٧﴾ وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾	التكوير	١٥ - ١٨	٧٥٩
﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾	التكوير	٢٤	٤٨٥
﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾	الانفطار	١٧	٤٥٦

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾	المطففين	٣٠	٧١٢
﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالشَّفَقِ ۝١٦ وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ ۝١٧ وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ﴾	الانشقاق	١٦ - ١٨	٧٥٩
﴿لَتَرْكَبَنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾	الانشقاق	١٩	٧٩٩
﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ۝١ وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ ۝٢ وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ ۝٣ قِيلَ أَضْحَبَ الْأُحْدُودِ﴾	البروج	١ - ٤	٧٨٢
﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾	الطارق	٤	٧٧٨، ٨٨٠
﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسَّرَ﴾	الفجر	٤	٩٦٧
﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْنَلَهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ، فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ﴾	الفجر	١٦	١٠٥١
﴿أَكَلًا لَّمَّا﴾	الفجر	١٩	٨٧٩
﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾	الليل	١	٣٨٤
﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ۝١ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾	الليل	١ - ٢	٧٥٨
﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى﴾	الليل	٤	٧٧٨، ٧٦٠
﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾	الضحى	٥	٧٨٤
﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝١﴾	الضحى	٩	١٠٤٧
﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾	الشرح	١	١٠١٦، ٣٥٤
﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ﴾	العلق	٦	١٠٥٢
﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ ۝١٦ أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى﴾	العلق	٦ - ٧	٤٧١
﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	البينة	١	١٠٥٦، ١٠٦٧ ١٠٨٦
﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ﴾	القارعة	٣	٤٧٨
﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾	الزلزلة	٤	١٠٦١

رقم الآية	اسم السورة	الآية	رقم الصفحة
٤ - ٥	الزلزلة	﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴿٤﴾ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾	٤٤٨
١١	العاديات	﴿لَخَبِيرٌ﴾	٨٦٩
١	الكوثر	﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾	٨٣٣، ٢١٣
٣، ٤	الإخلاص	﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٢﴾ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾	٣٤٧
٤	الإخلاص	﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾	٥٣٥

فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الحديث / الأثر
٨٠٤	إِذْنَن لَّهُ ، وَبَشَّرُهُ بِالْجَنَّةِ عَلَى بَلَوَى تُصِيبُهُ
٣٧٢	إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا تَكَبَّرَا أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ ، وَتُسَبِّحَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ
٥١٨	إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَيْهِ ثَلَاثًا فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ
٥٢٠	أَعْدُ عَالِمًا أَوْ مَتَعَلِّمًا ، وَلَا تَكُنْ إِمَّعَةً
٧٥٠	أَقْرَبَهُمَا بَابًا فِي جَوَابٍ : فإِلَى أَيِّهِمَا أُهْدِي ؟
٥٣١	أَلَيْسَ قَدْ صَلَّيْتَ مَعَنَا ؟
٣٦٧	إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقٌّ
٣٧٢	إِنَّ أَبَا بَكْرٍ أَسِيفٌ ؛ وَإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ
٦٨٦	إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ يَصْلِي جَالِسًا فَيَقْرَأُ وَهُوَ جَالِسٌ ، فَإِذَا بَقِيَ مِنْ قِرَاءَتِهِ نَحْوُ أَنْتَصَبَ نَحْوًا ، فَتَكُونُ قِرَاءَتُهُ قَاعِدًا وَنَاصِبًا نَحْوًا
٦٨٦	إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ
٩٠٤	إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا
٤٩٨	إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ كَائِنٌ لَكُمْ أَجْرًا أَوْ كَائِنٌ عَلَيْكُمْ وَزْرًا
٩١٩	تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ
٥٧٩	سُبْحَانَ اللَّهِ ! إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ
٨١٩	طَوَفْتُمَايَ مِنْذُ اللَّيْلَةِ
٧٠٧	عَذَّبْتُ امْرَأَةً فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا
٣٧١	عَرَفَ عِفَاصَهَا وَوَكَاءَهَا ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا ، وَإِلَّا اسْتَمْتَعَ بِهَا
٥٧٣	فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا
٦٧٨	فَلَمْ أَزَلْ أُحِبُّ الدَّبَاءَ مِنْ يَوْمِئِذٍ

الصفحة	الحديث / الأثر
٤١٣، ٣٥٧	قوموا فَلأَصَلِّ لَكُمْ
٥٦١	(كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا)
٩٢٥	كُلُّ شَيْءٍ يُقَدَّرُ حَتَّى الْعَجْزِ وَالْكَيْسِ
٥١٩	لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض
٣٠٧	لا يموت لأحد ثلاثة من الولد فتمسه النار إلا تحلة القسم
٣٥٧	لِتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ
٩٠٧	(لَعَلَّكَ أَنْ تُخَلَّفَ فَيَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ)
٤٧٤	لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومالنا من طعام إلا الأسودان
٥١٩	لو توكلتم على الله حق توكله لرزقتم كما يرزق الطير تغدو خفافاً وتروح بطاناً
٧٠٧	(مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ)
٧٣٧	قالت عائشة - رضي الله عنها - حين نزلت : ﴿ تَرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُمْ وَتُعْوَِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ ﴾ ما أرى ربك إلا يسارع في هواك
٦٧٧	مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عَمَّالًا فَقَالَ :، فعملت النصارى من نصف النهار إلى العصر ... الحديث
٤٠٩	من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بريح الثوم
٦٣١، ٦٢٣	مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعِمَتْ
٥٧٦	مَنْ تَأَنَّى أَصَابَ أَوْ كَادَ، وَمَنْ عَجَلَ أَخْطَأَ أَوْ كَادَ
٨٠٦	مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ، وَلْيَفْعَلِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ
٧٦٥	من قتل قتيلاً فله سلبه
٧٥٢	مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامٌ اثْنَيْنِ فَلْيُذْهِبْ بِثَالِثٍ، وَإِنْ أَرْبَعَةً فَخَامِسٍ أَوْ سَادِسٍ
٦٠٨	مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ
٣٦٧	من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له

الصفحة	الحديث / الأثر
٢١٥	نَضَرَ اللَّهُ امرءًا سمع مقالتي فوعاها
١٠٢٧	(نَعَمْ الْعَبْدُ ضَهَبْتُ ؛ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ)
٦٣٢	(نَعَمْ عَبْدُ اللَّهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ)
٥٢٨	نهى أن يُيال في الماء الدائم
٦٧٨	هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام
٨١٨	هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة
٧٧٨	قول ابن مسعود والذي لا إله غيره ؛ هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة
٧٧٩	قول أبي بكر - رضي الله عنه - : وَاللَّهِ أَنَا كُنْتُ أَظْلَمَ مِنْهُ
٧٣٤	يَا رَبِّ كَاسِيَاتٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَّةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
١٠٥٧	يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار

فهرس الأشعار

الصفحة	القائل	البحر	القافية
الهمزة المضمومة			
٣١٤	الخطيئة	الوافر	والإِخَاءُ
٢٧٣	مسلم بن معبد الوالبي	الوافر	دَوَاءُ
٥١٠	الربيع الفزاري	الوافر	الشَّتَاءُ
٣٥٣	-	الوافر	المِرَاءُ
٤٦١	زهير بن أبي سلمى	الوافر	أُم نِسَاءُ
٥٧٣	-	الكامل	العَنَاءُ
٤٤٥	الحارث بن حلزة	الخفيف	العَلَاءُ
الهمزة المكسورة			
١٠٦٢	أبو زبيد الطائي	الخفيف	بَقَاءُ
الباء الساكنة			
٢٢٧	-	الطويل	بِمَا رَكِبَ
الباء المفتوحة			
٨٨٩	-	الطويل	بِغَضُوبَا
٣٦٧	-	البسيط	إِرْهَابَا
٧٨٤	-	البسيط	حَسَبَا
٩٨٥	-	البسيط	مَحْجُوبَا
١٠٠٠	-	الوافر	ذَهَابَا
٣٩٠	عمرو بن معدي كرب	مجزوء الكامل	جَانِبَا
٥٧٥	أسامة بن الحارث أبو سهم الهذلي	المتقارب	يَبَابَا
٨١٢	العجاج	الرجز	كَشَابَا
٨١٢	العجاج	الرجز	أَقْرَبَا
٨١٢	العجاج	الرجز	يَنْكَبَا

الصفحة	القائل	البحر	القافية
البياء المضمومة			
٨٥٠	-	الطويل	وَالْأَبُ
٣٢٩	قيس بن الملوّح - كَثِير عَزَّة - الأحوص - عروة بن حزام	الطويل	أُجِيبُ
٦٩٤	النابعة الذبياني	الطويل	أَجْرُبُ
٧١٣	راشد بن عبد ربه أبو ذر الغفاري العباس بن مرداس السلمي	الطويل	الثَّعَالِبُ
٩٠٩	كعب بن سعد الغنوي	الطويل	قَرِيبُ
٣٥٩	-	الطويل	نَصِيبُ
٤٥٣	الكميت بن زيد	الطويل	وَتَحْسَبُ
٤٣٥	-	الطويل	يَصُوبُ
١٠٣٢	امراة من الأنصار	الطويل	جَوَانِبُهُ
٣٩٦	-	البسيط	ذِيبُ
٧٠٦	ذو الرمة	البسيط	ذَهَبُ
٥٧٢	رجل من بني بَحْثَر بن عَثُود	الوافر	قَرِيبُ
٥٦١	هدبة بن الخشم	الوافر	قَرِيبُ
٧١٩	مطيع بن إياس صالح بن عبد القدوس	الخفيف	خَطِيبُ
٥٧٤	الكلبة اليربوعي	الخفيف	غَضُوبُ
٩٥٩	نُفَيْل بن حَبِيب الْحَمِيرِي	الرجز	الطَّالِبُ
٩٥٩	نُفَيْل بن حَبِيب الْحَمِيرِي	الرجز	الْغَالِبُ
٦١٧	-	م الرجز	صَاحِبُهُ
٦١٧	-	م الرجز	جَانِبُهُ
البياء المكسورة			

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٣٨٨	طفيل الغنوي	الطويل	تُعَقِّبِ
١٠٤٩ ، ٦٢٧	الحارث بن خالد المخزومي	الطويل	المَوَاكِبِ
٧٨٧	حسان بن ثابت عبد الله بن رواحة	الطويل	وَلَا مُتَقَارِبِ
٣٢٧	رجل من طيء	البسيط	تَرَبِ
٢٢٩	-	الوافر	العَذَابِ
٥٥١ ، ٥١١	-	الوافر	العِرَابِ
٩٨٣	دريد بن الصمة	الكامل	جُرْبِ
٩٨٣	دريد بن الصمة	الكامل	النُّقْبِ
٧٣٨	-	الرمل	نَشَبِ
التاء المفتوحة			
٨١٣	-	الخفيف	وَكَعَعَتَا
التاء المضمومة			
٤٧٥	تميم بن أبي أبو شنبل الأعرابي	البسيط	مُلِمَّاتُ
٣٦٠	-	الوافر	الأساةُ
٧٥٣	عمرو بن قعاس	الوافر	تُبَيَّتْ
١٠٧٥	جذيمة بن الأبرش	المديد	شَمَّالَاتُ
٤٢٨	رؤبة بن العجاج العجاج	الرجز	لَيْتُ
٤٢٨	رؤبة بن العجاج العجاج	الرجز	فَاشْتَرَيْتُ
التاء المكسورة			
٩٤٦	مُلَيْحِ بن علاق القعيني	الطويل	أَوْ أَقَلَّتِ
٦٠٢	مجنون بني عامر	الطويل	اسْتَقَلَّتِ
٨٠٤ ، ٤٨٨	عَمْرُو بن مَعْدِي كَرِبِ	الطويل	كَرَّتِ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١٠٧٧	سَلَمَى بن رَبِيعَةَ عَلْبَاء بن أَرْقَم	الكامل	خُلَّتِي
الجيـم الساكنة			
٦٤٩	الحارثي	الرجز	السَّاجُ
٦٤٩	الحارثي	الرجز	النُّسَاجُ
الجيـم المفتوحة			
٣٩٢	عبيد الله بن الحر الخطيئة	الطويل	تَأَجَّجَا
٧٥١	محمد بن بشير	البسيط	يَلِجَا
الجيـم المضمومة			
٩٠٩ ، ٧١٣	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	نَبِجُ
الحاء المفتوحة			
٣٠٦	المغيرة بن حبناء الحنظلي	الوافر	فَاسْتَرِيحَا
٣٠٠	أبو النجم العجلي	الرجز	فَنَسْتَرِيحَا
٥٦١	رؤبة بن العجاج	الرجز	يُمَصِّحَا
٥٦١	رؤبة بن العجاج	الرجز	فَامَّحَى
الحاء المضمومة			
٦٤٤	تميم بن أبيّ بن مقبل	الطويل	أَكْدَحُ
٤٧٣	جران العود	الطويل	مُتَرَحْزَحُ
٥٦٨	ذو الرُّمَّة	الطويل	يَبْرَحُ
٩٣٨	أبو ذؤيب الهذلي	البسيط	السُّوحُ
الحاء المكسورة			
٧٤٠	عمر بن أبي ربيعة كثير عزة	الطويل	بِرَابِحِ
٥٥٩	قَسَام بن رواحة السَّنْبِسي	الطويل	وَالْجَوَانِحِ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٩٧٥	جرير	الوافر	رَاح
٢٧١	-	مجزوء الكامل	الرَّزَاح
٢٧١	-	مجزوء الكامل	الرواح
٢٧١، ٢٤٥	-	مجزوء الكامل	الطلاح
البدال الساكنة			
٧٢٥	-	الرمل	وَنَفَذَ
البدال المفتوحة			
٦٠٩	الحسين بن القعقاع	الطويل	وَأَمْجَدَا
٢٢٦	الراعي النميري	الطويل	أَهْمَدَا
٧٢٥	الأعشى	الطويل	تَرَدَّدَا
٥٤٦	الفرزدق	الطويل	عَوَّدَا
٢٢٩	الأعشى - النابغة الجعدي	الطويل	مَانِعُهُ عَدَا
٨٢٦	الفرزدق	الطويل	المُقَيَّدَا
١٠٠٢، ٢٧١	-	البسيط	أَحَدَا
١٠٠٢	-	البسيط	رَشَدَا
٨٧٣	-	البسيط	لَمْجُهُودَا
٦٣٥	جرير	الوافر	زَادَا
٧٨٩	-	الوافر	وُفُودَا
٨٥١	عقبة بن هبيرة	الوافر	وَلَا الْحَدِيدَا
٤٣٩	الأعشى	الكامل	الأَجْرَدَا
٧٧٧	-	الكامل	وَصُدُودَا
٦١٢	عبد الله بن رواحة	الكامل	وَعِنَادَا

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٢٠٥	رؤبة بن العجاج	الرجز	أَمْلُودَا
٢٠٥	رؤبة بن العجاج	الرجز	الْبُرُودَا
٢٠٥	رؤبة بن العجاج	الرجز	الشُّهُودَا
الدال المضمومة			
	عبد الواسع بن أسامة	الطويل	جَلِيدُهَا
٦٩١ ، ٦٦٧	عدي بن زيد أبو اللحام التغلبي	الطويل	عَدُ
٧٢٦	الحكم بن صخر	الطويل	فَاقِدُ
٨٧١	-	الطويل	لَعَمِيدُ
٣٩٤	-	الطويل	يَزِيدُ
٣٢٩	عبد الرحمن بن أم الحكم - أبو اللحام التغلبي .	الطويل	يَقْصِدُ
٧٦٧	-	الوافر	الثَّرِيدُ
٥٤٩	عبد الرحمن بن حسان	الوافر	جُودُ
٤٧٧	حاتم الطائي	المتقارب	حَامِدُ
الدال المكسورة			
٥٤٨	-	الطويل	بِخَالِدِ
٣٩٣	الخطيئة	الطويل	مُوقِدِ
١٩٩	عبيد بن الأبرص - شماس الهذلي	البسيط	بِفِرْصَادِ
٩٦٢	النابعة الذبياني	البسيط	الْبَلَدِ
٦٤٥	ذو الرمة	البسيط	الْبَلَدِ
٧٠١	-	البسيط	رَشَدِ
٨٢٧ ، ٧٤٦	النابعة الذبياني	البسيط	فَقَدِ
٣٠١	-	البسيط	لِلْجَسَدِ
٩٠٨	خالد بن جعفر العبسي	الوافر	أَوْ أَسِيدِ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٧١٥ ، ٢٤٩	قيس زهير	الوافر	بني زياد
١٠١١ ، ٦٦٣	النابعة الذبياني	الكامل	قد
٤٩٢	-	الكامل	عوادي
٨٨٠ ، ٨٧٦	عاتكة بنت زيد العدوية	الكامل	المتعمد
٣٦٦	أبو زبيد الطائي	الخفيف	والوريد
٧٨٦	أمية بن أبي عائذ الهذلي	المتقارب	الأسود
٧٨٦	أمية بن أبي عائذ الهذلي	المتقارب	السرمد
الراء الساكنة			
٩٢٧	لبيد بن ربيعة	الطويل	أو مضر
٦٨٧	عمر بن أبي ربيعة	المتقارب	لم يضر
٨٠٣	النمر بن تولب	المتقارب	نسر
١٠٥٦	امرؤ القيس	المتقارب	النمر
٩٩٢	العجاج	الرجز	شعر
٣٥٥	علي بن أبي طالب	الرجز	أفر
٣٥٥	علي بن أبي طالب	الرجز	قدر
الراء المفتوحة			
٦٩٥	عمرو بن أحمر الباهلي	الطويل	أحمر
٩٢٤	-	الطويل	الأصغر
٧١٥	امرؤ القيس	الطويل	يقرأ
٥٣١	زفر بن الحارث	الطويل	وحمير
٥٤٧	-	الطويل	ولا ضر
٣٢٢	امرؤ القيس	الطويل	فنعذر
٥٢٢	ذو الرمة	الطويل	قفرا

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٣١٠	عمرو بن أحمر	الوافر	صُفَارَا
٣١٠	عمرو بن أحمر	الوافر	حُوَارَا
٦١٤	-	الوافر	مَزَارَا
٧٨٥، ٧٨٤	عامر بن الطفيل	الكامل	لَمْ يَثَارَا
٦٣٧	عدي بن زيد	الخفيف	وَالْفَقِيرَا
٤٩٣	-	الخفيف	نَصِيرَا
٢٨٢	-	الرجز	أَوْ أَطِيرَا
٧٥١	-	الرجز	هَجَرَا
٧٥١	-	الرجز	فَيُجَبَرَا
الراء المضمومة			
٥٤٩	-	الطويل	اعْتَبَارُ
٥٧٧	-	الطويل	أَمْرُ
٩٦٦	أبو صخر الهذلي	الطويل	الْأَمْرُ
٥٥٠	-	الطويل	أَنْوَرُ
٨١٣	-	الطويل	آسِرُ
٥٥٥، ٢٥٣	تأبط شراً	الطويل	تَصْفِرُ
٨١٦، ٢٧٧	عمر بن أبي ربيعة - جميل بن معمر	الطويل	حَيْثُ تَنْظُرُ
٩٧٩	مُضَرَّس بن ربيعي الأسدي	الطويل	دَعَاثِرُهُ
٣٤٠	لبيد بن ربيعة	الطويل	شَاجِرُ
٥٥٠	أعشى تغلب	الطويل	الشَّرَرُ
٧٢٣	توبة بن الحُمَيْر نصيب الأسود	الطويل	كَاسِرُهُ
٧٦٨	أبو شهاب المازني	الطويل	الْكِبَائِرُ
٩٧١	طفيل الغنوي مضر بن ربيعي	الطويل	المَصَادِرُ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٤٩٧	-	الطويل	يَسِيرُ
٨٨٨، ٢٧٠	جرير	البسيط	بَشْرُ
٣٢٧	أنس بن مدركة الختعمي	البسيط	البَقْرُ
٤٠٧	الأخطل	البسيط	البَقْرُ
٦١١، ٥٨٤	قيس بن الملوّح العرجي ذو الرّمة كامل الثقفي الحسين بن عبد الله	البسيط	والسَّمْرُ
٤٥٩	اللعين المنقري	البسيط	والخَوْرُ
٨٥٠	جرير	الكامل	أَطْهَارُ
٧٣٠	ثابت بن قنّة	الكامل	عَارُ
٧٩٥	-	الكامل	المَقْهُورُ
٥١٧	عدي بن زيد	الخفيف	والدَّبورُ
٧٤٤	أبو دؤاد الإيادي	الخفيف	المِهَارُ
٥٢١	-	المديد	يَعْتَبِرُ
-	-	الرجز	شَاعِرُ
٣٦٠	-	الرجز	المَزَاجِرُ
٣٥٨	منظور بن مرثد	الرجز	وَجَارُهَا
الراء المكسورة			
٦٨٦	-	الطويل	الأَبَاعِرِ
٦٩٣	-	الطويل	شَهْرٍ
٣٢١	-	الطويل	لِصَابِرٍ
٥٩٤	-	الطويل	الصَّبْرِ
٤٧٩	زياد بن سيار	الطويل	والمَكْرِ
٧٩٣	زهير بن مسعود	الطويل	وَلَا بِمُعَمَّرٍ
٩٤١	أوس بن حجر	الطويل	مِنْقَرٍ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
	الأسود بن يعفر اللعين المنقري		
٦١٠	عروة بن الورد	الطويل	فَأَجْدِرِ
٦٥٦	-	الطويل	والتَّصْرِ
٧١٦	الراعي النميري القتال الكلابي	البسيط	بِالسُّورِ
٣٦٦	الفرزدق	البسيط	تَوْغِيرِ
٦٥٤	-	البسيط	جَارِ
٣٥٤، ٢٤٥	-	البسيط	بالجارِ
١٠٣٢	تميم بن أبي بن مقبل	البسيط	عَوْرِيْ
٤٠٦	الأخطل	البسيط	بِمِقْدَارِ
٨٦٨	أبو زبيد الطائي	البسيط	مَكْفُورِ
٩٣٤	الأحوص الأنصاري	البسيط	نَارِ
٥٧٣	-	الوافر	المُجِيرِ
٩٥٠	دريد بن الصمة	الوافر	صَبْرِ
٤٤٤	النابغة الذبياني	الكامل	الأشْعَارِ
٨١٨	زهير بن أبي سلمى	الكامل	دَهْرِ
٥٤٨	جرير	الكامل	وَمَزُورِ
٥٨٢	الأعشى	السريع	الفَاخِرِ
٨٢٩	الأعشى	السريع	للكَاثِرِ
٥٩٦	طرفة بن العبد	الرجز	بِمَعْمَرِ
٥٩٦	طرفة بن العبد	الرجز	وَاصْفَرِيْ
٦١٧	-	الرجز	بَاكِرِ
٦١٧	-	الرجز	فَاخِرِ
السين المفتوحة			
٦٥٥	امرؤ القيس	الطويل	تَنَفَّسَا

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٦٩٨	-	الخفيف	يُؤوِّسَا
السين المضمومة			
٦٤٠	يزيد بن الطَّثْرِيَّة	الطويل	المُمارِسُ
٧٢٣ ، ٥٨١	أبو ذؤيب الهذلي أمية بن أبي عائذ مالك بن خالد الخناعي عبد مناة الهذلي .	البسيط	والآسُ
٣٤٢	العباس بن مرداس	الكامل	المَجْلِسُ
٨٦١	رؤبة بن العجاج	الرجز	لَيْسُ
٨٦١	رؤبة بن العجاج	الرجز	أَنْيَسُ
٧٤٧	جران العود	الرجز	أَنْيَسُ
٧٤٧	جران العود	الرجز	الْعَيْسُ
السين المكسورة			
٩٦٧	الهجرس بن كليب	البسيط	جَسَّاسٍ
٣٥٥	طرفة بن العبد	المنسرح	الْفَرَسِ
الصاد المفتوحة			
١٠٣١	-	الرجز	خَالِصَا
١٠٣١	-	الرجز	الأَبَارِصَا
الضاد المضمومة			
٥٠٧	عمرو بن أحمر الباهلي	الطويل	بُيُوضُهَا
الطاء المكسورة			
٧٨٧	المتنخل الهذلي	الوافر	وَالْعِلَاطِ
العين المفتوحة			
٩٠٧	متمم بن نويرة	الطويل	أَجْدَعَا

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٢٨٤	-	الطويل	لَأَسْمَعَا
٢٧٥	جميل بن معمر - حسن بن ثابت	الطويل	وَتَحْدَعَا
٧٨٩	أم حاتم الطائي	الطويل	جَائِعَا
٧٢٧	متمم بن نويرة	الطويل	مَعَا
١٠٠٦	جرير	الطويل	المُقَنَّنَا
٣٠٢	-	البسيط	سَمِعَا
١٠٨٧	الأضبط بن قريع	المنسرح	رَفَعَه
٩٠٢	العجاج	الرجز	رَوَاجِعَا
	-	الرجز	يَنْفَعَا
٣٥٢	-	الرجز	قَلِعَا
العين المضمومة			
٥٠٨	العجير السلولي	الطويل	أَصْنَعُ
٤٤٠	الفرزدق	الطويل	الأَصَابِعُ
٣٤٦	-	الطويل	تَابِعُ
٨٠٠	زيد بن رزين المحاربي	الطويل	تَدْفَعُ
٩٧٠	جران العود	الطويل	تَصَدَّعُ
٧٠٢، ٢٩٠	الفرزدق	الطويل	مُجَاشِعُ
٧٥١	قيس بن ذريح البعيث خدّاش الدّارمي	الطويل	مَصَارِعُ
٧٨٣	الكميت بن معروف	الطويل	وَاسِعُ
٧٢٨، ٢٧٤	النابعة الجعدي - قيس بن الخطيم - النابعة الذبياني	الطويل	وَيَنْفَعُ
٤٧٤	قيس بن ذريح - قيس	الطويل	يَبِيعُ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
	بن الملوح		
٧٤٤	قيس بن الملوح ابن الدمينه الصمة القشيري	الطويل	شَفِيعُهَا
٥٢٤	عمرو بن معدي كرب	الوافر	وَجِيعُ
٤٦٠	أبو ذؤيب الهذلي	الكامل	مُسْتَتَبُعُ
٣٧٠	جرير بن عبد الله البجلي عمرو بن خُثَّارم البجلي	مشطور الرجز	يا أَقْرَعُ
٣٧٠	جرير بن عبد الله البجلي عمرو بن خُثَّارم البجلي	مشطور الرجز	تُصْرَعُ
العين المكسورة			
٢٧٥	-	الطويل	بَلَقَعِ
٨١٠	-	الطويل	المُقَنَّعِ
٥٢١	-	الخفيف	قَنُوعِ
٦٠٢	السفاح بن بكير	السريع	الذَّرَاعِ
الغين المضمومة			
١٠٧٧	عبد الله بن همام السلولي	الطويل	وَأُفْرِغُ
الفاء المفتوحة			
١٠٩١	رؤبة بن العجاج	الرجز	حَنِيفًا
الفاء المضمومة			
٣١٢	الفرزدق	الطويل	أَعْرِفُ
٩٤١	مطروود بن كعب الخراعي	الكامل	عِجَافُ
٨٥٥	قيس بن الخطيم المرار الأسدي	المنسرح	مُخْتَلِفُ
القاف المفتوحة			
٨٩٨	محمد بن ذؤيب العماني	الرجز	مُمَزَّقَا

الصفحة	القائل	البحر	القافية
القاف المضمومة			
٨٥٢	جعفر بن علبة الحارثي	الطويل	أَفَرُقُ
٨٥٢	جعفر بن علبة الحارثي	الطويل	أُخَرِقُ
٧٨١	-	الطويل	تُخَرِقُ
٨٠٥	حميد بن ثور الهلالي	الطويل	تَرُوقُ
٥٧٤	-	الطويل	تَزْهَقُ
٣٠٩	جميل بن معمر	الطويل	سَمَلْتُ
٨٨٤	-	الطويل	صَدِيقُ
١٠٤٢	قيس بن جروة الطائي	الطويل	عَارِقُهُ
٧٧٣	الأعشى	الطويل	لَا نَتَفَرَّقُ
٨٠١	سالم بن وابصة الأسدي	البسيط	تَثِقُ
٥٧٤، ٥٧٢	أمية بن أبي الصلت	المنسرح	يُؤَافِقُهَا
القاف المكسورة			
٨٨٧	امرؤ القيس	الطويل	مُنَبِّقُ
١٠٣٥، ٣٨٧	عدي بن زيد	الخفيف	السَّاقِي
٦٤٩	-	الخفيف	المُهَرَّاقِ
الكاف المفتوحة			
٧٥٤	الأعشى	الطويل	بِمَالِكَا
٤٧٧	عبد الله بن همام السلولي	المتقارب	هَالِكَا
٣٤٨	عبد الله بن عبد الأعلى القرشي	الرجز	وَحَدَا
٣٤٨	عبد الله بن عبد الأعلى القرشي	الرجز	قَبْلَكَا
الكاف المضمومة			
٤٢٨	-	الرجز	تُحَاكُ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٤٢٨	-	الرجز	ولا تُشَاكُ
الكاف المكسورة			
٦٣٤	-	الرجز	هَالِكِ
٦٣٤	-	الرجز	مَالِكِ
اللام الساكنة			
٣٨٧	كعب بن جعيل الحسام بن ضرار الكلبي	الرمل	تَمَلِّ
٨٠١	بعض الأعراب	الرجز	يَعْتَمِلُ
٨٠١	بعض الأعراب	الرجز	يَتَكِلُ
اللام المفتوحة			
٧٧٢	-	الطويل	وَالْبَذَلَا
٤٧٩	لبيد بن ربيعة	الطويل	ثَاقِلَا
٧٧٩	عبد الله بن الزبير	الطويل	مِغْوَلَا
٧٧٢	-	الطويل	نَعَلَا
٣٢٨	امرؤ القيس - عامر بن الطفيل - عامر بن جوين	الطويل	أَفْعَلَه
٧٧٥	-	البسيط	قِيَلَا
٩٥١	النعمان بن المنذر	البسيط	قِيَلَا
٨٦٩	بعض الطائيين	البسيط	مَحْدُولَا
٤٨٣	ذو الرّمة	الوافر	بِلَالَا
٣٦٠	الأعشى - حسان بن ثابت - أبو طالب بن عبد المطلب	الوافر	تَبَالَا
٨٣٧	-	الوافر	عَقِيَلَا
٩٠٣	القطامي	الكامل	الْأَوَّلَا

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٦٨١	الراعي النميري	الكامل	أَفِيلاً
١٠٧٠	أبو الأسود الدؤلي	المتقارب	جَمِيلاً
٧٨٢	-	المتقارب	رِجَالاً
١٠٧٠	أبو الأسود الدؤلي	المتقارب	قَلِيلاً
٨٨٤	جنوب أخت عمرو ذي الكلب	المتقارب	شَمَالاً
٨٨٤	جنوب أخت عمرو ذي الكلب	المتقارب	النَّمَالاً
٣٠٨	العنبري - بعض الحارثيين	الخفيف	التَّامِيلاً
٩٤٠	حضرمة بن عامر	المنسرح	نَبَلًا
٨١٢	رؤبة بن العجاج	الرجز	حَلَالًا
٨١٢	رؤبة بن العجاج	الرجز	حَاطَلًا
اللام المضمومة			
٢٨٩	جرير	الطويل	أَشْكَلُ
٧٢٧	جرير	الطويل	أَفْضَلُ
٦٥٩، ٦٥١	الأخطل	الطويل	تُقْتَلُ
٢٠١	طريف بن أبي وهب العبسي	الطويل	تَزُولُ
٦٥٤	بكر بن غالب الجرهمي	الطويل	وَجَلِيلُ
٨٨٨	-	الطويل	خَامِلُ
٥٣٣	السموأل	الطويل	وَجْهُولُ
٩٣٨	جعفر بن علبة الحارثي	الطويل	أَوْ سَلَسِلُ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٧٨٦	النمر بن تولب	الطويل	الْمُنْخَلُّ
٣٠١	-	الطويل	مُرْمِلٌ
٢٢٨	حسان بن ثابت	الطويل	يَذْبُلُ
١٠٤١، ٢٨٠	كثير عزة	الطويل	لَا أَقِيلُهَا
٩٥٢	الفرزدق ذو الرمة	الطويل	حَيَاهَا
٨٨٣	الأعشى	البسيط	وَيَتَعَلُّ
٤٣٦	-	البسيط	وَالْعَمَلُ
١٠٥٨	أمية بن أبي الصلت أحيحة بن الجلاح	المتقارب	يَعْذِلُ
٦٥٥	-	المتقارب	الْعَاذِلُ
اللام المكسورة			
٩٦٦	الشماخ بن ضرار	الطويل	وَأَجَالِ
٨٣٦	كثير عزة	الطويل	بَخِيلِ
٣١٨	كعب الغنوي	الطويل	بِقَوْلِ
٧٨١	امرؤ القيس	الطويل	وَلَا صَالِ
٤٧٦	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	بِالْجَهْلِ
١٠٦٥، ٩١٩	امرؤ القيس	الطويل	فَحَوْمَلِ
٩٣٧	امرؤ القيس	الطويل	مُعْجَلِ
٧٤٩	امرؤ القيس	الطويل	مَحْوَلِ
٨٠٧	مزاحم العقيلي	الطويل	مَجْهَلِ
٦٧٨	-	الطويل	وَعَاذِلِ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٧٦٨	امروء القيس	الطويل	وَأَوْصَالِي
٩٩٤	-	الطويل	لَا أَقِي
١٠٠٧	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	شُغْلِي
٧٤٨	امروء القيس	الطويل	لِيَبْتَلِي
٥٧٨	عمرو بن أحمر الباهلي	البسيط	النَّمْلِ
٢١٣	-	البسيط	لِنَزَالِ
٧٦١	غوية بن سلمى بن ربيعة	الوافر	مَا أَبَالِي
٨١١	جميل بن معمر	الكامل	رَسَائِلِي
٧٣٣، ٢١٥	الأعشى	الخفيف	أَقْتَالِ
٦٥٨	-	الخفيف	الْجَزِيلِ
٨٨٧، ٢٦٧	-	الخفيف	سُؤْلِ
٧٣٣	عبيد بن الأبرص أمية بن أبي الصلت حُثَيْف بن عُمَيْر اليشكري نهار ابن أخت مسيلمة الكذاب	الخفيف	العِقَالِ
٦٥٧	رجل من طيء	الخفيف	بِالْمَعَالِي
١٠٨٨	امروء القيس	السريع	وَأَيْلِ
٧٥٠	جميل بن معمر	المنسرح	جَلَلِهِ
الميم الساكنة			
٨١٧، ٢٦٩ ٩٨٦	ابن صريم اليشكري - علباء بن أرقم - كعب بن أرقم - زيد بن أرقم	الطويل	نَاطِرِ السَّلَمِ
الميم المفتوحة			

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٦٠٤، ٥٩٤	العباس بن مرداس	الطويل	المُقَدِّمًا !
٣٧١	-	الطويل	نَادِمًا
٣٩١	-	الطويل	وَلَا هَضْمًا
٤٨٩	-	البسيط	مَخْتُومًا
٣٢١	زياد الأعجم	الوافر	أَوْ تَسْتَقِييًا
٤٨٨	هدبة بن الخشرم	الرجز	الرَّوَّاسِمَا
٤٨٨	هدبة بن الخشرم	الرجز	وَقَاسِمَا
٥٥٦	رؤبة بن العجاج	الرجز	دَائِمًا
٥٥٦	رؤبة بن العجاج		
١٠٧٦	جُبَابَةُ اللّص مساور العبسي أبو حيان الفقعسي	الرجز	يَعْلَمًا
١٠٧٦	جُبَابَةُ اللّص مساور العبسي أبو حيان الفقعسي	الرجز	مُعَمَّمًا
الميم المضمومة			
٨١٥	عمرو بن بركة الهمداني	الطويل	وَجَارِمٌ
٣٥٧	الفرزدق	الطويل	الجُرَاضِمُ
٨٢٦	سويد بن كراع العكلي	الطويل	حَالِمٌ
٣٩٧	رجل من أسد	الطويل	ظَالِمٌ
٨٦٥	رجل من بني نمير	الطويل	كَرِيمٌ
٧٨٤	-	الطويل	نَادِمٌ
٩٨٨	عمر بن ربيعة المرّار الفقعسي	الطويل	يُدُومٌ
٤٤٤	الفرزدق	الطويل	صَمِيمُهَا
٢٧٧	-	البسيط	تَضَطَّرُمٌ
٣٦٩	زهير بن أبي سلمى	البسيط	وَلَا حَرَمٌ
٨٣٦	جرير	البسيط	الْخَوَاتِيمُ
٣٩٧	-	البسيط	كَرَمٌ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٣٠٠	-	البسيط	والندم
٣٨٩	النابعة الذبياني	الوافر	الحرام
٣٩٤	الأحوص الأنصاري	الوافر	الحُسام
٨١٥	زياد بن الأعجم	الوافر	الحليم
٣٨٩	النابعة الذبياني	الوافر	سنام
٨٩٦	الحارث بن خالد المخزومي	الوافر	هشام
٧٨٣	عبد الله بن رواحة	الوافر	وروم
٣١٣	المتوكل الليثي - أبو الأسود الدؤلي - الأخطل	الكامل	عظيم
٧٢١	أبو الأسود الدؤلي	الكامل	وخصوم
٧٢١	أبو الأسود الدؤلي	الكامل	لذميم
٩١٦	لبيد بن ربيعة	الكامل	ختامها
٤٦٣	لبيد بن ربيعة	الكامل	سهاها
٧٣٤	حسان بن ثابت	الخفيف	النعم
٤٧٦	أبو دؤاد الإيادي	الخفيف	الإعدام
٤٦٠	-	الخفيف	اضطرام
٩٤٦، ٩٤٤	حسان بن ثابت	الخفيف	لئيم
٥٩٢	الطرماح	المديد	أو لمام
٧٤٩	رؤبة بن العجاج	الرجز	وجهرمة
الميم المكسورة			
٣٥٣	-	الطويل	تظلم
٦٧٨	جبل بن جوال	الطويل	وجرهم
٩٤٩	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	جهنم
٨١١	جرير	الطويل	الحوائم

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١٠٢٣	الفرزدق	الطويل	خَازِم
٩٧١	ذو الرمة	الطويل	أُمُّ سَالِمٍ
٥٥٣	الخنجر بن صخر الأسدي	الطويل	ضَيْغَم
٧٧٧، ٦٣٩	زهير بن أبي سلمى	الطويل	وَمُبْرَم
٧٥٥	الفرزدق	الطويل	المُرَاجِمِ
٨٩٣	-	الطويل	وَعَرَامِ
٨٢٤، ٨٤٠، ٨٤٤	-	الطويل	واللَّهَازِمِ
١٠١٤	زيد الخيل	البسيط	الأَكَمِ
٥٣٣	-	البسيط	والهَرَمِ
٨١٠	عمرو بن بركة	البسيط	كَعَرَامِ
٥٥٠	الفرزدق	الوافر	كِرَامِ
٤٥٢	عنتر بن شداد	الكامل	المُكْرَمِ
٧٨٥	حسان بن ثابت	الكامل	عِظَامِي
٨٠٦، ٤٧٤	قطري بن الفجاءة	الكامل	وأَمَامِي
٧٤٧	ضمرة النهشلي	السريع	بِالمَيْسَمِ
٨٣٥	كثير عزة	المنسرح	كَرَمِي
٨١٠	العجاج	الرجز	الْمُنْهَمِّ
النون الساكنة			
١٠٦٤	جرير	الوافر	أَصَابِنُ
١٠٦٥	رؤبة بن العجاج	الرجز	عَسَاكِنُ
٣٩٥	رؤبة بن العجاج	مشطور الرجز	وإنْ
٣٩٥	رؤبة بن العجاج	مشطور الرجز	وإنْ
النون المفتوحة			

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٧٥١	-	الطويل	وَهَنَّا
٧١٢	قريط العنبري	البسيط	وركبَانَا
٦٢٦	حسان بن ثابت - كثير النهشلي - أوس بن مغراء	البسيط	عَفَانَا
١٠٦٨	قريط بن أنيف العنبري	البسيط	شَبِيَانَا
٥٧٣	-	البسيط	مَكُونَا
٦٥٧	-	البسيط	وإِغْلَانَا
٩٦٥	عمرو بن كلثوم	الوافر	الجَاهِلِينَا
٤٩٠	الكميت بن زيد	الوافر	مُتَجَاهِلِينَا
٤٦١	-	الوافر	العَادِلِينَا
٣٥٠	-	الوافر	يُجِبُّنَه
٧١٧	كعب بن مالك حسان بن ثابت عبد الله بن رواحة بشير بن عبد الرحمن بن كعب	الكامل	إِيَانَا
٤٨٨	عمر بن أبي ربيعة	الكامل	تَجْمَعُنَا
٧٨٠	أبو طالب بن عبد المطلب	الكامل	دَفِينَا
٦٥٨، ٦٣٥	أبو طالب بن عبد المطلب	الكامل	دِينَا
٥٢٥	خليفة بن براز	مجزوء الكامل	تَكُونَةُ
٤٩٢	-	الخفيف	وَالشُّبَانَا
٦٥٣	عبد الله بن رواحة	الرجز	بَدِينَا
٦٥٣	عبد الله بن رواحة	الرجز	شَقِينَا
٦٥٣	عبد الله بن رواحة	الرجز	دِينَا
١٠٦٦	رؤبة	الرجز	المُخْتَرَقَنَ
النون المضمومة			

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٧٧٢	-	الطويل	كَائِنُ
٧٧٩	-	الطويل	كَائِنُ
٥٢٥	-	الخفيف	مُبِينُ
النون المكسورة			
٧٣٤	عمرو بن الجنبى رجل من أزد السراة	الطويل	أَبَوَانِ
١٠١٩	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	بِشَانِ
٧٠٣	امرؤ القيس	الطويل	بِأَرْسَانِ
٩٦٩	عروة بن حزام	الطويل	بِالْهَمَلَانِ
٨٥٥	-	الطويل	دَنْفَانِ
٧٥٤	أعرابي	الطويل	رَمَضَانِ
٦١٧	جميل بن معمر	الطويل	مَعُونِ
٨٧٥	الطرماح	الطويل	المَعَادِنِ
٧٥٤	أعرابي	الطويل	فَثَمَانِي
٤٣٨	عروة بن حزام	الطويل	لَقْضَانِي
٧٠٧	جميل بن معمر	الطويل	لَقُونِي
٦٢٥	-	البسيط	مَرْوَانِ
٦٢٥	-	البسيط	إِعْلَانِ
٧٩٨	ذو الإصبع العدوانى كعب الغنوي	البسيط	فَتَخْزُونِي
٣٠٢	-	البسيط	يُفْنِيهِ
٧٣٩	جدر اللص جدر بن مالك	الوافر	الْبَنَانِ
٣١٢	الحطيئة - الأعشى - ربيعة بن جشم - دثار بن شيبان النمري -	الوافر	دَاعِيَانِ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
	الفرزدق .		
٩٥١	المتقّب العبدی	الوافر	سَمِينِي
٩٥١	المتقّب العبدی	الوافر	وَتَتَقِينِي
٧٥٥	-	الخفيف	الأَحْزَانِ
الهاء الساكنة			
٨٢٨	زرقاء اليمامة	البسيط	مِيَهْ
٧٣٨	هند بنت عتبة	مجزوء الكامل	مُعَاوِيَهْ
٩٨٠	عبيد الله بن قيس الرقيات	مجزوء الكامل	وَأَلْوَمُهَنَهْ
٩٨٠	عبيد الله بن قيس الرقيات	مجزوء الكامل	إِنَّهْ
٦٤٠	أبو دَهْلُ الجمحي	مجزوء الكامل	العَشِيرَهْ
١٠٦٩	الأغلب العجلي	الرجز	تُعْلَبَهْ
١٠٦٩	الأغلب العجلي	الرجز	مُقْعَبَهْ
٦٣٢	-	الرجز	عَوْمَرَهْ
٦٣٢	-	الرجز	المَرَهْ
٨٧٣	رؤبة بن العجاج عنتره بن عروش	الرجز	شَهْرَبَهْ
٨٧٣	رؤبة بن العجاج عنتره بن عروش	الرجز	الرَّقَبَهْ
٦٤٦	-	الرجز	الجَنَّةْ
٦٤٦	-	الرجز	والْمِنَّةْ
الهاء المفتوحة			
٧٩٩	القحيف العقيلي	الوافر	رِضَاهَا
٧٦٢	قيس بن الملوح	الوافر	فَاهَا

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٩٢٥ ، ٧٠٢	مروان النحوي	الكامل	أَلْفَاها
الهاء المضمومة			
٧٧٧	-	الخفيف	وَتَنِيه
الياء الساكنة			
٤٠٨	-	الرجز	الكَرِي
٤٠٨	-	الرجز	المَطِي
الياء المفتوحة			
٤٥٢ ، ٢٣٣	ابن الدمينّة- قيس بن معاذ	الطويل	تَلَاقِيَا
٧٥٢ ، ٣٩١ ٨٦٠	زهير بن أبي سلمى	الطويل	جَانِيَا
٩٦٣	لبيد بن ربيعة	الطويل	وَذَا لِيَا
٦١٣ ، ٢٠٤	-	الطويل	وَأَحْرِيَا
٤٥٢	ذو الرّمة	الطويل	الدَّهْرَ جَانِيَا
٧٧٢	-	الطويل	صَابِيَا
٧٣٥	صخر بن عمرو الشريد	الطويل	لَا أَخَالِيَا
٥٧٤	-	الطويل	مُغْرِيَا
٨٠٠	الأعشى	الطويل	وَانِيَا
٦٥٠	ذو الرمة	الطويل	هِيَا
٥٣٥	ابن ميادة	الرجز	حِيَا
الياء المضمومة			
١٠١٧	العجاج	الرجز	قِنَسْرِي
الألف			
٣٥٩	متمم بن نويرة	الطويل	بَغِي

فهرس الأمثال وأقوال العرب

الصفحة	المثل / القول
٥٨٢	أَبْرَحْتَ فَارِسًا
٤٠١	اتَّقَى اللَّهَ أَمْرٌ يُثَبُّ عَلَيْهِ
٧٩٦	أَخَذْتُ الْعِلْمَ مِنْ فُلَانٍ
٦١٥	أَخَوَاكَ نَعَمَ الرُّجُلَانِ ، وَإِخْوَتُكَ نَعَمُوا رَجُلًا
٥٠٢	أَرْهَفْتُ الشَّفْرَةَ حَتَّى قَعَدْتُ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ
٧٦٧	اسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ الذَّنْبَ
٩٢٣	اسْتَنْتَ الْفَصِيلَ حَتَّى الْقَرَعَى
٢٨٧	أَسْلَمْتُ حَتَّى ادْخَلَ الْجَنَّةَ
٧٥٥	اشْتَرَيْتَهُ بِ- وَاللَّهِ - دَرْهَمٍ
٧٩٦	أَطْعَمَهُ عَنِ الْجُوعِ
١٠٥٧	أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ
٨٢٠	((اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ سَمِعَ حَاشَا الشَّيْطَانَ وَابْنَ الْأَصْبَغِ))
٩٦٧	أَمَّ وَسَيْفِي وَزِرِّيهِ وَرُحْمِي وَنَصْلِيهِ وَفَرَسِي وَأُذُنِيهِ لَا يَدْعُ الرَّجُلُ قَاتِلَ أَبَوَيْهِ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ
٨٨٩	إِمَّا أَنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا
٨٨٩	إِمَّا أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكَ
٨٨٩	إِمَّا أَنْ جَزَاكَ اللَّهُ
٧٥٣	أَمَرْتُ زَيْدًا الْخَيْرَ
١٠٠٩	إِنَّ الْجَوَادَ قَدْ يَعُثُّ

الصفحة	المثل / القول
٦٩٢	إِنَّ الدَّوْدَ إِلَى الدَّوْدِ إِبِل
١٠٠٩	إِنَّ الْكَذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ
٨٩١	إِنَّ وَصَاحِبَهَا
٨٢٨	إِنَّمَا زَيْدًا قَائِمٌ
٣٠٣	إِنَّمَا هِيَ ضَرْبَةٌ مِنَ الْأَسَدِ فَيَحْطِمُ ظَهْرَهُ
٨٥٩	إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ وَإِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ
٦٢٩	إِنِّي مِمَّا أَنْ أَصْنَعَ
٨٨١	إِنْ تَزِينُكَ لِنَفْسِكَ ، وَإِنْ تَشِينُكَ لِهَيْهَ
٨٧٥	إِنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا
٨٧٨	إِنْ زَيْدًا لَمْ يُطَلَّقْ
٦٣٢	بِئْسَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَا إِنْ كَانَ كَذَا
٧٦١	تَرَبُّ الْكَعْبَةِ
٤٣٧	تَوَجَّهَ مَكَّةَ
٥٠٣	جَاءَ الْبُرِّ قَفِيزِينَ
٧٥٢	جَالِسٌ لِرَجُلٍ عَالِمٍ وَإِلَّا عَالِمٌ فَصَالِحٌ
٩٥٣	جَدُّكَ لَا كَدُّكَ
٤٠١	حَسْبُكَ يَوْمَ النَّاسِ
٦٤٧	حَسُنَ الْخُلُقُ حِلْمُ الْحُكَمَاءِ ، وَقَبْحُ الْعَمَلِ عِنَادُ السُّفَهَاءِ
٥٩٦	خَلَا لَكَ الْجَوْ فَيُضِي وَاصْفِرِي
٣٢٨	خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَكَ

الصفحة	المثل / القول
٧٥٢	(خير) ، لمن قال : كيف أصبحت ؟
٣٨١	الذي يطير فيغضبُ زيدُ الذبابُ
٤٠٦	ذره يقول كذا
٤٣٧	ذهبَ الشَّامُ
٧٤٢	رُبَّ رجلٍ وأخيه رأيتَه
٧٣٦	ربما تندم على فعلك
٢٩١	شَرِبَ الإِبِلُ حتى يجيءُ البَعِيرُ يحُرُّ بطنَه
٥٩٥	الصَّيْفَ صَيَّعَتِ اللَّبَنُ
٤٣٧	ضَرَبَ فلانٌ الظهرَ والبطنَ
٤٥٦	ظننت به خيراً
٢٥٣، ٥٥٥،٥٦٣	عسى الغويِّرُ أبوءُسا
٣٤٩	عصى إبليس ربّه ولمّا يندم
٧١١	غَضِبَ لزيدٍ
٧١١	غَضِبَ بزيدٍ
٤٠١	فعل زيدٌ خيراً يُثَبُّ عليه
٦٨٦	قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ
٧٩٦	كَسَاهُ عن العُرِي
٧٤٢	كلُّ شاةٍ وسخلتها بدرهم
٢٩٢	كلمته حتى يأمر لي بشيء
٨١٣	كما أنَّه لا يعلمُ فتجاوزَ الله عنه
٧٦٧	لاهِ أبوك

الصفحة	المثل / القول
٧٧٣	لا أَفْعَلْ ذَلِكَ عَوْضُ
٧٧٣	لا أَفْعَلُهُ دَهْرَ الداهرين
٥٦٥	لا أَفْعَلُهُ وَلَا كودَا
٦٥٣	لا تُحِبُّهُ بِمَا لَا يَنْفَعُهُ
٤٠٩	لا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ
٤٠٩	لا تَكْفُرْ تَدْخُلُ النَّارَ
٢٠٢	لا أَهَاءُ ، وَلَا أَهْلُمُ . و : لِمَ أَهَاءُ . و : لِمَ أَهْلُمُ
٥٤٧	لا فَتَى إِلَّا عَلِي ، وَلَا سَيْفٌ إِلَّا ذُو الْفِقَارِ
٤١٣	لِتُعْنَ بِحَاجَتِي
٧٣٦	لَعَلَّكَ سَتَنْدَمُ عَلَى فَعْلِكَ
٦٤٧	لَقَضَوْا الرَّجُلَ فَلَانٌ وَعَلِمَ الرَّجُلُ فَلَانٌ
٥٧٩	لِلَّهِ أَنْتَ ! وَوَاهَا لَهُ !
٥٩٣	((لِلَّهِ دَرُّ بَنِي سُلَيْمٍ مَا أَحْسَنَ فِي الْهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا ! وَأَكْرَمَ فِي اللَّزْبَاتِ عَطَاءَهَا))
٧٦٢	لِلَّهِ لَا يُؤَخَّرُ الْأَجَلَ
١٠٣٣	لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي
٥٤٦ ، ٥٣٣	لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمَسْكُ
٥٣٣	لَيْسَ خَلْقُ اللَّهِ أَشْعَرُ مِنْهُ
٥٩٥	مَا أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ !
٦١٢ ، ٥٥٢	مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا ، وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا
٥٠٠	مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ
٥٩٠	مَا أَذْرَعُ فُلَانَةً !

الصفحة	المثل / القول
٦١٢	ما كان أحسن زيداً
٨١٤	مِثْلُكَ لا يفعل كذا
٢٩١	مَرَضَ حتى لا يَرْجُوهُ
٤٠٦	مُرَّه يحفرها
٤٣٧	مُطِرْنَا السَّهْلَ والجبلَ
٢٥٥	مَنْ دَخَلَ ظَفَارَ حَمْرٍ
٥٠٢	مَنْ كَانَتْ أُمُّكَ
٤٥٣	مَنْ يَسْمَعُ يَحِلُّ
٧٨٠	قول أعرابي - حين قيل : ألك بنون ؟ - : ((نعم ، وَخَالِقِهِمْ لَمْ تَقُمْ عَنْ مِثْلِهِمْ مُنْجِبَةً))
٦١٦	نِعَمَ السَّيْرِ على بئس العير
٦١٨	نِعَمَ الرَّجُلِ عليَّ
٧٥٥	هذا غلامٌ - والله - زيدٌ
٦١٥	والله ما هي بنعم الولد ؛ نصرها بكاءً ، وبرها سرقةً
٥١١	ولدتُ فاطمة بنت الخُرْشُبِ الكَمَلَةَ من بني عبس ، لم يوجد كان مثلهم
٤٨٠	وهبني الله فداك

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
آدم عليه السلام	٧٣٤
أبي بن كعب	٨٩١ ، ٣٥٧
ابن أحرر	٣٠٩
الأخفش	٢٧٤ ، ٤٢٨ ، ٤٣٨ ، ٤٤٤ ، ٥٧٧ ، ٥٨٨ ، ٥٩٥ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠١ ، ٦٠٥ ، ٦١٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٧٣٠ ، ٧٦٠ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٨٢٠ ، ٨٢٨ ، ٨٧٨ ، ٨٨١ ، ٨٩٣ ، ١٠٠٠
الأخفش الأصغر	
الأخطل	٤٠٧
أبو الأسود الدؤلي	١٠٧١
الأصمعي	٥٦٥ ، ٥٢٢
الأعشى	٨٨٣ ، ٥٨١ ، ٤٣٨
إمام الحرمين	٩١٣
امرئ القيس	١٠٨٨ ، ٧٦٧ ، ٣٢٢
أمية بن أبي الصلت	٥٧١
الأنباري	٨٦٦
الأندلسي	٣٤٩ ، ٣٩٤ ، ٤٢١ ، ٤٤٢ ، ٤٥٨ ، ٥٢٧ ، ٥٣٠ ، ٥٥١ ، ٦١٠ ، ٦٧٤ ، ٦٨٣ ، ٧٤١ ، ٨٥٣ ، ٨٧٥ ، ٨٨١ ، ٩٠٦ ، ٩٣٩
أنس بن مالك	٣٥٧
البخاري	٣٧٢ ، ٣٥٧
ابن برهان	٨١٦ ، ٥٨٩ ، ٤٩٦
أبو بكر الصديق	٧٧٩ ، ٣٧٢

العلم	الصفحة
الجرجاني	٤٩٦ ، ٤٩٨ ، ٥٤٠
الجرمي	٢٨٤ ، ٦٢٨ ، ٩١٠
جرير	٧٢٧ ، ٨٥٠ ، ١٠٠٦ ، ١٠٦٤
الجزولي	٢٩٢ ، ٣٣٢ ، ٤٦٨ ، ٧٤٤ ، ٨٥٨ ، ٩٣٢ ، ٩٥٨
جسّاسُ بنُ مُرّة	٩٦٧
ابن جني	٤٩٦ ، ١٠٠٢ ، ١٠٧٤ ، ١٠٩٠
ابن الحاجب	١٩٤ ، ٢٠٨ ، ٢١٩ ، ٢٤٠ ، ٢٥١ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٧٧ ، ٢٨٢ ، ٢٨٦ ، ٢٩٧ ، ٣٠٥ ، ٣١٨ ، ٣٢٣ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٤٣ ، ٣٦١ ، ٣٧٧ ، ٣٨٣ ، ٣٨٦ ، ٤٠٤ ، ٤٢٤ ، ٤٢١ ، ٤٢٤ ، ٤٢٩ ، ٤٣٤ ، ٤٣٦ ، ٤٤٣ ، ٤٤٥ ، ٤٥٥ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٨ ، ٤٧٨ ، ٤٨٣ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٤ ، ٥١٣ ، ٥٢٣ ، ٥٢٩ ، ٥٣٥ ، ٥٦١ ، ٥٦٣ ، ٦٣٣ ، ٦٣٥ ، ٦٣٧ ، ٦٣٩ ، ٦٤٨ ، ٦٥١ ، ٦٦٤ ، ٦٧٥ ، ٦٨٧ ، ٧٠٥ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٨ ، ٧٤٠ ، ٧٦٠ ، ٧٦٤ ، ٧٦٧ ، ٧٨٩ ، ٧٩١ ، ٧٩٦ ، ٨٠٦ ، ٩٣٢ ، ٨٤٢ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٨ ، ٨٧٦ ، ٨٧٩ ، ٨٩٥ ، ٨٩٧ ، ٩٠٠ ، ٩٠٦ ، ٩٢٠ ، ٩٢٢ ، ٩٣٠ ، ٩٣٥ ، ٩٤٢ ، ٩٤٥ ، ٩٥٥ ، ١٠١٨ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٥ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦٦ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ .
الحارث بن حلزة	٤٤٤
الحجاج الثقفي	٨٦٩
حسان بن ثابت	٢٢٨ ، ٧٣٤
الحسن البصري	٣٩١
حفص	٣٠٣ ، ٣١٤
حمزة الزيات	٣٧٦ ، ٦١٩
خالد بن الوليد	٦٣٢
ابن خروف	٩٥٩

العلم	الصفحة
الخليل	٣٩٠، ٤٠٣، ٧٥٩، ٧٦٤، ٨٥٨، ٩٦٤
الخنساء	٧٣٤
ابن درستويه	٥٣٣، ٥٣٠
دُرَيْدَ بن الصمة	٩٥٠
دُرَيْدَ بن حَرْمَلَة	٧٣٥
ذو الرمة	٦٤٥، ٥٦٨، ٥٦٧
رؤبة	١٠٦٥، ٥٦١
الرازي	٥١٣
الرماني	٩٩٠
الزباء	٥٦٣، ٥٥٥
الزبير بن العوام	٢٢٨
الزجاج	٤٠١، ٤٠٢، ٨٦١، ٩٥٣، ١٠٥١
الزجاجي	٤٩٦
الزحشري	١٩٦، ٢٠١، ٣٣٥، ٢٢٧، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٤٢، ٢٧٢، ٢٧٦، ٣١٨، ٣٤٩، ٣٥٨، ٤٥٧، ٤٦٦، ٥٠٣، ٥٤١، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٢٣، ٦٢٦، ٦٢٨، ٦٣٤، ٦٤٢، ٧٠٥، ٧٢٨، ٧٣٦، ٧٤٠، ٧٤٥، ٧٥٦، ٧٦٥، ٧٧١، ٨٤٣، ٨٥٢، ٨٦٩، ٨٧٥، ٩٠١، ٩٣٥، ٩٤٨، ٩٥٧، ٩٧٢، ١٠٣١، ١٠٦٣، ١٠٧٤
زهير بن أبي سُلمى	٦٣٨، ٣٦٨
أبو زيد الأنصاري	٧٩٣
ابن السَّراج	٢٤٨، ٣٦٦، ٧٣١، ١٠٢٣
سعيد بن جبیر	٨٧٣
ابن السَّكِّيت	٩٧١

العلم	الصفحة
السكاكي	٨٢٩
سيبويه	١٩٩، ٢٣١، ٢٧٠، ٣٤٢، ٣٥١، ٣٥٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٩٠، ٤٢٧، ٤٣٩، ٤٤٤، ٤٥٣، ٤٦٠، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٣٠، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٦، ٥٤١، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٥، ٥٨٩، ٥٩٦، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٦، ٦١٤، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣٥، ٦٣٩، ٦٥٢، ٦٥٤، ٦٧١، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٩٩، ٧١٠، ٧٣٢، ٧٣٧، ٧٤٤، ٧٥٠، ٨١٣، ٨٢٢، ٨٢٩، ٨٣١، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٧٨، ٨٨٤، ٨٨٩، ٩١٥، ٩١٩، ٩٢١، ٩٤٥، ١٠٠٦، ١٠٠٨، ١٠١٣، ١٠٣٠، ١٠٥١، ١٠٦٨
السيرافي	١٠١٩، ٦٣١، ٦٢٩، ٥٥٠، ٥٤١، ٥١٢
الشافعي	٤٨٧
الشلوبين	٥٤٠، ٤٦٧
شريك النخعي	٦١٨
أبو الصّخر الهذلي	٩٦٦
أبو طالب بن عبد المطلب	٧٨٠
الطرماح	٨٧٥
طفيل الغنوي	٣٨٧
طلحة بن سليمان	٣٧٠
عائشة رضي الله عنها	٤٧٤، ٣٧٢، ٣٦٧
عاصم بن أبي النجود	٣٨٩
ابن عامر	٨٧٢، ٦٢٠، ٦١٩، ٣٠٣
العباس بن مرداس	٣٤٢
عبد الله بن الزبير	٩٨١، ٨٩١
عبد الله بن عباس	٥٧٢، ٥٠٠

العلم	الصفحة
عبد الله بن مسعود	٧٠٣، ٥٢٠
عثمان بن عفان	٣٥٧
عروة بن حزام	٩٦٩
عز الدين الزنجاني	١٠٧٢، ١٠٦٨، ٩٧٨
ابن عصفور	٦٣٩
العُكْلِيّ	٨٢٦
علي بن أبي طالب	٣٧٢
عمر بن ربيعة	٤٨٨
عمر بن الخطاب	٧٠٣
عمرو بن عبد مناف	٩٤١
أبو عمرو بن العلاء	٦٠٨، ٥٤٦
عمرو بن معدي كرب	٤٨٨
العنبري	٧٨٨
عنتر بن شداد	٤٥٢
عيسى عليه السلام	٧٣٤، ٦٩٣
الفارسيّ	٥١٢، ٤٨٢، ٤٨١، ٤٧٠، ٣٦٠، ٣٥١، ٣٤٣، ٢٧٧، ٢٧٤، ٥٤١، ٥٤٦، ٥٥١، ٦٢٥، ٦٢٨، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٦١، ٧١٣، ٧٣٧، ٨١٦، ٨٤٤، ٨٧٥، ٩١١، ٩٣٣، ٩٣٦، ١٠٧٨
فاطمة الزهراء	٣٧٢
الفراء	٦١٦، ٦٠٦، ٦٠٥، ٥٥٢، ٤٠٨، ٣٨٨، ٣٠٤، ٣٠٣، ٢٨٤، ٦٧٦، ٦٩٥، ٧٧٠، ٨١٣، ٨٥٩، ٨٦١، ٨٦٧، ٩٠٠، ٩٠٢، ٩٣١، ٩٨٣، ١٠٥٧
الفرزدق	١٠٠٦، ٣١٢
قتادة	٧٦٥

العلم	الصفحة
كثير عزة	٨٣٦
ابن كثير	٨٧٨، ٦٠٨
الكسائي	٩٠٢، ٨٨١، ٧٥٥، ٦٣١، ٦٢٩، ٦١٥، ٤٠٩، ٣٨٧
كعب الغنوي	٣١٨
الكميت بن زيد	٤٩٠
ابن كيسان	٥٣٨
ليد بن ربيعة	٩١٦
المازني	٥٩٥، ٥٩٣، ٥٢٤
ابن مالك	١٩٦، ٢٠٠، ٢١٠، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٧٤، ٣٠٣، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٣٨، ٣٥٤، ٣٦٢، ٣٧٧، ٣٩٧، ٤٠٢، ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٣٤، ٤٤٣، ٤٥١، ٤٥٥، ٤٦٨، ٤٧٥، ٤٨٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٢٦، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٤، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٦٢، ٥٦٤، ٥٧٢، ٥٧٥، ٥٧٨، ٥٨٣، ٥٨٥، ٥٨٧، ٥٨٩، ٥٩٣، ٥٩٥، ٦٠٠، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٩، ٦٢٦، ٦٢٨، ٦٣٠، ٦٣٣، ٦٣٥، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤٤، ٦٤٨، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٦١، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٨١، ٦٨٣، ٦٨٥، ٦٩٢، ٦٩٨، ٧٠٠، ٧١٠، ٧١٤، ٧١٧، ٧٢١، ٧٢٤، ٧٢٧، ٧٢٩، ٧٣٢، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤٨، ٧٦٢، ٧٧١، ٧٨٨، ٧٩٥، ٧٩٩، ٨٠١، ٨٠٤، ٨١٠، ٨١٣، ٨١٦، ٨١٩، ٨٢٢، ٨٢٨، ٨٣١، ٨٤١، ٨٤٩، ٨٥٤، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٦٠، ٨٦٤، ٨٧٦، ٨٧٥، ٨٨٢، ٨٨٤، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٦، ٨٩٧، ٩٠٥، ٩١٥، ٩٢٠، ٩٢٥، ٩٣٧، ٩٤٢، ٩٤٧، ٩٥٠، ٩٥٣، ٩٩٣، ٩٥٥
ابن المالكي	٦١٨
المبرد	٢٣٠، ٣٤٣، ٣٧٠، ٤٣٩، ٥٣٠، ٥٨٨، ٦٣٤، ٦٧٧، ٦٨٠، ٧٠٠، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٤٨، ٨٢٢، ٩٠٩، ٩٥٤، ٩٦٦، ١٠٦٢، ١٠٠٠
محمد بن حسن الشيباني	١٠٠٢
معاوية بن عمرو	٧٣٥

العلم	الصفحة
ابن معطي	٥٣٣
النايعة	٨٢٦، ٢٧٤
النايعة الجعدي	٢٢٩
نافع المدني	٨٧٨، ٣٨٩، ٣٨١
النعمان بن المنذر	٣٨٩
هجرس بن كليب	٩٦٧
هدبة بن الخشرم	٥٦٠
الهديلي	١٩٩
يحيى بن وثاب	٦١٩
ابن يعيش	٢٠٩، ٥٠٩، ٥٣٠، ٥٣٧، ٥٨٣، ٥٨٨، ٦٠٠، ٦٠٧، ٦٣٠، ٩٦١
يونس بن حبيب	١٠٨٣، ١٠٧٥، ٩٥٩، ٥٥٢، ٤٦٩

فهرس القبائل والطوائف والمذاهب النحوية

القبيلة / الجماعة	الصفحة
أهل اليمن	٤٩٠
البصريون	٢٤٥، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٨٣، ٢٨٥، ٤١٤، ٤٩١، ٤٥٤، ٥٨٣، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦١٣، ٦٣٠، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٤٢، ٨١٧، ٨٣٤، ٨٧١، ٨٨٨، ٩٠٢، ٩٠٩، ٩١٨، ١٠٠٠
البغداديون	٩١٧، ١٠٠٢
بلعنبر	٧٢٧
بنو تميم	١٩٧، ٥٣٣، ٥٤٦، ٩٣٤، ١٠٦٤
بنو زياد	٥١٢
بنو سليم	٤٨٧
بنو لؤي	٤٩٠
الحجازيون	١٩٧
خزاعة	٧٢٧
الخوارج	٥٠١، ٥٠٠
عقيل	٩٠٩
عكل	٧٢٧
قريش	٤٩٠، ٧٠٣
الكوفيون	٢١١، ٢٢٥، ٢٥٠، ٢٥٩، ٢٧٦، ٢٨٤، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٤٦، ٣٩١، ٤١٤، ٤٦١، ٥٣٨، ٥٤٠، ٥٤٥، ٥٨٣، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦١٦، ٦٣٧، ٦٦٩، ٦٨٥، ٦٨٨، ٧٢٨، ٧٣٠، ٧٤٢، ٧٦٧، ٧٧٠، ٨١٧، ٨٣٤، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٧٠، ٨٧٧، ٨٨١، ٨٨٨، ٨٩٨، ٩١٠، ٩٣٦، ٩٥٩، ٩٨٥، ٩٧٦
هذيل	٧٠٣، ٩٠٩

فهرس البلدان والمواضع

الصفحة	البلد أو الموضع
٩٦٦	أذربيجان
٧٤٩	الجهرم
٤٠٧	الحجاز
٨١٢	الذنابات
٩٦٦	سنجال
٧٤٩	فارس
٣٦٩	مكة

فهرس الكتب الواردة في المتن

الصفحة	اسم الكتاب
٨٥٣ ، ٦٣٧ ، ٤٠٤ ١٠٠٣	الإيضاح في شرح المفصل
٩٣٥	حواشي الزمخشري
٨٥٣ ، ٦٣٧	شرح المقدمة الكافية
١٠٤٩	الكتاب
٩٦٤ ، ٤٨٦	الكشاف
٣٧٢	المحتسب
١٠١٩ ، ٨٢٩	مفتاح العلوم

فهرس المصادر والمراجع

أولا : المصادر والمراجع المطبوعة :

(١) القرآن الكريم

(أ)

- (٢) ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي ، تحقيق : د. طارق الجنابي ، عالم الكتب : بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م
- (٣) الإبانة في تفصيل معاني القرآن الكريم : لجامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسين الباقر ، تحقيق : د. محمد أحمد الدالي ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية : الكويت ، د. ط ، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م .
- (٤) إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع : لعبد الرحمن إسماعيل ابن إبراهيم المعروف بأبي شامة ، ت : إبراهيم عطوة عوض ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي : القاهرة ، د. ط ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- (٥) ابن الحاجب النحوي : آثاره ، ومذهبه ، لطارق عبد عون الجنابي ، مطبعة أسعد : بغداد - العراق ، د. ط ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .
- (٦) الإتباع والمزاوجة : لأبي الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق : كمال مصطفى ، مطبعة السعادة : القاهرة ، د. ط ، ١٣٦٦هـ / ١٩٤٧م
- (٧) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر : لأحمد بن محمد البنا ، ت : د. شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتب : بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- (٨) الإحكام في أصول الأحكام : لأبي الحسن علي بن محمد الأمدي ، تحقيق : د. سيد الجميلي ، دار الكتاب العربي : بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ .
- (٩) الإحكام في أصول الأحكام : لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم ، تحقيق : الشيخ أحمد محمد شاكر ، دار الآفاق الجديدة : بيروت ، د. ط ، د. ت .

- (١٠) أدب الكاتب : لأبي محمد عبدالله بن مسلم قتيبة الدينوري ، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد ، المكتبة التجارية : القاهرة ، ط ٤ ، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م .
- (١١) أدب الكاتب : لأبي محمد عبدالله بن مسلم قتيبة الدينوري ، تحقيق : محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة : بيروت ، د . ط ، د . ت .
- (١٢) إرتشاف الضرب من لسان العرب : لأبي حيان الأندلسي - ، تحقيق : د . رجب عثمان محمد ، ومراجعة : د . رمضان عبدالنواب ، مكتبة الخانجي : القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .
- (١٣) إرشاد الفحول : لمحمد بن علي الشوكاني ، ت : سامي العربي الأثري ، دار الفضيلة : الرياض ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م .
- (١٤) الأزمية في علم الحروف : لعلي بن محمد الهروي ، ت : عبد المعين الملوحي ، مجمع اللغة العربية : دمشق ، ط ٢ ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م .
- (١٥) أساس البلاغة : لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار إحياء التراث العربي : بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م .
- (١٦) أسرار العربية : لأحمد البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري ، ت : محمد بهجة البيطار ، المجمع العلمي العربي : دمشق ، د . ط ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .
- (١٧) الأشباه والنظائر في النحو : لأبي الفضل عبدالرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي ، راجعه ، د . فايز ترحيني ، دار الكتاب العربي : بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- (١٨) الاشتقاق : لمحمد بن الحسن بن دريد ، ت : عبدالسلام هارون ، دار المسيرة : بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٩ م .
- (١٩) إصلاح المنطق : لابن السكيت ، ت : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف : القاهرة ، ط ٣ ، ١٩٤٩ م .

- (٢٠) إصلاح المنطق : لابن السكيت ، اعتنى بتصحيحه : محمد مرعب ، دار إحياء التراث العربي : بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م .
- (٢١) الأصمعيات : لأبي سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك ، ت : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف : القاهرة ، ط ٣ ، ١٣٨٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- (٢٢) الأصول في النحو : لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م .
- (٢٣) أصول السرخسي : لأبي بكر محمد بن أحمد السرخسي ، ت : أبو الوفا الأفغاني ، لجنة إحياء المعارف النعمانية : الهند ، د . ط ، ١٣٧٣ هـ .
- (٢٤) الأضداد : لمحمد بن القاسم الأنباري ، ت : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية : بيروت ، د . ط ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- (٢٥) إعجاز القرآن : لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني ، ت : السيد أحمد صقر ، دار المعارف : القاهرة ، د . ط ، ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٤ م .
- (٢٦) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : لأبي عبد الله الحسين أحمد بن خالويه ، تحقيق : أحمد السيد أحمد ، المكتبة التوفيقية : القاهرة ، د . ط ، د . ت .
- (٢٧) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : لأبي عبد الله الحسين أحمد بن خالويه ، تصحيح : عبد الرحيم محمود ، مطبعة دار الكتب المصرية : القاهرة ، د . ط ، ١٣٦٠ هـ / ١٩٤١ م .
- (٢٨) إعراب القراءات الشَّواذِّ : لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : محمد السيد أحمد عزَّوز ، عالم الكتب ، د . ط ، د . ت .

- (٢٩) إعراب القرآن: لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب: بيروت، ط ٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- (٣٠) إعراب الحديث النبوي: لأبي البقاء العكبري، تحقيق: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية: دمشق، ط ٢، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م.
- (٣١) الأعلام: لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين: بيروت، ط ١٥، ٢٠٠٢م.
- (٣٢) أعيان الشيعة: تأليف: السيد محسن أمين، مطبعة الإنصاف: بيروت، ط ٣، ١٣٧٠هـ.
- (٣٣) أعيان العصر وأعوان النصر: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: د. علي أبو زيد، ود. نبيل أبو عمشة، ود. محمد موعد، ود. محمود سالم، دار الفكر: دمشق، ط ١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- (٣٤) الأغاني: لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر: بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٥٥م.
- (٣٥) الأغاني: لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني، تحقيق: علي السباعي، وعبد الكريم العزباوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، د. ط، ١٩٤٤م.
- (٣٦) الإغفال: لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: د. عبد الله عمر الحاج إبراهيم، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث: دبي، د. ط، د. ت.
- (٣٧) الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط ٣، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- (٣٨) الاقتضاب في شرح ادب الكتاب: لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، تحقيق: مصطفى السقا، ود. حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية: القاهرة، د. ط، ١٩٩٦م.

- (٣٩) الإقناع في القراءات السبع : لأبي جعفر أحمد بن علي الانصاري ابن الباذش، تحقيق : عبد المجيد قطامش ، دار الفكر : دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ .
- (٤٠) إكمال الإعلام بتثليث الكلام : لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الجياني، تحقيق : د . سعد بن حمدان الغامدي ، مكتبة المدني : جدة ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- (٤١) أمالى ابن الحاجب : لأبي عمر عثمان بن الحاجب ، تحقيق : د . فخر صالح قداره ، دار عمار : الاردن ، د . ط ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .
- (٤٢) أمالى السهيلي : لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي - ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، مطبعة السعادة : القاهرة ، د . ط ، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .
- (٤٣) أمالى ابن الشجري : لهبة الله بن علي بن محمد الحسني العلوي ، تحقيق : د . محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي : القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .
- (٤٤) الأمالى : لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي ، تحقيق : صالح بن فتحي هلال ، وسعيد بن عباس الجليمي ، مؤسسة الكتب الثقافية : بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- (٤٥) الأمالى : لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي ، دار الكتب العلمية : بيروت ، د . ط ، د . ت .
- (٤٦) أمالى المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) : للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية : القاهرة ، ط ١ ، ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م .

- (٤٧) الأمثال : لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق : د . عبد المجيد قطامش ، جامعة أم القرى (مركز إحياء التراث الإسلامي) : مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- (٤٨) أمثال العرب : للمفصّل الضبي ، مطبعة الجوائب : قسطنطينة ، ط ١ ، ١٣٠٠هـ .
- (٤٩) أمثلة الجزولية : لأبي علي عمر بن محمد بن عمر الشلوبين ، تحقيق : د. تركي بن سهو العتيبي ، دار صادر : بيروت ، ط ٢ ، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م .
- (٥٠) الأنساب : لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني ، تحقيق : عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ، مكتبة ابن تيمية : القاهرة ، ط ٢ ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- (٥١) الإنصاف في مسائل الخلاف : لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية : بيروت ، د. ط ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- (٥٢) الأنموذج في النحو : لمحمود بن عمر الزّحشري ، اعتنى به : سامي بن حمد المنصور ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .
- (٥٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد عز الدين السعيد ، دار إحياء العلوم : بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
- (٥٤) إيجاز التعريف في علم التصريف : لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي ، تحقيق : محمد عثمان ، مكتبة الثقافة الدينية : القاهرة ، ط ١ ، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م .

- (٥٥) الإيضاح العضدي : لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق : د. حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم ، ط ٢ ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- (٥٦) الإيضاح في شرح المفصل : لابن الحاجب ، تحقيق : د. موسى بناي العلي ، مطبعة العاني : بغداد ، ١٩٨٢ م .
- (٥٧) الإيضاح في علل النحو : لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : مازن المبارك ، دار النفائس : بيروت ، ط ٣ ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- (٥٨) الإيضاح في علوم البلاغة : لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن . الخطيب القزويني ، وضع حواشيه : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .
- (٥٩) الإيضاح في علوم البلاغة : لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن . الخطيب القزويني ، شرح وتعليق : د. محمد عبد المنعم خفاجي ، دار الجليل : بيروت ، ط ٣ ، د . ت .

(ب)

- (٦٠) البارع في اللغة : لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي ، تحقيق : هاشم الطعان ، دار الحضارة العربية : بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٥ م .
- (٦١) البحر المحيط : لأثير الدين محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي - الشهير بأبي حيان ، دار إحياء التراث العربي : بيروت ، ط ٢ ، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
- (٦٢) البحر المحيط في أصول الفقه : لبدر الدين محمد بن بهادر الشافعي الزركشي ، تحقيق : عبد القادر عبد الله العاني ، وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية ، الكويت ، ط ٢ ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .

- (٦٣) البداية والنهاية : لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي ، تحقيق : د. عبدالله بن عبد المحسن التركي ، دار هجر : القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .
- (٦٤) البدیع فی علم العربیة : لأبي السعادات محمد الشيباني الجزري . مجد الدين ابن الأثير ، ت : د . فتحي أحمد عليّ الدين ، و د . صالح حسين العايد ، مركز إحياء التراث الإسلامي (جامعة أم القرى) : مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤١٩هـ .
- (٦٥) البرصان والعرجان والعميان والحولان : لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الجليل : بيروت ، ط ١ ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
- (٦٦) البرهان في أصول الفقه : لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ، تحقيق : د . عبد العظيم الديب ، دولة قطر ، ط ١ ، ١٣٩٩هـ .
- (٦٧) اليسيط في شرح جمل الزجاجي : لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي ، تحقيق : د . عياد بن عيد الثبتي ، دار الغرب الإسلامي : بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .
- (٦٨) اليسيط في شرح الكافية : لركن الدين الحسن بن محمد الأستراباذي ، تحقيق : د . حازم سليمان الحلي ، المكتبة الأدبية المختصة : قم ، ط ١ ، ١٤٢٧هـ .
- (٦٩) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- (٧٠) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية : بيروت ، د.ط ، د.ت .
- (٧١) البيان في غريب إعراب القرآن : لأبي البركات عبد الرحمن بن الأنباري ، تحقيق : د . طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب : القاهرة ، د . ط ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

(ت)

- (٧٢) تأويل مشكل القرآن : لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، المكتبة العلمية : القاهرة ، د . ط ، ١٣٩٣ هـ .
- (٧٣) تاج العروس من جواهر القاموس : لأبي الفيض محمد بن الرزاق مرتضى- الزبيدي ، تحقيق : علي شيري ، دار الفكر : بيروت ، ١٤١٤ هـ .
- (٧٤) تاريخ ابن قاضي شهبة : لتقي الدين أبي بكر بن أحمد بن قاضي شهبة الأسدي الدمشقي ، تحقيق : عدنان درويش ، المعهد العلمي الفرنسي- : دمشق ، د . ط ، ١٩٩٤ م .
- (٧٥) تاريخ بغداد (مدينة السلام) : للحافظ أبي بكر أحمد بن علي ، الخطيب البغدادي ، تحقيق : د.بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي : بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م .
- (٧٦) تاريخ الأدب العربي : لكارل بروكلمان ، ترجمة : د. عبد الحليم النجار ، دار المعارف : القاهرة ، ط ٤ ، د . ت .
- (٧٧) التبصرة والتذكرة : لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري ، ت : د.فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، دار الفكر : دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- (٧٨) التبيان في إعراب القرآن : لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري ، تحقيق : سعد كريم الفقي ، دار اليقين : المنصورة ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- (٧٩) التبيان في إعراب القرآن : لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي : القاهرة ، د . ط ، د . ت .

- (٨٠) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر العرب : لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى . الأعلام الشتتمري ، تحقيق : د . زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة : بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م .
- (٨١) تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب : لبدر الدين الدماميني ، تحقيق : د. محمد بن مختار اللوحي (قسم الأدوات والحروف) ، ود. محمد عنصور (قسم التركيب) ، عالم الكتب الحديث : الأردن ، د . ط ، ٢٠١١ م .
- (٨٢) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ، تحقيق : د . عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي : بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- (٨٣) التخمير : لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ، تحقيق : د . عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي : بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٠ م .
- (٨٤) التذكرة في الأحاديث المشتهرة : لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق : د. مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- (٨٥) التذكرة في القراءات : لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون ، تحقيق : د . عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، الزهراء للإعلام العربي : القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .
- (٨٦) تذكرة النحاة : لأبي حيّان محمد بن يوسف الأندلسي - ، تحقيق : د . عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة : بيروت : ط ١ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- (٨٧) التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : لأبي حيّان أثير الدين الأندلسي - ، تحقيق : د . حسن هندراوي ، دار القلم : دمشق ، د . ط ، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م .

- (٨٨) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : لابن مالك محمد بن عبدالله الطائي الجبالي ، تحقيق : د. محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي : القاهرة ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- (٨٩) التصريف الملوكي : لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : د. البدر اوي زهران ، مكتبة لبنان ناشرون : بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠١ م .
- (٩٠) التعازي والمراثي : لأبي العباس المبرد ، تحقيق : إبراهيم محمد حسن الجمل ، نهضة مصر : القاهرة ، د . ط ، د . ت .
- (٩١) التعريفات : لعلي بن محمد بن علي الجرجاني ، تحقيق : إبراهيم الإبياري ، دار الكتاب العربي : بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .
- (٩٢) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : لمحمد بدر الدين بن أبي بكر الدماميني ، تحقيق : د. محمد بن عبد الرحمن المفدى ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- (٩٣) التعليقة على كتاب سيويه : لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق : د. عوض بن حمد القوزي ، مطبعة الأمانة : القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م .
- (٩٤) التكملة : لأبي علي الحسن بن أحمد النحوي الفارسي ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب : بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م .
- (٩٥) التلخيص في علوم البلاغة : للخطيب القزويني ، تحقيق : عبد الرحمن البرقوقي ، دار الفكر العربي : بيروت ، ط ٢ ، ١٣٥٠ هـ / ١٩٣٢ م .
- (٩٦) التهام في تفسير أشعار هذيل : لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : أحمد ناجي القيسي ، وخديجة عبد الرزاق الحديثي ، وأحمد مطلوب ، مطبعة العاني : بغداد ، ط ١ ، ١٣٨١ هـ / ١٩٦٢ م .

- (٩٧) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش ، تحقيق : د. علي محمد فاخر ، وآخرون ، دار السلام : القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .
- (٩٨) التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح : لأبي محمد عبد الله بن بري المصري ، تحقيق : مصطفى حجازي ، وعلى النجدي ناصف ، الهيئة المصرية العامة للكتاب : القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٠ .
- (٩٩) التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه : لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي ، دار الكتب العلمية : بيروت ، د . ط ، د . ت .
- (١٠٠) التوضيح في حل غوامض التنقيح : لعبيد الله بن مسعود البخاري الحنفي ، تحقيق : زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية : بيروت ، د . ط ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م .
- (١٠١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : أحمد محمد عزوز ، المكتبة العصرية : بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م .
- (١٠٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : د . عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي : القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .
- (١٠٣) التوطئة : لأبي علي الشلوين ، تحقيق : د . يوسف أحمد المطوع ، مطابع سجل العرب : القاهرة ، د . ط ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- (١٠٤) التوقيف على مهمات التعاريف : لمحمد عبد الرؤوف المناوي ، تحقيق : محمد رضوان الداية ، دار الفكر المعاصر : بيروت ، ط ١ ، ١٤١٠هـ .

(١٠٥) التوقيف على مهمات التعاريف : لمحمد عبدالرؤوف المناوي ، تحقيق :

د. عبدالحميد صالح حمدان ، عالم الكتب : القاهرة ، ط ١ ،

١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .

(١٠٦) تهذيب اللغة : لمحمد بن أحمد الأزهري ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ،

ومحمد علي النجار ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف : القاهرة ، ١٩٦٤م .

(١٠٧) التيسير في القراءات السبع : لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ، غني

بتصحيحه : أوتويرتزل ، دار الكتاب العربي : بيروت ، ط ٢ ،

١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

(ج)

(١٠٨) جامع البيان في القراءات السبع المشهورة : لأبي عمر عثمان بن سعيد الداني ،

تحقيق : محمد صدوق الجزائري ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ط ١ ،

١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م .

(١٠٩) جامع البيان عن تأويل آي القرآن : لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، تحقيق :

صدقي جميل العطار ، دار الفكر : بيروت ، ط ١ ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م .

(١١٠) جامع البيان عن تأويل آي القرآن : لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، تحقيق :

أحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة : بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م .

(١١١) الجامع الصحيح (صحيح البخاري) : لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل

البخاري ، تحقيق : محب الدين الخطيب ، ومحمد فؤاد عبد الباقي ، المطبعة

السلفية : القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ .

(١١٢) جامع العلوم والحكم : لأبي الفرج زين الدين عبد الرحمن بن شهاب الدين

البغدادي ، الشَّهير بابن رجب ، تحقيق : د . ماهر ياسين الفحل ، د . ط .

- (١١٣) الجامع لأحكام القرآن : لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي ، تحقيق : صدقي جميل العطار ، دار الفكر : بيروت ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م .
- (١١٤) الجمال في النحو : لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق : د.علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة : بيروت ، ط ٥ ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .
- (١١٥) جمهرة أشعار العرب : لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، نهضة مصر : القاهرة ، د . ط ، ١٩٨١م .
- (١١٦) جمهرة أشعار العرب : لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي ، تحقيق : عمر فاروق الطباع ، بيروت : دار الأرقم ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٩م .
- (١١٧) جمهرة الأمثال : لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري ، تحقيق : د.احمد عبد السلام ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- (١١٨) جمهرة الأمثال : لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعبدالرحمن قطامش ، دار الفكر : بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٨م .
- (١١٩) جمهرة اللغة : لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد ، تحقيق : د . روزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين : بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧م .
- (١٢٠) الجنى الداني في حروف المعاني : للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : د. فخرالدين قباوة ، ومحمدة نديم فاضل ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
- (١٢١) الجنى الداني في حروف المعاني : للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : د. فخرالدين قباوة ، ومحمدة نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة : بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

(١٢٢) الجيم : لأبي عمرو إسحاق بن مَرَّار الشيباني ، تحقيق : عبد الكريم العزباوي ،
الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية : القاهرة ، د . ط ، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .

(ح)

(١٢٣) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : لمحمد الخضري الشافعي ، تحقيق :
يوسف البقاعي ، دار الفكر : بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

(١٢٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني : لمحمد بن علي الصبان ، دار الفكر :
بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .

(١٢٥) الحجة في القراءات السبع : لابن خالويه ، تحقيق : د . عبدالعال سالم مكرم ،
مؤسسة الرسالة : بيروت ، ط ٦ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

(١٢٦) الحجة في القراءات السبع : لابن خالويه ، تحقيق : أحمد فريد المزيدي ، دار
الكتب العلمية : بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .

(١٢٧) حجة القراءات : لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة ، تحقيق : سعيد
الأفغاني ، مؤسسة الرسالة : بيروت ، ط ٥ ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م .

(١٢٨) الحجة للقراء السبعة : لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي ، تحقيق : بدر
الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، دار المأمون للتراث : بيروت ، ط ١ ،
١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

(١٢٩) الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة : للشيخ زكريا محمد الأنصاري ، تحقيق :
د. مازن المبارك ، دار الفكر المعاصر : بيروت ، ط ١ ، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .

(١٣٠) حروف المعاني : لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق : د. علي
توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة : بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

- (١٣١) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة : للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية : القاهرة ، ط ١ ، ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .
- (١٣٢) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ، تحقيق : سعيد عبد الكريم سعودي ، د . ط ، د . ت .
- (١٣٣) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء : للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م .
- (١٣٤) حماسة البحري : لأبي عبادة الوليد بن عبيد البحري ، تحقيق : كمال مصطفى ، المطبعة الرحمانية : القاهرة ، ط ١ ، ١٩٢٩ م .
- (١٣٥) حماسة البحري : لأبي عبادة الوليد بن عبيد البحري ، تحقيق : د . محمد إبراهيم حور ، وأحمد محمد عبيد ، هيئة أبي ظبي للثقافة والتراث : أبو ظبي ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م .
- (١٣٦) الحماسة البصرية : لصدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري ، تحقيق : د . عادل سليمان جمال ، وزارة الأوقاف (لجنة إحياء التراث الإسلامي : القاهرة ، د . ط ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م .
- (١٣٧) الحيوان : لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي : القاهرة ، ط ٢ ، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٥ م .

(خ)

- (١٣٨) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : لعبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، مطبعة المدني : القاهرة ، ط ٤ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

(١٣٩) الخصائص : لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية : القاهرة ، د . ط ، ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م .

(د)

(١٤٠) الدارس في تاريخ المدارس : لعبد القادر بن محمد النعمي الدمشقي ، تحقيق : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ط ١ ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .

(١٤١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : لشهاب الدين أحمد بن علي بن محمد الشهير بابن حجر العسقلاني ، تصحيح : د . سالم الكرنكوي ، دار إحياء التراث العربي : بيروت ، د . ط ، د . ت .

(١٤٢) الدر اللوامع على همع الهوامع : لمحمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م .

(١٤٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق : د . أحمد محمد الخراط ، دار القلم : دمشق ، ط ٢ ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .

(١٤٤) الدرة الألفية في النحو والصرف والخط والكتابة : للعلامة يحيى بن معطي بن عبد النور الزواوي المغربي ، ضبطها وقدم لها : سليمان إبراهيم البلكي ، دار الفضيلة : القاهرة ، ط ١ ، ٢٠١٠م .

(١٤٥) درة الغواص في أوهام الخواص : لأبي محمد القاسم بن علي الحريري ، تحقيق : الشريف عبد الله بن علي الحسيني البركاتي ، المكتبة الفيصلية : مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .

- (١٤٦) دقائق التصريف : للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب ، تحقيق : د. أحمد ناجي القيسي ، و د. حاتم الضامن ، و د. حسين تورال ، المجمع العلمي العراقي : بغداد ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- (١٤٧) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب : لإبراهيم بن علي بن فرحون المالكي ، تحقيق : د. محمد الأحمد أبو النور ، دار التراث : القاهرة ، د.ط .
- (١٤٨) ديوان أبي الأسود الدؤلي : صنعة أبي سعيد الحسن الشكري ، تحقيق : الشيخ محمد حسن آل ياسين ، دار ومكتبة الهلال : بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .
- (١٤٩) ديوان أبي دؤاد الإيادي (دراسات في الأدب العربي - القسم الرابع : أبو دؤاد الإيادي وما تبقى من شعره) : لغوستاف فون غرباوم ، ترجمة : د. إحسان عباس ، و د. أنيس فريحة ، و د. محمد يوسف نجم ، دار مكتبة الحياة مع مؤسسة فرنكلين : بيروت ، نيويورك ، ١٩٥٩م .
- (١٥٠) ديوان أبي دهب الجمحي : رواية أبي عمرو الشيباني ، تحقيق : عبد العظيم عبد المحسن ، مطبعة القضاء : النجف ، ط ١ ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .
- (١٥١) ديوان أبي ذؤيب الهذلي : شرحه : سُوهام المصري ، وراجعته : د. ياسين الأيوبي ، المكتب الإسلامي : بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .
- (١٥٢) ديوان أبي زبيد الطائي (شعراء إسلاميون) : د. نوري حمودي القيسي - ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م .
- (١٥٣) ديوان أبي طالب بن عبد المطلب : صنعة أبي هفان المهزومي البصري ، تحقيق : الشيخ محمد حسن آل ياسين ، دار ومكتبة الهلال : بيروت ، ط ١ ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .

- (١٥٤) ديوان أبي النجم العجلى الفضل بن قدامة : جمعه وشرحه : د. محمد أديب عبدالواحد ، مجمع اللغة العربية : دمشق ، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م .
- (١٥٥) ديوان الأخطل : شرحه : مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .
- (١٥٦) ديوان الأدب : لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي ، تحقيق : د. أحمد مختار عمر ، ود. إبراهيم أنيس ، مؤسسة دار الشعب : القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .
- (١٥٧) ديوان الأعشى ، ميمون بن قيس ، تحقيق : محمد حسين ، ١٩٥٠م
- (١٥٨) ديوان الأعشى (الصبح المنير في شعر أبي بصير) : مطبعة آذلف هلزهوسن ، ١٩٢٧م .
- (١٥٩) ديوان امرئ القيس : تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف : القاهرة ، ط ٥ .
- (١٦٠) ديوان امرئ القيس : اعتنى به : عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة : بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .
- (١٦١) ديوان أمية بن أبي الصلت : جمع وتحقيق وشرح : د. سجيح جميل الجبيلي ، دار صادر : بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨م .
- (١٦٢) ديوان أوس بن حجر : تحقيق : د. محمد يوسف نجم ، دار صادر : بيروت ، ط ٣ ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- (١٦٣) ديوان تأبط شرًا وأخباره : جمع وتحقيق وشرح : علي ذو الفقار شاكر ، دار الغرب الإسلامي : بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- (١٦٤) ديوان تأبط شرًا : اعتنى به : عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة : بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .

- (١٦٥) ديوان جران العود النميري : رواية أبي سعيد السكري ، مطبعة دار الكتب المصرية : القاهرة ، ط ١ ، ١٣٥٠ هـ / ١٩٣١ م .
- (١٦٦) ديوان جرير بن عطية الخطفي : بشرح محمد بن حبيب ، تحقيق : د. نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف : القاهرة ، ط ٣ ، د . ت .
- (١٦٧) ديوان جميل بن عبدالله بن معمر ، تحقيق : حسين نصار ، مكتبة مصر - : القاهرة ، (د . ت) .
- (١٦٨) ديوان جميل بن عبدالله بن معمر ، دار بيروت : بيروت ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- (١٦٩) ديوان شعر حاتم الطائي وأخباره : صنعة : يحيى بن مدرك الطائي ، رواية : هشام محمد الكلبي ، تحقيق : د . عادل سليمان جمال ، مطبعة المدني (مكتبة الخانجي) : القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م .
- (١٧٠) ديوان حاتم الطائي : شرحه وقدم له : أحمد رشاد ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- (١٧١) ديوان حاتم الطائي : دار صادر : بيروت ، د . ط ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- (١٧٢) ديوان الحماسة : لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي ، تحقيق : عبد المنعم أحمد صالح ، دار الرشد : بغداد ، ١٩٨٠ م .
- (١٧٣) ديوان حسان بن ثابت : تحقيق وتعليق : د . وليد عرفات ، دار صادر : بيروت ، د . ط ، ٢٠٠٦ م .
- (١٧٤) ديوان حسان بن ثابت : شرحه وقدم له : عبدأ مهنا ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .
- (١٧٥) ديوان الخطيئة : برواية وشرح ابن السكيت ، تحقيق : د . نعمان محمد أمين طه ، مكتبة الخانجي : القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

- (١٧٦) ديوان الخطيئة : اعتنى به : حمدو طماس ، دار المعرفة : بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م .
- (١٧٧) ديوان الحماسة : لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي ، برواية أبي منصور موهوب الجواليقي ، شرحه وعلق عليه : أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .
- (١٧٨) ديوان الحماسة : لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي ، راجعه : الشيخ : محمد عبد القادر الرافعي ، مطبعة التوفيق : القاهرة ، ١٣٢٢هـ .
- (١٧٩) ديوان حميد بن ثور الهلالي : صنعة : عبدالعزيز الميمني ، الدار القومية للطباعة : القاهرة ، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٥م .
- (١٨٠) ديوان دريد بن الصّمة : تحقيق : د . عمر عبد الرسول ، دار المعارف : القاهرة .
- (١٨١) ديوان ذي الإصبع العدواني ، حرثان بن محرث : جمعه وحققه : عبد الوهاب محمد علي العدواني ، ومحمد نائف الدليمي ، مطبعة الجمهور : الموصل ، د.ط ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .
- (١٨٢) ديوان ذي الرّمة : شرح أبي نصر- أحمد بن حاتم الباهلي ، رواية الإمام أبي العباس ثعلب ، تحقيق : د . عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الإيمان : بيروت ، د.ط ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- (١٨٣) ديوان ذي الرّمة : قدّم له وشرحه : أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .
- (١٨٤) ديوان ذي الرّمة : اعتنى به : عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة : بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م .
- (١٨٥) ديوان الراعي النميري : جمعه وحققه : راينهرت فايبرت ، دار فرائنس شتاينر : بيروت ، د . ط ، ١٤٠١هـ / ١٩٨٠م .

- (١٨٦) ديوان رؤية بن العجاج (مجموع أشعار العرب) : تحقيق : وليم بن الورد البروسي ، دار الآفاق الجديدة : بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- (١٨٧) ديوان رؤية بن العجاج (مجموع أشعار العرب) : اعتنى بتصحيحه : وليم بن الورد البروسي ، دار قتيبة : الكويت ، د . ط ، د . ت .
- (١٨٨) ديوان زهير بن أبي سلمى : شرحه وقدم له : علي حسن فاعور ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- (١٨٩) ديوان زهير بن أبي سلمى : اعتنى به : حمدو طماس ، دار المعرفة : بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م .
- (١٩٠) ديوان طرفة بن العبد : شرحه وقدم له : مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ط ٣ ، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م .
- (١٩١) ديوان الطرماح : تحقيق : عزة حسن ، دار الشرق العربي : بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .
- (١٩٢) ديوان طفيل الغنوي : شرح الأصمعي : تحقيق : حسان فلاح أوغلي ، دار صادر : بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٧ م .
- (١٩٣) ديوان عامر بن الطفيل : رواية أبي محمد القاسم الأنباري ، عن أبي العباس ثعلب ، دار صادر : بيروت ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- (١٩٤) ديوان عامر بن الطفيل : بشرح أبي محمد القاسم الأنباري ، تحقيق : د . أنور أبو سويلم ، دار الجيل : بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .
- (١٩٥) ديوان العباس بن مرداس السلمى : جمعه وحققه : د . يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة : بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م .
- (١٩٦) ديوان عبد الله بن رواحة : دراسة : د . وليد قصاب ، دار العلوم للطباعة والنشر : القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

- (١٩٧) ديوان عبيد بن الأبرص : تحقيق شارلس لايل ، لندن ، ١٩١٣ م .
- (١٩٨) ديوان عبيد بن الأبرص : شرح : أشرف أحمد عدرة ، دار الكتاب العربي : بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .
- (١٩٩) ديوان عبيد الله بن قيس الرقيّات : تحقيق وشرح : د . محمد يوسف نجم ، دار صادر : بيروت ، د . ط ، د . ت .
- (٢٠٠) ديوان عدي بن زيد العبادي : حققه وجمعه : محمد جبار المعبيد ، شركة دار الجمهورية للنشر : بغداد ، ١٩٦٥ م .
- (٢٠١) ديوان العجاج : رواية وشرح عبد الملك بن قريب الأصمعي : قدّم له وحققه : د . سعدي ضناوي ، دار صادر : بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٧ م .
- (٢٠٢) ديوان العرجي : جمعه وحققه وشرحه : د . سجع جميل الجبيلي ، دار صادر : بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨ م .
- (٢٠٣) ديوان عروة بن حزام : جمع وتحقيق وشرح : أنطوان محسن القوّال ، دار الجيل : بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م .
- (٢٠٤) ديوان عروة بن الورد : دراسة وتحقيق : أسماء أبو بكر محمد ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .
- (٢٠٥) ديوان عروة بن الورد والسموأل : دار صادر : بيروت ، د . ط ، د . ت ،
- (٢٠٦) ديوان علي بن أبي طالب رضي الله عنه : جمع وترتيب : عبد العزيز الكرم ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م .
- (٢٠٧) ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي : تصحيح : بشير يموت ، المطبعة الوطنية : بيروت ، ط ١ ، ١٣٥٣ هـ / ١٩٣٤ م .
- (٢٠٨) ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي : قدّم له : فايز محمد ، دار الكتاب العربي : بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .

- (٢٠٩) ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي : شرح : محمد العناني ، مطبعة السعادة : القاهرة .
- (٢١٠) ديوان عمرو بن كلثوم : جمعه وحققه وشرحه : د . إميل بديع يعقوب ، دار الكتاب العربي : بيروت ، ط ١ ، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م ، ط ٢ ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .
- (٢١١) ديوان عنتر بن شداد العبسي - : خليل الخوري ، مطبعة الآداب : بيروت ، ١٨٩٣ م .
- (٢١٢) ديوان الفرزدق : شرحه وضبطه وقدم له : علي فاعور ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- (٢١٣) ديوان قيس بن الخطيم : تحقيق : د . ناصر الدين الأسد ، دار صادر : بيروت ، د . ط ، ١٩٦٧ م .
- (٢١٤) ديوان قيس بن ذريح (قيس لبنى) : اعتنى به وشرحه : عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة : بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م .
- (٢١٥) ديوان قيس بن الملوّح (مجنون ليلى) : رواية أبي بكر الوابي ، دراسة وتعليق : يسري عبد الغني ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .
- (٢١٦) ديوان قيس بن الملوّح (مجنون ليلى) : جمع وتحقيق وشرح : عبد الستار أحمد فراج ، دار مصر للطباعة : القاهرة ، د . ط ، ١٩٧٩ م .
- (٢١٧) ديوان كثير عزة : جمعه وشرحه : د . إحسان عباس ، دار الثقافة : بيروت ، د . ط ، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
- (٢١٨) ديوان كعب بن مالك الأنصاري : تحقيق : سامي مكّي العاني ، مطبعة المعارف ، مكتبة النهضة : بغداد ، ط ١ ، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م .

- (٢١٩) ديوان الكميت بن زيد الأسدي : جمع وشرح وتعليق : د . محمد نبيل طريفي ،
دار صادر : بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م
- (٢٢٠) ديوان لبید بن ربیعہ : اعتنى به : حمدو طماس ، دار المعرفة : بيروت ، ط ١ ،
١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م .
- (٢٢١) ديوان مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي : تأليف : إبتسام مرهون الصفار ،
مطبعة الإرشاد : بغداد ، ١٩٦٨ م .
- (٢٢٢) ديوان شعر المثقب العبدی : عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه : حسن كامل
الصيرفي ، جامعة الدول العربية (معهد المخطوطات العربية) : القاهرة ،
١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
- (٢٢٣) ديوان النابغة الذبياني : تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف :
القاهرة ، ط ٢ ، (د. ت) .
- (٢٢٤) ديوان النابغة الجعدي : جمعه وحققه وشرحه : د . واضح الصمد ، دار صادر :
بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨ م .
- (٢٢٥) ديوان النمر بن تولب العكلى : جمع وشرح وتحقيق : د . محمد نبيل طريفي ، دار
صادر : بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م .
- (٢٢٦) ديوان الهذليين : مطبعة دار الكتب المصرية : القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٩٥ م .

(ذ)

- (٢٢٧) ذخيرة الحفاظ : للإمام الحافظ محمد بن طاهر المقدسي ، رتبّه وحققه وخرّج
أحاديثه : د . عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي ، دار السلف : الرياض ،
ط ١ ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .

(٢٢٨) الذيل على الروضتين : لشهاب الدين أبي محمد عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة المقدسي الدمشقي ، صححه : محمد زاهد بن الحسن الكوثري ، دار الجليل : بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٤ م .

(ر)

(٢٢٩) رصف المباني في شرح حروف المعاني : للإمام أحمد عبد النور المالقي ، تحقيق : د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم : دمشق ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

(٢٣٠) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : لأبي الفضل شهاب الدين محمود الألوسي ، تحقيق : محمد حسين العرب ، دار الفكر : بيروت ، د . ط ، د . ت .

(٢٣١) روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات : للميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري الأصبهاني : الدار الإسلامية : بيروت ، ط ١ ، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .

(ز)

(٢٣٢) الزاهر في معاني كلمات الناس : لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، دار الشؤون الثقافية العامة : بغداد ، ط ٢ ، ١٩٨٧ م .

(س)

(٢٣٣) السبعة في القراءات : لابن مجاهد ، تحقيق : د. شوقي ضيف ، دار المعارف : القاهرة : ط ٣ ، ١٤٠٠ هـ

- (٢٣٤) سرائر النحو : لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشتمري ، تحقيق : د. حسن محمود هندراوي ، كنوز أشبيليا : الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م .
- (٢٣٥) سر صناعة الإعراب : لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : د. حسن هندراوي ، دار القلم : دمشق ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .
- (٢٣٦) سمط اللآلئ : للوزير أبي عبيد البكري الأوني ، تحقيق : عبد العزيز الميمني ، دار الكتب العلميّة : بيروت ،
- (٢٣٧) سنن أبي داود : للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي ، تحقيق : عزت الدعاس ، وعادل السيد ، دار ابن حزم : بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- (٢٣٨) سنن الترمذي : للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، (د . ت) .
- (٢٣٩) سنن الترمذي : للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي ، اعتنى به : أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، مكتبة المعارف : الرياض ، ط ١ .
- (٢٤٠) سنن الدارمي : لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي ، تحقيق : حسين سليم الداراني ، دار المغني للنشر : الرياض ، ط ١ ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .
- (٢٤١) سنن ابن ماجه : لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، دار إحياء الكتب العربية : القاهرة ، د . ط ، (د . ت) .
- (٢٤٢) سنن ابن ماجه : لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني ، اعتنى به : أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، مكتبة المعارف : الرياض ، ط ١ .
- (٢٤٣) سنن النسائي الكبرى : للإمام أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، قدّم له : د . عبد الله بن عبد المحسن التركي ، تحقيق : حسن عبد المنعم شلبي ، مؤسسة الرسالة : بيروت ، ط ١ ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م .

(٢٤٤) سير أعلام النبلاء : لإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق وتخرّيج : شعيب الأرناؤوط ، وحسين الأسد ، مؤسسة الرسالة : بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

(ش)

(٢٤٥) شذرات الذهب في أخبار من ذهب : لابن العماد شهاب الدين أبي الفلاح عبدالحى بن احمد الحنبلي الدمشقي ، تحقيق : محمود الأرناؤوط ، وعبد القادر الأرناؤوط ، دار ابن كثير : دمشق ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

(٢٤٦) شرح أبيات الجمل : لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ، تحقيق : عبد الله الناصير ، دار علاء الدين : دمشق ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م .

(٢٤٧) شرح أبيات سيبويه : لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد بن الرزبان السيرافي ، تحقيق : د . محمد علي سلطاني ، دار العصماء : دمشق ، ط ١ ، ١٤٢٩ هـ / ٢٠١٠ م .

(٢٤٨) شرح أبيات سيبويه : لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد بن الرزبان السيرافي ، تحقيق : د . محمد الريح هاشم ، دار الجيل : بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .

(٢٤٩) شرح أبيات سيبويه : لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس ، تحقيق : د . زهير غازي زاهد ، عالم الكتب : بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

(٢٥٠) شرح أدب الكاتب : لأبي منصور موهوب الجواليقي ، تحقيق : د . طيبة حمد بودي ، جامعة الكويت : الكويت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م .

(٢٥١) شرح أشعار الهذليين : صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين الشكري ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة دار العروبة ، مطبعة المدني : القاهرة ، د . ط .

- (٢٥٢) شرح ألفية ابن معطي : لعبد العزيز بن جمعة الموصلي ، المعروف بابن القواس ، تحقيق : د . علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي : الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- (٢٥٣) شرح الأشموني لألفية ابن مالك : لأبي الحسن علي نور الدين بن محمد بن عيسى الأشموني الشافعي ، تحقيق : د . عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث : القاهرة ، د . ط ، د . ت .
- (٢٥٤) شرح الأنموذج : لجمال الدين محمد بن عبد الغني الأردبيلي ، تحقيق : د . حسني عبد الجليل يوسف ، مكتبة الآداب : القاهرة ، د . ط ، د . ت .
- (٢٥٥) شرح التسهيل : لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ، تحقيق : د . عبد الرحمن السيد ، ود . محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر : القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
- (٢٥٦) شرح التصريح على التوضيح : للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ط ١ ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .
- (٢٥٧) شرح جمل الزجاجي : لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : د . صاحب أبو جناح ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- (٢٥٨) شرح ديوان أمية بن أبي الصلت : قدّم له وعلّق على حواشيه : سيف الدين الكاتب ، و أحمد عصام الكاتب ، دار مكتبة الحياة : بيروت ، د . ط ، د . ت .
- (٢٥٩) شرح ديوان جرير : تأليف : محمد إسماعيل عبد الله الصاوي ، مطبعة الصاوي : القاهرة ، ط ١ ، د . ت .
- (٢٦٠) شرح ديوان الحماسة : لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي ، نشره : أحمد أمين ، و عبد السلام هارون ، دار الجيل : بيروت ، ط ١ ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م .

(٢٦١) شرح ديوان الحماسة : لأبي زكريا يحيى بن علي التبريزي ، الشهير بالخطيب التبريزي ، عالم الكتب : بيروت ، د . ط ، د . ت .

(٢٦٢) شرح ديوان الحماسة : لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلام الشتمري ، تحقيق : علي المفضل حمودان ، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث : دبي ، ط ١ ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .

(٢٦٣) شرح ديوان الحماسة المنسوب لأبي العلاء المعري ، تحقيق : د . حسين محمد نفشة ، دار الغرب الإسلامي : بيروت ، د . ط ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م .

(٢٦٤) شرح ديوان ذي الرمة : للخطيب التبريزي ، كتب مقدمته وهوامشه : مجيد طراد ، دار الكتاب العربي : بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م .

(٢٦٥) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى : صنعة أبي العباس ثعلب ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه : د . حنا نصر- الحتي ، دار الكتاب العربي : بيروت ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م .

(٢٦٦) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى : لأبي الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشتمري ، جمع وترتيب : السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي ، المطبعة الحميدية : القاهرة ، ط ١ ، ١٣٢٣هـ .

(٢٦٧) شرح ديوان عنتر بن شداد : للخطيب التبريزي ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه : مجيد طراد ، دار الكتاب العربي : بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م .

(٢٦٨) شرح ديوان عنتر بن شداد : عني بتصحيحه : أمين سعيد ، المكتبة التجارية الكبرى : القاهرة ، د . ط ، د . ت .

(٢٦٩) شرح ديوان الفرزدق : ضبط معانيه وشروحه : إيليا الحاوي ، دار الكتاب اللبناني : بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٣م .

(٢٧٠) شرح ديوان الفرزدق : عني بجمعه وطبعه : عبد الله الصاوي ، المكتبة التجارية الكبرى : القاهرة .

(٢٧١) شرح ديوان لبید بن ربیعہ : حققه وقدم له : د . إحسان عباس ، وزارة الإرشاد والأنباء : الكويت ، ١٩٦٢ م .

(٢٧٢) شرح شافية ابن الحاجب : لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي ، تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ١٤٢٠ هـ / ١٩٨٢ م .

(٢٧٣) شرح شذور الذهب في معرفة الكلام : للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع : القاهرة .

(٢٧٤) شرح شواهد الإيضاح : لعبد الله بن بري ، تحقيق : د . عبيد مصطفى درويش ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية : القاهرة ، د . ط ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

(٢٧٥) شرح الشواهد للعيني : بحاشية الصبّان على شرح الأشموني : المكتبة التوفيقية : القاهرة .

(٢٧٦) شرح شواهد مغني اللبيب : لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، اعتنى بتصحيحه : الشيخ محمد محمود التركزي الشنقيطي ، المطبعة البهية : القاهرة .

(٢٧٧) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية : بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م .

(٢٧٨) شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ : لجمال الدين محمد بن مالك الطائي الجياني ، تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العاني : بغداد ، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م .

(٢٧٩) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ،

تحقيق وتعليق : عبد السلام هارون ، دار المعارف : القاهرة ، ط ٥ .

(٢٨٠) شرح قطر الندى وبل الصدى : لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام

الأنصاري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية : بيروت ،

١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .

(٢٨١) شرح كافية ابن الحاجب : لرضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي ، تحقيق :

د . حسن بن محمد بن إبراهيم الحفطي (القسم الأول) ، ود . يحيى بشير

مصري (القسم الثاني) ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (عمادة

البحث العلمي) : الرياض ، ط ١ ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .

(٢٨٢) شرح كافية ابن الحاجب : للشيخ عبد العزيز بن جمعة الموصللي المعروف بابن

القواس ، تحقيق : د . علي الشوملي ، دار الكندي : الأردن ، ط ١ ،

١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .

(٢٨٣) شرح كافية ابن الحاجب : لبدر الدين بن جماعة ، تحقيق وتعليق : د . محمد محمد

داود ، دار المنار : القاهرة ، د . ط ، ٢٠٠٠م .

(٢٨٤) شرح كافية ابن الحاجب : ليعقوب بن أحمد حاجي عوض ، تحقيق : د . سعد

محمد عبد الرازق أبو نور ، مكتبة الإيمان : المنصورة ، د . ط ، د . ت .

(٢٨٥) شرح الكافية الشافية : للعلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن

مالك الطائي الجياني ، تحقيق : د . عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى

(مركز البحث العلمي وإحياء التراث) : مكة المكرمة ، ط ١ ،

١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

(٢٨٦) شرح كتاب الحدود في النحو : للإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي،

تحقيق : د. المتولي رمضان أحمد الدميري ، مكتبة وهبة : القاهرة ، ط ٢ ،

١٤١٤هـ / ١٩٩٣م .

(٢٨٧) شرح كتاب سيبويه : لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي ،

تحقيق : د. رمضان عبد التواب ، و د. محمود فهمي حجازي وآخرون ، الهيئة

المصرية العامة للكتاب : القاهرة ، ١٩٨٦م (ج ١) ، وتتابع طباعته إلى

(ج ١٦) عام (٢٠١٢ م) .

(٢٨٨) شرح كتاب سيبويه : لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي ،

تحقيق : أحمد حسن مهدي ، و علي سيد علي ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ط

١ ، ٢٠٠٨م .

(٢٨٩) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية : لابن هشام الأنصاري ، تحقيق :

د.هادي نهر ، دار اليازوري العلمية : عمان ، د . ط ، ٢٠٠٧م .

(٢٩٠) شرح اللمع : لابن برهان العكبري ، أبي القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي ،

تحقيق : د. فائز فارس ، مطابع كويت تايمز : الكويت ، ط ١ ،

١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

(٢٩١) شرح اللمع : للقاسم بن محمد الواسطي الضرير ، تحقيق : د. رجب عثمان

محمد ، مكتبة الخانجي : القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م .

(٢٩٢) شرح مختصر روضة الناظر : تأليف : د. سعد بن ناصر الشثري ، دار التدمرية :

الرياض ، ط ١ ، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م .

(٢٩٣) شرح مشكل الآثار : لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن

سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي ، تحقيق : شعيب

الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة : بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م .

- (٢٩٤) شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها: للشيخ أحمد الأمين الشنقيطي ، حققه وأتم شرحه : محمد عبد القادر الفاضلي ، المكتبة العصرية : بيروت ، د . ط ، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م .
- (٢٩٥) شرح المعلقات السبع : للقاضي أبي عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني ، تقديم : عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة : بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .
- (٢٩٦) شرح المفصل : للشيخ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي ، مراجعة : مشيخة الأزهر ، إدارة الطباعة المنيرية : القاهرة ، د . ط ، د . ت .
- (٢٩٧) شرح المقدمة الجزولية الكبير : للأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين ، تحقيق : د . تركي بن سهو العتيبي ، مكتبة الرشد : الرياض ، ط ١ ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .
- (٢٩٨) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب : لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب ، تحقيق : جمال عبد العاطي خمير أحمد ، مكتبة نزار مصطفى الباز : مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- (٢٩٩) شرح المقدمة المحسبة : لطاهر بن احمد بن بابشاذ ، تحقيق : خالد عبد الكريم ، المطبعة العصرية : الكويت ، د . ط ، د . ت .
- (٣٠٠) شرح الملوكي في التصريف : لموفق الدين بن يعيش النحوي ، تحقيق : د . فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية : حلب ، ط ١ ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .
- (٣٠١) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن مالك ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م .

- (٣٠٢) شرح هاشميات الكميت بن زيد: بتفسير أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي-، تحقيق: د. داود سلّوم، ونوري حمودي القيسي، مطبعة النهضة: بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- (٣٠٣) شرح الوافية نظم الكافية: لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب: النجف، د. ط، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠.
- (٣٠٤) شعب الإيمان: للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية: بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- (٣٠٥) شعر الأحوص الأنصاري: جمعه وحققه: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط ٢، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- (٣٠٦) شعر الحارث بن خالد المخزومي: جمعه: د. يحيى الجبوري، مطبعة النعمان: النجف، ط ١، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- (٣٠٧) شعر أبي حية النميري: جمعه وحققه: د. يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي: دمشق، ١٩٧٥م.
- (٣٠٨) شعر الخوارج: جمع وتحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة: بيروت، ط ٢، ١٩٧٤م.
- (٣٠٩) شعر زياد الأعجم: جمع وتحقيق: د. يوسف حسين بكار، دار المسيرة، ط ١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- (٣١٠) شعر زيد الخيل الطائي: جمع ودراسة وتحقيق: د. أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث: بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- (٣١١) شعر سويد بن كراع العكلي (شعراء مقلون): صنعة: د. حاتم صالح الضامن، د. ط، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

- (٣١٢) شعر عبد الله بن همام السلولي : جمع وتحقيق ودراسة : وليد محمد السرايبي ،
مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث : دبي ، ط ١ ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .
- (٣١٣) شعر عمرو بن أحمـر الباهلي : جمعه وحققه : حسين عطوان ، مجمع اللغة
العربية : دمشق ، د . ط ، د . ت .
- (٣١٤) شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي : جمعه ونسقه : مطاع الطرابيشي- ، مجمع
اللغة العربية : دمشق ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- (٣١٥) شعر الكميت بن زيد الأسدي : جمع وتقديم : د . داود سلّوم ، مطبعة النعمان :
النجف ، د . ط ، د . ت .
- (٣١٦) شعر الكميت بن معروف (شعراء مقلون) : صنعة : د . حاتم صالح
الضامن ، د . ط ، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م .
- (٣١٧) شعر المتوكل الليثي : جمعه : يحيى الجبوري ، مكتبة الأندلس ، مطبعة التعاونية
البنانية : بغداد ، د . ط ، د . ت .
- (٣١٨) شعر ابن ميادة : جمعه وحققه : د . حنا جميل حداد ، مجمع اللغة العربية : دمشق
، د . ط ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- (٣١٩) الشعر والشعراء : لأبي محمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق وشرح :
أحمد محمد شاكر ، دار المعارف : القاهرة ، د . ط ، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م .
- (٣٢٠) شعر هذبة بن الخشرم العذري : د . يحيى الجبوري ، دار القلم : الكويت ، ط
٢ ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- (٣٢١) شعر يزيد بن الطثرية : صنعة : حاتم صالح الضامن ، مطبعة أسعد : بغداد ،
د . ط ، ١٩٧٣م .

- (٣٢٢) شفاء العليل في إيضاح التسهيل : لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسلي ، تحقيق : د . الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ، المكتبة الفيصلية : مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- (٣٢٣) شواذ القراءات : للإمام رضي الدين أبي عبد الله محمد بن أبي نصر - الكرمانى ، تحقيق : د . شمران العجلي ، مؤسسة البلاغ : بيروت ، د . ط ، د . ت .
- (٣٢٤) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : لجمال الدين بن مالك الأندلسي ، تحقيق : د . طه محسن ، مكتبة ابن تيمية ، ط ٢ ، ١٤١٣ هـ .

(ص)

- (٣٢٥) الصاحبي : لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه : القاهرة ، د . ط ، (د . ت) .
- (٣٢٦) الصاحبي : لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، المكتبة السلفية (مطبعة المؤيد) : القاهرة ، د . ط ، ١٣٢٨ هـ .
- (٣٢٧) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، بيروت : دار العلم للملايين ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- (٣٢٨) صحيح الجامع الصغير وزيادته : لمحمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي : بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- (٣٢٩) صحيح مسلم : للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية : بيروت ، ط ٢ ، (د . ت) .

(٣٣٠) صفة جزيرة العرب : للسان اليمن الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني،

تحقيق: محمد بن علي الأكوع الحوالي، مكتبة الإرشاد: صنعاء، ط ١،

١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

(٣٣١) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية : لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف

بالنيلي، تحقيق: د. محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى (معهد البحوث

العلمية): مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٥هـ

(٣٣٢) الصناعتين الكتابة والشعر : لأبي هلال العسكري، تحقيق: د. مفيد قميحة،

دار الكتب العلمية: بيروت، ط ٢، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

(ض)

(٣٣٣) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر : تأليف: السيد محمود شكري الألوسي،

شرحه: محمد بهجة الأثري البغدادي، المكتبة العربية: بغداد، المطبعة السلفية:

القاهرة، د. ط، ١٩٢٢م.

(٣٣٤) ضرائر الشعر : لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار

الأندلس، ط ١، ١٩٨٠م.

(٣٣٥) ضرورة الشعر : لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، دار

النهضة العربية: بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

(٣٣٦) الضروري في أصول الفقه، أو مختصر المستصفي : لأبي الوليد محمد بن رشد

الحفيد، تقديم وتحقيق: جمال الدين العلوي، دار الغرب الإسلامي: بيروت،

ط ١، ١٩٩٤م.

(ط)

- (٣٣٧) الطالع السعيد الجامع لأسماء الفضلاء والرواة بأعلى الصعيد : لجمال الدين أبي الفضل جعفر بن ثعلب الأدفوي الشافعي ، تصحيح : أمين عبد العزيز ، مطبعة الجمالية : القاهرة ، ط ١ ، ١٣٣٩ هـ .
- (٣٣٨) طبقات الشافعية : لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوي ، تحقيق : كمال يوسف الحوت ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- (٣٣٩) طبقات الشافعية الكبرى : لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي ، تحقيق : محمود محمد الطناحي ، و عبد الفتاح محمد الحلو ، دار إحياء الكتب العربية : القاهرة ، ط ١ ، ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤ م .
- (٣٤٠) طبقات النحويين واللغويين : لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي- ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف : القاهرة ، ط ٢ ، ١٣٩٢ هـ .

(ع)

- (٣٤١) العباب الزاخر واللباب الفاخر : لرضي الدين الحسن بن محمد الصَّغاني ، تحقيق : د . فير محمد حسن ، مطبعة المجمع العلمي العراقي : بغداد ، ط ١ ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .
- (٣٤٢) العقد الفريد : لأحمد بن محمد بن عبدربه الأندلسي- ، تحقيق : محمد عبد القادر شاهين ، المكتبة العصرية : بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .
- (٣٤٣) علل النحو : لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق ، تحقيق : د . محمود جاسم الدرويش ، مكتبة الرشد : الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .
- (٣٤٤) عمدة القاري شرح صحيح البخاري : لبدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني ، عني بنشره وتصحيحه شركة من العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية دار الفكر : بيروت ، د . ط ، (د . ت)

(٣٤٥) العين : لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : د . مهدي المخزومي ، و د . إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال : بيروت ، (د . ت) .

(غ)

(٣٤٦) غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب : جمع وشرح : محمد خليل الخطيب ، مطبعة الشعراء : طنطا ، ١٩٥٠ م .

(٣٤٧) غاية النهاية في طبقات القراء : لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الجزري ، عني به : ج . برجستراسر ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٦ م . .

(٣٤٨) غرائب التفسير وعجائب التأويل : لمحمود بن حمزة الكرمانى ، تحقيق : د . شمران سركال العجلي ، دار القبلة : جدة ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م

(٣٤٩) غريب الحديث : للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ، تحقيق : د . حسن محمد محمد شرف ، مجمع اللغة العربية : القاهرة ، د . ط ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م

(ف)

(٣٥٠) الفائق في غريب الحديث : لجار الله محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، و محمد أبو الفضل إبراهيم ، عيسى البابي الحلبي وشركاه : القاهرة ، ط ٢ ، (د . ت)

(٣٥١) الفاخر : لأبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم ، تحقيق : عبد العظيم الطحاوي ، و محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، د . ط ، ١٩٧٤ م

- (٣٥٢) الفاضل: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق: عبد العزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصرية: القاهرة، ط ٢، ١٩٩٥ م.
- (٣٥٣) فتاوى السبكي: للإمام أبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، دار المعرفة: بيروت، ط ١، د. ت.
- (٣٥٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، ومحمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة: بيروت، (د. ت.)
- (٣٥٥) الفتح المبين في طبقات الأصوليين: تأليف: الأستاذ عبد الله مصطفى المراغي، مطبعة أنصار السنة المحمدية: القاهرة، ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م.
- (٣٥٦) الفروق اللغوية: لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة: د. ط، د. ت.
- (٣٥٧) فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: لأبي عبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكري، تحقيق: د. إحسان عباس، ود. عبد المجيد عابدين، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط ٣، ١٩٨٣ م.
- (٣٥٨) الفصول الخمسون: لأبي الحسين زين الدين يحيى بن عبد المعطي المغربي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي: القاهرة، د. ط، د. ت.
- (٣٥٩) فقه اللغة: لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، تحقيق: د. جمال طلبة، دار الكتب العلمية: بيروت، ط ١، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م.
- (٣٦٠) الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب: تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية: بغداد، د. ط، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
- (٣٦١) الفهرست: لابن النديم، اعتنى به وعلّق عليه: الشيخ إبراهيم رمضان، دار المعرفة: بيروت، ط ٢، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م.

(٣٦٢) فيض القدير شرح الجامع الصغير : لشمس الدين عبدالرؤوف المناوي ،
تعليق: نخبة من العلماء الأجلاء ، دار المعرفة : بيروت ، ط ٢ ،
١٣٩١هـ / ١٩٧٣م .

(ق)

(٣٦٣) القاموس المحيط : لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، تحقيق : مكتب
تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة
الرسالة : بيروت ، ط ٧ ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .

(٣٦٤) القوافي : لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ، تحقيق : د. عزة حسن ،
مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم : دمشق ، د . ط ، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م .

(ك)

(٣٦٥) الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح : لابن أبي الربيع السبتي
الأندلسي- ، تحقيق : د. فيصل الحفيان ، مكتبة الرشد : الرياض ، ط ١ ،
١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .

(٣٦٦) الكافي في القراءات السبع : لأبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني الاندلسي- ،
تحقيق : أحمد محمود عبد السميع الشافعي ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ط ١ ،
١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .

(٣٦٧) الكافية في النحو : لأبي عمرو عثمان بن الحاجب ، تحقيق : د. طارق نجم
عبدالله ، مكتبة دار الوفاء : جدة ، د . ط ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

(٣٦٨) الكامل في اللغة والأدب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق وتعليق : د
محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة : بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٢م .

- (٣٦٩) الكامل في اللغة والأدب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : أحمد محمد كنعان ، دار الفكر العربي : بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٩ م .
- (٣٧٠) الكتاب : لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي : القاهرة ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- (٣٧١) كتاب الإبل : لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي ، تحقيق : د . حاتم صالح الضامن ، دار البشائر : دمشق ، د . ط ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .
- (٣٧٢) كتاب الأفعال : لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي ، المعروف بابن القطاع الصقلي ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية : حيدر آباد ، ط ١ ، ١٣٦٠ هـ .
- (٣٧٣) كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب : لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، تحقيق : د . محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي : القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- (٣٧٤) كحل العيون النجل في حل مسألة الكحل : لرضي الدين أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن يوسف ، المشهور بابن الحنبلي ، تحقيق : د . حاتم صالح الضامن ، دار البشائر : دمشق ، د . ط ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .
- (٣٧٥) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، و علي محمد معوض ، مكتبة العبيكان : الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .
- (٣٧٦) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار المعرفة : بيروت ، د . ط ، (د . ت) .
- (٣٧٧) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : لمحمد بن علي التهانوي ، تحقيق : د . علي دحروج ، نقل النص الفارسي إلى العربية : د . عبد الله الخالدي ، مكتبة لبنان ناشرون : بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٦ م .

(٣٧٨) كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس :

للشيخ إسماعيل محمد العجلوني الجراحي ، مكتبة القدي : القاهرة ، ١٣٥١ هـ .

(٣٧٩) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : للعالم الفاضل والمؤرخ مصطفى

عبدالله الشهير بحاجي خليفة ، غني بتصحيحه ومراجعتة : محمد شرف الدين ،

دار إحياء التراث العربي : بيروت ، د . ط ، د . ت .

(٣٨٠) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : لأبي محمد مكي بن أبي

طالب القيسي ، تحقيق : د . محي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة : بيروت ، ط

٥ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

(٣٨١) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : لأبي محمد مكي بن أبي

طالب القيسي ، تحقيق : د . محي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية

: دمشق ، د . ط ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .

(٣٨٢) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية : لأبي البقاء أيوب بن موسى

الكفوي ، تحقيق : د . عدنان دوريش ، و محمد المصري ، مؤسسة الرسالة :

بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .

(٣٨٣) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال : للشيخ علاء الدين علي المتقي بن حسام

الدين الهندي البرهان فوري ، مؤسسة الرسالة : بيروت ، ط ٥ ، ١٩٨٩ م .

(٣٨٤) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال : للشيخ علاء الدين علي المتقي بن حسام

الدين الهندي البرهان فوري ، دائرة المعارف النظامية : حيدر آباد ، ١٣١٣ هـ .

(٣٨٥) الكنز اللغوي في اللسان العربي : لأبي يوسف بن إسحاق السكيت ، نشره

وعلق على حواشيه : د . أوغست هفتر ، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين :

بيروت ، ١٩٠٣ م .

(ل)

- (٣٨٦) اللامات : لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق : د . مازن المبارك ، دار صادر : بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .
- (٣٨٧) اللباب في علل البناء والإعراب : لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق : غازي مختار طليحات ، دار الفكر المعاصر : بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م .
- (٣٨٨) اللباب في علل البناء والإعراب : لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق : د . عبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر : بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م .
- (٣٨٩) لسان العرب : لأبي الفضل محمد بن منظور الأفريقي المصري ، دار صادر : بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .
- (٣٩٠) اللمع في العربية : لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : حامد المؤمن ، عالم الكتب : بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

(م)

- (٣٩١) ما ينصرف وما لا ينصرف : لأبي إسحاق الزجاج ، تحقيق : هدى محمود قراعة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (لجنة إحياء التراث الإسلامي) : القاهرة ، د . ط ، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .

(٣٩٢) ما يجوز للشاعر في الضرورة : للقرّاز القيرواني ، حققه وقدم له : د. رمضان

عبد التواب ، و د. صلاح الدين الهادي ، دار العروبة : الكويت ، د. ط ،

١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

(٣٩٣) المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض

شعرهم : لأبي القاسم الحسن بن بشر الأمدي ، صححه وعلق عليه : د. ف .

كرنكو ، دار الجليل : بيروت ، ط ١ ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م .

(٣٩٤) المبسوط في القراءات العشر : لأبي بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني ، تحقيق :

سبيع حمزة حاكمي ، دار القبلة : جدة ، ط ٢ ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

(٣٩٥) المبهم في تفسير أسماء شعراء الحماسة : لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق :

د. حسن هندراوي ، دار القلم : دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

(٣٩٦) مجاز القرآن : لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي ، تحقيق : د. محمد فؤاد سزكين ،

مكتبة الخانجي : القاهرة ، د. ط ، ١٣٧٤هـ / ١٩٥٤م .

(٣٩٧) مجالس ثعلب : لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، شرح وتحقيق : عبد السلام

محمد هارون ، دار المعارف : القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٤٨م .

(٣٩٨) مجمع الأمثال : لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني ، تحقيق وتعليق :

محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية : القاهرة ، د. ط ،

١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م .

(٣٩٩) المحاجة بالمسائل النحوية : لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ،

تحقيق : د. بهيجة باقر الحسني ، مطبعة العاني : بغداد ، د. ط ، ١٩٧٣م .

(٤٠٠) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : لأبي الفتح عثمان بن

جني ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، د. عبد الحليم النجار ، و د. عبد الفتاح

- شليبي، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (لجنة إحياء التراث الإسلامي): القاهرة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- (٤٠١) المحرر الوجيز: لأبي محمد عبدالحق بن عطية الأندلسي، دار ابن حزم: بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- (٤٠٢) المحرر الوجيز: لأبي محمد عبدالحق بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبدالله إبراهيم الأنصاري، والسيد عبدالعال السيد إبراهيم، دار الفكر العربي: القاهرة، ط ٢، (د. ت.).
- (٤٠٣) المحصول في علم الأصول: للإمام الأصولي فخر الدين محمد بن عمر الرازي، تحقيق: طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة: بيروت، د. ط، د. ت.
- (٤٠٤) المحكم والمحيط الأعظم في اللغة: لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المعروف بابن سيده، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية: بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- (٤٠٥) المحيط في اللغة: لكافي الكفاة صاحب بن إسماعيل بن عباد، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، مطبعة المعارف: بغداد، ط ١، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- (٤٠٦) مختار الصحاح: لمحمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، مكتبة لبنان: بيروت، د. ط، ١٩٨٩م، إعادة طبع ١٩٩٩م.
- (٤٠٧) مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل: للإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب، تحقيق: د. نذير حمادو، دار ابن حزم: بيروت، ط ١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- (٤٠٨) المختصر في أخبار البشر: للملك المؤيد عماد الدين إسماعيل أبي الفدا، المطبعة الحسينية: القاهرة، ط ١، د. ت.

- (٤٠٩) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع : لابن خالويه ، تحقيق : أثر جفري ، مكتبة المتنبي : القاهرة ، د . د . ط . د . ت .
- (٤١٠) المخصص : لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ، المعروف بابن سيده ، تحقيق : خليل إبراهيم جفال ، دار إحياء التراث العربي : بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .
- (٤١١) مدرسة الكوفة : تأليف : د . مهدي المخزومي ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي : القاهرة ، ط ٢ ، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م .
- (٤١٢) مراتب النحويين : لأبي الطيب عبدالواحد بن علي اللغوي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي : القاهرة ، ط ٢ ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .
- (٤١٣) مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان : للإمام أبي محمد عبد الله بن سعد بن علي بن سليمان اليافعي اليمني ، وضع حواشيه : خليل المنصور ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .
- (٤١٤) المرتل : لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن الحشّاب ، تحقيق : علي حيدر ، دمشق ، د . ط . ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .
- (٤١٥) المزهر في علوم اللغة وأنواعها : لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد جاد المولى بك ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، و علي محمد البجاوي ، : المكتبة العصرية : بيروت ، د . ط . ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م .
- (٤١٦) المسائل البصريّات : لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق : د . محمد الشاطر ، وأحمد محمد أحمد ، مطبعة المدني : القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- (٤١٧) المسائل الحلبيات : لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق : د . حسن هنداوي ، دار القلم : دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

- (٤١٨) المسائل الشيرازيات : لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق : د. حسن محمود هنداي ، كنوز أشبيليا : الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م .
- (٤١٩) المسائل العسكرية : لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق : د. علي جابر المنصوري ، دار الثقافة : عمان ، د . ط ، ٢٠٠٢م .
- (٤٢٠) المسائل العضديات : لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق : د. علي جابر المنصوري ، عالم الكتب : بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- (٤٢١) المسائل المشكلة (البغداديات) : لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني : بغداد ، د . ط ، د . ت ،
- (٤٢٢) المسائل المنشورة : لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق : د. شريف عبد الكريم النجار ، دار عمار : عمان ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م .
- (٤٢٣) المساعد على تسهيل الفوائد : للإمام بهاء الدين بن عقيل ، تحقيق : د. محمد كامل بركات ، جامعة أم القرى (مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي) : مكة المكرمة ، دار الفكر : دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- (٤٢٤) المستصفى في علم الأصول : لأبي حامد محمد الغزالي : تحقيق : محمد عبدالسلام عبدالشافي ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣هـ .
- (٤٢٥) المستصفى في علم الأصول : لأبي حامد محمد الغزالي : تحقيق : د. حمزة زهير حافظ ، ١٤١٣هـ .
- (٤٢٦) المستقصى في أمثال العرب : لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، تحت مراقبة : د. محمد عبد المعيد خان ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية : حيدر آباد ، ط ١ ، ١٣٨١هـ / ١٩٦٢م .

- (٤٢٧) مسند الإمام أحمد بن حنبل : لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني ، شرحه وصنع فهارسه : أحمد محمد شاكر ، دار الحديث : القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .
- (٤٢٨) مسند البزار (البحر الزخار) : لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار ، تحقيق : محفوظ عبد الرحمن زيد الله ، مؤسسة علوم القرآن : بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٩هـ .
- (٤٢٩) مسند الشافعي : أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ، ترتيب المحدث : محمد عابد السندي ، تصحيح : السيد يوسف الزواوي ، والسيد عزت الحسيني ، دار الكتب العلمية : بيروت ، د . ط ، ١٣٧٠هـ / ١٩٥١م .
- (٤٣٠) مشكل إعراب القرآن : لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي - ، تحقيق : ياسين محمد السواس ، دار المأمون للتراث : دمشق ، ط ٢ ، د . ت .
- (٤٣١) مصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب المعروف بحاشية السيّد : للسيد محمد بن عز الدين المفتي ، تحقيق : عبد الله حمود الشام ، مكتبة التراث الإسلامي : صعدة ، ط ١ ، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م .
- (٤٣٢) المصباح المنير : لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ، دار الحديث : القاهرة ، د . ط ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .
- (٤٣٣) المصنف : للإمام الحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ، تقديم : د . سعد بن عبد الله آل حميد ، تحقيق : حمد عبد الله الجمعة ، ومحمد إبراهيم اللحيدان ، مكتبة الرشد : الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .
- (٤٣٤) المصون في الأدب : لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، إدارة المطبوعات والنشر : الكويت ، د . ط ، ١٩٦٠م .
- (٤٣٥) معاني الحروف : لأبي الحسن علي بن عيسى الرُّماني النَّحوي ، تحقيق : د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، دار الشروق : جدة ، ط ٣ ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

- (٤٣٦) معاني القراءات : لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى ، تحقيق : د . عيد مصطفى درويش ، د . عوض بن حمد القوزي ، مطبعة دار المعارف : القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م .
- (٤٣٧) معاني القرآن : لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ، تحقيق : د . هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي : القاهرة ، ط ١ ، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م .
- (٤٣٨) معاني القرآن : لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، عالم الكتب : بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- (٤٣٩) معاني القرآن وإعرابه : لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ، تحقيق : د . عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب : بيروت ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- (٤٤٠) معاني القرآن : لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : الشيخ : محمد علي الصابوني ، جامعة أم القرى (مركز إحياء التراث الإسلامي) : مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م .
- (٤٤١) معجم الأدباء : لأبي عبدالله شهاب الدين ياقوت بن عبدالله الحموي ، تحقيق : د . عمر فاروق الطباع ، مؤسسة المعارف : بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .
- (٤٤٢) معجم البلدان : لأبي عبدالله شهاب الدين ياقوت بن عبدالله الحموي ، دار صادر : بيروت ، د . ط ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .
- (٤٤٣) معجم شواهد العربية : لعبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي : القاهرة ، ط ٣ ، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م .
- (٤٤٤) معجم القراءات القرآنية : تأليف : د . أحمد مختار عمر ، د . عبد العال سالم مكرم ، مطبوعات جامعة الكويت : الكويت ، ط ٢ ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

- (٤٤٥) معجم المؤلفين : تأليف : عمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة : بيروت ، د. ط ، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م .
- (٤٤٦) المعجم الكبير : للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق : حمدي عبدالمجيد السلفي ، مكتبة ابن تيمية : القاهرة ، د. ط ، د. ت .
- (٤٤٧) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية : د. محمد إبراهيم عبادة ، مكتبة الآداب : القاهرة ، ط ٢ ، ٢٠٠١م .
- (٤٤٨) المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية : د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .
- (٤٤٩) المعجم الوسيط : د. إبراهيم أنيس وآخرون ، مجمع اللغة العربية : القاهرة ، ط ٢ ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .
- (٤٥٠) المُعَرَّب : لأبي منصور موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، مطبعة دار الكتب : القاهرة ، ط ٢ ، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م .
- (٤٥١) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار : للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق : د. طيار التي فولاج ، عيون التراث الإسلامي : إستانبول ، د. ط ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .
- (٤٥٢) مغنى اللبيب عن كتب الأعراب : لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : د. عبد اللطيف محمد الخطيب ، مطابع السياسة : الكويت ، ط ١ ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .
- (٤٥٣) مغنى اللبيب عن كتب الأعراب : لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، بيروت : المكتبة العصرية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .

- (٤٥٤) المغني في النحو: للإمام تقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليميني ، تحقيق : د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، دار الشؤون الثقافية العامة : بغداد ، ط ١ ، ١٩٩٩ م .
- (٤٥٥) مفاتيح الغيب : لفخر الدين محمد الرازي ، تحقيق : خليل محي الدين الميس ، دار الفكر : بيروت ، ط ١ ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- (٤٥٦) مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم : تأليف : أحمد بن مصطفى ، الشهير بطاش كبرى زاده ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- (٤٥٧) مفتاح العلوم : لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي ، تحقيق : نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- (٤٥٨) المفصل في صنعة الإعراب : لمحمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق : د . محمد محمد عبدالمقصود ، و د . حسن محمد عبدالمقصود ، دار الكتاب المصري : القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م .
- (٤٥٩) المفضل في شرح المفصل (باب الحروف) : لعلم الدين علي بن محمد السخاوي ، تحقيق : د . يوسف الحشكي ، وزارة الثقافة : الأردن ، د . ط ، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م .
- (٤٦٠) المفضليات : للمفضل بن محمد بن يعلى الضبي ، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر ، و عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف : القاهرة ، ط ٦ ، د . ت .
- (٤٦١) المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة : للإمام الحافظ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، صححه وعلّق على حواشيه : عبد الله محمد الصديق ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ط ١ ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

(٤٦٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن

موسى الشاطبي ، تحقيق : د . عياد بن عيد الثبتي وآخرون ، جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي) : مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .

(٤٦٣) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية : لبدر الدين محمود بن أحمد بن

موسى العيني ، تحقيق : د . علي محمد فاخر ، ود . أحمد محمد توفيق ، ود . عبد العزيز محمد فاخر ، دار السلام : القاهرة ، ط ١ ، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م .

(٤٦٤) مقاييس اللغة : لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق : عبد السلام

محمد هارون ، دار الفكر : بيروت ، د . ط ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

(٤٦٥) المقتصد في شرح الإيضاح : لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : د . كاظم بحر

المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام : الجمهورية العراقية ، د . ط ، ١٩٨٢م .

(٤٦٦) المقتصد في شرح التكملة : لعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، تحقيق : د .

أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدرويش ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (عمادة البحث العلمي) : الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .

(٤٦٧) المقتضب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق

عضيمة ، وزارة الأوقاف (لجنة إحياء التراث الإسلامي) : القاهرة ، ط ٣ ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م .

(٤٦٨) المقدمة الجزولية في النحو : لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي ، تحقيق

وشرح : د . شعبان عبد الوهاب محمد ، مطبعة أم القرى : القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

- (٤٦٩) المقرب: لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري، و عبد الله الجبوري، ط ١، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- (٤٧٠) المقرب: لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، و علي محمد معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- (٤٧١) المقصود والممدود: لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي، تحقيق: د. أحمد عبدالمجيد هريدي، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط ١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- (٤٧٢) المتع في التصريف: لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة: بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- (٤٧٣) المنتخب من غريب كلام العرب: لأبي الحسن علي بن الحسن الهنائي، المعروف بكراع النمل، تحقيق: د. محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي): مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- (٤٧٤) منتخب المختار (تاريخ علماء بغداد): لأبي المعالي محمد بن رافع السلامي، صححه وعلّق حواشيه: عباس العزاوي، الدار العربية للموسوعات: بيروت، ط ٢، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- (٤٧٥) المنصف من الكلام على مغنى اللبيب: للإمام تقي الدين أحمد بن محمد الشمني، المطبعة البهية (مطبعة محمد أفندي مصطفى): القاهرة، د. ط، د. ت.
- (٤٧٦) المنصف (شرح كتاب التصريف): لأبي الفتح عثمان بن جني، ت: إبراهيم مصطفى، و عبد الله أمين، وزارة المعارف، إدارة إحياء التراث القديم: القاهرة، ط ١، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.

- (٤٧٧) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : للإمام يحيى بن حمزة العلوي ، تحقيق : د . هادي عبد الله ناجي ، مكتبة الرشد : الرياض ، ط ١ ، ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م .
- (٤٧٨) منهاج السنة النبوية : لأبي العباس شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، اختصره : الشيخ عبد الله الغنيان ، دار الصديق : صنعاء ، ط ٢ ، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م .
- (٤٧٩) الموافقات في أصول الشريعة : لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، عني به : الشيخ : عبد الله دراز ، المكتبة التجارية الكبرى : القاهرة ، ط ٢ ، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .
- (٤٨٠) الموجز في النحو : لأبي بكر محمد بن السري بن سهل المعروف بابن السراج ، تحقيق : د . مصطفى الشويمي ، و بن سالم دامر جي ، مؤسسة بدران للطباعة : بيروت ، د . ط ، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٥ م .
- (٤٨١) الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة : جمع وإعداد : وليد بن أحمد الحسين الزبيري وآخرين ، الحكمة : بريطانيا ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .
- (٤٨٢) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب : لخالد بن عبد الله الأزهرى ، تحقيق : عبد الكريم مجاهد ، مؤسسة الرسالة : بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م .
- (٤٨٣) الموضوعات : للعلامة أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي القرشي ، تحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان ، المكتبة السلفية : المدينة المنورة ، ط ١ ، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م .
- (٤٨٤) الموطأ : لأبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي ، رواية : يحيى بن يحيى الليثي ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م .

(ن)

- (٤٨٥) نتائج الفكر : لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، تحقيق : د . محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض : الرياض ، ط ٢ ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- (٤٨٦) نتائج الفكر : لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، و الشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .
- (٤٨٧) النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب : للإمام صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم ، تحقيق : د . محمد جمعة حسن نبعة ، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية : صنعاء ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .
- (٤٨٨) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : لجمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي ، قدّم له وعلق عليه : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .
- (٤٨٩) نزهة الطرف في علم الصرف : لأحمد بن محمد الميداني ، تحقيق : د . يسرية محمد إبراهيم حسن ، مطبعة التقدم : القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٣ م .
- (٤٩٠) نزهة الطرف في علم الصرف : لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : د . أحمد عبدالمجيد هريدي ، مكتبة الزهراء : القاهرة ، د . ط ، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .
- (٤٩١) النشر في القراءات العشر : للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي ، الشهير بابن الجزري ، صححه : علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية : بيروت ، د . ط ، د . ت .
- (٤٩٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه : لأبي الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري ، تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان ، معهد المخطوطات العربية : الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

(٤٩٣) النوادر في اللغة : لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق : د . محمد عبد القادر أحمد ، دار

الشروق : بيروت ، ط ١ ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

(٤٩٤) نهاية الأرب في فنون الأدب : شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري ،

تحقيق : د . مفيد قميحة ، و د . حسن نور الدين ، دار الكتب العلمية : بيروت ،

ط ١ ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م .

(٤٩٥) النهاية في غريب الحديث والأثر : لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ،

تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ، محمود محمد الطناحي ، المكتبة الإسلامية :

بيروت ، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م .

(هـ)

(٤٩٦) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين : لإسماعيل باشا البغدادي ، دار

إحياء التراث العربي : بيروت ، د . ط ، ١٩٥٥م .

(٤٩٧) معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع : لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : عبدالسلام

محمد هارون ، و د . عبدالعال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة : بيروت ،

١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .

(و)

(٤٩٨) الوافي بالوفيات : لصالح الدين خليل بن أبيك الصفدي ، تحقيق : أحمد

الأرناؤوط ، و تزكي مصطفى ، دار إحياء التراث العربي : بيروت ، ط ١ ،

١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م .

(٤٩٩) الوافية في شرح الكافية : لركن الدّين الحسن بن محمد الأستراباذي ، تحقيق :

عبد الحفيظ شلبي ، وزارة التراث القومي والثقافة : سلطنة عمان ، د . ط ،

١٩٨٣ / ١٤٠٣ هـ .

(٥٠٠) وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام : للمؤرخ شمس الدّين محمد بن

عبدالرحمن السخاوي ، تحقيق : د . بشار عواد معروف ، و عصام فارس ،

ود.أحمد الخطيمي ، مؤسسة الرسالة : بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م .

(٥٠١) وفيات الأعيان : لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ، تحقيق :

د.إحسان عباس ، دار صادر: بيروت ، د . ط ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

ثانياً : المخطوطات والرسائل العلمية:

(أ)

(٥٠٢) الأبدي ومنهجه في النحو، مع تحقيق السّفر الأوّل من شرحه على الجزوليّة

(رسالة دكتوراه)، ت / سعد حمدان محمّد الغامديّ، كليّة اللّغة العربيّة: جامعة

أمّ القرى - مكّة المكرّمة، ١٤٠٥ / ١٤٠٦ هـ .

(٥٠٣) الأسرار الصافية والخلاصات الشافية على المقدمة الكافية (قسم المبنيات) :

لإسماعيل بن إبراهيم بن عطية النجراني (رسالة ماجستير)، تحقيق : عبد

الهادي أحمد محمد الغامدي ، كليّة اللّغة العربيّة : جامعة أمّ القرى - مكّة

المكرّمة، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م .

(ت)

(٥٠٤) التّذيل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، لأبي حيّان الأندلسيّ-، مصوّرة

جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة: الرياض، ج ١ - ٦ برقم (٧٣٢٢،

٧٣٢٣، ٧٣٢٤، ٧٣٢٥، ٧٣٢٦، ٧٣٢٧ / ف)، عن دار الكتب المصريّة بالقاهرة، ج ١ برقم (٦٠١٦)، ج ٢-٦ برقم (٦٢ نحو).

(ح)

(٥٠٥) حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب : للشيخ محمود بن الحسين الحاذقي المعروف بالصّادقيّ الكيلانيّ (رسالة ماجستير)، ت / عايض سعيد القرنيّ، كليّة اللّغة العربيّة: جامعة أمّ القرى - مكّة المكرّمة، ١٤٢٠هـ.

(٥٠٦) حواشي المفصل : لجار الله الزمخشريّ، مصوّرة مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ: جامعة أمّ القرى - مكّة المكرّمة، برقم (٦٦٣ نحو)، عن مكتبة جامعة ليدن: هولندا، برقم (٥٥٣) (من ورقة ٨٠ ب - ١٥٢ ب)

(غ)

(٥٠٧) اية المحصل في شرح المفصل : لعبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الزملكاني (من قسم الأفعال إلى قسم المشترك) (رسالة ماجستير) تحقيق : أسماء بنت محمد صالح الحبيب، كليّة اللّغة العربيّة: جامعة أمّ القرى ١٤٢٤هـ.

(ك)

(٥٠٨) الكافي شرح الهادي : لأبي المعالي عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الزنجانيّ عز الدّين (رسالة دكتوراه)، تحقيق : محمود فجال يوسف، كليّة اللّغة العربيّة (قسم اللّغويات) : جامعة الأزهر، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م

(٥٠٩) شف الوافية في شرح الكافية : لسراج الدين بن محمد بن عمر الحلبي (رسالة ماجستير) ، تحقيق : سعيدة عباس عبد القادر شهاب ، كلية اللغة العربية : جامعة أمّ القرى ١٤٠٨ هـ.

(م)

(٥١٠) (٩) المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية : للورقي النحوي (رسالة دكتوراه) ، تحقيق : شعبان عبد الوهاب محمد ، كلية دار العلوم : جامعة القاهرة ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

(٥١١) (١٠) مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلّق بالكلم والكلام : لتاج الدين عليّ بن عبد الله بن أبي الحسن الأردبيليّ التبريزيّ (رسالة دكتوراه) . تحقيق : محمد عبد النبي عبد المجيد ، وتوفيق إسماعيل الوحيد ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر .

ثالثا - الدوريات :

(٥١٢) العجير السلوي : مجلة المورد ، المجلد الثامن : عدد (١) ، ربيع الأول ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
---------	--------

.....	الغلاف
.....	آية كريمة
.....	المقدمة
٤.....	خطة البحث
٩.....	التمهيد
١٠.....	المبحث الأول : ابن الحاجب وكافيته (أهميتها وشروحها)
١٠.....	المطلب الأول : ابن الحاجب
٢٣.....	المطلب الثاني : الكافية (أهميتها وشروحها)
٣٨.....	المبحث الثاني : ركن الدين الحديثي
٥٢.....	القسم الأول : الدراسة
٥٣.....	الفصل الأول : الكتاب الركني في تقوية كلام النحوي
٥٤.....	المبحث الأول : توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه
٦٠.....	المبحث الثاني : تحقيق عنوان الكتاب ، وسبب تأليفه
	الفصل الثاني : طريقة ركن الدين الحديثي في الشرح ، وعرض المسائل ومناقشتها ، وإيراد الأدلة ، واختياراته وترجيحاته.
٦٢.....	
	المبحث الأول : طريقة ركن الدين الحديثي في الشرح ، وعرض المسائل ومناقشتها، وإيراد الأدلة
٦٣.....	
٨٠.....	المبحث الثاني : شواهد .

الصفحة

الموضوع

٨٦.....	المبحث الثالث اختياراته وترجيحاته .
٩٢.....	الفصل الثالث : موقف الحديثي من ابن الحاجب ، وابن مالك

٩٣	المبحث الأول : موقفه من ابن الحاجب
١١١	المبحث الثاني : موقفه من ابن مالك
١٢٥	الفصل الرابع : منزلة الكتاب الركني بين شروح الكافية
١٤٠	الفصل الخامس : تقويم الكتاب
١٥٥	خاتمة الدراسة
١٥٩	نسخ المخطوطات ، ومنهج التحقيق
١٦٠	وصف النسخ المعتمدة في التحقيق
١٧٠	منهج الباحث في التحقيق والتعليق
١٧٤	نماذج مصورة من المخطوطات
١٩١	القسم الثاني : تحقيق الكتاب الركني في تقوية كلام النحوي
١٩٢	الأفعال
٢٠٧	الفعل الماضي
٢١٦	الفعل المضارع
٢٥٠	رفع الفعل المضارع
٢٦١	نصب الفعل المضارع
٣٣٦	جزم الفعل المضارع
٤١١	فعل الأمر
٤٢٢	فعل ما لم يسم فاعله
٤٣٢	المتعدي وغير المتعدي

الصفحة

الموضوع

٤٥٠	أفعال القلوب
٤٩٤	الأفعال الناقصة

٥٥٤	أفعال المقاربة
٥٧٩	فعلا التعجب
٦١٥	أفعال المدح والذم
٦٦٠	بحث الحروف
٦٦٨	حروف الجر
٩٧٥	من
٩٦١	إلى
٦٩٦	حتَّى
٧٠٣	في
٧٠٧	الباء
٧١٩	اللام
٧٢٧	كي
٧٢٩	رَبَّ
٧٥٦	القسم
٧٩٦	عن
٨٠٣	على
٨٠٩	الكاف
٨١٧	مذ ومنذ
٨٢٠	حاشا

الصفحة

الموضوع

٨٢٢	الحروف المشبهة بالفعل
٩١١	الحروف العاطفة

٩٦٢	حروف التنبيه
٩٦٨	حروف النداء
٩٧٤	حروف الإيجاب
٩٨٢	حروف الزيادة
٩٩٣	حرفا التفسير
٩٩٩	حروف المصدر
١٠٠٤	حروف التحضيض
١٠٠٨	حرف التوقع
١٠١٢	حرفا الاستفهام
١٠٢١	حروف الشرط
١٠٥١	حرف الردع
١٠٥٤	تاء التأنيث الساكنة
١٠٥٩	التنوين
١٠٧٢	نون التأكيد
١٠٩٢	الفهارس العامة
١٠٩٣	فهرس الآيات القرآنية
١١٢٢	فهرس الأحاديث والآثار
١١٢٥	فهرس الشعر
١١٥٤	فهرس الأمثال وأقوال العرب

الصفحة

الموضوع

١١٥٩	فهرس الأعلام
١١٦٧	فهرس القبائل

١١٦٨.....	فهرس البلدان والمواضع
١١٦٩.....	فهرس الكتب الواردة في المتن
١١٧١.....	فهرس المصادر والمراجع
١٢٣١.....	فهرس المحتويات